



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
جامعة القصيم  
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية  
قسم اللغة العربية وآدابها  
دكتوراه الآداب في الدراسات اللغوية

**شرح الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد البنا (ت: ٤٧١هـ)**  
**دراسة وتحقيق (الجزء الثاني)**

**'Abo ali Alabnna Book: Sharh Al-Idhah**  
**Study and Investigation**

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة

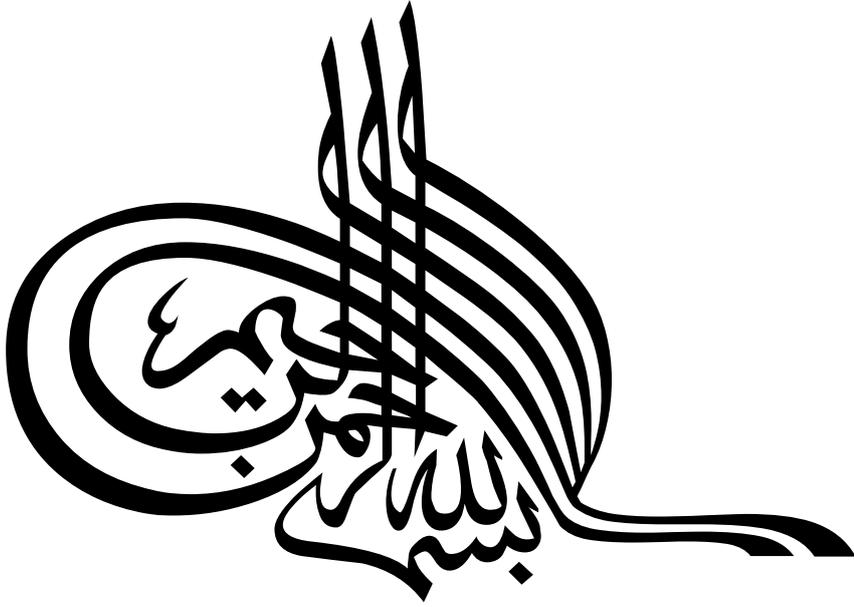
**عيدة بنت حمدان بن عبدالله الحربي**  
الرقم الجامعي (٣٥٢٢١٧٤٣٧)

إشراف

**الدكتور: سليمان بن يوسف خاطر**  
الأستاذ المشارك بالقسم

العام الجامعي

١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ



## ملخص الرسالة

**عنوان الرسالة:** شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد البنا (ت: ٤٧١هـ) دراسة وتحقيق (الجزء الثاني) من باب الظرف من المكان إلى نهاية الكتاب عند باب النون الثقيلة والخفيفة.

**اسم الباحثة:** عيده بنت حمدان بن عبدالله الحربي.

اقتضت طبيعة هذه الرسالة أن تكون في قسمين يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويتلوها خاتمة، حيث تضمن التمهيد تعريفاً موجزاً بأبي علي الفارسي وكتابه الإيضاح، ثم الحديث عن حياة ابن البنا وآثاره، أما القسم الأول: وهو قسم الدراسة فقد جاء في ستة فصول، وقد تناولت فيها منهج ابن البنا في شرح الإيضاح، ومصادره في الشرح، وموقفه من الخلاف النحوي ومذهبه، وموقفه من أبي علي الفارسي، والتقويم الذي تضمن موازنة بين ابن البنا وبين العكبري في شرح الإيضاح، ومميزات الكتاب وما أخذه، ثم الخاتمة وأهم النتائج، أما القسم الثاني: فهو التحقيق، وفيه توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق، ووصف عمل المحقق، ثم النص المحقق وتضمن (٤٤) باباً، وذيلت هذا العمل بفهارس فنيّة متنوعة تخدم القارئ.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المبعوث حجة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فالاهتمام بتراث أمتنا الإسلامية والنهوض بعبء إخراجها ونشره؛ شرف يناله من أسهم فيه، فقد تنافس الرعيل الأول من علماء اللغة في إثراء هذه اللغة؛ فأنتمجوا لنا تراثاً عظيماً في مختلف الفنون، وصانوه لنا رواية وكتابة، ومن أعلام تراثنا العربي أبو علي الفارسي، فقد احتل مكانة مرموقة في عصره، و تميز بشخصيته البارزة، وبآرائه المستقلة، وقد خلف أبو علي الفارسي ثروة علمية هائلة تتمثل في مصنفاته التي صنفها ومنها الإيضاح.

### أولاً: موضوع البحث:

ونظراً لأهمية هذا الكتاب، فقد توالى عليه الشروح، ومن بين تلك الشروح شرح أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنّا (ت: ٤٧١هـ) والذي اخترناه ليكون موضوعاً للحصول على درجة الدكتوراه، وهذا الاختيار وقع بعد عناء وجهد، فحين عزمْتُ على تسجيل موضوع للحصول على درجة الدكتوراه، وبعد تعب في البحث قدّر الله لي مخطوطاً بفضل الله ثم بفضل الدكتور علي السعود الذي كان مرشداً عليّ، وأعاني بعد الله على تسجيل هذا المخطوط ليكون عنواناً لرسالتي.

فكان من الواجب علينا أن نسعى جاهدين لفك قيود هذا المخزون من التراث وإخراجه من الأعماق لنسبر أغواره ونقتني لآله، وقد صادفتني صعوبة في الحصول على النسخة الثانية للمخطوط وهي نسخة عن مكتبة خدا بخش، علماً أن الموجود عن هذه النسخة هو الجزء الأول فقط، والجزء الثاني لم أتمكن من الحصول عليه، وقد بذلت جهداً كبيراً في ذلك، من خلال التواصل مع المكتبة، ومن خلال إرسال من يبحث عنها، إلا أن الأمر كان من الصعب والمستحيل، فاعتمدت - بعد الله - على نسخة واحدة، وهي النسخة عن دار الكتب المصرية.

### ثانياً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- الوقوف على شرح أقيم على أحد المتون العلمية التراثية التي أثارت حركة نحوية واسعة في الدرس النحوي على مر العصور.

- ٢- أن تحقيق مثل هذا الكتاب يكشف لنا عن آراء عالم، لا نعلم له كتاباً مطبوعاً ولا مخطوطاً في النحو غير هذا الكتاب بالرغم من رسوخ قدمه في العلم وتقدم عصره فأردنا أن نعرّف به وبعلمه لكي يفيد الباحثون من دراسة آرائه وأثاره.
- ٣- نقل المؤلف في شرحه عن كثير من العلماء المتقدمين.
- ٤- كون هذا الشرح من الشروح المتقدمة على الإيضاح.
- ٥- الوقوف على الجهد الذي بذله هذا الشارح، ومعرفة منزلته العلمية.
- ٦- رغبتني في الاشتراك في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد كبير منها في خزائن المكتبات، ينتظر من ينفذ الغبار عنه حتى يفيد منه طلاب العلم والمعرفة.
- ٧- مؤلفه من علماء القرن الخامس، فهو متقدم تاريخياً.
- ٨- استكمال تحقيق المخطوط، إذ حققت القسم الأول أ/ سهاري العبيسي، وأنا أعمل على تحقيق القسم الثاني.

### ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

- ١- إبراز شرح ضخم من شروح الإيضاح.
- ٢- بيان أسلوب ومنهج ابن البنّاء في شرحه للإيضاح.
- ٣- بيان موقف ابن البنّاء من الأصول النحوية من خلال ما يعرض من قضايا نحوية وصرفية.
- ٤- إيضاح موقف الشارح من صاحب المتن والنحاة.
- ٥- الرغبة في الإسهام بجهد المقل بإخراج كتاب من كتب التراث العربي.

### رابعاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعمد البحث إلقاء الضوء على أهم القضايا في هذا الكتاب، ودرسها وتحليلها من خلال

الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما المذهب النحوي الذي انتهجه ابن البنّاء؟
- ٢- ما منهج ابن البنّاء في شرحه؟
- ٣- ما أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن البنّاء في شرحه؟

٤- ما هي الأصول النحوية التي اعتمدها ابن البنّاء في توجيه القضايا النحوية؟

٥- ما أهم ما يميز آراء ابن البنّاء؟

### خامساً: الدراسات السابقة:

هذا الكتاب لم يحققه باحثٌ من قبل - حسب ما توصلنا إليه - ولم نقف على دراسة عن هذا الكتاب الموسوم بـ(شرح الإيضاح)، ولا عن مؤلفه، وإنما هناك دراسة في منهجه في تقرير عقيدة السلف؛ قامت حول المؤلف ابن البنّاء، وهي بعنوان (الحسن بن أحمد بن البنّاء البغدادي الحنبلي المتوفى عام ٤٧١هـ، ومنهجه في تقرير عقيدة السلف)، إعداد: شريفة بنت حمد بن عبدالله الجديعي، وإشراف: د منيرة بنت محمد بن إبراهيم المطلق، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

### سادساً: منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي.

### سابعاً: مخطط البحث.

هذا البحث مؤلف من مقدمة وتمهيد وقسمين:

التمهيد وفيه:

أولاً: أبو علي الفارسي، وكتابه الإيضاح.

ثانياً: ابن البنّاء حياته، وآثاره.

القسم الأول: الدراسة، وفيها ستة فصول:

### الفصل الأول: منهجه في شرح الإيضاح.

المبحث الأول: أسلوبه وطريقته في تناول متن الإيضاح.

المبحث الثاني: طريقته في عرض الشواهد.

المبحث الثالث: طريقته في عرض الخلاف.

### الفصل الثاني: مصادره في الشرح.

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

### الفصل الثالث: الأصول النحوية في الشرح.

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

### الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه.

المبحث الأول: من المدرستين.

المبحث الثاني: من أفراد العلماء.

المبحث الثالث: اجتهاداته.

المبحث الرابع: مذهبه النحوي.

### الفصل الخامس: موقفه من أبي علي الفارسي.

المبحث الأول: من متن الإيضاح.

المبحث الثاني: من آراء أبي علي.

### الفصل السادس: التقويم.

المبحث الأول: موازنة بين شرح الإيضاح لابن البنّا وشرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري.

المبحث الثاني: المميزات.

المبحث الثالث: المآخذ.

ووضعت في آخر هذه الدراسة خاتمة تلخص أهم ما فيها من نتائج، وتوجز القول في هذا الشرح وصاحبه.

القسم الثاني من البحث وهو المتعلق بالتحقيق وقد اشتمل على الجوانب التالية:

أولاً: مقدمة التحقيق، وفيها:

المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

المبحث الثالث: وصف عمل المحقق في التحقيق.

ثانياً: النص المحقق.

وبعد الانتهاء من التحقيق وضعت فهرس تيسر على القارئ الوصول إلى مبتغاه من النص المحقق، وهي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والأثر.
- ٣- فهرس الأعلام.
- ٤- فهرس الأشعار.
- ٥- فهرس الأمثال.
- ٦- فهرس البلدان والأماكن.
- ٧- فهرس المصادر والمراجع.
- ٨- فهرس الموضوعات.

ولم يكن الموضوع والبحث فيه لين الأعطاف منقاد الأطراف؛ إذ تحفه من الصعوبة ألوان ومما واجهته من ذلك النقول عن العلماء، فقد حشد الشارح عدداً كبيراً من أقوال العلماء وآرائهم، وكثرة الشواهد، فاقترضى هذا البحث والتنقيب في كثير من الكتب النحوية، وغيرها للوقوف على أصحاب هذه النقول، والشواهد، كذلك ما يجده قارئ المخطوط من صعوبة عند القراءة في المخطوط، وخاصة أني اعتمدت نسخة واحدة.

وختاماً لا يسعني بعد إكمال هذا البحث إلا أن أشكر الله تعالى الذي أعان على إتمامه، فالحمد له حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثم جزيل الشكر والامتنان لوالدي الكريمين، وحقهما عليّ، وإني أقدم لهما من الشكر أجزله، ومن الدعاء أصدقاه.

وتقف الكلمات عاجزة عن التعبير عن شكري لزوجي الذي وقف إلى جانبي، وقدم لي ما احتجت له، وذلّل الصعوبات التي كانت تعترض طريقي، فجزاه الله خيراً وأجزل له المثوبة.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني لكل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور مبتدئة بهذا الصرح العلمي الشامخ جامعة القصيم، ولكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ممثلة بالدراسات العليا، وقسم اللغة العربية ممثلاً برئيسه ووكيله وجميع أعضائه وأخص بوافر الشكر والعرفان والامتنان المقرون بالثناء الجميل والدعاء الوفير لأستاذي الذي رافقني في كتابة هذا البحث، الدكتور: سليمان بن يوسف خاطر الذي أشرف على رسالتي، فأغدق عليّ طوال هذه الفترة من غزارة علمه، وغمرني بكرمه وخلقه وتواضعه، وجميل نصحه ومساعدته، ورحابة صدره، فكان لتوجيهاته وآرائه وتقويمه وملحوظاته عظيم الأثر - بعد توفيق الله - في إخراج البحث بهذه الصورة، فأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء، وأن يبارك في علمه وينفع به.

والشكر موصول إلى كل من أسدى إليّ معروفاً، أو قدم لي عوناً أو مساعدة فلهم مني كل الشكر والدعاء، وأخص بذلك الأستاذ الدكتور علي السعود الذي دليني على هذا الموضوع وكان مرشداً علمياً عند تسجيله، كما أشكر الأستاذة سهاري العبيسي، التي شاركتها تحقيق هذا المخطوط، فلهم مني خالص الشكر والتقدير وأسأل الله العلي العظيم أن يبارك لهم في علمهم ووقتهم، وأن يكتب لهم الرفعة في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضوي المناقشة الأستاذ الدكتور سليمان الضحيان، والأستاذ الدكتور رفيع السلمي، لتكريمهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، فجزاهم الله خيراً.

فهذا جهد طالب للصواب، وراغب في الثواب، والمنصف يهب خطأ المخطئ لإصابته وسيئاته لحسناته، ومن ذا الذي يكون قوله كله سديداً، وعمله كله صواباً؟

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

## التمهيد

أولاً: أبو علي الفارسي، وكتابه الإيضاح.

١- حياته الشخصية.

٢- حياته العلمية.

٣- كتاب الإيضاح.

ثانياً: ابن البنا، حياته وآثاره.

١- حياته الشخصية.

٢- حياته العلمية.

٣- مؤلفاته.

## أولاً: أبو علي الفارسي، وكتابه الإيضاح

١ - حياته الشخصية.

٢ - حياته العلمية.

٣ - كتاب الإيضاح.

سيتم في هذا المطلب التعريف بأبي علي الفارسي، وكتابه الإيضاح الذي شرحه أبو علي ابن البنا في مخطوطته محل التحقيق، وستحدث عن أبي علي الفارسي وكتابه في ثلاثة أمور؛ إذ نتحدث عن حياته الشخصية من نسب ونشأة ووفاة، ثم نتناول حياته العلمية التي تشمل شيوخه وتلاميذه، ثم مصنفاته، ثم نتحدث عن كتابه الإيضاح، وذلك على النحو التالي:

## ١- حياته الشخصية.

ستحدث عن حياة أبي علي الفارسي الشخصية بإيجاز من خلال الحديث عن اسمه ونسبه، ثم مولده ونشأته وتنقلاته، مختتمين إياه ببيان وفاته.

### أولاً: اسمه ونسبه.

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي<sup>(١)</sup>، وأمه عربية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: مولده ونشأته.

ولد في مدينة فسا في بلاد فارس سنة ٢٨٨هـ<sup>(٣)</sup>، وإليها نُسبَ فيقال: أبو علي الفسوي.

وأماً نشأته فقد نشأ بداية حياته في مسقط رأسه فارس؛ ثم انتقل إلى بغداد سنة ٣٠٧هـ، أي أنه انتقل إليها في ريعان شبابه إذ أن عمره حينها تسعة عشر سنة، وقد رحل إلى الكثير من بلاد ومدن الشام<sup>(٤)</sup>، وكذلك إلى طرابلس، وصحب عضد الدولة ابن بويه<sup>(٥)</sup>، وألف له الكتب والمصنفات.

(١) ينظر تاريخ بغداد: ٢١٧/٨، نزهة الألباء: ٣١٥، معجم الأدباء: ٨١١/٢، إنباه الرواة: ٢٧٣/١، وفيات الأعيان:

٨٠/٢-٨٢، غاية النهاية: ٢٠٧/١، البغية: ٤٩٦/١، طبقات النحويين واللغويين: ١٣٠.

(٢) ينظر معجم الأدباء: ٨١١/٢.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢١٧/٨.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٢١٧/٨، سير الأعلام: ٣٧٩/١٦، وفيات الأعيان: ٨٠/٢.

(٥) ينظر معجم الأدباء: ٨١١/٢، وفيات الأعيان: ٨٠/٢.

ثالثاً: وفاته.

توفي - رحمه الله - في بغداد سنة ٣٧٧هـ، وعمره تسع وثمانون سنة<sup>(١)</sup>.

## ٢- حياته العلمية.

إن المتتبع لحياة أبي علي الفارسي يجد أن جُلّها قد خصصت للعلم تعليماً وتعليماً، يظهر ذلك من خلال كثرة شيوخه وتلاميذه، فقد درس على يد العديد من العلماء في مختلف المجالات؛ ولأنه ليس موضوع دراستنا، فسنتصر هنا على ذكر بعض شيوخه في النحو؛ كون الكتاب محل التحقيق قد شرح أحد كتبه النحوية وهو كتاب الإيضاح، ثم نردف ذلك بذكر بعض أسماء من تتلمذوا على يده، ثم نذكر أهم مصنفاته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: شيوخه:<sup>(٢)</sup>

أخذ أبو علي النحو عن الكثير من العلماء أمثال:

- ١- أبو إسحاق الزجاج، متوفى (٣١١هـ).
- ٢- أبو بكر بن الخياط محمد بن أحمد بن منصور، متوفى (٣٢٠هـ).
- ٣- أبو بكر بن دريد، متوفى (٣٢١هـ).
- ٤- أبو بكر بن مجاهد أحمد بن مبرمان، متوفى (٣٢٤هـ).

وغيرهم الكثير.

ثانياً: تلاميذه.

وقد أخذ عنه عدد كبير من حذاق العلماء<sup>(٣)</sup> منهم أبو الفتح عثمان بن جني، وكذلك ابن هلال الكاتب، والمرزوقي، والأزهري، وزيد بن علي الفسوي، والرماني.

وقد سُئل في حلب، وشيراز، وبغداد، والبصرة؛ أسئلة كثيرة؛ فصنف في أسئلة كل بلد

كتاباً.

(١) ينظر وفيات الأعيان: ٨٢/٢، غاية النهاية: ٢٠٦/١، البغية: ٤٩٧/١، معجم الأدباء: ٨١١/٢.

(٢) ينظر نزهة الألباء: ٣١٥، معجم الأدباء: ٨١١/٢، غاية النهاية: ٢٠٦/١، البغية: ٤٩٦/١.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢١٧/٨، معجم الأدباء: ٨١١/٢، وفيات الأعيان: ٨٠/٢، السير: ٣٧٩/١٦، البغية:

## ثالثاً: مصنفاته.

لقد أفاض محققو كتبه عن الحديث عن مؤلفاته، وسأكتفي بتعداد المطبوع منها فقط وهي على النحو التالي:

- ١- الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني.
- ٢- الإيضاح العضدي.
- ٣- التعليقة على كتاب سيويه.
- ٤- التكملة.
- ٥- أقسام الأخبار في المعاني.
- ٦- الحجة للقراء السبعة.
- ٧- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب (الشعر).
- ٨- المسائل العسكرية.
- ٩- المسائل الشيرازيات.
- ١٠- المسائل الحليّات.
- ١١- المسائل البصريّات.
- ١٢- المسائل المنثورة.
- ١٣- المسائل العضديات.
- ١٤- المسائل المشكّلة (البغداديات).
- ٣- نبذة عن كتاب الإيضاح.

نتحدث هنا عن كتاب الإيضاح فنبين سبب تأليفه ومجاله وكيفية تقسيمه، ثم نذكر بعض شرّاحه أو شرّاح شواهد، أو مختصره وذلك على النحو التالي:

أولاً: سبب التأليف ومجاله وتقسيمه:

أ- سبب التأليف:

لقد ألّف أبو علي الفارسي كتابه (الإيضاح) وقد سُمّي كتابه بـ(الإيضاح العضدي) نسبةً إلى عضد الدولة، فقد ألّفه تلبيةً لرغبة عضد الدولة البويهّي؛ إذ قال في مقدمته: "أمّا على إثر

ذلك أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا، وأدام عزّه، وتأييده، ونصره، وتمكينه، وأسبغ عليه طوله، وفضله؛ فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية، متحريراً في جمعها ما ورد به أمره أعلاه؛ فإن وافق اجتهادي ما رسم فذلك بيمن نقيته، وحسن تنبيهه وهدايته، وإن قصر إدراك عبده عما حده مولانا أدام الله إرشاده ورشده؛ رجوت أن يسعني صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطيء<sup>(١)</sup>.

ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي حياته، ومكانته بين أئمة العربية) أن أبا علي قد ألف كتابه في الفترة التي أقام فيها عند عضد الدولة في شيراز ما بين عامي ٣٤٨-٣٦٧هـ<sup>(٢)</sup>.

### ب- تقسيم الكتاب:

لقد تميّز أبو علي في كتابه هذا بتقسيمه؛ حيث قسمه إلى قسمين:

**القسم الأول:** جعله لأبواب النحو.

**القسم الثاني:** جعله للصرف، وسماه التكملة.

### ج- مجال الكتاب:

إن كتاب الإيضاح يتبين من تقسيماته المذكورة سابقاً أنه في النحو والصرف، وقد حظي هذا الكتاب بمكانة عالية لدى علماء النحو، واهتماماً جلياً؛ فأقبلوا عليه ما بين شارح له، ومختصر، ومعتزض عليه، ومنهم من راح لشواهدة يؤلف فيها الكتب.

**ثانياً: شُراح الإيضاح، وشُراح شواهدة ومختصروه:**

لقد أجاد الدكتور عبد الرحمن الحميدي<sup>(٣)</sup>، في حصر من تناولوا الإيضاح ما بين شارح له، ولشواهدة، أو مختصر له، وهم على النحو التالي:

(١) مقدمة كتاب الإيضاح ينظر: ٧٠.

(٢) ينظر ٥١٧.

(٣) محقق كتاب شرح الإيضاح لأبي البقاء عبد الله العكبري، المتوفى سنة (٦١٦هـ) رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

## أ- شُرَّاحُ الْإِيضَاحِ:

- ١- أبو الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ<sup>(١)</sup>.
- ٢- أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، المتوفى سنة ٤٠٦هـ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أبو القاسم علي بن عبيد الله الدِّقَاق، المتوفى سنة ٤١٥هـ<sup>(٣)</sup>.
- ٤- أبو الحسن علي بن عيسى الربيعي، المتوفى سنة ٤٢٠هـ<sup>(٤)</sup>.
- ٥- أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، المتوفى سنة ٤٢١هـ<sup>(٥)</sup>.
- ٦- أبو القاسم زيد بن علي الفسوي، المتوفى سنة ٤٦٧هـ<sup>(٦)</sup>.
- ٧- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله البنّاء المقرئ الحنبلي، المتوفى سنة ٤٧١هـ<sup>(٧)</sup>.
- ٨- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١هـ<sup>(٨)</sup>.
- ٩- أبو عبد الله سلمان بن أبي طالب عبد الله بن محمد النهرواني، المتوفى سنة ٤٩٣هـ<sup>(٩)</sup>.
- ١٠- أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش، المتوفى سنة ٥٢٨هـ<sup>(١٠)</sup>.
- ١١- أبو جعفر محمد بن حكم السرقسطي، المتوفى سنة ٥٣٨هـ<sup>(١١)</sup>.
- ١٢- أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الفارسي، المعروف بابن أبي مريم، المتوفى سنة ٥٦٥هـ<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٧ من التحقيق.

(٢) ينظر نزهة الألباء: ٣٣٦.

(٣) ينظر بغية الوعاة: ١٧٨/٢.

(٤) ينظر معجم الأدباء: ٧٩/١٤.

(٥) ينظر كشف الظنون: ٢١٣.

(٦) ينظر معجم الأدباء: ٧٩/١٤.

(٧) شارح المخطوط المحقق بين يدينا.

(٨) ينظر بغية الوعاة: ١٠٦/٢.

(٩) ينظر بغية الوعاة: ٥٩٥/١.

(١٠) ينظر كشف الظنون: ٢١٢.

(١١) ينظر بغية الوعاة: ٩٦/١.

(١٢) ينظر بغية الوعاة: ٣١٤/٢.

- ١٣- أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، المتوفى سنة ٥٦٩هـ<sup>(١)</sup>.
- ١٤- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ<sup>(٢)</sup>.
- ١٥- أبو بكر محمد بن أحمد بن ظاهر الأنصاري المعروف بالخدب، المتوفى سنة ٥٨٠هـ<sup>(٣)</sup>.
- ١٦- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ<sup>(٤)</sup>.
- ١٧- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان الزهري، المتوفى سنة ٦١٧هـ<sup>(٥)</sup>.
- ١٨- أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي، شارح مقامات الحريري، توفي سنة ٦١٩هـ<sup>(٦)</sup>.
- ١٩- أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي، المتوفى سنة ٦٢٥هـ<sup>(٧)</sup>.
- ٢٠- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن البطليموسي، المتوفى سنة ٦٣٧هـ<sup>(٨)</sup>.
- ٢١- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ<sup>(٩)</sup>.
- ٢٢- أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي، المعروف بابن الحاج النحوي، المتوفى سنة ٦٥١هـ<sup>(١٠)</sup>.
- ٢٣- أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي المعروف بالخفاف، المتوفى سنة ٦٥٧هـ<sup>(١١)</sup>.
- ٢٤- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عفور الأشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩هـ<sup>(١٢)</sup>.
- ٢٥- أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الأموي، المتوفى سنة ٦٨٨هـ<sup>(١٣)</sup>.

---

(١) ينظر إنباه الرواة: ٥٠/٢.

(٢) ينظر بغية الوعاة: ٨٧/٢.

(٣) ينظر البلغة: ١٨٧.

(٤) ينظر إنباه الرواة: ١١٦/٢.

(٥) ينظر بغية الوعاة: ٢٦/١.

(٦) ينظر البغية: ٣٣١/١.

(٧) ينظر بغية الوعاة: ٣٦٢/٢.

(٨) ينظر البلغة: ٤٩.

(٩) ينظر إشارة التعيين: ٣٤١.

(١٠) ينظر البلغة: ٦٣.

(١١) ينظر كشف الظنون: ٢١٢.

(١٢) ينظر البلغة: ١٦٠.

(١٣) ينظر مقدمة البسيط: ٧٤-٧٥.

## ب- شُراح الشواهد:

- ١- يوسف بن ييقى بن يسعون، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، صنف المصباح في شرح أبيات الإيضاح<sup>(١)</sup>.
- ٢- أبو بكر محمد بن عبد الله القيسي القرطبي، المتوفى سنة ٥٦٧هـ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، المتوفى سنة سنّف إيضاح شواهد الإيضاح<sup>(٣)</sup>.
- ٤- أبو محمد عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسي، المتوفى سنة ٥٨٢هـ<sup>(٤)</sup>.
- ٥- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أملّى الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح<sup>(٥)</sup>.

## ج- مختصرو الإيضاح:

- ١- عبد القاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١هـ، وسمى مختصره: (الإيجاز)<sup>(٦)</sup>.
- ٢- محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المتوفى بعد سنة ٥٠٠هـ، وسمّاه: (الإيجاز في النحو)<sup>(٧)</sup>.
- ٣- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وسمّاه (الاقتراح في تلخيص الإيضاح)<sup>(٨)</sup>.
- ٤- ولابن الطراوة - المتوفى سنة ٥٢٨هـ - رسالة في الاعتراض على الإيضاح عنوانها: (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر كشف الظنون: ٢١٣.

(٢) ينظر بغية الوعاة: ١٤٧/١.

(٣) مطبوع.

(٤) مطبوع.

(٥) ينظر الوافي بالوفيات: ١٤١/١٧.

(٦) ينظر كشف الظنون: ٢١٢.

(٧) ينظر بغية الوعاة: ٢٧٧/٢.

(٨) ينظر كشف الظنون: ٢١٣.

(٩) ينظر بغية الوعاة: ٢٠٤/٢.

## ثانياً: ابن البنّاء، حياته وآثاره

١- حياته الشخصية.

٢- حياته العلمية.

٣- مؤلفاته.

٤- آراء العلماء فيه.

سيتم في هذا المطلب التعريف بأبي علي ابن البنا، الذي ألف كتاب شرح الإيضاح في مخطوطته محل التحقيق، وستحدث عنه في ثلاثة جوانب؛ إذ نتحدث عن حياته الشخصية في جانب أول، ثم حياته العلمية في جانب ثانٍ، ثم نفرد الجانب الثالث للحديث عن مؤلفاته، وذلك على النحو التالي:

### ١ - حياته الشخصية.

سنتحدث عن حياة أبي علي ابن البنا الشخصية من خلال الحديث عن اسمه ونسبه، ثم مولده ونشأته وتنقلاته، مختتمين إياه ببيان مكان وتاريخ وفاته.

أولاً: اسمه ونسبه ومولده:

هو الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنا الحنبلي البغدادي<sup>(١)</sup>، ويكتب (البنا) بدون همز، أو (البنا) بهمز، والأقرب أنها من غير همز؛ لأن من عادة العرب التسهيل، ونطق الكلمة من غير همز.

ولقد اتفقت كتب التراجم والأعلام على أن مولد ابن البنا في سنة ست و تسعين وثلاثمائة من الهجرة<sup>(٢)</sup>، إلا أن ابن تغري قال: بأنه ولد سنة سبع وتسعين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>، وقد ولد ولد في بغداد، وعاش في درب الغابات<sup>(٤)</sup>.

(١) ترجم لابن البنا الكثير ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٢٤٣، الأعلام: ١٨/٣٨٠، كشف الظنون: ١/٢١٢، ٢/١١٠٥-٢٠٠١، المختصر في طبقات المحدثين: ٣/٣٧٠، تذكرة الحفاظ: ٣/١١٧٦-١١٧٧، الوافي بالوفيات: ١١/٣٨٣-٣٨١، مرآة الجنان: ٣/١٠٠، ذيل طبقات الحنابلة: ١/٣٢-٣٧، غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٢٠٦، شذرات الذهب: ٣/٣٣٨-٣٣٩، بغية الوعاة: ١/٤٩٥-٤٩٦، الأعلام: ٢/١٨٠. وللاستزادة ينظر: كتاب المنقح في شرح مختصر الخرقى: ٨٥-٨٦، تحقيق: د. عبد العزيز البعيمي.

(٢) ينظر طبقات الحنابلة: ٢/٢٤٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٥/١٠٧.

(٤) ينظر ذيل تاريخ بغداد: ٤/٥٠-٥١.

## ثانياً: كنيته ولقبه:

يُكنى ابن البنا بأبي علي، ولم تبيّن المصادر سبب كنيته بذلك، وخاصة أنه ليس من بين أولاده علي، وقد تكون كنيةً له منذ شبابه وقبل زواجه، وهو ما عليه عادة أكثر العرب<sup>(١)</sup>.

وقد اشتهر الحسن بن أحمد بلقب (ابن البنا) وبه عُرف، ولعل هذا اللقب نسبة إلى مهنة، لأنه كما هو معروف فقد تُرجم لكثير من العلماء فيأتي في نهاية الاسم (الصيرفي، الكيال، العطار، وهكذا).

وبلقب (الحنبلي) وبه عُرف لاسيما في كتب الفقه الحنبلي، وهو نسبة لمذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

ويلقب بالمقرئ لعلمه، ومعرفته بعلم القراءات<sup>(٣)</sup>.

## ثالثاً: أسرته.

لقد تزوج ابن البنا بابنة العالم علي بن الحسن القرميسيني الحنبلي<sup>(٤)</sup>، وكان له من الأبناء أربعة وكلهم من ذوي العلم والفضل، وقد اشتهرت أسرة ابن البنا بالعلم ابتداءً من أبي علي وانتهاءً بحفيد حفيده، حتى عرفت تلك الأسرة بالعلم، فقد قال المنذري في ترجمة غياث حفيد ابن البنا: "حدّث وهو من بيت الحديث هو وأبوه وجده وجد أبيه وجد جده"، وقد نشأ عن هذه الأسرة من العلماء، والعباد، والزهاد من أبنائه، وأحفاده:

١- أبو نصر محمد بن الحسن البنا (٤٣٤-٥١٠ هـ) قال عنه ابن الجوزي: "كان سماعه صحيحاً وكان ثقة"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الأعلام: ٣٨٠/١٨، كشف الظنون: ٢١٢/١، ٢٠١-١١٠٥/٢، المختصر في طبقات المحدثين: ٣٧٠/٣، تذكرة الحفاظ: ١١٧٦-١١٧٧/٣، الوافي بالوفيات: ٣٨٣-٣٨١/١١، مرآة الجنان: ١٠٠/٣، ذيل طبقات الحنابلة: ٣٧-٣٢/١.

(٢) الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، إمام المحدثين، ابتلي بمحنة خلق القرآن، توفي في بغداد سنة (٢٤١ هـ) ينظر تاريخ بغداد: ٤٢٣-٣١٢/٤.

(٣) ينظر طبقات الحنابلة: ٢٤٣/٢، غاية النهاية في طبقات القراء: ٢٠٦/١.

(٤) هو أبو منصور علي بن الحسن القرميسيني، سمع الحديث من أبي يعلى، ينظر طبقات الحنابلة: ٢٣١/٢.

(٥) ينظر المنتظم لابن الجوزي: ١٨٨/٩.

٢- أبو غالب أحمد بن الحسن البنّا (٤٤٥ - ٥٢٧ هـ) وقال عنه ابن الجوزي: "سمعت منه الحديث وكان ثقة"<sup>(١)</sup>.

٣- أبو الفضل إبراهيم بن الحسن بن البنّا (٤٤٨ - ٥١٨ هـ)<sup>(٢)</sup>.

٤- أبو عبد الله يحيى بن الحسن البنّا (٤٥٣ - ٥٣١ هـ) قال عنه ابن رجب "كان شيخاً صالحاً حسن السيرة، واسع الرواية، حسن الأخلاق، متودداً، متواضعاً، برّاً لطيفاً بالطلبة، مُشفقاً عليهم"<sup>(٣)</sup>.

٥- أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن بن البنّا (٤٦٧ - ٥٥٠ هـ) قال عنه الذهبي: "الشيخ الصالح الخيّر الصدوق مسند بغداد"<sup>(٤)</sup>.

٦- أبو محمد الحسن بن سعيد بن أحمد بن الحسن البنّا (٤٨٨ - ٥٧٢ هـ)<sup>(٥)</sup>.

٧- أبو بكر غياث بن الحسن بن سعيد بن أحمد الحسن البنّا (٥٩٤ هـ)<sup>(٦)</sup>.

#### رابعاً: وفاته.

توفي أبو علي - رحمه الله - في يوم الخامس من رجب، سنة إحدى وسبعين وأربعمائة<sup>(٧)</sup>، إلا أنه ذكر صاحب سير أعلام النبلاء - عند ترجمته لأبي القاسم حفيد أبي علي - أنه توفي سنة سبعين وأربعمائة<sup>(٨)</sup>، وكان عمره خمسة وسبعين عاماً، ودفن بباب حرب<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر المنتظم لابن الجوزي: ٣١/١٠، والأعلام: ٦٠٣/١٩.

(٢) ينظر الأعلام للذهبي: ٧/٢٠.

(٣) ينظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١٨٩/١.

(٤) ينظر الأعلام: ٢٦٤/٢٠.

(٥) ينظر الأعلام: ٢٦٤/٢٠.

(٦) ينظر التكملة لوفيات النقلة للمنذري: ٣١١/١.

(٧) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: ٣٤/١.

(٨) ينظر الأعلام: ٢٦٥/٢٠.

(٩) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: ٣٤/١، المنتظم: ٢٠٠/١٦، شذرات الذهب: ٣٠٧/٥.

إلا أن الدكتور/ عبدالعزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي<sup>(١)</sup> يرى أن التاريخ المذكور في سير أعلام النبلاء قد يكون خطأ مطبعياً؛ أي سقطت كلمة إحدى من الطباعة أو النسخ؛ لأن تحديد سنة وفاته لم يخالف فيها أحد؛ وهو ما تميل إليه الباحثة.

## ٢- حياته العلمية.

نتحدث عن حياة أبي علي بن البنا العلمية متناولين فيها تميز عصره بالعلم، متبعين ذلك بذكر شيوخه ثم تلاميذه، وذلك في النقاط التالية:

### أولاً: تميز عصره بالعلم:

لقد ذكرنا أن ابن البنا ولد في بغداد، فكذلك عاش ونشأ فيها، وكما هو معلوم أن مدينة بغداد كانت حاضرة العالم في عصر ابن البنا؛ خاصة أنه شهد العصر الذهبي، وهو العصر العباسي الثاني؛ حيث كان ذلك العصر زاخراً بمختلف العلوم والفنون، وكان هناك مجموعة من العوامل ساعدت على بزوغ وعلو تلك النهضة ومن أهمها:

١- اهتمام الخلفاء وإدراكهم لأهمية العلم وأهله، فظهر التنافس بين الخلفاء والأمراء وأصحاب الغنى واليسار في العلم وتشجيعهم له ودعمهم له.

٢- العوامل السياسية والفكرية كان لها دور بارز في نهضة العلم فأدى إلى قيام آراء عقديّة وفكرية واسعة ومختلفة، وذلك بسبب الصراع الديني، والسياسي بين المسلمين والنصارى نتيجة الحروب.

٣- كثرة العلماء وطلاب العلم وتماثلهم على طلب العلم وتحصيله، فكان لهؤلاء العلماء دافع قوي للحركة العلمية لما لهم من إنتاج غزير، ومتعدد.

ففي ظل هذا العصر، وما فيه من تطور وازدهار نشأ ابن البنا، وكان منذ صغره شاقاً طريقه في طلب العلم، فقد سمع في وقت مبكر من أبي الحسن الغريلائي<sup>(٢)</sup>، وهو لم يتجاوز

(١) ينظر كتاب المقنع في شرح مختصر الخرقى، لأبي علي الحسن بن البنا، تحقيق: د. عبد العزيز سليمان البعيمي، مكتبة مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، مج ٢، ص ٩٢.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد الفرج الواعظ المعروف بـ(الغريلائي) وقد ذكر ابن النجار أن ابن البنا قد روى عنه، وقد وقد توفي سنة (٤٠١هـ). ينظر ذيل تاريخ بغداد: ٥٠/٤.

الخامسة من عمره<sup>(١)</sup>، وقد لازم الشيوخ والعلماء، فقد قرأ القراءات السبع على أبي الحسن الحمّامي المقرئ، وتفقه على أبي طاهر بن الغباري<sup>(٢)</sup>، ثم على القاضي أبي يعلى<sup>(٣)</sup>، وقد كانت له حلقتان ببغداد يُدّرس بهما الأولى في جامع المنصور، والأخرى في جامع القصر<sup>(٤)</sup>، وقد كان يقرئ فيهما القرآن ويُسمع الحديث، والفتوى والوعظ، كل ذلك ساعد في تنوع إنتاجه العلمي، فقد كثر تأليفه في القراءات، والحديث، والفقه وأصوله، والنحو، والتاريخ<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر أحد ممن ترجم له بأنه رحل في طلب العلم، وقد كان رحمه الله حريصاً على نشر السنة وقمع البدعة، وبما امتاز به عالمنا الجليل من الصفات جعلته محط اختياره مؤدباً لأبناء ابن جرّة<sup>(٥)</sup>.

### ثانياً: شيوخه:

كما ذكرنا سابقاً أن ابن البنّا نشأ في بغداد، وقد أمضى وقتاً طويلاً من حياته في طلب العلم والمعرفة، ولازم الشيوخ والعلماء، فقد أخذ عن الكثير من علماء ذلك العصر، وقد ذكر د/ عبد العزيز البعيمي (٥٤) عالماً مُرتباً إياهم على حسب الوفاة، وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- أبو الحسن علي بن محمد بن الفرّج الواعظ المعروف بـ(الغريلاي) (٣٦٧-٤٠١هـ)<sup>(٦)</sup>.
- ٢- أبو الفضل عبد الواحد بن أسد التميمي الإمام الفقيه الحنبلي (٣٤٢-٤١٠هـ)<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر ذيل تاريخ بغداد لابن النجار: ٥٠/٤-٥١.

(٢) هو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْغُبَارِيِّ: لَهُ النَّبْلُ وَالْفَضْلُ، صَحِبَ جَمَاعَةً مِنْ شُيُوخِ الْحَنْبَلِيَّةِ، وَكَانَتْ لَهُ حَلَقَتَانِ فِي جَامِعِ الْمَنْصُورِ، وَجَامِعِ الْخَلِيفَةِ، تَوَفِّي فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَهُوَ ثَمَانُونَ سَنَةً، يَنْظُرُ طَبَقَاتِ الْحَنْبَلِيَّةِ: ١٨٨/٢.

(٣) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: ٢٤٣/٢-٢٤٤.

(٤) ينظر مصنفاته في قسم المؤلفات من هذه الدراسة.

(٥) هو محمد بن أحمد بن الحسن المشهور بأبي عبدالله بن جرّة، كان أحد رؤساء بغداد، وكان لا يخرج عن حال التجار في مظهره وملبسه، وكانت له دار بباب المراتب ببغداد يضرب بها المثل، توفي سنة (٤٧٦هـ). ينظر البداية والنهاية: ١٣٤/١٢.

(٦) ينظر ذيل تاريخ بغداد لابن النجار: ٥٠/٤.

(٧) ينظر طبقات الحنابلة: ١٧٩/٢، الأعلام: ٢٧٣/١٧.

- ٣- أبو الفتح محمد بن أحمد بن سهل المعروف بـ(أبي الفوارس) الشيخ العالم، المحقق الرحال الثقة الأمين (٣٣٨-٤١٢هـ) <sup>(١)</sup>.
- ٤- أبو الحسين علي بن محمد الأموي المعدل، الوقور، العالم، المسند الصدوق (٣٢٨-٤١٥هـ) <sup>(٢)</sup>.
- ٥- أبو الحسين محمد بن الحسين الأزرق القطان، الشيخ العالم، الثقة المسند (٣٣٥-٤١٥هـ) <sup>(٣)</sup>.
- ٦- أبو القاسم عبد العزيز بن محمد التميمي العطار المعروف بـ(ابن شبان) الإمام الثقة، (٣٢٧ - ٤١٥هـ) <sup>(٤)</sup>.
- ٧- أبو الفرج أحمد بن محمد بن عمر، المعدل المعروف بـ (ابن المسلمة) الإمام الثقة القدوة (٣٣٧-٤١٥هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ٨- أبو الحسن علي بن أحمد الحمامي، الإمام المحدث، مقرئ العراق (٣٢٨-٤١٧هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ٩- أبو الحسن محمد بن أحمد البزاز الثقة، الضير (٤١٧هـ) <sup>(٧)</sup>.
- ١٠- أبو الحسن أحمد بن علي بن طمهان يعرف بـ (ابن البادي) قيل عنه أنه كان من أهل القران والأدب (٤٢٠هـ) <sup>(٨)</sup>.
- ١١- أبو الفوارس الحسن بن أحمد بن سهل المعروف بـ(ابن أبي الفوارس) الشيخ الثقة الفاضل (٣٤٤ - ٤٢١هـ) <sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر الأعلام: ٢٢٣/١٧.

(٢) ينظر تاريخ بغداد للخطيب: ٩٨/١٢.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢٤٩/٢.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٤٦٧/١٠.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٦٧/٥، الأعلام: ٢٧٠/١٨.

(٦) ينظر المنتظم: ٢٨/٨، الأعلام: ٤٠٢/١٧.

(٧) ينظر الأعلام: ١٦٣/١٨.

(٨) ينظر تاريخ بغداد: ٣٢٢/٤، العبر في خبر من غير: ١٢٨/٣.

(٩) ينظر تاريخ بغداد: ٢٧٨/٧.

- ١٢- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد السمسار الحرقي، المعروف بـ (ابن الحرقي) المسند العالم (٣٣٦-٤٢٣هـ) <sup>(١)</sup>.
- ١٣- أبو طاهر حمزة بن محمد الدقاق الحافظ المفيد المحدث (٣٦٦-٤٢٤هـ) <sup>(٢)</sup>.
- ١٤- أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي الحنبلي، روى سنداً بأثره عن آبائه إلى علي بن أبي طالب عليه السلام (٣٥٣-٤٢٦هـ) <sup>(٣)</sup>.
- ١٥- أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذن البزاز الإمام الفاضل (٣٣٩-٤٢٦هـ) <sup>(٤)</sup>.
- ١٦- أبو عبدالله منصور بن رامش بن عبد الله بن زيد النيسابوري، الثقة المحدث توفي سنة (٤٢٧هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ١٧- أبو علي الحسن بن شهاب العكبري، الثقة الإمام المقرئ الفقيه الحنبلي، (٣٣٥-٤٢٨هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ١٨- أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران الأموي، الإمام المحدث (٣٣٩-٤٣٠هـ) <sup>(٧)</sup>.
- ١٩- أبو طاهر محمد بن أحمد الغباري، الشيخ الفاضل، توفي سنة (٤٣٢هـ) <sup>(٨)</sup>.
- ٢٠- أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهرى، الإمام المحدث (٣٥٥-٤٣٥هـ) <sup>(٩)</sup>.
- ٢١- أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الشيرجى، الشيخ الصدوق (٣٣٩-٤٣٧هـ) <sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر الأعلام: ٤١١/١٧.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ١٨٤/٨.

(٣) ينظر تاريخ بغداد: ٢٧٩/٧.

(٤) ينظر تاريخ بغداد: ٢٧٩/٧، الأعلام: ٤١٥/١٧.

(٥) ينظر تاريخ بغداد: ٨٦/١٣، تاريخ دمشق: ٢١٦/١٧.

(٦) ينظر تاريخ بغداد: ٣٥٤/١.

(٧) ينظر تاريخ بغداد: ٤٣٢/١٠.

(٨) ينظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١٨٨/٢.

(٩) ينظر تاريخ بغداد: ٣٨٥/١٠.

(١٠) ينظر تاريخ بغداد: ٣٣٣/١١.

- ٢٢- أبو الفرج الحسين بن علي بن عبيد الله الطنাজيري البغدادي، المحدث الحجة (٣٥١-٤٣٩هـ) <sup>(١)</sup>.
- ٢٣- أبو القاسم وأبو الفتح عبد الله بن عمر بن عثمان بن شاهين، قال عنه الخطيب: كتبت عنه، وكان صدوقاً توفي سنة (٤٤٠هـ) <sup>(٢)</sup>.
- ٢٤- أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي، الشيخ الفقيه الحنبلي (٣٦١-٤٤٥هـ) <sup>(٣)</sup>.
- ٢٥- أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن حامد البزاز، توفي سنة (٤٥٢هـ) <sup>(٤)</sup>.
- ٢٦- أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الإمام العلامة الفقيه الحنبلي (٣٨٠-٤٥٨هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ٢٧- أبو القاسم يوسف بن أحمد بن صالح الغوري، المقرئ العالم الصدوق، توفي (٤٦٧هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ٢٨- أبو الحسن علي بن أحمد الهكاري الأموي القرشي، وهو أصغر من ابن البنا (٤٠٩-٤٨٦هـ) <sup>(٧)</sup>.
- ٢٩- عبد الملك بن حبيب البزاز أبو القاسم <sup>(٨)</sup>.
- ٣٠- الفضل بن عبد الله بن الربيع <sup>(٩)</sup>.
- ٣١- علي بن أحمد بن محمد بن الأزرق السوسي <sup>(١٠)</sup>.
- وغيرهم الكثير.

(١) ينظر المنتظم: ١٣٣/٨، الأعلام: ٦١٨/١٧.

(٢) ينظر تاريخ بغداد: ٣٨٦/١٠، المنتظم: ١٣٨/٨.

(٣) ينظر طبقات الحنابلة: ١٩٠/٢، الأعلام: ٦٠٥/١٧.

(٤) ينظر طبقات الشافعية للسبكي: ٣٧٤/٤.

(٥) ينظر المنتظم لابن الجوزي: ٢٤٣/٨.

(٦) ينظر طبقات الحنابلة: ٢٥٣/٢، الأنساب: ٩٣/١٠.

(٧) ينظر الأنساب: ٤١٦/١٣، الأعلام: ٦٧/١٩.

(٨) ينظر ذيل تاريخ بغداد: ٢٩/١.

(٩) ينظر ذيل تاريخ بغداد: ٢٦٣/٥.

(١٠) ينظر ذيل تاريخ بغداد: ٩٥/٣.

## ثالثاً: تلاميذه:

نظراً لما عُرف عن ابن النبأ بغزارة علمه، وتنوع معرفته، وكما ذكرنا سابقاً، أن له حلقتان ببغداد يُدّرس بهما الأولى في جامع المنصور، والأخرى في جامع القصر، وقد كان يقرئ فيهما القرآن، ويُسمع الحديث، والفتوى والوعظ، فقد كان مقصداً لطلبة العلم، فقد كثر تلاميذه، والآخذين عنه، وقد أجاد الدكتور عبد العزيز البعيمي في ذكر عدد كبير من تلامذته وهو ما يزيد على (٥٤) تلميذاً مرتب إياهم على حسب، وفاتهم، وأذكر عدداً منهم على سبيل المثال وهم:

- ١- أبو القاسم عبيد الله بن محمد الفراء، (٤٤٣-٤٦٩هـ) <sup>(١)</sup>.
- ٢- أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي الأزدي، (٤٢٠-٤٨٨هـ) <sup>(٢)</sup>.
- ٣- جعفر بن الحسن الدرزيباني كان مهيباً وقوراً توفي سنة: (٥٦٠هـ) <sup>(٣)</sup>.
- ٤- أبو الفضل المبارك بن محمد بن علي بن عبد الله الهمداني المؤدب، توفي سنة: (٥٠٦هـ) <sup>(٤)</sup>.
- ٥- أبو سعد أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي الطيوري (٤٣٤-٥١٧هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ٦- أبو عبد الله الحسين بن محمد الدباس، المعروف ب(البارع) في القراءات والحديث والنحو (٤٤٣-٥٢٤هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ٧- أبو شجاع شيرويه بن شهردارين شيرويه الديلمي الهمداني، صاحب مسند الفردوس (٤٤٥-٥٠٩هـ) <sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر طبقات الحنابلة: ٢/٢٣٥.

(٢) ينظر المنتظم: ٩/٩٦.

(٣) ينظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١/١١٠.

(٤) ينظر المنتظم: ٩/١٩٠.

(٥) ينظر الأعلام: ١٩/٤٦٧، شذرات الذهب: ٤/٥٣.

(٦) ينظر المنتظم لابن الجوزي: ١٠/١٦.

(٧) ينظر الأعلام: ١٩/٢٩٤، طبقات الشافعية للسبكي: ٧/١١١.

- ٨- أبو العز أحمد بن عبيد الله العكبري، يصل نسبه بالصحابي عتبة بن فرقد رضي الله عنه (٤٣٢-٥٢٦هـ) <sup>(١)</sup>.
- ٩- أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله النبأ (٤٤٥-٥٢٧هـ) <sup>(٢)</sup>.
- ١٠- أبو عبد الله يحيى بن الحسن بن أحمد بن عبد الله النبأ (٤٥٣-٥٣١هـ) <sup>(٣)</sup>.
- ١١- أبو بكر أحمد بن ظفر بن أحمد المغازلي الشيخ الثقة توفي (٥٣٢هـ) <sup>(٤)</sup>.
- ١٢- أبو منصور عبد الرحمن بن محمد الشيباني، راوي تاريخ بغداد عن الخطيب، توفي سنة (٥٣٥هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ١٣- أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر الأشعث (٤٥٤-٥٣٦هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ١٤- أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي، الإمام المحدث الحافظ (٤٦٧-٥٥٠هـ) <sup>(٧)</sup>.
- ١٥- أبو الحسن وأبو سعيد صافي بن عبيد الله الجمالي، الشيخ المقرئ، وهو شيخ السمعاني، وابن الجوزي، توفي سنة (٥٤٥هـ) <sup>(٨)</sup>.
- ١٦- أبو القاسم هبة الله بن الحسين بن علي الحاسب (٤٦١-٥٤٨هـ) <sup>(٩)</sup>.
- ١٧- أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن سعيد العصائدي (٤٦٥-٥٥٠هـ) <sup>(١٠)</sup>.
- ١٨- أبو نصر علي بن أحمد البغدادي، ترجم له ابن النجار ولم يُذكر سنتي ولادته ووفاته <sup>(١١)</sup>.
- ١٩- علي بن محمد بن علي الهمداني، ولم أقف على سنة ولادته ووفاته <sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر المنتظم: ٢٨/١٠.

(٢) ينظر الأنساب: ٢٢١/١٢.

(٣) ينظر الأعلام: ٦٠٣/١٩، شذرات الذهب: ٧٩/٤.

(٤) ينظر الأعلام: ٣٨٠/١٨.

(٥) ينظر شذرات الذهب: ١٠٦/٤.

(٦) ينظر الأعلام: ٢٨/٢٠.

(٧) ينظر المنتظم: ١٦٢/١٠، ذيل تاريخ بغداد: ١٣٣/٣-١٣٦.

(٨) ينظر الأنساب: ٣٣٩/٢.

(٩) ينظر الأعلام: ٢٥٧/٢٠.

(١٠) ينظر الأنساب: ٣١٠/٩، معجم الأدباء: ٢٦٩/٧.

(١١) ينظر ذيل تاريخ بغداد: ١٩٢/٣-١٩٣.

(١٢) ينظر ذيل تاريخ بغداد: ٣٥/٣.

## ٣- مؤلفاته.

تحدث في هذا المجال عن مؤلفاته رحمه الله تعالى، وقد خصصنا لمؤلفاته حيزاً كبيراً؛ نظراً لكثرتها، وتعددتها، والتي تم طباعة بعضها، فيما ظل جزءاً منها مخطوطاً، فضلاً أن بعضها لم يعرف إلا من ذكر العلماء لها، أو إشارته رحمه الله إليها في مؤلفاته، فقد اشتهر ابن البنا بكثرة التأليف، والتصنيف، وقد تنوعت مؤلفاته فكتب في العقيدة، والفقه، وأصوله، وعلوم القرآن، والنحو، والشعر، والأدب، فقد نقل عنه أنه قال: "صنفت خمس مائة مصنف"<sup>(١)</sup>، وكذلك نقل عنه قوله: "صنفت خمسين ومائة مصنف"<sup>(٢)</sup> وقد رجَّح الدكتور عبد العزيز البعيمي<sup>(٣)</sup> بقوله: "والذي أميل إليه خمسون ومائة مصنف"، وقد علل لذلك بعدة أسباب:

١- أن القولين كليهما عن ابن البنا، نقله عنهما ابن الجوزي وياقوت.

٢- لا استبعد تصنيف خمسين ومائة إلى خمسمائة.

٣- تصريح ابن رجب بأنه لم يقف إلا على أسماء ثمانية وعشرين كتاباً.

وأنا أميل إلى رأي الدكتور؛ لأن فيه من الحجج المقنعة ما يؤكد هذا.

ولعلَّ السمة البارزة في مؤلفات ابن البنا كثرة نقوله، وعنايته بأقوال السلف الصالح- ويتضح ذلك جلياً فيما وقفتُ عليه أثناء تحقيق المخطوط- وقد ورثَ عاملنا الجليل قدراً لا بأس به من المؤلفات، فُقد بعضها، وبقي منها مجموعة هيأ الله لعدد منها الظهور، فهذه المؤلفات جاءت على ثلاثة أقسام منها المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها ما ذكره المؤلف في مصنفاته، وستناولها تباعاً فيما يأتي:

## أ- المؤلفات المطبوعة:

اتضح من خلال تتبع هذا الموضوع أن مؤلفات أبي علي البنا التي تم طباعتها وتحقيقها، تتمثل في الكتب التالية:

(١) ينظر معجم الأدباء: ٢٦٨/٧، إنباه الرواة: ٣١١/١، ذيل طبقات الحنابلة: ٣٤/٢.

(٢) ينظر المنتظم: ٣١٩/٨، بغية الوعاة: ٤٩٥/١.

(٣) محقق كتاب المقنع شرح الخرقى، لأبي علي الحسن بن البنا، وهو كتاب في الفقه، مطبوع في مكتبة الرشد، الرياض.

وقد قام الدكتور الفاضل بدراسة وافية لابن البنا وحياته وعلمه.

- ١- كتاب (بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، وإيضاح الأدوات التي بنى عليها القراء) تحقيق الدكتور غانم قدوري، طبع في مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ.
- ٢- كتاب (الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت) تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، طبعة دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ٣- كتاب (فضل التهليل وثوابه الجزيل) تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، طبعة دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ٤- كتاب (المختار في أصول السنة) تحقيق الدكتور: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، طبع في مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- ٥- كتاب (المقنع شرح مختصر الخرقى) تحقيق الدكتور: عبد العزيز البعيمي، طبع في مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ.
- ٦- كتاب (الرد على المبتدعة) تحقيق: عبد المنعم عبد الغفور حيدر، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ١٤١٧هـ.
- ٧- كتاب (الأصول المجردة على ترتيب القصيدة المجددة) تحقيق: حسام سيف، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٨هـ.

### ب- المؤلفات المخطوطة:

يتضح من النقطة السابقة أن ما تم طباعته وتحقيقه من كتب ومصنفات أبي علي البنّا ليس إلا النذر اليسير نظير عدد مؤلفاته التي أشرنا سابقاً إلى عددها؛ وهو ما يعني أن هناك ثروة علمية كبيرة لا تزال مخطوطة لم يتم طباعتها، ولم يتسنّ للباحثة التعرف على مكان حفظ تلك المصنفات، إلا مصنفين اثنين من تلك المخطوطات وهما:

- ١- كتاب (التاريخ) وهو عبارة عن تعليقات لابن البنّا على حوادث عصره، موجود في المكتبة الظاهرية في دمشق، وتوجد صورة منه بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموعة (٩٣-١٠٩)<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: ٦٣٥/٢.

٢- كتاب (شرح الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وهو عبارة عن جزأين، قامت بتحقيق الجزء الأول الأستاذة: سهارى العيسى، والجزء الثاني هو ما قمتُ بتحقيقه.

### ج- مؤلفات ذكرها العلماء في كتبهم:

لقد ذكر ابن رجب<sup>(١)</sup> -رحمه الله - عدد (٢٨) كتاباً<sup>(٢)</sup> لأبي علي البنّاء، وهي:

- ١- الكامل في الفقه.
- ٢- الكافي المحدد في شرح المجرّد.
- ٣- الخصال والأقسام.
- ٤- نزهة الطالب في تجريد المذاهب.
- ٥- آداب العالم والمتعلم.
- ٦- شرح كتاب الكرماني في التعبير.
- ٧- شرح قصيدة ابن أبي داود في السنة.
- ٨- المنامات المرئية للإمام أحمد، جزء.
- ٩- أخبار الأولياء والعباد بمكة، جزء.
- ١٠- صفة العبّاد في التهجد والأوراد، جزء.
- ١١- المعاملات والصبر على المنازلات، أجزاء كثيرة.
- ١٢- الرسالة في السكوت ولزوم البيوت، جزء.
- ١٣- سلوة الحزين عند شدة الأنين، جزء.
- ١٤- طبقات الفقهاء أصحاب الأئمة الخمسة.
- ١٥- مختصر غريب الحديث، مرتب على حروف المعجم.
- ١٦- مشيخة شيوخه.
- ١٧- فضائل شعبان.
- ١٨- كتاب اللباس.

(١) ابن رجب هو أبو الفرج زين الدين عبدالرحمن بن شهاب الدين، المشهور بابن رجب الحنبلي، الإمام الحافظ المحدث،

توفي سنة: ٧٩٥هـ، ينظر الأعلام: ٣٦٥/٢١.

(٢) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: ٣٥/١-٣٦.

- ١٩- مناقب الإمام أحمد.
- ٢٠- أخبار القاضي أبي يعلى، جزء.
- ٢١- شرف أصحاب الحديث.
- ٢٢- ثناء أحمد على الشافعي وثناء الشافعي على أحمد.
- ٢٣- فضائل الشافعي.
- ٢٤- كتاب الزكاة وعقاب من فرط فيها، جزء.
- ٢٥- المفصول من كتاب اللهو، جزء.
- ٢٦- شرح الإيضاح<sup>(١)</sup>.
- ٢٧- مختصر غريب الحديث، مرتب على حروف المعجم.
- ٢٨- مصنف في منع ذم يزيد ولعنه.
- ما ذكره ابن الجوزي في كتابه: (نزهة الأعين النواظر في علم الوجود والنظائر)<sup>(٢)</sup> كتاب: (الوجوه والنظائر).

وما ذكره ابن مفلح<sup>(٣)</sup> في (الفروع)<sup>(٤)</sup> كتاب (التعليق)، و(الخلاف).

وما ذكره المرادوي<sup>(٥)</sup> في كتابه (الإنصاف)<sup>(٦)</sup> كتاب (العقود).

#### د- مؤلفات ذُكرت في ثنايا كتبه:

لقد ذكر الأستاذ: عبد المنعم عبد الغفور حيدر<sup>(٧)</sup> عدداً من كتب ابن البنّا وهي:

١- بيان الفرق بين المبتدعين وانقسامهم في ذلك على الاثنتين والسبعين.

(١) سبق ذكره في المؤلفات المخطوطة.

(٢) ينظر ٨٢-٨٣.

(٣) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية، توفي سنة (٧٦٣هـ) ينظر: الدرر الكامنة: ١/١٤١.

(٤) ينظر ٣٣٤/٢.

(٥) هو أبو غالب محمد بن الحسن التميمي البصري، الشيخ الإمام المحدث الصدوق، توفي: ٥٢٥هـ، ينظر الأعلام: ٥٨٩/١٩.

(٦) ينظر ٦٠-٨٤.

(٧) وهذه المؤلفات أشار إليها ابن البنّا في كتابه: (الرد على المبتدعة).

- ٢- جزء في حديث ابن عباس مرفوعاً.  
 ٣- كتاب في أخبار المسيح الدجال.  
 ٤- كتاب في ذكر مخازي ومقابح أهل الجهمية والمعتزلة.  
 ٥- كتاب في مسألة الرد على السالمية في مسألة محاسبة الكفار.  
 ٦- كتاب في الرد على المعتزلة في عفو الله تعالى عن العاصي.  
 ٤- آراء العلماء فيه.

اتَّسَمَ ابن البنا - رحمة الله - بالعديد من الصفات الحميدة، والأخلاق الحسنة، فقد اثنى عليه العلماء ووصفوه بعدة صفات منها الفقيه، والحافظ، والمحدث، والمقرئ، والإمام العلامة، وعالم بغداد، والصالح، والزاهد، واللغوي، والأصولي، والمفتي، وشيخ الإسلام، والعابد، وغيرها<sup>(١)</sup>.

قال عنه ابن عقيل: "هو شيخ وإمام في علوم شتى، في الحديث، والقراءات، والعربية، وطبقة الأدب والشعر، والرسائل، حسن الهيئة، حسن العبادة"<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه ابن شافع: "إنه كان يُفتي الفتوى الواسعة، ويفيد المسلمين بالأحاديث والمجموعات، وما يقرئه من السنن، وكان نقي الذهن جيد القريحة"<sup>(٣)</sup>.

وقال عنه السمعاني<sup>(٤)</sup>: "أحد الأعيان، والمشار إليهم في الزمان، له في علوم القرآن والحديث والفقه، والأصول، والفروع، عدة مصنفات"<sup>(٥)</sup>، وقال عنه أيضاً: "وكان وقوراً، ساكناً، صالحاً، صيناً من الأعيان"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر طبقات الحنابلة: ٢٤٣/٢، المنتظم: ٣١٩/٨، الأعلام: ٣٨٠/١٨، النجوم الزاهرة: ١٠٧/٥، ذيل طبقات الحنابلة: ٣٢/١، غاية النهاية في طبقات القراء: ٢٠٦/١، بغية الوعاة: ٤٩٥/١، شذرات الذهب: ٣٣٨/٣، الأنساب: ١٦٠/١٢، الوافي بالوفيات: ٣٨١/١١.

(٢) ينظر طبقات الحنابلة: ٣٤/١.

(٣) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: ٣٣/١.

(٤) هو أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد السمعاني الشافعي، صاحب التصانيف الكثيرة، والرحلة الواسعة توفي سنة: ٥٦٢. ينظر السير: ٤٥٦/٢، شذرات الذهب: ٣٤٠/٥.

(٥) ينظر معجم الأدباء: ٤٣٠/٢.

(٦) ينظر لسان الميزان: ١٩٥/٢.

وقال تلميذه أبو نصر الجلي: "وكان طاهر الأخلاق، حسن الوجه والشبية، محباً لأهل العلم، مكرماً لهم" (١).

وقد وصف - رحمه الله - بالأديب؛ إذ قال عنه ابن أبي يعلى: قد كان أديباً شديداً على أهل الأهواء" (٢).

وكذلك ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٣) فقد نقل عنه عن السمعاني أنه قال: "أنبأنا أبو عثمان العصائدي، أنبأنا أبو علي بن البنا قال: كتب إلى بعض إخواني من أهل الأدب كتاباً، وضمنه قول الخليل بن أحمد:

إن كنت لست معي فالذكر منك معي  
العين تبصر ما تهوى وتفقد  
يراك قلبي وإن غيّبت عن بصري  
وباطن القلب لا يخلو من النظر  
فكتب إليه أبو علي بنفسه:

إذا غيّبت أشباحنا كان بيننا  
وأرواحنا في كل شرق ومغرب  
وتمّ أمور لو تحققت بعضها  
وكم غائب والصدر منه مسلم  
رسائل صدق في الضمير تراسل  
تلاقى بإخلاص الوداد تواصل  
لكننا لنا بالعدر فيها تقابل  
وكم زائر في القلب منه بلابل  
أمين فما غاب الصديق المجامل  
فلا تجزعن يوماً إذا غاب صاحب

(١) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: ٣٤/١.

(٢) ينظر طبقات الحنابلة: ٢٤٣/٢.

(٣) ينظر: ٨٢٤/٢.

## القسم الأول

## الدراسة

## الفصل الأول:

### منهجه في شرح الإيضاح

المبحث الأول: أسلوبه وطريقته في تناول متن الإيضاح.

المبحث الثاني: طريقته في عرض الشواهد.

المبحث الثالث: طريقته في عرض الخلاف.

## المبحث الأول:

### أسلوبه وطريقته في تناول متن الإيضاح

إن طرق العلماء وأساليبهم في شرح المتون تتنوع وتختلف من عالم لآخر، وابن البنا لا شك له طريقته وأسلوبه في شرح متن الإيضاح، وفيما يأتي عرض مفصل لطريقة الشارح في تناول متن الإيضاح، وهي:

١- لم يفعل ابن البنا كعادة أغلب العلماء في إيراد متن المؤلف، وإنما غاير أسلوبهم؛ فكان إيرادهم لمتن الإيضاح نادراً؛ إذ كان كثيراً ما يهمل ذلك، وخاصةً في بداية الباب، فهو يبدأ الباب بقوله: (اعلم) إذ نجد يقول في بداية باب المفعول له: (اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، وإنما يُذكر عذرًا وعلّةً لوقوع الفعل، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، ويكون جواب (لمه) <sup>(١)</sup>).

ويقول في باب التمييز: (اعلم أن التمييز، والتبيين، والتفسير شيء واحد، وهو تخلص الجنس، والنوع، وذلك أن المُمَيِّز يجيء بعد شيء مُحْتَمَل فُتَبَيَّنَتْ به بعض مُحْتَمَلَاتِهِ، وتُمَيِّزُهُ من غيره) <sup>(٢)</sup>.

ولم يورد قول أبي علي في بداية الباب إلا في ثلاثة أبواب من الشرح وهي: (باب المفعول فيه، وباب ما جاء من الأسماء بمعنى إلا من الكلِّم، وباب الاستثناء المنقطع) بدأها بقوله: (قال أبو علي):

- إذ يقول في باب المفعول معه: (قال أبو علي: "الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف" اعلم أن المفعول معه: هو كل ما فَعَلَتْ معه فعلاً بأن يتعدى الفعلُ إليه بتوسطِ (مَع) فيكون الاسم مجروراً بـ(مَع)، ثم يحذف (مَع)، ويتعدى الفعل إلى الاسم، ويصل إليه فينصبه بكونه مفعولاً معه) <sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٢.

(٢) ينظر ص: ٥٩.

(٣) ينظر ص: ٢٧.

٢- ينقل نصوصاً لأبي علي خلال الشرح معلقاً عليها، أو مفسراً لها، وقد ينقلها بالنص، أو المعنى ومن ذلك قوله: (وإنما ذكر أبو علي ثلاثة؛ لأنه أفرد الأعداد، وذكرها في باب مفرد، وإنما أراد بالثلاثة المقادير غير المعدودة، ولهذا قال: في الأعداد، والمقادير، ثم قال: والمقادير على ثلاثة)<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله: ("وتقول: كم تُرى الحرورية رجلاً فرجلاً مميّزاً، وأمّا تُرى فإنّها توسطت، وباب (ظنّ) إذا توسط جاز إعماله، وإلغاؤه؛ فإنّ أعملته؛ فانصب الحرورية على أن يكون مفعوله الأول و(كم) موضعه نصب)<sup>(٢)</sup>.

٣- حرص ابن البنا على بيان ما بين الأبواب من ترابط؛ عن طريق الإحالة على السابق، والألاحق؛ وذلك ببيان صلة المسألة من مسائل الإيضاح أو الباب، بما قبله أو بعده، وقد تنوعت أساليب وطرائق هذا البيان فتراه يقول: (كما مضى) (ما ذكرناه) (ما سيأتي) (على ما سنبينه) ومن ذلك قوله في باب الظروف: (وقد ذكرنا أن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان هو هو، ومعلوم أنّ العين لا يكون فعلاً وحدثاً فإذاً يكون خبره محذوفاً)<sup>(٣)</sup>.

- وقوله أيضاً: (اعلم أنا قد ذكرنا أن الاستثناء إذا كان عن موجب لم يكن فيه إلا النصب، وإن كان عن نفي ففيه وجهان: أجودهما: الرفع على البدل، والنصب على أصل الاستثناء)<sup>(٤)</sup>.

- ويقول أيضاً: (وقد ذكرنا أنّ التّمييز يكون بعد خمسة أشياء منها واحد جاء على تمام الكلام؛ وهو وغيره من المنصوبات التي جاءت على تمام الكلام إنّما نُصب؛ لأنّ الكلام تمّ دونّه؛ فشُبّه بالمفعول، وأمّا هذا الضرب فلكل شيءٍ منه عامل يعمل فيه على ما نُفصّله)<sup>(٥)</sup>.

٤- يُنهي المسألة أحياناً بقوله (إذا ثبت هذا) أو (إذا تقرر هذا).

(١) ينظر ص: ٩٣ - ٩٤.

(٢) ينظر ص: ١١٩.

(٣) ينظر ص: ٢٣.

(٤) ينظر ص: ٧٤.

(٥) ينظر ص: ٩٣.

٥- ومن ذلك قوله: (اعلم أنّ المكان هو ما استُثِقِرَ فيه، أو تُصَرِّفَ عليه، فيكون المكان وعاءً، وظرفاً للفعل يقع فيه كما أنّ الزمان وعاءٌ له؛ إذ وقوع الفعل لا ينفكُ منهما فإذا ثبت هذا، فظُرُوفُ المكانِ ضربانٍ: مُبَهَّمٌ، ومُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup>)  
ويقول: (وأما شَبِيهَةٌ فإنَّ العرب قد اعترمت على تعريفه؛ لأنَّه على (فَعِيلٍ)، وهو للمبالغة؛ فتغلب المشابهة، وتكثر فتقول: مررتُ بزيدٍ شَبِيهَكَ، وبرجلٍ شَبِيهٍ لك؛ نَوَّنتُ، وَفَصَلتُ.

إذا تقرر هذا؛ فإنَّ (غَيْرِكَ) نكرة لا تكون إلا صفةً لنكرة؛ فإنَّك إذا قلت: جَاءَني القومُ غيرُ زيدٍ، فقال أبو سعيد: لا يجوز؛ لأنَّ القومَ معرفة فلا تُوصَفُ بنكرة، وقال الأحنفُ: يجوز مثل هذا في الاستثناء، وهو أنّ تُوصَفُ معرفةً بنكرة<sup>(٢)</sup>.

٦- ظهرت سمة الحوار بين ابن البنّا، وتلميذه في أبواب عدة أثناء عرض المسألة، ومن ذلك:  
- ما جاء في قوله: (وَحَوَالَهُ وَحَوَالِيهِ مثل: حَنَانِيكَ تقولُ: القومُ حَوْلَكَ، قال الله تعالى:

﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ﴾

قُلْتُ: أيجوزُ أن يُسْتَعْمَلَ في واحدةٍ فيقالُ: زيدٌ حَوْلَكَ.

فقال: لا يُمْتَنَعُ<sup>(٣)</sup>.

- ويقول أيضاً: (قُلْتُ: ويُعَبَّرُ الزجاج عن هذا إذا جعله صفةً؛ بأنَّ الموصوفين غير مقصود قصدهم.

فقال: أي: أنّ ذلك الألف واللام ليس للعهد، فليس هناك معهودٌ معينٌ يمنع أن يوصف بغير كأنَّه في حكم الشائع.

قلتُ: وهذا يصلح أن يكون تعليلاً، للأخفش إذا جَوَّز في الاستثناء صفة المعرفة...<sup>(٤)</sup>.

٧- ظهر عند الشارح الاستدلال للمسألة الواحدة بعدة أدلة أثناء شرحه، فهو يدعم رأيه بأكثر من دليل على ما نقله واتفق عليه العلماء، ومن ذلك:

(١) ينظر ص: ١.

(٢) ينظر ص: ٧٨٠.

(٣) ينظر ص: ٥.

(٤) ينظر ص: ٧٨-٧٩.

- قوله: (ألا ترى أن الظرف المتمكن لما تصرف كان تصرفه بجزءه، ورفع، وهو الدليل على أن ذاك الضرب الأول من ظروف المكان قد استعمل اسماً، وهو قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾، وقوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

- وكذلك قوله: (تقول: أكرمته مخافة شره، أي: لمخافة شره، قال الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْدِقُكُمْ فِيءًا ذَاتِهِمْ مِنَ اللَّصَوَاتِ يَحْذَرُونَ الْمَوْتَ﴾ أي: يحذر الموت، ومن هذا الجنس قوله تعالى: ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ معناه: كراهة أن تضلوا؛ أي: لكراهة، إلا أن اللام في كل هذا هو الجار...)<sup>(٢)</sup>.

٨- أثناء عرضه للمسألة يستخدم أسلوب الاعتراض والرد عليه، فأسلوب السؤال والجواب سمة بارزة في منهج ابن البنا، وهذه الطريقة مشهورة نهجها كثير من متقدمي النحويين ومتأخريهم، والشارح حينما يورد الأسئلة والأجوبة فإنه يعبر عنها في الغالب بلفظ: (فإن قلت... قلنا) أو بلفظ (فإن قيل... قلنا) أو بلفظ (فإن قلت... قيل)، وكثيراً ما يقول عبارة: (إنما قلنا)، (وقد قلنا) ومن ذلك ما يأتي:

- قوله: (وتدخل للمستغاث له؛ إلا أنه يفرق بين اللامين؛ فيفتح ما هو للمستغاث به، ويكسر ما هو للمستغاث له، فيقول: يا لزيد ليكر، وإنما فُتح أحدهما، وكُسر الآخر للفرق، فإن قيل: هلاً عكس!

قلنا: كأن يكون السؤال باقياً؛ لأنه زائد، ومثل هذا السؤال لا يلزم على أن هاهنا معنى آخر، وذلك أن الموضوع الذي فُتح فيه لام المستغاث به؛ إنما هو موضع الضمير المخاطب)<sup>(٣)</sup>.

- وقوله أيضاً: (فإن قيل: إذا كان أحمر على وزن الفعل فلا تُصعَّروه؛ لأنه يزول به شبه الفعل، قيل: قد صُعِّر نفس الفعل، وهو باب التعجب؛ حيث قالوا: ما أميلحه فبان)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢٠.

(٢) ينظر ص: ٣٤.

(٣) ينظر ص: ١٥١.

(٤) ينظر ص: ٣٤١-٣٤٢.

٩- استعمل الشارح لفظه (أي) عند تفسيره للكلمات أو العبارات، وربما أبدل مكانها كلمة (أعني) أو (يعني) ومن ذلك قوله: (وقوله: شَعَارَةٌ نُصِبَ عَلَى الدَّمِّ؛ أي: تُفَرَّقُ بُولَهَا، وقوله: تَقْدُ الفَصِيلَ بِرِجْلِهَا؛ أي: ترفسه فتقتله لجفاء خُلُقِهَا، (فَطَّارَةٌ): نُصِبَ عَلَى الدَّمِّ؛ أي: حَلَابَةٌ بطرف الأصابع، لِقَوَادِمِ الأَبْكَارِ، أي: لأخلاف الأَبْكَارِ، وإِذَا قَالَ: فَطَّارَةٌ<sup>(١)</sup>).

ويقول: (هو أَنَّ (الأواريَّ) لَمَّا كَانَتْ مِمَّا يَقَعُ الاستئناس، والتسليُّ به كما يقع الاستئناس بجنس الأحدين؛ أعني: الناس جاز أن يُدِلَّهَا مِنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ أَطْلَالَ الدِيَارِ، وَأَثَارَهَا يَقَعُ بِهَا أَنَسٌ، وَتَذَكُّرٌ كَمَا إِذَا رَأَى إِنْسَانًا مِنَ الرَّبْعِ، وَبَنَحُوهُ وَقَعُ بِهِ أَنَسٌ، وَاسْتِرَاحَ فَلَمَّا صَارَتْ الأواريُّ كَأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ (الأحدين) فِي الاستئناس بِهَا)<sup>(٢)</sup>.

ويقول: (يصف رجلاً، وقوله: لَدُنْ يَعْنِي لَيْتًا، وَهَذَا مَحْمُودٌ فِي القَنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْتًا فَإِنَّهُ يَنْتَبِي عِنْدَ الطَّعْنِ، وَالاستعمالِ، وَإِذَا كَانَ صُلْبًا لَمْ يَكُنْ لَهُ انْتِشَاءٌ (بَهْرُ الكَفِّ) أَي: بتحريك اليد)<sup>(٣)</sup>.

١٠- يستطرد الشارح إلى قضايا نحوية ولغوية، وقد يستطرد إلى ماهو خارج عن ذلك.

فمثال استطراده إلى قضايا نحوية عند حديثه عن التوكيد استطرد إلى الكلام عن أجمع وجمع وجمعاء إذ يقول: (وَأَمَّا عَدْلُهُ فَقَدْ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَنَّهُ مَعْدُولٌ مِنْ جُمْعٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَى أَجْمَعٍ وَجَمْعَاءَ فِي المُونِثِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ، ثُمَّ جَمَعَهُ حُمُرٌ عَلَى (فُعَلٍ) كَذَلِكَ قِيَاسُ هَذَا، وَأَصْلُهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى فُعَلٍ)<sup>(٤)</sup>.

ومن استطراده إلى قضايا خارجه عندما تحدث عن الفرق بين (لا يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْتَصِرَفُ) تطرق إلى حلقة الزجاج، وبيان معنى القارورة إذ قال: (وَقَفَّ رَجُلٌ عَلَى حَلَقَةِ الزَّجَاجِ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي الجامعِ فَقَالَ: لَمْ سُمِّيَتْ القَارُورَةُ قَارُورَةً؟ فَقَالَ: لِاسْتِقْرَارِ المَاءِ فِيهَا فَقَالَ الرَّجُلُ: فَالْجُبُّ يَسْتَقِرُّ فِيهِ المَاءُ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى قَارُورَةً لِهَذَا المَعْنَى، فَسَكَتَ الزَّجَاجُ).

(١) ينظر ص: ١٢١-١٢٢.

(٢) ينظر ص: ٩٠.

(٣) ينظر ص: ٩.

(٤) ينظر ص: ٢٦٦.

قال: وكان أبو الفتح المراعي يقول: إنما لم يُجِبْهُ؛ لأنَّه لم يحضُرهُ الجواب.

قال: وقال علي بن عيسى الرُّمَّانِي إِنَّمَا لم يُجِبْ؛ لأنَّه ما رأى الرجل يفهم عنه؛ أي: لأنَّ هذا لا يجيء بالقياس؛ لأنَّه إن لزم عليه الجُبُّ فكذلك الكُوْزُ، وكُلُّ ما يستقر فيه الماء يجب أن يسمي قارورة ثم يؤدي إلى الالتباس<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٣٧.

## المبحث الثاني

### طريقته في عرض الشواهد

نتناول في هذا المبحث طريقة ابن البنا في عرض الشواهد؛ فقد أولى الشارح عناية كبيرة بالشواهد النحوية، وقد تنوعت شواهد ما بين نثرية، وشعرية؛ فتشمل: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأثر، وأقوال العرب وأمثالها، وأشعارهم، وهي على النحو الآتي:

#### المطلب الأول: الشواهد القرآنية.

حرص الشارح على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته على القضايا الواردة والمسائل، وقد كان له منهجه في عرض الشاهد القرآني، ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

١- يستشهد بجزء من الآية؛ أي: بموضع الشاهد من الآية دون بقية الآية؛ وقد يكفي بكلمة واحدة فقط، ومن ذلك:

- قوله: (لأنهم يجعلون كثيراً من الواوات زائدة مثل: ﴿وَنَدَيْتَهُ﴾؛ يقولون هو جواب قوله: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا﴾ والواو زائدة، وكذلك يقولون في: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ كذا؛ إذا قالوا هاهنا: إنَّ واو ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ زائدة<sup>(١)</sup>.

٢- وقد يكون الاستشهاد بكلمتين من الآية ومن ذلك:

- قوله: (وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ بالرفع؛ فيكون ابتداء وخبراً و﴿يَمُدُّهُ﴾ خبر هو جملة، ولو قدرته مفرداً لكنت تقول: والبحر [ماد] له، أو مادة بالرفع؛ لأنه خبر المبتدأ<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قوله: (ومن هذا الجنس قوله: ﴿ثَانِيًا أَتَيْنِ﴾ أي في هذه الحال وقوله: ﴿ثَانِيًا عَطْفِهِ﴾، قال تقديره: (ثانياً عطفه)<sup>(٣)</sup>.

٣- وقد يورد الآيتين من السورة، وهذا قليل، ومن ذلك:

(١) ينظر ص: ٥٣.

(٢) ينظر ص: ٥١.

(٣) ينظر ص: ٥٢.

- قوله: "قال تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (٤٥) ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾، فـ ﴿وَجِيهًا﴾ حال، وـ ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ﴾ حال، وـ ﴿وَكَهْلًا﴾ حال، إلا أنه عطف تارةً الفعل الذي هو حال على الاسم، وتارةً الاسم، وهو (الكهل) على الفعل الذي هو ﴿وَيُكَلِّمُ﴾ (١).

٤- وقد بين المعنى اللغوي في الآية، وهذا قليل ومن ذلك:

- قوله: "وكذا قوله: ﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَخْدُودِ﴾ (٤) معناه لعن، ومعلوم أنهم ما لعنوا لأجل الأخدود؛ لأن من خدَّ خدًّا في الأرض لم يستحق اللعن؛ فعلم به أنه لأجل ما تحت الأخدود، وهو النار التي أوقدوها لإحراق من خالفهم بها، والأخدود يشتمل على النار فلذلك قال: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ (٢).

٥- ولم يغفل ابن البنا عن الاستشهاد بالقراءات؛ فكثيراً ما يورد القراءة دون نسبتها، فلم يورد في الشرح اسماً لقارئ ومن ذلك:

- قوله: (وعلى هذا الوجه يجوزُ قراءة من قرأ: ﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾ أي: إذا نام الكسلاً سَهَرَ هو في أقواتِ النوم، وطبخَ للقوم، والمشمعلُ: الخفيف) (٣).

٦- حرص الشارح على إيراد الأوجه الإعرابية في القراءة، ومن ذلك:

- قوله: (وقد قرئ قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع والنصب) (٤).

### المطلب الثاني: الشواهد الشعرية.

لقد أولى الشارح الشواهد الشعرية أيضاً عناية خاصة، وقد كانت طريقته في الاستشهاد طريقة خاصة نوضح أهم ملاحظتها على النحو الآتي:

١- إن الغالب على استشهاده بالأبيات الشعرية أنه كان يورد البيت الشعري دون نسبته إلى قائله؛ إذ ظهر في الشرح قلة النسبة؛ وكان يورد البيت كشاهد ويسبقه بقوله: (قول

(١) ينظر ص: ٤٧.

(٢) ينظر ص: ٣٠٢.

(٣) ينظر ص: ١٩.

(٤) ينظر ص: ٦٨.

الشاعر) وهذا كثير عنده، أو يقول أيضاً: (قول الآخر)، أو كلمات أخرى نحو: (قوله) أو  
 (قال) قبل ذكر البيت، ومن ذلك:  
 - قوله: (ومثله قول الشاعر):

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيْرٌ وَلَا مَوْلِي جَرِيْرٍ يَثْوُمُهَآ

أي: (يقوم فيها)، ألا ترى أن فائدة الفرق تبيّن مع الكناية.<sup>(١)</sup>

- ويقول أيضاً: (وقال الآخر):

فَلَأَبْعِيَنَّكُمْ قَنَاءً وَعُوَارِضًا وَلَا أَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ

أي: لا أطلبنكم بقنأً، وعوارض وهما موضعان، ثم حذف (الباء).<sup>(٢)</sup>

- ويقول: (وهو أن يكون الاسم نكرة مثل قوله):

إِنَّ مَحَالًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا .....

٢- أن ابن البنا لم يغفل نسبة بعض الشواهد إلى قائلها، ولكن ذلك كان قليلاً، ومن ذلك:  
 - قوله: (وتقول: زيد حذاك، وإزاءك وحيالك كُلهُ واحد؛ أي: في مُقابلتك، قال أبو  
 النجم:

..... حِيَالُ الْفَرْقَدَيْنِ تَعْتَلِي

أي مُقَابَلَةٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٣.

(٢) ينظر ص: ١٠.

(٣) ينظر ص: ٥٣.

(٤) ينظر ص: ٣-٤.

٣- تنوعت طريقته في عرض الشواهد من الأبيات الشعرية بين عرض البيت عرضاً كاملاً، وبين عرض شطره، وبين عرض كلمتين منه، وأحياناً كلمة واحدة، أو شطر وكلمة، وبين تلك الصور فيما يأتي:

- إذ يقول: (ومن هذا قولُ الشاعر:

لَدُنْ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ)<sup>(١)</sup>

- وقوله: (ومثل حذف (إلى) مع فعل الإقبال قوله:

وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَكَوِيَا)<sup>(٢)</sup> .....

- ويقول: (لأن العائد من الصلة، ومن الصفة يعود لا محالة إلى الموصول، والموصوف وقول الشاعر:

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ ..... (٣).....)

- ويقول أيضاً: (قولك: أنا قريبٌ منك، وأنت تُريدُ الظرفَ، وقُرْبُ المكانِ فتشبيهُ، وجمعه، وتأنيثه يَجُوزُ مثل هذا، وعلى هذا قولُ امرئ القيس:

..... وَلَا أُمَّ هَاشِمٍ قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةَ ابْنَتْ يَشْكُرَا)<sup>(٤)</sup>

٤- كما أن ابن البنا لم يغفل أن يذكر أحياناً المعنى اللغوي في بعض الأبيات الشعرية، ومن ذلك:

- قوله: (ومثله قول الشاعر:

..... فَهَلْ فِي مَعَدِّ دُونَ ذَلِكَ مَرْفَدَا

(١) ينظر ص: ٩.

(٢) ينظر ص: ١٠.

(٣) ينظر ص: ٥٧.

(٤) ينظر ص: ٤.

فالمبتدأ محذوف، وقد أقيمت صفته مقامه تقديره: فهل مرفد في معد؟ والمرفد: المدد<sup>(١)</sup>.

٥- كما اهتم الشارح أيضاً بالروايات الواردة في البيت؛ إذ أشار إلى تلك الروايات بعد عرضه للبيت الشعري، فمن الأمثلة على ذلك:

- قوله: (وقال الآخر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ      طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكِرَى زَادَ الْكَسِلُ

يُرَوَى (زاد) و(زاد) فمن نصب فساعات الكرى موضعها الخفض بإضافة طَبَّاحٍ إليها، وصارت أسماء، و(زاد) نصب بطَبَّاحِ كقولنا: يا سارقُ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ نُصِبْ؛ لأنه مفعول به عَمِلَ فِيهِ سَارِقٌ كذالك هذا، ومن رَوَى (زاد) بالخفض فساعاتٍ ظرفٌ موضعُهُ نصب، وصار خفض (زاد) بإضافة طَبَّاحٍ إليه إلا أنه فَرَّقَ بين المضاف، والمضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

٦- كما أن ابن البنّا كان يبين أحياناً الأوجه الإعرابية الواردة في البيت، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: (وقال:

وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ      مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا

فيجوز في خبر (إِنَّ) ثلاثة أوجه: أحدها: أَنْ يَكُونَ (كما قد علمتم).

والثاني: (مَنَاطَ الثُّرَيَّا).

والثالث: (تَعَلَّتْ نُجُومُهَا).

ومتى جَعَلْتَ واحداً من هذه الثلاثة خيراً، فالباقي أحوال، أو ظروف<sup>(٣)</sup>.

٧- أن الشارح لم يهمل موضع الشاهد في البيت ومن أمثلة ذلك:

- قوله: (وكذلك قولُ ذِي الرِّمَّةِ:

(١) ينظر ص: ١٢٩.

(٢) ينظر ص: ١٧.

(٣) ينظر ص: ١١-١٢.

- وَظَلَّتْ بِمُلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ الْمَعَا قِيَاماً تُفَالِي مُصْلَخِماً أَمِيرُهَا

موضع الشاهد منه قوله: بِمُلْقَى وَاحِفٍ أَي: بمكان مُلْقَى وَاحِفٍ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكونَ نفس مُلْقَى مَصْدَرًا، أو ظَرْفَ زَمَانٍ أو مَكَانٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ فَيَأْتِي المفعول فيه، والمصدر، وظرف المكان، وظرف الزمان في صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فَبَطُلَ أن يكونَ ظَرْفٌ...<sup>(١)</sup>.

- وقوله أيضاً: "ومن هذا الباب قوله:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهُنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ.....

كذلك هاهنا، وتقديره: طَبَّخَ زَادَ الكسل ساعة الكرى"<sup>(٢)</sup>.

٨- كما أن من طرق الشارح في استشهاده اهتمامه بالضرورة الشعرية في توجيه القاعدة، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: (إلا أنه جاء في شعر المتنبي:

هَذَا يَ هَازِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا .....

أراد يا هازي، ولكنه جاز في ضرورة الشعر)<sup>(٣)</sup>.

ويقول أيضاً: (والكوفيون يجوزون إعماله وإن لم يكن مظهراً، ولا له خلف، ويجوزون النصب في مثل قوله:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوَعْيَ .....

(١) ينظر ص: ٢٣-٢٤.

(٢) ينظر ص: ١٨.

(٣) ينظر ص: ٣٨٣-٣٨٤.

ونحن نرفعه لا غير، وقد جاء قوله:

وهم رجالٌ يَشْفَعُوا لي.....

ونحن لا نجوز مثله، وإنما هو في ضرورة شعر لا يعتقد بمثله.<sup>(١)</sup>

٩- أن ابن البنا قد ظهرت في شرحه مصطلحات العروض مثل (الردف) و(السبب) و(التام) ومن أمثلة ذلك:

- قوله: (ومثل قولهم: يا غلاماً في أنه مقلوب من غلامي قول الشاعر:

..... فـهـي تـرثـي بـأبـا وابتـامـا

أي: بقولها بأبي و ابني، وما زائدة، والأولى أن يكون وابني ما بالياء؛ لأن القصيدة مردفة بالياء، والألف لا يجوز أن تكون ردفاً إذا كان الأرداف بالياء، وذاك أن الياء، و(الواو) يتعاقبان في الأرداف، ولا يجوز الألف هناك، وذلك أن الألف يبعد من (الياء) و(الواو) و(الياء) يتقاربان؛ لأن (الواو) من الشفة و(الياء) من وسط اللسان، و(الألف) من أقصى الحلق فبعدت عنهما؛ ولأن لها فضل مدة؛ ولأنها لا تكون قط إلا مدة لا كـ(الياء) و(الواو) لأنه قد يكون ما قبلها ساكناً فلا يكون فيهما مدة؛ لأنهما يتحركان<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً: (والوجه الثاني: أنه يجوز صرفه؛ لأنه على غاية الخفة؛ إذ فيه قلة الحروف، وسكون الوسط؛ فقاومت هذه الخفة أحد السببين الثقيلين فيه؛ فلما تقاوما صار كأنه بقي ثقل واحد، وزال الثقل الذي قاومتُه الخفة)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٤٧-١٤٨.

(٢) ينظر ص: ١٥٤.

(٣) ينظر ص: ٣٤٧.

## المبحث الثالث

### طريقته في عرض الخلاف

يزخر هذا الجزء من شرح الإيضاح بالعديد من المسائل الخلافية التي ظهرت في العديد من أبواب الشرح، وسأتناول طريقته في عرض الخلاف من حيث الآتي:

أولاً: وجود رأيين لنحوي واحد:

فقد يكون الخلاف الوارد في الشرح لدى نحوي واحد؛ أي: أن يكون له رأيان في مسألة واحدة، ومن أمثلة ذلك:

- ذكره لرأيين مختلفين لسيبويه إذ يقول: (وهو قوله:

..... وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقد أنشده سيبويه فأضاف الكاف إلى ضمير المؤنث فهذا هو القياس كاللأم، ولكن سيبويه به يتبع السماع.)<sup>(١)</sup>

ثانياً: أن يكون الخلاف بين النحويين البصريين:

وقد يكون الخلاف المذكور في الشرح بين النحويين البصريين كالخلاف بين اثنين من النحاة أو أكثر حول المسألة المشروحة، ومن أمثلة ذلك:

- الخلاف بين سيبويه والمبرد على جواز تقديم التمييز المعمول على عامله؛ إذ يقول: (قد اختلف فيه بعد أن اختلفوا في أن التمييز الذي عمل فيه معنى الفعل لا يتقدم على عامله؛ لأنَّ عامله غير مُتصَرِّفٍ بنفسه فلم يتصَرَّف في معموله.

وأما هذا فمُخْتَلَفٌ فيه؛ فذهب المبرد إلى أنه يجوز مثل أن تقول: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت، وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز، واعتل بأن هذا المُمَيِّز المنصوب كان أصله مرفوعاً

(١) ينظر ص: ٢٨١.

وفاعل الفعل، ومعلوم أنه إذا كان فاعلا لم يتقدم على فعله العامل فيه؛ لأنَّ الفاعل لا يقدم على الفعل؛ كذلك إذا غيِّر، ونُصِب؛ فإنه لا يتقدم؛ فهو يراعي حكم الأصل<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله: (والوجه الثاني: أن تلزم الياء فتُعرب النون، وهو أن تقول: هذا زيدان؛ فتصرف عند البصريين؛ لأنَّه ليس فيه التعريف، وكان الزجَّاج من بين البصريين يُجيزُ لُزومَ الواو مع إعراب النون؛ فيقول: زيدونٌ فيجعلُه مثله)<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: أن يكون الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

وهذا هو الغالب في الشرح، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: ((من) لا تدخل على الأعلام؛ لأنَّ (من) تدخل لاستغراق الجنس؛ إذ لا تقول: ما جاءني من زيدٍ، ولا جاءني من زيدٍ؛ لأنَّه واحدٌ معين؛ ولأنَّ (من) لا تدخل زائدة على واجب عند البصريين.

وأما إذا أبدلت من لفظ المبدل نكرة، مثل قولك: ما جاءني من أحدٍ فهو عند الكوفيين جائز، وعند البصريين لا يجوز؛ لأنَّه يجوز عندهم أن تكون (من) زائدة مع الإيجاب، وذلك أن ما بعد إذا وقع استثناء من نفي واجب. (٣)

رابعاً: أن يخالف أحد النحاة إجماع النحويين

وقد يكون الخلاف من نحوي خالف إجماع النحويين فقد يكتفي ابن البنا بالتصريح أو بالتعبير عنهم بقوله: (بعضهم) أو (من زعم) أو (قوم) أو (الأكثرين).

- ومن ذلك قوله: "وقد جوّز الأخص لا رجل و غلام وعندك، وحكاها على أن يكون المعطوف مبنيًا مع (لا) مضمرة معناه ولا غلام، وهذا لا يعرفه النحويون"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٦١.

(٢) ينظر ص: ٣٥٦.

(٣) ينظر ص: ٧٢.

(٤) ينظر ص: ١٨٨.

ويقول أيضاً: "وأَمَّا (أَمَّا) فإن أبا علي وأبا سعيد كانا يذهبان إلى أنه ليس بحرف عطف، والمتقدمون كانوا يعدونه من حروف العطف لكثرة مصاحبته معها، ومن قال: ليس بحرف عطف فله دليلان"<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣١٤.

## **الفصل الثاني:**

### **مصادره في الشرح**

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

امتاز شرح ابن البنا للإيضاح بغزارة مادته؛ فقد جمع فيه خلاصة من سبقه، وذكر فيه أقوال المتقدمين؛ فجاءت مصادره كثيرة ومتنوعة، فهي إما نقلاً عن علماء، أو عن كتبهم، وبيان ذلك الآتي:

## المبحث الأول

### العلماء

كان العلماء أحد مصادر ابن البنا في شرحه للإيضاح، وهم طائفتين من العلماء، نوردهم على النحو الآتي:

**أولاً:** العلماء الذين عاصروهم من شيوخه أو أقرانه، ومن هؤلاء شيخه (أبا القاسم) والذي ترجح لنا أنه الثماني - والله أعلم - لأسباب ذكرتها في نسبة الكتاب<sup>(١)</sup>، فقد ذكره في هذا الجزء مرتين الأولى في باب الندبة بقوله: (اعلم أن أبا علي ما ذكر باب الندبة في كتاب الإيضاح خدمة للسلطان؛ لأنه صنفه بعضد الدولة، نزهه عنه، إلا أني درست على شيخي أبي القاسم هذا الباب من اللع لابن جني، وسألته مع ذلك عن مسائل الأخفش الأوسط)<sup>(٢)</sup>.

والثانية في باب المجازة إذ قال: (قيل لأبي القاسم: إن كان بضم (ما) إليه يتغير حكمه عن الإسمية؛ لوجب مثله في حيث (ما) فقال: إنَّ (إذ) ظرف زمان وهو لما مضى، والجزاء إنما يكون مستقبلاً؛ فيتناقض؛ فلذلك جاز أن يتغير حكمه؛ حيث خرج من حده، وجوزي به، وكان قبله للماضي، وليس كذلك حيث؛ لأنه ظرف مكان، فالجزاء به لا يتناقض معناه)<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً:** العلماء الذين عزا إليهم قولاً أو رأياً، سواء لهم كتب معروفة، أو ليس لهم كتب، وهؤلاء كثر منهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي، عيسى بن عمر، سيبويه، والجرمي، والفراء، والكسائي، وابن السكيت، والأخفش، وابن جني، وابن السراج، والسهماني، والرماني، وغيرهم الكثير.. وقد كانت له طريقته في النقل عن مصادرهم، وهي كالآتي:

(١) ينظر ص: ١٣٦.

(٢) ينظر ص: ١٧٥.

(٣) ينظر ص: ٤٢٥.

١- أن يصرح باسم المؤلف وحده، وهذا هو الكثير الغالب في شرحه؛ فيقول مثلاً: قال سيبويه، أو المبرد، أو ابن السراج، أو السيرافي، وغيرهم، أو عبارة حكاه الخليل، أو ابن جني وغيرهم، أو عبارة ذكره سيبويه، أو المبرد.

ومن ذلك قوله: (قال الزجاج: وكونه حالاً أحب إليّ؛ لأنه ليس من الظروف المألوفة، وإنما هو من: علا يعلو فهو عال)<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله: (حكاه سيبويه أي: عدا بعضهم زيدا أي: جاوز، وحكى الأخفش فيه أيضاً الحرفية، والجرجاني: جاءني القوم عدا زيد، ولم يحكه غيرهما)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قوله: (والذي ذكره يعقوب بن السكيت في قوله: عند، وعند، وعند ثلاث لغات إنما أراد به هذا، ولكن اللغة الجيدة عند) وما سواه فَرَدِي)<sup>(٣)</sup>.

٢- أن يخفي اسم المؤلف، وكتابه فيعزو لمجهول، ومن ذلك قوله: (قال بعضهم)، أو (قال) وهذا ليس بالكثير الظاهر، أو يوغل في الإبهام فيقول (قيل)، ومن أمثلة كل ذلك:

- قوله: (وقال بعضهم: إن أشنع نُصِبَ على خبر (كان) )<sup>(٤)</sup>.

- وقوله أيضاً: (ولكن من قال: إنه حرف يقول اللام زائدة، وليس لتعلق المعنى، وسيبويه لم يجعله من (حاشي يحاشي)؛ لأنه لم يصح عنده إلا معنى الحرفية، والجر)<sup>(٥)</sup>.

- ومن ذلك قوله: (فقليل: ثلاثمائة، وأربعمائة للتخفيف؛ لأنه لو جمع وهو يحتاج إلى مميز ينضاف إليه لتثقل؛ بأن يقال: ثلاث مئاة درهم)<sup>(٦)</sup>.

٣- أن ينقل كلاماً دون عزو، ثم يعود في أثناء الشرح فيعزوه لصاحبه، ومن ذلك:

(١) ينظر ص: ٢.

(٢) ينظر ص: ٨٢.

(٣) ينظر ص: ٦.

(٤) ينظر ص: ٤٦.

(٥) ينظر ص: ٨٣.

(٦) ينظر ص: ٩٩.

- قوله: (ثم باب قاضٍ إذا التقت ياءه الساكنة، وتنوينه سقطت الياء؛ كذلك هاهنا، ولزم التنوين عوضاً، ويوقف عليه بالنون، هذا قول أبي سعيد في أنّ التَّوْنُ على هذا ينبغي أن تكون ثابتة في الوقف)<sup>(١)</sup>.

٤- قد يقطع النص أحياناً بكلام له لغرض التوضيح، ثم يستأنف النقل، وغالباً ما يستأنف بعبارة: (قال)، أو (ثم قال)، وقد لا يفعل ذلك فيمتزج كلامه بكلام المنقول عنه. ومن ذلك:

- قوله: (وقال أبو العباس نحو ذلك في كل مصدر من معنى الفعل، قال: فأماً إذا لم يكن في معنى الفعل فلا يجوز؛ نحو أتاني زيدٌ ضحكاً؛ لأنّ الإتيان ليس من الضحك في شيء)<sup>(٢)</sup>.

٥- كما أن الغالب فيما ينقله من أقوال عن العلماء أنه كان يتصرّف فيه، ومن ذلك:

- قوله: (وإذا قلت: مررتُ برجلٍ كزيدٍ، فإنَّ شَبَّهْتُهُ بالمخاطب أو بغائبٍ لم يجز مع الكاف عند سيبويه لا تقول: مررتُ برجلٍ ككٌ وكهٌ، أي: كهو ثم تقف، فتقول: كه، أو كهها للمؤنث قال: لأنهم استغنوا بمثلِكَ عن كك، وبقولهم: مثله عن كه، وذاك أنّه قد يُستغنى عن أشياء غيرها فتتركُ جملةً، وهو أنهم لم يقولوا: حتّاهُ؛ لأنهم استغنوا عنه بإليه)<sup>(٣)</sup>.

ونص سيبويه في ذلك قوله: (قال سيبويه: واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: حتى ذاك، وبالإضمار في إلى؛ إذ قال: دعه إليه؛ لأنّ المعنى واحد)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٢٨.

(٢) ينظر ص: ٥٦.

(٣) ينظر ص: ٢٨٠.

(٤) الكتاب: ٣٨٣/٢.

## المبحث الثاني

### الكتب

لعل أبرز ما يميز منهج ابن البنا في شرحه كثرة النقول عن علماء سابقين له، كما ذكرنا ذلك سابقاً، سواء صرح بالنقل عن كتبهم، أم لم يفعل، وإن ما لم يصرح به من هذه الكتب هو الكثير، والغالب؛ فكان يندر أن يصرح باسم الكتاب الذي نقل عنه، ومن هذه الكتب التي صرح بها:

١ - الكتاب لسيبويه: وقد ذكر ذلك مرتين في الشرح إذ قال: (ومثل قولهم: يا غلاماً في أنه مقلوب من غلامي قول الشاعر:

فَهِيَ تُرْتُّي بِأَبَا وَابْنَامَا .....

فإن هذا البيت في كتاب سيبويه، (وابنأما) وله تأويلان:

**أحدهما:** هو أن يكون سيبويه ذكر الاسم الأول بالألف، وهو بابا فقط، ولكن وقع في النقل الثاني مع الأول.

**والثاني:** أن يكون الشاعر أنشد البيت وحده على الانفراد؛ فأنشده على ما يجوز، ولم يعتبر القصيدة، فنقله سيبويه على ذلك الإنشاد<sup>(١)</sup>.

الموضع الثاني قوله:

(فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتِينَ مِنَ الطُّحَالِ

وهذا من أبيات الكتاب أعني كتاب سيبويه؛ أي: مع بني أبيكم، وقوله: مكان الكليتين من الطحال؛ يعني: القرب<sup>(٢)</sup>.

٢ - كتاب المختصر للجرمي: وقد ورد اسم الكتاب مره واحده إذ قال: ( وهذا غلط؛ لأنه أفعال من كذا؛ أي: (أجدُر من هذا) بمعنى: أجدى، وقال: هذا البيت ذكره سيبويه

(١) ينظر ص: ١٤٧.

(٢) ينظر ص: ٢٨.

وليس كذا؛ لأنَّ سيويه ما ذكره، وإنما ذكره الجرمي في مُتَّصِرِهِ ، ورَوَى أيضاً؛ يعني ابن جني<sup>(١)</sup>.

٣- كتاب الهداية لابن درستوية: وقد ورد الكتاب في موضع واحد إذ قال: (وهذا البيت أعني: (تَرْوُحِي) بيتُ الأغلطِ؛ لأنَّه تَكَلَّمَ فيه جماعةٌ عَمِلُوهُ فَعَلَطُوا فيه، منهم: ابن دَرَسْتَوِيَه عَمَلَهُ بمعنى أَنَّهُ تَكَلَّمَ عليه في كتاب الهداية، فقال: نَصَبَ (أَجْدَرَ)<sup>(٢)</sup>.

٤- كتاب الفسر لابن جني وورد في موضع واحد في قوله: (أنَّ تَقِيلِي من الإقالة في البيع، وهذا غلطٌ، وإنما هو من [القبْلُولَةِ]، وَعَمَلَهُ ابن جني في الفَسْر فقال: (أَجْدَرَ) بمعنى (جَدِير)<sup>(٣)</sup>.

٥- كتاب اللُّمَع لابن جني ورد مرة واحدة في قوله: (إِلَّا أُنِّي دَرَسْتُ على شيخِي أبي القاسم هذا الباب من اللُّمَع لابن جني، وسألته مع ذلك عن مسائل)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٧.

(٢) ينظر ص: ١٦.

(٣) ينظر ص: ١٧.

(٤) ينظر ص: ١٧٥.

## الفصل الثالث:

### الأصول النحوية في الشرح

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

## الفصل الثالث

### الأصول النحوية في الشرح

لقد اعتمد العلماء في دراسة النحو العربي على الأصول النحوية، ويُراد بها: الأسس التي بُني النحو عليها في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحويين في آرائهم وخلافهم وجدلهم. وستناول في هذا الفصل الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشارح في هذا الجزء المحقق في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

#### المبحث الأول: السماع.

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي، ويقصد به: النقل، وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة<sup>(١)</sup>. وقد نهج ابن البنا نهج سالفه في أن الحكم لا يثبت إلا بالسماع، ومن ذلك قوله: "وذلك قليلٌ يقف حكمه على السماع لا ينقاس"<sup>(٢)</sup>. ويشمل السماع كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب المنظوم والمنثور وسوف يتم عرض ذلك في المطالب الآتية على النحو التالي:

#### المطلب الأول: احتجازه بالقرآن الكريم وقراءاته.

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني؛ فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت به العرب، وقد اعتمد الشارح على ذلك كثيراً، ويتمثل استشهاده على النحو الآتي:

١ - نجده يستشهد على كتابة (كأين) وورودها في القرآن بنون؛ إذ قال: (وتقول: كأين قد أتاني رجلاً، تفصل بينه، وبين ميمزه حيث كان منصوباً؛ إلا أن هذا قد كتب في المصحف بنون، وإنما هو تنوين آية كما فسرناه، ولكن أكثر ما يستعمل هذا اللفظ

(١) ينظر الاقتراح: ٧٠.

(٢) ينظر ص: ١١.

مصاحباً لـ (مِنْ) وبه ورد القرآن كقوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن قَرِيْبَةٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا﴾ وقوله: ﴿وَكَايِنٍ مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾<sup>(١)</sup>

٢- استشهد على أن الاستثناء من غير الجنس يكون من الواجب، وقال في ذلك: "والأ فالاستثناء من غير الجنس يكون من الواجب أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعْتُمُ عِدُوِّيَ الْآرَبَّ الْعَالَمِيْنَ﴾ أي: لكن رب العالمين تقدر فيه لكن معناه استدراك.<sup>(٢)</sup>

٣- ويستشهد على حذف النونين بقوله: (ولكن لَمَّا اجتمعت النونان حذف بعضها، كما قالوا في: إِنِّي إِي، ونحو ذلك؛ فإنه كثير، وكذا قراءة من قرأ: ﴿فِيْمَ بُشِرُونَ﴾ جيدة، ولكن الثابت في الآية وفي الشعر؛ إنما هو نون الإعراب.<sup>(٣)</sup>

٤- وكان الشارح يستشهد بالقراءة دون عزوها لقارئ، فلم يرد في الشرح اسماً لقارئ من القراء، ومن ذلك قوله: (ومن قرأ: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ فهو حال، ويكون هو ذا الحال نفسه؛ أي: وَيُخْرِجُ طَائِرُهُ وَعَمَلُهُ كِتَابًا؛ فيكون الكتاب هو هو؛ إذ العمل نفسه، وهو المكتوب)<sup>(٤)</sup>.

وقوله أيضاً: (وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿وَالْبَحْرِيْمُدُّهُ﴾ بالرفع؛ فيكون ابتداء وخبراً (وَيَمُدُّهُ) خبر هو جملة)<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (واعلم أن الماضي من هذا الفعل وهو: وَدَعَّ، وَوَدَّرَ شاذ وعليه شذوذ، شيئان: أحدهما: هو أنهم يستقلون الواو في الجملة في أول الكلمة، ولذلك لم يزيدوا الواو في الأول فلَمَّا كانت في أول هذا واو يجنبوها؛ ولأنهم استغنوا عنه بترك فلم يحتاجوا إليه وقد قرئ: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بالتخفيف)<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٢٦.

(٢) ينظر ص: ٨٨.

(٣) ينظر ص: ١٩٩.

(٤) ينظر ص: ٤٧.

(٥) ينظر ص: ٥١.

(٦) ينظر ص: ٢٠٢.

٥- واستشهد الشارح على فتح تاء التأنيث في (ثمت) و(رُئِت) بقوله: (وكذلك تُمَّت ورُئِت قد فتح، وكأنه للإتباع، وهذا نحو قوله: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾، فهذا تاء التأنيث لحق لا ليس أنّه تحين ودخل عليه (لا) كدخوله على غيره<sup>(١)</sup>.

٦- وقد استشهد بالقراءات الشاذة وذلك في قوله: (ومعلوم أنّك إذا قلت: يأيتها لم يكن تاماً فكيف يشتغل بتأويله، وفيه انفصال. وقد روى المازني في شواذ القراءات ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ قال: وأظنّه رواه عن زيد فهذا دليل المازني<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قوله في أن النون تحذف شذوذاً: (وقد تحذف هذه النون في الشذوذ، وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿لَا أَسْمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ أي: (لأُقْسِمَن) وقد تحذف اللّام، وتبقى النون وحدها في الشذوذ أيضاً<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثاني: احتجاجة بالحديث الشريف والأثر.

كما أن من الأصول التي احتج بها ابن البنّا في شرحه للإيضاح: الحديث والأثر الموثوق بعزوه بلفظه إلى النبي ﷺ، ولكن نجد أن ما ورد عند ابن البنّا في هذا الشرح من الحديث والأثر أقلّ الأصول السماعية من حيث العدد؛ وهو بذلك يحذو حذو علماء النحو الذين لم يكتسروا من ذلك إكثارهم من القرآن والشعر، وتتبع تلك الشواهد في شرحه نجد أنّها لم تزد عن ثلاثة هي على النحو الآتي:

١- عندما سأله تلميذه حيث قال: (وكان يقول: مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الحالِ، ثم رجع إلى هذا.

قُلْتُ: ومن هذا قوله: (إِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِيمُ)

قال: نعم معناه للحبط، وهذا الجنس من المصادر لا يُقَام مقامَ الفاعلِ فيما لم يسمِ فاعله، ولا يجعل حالاً؛ لأنّ في الكلام حذفاً فرمياً يُلِيس<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) ينظر ص: ١٤٤.

(٣) ينظر ص: ٢٤٥.

(٤) ينظر ص: ٣٤.

٢- وكذلك استشهد على مجيء (ذُووهِ و ذُوِيهِ) إذ يقوله: (إِذَا قُلْتَ: ذُوهُ فَـ(الهَاء) يَصْلُحُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَعْرِفُ يَهُ جِنْسَ مَعِينٍ فَلِهَذَا أَظْهَرُوا الْجِنْسَ الْمَقْصُودَ صَرِيحاً فِإِذَا عَلِيَ هَذَا لَا يُقَالُ: ذُووُهُ وَذُوِيهِ لِأَهْلِهِ وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (اللَّهُمَّ أَكْفِي بِلَاً وَذُوِيهِ) وَهُوَ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>.

٣- أما الأثر فقد استشهد به على أن (لا) لا تعمل في المعارف بقوله: "وكذا (فَضِيئَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ) وَكَانَ قَدْ مَاتَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: احتجاجة بكلام العرب.

احتج ابن البنا نقلاً عن غيره بالكثير من كلام العرب شعراً ونثراً، وإن كان يقول عن كلام العرب نقلاً عن أبي سعيد: ما أتى القرآن بكل لغةٍ فصيحة: "ألا ترى أنا أجمعنا على أن لغة تميم فصيحة في باب (ما) ثم لم ينزل القرآن بها"<sup>(٣)</sup> وستناول كلام العرب نثراً وشعراً على النحو الآتي:

#### أولاً: الاحتجاج بالنثر:

يشمل النثر الأقوال، والأمثال الواردة عن العرب، وقد أخذ بها ابن البنا فيما نقله عن غيره، إلا أن الأمثال لم تنل عنده الحظ الوافر من الذكر مقارنةً بالأقوال، وقد كانت له طريقتة في الأخذ منها على النحو الآتي:

١- أن يورد المثل في شرح القاعدة، ومنه قوله: (إن الابتداء بالانكرات في مثل هذه المواضع أحسن، أعني: في الاستفهام؛ لأنَّ له صدر الكلام، وما حقه أن يتصدر نحو (مَا) النافية، نحو قولك: مَا أَحَدٌ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، وَشَرٌّ [أَهْرَ ذَا] نَابٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ)<sup>(٤)</sup>.

٢- كذلك عندما تكلم في باب إعراب الأفعال وبنائها عن إعراب المضارع قال: (إِلَّا أَنْ هَذَا الْمِضْرَاعُ فِي خَبَرِ كَادٍ، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ مَوْجِعَ الْاسْمِ بِمَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْاسْمَ لَا يُسْتَعْمَلُ صَرِيحاً

(١) ينظر ص: ٢٧٩.

(٢) ينظر ص: ٢٠٨.

(٣) ينظر ص: ٥٨.

(٤) ينظر ص: ١١٧.

مكانه، ولا مع عسى، وإنما هو فعل تقول: عسى زيدٌ يقومُ، إلا في قولهم: عسى العَوَيْرُ أبُوساً، والضم والكسر ليسا في الأفعال<sup>(١)</sup>.

٣- كما أنه كان يورد القول ويبين معناه، ومنه قوله: (ويُقُولُونَ في قَرَبِ المنزلةِ: هو مَيِّ مَعْقِدِ الإزارِ أي: مُكَانَ مَعْقِدِ الإزارِ، وكذا تقولُ: زيدٌ مَيِّ مَعْقِدِ القابِلةِ؛ أي: مكانَ مَعْقِدِ القابِلةِ من المرأةِ إذا وَلَدَتْ، ويقولون في بُعْدِ المنزلةِ: هو مَيِّ مَرْجَرَ الكلبِ؛ أي: مكانَ مَرْجَرَ الكلبِ)<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله: (والأولى إذا جعله حالاً للمتكلم أن يوليه، فيقول: ضربت قائماً زيداً، وإذا قلت: ذهب غنمه شجر؛ فهو حال؛ إذ معناه معنى اسم الفاعل؛ أي: متفرقة، وكذلك شَذَرَ وَمَدَرَ، وتقول: تفرقوا عبائيد؛ نصب على الحال؛ أي: مفرقين، ولا واحد لهم من لفظهم، وتقول: تفرقوا أيدي سبأ موضعاً نُصِبَ على الحال)<sup>(٣)</sup>.

٤- يعدد اللغات، ويرجح الأصح منها، كقوله: (والذي ذكره يعقوب بن السكيت في قوله: عِنْدَ، وَعِنْدَ، وَعِنْدَ ثلاث لغاتٍ إنما أراد به هذا، ولكن اللغة الجيدة (عِنْدَ) وما سِوَاهُ فَرْدِيء)<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله: (فإنَّ (كأَي) فيها خمس لغاتٍ أصلها كلها: كأَي، وتحقيقه ما ذكرناه، وهذه أفصحها، ثم (كأَي) و(كَيء) على وزن (كيع) حكاة المبرد، وكأَي، مثل: كعن، حكاة ابن كيسان، وكأ، مثل: كع، حكاة كيسان عن لرة الكرخي عن بعض البصريين)<sup>(٥)</sup>.

٥- يبين الشارح أصل اللغة إذ يقول في ذلك: (وأَيِدِي سَبَا: جمع الجمع، و(سبأ) أصله: الهمز، وهو ما ورد في القرآن؛ إلا أنَّ العرب لا تهمزها هنا، ولا تنونه، وإنما تُسَكِّن بلا همز تخفيفاً)<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٨١-٣٨٢.

(٢) ينظر ص: ١٢.

(٣) ينظر ص: ٤٨.

(٤) ينظر ص: ٦.

(٥) ينظر ص: ١٢٧.

(٦) ينظر ص: ٤٩.

٦- كما أن احتجاجة بكلام العرب لم يمنع أن يبين ما ليس من كلامهم، ومن ذلك كلامه عن (يا طَيْلَسَ) إذ يقول: (وإن سَمِيتَ رجلاً: (طيلسان) ثم رخت على (يا حار) قلت (يا طَيْلَسَ) وعلى (يا حار) (طَيْلَسَ) وعلى لغة من قال (طيلسان) بكسر اللام إذا رخته على (يا حار) قلت (يا طَيْلَسَ) لأنَّ الألف والنون مزادتان، فلا يكون (فَيَعِل) ومن قال (يا حار) لم يستقم هذا الترخيم؛ لأنَّه يقول (يا طَيْلَسَ) وليس في كلامهم (فَيَعِل) في الأسماء الصحيحة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الاحتجاج بالشعر:

تقدم حديثنا عن موقفه من الشواهد الشعرية من حيث المنهج، والحديث هنا متجه إلى الكشف عن موقفه من الشاهد الشعري بصفته أحد أنواع السماع المعتد بها، ومن الملحوظ على هذا الشرح كثرة ما فيه من شواهد الشعر، وهذه الشواهد تفوق أنواع السماع السابقة كثرةً، ويتضح من الشرح أن غالب شعرائه الذين صرح بنسبتهم هم من العصر الجاهلي، أو من عصر صدر الإسلام من أمثال: امرئ القيس، وذو الرمة، وأبي النجم العجلي، والفرزدق، وجرير، وغيرهم.

وهذا أمر لا كلام عليه في الاحتجاج بشعرهم على القاعدة النحوية، أو المعاني، ونلاحظ على شواهدة أيضاً استشهاده بقليل من المولدين: كأبي تمام، والمتنبي، والشارح عندما ينقل شاهداً عن غيره يتبعه بما قال المستشهد من تفسير غريب، أو ضبطه، وأحياناً يذكر معنى البيت وما قبله وما بعده، على حسب ما فعل مصدره ومن ذلك الآتي:

١- يقول في تقديم المستثنى: (وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُسْتَثْنَى قَوْلَ الْكَمِيتِ:

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

مشعب قدمه مرتين<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٦٠.

(٢) ينظر ص: ٧٠-٧١.

٢- استشهاده على مجيء عدة كلمات بمعنى واحد إذ يقول: (وتقول: زيدٌ جِذاك، وإزاءك، وحيالك، كُلُّهُ واحدٌ؛ أي: في مُقابِلَتِكَ، قال أبو النَّجم:

..... حِيَالُ الْفَرْقَدَيْنِ تَعْتَلِي

أي مُقَابَلَةٌ<sup>(١)</sup>.

٣- وقد استشهد على التثنية والجمع في كلمة قريب إذ يقول: (فتثنيته، وجمعه، وتأنيته يجوز مثل هذا، وعلى هذا قولُ امرئ القيس:

..... وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ ابْنَتْ يَشْكُرَا

ولم يقل قريبةً<sup>(٢)</sup>.

٤- ويبين ابن البنا أن (الحلف مذكر) ويستشهد بقول الشاعر إذ قال: (والحلف مذكر، كما قال الشاعر:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَن لِي مَن بَعْدَكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَن لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وهذا قول امرأة ثم قالت: تَرَكْتَنِي ذَا غُرْبَةٍ، أي: ذَاتَ غُرْبَةٍ، ولكنها حملته على معنى مُذَكَّرٍ؛ أي: تَرَكْتَنِي إِنْسَانًا ذَا غُرْبَةٍ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ<sup>(٣)</sup>.

٥- ذكرنا في منهجه أنه يعدد الروايات في البيت وهنا نبين كيف يحترم الرواية، ولا يبيح لنفسه ردها، أو النيل منها ما دامت ثابتة، ومن ذلك قوله: (وقال عمرو بن شاس:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبِ أَشْنَعَا

(١) ينظر ص: ٨٠.

(٢) ينظر ص: ٤.

(٣) ينظر ص: ٩١.

وَرُوي: يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعٌ، نُصِبَ عَلَى الْحَالِ فِي الرَّوَايَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ حَالاً عَنْ نَكْرَةٍ  
مَعَ رَفْعِ (اليوم)؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ رَوَى يَوْمًا فَكَانَ نَاقِصَةً، وَتَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ الْيَوْمُ يَوْمًا، وَمَنْ رَوَى  
يَوْمًا فَكَانَ تَامَةً، وَأَشْنَعُ حَالٌ عَنِ يَوْمٍ، وَهُوَ نَكْرَةٌ إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ فَحَسُنَ  
لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ أَشْنَعُ نَصَبَ عَلَى خَبَرِ (كَانَ) (١).

٦- وقد ذكرت أنه أورد أبياتاً للمتنبي وهو من المولدين الذين لا يستشهد بشعرهم، وقد  
استشهد بشعره سبع مرات، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن استثناء المضمَر فهو  
منصوبٌ، منفصلٌ، وذكر أنه لا يجوز إلّاك، وأن الكوفيين يجوزون ذلك، ثم قال: (وفي  
شعر المتنبي:

..... إلّاك يا عليّ.....

وإنما لم يجز؛ لأنّه لو وقع موقعه ظاهرٌ لكان أجنبيّاً؛ فإذا وقع مضمراً وجب أن يكون  
منفصلاً؛ لأنّه يقوم بنفسه مثل ذلك الظاهر. (٢)

وقد استشهد أيضاً بقول المتنبي عند قوله: (ويأبها هذا الرجل؛ فالرجل وهذا: صفة لأي؛  
إذ هو المنادى ثم حذف الموصوف إليه؛ حيث قلت: يا رجل؛ فإذا حذف (يا) مع ذلك  
الحرف؛ احتل الحرف وصار اجحافاً به؛ إلّا أنّه جاء في شعر المتنبي:

..... هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيَسَا

أراد يا هاذي، ولكنه جاز في ضرورة الشعر. (٣)

هنا يبين أن ذلك جائز للضرورة الشعرية.

ولعله يورد أشعار المتنبي استثناساً لا استدلالاً، بدليل أنه أورد بيتاً له بقوله: (قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا      تَصِلُ وَعَنْ قِيضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلِ

(١) ينظر ص: ٤٦.

(٢) ينظر ص: ٦٥-٦٦.

(٣) ينظر ص: ١٣٦.

فقوله: من عليه، معناه من فوقه، يصفُ النعامة غدت من فوقه، أي: من فوق البيض بعد ما تم ظمؤها، وذلك أنها تصبر عن الماء أياماً، وتقوى على العطش؛ فالظماء من أظماء الإبل إذا صبرت عن الماء كذلك النعامة، وذلك أنها تكون بيضها على بُعدٍ من الماء بفراسخ، فتصبر أياماً ثم تسير وتقطع المسافة البعيدة؛ لأنه لا مَحَّ لها، فهي لا تألم في السير بل تقوى عليه خلاف سائر الحيوان الذي له مَحٌّ، فإنه يألم بالسير لأجل ذلك، ولا يقوى عليه مثله، لأجل أنه لا مَحَّ له قال المتنبي:

ولا أمسي لأهل البُخلِ ضيفاً      ولَيْسَ قِرَى سِوَى مُخِ النَّعَامِ

أي: إذا كان بخيلاً لا أرغبُ في ضيفته، ولا أطلب قِرَى سِوَى مُخِ النَّعَامِ، أي: أتزده عن القِرَى؛ لأنَّ مَنْ كان قِراه مُخِ النَّعَامِ فلا قِرَى له؛ لأنَّ النعام لا مَحَّ له<sup>(١)</sup>.

وقد أورد بيتاً واحداً لأبي تمام عند قوله: (وفائدة التوكيد التثبيت في النفس على ما ذكرنا، وقال بعضهم: هو تطويل ليس فيه فائدة، فذكر ذلك لأبي العباس فأنشد قول الشاعر:

لو رأينا التَّوكِيدَ حُطَّةً عَجَزَ      ما شَفَعْنَا الأَذَانَ بِالتَّثْوِيبِ

أي في أنَّ التوكيد، والتكرار فائدة للتقدير في النفس، كما فُعل بالتثويب؛ حيث أُدخِلَ في الأذان، وفيه تكرير حَثٍّ، ودعاءً إلى الصلاة<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ينظر ص: ٢٦٥.

## المبحث الثاني

### القياس

يُعرّف القياس بأنه حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع<sup>(١)</sup>.

وهو دليل لا غنى عنه في علم النحو، ولهذا قال الأنباري: "إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فسوف نتناول في هذا المبحث مطلبين:

#### المطلب الأول: معالم منهج ابن البنّاء في القياس.

إن معالم ابن البنّاء في القياس بصفته دليلاً من أدلة النحو يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١- يعتد بالقياس دليلاً من أدلة إثبات القاعدة النحوية، ومن ذلك قوله: (ثم جاز تعدّي الفعل بنفسه إلى المبهّم كذلك المختصّ، وهذا الحذف يكثرُ جداً، وينقاس للعلّة التي ذكرنا فيقال: هديتهُ الطريق، وليس يُشبهُ هذا قوله تعالى: ﴿وَإِخْرَاجُ مَوْسَى قَوْمَهُ﴾؛ حيث كان يتعدّى بحرف الجرّ ثم حُذِفَ، وكذلك بابهُ مثل: أمرتُك الخير؛ لأنّ ذلك لا ينقاس، وإنّما هو شيء يُحفظُ لا كالظروف؛ لأنّه يقعُ فيها أبداً من الاتساع ما لا يقعُ في غيرها)<sup>(٣)</sup>.

٢- كما أن من منهجه أن القياس والأصل في الشيء قد يرفض لعلّة؛ لكن يراجع هذا القياس تنبيهاً على أنه الأصل، ورجوعاً إليه، ومن ذلك قوله: (يجوز أن يكون عاطفة؛ أي: دَرَبِي وَدَرَزَ مَنْ خَلَقْتُ. ثم قال: الأَقْوَى والأَرْجَحُ أن تكون بمعنى: (مع). قال الأخفش: وقوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على قدر المسموع، وذلك أن من

(١) ينظر مع الأدلة: ٩٣.

(٢) ينظر مع الأدلة: ٩٨، والاقتراح: ٧٩.

(٣) ينظر ص: ٨ - ٩.

قاس هذا فلاجل كثرته؛ والشيء إذا كَثُرَ قَوِي حُكْمُهُ، وتَصَرُّفُهُ، فالقياس مثل قولك: قام زيدٌ وعمراً؛ أي: مع عمرو، ونحو ذلك... ثم قال: ومن قصره على ما سمع منه؛ فلائِ الأصل في هذا الباب أن يكون (مع) فيه؛ إلا أن القدر الذي سمع منه سَلِمَ لموضع السَّماع، والأخفش اختار القول الثاني، وقوّاه، وهذا عجيب منه؛ لأنّه قياس جداً، ومفعول هذا الباب لا يتقدم على الفعل؛ لأنّه مخرج عن حده بالحذف (الأحقق) (١).

٣- يرجع القياس بحسب اللغات الواردة في الكلمة، ومن ذلك قوله: (فإنّ إضافة هذا العدد إلى المائتين إضافة عدد إلى مميز كهذا، فكان القياس أن يقال إلى جمع؛ فيقال: ثلاثٌ مئآتٍ، أو مائتين، أو ماء، على حسب اللغات فيه كما يقال: ثلاثة أثوابٍ، والشبه بينهما ما ذكرنا هو أنّه إضافة عدد هو جمع لأدنى العدد إلى جنس، وذلك أنّ ثلاثةً، وأربعةً، وتسعةً عدد للقلّة، ولكن ترك ذاك القياس، ووضع الواحد فيه موضع الجمع) (٢).

٤- يذكر أن الشاعر قد يرجع للقياس، والأصل المتروك ومن ذلك قوله: (ف قيل: ثلاثمائة، وأربعمائة للتخفيف؛ لأنّه لو جمع وهو يحتاج إلى مميز ينضاف إليه كَثُل؛ بأن يقال: ثلاثٌ مئآتٍ درهم، وربما يرده الشاعر إلى قياسه، وأصله المتروك، مثل قوله:

..... وَخَمْسٍ مِئِي مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ) (٣)

### المطلب الثاني: أنواع القياس التي استخدمها ابن البنّاء.

إن للقياس أنواعاً استعملها النحويون، وقد عرض ابن البنّاء لبعضها في شرحه، نذكرها على النحو الآتي:

#### ١- قياس فرع على أصل:

ومن ذلك جواز إضافة الظرف إلى الجمل تشبيهاً بالفعل؛ إذ يقول في ذلك: (إلا أنّه قد أُضِيفَ ظروف الزمان دون ظروف المكان إلى الأفعال وإلى الجمل؛ وإنما أُضِيفَ إلى الفعل؛

(١) ينظر ص: ٣٠-٣١.

(٢) ينظر ص: ٩٩.

(٣) ينظر ص: ٩٩.

لشدة دلالة الفعل على الزمان، والمخالطة التي بينهما، ولم تكن دلالته على المكان قوية كقوة دلالته على الزمان؛ فلذلك جازت الإضافة معه، وجازت إضافة هذا الظرف إلى الجُمْل؛ تشبيهاً بالفعل، وهو أنَّ هذا جملة كما أنَّ الفعل جملة؛ فإذا أصل الإضافة الحقيقية أن تكون إلى المفردات؛ لأنَّ المضاف يعمل في المضاف إليه<sup>(١)</sup>.

ومما يتصل بهذا النوع من القياس حمل فرع على فرع محمول على أصل، ومن ذلك ما ذكره في الشرح؛ حيث يقول: (ولم يكن في يَضْرِبَنَّ كثرة حركات، ولكن غلب شبه الماضي عليه؛ فبُني، كما أنَّ المضارع في الأصل؛ لَمَّا أشبه الاسم؛ أُعْرِب، فكذا لما أشبه الماضي في ذا الموضوع؛ حُمِل عليه؛ إذ حَمِلُ الفعل على الفعل أولى من حَمِلِ الفعل على الاسم، ومنع هذا العارض من إعرابه)<sup>(٢)</sup>.

## ٢- قياس نظير على نظير:

- ومن ذلك ما ذكره من أن كل واحدة من (كم) الخبرية، والاستفهامية تحمل على الأخرى في أحكامها، فقد يجز تمييز الاستفهامية، وقد ينصب تمييز الخبرية، وذلك لما بينهما من المشابهة في أنهما مبنيتان إذ يقول في ذلك: (ومن نصب مميّز (كَمْ) في الخبر قدَّر فيه التنوين مثل الاستفهام وحمله عليه؛ لأنَّ كم اسم عدد تبهم والاستفهام موضع الإبهام؛ لأنَّه يسد غيره ليُبين له، وأصل الإخبار البيان لا الإبهام، فلَمَّا كان الإبهام في الخبر موجوداً هاهنا حمل على أصله، وإنَّ أصله أعني أصل (كم) الاستفهام)<sup>(٣)</sup>.
- ومن ذلك أيضاً قوله: (وقد يحمل الشيء على معناه؛ ألا ترى لما لو قالوا: يدع على يفعل؛ لأنَّ فيه حرفاً حلقياً حملوا عليه ما هو بمعناه، وهو يذَر ففتحوا عينه، وإنَّ لم يكن فيه حرف حلقى حملاً له على معناه)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢٥٢.

(٢) ينظر ص: ٣٨٠-٣٨١.

(٣) ينظر ص: ١١٠.

(٤) ينظر ص: ٢٠١.

**٣- قياس ضد على ضد:**

ومن ذلك ما قرره من أن (لا) النافية للجنس تعمل حملاً على (إن) إذ يقول: (وذاك أن (لا) في عقد الباب تعمل في النكرات، ولا تعمل في المعارف، وعملها النَّصْبُ تشبيهاً ب(إن))، والرفع تشبيهاً ب(ليس)، وذاك أنه كان من سبيلها أن تنصب الاسم، وتونه كما تنصبه (إن) فيكون معرباً منوناً<sup>(١)</sup>.

**٤- قياس الشبه:**

ومن ذلك قوله: (أنَّ كَمَّ) في الخبر للتكثير، ثم اسم العدد الكثير الذي شبه (كَمَّ) به يفسر بواحدٍ كذلك (كَمَّ) قياسه أن يميز بواحدٍ؛ لأنه لتكثير العدد؛ فإذا فُسِّرَ بالجمع فهو على أصل القياس في اسم العدد الكثير، وهو ثلاث مائه، وإن كان القياس في المشبه به متروكاً<sup>(٢)</sup>.

وقوله أيضاً: (وذلك أن قولنا: تَضَارِبُ يَنْصَرِفُ إِذَا سَمَّيَتْ بِهِ رَجُلًا، أَوْ لَمْ تُسَمَّهِ وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ثَالِثَةُ أَلْفٍ؛ فَإِذَا صَغَّرْتَهُ حَذَفْتَ مِنْهُ الْأَلْفَ فَيَبْقَى (تَضْرِبُ) فَيُشْبِهُ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ يَضْرِبُ، وَتَضْرِبُ؛ فَإِذَا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ: تُضَيِّرُ غَيْرَ مَنْصَرِفٍ لَشَبْهِهِ بِوِزْنِ الْفِعْلِ، وَأَنْتَ لَوْ سَمَّيْتَ بِيَضْرِبُ، وَتَضْرِبُ وَمَا هُوَ وَزْنُ الْفِعْلِ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ؛ قُلْتَ: تُضَيِّرُ لَمْ تَصْرِفْهُ كَذَلِكَ هَذَا)<sup>(٣)</sup>.

**٥- القياس على الشاذ:**

وابن البنا لا يقيس على الشاذ، وإنما سبيله أن يحفظ ويحترم فقط، ولذلك نجده يقول: (ومتى أمكن حمل الكلام على وجه صحيح لم يحمل على شاذٍ وضرورة)<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك قوله في ماضي يدع ويذر: (واعلم أن الماضي من هذا الفعل وهو وَدَعٌ، وَوَدَّرَ شاذ، وعليه شذوذ شيئان:

(١) ينظر ص: ١٨١.

(٢) ينظر ص: ١٠٩.

(٣) ينظر ص: ٣٤٢.

(٤) ينظر ص: ١١٦.

أحدهما: هو أنهم يستثقلون الواو في الجملة في أول الكلمة، ولذلك لم يزيدوا الواو في الأول فلَمَّا كانت في أول هذا واو يجنبوها؛ ولأنهم استغنوا عنه بترك فلم يحتاجوا إليه وقد قرئ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> بالتخفيف، وفيه وجهان:

أحدهما: هو أنه زُددَ إلى أصله كقوله استحوذ صحت (الواو) رداً إلى الأصل.

والثاني: هو أن يكون مخففاً من ﴿وَدَّعَكَ﴾<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً في الشاذ: (إذ لا يجتمع تأنيثان في اسم واحد ولهذا لما صغروا المؤنث الذي تزيد على ثلاثة لم يلحقوه التاء فقالوا: عَقْرُبٌ وَعُقَيْرِبٌ خلاف قولهم: قَدْرٌ وَقُدَيْرَةٌ؛ لأنهم نزلوا الحرف الرابع منزلة علم التأنيث، ولم يجوز ذلك إلا في قولهم: وَرَيْثَةٌ، وَقُدَيْدِيمَةٌ في تصغير وراءٍ وَقُدَّامٍ، وهذا شاذ في الرباعي كما كان تصغير الثلاثي بلا هاء في حَرْبٍ وحُرَيْبٍ، ونحوها شاذاً.

فجعلوا إلحاق علم التأنيث بتصغير الرباعي شاذاً بعكس حرفه من الثلاثي؛ وعلة الشذوذ فيه أنه ليس في الظروف مؤنث غير هذين؛ فألحقوه العلم؛ ليعلموا أنه مؤنث خلاف أخواته فهذان يصغران بالعلم مشهوران<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢٠٢.

(٢) ينظر ص: ٣٤٤-٣٤٥.

## المبحث الثالث

### الإجماع

والمراد بالإجماع في النحو: إجماع نخاة البلدين: البصرة والكوفة<sup>(١)</sup>.

وقد حكى ابن البنّا إجماع البلدين في عدة مواطن مُعبّراً بقوله: (قال النحويون) أو (بلا خلاف)، ومن ذلك:

- قوله في الحال عن مجرور: (وإذا كانت الحال حالاً عن مجرورٍ لم يتقدم عليه عند النحويين مثل قولك: مررتُ بزَيْدٍ جالساً، ومررتُ بِهِنْدٍ جالسةٍ)<sup>(٢)</sup>.
- وقوله: (وأما قولهم: (طُرّاً)، (وقاطِبةً) فإنَّهُما منصوبان على الحال، وهما مصدران عند النحويين، وضعا موضع الحال)<sup>(٣)</sup>.
- وقوله: (وإن كان المعطوف بالألف واللام؛ مثل: يَا زَيْدُ والحِثُّ، والعباسَ، والرَّجُلَ؛ فإنه يجوز فيه الرِّفْع والنَّصْب بلا خلاف)<sup>(٤)</sup>.
- وقوله: (وأما إذا عَطِفت على المنفي فهو مثل الصفة في حمله على لفظه، وعلى موضعه، إلا أنه يجوز العطف برد (لا) وبغير رده، فإن لم ترده فإن شئت قلت: لا رجلَ وغلماً عندك، وإن شئت و(غلام) وقد جَوَز الأَخْفَش لا رجلَ وغلماً عندك، وحكاه على أن يكون المعطوف مبنياً مع (لا) مضمرة معناه، ولا غلام، وهذا لا يعرفه النحويون)<sup>(٥)</sup>.
- وقوله: (وأما قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ فرفعه استئناف؛ أي: فهو يَكُونُ، ونصبه إنما يجوز إذا تقدمه أن نحو قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ عطفاً على يقول.

(١) ينظر الاقتراح: ٧٣.

(٢) ينظر ص: ٤٣.

(٣) ينظر ص: ٥٠.

(٤) ينظر ص: ١٤٢.

(٥) ينظر ص: ١٨٨.

فإذا لم يكن هذا فهو رديء عند النحويين ليس له وجه؛ إذ هو فعل واحد فلا يكون جواباً، كما لا تقول: قم فتقوم، وإنما يكون جواباً إذا كان من فعلين مختلفين؛ ليكون له فائدة أي: فعل شيئين مختلفين؛ لأنَّ تقديره: إن كنت كنت، أو إن تكن تكن، وهذا لا يفيد<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر ص: ٣٩٨.

## الفصل الرابع:

### موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه

المبحث الأول: موقفه من المدرستين.

المبحث الثاني: موقفه من أفراد العلماء.

المبحث الثالث: اجتهاداته النحوية.

المبحث الرابع: مذهبه النحوي.

## المبحث الأول

### موقف ابن البنا من المدرستين

قارئ شرح الإيضاح يلحظ عناية الشارح بعلماء البصرة والكوفة، ولعلي أُبين ذلك من خلال الآتي:

#### المطلب الأول: موقفه من البصريين.

ويتمثل ذلك في طريقته في الأخذ عنهم، وهي على النحو الآتي:

أ- الاختيار الصريح لمذهبهم في مقابل مذهب الكوفيين، وهذا كثير؛ إذ يقول: ولا يجوز عندنا، وليس عندنا، ومن ذلك قوله: (هذا قوله):

أَلَا رَجُلٌ أَحْلُوهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي .....

وَيَجُوزُ (أَلَا رَجُلًا) وَلَكِنْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ هُوَ النَّاصِبُ تَقْدِيرُهُ: أَلَا تُرَوِّبِي رَجُلًا، لَا تُعْطُونِي رَجُلًا، أَلَا تُعْطُونِي رَجُلًا.

وقد يروى: أَلَا رَجُلٌ أَحْلُوهُ يَرُوهُ الْكُوفِيُّونَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَنَا، وَجَرُّهُ بِإِضْمَارِ (مَنْ) تَقْدِيرُهُ: أَلَا مِنْ رَجُلٍ، وَإِنْ كَانَ فِي إِذَا تَمَّ، مِثْلَ قَوْلِكَ: أَلَا رَجُلٌ يُحْسِنُ إِلَيَّ، أَلَا رَجُلٌ يُعْطِينِي فِيهِ خِلَافٌ أَعْنِي: فِيمَا بَعْدَ الْمَنْفِي<sup>(١)</sup>.

ب- يذكر المذهبين في المسألة، ثم ذكر ما يبطل مذهب الكوفيين: ومن ذلك قوله في توكيد المعنى:

- (وَأَمَّا التَّوَكِيدُ بِالْمَعْنَى فَإِنَّهُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا مُؤَكَّدٌ بِهَا، وَلَكِنْ هَذَا الضَّرْبُ إِنَّمَا يُؤَكَّدُ الْمَعْرِفَةَ دُونَ النِّكَرَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّ [كَانَتْ] النِّكَرَةُ عَلَى الْعَمُومِ، الَّذِي يَتَّبَعُ جَازَ تَوْكِيدِهِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: أَكَلْتُ رَغِيْفًا كُلَّهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَّبَعُ فَلَا يُؤَكَّدُ لَا يُقَالُ: رَأَيْتُ رَجُلًا نَفْسَهُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُمْ مَا وَرَدَ الْإِسْتِعْمَالُ إِلَّا فِي الْمَعْرِفَةِ<sup>(٢)</sup>).

(١) ينظر ص: ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) ينظر ص: ٢٦٥-٢٦٦.

- ويقول أيضاً: (وقد قال المتنبي:

واحرَّ قلباه مِمَّنْ قلبه شِيمٌ .....

بضم الهاء وكسره، والكوفيون يجوزون أيضاً لغير الشاعر تحريك هذه (الهاء) بالضم والكسر؛ بأن يقيه في الوصل ثم يحركه، ونحن لا نجيزه لِمَا مضى، وهو أَنَّهُ زِيدَ لِلسَّكْتِ والوقف<sup>(١)</sup>.

ج- ذكر المذهبين في المسألة، وذكر حجة البصريين معه، والتعقيب على قول الكوفيين بما يبطله:

ومن ذلك قوله: (وقد اختُلف في (أيمن) وأصله فذهب البصريون إلى أن ألفها وصل، وأن أصله من اليُمن الذي هو البركة، وذهب الكوفيون إلى: أن ألفها ألف قطع، وأنها جمع يمين (فَعِيل) و(أَفْعُل) كما جاء شمال وأشمل ودليلنا قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لِمَا نَشَدْتُهُمْ نَعَمَ وَفَرِيْقُ لايْمُنُ اللهُ لا نَدْرِي

موضع الدليل منه هو أَنَّهُ أسقط الألف في الوصل لَمَّا دخل فيه لام المبتدأ، ولو كانت مقطوعة لَمَّا سقطت<sup>(٢)</sup>.

د- يذكر المذهبين دون الانحياز لأيٍ منهما:

ومن ذلك قوله: (وأما قول الشاعر:

فَمَّا لَهَا الليلية من إنْفَاشِ إلاَّ السُّرى وسائِقِ نَجَّاشِ

فإذا رفع فيكون السرى رفعاً على أن يكون بدلاً من موضع من إنْفَاشِ، وموضع ذلك رفع، ومن روى: وسائِقِ نَجَّاشِ، فلا يجوز أن يكون بدلاً عن لفظ إنْفَاشِ؛ لأنَّ السرى معرفة (من) لا تدخله، أمّا على مذهب البصريين فهو ظاهرٌ، وكذا ينبغي أن على مذهب الكوفيين؛ لأنَّهم وإن أدخلوا (من) مع الإيجاب فليس هذا يصلح له؛ لكونه معرفة كالعلم؛ إذ لا يقال:

(١) ينظر ص: ١٧٦.

(٢) ينظر ص: ٢٤٢-٢٤٣.

جاءني من الرجل، ولا ما جاءني من أحدٍ إلا الرجل، ولكن يجوز أن يكون (إلا) صفة؛ بمعنى: (غير) على ما نبينه؛ فيكون تقديره: من إنفاسٍ غير السُرى؛ لأنَّ غير نكرة يكون صفة لا إنفاس، وهو نكرة كما تقول: ما جاءني من رجلٍ غير زيد<sup>(١)</sup>.

هـ- يكتفي بذكر قول البصريين دون أن يذكر قولاً للكوفيين:

ومن ذلك قوله: (وقال الآخر:

فَمَا كَعْبُ بِنِ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

ويروى: يا عمر، والبصريون يتأولون نصب عمر على أنه أراد النداء بمد الصوت<sup>(٢)</sup>. وكذلك قوله: (وتقول: زربي وأزورك على الجواب أي: ليجمع زيارة منك وزيارة مني فهذا عطف اسم على اسم ولا يجوز عند البصريين، وأزرك مجزوماً؛ لأنه ليس في نفسه جازم؛ إذ تسكينه لا يكون إلا جزماً؛ إذ فيه حرف مضارعة، ولا هو معطوف على مجزوم<sup>(٣)</sup>).

و- مسائل لم ينسب فيها قولاً للبصريين أو الكوفيين:

ومن ذلك قوله: (فأما ما زاد على ذلك بحيث يستثني الأكثر، ويبقى الأقل مثل أن تقول: له عشرة إلا تسعة، فإنهم لا يجوزونه؛ لأنَّ فيه لكنة، وعلَّتْهم في ذلك قلة الاستعمال أنه لم يرد عنهم مستعملاً على هذه الوجه فلم يستحسنوه لذلك، وإن كان قد جاء في شعر:

عَدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مَائَةٍ .....

فهذا بقي عشرة من مائة<sup>(٤)</sup>.

وهذا الرأي للبصريين.

(١) ينظر ص: ٧٣.

(٢) ينظر ص: ١٥٤.

(٣) ينظر ص: ١٣٩.

(٤) ينظر ص: ٨٦.

ز- لا يصرح بالرأي للبصرين وإنما يذكر دليلهم، ويبين رأي الكوفيين:

ومن ذلك قوله: (ولهذا قيل في قوله: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ﴾ إِنَّ رَفْعَهُ بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ الْمَظْهَرُ، تَقْدِيرُهُ: إِنْ هَلَكَ أَمْرُؤُ، كَذَا هَا هُنَا إِنْ ضُرِبَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجْعَلُونَ الرَّفْعَ بَعْدَهُ مَبْتَدَأً وَخَبْرًا؛ حَمَلًا لَهُ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَدَلِيلُنَا أَنَّ الْجَزَاءَ يَطْلُبُ الْفِعْلَ فَلذَلِكَ أَضْمَرُ<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: موقفه من الكوفيين.

سبق أن بينا في المطلب السابق موقف ابن البنا من المدرسة البصرية وتطرقنا فيها أحيانا للكلام عن المدرسة الكوفية، ولكننا في هذا المطلب سنذكر موقف ابن البنا من الكوفيين بشكل أكثر تفصيلاً؛ فهو يتبع آراءهم، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

١- يذكر المسألة ويضيف عليها ما يقوله الكوفيون:

ومن أمثلة ذلك:

- قال: (في هذا القُدُّ أعرفه من توابع أجمعين، ويزيد الكوفيون أيضاً أبتعون)<sup>(٢)</sup>.
- ويقول أيضاً: (واعلم أنَّ الواو على وجوه تكون عاطفة وجواباً، وللقسم، و (واو) الحال، وبمعنى مع، ويخلف الجار الذي هو (ربّ)؛ لأنَّ تلك الواو ليست بنفسها جارة كالقسم، وإنما هي عاطفة جعلت خلفاً عن (ربّ)، وتكون زائدة عند الكوفيين في مثل قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(٣)</sup>.
- ومن ذلك أيضاً قوله: (إلا أنَّ زيتوناً يجب أن يثبت أنَّه اسم جمع من زيت، وأنه فعْلون، وإنما هو فيَعُول؛ لأنَّه أكثر من فعلون، وكذا يجوز هو ضربون؛ فيحصل في ضَرْبُوا؛ إذا سُمِّيَ به واحد؛ أربعة أوجه:
- فأولها: إذا حكيت لا يقال: فيه أنَّه ينصرف، والكوفيون لا يصرفونه، ومن قال: زيدان قال؛ لأنَّ في كلام العرب ما هو على وزنه، وهو غَسَلَيْنِ)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٤٢٤.

(٢) ينظر ص: ٢٦٦.

(٣) ينظر ص: ٣٩٩.

(٤) ينظر ص: ٣٥٦.

٢- وقد يُصرِّح بأن هذا القول لا يعرفه البصريون وإنما يقوله الكوفيون دون أن يردده:

ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله: (قُلْتُ: كما من النواصب.

قال: لا يعرفه البصريون، إنما يقول الكوفيون: أنه ينصب مثل كَيْمَا، وأَمَّا قولهم: أَشْرِقُ ثَبِيرُ، كَيْمَا نُغِيرُ فَإِنَّمَا رَفَعٌ؛ لِأَنَّ (مَا) هَا هُنَا كَافَةٌ، فَكَفَّتْ (كِي) عَنِ الْعَمَلِ، وَإِذَا جَعَلْتَ فِي مَوْضِعِ مَا فِي (كِيْمَا) زَائِدَةٌ؛ نَصَبَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا كَمَا بَعْدَ (كِي)<sup>(١)</sup>.

٣- ويذكر حجة الكوفيون دون أن يرددها:

- ومن أمثلة ذلك قوله: (وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَجْرُورِ فَلَا يَعْطِفُ عَلَيْهِ، وَالْكَوْفِيُّونَ يُجَوِّزُونَهُ، وَيَحْمِلُونَ عَلَيْهِ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ وَيَحْسِنُونَ ذَلِكَ، وَيَحْتَجُونَ لَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَالْيَوْمَ قَرَّيْتِ تَهْجُونَاً وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٢)</sup>

- ويقول: (وقال الأخفش والكوفيون إنَّ (رُبَّ) اسم ك(كم)، واستدلوا ببيت آخر:

..... وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

قالوا: فجعل عاراً خبراً لـ(رُبَّ) فَعُلِمَ أَنَّهُ اسْمٌ يَخْبُرُ عَنْهُ، وَيَبْتَدَأُ بِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: عِنْدَنَا هُوَ عَارٌ؛ فَيَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً النُّكْرَةَ، وَدَلِيلُنَا عَلَى أَنَّهُ حَرْفٌ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفٌ، ثُمَّ لَمْ يَدُلْ مَعَهُ دَلَالَةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ، وَيَفَارِقُ إِذْ، وَنُحُوهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ؛ فَإِنَّ الدَّلَالََةَ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ، وَإِذْ عُلِمَ كَوْنُهُ اسْمًا<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٨٧.

(٢) ينظر ص: ٣٠٧.

(٣) ينظر ص: ١٢٣.

## ٤- ميله إلى مذهبهم في استعمال بعض مصطلحاتهم:

فمع غلبة المذهب البصري عليه إلا أنا نجد أنه كان يستعمل المصطلح الكوفي وإن كان ذلك نادراً ومن ذلك:

استعمل مصطلح الفعل المستقبل مقابل المضارع عند البصريين إذ يقول: (فإذاً إنما تلحق الفعل المستقبل دون الحال والماضي، وذلك أن هذه النون إنما أزيدت؛ لتكون مُصاحبةً للام القسم؛ ليُفرقَ بين لام القسم، ولام الابتداء، وهذه اللام إنما تدخل المضارع دون الماضي، وكان سبيلها أن لا تدخل الفعل جملةً؛ لأنها لام<sup>(١)</sup>).

ويقول أيضاً: (فإذاً الفعل المستقبل؛ إذا حقه النون بُني معه، وزال إعرابه حركةً كان أو حرفاً، فإن كان في الواحد بُني على الفتح، وفي الجمع بُني على الضم، وفي التأنيث على الكسر؛ أعني ما قبل<sup>(٢)</sup>).

استعمل مصطلح الخفض مقابل الجر عند البصريين إذ يقول: (يُروى (زاد) و(زاد) فمن نصب فساعات الكرى موضعها الخفض بإضافة طبّاخ إليها، وصارت أسماءً، و(زاد) نصب بطّاخ كقولنا: ياسارق الليلة أهل الدار؛ نصب<sup>(٣)</sup>).

ويقول أيضاً: (فقد روي أسارٍ ومنّةً بالخفض، وبالرفع فمن خفض فلا مؤنة فيه لأن وافق قوله: خُطّتا، وهو تشية خُطّة [وهي: الحالة]، فكأنه أراد أن تقول: خُطّتا أسارٍ ومنّة<sup>(٤)</sup>).

ويعبر بمصطلح النعت، ويراد به الصفة عند البصريين إذ يقول: (فعلان الذي مؤنثه فعلى، وإنما كان كذلك؛ لأنّ الألف والنون اللتين فيه مُشابهةً لألف التأنيث في حمراء؛ ولأنّه نعت<sup>(٥)</sup>).

ويقول أيضاً: (اعلم أنّك إذا أضفت المنادى المفرد بابن بحيث يصير الابن بين علمين؛ فلك في الابن الذي هو نعت، وجهان: الرفع، والنصب<sup>(٦)</sup>).

(١) ينظر ص: ٤٢٧.

(٢) ينظر ص: ٤٢٨.

(٣) ينظر ص: ١٧.

(٤) ينظر ص: ٣١٥.

(٥) ينظر ص: ٣٣٠.

(٦) ينظر ص: ١٥٠.

## ٥- اعترض على رأي الكوفيين:

ومن الأمثلة على ذلك الآتي:

- قوله: (وإذا عرّفت شيئاً من هذه الأعداد المضافة التي هي في حكم المنون بالألف واللام؛ فاجعل ذلك في الاسم الثاني، وهو المضاف إليه نحو قولك: ثلاثة الأثواب، ومائة الثوب، وألف الدرهم؛ لأنّ التعريف يسري من المضاف إليه إلى المضاف فيصير معرفة، والكوفيون يجعلون ذلك في الأول فيقولون: الثلاثة، والمائة، وهذا غلط؛ لأنّه لا يخلو من أن يكون مضافاً إلى معرفة، أو نكرة.)<sup>(١)</sup>

- وقوله أيضاً: (فإن كان مضافاً إلى معرفة فقد سرى ذلك التعريف إليه؛ فتعرّف مرةً فلا يُعرفُ أخرى؛ لأنّ الاسم الواحد لا يتعرف من جهتين، وإن كان مضافاً إلى نكرة تناقض؛ لأنّه بدخول الألف واللام فيه يكون معرفةً، وبإضافته إلى النكرة يكون نكرةً؛ بحق السراية؛ فيكون نكرةً ومعرفةً، وهذا لا يجوز، وعلى مذهبننا جاء الشعر نحو قوله:

..... ثلاث الأثافي .....

وقوله:

..... خمس الأشبار<sup>(٢)</sup> .....

ويقول أيضاً: (والكوفيون يخفضون بـ(كم) في كل موضع، وبإضمار (من)، وإن كان خبراً، ويجوزون لذلك الفصل بين كم وبين مميّزه المجرور وهذا ضعيف.

لأنّ إضمار الجار لا يجوز في كل موضع؛ إذ الجار والمجرور عندهم بمنزلة شيء واحد؛ وإنما يضمرونه في ضرورة، وموضع تخفيف يحذفونه إذا كثر استعماله؛ لأنهم إلى تخفيفه لكثرتهم أحوج، مثل ما أضمروا (رَبِّ) بعد الواو<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٠١.

(٢) ينظر ص: ١٠٢.

(٣) ينظر ص: ١١٦.

- ويقول أيضاً: (واعلم أنّ اللّهم عند البصريين أنّ (الميم) عوض من (يا) في حرفان أحدهما متحركٌ والآخرُ ساكنٌ، وقد عوض عنه لِمَا حُذِفَ في آخره حرفان، وهما ميمان متحركٌ وساكِنٌ، وضمُّه الهاء للندبة يدل عليه أنّه لا يجتمع بين اللهم، و(يا) في الكلام.

وإنّما جاء في صورة الشعر على الجمع بين المعوض والعوض، وقال الكوفيون: إنّما هو يا الله أمّنا بخيرٍ، وهذه دعوى لا دليل عليها؛ لأنّ الناس يقولون: اللهم أمّنا بخيرٍ، ولو كان كما قالوا لما كرر كل هذا؛ لأنّه لا يقال: يا الله أمّنا أمّنا، فإذا يجوز يا الله، ويحذف (يا) فيقال: الله كما تقول: زيد<sup>(١)</sup>.

- ويقول أيضاً: (والكوفيون يرخمون الاسم الثلاثي، إذا كان أوسطه متحركاً، مثل: رجلٌ اسمه قدم، أو رجل، أو علس، يقولون: يا قَدٌ، ويا رَجٌ، وهذا مذهب الفراء، ويعتل بأنّ الأسماء قد جاءت على حرفين يَكُ، وِدْمٌ ونحو ذلك، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ هذا جاء في المعتل، وقد عرض فيه عارض ذهب لأجله حرفٌ منه)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٥٤.

(٢) ينظر ص: ١٥٦.

## المبحث الثاني

### موقف ابن البنّا من بعض أفراد العلماء

كان لابن البنّا موقفاً واضحاً من بعض أفراد العلماء على اختلافهم فيما صرح فيه، وسوف نتناول موقفه من جانبين:

أولاً: موقفه من بعض النحاة البصريين.

القارئ لشرح ابن البنّا يجد ميل الرجل للمذهب البصري، ولعلي أقف مع نحاة المذهب البصري، لأحدد موقفه من بعض النحاة البصريين، وستكلم هنا عن سيبويه في فقرة مستقلة كأبرز من تناول رأيه ابن البنّا في شرحه ثم نتقل لمعرفة موقفه من بقية النحاة البصريين الذين ذكر آرائهم في شرحه:

– موقفه من سيبويه.

لقد كثر اسم سيبويه في الشرح، ولابن البنّا طريقته كغيره من الشراح في الأخذ عن سيبويه وهي على النحو الآتي:

– فنجده يعتد برأيه، ويأخذ به في المسألة، ومن ذلك قوله: (والنحويون يقولون: إن المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا فالمعرفة هي المبتدأ، كذا يقولون: أرضك أولى أن يكون مبتدأ؛ لأنه معرفة، و (كم) خبره، وأمّا سيبويه فقد نص ها هنا على أن (كم): مبتدأ، وأرضك: خبر.

وهذا نص منه على أن الابتداء بالنكرات في مثل هذه المواضع أحسن، أعني في الاستفهام؛ لأن له صدر الكلام، وما حقه أن يتصدر نحو (ما) النافية، نحو قولك: ما أحد في الدار إلا زيد، وشتر أهرّ ذا نابٍ ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً: (وقوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ ف(كأي): مبتدأ، و﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ : صفة ل(دابة) وقوله: ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ : جملة من مبتدأ وخبر، هي: خبر المبتدأ؛ فقال

(١) ينظر ص: ١١٦-١١٧.

سيويه إنما ألزموها (من) توكيداً، كأنه شيء به يتم الكلام، وصار كالمثل، كما قالوا: ولا سيما زيد، وإن حذف (من) و(ما) فعربي<sup>(١)</sup>.

- ونجده يبين أن أحد الآراء التي أسندها إلى سيويه هي تعتبر من دقائق كلام سيويه؛ إذ يقول: (اعلم أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه؛ لأنَّ الصفة والموصوف بمنزلة اسمٍ واحدٍ بدليل أن سيويه قال: إذا قال: جاءني زيد؛ عُرِفَ وفُهِمَ منه كَفَى، ولم يحتج إلى الوصف؛ فإذا لم يُفْهَمَ منه من هو حتى يُوصَفَ؛ فيقال: جاءني زيد الأحمر؛ كأنَّ زيدَ مع صفته شيئاً واحداً؛ لأنَّه يُفْهَمُ من الموصوف والصفة الآن ما كان يُفْهَمُ من نفس زيد، فكأنَّ إذا زيدَ زيدَ الأحمر؛ بمثله زيد، وهذا من دقائق كلام سيويه)<sup>(٢)</sup>.

- ونجده أيضاً يأخذ برأي سيويه ويضعف قول غيره من كبار نحاة المذهب البصري من أمثال الخليل ويونس والأخفش.

ومن ذلك قوله: (فيقال: إنَّه يحذف الجار هاهنا كما حذف (رُبَّ)، أو نحوه، مثل: لاهِ أبوك، ولقيته أمس، في قول الخليل: لأنَّه يقول إنَّما أصله (بالأمس) فحذف الجار تخفيفاً، وهذا من قوله ضعيف؛ لأنَّه يجعله معرباً، وسيويه قد كسره بقولهم: ذهبَ أمس بما فيه؛ لأنَّه يحسن فيه الباء؛ فيقال إنَّه مجرورٌ به؛ فإذا حملنا ل(كم) على وجه صحيحٍ هو تشبيهه بالعددِ والمضاف على ما فسرناه)<sup>(٣)</sup>.

- ونجده يختار قول سيويه ويصرح بذلك، ومن ذلك قوله: (فقال سيويه: معناه معنى رُبَّ، وقال: ألغوا معناها كم، قال أبو سعيد: وكثر استعمال النحويين تفسيرها ب(كم)).

وقول سيويه أصح؛ لأنَّ الكاف حرفٌ دخوله على ما بعده كدخول (رُبَّ وكم) في نفسها اسم، وأنت لا تقول: كأبي كُئِل، كما لا تقول: رُبَّ كُئِل، وتقول: كم لك<sup>(٤)</sup>.

- ونجده يعتذر لسيويه ويوضح رأيه؛ إذ يقول: (ومثل قولهم: يا غلاماً في أنه مقلوب من غلامي قول الشاعر:

(١) ينظر ص: ١٢٦.

(٢) ينظر ص: ٢٧٤.

(٣) ينظر ص: ١١٦.

(٤) ينظر ص: ١٢٩.

فهي تُرثِّي بأبا وابناما .....

أي: بقولها بأبي و ابني، وما زائدة، والأولى أن يكون وابني ما بالياء؛ لأن القصيدة مُردفةً بالياء، والألف لا يجوز أن تكون ردفاً؛ إذا كان الإردافُ بالياء، وذلك أن الياء، و(الواو) يتعاقبان في الإرداف، ولا يجوز الألف هناك، وذلك أن الألف يبعد من (الياء) و(الواو) و(الياء) يتقاربان؛ لأن (الواو) من الشفة و(الياء) من وسط اللسان، و(الألف) من أقصى الحلق فبعُدت عنهما؛ ولأن لها فضل مدّة؛ ولأنها لا تكون قط إلا مدّة لا ك(الياء) و(الواو) لأنه قد يكون ما قبلها ساكناً فلا يكون فيهما مدّة؛ لأنهما يتحرّكان؛ ولأنه قد يكون ما قبلهما مفتوحاً من غير جنسهما، فتَنقُصُ مدّتهما، إذا ثبت هذا، فإنّ هذا البيت في كتاب سيبويه (وابناما) وله تأويلان:

أحدهما: هو أن يكون سيبويه ذكر الاسم الأول بالألف، وهو بابا فقط، ولكن وقع في النقل الثاني مع الأول.

والثاني: أن يكون الشاعر أنشد البيت وحده على الانفراد؛ فأنشده على ما يجوز، ولم يعتبر القصيدة، فنقله سيبويه على ذلك الإنشاد<sup>(١)</sup>.

ثانياً: موقفه من بقية النحاة البصريين.

أمّا باقي النحويين البصريين من أمثال: الخليل، ويونس، والأخفش الأوسط، فإنه لم يُغفل آراءهم فنجده يأخذ عنهم، ويعتد بأقوالهم، ومن أمثلة ذلك:

- نجده ينقل للخليل؛ إذ يقول: (فأمّا (لن) فقد أُخْتَلِفَ فيه؛ فذهب الخليل إلى أنّه مركب، وأصله (لا) (أن) ثم حذفت الهمزة، والتقى ساكنان فحذفت الألف، وبقيت اللام والنون)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٤٧-١٤٨.

(٢) ينظر ص: ٣٨٥.

- وكذلك ينقل أقوالاً لعيسى بن عمر؛ إذ يقول: (وقال عيسى بن عمر، والمبرد، وغيرهما: أنه كدعد وهند؛ لأنَّ أشدَّ أحواله أن يكون كاسم المؤنث سُجِّي مؤنث في أول أمره، وثانيه ساكن ثم فيه وجهان)<sup>(١)</sup>.

- وينقل عن يونس إذ يقول: (وقال يونس، والفراء يجوز هذا، وإن كان فيه ساكنان، قال: لأنَّه إذا كان أولهما حرف مدَّ جاز

نحو: قراءة من قرأ (مُحْيَاي) كذلك هذا، فقليل ليونس: إذا جَوَّزَت دخول النون في هذين الموضعين فكيف تقفُ عليه، وهذه النون في موضع الوقف تبدل ألفاً إذا كان قبلها فتحة، فقال: أقفُ عليها بالألف، وأمُدُّ ألف التثنية، والألف الفاصلة فصل مَدَّة؛ ليكون لألفِ العَوْض، فأقول: اضرباً واضربنا؛ ليكون ألفين، فقال الزجاج: لو مدَّ إلى العصر لم يكن إلا ألفاً واحدة)<sup>(٢)</sup>.

وينقل عن نحاة بصريين آخرين حكاياتهم وآرائهم، فينقل عن قطرب، إذ يقول: (ولكن يستوحش في الجملة من الوقف على التنوين، وإن كان عوضاً؛ كباب: جوار، وغواش، وحكى قطرب عن يونس أنه كان يقول: (كأين) فاعل من الكون؛ فعلى هذا لا إشكال فيه، والوقف عليه بالنون؛ فكأنَّه ساكنه للبناء؛ حيث كان بمعنى: كم، ورُبَّ، ونحوه، وإن اسماً مشتقاً من الكون)<sup>(٣)</sup>.

- وينقل عنهم إنشادهم، ومن ذلك نجده ينقل عن الأخفش رأيه دون اعتراض؛ إذ يقول: (قال الشاعر:

عَمَّرْتُكَ اللهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي

ثم حذف (الباء) من بعمرك الله فوصل الفعل إليه فنصبه، وأما نصب (الله) فلأنَّه مفعول بالمصدر، وأجاز الأخفش رفع (الله) على أن يكون هو الفاعل للتذكير؛ معناه: سألتك بما ذكرك الله به)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٤٨.

(٢) ينظر ص: ٤٣٣.

(٣) ينظر ص: ١٢٨.

(٤) ينظر ص: ٢٤٨.

نجده ينقل عن بقية العلماء البصريين كالمازني، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، ولا يكتف بالنقل فقط بل قد يعترض رأي العالم، ومن ذلك:

- ما نقله عن المازني في قوله: (وقال المازني: يجوز في المعطوف النَّصْبُ يا زيدٌ وَعَمْرَأُ؛ فيكون على الموضع، قال: كما أنَّه يجوز إِذَا كان المعطوف معرفة بالألف واللام أن يُرْفَع، ويُنْصَبُ؛ حملاً على الموضع، مثل قولك: يا زيدٌ والحُرثُ، والرجلَ كذلك هذا. والصحيح أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه يتبعه، ويجوز تقديمه، وتأخيره، وليس فيه عارضٌ يمنع من تقديمه)<sup>(١)</sup>.

- وينقل عن ابن السراج فيقول: ( وَأَمَّا (يَا أَبَتِ) ففيه وجهان ذكرهما ابن السراج: أجمودهما: هو أن يكون رخم (أبته) وهو قوله: يَا أَبَتُ فصار يا أبتِ، ثم زاد (الهاء) معجمة، وحركها بحركة أتبعها حركة (الباء) كما قال: يا طلحةُ؛ حيث أقحم (الهاء) بعد ترخيمه وحذف (الهاء) الذي كان فيه.

والثاني: أن يكون (ياء) أبتا على أن يكون (الألف) بدلاً من (الياء) التي للإضافة كقولك: يا غلاماً بدل يا غلامِي ثم حذف (الألف)، وبقي فتحة (التاء) كما يجوز أن يقال: يا غلامِي يا غلاماً، وهذا وجه ضعيف أنكره المازني، وابن السراج؛ لأنَّ هذه (الألف) يكون بدلاً من (ياء) الإضافة، ومعلوم أنَّه لا يجمع بين هذه (التاء) وبين (الياء) بأن يقال: يا أبتِي؛ لأنَّه جمع بين العوض، والمعوض فإذا لا يجوز أن يقال: يا أبتِي بلا خوف فجمع بين (التاء) وبين (الياء) (٢).

- ويقول عن المبرد: (قد اختلفَ فيه بعد أن يختلفوا في أنَّ التمييز الذي عمل فيه معنى الفعل لا يتقدم على عامله؛ لأنَّ عامله غير متصرفٍ بنفسه فلم يتصرف في معموله.

وأما هذا فمختلف فيه؛ فذهب المبرد إلى أنَّه يجوز، مثل أن تقول: شحماً تَفَقَّأت، وعرقاً نَصَبَّتِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٤١.

(٢) ينظر ص: ١٨٦.

(٣) ينظر ص: ٦١.

- ويقول: (وأما قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ فموضع (الباء) نصب على ما ذكر الزجاج، ويكون العامل فيه فعلاً تقديره: بدأتُ بسم الله، فيكون كقولك: مررتُ بزيدٍ؛ فالجار والمجرور في موضع النصب؛ لأنَّه مفعول به<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: موقفه من بعض النحاة الكوفيين.

لم يكن لابن البنا موقفاً واضحاً من أفراد الكوفيين، ومن أبرز علماء الكوفة الذين نقل عنهم ابن البنا وكان له موقفاً واضحاً هم:

#### أولاً: الفراء.

- وقد أورد له أقوالاً وحججاً، ومن ذلك: (واعلم أنَّ الفراء يحذف في الترخيم مع حذف الطرف الساكن قبله، وإن كان صحيحاً بدل ما نفعله نحن في ساكن هو حرف مد زائدٍ بشروطه، فيقول في هِرْقَلِ يَا هِرْ فَيحذف القاف لسكونه كما حذفناه نحن في منصور، فكأنه يقول: لما سقط المتحرك كأن بان الساكن تبعاً له أولى، ولهذا لا يرخمون الثلاثي إذا كان وسطه ساكناً؛ لأنَّه ينبغي أن يحذف مع الظرف فيبقى الاسم على حرف واحد)<sup>(٢)</sup>.
- ونجده يورد مذهبه ويعترض عليه، صراحةً، ومن ذلك قوله: (والكوفيون يرخمون الاسم الثلاثي، إذا كان أوسطه متحركاً، مثل: رجلٌ اسمه قدم، أو رجل، أو علس، يقولون: يا قَدٌ، ويا رَجٌ، وهذا مذهب الفراء، ويعتل بأنَّ الأسماء قد جاءت على حرفين يَكُ، وِدْمٌ ونحو ذلك، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ هذا جاء في المعتل، وقد عرض فيه عارض ذهب لأجله حرفٌ منه)<sup>(٣)</sup>.

- ويقول موافقاً للفراء: (واعلم أنَّ الفراء يحذف في الترخيم مع حذف الطرف الساكن قبله، وإن كان صحيحاً بدل ما نفعله نحن في ساكن هو حرف مد زائدٍ بشروطه، فيقول في: هِرْقَلِ يَا هِرْ فَيحذف القاف لسكونه كما حذفناه نحن في: منصور، فكأنه يقول: لما

(١) ينظر ص: ٢١٢-٢١٣.

(٢) ينظر ص: ١٦٦.

(٣) ينظر ص: ١٥٦.

سقط المتحرك بان الساكن تبعاً له أولى، ولهذا لا يُرْخَمون الثلاثي إذا كان وسطه ساكناً؛ لأنه ينبغي أن يحذف مع الظرف فيبقي الاسم على حرف واحد<sup>(١)</sup>.

ثانياً: ثعلب.

ولم يذكر عنه إلا قولاً واحداً، إذ قال: "وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ﴾ فقد سئل ثعلب عنه فقال: هو على البدل من ثلاث، تقديره: سنين ثلاثمائة، وهذه قراءة لا مئة فيها، وإنما الكلام في قراءة من أضاف فقال: ثلاثمائة سنين، ويكون هذا على القياس المتروك، وهو ما ذكرناه من ثلاث مائة وثلاث مائة؛ فإذا كل عدد يكون مضافاً فهو في حكم المئون لما ذكرناه، ومميزه مجرور؛ لأن ميم العدد ضربان: مجرور، ومنصوب<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: موقفه من نحويين لا ينتمون للمدرستين.

وكما أوضحنا سابقاً موقف ابن البنا من النحويين البصريين والكوفيين نبين هنا موقفه من نحويين من غير المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية؛ إذ نجد ابن البنا نقل عن ابن كيسان، وابن جني.

- فنجده ينقل لابن كيسان؛ إذ يقول: (ثم ثبت أنه لو عمل في الحال غير الفعل؛ لما جاز تقديم الحال عليه؛ كذلك هذا، وقال ابن كيسان: يجوز تقديم حال المجرور عليه، قال؛ لأن العامل على التحقيق في الجملة إنما هو الفعل، وهو متصرف في نفسه فتصرف في معموله)<sup>(٣)</sup>.

- ويقول: (ثم (كأي) و[كيء] على وزن (كيع) حكاه المبرد، وكأي، مثل: كعي، حكاه ابن كيسان وكاء، مثل: كع، حكاه كيسان عن لرة الكرخي عن بعض البصريين)<sup>(٤)</sup>.

- وينقل لابن جني إذ يقول: (قال ابن جني: كل موضع يجوز أن يُسأل عنه فإنه يجوز أن يُقَدَّر فيه السؤال، وإن لم ينطق به قال: والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّالِئِلِ﴾ أي: هو كذا لمن يسأل، ولهذا قلنا في أحد المذهبين في: نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، إنَّ زَيْدًا رُفِعَ؛

(١) ينظر ص: ١٦٦.

(٢) ينظر ص: ١٠١.

(٣) ينظر ص: ٤٣.

(٤) ينظر ص: ١٢٧.

لأنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ؛ كأنَّه لَمَّا قال: نِعَمَ الرَّجُلُ، قال قائلٌ: من هو؟ قيل: هو زيدٌ<sup>(١)</sup>.

- وينقل رأي ابن جني ويعترض عليه، ومن ذلك قوله: (إِلَّا أَنَّا مَا بَنِينَا هُنَاكَ الْأَسْمَاءَ بِنَاءٍ وَاحِدًا، وَأَمَّا صِنْعَتُهُ فَإِنَّ النُّحُوِيْنَ يَقُولُونَ: لَمَّا أَرَدْنَا بِنَاءَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ فَكَكَّنَا (لا) عَن بِنَائِهِ مَعَ الْمَوْصُوفِ، وَبَنِينَا الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ، وَتَكُونُ (لا) زَائِدَةً مَنْخُزَلَةً، وَبَعْدَهَا مَبْنِي مَرْكَبٍ مِّنْ اسْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جازَ بِنَاءَ حَرْفٍ مَعَ اسْمٍ وَهُوَ (لا) مَعَ الْمُنْفِي؛ فَيَأْتِي بِجُوزِ بِنَاءِ اسْمٍ مَعَ اسْمٍ أَوْلَى؛ إِذْ هُوَ أَكْثَرُ كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَنَحْوَهَا مِنَ الْعَدَدِ، وَمِثْلُ: بَيْتَ بَيْتٍ، وَكَانَ ابْنُ جَنِي يَقُولُ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ (لا) مَعَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ تُبْنَى فَتَصِيرُ كَاسْمٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ لِلْبِنَاءِ إِتْمًا يَكُونُ أَبَدًا مِّنْ اسْمَيْنِ، وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ فَلَمْ يَجْزُ بِنَاءُ كُلِّهَا، وَيَفَارِقُ قَوْلَنَا: يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، حَيْثُ قَلْنَا: إِنَّ ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ تَصِيرُ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقَةُ الْإِتْبَاعِ لَا أَنَّ ثَالِثَهَا مَبْنِيَةٌ؛ إِذْ بَعْضُهَا مَعْرَبٌ، وَبَعْضُهَا مَبْنِيٌّ<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر ص: ٨٤-٨٥.

(٢) ينظر ص: ١٨٥٠-١٨٦.

## المبحث الثالث

### اجتهاداته النحوية

لابن البنا اجتهادات نحوية واضحة في الشرح، وهي إما تعليل وتوجيه، أو اعتراض، أو اختيار، ويدعم ذلك كله بالتمثيل والاستدلال، وهذا هو جُلّ الشرح، إلا أني أركز في اجتهاداته على ما صدره بقوله (وعندي)، أو ما ذكره من جواب عند سؤال تلميذه له، وهذا كثير في الشرح، أو ما ذكره من رأي لم يتبين لي أنه نقله عن أحد، ومن الأمثلة على ذلك الآتي:

١- نجده يستبعد وجه الإعراب في كونه موضعاً للنصب في بيت الشعر فيقول:

فَعَدَتْ كِلاَ الْفَرَجَيْنِ تَحَسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا

... ولا يجوز أن يكونَ (كِلَا الْفَرَجَيْنِ) في موضعِ النصب ظرفاً؛ لأنَّ الفرجَ موضعٌ مخصوصٌ، وغدَى أو عدَى فعلٌ لا يتعدى إلا إلى المبتهم<sup>(١)</sup>.

٢- كما نجد أن له رأياً في مسألة نحوية تناولها غيره من النحاة فيظهر تعليله للمسألة، ومن ذلك ما أبداه من تعليل في مسألة دلالة التنوين على التنكير؛ إذ يقول: "وحكى لي بعضهم عن ابن جني أنَّ التنوين يدلُّ على التنكير، والإضافة تدلُّ على التعريف فتناقضا فلم يجتمعا، وذلك أنَّ أصل وضع التنوين للتنكير؛ لأنك تقول: (صه) للتنكير، و(صه) للتعريف، وهذا التعليل عندي يجري مع الألف واللام والتنوين؛ لأنَّ أحدهما يُعرَّف، والآخر يُنكَّر<sup>(٢)</sup>.

٣- ونجده يطرح رأيه بوضوح في المسألة، وهذا يظهر عندما سأله تلميذه حيث قال: (والنسبة مثل قولك: رجلٌ هاشميٌّ أو بصريٌّ، ويدلُّ على أن هذا فيه معنى الفعل؛ أنك ترفع الاسم به فتقول: مررتُ برجلٍ بصريٍّ أبوه، فترفع الأب، بقولك: بصريٌّ، ولو لم يكن فيه معنى الفعل لَمَا ارتفع الأب ارتفاع الفاعل به؛ لأنَّ الاسم الجامد لا يعمل.

(١) ينظر ص: ٢١.

(٢) ينظر ص: ٢٥٤.

قُلت له: كيف تُقدِّر فيه معنى الفعل؛ لأنَّ كل اسم محض غير مأخوذ من الفعل إذا أُعْمِلَ عَمَلَ الفعل قُدِّرَ فيه معنى الفعل؟ فوقف فيه، ولم يُجِبْ بشيءٍ.

ولكنه عندي في معنى: مُتَسَبَّبٌ؛ كأنَّه يقول: مررتُ برجلٍ مُتَسَبَّبِ أبوه إلى هاشمٍ، أو مولود أبوه في البصرة، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٤- ونجد أن رأيه يأتي صريحا حين يجيب عن سؤال قدم له؛ فيأتي بالسؤال ثم يتحدث برأيه في المسألة، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: (سُئِلْتُ عن قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أَنَّ (رُبَّ) إِذَا كَانَ لِلتَّقْلِيلِ؛ فكيف وقع هاهنا والكفار يكثر ذلك منهم يوم القيامة، ويندمون؟ فقلتُ: بعد فكرٍ طويلٍ إنَّ تمنيهم يقلُّ لأهمَّ لا ينتفعون به، والعاقل إذا يئس من الشيء ولم ينتفع بالتمني قلَّ تمنيه؛ فلذلك قاله<sup>(٢)</sup>.

- وقوله: (وسئلتُ عن قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ أَنَّهُ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا صَالِحِينَ بَعْدَ قَتْلِهِمْ يَوْسُفَ، وَهَمْ يَقُولُونَ اقْتُلُوهُ أَوْ اطْرَحُوهُ تَكُونُوا صَالِحِينَ؟ فقلتُ: بعد فكرٍ كثيرٍ: أراد به صالحِي الأحوال عند أبيكم لا صالحِي الدين؛ لأنَّه قال: ﴿يَنْزِلُ لَكُمْ وَجْهٌ أَبِيكُمْ﴾؛ أي: اقتلوه يتوفد عليكم الأب، وتصيروا صالحِي الحال، والمنزلة عنده، كما يقال كيف أنت؟ فيقال: صالح، ومعناه: صالح الحال لا صالح الدين<sup>(٣)</sup>.

- ويقول أيضا في جانب آخر عن التعريف والتنكير بعد سؤال تلميذه بقوله: (وسألته عن التعريف، والتنكير أَنَّهُ يَجِبُ سِرَائِيَّتُهُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَى الْمُضَافِ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْبَنَاءِ؟ فَفَكَّرَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْمُضَافُ تَابِعًا فِيهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ أَنْ يُجْعَلَ الثَّانِي تَابِعًا لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يُعَاقِبُ التَّنْوِينَ، وَالتَّنْوِينَ حَرَفٌ يُجَدِّثُ فِي الْكَلِمَةِ مَعْنَى يُعَيِّرُهَا بِهِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَهُوَ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ، وَبَيْنَ الَّذِي يَنْصَرِفُ، وَالَّذِي لَا يَنْصَرِفُ وَبَيْنَ الْمَفْرُودِ وَالْمُضَافِ.

(١) ينظر ص: ٢٧٤-٢٥٧.

(٢) ينظر ص: ٢١٩.

(٣) ينظر ص: ٢١٩.

كما أنّ حروف المعاني يُحْدِثُ معنى في الكلام مثل (ما) النافية، وألف الاستفهام فلما عاقبه المضاف إليه، وحل محله أحدث معنى في الاسم؛ بأنّ عرّفه معرفة لم يكن أو نكرة أو تخصيصاً لم يكن ففهم معناه، وفائدته منه كما فهم معناه، وفائدته في تلك الأشياء بالتنوين.

قُلْتُ إِنَّا: فَإِنْ قِيلَ فعلى هذا يلزم إحداثة البنا والتأنيث؟ قلنا: لا يلزم؛ لأنّه يُعَيَّرُ معنى، وإِنَّمَا هو تغيير لفظ وتأنيث كلمة.

وقال: وإِنَّمَا لم ينون الفعل لثقله، وذاك من وجهين:

**أحدهما:** هو أنّه فرع على الاسم، وثان له؛ إذ هو مشتق منه مُفْرَعٌ عليه، والفرع أثقل من الأصل.

**والثاني:** هو أنّه يفتقر إلى الاسم وهو الفاعل؛ إذ لا يَسْتَقِلُّ بنفسه ذونه، والاسم يَسْتَقِلُّ بنفسه لأنّه يتم الكلام باسمين لا فعل معهما فحفت لذلك وثقل "و" لم ينونوه؛ لأنّ التنوين يزيده ثقلاً؛ إذ هو زيادة حرف فيه، ولذلك نقصوا من إعرابه؛ إذ الجزم يُدْرِكُه، ولا يكون فيه إلاّ حركتان، والاسم لَمَّا خَفَّ حُمَلُ مُعْرِبِه ثلاث حركات، والفعل لَمَّا أُعْرِبَ جُعِلَ الجزم من جملة إعرابه مع حركتين، ونُقِصَّ حركة وهي الجرّ، كذلك نُقِصَّ التنوين تخفيفاً عنه<sup>(١)</sup>.

- ويجب أيضاً عن كون ابن عرس يجري مجرى الأعلام؛ بقوله: (هو مثل تُعَالَة؛ وذلك أنّ هذا تعريف بالإضافة كالعلم في تعريف عين من عين؛ إذ عرس معرفة كزيد، ثم تعرف المضاف به، ثم صار بعد ذلك تعريفاً لذلك الحيوان، وكذلك ابن آوى، وابن قتره، بالقاف لضرب من الحيات، وسامٌ أبرص)<sup>(٢)</sup>.

- ويقول في شراويل عندما سئل عنها: (هو اسم عربي ولكن لا ينصرف؛ لأنّه معرفة على مثال لا نظير له في الآحاد؛ إذ سُمِّيَ بالجمع لا أنّه واحد)<sup>(٣)</sup>.

- كذلك يبين معنى قولهم: (كيم) عندما سئل عنها إذ يقول: (قلت: فما معنى قولهم: كيم).

(١) ينظر ص: ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) ينظر ص: ٢٩٠.

(٣) ينظر ص: ٣٦٠.

قال: يكون استفهاماً بمعنى لم، ومن قال: عامل بنفسه؛ فالدليل عليه دخول اللام عليه، وهو قولك: لكي، وقال الله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾، ومعلوم أنه لا يجوز أن يكون (كي) ها هنا جاراً؛ بمعنى: اللام؛ لأنه لو كان كذلك لما دخل اللام عليه؛ لأنه لا يدخل حرف جار على جار مثله؛ فإذا متى دخل اللام عليه لم يمكن فيه ذلك المذهب، وإنما هو على لغة غيره يكون قد نزل، وإذا لم يدخل؛ خرج على ضربين كما فسرنا.

قُلْتُ: كما مِنْ النواصب.

قال: لا يَعْرِفُهُ البصريُّون، إنما يقول الكوفيُّون: أَنَّهُ يَنْصِبُ مِثْلَ كَيْمَا<sup>(١)</sup>.

٥- وقد يتوقف ابن البنا في المسألة بعد أن بين رأيه فيها ومن ذلك عند سؤال تلميذه عن قولهم: (زيد أفضل الناس).

إذ يقول: (قُلْتُ له إِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ؛ فليس معناه من الناس.

قال: لا.

قُلْتُ: فإذا قد سألتك في باب الإضافة غير المحضة حيث قال أبو علي: والضرب الثالث هو أفضل القوم؛ عن معنى كونه إضافة غير محضة.

فقلت: أصله: أفعالٌ مِنْكَ؛ بانفصالٍ فتوقَّف فيه<sup>(٢)</sup>.

٦- ونجده يوضح الفرق بين كلمة ((لا يَتَصَرَّفُ)) و((لا يَنْصَرِفُ)) عندما سأل عنهما إذ يقول:

((لا يَتَصَرَّفُ)) و((لا يَنْصَرِفُ)) من أصل واحد، وهو التصرّف؛ إلا أن أحدهما يتفَعَّل

والآخر لا يتفَعَّل، ولكنهم غايروا بين اللفظين لاختلاف المعنيين فجعلوا قولهم: (لا

ينصرف) فيما لا يتصرّف في الإعراب من الاسم، وجعلوا عبارة (لا يَنْصَرِفُ) فيما

يَتَصَرَّفُ بالماضي والمستقبل من الفعل؛ كما قال سيبويه في العَدْل، والعَدِيلُ أَهْمَا من أصل

واحد، ولكنهم جعلوا: العَدْلُ لِمَا عَادَلَك من المتاع، والعَدِيلُ ما عَادَلَك من الناس؛ فرقوا

بين المعنيين بلفظين مختلفين للبنيّة، وإن كانا من مادة واحدة<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) ينظر ص: ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) ينظر ص: ٣٣٦.

٧- ونجده يبين رأيه في إعراب الكلمات في الآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية ومن أمثلة ذلك:

- إذ نجده يقول: (في قوله تعالى: ﴿مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ فتكون جعله جواباً للنفي، وهو قوله: (ولا تطرد)، وقال: ﴿مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ فما جعله جواباً؛ لأنه رفع، ولكنه عطفهما على يؤذن تقديره: ولا يؤذن لهم ولا فيعتذرون.

قُلْتُ: ويجوز الوجه الآخر الذي في الرفع، وهو قوله: (فهم يعتذرون) فكان يستبعده.<sup>(١)</sup>

- ويقول في إعراب كلمة (تكلم) في قول الشاعر:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّمَ مَطِيئُهُمْ .....

ويروى (غزاتهم).

قال: ولا أحفظ في (يَكَلَّمَ) إلاَّ النصب.

ثم قال بعد ذلك: أنه يجوز فيه الرفع<sup>(٢)</sup>.

- ويقول في قول الشاعر: (وقوله:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي .....

ويجوز أن يكون إذاً، وما بعده بلا من لم تستبح الذي هو جواب (لو) كأنه قال: لو

كنت من مازن إذا لقام.

قُلْتُ: فقوله: إذا لذهب.

فقال: كذا أيضاً، وهو أن يكون اللام جواباً للقسم؛ كأنه قال: إذا والله لذهب.

وعندي أنه إذا احتاج إلى مضمرة يتعلق به؛ فالأليق به أن يكون (لو) فيه مضمرة، كأنه

قال: إذا لو كان لذهب، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٩٣.

(٢) ينظر ص: ٤٠٩.

(٣) ينظر ص: ٣٨٩-٣٩٠.

## المبحث الرابع

### مذهب النحوي

بعد عرض موقف ابن البنا من النحويين البصريين والكوفيين، يظهر بلا شك ميله إلى المدرسة البصرية، فقد كان ميله لآرائهم، وترجيحه لمذهبهم هو الغالب عليه؛ لذا رأيناه يختار أحياناً المذهب الكوفي إذا رجح لديه دليل من السماع أو القياس.

وهذه المدرسة التي مزجت بين المذهبين وسميت بالبغدادية، وكان من روادها أبي علي الفارسي، وابن جني، وانتهت بالزحخشري، فقد كان لابن البنا وقفة معها، وكان واضحاً في شرحه لكتاب أبي علي.

ويمكن تلخيص ما يدل على ميله لآراء المدرسة البصرية في النتائج التالية:

١- استعماله مصطلحات البصريين في غالب أمره.

مثل: النفي، الصفة، الحال، اسم الفاعل، لام الابتداء، المفعول له، التمييز، حروف الجر.

إذ يقول: (وتقولُ في لكن مع النفي: ما جاء زيدٌ لكنَّ عمرو؛ فإذا أوجبت لم تقل: جاءَ

زيدٌ لكنَّ عمرو؛ بل تقول: لكنَّ عمرو لم يجيء، أو قام زيدٌ لكنَّ عمرو لم يَقم<sup>(١)</sup>).

٢- احتفاؤه بعلماء البصرة ولا سيما سيويوه، وقد مر بنا ذلك في موقفه من أفراد العلماء.

٣- ترجيحه وأخذه برأي البصريين في كثير من المسائل، ومر ذلك في الفصل.

(١) ينظر ص: ٣٢٠.

## **الفصل الخامس:**

### **موقف ابن البنّاء من أبي علي الفارسي**

المبحث الأول: موقف ابن البنّاء من متن الإيضاح.

المبحث الثاني: موقف ابن من آراء أبي علي.

## المبحث الأول

### موقف ابن البنا من متن الإيضاح

لم يظهر عند ابن البنا موقفاً واضحاً من متن الإيضاح، فالشارح لم يرد عنده عبارات نحو المتن من وصفٍ بالركاكة، أو الطول، أو غير ذلك إلا أنني هنا سأكتفي بذكر أمور تُبين موقفاً للشارح من المتن، نوردتها كالاتي:

١ - التزم الشارح بعناوين الأبواب كما جاءت في الإيضاح؛ عدا أنه غفل عن عنوان باب (حتى)، فهو لم يعنون للباب كما فعل الفارسي في الإيضاح، وإنما بدأ الباب بقوله: (وأما حتى) فإنه حرف بكل حال، ولكن على ثلاثة أضرب أحدها: أن يكون حرف جرٍ للغاية؛ بمعنى (إلى) كقوله: رأيتُ القومَ حتى زيدٍ، وجاءني القومُ حتى زيدٍ، ومررتُ بالقوم حتى زيدٍ<sup>(١)</sup>.

٢ - التزم الشارح بترتيب أبواب الإيضاح؛ فلم يقدم باباً على باب، إلا أن الشارح أضاف باب سماه (فصول من باب النداء مما لا يستعمل إلا في النداء) و(باب الندبة) وهما بعد باب الترخيم، وقد صرح الشارح لباب الندبة؛ وعلل له بقوله: (اعلم أن أبا علي ما ذكر باب الندبة في كتاب الإيضاح خدمة للسلطان؛ لأنه صنفه لعضد الدولة نزهه عنه)<sup>(٢)</sup>.

٣ - كذلك التزم الشارح أغلب شواهد الإيضاح القرآنية، والشعرية.

٤ - التزم الشارح بكل ما ورد في متن الإيضاح من مسائل، وقواعد؛ فهو لم يُغفل قول الفارسي بل تناول كل المتن بالشرح والتوضيح.

٥ - كما أنه من خلال تباعي لشرح ابن البنا نلاحظ أنه لم يكتف بما جاء عند الفارسي في الإيضاح، وإنما كان يورد أقوالاً للفارسي من كتبه الأخرى، كالحجة، والحلييات، والمسائل المشككة، والعضديات، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) ينظر ص: ٢٢٤.

(٢) ينظر ص: ١٧٥.

ومن ذلك قوله: (وقال أبو علي: يجوز أن تدخُل (من) لقوته وتصرفه على المكان والزمان معاً، وبه قال الكوفيون). وهذا القول لأبي علي الفارسي في التعليقة<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً: (وقال أبو علي: (كأي) أصله كأي ثم قدمت الياءان [فصارا] كياء ثم حُذِفَت (الياء) الثانية المتحركة فصار (كياء) ثم قلبت الياء - وإن كانت ساكنة - ألفاً لما كان قبلها مفتوحاً؛ فصار كاء، كما قالوا: في طيء طاء، وجاء حيث هو ياء ساكنة فُلبِثت ألفاً<sup>(٢)</sup>).

وهذا القول لأبي علي في المسائل المشكّلة.

(١) ينظر ٢٣٥.

(٢) ينظر ١٢٨-١٢٩.

## المبحث الثاني

### موقفه من آراء أبي علي

كان لابن البنّا موقفاً واضحاً من أبي علي الفارسي، وسيتم تقسيم موقفه منه على النحو التالي:

#### أولاً: الموافقة التلقائية.

إن الموافقة التلقائية من ابن البنّا لأبي علي الفارسي كانت هي السائدة في الشرح، وهي الغالب على ما جاء فيه، وتتمثل في موافقة الشارح لأبي علي الفارسي موافقة تامة في سيره المنهجي كما ذكرنا من تبويب الكتاب، وترتيب الموضوعات.

ومن الموافقة لرأي أبي علي الفارسي وهذه السمة عند ابن البنّا تكون بتوضيح مراد الفارسي؛ وذلك بقوله (ومعنى هذا)، ومن ذلك قوله: (ثم قال أبو علي: "وإذا كان الأمر على هذا؛ فقول: من ذهب إلى أن خبر (كان)، والمفعول الثاني من ظننت: أحوال؛ فاسد؛ لأنه قد يقع مضمراً في نحو (كنته، وظننته إياه)".

ومعنى هذا هو أنه لَمَّا دل على أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأن المصدر لَمَّا أُقيِمَ مقام الحال، وهو معرفة؛ كان موضوعاً موضع الفعل الذي هو الحال في الحقيقة؛ لدلالته عليه بحروفه؛ بدليل أن مضمراً ذلك المصدر لَمَّا لم يكن فيه حروف الفعل لم يَقم مقام الفعل.

جاء بهذا رداً على الكوفيين؛ حيث قالوا: إن خبر (كان) نصب على الحال، والمفعول الثاني في باب (ظننت) فقال: لو كان حالاً لما أُقيِمَ المضمراً الذي هو معرفة مقامه؛ لأنه ليس فيه حروف الفعل؛ فيقال: أنه توسّع فيه؛ فوضع موضع الفعل الذي هو نكرة، أو اسم الفاعل الذي هو نكرة؛ كما فعل بتلك المصادر فعلم أنه إنما جاز الإضمار؛ لأنّ المُكْتَبَى عنه ليس بحال، وأنه يجوز معرفة<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر ص ٣٩-٤٠.

ثانياً: الاعتراض عليه.

لم نلاحظ على ابن البنا اعتراضاً واضحاً على الفارسي، وإنما كان تابعاً له في أقواله، فابن البنا مؤدباً في عباراته مع الفارسي، ولم يظهر من خلال ما وقفت عليه في الشرح من التعسف، والتجريح، فقد كانت للشارح طريقته في الاعتراض على الفارسي، وكانت أحد أمرين تتناولهما في فرعين على النحو التالي:

أولاً: الاعتراض المباشر.

من خلال تتبع شرح ابن البنا نجد أن هذا النوع غير موجود؛ إذ لم يظهر عند ابن البنا عبارات ضد الفارسي توحى بالاعتراض المباشر كالقول: فيه نظر، أو لا يستقيم، أو غير صحيح، إلى غيرها من العبارات.

ثانياً: الاعتراض غير المباشر

ومن خلال تتبع الشرح قد وُجد هذا، وإن كان قليل أيضاً، وقد تمثل اعتراضه غير المباشر بأمرين:

١- ميله إلى رأي مخالف لرأي الفارسي.

٢- يعرض المسألة ويجيب عن الفارسي.

ومن الأمثلة على ما قلنا ما يأتي:

- فنجده يقول في قول أبو علي: (ولا يكون هذا على إضمار (كان) في قياس قول سيويه).

وإنما قصد بهذا رداً على أبي بكر السراج؛ حيث قال: أنه بإضمار كان، وأما قوله: في قياس سيويه؛ فإنَّ القدر الذي قاله سيويه هو أنه قال: لو قال قائل: يا عبد الله المقتول، وهو يريد كُن لم يجز؛ لأنه ليس كل موضع يضم فيه كان.

[فمن أين أن] وهذا ليس ذلك الموضع الذي يُضمَرُ فيه كان حتى يكون قياسُ قول سيبويه؛ إذ لم يُقل، ولا يُضمَرُ كان؟<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك قوله: (وقول أبي علي: لا يُوصف بالأسماء المظهرة إنما قاله؛ لأنَّ النحويين يطلقون أن قولهم: مررتُ به، هو أنَّ (هو) الصفة للها، إلا أنَّ (هو) مضمَر صار صفة لمضمَر، وقد أطلقه سيبويه أيضاً في موضع وأنه صفة، ولكن بيَّنه في موضع آخر، وأنَّ (هو) توكيد للمضمَر، وهذا هو المذهب، وأنه توكيد، ولكن أبا علي ذكره على ما يطلقه النحويون)<sup>(٢)</sup>.

- ويقول أيضاً: (وقال أبو علي: هذا لا يجوز؛ لأنَّ الخبر إنما يأتي بما لم يأت به الاسم، ولم يفده ليكون له فائدة، فأما إذا أتى الخبر بما أتى به الاسم المبتدأ فلا معنى له، ومعلوم أنَّه لَمَّا قال: يومٌ ذو كواكب وصف الاسم بما دَلَّ على شدة اليوم وشناعته، فإذا جاء الخبر بمثل ذلك المعنى لم يكن فيه فائدة، قال: ولكن يجوز أن تجيء الحال مؤكدة)<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن البنا في قول أبي علي: (فإن قلت: فقد قالوا: طلبته جَهْدَكَ، وطاقتك، ورجع عودَه على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف، وهي أحوال؛ فالقول: إن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه؛ فالتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدَلَّ جُهْدُكَ والعِرَاكُ على: تجتهد، وتعترك؛ فالفعل هو الحال في الحقيقة فالجواب عنه هو أن الحال في الحقيقة إنما هو الفعل الذي عمل في هذه المصادر ونصبها، وذاك الفعل نكرة، إلا أنه حُذِفَ ودَلَّ عليه المصدر الذي هو معموله؛ لأنَّ فيه حروف نفس الفعل ولفظه، وذاك أن معناه: طلبته تجتهدُ جُهْدَكَ)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢١٨-٢١٩.

(٢) ينظر ص: ٢٨٩.

(٣) ينظر ص: ٤٦.

(٤) ينظر ص: ٣٨.

## ثالثاً: استدراكاته عليه.

استدرك الشارح على أبي علي الفارسي بعضاً مما فاته من مسائل وقضايا وأحكام، وإن كان الشارح يلتزم في ذلك عدم التصريح بعبارة أغفله الفارسي، أو فاتته، أو تركه، إلا أنه جاء في موضع واحد، ومن أمثلة ذلك:

- الموضع الوحيد الذي صرح فيه وكان تصريحاً غير جارح هو عند كلامه عن أوجه لا عاصم؛ إذ يقول: (قال أبو علي: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (فعاصم) فاعل، (ومن رحم) معصوم<sup>(١)</sup>.

واعلم أنّ في هذا أربعة أوجه؛ اثنان ذكرهما أبو علي:

**أحدهما:** هو أنّ يكون الاستثناء من غير جنس منقطعاً، وهو أنّ يكون من (رَحِمَ) معناه: (المرحوم) وهو مفعول، (وعاصم) فاعل، والفاعل، والمفعول جنسان؛ إذ قد ذكرنا ( ) أنّنا لسنا نريدُ بالجنس أنّ أحدهما يعقل، والآخر لا يعقل؛ فيكون موضع المستثنى نصباً، وتقديره: لا عاصم إلاّ المرحوم، وموضع إلاّ عاصم رفع.

**والثاني:** أنّ يكون هذا الاستثناء متصلاً، ومن الجنس، وهو: أنّ يكون عاصم؛ بمعنى: (مفعول) فيكون من جنس (مرحوم)، وهو: أنّ يكون (عاصم) معناه: معصوم؛ أي: ذو عصمة كما نقول: (ماء دافق) أي: ذو دفق، ومدفوق، فيكون تقديره: لا معصوم إلاّ معصوم؛ فيجوز أن يكون موضع من رحم نصباً، ورفعاً على هذا، والرفع أجودهما.

**والوجه الثالث:** أن يكون الأول: مفعولاً، والثاني: فاعلاً، وتقديره: لا معصوم من أمرِ الله إلاّ الله، ويكون من رحم بمعنى: (الراحم) وهو الله، وعلى هذا يكون منقطعاً.

**والرابع:** أن يكون الأول: وفاعلاً، والثاني: فاعلاً، وتقديره: لا عاصم من أمرِ الله إلاّ الله، فعلى هذا يكون متصلاً<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر الإيضاح: ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) ينظر ص: ٩١-٩٢.

وجاء الاستدراك عنده مكماً وموضحاً للنقص ومن ذلك الآتي:

- نجده عندما تكلم عن امتناع العطف على المضمرة المحرور، فذكر بأن هناك علة أخرى؛ إذ يقول: (فَتُؤَكِّدُ المضمرة المحرور، وأنت لا تعطف عليه، لا تقول: مررتُ بك وزيدٍ، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ المازني قال: من سبيل العطف أنْ ينعكس؛ بحيث إذا قلت: مررتُ بزیدٍ وعمرو؛ أمكنك أنْ تعكسه فتقول: مررتُ بعمرو وزيدٍ؛ فقدمت وأخرت، وهذا لا ينعكس في ضمير الجر؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بك وزيدٍ؛ لم تنعكس فتقول: مررتُ بزیدٍ وكٍ؛ فلذلك لم تعطف عليه.

وفيه علة أخرى وهي أنَّ المحرور مع الجار بمنزلة اسم واحد؛ لأنَّه كالتنوين الذي هو: بعض الكلمة، ومعها كالاسم الواحد، وذلك أنَّه لا يفصل بين الجار والمحرور المضمرة بالظرف بالظرف في الشعر، فكان كالتنوين بهذا الشبه، ثم ثبت أنَّ التنوين لا يُعطف عليه؛ إذ هو حرف واحد من الاسم كذلك ضمير الجر<sup>(١)</sup>.

- وكذلك يقول في (أو) (وأما أو) فإنها على أربعة أوجه، وإن شئت أن تجعل فيها وجهاً خامساً، وهو التي ينصب بعدها<sup>(٢)</sup>.

ونجده يقول في باب الاستثناء وأما إذا كان الكلام تاماً بنفسه؛ فلك فيما بعد (إلا) وجهان:

اعتبار البدل، والنصب على الاستثناء، وثالث: وهو اعتبار الصفة<sup>(٣)</sup>.

ويذهب إلى بيان أضرب (حاشا) إذ يقول: (فحاشى إذاً على أضرب: استثناء، وكلمة إنكار، وكلمة تبعيدٍ للشئ<sup>(٤)</sup>).

(١) ينظر ص: ٢٧٠.

(٢) ينظر ص: ٣١١.

(٣) ينظر ص: ٦٧.

(٤) ينظر ص: ٨٥.

## الفصل السادس:

### تقويم شرح الإيضاح لابن البنّاء

المبحث الأول: موازنة بين شرح الإيضاح لابن البنّاء وشرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري.

المبحث الثاني: مميزات شرح ابن البنّاء.

المبحث الثالث: المآخذ على شرح ابن البنّاء.

## المبحث الأول

### موازنة بين شرح الإيضاح لابن البنا وشرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري

لما كان هناك كتب أخرى لغير ابن البنا شرحت الإيضاح؛ وقد سبق تعدادها سابقاً؛ كان لا بد من الوقوف على أهم تلك الشروح؛ لنقوم بالموازنة بين الشرحين؛ وقد وقع الاختيار على شرح العكبري باعتباره أكثر الشروح شهرة وتحقيقاً، وقد أسماه العكبري: (شرح إيضاح أبي علي الفارسي).

إن القارئ لشرح الإيضاح لكل من ابن البنا، والعكبري يلحظ وجود تباين بينهما، فلا ريب من ذلك؛ لأن لكلٍ منهما منهجه وطريقته المختلفة، ويمكن أن نحصر أوجه الموازنة بينهما في عدة مطالب، نبدأها بمطلب تعريفي بالمؤلفين، ثم نردفها بمطالب تتناول تلك الموازنة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف بالمؤلفين.

المطلب الثاني: مصادر الشارحين.

المطلب الثالث: طريقة التعامل مع الإيضاح.

المطلب الرابع: الشواهد النحوية.

المطلب الخامس: عرض الخلاف النحوي.

المطلب السادس: موقفهما من آراء أبي علي الفارسي وعباراته في الإيضاح.

**المطلب الأول: التعريف بالمؤلفين.**

سبق أن أعطينا نبذة عن ابن البنّا مولده ونسبه وأسرته وغيرها من المعلومات المتعلقة به وتعليمه وعلمه، وذلك في القسم الأول من هذه الدراسة فنحيل في ذلك على ما سبق<sup>(١)</sup>.

ونقتصر هنا على التعريف بصاحب كتاب شرح إيضاح أبي علي الفارسي، فهو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحويّ الضرير العكبريّ الأصل، البغدادي المولد والدار، ولد في سنة (٥٣٨ هـ) ببغداد، وكان نحويّاً، فقهياً على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله تبارك وتعالى عنه - كان ثقة صدوقاً، كثير المحفوظ، دينا حسن الأخلاق متواضعا، روى عن مشايخ زمانه، أضر في صباه بالجدري، وكان لا يمضي ساعة من ليل أو نهار إلا في شغل بالعلم.

وله من المؤلفات ما يدل على سعة ثقافته العربية، فهو مبرز في النحو، عالم بالقراءات، متمكن في اللغة، محيط بفنون الأدب. قال ابن خلكان: وكان الغالب عليه النحو، توفي ٦١٦ هـ<sup>(٢)</sup>.

**المطلب الثاني: مصادر الشارحين.**

مر في المبحث الثاني من الفصل الثاني المصادر التي اعتمد عليها ابن البنّا في شرحه للإيضاح، وقد بلغ عددها خمسة كتب، هذا فيما صرح به الشارح من هذا الجزء<sup>(٣)</sup>.

أمّا مصادر العكبري فقد تنوعت في شرحه، وقد بلغت أربعة عشر كتاباً<sup>(٤)</sup>، وهي كتاب سيبويه، المفضليات، حماسة أبي تمام، ذكر في باب (الإخبار بالذي وبالألف واللام) أن المازني وضع كتاباً قصره على هذا الباب، ولم يصرح باسم الكتاب، ولعله كتاب (الألف واللام)<sup>(٥)</sup>،

(١) ينظر التمهيد: ابن البنّا حياته وآثاره.

(٢) ينظر إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: ٢٦٥/١٤؛ إنباه الرواة: ١١٦/٢-١١٨، بغية الوعاة: ٣٨/٢-٤٠.

(٣) ينظر قسم الدراسة ص: ٥٧ - ٥٨.

(٤) ينظر شرح إيضاح أبي علي الفارسي لأبي البقاء العكبري، قسم الدراسة: ١٠٣/١-١٠٧.

(٥) هذا ترجيح الدكتور عبدالرحمن الحميدي محقق كتاب شرح العكبري.

الأصول لابن السراج، الإغفال لأبي علي، الحلييات، كتاب الشعر لأبي علي، الصحاح للجوهري، شرح الإيضاح للعدي، شرح جمل عبد القاهر، شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو لابن الخشاب، وكتابه إعراب القرآن، واللباب.

وتجري الموازنة بينهما فيما يتعلق بالمصادر فيما يأتي:

- ١- أن كلا الكتابين حظيا بمصادر كثيرة ومتنوعة شملت كتب: النحو، واللغة، وعلوم القرآن.
- ٢- أن منهج العكبري في إيراد المصادر كان أكثر وضوحاً، وانضباطاً؛ فهو كثيراً ما يذكر اسم الكتب التي نقل عنها، ويصرح بالعلماء الذين نقل عنهم، على حين أن ابن البنّا لم يفعل ذلك في كل نقولاته؛ فهو في بعض المواضع يسند النقول، ويضمها في مواضع أخرى<sup>(١)</sup>.
- ٣- ثمة اتفاق بين الكتابين في المصادر، فكلاهما نقلتا عن كتاب سيويه، الخليل، والمبرد، وابن السراج، والزجاج، والسيرافي، وابن جني، وكذلك نقلتا عن كتاب أبي علي الفارسي الأخرى.

### المطلب الثالث: طريقة التعامل مع الإيضاح.

بينت في المبحث الأول من الفصل الأول، والفصل الخامس طريقة ابن البنّا في شرح الإيضاح، وموقفه من المتن، والمنهج الذي سار عليه، ونلخص هنا طريقة العكبري في شرحه لإيضاح وإبراز الفروق بين طريقتيه وطريقة ابن البنّا حال وجودها؛ صراحة أو ضمناً، وذلك فيما يأتي:

- ١- عني العكبري بخطبة أبي علي فشرح ألفاظها شرحاً لغوياً<sup>(٢)</sup>؛ بعكس ابن البنّا في ذلك.
- ٢- عرض الأبواب بعناوينها المذكورة، والتزم بها كما جاءت في الإيضاح.
- ٣- عرض الأبواب بحسب ترتيبها في الإيضاح ما عدا باين هما:
- باب (الإخبار بالذي والألف واللام) هو آخر أبواب شرح العكبري، وهو نفسه في الإيضاح، بينما عند ابن البنّا جاء في الثلث الأول بين بابي (من الابتداء بالأسماء الموصولة والفاعل).

(١) ينظر شرح العكبري: ١/١٠٥.

(٢) ينظر شرح العكبري: ١/١-٢.

٤ - قسم الأبواب فصولاً دون ترجمة لها، كلُّ فصلٍ يبدأ عادةً بعبارة: قال أبو علي رحمه الله، مع إيراد جزء من كلامه يتبع عادةً بكلمة ( الفصل )، أو ( إلى آخر الفصل )، وإذا كان الفصل آخر الباب يقول إلى آخر الباب<sup>(١)</sup>.

٥ - يمهّد للباب بفصول أو مسائل يبنى عليها الشرح<sup>(٢)</sup>.

٦ - اتسمت عبارات العكبري بعدم الإطالة في الشرح، وهذه السمة غالبية في كتب العكبري<sup>(٣)</sup>.

٧ - لم يكتف العكبري بما جاء عند الفارسي من قضايا ومسائل؛ بل تجاوز ذلك إلى عرض الخلاف، والأقوال في المسألة.

فهذه أبرز سمات شرح العكبري، وبالموازنة بينه وبين ابن البنا تتضح أوجه الاتفاق والاختلاف؛ فابن البنا لا يعنى بإيراد المتن كاملاً؛ بل إنه يشرح دون أن يذكر قول أبي علي، وهذا الكثير الغالب عنده في الشرح، وقد اتفق الشارحان على عدم الاقتصار في الشرح على المسائل والقواعد الواردة في الإيضاح، بل تجاوزوا ذلك بالعرض، والمناقشة، والاستدلال، وقد اتفقا أيضاً في الغالب في ترتيب الأبواب وعنوانيها.

### المطلب الرابع: الشواهد النحوية.

تناولت في الأبواب السابقة طريقة ومنهج ابن البنا في الشواهد سواء القرآنية، أو النثرية والشعرية، واعتماده عليها في الشرح، وقد كان للعكبري طريقة في تناول الشواهد الشعرية لم تكن بالبعيدة عن طريقة ابن البنا، وتتلخص في الأمور الآتية:

١ - تنوعت الشواهد عند العكبري ما بين القرآنية، والنثرية، والشعرية، وبعض الأحاديث والآثار.

(١) ينظر شرح العكبري قسم الدراسة ص: ٨٢.

(٢) ينظر شرح العكبري قسم الدراسة ص: ٨٢.

(٣) ينظر شرح العكبري قسم الدراسة ص: ٨٢.

٢- اعتنى العكبري بالقراءات القرآنية، وقد أولاهما اهتماماً خاصاً من حيث: التوجيه، ونسبة القراءة.

٣- اعتنى العكبري بالشواهد الشعرية، من نسبة البيت، وبيان معنى الشاهد، وشرح اللغة فيه، وإعراب ما يشكل إعرابه، والعناية بالروايات وتوجيهها.

وهذه أبرز سمات شرح العكبري<sup>(١)</sup>، وبالموازنة بينه وبين ابن البنا تتضح أوجه الاتفاق الاختلاف؛ فكلا الشرحين تظهر لديهما الطريقة ذاتها في تناول الشواهد الشعرية، والتنوع فيها، ويتفقان في عدم إهمال شواهد الإيضاح، فلا يكاد باب من الأبواب التي تناولها يخلو من شواهد الفارسي، كذلك لم يغفل الشارحان عن إعراب الشواهد الشعرية، وقد اتفقا أيضاً بالاحتجاج، بأبي تمام، والمتنبي.

### المطلب الخامس: عرض الخلاف النحوي.

مر بنا سابقاً موقف ابن البنا من الخلاف النحوي بين النحاة؛ حيث اهتم ابن البنا في شرحه بذلك كثيراً، فهو يذكر الخلاف ويذكر الأدلة فيه، سواء كان الخلاف بين البصريين والكوفيين، أو كان خلاف بين نحوي وآخر: كمخالفة المبرد لسيبويه، ولم تكن كثيرة.

ويلاحظ أن العكبري أيضاً قد اعتنى بعناية بالغة بعرض الخلاف النحوي، وهو بذلك ليس ببعيد عن ابن البنا في تناول الخلاف النحوي وبسط الأدلة في ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتبين للباحثة وجود اتفاق بين ابن البنا والعكبري في ورود الكثير من الخلافات النحوية في شرحيهما، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- أوردا الخلاف النحوي في العامل في المستثنى، وإن كان عند العكبري أوسع وأكثر تفصيلاً؛ ونوضح ذلك كالتالي:

يقول ابن البنا: (إمّا لا يتعدى؛ إذّا لم يكن معه موصل، ومعد، ومعلومٌ أنّه قد قوي هاهنا بـ(إلّا) فأوصلته إلى الاسم، كما أنّ (الواو) في المفعول معه حصلت واصلة بين الاسم

(١) ينظر شرح العكبري قسم الدراسة ص: ٩٢ - ١٠٢.

(٢) ينظر شرح العكبري قسم الدراسة ص: ٨٩.

والفعل، فوصل الفعل بتوسطها، وتقويتها إلى الاسم فنصبه؛ كذلك هذا، وذأ مذهب سيوييه، وقال المبرد: نصبه بـ(إلا) وذاك أن (إلا) نابت عن (أستثني) حتى كأنه قال: استثنى زيدا، ولو قاله لنصب بالفعل الصريح.

كذلك إذا أُقيمَ هذا الحرف مقامه؛ نُصب الاسم بالمعنى الذي فيه، قال أبو علي، وهذا يسقط من وجهين:

أحدهما: هو أن معاني الحروف لا تعمل أعمال الأفعال؛ لأنه لو جاز هذا لجاز أن يقال: ما زيدا قائماً؛ بمعنى: أنفي زيدا قائماً؛ لأن (ما) للنفي، فلما لم يجز هذا؛ لأنه لم يعمل معنى حرف (ما)؛ كذلك هذا؛ ولأن مذهب سيوييه يقتضي أن يكون الكلام جملةً واحدةً، والذي قاله غيره يقتضي جملتين؛ لأن قولك: (أستثني) جملة من فعل وفاعل، فيؤدي إلى الانفصال، وانقطاع الكلام، والجملة الواحدة تؤدي إلى الاتصال الذي هو المقصود المطلوب بالكلام؛ فكان أولى.<sup>(١)</sup>

ويقول العكبري: (وأما العامل في المستثنى نصباً؛ فإذا كان المستثنى من موجب؛ فالعامل فيه الفعل المتقدم، أو معناه عند سيوييه، وقال المبرد: (إلا) هي: الناصبة، وقال الزجاج: النصب بمعنى: استثنى، وقال الفراء: أصل (إلا) (إن لا) فالنصب بـ(إن) والرفع بـ(لا)، وقال الأخفش: نصبه محمول على (غير) في الاستثناء.<sup>(٢)</sup> وقد ناقش الآراء والأدلة.

٢- تناول كل منهما قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ      فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي  
شَغَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا      فَطَّارَةٌ لَقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

فأما ابن البنا: فقد أطل في بيان الأوجه في (عمّة)؛ فقال: (فيجوز في (عمّة)

ثلاثة أوجه:

(١) ينظر شرح ابن البنا: ٦٤-٦٥.

(٢) ينظر شرح العكبري: ٩٧٣/٣-٩٧٤-٩٧٥.

ينشد عليها فمن جرّه؛ كان خيراً، ويكون (كم): مبتدأ، وعمّة: ميمز له، ولك: صفةٌ للمميز، يا جرير: اعتراض، وخالّة: عطف على عمّة، وقدّعاء: صفة لخالّة، وقوله: قدّ حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي: خبر المبتدأ، ويكون معناه: تكثير العمّات، أي: عماتٌ لك، أو عماتك قد حَلَبَنْ، ويجوز أن يكون (كم) مبتدأ، وعمّة: ميمز، ولك: خبر المبتدأ، وقد تمت جملة المبتدأ والخبر، وقد حَلَبْتُ: في موضع النَّصْبِ على الحال العامل فيها لك.

ومن نَصَبُهُ فالأجود أن يكون خيراً على لغة من ينصب ميمز (كَم) في الخبر؛ لأنّه يخبر عن الشيء لا يستفهم؛ فيكون (كم): مبتدأ، وعمّة: ميمز له، ولك: صفة لعمّة، ويا جرير: نداء، وهو اعتراض، وخالّة: عطف على عمّة، وقدّعاء: في موضع النَّصْبِ على هذا الوجه صفة لخالّة، وقد حَلَبْتُ: في موضع الرفع خبر المبتدأ، وتقديره: ما مضى، ويجوز في لك أن يكون خيراً على ما مضى.

والوجه الثاني: في نَصَبِهِ أن يكون على الاستفهام، ومعناه: التقرير له، والتَّهْكُمُ به؛ أي: يهزأ به ويسأله، وبكم: تقديره إعرابه، ومعناه على ما مضى، وهو تكثير العمات؛ أي: كم عماتٍ لك قد حَلَبَنْ عَلِيَّ.

ويجوز في قدّ حَلَبْتُ؛ إذا جُعِلَتْ لك: خيراً للمبتدأ على أن يكون صفة للحال، ومن رفع (عمّة)؛ جعله مبتدأ، ولك: صفة للمبتدأ، وخالّة: عطف على عمّة، وقدّعاء: صفة للخالّة، وقد حَلَبْتُ: الخبر، وكم: نُصِبَ على الظرف، تقديره: كم مرّةً، وكم حَلَبْتُ العامل فيه الخبر، ومعنى هذا الوجه: تكثير الحَلَبَاتِ، والعمّة واحدٌ، تقديره: كم حَلَبَاتٍ، أو كم مرة عمّتكَ أو عمّةً لك؛ إذ الحكم واحدٌ، وخالّتك حَلَبْتُ عَلِيَّ، ويجوز أن يكون عمّةً مبتدأ، ولك: خبره، وقد حَلَبْتُ: حالاً، ويجوز أن يكون: قد حَلَبْتُ: صفة بعد صفة للخالّة، ويكون المعنى أبداً مع الرفع تكثير الحَلَبَاتِ على ما مضى<sup>(١)</sup>.

وأما العكبري: فقد اختصر ذلك كثيراً في أوجه إعراب (عمّة)؛ حيث يقول: "فمن رفع العمّة أي: كم سنة أو يوماً، أو مرة، ولا يفيد هذا كثرة العمات بل تكثير الخدمة، فأما من نصب العمّة، أو جرّها؛ فيفيد: تكثيرها"<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر شرح ابن البنا: ١٢٠-١٢٢.

(٢) ينظر شرح العكبري: ١٠٩٢/٣.

٣- وقد تناولا قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ ط﴾.

فأما ابن البنا: فقد أسهب في ذكر المذاهب النحوية فيها؛ إذ قال: "وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ ط﴾، ولكن أيهما أولى، فيه ثلاثة مذاهب: فذهب سيبويه إلى أن الرفع أولى؛ لأنه أكثر مشاكلة؛ بأن يُعطف مرفوعٌ على لفظٍ مضموم. وقال غيره: النَّصب أولى، والظاهر مع ها ولا؛ لأنَّ المعطوف معربٌ، ولفظ المعطوف عليه مبني فلا يحسن عطف معرب على مبني في الحركة، ولكن موضعه نصبٌ؛ فعطف نصبٌ على نصبٍ.

وقال أبو العباس: يُقسم هذا؛ فإن كان المعطوف قد غلبت العلمية عليه مع الألف واللام، مثل: النَّصر، والعبَّاس ونحوهما؛ فالرفع أجود؛ لأنه قد لحق بالأعلام؛ فكان كزبيد، وعمرو، وإن كانت الألف واللام لتعريف الاسم فقط، مثل: الرجل ونحوه فالنصب أولى<sup>(١)</sup>. وأما العكبري: فإنما اكتفى بقوله: (يقرأ رفعاً ونصباً)<sup>(٢)</sup>.

### المطلب السادس: موقفهما من آراء أبي علي الفارسي وعباراته في الإيضاح.

مر في المبحث الثاني من الفصل الخامس أن ابن البنا كان كثير المتابعة لأبي علي فيما قاله، ويندر مخالفته له، وهو أيضاً ما اتسم به العكبري في شرحه؛ حيث ندر مخالفته أيضاً لأبي علي، وسوف أعرض نماذج مما اتفقا فيه مع أبي علي الفارسي، أو اتفقا في عرض خلافه مع غيره من النحاة دون تعليق، ونعرض ما اختلفا مع أبي علي فيه أو اختلفا بينهما، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ما اتفقا فيه مع أبي علي.

١- شبه الفارسي الحال بالظرف، والمفعول به، والتمييز؛ إذ يقول: (الحال تُشبه الظرف، من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيدٌ راكباً، وخرج عمرو مسرعاً؛ فمعنى هذا: خرج زيدٌ في حال الإسراع، ووقت الإسراع؛ فأشبهت

(١) ينظر شرح ابن البنا: ١٤٢.

(٢) ينظر شرح العكبري: ١١٤٨/٣.

ظروف الزمان، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعالٍ محضةٍ، كما عملت في الظروف، فقالوا: في الدارِ زيدٌ قائماً، فعمل فيها المعنى الذي هو في الدار، ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت؛ لأنَّها مفعولٌ صحيحٌ إنما يعمل فيه الفعل المحض، فلم يُجيزوا: قائماً في الدار زيدٌ، كما أجازوا: كل يومٍ لك ثوبٌ؛ فأعملوا المعنى الذي هو لك في الظرف الذي هو كل يوم؛ لأنَّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض<sup>(١)</sup>.

وقد وافقه ابن البنا في ذلك<sup>(٢)</sup>، وأضاف العكبري: أنها تشبه الوصف، وخبر المبتدأ أيضاً<sup>(٣)</sup>.

٢- وقد اتفقا على قول أبي علي: (فإن قلت: فقد قالوا: طلبته جَهْدَكَ، وطاقَتَكَ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف، وهي أحوال؛ فالتقول: إن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه)<sup>(٤)</sup>.

فقال ابن البنا في ذلك: (فالجواب عنه هو أن الحال في الحقيقة إنما هو الفعل الذي عمل في هذه المصادر ونصبها، وذاك الفعل نكرة؛ إلا أنه حُذِفَ، ودلَّ عليه المصدر الذي هو معموله؛ لأنَّ فيه حروف نفس الفعل ولفظه، وذاك أن معناه طلبته تجتهدُ جَهْدَكَ)<sup>(٥)</sup>.

وقال العكبري: (وقد تسامح أبو علي هنا في قوله: فالحال على الحقيقة تجتهد؛ لأن هذا ليس هو الحال، ولكنه يُقرب من الحال، ثم حذف الفعل وأقام مصدره مقامه؛ لدلالته عليه، ف(جهدك) على التحقيق ليس بحال، بل هو منتصب على المصدر، وبينه وبين الحال واسطة، واسم الفاعل والفعل والمصدر يجمعهما الاشتقاق)<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر الإيضاح: ٢١٧.

(٢) ينظر شرح ابن البنا: ٣٥.

(٣) ينظر شرح العكبري: ٩٣١/٣.

(٤) ينظر الإيضاح: ١٦٦.

(٥) ينظر شرح ابن البنا: ٣٨.

(٦) ينظر شرح العكبري: ٩٤١/٣.

٣- وقد اتفقا في عرض الخلاف في قول أبي علي: (وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً إلى المعرفة؛ إلا الفعل الماضي فإنه لا يكون حالاً حتى يكون معه (قد) مضمرة أو مظهرة)<sup>(١)</sup>.

فقال ابن البنا: (والفعل الماضي شيء قد تقضى، فلا يصلح أن يكون حاضراً؛ إلا أن تكون (قد) مظهرة معه؛ فحينئذ يجوز بلا خلاف؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال؛ إذ معنى (قد) التقريب فلما قربته من الوقت الحاضر؛ جاز أن يكون حالاً، وأما إذا لم تكن (قد) منطوقاً به ففيه خلاف؛ فقال أبو الحسن: يجوز أن تكون حالاً على شرط إضمار (قد)؛ إلا أنها محذوفة في اللفظ، وقال غيره: لا يجوز؛ لأنه فعل ماض قد تجرد بنفسه عن (قد) فلا تصلح أن يكون حالاً)<sup>(٢)</sup>.

وقال العكبري: (وأما الفعل الماضي فلا يكون حالاً إلا بقدر ظاهرة أو مقدرة، وقال الكوفيون لا يحتاج إلى ذلك). وذكر أدلة كل قوم<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: ما اختلفا فيه مع أبي علي أو مع بعضهما:

١- قال أبو علي: (ومن ظروف المكان ما يُستعملُ اسماً وظرفاً، ومنها: ما يُستعملُ ظرفاً ولا يستعمل اسماً، فالأول: كخلف، وقدام، وأمام، والثاني: نحو عندي، وسوى، وسواء، ويدلك على استعمالهم إياه اسماً قوله:

فَعَدْتُ كَالْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا)<sup>(٤)</sup>

وعند ابن البنا: جواز الوجه الثاني، وهو أنه في موضع رفع بالابتداء، ولا يجوز النصب على الظرف؛ إذ قال: (ولا يجوز أن يكون (كالا الفرجين) في موضع النصب ظرفاً؛ لأن الفرَجَ موضعٌ مخصوصٌ، وغدَى أو عدَى فعلٌ لا يتعدى إلا إلى المبتهم)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الإيضاح:

(٢) ينظر: شرح ابن البنا: ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) ينظر: شرح العكبري: ٤/١٤١٨.

(٤) ينظر الإيضاح:

(٥) ينظر شرح ابن البنا: ٢١.

أما العكبري: فذكر أوجه الإعراب في (كلا الفرجين) بأنه يجوز فيه وجهان:

النصب على الظرف، وأنه في موضع رفع بالابتداء<sup>(١)</sup>.

٢- وقال أبو علي: (الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف...) <sup>(٢)</sup>.

فأما ابن البنا: فنجده يقول: (فيكون الاسم مجروراً ب(مَع)، ثم يحذف (مَع)، ويتعدى الفعل إلى الاسم، ويصل إليه فينصبه بكونه مفعولاً معه، إلا أنه يقوى ذلك الفعل بحذف (الواو) فيتوسط بين الفعل ومعموله؛ فتوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، وهو معموله<sup>(٣)</sup>.

وأما العكبري: فعنده: (أنه نصب بالفعل المتقدم، ولكن بواسطة الواو؛ لأن الفعل ضعف عن الوصول إلى هذا الاسم فقوته الواو)<sup>(٤)</sup>.

٣- واختلف تناولهما لقول أبي علي: (وصف الاسم الذي لا ينصرف هو أن يكون ثانياً من جهتين).

فقال ابن البنا: (ما ذكرناه وهو أن يكون فرعاً من جهتين؛ لأن الثاني من الأول، والفرع من الأصل بمعنى واحد، وجميع ما لا ينصرف في المعرفة؛ فإنه ينصرف في النكرة إلا خمسة أشياء:

أحدها: ما كان في آخره ألف تأنيث مقصورة مثل: حُبلى، ونحوها أو ممدودة، وإنما كان كذلك؛ لأنه حصلت فيه علة تقوم مقام علتين؛ وذلك أن الألف فيه علامة التأنيث، فكانت كـ(هاء) التي في (قائمة) في كونها للتأنيث، ولكن تُفارقها أعني (هاء) التأنيث في أنها لازمة لا تزول بحال؛ إذ لا يُقال: حُبِل وحُبلى؛ كما يقال: قائم، ثم يقال: قائمة، في التأنيث للفرق؛ فصارت مُلازمة للتأنيث له علة أخرى، وثقلاً آخر؛ فكأنه قد تكرر فيه التأنيث وصار بمنزلة

(١) ينظر شرح العكبري: ٨٩٢/٣.

(٢) الإيضاح: ١٦٨.

(٣) ينظر شرح ابن البنا: ٢٧.

(٤) ينظر شرح العكبري: ٩١١/٣.

تأنيثين؛ فحصلت فيه الفرعية من هذين الوجهين؛ وذلك أنَّ التأنيث فرع على التذكير؛ بدليل أنَّ المذكر يستقل بنفسه، ولا يفتقر إلى شيء؛ إذ تقول: قائمٌ، والمؤنث لا يستقل بنفسه بل بزائدٍ وعلامةٍ، وهو قولك: قائمَةٌ؛ فَعُلِمَ أنَّه فرع؛ حيث يفتقر إلى علامة يتميز بها عن الأصل؛ إذ الأصل لم يحتج إلى تمييز؛ إذ ليس ورآه شيء فاستقلَّ بنفسه.

ومن الضرب الأول أيضاً: إذا كانت فيه ألف ممدودة، وهو مثل: حمراء وصفراء؛ والعلة فيه مثل ما مضى في المقصورة؛ لأنَّ تأنيثه لازم؛ لا أنَّه دخل على ما لم يكن منه؛ إذ لم يكن: حَمْرٌ ثم حمراء.

**والثاني:** أفعل إذا كان صفة، وإنما كان كذلك؛ لأنَّه وهو نكرة فيه علتان: وزن الفعل وكونه صفة، والصفة فرع، إذاً الأصل هو: الموصوف الذي هو اسم يستقل بنفسه، ويستغنى عن الصفة.

**والثالث:** الصفة المعدولة نحو: آحاد وموحد وأخواته؛ لأنَّه في النكرة وصف، ومعدول.

**والرابع:** فعَلان الذي مؤنثه فعلى، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ الألف والنون اللتين فيه مشابهة لألف التأنيث في حمراء؛ ولأنَّه نعت.

**والخامس:** الجمع الذي بعد الألف حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن<sup>(١)</sup>.

**وأما العكبري:** فنجد أنه لم يتطرق إلى ذكر ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر شرح ابن البنا: ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) ينظر شرح العكبري: ١٥٣٠/٤.

## المبحث الثاني

### مميزات شرح الإيضاح لابن البنّا

تميز شرح ابن البنّا بجوانب عدة من المحاسن والمزايا ولعلي أجمّلها فيما يأتي:

أولاً: الإنصاف.

ويظهر ذلك جلياً عند الشارح من خلال مواقفه من البصريين والكوفيين، ومواقفه من الفارسي؛ مما يمكن أن نقول: إن ابن البنّا كان منصفاً، وإن بدا منه تحيزاً؛ فما ذاك إلا لسببويه، وقد ذكرت سابقاً في مبحث مواقفه من أفراد العلماء ما يبين تحيزه لسببويه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الاهتمام بالمعنى والتقدير.

يبرز عند ابن البنّا الاهتمام البالغ بالمعنى والتقدير؛ ويتضح ذلك من خلال توجيهه بعض القراءات، ومن ذلك بيانه قراءة الرفع، وقراءة النصب؛ معللاً ذلك بالمعنى؛ إذ يقول: (وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فمن قرأه بالنصبِ فمعناه (فيما بينكم) ومن رفع، فمعناه (تقطع وصلكم) وتقول: بينا أسير، وتُضَيِّفُهُ إلى الفعل؛ لأنّه ظرفُ زمانٍ<sup>(٢)</sup>.

ويقول أيضاً: (وإن شئت: كم رجلٍ جاءوني؛ لأنّ معنى المبتدأ للجمع، كما تقول: رجالٌ جاءوني؛ لأنّ مميّزه وإن كان واحداً فقد وُضِعَ موضعَ العدد الكثير، وقال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ف(كم) مبتدأ، (وأهلكناها) خبره، وقد أنّت العائد إليه حملاً على معناه؛ إذ ضميره مؤنث ثم قال: ﴿أَوْهَمَ قَائِلُونَ﴾ زُِدَّ إلى معناه في الجمع<sup>(٣)</sup>.

يقول في التقدير: (... كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ لِأَنَّ الكافَ الثانية اسمٌ بمعنى مثل؛ فتَقْدِيرُهُ: كمثل ما يُؤْتَفَيْنُ، فهو كمثلته شيء، وكذا)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٨٥ - ٨٦.

(٢) ينظر ص: ٥.

(٣) ينظر ص: ١١٢.

(٤) ينظر ص: ٢٣٣-٢٣٤.

## ثالثاً: العناية بالتقسيم

عني ابن البنا في شرحه بالتقسيم، وذكر الأوجه التي يكون عليها الشيء، وعنايته هذه إحدى مظاهر تأثره بالمنطق في شرحه، ومن أمثلة تقسيماته ما يأتي:

- يقول في أسماء المكان: (فإذاً أسماء المكان تنقسم قسمين:

أحدهما: ظرف بمعنى: أنه ينتصب انتصاب الظروف، وهو المبتهم، ومعنى كونه ظرفاً ما ذكرنا.

والآخر: يكون اسماً مفعولاً به؛ إذا ثبتت هذه الجملة فالجهاث الست من الظروف...<sup>(١)</sup>.

- ويقول أيضاً: (اعلم أن النصب في المضارع الذي هو معرب؛ يقع بحروف تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم هو أصل في نفسه، وقسم نصبه بإضمار (أن)، وقسم مختلف فيه.

فأما الذي هو أصل بنفسه ف (إن، ولن، وإذا).

وأما الذي نصبه بإضمار أن فخمسة، وهي: (الفاء، والواو، و أو، واللام، وحتى).

والقسم الثالث: هو (كي) على ما فصله<sup>(٢)</sup>.

- ويقول أيضاً: (واعلم أن (من) لها أربعة أقسام في الكلام:

قسم هو: لا ابتداءً الغاية، وآخر: للتبعيض، وآخر: للزيادة، والرابع: للتبيين<sup>(٣)</sup>.

## رابعاً: التأثر بالفقه.

لقد برز عند ابن البنا أثناء شرحه للإيضاح تأثره بالفقه، وليس ذلك بالغريب؛ فكيف لا يظهر أثر هذا العلم عنده، وهو من علماء الحنابلة البارزين؛ فنجده يبين أن هذا القول للفقيه ومن أمثلة ذلك:

(١) ينظر ص: ٢.

(٢) ينظر ص: ٣٨٣.

(٣) ينظر ص: ٦٣.

- قوله: (وقول الفقيه: لو خُلِّيتَ وهذا الظاهر لقلْتُ به، ولو خُلِّيتَ والظاهر)<sup>(١)</sup>.
- وقوله أيضاً: (وأما قوله: ﴿مَالِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِهِ﴾ فمن رفع فهو صفة حملة على موضع (مِنْ إِلَهٍ) وموضعه الرَّفْعُ، ويجوز أن يكون بدلاً عن موضع (مِنْ إِلَهٍ) كما تقول: مالكم من إلهٍ إلا هو، فإذا أبدلته ثم نحيتَه تقول: مالكم غيره، وما لكم إلا هو، وإذا جُرَّ فيجوز أن يكون صفة الإله على لفظه، ولفظ (إله) نكرة، ويجوز أن يكون بدلاً؛ بمعنى: (إلا) من لفظ (إله)؛ لأنك لو قلت: مالكم من غيره؛ جاز، وإن نُصِبَ فعلى الاستثناء، وكذلك قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾.

قال: وهذا الذي يقوله الفقهاء، وغيرهم (العَيْر) بالألف واللام لا يجوز؛ لأنه ما ورد؛ ولأنه تلزمه الإضافة؛ إذ تقول: مررتُ برجلٍ غيرك، ولا يفرد؛ فيقال: مررتُ برجلٍ غير، فإذا كان تلزمه الإضافة؛ فالألف واللام لا يكون مع الإضافة الحقيقية)<sup>(٢)</sup>.

#### خامساً: العناية بالحدود والمصطلحات.

نجد أن ابن البنا قلماً ترك باباً من أبواب الإيضاح، أو مسألة من المسائل التي درج النحاة على وضع حد لها؛ إلا تعرض لذلك بشيء من الإجمال، وقد برز عنده الحد الاصطلاحي، ولم يذكر الحد اللغوي في جميع الشرح، ومن أمثلة الحدود عنده:

يحد التمييز بقوله: (اعلم أن التَّمْيِيزَ، والتَّبْيِينَ، والتَّفْسِيرَ شيءٌ واحد، وهو تخليص الجنس، والنوع؛ وذلك أن المُمَيِّزَ يجيء بعد شيءٍ مُحْتَمَلٍ فتبيِّنه ببعض مُحْتَمَلَاتِهِ، وتُمَيِّزُهُ مِنْ غَيْرِهِ)<sup>(٣)</sup>.

ويقول في حد الحال: (اعلم أن الحالَ وصفٌ هيئةِ الفاعلِ، أو المفعولِ به)<sup>(٤)</sup>.

ويقول أيضاً في حد الاستثناء: (اعلم أن معنى الاستثناء: إخراجُ بعضٍ من كلٍ بـ(إلا)، أو كلمة فيها معنى (إلا) ب: ٢٨ وهو مأخوذ من ثنى يثنى، و(إلا) حرفٌ، وهو موضوع كما ترى غير مركب)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر ص: ٢٨.

(٢) ينظر ص: ٨٠.

(٣) ينظر ص: ٥٩.

(٤) ينظر ص: ٣٥.

(٥) ينظر ص: ٦٤.

ويقول في حد الترخيم: (اعلم أنّ معنى الترخيم إنّما هو الحذف، والقطع، ولهذا قيل: كلام رخيم؛ أي: فيه لينٌ، ونقصٌ)<sup>(١)</sup>.

- وهناك أبواب لم يتناول الشارح حدودها ومن ذلك:

باب الأسماء المجرورة بإضافة أسماءٍ مثلها إليها، هنا بأ الباب بقوله: (اعلم أنّ الإضافة ضربان: إضافة غير حقيقة، ولا محضة، وهي ما تُويّ به الانفصال، وهذا القبيل لم تكن إضافته حقيقة؛ لأنّ أصله الانفصال لا الإضافة التي سبيلها الاتصال)<sup>(٢)</sup>.

ويتعرض المصطلحات بقوله: (اعلم أن البصريين يسمون الحال: حالاً، ولا يعرفون القطع، وإنّما هو عبارة للكوفيين كان الفرق بينهما عندهم هو: أنّه يسمون القطع لما كان من سبيله أن يكون صفةً لنكرةٍ ثم قُطعت عنها)<sup>(٣)</sup>.

سادساً: التآثر والتأثير.

أما عن التآثر فقد تبين لنا عند الحديث عن موقفه من النحاة تأثره بمن قبله من النحويين، والحق أنه تلميذ وفيّ لسيبويه؛ فهو كثير النقل عنه وشديد التأثر به، كذلك نجد تابعاً للفارسي بدليل عدم اعتراضه لأقواله.

أمّا عن التأثير فلم أجد أحداً من النحاة المشهورين فيما وقفت عليه من الذين جاءوا بعد ابن البنا قاموا بالنقل عنه، أو ذكر رأياً له في النحو؛ إلا ما نقله عنه السكاكي في مفتاح العلوم<sup>(٤)</sup>، إذ قال: "وعدا وخلا للاستثناء ولا تدخلان على الضمائر ويكونان فعلين ناصبين، فإذا دخلت صدرهما (ما) لزمنا النصب؛ إلا في رواية ابن البنا عن الأخفش رحمة الله عليه؛ احترازاً عن زيادة (ما) مع أمر كان أخذه مصدرياً لأصل سيمهد إن شاء الله تعالى".

(١) ينظر ص: ١٥٥.

(٢) ينظر ص: ٢٥٠.

(٣) ينظر ص: ٤٢.

(٤) ينظر ص: ١٠٠.

## المبحث الثالث

### المآخذ على شرح الإيضاح لابن البنّا

مع ما امتاز به الشرح من مميزات؛ إلا أنه مما لا شك فيه أن أي عمل تعتره الهفوات، فهذه طبيعة البشر؛ إذ مهما بلغت الأعمال من الاتقان والدقة فلا بد من وجود نقص فيها؛ لأن الكمال لله وحده تعالى، ولعل من أسباب النقص عند ابن البنّا يرجع للأسباب الآتية:

- ١- أنه كان يملئ على تلميذه، وهذا هو ما عليه أغلب مصنفات ابن البنّا.
- ٢- ما يحدث على أيدي النساخ من سقط، أو زيادة، أو تحريف، أو تصحيف أثناء تناولهم الكتاب.

وقد استقرت الباحثة هذه المآخذ فجعلتها ثلاثة أنواع ستتناولها في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

#### المطلب الأول: المآخذ المنهجية.

يؤخذ على ابن البنّا في منهجه في الشرح عدة مآخذ من أهمها ما يلي:

- ١- التصرف في النقل.

لقد شاع عند ابن البنّا التصرف في النصوص المنقولة؛ إذ يدرجها في الشرح مع شيء من التغيير إما التقديم، أو التأخير، وإما في أسلوب الحوار، وقد يختصر كلاماً طويلاً، ومن ذلك:

- قوله: (وقال المبرد: نصبه (بِإِلَّا) وذلك أَنَّ (إِلَّا) نابت عن (استثنى) حتى كأنه قال: استثنى زيدا، ولو قاله لنصب بالفعل الصريح)<sup>(١)</sup>.

ونص المبرد ما يأتي: (وَإِلَّا سْتِثْنَاءٌ عَلَى وَجْهَيْنِ - أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَحْمُولًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتَ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتَ إِلَّا بِزَيْدٍ، فَإِنَّمَا يَجْرِي هَذَا عَلَى قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتَ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَتَكُونُ الْأَسْمَاءُ مَحْمُولَةً عَلَى أفعالها، وَإِنَّمَا احتجت إِلَى النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّكَ إِذَا قلتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ؛

(١) ينظر ص: ٦٤.

فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ؛ نفيت المَجِيءَ كُلَّهُ إِلَّا بِجِيئِهِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَا، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ مَشْغُولًا ثُمَّ تَأْتِي بِالْمُسْتَثْنَى بَعْدَ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فالنصب واقع على كل مُسْتَثْنَى، وَذَلِكَ قَوْلُكَ جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، ومررت بالقوم إِلَّا وَعَلَى هَذَا مَجْرَى النَّفْيِ، وَإِنْ كَانَ الْجُودُ فِيهِ غَيْرَهُ نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لِمَا قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ؛ وَقَعَ عِنْدَ السَّمْعِ أَنَّ زَيْدًا فِيهِمْ، فَلَمَّا قُلْتَ: إِلَّا زَيْدًا؛ كَانَتْ إِلَّا بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ: أَعْنِي زَيْدًا، وَاسْتَثْنَى فِيْمَنْ جَاءَنِي زَيْدًا فَكَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ<sup>(١)</sup>.

٢- إيراد بعض المسائل في غير أبوابها، ومن هذه المسائل:

- إيراده أقسام (من) في باب التمييز، والواجب أنها في حروف الجر.

إذ يقول: (واعلم أن (من) لها أربعة أقسام في الكلام قسم: هو لا ابتداء الغاية، وآخر: للتبعية، وآخر: للزيادة، والرابع: للتبيين)<sup>(٢)</sup>.

- وقد ذكر أقسام (لا) في حروف العطف، وبأبها في معاني الحروف إذ قال: (واعلم أن (لا) في العربية تتصرف على وجوه، تكون (لا) نافية، ثم إذا نفت عملت عمل إن، وعمل ليس، وتكون (لا) ناهية، وعاطفة، وزائدة، ومؤكدة، وعضاً، ومعنى غير.

فالزائدة، مثل قوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾؛ إذ معناه: والسيئة؛ لأنَّ الاستواء يقتضي السمين.

والمؤكدة تكون مع النفي، وهو إذا تقدم النفي جاءت (لا) بعده مؤكدة؛ لأنَّ النفي يكون قد يتباعد وتراخى فهي (لا) مقوية حكماً، مؤكدة بحق، قولك: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، ما ضربتُ زيداً ولا عمراً؛ فيكون الواو في (لا) للعطف<sup>(٣)</sup>.

ويقول: (فالمُعْرَبُ الاسم المُمْتَكِنُ، والفِعْلُ المضارع، وذلك أنَّ الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: مبني على فتح، ومبني على سكون، ومُعْرَب)<sup>(٤)</sup>.

(١) المقتضب: ٣٨٩/٤-٣٩٠.

(٢) ينظر ص: ٦٣.

(٣) ينظر ص: ٣١٧.

(٤) ينظر ص: ٣٨٠.

٣- التكرار في بعض المسائل، ومن أمثلة ذلك:

- فنجده يكرر المسألة، فيتكلم عنها في باب ثم يتناولها في باب آخر، ومن ذلك قوله في باب النداء عن معنى عطف البيان: (وكذا عطف البيان يجري مجرى الصفة، ومعنى عطف البيان كمعنى الصفة في أنه للبيان وإزالة الاشتراك العارض، ولكنه لَمَّا كان من لفظ غيره مأخوذة من الفعل؛ لقبوه بلقب آخر فرقاً بينه، وبين الصِّفة، وإلا فهو يبين كهي)<sup>(١)</sup>.

ثم قال في بداية شرحه لباب عطف البيان: (إن عطف البيان يقع بالاسم الجامد، وإنما لقبوه بهذا، وإن كان حُكمه كالصفات؛ لأنه غير مأخوذٍ من الفعل فمُيز باللَّقب عن الصفة التي تكون مأخوذةً من الفعل؛ بأن سُميت صِفةً، وهذا عطف بيان)<sup>(٢)</sup>.

- وقد ذكر في آخر باب البدل كلاماً عن (ما) وقد سبق ذكره في باب وصف المعرفة: (وما، ومن للأجناس، وفيهما إبهام، والجنس يوصف من الأصل ولا يكون صفة؛ لأنهما وإن كانا قد يكونان بمعنى (الذي)، فقيل: الذي هما للجنس لكل منهما لفظ، ومعنى.

ألا ترى أنه يحمل مرة على لفظه، ومرة على معناه، ويجوز عطف بعض الصفات على بعض، مثل قولك: جاء زيدٌ الظريفُ، والعاقلُ، واللبيبُ؛ فالوصف الأول: لا يجوز بالعطف؛ لأنه مع الموصوف شيء واحد ومن تمامه، فلو عطفت وقلت: جاءني زيدٌ والظريفُ توهم أنه غيره، وأنهما اثنان؛ فأما الصفة الثانية: فتجوز؛ بوجهين بعطف، وغير عطف)<sup>(٣)</sup>.

وأعاد ذكره في آخر باب البدل إذ قال: (قد ذكرنا أن (ما) لا يكون صفة لما فيها من الإبهام، ولأنها للجنس، وكذلك (من) لا كالذي لأنه ليس للجنس، ولا فيه ذلك الإبهام.

ألا ترى أن (ما) و(من) له لفظ ومعنى؛ فتارة يرد على لفظه، وتارة على معناه، و(ذا) يدل على الجنسية التي فيها، وليس للذي مثل ذلك؛ فلما كان في (ما) أنها للجنس في الأصل لحقت بالجنس في أنه يكون موصوفاً لا صفة، فلذلك يجوز أن يكون (ما) و(من) نكرتين

(١) ينظر ص: ١٤١.

(٢) ينظر ص: ٢٩٦.

(٣) ينظر ص: ٢٩٣.

موصوفتين، ويكون مبنياً كل واحد منهما تشبيهاً بالموصول، وذلك أن الصفة تلزمه في هذا الموضوع كلزوم الصلة للموصول<sup>(١)</sup>.

#### ٤- التقسيمات التي لم تتحقق:

فقد كان يذكر أن في المسألة وجوها، ثم يغفل عن ذكر بعضها، ومن الأمثلة على ذلك:  
- قوله: (ثم إنَّ (إلا) أنقص من (غير) المشبه به؛ لأنَّ (غير) إذاً كان صفةً يجوز أن يُحذف موصوفه، ويبقى هو، و(إلا) إذاً كان صفة لم يكن إلاً تابِعاً لا يبقى، ويحذف موصوفه، وإذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلاً زيدٌ يجوز فيه ثلاثة أوجه: نصب، ورفع من وجهين أحدهما: صفة<sup>(٢)</sup>.

- ويقول أيضاً: (إذا ثبتَّ الأحسنُ أن تجعل النكرة صفةً لنكرة، ولا تجعل حالاً عن نكرة؛ فإن جعلتها حالاً عن نكرة؛ جاز، مثل أن تقول: هذا رجلٌ مقبلاً، وإنما جاز ذلك لشيئين:

أحدهما: هو أن الكلام يتم مع النكرة كما يتم مع المعرفة؛ لأنك إذا قلت: هذا رجلٌ؛ تمَّ الكلام؛ إذ هو مبتدأ وخبر، كما لو قلت: هذا زيدٌ<sup>(٣)</sup>. ولم يذكر الثاني.  
- ويقول أيضاً: (كذلك إذا أُقيمَ هذا الحرف مقامه؛ نُصب الاسم بالمعنى الذي فيه، قال أبو علي، وهذا يسقط من وجهين:

أحدهما هو أن معاني الحروف لا تعمل أعمال الأفعال؛ لأنه لو جاز هذا لجاز أن يُقال: ما زيداً قائماً؛ بمعنى: أنفي زيداً قائماً؛ لأنَّ (ما) للنفي، فَلِمَ لم يجز هذا؟؛ لأنه لم يُعمل معنى حرف (ما)؛ كذلك هذا؛ ولأنَّ مذهب سيبويه يقتضي أن يكون الكلام جملةً واحدةً، والذي قاله غيره يقتضي جملتين؛ لأنَّ قولك: (أستثني) جملة من فعل وفاعل، فيؤدي إلى الانفصال، وانقطاع الكلام، والجملة الواحدة تؤدي إلى الاتصال الذي هو المقصود المطلوب بالكلام؛ فكان أولى). فلم يذكر الوجه الثاني<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٣٠٤.

(٢) ينظر ص: ٨٦.

(٣) ينظر ص: ٤٥.

(٤) ينظر ص: ٦٥.

- تكلم أن هناك خلاف حول كلمة (أمام)، ولم يبين ذلك؛ إذ قال: (وأما (أمام) ففيه خلاف في تكثيره، وتأنينه، وفي تصغيره فإذاً متى كان الاسم مؤنثاً يزيد على ثلاثة أحرف؛ فالزائد يجري مجرى علم التأنيث)<sup>(١)</sup>.

٥- قد ذكرت عند الحديث عن شواهد القرآنية أن من مذهبه الاجتزاء بموضع الشاهد، وهذا المنهج أوقع الشارح بالخطأ في بعض الآيات.

٦- وكان من منهج الشارح الاجتزاء من البيت بكلمتين، أو شطر، وهذا جعله يورد أبياتاً وقع فيها الخطأ بحيث صعب علي الوقوف على البيت، ومن ذلك قوله: (وربما كان يحتاج إليه الشاعر فيرده إلى أصله، مثل قوله:.... تسعة أعواماً)<sup>(٢)</sup>.

٧- قلة إيراده نص متن الإيضاح أثناء الشرح جعل الشارح لا يفصل بين ما هو شرح، وبين ما هو قول أبي علي.

٨- الخطأ في نسبة الأقوال والآراء ومن ذلك:

- قوله: (قال سيبويه: وقد يُتَّسَعُ فيه فيقول للرجل: عندي مالٌ، وإن كان ماله بخراسان)<sup>(٣)</sup>. والقول للسيرافي<sup>(٤)</sup>.

- وكذلك ما نسب إلى الزجاج، وليس للزجاج؛ إذ يقول: (لأنه لو كان من لفظه وهو في نفسه مصدر لأشبه المصادر المؤكدة، مثل قولك: ضربت ضرباً، قال أبو إسحاق الزجاج: يجوز أن يكون العامل فيه من لفظه، فقال أبو علي: هذا يؤدي إلى إخراج المفعول له من جملة أقسام المفعولين؛ لأنه يلتبس، ويكون بمنزلة المصدر المؤكد)<sup>(٥)</sup>. والقول للكوفيين.

(١) ينظر ص: ٣٤٥.

(٢) ينظر ص: ٩٩.

(٣) ينظر ص: ٦.

(٤) ينظر شرح السيرافي: ١/١٢٦.

(٥) ينظر ص: ٣٢.

- قد نسب ابن البنا للأخفش قولاً، وقد نسب للمازني إذ قال: (وقد جوّز الأخفش لا رجلَ وغلامَ عندك، وحكاه على أن يكون المعطوف مبنياً مع (لا) مُضْمَرَةً معناه: ولا غلامَ، وهذا لا يعرفه النحويون)<sup>(١)</sup>.

- وكذلك نسب للزجاج، والرأي منسوب للفراء إذ قال: (وأما قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ فموضِعُ (الباء) نصبٌ على ما ذكر الزجاج، ويكون العامل فيه فعلاً تقديرُهُ: بدأتُ بسم الله، فيكون كقولك: مررتُ بزيدٍ؛ فالجار والمجرور في موضع)<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: المآخذ الأسلوبية.

نقصد بالمآخذ الأسلوبية تلك المتعلقة بالمفردات، والتراكيب المستعملة في الكتاب، ومن ذلك الآتي:

١- التعبير ببعض الأساليب القلقة، والعبارات المبهمة، والغامضة، وهذا يتضح في صياغته لبعض العبارات ومن أمثلة ذلك:

- إذ يقول: (وإنما قلنا: أنه لا بد من هذا التقدير ليكون الحال هو ذا الحال؛ فيكون له به تعلق)<sup>(٣)</sup>.

فقول ابن البنا: (له به تعلق لا يستقيم؛ إذ الأولى). أن يقول: (له تعلق به).

- و قوله: (فلما رأى سيبويه أن القراء على رفع هذا حمل الواو على أنها واو حال لا عاطفة).<sup>(٤)</sup>

- وقوله أيضاً: (وقولهم: لي مثله، قد تم بالإضافة، ومعنى هذا هو أنه لولا المضاف إليه لكان ينضاف إلى رجلٍ فتحجوه)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر ص: ١٨٨.

(٢) ينظر ص: ٢١٢.

(٣) ينظر ص: ٤٧.

(٤) ينظر ص: ٥٢.

(٥) ينظر ص: ٥٩-٦٠.

- وقوله: (فَمِنْ) لا تدخله، أمّا على مذهب البصريين فهو ظاهرٌ، وكذا ينبغي أن على مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup>.

٢- ذكر لفظ أخصر بدلاً من قوله اختصار، ومن ذلك:

- قوله: (ولو قال: خمسة بدل هذا كان أخصر وأولى)<sup>(٢)</sup>.

- وقوله: (وإنما تحتاج إلى ذكر النوع والجنس، فيبين ذلك بأخصر ما يكون وأوجزه، والتكثرة أخصر، وأخف من المعرفة؛ لما فيها من زيادة الألف واللام، والواحد أخصر، وأخف من الجمع)<sup>(٣)</sup>.

٣- التعبير بضمير المذكر والمقام للمؤنث، وهو كثير عنده، ومنه:

- قوله: (وأمّا الحال المقدّرة فهو أن تقدر في الحال فعلاً يفعله فيما بعد)<sup>(٤)</sup>.

**والصواب:** وأمّا الحال المقدرة فهي.

٤- تكرار الكلمات في نفس السياق، ومن ذلك:

- قوله: (فيقول للرجل: عندي [عندي] مال)<sup>(٥)</sup>.

**فهنا:** يكرر (عندي) مرتين.

- وكذلك قوله: (ولأنّ الزمان [الزمان] لا يكون خبراً عن عينٍ فَبَقِيَ أن يكون مصدرًا، إلّا أنّه حدثٌ، ومعنى فلا يُمكن أن يكون خبراً؛ لأنّ الاسم عين)<sup>(٦)</sup>.

**فهنا:** كرر كلمة الزمان مرتين في المتن.

٥- يجمع بين (لا) مع (غير) وهذا قليل عنده:

(١) ينظر ص: ٧٣.

(٢) ينظر ص: ٨٦.

(٣) ينظر ص: ٦١.

(٤) ينظر ص: ٥٥.

(٥) ينظر ص: ٦.

(٦) ينظر ص: ٢٤.

- إذ يقول: ( فلما قدّم غيراً نصبه لزوال حُكْمِ البدل، وكذلك (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً) ترفع أحدهما بدلاً، وتنصب الآخر استثناءً، ثم قدمتهما فنصبتهما لا غير كذلك هذا)<sup>(١)</sup>.

- ويقول أيضاً: (إذا ثبتَ هذا فإنَّ زيداً في هذه المسألة نَصِبٌ لا غير، حملاً على المعنى، وذلك أنه وإن كان في الكلام نفي؛ فقد عقبه ما يقتضي الإيجاب)<sup>(٢)</sup>.

٦- وقع في أسلوبه تعريف (الكُلِّ) كقوله: (كلٌّ للدراهم؛ لأنَّ الكُلَّ جُمْلَةُ الأجزاء ومجموعها، فكما يجوز أن تُضَيَّفَ الأجزاء إلى الدراهم؛ فكذلك الكُلُّ الذي هو بمعنى: تلك الأجزاء بمجموعها؛ لأنك تقول أجزاء الدراهم، بمعنى أجزاء للدراهم، ويكون معناه: التخصُّص)<sup>(٣)</sup>.

٧- وقع في أسلوبه إدخال (قد) على النفي إذ يقول: (الجار مع تَبَيُّةِ عمله في الجملة ضعيف؛ لأنه مع المجرور بمنزلة شيء واحدٍ، ثم إذا حُذِفَ عُوْضٌ، وقد لا يُعْوِضُ وهو ضعيف مثل: الله)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ص: ٧١.

(٢) ينظر ص: ٧٤.

(٣) ينظر ص: ٢٥٢.

(٤) ينظر ص: ٢٢٠.

## خاتمة الدراسة

- لقد حاولت الباحثة تحليل بيانات الكتاب وبيان منهج ابن البنّاء فيه وطريقته في شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وبيان أطراف الدراسة، ويمكن تلخيص ذلك بما يأتي:
- ١- يعد كتاب الإيضاح في النحو من أشهر كتب أبو علي الفارسي في النحو، وله مكانته البارزة بين كتب النحو.
  - ٢- أن ابن البنّاء عالم لا تخفى شهرته في الفقه، والحديث، وقد ظهرت مقدرته النحوية وعلمه في العربية من خلال شرحه للإيضاح.
  - ٣- وافق ابن البنّاء أبا علي الفارسي فيما طرحه من قضايا نحوية ومسائل، وجاء ابن البنّاء تابعاً لأغلب ما ذكره الفارسي.
  - ٤- اعتمد ابن البنّاء في شرحه على أكثر كتب أبي علي الفارسي كالحجة، والعسكريات، والحلييات، والمسائل المشكّلة، والبصريّات.
  - ٥- اعتمد الشارح على مصادر أساسية أكثر من النقل عنها، ولم يصرح بالنقل عنها إلا فيما ندر كالكتاب لسبويه، واللمع لابن جني.
  - ٦- لم يحفل ابن البنّاء بعزو الأبيات إلى قائلها، وكذلك القراءات القرآنية.
  - ٧- كان اهتمام ابن البنّاء بالتعليل اهتماماً واضحاً، مسوغاً، ومرجحاً، ومختاراً به في الأحكام النحوية.
  - ٨- لقد تصرف ابن البنّاء في نقوله بأنواع من التصرفات تقديماً، وتأخيراً، وزيادة، وحذفاً، حتى ليحيل معناها المراد أحياناً.
  - ٩- غلب على ابن البنّاء الميل للمذهب البصري.
  - ١٠- ظهر أثر الفقه على عبارات ابن البنّاء في شرحه.

## القسم الثاني تحقيق الكتاب

وفيه:

- المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- المبحث الثاني: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.
- المبحث الثالث: وصف عمل المحقق في التحقيق.

## المبحث الأول

### توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

- هناك أدلة واضحة تثبت نسبة مخطوط "شرح الإيضاح" لابن البنا، ومن هذه الأدلة:
- ١- ذكرته كتب التراجم ضمن مؤلفاته [معجم الأدباء ٨٢٣/٢] [الذيل على طبقات الحنابلة ٧٥/١] [بغية الوعاة ٤٩٥/١-٤٩٦].
  - ٢- نسبه إليه أصحاب الفهارس [كشف الظنون ٢١٢/١] [تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩١/٢] [معجم المؤلفين ٥٣٦/١].
  - ٣- نسبه إليه الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين رحمه الله، وقد نص على هاتين النسختين. [الذيل على طبقات الحنابلة ٧٨/١].
  - ٤- قوله في المخطوط: قال أبو القاسم، وقرأت على أبي القاسم.
- قال ابن البنا في (باب الندبة): "اعلم أن أبا علي ما ذكر باب الندبة في كتاب الإيضاح خدمة للسلطان؛ لأنه صنفه لعضد الدولة، فنزهه عنه، إلا أني درست على شيخني أبي القاسم هذا الباب من اللمع لابن جني، وسألته مع ذلك عن مسائل الأخصش في الأوسط...". [ج ٢ ل ٧٨ ب س ١٦-١٩، ول ٧٩ أ س ١]. وقد ذكر من ترجم له أن من مشائخه: أبا القاسم بن بشران صاحب كتاب الأمالي [طبقات الحنابلة: ٤٥٠/٣]، وأبا القاسم الغوري، وغيرهما. [طبقات الحنابلة: ٤٥٠/٣، تاريخ الإسلام: ٢٤٥/٣١]، وقد وردت الإشارة إلى أبي القاسم في أربعة مواضع: اثنان منهما يتعلقان بالقراءات [ج ١ ل ١٤ أ س ١، ج ١ ل ٧٧ أ س ١٧]، واثنان بالنحو [ج ٢ ل ٧٨ ب س ١٨، ج ٢ ل ١٨٣ ب س ١٦]، أما ما يرتبط بالقراءات فلا يبعد أن يكون المقصود به أبا القاسم الغوري؛ إذ اشتهر بكونه من القراء، وورد في كتاب معرفة القراء الكبار للذهبي أن المبارك بن الحسين البغدادي الغسال، وهو من قراء الطبقة الثانية عشر، قرأ عليه [٨٩٢/٢].
- أما ما ذكرناه حول باب الندبة، فيغلب على ظن الباحثة أن المقصود بأبي القاسم إما:
- أ- أبو القاسم الثماني؛ الذي شرح اللمع لابن جني، وذلك أنه قد توفي عام (٤٤٢هـ)، وابن البنا ولد في عام ٣٩٦هـ، فلا يبعد أن يكون قد تتلمذ على يديه، وكلاهما في بغداد، فابن البنا عرف بالبغدادي نسبة إلى بغداد، والثماني نشأ في الكرخ، وقد ورد أن الحنابلة مساكنهم محيطة بالكرخ، كما ذكر ياقوت في معجمه، كما أن الثماني

اشتهر بشرحه للمع أكثر من شهرته في أي كتاب آخر له، وكان يدرسه للطلبة في مسجده بالكرخ مدة طويلة، يضاف إلى ذلك أن العالم اللغوي السمسماي كان أحد معاصري الثمانيني، وقد أشار ابن البنا في مخطوطه إلى عدد من أقواله.

ب- أبو القاسم ابن برهان فهو في سن شيوخ المؤلف؛ إذ توفي سنة أربعمئة وست وخمسين، وسكن بغداد، وسكن الكرخ، وشرح (اللمع) وكان له حلقة يدرس فيها شرح اللمع، ويتفق مع المؤلف في المذهب، فابن برهان حنبلي، ولم يتحول عن مذهب الحنابلة إلا في آخر عمره، يضاف إلى هذا علمه بالقراءات ما قد يكون هو المقصود في كل موضع ذكر المؤلف فيه أبا القاسم.

ج- أبو القاسم علي بن عبيد الله الدقاق أو الدقيقي قال ياقوت: أحد الأئمة العلماء في هذا الشأن، أخذ عن الفارسي وارماني والسيرافي، تخرج به خلق كثيرون لحسن خلقه وبركة تعليمه، وله شرح الإيضاح، وشرح الجرمي، والعروض، والمقدمات، توفي سنة: خمس عشرة وأربعمئة.

فوفاته حين كان عمر المؤلف تسعة عشر عاماً، وقد يكون هو المقصود لثلاثة أمور:

الأمر الأول: اشتهاره بتعليم النحو، وكثرة من تخرج عليه قال ياقوت: "تخرج به خلق كثيرون لحسن خلقه وبركة تعليمه".

الأمر الثاني: أنه شرح الإيضاح للفارسي ومن عادة المؤلفين في شروحهم أن يستفيدوا من شروح من سبقهم فابن البنا في شرحه للإيضاح لا بد أن يكون استحضر شروحه السابقة عليه، ومنها شرح ابن الدقاق أو الدقيقي.

الأمر الثالث: وهو من أهم الدلائل أن المؤلف نفسه نصَّ على النقل عنه في أحد المواضع ص: ١٢٩.

٥- نقل عنه السكاكي في مفتاح العلوم، قال السكاكي: "وعدا وخلا للاستثناء ولا تدخلان على الضمائر ويكونان فعلين ناصبين، فإذا دخلت صدرهما (ما) لزمنا نصب؛ إلا في رواية ابن البنا عن الأخفش رحمة الله عليه؛ احترازاً عن زيادة (ما) مع أمر كان أخذه مصدرياً لأصل سيمهد إن شاء الله تعالى". [مفتاح العلوم ص ١٠٠]، وهو موجود في المخطوط، قال ابن البنا: "وإذا دخلت ما مع خلا وعدا فهو فعل لا غير عند كلهم إلا الأخفش، فإنه حكى فيه الحرفية أيضاً مع ما" [ج ٢ ل ٣٧ ب س ١٦-١٨].

## المبحث الثاني

### وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

بحسب علم الباحثة وبعد تحريها وسؤالها عن نسخ المخطوط تبين لها وجود نسختين لهذا المخطوط، وسوف أتناول وصفهما على النحو التالي:

أولاً: نسخة دار الكتب المصرية.

وهذه النسخة قد اعتمدها في البحث، وهي مصورة عن دار الكتب المصرية برقم (١٧) نحو في مجلدين، الأول: في مئة وخمسين لوحاً، والثاني: في مئة وثمانية وثمانين لوحاً، وعدد الأسطر في الصفحات يختلف من صفحة إلى أخرى ما بين (١٩ - ٢٥) سطراً، بمتوسط ١٣ كلمة في السطر الواحد، وعند حساب متوسط الكلمات في المجلد الثاني بـ (١٠١٥٣٠) كلمة تقريباً، وتبين أن هناك سقط في اللوحة (أ: ٢)، (ب: ٢) (أ: ٣) (ب: ٣)، (أ: ٤) وفيها خرم في الوجه الأول من اللوح الثاني، وناسخ هذه النسخة هو محمد بن محمود بن بركات الشامي الأصل، وتاريخ نسخها عام ٥٩٠ للهجرة، وقد كان للناسخ طريقته في النسخ وهي كالتالي:

- كتب المخطوط بخط واضح ومشكول ومقروء، وكان فيها من الخطأ والتصحيح والتحريف الكثير، وقد سلمت من الطمس إلا ما ندر.
- يكتب عبارة (مقابلة على الأصل) في رأس اللوح من اليمين أو من أسفل اللوح من اليسار أو العكس.
- يضع هوامش جانبية يوضح فيها خطأً، أو نقصاً، أو زيادةً، وكان يضع علامة (٤) فوق السطر، ويكتب (بيان) عند الهامش.
- كتب في بداية المخطوط: "الجزء الثاني شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي عليه السلام وأرضاه لصاحبه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن محمود بركات الشامي ثم الرهاوي نفعه الله بالعلم وغفر لوالديه ولجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين إلى يوم الدين صار هذا الجزء وما قبله وهو الأول وفقاً على الصوفية بالمدرسة.

وفي نهاية اللوح سطر فيه طمس، وقد كتب في أعلى اللوح رقم ١.

- كتب في آخر لوحة من المخطوط بعد أن فرغ من باب النون الثقيلة والخفيفة:

تم الجزء الأول والثاني من شرح كتاب الإيضاح عن أبي علي الفارسي رحمه الله وهذا آخر شرح كتاب الإيضاح ويتلوه إن شاء الله شرح كتاب التكملة، أوله من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (فإن) هاهنا هي المخففة من الثقيلة.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

وفرغ من نسخته المستغفر من ذنبه صاحبه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن محمود بن بركات الشامي الأصل المنشأ بالرها رابع شهر الله الأصم رجب سنة تسعين وخمسمائة، وحسبي الله ونعم الوكيل وصلى الله على محمد وآله الطاهرين. /ب: ١٨٨/

ثانياً: نسخة مكتبة خدابخش بالهند.

وهذه النسخة مصورة عن مكتبة خدابخش بالهند، وله صورة في جامعة أم القرى برقم (٥٠٨) بمركز البحث العلمي عن الجزء الأول فقط، وهي نسخة منقولة عن نسخة تم الفراغ من نسخها في سنة ٥٩٠هـ، كما أنها مقابلة على الأصل، وناسخها هو عبدالله بن إبراهيم، وتم الفراغ من نسخها عام ١٢٩٦هـ.

ولم أتمكن من الحصول على هذه النسخة بالرغم من الجهود التي بذلناها للحصول عليها، ولكن أنظمة المكتبة حالت دون ذلك.

## المبحث الثالث

### وصف عمل المحقق في التحقيق

إن الغاية من تحقيق الكتاب هو إخراجه بصورة سليمة من الأخطاء كما أراد مؤلفه، وخدمته بما ييسر فهمه وإيضاحه، ولقد بذلت جهدي لتحقيق هذه الغاية، واتبعت في سبيل ذلك المنهج التالي:

١- حررت النص بدقة، وأناة؛ وفق القواعد الإملائية الحديثة المتبعة ووضع علامات الترقيم الحديثة.

٢- صوّبت ما كان خطأً بيناً في المخطوطة مع التنبيه عليه في الهامش.

٣- ما كان فيه طمس أو مسح أو نحوهما فإنني أثبتته متى تبين لي ذلك ووضعها بين معكوفين.

٤- علقْتُ على ما يحتاج إلى تعليق من النص.

٥- التَّشْكِيْلُ التَّامُّ لكلمات الآيات القرآنية، والأحاديث، والأشعار، وغيرها مما يحتاج إلى الضبط.

٦- نقل الآيات بحسب الرسم العثماني من مصحف المدينة.

٧- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها.

٨- توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات.

٩- تخريج الأحاديث الشريفة من كتب السنة المعتمدة.

١٠- توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة.

١١- توثيق الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى قائلها، والإشارة إلى مجورها، وإلى رواياتها المختلفة، مع ضبطها بالشكل، وشرح ما تدعو الحاجة إلى شرحه من مفرداتها، وإرجاعها إلى أهم مصادرها، وفي مقدمتها الدواوين، وكتب النحو واللغة، والمجموعات الشعرية.

١٢- تخريج النصوص من مظانها، وتوثيقها من مصادرها الأصلية، وكذلك آراء النحاة وأقوالهم، وعزوها لأصحابها إن لم ينص المؤلف على أسمائهم، وإن نصّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن.

١٣- ضبطت المفردات اللغوية الواردة، وفسرت الغريب منها.

١٤- قمت بالتعريف بالبلدان والأماكن من مظانها.

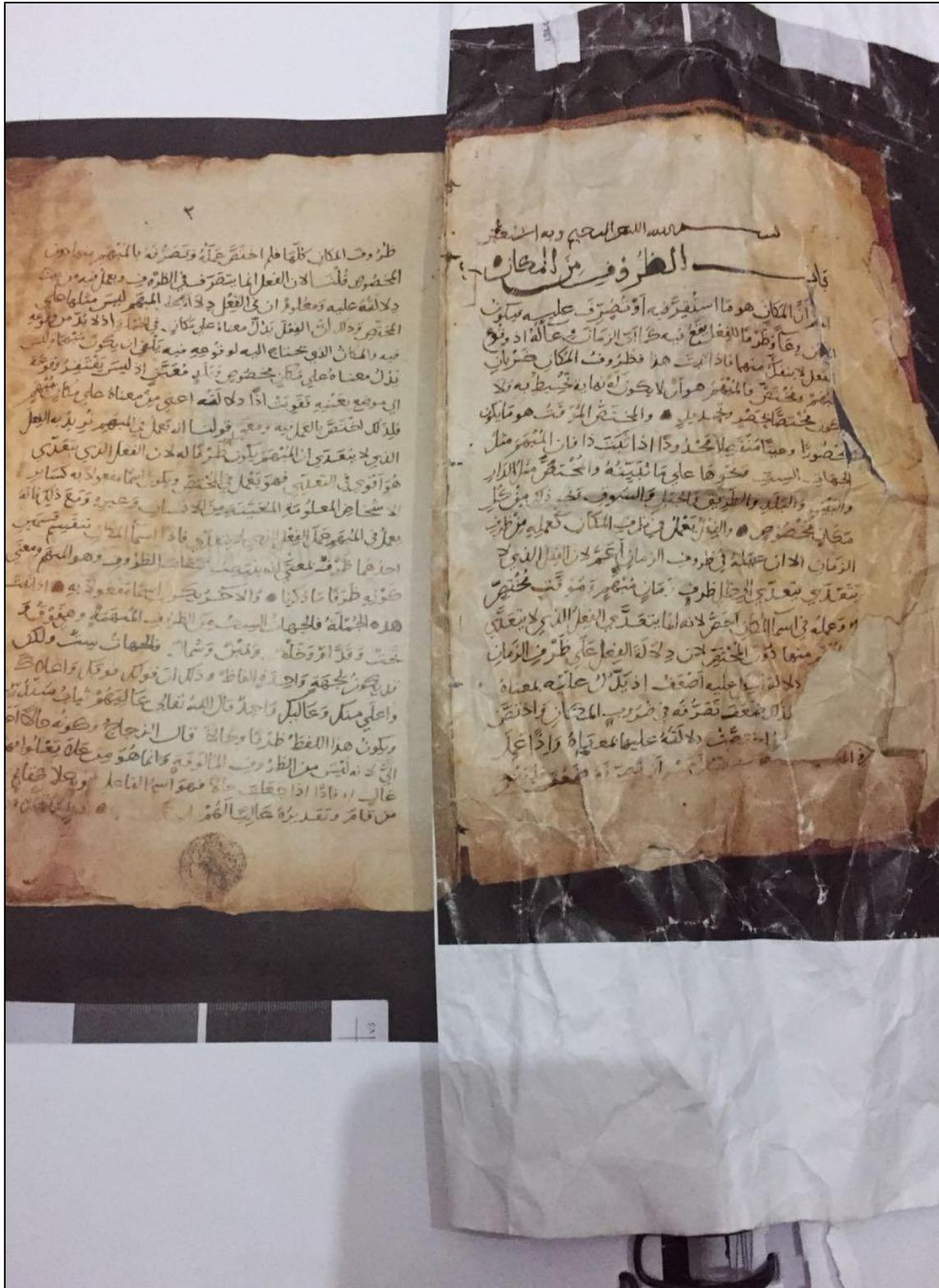
١٥- عرّفت بالأعلام الواردة في المتن عند أول ورود لها.

١٦- رتبت المصادر والمراجع في الهامش ترتيباً زمنياً ما أمكن، وأقدم الديوان في الشواهد الشعرية.

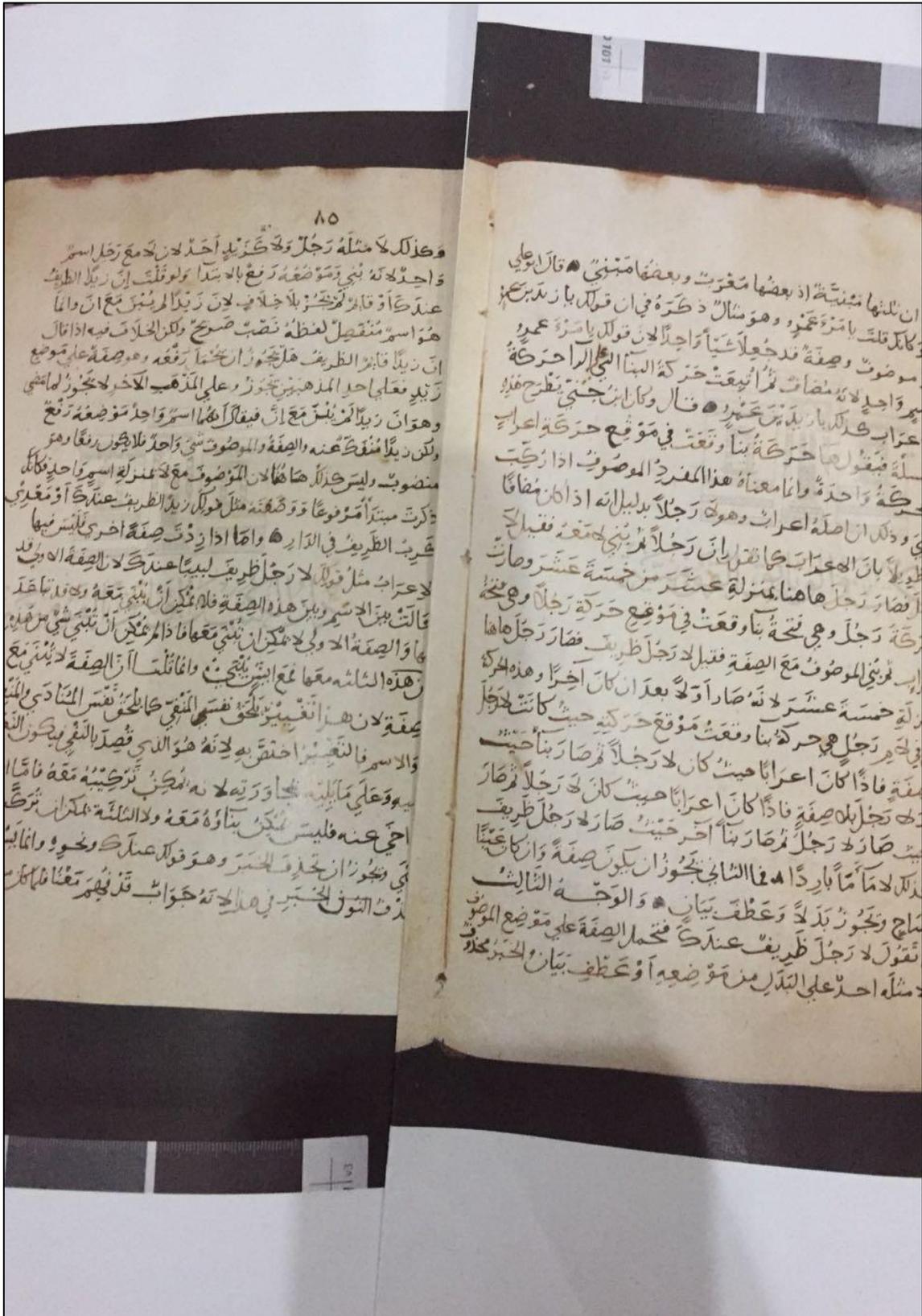
١٧- ميزت قول الفارسي بكتابه بخط مظلّل.

١٨- وضعت فهرس تفصيلية في آخر الكتاب تعين القارئ على مراجعة الكتاب، والإفادة منه.

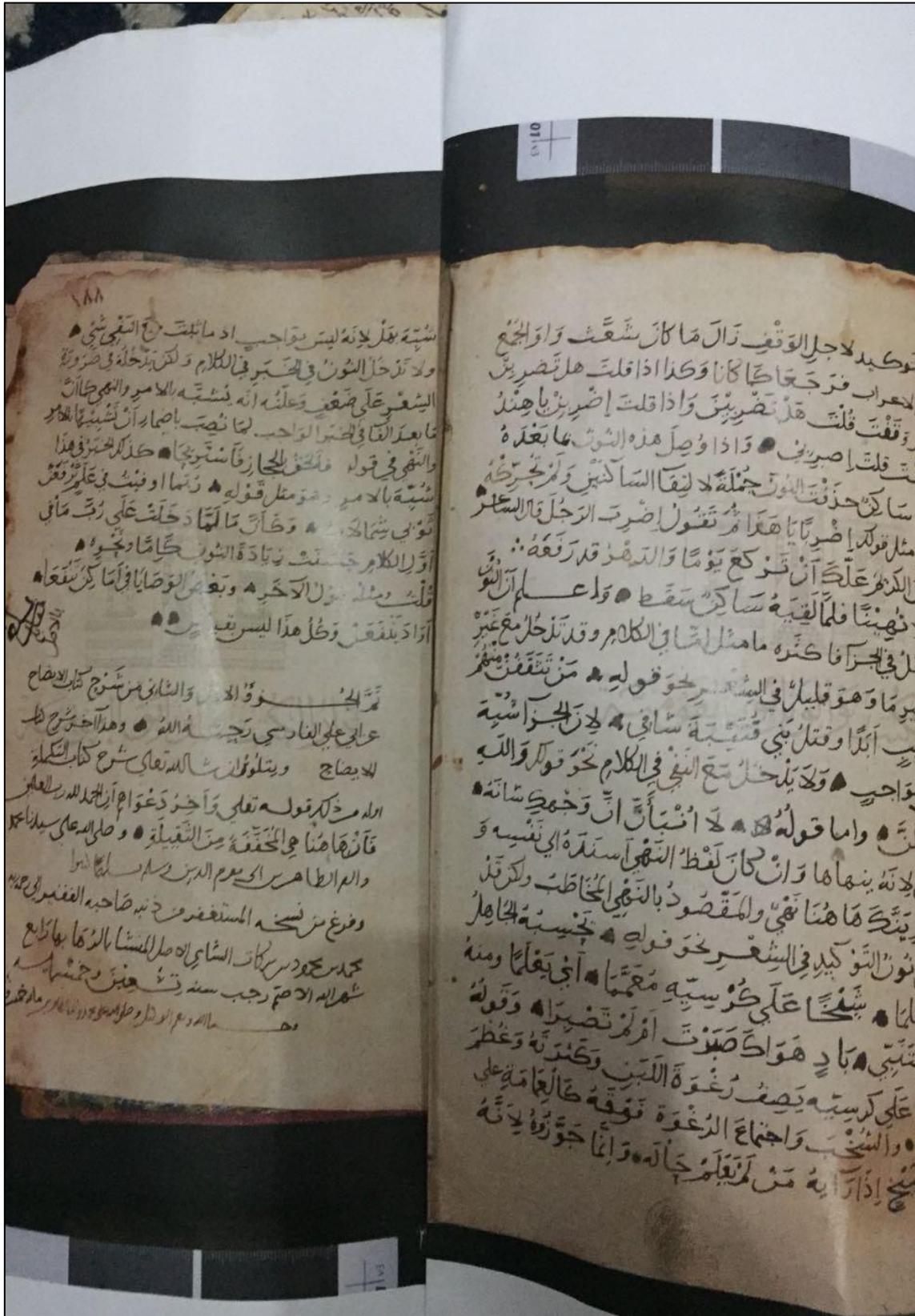
نماذج من المخطوط:



اللوحة الثانية من المخطوطة



اللوحة الخامسة والثمانون من المخطوطة



اللوحة الثامنة والثمانون بعد المائة من المخطوطة

## ثانياً: قسم التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ أَسْتَعِينُ

## بَابُ الظُّرُوفِ مِنَ الْمَكَانِ

اعلم أنّ المكانَ هو ما اسْتُقِرَّ فيه، أو تُصَرِّفَ عليه، فيكون المكانَ وعاءً، وظرفاً للفِعْلِ يقع فيه، كما أنّ الزمانَ وعاءٌ له؛ إذ وقوع الفعل لا ينفكُ منهما. فإذا ثبت هذا، فظُرُوفُ المكانِ<sup>(١)</sup> ضربان: مُبْتَهَمٌ، ومُخْتَصٌّ. فالمُتَبَهَّمُ هو ألا يكون له نهايةٌ مُحِيطٌ به، ولا يكون مُخْتَصّاً بحصرٍ وتحديدٍ. والمُخْتَصُّ المؤقَّتُ هو ما يكون محصوراً، وعيناً مُنْفَصِلاً مُحدوداً<sup>(٢)</sup>. إذا ثبت ذَا فإن المُتَبَهَّمَ مثل: الجهاتِ الستِّ ونحوها على ما تُبَيِّنُهُ<sup>(٣)</sup>، والمُخْتَصُّ مثل: الدَّارِ والبيتِ، والبلدِ، والطريقِ، والجبلِ، والسوقِ) ونحو ذلك من كلِّ مكانٍ مخصوصٍ. والفِعْلُ يعملُ في ظرفِ المكانِ كعمله من ظرفِ الزمانِ، إلّا أنّ عَمَلَهُ في ظروفِ الزمانِ أعمُّ؛ لأنَّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى يتعدَّى إلى كلِّ ظرفِ زمانٍ مُبْتَهَمٍ، ومؤقَّتٍ مُخْتَصٍّ. وَعَمَلُهُ في أسماءِ المكانِ أخصُّ؛ لأنَّه إنّما يتعدَّى الفِعْلُ الذي لا يتعدَّى [إلى المبتهم]<sup>(٤)</sup> منها دونَ المُخْتَصِّ؛ لأنَّ دِلَالَةَ الفِعْلِ على ظَرْفِ الزمانِ [أقوى من المكان]<sup>(٥)</sup> فـ دِلَالَةُ الفِعْلِ عليه أضعفُ إذْ يَدُلُّ عليه بمعناه [دون حروفه]<sup>(٦)</sup>؛ لذلك ضَعُفَ تَصَرُّفُهُ في ظروفِ المكانِ، واختصَّ [بظروفِ الزمانِ دونهما]<sup>(٧)</sup> لأنه اختصَّتْ دِلَالَتُهُ عليها بمعناه.

(١) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "الظروفُ من المكانِ ليست كالظروفِ من الزمانِ في أن جميعَ الأفعالِ تتعدى إلى جميعِ ضروبها، وإنَّما يتعدى الفِعْلُ الذي لا يتعدى إلى ما كانَ منها مبهماً، ومعنى المبتهم: ألا تكون لها نهايةٌ معروفةٌ، ولا حدودٌ محصورةٌ (فمن ذلك الجهاتِ الست) فأما ما لم يكن منها مُبْتَهَمًا فإنَّ الفِعْلَ الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه، كما لا يتعدى إلى غير ذلك من أسماءِ الأشخاصِ المؤقتة؛ تقول: قُتِمَ أمامَكَ، وسرثَ وراءَكَ، وخلفَكَ، ويمينَكَ ويسرتَكَ، وشامةً زيدٍ، وكذلك عند؛ لأنَّها أشدُّ إبهاماً من خلف، وبابه". الإيضاح: ١٦٠.

(٢) ينظر التذييل: ٣٦/٨.

(٣) ينظر ص: ٢.

(٤) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٥) طمس في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

(٦) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٧) طمس في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

فإذا عمِلَ في المبهم [دون المُختص منها]<sup>(١)</sup> لأنَّ تصرُّفه ضعُف فلم يَعْمَ / أ: ٢ / ظروف  
المكانِ كُلِّهَا [فلمِ]<sup>(٢)</sup> اختصَّ عمله، وتصرُّفه بالمبهم منها دون المخصوص؟

فُلنا: لأنَّ الفعلَ إنما يتصرَّف في الطرف، ويعملُ فيه من حيثُ دلالتُه عليه، ومعلومٌ أن  
في الفعلِ دلالةً على المبهم لَيْسَ مثلها على المخصَّصِ وذلك؛ أنَّ الفعلَ يدلُّ معناه على مكانٍ  
في الجملة؛ إذ لا بُدَّ من وقوعه فيه، والمكانُ الذي يحتاجُ إليه لوقوعه فيه يُلغى أن يكون مبهماً،  
وليس يدلُّ معناه على مكانٍ مخصوصٍ، وبَلَدٍ مُعَيَّنٍ؛ إذ ليس يفتقر وقوعه إلى موضعٍ بعينه  
فَقَوِيَّتْ إذاً دلالتُه؛ أعني من معناه على مكانٍ مبهمٍ؛ فلذلك أُختصَّ بالعملِ فيه.

ومعنى قولنا: أنه يعملُ في المبهم نريدُ به الفعلَ الذي لا يتعدَّى أن المبهم يكون ظرفاً له؛  
لأنَّ الفعلَ الذي يتعدَّى هو أقوى في التعدِّي؛ فهو يَعْمَلُ في المخصَّصِ، ويكونُ اسماً مفعولاً به  
كسائرِ الأشخاصِ المعلومَةِ المُعَيَّنَةِ من الإنسانِ وغيره، ومع ذلك فإنَّه يعملُ في المبهم عمل  
الفعلِ الذي لا يتعدَّى؛ فإذاً أسماءُ المكانِ تنقسمُ قسمين:

أحدهما: ظرفٌ بمعنى أنه ينتصبُ انتصابَ الظروفِ، وهو المبهم، ومعنى كونه ظرفاً ما  
ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

والآخرُ: يكونُ اسماً مفعولاً به؛ إذا ثبت هذه الجملةُ فالجِهَاتُ السَّتُّ من الظروفِ  
المبهمة، وهي (فوق، وتحت، وقُدَّام، وخَلْف، ويَمِين، وشِمَال) فالجِهَاتُ سَّتُّ، ولكن قد يكونُ  
لجِهَةٍ واحدةٍ ألفاظاً، وذلك أن قولك: فوقك، وأَعْلَاك، وأَعْلَى مِنْكَ، وَعَالِيكَ واحِداً، قال الله  
تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ يُتَابُ سُندِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ويكونُ هذا اللفظُ ظرفاً وحالاً، قال الزجاج: <sup>(٥)</sup> وكونه حالاً أَحَبُّ  
إلي؛ لأنه ليس من الظروفِ المألوفةِ، وإنما هو من عَلا يَعْلُو فهو عالٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) طمس في الأصل بمقدار أربع أو ثلاث كلمات.

(٢) في الأصل (فلما).

(٣) ينظر ص: ١.

(٤) سورة الإنسان: الآية (٢١).

(٥) الزجاج هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج، وهو أقدم أصحابِ المبرد، وقد صنَّف "معاني القرآن"  
و"الاشتقاق" و"العروض" توفي سنة (٣١٦هـ). ينظر طبقات النحويين واللغويين: ١١١ - ١١٢.

(٦) ينظر معاني القرآن: ٥/٢٦٢.

فإِذَا إِذَا جُعِلَتْ حَالاً فَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ [من] <sup>(١)</sup> علا كقائم من قام، وتقديره: عالياً لهم [أي: للولدان] <sup>(٢)</sup>.

[وتحتك] <sup>(٣)</sup>، ودونك/ب: ٢/ وأسفلك، وأسفل منك واحد، قال الله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> نَصَبَهُ عَلَى الظرفِ، وإلا فهو خبر المبتدأ، وهو قوله: (والركب) ولولا كونه ظرفاً لَمَا نَصَبَهُ، وهو خبرٌ، ولكنه كقولك: زيدٌ أسفل منك، وزيدٌ فوقك، وزيدٌ دونك، ثم يُتَجَوَّزُ بِهِ فَيُقَالُ: زيدٌ دونك أي: في الشرفِ، ولا يُرْفَعُ؛ لَأَنَّهُ كَالْمَثَلِ، وَقَدْ يُقَالُ: زيدٌ دُونَكَ فَيَكُونُ هُوَ [إياه] <sup>(٥)</sup>؛ أي: مُخْتَفِرُكَ.

وكذلك فُدَّامٌ، وَقَبْلٌ، وَخَلْفٌ، وَوَرَاءٌ، وَبَعْدٌ، وَبِئْسَ، وَبِمَنَّةٌ، وَشِمَالٌ، وَشَأْمَةٌ <sup>(٦)</sup>، وَيَسْرَةٌ وتقول: زيدٌ بُجَاهَكَ، وتلقائك، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ <sup>(٧)</sup> نَصَبَهُ عَلَى الظرفِ لا مفعولاً به؛ لأنك لا تقول: [توجَّهتُ] <sup>(٨)</sup> زيداً، وإنما تقول: توجَّهتُ إلى زيدٍ، وتقول: زيدٌ جِذَاءَكَ، وإِزَاءَكَ، وَحِيَالِكَ، كُلُّهُ وَاحِدٌ؛ أَي: فِي مُقَابِلَتِكَ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ <sup>(٩)</sup>:

..... حِيَالِ الْفَرْقَدَيْنِ تَعْتَلِي <sup>(١٠)</sup>

(١) طمس في الأصل بمقدار حرف.

(٢) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٣) طمس بمقدار كلمة.

(٤) سورة الأنفال: الآية (٤٢).

(٥) في الأصل (هو هو) وهذا لحن.

(٦) شَأْمُ الشَّامِ: أَرْضٌ، سَمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا مِنْ مَشَأْمَةِ الْقِبْلَةِ، وَشَأْمَتُ الْقَوْمِ: يَسْرَتُهُمْ. وَالْمَشَأْمَةُ مِنَ الشُّؤْمِ، يَنْظُرُ الْعَيْنُ:

(٦/٢٩٥)، وَنَقَلَ يَاقُوتٌ فِي أَصْلِ اسْتِثْقَائِهَا أَقْوَالَ كَثِيرَةً، مِنْهَا هَذَا الْقَوْلُ، وَعَلِقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا قَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ

القبلة لا شأمة لها، ولا يمين؛ لأنها مقصد من كل وجه، يمينة لقوم، وشأمة لآخرين". معجم البلدان ٣/٣١٢.

(٧) سورة القصص: الآية (٢٢).

(٨) في الأصل (توجت).

(٩) أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، توفي سنة: (١٣٠هـ)، ينظر معجم

الشعراء: ٣١٠، سمط اللآلي: ٣٢٨.

(١٠) كمال البيت:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلٍ وَهِيَ حِيَالِ الْفَرْقَدَيْنِ تَعْتَلِي

تُعَادِرُ الصَّامِدَ كظَهْرِ الْأَجْرَلِ

البيت من الرجز، ينظر البيت في الكتاب: ٢٢١/١، ٢٩٠/٣، ٦٠٧، الخصائص: ١٣٠/٢، شرح أبيات سيويه:

٢١٥/٢، شرح ابن يعيش: ٤١/٥، شرح شواهد المغني: ٤٥٠/١، الخزانة: ٥٠٣/٦، الطرائف الأدبية: ٦٣؛ وبلا

نسبة في الإنصاف ٤٠٦/١.

أي مُقَابَلَةٌ.

وتقول: زيدٌ قُرْبَكَ، وقريباً مِنْكَ، وصَقَبَكَ، وصدَدَكَ؛ أي: قَصَدَكَ كُلُّهُ بمعنى تقول: أنا قريباً منك، وزيدٌ قريباً مِنْكَ، نَصَبٌ على الظرفِ، تقديرُهُ: في مكانٍ قريبٍ منك، وتقول: زيدٌ قريبٌ مِنْكَ، وفي رفعه وجهان:

أحدهما: أن يكون ظرفاً للمكان، ولكن أُتْسِعَ فيه؛ لأنَّه متمكِّنٌ كما يُتْسَعُ في الظروفِ المتمكنَّةِ ترفعُها مثل قولهم: زيدٌ خَلْفَكَ، وأمامَكَ، وقُدَّامَكَ، وكذا كل ظرفٍ مُتَمَكِّنٍ فإنه يجوز رفعه، وفي رفعه وجهان:

أحدهما: أن يكونَ على الاتساع؛ كأنَّه جُعِلَ (خلفٌ) هو (زيداً)؛ حيثُ كان حالاً فيه وإلا فليس [هو إياه]<sup>(١)</sup>؛ وهذا موضعُ الاتساعِ.

والثاني [وهو]<sup>(٢)</sup> الأجود أن يكون معناه: زيدٌ ذو خلفِكَ، ولكنَّه حُذِفَ المضاف، وأقيَمَ المضافُ إليه مقامه في الإعراب، فعلى / أ: ٣ / هذا الوجه إذا رفعتَ قولك: أنا قريبٌ منك، وأنتَ تُريدُ الظرفَ، وقُرِبَ المكانِ فتشبيهُ، وجمَّعهُ، وتأنَّيْتُهُ يَجُوزُ مثل هذا، وعلى هذا قولُ امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

..... وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ قَرِيبٌ وَلَا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا<sup>(٤)</sup>

ولم يقلَ قَريبَةً.

(١) في الأصل (هو هو) وهذا لحن.

(٢) طمس في الأصل بقي منه الواو والهاء.

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي، من أهل نجد، من الطبقة الأولى، وأحد أصحاب المعلقات، أشعرُ الناس، توفي سنة (٨٠هـ) ينظر الشعر والشعراء: ١٠٥/١-١٣٦.

(٤) كمال البيت:

لَهُ الوَيْلُ إِنْ أَمْسَى، وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ قَرِيبٌ، وَلَا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا

البيت من الطويل، ينظر البيت في ديوانه: ٦٨، واللسان: ٦٦٣/١ (قرب)، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣٦٣/٢، والتذييل: ٣٤٣/٣، وتمهيد القواعد: ٩٤٢/٢، والأشباه والنظائر: ٢٣٢/٥.

والوجه الثاني: أن تُريدَ به قُرْبَ النَّسَبِ فيكون [هو إياه]<sup>(١)</sup>، تقول: زيدٌ قَرِيبٌ منك كما تقول: زيدٌ قَرِيبٌ منك، فيكون قَرِيبٌ اسمَ الفَاعِلِ، وهو خبرُ المبتدأ إلا أنه هو كما من سبيل الخبرِ المفرد أن يكونَ هو نَفْسَ المبتدأ.

و(قبلك، وبعده) يُسْتَعْمَلَانِ -أيضاً في ظروفِ المكانِ و(بين) أيضاً- في ظروفِ الزمانِ وظرفِ المكانِ؛ لأنك تقول: بين الأيام، وهو يدلُّ على اسمين؛ لأنك تقول: قَعَدْتُ بين زيدٍ وعمرو؛ أي في هذا المكانِ، فهو يطلب اسمين، ومعنى (بين) أي: في هذا المكانِ، وقد قال الله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup> فجاء باسمٍ مفردٍ.

قال أبو علي<sup>(٣)</sup>: إنما جاز هذا لما في ذلك من الشياخ؛ أي: لا يقفُ على شيءٍ مُعَيَّنٍ مُفْرَدٍ.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فمن قرأه بالنَّصْبِ<sup>(٥)</sup> فمعناه (فيما بينكم) ومن رفع<sup>(٦)</sup>، فمعناه (تَقَطَّعَ وَصَلَكُمْ) وتقول: بيننا أسيرٌ، وتُضَيِّفُهُ إلى الفعل؛ لأنَّه ظرفُ زمانٍ. و(حَوْلَكَ) من ظروفِ المكانِ ومعناه ما يَدُورُ بالشيءِ، وفيه لُغَاتٌ، تقول: حَوْلَهُ وَحَوْلَهُ وَحَوْلَيْهِ<sup>(٧)</sup>، مثل: حَنَانِيكَ، تقول: القَوْمُ حَوْلَكَ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ: أَلَا تَسْمَعُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

قُلْتُ: <sup>(٩)</sup> أيجوزُ أن يُسْتَعْمَلَ في واحدةٍ، فيقال: زيدٌ حَوْلَكَ؟

فقال: <sup>(١٠)</sup> لا، يُمتنع.

(١) في الأصل (هو هو).

(٢) سورة البقرة: الآية (٦٨).

(٣) ينظر الإغفال: ٢٥٤/١.

(٤) سورة الأنعام: الآية (٩٤).

(٥) قرأ نافع، والكسائي، وعاصم في رواية حفص بالنَّصْبِ، ينظر السبعة: ٢٦٣، التيسير: ١٠٥.

(٦) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمة بالرفع، ينظر السبعة: ٢٦٣، التيسير: ١٠٥.

(٧) ينظر الكامل: ١٤٧/٢. (باب من تكذيب الأعراب).

(٨) سورة الشعراء: الآية (٢٥).

(٩) تلميذ ابن البنا.

(١٠) ابن البنا.

و(مع) إذا جعل اسماً فقد يكون ظرفاً، وقد يكون حالاً فإذا قلت: زيد /ب: ٣/ معك فهو ظرفٌ، ومعناه المصاحبةُ، وإذا قلت: رأيتُ زيداً وعمرو معاً، أو مررتُ بهما معاً، فهو نصبٌ على الحال؛ أي: في حالِ صحبتهما، أو كونهما مُصْحَبَيْنِ.

و(عند) من ظروفِ المكان، ومعناه: الحضرةُ، والقربُ، قال سيبويه: (١) (٢) وقد يُتَّسَعُ فيه فيقولُ للرجل: عندي (٣) مالٌ، وإن كان ماله بخراسان (٤)، والذي ذكره يعقوب بن السكيت (٥) في قوله (٦): عندٌ، وعندٌ، وعندٌ ثلاث لغاتٍ إنما أراد به هذا، ولكن اللغة الجيدة (عند) وما سواه فَرْدِيءٌ.

إذا ثبت هذا فإن معنى الإبهام في الجهات الستِ، ونحوها هو أنه لا يَنْحَصِرُ ولا يتعيَّن؛ فيكون معلوم العينِ أو القدر؛ لأنَّ قولك: خلفَ زيدٍ، يجوز أن يكون ما هو خلف زيدٍ قُدَّامَ عمرو بعينه؛ ولأنَّه قد يكون خلفه ما لا يُلازِقه، وقد يبعُدُ عنه؛ فيكونُ فرسخاً، وأكثر، وهو في الجملة خلفه، وكذا سائر الجهاتِ.

(١) سيبويه هو: عمرو بن عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، يُكنى أبا بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، توفي سنة (١٨٠ هـ)، ينظر الأعلام: ٨١/٥، وفيات الأعيان: ٤٦٣/٣.

(٢) ما ذكره سيبويه في (عند) هو أنه لحضور الشيء وذنوه، الكتاب: ٢٣٢/٤، والقول الوارد في المتن هو للسيراي؛ إذ قال: أن "عند" توسَّعوا فيها، وأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعُد، وإن كان أصلها للحاضر، فقالوا: "عندي مالٌ" وإن كان بخراسان. "شرح السيراي: ١٢٦/١، وعند المبرد إن قلت: عند فلانٍ علمٌ، أو عندهُ مالٌ؛ أي: له مالٌ، وإن لم يكن بحضرتك، فأبما أصله هذا وإن اتَّسَع". المقتضب: ١٩٠/١.

(٣) تكرار في الأصل لكلمة (عندي).

(٤) خراسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق، أزاو وارقصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان، وغزنة، وسجستان، وكرمان، وقيل: خر اسم للشمس بالفارسية الدرّية، وأسان كأنه أصل الشيء ومكانه، وقيل: معناه كل سهل؛ لأنَّ معنى خر: كل، وسان: سهل، معجم البلدان: ٣٥٠/٢.

(٥) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، إمام في اللغة والأدب، تتلمذ في بغداد، توفي سنة ٢٤٤ هـ ينظر إنباه الرواة: ٤/٦١، طبقات النحويين واللغويين: ٢٠٢.

(٦) ينظر إصلاح المنطق: ٦٩.

وأما (عند) فهو مُبَهَّمٌ كألفاظِ الجهاتِ، ويزيدُ عليها في الإبهامِ، أمّا الإبهامُ فيها فهو أنك إن أردتَ به جهةً مخصوصةً ففيه من الإبهامِ مثل ما في (خلفٍ)، و(قُدَّامٍ)؛ لأنَّ ما يكون بقربه قد يكون بُعْدٍ عن غيره، وتقولُ هذا، وإن كان ذلك الشيء بعيداً عنه، كما أن قولك: خلفٌ يُلَازِمُهُ وَيَبْعُدُ عنه، وزيادته عليها في الإبهامِ هو أنه يقع على كُلِّ جهةٍ من الجهاتِ السِتِّ لا كغيره من ظروفِ الجهاتِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منه لجهةٍ مخصوصةٍ؛ إذ (خلفٌ) غيرٌ (فوقٍ) وغيرٌ (تحتٍ).

و(عند) يَصْلُحُ في خلفٍ، وقُدَّامٍ، وغيرهما، فلما اشتدَّ إبهامُهُ، ولم يُفدَّ تَخْصِيصاً خرج من تَمَكُّنِهِ، فألزم الظرفيةَ ملازمةً، فلا يكون مبتدأً مخبراً عنه قط؛ إذ لا يُرْفَعُ /أ: ٤/، ولا يُجْرُ، ولا يُنْصَبُ، ولا يَدْخُلُ فيه حرفٌ من حروفِ الجرِّ إلا (مِنْ) لا تقول: حيثُ إلى عندك، ولا في عندك، وإن كانت (في) مقدرةً في كل ظرفٍ إلا أنَّها على التَّقْدِيرِ: مُرَادَةٌ في (عند) لِكَوْنِهِ ظرفاً، ولكن لا يظهرُ فيه؛ لأنَّه نوعٌ من التَّصْرُفِ، وذلك أن دخولَ حرفِ الجرِّ عليه تصريفٌ له، وليس له تصرفٌ؛ ولأنَّ كُلَّ ما يكونُ ظرفاً إذا دخل عليه حرفٌ من حروفِ الجرِّ مثل (في) وغيرها بأن يظهرَ في اللفظ صار اسماً صريحاً، وخرجَ من كونه ظرفاً.

ومعلومٌ أن (عند) لا يُسْتَعْمَلُ اسماً لخروجه من تَمَكُّنِهِ إلا أنه جازَ دخول (مِنْ) عليه لمزِيَّتِهِ؛ إذ هو أُمُّ [الحروف] <sup>(١)</sup> الجارة ونَصْبُ (عندك) نَصْبُ إعرابٍ، وهو نَصْبُ الظروفِ، وليس بمبنيٍّ؛ لأنَّ الظروفَ غير المَتَمَكِّنَةِ إذا أُلْزِمَتِ الظرفيةَ، ونُصِبَتْ فهو نَصْبُ إعرابٍ، وليس ببناءٍ؛ إلا أن يكون اسماً يتضمَّن معنى حرفٍ، فحينئذ [يبنى] <sup>(٢)</sup> لأجله.

فأما (عند)، وغيره من الظروفِ فأسماء لا تُبْنَى، ولم تتضمَّن معنى حرفٍ، ولا وقعَ ما يقتضي البناءَ، ولكن يُمْنَعُ التَّصْرُفُ حين خرجَ من التَمَكُّنِ.

(١) في الأصل (حروف)

(٢) في الأصل (بني)

وَيُقَارِقُ (الآن) كيف؛ حيثُ قال ابنُ السراج: <sup>(١)</sup> إِنَّهُ مَبْنِي؛ لَأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ التَّمَكُّنِ؛ لَأَنَّهُ لم يقتصرَ على خُرُوجِهِ مِنَ التَّمَكُّنِ، بل ذَكَرَ عِلَّةً اقْتَضَتْ بِنَاءَهُ، وَهِيَ لَزُومُ التَّعْرِيفِ لَهُ مِنْ أَوَّلِ وَضْعِهِ <sup>(٢)</sup>.

إذا ثَبَتَ أَنَّ الفِعْلَ <sup>(٣)</sup> الَّذِي لَا يَتَعَدَّى، لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْأَمَاكِنِ الْمُخْصُوصَةِ، بل بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوَ قَوْلِكَ: أَقَمْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَدَيْتُهُ إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ الطَّرِيقِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ أَوَّلًا فَصَارَ الطَّرِيقُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ مَعَ أَقَمْتُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَّسَعُ فِي هَذَا، فَيُحَذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ وَيَتَعَدَّى ذَلِكَ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَكَانِ الْمُخْصُوصِ، وَيَصِلُ /ب: ٤/ إِلَيْهِ فَيَنْصِبُهُ، وَإِنَّمَا جُورَزَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالظُرُوفِ الْمُبْهَمَةِ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا اسْمٌ مَكَانٍ، وَكِلَا وَاحِدٍ مِنْهُمَا ظَرَفٌ مَكَانٍ فِي الْجُمْلَةِ.

ثم جاز تعدي الفعل بنفسه إلى المبهم كذلك المختص، وهذا الحذف يكثر جداً، وينقاس للعلة التي ذكرنا فيقال: هديته الطريق.

وليس يُشْبِهُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَمُرْسِي قَوْمَهُ﴾ <sup>(٤)</sup>؛ حيثُ كَانَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ثُمَّ حُذِفَ، وَكَذَلِكَ بَائُهُ، مِثْلُ: أَمَرْتُكَ الْحَيْرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْقَاسُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يُحْفَظُ لَا

(١) هو: محمد بن السري أبو بكر بن السراج النحوي، أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب، توفي سنة (٣١٦هـ). ينظر البلغة: ٢٦٥، بغية الوعاة: ١/ ١٠٩.

(٢) ينظر الأصول: ١٣٧/٢.

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما ما كان من الأماكن مخصوصاً؛ فإن الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه، لا تقول: أقمت بغداداً، ولا قعدت السوق، ولا قمت المسجد؛ لأن هذه الأماكن مخصوصة: كزيد وعمرو، ويفصل بعضها من بعض بصورٍ وخلقٍ؛ فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجثث المخصوصة، فكما لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناسي؛ كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم في الاختصاص". الإيضاح: ١٦٠.

(٤) سورة الأعراف: الآية (١٥٥).

كالظروف؛ لأنه يقع فيها أبداً من الاتساع<sup>(١)</sup> مالا يقع في غيرها، ومن هذا قول الشاعر:

لَدُنْ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ<sup>(٢)</sup>

موضع الدليل منه قوله: عَسَلَ الطَّرِيقَ، وإنما هو عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ كما تقول: مشى، أو عَدَا فِي الطَّرِيقِ ثم حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، وتعدى الفعل إلى (الطريق) وهو موضع مخصوص، فنصبه نصب الأسماء؛ لأنَّ تَعَدَّيهِ بِحَرْفِ جَرٍّ يَظْهَرُ، ثم يُحَذَفُ فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَيَنْصَبُهُ، وحذِفَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنَ الْمَفْعُولِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ:  
حذف من حرفٍ مُبْهَمٍ؛ بمعنى أن يكون (في) مقدرةً فيه لا يظهر، نحو: قُمتُ خلفك، وزيدٌ خلفك.

وضرب: مَخْصُوصٌ الْحَقِّ بِالْمُبْهَمِ، مثل: هُوَ مِئِّي مَرْجَرَ الْكَلْبِ<sup>(٣)</sup>.

وضرب: حذفه من اسم مكان، وهو يكثر، ويقاس نحو: عَسَلَ الطَّرِيقَ وبابه.

وضرب نحو: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ولا ينقاس.

يصف رحماً، وقوله: لَدُنْ يَعْنِي لَيْنًا، وهذا محمودٌ فِي الْقَنَا؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْنًا / أ: ٥ / فَإِنَّهُ يَنْتَنِي عِنْدَ الطَّعْنِ، وَالِاسْتِعْمَالِ، وَإِذَا كَانَ صُلْبًا لَمْ يَكُنْ لَهُ انْتِنَاءٌ (بَهْرُ الْكَفِّ) أَي: بِتَحْرِيكِ الْيَدِ لَهُ هُوَ لَيْنٌ يَنْتَنِي، وَقَوْلُهُ: يَعْسِلُ مَتْنُهُ؛ أَي: يَتَحَرَّكُ وَيَضْطَرِبُ مَتْنُ الرُّمْحِ فِيهِ، أَي: فِي الرُّمْحِ،

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد يُتَسَعُّ فيحذف حرف الجر، فيصل الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن، وذلك نحو قول الشاعر:

لَدُنْ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقال آخر:

فَلَأُبْعِيَنَّكُمْ فَنًا وَعُورِضًا وَلَا أُفِيلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبَةِ ضَرْعِدٍ

والمعنى: كما عسل في الطريق، ولأُبْعِيَنَّكُمْ فَنًا وَعُورِضًا". الإيضاح: ١٦١-١٦٢.

(٢) البيت من الكامل، قائله: ساعدة بن جؤية الهذلي، ينظر الكتاب: ٣٦/١، ٢١٤، تاج العروس: ٢٩/٤٧٧، وبلا نسبة في الخصائص: ٣١٩/٣، أسرار العربية ١٠٧، أوضح المسالك: ١٥٩/٢، تخلص الشواهد: ٥٠٣، شرح شواهد المغني: ٨٨٥، الخزانة: ٨٣/٣، ٨٦.

(٣) كناية عن البعد.

(٤) سورة الأعراف: الآية (١٥٥).

أي: يَنْتَنِي، وَيَضْطَرِبُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ لَلِيْنِهِ، وَشَبَّهَ عَسَلَانَهُ، وَانْتِشَاءَهُ بِعَسَلَانِ الثَّلَبِ فِي الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْشِي عَلَى سَمْتٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَمْشِي مُتَوَيِّجًا؛ فَشَبَّهَ التَّوَاءَ الرُّمَحِ وَانْتِشَاءَهُ إِذَا حُرِّكَ بِالْيَدِ بِالتَّوَاءِ الثَّلَبِ فِي مَشْيِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ:

فَلَأْبَغَيْتَكُمْ قَبَاً وَعُورِضاً ..... وَلَا أَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لِابَّةَ ضَرْغَدٍ<sup>(١)</sup>

أي: لِأَطْلَبَنَّكُمْ بِقَبَى وَعُورِضٍ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ، ثُمَّ حَذَفَ (الباء) وَنُصِبَ نَصْبَ الْأَسْمَاءِ لَا الظُّرُوفِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا أَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ إِلَى لَابَّةَ ضَرْغَدٍ، وَهُوَ مَكَانٌ مَخْصُوصٌ ثُمَّ حَذَفَ (إلى) وَنُصِبَ لِابَّةَ، وَمِثْلُ حَذْفِ (إلى) مَعَ فِعْلِ الْإِقْبَالِ قَوْلُهُ:

وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَكَوِيَا<sup>(٢)</sup> .....

وتقديره: وَأَقْبَلْتُ الْمَكَوِيَّ إِلَى أَفْوَاهِ الْعُرُوقِ، فَكَانَ عَلَى هَذَا يُقَالُ: أَقْبَلَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ، وَأَقْبَلْتُ زَيْدًا، أَوْ أَقْبَلَ زَيْدُ الْخَيْلِ، يَكُونُ لِازِمًا، وَمُتَعَدِّيًا.

وَأَمَّا مَيْلٌ، وَفَرَسٌ، وَبَرِيدٌ؛ فَإِنَّمَا ظُرُوفٌ؛ وَلَكِنهَا أُحِقَّتْ بِالْمَبْهَمَاتِ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْقَدْرِ فَهُوَ مَجْهُولٌ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ الْمَيْلُ قَدْرُهُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ آلَافِ خُطْوَةٍ، وَلَكِنه غَيْرُ مَعْرُوفِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مَيْلٌ؛ حَيْثُ وَقَعَ؛ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ يَمِينِكَ، أَوْ شِمَالِكَ، أَوْ أَمَامِكَ لِمَا كَانَ فِي تَعْيِينِهِ إِهْمَامٌ، جُعِلَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَبْهَمَاتِ، وَإِنَّمَا غُلِبَ جِهَالَةُ ب: ٥ / الْعَيْنِ عَلَى عِلْمِ الْمَقْدَارِ؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَجِهَالَةُ الْعَيْنِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي الْجِهَاتِ السِّتِ، وَ(الْفَرَسُ) كَذَلِكَ مَعْلُومُ الْقَدْرِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ، فَإِذَا تَقُولُ: سِرْتُ مَيْلًا، أَوْ مَشَيْتُ فَرَسًا، أَوْ عَدَوْتُ بَرِيدًا، هَذِهِ أَفْعَالٌ [لَا تَتَعَدَّى]<sup>(٣)</sup> قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى هَذِهِ الظُّرُوفِ.

(١) البيت من الكامل، لعامر بن الطفيل، ينظر ديوانه: ٥٥، والكتاب ١/١٦٣، ٢١٤، شرح أبيات سيويه: ٢٤٦/١،

التنبيه والإيضاح: ٣٣/٢، الخزانة: ٧٤/٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٧، ورواية الديوان:

فَلَأْبَغَيْتَكُمْ الْمَلَا وَعُورِضاً ..... وَلَا وَرَدَنَّ الْخَيْلَ لِابَّةَ ضَرْغَدٍ

(٢) كمال البيت:

شَرِيتُ شُكَاعِي وَالتَّدَدْتُ أَلِدَةً ..... وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَكَوِيَا

البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمد الباهلي، ينظر ديوانه: ١٧١، مقاييس اللغة ٥/٢٣، تاج العروس: ١٤٠/٩،

٢٨٩/٢١، وبلا نسبة في الجمهرة ٨٧٠، العمدة: ١/١٥٩، اللغة: الشُّكْعُ، بِالتَّحْرِيكِ: شِدَّةُ الضَّحْرِ، وَرَوَى الْبَيْتُ

(أَقْطَعْتُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ (لَا يَتَعَدَّى).

قال أبو علي: "وقد استعملوا أسماء مَخْصُوصَةً استعمال الظُروف، وحكم ذلك أن يُحْفَظَ ولا يقاسَ عليه"<sup>(١)</sup>.

معنى هذا هو أننا قد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أن أسماء الأمكنة ضربان: مُبْهَمٌ، ومختصٌ، وأنَّ المَبْهَمَ هو الذي يكون ظرفاً؛ بمعنى أن الفعل يَعْمَلُ فيه فَيَنْصِبُهُ نَصْبَ الظُروفِ، وأنَّ المَخْصُوصَ لا يكون ظرفاً؛ إلاَّ أَنَّهُ قد وردت أسماء مَخْصُوصَةٌ جُعِلَتْ ظُروفاً لإضمار المكان فيها، وذلك قليلٌ يقف حكمه على السماع لا ينقاس وضيعيفٌ؛ لأنَّه قد أُضْمِرَ فيه المكان ثم حُذِفَ، وأُفِيْمَ المضافُ إليه مقامه، وذلك مثل قولهم: (خَطَّانِ جِنَابَتِي أَنْفَهَا)<sup>(٣)</sup> يعني الظَّبَّية، معناه: خَطَّانِ مكان جِنَابَتِي أَنْفَهَا؛ يعني (جنبتي أنفها) كما تقول: فلان جانب اليمين هو الظرف، وهو نصب عمل فيه معنى الاستمرار، كأنَّ تَقْدِيرَه: (مُسْتَقِرَّانِ) وكأنَّ هذا مبتدأ وخبر.

وكذا لهم ألفاظ يستعملونها في المنزلة [يقولون<sup>(٤)</sup>] في عُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ: زيدٌ مناط الثريا؛ أي: مكان مناط الثريا، وقال:

وإنَّ بنى حربٍ كما قد علمتُم مناط الثريا قد تعلت نجومها<sup>(٥)</sup>

(١) "... وذلك قولهم: هما خطان جنبتي أنفها، يعني: الخطين اللذين اُكْتَنَفَا جنبتي أنفِ الظَّبَّية، وزيدٌ مني مناط الثريا، وهو مني معقِد الإزار، ومعقِد القابلة، وذلك إذا لصق به من بين يديه، وأما معقِد الإزار فيريد به: قرب المنزلة، قال: قد كان منّا حيثُ تعكى الأزرُ

وقال آخر:

كان مكان الثوب من حقوبها

وفسّر أبو عمر الإزار هنا المرأة، فكأنه يُريد أن قربه منه قرب المرأة، وأنشد:

ألا أبلغ أبا حفص رسولاً فدى لك من أخي ثقة إزاري

الإيضاح: ١٦٢.

(٢) ينظر ص: ١.

(٣) ينظر القول في الكتاب: ٤٠٥/١، والأصول: ١٩٨/١.

(٤) في الأصل (يقولون).

(٥) البيت من الطويل، للأحوص، وهو بالخاء المعجمة، والخاء المهملة، ينظر الكتاب: ٤١٣/١، وقد نسبه ابن الشجري لعبد الرحمن بن حسان أماليه: ٥٨٥/٢، وبلا نسبة في الأصول: ٢٠١/١، المقتضب: ٣٤٣/٤، اللغة: مناط الثريا: معلقها في السماء. وهو: نُطْتُ الشيء أنوطه نُوطاً، إذا علقتَه، بني حرب: آل سفيان بن حرب.

فيجوز في خبر (إِنَّ) ثلاثة أَوْجُه:

أحدها: أَنْ يَكُونَ (كما قد عَلِمْتُمْ).

والثاني: (مَنَاطُ الثَّرِيَّا).

والثالث: (تَعَلَّتْ جُحُومُهَا).

ومتى جَعَلْتَ واحداً من هذه الثلاثة خبراً؛ فالباقي أحوالاً، أو ظروفٌ.

ويُقُولُونَ فِي قَرَبِ الْمَنْزِلَةِ هُوَ مِثِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ أَي: مُكَانَ مَعْقِدِ الْإِزَارِ، وَكَذَا /أ: ٦/ تَقُولُ: زَيْدٌ مِثِّي مَعْقِدَ الْقَابِلَةِ؛ أَي: مَكَانَ مَعْقِدِ الْقَابِلَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذَا وَلَدَتْ، وَيَقُولُونَ فِي بُعْدِ الْمَنْزِلَةِ: هُوَ مِثِّي مَرْجَرَ الْكَلْبِ؛ أَي: مَكَانَ مَرْجَرَ الْكَلْبِ، فَحُذِفَ الْمَكَانُ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ، وَأُقِيمَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ، كَمَا حُذِفَ ظَرْفُ الزَّمَانِ، وَأُقِيمَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ، وَكُلُّ هَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءَ مَخْصُوصَةٍ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْمُبْهَمَاتِ، وَأَلْحِقَتْ بِهَا لَمَّا ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فينصب<sup>(٢)</sup> نصب

المفعول به"<sup>(٣)</sup>.

ومعنى هذا هو أن ظرف المكان، والزمان مُقَدَّرٌ فِيهِ (في) وإذا نُصِبَ؛ فَلَأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، إِذَا قُلْتَ: صُمْتُ الْيَوْمَ مَعْنَاهُ صُمْتُ فِي الْيَوْمِ، وَقُمْتُ اللَّيْلَةَ، أَوْ مَكَانَكَ، مَعْنَاهُ: فِي اللَّيْلَةِ، وَفِي مَكَانِكَ.

فإذاً يكون نصبه نصب الظروف، وهو أن يكون وعاءً مُتَضَمِّناً لِمَعْنَى (في)، إلا أنه يجوز أن يتسع فيه، ويُعْتَقَدُ أَنَّهُ يُنْصَبُ نَصْبَ الْأَسْمِ الْمَفْعُولِ بِهِ؛ بِأَنَّ لَا يُرَادُ (في)، وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ، بَلْ يُحْذَفُ فِي الْمَعْنَى، كَمَا حُذِفَ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَجْلِ الْإِتْسَاعِ؛ إِذْ الظُّرُوفُ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا؛ إِلَّا أَنْ قَصِدَ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَبِينُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قُمْتُ اللَّيْلَةَ،

(١) ينظر ص: ١١.

(٢) في الإيضاح (فَتُنْصَبُ).

(٣) ... فَإِنْ كُنَيْتَ عَنْهُ، وَهُوَ ظَرْفٌ، قُلْتَ: الَّذِي سِرْتُ فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كُنَيْتَ عَنْهُ وَقَدْ اتَّسَعَتْ وَنُصِبَتْهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ قُلْتَ: الَّذِي سِرْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ". الإيضاح: ١٦٣.

واعتمدت في الليلِ أَنَّهُ نُصِبَ نَصْبَ المفعول به لم يجعل معك إِلَّا الاعتقادَ فقط، وإلَّا فلفظه مثل ما لو نَصَبْتَهُ نصب الظروفِ.

فإِذَا لم يبين مع لفظ الظرف نفسه فرقاً، وَإِنَّمَا يَبِينُ هذا مع الكناية عنه؛ لِأَنَّكَ إِن كُنَيْتَ عَنْهُ على أَنَّهُ ظرف جئت بحرف (في) حتى يتعلّق به الضميرُ، وَإِنَّمَا كَانَ كذلك لِأَنَّ (في) مُرَادَةٌ مقدّرةٌ في كلِّ ظرفٍ، إِلَّا أَنَّهُ لم يحتج إليها مع ظاهر اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عن الظرفيّةِ، فَإِذَا كُنَيْتَ عنه لم يمكن الاقتصارُ على ضميره؛ لِأَنَّهُ على حرفٍ واحدٍ فلا يُقُومُ بنفسِه فجئت لأجل ذلك بـ(في) حتى يقوم ذلك بـ/ب:٦/ الضمير به.

ولا يُمكن أن يصلَ ذلك الضميرُ بنفسِ الفعلِ، فيشبهُ المفعولَ به، وذلك أنك تقول: صُمْتُ اليومَ، ثم تقول في الكناية عنه صُمْتُ فيه -إِذَا أَرَدْتَ الظَّرْفَ- لا صُمْتُه؛ لِأَنَّ هذا يُشْبِهُ المفعول به مثل ما تقول: ضَرَبْتُهُ ثم إن اتسعت فيه، واعتمدت نَصْبَهُ نصب المفعول به لا على الظرفِ قُلْتَ: هذا اليومَ صمتهُ، وهذه اللَّيْلَةُ قُمْتُهَا، ومثل قولهم: الذي سرتهُ يومَ الجمعةِ. أصلُ كُلِّه: صُمْتُ فيه، وقُمْتُ فيها، وسرْتُ فيه، إِلَّا أَنَّكَ لَمَّا نَصَبْتَهُ نَصْبَ الأسماءِ أسقطتَ (في) ومثله قول الشاعر:

وإِنِّي لِقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا<sup>(١)</sup>

أي: (يقوم فيها)، ألا ترى أن فائدة الفرق تَبِينُ مع الكناية.

قال أبو علي: وَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ فَقُلْتَ: يَا سَائِرَ اليومِ، وَيَا ضَارِبَ اليومِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَسْمَاءً<sup>(٢)</sup>.

معنى هذا هو أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ شَيْئاً إِلَى اسمٍ مِنْ أَسْمَاءِ (الزمان) أو (المكان) خرج المضافُ إليه عن حُكْمِ الظرفيّةِ وصار اسماً صريحاً؛ لِأَنَّ الظرفَ مُتَضَمِّنٌ لـ(في) وهي مُقدّرةٌ فيه،

(١) البيت من الطويل، للأحطل في ديوانه: ٣٢٢، الخصائص: ٣/١٤٥، شرح ابن يعيش: ١٠/٩٠، وللفرزدق في المقتضب: ١/٢٦٠، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش: ١٠/٩٧، المنصف: ١/٣٠٦.

(٢) "... وَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ فَقُلْتَ: يَا سَائِرَ اليومِ، وَيَا ضَارِبَ اليومِ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَسْمَاءً، وَخَرَجَ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ عَنِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا". الإيضاح: ١٦٤.

فَلَوْ قَدَّرْنَا (في) هاهنا حتى نجعله ظرفاً، تناقض؛ لأنَّ الإضافة تقتضي الاتِّصَالَ و(في) حرف  
والحرف يقتضي الانفصال، وهذا يتناقض.

فإِذَا مَتَى قَلْتِ: يَاسَاهِرَ اللَّيْلِ، وَيَاصَائِمَ النَّهَارِ، كَانَ كُلُّ هَذَا أَسْمَاءً فِي حُكْمِ الْمَفْعُولِ بِهِ،  
وَكَذَا تَقُولُ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لأنها إذا كانت ظرفاً كانت (في) مُرَادَةً فِيهَا، وَمُقَدَّرَةً مَعَهَا بِدَلَالَةِ  
ظَهْرِهَا مَعَ عِلْمَةِ الضَّمِيرِ<sup>(٢)</sup>.

وقد رُوِيَ (عَلَانِيَةً) و(مَعَ عِلْمَةٍ) فَإِذَا قِيلَ: مَعَ عَلَانِيَةِ الضَّمِيرِ؛ أَي: إِذَا نَطَقْتَ بِالضَّمِيرِ  
وَأَعْلَنْتَهُ ظَهَرَتْ (في) مَعَهُ.

وقوله<sup>(٣)</sup>: مَعَ عِلْمَةِ الضَّمِيرِ؛ أَي: عَلِمَ الضَّمِيرُ مِثْلَ (الهاء) قَالَ الشَّاعِرُ / أ: ٧/

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معين، ينظر الكتاب: ١٧٥/١، ١٩٣، معاني الفراء: ٨٠/٢، الأصول: ١٩٥/١،  
٢٥٥/٢، ٤٦٤/٣، الحجة لأبي علي: ١٤/١، المحتسب: ٢٩٥/٢، أمالي ابن الشجري: ٢٥٠/٢، المفصل: ٤٥،  
شرح ابن يعيش: ٤٥/٢.

(٢) "...لأنها إذا كانت ظرفاً كانت في مرادة فيها، ومقدَّر معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير، فإرادة ذلك يمنع من  
الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا حلت بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو غلامٌ لزيدٍ، لم تصح الإضافة، ومنع  
منها الحرف، فقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُأَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ قد خرج الليل والنهار في اللفظ بالإضافة إليهما عن أن يكونا  
ظرفين، وعلى ذلك قول الشاعر:

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ

ومثله:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْسَلِ

الإيضاح: ١٦٣-١٦٤.

(٣) أبو علي.

(٤) الرجز، لأحيحة بن الجلاح في التصريح: ٩٨/٢، المقاصد النحوية: ١٥٣٣/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك:  
٢٦١/٣، الخزانة: ٥٧/٥، شرح الأشموني: ٣٠٢/٢، شرح الكافية الشافية: ١١٣٠/٢، ونسبه القيسي في إيضاح  
شواهد الإيضاح: ٢٢٥/١ إلى أبي النجم العجلي، اللغة: تروحي: ارتفعي وطولي؛ من قولهم تروح النبت، إذا طال.  
أجدر: أحق وأحرى. تقيلي: من القيلولة؛ وهي الوقت الذي يشتد فيه الحر في منتصف النهار.

معناه أن تَقِيلِي فيه ثم أُتْسِعَ فيه، وصار تَقِيلِيه، ثم حَذَفَ (الهاء) فصارَ (تَقِيلِي) معناه: سَيْرِي رَواحاً لِتَلْحَقِي غداً هذا المكان فتَقِيلِي فيه؛ أي: بِجَنِّي مكانٍ باردٍ ظَلِيلٍ، ونصب (أَجْدَرَ) على إضمار فعل معناه: تَرَوِّحِي وائتي مكاناً أجدر، وهذا من باب قوله: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> ومعناه: انتهوا وائتوا خيراً لكم، و[الكوفيون]<sup>(٢)</sup> [٣] يُضْمِرُونَ فيه فَعَلَ كان، يقولون: يكن أجدر، ويكن الانتهاء خيراً لكم.

ووجه آخر يقولون: معنا انته انتهاء خيراً، ثم حَذَفَ الموصوف، وما يجيء مثله، وإنما صار إضمارنا أولى؛ لأنَّ فيه جملتين فتكثر الفائدة، ولهذا قلنا: إنَّ كَسَرَ إنَّ أجود في [قولك]<sup>(٤)</sup>: (إن الحمد لله)؛ لأنَّه يكون جملتين؛ لأنَّ قوله: تروحي فعلٌ وفاعلٌ، وائتي أو أطلبي فعلٌ وفاعلٌ، فتكون فائدتان، وما يذهبون إليه جملة واحدة، وهذا بابٌ ذَكَرَهُ سيبويه<sup>(٥)</sup> في العقد على جملتين (جُمَلَتَيْنِ) إلى آخرِ البابِ، وحكاؤه عن الخليل<sup>(٦)</sup> وأن معنى: أمر الأمر به هو أنه يُخْرِجُهُ عن أمرٍ، ويُدْخِلُهُ في آخر، مثاله قولهم: [وراءك]<sup>(٧)</sup> أوسع لك<sup>(٨)</sup> أي: تأخَّر واطلَّب أو وائت مكاناً أوسع لك، ألا ترى أنه أخرجهُ بقوله: تأخَّر عن أمرٍ من الأمور، وهو نُهيُّه عن المقام في ذلك المكان، وأدخلهُ بقوله: واطلَّب أوسع لك في أمر آخر، وكذا انته خيراً لك، وحسبكَ خيراً لك؛ معناه: اکتف بهذا وائت خيراً لك، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:<sup>(٩)</sup>

(١) سورة النساء: الآية (١٧١).

(٢) في الأصل (الكوفيون).

(٣) ينظر التذييل: ٢٦٢/١٠.

(٤) في الأصل (لينك).

(٥) ينظر الكتاب: ٢٨٣/١ - ٢٨٤، ٢٨٩.

(٦) هو الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، توفي سنة سبعمائة ومائة، ينظر وفيات الأعيان: ٢/٢٤٤، البلغة: ١٣٣.

(٧) في الأصل (وبأك).

(٨) هذا مثل أي: تأخَّر تجد مكاناً أوسع لك، ويقال في ضده: أمامك؛ أي: تقدَّم، ينظر مجمع الأمثال: ٤٣٩/٣، وهو من أمثلة الكتاب: ٢٨٢/١.

(٩) عمر بن أبي ربيعة هو: ابن عبد الله بن حذيفة بن المغيرة المخزومي القرشي، ويكنى أبا الخطاب، ومات غرقاً سنة ٩٣ هـ. ينظر الشعر والشعراء: ٣٦٧، الأغاني ٦١/١.

فَوَاعِدِيهِ سَرَاحِي مَالِكٍ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا<sup>(١)</sup>

أي: أنت أسهلا.

قال أبو علي<sup>(٢)</sup>: صححة قول سيبويه<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَحْيَا أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وذلك أنا هُيْنَا عن ذلك القول والاعتقاد / ب: ٧ /؛ حيثُ أَمَرْنَا بالترك والانتهاء، وأَمَرْنَا مع ذلك باعتقاد التوحيد؛ يعني أَنَّهُ لم يُقْتَصَرْ مِنَّا على الانتهاء عن القول بالتثليث واعتقاده<sup>(٥)</sup>، بل يجب مع الانتهاء عنه اعتقاد التوحيد، وهذا يدل على جُمْلَتَيْنِ:

إحدهما: إخراج عن أمرٍ، والأخرى: إدخال في أمرٍ آخر.

وهذا البيت أعني: (تَرَوِّحِي)<sup>(٦)</sup> بيت الأغلاط؛ لأنَّه تَكَلَّمَ فيه جماعة عَمِلُوهُ فَعَلَطُوا فيه، منهم: ابن دَرَسْتَوَيْهِ<sup>(٧)</sup> عَمِلَهُ بمعنى أَنَّهُ تَكَلَّمَ عليه في كتاب الهداية فقال: نَصَبَ (أَجْدَرَ) بإضمار يَكُنْ وهذا غلط؛ لأنَّه مذهب الكوفيين، وعَمِلَهُ ابنُ الورَّاق<sup>(٨)</sup>، فقال: <sup>(٩)</sup> في نصب (أَجْدَرَ) مثل ذلك، وأنه بإضمار (كان)، وقال أيضاً: أن تَقِيلِي من الإقالة في البيع، وهذا

(١) رواية البيت في الديوان:

وَوَاعِدِيهِ سِرْحِي مَالِكٍ أَوْ ذَا الَّذِي بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا

البيت من السريع، ينظر ديوانه: ١٦٠، الكتاب: ٢٨٢/١، أمالي ابن الشجري: ١٠٠/٢، التذييل: ٥١/٧، الخزانة ١٢٠/٢، اللسان: «وعد»، تمهيد القواعد: ١٧٥٦/٤، اللغة: سرحي مالك: شجرتان لمالك، والسرحة: واحدة السرح، وهو كلُّ شَجَرٍ عَظِيمٍ لا شَوْكَ له. الرُّبَا: جمع رُبُوَّة، وهو المكان المرتفع.

(٢) لم أفق عليه.

(٣) ينظر الكتاب: ٢٨٢/١.

(٤) سورة النساء: الآية (١٧١).

(٥) ينظر التذييل: ٤٩/٧.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ الفَسَوِي. قرأ على المبرِّد الكتاب وبرع، وتوفي في سنة سبعٍ وأربعين وثلاث مائة. ينظر طبقات النحويين واللغويين: ١١٦، تاريخ بغداد وذبوله: ٤٠٢/١٢.

(٨) محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الورَّاق نحوي. أخذ عن ابن مقسم وأخذ عنه أبو علي الأهوازي توفي سنة ٣٨١هـ، ينظر الأعلام: ٢٢٥/٦، وإنباه الرواة: ١٦٥/٣.

(٩) ينظر التذييل: ٥٠/٧.

غلطاً، وإنما هو من [القيُولَة] <sup>(١)</sup>، وعمِّله ابن جني <sup>(٢)</sup> في الفَسْر <sup>(٣)</sup> فقال: <sup>(٤)</sup> (أَجْدَر) بمعنى (جَدِير).

وهذا غلط؛ لأنَّه أفعلٌ من كذا؛ أي: (أَجْدَرُ مِنْ هَذَا) بمعنى أجدى، وقال: <sup>(٥)</sup> هذا البيت ذكره سيبويه وليس كذا؛ لأنَّ سيبويه ما ذكره، وإنما ذكره الجرمي <sup>(٦)</sup> في مُخْتَصَرِهِ <sup>(٧)</sup>، ورَوَى أيضاً؛ يعني ابن جني أبياتاً في النخل، وخلطها بأبيات هي في الإبل. وقال الآخر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ      طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ <sup>(٨)</sup>

يُرَوَى (زَادَ) و(زَادَ) فمن نصب فساعاتِ الكرى موضعها الخفض بإضافة طَبَّاحٍ / أ: ٨/ إليها، وصارت أسماءً، و(زَادَ) نَصَبَ بِطَبَّاحٍ كقولنا: ياسارق اللَّيْلَةَ أهل الدار؛ نُصِبَ؛ لأنَّه مفعول به عمِلَ فيه سارق، كذلك هذا، ومن رَوَى <sup>(٩)</sup> (زَادَ) بالخفض فساعاتٍ ظرفٌ موضعُهُ نصب، وصار خَفَضُ (زَادَ) بإضافة طَبَّاحٍ / ب: ٧/ إليه، إلاَّ أنَّه فَرَّقَ بين المضاف، والمضاف إليه بالظرف، وهذا يَجُوزُ في الشعر؛ لأنَّ الظرفَ يُتَّسَعُ فيه، وإنَّ كانت الإضافة تقتضي الإتصال، ومن هذا الباب قوله:

(١) في الأصل (القيولة).

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور؛ كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، توفي سنة (٣٩٢هـ). ينظر تاريخ العلماء النحويين: ٢٤، ٢٥، وفيات الأعيان: ٢٤٦/٣.

(٣) كتاب الفسر تكلم فيه ابن جني عن شعر المتنبي، ينظر تاريخ العلماء النحويين: ٢٥.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ابن جني.

(٦) هو أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي، مولى لهم. نزل في جرْمٍ فُنْسِبَ إليهم. أخذ عن أبي الحسن الأخفش، قال الجرمي: أنا لم أضع كتاباً في النحو؛ إنما اختصرت كتاب سيبويه. ينظر طبقات النحويين واللغويين: ٧٤.

(٧) إذ قال الجرمي: أنا لم أضع كتاباً في النحو، وإنما اختصرت كتاب سيبويه، ينظر طبقات النحويين واللغويين: ٧٤.

(٨) الرجز للشماخ، ينظر ديوانه: ٣٨٩، الكتاب: ١٧٧/١، شرح السيرافي: ٣٢/٢، ٣٦، الخزانة: ٢١٢/٨، ٢١٣، ونسبه صاحب الخزانة مرة أخرى إلى الجبار بن جزء: ٢٣٥، ٢٣٧ - ٢٣٩، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش: ٤٦/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٧٤٥/٦، اللغة: ابن عم سُلَيْمَى: يريد عمه الشَّماخ، وسُلَيْمَى: زوجة الشَّماخ، مُشْمَعِلٌ: سريعٌ نشيطٌ في كل ما أخذ فيه من عمل، الكرى: الثَّعاس، الكَسِلُ - بكسر السِّين -: الكَسْلَانُ.

(٩) ينظر شرح السيرافي: ٣٣/٢.

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْأَخِرَ الْمَيْسِ.....<sup>(١)</sup>

كذلك هاهنا، وتقديره: طَبَّاحُ زَادِ الْكَسَلِ سَاعَةَ الْكَرْيِ، فالبصريون<sup>(٢)</sup> إِذَا يُجَوِّزُونَ الْفَصْلَ بِالظُّرُوفِ نَحْوَ قَوْلِهِ:

..... اللَّهُ دَرُّ، الْيَوْمَ، مَنْ لَامَهَا<sup>(٣)</sup>

فأما مع غيرها مثل المفعول به فلا، والكوفيون<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup> يُجَوِّزُونَهُ، وَيَرْوُونَ:

فَرَجَجَتْهَا بِمَرْجَجَةٍ زَجَّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٦)</sup>

(١) كمال البيت:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْأَخِرَ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ

البيت من البسيط، لذي الرمة في ديوانه: ١٠٥، الكتاب: ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠، الخصائص: ٤٠٤/٢، سر الصناعة: ١٠/١، شرح أبيات سيويه: ٩٢/١، الإنصاف: ٤٣٣/٢، الخزانة: ٤١٨/٤، وبلا نسبة في الجمل: ١٠٥ اللامات: ١٠٧.

(٢) ينظر الإنصاف: ٣٤٩/٢.

(٣) كمال البيت:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِي دَمًا اسْتَعْبَرْتُ، اللَّهُ دَرُّ، الْيَوْمَ، مَنْ لَامَهَا

البيت من السريع، لعمرو بن قميئة، ينظر ديوانه: ٦٢/٢، المقتضب: ٣٧٧/٤، الأصول: ٢٢٦/٢، شرح السيراني ٧٢/٢، ابن يعيش ٣٠/٣، الضرائر ٤٣، الإنصاف ٢٢٦/١، الخزانة: ٢٤٧/٢، اللغة: وساتيدما: جَبَلٌ بَيْنَ مَيْتَافَرِقَيْنِ. واستعبرت: بكت من وحشة الغربة لبعدها عن أهلها، والعرب تقول: "الله در فلان" إذا دعوا له، أو تعجبوا من بلوغه الغاية في شيء ما.

(٤) ينظر الإنصاف: ٣٤٩/٢.

(٥) الأخفش هو سعيد بن مسعدة الجاشعي، مولى بني مجاشع، يُكْنَى أبا الحسن، أخذ عن سيويه، ويُعرف بالأخفش الصغير؛ لأنَّ الأخفشَ الكبير؛ أكبر من سيويه، توفي سنة (٢١٠هـ) ينظر طبقات النحويين واللغويين: ٧٣، ٧٤، ٧٤، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤١/١.

(٦) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، وينظر الخصائص: ٤٠٦/٢، الكافية الشافية ٩٨٣/٢، تمهيد القواعد: ٣٢٦٤/٧. اللغة: رَجَجْتُهَا: طَعْنْتُهَا بِالرَّجِّ، وَالرَّجُّ: الْحَدِيدَةُ الَّتِي تُرَكَّبُ فِي أَسْفَلِ الرُّمْحِ. الْمُرْجَحَةُ: الرُّمْحُ الْقَصِيرُ. الْقَلْوَصُ: النَاقَةُ الشَّابَّةُ. أَبُو مَزَادَةَ: كُنِيَّةُ رَجُلٍ.

وعلى هذا الوجه يجوزُ قراءة<sup>(١)</sup> من قرأ: (زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم)<sup>(٢)</sup> أي: إذا نام الكَسْلَانُ سَهَرَ هو في [أوقات]<sup>(٣)</sup> النَّوْمِ، وطَبَخَ للقوم، والمُشْمَعِلُ: الخفيف.

قال أبو علي: "ومن ظروفِ المكان: ما يُستعملُ اسماً وظرفاً، ومنها: ما يُستعملُ ظرفاً"<sup>(٤)</sup>.

اعلم أنَّ ظروفَ المكانِ على ضربين:

ضربٌ: يُستعملُ ظرفاً، ويُستعملُ اسماً.

وضربٌ: لا يُستعملُ اسماً، مثل ماقلناه<sup>(٥)</sup> في ظروف الزمان.

فالذي يستعمل منه اسماً نحو: الظروف المتمكنة، مثل: خلف، وأمام، وقُدَّام، وفوق، وغير ذلك.

وفسّرنا معنى: كونه اسماً<sup>(٦)</sup>؛ وهو تَصَرُّفُهُ، فيقال: زيدٌ خَلْفُكَ، ومن خَلْفِكَ.

وأما ما لا يستعملُ اسماً فنحو: (عند وسوى، وسواء) هذه من ظروفِ المكانِ، مثل: سَحَرَ وأخواته في ظروفِ الزمان.

(١) رفع (قتل) ورفع (شركائهم) من الشواذ، ينظر: ابن خالوية/٤٠-٤١، والبحر المحيط ٤/٢٢٩.

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٣٧).

(٣) في الأصل (أوقات) تصحيف.

(٤) "... ولا يستعمل اسماً، فالأول: كخلف، وقدام، وأمام، والثاني: نحو عندي، وسوى، وسواء، ويدلك على استعمالهم إياه اسماً قوله:

فَعَدَّتْ كَلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

وقالوا: منازلهم يمينا وشمالا، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ (المعارج: ٣٧)، وأما قوله:

وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

فمن رَفَعَ مَجْرَاهَا بالابتداء كان اليمين في موضع الخبرِ كقولك: زيدٌ عندك، ومن أَبَدَلَ المجرى جازاً أن يَنْتَصِبَ اليمينُ على وَجْهين، أحدهما: أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع، أو يريد المجرى يجرى اليمين؛ فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه، والآخر: أن يجعله ظرفاً فينصب اليمين نصب الظروف، ولا ينصبه بكان، ويكون في موضع نصبٍ بأنه خبر كان". الإيضاح: ١٦٦-١٦٧.

(٥) ينظر ص: ٢.

(٦) ينظر ص: ٢.

فأما (عند) فقد ذكرنا<sup>(١)</sup> [لما]<sup>(٢)</sup> أُلزِمَ الظرفية.

وأما (سوى وسواء)<sup>(٣)</sup> ومعناها واحدٌ فإِذَا أُلزِمَ الظرفية؛ لأنه تضمّن معنى (غير)، وغير ليس من الظروف، [فلما أدخل معناه في الظروف فيكون]<sup>(٤)</sup> ما دخَلَهُ [زائداً]<sup>(٥)</sup> معناه في الظروف/ب: ٨/ خرج من التمكن بإخراجه عن أصله فألزم طريقتة واحدة في الظرفية ومعنى هذا الظرف؛ لأنك تقول: هذا سوى هذا معناه: هذا مكان هذا، وبدل هذا، ويسد مسدّه، وهو غير له، وكذا تقول: مررت بك سوى زيد معناه: مررت بك مكان مروري بزيد، فهذا معنى الظرفية فيه، ويدل على أنه ظرف أنه يجوز أن يوصل به كقولك: مررت بمن سواك.

فإذا (سوى) يُنَوَّن، وكذلك (سواء)، ولكنه لا يتصرف تصرف الأسماء، وأما قوله تعالى:

﴿فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٦)</sup> فليس بظرف؛ لأنه دخل فيه حرف جرّ، ومعناه: في وسط الجحيم، وليس

هو من قوله: زيد سواك؛ لأن هذا فيه معنى (غير)، والذي في القرآن معناه (الوسط)، وهو إذا كان ظرفاً<sup>(٧)</sup> فلا ينجرّ، ولا يدخل فيه حرف جرّ، فإنه نوع من التصرف.

ألا ترى أن الظرف المتمكن لما تصرف كان تصرفه بجرّه، ورفع، وهو الدليل على أن ذاك

الضرب الأول من ظروف المكان قد أُستعمل اسماً، وهو قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾<sup>(٨)</sup>،

وقوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

وأما إذا قلت: منازلهم يمينا وشمالاً؛ فهو على الباب والظرفية؛ لأن هذا الضرب يُستعمل

في الأمرين: الظرف، والاسم؛ ويدل عليه قول لبيد:<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر ص: ٧.

(٢) في الأصل (لم).

(٣) فيها لغتان أحريان: (سوى، بالضّم والقصر، سواء بالكسر والمد) ينظر المقتضب: ٢/٢٧٤، المقرب: ١/١٦٦.

(٤) في الأصل (فلما أدخل مادخله معناه في الظروف)

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) سورة الصافات: الآية (٥٥).

(٧) مذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً، ومذهب الكوفيين أنها تكون ظرفاً، وتكون اسماً، بمعنى غير، ينظر الإنصاف:

٢٩٤-٢٩٨.

(٨) سورة ق: الآية (١٧).

(٩) سورة المعارج: الآية (٣٧).

(١٠) أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك بن ملاعب الأسنة العامري، شاعر مخضرم، وهو أحد شعراء المعلقات، عمّر

طويلاً، وتوفي بالكوفة سنة ٤١ هـ. ينظر طبقات فحول الشعراء ١/١٣٥.

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا<sup>(١)</sup>

ألا تراه كيف رفع خلفاً، وأمماً؛ فقولهُ: فَعَدَّتْ فِيهِ ضَمِيرُ الْبَقْرَةِ<sup>(٢)</sup>، وقوله: كِلَا الْفَرْجَيْنِ مَوْضِعُهُ رَفْعٌ؛ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ / أ: ٩، وقوله: تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ، جملة هي خبر المبتدأ، وخلفها، وأمماً بدل من المبتدأ، والجملة التي هي المبتدأ، والخبر كُتُّهَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وهي قوله: كِلَا الْفَرْجَيْنِ، وتحسب أنه؛ أي: عَدَّتْ الْبَقْرَةَ فِي هَذَا الْحَالِ؛ أي: فِي حَالِ مَا كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ فِيهِ أَنَّهُ مَوْضِعُ مَخَافَتِهِ، كما تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمًا (فأبوه) رُفِعَ؛ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَقَائِمٌ خَبْرُهُ، [وهذه]<sup>(٣)</sup> الجملة التي هي المبتدأ، والخبر فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، ومَوْضِعُهَا النِّصْبُ؛ أي: فِي حَالِ مَا أَبُوهُ قَائِمٌ فِيهِ.

قال: <sup>(٤)</sup> وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (كِلا الفرجين) فِي مَوْضِعِ النِّصْبِ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الْفَرْجَ مَوْضِعٌ مَخْصُوصٌ، وَغَدَاً أَوْ عَدَاً<sup>(٥)</sup> فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى الْمُبْتَهَمِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَدَدَتْ الْكَاسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا<sup>(٦)</sup>

(١) البيت من الكامل، ينظر ديوانه: ١٧٣، الكتاب ٤٠٧/١، إصلاح المنطق: ٧٧، شرح ابن يعيش: ١٢٩؛ المجمع:

١٤٧/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٣٠/٢، ٣٦٥/٢، اللغة: فعدت: من الغدو، الفرجان: مثق الفرج، وهو ما

بين قوائم الدابة، أو الثَّغْرُ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ الْمَخَافَةِ. مَوْلَى الْمَخَافَةِ: أَوْلَى بِالْمَخَافَةِ.

(٢) عائد على كلمة وحشية في البيت السابق لهذا البيت من القصيدة في قوله:

أَقْبَلْتُكَ أُمَّ وَحْشِيَّةً مَسْبُوعَةً خَذَلْتُ وَهَادِيَّةً الصَّوَارِ قَوَائِمَهَا

ينظر ديوانه: ١٧٣.

(٣) في الأصل (وهذا)، وهو كثير عند ابن البنا.

(٤) ابن البنا.

(٥) يروى (عدت) بالعين من العدو ينظر: تهذيب اللغة: ١٠/١٩٦، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٥٢.

(٦) البيت من الوافر، قائله عمرو بن كلثوم ينظر البيت في الكتاب: ٢/٢٢٢، ٤٠٥، الجمل للخليل: ٤٢، وبلا نسبة في

شرح شذور الذهب: ١٢٥.

فَنَصَبُ (اليمين) فِيهِ يُنَزَّلُ مِنْزَلَتَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ مَجْرَاهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَالْيَمِينُ خَبْرُهُ، إِلَّا أَنَّهُ انْتَصَبَ لِكَوْنِهِ ظَرْفًا كَقَوْلِهِ: زَيْدٌ خَلْفَكَ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، ثُمَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ خَبْرًا لِكَانٍ، وَالكَأْسُ اسْمٌ لَهُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ، مِثْلَ قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مَنْطَلِقًا، وَذَكَرَ كَانَ، وَإِنْ كَانَتِ الْكَأْسُ مُؤَنَّثَةً؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَالْمَنْزِلَةُ الْآخَرَى أَنْ يَكُونَ مَجْرَاهَا، [و] <sup>(١)</sup> رَفْعًا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْكَأْسِ بَدَلَ الْاِشْتِمَالِ؛ لِأَنَّ جَرِيَانَ الْكَأْسِ لَيْسَ نَفْسَهَا، وَلَا بَعْضَهَا، وَتَقْدِيرُهُ: وَكَانَ مَجْرَى الْكَأْسِ، وَيَكُونُ نَصْبُ (اليمين) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

**أحدها:** أَنْ يَكُونَ نَصْبَ الظَّرْفِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْاِسْتِقْرَارُ، وَهُوَ فِي التَّحْقِيقِ خَبْرٌ كَانَ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ، وَنَابَ الظَّرْفُ عَنْهُ، تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقَرًّا الْيَمِينِ، لَا أَنْ يَكُونَ لِكَانٍ تَأْتِيرٌ/ب: ٩/ فِي نَصْبِ لَفْظِهِ بَلْ مِثْلَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ خَلْفَكَ، إِلَّا أَنْ مَوْضِعَ الْيَمِينِ الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ كَانَ.

**والثاني:** أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ نَصْبَ الْأَسْمَاءِ الْمَفْعُولِ بِهَا، لَا مَعْنَى لِلْاِسْتِقْرَارِ فِيهِ وَلَا عَمَلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّرْفَ الْمَتَمَكِّنَ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا، ثُمَّ يُتَّسَعُ فِيهِ فَيُجْعَلُ خَبْرَ الْمَبْتَدَأِ، يُقَالُ: زَيْدٌ خَلْفَكَ فَرَفَعَهُ كَرَفْعِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَإِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ كَانَ نَصْبَتُهُ نَصْبَ الْاسْمِ؛ [لِأَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> خَبْرٌ كَانَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ فَتَقُولُ: وَكَانَ زَيْدٌ خَلْفَكَ، كَمَا تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، كَذَا كَانَ مَجْرَى الْكَأْسِ الْيَمِينِ، بِأَنْ يَكُونَ عَلَى التَّوَسُّعِ فَتَجْعَلُ الْيَمِينِ هُوَ نَفْسُ الْمَجْرَى، مِثْلَ قَوْلِكَ: مَجْرَى الْكَأْسِ الْيَمِينِ، ثُمَّ تَقُولُ: كَانَ مَجْرَى الْكَأْسِ الْيَمِينِ، فَعَلَى هَذَا إِتْمَا التَّأْتِيرِ فِي نَصْبِهِ ل(كَانَ).

**والثالث:** هُوَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا (كَانَ) مَحْذُوفًا يُقَدَّرُ أَنَّهُ كَانَ مِضَافًا إِلَى الْيَمِينِ، وَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمِضَافُ أُقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَأُعْطِيَ إِعْرَابَهُ، وَتَقْدِيرُهُ: وَكَانَ مَجْرَى الْكَأْسِ مَجْرَى الْيَمِينِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَجْرَى الَّذِي هُوَ الْخَبْرُ، وَأُقِيمَ الْيَمِينُ مَقَامَهُ فَنَصِبَ.

(١) زيادة محلة في الأصل.

(٢) في الأصل (لأن).

قال أبو علي: "ومِمَّا لا يكون إلا على حَذْفِ المضاف منه قولُ الشاعر:

كَأَنَّ مَجْرَ الرَامِسَاتِ ذُبُولَهَا      عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتُهُ الصَّوَانُغُ<sup>(١)»(٢)</sup>

موضع الدليل منه هو أَنَّ (مَجْرَ) اسمُ كَأَنَّ، وهو فِعْلٌ ومعنى، وخبره (قَضِيمٌ) وهو عين؛ لأنَّه الصحيفة البيضاء، واسم كَأَنَّ، وخبره إِنَّمَا هو مبتدأ وخبر، وقد ذكرنا<sup>(٣)</sup> أن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان [هو إياه]<sup>(٤)</sup>، ومعلومٌ أَنَّ العَيْنَ لا يكون فعلاً وَحْدَتاً فإذاً يكون خبره محذوفاً، وتقديره: كَأَنَّ مَجْرَ الرَامِسَاتِ مَجْرَ قَضِيمٍ؛ ليكون الخبرُ من جنس الاسم معنىً مثله، ثم حُذِفَ وأقيمَ المضاف إليه/ أ: ١٠ / مقامه فَرَفَعَ والرَامِسَاتُ: الرياح التي ترمسُ الثرابَ، ذُبُولُهَا؛ أي: ذُبُولُ الرياح، أي: مَجْرَ ذُبُولَ أَنْفُسِهَا، وكذلك قولُ ذي الرِّمَّةِ:<sup>(٥)</sup>

وظَلَّتْ بِمُلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ المِعَا      قِيَاماً تَفَالِي مُصْلِحِماً أَمِيرُهَا<sup>(٦)</sup>

موضع الشاهد منه قوله: بِمُلْقَى وَاحِفٍ أي: بمكان مُلْقَى وَاحِفٍ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكونَ نفس مُلْقَى مَصْدَرًا، أو ظرفَ زمانٍ أو مكانٍ؛ لأنَّ كُلَّ فِعْلٍ زاد على ثلاثة فإنَّ المفعول فيه، والمصدر، وظرف المكان، وظرف الزمان في صُورَةٍ واحدةٍ فَبَطُلَ أن يكونَ ظرف

(١) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني، روايته في الديوان:

عَلَيْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتُهُ الصَّوَانُغُ

ينظر: ٧٩، شرح التسهيل لابن مالك: ١٢٤/٣، شرح ابن يعيش: ١٥٠/٤، التذييل: ٤٧/٨، ١٠٦/١١.

(٢) "... وكذلك قول ذي الرمة:

فَظَلَّتْ بِمُلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ المِعَى      قِيَاماً تَفَالِي مُصْلِحِماً أَمِيرُهَا"

الإيضاح: ١٦٧.

(٣) ينظر ص: ٩٠ / ١

(٤) في الأصل (هو هو).

(٥) ذو الرِّمَّة غيلان بن عُقبة التَّميمي، ويكنى أبا الحارث: شاعرٌ إسلاميٌّ؛ توفِّي سنة (١١٧هـ)، ينظر طبقات فحول

الشعراء: ٥٣٤/٢.

(٦) البيت من الطويل، ينظر ديوانه: ٤٠٠، المقاصد الشافية: ٢٤٣/٤، وبلا نسبة في المخصص: ١٧٦/١٥، شرح

عمدة الحفاظ: ٧٣٣، اللغة: واحِفٍ والمعَى: موضعان. والجرعُ: جمع جَرَعَة، وهي الرَّمْلَةُ لا تُنْبِتُ شيئاً. وتفالي: يكدم

بعضها بعضاً. والمُصْلِحِم: المستكبر، والغضبان.

مكان؛ لأنه عمِلَ في قوله: جَرَعَ المِعَا، فنصَّبَهُ على أنه مفعولٌ به، وظرف المكان لا يعمل؛ لأنه اسمٌ مَحْضٌ ليس بمصدرٍ، فيكون له عملٌ، وإن كان على صورته، ولولا هذا الفسادُ لكان يَلِيْقُ بالموضع؛ لأنه عينٌ، فكان يقول: فَظَلَّتْ بِمُلْتَمَى واحفٍ؛ فيكون العينُ خبراً، كما تقولُ بمكان كذا، وَبَطَلٌ أن يكون زماناً لما مضى، وهو أنه اسمٌ صريحٌ؛ ولأنَّ الزمانَ <sup>(١)</sup> لا يكون خبراً عن عينٍ فَبَقِيَ أن يكون مصدراً، إلاَّ أنه حدثٌ، ومعنى فلا يُمكن أن يكونَ خبراً؛ لأنَّ الاسمَ عينٌ؛ إذ تُرِيدُ ظَلَّتْ الحميرَ، وفيه ضميرٌ لها، والمصدرُ فعلٌ فلم يصلح أن يكون خبراً بنفسه عن الأعيان التي هي اسم (ظَلَّ)، ولكن يكون اسم المكان محذوفاً، وتقديرُهُ: بمكانٍ مُلْتَمَى واحفٍ؛ إلاَّ أنه حُذِفَ المكان، وأقيم المصدر مقامه كما يُحذَفُ الزمان، ويُقامُ المصدرُ مقامه، وهذه أسماء مَوَاضِعٍ، وهو يَصِفُ الحميرَ (وقياماً) نَصَبٌ على الحالِ، (تُقَالِي) حالٌ أيضاً؛ أي: تغلي بعضُها بعضاً (مُصْلِحِماً أَمِيرُهَا) أي: مُتَكَبِّراً فحلُّها، وذلك أن كلَّ عانةٍ <sup>(٢)</sup> [لها] <sup>(٣)</sup> حمائرٌ يُدَبِّرُهَا.

وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> فِي نُسْخَتِي وَ(ظَلَّ) <sup>(٥)</sup> فَلَمْ يُنْكِرْهُ.

وقال <sup>(٦)</sup>: رُويَ ظَلَّتْ أيضاً، وقال <sup>(٧)</sup>: يَصِفُ الحمائرَ/ب: ١٠/الإلاَّ أَنِّي قُلْتُ لَهُ <sup>(٨)</sup>: فقيماً حالٌ من أثنٍ لم يَجُزْ ذَكَرُهُنَّ.

(١) تكرار في الأصل.

(٢) قال الخليل: والأتانُ العانةُ، وثلاثُ أثنٍ، ينظر العين: ١٣٧/٨، وقال ابن دريد: والعون: جَمَعَ عَانَةٌ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنْ حَمِيرِ الْوَحْشِ خَاصَّةً، يَنْظُرُ جَمْهَرَةُ اللَّغَةِ: ٩٥٥/٢.

(٣) في الأصل (فله).

(٤) تلميذ ابن البنا.

(٥) ورواية الديوان (ظلت)، و(التاء) في فظلت للعانة في قوله:

كَأَنِّي وَأَصْحَابِي وَقَدْ قَدَفْتُ بِنَا هَلَالَيْنِ أَعْجَازَ الْفَيْافِي نُحُورِهَا  
عَلَى عَانَةٍ حُقُبَ سَمَاحِيحٍ عَارَضَتْ رِيَاخَ الصَّبَا حَتَّى طَوَّتْهَا حَرُورُهَا

وقد ذكر القيسي أن أبا علي رواه (فظل) ولم أجدَها عندَ أبا علي، ينظر إيضاح القيسي: ٢١٨.

(٦) ابن البنا.

(٧) ابن البنا.

(٨) تلميذه.

فَفَكَّرَ ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: هو معلومٌ فلذلك جاز.

وأما وَسَطٌ، وَوَسَطٌ فَإِنَّكَ إِذَا سَكَنْتَ السَّيْنَ مِنْهُ كَانَ ظَرْفًا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ، وَإِذَا حَرَكْتَهُ فَهُوَ اسْمٌ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَسَطُ اسْمًا يُعْمَمُ لِمَا أَوْقَعْتَهُ عَلَيْهِ، وَوَسَطٌ لَا يُعْمَمُ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِكَ: حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ إِذَا حَفَرْتَ كُلَّهُ فَيَكُونُ الْوَسَطُ اسْمًا لِلْبَقْعَةِ الْعَامَّةِ، وَحَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ؛ أَي: فِيهِ، وَجَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ؛ أَي: فِي أَوْسَاطِهِمْ، وَتَقُولُ: حَفَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ، وَفِي وَسَطِ الدَّارِ<sup>(٣)</sup> إِذَا أَدَخَلْتَ (فِي) صَارَا جَمِيعًا اسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ إِذَا دَخَلَ فِي اسْمِ الْمَكَانِ، أَوْ الزَّمَانِ أَخْرَجَهُ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ، وَصَارَ اسْمًا، وَتَقُولُ: وَسَطُ الدَّارِ آجُرٌّ<sup>(٤)</sup>؛ إِذَا كَانَ نَفْسَهُ كُلَّهُ آجُرًّا، وَوَسَطُ الدَّارِ آجُرٌّ؛ إِذَا كَانَ الْآجُرُّ فِي أَوْسَاطِهَا؛ فَيَكُونُ الْآجُرُّ غَيْرَ الْوَسَطِ بَلْ حَالًا فِي الْبُقْعَةِ.

وَتَقُولُ: ضَرَبْتُ وَسَطَهُ وَوَسَطَ رَأْسِهِ، كُلُّ هَذَا اسْمٌ، وَتَقُولُ: حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ رَكِيَّةً<sup>(٥)</sup> تَتَضَمَّنُ مَعْنَى (فِي)، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ وَعَاءً، وَحَفَرَ وَسَطَ الدَّارِ رَكِيَّةً؛ إِذَا حَفَرَ كُلَّهُ، وَ(رَكِيَّةً) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ؛ أَي: حَالِ مَا هِيَ (رَكِيَّةً) وَتَقُولُ: وَسَطُ رَأْسِهِ صُلْبٌ، تُرِيدُ بِهِ عُمُومَ الْمَوْضِعِ، وَوَسَطَ رَأْسِهِ ذُهْنٌ، أَي: فِيهِ، فَعَلَى هَذَا فَافْصَلْ بَيْنَ وَسَطٍ، وَوَسَطٍ بِالْعُمُومِ.

(و) مَقْعَدٌ، وَمَجْلِسٌ، وَمَكَانٌ كُتِلَتْهَا ظُرُوفٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ، وَظَرْفَ الْمَكَانِ، وَالزَّمَانَ يَتَسَاوَى فِي: فَعَلَ يَفْعَلُ فِي اللَّفْظِ، كَلَدِي مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ، وَهُوَ بِمَعْنَى عِنْدَ، وَفِيهِ لُغَاتٌ / أ: ١١ / كُتِلَتْهَا مَبْنِيَّةً، وَهِيَ: (لَدَى، وَلَدَنْ، وَلَدًا، وَلَدًا، وَلَدًا)، وَإِنَّمَا بُنِيَ كُلُّ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ إِجْهَامًا مِنْ: عِنْدَ. وَذَلِكَ أَنْ (عِنْدَ) أَمَكْنَ مِنْ (لَدَى) مَعَ الْإِجْهَامِ الَّذِي فِيهِ، قَالَ سَيْبَوِيهِ<sup>(٦)</sup>: لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَقُولُ: عِنْدِي مَالٌ؛ وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِحُرَّاسَانَ، وَلَا يَقُولُ: (لَدَى مَالٌ)؛ إِلَّا وَهُوَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، لَا

(١) ابن البنا.

(٢) ينظر الكتاب: ٤١١/١.

(٣) والكوفيون سَوَّوْا بَيْنَ (وَسَطٍ) بِالسُّكُونِ وَالْفَتْحِ فِي الْاسْتِعْمَالِ، وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ اللَّغَوِيِّينَ؛ يَجْعَلُونَهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، يَنْظُرُ اللِّسَانَ: ٤٣١/٧، وَالخَزَائِنَةُ: ٩٢/٣-٩٤.

(٤) طَبِيخُ الطَّيْنِ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ، يَنْظُرُ اللِّسَانَ: ١١/٤.

(٥) الرِّكِيَّةُ: بئرٌ تُحْفَرُ، فَإِذَا قَلَّتْ: الرِّكِيَّةُ فَقَدْ جَمَعَتْ، يَنْظُرُ الْعَيْنَ: ٤٠٢/٥.

(٦) رأي سيبويه في هامش ص: ٦.

يكون مثل ذلك، فقد أُتسِعَ إذاً في (عِنْدَ)؛ حيث كان معناه: القُرب، ثم يُعَبَّرُ به عن شيءٍ بعيدٍ؛ فلذلك أُعْرِبَ (عِنْدَ) لِمَا كان فيه من الاتِّساعِ.

ولما خرج (لدى) من التمكن، والاتِّساعِ بُي.

وأما (قَطُّ) <sup>(١)</sup> فمن ظروف الزمان، وهو مَبْنِيٌّ؛ وإِثْمًا بُي؛ لَأَنَّهُ قُطِعَ عن الإضافة فَبُنِيَ كما فُعِلَ: ب(قَبْلُ، وبعْدُ)؛ إذ معناه قبلُ كلِّ شيءٍ، وبعْدُ كلِّ شيءٍ، كذلك (قَطُّ) معناه: من وقت كذا وكذا، وإن كان يُرادُ به أبدأً، فلما قُطِعَ عن الإضافة بُي، وكان من سبيله أن يُبْنَى على السكون؛ ولكن كان الطاء قبله ساكناً، فحُرِّكَ وضمَّ تشبيهاً بقَبْلُ وبعْدُ؛ كما فُعِلَ بهما على ما مضى، ومن قال: (قُطُّ) أَتَّبِعَ الضَّمَّةَ الضَّمَّةَ من قال: زيدٌ خَلْفُكَ، قال في التثنية: الزيدان خَلْفُكَ، أو خَلْفُكَمَا، لا يُبْنَى نفسُ خَلْفٍ؛ لَأَنَّهُ رُفِعَ ك[نوع] من التوسعِ، وإِلَّا فهو ظرف، وتثنيةُ الاسمِ والمخاطبِ؛ يُعْنَى عن أن تقول: خَلْفَاكَمَا.

واعلم أنَّ كلَّ ظرفٍ إذا دخلَ فيه حرفُ الجرِّ خرج من أن يكون ظرفاً، وخُلِصَ اسماً؛ لَأَنَّهُ يَمْتَحِضُ بالاسميَّةِ لدُخُولِ حرفِ الجرِّ؛ ألا ترى أنا نقول: من علاماتِ الاسمِ ما دخله حرفُ الجرِّ، وإِثْمًا نقول: في كلِّ ظرفٍ أَنَّهُ ظرفٌ؛ لَأَنَّ (في) مُقَدَّرَةٌ فيه؛ فإذا ظهرت أو غيرها فيه فقد زال ذلك التعدي الذي لأجله كان ظرفاً، وإذا قُلْتَ: في قولنا: (في الدارِ) أَنَّهُ ظرفٌ؛ فالأجل (في) أَنَّهُ وعاءٌ، وإِلَّا فليس من أسماءِ الظروفِ.

(١) وأفصح لغات هذه الكلمة: فتح القاف، وتشديد الطاء مع الضم، وقد تُكسر على أصل التقاء الساكنين.

وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تُخَفَّفُ طاءه، مع ضمها أو إسكانها، ينظر المعني: ١٩١.

## باب المفعول معه / ب: ١١/

قال أبو علي: "الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف"<sup>(١)</sup>.

اعلم أن المفعول معه هو كل ما فعلت معه فعلاً بأن يتعدى الفعل إليه بتوسط (مَع) فيكون الاسم مجروراً بـ(مَع)، ثم [تحذف]<sup>(٢)</sup> (مَع)، ويتعدى الفعل إلى الاسم، ويصل إليه فينصبه بكونه مفعولاً معه.

إلا أنه يقوى ذلك الفعل بحذف (الواو) فيتوسط بين الفعل ومعموله، فتوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها، وهو معموله، وذلك أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله بغيره ضربان:

ضربٌ: إذا حُذِفَ ذلك الغير، وهو الحرف الذي هو واسطة، تعدى الفعل بنفسه، نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو المفعول فيه وله.

وضربٌ: يتعدى بتوسط حرفٍ، وهو (الواو) في ذا الباب؛ ليس أنها عاطفة، وإنما حُصِّتِ الواو بتقوية الفعل في تعديته، وأقيمت مقام (مَع)؛ لأن (مَع) للمصاحبة، و(الواو) للمجامعة والصحبة، والإجماع يتقاربان؛ ولأنَّ (الواو) كثيرة التصرف، و(مَع) مع المجرور في موضع النصب؛ لأنَّ الفعل قد تم بفاعله؛ فالجارُّ بعده مع المجرور في موضع النَّصْبِ؛ لأنه جاء على

(١) وذلك قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيبالسُّ، وما صَنَعْتَ وأباك؛ والمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صَنَعْتَ مع أبنك، وقال الشاعر:

فَأَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٌ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

ومما تؤل على هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ سورة يونس: الآية (٧١)، حملهُ قومٌ على هذا؛ حيث لم يجز أن يعطف على ما قبله، وذلك أنه لا يقال: اجتمعت شركائي إنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري، فلما لم يجز في الواو العطف جعلها بمنزلة مع مثل: جاء البرد والطيبالسُّ، وقد يكون على قوله: فاجمعوا أمركم، وأجمعوا شركاءكم؛ فيضمم للشركاء فعل يصح أن تُحمل عليه أسماءهم، كما قال:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَـيِّفًا وَرُمَحًا

يريد متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً؛ لأنه لا يقال: تقلدت الرُمح، كما لا يقال: أجمعت الشركاء". الإيضاح: ١٦٨.

(٢) في الأصل (يحذف).

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٥٥).

التَّمَام؛ فكذا حُذِفَ الجار، وهو مع كان الاسم منصوباً، ولكن يظهر نصبه؛ لأنَّ الجار قد زال، وهو مفعولٌ.

إذا ثبت هذا فبيان المسائل منه، مثل قولك: (جاء البردُ والطيالسةُ)<sup>(١)</sup>؛ أي: مع الطيالسةِ، وما صَنَعْتَ وأباك؛ أي: مع أبيك، وما زِلْتُ أسيْرُ والنيلَ، ولو خُلِّيتَ والأسدُ لأكلَكَ.

وقول الفقيه: لو خُلِّيتَ و هذا الظاهر لقلتَ به، لو خُلِّيتَ والظاهر، وقال الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتِينَ مِنَ الطَّحَالِ<sup>(٢)</sup>

وهذا من أبيات الكتاب، أعني كتاب سيبويه؛ أي: مع بني أبيكم، وقوله: مكان الكُلَيْتِينَ مِنَ الطَّحَالِ؛ يعني: القرب.

وتقول: لو خُلِّيتَ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا<sup>(٣)</sup> أي: مع فصيلها، ويجوز (فصيلها) بالرفع على العطف على الناقة / ١٢: أ/ أي: لو خُلِّيتَ النَّاقَةُ وَخُلِّيَ فَصِيلُهَا (مع فصيلها) موضعه نصبٌ، فإذا نَصَبْتَ فَصِيلُهَا؛ فالأنَّ الواو مقوية للفعل مقام (مع)، وإذارفعته فالواو عاطفة، وقمتُ وزيداً؛ أي: مع زيدٍ، وكيف تكون وقصعةً من ثريدٍ؛ أي: مع قصعة، وتقول: كيف أنتَ وقصعةً<sup>(٤)</sup> من ثريدٍ<sup>(٥)</sup>، ونصبها على أن يكون (الواو) مقويّةً مقام (مع)، ولكن يكون فيها مقدّرة؛ ليكون هذا النصب بتعدي الفعل إليه، وإلا فلا شيء ينصبه غيره، وتقديره: كيف تكون وقصعةً من ثريد.

(١) واحده طيلسان، دخلت الهاء في الجمع لأنه فارسي معرب، الصحاح: ٩٤٤، وهو ضرب من أكيسة الشتاء متخذ من الصوف الغليظ، المخصص: ٧٨/٤، ٧٩.

(٢) البيت من الوافر، مختلف في قائله، فقيل: لشعبة بن مخبر في نوادر أبي زيد: ١٤١، وللأفرع بن معاذ في سمط اللآليء: ٩١٤، وبلا نسبة في الكتاب: ٢٩٨/١، الأصول: ٢١٠/١، شرح أبيات سيبويه ٤٢٩/١، أوضح المسالك ٢١٥/٢، المقاصد النحوية ١٠٨٢/٣، اللغة: بنو أبيكم: أي: من ينتسبون إليكم، وروي البيت: (وكونوا) مكان (فكونوا).

(٣) ينظر الكتاب: ٢٩٧/١.

(٤) القصعة: وعاءٌ يؤكل فيه، تُشبعُ العشرة، وكان يُتخذُ من الخشب غالباً. ينظر الصحاح: ٤٦٧/١.

(٥) الثريد: الخبز المفتوث والمبلول بالمرق، ينظر اللسان: ١٠٢/٣.

إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي لِلْمُخَاطَبِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمُتَّصِلِ، وَهُوَ (أَنْتَ) الْمُسْتَتِرُ فِي الْفِعْلِ (فَجِئْتَ) بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الَّذِي هُوَ (أَنْتَ)، وَيَجُوزُ رَفْعُ (وَقِصْعَةً) وَهُوَ أَجُودٌ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ فِي النَّطْقِ فِعْلٌ فَيَعْمَلُ فِيهِ، وَإِذَا رَفَعْتَهُ كَانَ عَطْفًا عَلَى أَنْتَ؛ أَي: وَكَيْفَ قِصْعَةً، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

مَالِكُ وَالتَّلْدُدُ حَوْلَ نَجْدٍ      وَقَدْ غَصَّتْ تَهَامَةٌ بِالرِّجَالِ<sup>(٢)</sup>  
نصب (والتلدد) على وجهين:

أحدهما: هو أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعْطِفَ (التَّلْدُدُ) بِالْوَاوِ عَلَى الْكَافِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْعَطْفُ عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةَ؛ فَنَصَبَهُ، وَهُوَ يَرِيدُ الْعَطْفَ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَنْصِبُهُ بِإِضْمَارٍ: مَلَابِسَةٍ، وَتَقْدِيرُهُ: مَالِكٌ وَمَلَابِسَةُ التَّلْدُدِ؛ فَيَكُونُ رَفْعُ مَلَابِسَةٍ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْخَبْرِ، وَهُوَ (لَكَ)؛ لِأَنَّ (مَا) مُبْتَدَأٌ وَ(لَكَ) خَبْرُهُ، وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ، وَنَصَبُ (التَّلْدُدِ) بِالمصدر؛ ثُمَّ حَذَفَهُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ، قَالُوا: (و) عَلَى هَذَا عَاطِفَةٌ.

والثاني: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (مَعَ)، وَلَكِنْ [تَكُونَ]<sup>(٣)</sup> مَقْدَرَةٌ مُرَادَةٌ فِيهِ؛ لِيَكُونَ نَصَبُهُ بِالْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا تَكُونُ وَالتَّلْدُدُ؛ أَي: مَعَ التَّلْدُدِ، وَقَدْ اِمْتَلَأَتْ تَهَامَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَالنَّصَبُ فِي مِثْلِ هَذَا أَجُودٌ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْخَبْرِ، وَمَعْنَاهُ: مَا لَكَ وَمَا التَّلْدُدُ فَيَكُونُ سؤَالًا عَنِ خَبْرِ نَفْسِهِ، وَعَنِ التَّلْدُدِ، وَمِثْلُ هَذَا قَدْ يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الْخَبْرِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٍ      تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدِي<sup>(٤)</sup> / ب: ١٢ /

(١) ينظر الكتاب: ٢٩٩/١.

(٢) البيت من الوافر، قائله: مسكين الدارمي، وروايته في الديوان:

أَتُوْعِدُنِي وَأَنْتَ بَذَاتِ عَرِقٍ .....

ينظر: ٦٦، الكتاب: ٣٠٨/١، وشرح ابن يعيش: ٥٠/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٥٨/٢، و رصف المباني:

٤٢٢، والخزانة: ١٤٢/٣، اللغة: التلدد: الذهابُ والنجيء حيرة، غصت: امتلأت.

(٣) في الأصل (يكون).

(٤) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، وروايته في الديوان:

فَأَقْسَمْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٍ      أَدْعُكَ وَإِيَّاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدِي

ينظر ديوان الهذليين: ١٥٩/١، المقاصد النحوية: ٢٩٢/١، الخزانة: ٥١٥/٨، ٥١٩، وبلا نسبة في الجمل: ٣١٨،

شرح التسهيل: ١٥٠/١، التذييل: ٤٤٥/٣. اللغة: أحدو: من قولهم: حدوثُ البعيرِ إذا سقته، وأنت تغني في أثره

لينشط في السير، ويروي (أحدو) من حدوث النعل بالنعْل إذا سويته إحداها على قدر الأخرى.

معناه: تكون معها، فإذا أصله تكون معها، ثم حذف (مع) فبقِيَ (ها)، ولكنه ضميرٌ متصلٌ لا يستقل بنفسه، ولا ينطق به، فجاء بضميرٍ منفصلٍ هو معناه في النصب فصار (إياها) مكان (يكون ها) ثم لم يقوَ [كان] <sup>(١)</sup> على الاسم الذي قد وصل إليه، فجاء (ب) (الواو) تقوية؛ فصار (وإياها)، ولم يقل (ها) على الأصل لما حذف (مع) وكانت (ها) مجرورة، وصار الموضع للنصب فيحتاج إلى ضمير له، ولا ضمير له منفصل إلا [إياها] <sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: <sup>(٣)</sup> الواو في قوله تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ <sup>(٥)</sup> من هذا.

قال: <sup>(٦)</sup> الأقوى أن يكون من هذا؛ لأنه كثيراً يقال: دعني مع زيد، وقوله:

﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ﴾ <sup>(٧)</sup> كلمة تهديد.

وكان يقول: <sup>(٨)</sup> يجوز أن تكون عاطفة؛ أي: ذَرْنِي وَذَرَّ مَنْ خَلَقْتُ. ثم قال: <sup>(٩)</sup> الأقوى والأزجح أن [يكون] <sup>(١٠)</sup> بمعنى (مع).

قال الأخفش <sup>(١١)</sup>: وقوم <sup>(١٢)</sup> من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على قدر المسموع، وذلك أن من قاس هذا فلاجل كثرته، والشيء إذا كثر قوي حكمه، وتصرفه فالقياس مثل قولك: قام زيدٌ وعمراً؛ أي: مع عمرو، ونحو ذلك، فإن كل فعل يتعدى واستوفى مفعوله، أو لا يتعدى أصلاً يتعدى إليه، ولكنه يفارق مفعولاً له؛ لأن كل فعل يتعدى إليه؛ إذ

(١) تكرار في الأصل.

(٢) في الأصل (إياك).

(٣) تلميذه.

(٤) سورة المزمل: الآية (١١).

(٥) سورة المدثر: الآية (١١).

(٦) ابن البنا.

(٧) سورة المزمل: الآية (١١).

(٨) ابن البنا.

(٩) أي: ابن البنا.

(١٠) في الأصل (يكون).

(١١) ينظر الحجة للفارسي: ٢٨٩/٤.

(١٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء وقوم يقصرونه على ما سمع منه وقوي

هذا القول الثاني". الإيضاح: ١٦٩.

الفاعل لا يفعل شيئاً إلا لغرض وعذر، وليس كل أحدٍ يكونُ له مصاحبٌ حتى يتصور المفعول معه في كل موضعٍ، ولكن إن اتفق، فحكّمه ذاك.

ومن قصره على ما سُمع منه؛ فلأنَّ الأصلَ في هذا الباب أن يكون (مع) فيه؛ إلا أن القدر الذي سمع منه سلّم لموضع السّماع، والأخفش<sup>(١)</sup> اختار القول الثاني، وقوّاه، وهذا عجيب منه؛ لأنّه قياس حدّاً/أ: ١٣، ومفعول هذا الباب لا يتقدّم على الفعل؛ لأنّه مُخرَج عن حدّه بالحذف اللاحق.

(١) وقد اختار ابن مالك إجراء (واو) مع إجراء واو العطف، ينظر الارتشاف: ٣/١٤٩٥.

## باب المفعول له

اعلم<sup>(١)</sup> أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، وإنما يُذكر عذرًا وعلّة لوقوع الفعل.

ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، ويكون جواب (لمه).

وإنما قلنا: لا يكون إلا مصدرًا؛ لأنّه يُذكر لغرض الفعل الذي فعله، والغرض لا يكون إلا معنى وحدثًا؛ فأما الأعيان، والأشخاص فلا؛ لأنّ زيداً نفسه لا يكون غرضاً وإنما الغرض علّة، وفعل وإنما يكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه؛ لأنّه لو كان من لفظه وهو في نفسه مصدر لأشبه المصادر المؤكّدة، مثل قولك: ضربت ضرباً، قال أبو إسحاق الزجاج<sup>(٢)</sup> يجوز أن يكون العامل فيه من لفظه، فقال أبو علي: <sup>(٣)</sup> هذا يؤدي إلى إخراج المفعول له من جملة أقسام المفعولين؛ لأنّه يلتبس، ويكون بمنزلة المصدر المؤكّد.

وقد أفرد النحويون (باب المفعول له) وجعلوه قسمًا بنفسه.

ومعنى قولنا: هو جواب (لمه)؛ هو أنّه كأنه يقول: لم فعلت كذا فقلت: فعلته طلباً لمرضاتك؛ أي: فعلته لهذا؛ أي: فعلته لهذا الغرض؛ أي: لطلب رضاك؛ فالمفعول له جواب لمه؟ كما كان الحال جواب كيف، وهو أن كيف سؤال عن الحال؛ فتجيبه إذاً بالحال، مثل قولك:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "الاسم المنتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله، وإنما تذكره ليعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل فهو جواب لم، كما كان الحال جواب كيف، وذلك قولك: ضربته تقويماً له، وجئتك إكراماً لك، وأكرمته حذر شره، فالمعنى: ضربته للتقويم، وجئت للإكرام، وأكرمت للحذر، فلمّا حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه، ومما جاء من ذلك في الشعر قوله:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهُورٍ      مَخَافَةً وَرَعْلَ الْمُحْبُورِ

وَالْمَوْلَ مِنْ تَهْوِيلِ الْهُبُورِ

ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة، وما أنشدته قد جاء فيه الأمران جميعاً. الإيضاح: ١٧٠.

(٢) هذا مذهب الكوفيين، وقد نُسب للزجاج، إلا أن الزجاج لم يوافقهم، ينظر معاني القرآن: ١/٢٧٩، الممع: ٢/٩٩، وقد انتصر ناظر الحيش للزجاج بقوله: وزعم من لا يجترز في النقل أن الزجاج يذهب إلى هذا المذهب، ولا يصح ذلك عنه؛ فإنه قال في كتاب المعاني في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَسْرِ نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾: ونصب ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ على معنى المفعول له، المعنى: يشرىها لابتغاء مرضات الله، فقدّر اللام كما يُقدّرُها سيبويه وغيره، فصح أنّه برئ من ذلك المذهب، ينظر تمهيد القواعد: ٤/١٨٨٢.

(٣) لم أقف عليه.

كيف زيد؟ فتقول: صالح، كذا (لم) سؤال عن الغرض والعلّة، فتجيبه بغرضك وعذرك فيما فعلته.

تقول: أكرمه مخافة شرّه؛ أي: لمخافة شرّه، قال الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَمْيَنَهُمْ فِيءَآذَانِهِمْ مِّنَ الْمَوْتِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي لحذر الموت، ومن هذا الجنس قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُرْبَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> معناه: كراهة أن تضلوا؛ أي: لكراهة، إلا أن اللام في كل هذا هو الجار، فإذا حذف وصل الفعل إليه، وتعدى بنفسه؛ فينصبه كما كان الجار والمجرور في موضع نصب.

ويجوز أن يكون هذا/ ب: ١٣ / المصدر الذي هو مفعول له معرفة، ونكرة كسائر المفعولين إلا الحال؛ فإنها نكرة أبداً لما نذكره<sup>(٣)</sup> قال الشاعر:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهُورٍ .....  
مخافةً وزعل المـحـبـورِ      والهـولُ من تهـولِ الهـبـورِ<sup>(٤)</sup>

يصف حماراً أو ثوراً يركب الرمال في مشيه، ولا يركب المحجة<sup>(٥)</sup> خوف الصيادين لا يتبعونه، و(العاقِر): الزملة التي لا تُنبتُ، والجمهور الكبير المجتمع، مخافة؛ أي: لمخافة الصياد، ولزعل المحبور، وللهلول ذكر أنه فعل ذلك الركوب لهذه الأغراض؛ أي: يركب للمخافة والهول؛ ولأنه شابٌ نشيط مسروراً؛ أي: والنشاط المسرور يعني نفسه، وللهلول من هذه [الرمال]<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة البقرة: الآية (١٩).

(٢) سورة النساء: الآية (١٧٦).

(٣) في باب الحال.

(٤) كمال البيت:

من الدبيل ناشطاً للدورِ      يركبُ كلَّ عاقِرٍ جُمُهُورِ

البيت من الرجز، للعجاج، ينظر البيت في ديوانه: ٣٥٤/١ - ٣٥٥، الكتاب: ٣٦٩/١، الأصول: ٢٠٨/١، شرح أبيات سيويه: ٤٧/١، الخزانة: ١١٤/٣، ١١٦، بلا نسبة في أسرار العربية: ١١٠، اللغة: (الجمهور): المترابك؛ لخوفه من صائدٍ أو سبُعٍ، أو لزعله وشوره؛ و (الزعل): النشاط. و (المحبور): المسرور، و (التهؤل): أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره. و (الهبور): جمع هَبْر؛ وهو ما اطمأن من الأرض، وما حوله مرتفع؛ فلائها مكمّن للصائد، فهو يخافها فيعدل عنها إلى كلِّ عاقِرٍ.

(٥) المحجّة: قارعه الطريق الواضح، ينظر العين: ١٠/٣.

(٦) في الأصل (للرمال).

فقوله: مخافةً نكرةً، وزعل المحبور مضافٌ إلى معرفةٍ، والمهول معرفةٌ، ومن رَوَى:

..... قَوْمٌ ، إِذَا رَكِبُوا ، شَدُّوا الْإِغَارَةَ.....<sup>(١)</sup>

فيكون نصبُ الإغارة ؛ لأنَّه مفعول له؛ أي: شدُّوا [للإغارة]<sup>(٢)</sup>، وهو معرفة، ومن رَوَى شنوا الإغارة فهو ظاهر؛ إذ هو مفعول به، ومن هذا الجنس، قوله:

..... لا تَهْلِكُ أَسَىً وَتَجْمَلُ<sup>(٣)</sup>

أي: لأسى.

وكان يقول<sup>(٤)</sup>: مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الحالِ، ثم رجع إلى هذا.

قُلْتُ: <sup>(٥)</sup> ومن هذا قوله: (وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ)<sup>(٦)</sup>.

قال: <sup>(٧)</sup> نعم معناه للحبط، وهذا الجنس من المصادر لا يُقام مقامَ الفاعلِ فيما لم يسمَّ فاعله، ولا يُجعلُ حالاً؛ لأنَّ في الكلام حذفاً فرماً يُلبس.

(١) كمال البيت:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا ، إِذَا رَكِبُوا ، شَتُّوا الْإِغَارَةَ: فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

البيت من البسيط، لقريط بن أنيف، في الخزانة: ٢٥٣/٦، المقاصد النحوية: ١٠٥٨/٣، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٨٠١/٢، والتذييل: ١٥٩/١١، والجنى الداني: ٤٠، والهمع: ١٠٠/٢، اللغة: شنوا أي: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، "الإغارة" المهجوم على العدو والإيقاع به، "فرساناً" جمع فارسٍ، وهو راكبُ الفرس، "ركباناً" جمع راكب، وهو أعم من الفرس، وقيل: خاص براكب الإبل. وروايته في كتب النحو (شُنُوا).

(٢) في الأصل (الإغارة).

(٣) كمال البيت:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَىً وَتَجْمَلُ

البيت من الطويل، لأمرىء القيس في ديوانه: ٩، وفي ديوان طرفة بن العبد: ١٩، ووصف المباني: ٢٦٨، المقاصد النحوية: ٣٧٣/١، ١٨٨٦/٤، وبلا نسبة في التذييل: ١١٢/١١، وتمهيد القواعد: ٢٨٦٦/٦، اللغة: لا تهلك أسى: أي من فرط الحزن، ويحمل بالصبر، وروي (وتحمل).

(٤) ابن البنا.

(٥) تلميذه.

(٦) الحديث رواه البخاري: في كتاب الزكاة، باب "٤٧" الصدقة على اليتامى ١٢١/٢، وفي كتاب الجمعة، باب "٢٨" يستقبل الإمام القوم... إلخ ٢٢١/١ مختصراً جداً، وفي كتاب الجهاد، باب "٣٧" فضل النفقة في سبيل الله ٢٦/٤، وفي كتاب الرقاق، باب "٧" ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ٩١/٨، ومسلم في كتاب الزكاة، باب تخوف مما يخرج من زهرة الدنيا، حديث "١٢٢، ١٢٣" ٧٢٧/٢-٧٢٩، سنن ابن ماجه، باب فتنه المال ١٣١/٥.

(٧) ابن البنا.

## باب الحال

اعلم أنّ الحال وصفٌ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ بهِ.

وقد يُعبَّرُ عن معنى الحال بأنّه وصفُ الفعلِ على أي صفةٍ وقَعَ، وليس يُريدُ به الصفةُ الصناعية، وإنّما معناه ذكر الفعلِ على أي وجهٍ، ومعنى وقَعَ، وكلتا العبارتين صحيحتان.

وَلَا يكونُ الحالُ إِلَّا نكرةً<sup>(١)</sup> لفظُها بعد معرفة، وتلك النكرة هي تلك المعرفة بعينها، ولا يكونُ الحالُ إِلَّا من صفةٍ تنتقلُ / أ: ١٤ / وتنقضي.

فأمّا إذا كانت لازمةً فلا، ولا يكونُ الحالُ من فعلٍ ماضٍ، ولا مستقبلٍ، وإنّما هو لمنتصبٍ قائمٍ، إِلَّا أن يدخلَ على الماضي (قد)؛ فتقرّبه من الحاضر، فيتوقَّع، فيمتدُّ.

والعامل في الحال فعلٌ أو معنى فِعْلٍ؛ فالفعلُ متصرّفٌ، ومعنى الفعل غير متصرّفٍ، فنصبُها إذاً؛ لأنّها مفعولٌ فيها، وإنّما يعمل فيها هذان الشيئان.

وإنّما قلنا: إنّها تكون نكرةً؛ لأنّها زيادةٌ في الخبر، والأخبار لا تكون إِلَّا نكراتٍ؛ لأنّ الفائدة بالنكرة تقع، فإذا كان المزيد عليه وهو الخبر نكرةً؛ فبأن تكون الزيادة نكرةً أولى؛ إذ تُزاد للفائدة؛ كالمزيد عليه؛ ولأنّ الحال يشبه التمييز، ثم التمييز نكرة؛ فكذلك الحال. إذا ثبتت هذه الجملة؛ فإن الحال تشبه الظرف<sup>(٢)</sup>، وتشبه التمييز.

فأمّا شبهها بالظرف فهو أن الحال مفعولٌ فيها، كما أن الظرف مفعولٌ فيه؛ لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، كان معناه في حال ركوبه، كما تقول: جاء زيدٌ يومَ الجمعة؛ أي: في هذا الوقت، وجاء زيدٌ خلقك؛ أي: في هذا المكان؛ فالمفعول فيه إذاً هذه الثلاثة: (الحال، والمكان، والزمان).

(١) اشترط تنكيرها مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون تعريفها، ينظر المساعد: ١١/٢.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "الحال تُشبه الظرف، من حيث: كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيدٌ راكباً، وخرج عمرو مسرعاً؛ فمعنى هذا: خرج زيدٌ في حال الإسراع، ووقت الإسراع؛ فأشبهت ظروف الزمان، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعالٍ محضة، كما عملت في الظروف، فقالوا: في الدار زيدٌ قائماً، فعمل فيها المعنى الذي هو في الدار، ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت؛ لأنّها مفعولٌ صحيحٌ إنّما يعمل فيه الفعل المحض، فلم يُجيزوا: قائماً في الدار زيدٌ، كما أجازوا: كل يومٍ لك ثوبٌ؛ فأعملوا المعنى الذي هو لك في الظرف الذي هو كل يومٍ؛ لأنّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض". الإيضاح: ١٧١.

ثم ثبت أن الظرف المُشَبَّه به يعمل فيه الفعل، ومعنى الفعل، كذلك الحال يعمل فيه معنى الفعل؛ لأنك تقول: لك ثوبٌ كلَّ يومٍ، فثوبٌ: مبتدأ، ولك: خبره، وفيه معنى الفعل، وهو العامل في الظرف، كذا تقول: في الدار زيد قائماً، فزيدٌ: مبتدأ، وفي الدار: خبره، وفيه معنى الفعل، وذلك المعنى عمل في الحال، وهو قولك: (قائماً).

فإذا لَمَّا شابهتْ الحَالُ الظرفَ في كونها مفعولاً فيها، كهو أفاد الشبه وعمل معنى الفعل فيها، كما كان يعملُ في الظرفِ، إلا أنَّها تُفَارِقُه في أنَّها لا تتقدم إذا كان العامل فيها معنى الفعل، والظرف قد يتقدم عامله، وإن كان معنى الفعل؛ وذلك أننا قد ذكرنا<sup>(١)</sup> أن العامل في الحال ضربان: فعلٌ، ومعنى فعل.

فإن كان فعلاً جاز أن يتقدم عليه الحال التي هي معمولته.

وإن كان معنى فعل لم يتقدم الحال عليه، تقول: جاء زيدٌ راكباً، فد(راكباً) حالٌ زيد.

والفعل<sup>(٢)</sup> / ب: ١٤ / هو العامل في الحال، وذو الحال، ويجوز راكباً جاء زيدٌ، ولو قلت: في الدار زيدٌ قائماً، ثم قلت: قائماً في الدار زيدٌ لم يجز؛ لأنَّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض الصريح؛ إذ له تصرفٌ بنفسه، وهذا المعنى ليس له تصرف، والتصرف هو التنقل في الأزمنة، مثل قولك: جاءَ يَجِيءُ بجيئاً فهو جاءٍ، ومعنى الفعل إذا عمل في الظرف؛ فإنه يجوز أن يتقدم معموله عليه، مثل قولك: كُلُّ يومٍ لك ثوبٌ، ألا ترى أن خبر المبتدأ وهو العامل في الظرف قد تقدّم عليه معموله، وإنَّما فارق الحال في هذا؛ لأنَّ الظرف ليس بمفعول صحيح، والحال مفعول صحيح؛ إذ هو اسم صريح مثل: راكبٍ وقائمٍ، ونحو ذلك، وليس ينبغي أن يشبهه في جميع أحكامه لأجل شبهه وقع بينه وبينه في الأصل؛ لأنَّ المشبه لا يلحق بالمشبه به في كُلِّ حُكْمٍ؛ ألا ترى أن ما لا ينصرفُ شَبَّهَ بالفعل في أنه لا ينصرفُ؛ لأخذ شبهه في الأصل منه، ثم لم يلحق به في جميع أحكامه بأن يجزم كهو، ويتصرف كتصرفه.

(١) ينظر ص: ٣٥.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وإذا كان الفعل المحض يضعفُ عمله فيما تقدم عليه؛ بدلالة قولهم: زيدٌ ضربتُ، وامتناعهم من رفع زيدٍ لو أخر فأوقع بعد ضربتُ؛ فإن يضعف عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدد؛ فلذلك أجازوا: في الدار زيدٌ قائماً، وفي الدار قائماً زيدٌ، ولم يجيزوا: قائماً في الدار زيدٌ؛ لَمَّا تقدّم على المعنى؛ لأنَّ هذا مفعول صحيح في الأصل، وإنَّما شَبَّهَ بالظرف للمشاكلة التي بينهما، فلا يجب أن يُسوى به، كما أن ما لا ينصرف لَمَّا أُجرى مجرى الفعل للشبهه العارض منه فيه لم يجب أن يُسوى بينه وبين الفعل في جميع أحواله". الإيضاح: ١٧١.

وإنما جُعِلَ الظرف أصلاً للحال فشُبِّهَتْ به، ومُحِلَّتْ عليه، ولم تُجْعَلْ الحال أصلاً له - وإن كان كُلٌّ واحدٍ منهما مفعولاً فيه - لأنَّ الظروف أوعية الأفعال، وكانت مفعولاً فيها لأجل أن (في) [للوعاء]<sup>(١)</sup>، كما أن الظرف وعاء؛ إذ هو بمنزلة قولهم<sup>(٢)</sup>: الدقيق في الجراب<sup>(٣)</sup>، فلمَّا كانت (في) أصلاً في ذلك لأجل اعتبار الوعاء؛ جُعِلَ الظرف هو المفعول فيه أصلاً؛ إذ الحال ليست نوعاً للفعل مثل ذلك؛ إلا أن الفعل لَمَّا وقع في حال وعلى وجه شُبِّه لأجل صلاح (في) به، والحال وإن كانت مفعولاً صحيحاً فإنَّها تُفارق المفعول من وجوه:<sup>(٤)</sup>

أحدها: هو أن المفعول يجوز معرفةً، ونكرةً، والحال لا يكون إلا نكرة.

والثاني: هو أن الفعل الذي لا يتعدَّى يتعدَّى إلى الحال/أ: ١٥ / ولا يتعدَّى إلى المفعول به.

والثالث: هو أن معنى الفعل يعمل في الحال، ولا يعمل في المفعول.

والرابع: أنَّه يجوز أن يقام المفعول مقام: (فعلٍ مَآءٍ يُسَمِّ فَاعِلِهِ)، وهو قولك: ضَرِبَ زيدٌ، والحال لا تُقَامُ قط مقام فعل ما لم يُسَمِّ فاعله.

فإذا لَمَّا كانت مفعولاً صحيحاً في الجملة لم يعمل فيها معنى الفعل بكل حال كما لا يعمل في المفعول.

ولمَّا شَابَهَتْ الظرف عمل فيها معنى الفعل في الجملة؛ ولأنَّها شَابَهَتْ التمييزَ، ثم معنى الفعل يعمل في التمييز كذلك عمل في الحال.

وأما شَبَّهَهَا بالتمييز<sup>(٥)</sup> فهو أن الحال تأتي بعد شياع، وأمورٍ مُحْتَمَلَةٍ ببيان بعض ما يحتمله ذلك الشياع المتقدم؛ لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ؛ يجوز أن يكون جاء وهو راكب، ويجوز أن يكون ماشياً، ويجوز أن يكون ضاحكاً، وغير ذلك.

(١) في الأصل (الوعاء).

(٢) هَلْتُ الدَّقِيقَ فِي الْجِرَابِ، أَي: صَبَبْتَهُ، يُقَالُ فِي الْمَثَلِ: مُحْسِنَةٌ فَهَيْلِي. معجم البلدان: ٤١٠/٣.

(٣) الجراب: الوعاء، ينظر المحكم: ٤٠٢/٧.

(٤) ينظر المرتجل: ١٦٢-١٦٣.

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وفي الحال شبه من التمييز أيضاً؛ وذلك أن قولنا جاء زيدٌ؛ يحتمل الجيء أن يكون على ضروبٍ شتى، وصفاتٍ مختلفة؛ فإذا قال: راكباً أو ماشياً؛ فقد بين بالحال الإبهام الذي كان في الجيء، كما أنه إذا قال: امتلاء الإناء ماء؛ فقد بيّن بالمرس ما امتلاء منه الإناء، فلذلك كان الحال نكرةً، كما أن المميز كذلك".

الإيضاح: ١٧٢.

فإذا قلت: (راكباً) فقد بيّنت بهذا الوجه الذي وقع عليه مجيئه، وهو بعض ما كان يحتمله مجيئه، كما أنك إذا قلت: (عشرون) فهو يحتمل أن يكون ثياباً، أو دراهم، وغير ذلك.

فإذا قلت: درهماً؛ فقد ميّزت وبيّنت بهذا بعض ما كان يحتمله، وحلّصته من سائر تحتملاته، ثم كان التمييز نكرة، فكذلك الحال؛ فإن قيل: فقد جاءت الحال معرفة في قولهم: طلبتُ جَهْدَكَ وطاقتك<sup>(١)</sup>، وأرسلها العِراكَ<sup>(٢)</sup>، ورجعَ عودَه على بدئه<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك.

ويجوز عَوْدُهُ؛ على أن يكون مبتدأ وخبراً، والجملة حال، ويجوز نصبه من وجهٍ آخر؛ وهو كونه مفعولاً به.

فالجواب عنه هو أن الحال في الحقيقة<sup>(٤)</sup> إنما هو الفعل الذي عمل في هذه المصادر ونصبها، وذاك الفعل نكرة، إلا أنه حُذِفَ ودلَّ عليه المصدر الذي هو معموله؛ لأنَّ فيه حروف نفس الفعل ولفظه، وذاك أن معناه: طلبته بجهْدِكَ، ورجعَ يعودُ عودَه على بدئه وأرسلها تعتركَ العِراكَ؛ يعني: الإبل أرسلها تتعارك / ب: ١٥ / وتتزاحم في السقي.

ففعل المضارع هو الحال؛ لأنَّ الفعل يقع موقع اسم الفاعل؛ ألا ترى أنك تقول: جاء زيدٌ يضحك، مثل قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً، فيعاقب المضارع الاسم في هذا، ويكون حالاً؛ لأنَّ الفعل نكرة، كذلك هذا؛ إلا أنه حُذِفَ ذلك الفعل توسعاً، ووُضِعَ المصدر موضعه في الدلالة عليه؛ لأنه يدلُّ على الفعل؛ إذ فيه حروفه.

(١) من أمثلة الكتاب: ٣٧٣/١.

(٢) ورد هذا في بيت للبيد بن ربيعة ينظر ديوانه: ٨٦، إذ قال:

فَأرْسَلَهَا العِراكَ وَلَمْ يَمدِّدْهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعِصِ الدِّخَالِ

(٣) هذا مثل ومعناه أي: رجع في الطريق الذي جاء منه، زهر الأكم: ٧٢/٣، ويجوز فيه وجهان، النصب والرفع؛ والنصب فيه ثلاث توجيهات: أحدها: أنه حال، والتقدير: رجع عائداً، الثاني: أنه منصوب على المصدر، أي: عاد عودَه على بدئه، والثالث: أنه مفعول به، أي ردَّ عودَه، وأعادَه، والرفع له توجيهان: أحدهما: أنَّ (عودَه) مبتدأ، و(على بدئه) خبر. والثاني أن (عودَه) فاعلُ (رجع). ينظر اللباب للعكبري: ٢٨٦/١، التذييل: ٣٦/٩.

(٤) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإن قلت: فقد قالوا: طلبته جهْدَكَ، وطاقتك، ورجعَ عودَه على بدئه، وأرسلها العِراكَ، وهذه معارف، وهي أحوال؛ فالقول: إن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه؛ فالتقدير: طلبته بجهْدِكَ، وأرسلها تعتركَ، فدَلَّ جَهْدُكَ والعِراكَ على: بجهْدِكَ، وتعتركَ؛ فالفعل هو الحال في الحقيقة؛ وهذه الألفاظ دالة عليه". الإيضاح: ١٧٢.

والدليل على أن هذه المعارف ليست أضولاً في الحال بأنفسها هو أن كل اسمٍ ظاهرٍ إذا كان معرفةً؛ فإنه يجوز أن يكتفى عنه ويضمّر؛ فلو كان كل مصدرٍ من هذا، وهو معرفة حالاً من الأصل؛ لجاز أن يُكتفى عنه بـ(إياه)؛ لأنّه ضميرٌ المنصوب، وكل واحد من هذه المعارف منصوبٌ، فلما أثبت أنّه لا يجوز أن يُكتفى عنه حتى تقوم الكناية مقام الحال كما قام المصدر المكنّي عنه مقام الحال؛ دلّ على أنّه إنّما لم يجز؛ لأنّه ليس في الضمير حروفُ الفعل؛ إذ ليس في (إياه) حروف: (تعترك) و(تجتهد).

وجاز في المصدر أن يُوضَعَ مَوْضِعَ الحال؛ لأنّه بنفسه يدل على الفعل؛ حيث تضمّن حروفه ولفظه، كما أنّهم قالوا: مروري بزيدٍ حسنٌ، ومنعوا أن يقولوا: وهو بعمرو قبيحٌ على أن يكون (هو) كنايةً عن مروري الذي تقدم؛ لأنّ قولك: مروري مصدرٌ، وهو رفع بالابتداء، و(بزيدٍ) من تمام الكلام وصلة المصدر، وحسن: خبر المبتدأ، وهذه (الباء)/أ:١٦/ التي في (بزيد) يتعلّق بالأفعال، وتطلّبها؛ إلّا أنّها جازت مع المصدر، وإن لم يكن فعلاً، كقولك: مررت بزيدٍ؛ فإنّه دلّ على الفعل؛ حيث كانت فيه حروفه فناب عن الفعل، وسدّ مسدّه في تعلّق (الباء) به، وليس كذلك ضميره، وهو قولك: (وهو)؛ لأنّه ليس بفعل، ولا فيه حروف الفعل فيدل عليه، وينوب عنه في جلب (الباء)؛ فكان تعليق (الباء) به كتعليقه بغيره من الأسماء.

ثم قال أبو علي: "وإذا كان الأمر على هذا؛ فقول من ذهب إلى أن خبر (كان)، والمفعول الثاني من ظننتُ: أحوال؛ فاسدٌ؛ لأنّه قد يقع مضمراً في نحو (كنته، وظننته إياه)"<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا هو أنّه لمّا دل على أن الحال لا يكون إلّا نكرة، وأن المصدر لمّا أُقيِمَ مقام الحال وهو معرفة كان موضوعاً موضع الفعل الذي هو الحال في الحقيقة؛ لدلالته عليه بحروفه؛ بدليل أن مضمّر ذلك المصدر لمّا لم يكن فيه حروف الفعل لم يُقْمَ مقام الفعل.

(١) "ويدل على صحة ذلك: أن المضمّر لم يقع أحوالاً في شيء؛ لأنّه لا دلالة فيه على لفظ الفعل كما في ألفاظ المصادر دلالة عليه؛ ألا ترى أنّهم لم يجيزوا: مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قبيحٌ، وإن كان هو ضمير مروري؛ لأنّ هو لا دلالة على لفظ الفعل فيه، كما في لفظ المصدر دلالة على لفظه، وإذا كان الأمر... الإيضاح: ١٧٢-١٧٣.

جاء بهذا رداً على الكوفيين<sup>(١)</sup>؛ حيث قالوا: إن خبر (كان) نصب على الحال، والمفعول الثاني في باب (ظننت) فقال: <sup>(٢)</sup> لو كان حالاً لما أقيم المضمرة الذي هو معرفة مقامه؛ لأنه ليس فيه حروف الفعل؛ فيقال: إنه تُوسَّع فيه؛ فوُضِع موضع الفعل الذي هو نكرة، أو اسم الفاعل الذي هو نكرة؛ كما فُعِل بتلك المصادر، فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا جاز/ ب: ١٦ / الإضمار؛ لأنَّ المُكْتَبِيَّ عنه ليس بحالٍ، وأنه يجوز معرفة.

قال أبو علي: "وقد سد الحال مسدَّ خبر المبتدأ في نحو: ضربي زيداً قائماً"<sup>(٣)</sup>.

ومعنى هذا هو أنك إذا قلت: ضربي زيداً قائماً؛ فإن (ضربي) موضع رفع، وهو مبتدأ، و(الياء) في موضع الرفع؛ لكونها فاعلة، وزيداً منصوباً بأنه مفعول به، وهذا كله من صلة المصدر، وقد تم المبتدأ فتحتاج إلى خبر، وهو محذوف؛ إذ تقديره: ضربي زيداً إذا كان قائماً، وإذا كان قائماً (فإذ) و(إذا) من ظروف الزمان.

وظرف الزمان يجوز أن يكون خبراً للمصدر؛ لأنه حدث، و(إذ) مضافة إلى كان؛ لأنَّ ظروف الزمان يجوز أن تضاف إلى الفعل، و(كان) تامة، وقائماً نصب على الحال، والعامل فيه فعل (كان) إلا أنه حذف الظرف، وهو (إذا كان) وهو الخبر، وبقي متعلق الخبر، وهو الحال؛ فسد مسدَّ الخبر، وفُعِلَ هذا توسعاً وتخفيفاً؛ لأنه لَمَّا جاز لهم حذف خبر المبتدأ جملة؛ فبان يجوز أن يحذف بحيث يبقى له خلفٌ ومتعلِّقٌ ينوب عنه أولى.

وإنما نقول: إن (كان) تامة في مثل هذا؛ لأنها لو كانت ناقصة حتى يكون (قائماً) نصب؛ لأنه خبر لها؛ لجاز أن يتعرَّف مرّةً ويتنكَّر أخرى؛ لأنَّ خبر (كان) يجوز معرفة، ونكرة؛ فلمَّا لم يُسمع منهم هذا إلا نكرة؛ عُلِمَ أَنَّهُ الحال التي من سبيلها أن تكون نكرة؛ فهذا هو الذي [أحوج]<sup>(٤)</sup> إلى أن جعلت (كان) تامة لا تحتاج إلى خبر.

(١) ينظر الإنصاف: ٨٢١-٨٢٨.

(٢) أي أبو علي، ينظر الإيضاح: ١٧٢ - ١٧٣.

(٣) "... وقولهم: هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً، فبسرّاً وتمرّاً انتصبا على الحال؛ ومعنى هذا الكلام: هذا إذا كان بسرّاً أطيب منه إذا كان رطباً، ولو قال: هذا بسرّاً أطيب منه عنباً؛ لم يجزِ النصب في البسر والعنب، كما جاز في البسر والرطب؛ لأنَّ البسر لا يتحول عنباً كما يتحول رطباً". الإيضاح: ١٧٣.

(٤) في الأصل (أخرج).

فالحال لا يكون خبراً إلا إذا كان المبتدأ مصدرًا، ومنه أكلت التفاحة نضجًا، وشربك السويق ملتوتا<sup>(١)</sup>، وتمهدك متكئا، ويكون معناه: إنما تُؤكل / ١٧:أ / التفاحة إذا نضجت، فأما قبل ذلك فهو كالحشب، وإنما تتمهد وتستريح إذا كنت متكئا فأما أنت ماشٍ، أو قائم فلا تمهد فيه.

وأما قولهم: هذا بُسْرٌ أطيّب منه [تمرًا]<sup>(٢)</sup> فتقديره: هذا إذا كان بُسرًا، فإذا كان بُسرًا أطيّب منه إذ كان [تمرًا]<sup>(٤)</sup>، أو [إذ]<sup>(٥)</sup> كان تمرًا فإن عنيت به الماضي فقدّر فيه (إذ كان)، وإن أردت المستقبل فقدّر فيه: إذا كان، وإن كان حاضرًا في الحال فقدّر فيه: إذ صار، أي: إذ صار تمرًا فهذا موضعه رفع؛ لأنه مبتدأ، و(أطيّب منه) خبره، و(بُسرًا) نصبٌ على الحال عمل فيها فعل (كان) المحذوفة لا تأثير لهذا في الحال، وكذلك نصب (تمرًا) بالحال، والعامل فيه (كان) المضمر، وإذا كان في الموضعين موضعه النَّصْبُ بالظرفية عمل فيهما (أطيّب)؛ لأنّ (أفعل منه) يعمل إلا أنه لا يعمل في التمييز مُقدّمًا، ولا في حال مُقدّم عليه.

وقد عمِل هاهنا في الظرف المُقدّم عليه لِمَا في الظروف من الاتساع؛ فهذه المسألة إذاً خبر المبتدأ فيها ثالث، وهو أطيّب منه، وكذا تقول: هذا عنبًا أطيّب منه زيبًا، وهذا عبدالله مقبلاً أفضل منه جالسًا.

فأما إذا قلت: هذا بُسْرٌ أطيّب منه عنبٌ؛ فإنك ترفعُهُما؛ لأنّه لا يتصوّر فيه معنى الحال؛ وذلك أن الحال إنما يكون في الشيء إذا كان حالان فصاعدًا، فتتحول من حال إلى حال؛ فلمّا كان [للمبسر]<sup>(٦)</sup> أحوالٌ يكون في بعضها بُسرًا، وفي بعضها رطبًا، أو تمرًا؛ جاز ذلك فيه، وليس كذلك البُسْرُ مع العنب؛ إذ له حالة واحدة؛ لأنّه لا يتحول من كونه بُسرًا إلى حالٍ يكون فيها عنبًا؛ إذ هما جنسان، فأعراب المسألة إذاً، هو أن هذا رفع؛ لأنّه مبتدأ وُبُسْرٌ خبره، ب/ ١٧: وهو نكرة، وقوله: أطيّب منه عنبٌ؛ جملة من مبتدأ وخبر، وهي صفة للبُسْر؛ لأنّ النكرة يجوز أن توصف بالجملة.

(١) لَتَّ السَّوِيقُ وَالْأَقِطُ وَنَحْوَهُمَا يُلْتَهُ لَتًّا: خَلَطَهُ بِالْمَاءِ وَنَحْوَهُ؛ وَلَتَّ السَّوِيقُ أَي: بَلَّه، اللِّسَانُ: ٨٢/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ (تَمْرًا).

(٣) مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ: ٤٠٠/١.

(٤) فِي الْأَصْلِ (تَمْرًا).

(٥) فِي الْأَصْلِ (إِذَا).

(٦) فِي الْأَصْلِ (الْمَبْسَر).

اعلم أن البصريين<sup>(١)</sup> يُسمّون الحال حالاً ولا يعرفون القَطْع، وإنما هو عبارة للكوفيين<sup>(٢)</sup> كأن الفرق بينهما عندهم هو أنه يُسمّون القَطْع لما كان من سبيله أن يكون صفةً لنكرةٍ ثم قُطِعَتْ عنها، ونُصِبَتْ على الحال، مثل قولك: هذا رجلٌ قائمٌ ف(قائمٌ) صفةٌ للنكرة. ثم يقال: هذا رجلٌ قائماً؛ فقد قطعوه عن كونه صفة.

وإذا قلنا: لا يكون الحال معرفةً فإنما تُريد إذا كان اسم الفاعل؛ فإن الحال إذ ذاك لا يكون إلا نكرة؛ لأنه على أصله لم يُتَّسَع فيه بأن وُضِعَ [اسماً]<sup>(٣)</sup> موضع غيره، فيقال: إنه يجوز أن يكون معرفة حين ناب عن غيره؛ لأنه غير أصل في الحال، وليس (غير) اسم الفاعل، كذلك مثل: (العراك)؛ لأنه قد يُتَّسَع فيه فيوضع المعرفة حالاً في موضع غيرها من نكرة فلا تكون أصلاً في نفسها، واسم الفاعل بنفسه حال؛ لأنه أُقيِم مقام غيره.

وأما (وحده) فهو حال، وهو معرفة؛ ولكن جرى فيه اتساع آخر قد تقدّم ذكره<sup>(٤)</sup>.

ومعاني الفعل التي تَعْمَلُ في الحال مثل: (التبنيه، والإشارة، والظرف) ونحو ذلك مما ليس بفعل صريح)، وذلك أنك إذا قلت: (هذا زيدٌ قائماً) فمعك تنبيه؛ بقولك (ها)، وإشارة: بقولك (ذا) فعلٌ واحد؛ إذاً من (ها) فذا فيه معنى الفعل؛ فاجعل أيُّهما شئت عاملاً في الحال، كأنك تقول: أنبّه على زيدٍ قائماً، أو أشيرُ إلى زيدٍ قائماً.

فإذاً العامل في الحال معنى الفعل الذي في المبتدأ، والعامل في الحال في التحقيق في كل موضع هو العامل في ذي الحال، كذلك هاهنا /أ: ١٨/ لَمَّا كان هذا عاملاً في الحال كان هو العامل أيضاً في ذي الحال، وهو زيدٌ؛ لأنه خيرٌ مبتدأ، والمبتدأ هو المؤثر، والعامل في الخبر والظرف، مثل قولك: في الدار زيدٌ قائماً، أو زيدٌ فيها قائماً.

وإن قُلْتَ: قائمٌ؛ فهو الخبر، والظرف ملغى، والخبر هو العامل في الظرف، ومعناه: زيدٌ قيامه في الدار، فإذا قلت: زيدٌ في الدار قائماً؛ فالظرف (الآن) هو العامل في (قائم) والعامل في الظرف الاستقرار، ومعناه: زيدٌ مستقرٌ في الدار؛ فيختلف معناه أيضاً كما ترى.

(١) ينظر الكتاب: ٥٦/٢، معاني القرآن للزجاج: ٢١٣/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١٥٤/١، ١٧١، ١٠٣/٢، ١٠٤، ٢٩٨/٣.

(٣) في الأصل (اسم).

(٤) ينظر: ٤٣٣/٢.

(٥) تكرار في الأصل.

وقد قلنا: إنَّ معنى الفعل عَمِلَ في الحال كما كان يَعْمَلُ في الظرفِ، وإمَّا عَمِلَ في الظرفِ؛ لأنَّ [رائحة] <sup>(١)</sup> الفعل تكفي مع الظرف؛ لِمَا فيه من الاتساع؛ إذ معنى الفعل يدل عليه؛ فأدنى عامل يؤثر فيه، لا كالمفعول الصحيح وهو المفعول به؛ لأنَّه يحتاج إلى عامل قوي؛ إذ ليس معنى الفعل يدل عليه؛ فلأجل قُوَّتِهِ في نفسه احتاج إلى مؤثر قَوِي، ومعنى الفعل ليس بقَوِي؛ إذا ثبت أن معنى الفعل يعمل في الحال؛ فإن الحال لا يتقدم عليه؛ لأنَّ معنى الفعل غير متصرف في نفسه فلم يتصرَّف في معموله، وهو مفعول صحيح.

وإذا كانت الحالُ حالاً عن مجرورٍ لم يتقدم عليه عند النحويين <sup>(٢)</sup> مثل قولك: مررتُ بزَيْدٍ جالساً، و مررتُ بِهَنْدٍ جالسةً، والعامِل في الحال إمَّا هو الفعل، ولكن لو قلت: مررتُ جالسةً بِهَنْدٍ، أو جالساً بزَيْدٍ، وأنت تجعل الحال (لزَيْدٍ) لم يجز، وإمَّا كان كذلك؛ لأنَّ العامل في الحال إمَّا يكون في الأكثر ما هو عامل في ذي الحال، فلما كانت (الباء) التي بها تعدِّي الفعل إلى الاسم عاملةً/ ب: ١٨ / في ذي الحال؛ حيثُ جرَّته؛ صارتُ كأَنَّها هي العاملة في نفس الحال؛ إذ الحال حالٌ لمن هو معمول (الباء).

ثم ثبت أنَّه لو عَمِلَ في الحالِ غير الفعل؛ لَمَّا جاز تقديم الحال عليه؛ كذلك هذا، وقال ابن كيسان <sup>(٣)</sup>: <sup>(٤)</sup> يجوز تقديم حال المجرور عليه، قال: لأنَّ العامل على التحقيق في الجملة إمَّا هو الفعل، وهو متصرَّف في نفسه فتصرَّف في معموله، وأما إذا قلت: (مررتُ جالساً بزَيْدٍ)، والحالُ للمتكلِّم جاز؛ لأنَّه ليس للجار فيه تأنيُّرٌ، ولكن في الكلام اضطرابٌ؛ لأنَّ مُرورك جالساً بزَيْدٍ لا يتصوَّر إلا إذا كنت في عَمَارِيَةٍ <sup>(٥)</sup>، ونحوها، ولو قلت: مررتُ قائماً بزَيْدٍ، والحال لك جاز.

واعلم أن الأصل والأكثر أن يكون اسم الفاعل والصفة هو الحال، وأمَّا الاسم الجامد فقليل في كونه حالاً.

(١) في الأصل (رائحة).

(٢) ينظر الكتاب: ١٢٤/٢، ١٢٥.

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان النحوي. له من التصانيف: المهذب، المذكر والمؤنث، القصور والممدود، البرهان، الوقف والابتداء. توفي سنة ٢٩٩ هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٧١، وإنباه الرواة: ٥٧/٣.

(٤) ينظر الهمع: ٢٣٦/٢.

(٥) العمارية: الهودج، ينظر نفح الطيب: ٣٣٢/٣.

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: الأصل في الأحوال الصفات، وفي التَّمْيِيزِ الأَجْنَاسُ والأَعْيَانُ، وإذا رأيت في الأحوال شيئاً من الأجناس والأعيان؛ فقدَرَّ فيه معنى الفعل، وإذا رأيت في التَّمْيِيزِ شيئاً من الصفات؛ فقدَرَّ فيه معنى العين، وأنه موصوفٌ مميِّزٌ، وهذه صفته، قد حُذِفَ وبقيت صفته<sup>(٢)</sup>.

ومعنى هذا هو أنك إذا رأيت في الأحوال ما هو جنسٌ، وعينٌ [فـ]<sup>(٣)</sup> مقدَّرٌ فيه معنى الفعل والصفة نحو قولهم: هذه جُبَّتُكَ [خَزَأً]<sup>(٤)</sup>؛ فُتُقَدَّرُ فيه لنا؛ لأنَّ اللَّيْنَ صفةٌ، وفيه معنى الفعل، وهو معنى [الخز]؛ إلا أن لفظ الخَزَّ عينٌ، وكقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> والآية العلامة، والعلامة المصدر، والمصادر فيها معاني الأفعال، وحروفها؛ فلذلك جاز أن يكون حالاً. /أ: ١٨/

وأما التَّمْيِيزِ الذي قال، فمثل قولك: عشرون قائماً، فتقديره: عشرون رجلاً قائماً؛ فالرجل (عين، وهو الموصوفُ قد حُذِفَ، وأُقيمت صفاته مقامه. وإنما قلنا: لأنَّ الأصل في الحال أن يكون اسم الفاعل صفته؛ لأنَّ معنى الحال صفةُ الفعل على أي حالٍ، ووجهٌ وَقَعَ؛ فيجب إذاً أن يعبر عنها بما يصلح أن يكونَ صفةً، وما سواه من الأسماء الجامدة، والأعيان نحو: (هذا بشرٌ)، وما جرى مجراه قليلٌ. فيجوز إذاً أن تقول: مررتُ بزَيْدٍ أَحْمَرَ، على أن تجعله حالاً عن زَيْدٍ؛ لأنَّ أَحْمَرَ صفة فيه معنى، ويجوز أن يكون قوله:

وَمَالَ بِقَيْنَانٍ مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا<sup>(٦)</sup> .....

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد القاضي، السبْراني، التَّحَوِي: عالماً بالتَّحْوِ، واللُّغَةُ، والفقه، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وأخبار التَّحَوِيَّين البصريين؛ توفِّي سنة (٣٦٨هـ)، ينظر إنباه الرِّوَاة: ١/٣٤٨، البلغة ٨٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) زيادة يستقيم بها النص.

(٤) في الأصل (الجر).

(٥) في الأصل (الجر).

(٦) سورة هود: الآية (٦٤).

(٧) كمال البيت وروايته في الديوان:

سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثُ فُرُوعُهُ وَعَالِيْنَ قِنَوَاناً مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا

البيت من الطويل، لامريء القيس، ينظر الديوان: ٥٧، تهذيب اللغة: ٢٣٩/٩، اللسان: ٧٧/٣، أساس البلاغة (أيد) ٤١/١، تاج العروس: ٣٩٦/٧ (أيد)، وبلا نسبة في اللسان: ٢٠٥/١٥ (قنا)، تهذيب اللغة: ٢٣٩/٩، تاج العروس (قنا).

من هذا، وهو أن يكونَ (أحمر) حالاً من البسر، ويجوز صفة للقيان؛ لأنه جمع تكسير.  
وإنما قلنا: إنه ينبغي أن يكون الحال بعد معرفة يتم الكلام عليها؛ لأنَّ الحال نكرة فإذا وقعت نكرة بعد نكرة فالأولى صفتها بها؛ لأنَّ ذلك أليق وأشدّ مشاكلة، وهو أن تقول: هذا رجلٌ مُقبِلٌ، وهذا حَسُنُ الوجهِ مُقبِلٌ، وهذا كثير الحال، خارج كل هذه الأخبار نكرات؛ فوصفهنَّ بالنكرة أحسن وأولى.

وأما إذا كانت هذه النكرة بعد معرفة؛ فالصفة لا يمكن؛ لأنَّ المعرفة لا توصف بالنكرة بل تقول: هذا زيدٌ مقبلاً، ولا يُرفع على أن يكون صفةً (لزيد).

إذا ثبت أن الأحسن أن تجعل النكرة صفة لنكرة، ولا تجعل حالاً عن نكرة؛ فإن جعلتها حالاً عن نكرة؛ جاز، مثل أن تقول: هذا رجلٌ مقبلاً، وإنما جاز ذلك لشيئين:

أحدهما: هو أن الكلام يتم مع النكرة /ب: ١٩، كما يتم مع المعرفة؛ لأنك إذا قلت: هذا رجلٌ؛ تمَّ الكلام؛ إذ هو مبتدأ وخبر، كما لو قلت: هذا زيدٌ.

ثم ثبت أنه لا يجوز أن يكون حالاً عن معرفة، كذلك هذا؛ ولأنك إذا أخبرت عنه بالحال قصدت به معنى مستأنفاً سوى الصفة؛ وذلك أن الصفة ثابتة في الموصوف، مُستقرّة قبل إخبارك بها.

والحال إنما يراؤ الإخبار بما هو قائم في الحال حاضر، وأنت إذا قلت: هذا رجلٌ مقبلاً؛ فإنما تقصد به الإخبار عن حالٍ هو عليها؛ فلذلك جاز.

وأما إذا وصفت النكرة بصفة فإن الحال عنها يحسن؛ لأنَّ الصفة تُقرَّبها من المعرفة؛ إذ الصفة تُخصِّصُ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup> (فاللسان) حالٌ عن كتابٍ، وهو نكرة، ولكن وصفه بمُصدِّقٍ؛ فهذا: مبتدأ، وكتابٌ: خبره، و(مصدق) صفته، تقديره: هذا كتابٌ مُصدِّقٌ في حال ما هو لسانٌ عربي، ويجوز أن يكون نصبه على أنه مفعول به، ويكون معناه (ذَا لِسَانٍ عَرَبِيٍّ).

(١) سورة الأحقاف: الآية (١٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾<sup>(١)</sup> من قرأ<sup>(٢)</sup> (يُورَثُ كَلَالَةً) نُصِبَ على الحال من (رجل)، وهو نكرة؛ إلا أنه وصفه، تقديره (إن كان رجلاً يُورَثُ) في حال ما هو كلاله؛ (فالكلاله) على هذا هو: (الميت) ومن قرأ (يُورَثُ كَلَالَةً) فهو نُصِبَ على أنه مفعول به و(الكلاله) على هذا هو الورثة، وقال عمرو بن شأس:<sup>(٣)</sup>

بني أسدٍ هل تَعَلَّمُونِ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا<sup>(٤)</sup>

وَرُوي: يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ، و(أشنع) نُصِبَ على الحال في الروایتين، وإن كان حالاً عن نكرة مع رفع (اليوم)؛ وذلك أَنَّ: من روى يوماً ف(كان) ناقصة، وتقديره: إِذَا كَانَ الْيَوْمُ يَوْمًا، ومن روى يوماً فكان تامّةً، و(أشنع) حالٌ عن (يوم) وهو نكرةٌ أ: ٢٠/إلا أنه وصفه بقوله: يوم ذُو كَوَاكِبٍ فَحَسُنَ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وقال بعضهم:<sup>(٥)</sup> إِنْ أَشْنَعَ نُصِبَ على خبر (كان).

وقال أبو علي:<sup>(٦)</sup> هذا لا يجوز؛ لأنَّ الخبر إنما يأتي بما لم يأت به الاسم، ولم يُفدِه ليكون له فائدة، فأمّا إِذَا أتى الخبر بما أتى به الاسم المبتدأ فلا معنى له، ومعلومٌ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ وصف الاسم بما دلَّ على شدة اليوم وشناعته، فإذا جاء الخبر بمثل ذلك المعنى لم يكن فيه فائدة، قال: ولكن يجوز أن تجيء الحال مؤكدة.

واعلم أن الحال يجوز أن يكون مفرداً، ويجوز أن يكون جملةً من (فعلٍ وفاعلٍ) وجملة من (مبتدأ وخبر) و(ظرفاً).

(١) سورة النساء: الآية (١٢).

(٢) قرأ بكسر الراء: الحسن، وأيوب، وقرأ الباقون بفتحها، وقرأ الحسن والأعمش، وأبو رجاء بكسر الراء وشدّها. ينظر: مختصر ابن خالويه: ٢٥، المحرر الوجيز: ٤٨٦/٢.

(٣) هو عمر بن شأس الأسدي من فحول الجاهليين والمخضرمين، أدرك الإسلام شيخاً. ينظر الشعر والشعراء ٤٢٥/١، سمط اللآلي: ٧٥٠/١.

(٤) البيت من الطويل، ينظر البيت في ديوانه: ٣١، الكتاب: ٤٧/١، شرح أبيات سيويه: ٦٣/١، الأزهية: ١٨٦، الخزانة: ٥٢١/٨، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير: ٩٧٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٩٦/٤، اللسان: ٣٧٨/١٢ (شهب)، ويروي: «أشهب» مكان «أشنعاً».

(٥) ينظر شرح السيرافي: ٣٠٢، ٣٠٣.

(٦) ينظر التعليقة: ٨١/١.

فالمفرد مثل قولك: مررتُ بزَيْدٍ قائماً، أو ضاحكاً، وجاء زَيْدٌ ضاحكاً.  
والفعل نحو قولك: جاء زَيْدٌ يضحك.

والمبتدأ والخبر نحو قولك: مررتُ بزَيْدٍ أبوه قائمٌ، وضربتُ زَيْدًا أبوه قائمٌ؛ فهذه الجملة حال (لزَيْدٍ)؛ أي: في حال ما أبوه قائمٌ، وفي الجملة عائدٌ يعود إلى ذي الحال.  
والظرف مثل قولك: ضربتُ زَيْدًا خَلْفَكَ، أو مررتُ بزَيْدٍ خَلْفَكَ؛ إِلَّا أَنْكَ إِنَّ جَعَلْتَ هذا المكان ظرفاً؛ فالعامل فيه الفعل الظاهر، وهو ضربتُ ومررتُ، وإن جعلته حالاً؛ فالعامل فيه: مضمر، وهو الاستقرار، تقديره: ضربتُ زَيْدًا مستقراً خَلْفَكَ فيكون (مستقراً) هو الحال في التحقيق.

وإنما قلنا: إنه لا بُد من هذا التقدير لِيَكُونَ الحَالُ هو ذَا الحَالِ؛ فيكون له به تعلقٌ، وإلَّا فالمكان لا تعلق له (بزَيْدٍ) الذي هو ذو الحال، وهو كما قلنا في خبر المبتدأ إذا جعلناه ظرفاً إِنَّ الخبر في التحقيق إنما هو لفظ (مستقراً) ليكون /ب: ٢٠/ هو نفس المبتدأ.

فإِذَا قلنا: (زَيْدٌ خَلْفَكَ) [ف-<sup>(١)</sup>]: تقديره زيد مستقر خلفك، ليكون للخبر تعلقٌ بالمبتدأ، ويكون هو العامل في الظرف الذي أُقيم مقامه، كذلك لفظ (الاستقرار) هو الحال في الحقيقة، وهو العامل في الظرف الذي أُقيم مقامه، قال الله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهَلًا<sup>(٣)</sup>، (فوجيهاً) حال، و(يُكَلِّمُ النَّاسَ) حال، و(كهلاً) حال، إِلَّا أَنَّهُ عطف تارةً الفعل الذي هو حال على الاسم، وتارةً الاسم، وهو (الكهل) على الفعل الذي هو (يُكَلِّمُ)؛ لِأَنَّ كُلَّهَا أحوال، وقوله: (في المهدي) ليس بحالٍ في نفسه، وإنما هو متعلقٌ بالفعل الذي هو للحال، وهو قولك: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ).

ومن قرأ<sup>(٤)</sup> (وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا)<sup>(٥)</sup> فهو حال، ويكون هو ذَا الحال نفسه؛ أي: وَيُخْرِجُ طَائِرُهُ وَعَمَلُهُ كِتَابًا؛ فيكون الكتاب [هو إياه]<sup>(٥)</sup>؛ إذ العمل نفسه، وهو المكتوب، فالحال

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) سورة آل عمران: الآية (٤٥، ٤٦).

(٣) فقد اختلفوا في (وَيُخْرِجُ لَهُ) فقرأ أبو جعفر: بالياء وضمها، وفتح الراء، وقرأ يعقوب: بالياء وفتحها وضم الراء، وقرأ الباقر: بالنون وضمها وكسر الراء، واتفقوا على نصب (كتاباً)، ووجه النصب على قراءة أبي جعفر مبنياً للمفعول، وكذلك قراءة يعقوب، ينظر النشر: ٣٠٦/٢، مختصر ابن خالويه: ٧٥.

(٤) سورة الإسراء: الآية (١٣).

(٥) في الأصل (هو هو) وهذا لحن.

كخبر المبتدأ في أنه هو هو، وإذا قُلْتَ: ضربتُ زيداً قائماً أبوه، فقائماً: حال من زيد، وأبوه: رُفِعَ؛ لأنه فاعل الفعل؛ إذ عمل قائم فيه معنى الفعل؛ فهو بمنزلة قولك: يقوم أبوه، إلا أن قولك: قائم - وإن عملَ عملَ الفعل مُفْرَدٌ - ويقوم أبوه: جُمْلَةٌ.

وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ (الذي) لا يُوصَلُ إلا بالجملة فلَمَّا لم يصلوه، بمثل قولنا: قائم أبوه، كما وصلوه بيقوم ونحوه، عَلِمَ أَنَّهُمَ اعتَقَدُوا فيه أنه مفردٌ، و(الذي) لا يُوصَلُ بالمفردات، ولأنَّ الضمير يظهر في تنية الفعل وجمعه، ولا يظهر في تنية (قائم)، وجمعه؛ لأنَّك تقول: (مررتُ برجلٍ يقوم)، و(برجلين يقومان)، و(برجالٍ يقومون) ثم تقول: (مررتُ برجلٍ قائم) و(برجلين قائمين)، و(برجالٍ قائمين)، لم يظهر الضمير في (قائم)، ولا تنيته وجمعه؛ فعَلِمَ أَنَّهُمَ جَعَلُوهُ / ٢١ / في المفردات، مثل: زيد، والزَّيْدَيْنِ.

إذا ثبت هذا، فالفرق بين قولنا: (ضربتُ زيداً قائماً أبوه) وبين قولنا: (ضربتُ زيداً أبوه قائم) أن ذلك مفردٌ، وقولنا: (أبوه قائم) جملة من مبتدأ وخبر، وإذا قلت: (ضربتُ زيداً قائماً)؛ فيجوز أن يكونَ حالاً عن (زيد)، ويجوز أن [يكون] <sup>(١)</sup> حالاً عن (النساء)؛ فإنَّ أَرَادَ به أحدهما جاز، وإن أطلقَ فالأغلب، والأقرب أن يكونَ حالاً من (زيد)؛ لأنه أقرب إليه؛ إذ يليه.

والأولى إذا جعله حالاً للمتكلم أن يوليه، فيقول: ضربتُ قائماً زيداً، وإذا قلت: ذهبتُ غَنَمُهُ شَعَرَ [بغراً] <sup>(٢)</sup>؛ فهو حال؛ إذ معناه معنى اسم الفاعل؛ أي: مُتَفَرِّقَةٌ، وكذلك شَدَرَ وَمَدَرَ <sup>(٣)</sup>، وتقول: تفرَّقوا عبادي؛ نُصِبَ على الحال؛ أي: مُفَرَّقِينَ، ولا واحد لهم من لَفْظِهِمْ، وتقول: تَفَرَّقُوا أَيَدِي سَبَا <sup>(٤)</sup> موضعه نُصِبَ على الحال، ولكن لا يُنصَبُ (الياء) من أَيَدِي؛ لأنَّ هذا إما أن يكون مركباً أو مضافاً، وأيهما كان؛ فإنَّه لازم؛ وذلك أن التركيب لازم له، والإضافة لازمة له؛ فصار الاسمان كاسم واحد، وصارت (الياء) في وسط الاسم، قال سيبويه <sup>(٥)</sup>: فكانت كالياء في دَرَدَيْسٍ، وهي الداهية، وقد ثبت أن هذه (الياء) لا تعرب، ولا

(١) زيادة ليستقيم بها النص.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) كلمة تقال: عند التفرق والذهاب في كل وجه، ولا أصل لها كَقَوْلِهِمْ: تفرَّقوا عبادي، ينظر جمهرة اللغة: ٦٩١/٢، مجمع الأمثال: ٢٧٩/١.

(٤) ينظر مجمع الأمثال: ٢٧٥/١ - ٢٧٧.

(٥) ينظر الكتاب: ٣٠٧/٣.

تُحْرَكْ؛ كذلك أَيْدِي سَبَا، وهو مثل: قَالِي قَلَا، وَمَعْدِي كَرِب، و(الياء) في كل هذا لا تُحْرَكْ بحال، ويُفَارِقُ قولك: رَأَيْتُ قَاضِي الْبَلَدِ؛ لأنَّ هذه الإضافة لا تلزمه؛ فإذا لم تكن لازمة و(الياء) في آخر الكلمة فُتِحَتْ لا كمعدي كرب، وغيره، وإن قلنا: إنَّه مضاف؛ لأنَّ الإضافة لازمة له؛ إذ لا يُفْرَدُ (مَعْدِي) عنه بحال، فيقال: إنَّ (الياء) يقع فيه آخراً.

فإذا إن كان مركباً / ب: ٢١ / قلت: هذا مَعْدِي كَرِبُ ياهذا، وإن كان مضافاً تقول: هذا معدي كرب؛ فإذا تقول: تفرقوا أَيْدِي سَبَا، وأَيْدِي سَبَا: جمع الجمع، و(سبا) أصله: الهمز، وهو ما ورد في القرآن؛ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَهْمِزُهُ هَاهُنَا، وَلَا تُنَوِّنُهُ، وَإِنَّمَا تُسَكِّنُ بِلَا هَمَزٍ تَخْفِيفاً.

والحال عن النكرة قد قلنا يجوز، وإنَّ صَفَةَ النُّكْرَةِ بتلك النكرة أولى، فإذا تقدمت لم يكن إلا حالاً؛ لأنها إذا تأخرت فلك وجهان: (الحال والصفة).

فإذا تقدمت بَطَّلَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وهو الصَّفَةُ؛ لأنها لا تتقدم الموصوف؛ فثبت الوجه الآخر؛ لأنَّ الحال تتقدَّم، وتتأخر، مثاله قولك: هذا رجلٌ مُقْبِلٌ، وإن شئتَ (مقبلاً)، وإذا قَدَّمتَ قُلْتَ هذا مقبلاً رَجُلٌ، وتقول: هو عَرَبِيٌّ مُحَضًّا؛ معناه مُحَضٌّ مُحَضًّا؛ فيكون مصدرًا وُضِعَ مَوْضِعَ الصَّفَةِ، وهي اسم الفاعل؛ أي: هو عَرَبِيٌّ مُحَضًّا، فيكون حالاً. فَمَحَضٌّ خَلَصَ وَأَمْحَضَّتُهُ أَنَا وَاشْتَرَيْتُهُ بَدْرَهُمْ فَصَاعِدًا عَلَى الْحَالِ؛ أي: بَدْرَهُمْ فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وكتبتُ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا؛ أي: مفصلاً مبوباً كله حال.

وتقول: هذه ناقةٌ وفصيلُها رَاتِعِينٌ<sup>(١)</sup>، وهذه دجاجةٌ وديكُها بوطِينٌ<sup>(٢)</sup>، وإِنَّمَا حَسُنَ الْحَالُ هَاهُنَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْكَلَامِ نَكْرَةً، وهو قولك (ناقةٌ)، و(دجاجةٌ)؛ لأنه قد عَطَفَ / أ: ٢٢ / عليها اسماً هو معرفة في اللَّفْظِ، وهو قولك: (وفصيلُها)؛ لأنَّ المضمرة كلها معارفٌ في الجملة في اللَّفْظِ، وإنَّ عَادَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ، أو نَكْرَةٍ؛ فَلَمَّا أُضِيفَ الْمَعْطُوفُ إِلَى الْمَضْمَرِ كَانَ مَعْرِفَةً فِي اللَّفْظِ، فَلَوْ قُلْتَ: (رَاتِعَان) حتى يكون صفةً لَكُنْتَ قد وَصَفْتَ الْمَعْرِفَةَ بِالنَّكْرَةِ، وهذا لا يجوز، فَنُصِبَ عَلَى الْحَالِ؛ لأنَّ الْحَالِ عَنِ النَّكْرَةِ يَجُوزُ فِي الْجُمْلَةِ، وَحَسُنَتْ هَاهُنَا؛ لَكُنْ مَعْرِفَةً فِيهِ،

(١) من أمثلة الكتاب: ٨٢/٢

(٢) لم أفق على المثال في كتب النحو.

على أنه يجوز أيضاً هذه ناقةً وفصيلها راتعان<sup>(١)</sup>؛ إذ سُمِعَ هذا، ولكن تقديره (الانفصال) حتى يكون الاسمان معاً نكرتين، وصفتا بنكرة؛ وتقديره: وفصيل لها راتعان، ولا يجوز مثل هذا في كل موضع؛ لأنه تقول على هذا؛ لأنه سُمِعَ رَفُعُ (راتعين)؛ ولأنه معطوف، وقد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ألا تراهم قالوا: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وَكُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا، تقديرها: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخٍ لَهُ، وَكُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَةٍ لَهَا<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أَنْ تقول: رَبُّ أَحِيهِ، وَلَا كُلُّ سِخْلَتِهَا، وَإِنَّمَا يجوز في المعطوف دون المعطوف عليه؛ لأنَّ الكلام الأول قد مضى على السداد والصحة فاحتمل الثاني التوسُّع فيه لاستناده إلى صَدْرٍ سَدِيدٍ، وليس كذلك في المعطوف عليه؛ لأنه لو جُوِّزَ مثله فيه؛ لكان قد بُنِيَ الكلام من أوَّله، وأصل وضعه على الاضطراب؛ فلذلك لم يَجْزُ.

وأما قولهم: (طُرّاً)<sup>(٣)</sup>، (وقاطبة)<sup>(٤)</sup> فإثما منصوبان على الحال، وهما مصدران عند النحويين<sup>(٥)</sup> وضعاً موضع /ب: ٢٢/ الحال.

أما طُرّاً فمعناه: جِزْتُهُمْ مِنْ أَطْرَارِهِمْ؛ أي: من أطرافهم؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: طَرَّ الْإِبِلُ، وَمِنْ أَطْرَارِ الْبِلَادِ؛ فهذا مصدر من هذا الفعل، ومعناه: جميعاً.

وقاطبة من قَطَبَ؛ أي: جَمَعَ، ومنه قولهم: قَطَبَ الرَّجُلُ إِذَا عَبَسَ؛ فَجَمَعَ وَجْهَهُ، وَقَدْ أَلْزَمَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ النَّصْبُ، فَلَا يُرْفَعُ وَلَا يُجْرَى، وَقَالَ الْمُبْرَدُ<sup>(٦)</sup>: أَقُولُ فِي قَاطِبَةٍ إِنَّهُ اسْمُ الْفَاعِلِ لَا مَصْدَرٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلَةٌ) مِثْلُ: ضَارِبَةٌ؛ فَيَكُونُ فَاعِلَةً مِنْ قَطَبَ<sup>(٧)</sup>، وَهَذَا لَيْسَ

(١) ينظر الكتاب: ٨٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٣٠٠/٢.

(٣) جاء القوم طُرّاً، أي: جميعاً. تهذيب اللغة: ٢٠٢/١٣.

(٤) جاء القوم قاطبة أي بأجمعهم، ينظر جمهرة اللغة: ٣٥٩/١.

(٥) ينظر الكتاب: ٣٧٧/١، الأصول: ١٦٣/١، شرح السيرافي: ٢٦٢/٢، قال المبرد في (طُرّاً): "وقال النحويون سوى

يونس: إنه في موضع المصدر الذي يكون حالاً" المقتضب: ٢٣٨/٣.

(٦) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري: أخذ عن المازني، وأبي حاتم؛ وعنه ابن السراج؛ ومن مصنفاته: المقتضب،

والكامل، والرد على سيبويه؛ توفي سنة (٢٨٥هـ). ينظر أخبار النحويين البصريين: ٧٦ - ٧٨، وطبقات النحويين

واللغويين: ١٠١ - ١١٠.

(٧) ينظر المقتضب: ٢٣٨/٣.

بصحيح؛ لأنَّ هذا الاسم غير مُتَمَكِّن، وهو أنَّه لم يُرْفَع، ولم يُجْر، ومعلومٌ أنَّه لم يوجد في أسماء الفاعلين ما أُلزِمَ طريقة واحدة، وأُخْرِجَ من التَّمَكِّن.

وقد وجد مثل ذلك في المصادر؛ حيث أُلزِمَ النصب، والطريقة الواحدة مثل قولهم: معاذَ الله، وسبحانَ الله، وريحانه؛ أي: استزاقه؛ فجعل هذا في المصادر مثل ما جعل في الظروف؛ حيث أُلزِمَ بعضها طريقة واحدة، وهي الظرفية، والنَّصب، كذلك هذا.

وأما (واو) الحال؛ فإنَّها تدخل على جملة، مثل قولك: ضربتُ زيداً وأبوه قائمٌ، وفي هذه الجملة التي هي حال - وموضعها نصبٌ، وهي مبتدأ، وخبر - ثلاثُ مسائل:

أحدها: إذا كانَ فيها عائداً إلى ذي الحال.

والثاني: أن يكون بلا عائداً، ولكن يكون بواو أقيمت مقام العائد.

والثالثة: مثل قولك: ضربتُ زيداً أبوه قائمٌ، وضربتُ زيداً يده من يدي، وضربتُ زيداً وعمرو قائمٌ؛ ألا ترى أنَّه ليس فيه عائداً، وضربتُ زيداً وأبوه قائمٌ، فيه الواو/أ: ٢٣/ والعائد جميعاً.

وهذه (الواو) لا تسمى عاطفة؛ لأنَّها لو عَطَفَتْ على زيدٍ، وهو منصوبٌ لكان المعطوف منصوباً، ولكن تسمى (واو) الحال، و (واو) الابتداء؛ لأنَّه استئناف، وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾<sup>(١)</sup> بالرفع؛ فيكون ابتداءً وخبراً و(بمُدُّهُ) خبر هو جملة، ولو قدَّرتَه مفرداً، لكنتَ تقول: والبحرُ [ماداً]<sup>(٢)</sup> له، أو مادة بالرفع؛ لأنَّه خبر المبتدأ، ولا بد من واو الحال، أو عائد لتعلق هذه الجملة بما قبلها؛ لأنَّها واقعة موقع المفرد، ثم المفرد الحال لا بد من تعلقه بما قبله؛ كذلك هذه، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> واختار سيبويه<sup>(٤)</sup> أن تكونَ هذه الواو واو الحال لعلِّه نذكرها<sup>(٥)</sup>، ولكن يجوز في (وطائفة) ثلاثة أوجه:

(١) بالنصب، قراءة أبي عمر وحده، وقراءة الباقيين بالرفع. ينظر السبعة: ٥١٣، الحجة: ٤٥٧/٥.

(٢) سورة لقمان: الآية (٢٧).

(٣) في الأصل (مأ).

(٤) سورة آل عمران: الآية (١٥٤).

(٥) ينظر الكتاب: ٩٠/١.

(٦) ينظر ص: ٥٢.

أحدها: النَّصْب، مثل: وطائفةٌ أهتمهم؛ لأنه قد تَصَدَّرَ الفعل، وهو قوله: ﴿يَغْتَشِي طَائِفَةً﴾<sup>(١)</sup> فإذا نَصَبْتَ (وطائفة) كانت الواو عاطفةً لجملة على جملة، ونصبُ (طائفة) بإضمار فعلٍ من جنسِ أهتمهم؛ فيكونُ أشدَّ مُشاكلةً؛ لأنه يكون قد عطف فعلاً على فعل، مثل قولنا: (ضربتُ زيداً وعمراً كَلَّمْتُهُ) ولكنَّ القراءَ قرؤوه بالرفع، وفيه وجهان:

أحدهما: هو أن تكون الواو عاطفة قد عطفت جملة من مبتدأ، وخبر على جملة من فعلٍ وفاعلٍ، ويكون مثل قولك: ضربتُ زيداً وعمرو كلمته.

والثاني: أن تكون (الواو) واو حال؛ [وهو الذي]<sup>(٢)</sup> اختاره سيبويه<sup>(٣)</sup>، وإنما كان كذلك؛ لأنه إذا تصدَّرَ الفعل فالعطف عليه بالنصب أولى؛ ليكون أكثر مشاكلةً من عطف جملة من فعلٍ وفاعلٍ؛ إذ قولك: ضربتُ/ب: ٢٣/ زيداً وعمراً كلمته، [أفصح]<sup>(٤)</sup> من قولك: ضربتُ زيداً وعمرو كلمته.

فلَمَّا [رأى] <sup>(٥)</sup> سيبويه أنَّ القراء على رفع هذا حَمَلَ الواو على أهما واو حال لا عاطفة؛ لأهمَّا لو حملت على أن تكون عاطفة لكانت قراءتهم على أدون اللغتين؛ أي: في هذه الحال فقوله: (وطائفةً) مبتدأ، وقوله: (أهتمهم) خبره.

ومن هذا الجنس قوله: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾<sup>(٦)</sup> أي في هذه الحال وقوله:

﴿ثَانِيًا أَتَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿ثَانِيًا عَطِفِهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

قال <sup>(٩)</sup> تقديره: (ثانياً عَطِفِهِ).

(١) سورة آل عمران: الآية (١٥٤).

(٢) تكرار في الأصل.

(٣) ينظر الكتاب: ٩٠/١.

(٤) في الأصل (فصح).

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) سورة البقرة: الآية (١٨٧).

(٧) سزوة التوبة: الآية (٤٠).

(٨) سورة الحج: الآية (٩).

(٩) ابن البنا، والرأي للقراء ينظر معاني القرآن: ٢/٢١٦.

وتقول: (ضربتُ يقوم زيداً) حال من زيدٍ قَدَّمه عليه، (وضربتُ أقومُ زيداً) حال من (التاء)، ومثل هذا لا يُلبس، فإذا قلت: (ضربت قائماً زيداً)، وأنت تجعله حالاً من (زيدٍ) فإنَّ فُهم، ولم يُلبس جاز، وإلا فَرُتَّب.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾<sup>(١)</sup> فواو عطف؛ إذ نسق فعلاً على فعل، والكوفيون<sup>(٢)</sup> يسهل مثل هذا على أصولهم؛ لأنَّهم يجعلون كثيراً من الواوات زائدة، مثل: ﴿وَنَدَيْتُهُ﴾<sup>(٣)</sup> يقولون هو جواب قوله: ﴿فَلَمَّا آسَلَمَا﴾<sup>(٤)</sup> والواو زائدة، وكذلك يقولون في: ﴿وَفُتِحَتْ﴾<sup>(٥)</sup> كذا إذا قالوا هاهنا: <sup>(٦)</sup> إِنَّ وَاو ﴿وَيَصُدُّونَ﴾<sup>(٧)</sup> زائدة كان هو خبر إنَّ، وأما خبر إنَّ عندنا فهو محذوف، وتقديره: (ظالمون)، ونحوه، وكثيراً ما يجيء حذف خبر إنَّ، ولكنَّ أكثره في النكرات، وهو أن يكون الاسم نكرة، مثل قوله:

إِنَّ مَحْجَلاً وَإِنَّ مُرْتَحِلاً .....<sup>(٨)</sup>

أي (إنَّ لنا محلاً) فمحل هو اسمه، وهو نكرة، وكذا قوله:

(١) سورة الحج: الآية (٢٥).

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه: ٣/٣١١، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٤٦، ينظر الإنصاف: ٤٥٦/٢.

(٣) سورة الصافات: الآية (١٠٤).

(٤) سورة الصافات: الآية (١٠٣).

(٥) (وفتحت أبوابها)، سورة الزمر: الآية (٧٣).

(٦) قال ابن جني: ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف؛ نحو قول الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَأُفْتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(١)</sup> ١ "قالوا: هنا زائدة مخرجة عن العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فُتِحَتْ أبوابها" ٢. وزيادة الواو أمرٌ لا يثبت البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب؛ أي: حتى إذا جاءوها وُفْتِحَتْ أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا. الخصائص: ٤٦٤/٢.

(٧) سورة الحج: الآية (٢٥).

(٨) كمال البيت:

إِنَّ مَحْجَلاً وَإِنَّ مُرْتَحِلاً وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهْلاً

البيت من المنسرح، للأعشى، ينظر ديوانه: ٥٥، الكتاب: ١٤١/٢، المقتضب: ١٣٠/٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٣/١، المقرب: ٦٠٩/١، التذليل: ٦٥٠/٢، ٦٥٣، المغني: ٨٧/١، الخزانة: ٣٨١/٤، الهمع:

وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمَ الْمَشَافِرِ (١) .....

أي: لكن زنجياً لا يعرف قرابتي / أ: ٢٤ / وفي الحج خبر اسم إن ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢) معرفة.

واعلم (٣) أن الحال ضربان: منتقل وغير منتقل.

فالمنتقل هو الذي ليس بلازم نحو قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً؛ لأنَّ هذه الحال لا تلزم؛ إذ يجوز أن يجيء باكياً، أو قاعداً، أو قائماً.

وغير المنتقل هو اللازم نحو قوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (٤)؛ لأنَّ التصديق لازم له، وإنما جاز أن يكون حالاً - وإن لم تكن له أحوال؛ إذ التصديق حال واحدة له - لأنَّ هذه حال مؤكدة؛ إذ لفظ الحق قد دلَّ على هذا المعنى، والعامل في الحال معنى الجملة، وذاك أنك تقول: هو زيدٌ معروفاً - وهو فصل في هذا الباب - وذاك [أن] (٥) يكون العامل في الحال معنى الجملة؛ لأنك لما قلت: هو زيدٌ؛ كان معناه أعرفه، ونحوه، وكذلك (هو الحق) تقديره: أحقه، فيكون معنى الجملة معنى مأخوذاً من الفعل، وهو العامل في الحال، وإلا فليس (تحت) هو معنى فعل، كما كان في هذا، وأما قولهم: هو لك طلقاً (٦)؛ فالعامل في الحال خبر المبتدأ؛ إذ فيه معنى الفعل، وهو ثابت ومستقر.

(١) كمال البيت:

فَلَوْ كُنْتُ صَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

البيت من الطويل، للفرزدق، ينظر البيت في ديوانه: ٤٨١، الكتاب: ١٣٦/٢، المصنف: ١٢٩/٣، الإنصاف: ١٨٢/١، شرح ابن يعيش: ٨١/٨، ٨٢، شرح التسهيل: ٤٢٤/١، التذليل: ٦٤٠/٢، المغني: ٢٩١/١، الهمع: ١٣٦/١.

(٢) سورة الحج: الآية (٢٥).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والحال على ضربين: ضرب منتقل، كقولنا: جاء زيدٌ راكباً، وضرب غير منتقل، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾. "الإيضاح: ١٧٣.

(٤) سورة البقرة: الآية (٩١).

(٥) في الأصل (لن).

(٦) يُقَالُ: هُوَ لَكَ طَلْقًا، طَلَّقَ أَي حَلَّالًا. وَفِي الْحَدِيثِ: الْخَيْلُ طَلَّقَا اللَّسَانَ: ٢٣١/١٠.

وحد الحال المؤكدة ما ذكرناه<sup>(١)</sup>، وهو أن تكون الجملة قد دلت على المعنى الذي تأتي به الحال نحو: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٢)</sup> ونحو: ﴿فَبَسَّرَ صَاحِبًا﴾<sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنْ التَّبَسُّمَ ينقسم؛ إذ يكون للتعجب، ولغير الضحك: مثل التَّكْحِيلِ، كما يقول المتنبي: <sup>(٤)</sup>

إِذَا رَأَيْتَ نِيُوبَ اللَّيْثِ بَارِزَةً      فَلَا تَظُنِّيَنَّ أَنَّ اللَّيْثَ مُبْتَسِمٌ<sup>(٥)</sup>

فعلى هذا لا تكون الحال مؤكدة، ويكون التَّبَسُّمُ للضحك، فعلى هذا تكون الحال مؤكدة، ومن الحال المؤكدة (قم قائماً)، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾<sup>(٦)</sup>؛ لأنه قد صار رسولاً بالإرسال ثم ب: ٢٤ / أكده.

وأما الحال المقدرة فهو أَنْ تُقَدَّرَ فِي الحالِ فِعْلاً يَفْعَلُهُ فِيمَا بَعْدَ، كقوله: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً؛ أي: مُقَدَّرًا الصَّيْدَ به غداً، ويكون تقديره في الحال، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ﴾<sup>(٧)</sup> أي: مُقَدَّرِينَ الحلقَ إِذَا دخلتم؛ فالتقدير وقع في الحال، ولكن الحلق ما وقع في الحال؛ فإذاً الحال هو أن يكون قائماً في الحال، وتقدير الحال ما قلناه.

وأما المصدر الموضوع موضع الحال فإِذَا يُعْرَفُ بما يقتضيه الموضع، ويفارق المفعول له، وإن كان لفظه مصدراً؛ لأنَّ هذا لا يكون إِلَّا نكرةً؛ ولأنَّه جوابٌ على أي حالٍ فعلت؟ وذاك جواب: لِمَ فَعَلْتِ؟ وذاك جُعِلَ عذراً لوقوع الفعل، وكل هذه الشروط ليست هاهنا، فبهذا يتميزان مثل قولك: جاء مشياً أو ركضاً؛ كأنك قُلْتَ: راکضاً، ومثل قوله تعالى:

(١) ينظر ص: ٥٤.

(٢) سورة البقرة: الآية (٩١).

(٣) سورة النمل: الآية (١٩).

(٤) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الكندي الكوفي، المشهور بالمتنبي، ولد سنة ٣٠٣ هـ، تعلَّم العربية، والشعر، واللغة، والإعراب، توفي في بغداد سنة ٣٥٤ هـ، ينظر الواقي بالوفيات: ٢٠٨/٦، الأعلام ١/١١٥.

(٥) البيت من البسيط، ينظر ديوانه: ٣٦٨/٤، الدرُّ الفريد: ٤٣٢/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢٤٥/٣، وروايته في الديوان: (إذا نظرت) مكان (إذا رأيت).

(٦) سورة النساء: الآية (٧٩).

(٧) سورة الفتح: الآية (٢٧).

﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْمَأً﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يقول: لم مشيت في الأرض؟ ولا هو يقول: للمرح؛ وإنما معناه: لا تمش في هذه الحال، وهذا توسع؛ لأنه حدث.

والحال كالخبر في أنه يكون [هو إياه]<sup>(٢)</sup>، فإذا قلت: (ماشياً) فقد جعلته [هو إياه]<sup>(٣)</sup>، وصاحب الحال عين؛ فلذلك لا يجوز عند سيبويه<sup>(٤)</sup> القياس فيه، وأن يقال: أتاني سرعةً، وقال أبو العباس:<sup>(٥)</sup> نحو ذلك في كل مصدر من معنى الفعل، قال<sup>(٦)</sup>: فأما إذا لم يكن في معنى الفعل فلا يجوز؛ نحو أتاني زيدٌ ضحكاً؛ لأنَّ الإتيانَ ليس من الضحك في شيء.

وأما قوله: ﴿هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ﴾<sup>(٧)</sup> ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (ما) معرفة.

والثاني: نكرة.

[فإنَّ جعلته]<sup>(٨)</sup>، معرفة فهو بمعنى الذي و(لديّ) صلة له؛ فهذا: مبتدأ، والذي مع صلته خبره، (وعتيد) خبر /أ: ٢٥/ بعد خبر، كقولك: هذا حُلُو حامضٌ، وإنَّ جعلته نكرةً فهو بمعنى: شيء، و(لديّ) صفة له، تقديره: هذا شيء لديّ عتيدٌ، و(عتيد) على هذا يجوز مع (لدي) أن يكونا صفتين، ويجوز أن يكونا خبراً بعد خبر، فهذا مبتدأ، و(ما) مع صفة خبر (وعتيد) خبر آخر، وذلك أنه لا بد ل(ما) إذا كانت نكرةً من صفة، كما أنّها إذا كانت معرفةً لم يكن بد من الصلة، فعوضوه؛ حيث جعلوه نكرةً بالصفة عن الصلة، وكذا من يجوز أن يكون نكرةً موصوفةً، قال: سيبويه<sup>(٩)</sup> هذا من أعرف منطلقاً يجوز أن يكون من معرفة، وأعرف: صلة له، فيكون خبراً، ومنطلقاً حالاً.

(١) سورة لقمان: الآية (١٨).

(٢) في الأصل (هو هو).

(٣) في الأصل (هو هو).

(٤) ينظر الكتاب: ١/٣٧٠.

(٥) ينظر المقتضب: ٤/٣١٢.

(٦) أي: أبو العباس.

(٧) سورة ق: الآية (٢٣).

(٨) تكرر في الأصل.

(٩) لم أصف عليه.

ويجوز أن يكون نكرة بمعنى: رجل، وإنسان، و(أَعْرِفُ): صِلْتُهُ، والعائد في الحالين محذوف، تقديره: أَعْرِفُهُ؛ لأنَّ العائد من الصلة، ومن الصفة يعود -لا محالة- إلى الموصول، والموصوف، وقول الشاعر:

يَا رَبَّ مَنْ يُبْغِضُ ..... (١)

ف(يبغض) صلة له، وهو نكرة -لا غير- لأجل (رُبِّ)، ف(الذي) لا يكون إلا صفة لما ذكرناه<sup>(٢)</sup> في أول الكتاب في الأسماء الموصولة، وهو وإن لم يكن فيه معنى الفعل فيجوز؛ كقولك: مررت بهذا الرجل؛ فالرجل: صفة، وليس فيه معنى الفعل.

ف(الذي) إذا صفة، ويكون [موصوفاً]<sup>(٣)</sup>، و(ما) لا يكون صفة ولكن يكون [موصوفاً]<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّه ليس فيه معنى الفعل؛ ولأنَّه اسم للجنس، فيكون موصوفاً متبوعاً، ولا يكون تابعاً، وعتيداً يجوز في الكلام على الحال.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٥)</sup> فنصبت على الحال، ومن قرأ<sup>(٦)</sup> (أمة) فعلى البدل من خبر إنَّ، تقديره: (إنَّ هذه أمة) ومن قرأ (أُمَّتُكُمْ) فعلى البدل من اسم إنَّ وتقديره: (إنَّ أُمَّتُكُمْ أمةٌ واحدة) ولا يجوز /ب: ٢٥/ نصب الأُمَّتَيْنِ؛ لأنَّه لا يكون لأنَّ خبر، وكذا تقول: إنَّ هذا زيدٌ منطلقاً؛ فهذا اسم، و(زيدٌ) خبرٌ، و(منطلقاً) حال.

(١) كمال البيت، وروايته في الديوان:

يَا رَبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْمَنَ عَلِي بَعْضَانِهِ وَأَعْتَدَيْنِ

البيت من السريع، لعمر بن قميئة ينظر الديوان: ١٩٦، شرح السيرافي: ٤٣٨/٢، الأزهية: ١٠١، وبلا نسبة في المقتضب ١/١٧٩، الأصول: ٢/٣٢٥، شرح ابن يعيش: ٤/١١، اللغة: الأذواد: جمع دَوْدٍ، وهو القطيع من الإبل بين الثلاثة جمال والثلاثين.

(٢) ينظر: ١/١٥٠-١٥٥.

(٣) في الأصل (موصوفة).

(٤) في الأصل (موصوفة).

(٥) سورة الأنبياء: الآية (٩٢).

(٦) وهي قراءة الحسن أيضاً، ينظر مختصر ابن خالويه: ٩٣، البحر المحيط: ٦/٤١٢.

اعلم أنّ الكوفيين يقولون<sup>(١)</sup>: في الظرفِ التّامِ إذا تكرر، مما كان يجوز خبراً للمبتدأ؛ يجب أن يكون حالاً، كقولك: زيدٌ في الدار قائماً فيها، ولا يجوز قائمٌ؛ لأنّا كررنا الظرف ثم ألغيناه؛ لأنّه إذا كان (قائماً) هو الخبر؛ فالظرف مُلغى، وإذا نصبنا قائماً فعلى الحال، وأول الظرفين خبر، والثاني في صلة الحال وظرف له، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> وعندنا يجوز الأمران كما لو لم يكرر الظرف؛ لأنّه لو قال: زيدٌ في الدار قائمٌ وقائماً؛ يجوز على أن يُلغى الظرف، ولا يلغى كذلك إذا تكرر، وأيُّ فرق.

وأما القرآن - وإن كان ورد على ما قالوا - فقد قال أبو سعيد: <sup>(٤)</sup> ما أتى القرآن بكل لغةٍ فصيحة: ألا ترى أنا أجمعنا على أن لغة تميم فصيحة في باب (ما) ثم لم ينزل القرآن بها. قال سيويوه<sup>(٥)</sup> سألت الخليل عن قوله:

إِنَّ بِهَا أَكْتَلٌ أَوْ رِزَامٌ خُوَيْرِينَ يَبْضَعَانِ الْهَامَا<sup>(٦)</sup>

فقال هو على القطع؛ أي: أنّه ليس على الحال؛ لأنّه لو كان حالاً لقال خويرياً؛ لأنّه يذكر أنّ بها أحدَ هذين اللَّصين، ولكنه لما ذكر أنّ بها أحدَ هذين الرجلين قطع الكلام ثم استأنف، فقال: <sup>(٧)</sup> أعني الخويرين تصغيرُ الخارب، وهو اللَّصُّ، فنصبه على الدّم والشّتم.

(١) ينظر التذييل: ١٢٨/٩.

(٢) سورة هود: الآية (١٠٦).

(٣) سورة الحشر: الآية (١٧).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ينظر الكتاب: ١٤٩/٢، ١٥٠.

(٦) الرجز للأسدي في الأزهية: ١١٦، شرح شواهد المغني: ١٩٩/١، ولرجل من بني أسد في الكتاب ١٤٩/٢، وبلا نسبة في اللسان: ٣٤٩/١ (حزب)، ٥٨٢/١١ (كتل)، تاج العروس: ٣٤٣/٢، شرح الأشموني: ٣٨١/٢، اللغة، الأكتل: اللَّص. الرِّزَام: الشديّد الصَّعب؛ ويجوز أن يكون "أَكْتَل" و"رِزَام" اسمين لشخصين معروفين. خُوَيْرِينَ: مُثنى خُوَيْرِب، الذي هو مصغر خارب، وهو سارق الإبل. ينفقان: يكسران الرأس حتى يظهر الدماغ. وروي (ينقفان) مكان (يبضعان).

(٧) الخليل.

## باب التمييز / ٢٦: أ

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ التَّمْيِيزَ، والتَّبْيِينَ، والتَّفْسِيرَ شيءٌ واحدٌ، وهو تَخْلِيصُ الجِنْسِ، والنَّوعِ، وذلك أنَّ المُتَمَيِّزَ يَجِيءُ بعدَ شيءٍ مُحْتَمَلٍ فَتُبَيِّنُهُ ببعضِ مُحْتَمَلَاتِهِ، وَتُمَيِّزُهُ منَ غَيْرِهِ.

والتَّمْيِيزُ نَكْرَةٌ أبدأ، ويعملُ فيه الفِعْلُ، ومعنى الفِعْلِ.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا؛ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ بعدَ النُّونِ، وبعدَ التَّنْوِينِ، وبعدَ كَلِمَةٍ مَقْدَّرٍ فِيهَا التَّنْوِينُ، وبعدَ المِضَافِ، وبعدَ الفَاعِلِ.

فَأَمَّا بِجِيئِهِ بعدَ النُّونِ، فَمِثْلُ: عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَنَحْوِهِ، وبعدَ التَّنْوِينِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ أَبًا.

وَبَجِيئِهِ بعدَ كَلِمَةٍ مَقْدَّرٍ فِيهَا التَّنْوِينُ مِثْلُ قَوْلِكَ: هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ أَبًا وَأَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا، وَنَحْوِهِ.

وَبَجِيئِهِ بعدَ الإِضَافَةِ قَوْلُهُم: لِي مِثْلُهُ رِجَالًا، وبعدَ الفَاعِلِ قَوْلُهُم: تَفَقَّأ<sup>(٢)</sup> فُلَانٌ شَحْمًا. وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مَنْصُوبًا أبدأ، وَإِنَّمَا قَلْنَا؛ لِأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى التَّمَامِ، إِذَا تَمَّامَ الكَلَامُ، أَوْ تَمَّامَ الأِسْمُ عَلَى مَا نَفَصَّاهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ عَلَى التَّمَامِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الفِعْلُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ الفَاعِلُ، وَكُلُّ مَا يَتِمُّ الفِعْلُ دُونَهُ فَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ المَفْعُولُ، ثُمَّ شُبِّهَ مَا لَا يَتِمُّ الكَلَامُ إِلَّا بِهِ بِالفَاعِلِ فَرُفِعَ.

وَشُبِّهَ مَا يَتِمُّ الكَلَامُ دُونَهُ بِالمَفْعُولِ فُنُصِبَ، كَذَلِكَ التَّمْيِيزُ؛ لِأَنَّ مَا يَجِيءُ بعدَ الفَاعِلِ فَقَدْ جَاءَ عَلَى تَمَامِ الكَلَامِ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ قَدْ تَمَّ بِفَاعِلِهِ، وَصَارَ التَّمْيِيزُ بعدَهُ فَضْلَةً؛ كَالْمَفْعُولِ، وَمَا عدا هَذَا فَهُوَ يَجِيءُ عَلَى تَمَامِ الأِسْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُم: عَشْرُونَ؛ قَدْ تَمَّ بِالنُّونِ، [وَخَيْرٌ]<sup>(٣)</sup> تَمَّ بِالتَّنْوِينِ، وَكَذَا مَا قُدِّرَ فِيهِ التَّنْوِينُ / ب: ٢٦ / وَقَوْلُهُم: لِي مِثْلُهُ، قَدْ تَمَّ بِالإِضَافَةِ.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً؛ فتبينه بأحدها، والعامل في التمييز يكون على ضربين: فعلاً وغير فعلاً، فما عمل فيه الفعل فنحو: تفقأ زيد شحماً، وتصبب بدن زيد عرقاً، وامتلأ الإناء ماءً". الإيضاح: ١٧٣.

(٢) تفقأ: الدمل والقرح انشق وخرج ما فيه، الصحاح: ٢٤١.

(٣) في قولهم: (هو خير منك أباً).

ومعنى هذا هو أنه لولا المضاف إليه لكان ينضاف إلى رجلٍ فتحجره، فتقول: لي مثل رجلٍ، وكذا التنوين قد تناها بحما الاسم؛ فلولاها [لأنضاف] <sup>(١)</sup> إلى ما بعده.

وهذا الباب بابٌ من جملة التمييز، وهو لِمَا جَاءَ بعد الفاعل والعامل فيه الفعل، وما سواه؛ فمعنى الفعل يعمل فيه، وذلك يجيء مفرداً بمشيئة الله.

إذا ثبت أن هذا الباب لِمَا جَاءَ بعد الفاعل فإنه مثل قولهم: تَفَقَّأَ فلان شَحْمًا، وتصبب بدنه عرقًا، وهذا النوع من التمييز كان أصله أن يكون مرفوعًا، وفاعل الفعل؛ إلا أنه وقع الاسم الثاني موقع الأول فُرِّعَ، وصار فاعل الفعل، واستوفى الفعل فاعله، ونُصِبَ الذي كان يكون أولاً لِمَا تَأَخَّرَ عن التمييز؛ حيث حصل فضلة؛ إذ تقديره: تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ وتصبب عرقُ بدن زَيْدٍ؛ لأنَّ الشَحْمَ هُوَ الَّذِي يَتَفَقَّأُ، والعرق هو الذي يتصبَّبُ لا البدن؛ إلا أنه لِمَا أوقع المضاف إليه موقع المضاف حصل في رُتَبَةِ الفاعل فاشتغل الفعل به فرفعه، وحصل ما كان فاعلاً أولاً فضلة متأخرة؛ فُنصِبَ على التمييز؛ لأنه يُبَيِّنُ ما هو مُتَصَبَّبٌ، وما الذي هو متفقٌّ، وهذا معنى قول أبي علي: "فالمنصوب في هذا الموضع هو المرفوع في المعنى" <sup>(٢)</sup>.

فإذاً المرفوع في هذا الباب هو الذي قد نُصِبَ؛ فالرَّفْعُ والنَّصِبُ على شيءٍ واحدٍ؛ كما أنَّ الحال المنصوب هو المرفوع في المعنى؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: جاء زيدٌ راكباً؛ فراكبٌ / أ: ٢٧ / هو زيدٌ؛ فالتشبيه بينهما هو أن المنصوب الذي هو الحال لِمَا هو مرفوع؛ كما أن المنصوب في المميِّز هناك إنما هو لِمَا كان مرفوعاً.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ <sup>(٣)</sup> وإنما أصله، واشتعلَ شَيْبُ الرَّأْسِ، وكذا قولهم: طَبْتُ به نفساً، والمعنى: طابت نفسي به، والجمع، والواحد في هذا سواء؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ <sup>(٤)</sup> موضع الواحد موضع الجمع، وكذا في كل التمييز؛

(١) في الأصل (لا نضافه).

(٢) "... لأنَّ المنتصب هو: العرق، والذي ملأ الإناء الماء، والذي تَفَقَّأَ الشَّحْمَ، فالمرفوع في هذا الباب هو المنصوب، كما كان الحال المنصوب في قولك: أجهاء زيدٌ راكباً هو المرفوع في المعنى". الإيضاح: ١٧٣.

(٣) سورة مريم: الآية (٤).

(٤) سورة النساء: الآية (٤).

لأنك تقول: عشرون درهماً، ومعناه عشرون من الدراهم، ولكن حُذِفَ (مِنْ) و(الألف واللام)، والجمع وجاء بواحد نكرة، وإنما كان كذلك؛ لأنه بيّن بقوله: عشرون العدد، وإنما تحتاج إلى ذكر النوع والجنس، فبيّن ذلك بأخصر ما يكون وأوجزه، والنكرة أخصر، وأخف من المعرفة؛ لما فيها من زيادة الألف واللام، والواحد أخصر وأخف من الجمع.

وكذا تقول: قررتُ به عيناً وقررتنا به عيناً، ومعناه: أعيناً، كما كان معنى نفساً: أنفُساً هناك، ولكن وُضِعَ الواحد موضع الجمع لما مضى.

إذا ثبت أن العامل في هذا الباب في التمييز إنما هو الفعل، فهل يجوز تقديم التمييز المعمول على عامله؟ أم لا؟

قد اختلف<sup>(١)</sup> فيه بعد أن [اختلفوا]<sup>(٢)</sup> في أن التمييز الذي عمل فيه معنى الفعل لا يتقدم على عامله؛ لأنَّ عامله غير متصرفٍ بنفسه فلم يتصرف في معمله. وأما هذا فمختلف فيه؛ فذهب المبرد<sup>(٣)</sup>: إلى أنه يجوز، مثل أن تقول: شحماً تَفَقَّأْتُ، وعرقاً تَصَبَّبْتُ.

وذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> إلى أنه لا يجوز، واعتلَّ بأنَّ هذا المُمَيِّز المنصوب كان أصله مرفوعاً /ب: ٢٧/ وفاعل الفعل، ومعلوم أنه إذا كان فاعلاً لم يتقدم على فعله العامل فيه؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل، كذلك إذا غيّر، ونُصِبَ، فإنه لا يتقدم؛ فهو يُراعي حُكْمَ الأصل. ويُجْتَنَبُ لقوله<sup>(٥)</sup> أيضاً: بأنه مغيّر عن أصله، منقول عن بابه إذا كان فاعلاً مرفوعاً فنُقِلَ إلى النَّصْبِ، وإلى حُكْمِ المفعول.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وسيبويه لا يُجيز التقديم في هذا، فلا يقول: شحماً تَفَقَّأْتُ زيداً، وأجاز غيره التقديم، وأنشد في ذلك:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

ومن هذا الباب قوله: ﴿وَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ سَبِّهِمْ فَسَبُّوا نَفْسَهُمْ﴾ وقررتنا به عيناً، والمعنى: طِبْنَ به أنفساً، وقررتنا به أعيناً؛ فوقع الواحد موقع الجمع". الإيضاح: ١٧٤-١٧٥.

(٢) في الأصل (يختلفوا)

(٣) ينظر المقتضب: ٣٦-٣٧/٣

(٤) ينظر الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥

(٥) أي: سيبويه.

وما كان مغيراً عن أصله؛ فقد ذهب تَمَكُّنُهُ فلا يتصَرَّفُ، واحتج المبرد<sup>(١)</sup> بأن العامل فيه فعلٌ متصَرَّفٌ؛ لأنه يُقال: تَفَقَّأَ تَفَقُّوءاً، فهو (مُتَفَقِّئٌ) والتَّصَرَّفُ هُوَ يُبْنَى مِنْهُ لِلْمَاضِي، والمضارعُ لَا مِثْلَ لَيْسَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُبْنَى لَهُ مِثْلَ هَذَا؛ فَلَمْ يَكُنْ مُتَصَرِّفاً، قَالَ: <sup>(٢)</sup> فَلَمَّا كَانَ مُتَصَرِّفاً بِنَفْسِهِ تَصَرَّفَ فِي مَعْمُولِهِ؛ لَا كَالْعَامِلِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَصَرَّفْ بِنَفْسِهِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَقَدِّمَ مَعْمُولُهُ الْمُمَيِّزَ عَلَيْهِ.

قلنا هذا، وإن كان متصرفاً فإن هذا المميز قد عُيِّرَ عن أصله؛ إِذْ كَانَ حُكْمُهُ الرَّفْعُ، وَاحْتَجَّ <sup>(٣)</sup> أَيْضاً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيْبُ <sup>(٤)</sup>

معناه وما كان يطيبُ نفساً بالفراق، ثُمَّ قُدِّمَ الْمُمَيِّزُ.

قُلْنَا الرَّوَايَةُ فِي هَذَا: وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ، كَذَا يَرَوِيهِ مَنْ يَخَالِفُهُ، وَمَعْنَاهُ: أَتَهَجَّرُ سَلَمَى حَبِيْبَهَا، وَالتَّاءُ لِسَلَمَى، وَحَبِيْبَهَا: مَفْعُولٌ بِهِ.

واعلم أَنَّ التَّمْيِيزَ يُعْتَبَرُ (بِمَنْ) فَمَا حَسُنَ فِيهِ (مَنْ) جَازَ نَصْبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ وَهَذَا إِذَا اشْتَبَهَ التَّمْيِيزُ، وَالحَالُ فِي مَوْضِعِ الزَّمَا التَّمْيِيزِ (مَنْ)؛ لِئَتَبَّنَ بِهِ مِنَ الحَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ نَكْرَةً وَمَنْصُوبٌ، وَالحَالُ كَذَلِكَ، وَرَبْمَا يَتَّفِقُ مَنْصُوبٌ يَحْتَمِلُ الحَالِ وَالتَّمْيِيزِ؛ فَإِذَا التَّبَسَّأَ الزَّمُوهُ (مَنْ) لِلتَّمْيِيزِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: اللَّهُ دَرَهْ فَارِسًا، فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَيَحْتَمِلُ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ قَدْ تَمَّ بِقَوْلِكَ: اللَّهُ دَرَهْ/ أ: ٢٨؛ فَإِذَا أَرَادُوا بِهِ التَّمْيِيزَ، قَالُوا: اللَّهُ دَرَهْ مِنْ فَارِسٍ؛ لِئَلَّا يُشْكَلُ.

(١) ينظر المقتضب: ٣٦/٣-٣٧.

(٢) المبرد.

(٣) المبرد.

(٤) البيت من الطويل، قيل: للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك، وقيل: لأعشى همدان، ولقيس بن معاذ.

ينظر البيت في المقتضب: ٣٧/٣، الأصول: ٢٢٤/١، شرح السيرافي: ٧٨/٢، الخصائص ٣٨٤/٢، الإنصاف ٨٢٨، شرح ابن يعيش: ٧٤/٢، ويروى البيت:

أَتَوذُنُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

ولا شاهدٌ فيه على هذه الرواية، ويروى: (أَتَهَجَّرُ لَيْلَى).

واعلم أن (من) لها أربعة أقسامٍ في الكلام:

قسم: هو لا ابتداءً الغاية، وآخر: للتبعيض، وآخر: للزيادة، والرابع: للتبيين، ويجري مجرى الصفة، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَجْتَكِبُوا الْوَرَجَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(١)</sup>، وذاك أنه لم يُمكن أن يكون للتبعيض؛ لأنَّ الجنس أعلم من الأوثان؛ فكيف يُجعلُ بعضاً منها حتى يقال: اجتنبوا الفعل الذي هو رجسٌ من الأوثان، ولم يُجز أن تكون زائدة، ولا لا ابتداءً الغاية؛ فعلم أنه قسمٌ رابع، وهو أنه بينَ به ذلك الرجس، فتقديره: واجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، وكذا قول سيبويه<sup>(٢)</sup>: هذا بابٌ عِلِّم ما الكَلِم من العربية، معناه ما الكَلِم الذي هو العربية؟ فهذا معنى قولنا: إنَّه يجري مجرى الصِّفَة.

وأما (من) في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فللتبعيض.

وأما قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> فقد قال سيبويه: <sup>(٥)</sup> إنَّه للتَّبَعِيض؛ لأنَّ (من) إنما تُزاد مع النفسي، فأما مع الإيجاب فلا، وهذا واجب؛ فيكونُ تقديره على هذا أن يَغُضُّ البصرَ ممَّا لا يَحِلُّ، فيكونُ قد تَبَعَّضَ بَصْرُهُ، ونظرُهُ؛ حيثُ ينظر إلى ما يحل، ولا ينظر إلى من لا يحل.

وقال الأخفش<sup>(٦)</sup>: هي زائدة؛ أي: (يغضُّوا أبصارهم)، وقال<sup>(٧)</sup>: إنَّها تُزاد مع النَّفْي والواجب، وكذا يقول الكوفيون<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الحج: الآية (٣٠).

(٢) ينظر الكتاب: ١٢/١.

(٣) سورة نوح: الآية (٤).

(٤) سورة النور: الآية (٣٠).

(٥) ينظر الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٦) ينظر التذييل: ١١/١٤٤-١٤٧.

(٧) الأخفش.

(٨) ينظر التذييل: ١١/١٤٤-١٤٧.

## باب الاستثناء

اعلم أنّ معنى الاستثناء إخراج بعض من كلِّ ب (إلّا)، أو كلمة فيها معنى (إلّا) /ب: ٢٨/ وهو مأخوذ من ثنى يثنى، و(إلّا) حرفٌ، وهو موضوع كما ترى غير مركبٍ.

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: هو مركَّبٌ مَنْ (إِنْ) و(لَا) فَإِذَا نُصِبَ بِهِ؛ فَلأَجَلِ (إِنْ)، وَإِذَا رُفِعَ فَلأَجَلِ (لَا) عَلَى مَعْنَى أَهْمَا تَعَطُّفٌ، كَمَا تَقُولُ: جَانِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا.

قال أبو سعيد: <sup>(٢)</sup> هذا يَبْطُلُ بقولهم: ما جاءني إلّا زيدٌ، فإنَّه لا خلاف في وجوب رفعه؛ فلو كان كما قالوا لوجب أن يجوز نَصْبُه ورفعُه؛ فَإِذَا نُصِبَ فِيهِ، وَإِذَا رُفِعَ فِيهِ (إلّا)، والاستثناء يكون على تمام الكلام؛ ولذلك ينتصب.

إذا ثبت<sup>(٣)</sup> هذا فلا يخلو الاستثناء من أن يكون عن واجبٍ أو نفيٍّ؛ فَإِنْ كَانَ عَنِ وَاجِبٍ فَهُوَ مَنْصُوبٌ لا غير، والعامل فيه الفعل، مثل قولك: جاني القومُ إلّا زيدًا.

فإن قيل: إنَّ (جاء) لا يتعدى فكيف عمِلَ في زيدٍ، ونَصَبَهُ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا لا يتعدى؛ إِذَا لم يكن معه مُوصِلٌ، ومُعَدٌّ، ومعلومٌ أَنَّهُ قد قُوِيَ هَاهُنَا (بِإلّا) فأوصلته إلى الاسم، كما أنَّ (الواو) في المفعول معه حصلت واصلة بين الاسم والفعل، فوصل الفعل بتوسطها، وتقويتها إلى الاسم فنصبه؛ كذلك هذا، وذأ مذهب سيويوه<sup>(٤)</sup>، وقال المبرِّد: <sup>(٥)</sup> نَصَبُهُ (بِإلّا) وذاك أنَّ (إلّا) نابت عن (أستثني) حتى كأنه قال: أستثني زيدًا، ولو قاله لُنصِبَ بالفعل الصريح.

(١) ينظر اللباب: ٣٠٣.

(٢) لم أف عليه.

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلامٍ موجباً وغير موجب؛ فالاستثناء من الكلام الموجب نُصِبَ؛ مثال ذلك: جاء القوم إلّا زيدًا، وخرج أصحابك إلّا عبدالله، وانطلق الناس إلّا إخوانك، فانتصاب الاسم إنَّما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل، بتوسط إلّا كما أنَّ الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو". الإيضاح: ١٧٥.

(٤) ينظر الكتاب: ٣١٠/٢.

(٥) ينظر المقتضب: ٣٨٩/٤ - ٣٩٠.

كذلك إذا أُقيِمَ هذا الحرف مقامه؛ نُصِبَ الاسم بالمعنى الذي فيه، قال أبو علي<sup>(١)</sup>، وهذا يسقط من وجهين:

أحدهما: هو أن معاني الحروف لا تعمل أعمال الأفعال؛ لأنه لو جاز هذا لجاز أن يُقال: ما زيدا قائماً؛ بمعنى: أنفي زيدا قائماً؛ لأنَّ (ما) للتنفي، فلَمَّا لم يجز هذا؟ أ: ٢٩/ لأنَّه لم يُعمل معنى حرف (ما) كذلك هذا؛ ولأنَّ مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> يقتضي أن يكون الكلام جملةً واحدةً، والذي قاله غيره يقتضي جملتين؛ لأنَّ قولك: (أستثني) جملة من فعل وفاعل، فيؤدي إلى الانفصال، وانقطاع الكلام، والجملة الواحدة تؤدي إلى الاتصال الذي هو المقصود المطلوب بالكلام؛ فكان أولى.

وإن استثنيت مضمراً فهو منصوبٌ، منفصلٌ، مثل قولك: جاء القومُ إلَّا إيَّاكَ، ولا يجوز (إلَّاكَ) عند البصريين<sup>(٣)</sup>، وقال الكوفيون: <sup>(٤)</sup> يجوز وقد جاء في شعر:

..... إلَّاكَ دِيَّارُ<sup>(٥)</sup> .....

وفي شعر المتنبي:

..... إلَّاكَ يَا عَلِيٌّ.....<sup>(٦)</sup> .....

(١) لم أقف عليه.

(٢) ينظر الكتاب: ٣١٠/٢.

(٣) ينظر المقتضب: ٤٢٤/٤.

(٤) أجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد "إلا" مطلقاً، ومنعه المبرد مطلقاً؛ وأنشد مكان "إلاكَ" "سواكَ" ينظر التصريح: ٩٨/١.

(٥) كمال البيت:

وما نُبالي إذا ما كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِيَّاكَ دِيَّارُ

البيت من البسيط، بلا نسبة في الخصائص: ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، أمالي ابن الحاجب: ٣٨٥/١، شرح ابن يعيش: ١٠١/٣، توضيح المقاصد: ٣٤٩/١، تخلص الشواهد: ١٠٠، شرح الأشموني ٤٨/١، شرح شواهد المغني: ٨٨٤، شرح ابن عقيل: ٩٠/١، المقاصد النحوية: ٢٥٣/١، الخزانة: ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥، قال صاحب الخزانة: "وهذا البيت قلماً خلا منه كتاب نحويّ، والله أعلم بقائله". اللغة، نبالي: تَهَمُّمٌ وَنَكَرَتْ، وأكثر استعمالته في النفي. دِيَّارُ: أحد، وهو من الأسماء المستعملة في النفي العام، ووزنه (فيعال) وأصله: دِيَّوَارٌ مِنَ الدَّارِ.

(٦) كمال البيت:

ليس إِيَّاكَ يَا عَلِيٌّ هُمَامٌ سِيْفُهُ دُونَ عَرِيضِهِ مَسْـلُولٌ

البيت من الخفيف، ينظر البيت في شرح ديوان المتنبي: ١٥٦/٢، والوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٥٦، ولم أجد الشاهد في كتب النحو.

وإنما لم يجز؛ لأنه لو وقع موقعه ظاهرٌ لكان أجنبيًّا؛ فإذا وقع مضمراً وجب أن يكون منفصلاً؛ لأنه يقوم بنفسه مثل ذلك الظاهر، والمتصلات إنما تكون مع الأفعال، مثل: (تاء) ضربت، وضربت، وضربك.

ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل؛ مثل قولك: إلا زيدا جاء القوم، وإنما قلناه؛ لأن (إلا) لا تكون مبتدأة متقدمة، وإنما تكون بعد كلام، وتلي اسماً أو فعلاً، [ولا تكون] <sup>(١)</sup> حرفاً، وإنما لا تكون متقدمة؛ لأنها تُشبه (واو) العطف، ثم حرف العطف لا يكون متقدماً مبتدأً كذلك هذا.

ووجه الشبه بينهما هو أن (إلا) [تثني] <sup>(٢)</sup> الآخر على الأول، كما أن (واو) العطف يثني الثاني على الأول، فكل واحد منهما يُلحِقُ ثانياً بأول، ويثنيه عليه، والفعل الذي بعد الاستثناء لا يعمل فيما قبله؛ لأن له صدرَ الكلام، وإن كان متعلقاً بغيره غير مبتدأً به؛ لا تقول: ما زيد أخاك إلا ضارب، على أن تنصب بضارب، ولكن تجوز هذه المسألة على أن يكون نصب (أخ) خبرَ ما، وإلا ضارب بدل من الضمير الذي في أخاك؛ يعني إذا جعلته بمعنى الصديق. ب/٢٩: وإن <sup>(٣)</sup> كان الاستثناء في كلام غير موجب؛ لم يخل ذلك الكلام من أحد أمرين:

إمّا أن يكون تاماً بنفسه، أو غير تام، فإن لم يكن تاماً؛ وجب رفع الاسم بعد إلا، وذلك مثل قولك: (ما جاءني إلا زيد)، وإنما قلناه؛ لأن الفعل لم يشتغل بفاعله، ولم يستوفه

(١) في الأصل (تكن).

(٢) في الأصل (تثي).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإن كان الكلام المذكور فيه (إلا) غير موجب؛ فإنه لا يخلو من أن يكون تاماً أو غير تام، فمثال غير التام: ما جاءني إلا زيد، وما ذهب إلا عمرو، فهذا لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا؛ فالعامل فيه ما قبل إلا، وكذا ما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بعمرو، ومثال التام نحو: ما جاءني أحد، وهل جاءك رجل، فإن استثنيت في هذا؛ رفعت الاسم الذي بعد إلا، فقلت: ما جاءني أحد إلا زيد، وهل جاءك رجل إلا زيد، ورفعت؛ لأنك أبدلت الاسم الذي بعد (إلا) مما قبله؛ فصار ما جاءني أحد إلا زيد بمنزلة: ما جاءني إلا زيد، والبدل من المنصوب والمجرور بمنزلة: البدل من المرفوع، وإن شئت نصبت ما بعد (إلا) في هذا؛ كما نصبت في الإيجاب؛ لأن الكلام قد تم ها هنا في النفي، كما تم في الإيجاب، فقلت: ما جاءني أحد إلا زيدا". الإيضاح:

فهو فارغ، فتنفّرغ لرفع زيدٍ ليكونَ فاعلٌ بالفعل؛ إذ تقديره جاءني زيدٌ، وكذلك تقول: ما ضربتُ إلاَّ زيداً تنصبه؛ لأنَّه مفعول به وما مررتُ إلاَّ بزید؛ إذ هو بمنزلة قولك: مررتُ بزید؛ فإنَّه ليس لها تأثيرٌ في هذا الفصل في الإعراب، وإنَّما يُغيّر المعنى، وذلك أنَّ إلاَّ على ضربين: مُسَلَّطَةٌ، وغير مُسَلَّطَةٌ.

فالمسَلَّطَةٌ هي التي لولاها لما حصل العمل؛ إذ هي العاملة، وذلك مع الإيجاب، نحو قولك: جاءني القومُ إلاَّ زيداً؛ فلولا (إلاَّ) لَمَا انتصب زيدٌ.

والتي ليست بمسَلَّطَةٌ فهي التي وجودها، وعدمها واحد في باب الإعراب، وإنَّما يتغيّر بها المعنى، مثل قولك: ما كان زيدٌ قائماً، فقائمٌ نُصِبَ بخبر كان، فإذا دخلت (إلاَّ) لم يتغيّر؛ إذ تقول: ما كان زيدٌ إلاَّ قائماً، كما كان قبل دخولها، ولكن غيّر المعنى؛ كذا في هذا الفصل؛ لأنك تقول: ما جاءني زيدٌ، ثم تقول: ما جاءني إلاَّ زيدٌ؛ فيكون رفعه في الحالين؛ لأجل أنَّه فاعل الفعل، فهذا الفصل لا يُنصب ما بعد (إلاَّ) بالاستثناء؛ لأنَّ الكلام لا يتم دونه، والاستثناء لا يجيء إلاَّ على تمام الكلام فضلةً؛ كالمفعول.

وأما إذا كان الكلام تاماً بنفسه؛ فلك فيما بعد (إلاَّ) وجهان:

اعتبار البدل.

والنصب على الاستثناء.

وثالث: وهو اعتبار الصفة، مثل قولك: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، وإلاَّ زيداً، فمن رفعه فعلى البدل من أحدٍ، وذلك أنَّك لو نَحَيْتَ المُبْدَل، ووقع هذا المبدل موقعه؛ لارتفع، مثل قولك: ما جاءني / أ: ٣٠ / إلاَّ زيدٌ، وهل جاءك إلاَّ زيدٌ.

فكذلك إذا كان في رتبة بنفسه؛ جاز أن يتبع المبدل، ولهذا المعنى لم يجز اعتبار البدل مع الموجب؛ لأنَّه لا يقع موقع المبدل بحيث يكون له معنى؛ لأنك لو قلت: جاء إلاَّ زيدٌ لم يكن كلاماً؛ فلذلك لم يُقَل: جاء القومُ إلاَّ زيدٌ، على أن يكون رفعه: على البدل، ومن نصبه: فعلى الاستثناء.

قال: <sup>(١)</sup> لأنَّ الكلام يتم مع النفي الذي ليس بموجب من غير (إلا) كما يتمُّ في الموجب، ثم ثبت أنَّ الاستثناء منصوبٌ مع الموجب؛ لتمام الكلام دونه، كذلك هذا؛ وبيانه هو: أنَّك لو قلت: ما جاءني أحدٌ، أو هل جاءك أحدٌ كان الكلام تاماً؛ لأنَّه استوفى الفعل فاعله، كما لو قلت: جاءني القومُ؛ كان تاماً.

فقولك في الموضعين إلاً زيداً؛ فضلة إلا أنَّ الرَّفع على البدل أولى وأحسن؛ للمشاكلة؛ وذلك أنَّ الإعراب يجري على طريقةٍ واحدةٍ مع مكانه، فكان أولى من المخالفة، وكذا لو جاء بعد مجرورٍ، أو منصوبٍ فلك الإبدال، والنَّصبُ على الاستثناء، مثل قولك: ما مررت بأحدٍ إلاً زيدٍ وزيداً، وقد قرئ <sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> بالرفع والنصب.

فمن رفعه جعله بدلاً من الواو التي في (فعلوه) ، وهي ضمير الفاعلين موضعها الرفع، ومن نصب فعلى الاستثناء؛ لأنَّ الكلام تمُّ دونه، وتقول: مالي من مالٍ إلاً دِرْهَمٌ، ودرهمٌ، ودرهماً، فمن رفعه جعله بدلاً من موضع مال؛ لأنَّ موضعه الرفع؛ إذ (من) زائدة، وتقديره: مالي مالٌ إلاً درهمٌ؛ فإذا أبدلت فتقديره: مالي إلاً درهمٌ ب: ٣٠ / ومن نصب فعلى الاستثناء؛ لأنَّ الكلام يتمُّ دونه.

ومن خفض جعله صفةً لمالٍ، وتقديره: مالي من مالٍ غير درهمٍ فيكون (إلا) صفة؛ بمعنى غير على ما نشرحه، ومالي من مالٍ إلاً درهماً، ودرهمين النصب، والجرُّ على ما مضى.

وأما <sup>(٤)</sup> إذا قدَّمت المستثنى في هذا الفصل الذي فيه نفي فليس فيه إلاً وجهٌ واحد، وهو النَّصب، مثل قولك: ما جاءني إلاً أباك أحدٌ، وما جاءني إلاً زيداً أحدٌ.

(١) الفارسي، ينظر الإيضاح: ١٧٦.

(٢) قرأ ابن عامر بالنصب، وعيسى بن عمر، وأنس، وغيرهم. ينظر النشر: ٢٥٠/٢، الكشف: ٣٩٢/١، البحر المحيط: ٢٨٥/٣.

(٣) سورة النساء: الآية (٦٦).

(٤) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإنَّ قدَّمت المستثنى فقلت: ما جاءني إلاً زيداً أحدٌ؛ لم يكن في المستثنى إلاً النصب؛ لأنَّ البدل الذي كان يجوز في قولك: ما جاءني أحدٌ إلاً زيداً؛ قد بطل بتقدم الذي كان يكون بدلاً على المبدل منه، فبقي النَّصب على أصل الاستثناء، ولم يجز غيره". الإيضاح: ١٧٦.

وإنما وجب نصبه، وهو مقدّم؛ لأنّه لو تأخر لكان فيه وجهان:

الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء.

فإذا تقدم بطل أحد الوجهين، وهو البدل؛ لأنّه يكون تابعاً للمبدل، يكون بعده، وبقي الوجه الآخر، وهو الاستثناء.

وهذا مثل ما قلنا في الحال عن النكرة إذا تأخر عنها؛ ففيه وجهان:

الرفع على الصفة لها، والنصب على الحال عنها.

ثم إذا تقدم عليها لم يكن إلا النصب على الحال؛ لأنّه يبطل الوجه الآخر، وهو كونه صفة؛ لأنّها تابعة للموصوف فلا يتقدّمه، وتقول: مالي إلا درهمين من مالٍ، فنُصِبَ لتقدّمه: ومالي إلا العسل من شرابٍ، وتقول: ما بالمدينة غنمٌ إلا غنمك خيرٌ من غنمي، فتُنصِبُ (غنمك)؛ لتقدم الاستثناء؛ إذ تقديره: ما بالمدينة غنمٌ خيرٌ من غنمي إلا غنمك، فخيرٌ: صفةٌ لغنم، إلا أنّه فرق بينهما.

وتقول: ما مررتُ بأحدٍ / أ: ٣٠ / إلا أباك قائمٌ، فقائمٌ صفة لأحد؛ إلا أنّه فرق بين الصفة والموصوف، وهذا يجوز وإن كان فيه قبح.

وتقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا أبيتك قائماً، فخرّ على البدل من أحدٍ، تقديره: ما مررتُ إلا بأبيتك، ويجوز أن يكون (إلا) صفة لأحد؛ بمعنى غير، تقديره: ما مررتُ بأحدٍ غير أبيتك، وقائماً نصّب على الحال، وتقول: مالي إلا أباك صديقٌ؛ لأنّك إذا قلت: مالي صديقٌ تمّ الكلام، فلو قلت بعده: إلا أبوك، فعلى البدل، وإلا أباك فعلى الاستثناء، فإذا تقدّم نصّب لا غير.

وتقول: من لي إلا أباك صديقٌ؛ لأنّ الكلام يتم دونه، لأنّك لو قلت: من لي صديقٌ؟ على الاستفهام معناه من صديق لي، كان تاماً؛ بل لو قلت كان تاماً ف(من) مُبتدأ، وصديقٌ: خبره، و(لي) متعلّقة به، ويجوز من لي إلا أبوك صديقاً، وصديقٌ؛ فمن رَفَع؛ لأنّه مُبتدأ، وإلا أبوك: خبره، و(لي) مُلغاه، وهذا قول سيبويه<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر الكتاب: ٣٣٥/٢-٣٣٦.

ويجوز أن يكون (لي) خبر مَنْ، وأبوك بدل مِنْ (مَنْ)، فعلى هذا تُقدَّرُهُ بالنفي ليتبين؛ كأنك تقول: مالي أحد إلا أبوك، وإذا نَحَيْتَ أحداً قلت: مالي إلا أبوك (أحد) مبتدأ، و(لي) خبره، و(أبوك) بدل من (أحد)؛ فلهذا يكون (أبوك) بدلاً من (مَنْ) وهو المبتدأ. إذا قُلْتَ: [مالي إلا أبوك صديقاً]<sup>(١)</sup>؛ نَصَبُ عَلَى الْحَالِ عَنِ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (لي)، والعامِلُ فِيهِ الْخَبْرُ الَّذِي هُوَ اللَّامُ.

والوجه الأول ضعيف؛ لأنه يُبْتَدَى (لي) غير متعلقة بشيء، ولا يكون عامل في الحال، وإذا رفع (صديق) فيجوز أن يكون بدلاً من (أبوك) تقديره: مَنْ لِي إِلَّا صَدِيقٌ؛ أي: ما أحد لي إلا صديق.

ويجوز أن يكون رفعاً على القطع من الكلام الأول؛ أي: هو صديق، كأنك لَمَّا قُلْتَ: مَنْ لِي إِلَّا أبوك، وَمَا لِي إِلَّا أبوك، قيل: لَكَ أَيُّهُ هُوَ؟ قلت: (هُوَ صَدِيقٌ)، ومثل هذا يكثر في الكلام.

وتقول: ما فيها أحد إلا زيدٌ وزيداً، وهل فيها أحدٌ إلا زيدٌ وزيداً؟ / ب: ٣١ / وليس فيها أحدٌ إلا زيدٌ وزيداً.

فإن قَدِّمْتَ الاستثناء وُقِلْتَ: مَا إِلَّا زيداً فيها أحدٌ، وهل إِلَّا زيداً فيها أحدٌ لَمْ يَجْزُ؛ لأنَّ (إلا) لا تلي الحرف، وإنما تلي الاسم أو الفعل، وذلك أَمْهَا لا تكون مُتَقَدِّمَةً فإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفٍ فَكَأَنَّهَا مَبْتَدَأَةٌ مُقَدِّمَةٌ.

قال<sup>(٢)</sup>: ولكن لو قُلْتَ: ليس إِلَّا زيداً فيها أحدٌ، جاز؛ لِأَنَّهَا الْآنَ تَلِي الْفِعْلَ، وَهُوَ (ليس) فلذلك جاز، وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُسْتَثْنَى قَوْلَ الْكُمَيْتِ:<sup>(٣)</sup>

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل ( من لي إلا أبوك وصديقاً).

(٢) ابن البنا.

(٣) الكميت بن زيد بن الأحنس الأسدي، ويكنى أبا المستهل: كوفي، عالم بلغات العرب وبأتمامها؛ وهو شاعرُ الهاشميين، يُنظر الشعر والشعراء: ٤٠٢، معجم الشعراء: ٣٤٧.

(٤) البيت من الطويل، ينظر البيت في اللمع: ٥٦، المقاصد النحوية: ١٠٨٩/٣، الإنصاف: ٢٧٥، تخلص الشواهد: ٨٢، الخزانة: ٣١٤/٤، ٣١٩، ١٣٨/٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٣١/٢، شرح الأشموني: ٥٠٨/١، شرح ابن عقيل: ٢١٦/٢، والشيعه: هم الأنصار والأشباع والأعوان، ومشعب الحق: يروى في مكانه "مذهب الحق".

قدّمه مرتين، وقال الآخر:

فَمَالِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرٌ<sup>(١)</sup>

فأمّا قوله في أول البيت (إلا الله) فمرفوع لا غير؛ لأنّه مبتدأ (ولي) الخبر، وأما (إلا الله) في آخره؛ فنصبٌ لأنّه قدّمه، وكذلك غير؛ إذ تقديره: (مالي إلا الله ناصرٌ غيرك) تُرفع على البدل (من ناصرٍ)؛ أي: (مالي غيرك إلا الله) فلما قدّم غيراً نصبه لزوال حكم البدل، وكذلك (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً) تُرفع أحدهما بدلاً، وتنصب الآخر استثناءً، ثم قدمتهما فنصبتهما لا غير كذلك هذا.

قال أبو علي: "وقد يُحمَل في هذا الباب البدل على الموضع لاستحالة حمّله على اللَّفْظ"<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنّك إذا أدخلت (من) الزائدة مع النفي فموضع (من) مع الاسم رُفِعَ، وإن كان جرّاً في اللفظ.

فإذا أردت البدل منه، فإن كان البدل علماً؛ فهو على موضع المبدل لا غير، وإن كان نكرةً ففيه خلاف، على ما نذكره<sup>(٣)</sup>.

وبيانه هو أنّك إذا قلت: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، فإنّك تُرفع (زيداً) على موضع المبدل، وموضعه رفع بالفعل، و(من) زائدة.

لا يجوز أن تجرّه إجماعاً على أن يكون بدلاً من لفظ المبدل؛ فتقول: (إلا زيدٍ)؛ لأنّ جرّه إذ ذاك يكون ب(من).

(١) البيت من الطويل، للكميّ، ينظر ديوانه: ١٩٧ الكتاب: ٣٣٩/٢، شرح السيراني: ٨٣/٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٤٢٤/٤، شرح ابن يعيش: ٧٨/٢.

(٢) "... وذلك قولهم: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، فزيدٌ محمول على موضع الجار والجرور، وموضعها رفع بأتاني، وكذلك: لا أحد فيها إلا عبدُ الله؛ مُحمِلت عبد الله على موضع: (لا مع أحد)؛ لأنّ الموضع رفع بالابتداء، ولم يجز الحمل على اللفظ؛ لأنّ لا لا تعمل في المعارف، وإنّما تعمل في الأسماء الشائعة، وكذلك (من) في قولك: ما جاءني من أحدٍ". الإيضاح: ١٧٦.

(٣) ينظر ص: ٧٣.

و(مِنْ) لا تدخل على الأعلام؛ لأنَّ (مِنْ) تدخل لاستغراق الجنس؛ إذ لا/ أ: ٣٢/ تقول: ما جاءني من زيدٍ، ولا جاءني من زيدٍ؛ لأنَّه واحدٌ معين؛ ولأنَّ (مِنْ) لا تدخل زائدة على واجب عند البصريين<sup>(١)</sup>.

وأما إذا أبدلت من لفظ المبدل نكرة، مثل قولك: ما جاءني من أحدٍ فهو عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> جائز، وعند البصريين لا يجوز؛ لأنَّه [يُجوز]<sup>(٣)</sup> عندهم أن تكون (مِنْ) زائدة مع الإيجاب، وذلك أن ما بعد [إِلا]<sup>(٤)</sup> وقع استثناءً من نفي واجب.

والعامل في المُبدل هو العامل في البدل؛ فإذا كانت (مِنْ) هذه العاملة في (أحدٍ) كانت عاملة في (رجلٍ)؛ إذ هو بدل من (أحدٍ)، و(رجلٍ) للإيجاب.

ومن مذهب البصريين<sup>(٥)</sup> أن (مِنْ) لا تزداد مع الإيجاب، ومن مذهب الكوفيين أنَّها تزداد مع الإيجاب، والنفي.

فأكثر ما في هذا البدل أنَّه يجلب عليهم دخول (مِنْ) في الإيجاب، وهو عندهم جائز؛ إذ يحملون قوله تعالى: ﴿يَغْضُوبُ مِنْ أَنْصَرِهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> على أنَّ (مِنْ) فيه زائدة، وغير ذلك.

ومثل هذه المسألة في الحمل على الموضع قولك: لا أحدٌ فيها إلا زيدٌ، وإلا عبدُالله، فيجوز الرفع والنصب في العَلَم؛ إلا أنَّك إن نصبتَه فعلى أصل الاستثناء؛ لأنَّ الكلام قد تم بالابتداء والخبر؛ لأنَّ (أحدٌ) مبتدأ، وفيها الخبر كما ذكرناه<sup>(٧)</sup> في الاستثناء بعد النفي إذا نُصِب.

ولا يجوز أن يُنصَب العَلَم على أن يكون بدلاً من لفظ المبدل، وهو (أحدٌ)؛ لأنَّ العامل فيه (لا) فيكون عاملاً في البدل عنه.

(١) ينظر الكتاب: ٤/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) ينظر التذييل: ١١/ ١٤٤.

(٣) في الأصل (يجز).

(٤) في الأصل (إذا).

(٥) ينظر التذييل: ٣/ ١٢٤.

(٦) سورة النور: الآية (٣٠).

(٧) ينظر ص: ٦٨.

ومن سبيل (من) ألا تعمل في المعارف، وإنما تعمل في النكرات الشائعة في الجنس؛ لأنها لنفي الجنس على الاستغراق، والعلم مُعَيَّنٌ واحد، [فلما لم يجوز] <sup>(١)</sup> لا زيد، ولا عبد الله؛ فكذا لم يجوز أن يكون بدلاً عما عملت فيه (لا).

ولكن إذا أردت أن يكون العلم هاهنا بدلاً؛ فارفعه على أن تحمله على موضع لا أحد؛ لأن موضع ذلك رفع بالابتداء /ب: ٣٢، وفيها الخبر، كذلك في مسألتنا لما لم يجوز أن تقول: جاءني من رجل لم يجوز أن تقول: ما جاءني من أحدٍ إلا رجل، والكوفيون <sup>(٢)</sup> لا يمتنعون عن ذلك، وأما قول الشاعر:

فَمَا لَهَا اللَّيْلَةُ مِنْ إِنْفَاشٍ إِلَّا السُّرَى وَسَائِقِ نَجَّاشٍ <sup>(٣)</sup>

فإذا رُفِعَ فيكون السُّرى رفعاً على أن يكون بدلاً من موضع من إنفاش، وموضع ذلك رفع، ومن روى وسائقٍ نَجَّاشٍ، فلا يجوز أن يكون بدلاً عن لفظ إنفاش؛ لأنَّ السُّرى معرفة (من) لا تدخله، أمّا على مذهب البصريين فهو ظاهرٌ، وكذا ينبغي أن [يكون] <sup>(٤)</sup> على مذهب الكوفيين لأنهم وإن أدخلوا (من) مع الإيجاب فليس هذا يصلح له؛ لكونه معرفة كالعلم؛ إذ لا يقال: جاءني من الرجل، ولا ما جاءني من أحدٍ إلا الرجل، ولكن يجوز أن يكون (إلا) صفة؛ بمعنى: (غير) على ما بُيِّنَ <sup>(٥)</sup>؛ فيكون تقديره: من إنفاشٍ غير السُّرى؛ لأنَّ (غير) نكرة يكون صفة لإنفاش، وهو نكرة كما تقول: ما جاءني من رجلٍ غير زيدٍ.

(١) في الأصل (فلما لا يجوز).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش: ١٣/٨-١٤.

(٣) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، ينظر البيت في كتاب الألفاظ لابن السكيت: ٢٠٨، المحكم: ٢٤٧/٧، اللسان: ٣٦/٦، ٣٥١/٦، تاج العروس: ٤٩٦/١٥. اللغة: إنفاش: من نفش الصوف، النَّجَّاشُ، والتَّنَاجُشُ: الزَّيَادَةُ فِي السَّلْعَةِ.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) ينظر ص: ٧٨.

قال أبو علي: "وتقول: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا؛ فلا يكون في زيدٍ إلا النَّصْبُ؛ لأنَّ المعنى: كلُّ النَّاسِ أَكَلَ الخُبْزَ إِلَّا زيدا"<sup>(١)</sup>.

اعلم أننا قد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أنَّ الاستثناء إذا كان عن موجبٍ لم يكن فيه إلا النَّصْبُ، وإن كان عن نفي ففيه وجهان:

أجودهما: الرفع على البدل.

والثاني: النَّصْبُ على أصل الاستثناء.

إذا ثبتَ هذا فإنَّ زيدا في هذه المسألة نَصْبٌ لا غير، حملاً على المعنى، وذلك أنَّه وإن كان في الكلام نفي؛ فقد عقبه ما يقتضي الإيجاب، وهو قوله: إلا الخبزَ؛ لأنَّ الاستثناء عن النفي إيجاب، ثم استثنى بقوله: إلا زيدا عن ذلك الواجب / أ: ٣٣؛ فوجب نصبه لذلك، ويكون معناه: كلُّ النَّاسِ أَكَلَ الخُبْزَ إِلَّا زيدا.

وأما قوله: (إلا الخبزَ) فنصبه على أنه مفعول به، كما تقول: ما رأيت إلا زيدا، وما أكلتُ إلا خبزاً، وتقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً، وذاك أنك إذا قلت: ما جاءني؛ فقد حصل الفعل والمفعول (بالياء)، فبقي الفاعل؛ فارتفع أيُّ الاسمين شئت؛ ليكون فاعل الفعل.

وانصب الآخر نصب المفعول للاستثناء من الواجب، ولا يجوز رفعهما معاً؛ لأنَّ الفاعل يرتفع بالفعل، والفعل الواحد لا يعمل في فاعلين؛ فإذا ليس الثاني فاعلاً فيكون رفعاً، ولا هو هو ولا بعضه فيكون بدلاً، ولا معه عاطفٌ فيعطفه على الأول؛ فإذا جاء حرف العطف جاز رفعه؛ لأنَّ الفعل إذ ذاك يجوز أن يعمل في فاعلين على جهة الاشتراك، وتوسط حرف العطف، وذاك أنَّ حرف العطف ينوب عن ألف التثنية في الأسماء المختلفة؛ وذاك أنَّ الألف تدخل لتثنية، وضم اسمٍ إلى اسم فيما اتفقت فيه الأسماء، مثل قولك: الزيدان.

فإذا اختلفت الأسماء مثل: زيدٍ وعمرو، ولم يكن الألف، فجاء حرف العطف فتاب عن الألف التي هي الأصل في التثنية، وضم الاسم إلى الاسم.

(١) "... وتقول: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً، فترفع أحد الاسمين، وتنصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تُدخل حرف العطف؛ فتقول: وإلا عمرو؛ لأنَّ فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف". الإيضاح:

## باب ما جاء بمعنى إنا من الكلم

قال أبو علي: "قد جاء من الأسماء والأفعال، والحروف؛ فأما الاسم فنحو: غير، وسوى، وسواء، ولا سيما"<sup>(١)</sup>.

اعلم أن (إلا) هو المستولي على معنى الاستثناء، وهو الأصل فيه ثم تُشَبَّه به كلمات من الأسماء والأفعال، والحروف.

والشبه هو أن كل واحد من هذه الأشياء / ب: ٣٣ / يصلح لإخراج البعض من الكل لمعنى: إلا.

إذا ثبت هذا فإن (سوى) اسم يستثنى به، وفيه لغات: سوى وسوى وسواء، وهذا من الظروف، تقول: جاني القوم سوى زيد، وسواك؛ أي: مكانك؛ إلا أن مكانك ليس فيه استثناء؛ فيكون ما بعده مجروراً على الإضافة، وسوى موضعه النصب بالظرفية؛ إلا أن معناه الآخر إكمالاً.

وأما قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> فليس من هذا، وإنما هو صفة، ومعناه عدلٌ ووسطٌ بين مكانين، وقد ذكرنا<sup>(٣)</sup> أن سوى إذا كان ظرفاً فإنه يلزم الظرفية، ولا يُجعل اسماً، وهاهنا قد صار اسماً؛ حيث كان صفةً؛ ولأنه وهو ظرف تلزمه الإضافة، تقول: سواك وسوى زيدٍ كغيره من ظروف المكان، مثل: عندك، وخلقك؛ ليكون له فائدة، وسوى هاهنا غير مضاف فيخرج من هذا أن (سوى) ضربان:

أحدهما: اسم محض، وهو إذا كان صفة.

والثاني: اسم هو ظرف قد ألزم الظرفية.

وأما (غير) فإن حكم إعرابه في نفسه حكم إعراب الاسم الذي بعد (إلا).

(١) "... وحكم غير إذا وقعت في الاستثناء أن تعرب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا تقول: أتاني القوم غير زيد، فتنصب غير نصبك الاسم الذي يقع بعد إلا في قولك: جاءني القوم إلا زيدا، وكذلك ما جاءني أحد غير زيد، وما مررت بأحد غير زيد". الإيضاح: ١٧٦-١٧٧.

(٢) سورة طه: الآية (٥٨).

(٣) ينظر ص: ٢٠.

وإنما قلناه؛ لأنَّ (إلا) حرف، والحرف لا يستحق إعراباً، وإنَّما يعمل في غيره، و(غير): اسم؛ والاسم يستحق الإعراب؛ فلَمَّا وَجِبَ إعرابه، وهو في معنى (إلا) إعرابٍ بإعرابِ ما عمِلَ فيه (إلا)؛ وذلك أنَّك تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فإذا أقمت غير مقام إلا أعطيته إعرابَ زيدٍ، وجررت زيداً بغير على الإضافة، وقلت: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، فقد انتقل إعرابه، وهو النصب إلى زيدٍ، وانجر بعد ما كان منصوباً، وكذا في النفي تقول: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ، كما قلت: إلا زيدٌ وإلا زيداً.

قال أبو علي: "و أصل غير أن يكون صفةً خلاف مثل، وأصل (إلا) أن يكون استثناء، ثم يدخل كل واحدٍ منهما على صاحبها"<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا هو أن (إلا) هو الحرف الذي وُضِعَ للاستثناء في الأصل، وغيره/ أ: ٣٤/ مشبّه به؛ لما أعطي معناه، وذلك أن أصل غير أن يكون صفةً لنكرة؛ لأنَّه اسم وُضِعَ موضع اسم الفاعل يقتضي المغايرة، مثل قولك: مررتُ برجلٍ غيرك؛ أي: مغاير لك، فيكون غير صفة، كما أن (مثلاً) صفة إذا قلت: مررت برجلٍ مثلك، فقوله: غيرك ضدُّ قوله: مثلك؛ لأنَّه يقتضي المماثلة، ثم لَمَّا كان في غير معنى (إلا) تناوباً من حيث جاز في (إلا) أن يكون مع الاسم بعده صفةً للنكرة، كما كان غير نفسه صفةً للنكرة، وجاز في غير أن يكون استثناء، وهو إخراج بعض من كل، كما كان (إلا) استثناء كذلك.

إذا ثبت هذا فإنك تقول: جاءني القوم غيرَ زيدٍ، فيكون (غير) نصباً على الاستثناء، وتكون داخلة على (إلا) ونائبة عنها، كما تقول: جاءني القومُ إلا زيداً، وتقول: جاءني القوم غيرُ زيدٍ بالرفع، على أن يكون صفةً (للقوم)، ويكون على أصله في كونه [صفةً]<sup>(٢)</sup> ثم يدخل (إلا) مكانه، فتقول: جاءني القومُ إلا زيدٌ فيكون (إلا) مع الاسم بعده صفةً للقوم كما كان (غير) نفسه.

(١) "... فيجوز في قولك: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، أن تجعل (غير) صفةً للقوم، فتقول: جاءني القومُ غيرُ زيدٍ، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقُرْبَى﴾ سورة النساء: الآية (٩٥)، من رفع جعله صفةً للقاعدتين، ومن جرَّ جعله صفةً للمؤمنين، ومن نصب جعله استثناءً، وكذلك إلا تقول: جاءني القومُ إلا زيداً؛ فتنصب الاسم بعد إلا على الاستثناء، ويجوز أن ترفعه إذا جعلت (إلا) وما بعدها صفةً، فتقول: جاءني القومُ إلا زيداً، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَّتَا﴾ والمنصوب والمجرور في هذا كالمرفوع". الإيضاح: ١٧٧-١٧٨.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

ثم إنَّ (إِلَّا) أنقص من (غير) المشبّه به؛ لأنَّ (غير) إذا كان صفةً يجوز أن يُحذف موصوفه، ويبقى هو، و(إِلَّا) إذا كان صفة لم يكن إلاً تابعاً لا يبقى، ويُحذف موصوفه، وإذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلاً زيدٌ يجوز فيه ثلاثة أوجه: نصب، ورفع من وجهين أحدهما: صفة. واعلم أن (غَيْرِكَ)، وإن كان مضافاً إلى معرفة، وهي المضمر؛ فإنّه نكرة، ومثله كلمات تجري مجراه؛ تقول: مررتُ برجلٍ غيرك، ومثلك، وشبّهك، وشرعك؛ أي: مثلك، وهذكَ فمدحه؛ أي: برجلٍ يُتعبك أن تجد مثله، وكل هذا نكرةً.

وإنما قلناه؛ لأنَّ هذا اسم وضع موضع اسم الفاعل، وتقديره الانفصال؛ أي: برجلٍ مغايرٍ لك، ومماثلٍ لك، ولو كان على انفصاليه كان نكرةً؛ كذلك إذا أُضيفَ إلى / ب: ٣٤ / معرفة؛ فإنَّ حُكم ذلك [الانفصال] <sup>(١)</sup> باقٍ، كما قلنا: في ضاربٍ زيدٌ، إذا كان للحال، والاستقبال أنّهُ نكرةٌ لما فيه من تقدير الانفصال كذلك هذا؛ ولأنَّ أشباه المماثلة كثيرة فلا تخصص، ولا تتعرف بهذا القدر من الإضافة؛ وذاك أنّك إذا قلت: هو مثلك؛ فإنّه يجوز أن يماثله في خلقه، أو خلقه، أو علمه أو غير ذلك من أشياء كثيرة، وكذلك المغايرات كثيرة لا تنحصر.

ولهذا قلنا: إنّه إذا كثرت المماثلة، وغلبت الأشباه؛ جاز أن يكون معرفة؛ تقول: مررت برجلٍ مثلك، وهو أن تكثر المماثلة، والشبه بينهما من كل جنس كما يكون توأمًا لغيره، فتغلب المشابهة بينهما، وتقل المخالفة.

فعلى هذا لمّا تعرّف جازَ أن يكون صفة لمعرفة؛ قال سيويوه: <sup>(٢)</sup> وكل هذه النكرات يجوز أن يتعرّف لإشيعين، وهو غيرك، وحسن الوجه، فأما غيرك فإنّه إنّما لم يتعرف لكثرة المغايرات؛ لأنّك إذا قلت: مررت برجلٍ غيرك؛ فإنّه يقع على كل شخص يُغايره، ويُخالفه، وذا لا ينحصر، وأما حسنُ الوجه فلا يتعرّف؛ لأنَّ تقديره الانفصال.

وقال غيره <sup>(٣)</sup> قد يتعرّف (غيرك) أيضاً بوجه، وهو أن يكون له ضدٌ واحدٌ، مثل قولك: مررت بالقائم غير القاعد، فهذا القائم ضد القاعد؛ فانحصرت المغايرة فيه، فلذلك تعرّف، وأما إذا كان له مُحَالِفُونَ [كثُر] <sup>(٤)</sup> فلا يتعرّف.

(١) في الأصل (الانفصال).

(٢) ينظر الكتاب: ١٤/٢.

(٣) ينظر شرح السيراني: ٣٢٠/٢.

(٤) في الأصل (كثيرة).

وَأَمَّا شَبِيهَكَ فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اعْتَزَمَتْ عَلَى تَعْرِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى (فَعِيلٍ)، وَهُوَ لِلْمَبَالِغَةِ؛ فَتَغْلِبُ الْمَشَابَهَةَ، وَتَكْثُرُ فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ شَبِيهَكَ، وَبِرَجُلٍ شَبِيهِ لَكَ؛ نَوَّتَ، وَفَصَلَّتْ.  
 إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّ (غَيْرَكَ) نَكْرَةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا صِفَةً /أ: ٣٥/ لِنَكْرَةٍ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ:  
 جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: <sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ مَعْرِفَةٌ فَلَا تُوصَفُ بِنَكْرَةٍ، وَقَالَ  
 الْأَخْفَشُ: <sup>(٢)</sup> يَجُوزُ مِثْلَ هَذَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ أَنْ تُوصَفَ مَعْرِفَةٌ بِنَكْرَةٍ، وَنَكْرَةٌ بِمَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّ  
 (بَابَ الْإِسْتِثْنَاءِ) وَرَدَ مِنْهُمْ عَلَى تَوْشِعٍ.

وَتَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا أَنْتَ؛ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ (إِلَّا) مَعَ الْأِسْمِ بَعْدَهَا صِفَةً، كَمَا تَقُولُ:  
 جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَكَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ <sup>(٣)</sup> فَمَنْ  
 رَفَعَ <sup>(٤)</sup> جَعَلَهُ صِفَةً؛ لِقَوْلِهِ: (القاعدون)، وَمَنْ جَرَّ <sup>(٥)</sup> جَعَلَهُ صِفَةً (لِلْمُؤْمِنِينَ)، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي  
 سَعِيدٍ: <sup>(٦)</sup> يَكُونُ (غَيْرٌ) بَدَلًا مِنْ مَرْفُوعٍ أَوْ مَجْرُورٍ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً؛ لِأَنَّ الْمُوصُوفَ مَعْرِفَةٌ، وَيَجُوزُ  
 (غَيْرٌ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> فَهُوَ صِفَةٌ (لِلتَّابِعِينَ)، أَوْ بَدَلٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَإِذَا  
 نُصِبَ فَعَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ أَي: (إِلَّا أُولِي).  
 قُلْتُ: <sup>(٩)</sup> وَيُعَبَّرُ بِالزَّجَاجِ <sup>(١٠)</sup> عَنْ هَذَا إِذَا جَعَلَهُ صِفَةً؛ بِأَنَّ الْمُوصُوفِينَ غَيْرَ مَقْصُودِ  
 قَصْدِهِمْ.

(١) ينظر شرح السيرافي: ٢/٣٢٠، التصريح: ١/٥٥٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) سورة النساء: الآية (٩٥).

(٤) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وعاصم وغيرهم. ينظر النشر: ٢/٢٥١،  
 البحر المحيط ٣/٤٦٩.

(٥) وقرأ بالجرّ الأعمش وأبو حيوة، ينظر النشر: ٢/٢٥١، البحر المحيط ٣/٤٧٠.

(٦) ينظر التصريح: ١/٥٥٦.

(٧) في الأصل (غير أولى الضرر).

(٨) سورة النور: الآية (٣١).

(٩) تلميذه.

(١٠) لم أقف عليه.

فقال: <sup>(١)</sup> أي أن ذلك الألف واللام ليس للعهد، فليس هناك معهودٌ معينٌ يمنع أن يوصف (بغير) كأنه في حكم الشائع.

قلت: <sup>(٢)</sup> وهذا يصلح أن يكون تعليلاً، للأخفش <sup>(٣)</sup> إذا جَوَّز في الاستثناء صفة المعرفة بالنكرة، وقول: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٤)</sup> يكون صفةً للذين، أو بدلاً على قول <sup>(٥)</sup> من يمنع وصف المعرفة بـ(غير)، فيكون على هذا قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ <sup>(٦)</sup>، لا بمعنى غير؛ أي: وغير الضَّالِّينَ؛ فنابت (لا) عنه، وهي مؤكدة له؛ إذ معنى كل واحد منهما نفي، ويكون الضَّالِّينَ خفضاً؛ لأنَّ (لا) بمعنى غير نائبة عنه، [ولكنَّها] <sup>(٧)</sup> لا تعطي الإعراب، و(غَيْرٌ) تعطيه.

ولو كان غير الضالين؛ كان يجوز الخفض، والنَّصْبُ/ ب: ٣٥، ومن نصب (غير المغضوب) فيجوز أن يكون استثناء، ويجوز أن يكون حالاً عن (الذين)، والعامل في الحال ﴿أَمْدَانًا﴾ <sup>(٨)</sup>؛ لأنَّ ﴿مِرْطَ الَّذِينَ﴾ <sup>(٩)</sup> بدل من (الصراط) <sup>(١٠)</sup> الأول، والعامل فيه ﴿أَمْدَانًا﴾، ويكون ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ موضعه نصبٌ، عُطِفَ عليه، ويكون حالاً فيكون (لَا) نائب عن (غَيْرِ)، ومعناه: وغير الضَّالِّينَ خفضاً؛ لأنَّ فيه ألفاً ولاماً؛ فلو قلت معناه: ولا ضالين، ويكون نصباً على الحال؛ كان الألف واللام زائدة.

وأما قوله: ﴿مَالِكُ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ <sup>(١١)</sup> فمن رفع فهو صفة، حملهُ على موضع (من إله) [وموضعه] <sup>(١٢)</sup> الرَّفْعُ، ويجوز أن يكون بدلاً عن موضع (من إله) كما تقول: مالكم من إله إلا هو، فإذا أبدلته ثم نحيتَه تقول: مالكم غيره، وما لكم إلا هو، وإذا جَرَّ فيجوز أن يكون

(١) ابن البنا.

(٢) تلميذه.

(٣) معاني القرآن: ١٦/١.

(٤) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(٥) ينظر معاني القرآن للزجاج: ٣٤٨/٢.

(٦) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(٧) في الأصل (لكنهما).

(٨) سورة الفاتحة: الآية (٦).

(٩) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(١٠) في قوله تعالى: ﴿أَمْدَانًا مِرْطًا مُسْتَقِيمًا﴾ سورة الفاتحة: الآية (٦).

(١١) سورة المؤمنون: الآية (٢٣).

(١٢) زيادة يستقيم بها النص.

صفة (إِلَه) على لفظه، ولفظ (إِلِه) نكرة، ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً بمعنى: (إِلَّا) من لفظ (إِلِه)؛ لأَنَّكَ لو قُلْتَ: مالكم من غيرِه؛ جاز، وإنْ نُصِبَ فعلى الاستثناء، وكذلك قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> وهذا الذي يقوله الفقهاء<sup>(٣)</sup>، وغيرهم (الْعَيْر) بالألف واللام لا يجوز؛ لأنَّه ما ورد؛ ولأنَّه تلزمه الإضافة؛ إذ تقول: مررتُ برجلٍ غيرِك، ولا يفرد؛ فيقال: مررتُ برجلٍ عَيْرٍ، فإذا كان تلزمه الإضافة؛ فالألف واللام لا يكون مع الإضافة الحقيقية.

و(عَيْر) قد يكونُ صفةً، وقد يكون استثناءً على ما قلنا؛ يتميز أحدهما من الآخر بأنَّه متى صَلَحَ أَنْ يكونَ لإخراج: بعضٍ مِنْ كُلِّ؛ فهو استثناء، وإنْ لم يصلح؛ فهو صفة؛ ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مررتُ برجلٍ / أ: ٣٦ / غيرِك؛ كان صفةً، ولا يكون استثناءً، وكذا: رأيتُ رجلاً غيرِك؛ لأنَّه واحدٌ فالاستثناء منه لا يصح.

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ (إِلَّا) قد ينوب عن (عَيْر) في كونه صفة؛ فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَّتَا﴾<sup>(٤)</sup> أي: غيرُ الله، ومنه قول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(٥)</sup>

ف(إِلَّا) وما بعده صفة ل(كلِّ) أي: وكل أخٍ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ، أي: غير الفرقدين مفارقه أخوه قال سيبويه: <sup>(٦)</sup> ولا يجوز رفعه على إضمار كان على أن يكون تقديره: إِلَّا أَنْ يكون الفرقدان ويكون (كان) تامة؛ لأنَّ الفرقدين على هذا يكون في صلة (أَنَّ)، ولا يجوز أن يحذف الموصول ويترك الصلة، ولا يجوز أن يكون صفة للأخ الثاني، وهو قوله: أخوه؛ لأنَّه واحد، وإنما يجوز أن يكون (إِلَّا) صفة في الموضع الذي يصح فيه الاستثناء.

(١) سورة فاطر: الآية (٣).

(٢) ابن البنا.

(٣) ينظر نفائس الأصول في شرح المحصول: ٢٥٧٩/٦.

(٤) سورة الأنبياء: الآية (٢٢).

(٥) البيت من الوافر، لعمرو بن معدي كرب، ينظر ديوانه: ١٧٨، الكتاب: ٣٣٤/٢، ولحزرمي بن عامر في تذكرة النحاة: ٩٠، شرح أبيات سيبويه: ٤٦/٢، وبلا نسبة في رصف المباني: ٩٢، شرح ابن يعيش: ٨٩/٢، الخزانة: ٣٢١/٩، ٣٢٢، اللغة الفرقدان: نَجْمَانِ يُهْتَدَى بِحِمَا.

(٦) ينظر الكتاب: ٣٣٤/٢.

ألا ترى أنّك لا تقول: مررت برجل إلا زيد؛ لأنّه واحد، ولا يقع بهذا الاستثناء اخراج بعض من كلّ - والمنصوب والمجرور في أنّ لا يجوز أن يكون فيه صفة بمنزلة المرفوع - وتقول: هذا درهمٌ غيرٌ قيراطٍ، وغير قيراطٍ من رفعه جعله صفة لدرهم أي: هذا درهم، وليس بقيراط، ونصبه على الاستثناء أي: إلا قيراطاً إلا أنّه إذا أقرّ فقال له: علىّ درهمٌ غيرٌ قيراطٍ لزمهم درهم، وإذا قال: غير قيراطٍ لزمه درهم بنقصان قيراطٍ.

وإذا قلت: هذا درهمٌ غيرٌ جيّد فهو صفة، ولا يجوز (غير جيّد)؛ لأنّ الاستثناء فيه لا يجوز ألا ترى أنّك لا تقول: هذا درهمٌ إلا جيّد فقس على هذا.

وأما ما جاء من الأفعال<sup>(١)</sup> مما فيه معنى الاستثناء فقولهم: (لا يكون) و(ليس) و(عدا) إذا قلت: جاءني القوم ليس زيدا، أو لا يكون زيدا، معناه/ ب: ٣٦/ ليس بعضهم (زيدا) أي: ما جاء وليس، ولا يكون هو الذي يكون اسمه مرفوعا، وخبره منصوبا إلا أنّه هاهنا لا يظهر اسمه، وهو في باب نفسه يظهر اسمه، وأما لم يظهر لشيئين:

أحدهما: قال أبو علي<sup>(٢)</sup> هو أنّ هذا واقعٌ مَوْقع (إلا)، ومعلوم أنّ (إلا) وما بعده مفردٌ فلا يجوز أنّ يُوضعَ المفرد على طريق النياحة عنه ما هو جملة، والاسم والخبر جملة؛ فلهذا قلنا: إنّ الاسم يُضمَر.

وقال<sup>(٣)</sup> علي بن عيسى<sup>(٤)</sup>: (٥) المتكلم؛ لأنّه شيءٌ أُقيِمَ مقامَ حرفٍ، وذلك الحرف لا يتصرّف فجعل النَّائب عنه الذي يتضمن معناه غير متصرّف، وإظهار اسمه تارة، وإضماره أخرى تصرّف منه؛ فلذلك لم يُجعل تصرفه مع المظهر.

(١) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "وما جاء من الأفعال فيه معنى الاستثناء؛ فقولهم: (لا، يكون، وليس، وعدا، وخلا)؛ فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار اسم لا يستعمل إظهاره، وذلك قولهم: أتاني القوم لا يكون عمراً، وأتوني ليس زيدا؛ تقديره: لا يكون بعضهم عمراً، وليس بعضهم زيدا، وكذا: (خلا، وعدا). الإيضاح: ١٧٨.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الوجه الثاني.

(٤) علي بن عيسى بن عبد الله، أبو الحسن الرماني: من كبار النحاة، صنّف في التّفسيّر واللّغة والنحو، والكلام، وشرّح "كتاب سيبويه"، وكتّاب "الجمال" توفي سنة (٣٨٤هـ)، ينظر الوافي بالوفيات: ٢١/٢٧٤، البلغة: ١/٢١٠ -

.٢١١

(٥) لم أقف عليه.

وأما إلا أن يكون ففيه (إلا) وهو على أصله في الاستثناء، وأما أن يكون فبمنزلة المصدر فقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَارَةً﴾<sup>(١)</sup> تقديره: (إلا كون تجارة)، فيكون (إلا) هو الاستثناء منه فقط، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (كان) تامة، فتقول: إلا أن يكون زيداً.

والآخر: ناقصة، إلا أن يكون زيداً، واسمه مضمراً؛ تقديره: بعضهم، وليس كذلك قولك: لا يكون؛ لأنه ليس فيه حرف استثناء؛ فجعل هو بنفسه استثناء.

وأما (عدا) فهو فعلٌ وينصب، تقول: جاءني القومُ عداً زيداً، وكذا حكاه سيبويه<sup>(٢)</sup> أي: عداً بعضهم زيداً أي: جاوز، وحكى الأخفش<sup>(٣)</sup> فيه أيضاً الحرفية والجر: جاءني القومُ عداً زيداً، ولم يحكه غيره.

وأما (خلا) فكُلُّ النحويين<sup>(٤)</sup> حَكَّوْا فيه الفعلية، والنصب، والحرفية/أ: ٣٧/ والجر، تقول: جاءني القومُ خلا زيداً؛ إذا نَصَبْتَ به كان فعلاً؛ أي: خلا بعضهم زيداً؛ أي: ما جاء، وخلا زيداً؛ إذا كان حرف جرّ.

وأما (حاشا) <sup>(٥)</sup> فما حكى سيبويه<sup>(٦)</sup> إلا الحرفية، والجر، مثل قولك: جاءني القومُ حاشا زيداً، فلا يكون له اشتقاق، وحكى غيره<sup>(٧)</sup> فيه الحرفية، والفعلية، فإذا كان فعلاً نَصَبَ تقول:

(١) سورة النساء: الآية (٢٩).

(٢) ينظر الكتاب: ٣٤٨/٢، وقد صرح المبرد بفعلية عدا وخلا إذ قال: "وأما عدا وخلا فهما فعلان يتنصب ما بعدهما وذلك قولك جاءني القومُ عدا زيداً." المقتضب: ٤/٤٢٦.

(٣) ينظر البصريات: ٣٢٨، ابن يعيش ٧٧/٢، المساعد: ٥٨٤/١-٥٨٥.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٤٩/٢، المقتضب: ٤/٤٢٦، الأصول: ٣٨٨/١.

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما الحروف: (حاشا) وهو حرفٌ فيه معنى الاستثناء، تقول: أتاني القومُ حاشا زيداً، فموضع الجار مع المحرور نصب، وكذلك (خلا) في قول بعضهم، تقول: ما أتاني القومُ خلا عبدالله، فإن أدخلت (ما) على (خلا) فقلت: ما خلا عبدالله، نصبت عبدالله، ولم يجز فيه غير ذلك، وكان موضع ما وما بعدها نصباً." الإيضاح: ١٧٨.

(٦) ينظر الكتاب: ٣٤٩/٢.

(٧) قال به المبرد، ونُسب إلى جماعة من البصريين كالأخفش، والجرمي، والمازني، ينظر المقتضب: ٣٩١/٤، الأصول:

٢٨٩/١، شرح ابن يعيش: ٤٨/٨.

جاءني القوم حاشا زيدا، أي: حاشا بعضهم زيدا؛ أي: ما جاء، وإذا كان حرفاً تقول: حاشا زيدا، والدليل على مجيئه حرفاً مع الجر قول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ لَهٗ ضَنْنًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ<sup>(١)</sup>

ويقال: <sup>(٢)</sup> حاشا وحاش للتخفيف، ويزاد معه اللام؛ فيقال: حاشى لزيد، قال الله تعالى

﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وحاش لله، والحذف واللام يقويان كونه فعلاً، وإذا كان أصله حاشا.

فمن قال: <sup>(٤)</sup> (حاش) فإنه يحذف، والحذف إنما يكون في الأفعال؛ لأنه نوع من

التصرف، وكذلك اللام يقويه؛ لأن هذه اللام تعلق الاسم بالفعل، ولا تجيء مع الحرف؛ لأن الحرف واسطة بين الفعل والاسم، تعلق معنى الفعل بالاسم.

ولكن من قال <sup>(٥)</sup>: إنه حرف يقول اللام زائدة، وليس لتعلق المعنى، وسيبويه<sup>(٦)</sup> لم يجعله

من (حاشا يُحاشي)؛ لأنه لم يصح عنده إلا معنى الحرفية، والجر.

وإذا دخلت [ما]<sup>(٧)</sup> مع (خلا وعدا) فهو فعل لا غير عند كلهم<sup>(٨)</sup> إلا الأخفش<sup>(٩)</sup>؛ فإنه

حكى فيه الحرفية أيضاً مع (ما).

وإنما قلنا: إنه فعل؛ لأن (ما) مع (خلا) هي ما المصدرية؛ فيكون مع الفعل بمنزلة

المصدر؛ وذلك أن الفعل في صلة/ب: ٣٧/ (ما) فهو معه بمنزلة المصدر، وكذلك (أن) مع الفعل

بمنزلة المصدر؛ تقديره: خلّو زيدا، وهذا لا يمكن مع الحرف؛ فعلم أنه فعل، وعلى هذا قول

ليد:

(١) البيت من الكامل، للجميح الأسدي في الأصمعيات: ٢١٨، شرح اختيارات المفضل: ١٥٠٧، المقاصد النحوية:

١١٠٢/٣، وبلا نسبة في اللمع: ٥٧، شرح الأشموني: ١/٥٢٦، الجني الداني: ٥٦٢، الخزانة: ٤/١٨٢، اللغة، ضنا:

بخلاً بسبب الحرص، الملحاة: الملامة، الشتم: السباب.

(٢) ينظر علل النحو: ٣٩٧-٣٩٨.

(٣) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٤) ينظر أسرار العربية: ١١٩-١٢٠.

(٥) هذا القول للكوفيين، ينظر الإنصاف: ٢٧٨، شرح ابن يعيش: ٨٥/٢.

(٦) ينظر الكتاب: ٣٤٩/٢.

(٧) في الأصل (لا).

(٨) ينظر الكتاب: ٣٤٩/٢-٣٥٠، المقتضب: ٤/٤٢٧.

(٩) ينظر شرح ابن يعيش: ٤٩/٨، المساعد: ٥٨٥/١.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ .....<sup>(١)</sup>

وأما الأخفش<sup>(٢)</sup> فإنه أجاز الحرفية يقول: جاءني القوم ما خلا زيد، ويجعل (ما) زائدة؛ فإذا متى قلت: جاءني القوم ما خلا زيداً؛ فموضع (ما) مع الفعل نصب، وإذا قلت: أتاني القوم حاشا زيد، فموضع (حاشا) - وإن كان حرفاً - جار مع المحرور في موضع النصب؛ لأنَّ الفعل قد تم بفاعله كما تقول: مررت بزيد فموضع (بزيد) نصب كذلك هذا.

وأما قوله تعالى: ﴿حَسْبُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> فليس من الاستثناء، وإنما هي كلمة إنكارٍ من فعلٍ متصرفٍ من (حاشا يُحاشي)، ومعناه معنى (بعد) وفاعله محذوف، وهو مقدر وتقديره بعد ذلك لله، وتعلق اللام كتعلقه بقوله: فعلت ذلك؛ أي: لأجل الله، ولمخالفة الله، ونحو ذلك؛ كذلك هذا؛ فإذا قال الله حكايةً: ﴿مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَوَدْتُمْ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَسْبُ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> معناه: ما خَطْبُكُمْ إِذْ رَوَدْتُمْ، أَوْقَعَ الفعل، أو لم يُوقِع؛ فقلن بعد ذلك منه لله؛ أي: لم يُوقِع، وقوله: ﴿وَقُلْنَ حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٥)</sup> يكون فاعل الفعل مقدرًا على تقدير السؤال كأن قائلًا هُنَّ أهو بشر؟ فقلن بعد ذلك: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾؛ لأنه ليس قبل هذا الكلام شيء، وقولٌ يكون فاعل الفعل راجعاً إليه؛ لأنَّ هذا أبداً يكون مبنياً على كلام، ولكن يُقدَّرُ فيه مثل ما ذكرنا<sup>(٦)</sup>.

قال ابن جني:<sup>(٧)</sup> كل موضع يجوز أن يُسأل عنه فإنه يجوز أن يُقدَّرَ فيه السؤال، وإن لم ينطق به قال:<sup>(٨)</sup> والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّالِبِينَ﴾<sup>(٩)</sup> أي: هو كذا لمن يسأل.

(١) كمال البيت:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَّا مَحَالَةَ زَائِلٌ

البيت من الطويل، ينظر في ديوانه: ١٣٢، أسرار العربية: ١٢٠، شرح ابن يعيش: ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية: ٧٢٢/٢، شرح ابن الناظم: ٢٢، أوضح المسالك: ٢٤٥/٢، التصريح: ٢٩/١، الهمع: ٤/١، ٢٦١/٣، الخزانة: ٢٥٥/٢.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش: ٤٩/٨.

(٣) سورة يوسف: الآية: ٣١، والآية: ٥١.

(٤) سورة يوسف: الآية (٥١).

(٥) سورة يوسف، الآية: (٣١).

(٦) ينظر ص: ٨٣.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) ابن جني.

(٩) سورة فصلت: الآية (١٠).

ولهذا قلنا في أحد المذهبين في نَعَمَ / أ: ٣٨ / الرَّجُلُ زَيْدٌ، إِنَّ زَيْدًا رَفَعٌ؛ لَأَنَّهُ خَبِرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: نَعَمَ الرَّجُلُ، قَالَ قَائِلٌ: مَنْ هُوَ؟ قِيلَ: هُوَ زَيْدٌ.

وكذا قلنا في أحد المذهبين في إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الظَّرِيفُ؛ إِنَّهُ رَفَعَ عَلَى مَعْنَى: هُوَ الظَّرِيفُ؛ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، قِيلَ: أَيُّهُ هُوَ؟ فَقِيلَ: هُوَ الظَّرِيفُ، ثُمَّ يَحْذَفُ هُوَ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

(وحاشا) إِذَا فَعَلَ هَاهُنَا، وَجَازَ (حَاشَ)؛ لِأَنَّ الحذفَ مِنَ الأفعالِ يَكْتَرُ؛ إِذْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَهَذَا الحذفُ هُوَ الَّذِي يُقَوِّي فِي (حَاشَا) الَّذِي هُوَ اسْتِثْنَاءٌ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا؛ لِأَنَّ الحذفَ مِنَ الحروفِ قَلِيلٌ، وَمَتَى جُعِلَ فِعْلًا فَهُوَ مِنَ (حَاشَا يَحَاشِي)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وَمَا أَحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(١)</sup> .....

أي: ما أستثني.

(وحاشا) يَكُونُ لِتَبْعِيدِ الشَّيْءِ، مِثْلُ: أَنْ يُقَالَ: فَلَانٌ مَرِيضٌ؛ فَيَقُولُ: (حَاشَا لَهُ)؛ أَي: بَعْدَ ذَلِكَ لِأَجْلِهِ.

(فحاشا) إِذَا عَلَى أَضْرِبٍ: اسْتِثْنَاءٌ، وَكَلِمَةٌ إِنْكَارٍ، وَكَلِمَةٌ تَبْعِيدٍ لِلشَّيْءِ.

وَإِذَا كَانَ [حَاشَا]<sup>(٢)</sup> فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ (الحِشَا) وَهُوَ الطَّرْفُ، وَالنَّاحِيَةُ؛ أَي: كَانَ فِي طَرَفٍ، وَنَاحِيَةٍ، وَبُعْدٍ.

قَالَ: <sup>(٣)</sup> وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ بِهِ أَنْ يَسْتَثْنِي الأَكْثَرَ مِنَ الأَقْلِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الأَكْثَرِ إِلَى النِّصْفِ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً.

(١) كمال البيت:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

من البسيط، للناطقة الديباني، يُنظر الديوان: ٣٣، الأصول: ٢٨٩/١، أسرار العربية: ١١٩، شرح ابن يعيش: ٤٩/١، الجنى الداني: ٥٥٨، ٥٥٩، المغني: ١٣٠، الأشموني: ٥٢٨/١، الخزانة: ٤٠٣/٣.

(٢) في الأصل (خلا).

(٣) ابن البنا.

فَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ بِحَيْثُ يَسْتَثْنِي الْأَكْثَرُ، وَيُبْقَى الْأَقَلُّ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةً، فَإِنَّهُمْ لَا يَجُوزُونَهُ؛ [لِأَنَّ<sup>(١)</sup> فِيهِ لُكْنَةٌ، وَعِلَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ قِلَّةُ الْإِسْتِعْمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدُّ عَنْهُمْ مُسْتَعْمَلًا عَلَى هَذِهِ الْوَجْهِ فَلَمْ يَسْتَحْسِنُوهُ لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ فِي شَعْرٍ:

عَدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ .....<sup>(٢)</sup>

فهذا بقي عشرة من مائة.

قال<sup>(٣)</sup>: ووجه اللُّكْنَةِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةً، فَمَعْنَاهُ لَهُ وَاحِدٌ، وَهَذَا لَا مَحَالَةَ، أَوْجَزُوا لِي مِنْ ذَلِكَ التَّطْوِيلِ؛ إِلَّا أَنَّ الْمُعْوِلَ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ مَا وَرَدَ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِهِ إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً، وَلَوْ قَالَ: خَمْسَةٌ بَدَلَ هَذَا كَانَ أَحْصَرَ وَأَوْلَى.

وتقول: أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرِ زَيْدٍ وَعَمْرًا وَعَمْرٍو، فَمَنْ نَصَبَ/ب: ٣٨/ المعطوف؛ فَلَأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظَةِ (غَيْرٍ)؛ إِذْ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَنْ خَفَضَهُ فَعَلَى لَفْظِ زَيْدٍ.

وَمَنْ نَصَبَ ﴿غَيْرَ الْمَعْصُوبِ﴾<sup>(٤)</sup> عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَوْ كَانَ بَعْدَهُ (وَالضَّالِّينَ) بِلَا (لَا) لَكَانَ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالخَفْضُ؛ مِثْلَ: وَعَمْرًا وَعَمْرٍو، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾<sup>(٥)</sup> فَإِنَّ (الضَّالِّينَ) خَفِضَ؛ لِأَنَّ (لَا) بِمَعْنَى (غَيْرٍ) قَدْ نَابَتْ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي يَعْطِي الْإِعْرَابَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (غَيْرِ مَخْمُصَةٍ)<sup>(٦)</sup> فَفِي آخِرِ بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ<sup>(٧)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ (لَا).

(٢) كَمَالِ الْبَيْتِ:

أَدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْعَدْلِ حَكَامًا

الْبَيْتِ مِنَ الْبَسِيطِ، وَقَدْ نُسِبَ الْبَيْتُ أَبِي مَكْعَتِ أَحْيَى سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْخِزَانَةِ: ٢٥٠/١٠، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الزَّاهِرِ: ١٠/٢، التَّذْيِيلُ: ٢٥٦-٢٥٧، وَيُرْوَى (أَدُّوا) مَكَانَ (عَدُّوا)، وَقَدْ رُوِيَ عَجَزَ الْبَيْتِ (ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوْلًا)، وَ(أَوْ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ عَلَّامًا).

(٣) ابْنُ الْبَنَاءِ.

(٤) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: الْآيَةُ (٧).

(٥) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: الْآيَةُ (٧).

(٦) ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْبَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ﴾ سُورَةُ الْمَائِدَةِ: الْآيَةُ (٣).

(٧) يَنْظُرُ ص: ٩٢.

## باب الاستثناء المنقطع

قال أبو علي: "الاستثناء المنقطع: أَلَّا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ"<sup>(١)</sup>.

اعلم أَنَّ الاستثناء المنقطع هو الاستثناء من غير الجنس، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِهِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْجِنْسِينَ يَعْقِلُ، وَالْآخَرُ لَا يَعْقِلُ، وَلَكِنَّ نُرِيدُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِهِ، سِوَاءَ عَقْلٍ مِثْلِهِ، أَمْ لَمْ يَعْقِلْ عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ.

إذا ثبت هذا فإنَّنا قد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أَنَّ الاستثناء إِذَا كَانَ مِنَ الْجِنْسِ، وَكَانَ فِي الْكَلَامِ نَفِي فَنَفِي الْمُسْتَثْنَى وَجِهَان:

أَجُودَهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، بِأَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهُ كِإِعْرَابِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، انْعَكَسَ الْوَجْهَانُ فِيهِ، فَأَجُودَهُمَا أَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ<sup>(٣)</sup>.

ويجوز الرفع فيه على البدل، وهو مذهب بني تميم<sup>(٤)</sup> نحو قولك: ما جاءني أحدٌ إلَّا حمارًا وِإِلَّا حِمَارًا، وَمَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدًّا وَإِلَّا وَتَدًّا وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُهُ النَّفْيُ.

لأنَّه إِذَا كَانَ الْكَلَامُ إِجْبَابًا، وَإِثْبَاتًا فَالْكَلامُ فِيهِ، وَلَا خِلَافَ؛ إِذْ يَكُونُ نَصْبًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْجِنْسِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ فَكَيْفَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ؟

(١) "... وذلك نحو: ما جاءني أحدٌ إلَّا حمارًا، فالاختيار فيه النَّصْبُ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَمَا بِالرُّبْعِ أَحَدٌ إِلَّا أَوَارِي

فالأواري ليس من جنس أحد". الإيضاح: ١٧٩.

(٢) ينظر ص: ٧٤.

(٣) ينظر الكتاب: ٣١٩/٢.

(٤) وقد علَّل سيبويه إبدال المنقطع في لغة بني تميم بقوله: وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدٌ فيها إلَّا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلَّا حمارٌ، ولكنَّه ذكر أحدًا توكيدًا؛ لِأَنَّ يُعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِيهَا أَدَمِيٌّ، ثُمَّ أُبْدِلَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ. وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ إِسْنَانًا" الكتاب: ٣١٩/٢-٣٢٠، وقيل: يختارون النَّصْبَ، ينظر المساعد: ٥٦٢/١.

ولا يتصور فيه البدل إذا الاستثناء يكون مخالفاً للأول المستثنى منه /أ: ٣٩/ فإذا أبدلت منه انقلب المعنى، ولم يكن فيه فائدة.

وإلا فلا استثناء من غير الجنس يكون من الواجب أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنبَأَهُمُ عُذْرِي إِيَّالَا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup> أي: لكن رب العالمين، تُقدَّر فيه لكن معناه: استدراك، وهو إضراب عن الأول، وقطع له، واستدراك لمعنى آخر يستأنفه، كذا الاستثناء المنقطع؛ لأنه لا يكون متصلاً بالأول بل يُقَطَّع، وَيَسْتَأْنَفُ معنى آخر استدراكاً.

فإذاً الخلاف في الاستثناء من غير الجنس إذا كان معه نفي فالأجود النصب؛ لأن هذا المستثنى ليس هو نفس المستثنى منه، ولا هو بعضه، فيكون بدلاً منه، ولا عطف عليه، فإذا لم يكن [هو إياه]<sup>(٢)</sup>، ولا شيئاً منه، ولا معطوفاً عليه، ولا له به تعلق نُصِبَ؛ لأنه فضلة، واستثناءً، ويُشَدُّ:

..... وما بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٣)</sup>

..... إِلَّا أَوَارِيٌّ.....

بِالنَّصْبِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ (مِنْ أَحَدٍ)، وَمَوْضِعُهُ: الرَّفْعِ، وَدَلِيلُهُمْ فِي هَذَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ:

**أحدها:** هو أنه إذا كان بدلاً أمكن أن يُنَحِّيَ المبدل، ويقع هذا موقعه؛ مثل أن يقال: ما بالرَّبِّعِ أَوَارِيٌّ، ولو قال هذا لكان قد نفى الأَحَدِينَ، وغيرهم جملة إلا الأوارِيَّ؛ فإنه [أثبتهما]<sup>(٤)</sup>؛ إلا أنه ذُكِرَ باللفظ لنفي الأحد الذي كان معنى كلامه لو لم يُلفِظْ به يقتضيه ويدل عليه فقال: ما بها أحدٌ، وما بها إلا الأوارِيَّ؛ ثم أبدل (الأوارِيَّ) من الأحد.

(١) سورة الشعراء: الآية (٧٧).

(٢) في الأصل (هو هو).

(٣) البيت من البسيط، للناطقة الذبياني، ينظر ديوانه: ١٤، ١٥، الكتاب: ٢/٣٢٠-٣٢١، الأصول: ١/٢٩٢، المقتضب ٤/٤١٤، إصلاح المنطق: ٤٧، شرح ابن عيش: ٢/٨٠، شرح القصائد السبع: ٢٤٢، الإنصاف: ٢٦٩. اللغة: أصيلان: مصغير أصيل على غير قياس، كأنه تصغير أصلان، والأصيل: العشي، وهو ما بعد العصر إلى المغرب، عيت جواباً؛ أي: لم ترد جواباً، الربيع: الدار بعينها؛ حيث كانت، اللأبي: الشدة والإبطاء، والأوارِي: جمع آرية بمد الهزرة وتشديد الياء، وهي التي تحبس فيها الخيل من وتدٍ أو حبلٍ. والنوي: حاجزٌ حول الحباء يُدفع عنه الماء ويعدده. والمظلومة: أرضٌ حُفِرَ فيها الحوضُ لغير إقامة؛ لأنها في فلاة.

(٤) في الأصل (رتبتها).

**والثاني:** هو أنَّ (الأواريَّ) لَمَّا كانت مَمَّا يقع الاستئناس والتسليُّ به كما يقع الاستئناس بجنس الأحدين؛ أعني الناس جاز أن يُيدَها منهم، وذلك أنَّ أطلال الديار، وآثارها يقع بها أنس، وتذكُّرٌ كما إذا رأى إنساناً من الرِّبع، وبنحوه وقع به أنسٌ واسترواح، فلما صارت الأواريُّ كأثما تقوم مقام (الأحدين) في الاستئناس بها /ب: ٣٩/ جعلها بدلاً، وجعل (الأحدين) كالاسم لها.

**والثالث:** هو أنَّه ذكر (الأحدين) على وجه التغليب، وذلك أنَّه أراد به أنَّه ليس به ما هو من جنس الأحدين، وما ليس من جنسهم إلاَّ الأواريُّ؛ لأنَّه لو قال: ما بها إلاَّ الأواريُّ؛ لكان المراد به: أنَّه ليس به أحدٌ، ولا ما ليس بأحدٍ إلاَّ أنَّه دَكَرَ (الأحدين) باللفظ على وجه التغليب، والإفراد بالذَّكر لنفيهم.

رجعنا إلى البيت وهو قوله:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أَسْأَلُهَا      أَعَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(١)</sup>  
إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيَّأَ مَا أُبَيِّنُهَا      وَالتُّؤْيِي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

فقوله: أُصِيلاً نَصَبٌ على الظرف، والعامل فيه وَقَفْتُ (أَسْأَلُهَا) يجوز أن يكون حالاً عن التاء؛ أي: مُسألاً لها، ويروى (عَيْتَ جواباً)، و(جواباً) نُصِبَ على التمييز؛ أي: أَعَيْتَ من جواب، وذلك أنَّ الإعياء يكون من المشي، وغيره، وكذلك العيُّ يكون بالمنطق، ويكون بالأمر؛ كقوله:

عَبُّوا بِأَمْرِهِمْ ..... عَيْتَ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ<sup>(٢)</sup>

(١) سبق تخريجه، ص: ٨٨.

(٢) كمال البيت:

عَبُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا      عَيْتَ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ

ورواية البيت في الديوان:

بَرَمَتْ بُنُوءَ أَسَدٍ      كَمَا بَرَمَتْ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ

البيت من مجزؤ الكامل، لعبيد بن الأبرص، ينظر ديوانه: ١٠٩، شرح ابن يعيش: ١٠/١١٤-١١٥، عيون الأخبار لابن قتيبة ٧٢/٢، وبلا نسبة في الكتاب: ٣٩٦/٤، الأصول: ٣/٢٤٨، شرح أبيات سيويه: ٢/٣٦٦، شرح التصريف للثمانيني: ٥١٢، المقاصد الشافية: ٩/٤٥١.

وقوله تعالى: ﴿أَفَعِينَا بِأَلْحَقِ الْأَوَّلِ﴾<sup>(١)</sup> فلما كان محتملاً فسَّره بالجواب.

وقوله: (لأياً) نَصَبٌ؛ لأنَّه وُضِعَ موضع الحال، وذلك أنَّ معناه: بَطْأً، وهو مصدر وُضِعَ موضع بَطِيئاً، وأُبَيَّنُّهَا؛ أي: أتبَّيَّنُّهَا، وقوله: والنُّؤْي؛ يروى رفَعاً، ونصباً؛ فمن رفعه فهذا مبتدأ، والكاف في موضع الخبر؛ أي: والنُّؤْي مثل: الحوض، ومن نصبه: فعلى العطف على أوارِيٍّ، ويكون (الكاف) في موضع الحال نصباً أي: والنُّؤْي مثل: الحوض أي: مماثلاً له، ولا يجوز أن يكون صفة للنُّؤْي؛ لأنَّه نكرة، والنُّؤْي معرفة، وأمَّا قوله:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ أ: ٤٠ / بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيِسُ<sup>(٢)</sup>

فإنَّه على لغة بني تميم؛ فجعلوا (الْيَعْفِير) من جملة الأنيس؛ لأنَّه يستأنس بهذه الأشياء إذا رُوِيَتْ في البرِّيَّة، كما يُستأنس (بالأنس)، والْيَعْفِير: الطَّبَّاء، والعَيْسُ: بَقْرُ الوَحْشِ، هاهنا لا (الإبل)؛ لأنَّه يَصِفُ برِّيَّةً، ولا يكون إبلٌ بالبراري.

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ﴾<sup>(٣)</sup> استثناءً من غير جنسٍ؛ لأنَّ العِلْمَ يقينٌ، والظَّنُّ شكٌّ فهما جنسان، وكذا قال الشاعر:

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِغَائِبٍ<sup>(٤)</sup>

(١) سورة ق: الآية (١٥).

(٢) البيت من الرجز، لجران العود، ينظر ديوانه: ٥٢، الكتاب: ٣٢٢/٢، المقتضب: ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤/٤، شرح ابن يعيش: ٨٠/٢، ١١٧، ٢١/٧، ٥٢/٨، شرح التسهيل: ٢٨٦/٢ التذييل: ٢٠٧/٥، ٢٢٧/٨، الخزانة: ١٩٧/٤، المقاصد النحوية: ١٠٨٦/٣، اللغة: أنيسٌ: مؤنس. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية. العيسُ: هي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، واحدها: أعيس، والأنثى: عيساء، ويروى (بصاحب) بدلاً من (بغائب).

(٣) سورة النساء: الآية (٥٧).

(٤) البيت من الطويل، للنابعة الذبياني، ينظر ديوانه: ١٠، الكتاب: ٣٢٢/٢، الخصائص: ٢٣٠/٢، شرح ابن يعيش: ٣٧/٤، ٦٨، ٦٩، شرح التسهيل: ١٦٥/٣، الخزانة: ٢٧٥/٦، اللغة: وغير ذي مثنوية: لم يستثن فيها ثقةً بصاحبه، روي: (بصاحب) مكان (بغائب).

وقوله: (غير ذي مثنوية) صفة لليمين؛ أي: حلفتُ يميناَ غير ذات الاستثناء، وذلك أنَّ الاستثناء يَحُلُّ اليمين؛ أي: ما ثنَّيت، وإِذَا قال: ذي؛ لأنَّه ذَكَرَهُ حملاً على المعنى، وهو الحلف كأنَّه قال: حلفتُ حلفاً غير ذي مثنويَّةٍ، والحلف مذكَرٌ، كما قال الشاعر:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرٌ<sup>(١)</sup>  
تَرَكْتَنِي فِي الْحَيِّ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ

وهذا قول امرأة ثم قالت: تَرَكْتَنِي ذَا غُرْبَةٍ، أي: ذات غربةٍ، ولكنَّها حملته على معنى مُدَّكَرٍ؛ أي: تَرَكْتَنِي إنساناً ذا غربةٍ، ومن غير الجنس، قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا إِلَّا أَنْفَاءً وَجُوداً لَأَعْلَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾<sup>(٣)</sup> (فعاصم) فاعل، (ومن رحم) [معصوم]<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

واعلم أنَّ في هذا أربعة أوجه؛ اثنان ذكرهما أبو علي:<sup>(٦)</sup>

أحدهما: هو أن يكون الاستثناء من غير جنس / ب: ٤٠ / مُنْقَطِعاً، وهو أن يكون من (رَحِمَ) معناه: (المَرْحُومُ) وهو مفعول، (وَعَاصِمٌ) فاعل، والفاعل والمفعول جنسان؛ إذ قد ذكرنا<sup>(٧)</sup> أنَّنا لَسْنَا نُرِيدُ بالجنس أن أحدهما يَعْقِلُ، والآخر لا يَعْقِلُ؛ فيكون موضع المستثنى نصباً، وتقديره: لا عاصم إلا المرحوم، وموضع (لا عاصم) رفعٌ.

(١) هذان بيتان من السَّريع، وهما لامرأةٍ من العرب كما ذكر أبو بكر الأنباري في المذكَر والمؤنث ١٥١، ومجاز القرآن: ٧٦/٢، الأصول: ٤٣٨/٣، أمالي ابن الشَّحْرَبِيِّ: ٤٢٥/٢، الإنصاف: ٥٠٧/٢، شرح ابن يعيش: ١٠١/٥، وشرح الجُمَل ٥٦٩/٢، اللمحة في شرح الملحة: ٧٧٦/٢، ويروى (في الدَّار) مكان (الحي).

(٢) سورة الليل: الآية (١٩ - ٢٠).

(٣) سورة هود: الآية (٤٣).

(٤) في الأصل (مقصور).

(٥) "... والمفعول ليس بفاعل، ومنهم من يجعله متصلاً؛ فيقول: إنَّ عاصم معناه لا ذا عصمة إلا من رحم". الإيضاح:

١٧٩-١٨٠

(٦) ينظر الإيضاح: ١٨٠.

(٧) ينظر ص: ٨٧.

**والثاني:** أن يكون هذا الاستثناء متصلاً ومن الجنس، وهو أن يكون عاصم بمعنى: (مفعول) فيكون من جنس (مرحوم)، وهو أن يكون (عاصم) معناه: معصوم؛ أي: ذو عصمة كما نقول: ﴿تَلَوْا دَافِقًا﴾<sup>(١)</sup> أي: ذو دفع، ومدفوق، فيكون تقديره: لا معصوم إلا مرحوم، فيجوز أن يكون موضع من رَجَم نصباً، ورفعاً على هذا، والرفع أجودهما.

**والوجه الثالث:** أن يكون الأول: مفعولاً، والثاني: فاعلاً، وتقديره: لا معصوم من أمر الله إلا الله، ويكون من رَجَم بمعنى: (الراحم) وهو الله، وعلى هذا يكون منقطعاً.

**والرابع:** أن يكون الأول فاعلاً، والثاني: فاعلاً وتقديره: لا عاصم من أمر الله إلا الله، فعلى هذا يكون متصلاً.

فأما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ﴾<sup>(٢)</sup> فنصّب (غير) على الحال؛ إذ معناه: فمن اضطر إلى أكل الميتة في مخمصة لا متجانفاً لإثم فإن الله غفور رحيم، فالكلام تام دون الحال؛ لأنه لو قال: ولو اضطر إنساناً إلى ميتة في مخمصة فإن الله غفور رحيم؛ لكان تاماً، ولا يجوز خفض (غير) على أن يكون صفةً لمخمصةٍ لشيئين:

**أحدهما:** أنه ليس في الصفة عائدٌ يرجع [إلى]<sup>(٣)</sup> الموصوف، وهذا لا يجوز.

**والثاني:** هو أن الفعل الذي هو (التجانف) للرجل المضطر دون المخمصة، فلا يجوز أن يكون صفةً لها، وضميرٌ من له الفعل غير ظاهرٍ.

وأما قوله: ﴿إِنَّ طَعَامَ غَيْرِ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> فلا يجوز خفض (غير) ليكون صفةً (لطعام) وإن كان قد وجد/ أ: ٤١ / في الصفة عائدٌ إليه، وهو (الهاء) في إناه؛ لأن الصفة إذا جرت لغير من له الفعل؛ فلا بُدَّ من ظهور ضمير من له الفعل، فلو قال: غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنْهُ أَنْتُمْ، وأبرز الضمير لجاز خفض (غير) على صفة الطعام.

تم الضربُ الأول من الأسماء المنصوبة.

(١) سورة الطارق: الآية (٦).

(٢) سورة المائدة: الآية (٣).

(٣) زيادة يستقيم بها النص.

(٤) سورة الأحزاب: الآية (٥٣).

قال أبو علي: ذَكَرُ الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى<sup>(١)</sup> وهو ما انْتَصَبَ مِنْ الْأَسْمَاءِ عَنْ تَمَامِ اسْمٍ، وَلَمْ يَنْتَصِبْ عَنْ تَمَامِ كَلَامٍ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا الضَّرْبُ فِي الْأَعْدَادِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَالْمَقَادِيرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: مَمْسُوحٌ، وَمَكِيلٌ، وَمُوزُونٌ<sup>(٢)</sup>.

اعلم أَنَّ المنصوب في الجملة يأتي في الكلام على التمام، ثم التمام على ضربين: ضربٌ: يجيء على تمام الكلام والفائدة، وهو ما تتم الفائدة دونه، وهذا الضرب قد مضى مما ذكرناه<sup>(٣)</sup> في أبواب الحال، والاستثناء وغيرهما.

وضربٌ: يجيء على تمام الاسم، وهو ما يكون قد تمَّ الكلام والفائدة دونه، ولكن الاسم تمَّ من حيث هو اسمٌ.

وهذا الضرب هو التمييز، وهو مثل قولك: عِشْرُونَ، وَخَيْرٌ مِنْكَ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ قَدْ تَمَّ بِالنُّونِ وَبِالتَّوِينِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ النُّونُ لَكَانَ عِشْرُوكَ، وَنَحْوَهُ، فَمَا كَانَ يَتِمُّ بِغَيْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وقد ذكرنا<sup>(٤)</sup> أَنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ بَعْدَ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ، مِنْهَا وَاحِدٌ جَاءَ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ؛ وَهُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ إِتْمَا نُصِبَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ دُونَهُ؛ فَشُبِّهَ بِالْمَفْعُولِ، وَأَمَّا هَذَا الضَّرْبُ فَلِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ عَامِلٌ يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا نُفَصِّلُهُ<sup>(٥)</sup>.

وأكثر ما يقع التَّمْيِيزُ الَّذِي يَجِيءُ عَلَى تَمَامِ الْاسْمِ؛ إِتْمَا هُوَ فِي الْمَقَادِيرِ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: مَمْسُوحٌ، وَمَكِيلٌ، وَمُوزُونٌ، وَمَعْدُودٌ.

وَإِتْمَا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّهُ أَفْرَدَ الْأَعْدَادَ، وَذَكَرَهَا فِي بَابٍ مَفْرَدٍ، وَإِتْمَا أَرَادَ بِالثَّلَاثَةِ الْمَقَادِيرَ غَيْرَ الْمَعْدُودَةِ، وَلِهَذَا قَالَ: فِي الْأَعْدَادِ، وَالْمَقَادِيرِ ثُمَّ قَالَ: وَالْمَقَادِيرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ، ثُمَّ

(١) ينظر ص: ٤٠٠/٢، وفي الإيضاح: ١٥٠، (بابُ الأسماء المنصوبة).

(٢) "...فما كان على معنى المساحة فقولهم: ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً، فقدرُ الرِّاحةِ مقدرٌ يجوز أن يكون من السحاب، ومن غيره، فإذا قال: سحاباً بيِّن به ذلك المُبْهَم." الإيضاح: ١٨٠.

(٣) ينظر ص: ٧٤.

(٤) ينظر ص: ٥٩.

(٥) ينظر ص: ٩٦-٩٧.

(٦) الإيضاح: ١٨٠.

ما يجيء بعد هذه الأربعة / ب: ٤١ / فمنصوب؛ لأنَّ ما تحتها من المعنى محتمل؛ فالمفسر يُبيِّن ما هو المراد من محتملاتها.

وها هنا قسم خامس ليس من جملة الأربعة شُبَّهَ بها، وهو قولهم: لي مثله رجلاً، ووجه الشبه هو أنه إذا قال: لي مثله؛ فقد تمَّ الاسم بالإضافة فحالة الإضافة بين الاسم الذي هو مثل، وبين رجل في أنَّ يَجْرَهُ بالإضافة؛ إلاَّ أنه ما تمت الفائدة؛ إذ لا يُدرى، أيش تحت المماثلة؛ إذ هو: مبهمٌ محتملٌ، كما أنَّ ما تحت الأعداد، والمقادير مبهمٌ محتملٌ.

ثم يُفسَّر<sup>(١)</sup> هذا المُحتمِل ببعض ما يحتمله، وهو قوله: (رجلاً) كما يُفسَّر المقدار، والعدد. إذا ثبت هذا، فالمساحة قولهم: ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً؛ لأنَّ الاسم قد تمَّ بالتنوين، ولكن معناه مُبهمٌ محتملٌ ففسَّرهُ بقوله: (سحاباً).

والعامل في التمييز معنى الفعل الذي في قدرٍ أي: ما يُقادر راحةً من سحاب؛ لأنَّ ذلك المقدار من الراحة يجوز أن يكون من سحابٍ، ومن غيره، وتقول: على التمرة مثلاً زبدًا، يعنى المساحة، وذاك أنَّ التمر يؤكل باللبِّ تارةً، وبالكَسْبِ أُخرى، وغير ذلك، وإذا أُكِل باللبِّ فإنَّه يُعَوَّصُ في اللبِّ فيأخذ التمر منه على قدر مساحته، ويتركُّ عليه فيؤكل.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وما كان على معنى الكيل فقولهم: عندي قَفَيْرَانِ برأ، فالقفيز يجوز أن يكون من البرِّ ومن غيره، كما كان قدرُ الراحة كذلك، وما كان على معنى الوزن، فقولهم: عندي منوان سمنًا، وقالوا: لي مثله رجلاً؛ فنصَّبوا رجلاً؛ لحجز الإضافة بينه وبين مثل، وإن لم يكن ما تقدم من المقادير، ولكن لَمَّا كان مثله شائعاً في أشياءٍ مبهماً، فيها صار النَّاصِبُ لذلك في التَّبْيِينِ كَتَبِينَ النَّاصِبِ في المقادير، وقول الأعشى:

يا جارتُ ما أنتِ جاره

يجوز أن يكون موضع جارة الموقوف على آخرها نصباً؛ بأنَّه تمييز بدل على ذلك جواز دخول من عليها في نحو قول الآخر:

يا سيِّداً ما أنتَ من سيِّدٍ موطأ الأكنافِ رحبِ الدَّرَاغِ

ويجوز أن يكون موضعها نصباً على الحال، والعامل فيها ما في الكلام من معنى الفعل؛ لأنَّ معنى ما أنتِ جاره، نُبِّلَتْ جارة؛ فنصَّبَ جارة كما انتصب آية في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَافَةٌ لَكُمْ آيَةٌ﴾ سورة الأعراف: الآية (٧٣)، وجميع ما يفسر من المقادير والأعداد، ف(من) تدخل عليه نحو: ما في السماء قدرٌ راحةٍ من السَّحابِ، ولي عشرون من الدراهم، ولله ذرَّةٌ من الرجال، ومنه ما يدخل عليه (من) فيقرأ على إفراده؛ كقوله: لله ذرَّةٌ من رجلٍ. الإيضاح:

والعامل في التمييز معنى الفعل الذي في قولك مثلها؛ أي: ما يُمَثَّلُها، وما على ثوبه مَصْرٌ دِرْهَمٍ [نسيجاً]<sup>(١)</sup>، وكذا عندي ما يُدَكَّرُ فيه لفظ الذراع؛ لأنَّه مساحة؛ أيضاً فيقال: عندي ذراعان خزاً، وعشر أذرعٍ كَتَّاناً، ونحو ذلك.

وأما الكيل فقولك: عندي قفيزان بُرّاً، فالاسم قد تم بالنون، وبُراً نَصَبٌ على التمييز لأنَّ ماتحت القفيزين محتملٌ [مُبهم]<sup>(٢)</sup>، والعامل في التمييز معنى الفعل، وهو ما يقادِرُ ذاك.

وتقول: عندي جرَّةٌ دُهْناً، وراقودٌ<sup>(٣)</sup> خَلا، ونحو /أ: ٤٢/ ذلك من المكاييل.

وأما الوزن فقولك: عندي منوانٍ سمناً، ورطلانٍ عسلاً، وعشرة أرطالٍ زيتاً، فالاسم قد تم بالنون والتنوين، والعامل في المُفَسِّر معنى الفعل؛ أي: ما يُقَادِرُ منوين.

وأما القسم الخامس: وهو قولهم: لي مثله رجلاً، فقد تقدّم تفسيره<sup>(٤)</sup>، وأما قول الأعمشى<sup>(٥)</sup>:

يَا جَارَتَا، مَا أَنْتِ جَارَةٌ.....<sup>(٦)</sup>

فإنَّ جارةً موقوفٌ آخِرُها، ولكن موضعها نَصَبٌ؛ أي: ما أنت جارةٌ، وإذا كان نصباً فيجوز أن يكون على التمييز، والعامل فيه معنى الفعل الذي في ما أنت، وتقديره: كَرُمْتَ أو نَبَلْتَ من جارةٍ؛ فلَمَّا حُسِّنَ دخول (مِنْ) فيه جاز أن يكون تمييزاً؛ كما دخل في قوله:

(١) في الأصل (نسيبا).

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) دُنُّ طويل الأسفل كهيئة الإزْدَبَّة، يُسَيِّعُ داخله بالقار، وهو مُعَرَّبٌ، الصحاح: ٤٧٦/٢.

(٤) ينظر ص: ٩٤.

(٥) ميمون بن قيس، المعروف بأعمشى قيس، ويكنى أبا بصير: شاعرٌ جاهليٌّ من شعراء المعلقات العشر، لُقِّبَ بـ (صنّاجة العرب) لجودة شعره، توفي سنة (٥٧هـ) يُنظر: طبقات فحول الشعراء: ٦٥/١، والشعر والشعراء: ٢٥٧-٢٦٦.

(٦) من العلماء من جعل هذا عجز البيت، ومنهم من عكس، وقام البيت ورواية الديوان:

يَا جَارَتِي مَا كُنْتِي جَارَةٌ      بَانَتِ، لَتَحْزُنُنَا عُفَارُهُ

وهو من مجزؤ الكامل، ينظر الديوان: ١٥٣، المقرب: ١٦٥/١، شرح عمدة الحفاظ: ٤٣٥/١، رصف المباني: ٤٥٢،

شرح شذور الذهب: ٣٣٥، ابن عقيل: ٢٧٢/٢، اللّمْحة: ٥٠٤/١، الأشموني: ٢٢٢/٢-٤٩/٢، الخزانة: ٣٠٨/٣ -

٣١٠، ٤٨٦/٥، ٤٨٨، اللغة، بانث: فارقت، وَعَفَارَةٌ: اسم امرأة.

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ..... (١)

ويجوز أن يكونَ حالاً، والعامل في الحال ما في الكلام من معنى الفعل؛ إذ معنى (ما أنتِ جارةً) كَرُمْتِ، أو نُبِلْتِ جارةً، ويكون الحال قد جاء على تمام الكلام؛ لأنَّ قوله ما أنتِ مبتدأ وخبر؛ أي: أيُّ شيءٍ أنتِ، فيكون جارة: عيناً؛ قد وُضِعَتْ موضع الحال؛ كأنَّها مقدَّرة بمجاورة، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> عينٌ جُعِلَتْ حالاً، وليست باسم الفاعل، فإذا متى جعلته تمييزاً فتقديره: كَرُمْتِ أو نُبِلْتِ من جارة، وإنَّ جعلته حالاً؛ فتقديره: كَرُمْتِ جارةً؛ لأنَّ (مِنْ) يعتبر مع التمييز، وكذا جميع ما يُفسَّر من الأعداد، والمقادير.

ف(مِنْ) يجوز دخولها فيه؛ إلا أنَّك إذا أدخلتها على ما هو مميِّزٌ واحدٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الجمع، وهو على أصله لا يلتبس بحالٍ، فإنَّه يجوز أن يَرُدَّ ذلك الاسم إلى الجمع، وإنَّ كان المميِّز يلتبس من الحال وهو واحدٌ، ثم أردت المميِّز؛ فاللِزْمَةُ (مِنْ) وأفرد ذلك الاسم على إفراده كما هو؛ لأنَّ الغرض تخلص التمييز من الحال (ومِنْ) قد خَلَّصَتْهُ.

وبيان هذا هو أنَّك إذا قلت: عشرون درهماً؛ فمعناه عشرون من الدرهم، وذلك أنَّ لك فيه عبارتين؛ إمَّا أن تقول: عشرون من /ب: ٤٢/ الدرهم، أو عشرون درهماً، وكذا ما في السماء قَدْرٌ راحيةً سحاباً؛ أي: من السحاب، وكذا تقول: لله دَرَّةٌ مِنْ الرجال.

وأما إذا قلت: لله دره رجلاً، أو فارساً، أو حسبك به شجاعاً، أو فارساً؛ فإنَّ كل هذا يحتمل أن يكون حالاً، ويحتمل التمييز.

فإذا أردت التمييز فاللِزْمَةُ (مِنْ) ودع المميِّز مفرداً على حاله، فقلت: لله دَرَّةٌ من رجلٍ، ومن فارسٍ؛ لأنَّ دخول (مِنْ) يكفي، وليس يحتاج إلى أن تقول (مِنْ الرجال) في هذا الموضع،

(١) كمال البيت:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ      مُوْطَأَ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاغِ

البيت من الوافر، للسفاح بن بكير في الخزانة ٩٥/٦، ٩٦، ٩٨، الدرر ٣٧٨/١، شرح اختيارات المفضل: ١٣٦٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣٢/٣، الأشباه والنظائر: ١٨٥/٣، شرح شذور الذهب: ٣٣٦، المقرب: ١٦٥/١، المقاصد الشافية: ٥٤٦/٣، الخزانة: ٣٠٨/٢، التصريح: ٦٢٦/١.

(٢) سورة الأعراف: الآية (٧٣).

وإنَّما تقول: في عشرون درهماً؛ لأنَّه تمييز على أصله غير مُلتبس، أو إذا إنشأت وقلت: لله دره من الرجال، و(من) تجيء للتبيين؛ فهذا يعتبر التمييز أبداً به؛ لأنَّ فيه تبيناً، وتبعيضاً من الجنس؛ أي: من هذا الجنس، وقولهم: لله دُرُّك؛ أُخذَ من الدَّرِّ؛ الذي هو: الحَلْب، ومعناه: لله فِعْلُك، وما تأتي به كلمة مدح.

## باب تمييز الأعداد

اعلم أنّ أسماء الأعدادِ مجملة في جميع ما يُعَدُّ، فالمُمَيِّزُ يُبَيِّنُ بعضَ مُحْتَمَلَاتِهِ كما يبين بعضَ مُحْتَمَلَاتِ المقاديرِ.

قال أبو علي: "وهذه الأعداد على صَرْبَيْن: أحدهما: ما يلحقه تنوينٌ، والآخر: ما يلحقه نونٌ، أو في حُكْمٍ ما يلحقه التَّوْنُ، فالذي يلحقه التَّنْوِينُ هو: ما كان من الثلاثة إلى العشرة"<sup>(١)</sup>.

اعلم أنّ العددَ صَرْبَان:

ضربٌ: بتنوين، ومميّزٌ مجرورٌ بعد ذهاب التنوين.

والآخرُ: بنون، ومميّزه منصوب.

فَالَّذِي هو بالتنوين ما يضاف إلى جمع القلّة، وهو من الثلاثة إلى العشرة فيما كان له جمع القلّة، وأدنى العدد أو يضاف إليه من الثلاثة إلى العشرة فيما ليس من لفظه جمع القلّة نحو ثلاثة دراهم، وثلاثة رجال ونحو ذلك.

فالذي هو جمع القلّة/أ: ٤٣ / أربعة أضرب: (أفعل) و(أفعال) و(أفعلّة) و(فعلّة) كقولك: (ثلاثة أثواب) و(عشرة أكلب) و(ثمانية أجرية) و(خمسة غلّمة).

وهذا الضرب يكون مميّزه مجروراً بالإضافة، وإمّا قيل: <sup>(٢)</sup> إنّه بتنوين؛ لأنّ أصله (خمسة أثواباً) على أنّ يكون نَصْباً على التَّمْيِيزِ؛ لأنّ العدد وهو خمسة، وأربعة، وثلاثة، ونحوها قد تمت بالتنوين، ولكنهم أضافوه للتخفيف؛ لأنّك إذا نَوَّنتَ كان معك شيئان: التنوين، والاسم الذي هو مميّز؛ فإذا أضفت نقص واحد، وهو أنّ التنوين يذهب، فيبقى خمسة أثوابٍ، فتترك ذلك الأصل للتخفيف، وربما كان يحتاج إليه الشاعر فيردّه إلى أصله، مثل قوله:

(١) "أسماء الأعداد لإبهاهما من حيث: كانت تقع على جميع المعدودات بمنزلة المقادير في احتياجها إلى ما يبينها كاحتياج المقادير إليه... الإيضاح: ١٨٢.

(٢) ينظر الكتاب: ١٦١/٢، ١٦٢، الأصول: ٣٢٤/١.

.... تسعة أعواماً<sup>(١)</sup>

وهذا إذا نُصِب لم يُجْعَل الواحد فيه موضع الجمع؛ فيُقَال: ثلاثةُ ثوباً، كما قالوا: عشرون درهماً؛ لأنَّ هذا جمع قِلَّةٍ؛ فجرى مجرى الآحاد، فثُرِكَ على حاله لا كما زاد على العشرة؛ لأنَّه للتكثير؛ فطُلب الاختصار، فوُضِع الواحد موضِعَه، وكذا [و]<sup>(٢)</sup> إنَّ لم يكن له جمع قِلة من لفظه، نحو: ثلاثة رجالٍ؛ فإنَّ معناه لا محالة معنى القِلَّة؛ فاعتقدوا فيه أنَّه كالواحد؛ حيثُ لم يكن فيه تكثيرٌ.

إذا ثبت أنَّ العدد يضاف إلى مميزه فيما دون العشرة، ويُثْرَك على جمعه، مثل: ثلاثة أثوابٍ، وثلاثُ أذرعٍ، فإنَّ إضافة<sup>(٣)</sup> هذا العدد إلى المِئين إضافة عدد إلى مميز كهذا، فكان القياس أنَّ [يضاف]<sup>(٤)</sup> إلى جمع؛ فيقال: ثلاثُ مئاتٍ، أو مِئين، أو مائين، على حسب اللغات<sup>(٥)</sup>، فيه كما يقال: ثلاثة أثوابٍ، والشبه بينهما ما ذكرناه أنَّه إضافة عدد هو جمع لأدنى العدد إلى جنس، وذلك أنَّ ثلاثةً، وأربعةً، وتسعةً عدد للقِلَّة، ولكن تُرِكَ /ب: ٤٣/ ذاك القياس، ووضِع الواحد فيه موضع الجمع؛ فقيل: ثلاثمائة، وأربعمائة للتخفيف؛ لأنَّه لو جُمِع وهو يحتاج إلى مميز ينضاف إليه لثُقِل؛ بأنَّ يقال: ثلاثُ مئاتٍ درهمٍ، وربما يرُدُّه الشاعر إلى قياسه، وأصله المتروك، مثل قوله:

وَحَمْسٍ مِئِي مِنْهَا قِسيِّ وَرَائِفُ<sup>(٧)</sup> .....

(١) لم أقف عليه.

(٢) زيادة مخلة في الأصل.

(٣) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "وهكذا كان القياس في ثلاثٍ مائةٍ، وأربعٍ مائةٍ؛ أن يبين بالجمع؛ فيقال: ثلاثُ مئاتٍ أو مِئين، ولكنه مَّا استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع، ورُبَّما جاء في الشعر: ثلاثُ مئاتٍ، وأربعُ مِئين، ونحوها مضافاً إلى الجميع على القياس المتروك، ومَّا يُبين بالواحد من أسماء الأعداد المنونة؛ قولهم: مائةُ درهمٍ، ومائةُ ألفٍ، وكذلك الألف تضيفه إلى المفرد فتقول: ألف درهم وألف ثوب". الإيضاح: ١٨٢-١٨٣.

(٤) في الأصل (يقال).

(٥) ينظر الكتاب: ٢٠٩/١، شرح ابن يعيش: ١٩/٦ - ٢١.

(٦) ينظر شرح التسهيل: ٣٩٤/٢.

(٧) كمال البيت:

فكَانَتْ سَراويلٌ وَسَحْقُ عِمَامَةٍ وَحَمْسٍ مِئِي مِنْهَا قِسيِّ وَرَائِفُ

من الطويل، لمزرد بن ضرار أخو الشماخ بن ضرار، ينظر ديوانه: ٥٣، الزاهر: ٧٥/٢، كتاب الألفاظ: ٣٨٥، إسفار الفصيح: ٨٥٦/٢، اللسان: ١٤٣/٩، المحكم: ١٥٣/١٠، اللغة، السَّحْقُ: الثَّوبُ الخلق البالي، وميء: مئة، وقالوا: أصلها مِئي، وقيل: مِئي بالتشديد. وقسي: على وزن صبي، ودرهم قسي: رديء، والجمع قسيان، وروي البيت: (وَمَا زَوْدُونِي غَيْرَ سَحْقٍ عِمَامَةٍ).

قال أبو علي: ومما يُبَيَّنُّ بالواحد من أسماء الأعدادِ المُنَوَّنَةِ قولهم: مائةُ ألفٍ ومائةُ درهمٍ<sup>(١)</sup> وكذلك الألف<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنَّ هذا قسم آخر ليس من الأول، وهو قوله: ثلاثة أثوابٍ؛ حيث أُضيف إلى جمعٍ، ولا من قوله: ثلاثمائةٍ؛ لأنَّ ثلاثمائةٍ؛ إضافة عدد هو موضوع لأدنى العدد إلى غيره، وكان من قياس المضاف إليه أن يكون جمعاً.

وأما مائةُ درهمٍ فإنَّه عقد يلي تسعين، ومُمَيِّزه واحد كالعقد الذي يليه، فكان ينبغي أن يكون منصوباً، وهو مُنَوَّنٌ بنفسه؛ بأنَّ يقال: مائةُ درهماً، كما يقال: سبعونَ درهماً، أو حيث أُضيف إلى الجنس كأن يكون الجنس جمعاً، كما كان عدد العشرة فما دونها لَمَّا أُضيفَ إلى الجنس كان جمعاً، فقليل: عشرةُ دراهم، ولم يقل: هاهنا مائةُ دراهمٍ؛ إلاَّ أنَّه أخذ شبيهاً من تسعين، ونحوها، ومن العشرة.

فشَبَّهه بالعشرة هو أنه رأس عقدٍ للعشرات، كما أنَّ العشرةَ رأسُ عقدٍ للآحادِ، وشبَّهه بالتسعين هو أنه يليها، ويقربُ منها، وهو عقد مثله؛ فأُعطي لذلك حُكماً من كل واحدٍ منهما حُكَمَ الإضافة من العشرة؛ لأنَّها عقد يكون مضافاً إلى الجنس، وحُكَمَ توحيد المميز من التسعين؛ لأنَّ مميزها واحد، وربما يردُّها الشاعر إلى التنوين، ونَصِبَ المميز، ولهذا قال الشاعر:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا .....<sup>(٣)</sup>

(١) في الإيضاح: (مائة درهم، ومائة ألف)، ١٨٣.

(٢) "... تضيفه إلى المفرد فتقول: ألفُ درهمٍ، وألفُ ثوبٍ." الإيضاح: ١٨٣.

(٣) كمال البيت:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَّةُ وَالْفَتَاءُ

البيت من الوافر، الربيع بن ضبع، ينظر الكتاب: ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، شرح التسهيل: ٣٩٤/٢، شرح ابن الناظم:

٥٢٠، الحزانة: ٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٥، وبلا نسبة في المقتضب: ١٦٩/٢، البديع: ٢٩٣/٢، شرح ابن يعيش:

٢١/٦، اللَّمحة: ٧٩٣/٢، وقد روي: (اللَّذة) مكان (المسرة).

كما تقول: تسعون عاماً، وكذا على هذا يقول: مائة عاماً ومائة درهماً أ: ٤٤ / وتقول: مائة دراهم على البدل، ولا يكون تمييزاً؛ لأن التمييز لا يجوز بجمع هو للتكثير.

وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> فقد سئل ثعلب<sup>(٢)</sup> عنه فقال: هو على البدل من ثلاث، تقديره: سنين ثلاثمائة، وهذه قراءة لا مؤنة<sup>(٣)</sup> فيها، وإنما الكلام في قراءة<sup>(٤)</sup> من أضاف فقال: ثلاثمائة سنين، ويكون هذا على القياس المتروك، وهو ما ذكرناه<sup>(٥)</sup> من ثلاث مائين وثلاث مئتين؛ فإذا كل عدد يكون مضافاً فهو في حكم المئتين لما ذكرنا، ومميزه مجرور؛ لأن مميز العدد ضربان: مجرور، ومنصوب.

فالمجرور العشرة فما دونها إلى الثلاثة، والمائة، والألف، وكل عقد من المئات، والألوف. والمنصوب ما زاد على العشرة على ما نذكره<sup>(٦)</sup>.

وإذا عرفت<sup>(٧)</sup> شيئاً من هذه الأعداد المضافة التي هي في حكم المئتين بالألف واللام؛ فاجعل ذلك في الاسم الثاني، وهو المضاف إليه نحو قولك: ثلاثة الأثواب، ومائة الثوب، وألف الدرهم؛ لأن التعريف يسري من المضاف إليه إلى المضاف، فيصير معرفة.

والكوفيون<sup>(٨)</sup> يجعلون ذلك في الأول فيقولون: الثلاثة، والمائة، وهذا غلط؛ لأنه لا يخلو من أن يكون مضافاً إلى معرفة، أو نكرة.

(١) سورة الكهف: الآية (٢٥).

(٢) لم أف عليه.

(٣) أي لا ثقل فيها، فالمؤنة الثقل، ينظر المصباح المنير: ٥٨٦/٢.

(٤) والقراءة بإضافة (مائة) إلى (سنين) قراءة: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقر من العشرة بالتثنية في مائة، فتكون سنين، بدلاً، وقيل: عطف بيان، ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد: ٣٨٩-٣٩٠، الكشف: ٥٨/٢، النشر: ٣١٠/٢.

(٥) ينظر ص: ٩٩.

(٦) ينظر ص: ١٠٣.

(٧) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإن أردت تعريف شيء من ذلك بالألف واللام؛ ألحقها الاسم الثاني المضاف إليه؛ فقلت: عشره الأثواب، وخمسة الأثواب، وألف الدرهم، ومائة الثوب". الإيضاح: ١٨٣.

(٨) ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٣/٢.

فإن كان مضافاً إلى معرفة فقد سرى ذلك التعريف إليه؛ فتعرّف مرةً فلا يُعرّفُ أخرى؛ لأنّ الاسم الواحد لا يتعرف من جهتين.

وإن كان مضافاً إلى نكرة تناقض؛ لأنّه بدخول الألف واللام فيه يكون معرفةً، وبإضافته إلى النكرة يكون نكرةً؛ بحق السراية؛ فيكون نكرةً ومعرفةً، وهذا لا يجوز، وعلى مذهبنا<sup>(١)</sup> جاء الشعر نحو قوله:

..... ثَلَاثُ الْأَثَابِي .....<sup>(٢)</sup>

وقوله:

..... خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ .....<sup>(٣)</sup>

ولكن إن أدخلت الألف واللام في الأوّل على أن تجعل الثاني بدلاً منه؛ جاز فقلت: الثلاثة الأثواب فإذا يجوز في هذا أوجه:

إذا نكرت، وعرّفت تقول: ثلاثة أثواب، وثلاثة الأثواب، والثلاثة الأثواب/ب: ٤٤ / وعند الكوفيين الثلاثة الأثواب.

(١) ينظر الإرشاد: ٧٦٣/٢

(٢) كمال البيت:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا      ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالِدِيَارُ الْبَلَاغِ

من الطويل، لذي الرمة، ينظر ديوانه: ٧٤، إصلاح المنطق: ٣٠٣ الأشباه والنظائر: ١٢٢/٥، ٢٨٠، شرح السيراني: ٨٦/٢، شرح ابن يعيش: ١٢٢/٢، الخزانة: ٢١٣/١، الدّرر: ٤٩٤/٢ وبلا نسبة في المقتضب: ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، شرح الأشموني: ١٧٥/١. اللغة يرجع: يعيد العنا: التعب. الأثابي: حجارة الموقد، وهي ثلاثة. البلاغ: البلقع: هو المكان الخالي من الأنس.

(٣) كمال البيت

مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ      إِزَارُهُ فَسَمَّا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

البيت من الكامل، للفرزدق في ديوانه: ٢٦٧، و المقتضب: ١٧٦/٢، المفصل: ١١٤، شرح ابن يعيش: ١٢١/٢، ٣٣/٦، الجني الداني ٥٠٤، الخزانة: ٢١٢/١، وبلا نسبة في إصلاح المنطق: ٣٠٣، شرح الكافية الشافية: ٨١٥/٢، المقاصد: ٦٨٣/٣.

وإذا زاد العدد على عشرة فهو في حُكم ما يلحقه النون؛ يكون مميزه واحداً نكرة منصوبة، مثل ما يلحقه النون، تقول: أحد عشر درهماً.

[وذلك]<sup>(١)</sup> أننا لما وجدنا مميزه منصوباً استدَّ [لِلنِيبَةِ]<sup>(٢)</sup> على أنَّ التَّونَ مُقَدَّرٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ نَصَبَ المُمِيزِ إِنَّمَا يَجِيءُ بَعْدَ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ؛ فَلَمَّا انْتَصَبَ هَاهُنَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَا ثَبَتَ فِيهِ التَّونُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي النُّونِ.

واعلم<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ إِذَا جَاوَزَ العَدَدُ العِشْرَةَ جُعِلَ العِشْرَةَ مَعَ اسْمِ العَدَدِ الَّذِي زَادَ عَلَيْهَا - أَيُّ اسْمٍ كَانَ - اسْمًا وَاحِدًا، وَيُبْنَى عَلَى الفَتْحِ إِلَى العِشْرِينَ؛ بِأَنَّ تَقْوِيلَ: أَحَدٌ عَشْرٌ دَرَهْمًا، وَخَمْسَةٌ عَشْرٌ رَجُلًا، وَتِسْعَةٌ عَشْرٌ ثَوْبًا، وَأَصْلُهُ العَطْفُ؛ لِأَنَّهُ عَدَدٌ زَائِدٌ؛ انضَمَّ إِلَى العِشْرَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَمْسَةٌ وَعِشْرَةٌ وَإِنَّمَا جُعِلَا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الأَعْدَادِ قَبْلَ العِشْرَاتِ كُلِّهَا مَفْرَدَاتٌ لَيْسَ فِيهَا مَعْطُوفٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: وَاحِدٌ، اثْنَانِ، ثَلَاثَةٌ، وَلَا تَقُولُ: وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ إِلَى عِشْرَةٍ.

فكَذَلِكَ رَكِبُوا مَا زَادَ عَلَى العِشْرَةِ حَتَّى يَصِيرَ وَاحِدًا فَيُشَاكِلُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ كَذَا يَكُونُ؛ إِلَّا أَنَّهُ طَالَ عَلَيْهِمْ، وَثَقُلَ بِالعَطْفِ؛ فَحَذَفُوا حَرْفَ العَطْفِ وَجَعَلُوا الاسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا لِهَذِهِ [العِلَّة]<sup>(٤)</sup>، وَبُنِيَ مَعًا.

وقيل: خَمْسَةٌ عَشْرٌ، وَحُذِفَتِ (هَاءُ) مِنْ عِشْرَةٍ مَعَ التَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّ الاسْمِينَ قَدْ صَارَا اسْمًا وَاحِدًا، وَيَكْفِي فِي اسْمِ وَاحِدٍ عِلْمٌ وَاحِدٌ لِلتَّذْكِيرِ، وَبُنِيَ الأَوَّلُ، وَالثَّانِي لَا كحَضَرَ مَوْتَ؛ فَإِنَّ الثَّانِي مِنْهُ غَيْرُ مَبْنِي، أَمَّا الأَوَّلُ فَبُنِيَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الاسْمِ الثَّانِي المَضْمُومِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَ (هَاءِ) التَّانِيثِ المَضْمُومِ إِلَى الاسْمِ، وَمَا قَبْلَهُ مَبْنِي عَلَى الفَتْحِ؛ كَذَلِكَ خَمْسَةٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرٍ.

وَأَمَّا الاسْمُ الثَّانِي وَهُوَ (عِشْرٌ) مَبْنِي؛ لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى الحَرْفِ، وَهُوَ (وَ) العَطْفِ؛ إِذْ حَصَلَ بِالتَّرْكِيبِ / ٤٥: أ: مَعْنَى مَا كَانَ يُفِيدُهُ حَرْفَ العَطْفِ، وَمَا بُنِيَ ذَهَبَ التَّنْوِينُ الَّذِي كَانَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ تَابِعَ الإِعْرَابِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ التَّونَ فِيهِ مُقَدَّرٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ هُنَاكَ تَنْوِينٌ ظَاهِرٌ؛ لَنَصَبَ المُمِيزَ.

(١) فِي الأَصْلِ (كَذَلِكَ).

(٢) فِي الأَصْلِ (اسْتَدَّهُ لِلنَّيَابَةِ).

(٣) ابْنُ البَنَّا يَشْرَحُ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ: "فَإِذَا زَادَ عَلَى العِشْرَةِ شَيْءٌ؛ جُعِلَتِ العِشْرَةُ مَعَ اسْمِ العَدَدِ الَّذِي زَادَ عَلَى العِشْرَةِ اسْمًا وَاحِدًا، وَبُنِيَ عَلَى الفَتْحِ، وَجُعِلَ الاسْمُ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ مَا ثَبَّتَ فِيهِ التَّونُ مِنْ أَسْمَاءِ الأَعْدَادِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَحَدٌ عَشْرٌ دَرَهْمًا، وَثَلَاثَةٌ عَشْرٌ ثَوْبًا". الإيضاح: ١٨٣.

(٤) فِي الأَصْلِ (العِدَّة).

وَأَمَّا بُنِي (عَشَرَ) عَلَى الْحَرَكَةِ، وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السُّكُونُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحْرَكُ وَهُوَ مَعْرَبٌ غَيْرُ مَرْكَبٍ؛ إِذَا قُلْتَ: عَشْرَةٌ فَلَمَّا بُنِي جُعِلَ بِنَاؤُهُ عَلَى الْحَرَكَةِ إِذَا نَأَى بِأَنَّهُ كَانَتْ لَهُ حَالٌ حَرَكَةٍ، وَإِنَّ لَهُ مَزِيَّةً كَمَا فُعِلَ بِ(قَبْلٍ، وَبَعْدُ) حَيْثُ بُنِيَ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِلْمَشَاكَلَةِ؛ وَلِأَنَّهُ أُخْتِيرَ الَّذِي هُوَ أَحْفَى الْحَرَكَاتِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ قَدْ طَالَ بِالْتَّرْكِيبِ.

وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ<sup>(١)</sup> فَأَصْلُهُ [اثْنَان] <sup>(٢)</sup> وَعَشْرَةٌ، وَأَرَادُوا أَنْ يُبَيِّنُوهُ كغیره؛ لِتَسْتَوِي الْأَعْدَادُ بَيْنَ الْعَشْرَةِ، وَالْعَشْرِينَ، وَلَكِنْ مَنَعَ مِنَ التَّرْكِيبِ مَانِعٌ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَكَ: اثْنَا؛ اسْمٌ مُثْنِيٌّ، وَلَا يَرْكَبُ اسْمَانِ أَحَدُهُمَا مِثْنِيٌّ، أَوْ مَجْمُوعٌ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ بَنَوْهُ ضَرْبًا مِنَ الْبِنْيَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ حُذِفَ الْوَاوُ كَمَا حُذِفَ فِي غَيْرِهِ ثُمَّ أُقِيمَ عَشْرٌ مَقَامَ نُونِ التَّنْيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ مَعْنَى الْعَدَدِ، ثُمَّ بُنِيَ عَشْرٌ؛ لِأَنَّهُ عَاقِبُ (النُّونِ) وَالنُّونُ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ؛ فَلَمَّا قَامَ (عَشْرٌ) مَقَامَ مَبْنِيٍّ بُنِيَ فَحَصَلَ (اثْنَا عَشَرَ) يَكُونُ الْاسْمُ الثَّانِي وَهُوَ عَشْرٌ مَبْنِيًّا، وَالْأَوَّلُ مَعْرَبًا، يَعْمَلُ مَعَامِلَةَ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّنْيَةِ، وَهُوَ فِي الرَّفْعِ أَلْفٌ، وَفِي النِّصْبِ، وَالْجَرِّ يَاءٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى (عَشْرَةٍ)؛ لِأَنَّ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ عَشْرًا مَعَاقِبُ لِلنُّونِ، وَقَائِمٌ مَقَامَهُ.

ثُمَّ (اثْنَا) لَا يَكُونُ مُضَافًا إِلَى (النُّونِ)، وَلَكِنْ مَعَامِلَتُهُ مَعَامِلَةَ الْاسْمِ الْمُثْنِيِّ إِذَا أُضِيفَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي اثْنَا عَشْرَكَ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي غُلَامًا زَيْدٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضِيفَ (اثْنِي عَشْرَ) إِلَى شَيْءٍ لَا تَقُولُ: اثْنَا عَشْرِي، أَوْ عَشْرَكَ؛ لِأَنَّ عَشْرًا مُعَاقِبٌ لِنُونِ التَّنْيَةِ، وَأَنْتَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ نُونِ التَّنْيَةِ، وَالْإِضَافَةِ لَا تَقُولُ ب: ٤٥/؛ اثنانك، وَلَا غُلَامَانِي كَذَلِكَ هَذَا.

وَلَا يُمْكِنُ إِضَافَتُهُ بِحَذْفِ عَشْرٍ كَمَا إِذَا أُضِفْتَ الْاسْمُ الْمُثْنِيُّ حَذَفَتْ نُونُهُ.

وَقُلْتَ: غُلَامَكَ وَاثْنَاكَ؛ لِأَنَّ عَشْرًا، وَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، وَهُوَ مَعْنَى الْعَدَدِ، فَلَوْ حَذَفْتَهُ مِنَ الْإِضَافَةِ وَقُلْتَ: اثنائي؛ لَذَهَبَ مَعْنَى الْعَدَدِ، وَالتَّبَسُّ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فأما اثنا عشر؛ فإنَّ عَشْرًا فِيهِ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي اثْنَيْنِ لِمَعَاقِبَتِهَا لَهَا، وَيَعْرَبُ إِعْرَابَ الْاسْمِ الْمُضَافِ، وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ اثْنِي عَشْرٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ مَا فِيهِ نُونُ التَّنْيَةِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ (عَشْرٍ)، كَمَا تَحْذَفُ النُّونُ مِنَ الْاسْمِ الْمُثْنِيِّ؛ لِزَوَالِ مَعْنَى الْعَدَدِ بِالْحَذْفِ". الإيضاح: ١٨٣.

(٢) فِي الْأَصْلِ (اثْنَان).

إضافة اثنا عشر بحال، وجازت إضافة غيره من الأعداد؛ إذا قُلْتُ: إحدى عشري؛ لأنَّ عشرًا ليس بمعاقبٍ لنونٍ؛ فإذا ضُوعِفَ أدنى العقود وهو العشرة؛ اشتُقَّ اسم من لفظ العشرة، وألْحِقَ الواو، والياء، والتُّون.

وقُلْتُ: عشرون، وذلك أنَّ (عشرون) لفظٌ جمعٌ؛ وُضِعَ اسماً لواحد، وهو ذا العدد المخصوص؛ كقولك: نصيبون ونصيبين، هو اسم لشيءٍ واحدٍ وهو البَلَد، وإنَّ كان لفظه جمعاً؛ لا أنَّه جمع شيءٍ كذلك عشرون ليس بجمعٍ لعشرة؛ لأنَّ جمع عشرة؛ إنَّما يكون ثلاثة عقود، وهو ثلاثُ عشرات، فيكون ثلاثين، وكذلك ثلاثون، وأربعون إلى تسعين، ليست بجمعٍ لثلاثة، ولا أربعة؛ وإنَّما هو اسم من لفظه مقتضبٌ لهذا العدد، وإنَّ كان لفظه جمعاً؛ لأنَّه لو كان جمع ثلاثة لكان تسعة؛ لأنَّ ثلاثة، ثلاثُ مراتٍ، وهي أقلُّ الجمع عند من قال به<sup>(١)</sup>، فيكون تسعة فَعَلِمَ به أنَّ لفظه منه، ولكنَّه غير مجموع عليه؛ بحيث يكون واحداً له، كذلك عشرون هو اسم لعددٍ مُضاعَفٍ عشرة؛ إلاَّ أنَّه من لفظه، ثمَّ عَيَّنُ (عشرة) مفتوحٌ، وهذا عينه مكسورٌ؛ لأنَّه أريد به التنبيه على أنَّه لتثنية العقد، وتضعيفه لا لجمعه، فلما تَضَمَّنَ معنى التنبيه كَسَرَ أوَّلُه؛ كَسَرَ ألفِ اثنين؛ حيث كان تضعيفاً لواحد / أ: ٦٤ / وتثنية له؛ ولأنَّ عشرين يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فلما صيغ هذا اللَّفْظُ لهما جُعِلَ لكل واحدٍ منهما فيه حظٌّ من حيث الصورة، واللَّفْظُ؛ فَجُعِلَ كسر العين للمؤنث؛ لأنَّ الكسر قد يَدُلُّ عليه في كثير من المواضع، وجُعِلَ الواو والنون للمذكَّر؛ لأنَّ هذا من علامات التذكير، والمميَّزُ بعده منصوبٌ به، وهو قولك: عشرون درهماً، وإنَّما نَصَبُ اسم العدد؛ لأنَّ قولنا: عشرون يُشْبِهُ ضاربون زيدا؛ من حيث أنَّه يُجْمَعُ كجمعه؛ إذ تقول: عشرون، وعشرين، كقولك: ضاربون، وضارين.

(١) جاء في المزهر: ((وقال الجَوَيْني: الظاهر أن التثنية وُضِعَ لفظها بعد الجمع لِمَسِيَس الحاجة إلى الجمع كثيراً؛ ولهذا لم يوجد في سائر اللغات تثنية، والجمع موجود في كل لغة؛ وَمِنْ ثَمَّ قال بعضهم: أقلُّ الجمع اثنان، كأن الواضع قال: الشيءُ إما واحدٌ وإما كثير لا غير، فجعل الاثنان في حدِّ الكثرة)) ٤٦/١، فالمشهور عند النحاة ((أن أقلُّ الجمع ثلاثة)) ينظر شرح التسهيل: ٧٠/١، التصريح: ١٨/١.

والثاني: هو أنَّ ضارِبين يقتضِي الثاني، وهو المفعول؛ لأنَّه متعدِّ، كما أنَّ عشرين يقتضِي الثاني، وهو المميز لِيُمَيِّز إِبْهَامَهُ، قال السمسماي: (١) (٢) ولأنَّه يُضَافُ بِحَذْفِ التَّوْنِ مثله، تقول: عشروك، كقولك: ضاربوك فيتم بالتَّوْنِ، وينضاف بحذفه.

ثم ثبت أنَّ قَوْلَنَا: ضَارِبُونَ يَنْصِبُ زِيدًا؛ لأنَّه مفعول به، كذلك (عشرون) نَصَبَ دَرَهْمًا على وجه التشبيه؛ وإنَّ كان هذا مُمَيِّزًا، وذاك مفعولٌ، والمميز واحد منكور أبدأ؛ لأنَّ العدد قد عُرف فاحتجج إلى ذكر جنس يُمَيِّزُ العدد، فَجِيءَ بِأَخْصَرِ مَا يُمكن، وهو واحد منكور.

فإِذَا لَا تقول: عشرون دراهم، وتريد به التمييز، ولكن إنَّ رَفَعْتَهُ بدلًا منه جاز، وكذلك خمسة عشر رجلًا، ولا تقول: رجالًا إِلَّا أَنْ تجعل هذا العدد لكل واحد هو رجلًا، مثل أَنْ يكون [هناك رجالًا] (٣) و (رجالًا) إِذَا جَمَعْتَ كل قطعة بلغت القِطْعُ عددًا ما؛ فَإِذَا جعلت كل فرقة كالواحد رجالًا، ثم جمعته قلت: خمسة عشر [رجالًا] (٤): /ب: ٤٦/ كقوله:

بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ (٥)

فأَمَّا أَنْ يكون كل واحد رجلًا ثم جمعته، وهو على هذا العدد قُلْتُ: خمسة عشر رجلًا، وعشرون رجلًا، وقولهم: رجلٌ ورجلان؛ أصله اثنا رجال؛ لأنَّ (اثني) ذكر العدد، ورجال ذكر الجنس، ولكن لَمَّا تأتي ما يدل على الأمرين استغني عنه، وهو ألف التثنية؛ إِذَا قُلْتُ: رجلان لأنَّه يُعْرَفُ به العدد، والجنس فَإِذَا زِدْتَ عليه فلا بُدَّ من ذكر العدد، والجنس؛ لأنَّه ليس هناك

(١) أبو الحسن علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسماي اللغوي، وتصدر ببغداد للرواية وإقراء الأدب، وأكثر كتبه بخطه، وتوفي (٤١٥ هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/٣١٢، انباه الرواة: ٢/٢٨٨.

(٢) لم أفهم على رأيه، إلا أن هناك من النحاة من قال بذلك، ينظر المقتضب: ٢/١٧٨، شرح ابن يعيش: ٦/٢١٠.

(٣) تكرار في الأصل.

(٤) في الأصل (رجل).

(٥) كمال البيت:

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

الرجز لأبي النجم في شرح ابن عصفور ١/١٣٨، شرح ابن يعيش: ٤/١٥٥، الأشباه والنظائر ٤/٢٠٠، سمط اللآلي:

٥٨١، الطرائف الأدبية: ٥٧، الخزانة ٢/٣٩٤، ٧/٥٨٠، ٥٨١، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٢/٣٩٣، اللغة:

تَبَقَّلْتُ: رعت البقل، أو خرجت تطلبه؛ والبقل: كل ما نبت في بذره لا جذور ثابتة له. مالك ونهشل: قبيلتان

عربيَّتان كانتا متنازعتين.

لفظ واحدٌ يَدُلُّ عليه، وذلك قولك: ثلاثةٌ أثوابٍ، وأربعةٌ رجالٍ؛ لأنك لو ذكرت ثلاثةً أو أربعةً؛ لدلَّ على العدد دون الجنس، ولو ذكرت الرجال؛ لدلَّ على الجنس دون العدد فاحتيج ذلك إليهما.

وتقول: عشرون<sup>(١)</sup> درهماً جياداً، وجياداً، فمن قال: جيادٌ جعله وصفاً لعشرين، ومن قال: جياداً جعله صفةً لدرهم، وذلك أنَّ درهماً، وإن كان لفظه واحداً، وجيادٌ جمع؛ فإنه جمع تكسير وهو يجري مجرى الواحد، ولو كان جمع سلامة لتغيَّرَ حُكْمُهُ، وهو مثل قول الشاعر:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً.....<sup>(٢)</sup>

(وسودٌ) على ما مضى، ولو قال: سودواتٌ لم يكن إلا الرفع صفةً للجمع، وهو قوله: اثنتان وأربعون حلوبةً؛ لأنَّ سودوات جمع سلامة، وسودٌ جمع تكسير، فتجوز فيه.

فإذا بلغ العدد المائة تركت التنوين، وأضفت فقلت: مائةٌ درهم.

فإن أردت التعريف<sup>(٣)</sup> عرَّفت الثاني لما مضى، وإن عرَّفت: أحدَ عشرَ درهماً؛ عرَّفت الأول إلى العشرين على ما سنشرحه<sup>(٤)</sup> في باب العدد إن شاء الله.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإذا ضُوِّعَ أدنى العقود، وهو العشرة؛ اشتق له اسم من لفظ العشرة، وألحق الواو، والثون، أو الياء والنون، وذلك نحو عشرون، وكذلك ما بعده إلى التسعين، والذي يبين به يكون واحداً نكرة نحو عشرون درهماً، فإذا بلغ العدد المائة تركت التنوين، وأضفت فقلت: مائةٌ درهم". الإيضاح: ١٨٣-١٨٤.

(٢) كمال البيت:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

البيت من الكامل، لعنترة في ديوانه: ١٩٣، المقاصد النحوية: ٤/١٩٩٢، الخزانة: ٣٩٠/٧، وبلا نسبة في الأصول: ١/٣٢٥، شرح ابن يعيش: ٣/٥٥، ٦/٢٤، التذييل: ٩/٢٧٦.

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإن أردت التعريف عرَّفت الثاني، فقلت: مائةٌ الدرهم، وإن عرَّفت أحدَ عشرَ درهماً ونحوه، قلت: الأحد عشر، وعلى هذا القياس ما بعده إلى العشرين". الإيضاح: ١٨٣-١٨٤.

(٤) ليس هناك باب اسمه باب العدد في الشرح، وإنما عله أراد: (باب كم).

## بابكم

اعلم<sup>(١)</sup> أَنَّ (كَمْ) اسمٌ؛ بدليل أَنَّهُ يخبر عنه، ويكون ظرفاً/ أ: ٤٧٠ / وفاعلاً في المعنى، ومفعولاً.

وهي نقيضه (رُبَّ) في الخبرِ إِلَّا أَنَّ (رُبَّ) حرفٌ؛ لأنَّك تقول: كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَكَمْ رَجُلٍ قَائِمٌ، فَكَمْ: مبتدأ، وقائمٌ: خبره، وأنت لا تقول: رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ.

إِذَا ثَبَتَ ذَا؛ فَإِنَّهَا اسمٌ للعدد مبهمَةٌ ومبنيَّةٌ، ولها موضعان: استفهام، وخبر.

وهي في الاستفهام مقدرٌ فيها التنوين، ومميزها منصوبٌ، وواحدٌ منكور لا غير.

وهي في الخبر غير مقدرٍ فيها التنوين؛ بل مميِّزها مخفوض بإضافتها إليه، ويكون واحداً وجمعاً.

وقد يَنْصَبُ بعض العرب في الخبر مميِّزها، كما يُفَعِّلُ ذلك في الاستفهام، ويُقَدِّرُ فيها

التنوين ولا [ فرق ]<sup>(٢)</sup>.

وأما الذين نصبوا مميِّزها في الاستفهام، وخفضوه في الخبر وهو الأكثر؛ فلأنَّها كانت

للعدد، وكانت أسماء الأعداد ضربين:

اسمٌ عددٌ هو مُنَوَّنٌ في الأصلِ ولكن حُذِفَ تنوينه من حيث لا يُقَدَّرُ، وأُضِيفَ إلى ما

بعده نحو: ثلاثة إلى عشرة؛ فَإِنَّ مميِّزها مخفوض، تقول: ثلاثة أثوابٍ، ومن مائة إلى ما زاد تقول:

مائة ثوبٍ، وإن كان، لو نُوِّنَ قيل: ثلاثة ثوباً، ولهذا قد يرد الشاعر إلى أصله، ويقول:

..... مَائَتَيْنِ عَاماً .....<sup>(٣)</sup>

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "اعلم: أَنَّ (كَمْ) تستعمل في موضعين: في الخبر، والاستفهام؛ فإذا استعملتها في الخبر بينتها بالواحد والجمع، وأضفتها إلى المعدود، كما تُضِيفُ الأعداد المنونة، وذلك قولك: كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ، وَكَمْ غُلْمَانٍ لَكَ، ف(كَمْ) موضعها رفع بالابتداء، وهي مضافةٌ إلى غلمانٍ، وعندك، ولك: في موضع الخبر، والقياس: أَنَّ تبين بالواحد من حيث كان عدداً كثيراً، فأما تبينهم له بالجمع؛ فعلى القياس المتروك في: ثلاث مائة ونحوها".  
الإيضاح: ١٨٤.

(٢) في الأصل (الفرق).

(٣) سبق تخريجه ص: ١٠٠.

[واسم] <sup>(١)</sup> عدد [ب] <sup>(٢)</sup> مُميّز منصوبٌ وهو ما فيه نُونٌ نحو: عشرين، أو ما يقدر فيه التنوين نحو: أحد عشر فما فوقها.

فلَمَّا كان لـ(كَمْ) موضعان في العدد؛ جُرِّ مميّزه في أحد الموضعين، ونُصب في الآخر للفرق، كما أنّ الاسم المشبه به على ضربين:

مميز أحدهما: مجرور، والآخر: منصوبٌ فحُصَّ الخبر بالجرِّ؛ لأنَّ كم في الخبر نقيضة رُبِّ، ثم رُبِّ [جُرِّ] <sup>(٣)</sup> فلَمَّا انجر مميّزه كان هو المشبه لاسم العدد الذي هو مضاف.

ثم مميز ذلك العدد يكون جمعاً، نحو: ثلاثة أثوابٍ، ويكون واحداً وضع موضع الكثير نحو مائة درهم، و ثلاثمائة؛ فكذا جُعِلَ مميز (كم) في الخبر واحداً وجمعاً ب: ٤٧ / ثم فسره بالجمع، وهو مثل: ثلاثة أثوابٍ، ومثل القياس المتروك في ثلاثمائة؛ إذ قياسها أن يكون (ثلاث مائتين) كما تقول: ثلاثة دراهم.

وهو معنى قول أبي علي: "والقياس: أن يُسَيّن بالواحد من حيث كان عدداً كثيراً" <sup>(٤)</sup>.

أي: مائة وألف، ونحوه من الأعداد الكثيرة يُفسرُ بواحد.

ثم قال: <sup>(٥)</sup> فأما تبيينهم له بالجمع فعلى: القياس المتروك في (ثلاثمائة) ونحوها <sup>(٦)</sup>.

معناه هو أن (كَمْ) في الخبر للتكثير، ثم اسم العدد الكثير الذي شُبّه (كَمْ) به يُفسرُ بواحدٍ كذلك (كَمْ) قياسه أن يُميّز بواحدٍ؛ لأنَّه لتكثير العدد؛ فإذا فُسِّرَ بالجمع <sup>(٧)</sup> فهو على أصل القياس في اسم العدد الكثير، وهو ثلاث مائتين، وإن كان القياس في المشبّه به متروكاً.

(١) في الأصل (اسم).

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) في الأصل (جُرِّ).

(٤) الإيضاح: ١٨٤.

(٥) أبو علي.

(٦) الإيضاح: ١٨٤.

(٧) وقد ذكر أبو حيان أن بعض النحاة ذكروا أن القول بأن تمييز (كَمْ) الخبرية جمع فهو شاذ، ينظر الارتشاف:

إذا ثبت أنَّ (كَمْ) في الخبر خُصَّ بالجرِّ؛ فإنَّه لَمَّا استبدَّ بالجرِّ لهذا المعنى نُصِبَ مُمَيِّز الاستفهام للفرق؛ لأنَّ العدد المشبَّه به لا يخلو من أن يعمل خفضاً أو نصباً.

ومن نصب مُمَيِّز (كَمْ) في الخبر قدَّر فيه التنوين مثل الاستفهام وحمله عليه؛ لأنَّ كم اسم عدد تبهم والاستفهام موضع الإبهام؛ لأنَّه يسأل غيره لِيُبَيِّنَ له، وأصل الإخبار البيان لا الإبهام، فَلَمَّا كان الإبهام في الخبر موجوداً هاهنا حُمِلَ على أصله، وإنَّ أصله -أعني أصل كم- الاستفهام.

وإنَّما قلنا: إنَّ (كَمْ) في الاستفهام مُقدَّر فيها التنوين؛ لأنَّها اسم؛ إلاَّ أنَّ إعرابها زال لِعلَّةٍ، والتنوين كان تابعاً له فزال بزواله نُطقاً، وإلاَّ فهو مُقدَّرٌ، كما قلنا فيما لا ينصرف إنَّ التنوين فيه مُقدَّرٌ، وإنَّ زال نُطقاً لِعلَّةٍ.

وكما قلنا في خمسة عشر، ونحوها أنَّه لما زال إعرابها زال <sup>(١)</sup> التنوين نُطقاً، ولكنه مُقدَّرٌ فيه.

ألا ترى أنَّ المميِّز بعده منصوب، وواحد منكور كما بعد الذي نُطِقَ تنوينه مثل: عشرين كذلك <sup>(٢)</sup> (كَمْ) لَمَّا كان مميِّزها منصوباً [استدللنا] <sup>(٣)</sup> بذلك على أنَّ التنوين فيها مقدر، وأنَّها بمنزلة خمسة عشر، وعشرين، ثم هذا: أ: ٤٨ / العدد يُنصبُ مع النون كذلك (كَمْ).

إذا ثبت ذاك؛ فإنَّ (كَمْ) قال النحويون: <sup>(٤)</sup> إنَّها كلمة بُنِيَتْ على غاية الاختصار؛ لأنَّها تستغرق كل عددي، وتصلح له، فنابت عن قولك: أعشرون؟ أثلثون؟ إلى ما لا ينحصر، وكذلك كل ما يستفهم به نحو (مَنْ)؛ لأنَّها نابت عن قولك: أزيدُ عندك أم عمرو أم بكر؟ إلى أن ينقطع نفسك.

(١) تكرار في الأصل.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "تقول: كم رجل جاءك، وإن شئت قلت: جاءوك، على معنى (كَمْ) دون لفظها، وفي القرآن: ﴿وَكُرِّمَ مَلِكٌ فِي السَّمَوَاتِ لَا تَفْنَى شَفَعَهُمْ﴾ ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾. وقد نُجْعِلُ: (كَمْ) في الخبر بمنزلة عشرين فينصب ما بعدها، ويُختار ذلك، أو إذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك كقوله:

تَوْمٌ سَيْنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَحْدُودِبًا غَارَهَا

الإيضاح: ١٨٤-١٨٥.

(٣) في الأصل (استدلنا).

(٤) ينظر المقتضب: ٥٥/٣، الهمع: ٣٥٠/٢.

فإِذَا قُلْتَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ نابت عن أشخاص مَنْ يَعْقِلُ كُلَّهَا؛ فلهذا يُجِيبُ المسئول: بأيِّ كان؛ فيقول: زيدٌ أو عمرو.

وكذلك (مَا) نابت عن أشخاص ما لا يَعْقِلُ كُلَّهَا، وكذلك (أَيُّ) إِذَا قُلْتَ: أَيُّهُمْ عِنْدَكَ، وكذلك (كَيْفَ) إِذَا قُلْتَ: كَيْفَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْوِبُ عَنْ ذِكْرِ جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، مِثْلَ قَوْلِكَ: أَزِيدُ قَائِمٌ، أَوْ قَاعِدٌ، أَوْ نَائِمٌ، أَوْ آكِلٌ، أَوْ مَاشٍ، أَوْ ضَاحِكٌ، أَوْ بَاكٍ؛ إِلَى مَا لَا يَنْحَصِرُ.

فكذا إِذَا قُلْتَ: كَمْ دَرَهْمًا عِنْدَكَ، أَوْ رَجُلًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَسْأَلُ عَنْهُ، إِذْ (كَمْ) يَصْلِحُ أَنْ يُسْأَلَ بِهِ عَنْ كُلِّ مَقْدَارٍ مِنَ الْأَعْيَانِ، وَظَرْفِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْمَصَادِرِ، وَهَذَا إِذَا سَأَلْتَ بِهَا عَنْ جِنْسٍ، أَوْ فُسِّرَ بِجِنْسٍ صَارَتْ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ، وَاسْمًا لَهُ؛ فَإِذَا مَتَى قُلْتَ: كَمْ دَرَهْمًا عِنْدَكَ؛ فَقَدْ صَلِحَ لِكُلِّ عَدَدٍ؛ فَلهذا جاز أن يجيب المسئول عنه بأي: عددٍ كان.

فإن قيل: إِذَا كَانَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ وَمُمِيزِهِ مَنْصُوبٌ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصْلُحَ إِلَّا لِسُؤَالٍ عَنْ عَدَدٍ يَكُونُ مُفَسَّرَهُ مَنْصُوبًا، وَهُوَ أَحَدٌ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، فَأَمَّا مَا دُونَهَا أَوْ مَا فَوْقَهَا فَمَفْسَّرُهُ بِمَجْرُورٍ.

قُلْنَا: مُفَسَّرُ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا، نَحْوَ قَوْلِهِ:

..... مَائَتَيْنِ عَامًا ..... (١)

فلذلك صلح أن يكون السؤال به مستغرقاً لِكُلِّ عَدَدٍ إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا؛ فِلسَائِلِ مِنَ الْفَصْلَيْنِ تَقُولُ فِي الْخَيْرِ: كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ فـ(كَمْ) مَبْتَدَأُ مَوْضِعَهُ الرَّفْعِ، وَعِنْدَكَ خَيْرُهُ، وَكَذَا كَمْ غُلْمَانٍ لَكَ، فَالْمَجْرُورُ مُمِيزُهُ، وَيَكُونُ نَكْرَةً أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ تَكْثِيرٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، كَمَا أَنَّ (رُبَّ) تَقْلِيلٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، ثُمَّ مَا عَمِلَ فِيهِ (رُبَّ) يَكُونُ نَكْرَةً /ب: ٤٨/ كَذَلِكَ مَا عَمِلَ (كَمْ) فِيهِ، وَهُوَ مُمِيزُهُ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ثُمَّ (كَمْ) لِفِظِهِ وَاحِدٌ، وَمَعْنَاهُ: جَمْعٌ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّذَ الرَّاجِعُ إِلَيْهِ حَمَلًا عَلَى لِفْظِهِ.

ويجوز أن يُجْمَعَ، وَيُؤْتَتْ حَمَلًا عَلَى مَعْنَاهُ تَقُولُ: كَمْ رَجُلٍ جَاءَنِي، أَوْ جَاءَكَ فـ(كَمْ): مَبْتَدَأُ، وَجَاءَنِي: خَيْرُهُ، وَقَدْ وَحَدَّتْهُ؛ لِأَنَّ لِفْظَ الْمَبْتَدَأِ وَاحِدًا، كَمَا تَقُولُ: رَجُلٌ جَاءَنِي.

(١) سبق تخريجه، ص: ١٠٠.

وإن شئت كم رجل جاءوني؛ لأن معنى المبتدأ للجمع، كما تقول: رجال جاءوني؛ لأن مميزه وإن كان واحداً فقد وُضِع موضع العدد الكثير، وقال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾<sup>(١)</sup> (كم) مبتدأ، (وأهْلَكْنَاهَا) خبره، وقد أنث العائد إليه حملاً على معناه؛ إذ ضميره مؤنث ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> رُدَّ إلى معناه في الجمع.

ويجوز أن يكون (كم) موضعه نصب بإضمار فعل يدل عليه ما ظهر، ولكن تُقدَّرُ بعده لأن له صدر الكلام، وتقديره: وكم من قرية أهلكنا أهلكتناها.

ومن نصب مميزه في الخبر قال: كم [غلاماً]<sup>(٣)</sup> جاءني، وكم غلماناً جاءوني؛ لأننا قد قلنا إنه في الخبر نقيض (رُبَّ) في التكثير، والتقليل ثم (رُبَّ) يعمل في واحد، وجميع، كذلك (كم). وإنما يخالفه عند هولاء في النصب، ولكن الاختيار إذا وقع فصل بين (كم) ومميزه؛ أن يؤخذ بهذه اللغة؛ لأنه قد يقع الفصل بين الناصب والمنصوب؛ إذ ليسا كشيء واحد، ولا يقع بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور كالتنوين من الاسم؛ فكان معه كشيء واحد؛ إلا في الشعر؛ فيجوز الفصل بين الجار والمجرور بالظرف، فمما قصد فيه بين (كم) ومميزه قول الشاعر:

تَوْمٌ سِنَانًا، وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارَهَا<sup>(٤)</sup>

يصف ناقته أنها تقصد سناناً وهو اسم رجل، ومحدودباً: مميز، ولكن اختار/أ: ٤٩ / نصبه لما وقع الفصل، وذلك أن من لُغْتِهِ جَرُّ مِمِّيزِهِ؛ فله أن يختار لغة غيره في النصب إذا وقع الفصل الحُسْنِ ذلك مع النصب، وله أن لا يدع لُغْتَهُ؛ فيقول: مُحْدَوْدِبٍ؛ فيكون قد فصل بين الجار والمجرور بالظرف، ويكون من ضرورة الشعر؛ حيث التزم لُغَةً نَفْسِهِ، ثم لم يمكنه مع ذلك إلا الفصل، وكذا من نصب قول الشاعر:

(١) سورة الأعراف: الآية (٤).

(٢) سورة الأعراف: الآية (٤).

(٣) في الأصل (غلام).

(٤) البيت من المتقارب، وقد أُخْتَلِفَ في قائله، فنسبه قوم إلى زهير بن أبي سلمى وهو كذلك في كتاب سيبويه: ١٦٥/٢، ونسبه آخرون إلى ابنه كعب، ولالأعشى المحتسب: ١٣٨/١، ولم أعتز على الشاهد في ديوان واحد من الثلاثة، وينظر البيت في شرح الكافية الشافية: ١٧٠٨/٤، شرح التسهيل: ٤٢١/٢، الإنصاف: ٣٠٦، شرح ابن يعيش: ١٢٩/٤، المقاصد النحوية: ١٩٩٨/٤. توم: تقصد. سنان: ابن حارثة المري، المُحْدَوْدِبُ: يقصد به المرتفع من الأرض، قال الأعلام: جعله مُحْدَوْدِبًا لما يتصل به من الآكام، الغائر: المطمئن.

## كَمْ بِجُودٍ مُّثَرِّقًا نَالَ الْعُلَا<sup>(١)</sup> وَكَرِيمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ<sup>(٢)</sup>

ف(كم) مبتدأ، و(نال العلاء) خبره، ونصب (مقرفاً) على التمييز، ومن رفعه جعله مبتدأ، ونال العلاء: خبره، ومثيّر (كَمْ) محذوف؛ لأنّه يجوز أن يحذف أبداً ممیزه، كما يجوز حذف مميز اسم العدد إذا فهم، ودلّ عليه شاهدُ حالٍ، وتقديره: كَمْ مرةً مقرفٌ نال العلاء بجودٍ؛ فيكون (كَمْ) اسماً للمرار؛ حيث فسّر بظرف الزمان، وموضعه نصبُ بنال، ومن قال: (٣) مقرفٍ؛ فهو كما يقول في الشعر: كم فيها رجلٌ؛ يفصل بينهما بالظرف، كذلك هاهنا؛ فصل بينهما بحرف الجر، وكما فصل الأعشى بين الجار والمجرور بحاجز فقال:

## إِلَّا عُلَا لَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ، نَهْدِ الْجُزَارَةَ<sup>(٤)</sup>

ف عند سيبويه<sup>(٥)</sup> أنّ (قارح) جرّ بعلاّلة، وأنّه مضاف إليه، و (أوبداهة) اعتراض وقع - يعني كالمقحم - المكرّر الذي لا يُعتدُّ به، ولكن على هذا ينبغي أنّ (أوبداهة) مضافٌ إلى مجرور محذوف من جنس ما ظهر.

(١) في الأصل رُسمت (الغلى)، والأفضل رسمها (العلاء) بالألف؛ لأنّ أصلها واو والكلمة ثلاثية، فالوجه فيها أن ترسم ألفاً، وهذا مذهب أهل البصرة، وأهل الكوفة يكتبون ما كان على فُعَل، أو فَعَل بالياء مطلقاً استئقلاً للكسرة، والضمّة مع الواو ينظر الجمل للزجاجي: ٢٧٠، البديع: ٥٤٧/٢.

(٢) البيت من الرمل، وقد اختلف في قائله فقبل: لعبدالله بن زياد بن سمّية، وحزم الأصفهاني في الأغاني أنّها لأنس بن زنيم، وعلى هذه النسبة سار شراح أبيات الكتاب وشراح الجمل، ينظر الكتاب: ١٦٧/٢، المقتضب: ٦١/٣، شرح السيرافي: ٤٨٨/٢، شرح عمدة الحفاظ: ٩٣، شرح الكافية الشافية: ١٧٠٩/٤، الإنصاف: ٣٠٣، شرح ابن يعيش: ١٣٢/٤، الخزانة: ١٠٩/٣. اللغة، المقرف: الذي ليس له أصالة من جهة الأب.

(٣) والرواية الصحيحة في (مقرف) الرفع ثمّ النصب، وإنّ سلّم أنّه مجرور فإنّه شاذ، ينظر ائتلاف النصرة: ٤٢.

(٤) البيت من الكامل، ينظر البيت في ديوانه: ١١٤، الكتاب: ١٧٩/١، ١٦٦/٢، المقتضب: ٢٢٨/٤، الخصائص: ٤٠٧/٢، شرح الكافية الشافية: ٩٧٦/٢، التذليل: ١٩٤/٦. اللغة، العلاء: بقية جري الفرس، البُداهة: أول جري الفرس، السابح: الفرس السريع، النهْد: المرتفع، الجزيرة: الرأس واليدان والرجلان، وهذا فيما يذبح، سُميت بذلك لأنّ الجزار يأخذها مقابل الذبح.

(٥) ينظر الكتاب: ١٦٦/٢.

وقال أبو العباس: <sup>(١)</sup> (قارح) إنما أُضيف إليه (بُداهة) وأمّا (عُلالة) فمضاف إلى محذوف مُقدّر تقديره: إلّا عُلالة قارح، أو بُداهة قارح، ولكن حُذِفَ الأول؛ حيث كان من/ب: ٤٩/ جنس الثاني، وقال القُطامي: <sup>(٢)</sup>

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ <sup>(٣)</sup>

فمن نصب (فضلاً) فعلى التمييز؛ حيث وقع (فضل) و(كم): مبتدأ، و(نالي): خبره، وفاعل الفعل إنما هو الضمير الراجع إلى (كم)، وهو مستتر في (نالي).

هذا إذا حملته على لفظ (كم) فوحده، وإن حملته في غير الشعر معناه؛ قلت: كم نالني؛ فيكون الضمير للفاعلات راجعاً إلى (كم)، ولا تُقدّره: بنالوني؛ لأن هذا جمع مَنْ يَعْقِلُ أو (نالتني).

كما تقول: كم امرأةٍ جاءني و[جئتني] <sup>(٤)</sup>، وإذا رُفِعَ (فضل) على أنه فاعل (نالي) و(كم) يكون نصباً على الظرف، وتقديره: كم مرةً.

وقد حُذِفَ المُميز ولا يُجرُّ؛ لأنَّ الفصل وقع بغير الظرف؛ وهو الفعل، وما تعلّق به فرفعه، كقولك: كم قد أتاني زيدٌ؛ ف(كم) مفعول فيه بالظرفية، وهي المرات التي قد جاءه فيها ومثله قول الآخر:

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطْلٌ كَمِيٌّ وَيَاسِرٌ فَتِيَةٌ سَمَحٌ هَضُومٌ <sup>(٥)</sup>

ف(بطل) يرتفع ب(فاتني) على أنه فاعل، و(كم) ظرف، ومميزه محذوف.

(١) ينظر المقتضب: ٢٥٤/١.

(٢) هو عمير بن شبيب: شاعر، فحل، رقيق الحواشي، حلو الشعر، من شعراء البادية توفي (١٠١ هـ)، ينظر طبقات فحول الشعراء، ٥٣٥/٢، معجم الشعراء، للمرزباني ١٦٦.

(٣) البيت من البسيط، ينظر ديوانه: ٣٠، الكتاب: ١٦٥/٢، المقتضب: ٦٠/٣، شرح ابن يعيش: ١٣١/٤، الإنصاف: ١٩١/١، شرح الكافية الشافية: ٤/١٧١٠، شرح ابن الناظم: ٥٢٩. اللغة: عَدَمٌ: فقد المال وقتله، الإقتار: الافتقار، من: أَقْتَرُ الرجلُ إذا افتقر، احتمل: - بالحاء المهملة - من الاحتمال.

(٤) في الأصل (جئتني).

(٥) البيت من الوافر، منسوب إلى الأشهب بن رميلة في شرح أبيات سيويه: ٥٧٥/١ وبلا نسبة في الكتاب: ١٦٦/٢، المقتضب: ٦٢/٣، شرح السيرافي: ٤٨٨/٢، التذييل: ٣٠/١٠، اللغة: الهضوم، المتهضم للناس، يعطيهم ماله.

وتقول: <sup>(١)</sup> كم غلامٍ أو غلمانٍ قد ملكت (كم) موضعه نصبٌ؛ لأنَّه مفعول به عمِل فيه (مَلَكْتَ) كأنَّه قال: عشرين، ثلاثين، خمسين، ومائة، أو مئتي غلامٍ، قد مَلَكْتَ، فهذا ونحوه مفعولٌ، وما تقدم كان مبتدأً.

وأما كونه فاعلاً في المعنى نحو قولك: كم غلامٍ جاءني، أو غلاماً كان جاءك؛ إذا استفهمت؛ فإن شئت قلت: (كم) مبتدأ كما مضى، وإن شئت قلت: موضعه [فاعل] <sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه فاعل في المعنى؛ إذ في الخبر الذي هو فعل / أ: ٥٠ / ضمير له، وذلك الضمير لا محالة فاعل، وهذا معنى قول سيبويه <sup>(٣)</sup> إنَّها تكون اسماً فاعلاً في المعنى، وإلا فهو في اللفظ لا يكون فاعلاً قط؛ لأنَّ له صدر الكلام والفاعل لا يتقدَّم على فعله.

وأما كونه ظرفاً فقد مضى بعضه، ومنه أيضاً قولك: كم سرت؟ إذا سألته عن قدر ما ساره من المسافة؛ فيكون ظرف مكانٍ؛ إذ تقديره: كم فرسخاً سرت، وقد حذف المُمَيِّز.

وكذا كم ميلاً سرت؟ [وإن سرت] <sup>(٤)</sup>، وإن سألته عمَّا سار فيه من الأيام فهو ظرف زمان إذا قُلت: كم سرت؟ فتقديره: كم يوماً سرت، أو ليلةً أو ساعةً.

وكذا إذا أخبرت، وقُلت: كم سرت؟ وفهم منك ما تقصده من الوقت، أو المكان، إلا أنَّ هذا لا يتصرَّف تصرُّف اليوم، واللييلة، والظروف؛ لأنَّه يلزم طريقة واحدة؛ وهو تصدُّره والظروف تتوسط وتتأخر.

فإذاً (كم) في الخبر يجزُّ بالإضافة، فإن ظهرت بعده (من) فحسُن، وهي الجارة، وإن لم تظهر فالجار إنما هو (كم) بالإضافة، لا بإضمار (من).

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتكون (كم) في موضعها من الخبر والاستفهام مبتدأ، ومفعولة، وفاعلة في المعنى، فمثال الابتداء قد تقدم، ومثال المفعول؛ كقولك في الخبر: كم غلمانٍ قد رأيت، وإن شئت: كم غلامٍ قد رأيت، وفي الاستفهام: كم غلاماً قد رأيت؛ فموضع (كم) نصبٌ بأنَّه مفعول به، كأنك قلت: عشرين غلاماً رأيت، أم ثلاثين، فقام كم مقام اسم العدد فانظم جميع أسمائه، ومثال كونها فاعلة في المعنى: كم غلاماً جاءك؛ ف(كم) في موضع رفع بالابتداء، ولا يكون رفعاً بالفعل، كما أنَّ قولك زيدٌ جاءك، لا يكون رفعاً بالفعل، إنما يكون رفعاً بالابتداء، ولا يتقدم الفعل على (كم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يرتفع بما قبله". الإيضاح: ١٨٥-١٨٦.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) ينظر الكتاب: ١٥٦/٢.

(٤) زيادة محلة في الأصل.

والكوفيون<sup>(١)</sup> يَخْفِضُونَ بـ(كم) في كل موضع، وبإضمار (من)، وإن كان خبراً، ويجيزون [لذلك]<sup>(٢)</sup> الفصل بين (كم) وبين مميزه المحرور، وهذا ضعيف؛ لأنَّ إضمار الجار لا يجوز في كل موضع؛ إذ الجار والمحرور عندهم بمنزلة شيء واحد؛ وإنما يُضْمَرُونه في ضرورة، وموضع تخفيف يحدفونه إذا كَثُرَ استعماله؛ لأنَّهم إلى تخفيفه لكثرتهم أحوج، مثل ما أضمروا (رُبَّ) بعد الواو.

ومتى أمكن حمل الكلام على وجه صحيح لم يُحْمَلْ على شاذٍ وضرورة؛ فيقال: إنَّه يحدف الجار هاهنا كما حذف (رُبَّ)، أو نحوه، مثل: لاه أبوك، ولقيته أمس، في قول الخليل:<sup>(٣)</sup> لأنَّه يقول إنَّما أصله (بالأمس) فحدف الجار تخفيفاً، وهذا من قوله /ب: ٥٠/ ضعيف؛ لأنَّه يجعله معرباً، وسيبويه<sup>(٤)</sup> قد كسره بقولهم: ذهب أمس بما فيه؛ لأنَّه يحسن فيه الباء؛ فيقال: إنَّه محروورٌ به.

فإذا حملاً لـ(كم) على وجه صحيح هو تشبيهه بالعدد والمضاف على ما فسرناه<sup>(٥)</sup>.  
وأما (كم) في الاستفهام فيعمل فيما يعمل فيه العدد المنون، فإذا لم يحسن في مثله العدد منوناً لم يعمل فيه (كم).  
ألا ترى أنك لا تقول: عشرون الدرهم ولا الدراهم، ولكن تقول: درهماً؛ معناه: من الدراهم، كذلك (كم) مُفسَّرةً واحد منصوبٌ منكورٌ لا غير؛ تقول: كم جريباً<sup>(٦)</sup> أرضك. والنحويون يقولون:<sup>(٧)</sup> إن المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا فالمعرفة هي المبتدأ كذا يقولون: أرضك أولى أن يكون مبتدأ؛ لأنَّه معرفة، و(كم) خبره، وأما سيبويه<sup>(٨)</sup> فقد نصَّ ها هنا على أن (كم): مبتدأ، وأرضك: خبره.

(١) ينظر الإنصاف: ٣٠٣/١، شرح ابن يعيش: ١٣٤/٤، شرح الكافية الشافية: ١٧١٠/٤.

(٢) في الأصل (لذلك).

(٣) ينظر الكتاب: ١٦٣/٢.

(٤) ينظر الكتاب: ١٦٤/٢.

(٥) ينظر ص: ١٠٩-١١٠.

(٦) الجريب الوادي ثم استُعيرَ للقطعة المميَّزة من الأرض فقبيلَ فيها جريبٌ وجمَّعها أجريةً، المصباح المنير: ٩٥/١.

(٧) ينظر شرح التسهيل: ٢٨٩/١.

(٨) ينظر الكتاب: ١٦٠/٢، قال سيبويه: "فإذا قلت: كم جريباً أرضك، فأرضك مرتفعة بـ(كم)؛ لأنَّها مبتدأة، والأرض:

مبنيَّة عليها، وانتصب الجريب".

وهذا نص منه على أنّ الابتداء بالنكرات في مثل هذه المواضع أحسن، أعني في الاستفهام؛ لأنّ له صدر الكلام، وما حقه أن يتصدر نحو (مَا) النافية، نحو قولك: مَا أَحَدٌ فِي الدارِ إِلَّا زَيْدٌ، وَشَرٌّ [أَهْرَ ذَا] <sup>(١)</sup> نَابٍ <sup>(٢)</sup> ونحو ذلك.

وتقول: كم غلاماً ملكت، ويكون موضعه نصباً؛ لأنّه [مفعول به] <sup>(٣)</sup>، وتقول: كم أرضٌ لك، ف(كم): مبتدأ، وأرضٌ: خبره، ولك: صفة الخبر، وحذف المميز؛ لأنّك متى رأيت بعده ما لا يصلح أن يكون مميزاً له من مرفوع، أو نحوه؛ فاعلم أنّ مميزه محذوف، وتقديره: كم جريباً أرضٌ لك، وتقول: كم درهمٍ في يدك، مثل ما مضى/أ: ٥١؛ لأنّك تسأله عن وزنه، أو عدده، وقد حذف وتقديره: كم درهماً.

وإن قلت: كم غلاماً لك؛ لم يجز بحال؛ إلا على معنى: بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ <sup>(٤)</sup>، وعشرون رجلاً تجعل كل قطعة رجلاً، وغلاماً؛ فيكون بمنزلة الواحد من آحاد ثلاثة أثوابٍ، ونحوه؛ لأنّك إن نصبت على التمييز فميزه واحد لا غير.

وأنت لا تقول: عشرون دراهم، وإن نصبت على حال؛ احتاج إلى عاملٍ، ولا عاملٍ هاهنا؛ لأنّ معنى الفعل الذي في ذلك لا يعمل في حالٍ يتقدّمه.

فإن قلت: كم لك غلاماً؛ جاز على الحال؛ إذ العامل تقدّمه، والمفسّر محذوف؛ إذ تقديره: كم نفساً لك غلاماً؛ لأنّا قد ذكرنا أنّ مميزه واحد؛ أي: في حال ما هم غلمان، كما تقول: لك مائة بيضاً؛ أي في حال ما هي بيض، وهذا راقودٌ خلا؛ يجوز نصب (خل) على الحال والتمييز، وتقول: كم عبد الله ماكثٌ؟ أيوماً أم يومين؟ فعبدُ الله: مبتدأ، و (ماكثٌ): خبره، و(كم) نُصِبَ على الظرف، وتقديره: كم يوماً؛ لأنّه لَمَّا لم يصلح ما بعده أن يكون مميزاً؛ لأنّ مثل هذه الأسماء نحو: زيد، وغيره لا يُمَيِّزُ بها؛ عَلِمَ أنّ مميزه محذوف، وقوله: (يوماً)

(١) في الأصل (هو ذ).

(٢) يضرب هذا المثل في ظهور إمارات الشر. ينظر جمع الأمثال: ٣٧٠/١.

(٣) في الأصل (مفعول له).

(٤) من بيت الشعر:

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ      بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

بدل من (كَمْ) وتقول: كَمْ دِرْهَمُكَ، وَكَمْ دِرْهَمُ لَكَ: مبتدأ، وخبر، ومميزه محذوف، تقديره: كم دَانِقًا، أَوْ كَمْ قِيرَاطًا، ونحو ذلك.

واعلم أَنَّ (كَمْ)، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ عَشْرِينَ وَنَحْوِهَا؛ فَإِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ [مُمَيِّزَهُمَا] <sup>(١)</sup> فِي الْكَلَامِ جَوَازًا حَسَنًا، وَلَا يُجُوزُ ذَلِكَ فِي عَشْرِينَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ؛ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَالْفَرْقُ هُوَ أَنَّ (كَمْ) مُنْعَ مَا لَمْ يُنْعَ مِنْهُ عَشْرُونَ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ فَمُنْعَ الْإِعْرَابِ وَمُنْعَ /ب: ٥١/ التَّصَرُّفِ بِالتَّقْدُمِ، وَالتَّوَسُّطِ، وَالتَّأَخُّرِ؛ إِذْ لَهُ التَّصَدُّرُ لِأَمْرًا؛ فَعَوَّضَ عَنِ ذَلِكَ بِجَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مُمَيِّزِهِ؛ إِذْ [هُوَ] <sup>(٢)</sup> ضَرِبُ مِنَ التَّصَرُّفِ.

وَلَمَّا كَانَتْ عَشْرُونَ مَعْرِفَةً، وَمُتَّصِرَةً بِالتَّقْدُمِ، وَالتَّأَخُّرِ؛ إِذْ تَقُولُ: أَحَدْتُ عَشْرِينَ، وَعَشْرِينَ أَحَدْتُ؛ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى عَوْضٍ، وَكَانَ مَعْمُولًا مَلَاذِقًا لَهَا؛ إِذْ لَيْسَ بِعَامِلٍ مُتَّصِرٍ مِنْ نَفْسِهِ؛ كَالْفِعْلِ، وَلَكِنْ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ:

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً <sup>(٣)</sup>

ففصل بينهما بحرف الجر، وكذا قال عبد بني الحسحاس: <sup>(٤)</sup>

فَأَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ قَدْ رَأَيْتُهَا وَعَشْرُونَ مِنْهَا إِصْبَعًا مِنْ وَرَائِهَا <sup>(٥)</sup>

وقال جرير: <sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل (مميزها).

(٢) في الأصل (هم).

(٣) البيت من المتقارب، وقد نسب للعباس بن مرداس الصحابي في المقاصد النحوية: ٤/١٩٩٦ وبلا نسبة في الكتاب: ٢/١٥٨ الحلبيات: ٢٥٨، شرح ابن يعيش: ٤/١٣٠، شرح الكافية الشافية: ٤/١٧٠٦، التذييل: ١/١٤٥، شرح الأشموني: ٤/ ٧١، اللغة، كميّل: كامل، وروي (على أنه).

(٤) سُحَيْمٌ وَهُوَ: عَبْدٌ أَسْوَدٌ؛ اشْتَرَاهُ بَنُو الْحَسْحَاسِ - بَطْنٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ - وَاشْتَهَرَ: بَعْدَ بَنِي الْحَسْحَاسِ، وَهُوَ شَاعِرٌ غَزَلْ، رَقِيقُ الشَّعْرِ. تُوِفِّي سَنَةَ (٤٤٠هـ)، يَنْظُرُ الشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ: ٢٤١، الْأَغَانِي: ٢٢/٢١٥.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، يَنْظُرُ الْبَيْتَ فِي دِيْوَانِهِ: ٢١، شَرْحُ السِّيْرَانِي: ٢/٤٩٠، بَلَا نِسْبَةَ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ: ٣/١٧٤، التَّذْيِيلُ: ٩/٢٧٥، الْإِرْتِشَافُ: ٢/٧٤٢، الدَّررُ: ١/٥٣٦.

(٦) هُوَ أَبُو حَزْرَةَ، جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةِ الْبُرَيْعِيِّ، مِنْ فُحُولِ شَعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ هَجَاءً، وُلِدَ وَمَاتَ فِي الْيَمَامَةِ؛ وَكَانَتْ وَفَاتِهِ سَنَةَ (١١٠هـ). يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ فُحُولِ الشَّعْرَاءِ ٢/٣٧٤، الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ: ٤٦٤-٤٧٠.

في خمس عشرة من جُمَادَى لَيْلَةً لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفَرَاشِ رُقَادِي<sup>(١)</sup>

فالفصل كله وَقَعَ بِحَرْفِ الْجُرِّ؛ إِذْ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الظُّرُوفَ يُتَّسَعُ فِيهَا، وَأَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ تَجْرِي بِجَرَاهَا، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَ عَشَرَ، وَتِسْعَةَ عَشَرَ يَجْرِي بِجَرَى عَشْرِينَ، فِي أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مُمَيِّزِهَا فِي الْكَلَامِ، لَا مِثْلَ (كَمْ) وَإِنْ كَانَتْ مَبْنِيَّةً مِثْلَهُ.

وَالْفَرْقُ هُوَ أَنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ تَتَقَدَّمُ وَتَتَأَخَّرُ، وَأَمَّا بُنِيَتْ عَلَى الْحَرَكَةِ لَا كَ (كَمْ)؛ حَيْثُ بَنِيَ عَلَى السَّكُونِ، فَتَنَاهَى فِي الْخُرُوجِ مِنَ التَّمَكُّنِ؛ وَلِأَنَّ (كَمْ) يَكْتَثُرُ تَرَدُّدُهُ؛ إِذْ يُسْتَفْهَمُ بِهِ عَنْ كُلِّ عَدَدٍ مُبْهَمٍ، وَكَثْرَةَ الِاسْتِعْمَالِ تُؤَثِّرُ فِي التَّغْيِيرِ.

إِذَا تَبَيَّنَ ذَا؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا، فَتَفْصَلُ، وَكَمْ لَكَ دَرَاهِمًا، وَلَكِنْ تَرُكُ الْفَصْلَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ غَيْرٌ مَتَّصِفٍ، فِي الْجُمْلَةِ فِي نَفْسِهِ، وَذَلِكَ التَّعْوِضُ لَا يَلْزَمُ.

"وَتَقُولُ: كَمْ تُرَى الْحُرُورِيَّةُ<sup>(٢)</sup> رَجُلًا"<sup>(٣)</sup>.

فَرَجُلٌ مُمَيِّزٌ، وَأَمَّا / ٥٢: أ / (تُرَى) فَإِنَّهَا تَوَسَّطَتْ، وَبَابُ (ظَنَّ) إِذَا تَوَسَّطَ جَازَ إِعْمَالَهُ، وَإِلْغَاؤُهُ؛ فَإِنْ أَعْمَلْتَهُ؛ فَانصَبَ (الْحُرُورِيَّةَ) عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَهُ الْأَوَّلُ وَ (كَمْ) مَوْضِعُهُ نَصْبٌ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَإِنْ أَلْغَيْتَهُ؛ فَارْفَعِ (الْحُرُورِيَّةَ) عَلَى أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَ (كَمْ) خَبْرُهُ، أَوْ (كَمْ) مَبْتَدَأٌ، وَذَلِكَ خَبْرُهُ عَلَى مَا مَضَى، وَإِذَا مِثَلْتَهُ بِاسْمِ الْعَدَدِ عَلَى أَنْ تُعْمَلَ (تُرَى) قُلْتَ: [عَشْرِينَ]<sup>(٤)</sup> أَثَلَاثِينَ تُرَى الْحُرُورِيَّةَ رَجُلًا، وَإِنْ أَلْغَيْتَ عَشْرِينَ أَثَلَاثُونَ تُرَى الْحُرُورِيَّةَ رَجُلًا.

(١) البيت من الكامل، ينظر الديوان: ٥٠٧، المقترض: ٥٦/٣، شرح السيرافي: ٤٩٠/٢، التذييل: ٢٧٥/٩، الدرر: ٥٣٥/١، ويروى (لي) مكان (في).

(٢) الحرورية: لقب أطلق على الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، واجتمعوا بحجرواء، وهي قرية قُرب الكوفة؛ فنسبوا إليها، ويسمون أيضاً المَحْكَمَةَ؛ لرفضهم التحكيم من باب تسمية الشيء بضده، ولهم أخبارٌ مستفيضةٌ في كتاب الكامل: ٣/ ٢٣، ٢٤، وينظر البداية والنهاية: ٣٢٦/٧، ٣٣٨.

(٣) القول لأبي علي "... إذا عملت تُرى كأنك قلت: عشرين رجلاً تُرى الحرورية، وإن شئت أَلْغَيْتَ فَقُلْتَ: كَمْ تُرَى الحرورية رجلاً، وقد يجوز أن يُفصل بين (كَمْ) وبين مميّزها في الكلام، نحو: كَمْ في الدار رجلاً، ولا يجوز ذلك في عشرين ونحوه؛ إلا في الشعر كقوله:

عَلَى أَنْبِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى      ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً  
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجْوِ      لِ وَنَوْحِ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا

الإيضاح: ١٨٦.

(٤) في الأصل (عشرين).

وتقول: (١) كَمْ جَاءَكَ رَجُلٌ؛ فهو فعلٌ وفاعلٌ، و(كَمْ) موضعه نصبٌ على الظرفِ أي: كَمْ مرَّةً، أو كَمْ يوماً جَاءَكَ رَجُلٌ، تقول: على كَمْ جَدَعاً بَيْتُكَ مَبْنِي، فبيئتُك: مبتدأ، ومبني: خبره، وعلى: متعلق بالخبر، و(كَمْ) جرُّ به، وجدعاً: مميز.

فأمَّا قولهم (٢): على كَمْ جَدَعٍ بَيْتُكَ مَبْنِي، فإِذَا جُرَّ جَدَعٌ فِي الاستفهام بإضمار (مِنْ)؛ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ (على)، وهو حرفٌ جارٍ مثله؛ فَيُجْعَلُ كَالعَوْضِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الحُرُوفَ قَدْ تَتَنَاقَبُ كَمَا قَالُوا: (لَا هَا اللهُ) فجعَلُوا (ها) عَوْضاً مِنْ (واو) القسم، ولزم الجريَّة؛ إذ هو عوض منطوقٌ بِهِ فَكَانَ كَالواو.

كذلك إذا استفهموا وقالوا: (أ اللهُ) ففيه استفهام، ومع ذلك فقد جعلتِ الهمزة عوضاً من (الواو) فَجُرَّ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِهَا؛ إِذَا الكَلَامُ يَسُدُّ بَعْضَهُ مَسدًّا بَعْض.

ولكن يجوز النَّصْبُ مع هذا إذا لم يعتقد في الهمزة أنَّهَا عَوْضٌ، ونحن أضمرنا (مِنْ) و[جرزنا] (٣) المميز به ضرورةً؛ لِأَنَّهُ فِي الاستفهام، لا كالكوفيين (٤) / ب: ٥٢ / لِأَنَّهُمْ يُضْمِرُونَهُ فِي الخبر أيضاً؛ فأمَّا قول الفرزدق: (٥)

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٍ  
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي  
شَغَارَةٌ تَقْدُ الفَصِيلَ بِرِجْلِهَا  
فَطَّارَةٌ لِقَوَادِمِ الأَبْكَارِ (٦)

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتقول: كم جاءك رجلٌ؛ فتجعل (كَمْ) مراراً، ويكونُ موضِعها نصباً؛ بأَنَّ ظرف، كأنَّك قلت: كَمْ يوماً، أو كَمْ مرَّةً جَاءَكَ رَجُلٌ". الإيضاح: ١٨٧.

(٢) ينظر الكتاب: ١٦٠/٢.

(٣) في الأصل (جوزنا).

(٤) ينظر الكتاب: ١٦١/٢، شرح ابن يعيش: ١٣٠/٤.

(٥) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، من مجاشع بن دارم التميمي البصري، توفي سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة، ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٩٨/٢، الشعر والشعراء: ٤٧١-٤٧٢.

(٦) وقيل البيت الأخير هذا البيت:

كُنَّا نَحَاذِرُ أَنْ تُضَيِّعَ لِقَاحَنَا وَلَهْيَ، إِذَا سَمِعَتْ دُعَاءَ يَسَارِ

الآبيات من الكامل، ينظر في ديوانه: ٣٦١/١، الكتاب: ٧٢/٢، ١٦٢، المقتضب: ٥٨/٣، الأصول: ٣١٨/١،

التوطئة: ٢٨٥، شواهد المغني: ٥١١/١، الأشباه والنظائر: ١٢٣/٨، الخزانة: ٤٨٦/٦، ٤٨٧، اللغة: فدعاء: المرأة

التي اعوجت إصبغها من كثرة الحلب، وقيل: هي التي أصاب رجلها فُدغ من كثرة مشيها وراء الإبل.

فيجوز في (عمّة) ثلاثة أوجه يُنشدُ عليها:

فمن جرّه كان خبراً، ويكون (كم): مبتدأ، وعمّة: مميز له، و(لك): صفة للمميز، يا جرير: اعتراض، و(خالة): عطف على عمّة، وقدعاء: صفة لخالة، وقوله: (قد حلبت عليّ عشاري): خبر المبتدأ، ويكون معناه: تكثير العمّات، أي: عمات لك، أو عماتك قد حلبن، ويجوز أن يكون (كم) مبتدأ، وعمّة: مميز، ولك: خبر المبتدأ، وقد تمت جملة المبتدأ والخبر، وقد حلبت: في موضع النصب على الحال العامل فيها لك.

ومن نصبه فالأجود أن يكون خبراً على لغة من ينصب ميمز (كم) في الخبر؛ لأنّه يخبر عن الشيء لا يستفهم؛ فيكون (كم): مبتدأ، وعمّة: مميز له، ولك: صفة لعمّة، ويا جرير: نداء، وهو اعتراض، وخالة: عطف على عمّة، وقدعاء: في موضع النصب على هذا الوجه صفة لخالة وقد حلبت: في موضع الرفع خبر المبتدأ وتقديره ما مضى، ويجوز في (لك) أن يكون خبراً على ما مضى.

**والوجه الثاني في نصبه:** أن يكون على الاستفهام، ومعناه: التقرير له، والتّهكم به؛ أي: يهزأ به ويسأله، وبكم: تقديره إعرابه، ومعناه على ما مضى، وهو تكثير العمّات؛ أي: كم عمّات لك قد حلبن عليّ، ويجوز في: قد حلبت؛ إذا جعلت (لك): خبراً للمبتدأ على / أ: ٥٣/ أن يكون صفة للحال، ومن رفع (عمّة)؛ جعله مبتدأ، ولك: صفة للمبتدأ، وخالة: عطف على عمّة، وقدعاء: صفة للخالة، وقد حلبت: الخبر، وكم: نصب على الظرف، تقديره: كم مرة، وكم حلبّة، العامل فيه الخبر، ومعنى هذا الوجه: تكثير الحلبات، والعمّة واحدة، تقديره: كم حلبات، أو كم مرّة عمّتك، أو عمّة لك؛ إذ الحكم واحد، وخالتك حلبت عليّ.

ويجوز أن يكون عمّة مبتدأ، ولك: خبره، وقد حلبت: حالاً، ويجوز أن يكون قد حلبت: صفة بعد صفة للخالة، ويكون المعنى أبداً مع الرفع: تكثير الحلبات على ما مضى.

وقوله: (شعّارة) نصب على الدّم؛ أي: تُفرّق بولها، وقوله: (تقدّ الفصيل برجلها) أي: ترفسه فتقتله لجفاء خلقها، (فطارة): نصب على الدم؛ أي: حلاّبة بطرف الأصابع، لقوادم الأبقار، أي: لأخلاف الأبقار، وإنما قال: فطارة؛ لأنّ الأبقار أخلافها ضيقة لم تتسلّس بعد

فَتَشَخَّب<sup>(١)</sup>؛ فَهِيَ تُعَالَجُ قَوَادِمَهَا بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ فِي الْحَلْبِ لِتَدَّرَ، وَالْمَعْنَى مِنْ كُلِّ هَذَا أَنَّهَا رَاعِيَةٌ.

وتقول: كم غيره مثله لك، فكم: مبتدأ، ولك: خبره، وغيره: مميز كم، ومثله نصب لأنه صفة للمميز، وتقول في الخبر كم قد أتاني لا رجل، ولا رجلان، فكم: مبتدأ، والفعل خبره، وقوله: لا رجل عطف على المبتدأ، ومميزه محذوف، أي: كم رجل، وتقديره: رجال/ب: ٥٣/ أتوني لا رجل، ولا رجلان، كما تقول: زيد أتاني لا عمرو، ولا يجوز نصب رجل ورجلين، ولا جره، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: لَأَنَّهُ يُفَسَّرُ الْعَدَدُ هَكَذَا، وَمَعْنَاهُ هُوَ أَنَّهُ يُوْدِي إِلَى الْمُنَاقِضَةِ؛ لِأَنَّ الْمَمِيزَ يُذَكِّرُ لِمَمِيزٍ مَا قَدْ أُثْبِتَ.

وهذا المميز إذا نصب كان نفيًا؛ فلا تقول: عشرون لا درهماً، ولا رُبَّ لا رجل؛ فكذا مع (كم) في الاستفهام والخبر جميعاً، لا تعمل في لا رجل؛ إذ تُرِيدُ بِهَذَا [تَكْثِيرَ عَدَدِ لِلذِّينِ]<sup>(٣)</sup> أْتُوكَ؛ فَإِذَا أُعْمِلَتْ (كَمْ) فِي (لَا رَجُلًا)، أَوْ جِئْتَ بِكَمْ بَعْدَ (لَا) وَقُلْتَ: (لَا كَمْ رَجُلًا) انْتَفَى مَا أُرِدْتَ إِثْبَاتَهُ، وَانْتَقَضَ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وتقول في الخبر أيضاً: كم عبد لك، ولا عبدان؛ فتمييزه مُظْهِرٌ، وَبَاقِي إِعْرَابِهِ مَا مَضَى، وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ كَمْ لَكَ عَبْدًا؟ فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: عَبْدٌ، أَوْ عَبْدَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ؛ فَتَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرَهُ مُحْذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ: (لِي)؛ حَتَّى يَكُونَ خَبْرَ جَوَابِهِ الَّذِي هُوَ مُبْتَدَأٌ، مِثْلُ: خَبْرِ (كَمْ)، وَهُوَ لَكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ الْمُجِيبُ؛ بَأَنَّ يُظْهِرَ (كَمْ) أَوْ يُضْمِرُهُ.

وتقول: كم لا عبداً ولا عبدين؛ لأنَّ (كم) سؤال، وهذا مجيب؛ فيصير سائلاً مثل السائل، وَيَرِدُ عَلَيْهِ فِي إِعْمَالِ (كَمْ) مَضْمُورَةٌ، وَمِثْلُهَا لَا يَضْمُرُ لضعفه، ولكن إن جرَّ الجيب، واستأنفه كلاماً بإخبار مع ذكر (كَمْ) جاز، ولكن لا يكون جوابه مطابقاً لسؤال السائل؛ لأنه لم يذكر مبلغ، وهو إذا قيل له: كَمْ عِنْدَكَ؟ فيقول: كَمْ رَجُلٌ عِنْدِي، أَوْ كَمْ رَجُلًا عِنْدِي؛ يَخْبِرُهُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ فَقَطْ.

(١) الشَّخْبُ: السَّيْلَانُ، وَأَصْلُ الشَّخْبِ، مَا يُخْرُجُ مِنْ تَحْتِ يَدِ الْحَالِبِ، عِنْدَ كُلِّ عَمْرَةٍ وَعَصْرَةٍ لَضَرْعِ الشَّاةِ، يَنْظُرُ  
اللسان: ٤٨٥/١.

(٢) ينظر الكتاب: ١٦٨/٢.

(٣) في الأصل (تكثر عدد الذين).

وقد قال بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> إذا قال: كَمْ لا رجلاً عندك ولا امرأة؛ فمعناه: كَمْ عِنْدَكَ غير رجلٍ، وغير امرأةٍ/ أ: ٥٤/ أي: كَمْ بغيراً عندك لا رجلاً ولا امرأة؛ أي: إنما أسألك عن الإبل دون غيرها، وهذا قول ضعيف.

وإذا قلت: كم مأخوذاً بك، وسكّيت لم يجوز؛ لأنّه جزءٌ واحدٌ، ومأخوذاً: مميز، وبك: من صلة المميز؛ فإذا جئت بجزءٍ آخر؛ مثل قولك: محبوسٌ، أو معاقبٌ، أو في الخبر ثمّ، ولو قلت: كم مأخوذاً بك؛ ثمّ، والمميز محذوف، وكم رجلٌ قائمٌ، ومثله مع (رُبَّ) لا يجوز؛ إذ لا تقول: رُبَّ مأخوذاً بك، ولا رُبَّ رجلٌ قائمٌ؛ لأنّه حرف فلم يخبر عنه.

ولكن متى رأيت مفرداً مرفوعاً بعد مجرور [رُبَّ]<sup>(٢)</sup>؛ فاعلم أنّ المبتداء محذوف مثل (رُبَّ رجلٍ قائمٌ) أي: هو (قائمٌ) وقال الأخفش والكوفيون<sup>(٣)</sup> إنّ (رُبَّ) اسم كـ(كم)، واستدلوا ببيت آخر:

.....  
 .....  
 ورُبَّ قتلٍ عارٍ<sup>(٤)</sup>

قالوا: فجعل عاراً خبراً لـ(رُبَّ) فعلم أنّه اسم يخبر عنه، ويتبدأ به، وتقديره عندنا: هو عار؛ فيكون الجملة صفة النكرة، ودليلنا على أنّه حرفٌ، أنّه لا يدخل عليه حرفٌ، ثم لم يدل معه دلالة صحيحة على أنّه اسمٌ، ويفارق إذ، ونحوه؛ لأنّه وإن لم يدخل عليه حرف؛ فإنّ الدلالة في غير تلك الجهة، و(إذ) علم كونه اسماً.

ومما ينتصب<sup>(٥)</sup> الاسم بعده انتصاب الأسماء بعد العدد المنون قولهم: له عندي كذا وكذا درهماً، وكذا كناية عن العدد، وذلك أنّ الكنايات على خمسةٍ أضربٍ: كنايةٌ عن أعلام من

(١) ينظر شرح السيرافي: ٤٩٤/٢، التذييل: ٣١/١٠.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) ينظر الجني الداني: ٤٣٩/١، شرح التسهيل: ١٧٥/٣.

(٤) كمال البيت:

إن يُقْتَلوكَ فإن قَتْلَكَ لم يكن عاراً عَلَيَّكَ ورُبَّ قتلٍ عار

من الكامل، أقف على قائله، ينظر المقتضب: ٦٦/٣، شرح التسهيل: ١٧٥/٣، اللباب: ٣٦٤/١، التذييل:

٣٧/١٠، الجني الداني: ٤٣٩، تمهيد القواعد: ٣٠١٩/٦، التصريح: ١١٥/٢.

(٥) "... وفصل قولك: ذا من كذا بين الكاف وبين الدرهم فانتصب على التبيين" الإيضاح: ١٨٧.

يعقل نحو: فلان، وفلانة، وكناية عن البهائم، وهو بالألف، واللام نحو: الفلان، والفلانة /ب: ٥٤/ وكناية عن النكرات؛ بمعنى إنسانٍ نحو: هُنَّ وهُنَّةٌ، وكناية عن أسماء العدد نحو: كذا. وكناية عن الجمل، وذلك قولهم: كَانَ الأمر ذِيَّةً وَذِيَّةً يُشَدِّد، ويخفف، وهو مبني بكل حال لإبهامه، وأنه لا يستقل بنفسه؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شُدِّدَ فَهُوَ مَفْتُوحٌ لَا غَيْرَ؛ كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَشَعْرَ بَعْرٍ كَذَا تَقُولُ: كِيَّةً وَذِيَّةً، والتاء للتأنيث؛ كَأَنَّهُ اسْمٌ ضَمَّ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَكَانَ مَا قَبْلَهُ مَفْتُوحًا: كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وشعر [بعر]<sup>(١)</sup>، وحاء طلحة، وثانيه مفتوحاً؛ كشعرٍ وبعرٍ، وَإِذَا خُفِّفَ كَانَ (تأوّه) لِلإِلْحَاقِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيَكُونُ مَلْحَقًا بِمِثْلِ: رَأْسٌ وَكَعْبٌ، وَنَحْوِهِ.

إِذَا ثَبِتَ ذَا؛ فَإِنَّ (كَذَا) كِنَايَةٌ عَنِ عَدَدٍ مَبْهَمٍ، وَاسْمٌ لَهُ، كَمَا أَنَّ (كَمْ) اسْمٌ لِعَدَدٍ مَبْهَمٍ؛ إِلَّا أَنَّ (كَذَا) يَقَعُ فِي الْخَبَرِ، وَأَصْلُهُ: ذَا، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ كَافُ التَّشْبِيهِ إِلَّا إِنَّ التَّشْبِيهَ نُزِعَ مِنْهُ؛ حَيْثُ دَخَلَ عَلَيْهِ، وَجُعِلَ كَمَا هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَدَدِهِ، وَيَزُولُ إِبْهَامُهُ إِذَا فُسِّرَ؛ فَيُعْتَبَرُ [بِأَسْمَاءِ] <sup>(٢)</sup> الْأَعْدَادِ، فَأَيْشٍ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لَهُ عَدَدٌ مَعْلُومٌ؛ فَإِذَا فَسَّرْتَهُ بِلَا تَرْكِيبٍ، أَوْ مَعَ تَرْكِيبٍ؛ فَهُوَ مِثْلُ عَدَدِ ذَلِكَ الْاسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى مَا نَفَصَلَهُ، وَيَكُونُ مُفَسَّرَهُ وَاحِدًا مَنْصُوبًا مَنْكُورًا.

وَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ قَدْ تَمَّ بِ(كَذَا)؛ حَيْثُ حَصَلَتْ الْإِضَافَةُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَا؛ لَكَانَ مُفَسَّرُهُ مَخْفُوضًا بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَذَا دَرَاهِمًا؛ فَتَقْدِيرُهُ: كَدْرَهُمْ؛ فَلَمَّا دَخَلَتْ هَذِهِ الْكَافُ عَلَى ذَا؛ حَلَّ مَحَلَّ دَرَاهِمٍ، وَوَقَعَ فِي الْمَوْقِعِ الَّذِي كَانَ يَقَعُ هُوَ؛ فَصَارَ فِي مَوْضِعِ الْخَفْضِ، وَصَارَ حَاجِزًا بَيْنَ الْكَافِ وَبَيْنَ الْمُفَسَّرِ؛ فَانْتَصَبَ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ كَمَا قَالُوا: لِي مِثْلُهُ رَجُلًا؛ تَقْدِيرُهُ: لِي مِثْلُ رَجُلٍ؛ فَلَمَّا /أ: ٥٥/ جَازَتْ الْإِضَافَةُ؛ حَجَزَتْ عَنِ جَرِّ رَجُلٍ فَانْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْاسْمَ قَدْ تَمَّ بِالْإِضَافَةِ، وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ؛ كَذَلِكَ ذَا مُعَاقِبٌ لِلتَّنْوِينِ وَمِثْلُهُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا <sup>(٣)</sup> أَنَّ التَّمْيِيزَ يَقَعُ تَارَةً عَلَى تَمَامِ الْاسْمِ، مِثْلُ أَنْ يَتِمَّ بِالتَّنْوِينِ، أَوْ بِتَقْدِيرِ التَّنْوِينِ؛ مِثْلُ: أَفْضَلُ مِنْكَ أَبًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ وَتَقْدِيرَهُ، وَالْإِضَافَةَ تَحْجِزُ الْأَوَّلَ عَنِ جَرِّ الثَّانِي.

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) في الأصل (بالأسماء).

(٣) ينظر ص: ٥٩.

إذا تَقَدَّرَ هذا؛ فإذا قال: لَهُ عِنْدِي، أو عَلَيَّ كذا درهماً؛ ف(كذا) موضعه رفعٌ؛ لأنَّه مبتدأ، وذلك أَنَّ ذَا قَبْلِ الكاف؛ كان يكون مبتدأً فدخلت عليه الكاف الزائدة فلم تغيّر موضعها، وإنَّ كانت هي مجرورةً بالكاف، كما تقول: حَسْبُكَ زَيْدٌ، ثم تقول: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ؛ فيكون بِحَسْبِكَ: مبتدأً كما كان، وَعَلَيَّ أو (له) خبر، والآخر: ظرفٌ مُلغى.

وكذا لو قلت: له عِنْدِي عَشْرُونَ درهماً؛ فعشرون: مبتدأ، وله أو عِنْدِي: خبره، والآخر: ظرفٌ مُلغى، إذا تَقَدَّرَ ذَا؛ فبيان تفسيره، واعتباره بأسماء الأعداد هو أَنَّهُ إذا قال: له علي كذا درهماً، كان إقراراً بعشرين؛ لأنَّ أول عددٍ غير مُركَّبٍ مميّزه واحدٌ منصوبٌ؛ إنّما هو عشرون، وإنَّ قال: له كذا درهمٍ.

فقال أبو علي: <sup>(١)</sup> أحمله على أَنَّهُ لَحْنٌ حتى كأنَّه تكلم بالفارسية، ويكون عشرين كما لو قال: كذا درهماً، وقال أبو يوسف: <sup>(٢)</sup> كان مائة؛ لأنَّ أقلَّ عددٍ مميّزه واحدٌ مجرور، إنّما هو مائة <sup>(٣)</sup>.

وأمَّا إذا ركبتَ ففيه أربع مسائل لا خامس لها منها إنَّ قال: له عِنْدِي كذا كذا درهماً؛ كان أحدَ عشرٍ؛ لأنَّ أولَ عددٍ مركَّبٍ بلا عطفٍ إنّما هو أحد عشر، كذلك كذا كذا بمنزلة أحد عشر؛ حيثُ كانا اسمين، وإنَّ قال: /ب: ٥٥/ له كذا وكذا درهماً كان أحداً وعشرين؛ لأنَّ أقلَّ عددٍ مركَّبٍ بالعطفٍ إنّما هو أحداً وعشرون.

وإنَّ قال: له كذا وكذا وكذا درهماً كان مائةً وأحدًا وعشرين؛ لأنَّ أقلَّ عددٍ مركَّبٍ فيه عطفٍ مرتين إنّما هو هذا، وإنَّ قال: له كذا وكذا وكذا وكذا درهماً؛ فإنَّه ألف، ومائة، وأحدًا وعشرون؛ لأنَّ أقلَّ عددٍ مركَّبٍ فيه عطفٍ بثلاثِ واوات هو هذا، فإنَّ زاد حتى يصير الواوات أربعاً لم يجز؛ لأنَّه ليس له نظير في أسماء الأعداد؛ فيُحمَل هذا عليه.

(١) ينظر الارتشاف: ٧٩٥/٢-٧٩٦.

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، كان فقيها علامة من حفاظ الحديث، توفي سنة (١٨٢هـ). ينظر الجواهر المضبية في طبقات الحنفية: ٢/٢٢٠، والفهرست: ٢٨٦.

(٣) ينظر الكليات: ٧٥٤.

قال أبو علي: و مما يجري مجرى (كم) في أن المراد به التكثير قولهم: كأني رجلاً جاءك" (١).

اعلم أن كأني يُنصب مُميزه؛ لأنَّ التنوين ثابتٌ فيه نُطقاً، فُنُصِبَ به، وإنَّ كان هذا اللفظ يُستعملُ في الخبر، وأصله (أَيُّ) فدخلت عليه كاف التشبيه؛ فاجرَّ بها، ثم نُزِعَ عنها معنى التشبيه.

ولو قلت: أيُّ رجلٍ جاءك؛ كان مبتدأً وخبراً، فإذا دخلت عليه الكافُ وجرتَه لم يتغير بذلك موضعها من الابتداء وتقول: كأنيُّ قد أتاني رجلاً، تَفْصِلُ بينه، وبين مُميزه؛ حيث كان منصوباً؛ إلا أن هذا قد كتب في المصحف بنون، وإنما هو تنوين آية كما فسرناه، ولكن أكثر ما يُستعمل هذا اللفظ مُصاحِباً ل(من) وبه ورد القرآن كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبٍ عَنَتْ عَن أَمْرِيْهَا﴾ (٢) وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ (٣) فد(كأني): مبتدأ (لا تحمل رزقها): صفة ل(دابة) وقوله:(الله يرزقها) جملة من مبتدأ وخبر، هي خبر المبتدأ؛ فقال سيبويه (٤)/أ: ٥٦ / إنما ألزموها (من) توكيداً، كأنه شيء به يتم الكلام، وصار كالمثل، كما قالوا: ولا سيما زيدٍ، وإن حذف (من) و(ما) فعربي.

وقال أبو العباس: (٥) إنما اختارت العرب (من) معها؛ لأنَّ مُميزها نُصِبَ إذا لم تدخل (من) يحتمل ويُلبس؛ لأنَّك إذا قلت: كأني رجلاً أهلكتُ، جاز أن يكون (رجلٌ) مُميزه، وهو واحد في معنى الجميع، ويجوز أن يكون نُصبه؛ لأنَّه مفعول أهلكتُ، ويكون واحداً في معنى نفسه؛ أي: لفظاً ومعنى، ويكون كأني: ظرفاً مُميزه محذوف، وتقديره: كأني مرةً أهلكت رجلاً، فإذا دخلت (من) صار واحداً في معنى جميع لا غير.

(١) "... فالمعنى: كم رجلاً جاءك، وأكثر ما يستعمل مع (من) قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبٍ عَنَتْ عَن أَمْرِيْهَا﴾ وقال الشاعر: ...

وَكَأَيِّن بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

الإيضاح: ١٨٧.

(٢) سورة الطلاق: الآية (٨).

(٣) سورة العنكبوت: الآية (٦٠).

(٤) ينظر الكتاب: ١٧١/٢.

(٥) لم أفق على رأي المبرد في كتبه وذكره السيرافي، ينظر شرحه: ٤٩٥/٢.

إِذَا ثَبِتَ ذَا؛ فَإِنَّ (كَأَيِّ) فِيهَا خَمْسَ لُغَاتٍ أَصْلُهَا كُلُّهَا: كَأَيِّ، وَتَحْقِيقُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهَذِهِ أَفْصَحُهَا.

ثُمَّ (كَأَيِّ) وَ[كَئِيءٌ] <sup>(١)</sup> عَلَى وَزْنِ (كَعِج) حِكَاةَ الْمَبْرَدِ، <sup>(٢)</sup> وَكَأَيِّ، مِثْلُ: كَعِي، حِكَاةَ ابْنِ كَيْسَانَ <sup>(٣)</sup> وَكَأَيِّ، مِثْلُ: كَعِ، حِكَاةَ كَيْسَانَ عَنِ لُرَّةِ الْكَرْخِيِّ <sup>(٤)</sup> عَنِ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ <sup>(٥)</sup>.  
إِذَا ثَبِتَ ذَا فَالْوَقْفُ عَلَى (كَأَيِّ) بِلَا تَنْوِينٍ تَقُولُ: (كَأَيِّ) ثُمَّ يَلِيهَا فِي الْفَصَاحَةِ كَأَيِّ إِلَّا إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلِ فِي الشَّعْرِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكَايْنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يِرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا <sup>(٦)</sup>

فَأَبُو سَعِيدٍ <sup>(٧)</sup> رَوَاهُ يِرَاهُ، وَهَذَا لَا مَوْئِنَةَ فِيهِ، وَمَعْنَاهُ: يَرَى الصَّدِيقَ نَفْسَهُ، هُوَ الْمُصَابُ إِذَا أُصِيبْتُ، وَهُوَ فَضْلٌ، وَتَوْكِيدٌ لِلْهَاءِ.  
وَأَبُو عَلِيٍّ <sup>(٨)</sup> رَوَاهُ يِرَانِي، وَفِيهِ عِلَاجٌ، وَتَقْدِيرُهُ: يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمُصَابُ؛ مَعْنَاهُ: يَرَى غَمِّي، وَالْهَمَّ وَمُصَابِي، أَيُّ: مُصِيبَتِي، هُوَ الْمُصِيبَةُ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَهُوَ: مُصَابُ، وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ (كِيَا).

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ نَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمَبْرَدِ قَبْلَ الشَّارِحِ، وَذَكَرَ السِّيْرَانِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: أَنَّ قَطْرِيَا حِكَاةَ عَنِ يُونُسَ. ٤٩٦/٢.

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ السِّيْرَانِي: ٤٩٦/٢.

(٤) يَعْرِفُ بِأَنَّ لُرَّةَ، قَالَ يَاقُوتُ: كَانَ مُتَقَدِّمًا فِي عِلْمِ اللُّغَةِ وَرِوَايَةِ الشَّعْرِ، أَخَذَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَعَنْهُ ابْنُ كَيْسَانَ. يَنْظُرُ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ: ٤٧٦/١.

(٥) يَنْظُرُ شَرْحَ السِّيْرَانِي: ٤٩٦/٢.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، قَائِلُهُ جَرِيرٌ، يَنْظُرُ دِيْوَانَهُ: ٢١، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١/١٦٠، الْخَزَانَةُ: ٥/٣٨٤، ٣٨٨، الدَّرْدِيُّ: ١/١١٩، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ١/١٦٨، شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ: ٣/١١٠، شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢/٦٨ رَصَفَ الْمَبَانِي: ١٣٠، التَّنْذِيلُ: ٢/٢٩٧، اللُّغَةُ، الْأَبَاطِحُ: جَمْعُ أَبْطَحٍ، وَهُوَ السَّبِيلُ كَثِيرُ الرَّمْلِ وَالْحَصَى.

(٧) الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ السِّيْرَانِي: (يِرَانِي) وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصَادِرِ يَنْظُرُ شَرْحَ السِّيْرَانِي: ٢/٤٩٥، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ بَرِي مَاقَالَهُ ابْنُ يَسْعُونَ أَنَّ السِّيْرَانِي رَوَاهُ (يِرَاهُ) وَ(تِرَاهُ) يَنْظُرُ شَرْحَ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٢٠١.

(٨) الْإِيضَاحُ: ١٨٧.

فإِذَاً (كأَيِّ) قد اختلف في صيغته/ب: ٥٦ / فقال قطرب: <sup>(١)</sup> إِثْمًا مقلوبة أُخْرَتْ همزتها <sup>(٢)</sup>، قال أبو سعيد <sup>(٣)</sup>: وينبغي علي قوله أن يكون الألف بعد الكاف منقلبة من ياءٍ، فالوقف على هذا في القياس (كأَيِّ)، وقال أبو العباس: لَمَّا دَخَلْتُ الكاف جُعِلَتْ اسماً واحداً، وحُذِفَتْ الياء الأولى من أَيِّ، وجُعِلَ التنوين عوضاً من المحذوفة، قال أبو سعيد: والذي يقتضيه مذهبه أن يُجْعَلَ الكاف كفاء فاعلٍ، والألف بعد الكاف أَلْفَ فاعلٍ، وبعد الألف همزة هي أَوَّلُ أَيِّ، وهي (الآء) لعين الفعل من فاعلٍ، والياء الباقية في موضع لام الفعل، بعد حذف ما حُذِفَ، ثم دخل عليها التنوين الذي كان في أَيِّ؛ لتجعل عوضاً من المحذوفة، فالتقى ساكنان الياء، والتنوين؛ لأنَّه يصير بمنزلة قاضٍ إذا حُذِفَتْ إحدى الياءين.

ثم باب قاضٍ إذا التقت ياءه الساكنة، وتنوينه سقطت الياء؛ كذلك هاهنا، ولزم التنوين عوضاً، ويوقَّفُ عليه بالنون، هذا قول أبي سعيد: <sup>(٤)</sup> في أنَّ النُّونَ على هذا ينبغي أن تكون ثابتة في الوقف.

ولكن يستوحش في الجملة من الوقف على التنوين، وإن كان عوضاً؛ كباب: جَوَارٍ، وَعَوَاشٍ، وحكى قطرب عن يونس <sup>(٥)</sup> أنَّه كان يقول: كَأَنَّ فاعل من الكون؛ فعلى هذا لا إشكال فيه، والوقف عليه بالنون؛ فكأنَّه سَكَّنَهُ للبناء؛ حيث كان بمعنى: كَمِّ، ورُبِّ، ونحوه، [وإن كان <sup>(٦)</sup> اسماً مشتقاً من الكون.

وقال أبو علي <sup>(٧)</sup>: (كأَيِّ) أصله /أ: ٥٧ / كأَيِّ ثم قدمت الياء آن [فصاراً] <sup>(٨)</sup> كياءٍ ثم

(١) أبو عليٍّ مُحَمَّد بن المستنير قُطْرِب، وأخذ النَّحْوَ عَن سَيِّوَيْهِ، وله "كتاب في القرآن"، له كتاب في النَّحْوِ يُلَقَّبُ بـ"الجماهير" توفي سنة (٢٠٦هـ)، تاريخ العلماء النحويين للتونجي: ٨٢، ٨٣، تاريخ بغداد: ٦٧/٤.

(٢) ينظر شرح السيرافي: ٤٩٦/٢، وذكر السيرافي أن قطرباً حكاها عن يونس.

(٣) بيَّن السيرافي مذهب المبرد في (كائن) أما المبرد فلم يصرح بذلك فيما وقفت عليه من كتبه، ينظر شرح السيرافي: ٤٩٦/٢.

(٤) ينظر شرح السيرافي: ٤٩٦/٢.

(٥) ينظر شرح السيرافي: ٤٩٦/٢، شرح الكافية للرضي: ١٥١/٣.

(٦) في الأصل (ف ان).

(٧) المسائل المشكلة: ١٥٣-١٥٤.

(٨) في الأصل (فصا).

حُذِفَت (الياء) الثانية المتحركة فصار (كِيَاءٍ) ثم قلبت الياء - وإن كانت ساكنةً - أَلِفًا لَمَّا كَانَ قَبْلَهَا مَفْتُوحًا؛ فصار كَاءٍ، كما قالوا: فِي طِيءٍ طَاوِي، وجاء حيث هو ياء ساكنة قُلبَتْ أَلِفًا. إِذَا ثَبِتَ ذَا فَبَقِيَ مَعْنَى كَأَيٍّ؛ فَقَالَ سَيَبُويهِ<sup>(١)</sup>: مَعْنَاهُ مَعْنَى رُبٍّ، وَقَالَ [الفراء]<sup>(٢)</sup> مَعْنَاهَا: كَمْ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup>: وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ النُّحُوِيْنَ تَفْسِيرَهَا بِ(كَمْ).

وَقَوْلُ سَيَبُويهِ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الكَافَ حَرْفٌ دَخُولُهُ عَلَيَّ مَا بَعْدَهُ كَدَخُولِ (رُبٍّ) وَكَمْ فِي نَفْسِهَا اسْمٌ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: كَأَيِّ كُئِلْ، كَمَا لَا تَقُولُ: رُبٌّ كُئِلْ، وَتَقُولُ: كَمْ كُئِلْ. قَالَ الدَّقَاقُ<sup>(٤)</sup>، وَالسَّمْسَمَانِيُّ<sup>(٥)</sup> (كَأَيٍّ) اسْمٌ، وَلَكِنْ إِذَا قَالَ: مَعْنَاهُ رُبٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْبِرُ عَنْهُ كَمَا يَخْبِرُ عَنْ (كَمْ)، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ مَا دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ مَخْبِرًا عَنْهُ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ عِنْدِي أَنَّ مَعْنَاهُ رُبٌّ فِي أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبْرِ دُونَ الاسْتِفْهَامِ، كَمَا أَنَّ رُبًّا كَذَلِكَ.

وَمَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ مَا كَانَ مِنَ الْمَقَادِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>، وَلَكِنْ مِنْهَا مَا يَكُونُ الْمَنْصُوبَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ غَيْرُهُ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَتَعْتَبِرُهُ بِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ الْمَنْصُوبَ مَكَانَهُ وَالْأَوَّلُ تَابِعًا لَهُ؛ لَمْ يَتَغَيَّرْ مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا، وَهُوَ مَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْهُ مِثْلَهُ وَشَبَهَهُ وَمَلُؤُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: لِي مَلُؤُهُ عَسَلًا، وَلَوْ قُلْتَ: لِي عَسَلٌ مَلُؤُهُ، لِأَدَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ لِي مِثْلَهُ عَبْدًا؛ لَوْ قُلْتَ: لِي عَبْدٌ مِثْلُهُ، كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَهَلْ فِي مَعَدِّ دُونَ ذَلِكَ مِرْفَدًا<sup>(٧)</sup> .....

(١) ينظر الكتاب: ٢٩٨/١، ١٧١/٢.

(٢) في الأصل (الغوا)

(٣) ينظر شرح الرضي: ١٦٥/٣.

(٤) عَلِيُّ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ يُونُسَ - بِالْشَّيْنِ الْمُعْجَمَةَ - أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الدَّقَاقِ الْإِشْبِيلِيُّ النَّحْوِيُّ، وَشَرَحَ الْجُمْلَ، وَأَلْفَ مُفْرَدَاتِ الْقَرَاءَاتِ، وَمَاتَ سَنَةَ (٤١٥هـ). ينظر بغية الوعاة: ١٨٤/٢.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) ينظر ص: ٩٣.

(٧) كمال البيت:

لَنَا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجِّجٍ فَهَلْ فِي مَعَدِّ دُونَ ذَلِكَ مِرْفَدًا

البيت من الطويل، قائله: كعب بن جعيل ينظر الكتاب: ١٧٣/٢، شرح أبيات سيبويه ١٩/٢؛ شرح ابن يعيش: ١١٦/٢، اللغة: المرفد: الجيش. والمدجج: اللابس السلاح.

فالمبتدأ محذوف، وقد أقيمت صفته مقامه تقديره: فهل مرفدٌ في معدٍّ، والمرفدُ: المددُ، وبمثله قولك: عشرون درهماً؛ فالدرهم ليس بالأول؛ لأنك لا تقول: درهماً عشرون، ومثله: ب: ٥٧/ لي ملءُ الدار رجلاً؛ لأنه لا يمكن لي رجلٌ ملءُ الدار؛ لأنَّ ملءَ الدار لجماعة، ولكن لو قلت: لي ملءُ الدار رجلاً، كان كالأول.

وكذلك ولا كزيدٍ فارساً، من باب لي مثله عبداً؛ لأنَّ معناه: لا مثل زيدٍ.

ومن المنصوب ما يجوز حالاً، وتمييزاً؛ كقولك: ويحُ رجلاً، وحسبك به فارساً؛ فإذا أردت تخليصه للتمييز فأدخل (من) عليه لتحقِّقه على ما ذكرنا في كأَيٍّ.

وكذا يجوز دخول (من) في كل المقادير، قال المبرد<sup>(١)</sup>: دخول (من) في (كم، وكأَيٍّ)، وكذا كذا من درهم؛ لِمَا منعه هذه الحروف من [التمكن]<sup>(٢)</sup> فعوضت (من) كما عُوِّضت العمل فيما فُصِّلَ بينه وبينهما نحو: كم في الدار رجلاً.

وأما عشرون، ونحوها من المقادير المعلومة فإذا دخلت (من) بعدها على النوع؛ زد لفظ الجمع منه، نحو قولك: عشرون من الدراهم، وثلاثون من الثياب، ولو قلت: من درهم، ومن ثوبٍ لم يَجْزُ، والفرق بينهما وبين كم، وكأَيٍّ، وكذا، وكذا، ونحوها: أنَّ العشرين معلومة المقدار. وإنما تدخل (من) على النوع الذي هذا العدد بعضه؛ فينبغي أن يكون ذلك النوع أكثر منه؛ حتى يتأتى أن يكون هذا بعضاً له، وليس كذلك كم؛ لأنه مبهم يجوز أن يكون جوابها واحداً؛ إذا قلت: كم عبداً عندك، فيقول المجيب: عبداً أو عبدان إلا أنه يجوز أن تقول: عندي عشرون من درهم، ومن دينارٍ، ومن غلامٍ، ومن جاريةٍ، ولكن لا يكون تمييزاً، وإنما هو تبيين ب(من) كقولك: النَّاسُ من بَيْنِ قائمٍ، وقاعد.

كذلك تقديره: من بين درهم، ودينارٍ، وليس ذلك بمنزلة ما اختصَّه لجنس، ولكن يقع كما يقع في غير التمييز مثل ما قلناه، ومثل قولك: المألُ عندي/ أ: ٥٨/ من ذهبٍ، وفضةٍ، وإنما كلامنا فيما يميز، ويكون (من) فيه مُخْلِصَةً للمميز، فكما لا يجوز: عشرون من درهم؛ فكذلك لا يجوز هو أفره منك من عبداً؛ لأنه ليس موضع حالٍ؛ فيلتبس التمييز به، بل يقال: أفره منك عبداً.

(١) ينظر شرح السيرافي: ٤/٣.

(٢) في الأصل (الكتمان).

ويجوز أن يكون المميز واحداً في المعنى؛ كهو في اللفظ، ويجوز أن يكون جمعاً؛ فإذا قلت: أفره منك عبيداً؛ زال الاحتمال، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون تمييزاً، ولكن المميز إذا لم يذكر عدده؛ فالمميز واحداً في معنى الجمع؛ لدلالته على الجنس إذا لم يُلبس، ويجوز جمعاً إذا ألبس.

ويجوز أن يكون (طفلاً) حالاً، ولكنها لَمَّا وقعت موضع التمييز لزمها ما لزمه، كما أن المصدر إذا وقع موقع الحال؛ لزمه ما لزمها، وكان نكرة كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك.

(١) سورة غافر: الآية (٦٧).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٦٠).

## باب النداء

اعلم أنَّ حكم النداء أن يكون كله منصوباً؛ لأنَّه مفعول به؛ إذ هو منادى، إلاَّ أنَّه انقسم قسمين: (١)

فقسم منهما بقي على أصله وهو النَّصْب، وذلك في ثلاثة أشياء: النكرة التي لم تقصد، والمضاف، والمشبه للمضاف لطوله.

والقسم الآخر وهو المفرد بُني لعارض اقتضى بناءه؛ وهو أنَّه وقع موقع كناية المخاطب، وهي الكاف في قولك: أَدْعُوكَ، وما أشَبَهَهَا، ثم كانت الكنايات مبنية، كذلك المفرد المُشَبَّه لها الواقع موقعها بُني.

وكاف الخطاب إمَّا أن يكون حرفاً أو اسماً، وذاك أنَّ كاف أدعوك ونحوه اسم ينوب عن الحرف في معنى الخطاب، والكاف في ذلك ونحوه حرف للخطاب لا اسم.

والأصل/ب: ٥٨/ في هذا أن يكون الحرف هو المفيد للخطاب، ثم الاسم ينوب عنه؛ لأنَّ المعاني التي تحصل، وتحدث في الكلام إمَّا هي بالحروف، مثل: أَلْف الاستفهام، وما النافية؛ كذلك معنى الخطاب كان بالحرف فلَمَّا كان الكاف الذي هو اسم يُشَبَّهُهُ في الصورة ناب عنه في معنى الخطاب.

وإمَّا يُفَرِّقُ بين الكافين اللذين أحدهما حرف خطاب في الأصل، والآخر اسم ينوب عن الحرف، ويدل على الخطاب بالموقع، وذلك أنَّ الكاف الذي في ذلك، وأولئك، وهنالك حرف لا اسم؛ لأنَّ ذَا معرفة؛ إذ هو إشارة، والإشارات معرفة؛ فلو كان الكاف فيه اسماً لكان معرفة أيضاً؛ لأنَّه ضمير فيجتمع في الاسم معرفتان.

ولا يجوز أن يتعرّف الشيء الواحد من جهتين، وكذلك أولئك، وهنالك إشارات.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "الأسماء المناداة لا تخلو من أن تكون مفردة، أو غير مفردة؛ فالمفرد على ضربين: معرفة، ونكرة؛ فالنكرة: منصوبة في النداء، وذلك قولك: يا رجلاً، ويا غلاماً، فغلامٌ ورجلٌ في هذا الموضع يراد به الشائع الذي لم يختص بالقصد إليه، وتوجه الخطاب نحوه، كما يقول الأعمى: يارجلًا خُذْ يدي، ويا غلاماً أجزني، فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه، ولا رجلاً". الإيضاح: ١٨٧.

وكذلك الكاف الذي في قولهم: (النَّجَاءُ) حرفٌ، وهو في قولهم: (النَّجَاءُ، النَّجَاءُ)، والدليل على أنه حرف هو أنه لو كان اسماً لكان النَّجَاءُ مضافاً إليه، ومعلومٌ أنَّ فيه الألف واللام، وذاك لا يجتمع مع الإضافة، ولو كان اسماً لكانت إضافةً لا محالة، ويكون معرفةً بعد معرفة، وهذا لا يجوز؛ فعلم أنه حرفٌ لا موضع له من الإعراب.

فإذاً إنما يدلُّ على الخطاب حرفٌ، مثل: الكاف في هذه الأشياء، ومثل: التاء في أنتَ، أو اسم فيه شبه الحرف، وهو نيابته عنه في الخطاب، ودلالته عليه كهو، مثل: الكاف في أدعوك ونحوه.

ثم يكون الحرف مبنياً، وما فيه شبه الحرف؛ فكذاك المنادى المفرد لمَّا وقع موقع الحرف، أو ما هو كالحرف وحب أن يكون مبنياً.

إذا ثبت أنه مبني فإنَّ الأصل في كل مبني أن يكون بنائه على السكون، ولكن عرض عارض هاهنا / أ: ٥٩ / اقتضى تحريكه، وذلك أنَّ هذا الاسم يُكْنَى تارةً، ويُعْرَبُ أخرى؛ حيث يقال: يَا زَيْدَنَا، وَيَا زَيْدِي؛ إذ هذه حركة إعراب؛ فجعلت لبناءه مزية؛ حيث بُني على الحركة فرقاً بينه وبين ما يُبنى من الأسماء ولا يُعْرَبُ، نحو: (إِذْ، وَكَمْ) حتى يكون لهذا رجحان بحركته، وذاك الذي يُبنى بكل حال يكون بناؤه على السكون.

إذا ثبت أنه بُني على الحركة؛ فإنَّما بُني على الضم؛ لأنه يُبنى، ويُعْرَبُ وفي حال إعرابه يدخله حركتا الجرِّ والنصب في قولك: يازيدنا ويازيدي، ولا يدخله الضم؛ فجعل ذلك الضم للبناء؛ لأنه ما بقي غيره إذا كان الإعراب قد أخذ الحركتين ليُعلم أنَّ هذا الضم حركة بناء لا حركة إعراب.

إذاً تقرر<sup>(١)</sup> أنَّ المنادى المفرد يُبنى على الضم، فإنَّ هذا المفرد ضربان:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما المعرفة ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والآخر: ما كان متعرفاً في النداء لتوجه الخطاب إليه، وتخصه به من بين جنسه، وكلا الضربين مبني على الضم، فمثال الأول: يا زيدُ ويا عمرو وقد تحذف (يا) من هذا النحو كما جاء في القرآن: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ سورة يوسف: الآية: ٢٩، ومثال الثاني: يارجلُ، وَيَا امْرَأَةَ، فهذان الضربان بُنيا على الضم لوقوعهما موقع أسماء الخطاب، وأسماء الخطاب تغلب عليها معاني الحروف؛ بدلالة أنَّ كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالة على الخطاب، وقد تكون للخطاب مجردة من معاني الأسماء، وذلك مثل الكاف في: (ذلك، وأولئك وهنالك والنَّجَاك) والتاء في: (أنتَ) فلمَّا وقعت هذه الأسماء في النداء موقع الحروف وما يغلب عليه شبه الحروف بُيئتْ" الإيضاح: ١٨٧-١٨٨.

ضربٌ: هو معرفة قبل النداء ومعرفة بعد النداء نحو: زيد، وعمرو، وهذه الأعلام.

وضربٌ آخر: هو نكرة قبل النداء، ويصير معرفةً بالقصد، والنداء، وهو النكرات إذا خصصتها بالإشارة، والتعيين حدث فيها تعريف، مثل قولك: يا رجل، يا غلام، ونحو ذلك؛ لأنه بهذا النداء قد تميّز وتعيّن عن غيره.

وإذا ثبتَ يا زيد؛ قلتَ: يا زيدان، ويا زيدون، وليس يحتاج إلى الألف واللام؛ لأنّ قصدك إلى المنادى يُغني عن الألف واللام بأن تقول: يا أيها الزيدان.

إذا ثبتَ هذا؛ فإنّ حروف النداء عند البصريين<sup>(١)</sup> خمسة: يا، وأيا، وهيا، وأي، وهذه الأربعة نداء للقريب، والبعيد.

و(الهمزة وأيا) أصلان؛ إلا أنّ (الهاء) بدل من الهمزة قال السمساني<sup>(٢)</sup>: "لأنّهم لمّا عدّوا حروف/ب/٥٩/ النداء جعلوها خمسة، ولو كان أحدهما بدلاً لعدوها أربعة، قال: ولأنّها متساويات في الاستعمال على طريقة واحدة، ولو كان أحدهما أصلاً؛ لكان هو أكثر استعمالاً من بدله، و(الهمزة) نداء: للقريب فقط، قال السمساني<sup>(٣)</sup> والكوفيون يجعلونها سبعة يزيدون فيها (آي وآ)، وهذا شيء موكول إلى الرواية، فهم رووها، وهم ثقات، إلا أنّ أصحابنا ما رووها، ولا عرفوها، فما هو (أي) أدخلوا بين الهمزة والياء ألفاً؛ حتى صار (آي)، وليس هذا بقياس؛ لأنّ فيه إلتقاء ساكنين، وكان ينبغي أن يكون آي، والذي هو ألف وحدها، وهي الهمزة هم روو ألفاً معها، فقالوا: آيقولون آزيد.

قال: <sup>(٤)</sup> وقد يكون آنت نداء، إمّا على آأ وأنت إحدى (الهمزتين نداء)، والأخرى همزة أنت ثم يدخل بينهما ألف لئلا يجتمع همزتان؛ لأنّ الهمزة من ثقلها يتسلط عليها التغيير من:

(١) ينظر الكتاب: ٢٢٩/٢، المقتضب: ٢٣٣/٤، الأصول: ٣٢٩/١.

(٢) لم أف عليه.

(٣) لم أف عليه.

(٤) ابن البنا.

حذفٍ، أو قلبٍ، أو جعل بين بين؛ كذلك لَمَّا اجتمعت همزتان فُرِّقَ بينهما، وكذا أَلِف الاستفهام؛ إِذَا التقت مع أَلِف أنت؛ فقد يُفْرَق بينهما بأَلِف نحو:

..... آأنت أم أم سألِم (١)

وهمزة الاستفهام، وهمزة النداء أصلان اتفقا لا أن إحداهما أُخِذَ من الآخر.

رجعنا إلى المسألة إذا ثبت أن حروف النداء خمسة؛ فالدليل على أن أَيَّا من حروفِ

النداء، قول الشاعر:

أَيَّا ظِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ ..... (٢)

والدليل على أن الألف وهي (الهمزة) حرف نداء، مثل قولك: أزيدُ أعمرو بمعنى: يا زيدُ؛

قول الشاعر، وهو من أبيات الكتاب أعني كتاب سيبويه (٣):

أزيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا/أ: ٦٠ / فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقِّ فِخَاصِمِ (٤)

أي: أحقادُ صادقةٌ.

واعلم أن (يا) يحذف في النداء من موضعين من العلم المفرد، ومن المضاف.

(١) كمال البيت:

أَيَّا ظِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا آأنت أم أم سألِم

البيت من الطويل، لذي الرمة، في ديوانه: ٧٠٠، الأزهية: ٣٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ٤٥٧/١، ٦٧٧/٢، الجني الداني: ١٤٩، ورواية البيت في الديوان وعند الشارح (أَيَّا) وبعض المصادر (فيا) ولا شاهد فيه عليهما، وروي البيت (هيا) في اللمع: ٨٠، وسر الصناعة: ٧٢٣/٢، أمالي ابن الشجري: ٦٣/٢، اللغة: الوعساء: موضع بين الثعلبية والخزيمة على جادة الحج، جُلَاجِل: أرض في اليمامة، النقا: الكثيب من الرمل.

(٢) صدر البيت السابق.

(٣) ينظر الكتاب: ١٨٣/٢.

(٤) البيت من الطويل، قائله غير معروف، ينظر الكتاب: ١٨٣/٢، اللمع: ٨٠، المفصل: ٦٢، شرح ابن يعيش: ٤/٢، تمهيد القواعد: ٣٥٣١/٧، اللغة: وَرَقَاء: حَيٌّ من قيس، الأحناء: الجوانب، واحدها حنو.

فالمفرد نحو: زيدٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ﴾<sup>(١)</sup> أي: يا يوسفُ، وفي المضاف نحو قولك: عبد الله<sup>(٢)</sup> فيحذف حرف النداء تخفيفاً؛ لأنَّ الكلام يدل عليه.

ولا يحذف عما يجوز أن يكون صفة (لأي) من قولك: (يايها)، وهو في شيعين: في النكرات، وفي المبهمات.

وهو قولك: يا رجلُ، و يا هذا؛ لا يجوز أن يقال: رجلُ أو هذا، وأنت تريد النداء، وإنما قلناه؛ لأنَّ هذا كان من سبيله أن يكون صفةً ل(أي) بأن تقول: يايها الرجلُ، ويايها هذا، ويايها ذا؛ فيكون (ذا) صفة، ويايها هذا الرجلُ؛ فالرجلُ وهذا صفةٌ لأيّ؛ إذ هو المنادى ثم حذفت الموصوف؛ حيث قلت: يا رجلُ؛ فإذا حذفت (يا) مع ذلك الحرف؛ اختل الحرف وصار إجحافاً به؛ إلا أنه جاء في شعر المتنبي:

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا .....<sup>(٣)</sup>

أراد ياهذي، ولكنه جاز في ضرورة الشعر.

قال أبو علي: "فأمَّا المفرد النكرة فلم يُبنَ؛ لأنَّه لم يقع هذا الموضع بدلالة أن نداءه شائع"<sup>(٤)</sup>.

ومعنى هذا هو أن المفرد المعرفة إنما بُني؛ لأنَّه أشبه اسم الخطاب، وهو الكاف في (أدعوك)؛ من حيث أن كل واحد منهما مفردٌ، ومخاطبٌ، ومعرفةٌ، والنكرة قد فارقت؛ لأنَّ اسم

(١) سورة يوسف: الآية (٢٩).

(٢) مثل ابن البنا لحذف حرف النداء مع العلم المضاف، ولم أقف على شاهد شعري ولا نثري لذلك؛ إلا ما مثل به ابن البنا.

(٣) كمال البيت:

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا      ثُمَّ انْتَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا

البيت من الكامل، ينظر البيت في ديوانه: ٣٠١/٢، مغني اللبيب: ٤٩٥/٦، شرح الأشموني: ٢/٤٤٤. وبلا نسبة في المقرب: ١٧٧/١. اللغة: "برزت: ظهرت، فهجت" من هاجه إذا أثاره، "رسيسا" - بفتح الراء وكسر السين -: وهو مس الحمي أو الهم، "نسيسا" - بفتح النون وكسر السين -: بقية النفس.

(٤) الإيضاح: ١٨٨.

الخطاب معرفة، وهذا نكرة/ب: ٦٠ / شائع في النداء، وذلك قولك: يارجلاً، ويا غلاماً؛ أي: يا رجلاً من الرجال، كما يقول الأعمى: يا رجلاً تُخذ بيدي؛ لا ينادي واحداً بعينه، وإنما يدعُو واحداً من هذا الجنس، وأما قول الشاعر:

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبِي غَرِيبًا      أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا<sup>(١)</sup>

فإنَّ نَصَبَ (أَعْبَدًا) ذكر سيبويه<sup>(٢)</sup> فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون على النداء؛ إذ هو نكرة؛ أي: يا عَبدًا.

والثاني: أن يكون حالاً؛ أي: أتفخر في حال كونك عَبدًا.

فقلتُ له<sup>(٣)</sup>: الألفُ على الوجه الأول يكون حرف النداء، وعلى الوجه الثاني: ألف الاستفهام.

فقال<sup>(٤)</sup>: نعم، ونصب (أَلْوَمًا) و(اغتراباً) على المصدر، وتقديره: أَتَلَوُّمُ لُوَمًا، وتغرب اغتراباً.

قال أبو علي: "وكذلك المضاف لأن يُعرِّفه بالإضافة دون الوقوع موقِع حروفِ

الخطاب"<sup>(٥)</sup>.

ومعناه ما أحكمناه من الأصل؛ وهو ما حصل من الشبه بين المفرد وبين اسم الخطاب؛

فبُنِّي كهو، وهذا الشبه ليس بين المضاف، وبين ذلك الضمير؛ لأنَّ المفرد معرفة بنفسه

والمضاف لا يتعرَّف بنفسه وإنما هو بسراية؛ لأنَّه يكتسي التعريف من المضاف إليه.

(١) البيت من الوافر، لجرير، ينظر ديوانه: ٦٢، الكتاب: ٣٣٩/١، الجمل للزجاجي: ١٥٦، شرح الأشموني:

٢٤٤/١/٢١٢، التصريح: ٣٣١/١، ١٧١/٢، ١٨٩، الخزانة: ١٨٣/٢، اللغة حل: نزل واستقر. شعبي "بألف

مقصورة": موضع، أو المراد جبال متشعبة. غريباً: وصف من الغربة، وهي البعد عن الأهل والوطن. أَلْوَمًا: اللؤم

الحسة والدناءة، لا أباً لك: المقصود بهذا الأسلوب هنا الدم - أي أنه مجهول النسب. اغتراباً: بعداً عن الوطن.

(٢) ينظر الكتاب: ٣٣٩/١.

(٣) تلميذه.

(٤) ابن البنا.

(٥) الإيضاح: ١٨٨.

قال أبو علي: "فإن وصفت المفرد بالمفرد كان في الوصف ضربان: الرفع، والنصب"<sup>(١)</sup>.

اعلم أن صفة المنادى والعطف عليه بالأف واللام معرفة لا غير؛ لأن المنادى المفرد إنما كان مبنياً لوقوعه موقع المبني، و[لو]<sup>(٢)</sup> لم يوجد هذا المعنى في الصفة والمعطوف بالألف واللام. إذا ثبت أن الوصف معرب؛ فوصف المفرد/أ: ٦١/ يجوز فيه الرفع، والنصب. أمّا الرفع: فعلى لفظ المنادى؛ لأنه مضموم، والرفع من جنسه، ومشاكل له، والنصب تحمله على موضع المنادى؛ لأننا قد ذكرنا<sup>(٣)</sup> أن حكم المنادى أن يكون منصوباً؛ إلا أنه عرض ما اقتضى بناء المفرد منه على الضم؛ فإذا لفظه مضموم، وموضعه منصوب؛ فحمل الوصف على معناه، وموضعه على التأويل، وقد قال العجاج:<sup>(٤)</sup>

يا حَكْمُ الوَارِثِ عن عَبْدِ المَلِكِ .....<sup>(٥)</sup>

(١) "... فالرفع: على اللفظ، والنصب: على الموضع، فمثال الرفع: يا زيد الظريف، ويا عمرو العاقل، ومثال النصب: يا عمرو العاقل؛ فإن وصفته بمضاف لم يكن في الصفة إلا النصب، وذلك نحو: يا زيد غلام عمرو، ويا بكر صاحب بشر، والدليل على جواز وصف المفرد المضموم في النداء وإن كان قد وقع موقع ما لا يوصف من حروف الخطاب: أنهم كما أجروه مجرى الخطاب فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة، وذلك في قولهم: يا تميم كلهم، فأضافوه إلى ضمير الغيبة، كما أضافوا إلى ضمير المخاطب في قولهم: يا تميم كلكم، والتأكيد في هذا كالصفة تقول: يا بكر أجمعون وأجمعين، وعطف البيان كالصفة تقول: يا زيد زيد؛ على اللفظ، ويا زيد زيداً؛ على الموضع، وأما البدل فإنتك تقول فيه: يا زيد زيد أقبل، فلا تنون زيداً إذا أبدلت، وكذلك تقول: يا زيد أحناناً، وتقول: يا زيد وعمرو، فتعطف بالواو عمراً على زيد، وتقول: يا زيد والحارث، وإن شئت نصبت فقلت: والحارث، وتقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الناس فلا يجوز في الناس والرجل إلا الرفع، وليس هذا بمنزلة يا زيد الظريف؛ لأن الرجل هاهنا هو المقصود بالنداء". الإيضاح: ١٨٨-١٨٩.

(٢) زيادة مخلة في الأصل.

(٣) ينظر ص: ١٣٢.

(٤) هو عبد الله بن رؤية بن لبيد بن صخر التميمي، ويكنى أبا الشعثاء، وهي ابنته. راجز مشهور، وهو أول من رفع الرجز وساواه بالقصيد. يُنظر الشعر والشعراء: ٥٩٤، الأعلام: ٨٦/٤.

(٥) كمال البيت وروايته في الديوان:

يا حَكْمُ الوَارِثِ عن عَبْدِ المَلِكِ مِيرَاثِ أَحْسَابِ وَجُودِ مُنْسَفِكِ

البيت من الرجز، اختلف في قائله: لرؤية في ديوانه: ١١٨، شرح شواهد المغني: ٥٢/١ - ٥٣؛ وللعجاج في اللمع: ٨١، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٠٨/٤، الخصائص: ٣٨٩/٢، ٣٣٢/٣، الإنصاف: ٦٢٨، المعاني الكبير: ٨٧٠، وقد روي العجز: (أوديت إن لم تحب حبو المعتك).<sup>(٥)</sup>

وقال الآخر:

فَمَا كَغَبُّ بِنِّ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى      بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا<sup>(١)</sup>

ويروى: يا عمر، والبصريون<sup>(٢)</sup> يتأولون نصب (عمر) على أنه أراد النداء بمد الصوت إمّا لندبة إن كان المنادى ميتاً، أو لزيادة في النداء: يا عمر الجواداً بلا (هاء)؛ لأنّ (الهاء) للسكّنة، وهذا إدراج؛ فسقطت الألف التي للندبة لالتقاء الساكنين.

ولا يجوز عندهم يا زيد الظريف على أن يجعل الاسمان واحداً؛ لأنّ اتباع الوصف للموصوف إمّا يجوز في قولهم: يا زيد ابن فلانة؛ على ما سنشرحه بمشيئة الله.

فإذا وصف المفرد بالمفرد نحو: يا زيد الظريف، والظريف، وإنّ وصفت المفرد بالمضاف؛ فالصفة منصوبة لا غير؛ مثل قولك: يا زيد ذا الجمّة<sup>(٣)</sup>، ويا زيد أحناناً، ويا عمر غلام بكرٍ.

وإمّا قلناه؛ لأنّ الصفة لو حلّت محل الموصوف بأن يُنحَى وتُنزّل منزلة؛ لكانت منصوبةً مثل قولك: يا أحناناً، ويا ذا الجمّة، فكذلك إذا كانت صفةً تابعةً، ويفارق الوصف المفرد؛ لأنّه إمّا جاز رفعه على لفظ موصوفه؛ لأنّك لو نُحيت الموصوف وجعلت الصفة مناداة؛ ب: ٦١/ كانت مثله في الضمّ مثل قولك: يا ظريفُ، ويا جوادُ، وقال الشاعر:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ      لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءِ عُمَرُ<sup>(٤)</sup>

ف(تيم) الأول روي رفعاً ونصباً، والثاني نصب لا غير؛ فمن رفعه جعله منادى مفرداً، وصّفه بمضاف فقال: يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ؛ كما تقول: يا زيدُ ذا الجمّة؛ فهو تيم، وقد وصفه بأنّه تيم عدي، ومن نصبه ففيه وجهان:

(١) البيت من الوافر، لجرير، ينظر ديوانه: ١٠٧، الجمل: ١١٠، الأصول: ٣٦٩/١، المقتضب: ٢٠٨/٤، الكامل:

١٣٢، أمالي ابن الشجري: ٣٠٧/١، المقاصد النحوية: ١٥٢٧/١، التصريح: ١١٨/٢.

(٢) ينظر الأصول: ٣٦٩/١، شرح الأشموني: ٢٥/٣.

(٣) الجمّة - بضم الجيم - وهو الشعر الواصل إلى المنكب. اللسان: ١٠٧/١٢.

(٤) البيت من البسيط، قائله جرير، ينظر الديوان: ٢١٩، الكتاب: ٥٣/١، المقتضب: ٢٢٩/٤، الأصول: ٣٤٣/١،

الخصائص ٣٤٥/١، شرح السيرافي: ٣١٦/١، شرح ابن يعيش ١٠/٢، ١٠٥، ٢١/٣، التذيل: ٢٦٣/٥، توضيح

المقاصد: ١٠٨١/٢.

أحدهما: أن يكون مضافاً إلى عَدِيٍّ محذوف اقتصاراً على عدي الثاني وهو قول المبرد: (١) وتقديره: يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ ؛ إلا أنه حذفه؛ اكتفاءً بالآخر؛ لأنه يدل عليه.

والثاني: وهو قول سيبويه: (٢) أن يكون تَيْمُ الأول مضافاً إلى عَدِي، وتَيْمُ الثاني مكرراً مقحماً؛ تقديره: يا تَيْمَ عَدِي، ثم زاد تَيْمَ وكرره، ولو كررهُ مراراً لم يتعلق به حكم؛ إذ هو زائد ملغى لا مدعو، ولا منادى.

وفيه وجه ثالث: (٣) وهو أن يكون فتح الأول اتباعاً؛ فإن قيل: قد قلت إنَّ المفرد مبنيٌّ لوقوعه موقع كاف المخاطب من أدعوك، وأناديك، وغيره ثم الضمير لا يوصف؛ فكيف وصف ما هو واقع موقعه؟

قُلنا: هذا يشبه كناية المخاطب؛ لوقوعه موقعها، ويُشبه الغائب، وغير المخاطب باللفظ؛ إذ أُلْتُ: يا زيد؛ لأنَّ هذا اللفظ لغير المخاطب؛ إذ هو يدلُّ على هذا أنهم قالوا: يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ وَكُلُّهُمْ؛ فأكدوه/أ: ٦٢/ بالخطاب لوقوعه موقع المخاطب، وبكناية الغائب، وهذا يدل على أنهم أجروا اللفظ مجرى الغائب.

فثبت بهذا أنَّ المنادى يتخرج على وجهين في الشَّبه؛ فعلى الوجه الذي يجري فيه مجرى الغائب يجوز وصفه كوصف الغائب، وعلى وجه كونه مثل ضمير المخاطب لا يجوز وصفه.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ التأكيد يجري مجرى الصفة؛ فإنَّ كان التأكيد مفرداً فلك [في] إعرابه وجهان: الرفع، والنصب، مثل قولك: يَا تَمِيمُ أجمعون على اللفظ، وأجمعين على الموضع.

وإنَّ كان التأكيد مضافاً فالنصب لا غير، مثل: يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، أو كُلُّكُمْ، ويا زيدُ نفسَه، ونحو هذا.

(١) ينظر المقتضب: ٢٢٧/٤.

(٢) ينظر الكتاب: ٢٠٦/٢.

(٣) هذا الرأي للسيرافي في شرحه: ٣١٦/١، شرح الرضي: ٣٨٨/١.

وكذا عطف البيان يجري مجرى الصفة، ومعنى عطف البيان كمعنى الصفة في أنه للبيان وإزالة الاشتراك العارض، ولكنه لما كان من لفظ غيره مأخوذةً من الفعل؛ لقبوه بلقب آخر فرقاً بينه، وبين الصِّفة، وإلا فهو يبين كهي.

إذا ثبتَ هذا؛ فإنه كالوصف المفرد يجوز فيه وجهان، مثل قولك: يا زيدُ زيدُ؛ إذا حملته على لفظ المنادى، وإن شئت: يا زيدُ زيداً على الموضع، وإنما تُنَوِّهُ؛ لأنه ليس بمبني، وإنما هو كالصفة، وقد ذكرنا<sup>(١)</sup> أن الصفة معربة.

وأما البدل فلا يجوز فيه إلا البناء نحو المبدل، مثل قولك: يا زيدُ زيدُ أقبل؛ لأن البدل يجري مجرى المبدل نفسه في عمل العامل فيه؛ لأنك تُقَدِّر فيه إنك لو نَحَيْتَ المبدل لكان خلفاً له، فكنت تقول: (يا زيد).

وأما إذا عطفت على المفرد فلا يخلو من أن يكون المعطوف علماً مثله، أو فيه ألف ولام؛ فإن كان/ب:٦٢/ مثله فهو مبني مثله، نحو: يا زيدُ وعمرو.

وقال المازني:<sup>(٢)</sup> يجوز في المعطوف النَّصْب يا زيدُ وعمراً؛ فيكون على الموضع، قال:<sup>(٣)</sup> كما أنه يجوز إذا كان المعطوف معرفة بالألف واللام أن [يُرفَع]<sup>(٤)</sup>، ويُنصَب؛ حملاً على الموضع مثل قولك: يا زيدُ والحارثُ، والرجلُ كذلك هذا<sup>(٥)</sup>.

والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنَّ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه يتبعه، ويجوز تقديمه، وتأخيره، وليس فيه عارضٌ يمنع من تقديمه؛ بحيث يلي (يا)؛ إذ يجوزُ يا زيدُ وعمرو، ولو قُدِّم وقيل: يا عمرو وزيدُ جاز؛ فلما جاز تقديمه وهو معطوف؛ كان مبنياً، مثل المعطوف عليه، ويفارق فيه الألف واللام؛ لأنه قد عَوَّض فيه ما منع من تقديمه؛ بحيث يُمكنه أن يلي حرف النداء؛ إذ لا يجوز يا الحارثُ؛ فلما كان حُكْمُهُ التَّأخِير بكل حال؛ جاز نصبه على موضع

(١) ينظر ص: ١٣٩.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني من بني مازن بن شيبان، كان إماماً في العربية ثقة، وله من التصانيف: تفسير كتاب سيويه، وعلل النحو والتصريف، توفي سنة: ٢٤٩هـ. ينظر طبقات النحويين: ٣٣٣.

(٣) المازني.

(٤) في الأصل (يرفع).

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٣/٤٠١-٤٠٢.

المعطوف عليه على ما نذكره، وإن كان المعطوف بالألف واللام؛ مثل: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ،  
وَالْعَبَّاسُ، وَالرَّجُلُ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا خِلَافٍ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْيٍ  
مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(١)</sup>، (وَالطَّيْرُ)، وَلَكِنْ أَيُّهُمَا أَوْلَى، فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ:

فذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَشَاكِلَةً؛ بِأَنَّ يُعْطَفَ مَرْفُوعٌ عَلَى لَفْظٍ  
مُضْمُومٍ.

وقال غيره: النَّصْبُ<sup>(٣)</sup> أَوْلَى، وَالظَّاهِرُ مَعَ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ مَعْرَبٌ، وَلَفْظَ الْمَعْطُوفِ  
عَلَيْهِ مَبْنِيٌّ/أ: ٦٣/ فلا يحسن عطف معرب على مبني في الحركة، ولكن موضعه نصب؛ فُعْطِفَ  
نَصْبٌ عَلَى نَصْبٍ.

وقال أبو العباس<sup>(٤)</sup>: يُقَسَمُ هَذَا؛ فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ قَدْ غَلَبَتِ الْعِلْمِيَّةُ عَلَيْهِ مَعَ الْأَلْفِ  
وَاللَّامِ، مِثْلُ: التَّضَرُّعِ، وَالْعَبَّاسِ وَنَحْوَهُمَا؛ فَالرَّفْعُ أَجْوَدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَحِقَ بِالْأَعْلَامِ؛ فَكَانَ كَزَيْدٍ،  
وَعَمْرُو، وَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِتَعْرِيفِ الْاسْمِ فَقَطْ، مِثْلُ: الرَّجُلِ وَنَحْوِهِ فَالنَّصْبُ أَوْلَى.

واعلم أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عَبَّاسٌ، وَالْعَبَّاسُ، وَهَذَا بَابٌ فِي مِثْلِ هَذَا، فَمَنْ قَالَ: عَبَّاسٌ؛  
جَعَلَهُ مَنقُولًا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، كَمَا نُقِلَ زَيْدٌ فَكَانَ عَلِمًا؛ كَذَلِكَ عَبَّاسٌ، وَمَنْ قَالَ: الْعَبَّاسُ  
نَقَلَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا هُوَ ثُمَّ غَلَبَتِ الْعِلْمِيَّةُ عَلَيْهِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

وقولنا: نُقِلَ زَيْدٌ بِهِ أَنَّهُ نُقِلَ مِنَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الصِّفَاتِ، وَتَقُولُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

اعلم أن العرب أرادوا أن يُنادوا بالألف واللام فتَوَصَّلُوا إِلَيْهِ بِاسْمٍ تَلْزِمُهُ الصِّفَةُ؛ لِيَكُونَ  
ذَلِكَ الْاسْمُ مَنَادِي، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ صِفَةً لَهُ؛ فَيَحْصَلُ الْمَقْصُودُ؛ إِذِ الْغَرَضُ نِدَاءٌ مَا فِيهِ  
الْأَلْفُ وَاللَّامُ<sup>(٥)</sup>، وَلَكِنْ لَمْ يُمْكِنَ إِلَّا بِوَسْطَةِ بَيْنِ حَرْفِ النِّدَاءِ يُخَصِّصُ، وَيُعَرَّفُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ:  
(يَا رَجُلًا) أَلَّا تَرَاهُ يُحَدِّثُ تَعْرِيفًا فِيمَا كَانَ نَكْرَةً، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ تُحَدِّثُ تَعْرِيفًا، وَتُخَصِّصُ أَيْضًا

(١) سورة سبأ: الآية (١٠)، والقراءة برفع "والطير" من الشواذ، وقرأ الجمهور بالنصب، ينظر النشر: ٣٤٩/٢، الإتحاف  
٣٥٨/.

(٢) ينظر الكتاب: ١٨٦-١٨٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٥٥/١، الأصول: ٣٣٦/١، المقتضب: ٢١٢/٤.

(٤) ينظر المقتضب: ٢١٣/٤.

(٥) تكرر في الأصل.

من النكرة فلم تجتمعا بأن يقال: يا الرجل؛ لأن كل واحدٍ منهما أحدث فيه ما أحدثه الآخر؛ فجعلوا أيًا هو المنادى المبني؛ حيث قالوا: (يأيها) و(ها) تنبيه، وهو حرف، وكذا (ها) في هذا/ب:٦٣/ ونحوه، إنما هو حرف وأدخلوه هاهنا فرقاً بينه، وبين ما ليس بنداء.

وقيل: <sup>(١)</sup> إنه جعل عوضاً عن الإضافة؛ لأن أيًا تلزمه الإضافة [الأهم قالوا: أي] <sup>(٢)</sup> يأتي فمعناه أيهم، فلما لم تكن هذا موضع الإضافة، وعُدِمَت عَوُضَ أي عنها بـ(هاء)؛ لأنه موضع تنبيه، ودعاء فحصلت أي: بين تنبيهين (يا) و(ها) والرجل: صفة لأي؛ لأن الصفة تقع بما فيه الألف واللام، وإن لم تكن فيه معنى الفعل، نحو: هذا الرجل، والرجل المنادى حركته إعرابٌ لِمَا مضى.

إذا ثبت هذا؛ فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع <sup>(٣)</sup> وقال المازني <sup>(٤)</sup>: يجوز فيه النصب؛ لأنه صفة للمنادى، كما جاز في يا زيد الظريف؛ حيث كان صفة.

قال أبو علي <sup>(٥)</sup>: ولا أعرف هذا للمازني إلا من معاني الزجاج <sup>(٦)</sup> حكاه عنه في رأس عشرين من البقرة عند قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾.

وإنما قلنا: إنه لا يجوز؛ لأن الرجل هو المقصود بالنداء كأنه يقول: يا رجل، ولو قاله لم يكن إلا الضم؛ إلا أنه لما أراد نداءه مع الألف واللام لم يمكنه أن يوليه (يا) فأخره، وجعله تابعاً لِمَا أوقع النداء عليه لأجله، فزُفِعَ لذلك؛ لأنه صفة، والرفع أليق بالضم، وأشبه به من النَّصْب؛ ولأنَّ نصب الوصف المفرد إنما يكون حملاً على التأويل والحمل على التأويل والمعنى لا يكون إلا بعد أن يتم الكلام، ويفهم المعنى.

ومعلوم أنك إذا قلت: أيها لم يكن تاماً، فكيف يشتغل بتأويله، وفيه انفصال. أ:٦٤/

(١) ينظر الكتاب: ١٠٦/٢، المقتضب: ٢١٦/٤.

(٢) في الأصل (لأنهم ولأن قالوا حي).

(٣) ينظر الكتاب: ١٨٨/٢، الأصول: ٣٣٧/١.

(٤) ينظر شرح السيراني: ٣٨/٣، توضيح المقاصد: ٢٩٨/٣.

(٥) ينظر التبصره والتذكرة: ٣٤٤/١ - ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٦) ينظر: ٦٤/١، ٦٥.

قال<sup>(١)</sup>: وقد روى الكنايني في شواذ القراءات: (قل يا أيها الكافرين لا أعبد)<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: وأظنه رواه عن زيدٍ فهذا دليل المازني.

فإن قيل: قد قُلتَم: إنَّ (يا، والألف واللام) لا يلتقيان فَلِمَ جاز يا الله.

قُلنا: لأشياءٍ أحدها: أنَّ الألف واللام هاهنا قد جُعِلَا عِوضاً من الهمزة في إله، فلما كان المعوِّض عنه يلتقي مع حرف النداء كذلك هذا؛ ولأنَّ فيه كثرة الاستعمال للكلمة، وقد يجوز مع الذي يكثر استعماله ما لا يجوز مع غيره؛ ولأنَّ الألف واللام لا يفارقانه؛ إذ لا يجوز أن يقال: (لاه) مرةً بغير ألفٍ، ولا مٍ، ومرةً الله بالألف واللام فصار التعريف، لأجل هذا اللزوم كبعض حروف الكلمة.

قال أبو علي: "وأما غيرُ المفردِ من الأسماءِ المناداة؛ فعلى ضربين: أحدهما ما

كان مُضافاً والآخر ما أشبه المضاف لِطوله"<sup>(٤)</sup>.

اعلم أنَّ المنادى كله ثلاثة أضرب مفرد، ومضاف، ومُشبهٌ للمضاف.

أما المفرد فقد مضى، وأما المضاف فهو على حُكمِهِ، وأصله في النصب، تقول: يا عبدَ الله، ويا أخانا ويا عبدَ مُرَّةٍ؛ فإنَّ وصفت هذا المضاف فالوصف منصوبٌ لا غير؛ سواء كان مفرداً أو منصوباً؛ لأنَّه لا حيلة فيه سوى النصب، وذلك أنَّك إن راعيت لفظ الموصوف المنادى فهو منصوبٌ، وإن اعتبر موضعهُ فموضعه نصبٌ أيضاً.

(١) ابن البنا.

(٢) سورة الكافرون: الآية (١).

(٣) ابن البنا.

(٤) "... والمضاف كقولك: يا عبدَ الله، ويا غلامَ زيدٍ، ويا عبدَ مرَّةٍ، ويا رجلَ سوءٍ، وإنَّ وصفت المضاف بمفرد لم يكن إلَّا نصباً؛ لأنَّه لا موضع هنا مخالفاً للفظ كما كان في المفرد المضموم، فإنَّ أُبدلت من المضاف مفرداً ضُمَّت المفرد، فقلت: ياغلاماً زيداً، ولم تنونُ زيداً؛ لأنَّ البدل في التقدير: من جملة أخرى فكأنَّك قلت: يا زيداً". الإيضاح:

والصفة تابعة للموصوف، وإنما تخرَّج الوجهان في الوصف المفرد؛ إذا كان الموصوف مفرداً؛ لأنك ترفعه مراعاةً لضمّة الموصوف وتنصبه مراعاةً لنصب موضع الموصوف؛ حيث كان موضعه مخالفاً/ب: ٦٤/ للفظه، والموضع واللفظ هاهنا متفقان.

فإن أبدلت من المضاف اسماً مفرداً ضمّمته للبناء، مثل قولك: يا غلامنا زيد؛ لأنّ البدل يُنزل منزلة المبدل كيف يكون لو تنحّى ذاك، ومعلوم أنّك لو أحللت محلاً المضاف فكان مضموماً، مثل قولك: يا زيد، فكذلك إذا أبدلته فله [الحكم]<sup>(١)</sup> نفسه.

وإن جعلته عطف البيان نصبتَه ونوّنته، مثل قولك: يا غلامنا زيداً؛ لأنّ عطف البيان مثل الصفة، ومعلوم أنّ الصفة معربة منصوبة هاهنا كذلك عطف البيان، وإن قلت: يا غلامينا ثم أبدلت قلت: يا غلامينا زيد، وعمرو بلا تنوين؛ كأنك قلت: يا زيد وعمرو، وإن جعلتهما عطف البيان قلت: يا غلامينا زيداً وعمراً، وإن قلت: يا غلامينا زيد وعمرو لم يكن بدلاً، ولا عطف بيان، ولا منادى، ولكن تقديره: أحدهما: زيد، والآخر: عمرو.

وإن عطفت على المضاف فالمعطوف مُعتَبَرٌ بنفسه تقول: يا عبدالله زيد؛ لأنّ زيداً منادى؛ إذ (الواو) اشتركت بينه وبين المعطوف عليه في معنى النداء، فمعناه: ويا زيد، ولا يجوز يا عبدالله وزيداً، وكذلك تقول: يا زيد وعبدالله، ولا يجوز وعبدالله؛ لأنّ تقديره: ويا عبدالله، ولو قدّمته لكان يجوز إلا هكذا مثل قولك: يا عبدالله، كذلك إذا أخرته، وإن أضفت المنادى إلى نفسك، مثل قولك: يا عبدالله، كذلك إذا أخرته.

وإن أضفت المنادى إلى نفسك، مثل قولك: يا غلامي، ففيه أربع لغات<sup>(٢)</sup>: يا غلامي، ويا غلامي ويا غلاماً، ويا غلام، وأجودها /أ: ٦٥/ يا غلام؛ لأنه أوجز من غير إخلال، ولبس؛ وذلك إذ الكسرة تدل على (الياء) وهو أنحصر إذا حُذِفَ؛ ولأنّ النداء موضع حذف، ألا ترى أنّ المفرد قد بُني، ولا تنوين فيه، كذلك حَسُنَ حذف هذه (الياء)، كما سقط التنوين الذي يُعاقبه بالإضافة، ولهذا إذا كان قبل آخره غير الكسرة لم يحذف، وإن كان يُعاقب التنوين، تقول: يا غلامنا، ويا مُثنائي، وكذلك كل مقصور ولا تحذف؛ لأنه يلبس.

(١) في الأصل (حكم).

(٢) ينظر الكتاب: ٢٠٩/٢، ٢١١، المقتضب: ٤/٢٤٥.

وإن كان الاسم قد غلبت عليه الإضافة زاد فيه وجهٌ آخر؛ نحو: يا ربُّ ويا قومُ؛ إذا لم يضيفوه إلى ظاهر وإلى غير المتكلم عُلِمَ أنه مضاف إلى المتكلم؛ إذ هو أولى به؛ لأنَّ اسمه هو (الياء) يُحذفُ، والباقي على أصله، وهو إثبات (الياء) للإضافة.

إلا أنَّ مَنْ فَتَحَ (الياء) وهو الأصل؛ فلأنَّه اسم مضمَر على حرف واحد؛ فُبني على الحركة، وجُعِلتْ أَحْفَ الحركات، وهي الفتحة، كما بُني كاف الخطاب على الحركة، والشبه بينهما: أنَّ كل واحد منهما مضمَر، واسم على حرف واحد، قال أبو العباس<sup>(١)</sup>: قد بلغ بها الإحجاف إلى أن بلغت إلى حرف واحد؛ فلا أقلَّ من أن تُبنى على الحركة، حتى لا يزيد إحجافاً بالسكون، ومن قال: <sup>(٢)</sup> غُلامِي قال: إنَّ الفتحة وإن كانت خفيفة؛ فهي من جنس (الياء)؛ لأنَّ الحركات من جنس حروف العلة فَتَضَمَّتْ ثِقَلاً لذلك، ولم يكن في تسكينه لبسٌ فسُكِّنَ تخفيفاً/ب: ٦٥/ ومن قال<sup>(٣)</sup>: يا غلاماً قال: أُبدلتْ الكسرة فتحة، والياء ألفاً؛ لأنَّه أخف من الكسرة والياء؛ فانتقلت إلى ما هو خفيف من جنسه.

وأما إذا أضفت المنادى إلى مضافٍ إليه؛ أثبتَّ (الياء) مثل قولك: يا غلامَ غلامِي، ويا بنَ أخي؛ لأنَّ هذا الموضوع غير مهياً للحذف؛ ألا ترى أنَّك لو أضفتَ إلى لفظ ظاهر لم يكن إلا التنوين، مثل قولك: يا غلامَ زيدٍ؛ فلمَّا لم يكن بد من التنوين كذلك (الياء) لأنَّه ليس بمنادى في نفسه، وليس كذلك يا غلام؛ لأنَّه منادى.

ولو قلت: يا غلاماً ما جاز مثل ما يجوز في الخبر، وهو قليل، مثل قولك: قال غلاماً أي: غلامِي للتخفيف كذلك هذا، ولا يكون لأجل النداء.

وأما يابنُ أمِّ، ويابنُ عمٍ ففيه أربع لغات<sup>(٤)</sup>: يابنُ أمِّ، ويابنُ أمِّي، ويابنُ أمِّي، ويابنُ أمِّ، ويابنُ أمِّ، فمن قال: يابنُ أمِّ ففي كسره وجهان:

أحدهما: هو أن يكون الاسمان جُعلا كالاسم الواحد، ثم حُذِفَ (الياء) كما فُعِلَ في يا

غلام.

(١) ينظر المقتضب: ٢٤٧/٤-٢٤٨.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش: ١٢/٢.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٧٢، ٧٣.

(٤) ينظر الكتاب: ٢/٢١٣، المقتضب: ٢٥٠/٤، ٢٥١، الأصول: ٣٤١/١.

**والثاني:** أن يكون (ابن) مضافاً إلى أمّي، مثل: يا غلامَ غلامي كذلك يابنُ أمّي، ثم اجتزأ بالكسرة عن الياء، وحذفها؛ لأنّه أكثر استعمالاً من يا غلامَ غلامي، ونحوه فجاز فيه ما لم يجز في غيره؛ لأنّه، وإن كان مضافاً فهو بكثرة صُحبتة له صار كأنّه اسم واحد.

ومن قال<sup>(١)</sup>: (يابن أمّ) فقد جعل الاسمين اسماً واحداً، وبني آخره، وهو الميم على الفتح؛ لأنّه أخف الحركات كما فعل بخمسة عشرَ لَمَّا رُكِبَ الاسمان وجُعِلَا واحداً بُني آخره على الفتح، وتبعَتْ حركة البناء التي هي فتحة الميم حركة/٦٦: الإعراب، وهي نصبُ النون من أبْن؛ لأنَّ أصله الإضافة، كما تبعَتْ حركة البناء حركة الإعراب في قولهم: يا زيدُ بنَ عمرو؛ إلا أنَّ حركة البناء هاهنا تأخرت عن حركة الإعراب، وهناك حركة البناء تقدمت على حركة الإعراب، و(أمّ) موضعه جرٌّ بالإضافة، وليس (ابن) مثل: خمسة من خمسة عشر؛ لأنَّ عشرَ بُني لتضمنه معنى الحرف، وهذا بناءٌ لاتباع حركة إعراب كائتم، وعندي أن (أمّ) بُني؛ لأنّه تضمن معنى ماهو مبني، وهو (الياء) وأمّا سائر اللغات فيه فقد تقدم الكلام فيها.

ومثل قولهم: يا غلاماً في أنّه مقلوب من غلامي قول الشاعر:

وهي تُرثي بأبا وإبناماً<sup>(٢)</sup> .....

أي: بقولها بأبي و ابني، وما زائدة، والأولى أن يكون وابني ما بالياء؛ لأنَّ القصيدة مُردفةً بالياء، والألف لا يجوز أن تكون ردفاً<sup>(٣)</sup>؛ إذا كان الإردافُ بالياء، وذاك أنَّ الياء، و(الواو) يتعاقبان في الإرداف، ولا يجوز الألف هناك، وذلك أنَّ الألف يبعد من (الياء) و(الواو) و(الياء) يتقاربان؛ لأنَّ (الواو) من الشفة و(الياء) من وسط اللسان، و(الألف) من أقصى الحلق فبعُدت عنهما؛ ولأنَّ لها فضل مدّة؛ ولأنَّها لا تكون قط إلا مدّة لا ك(الياء) و(الواو)

(١) حكاها ابن السراج عن المبرد عن المازني، ينظر الأصول: ٣٤٥/١.

(٢) كمال البيت وروايته:

بُكاء تُكَلِّي فَقَدَتْ حَمِيمَا فَهِيَ تُرثِي بِأَبَا وَإِبْنِيمَا

الرجز لرؤية في ملحق ديوانه: ١٨٥، الكتاب: ٢٢٣/٢، التعليق: ٣٥٨/١، شرح ابن يعيش: ١٢/٢، المقاصد الشافية: ٤٠٢/٥، اللسان: ٩٠/١٤ (بني)، ٣٠٩ (رثا)؛ وتاج العروس (رثا)، (بني)؛ وبلا نسبة في اللّمع: ٨٣، والمقتضب ٢٧٢/٤.

(٣) الرّدْف هو حرف مد قبل الروي مباشرة أو حرف لين. علم العروض والقافية: ١٣٦.

لأنه قد يكون ما قبلها ساكناً فلا يكون فيهما مدّة؛ لأنهما يتحرّكان؛ ولأنه قد يكون ما قبلهما مفتوحاً من غير جنسهما، فتَنْقُصُ مدَّتُها.

إذا ثبت هذا؛ فإنّ هذا البيت في كتاب سيبويه<sup>(١)</sup> و(ابنما) وله تأويلان:

**أحدهما:** هو أنّ يكون سيبويه ذكر الاسم الأول بالألف، وهو بأباً فقط، ولكن وقع في النقل الثاني مع الأول.

**والثاني:** أن يكون الشاعر أنشد البيت وحده على الإفراد؛ فأنشده/ب:٦٦/ على ما يجوز، ولم يعتبر القصيدة فنقله سيبويه على ذلك الإنشاد.

وأما المنادى<sup>(٢)</sup> المشابه للمضاف لطوله فهو كل ما يقتضي كلاماً آخر يكون من تمامه، وقد يُجَدُّ بأنه كل ما كان عاملاً فيما بعده نصباً، أو رفعاً؛ سواء كان نكرةً، أو معرفةً بالقصد، أو معرفةً يُجْعَلُ ذلك كما هو اسماً مثل: يا ضارباً رجلاً، ويا عشرين رجلاً، ويا خيراً من زيدٍ نُصِبَ، ويا قائماً أبوه، ويا حسناً وجهه، ويا حليماً لا يَعْجَلُ، لفظه نكرة؛ بدليل وصفه بالجملة، ولكنه معرفة بالقصد، وكذلك العطف إذا سميت رجلاً زيداً وعمراً قلت: يا زيداً وعمراً، ويا ثلاثة وثلاثين إذا كان اسمه هذا، وإمّا نُصِبَ كل هذا؛ لأنه يُشَبِّه المضاف بأنه عامل في الثاني، كما أنّ المضاف عامل في المضاف إليه؛ ولأنّ ثانيه مُخَصَّصٌ لأوله؛ ولأنّ أوله يقتضي ثانيه، فيكون الثاني من تمامه، ولا يمكن أن يقال: يُشَبِّهُه لطوله فقط؛ لأنّ سفرجلاً طويلاً، ولو سميت به رجلاً ضممته في النداء، وقلت: يا سفرجلاً.

(١) ينظر الكتاب: ٢٢٣/٢.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما المنادى المشابه للمضاف لطوله فحكمه النَّصْب، كما كان المضاف كذلك، وذلك قولك: يا خيراً من زيدٍ، ويا ضارباً رجلاً؛ فتَنْصِبُ خيراً وضارباً؛ معرفة أردت به أو نكرة، وإمّا يكون معرفة: إذا قَصِدَتْ به إلى واحد بعينه؛ كما تقصد بقولك: يا رجل إلى مخصوص، أو تجعله اسم شيء بعينه فيصير بمنزلة زيدٍ في النداء، ألا ترى أنّك لو سميت رجلاً: ثلاثة وثلاثين؛ لقلت: يا ثلاثة وثلاثين فنصبت للطول، ولو ناديت جماعة: هذه العدة عُدَّتْها؛ لرفعت فقلت: يا ثلاثة والثلاثون فيمن قال: يا زيد والحارث، ومن قال والحارث؛ نصب الثلاثين، أو قال: يا ثلاثة ويا ثلاثون. ووجه شبه هذا الضرب بالإضافة أن الثاني مخصص للأول، كما أنّ المضاف إليه مخصص للمضاف، والأول عامل في الثاني، كما أنّ المضاف عامل في المضاف إليه، وهو من تمامه، كما أنّ المضاف إليه من تمام المضاف". الإيضاح: ١٩٠.

قُلْتُ له: <sup>(١)</sup> ويجوز: يا زيدُ ورجلُ.

فقال: <sup>(٢)</sup> نعم.

قُلْتُ: <sup>(٣)</sup> قد ذكر الأَخفش <sup>(٤)</sup> في آخر الأوسط أنَّه لا يجوز يا رجلُ، ويا غلامُ، ولا يا زيدُ ورجلُ، ولا يا عبدَ اللهِ ورجلاً.

فقال: <sup>(٥)</sup> كأنَّه لم يُجَوِّزه؛ لأجل أنَّه تراخى عن ياء، وهو الذي يُجَدِّثُ في النكرة تعريفاً، وتخصيصاً.

قال: <sup>(٦)</sup> ولا خلاف في أنَّه يجوز يا رجلان، وإنَّ كان (واو) العطف بمنزلة/أ: ٦٧/ ألف التثنية، ولكن رجلان اسم واحد، وقد التزقت به (يا) ووليته، وكذلك يجوز يا رجلُ، ويا جبالُ، وكل هذه نكرات، ثمَّ يجوز يازيدُ وعمرو.

قلتُ: <sup>(٧)</sup> كل واحد من هذين علم، ولو قلت: عمرو ابتداءً جازاً، فكذلك لو كان عطفاً.

فقال <sup>(٨)</sup> الناس في العلم المنادى، وتعريفه على قولين:

فمنهم من يقول: هذا التعريف الذي فيه، وهو منادى غير التعريف الذي كان فيه قبلاً قال: <sup>(٩)</sup> لأنَّ ذلك التعريف بالوضع، وهذا التعريف الآن حصل بالقصد، ومنهم من يقول: ذاك التعريف باقٍ، وقد زاده النداء تعريفاً آخر.

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) تلميذه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ابن البنا.

(٦) ابن البنا.

(٧) تلميذه.

(٨) ابن البنا.

(٩) ابن البنا.

فإذاً على القول الأول إذا قلنا: إنَّ تعريفه الأصلي قد زال، وحدث فيه تعريف بالنداء ثم يجوز يا زيد وعمرو، أيضاً فينبغي أن يجوز أيضاً يا زيد، ورجل، وغلّام.

اعلم أنّك إذا أضفت المنادى المفرد بابن بحيث يصير الابن بين علمين؛ فلك في الابن الذي هو نعتٌ، وجهان الرفع، والنصب.

وإن وقع الابن<sup>(١)</sup> بين اسمين أحدهما علم دون الآخر فليس فيه إلاّ النَّصْب، وبيانه هو أنّك إذا قلت: يا زيد بن عمرو فلك في المنادى: <sup>(٢)</sup> الضَّم، والفتح.

أمّا الضَّم؛ فلأنّه مفرد وصفته بمضاف<sup>(٣)</sup> مثل قولك: يا زيد ذا الجُمَّة، ومثل قولك: يا تيمّ تيمّ عدي، ويجوز نصب ابن فلان، وتيمّ عدي على أن يكون بدلاً من المنادى؛ كأنك قلت: يا ابن فلان، ويا تيمّ عدي، ويجوز أن يكون عطف بيان، وكذا إذا قلت: ب/٦٧/ يا زيد زيد الخيل، ويا زيد زيد تميم، ويجوز يا زيد بن عمرو، تجعل الابن، وزيداً كالاسم الواحد، وتبنى (زيد) على الفتح؛ لأنّك جعلتهما اسماً واحداً.

والفتح<sup>(٤)</sup> أخف الحركات فاختر في موضع التطويل، وإمّا لم يجز في قولك: يا زيد الظريف؛ لأنّ هذا فيه ثلاثة أسماء يصير كالاسم الواحد؛ إذ هو زيد، وابن، وعمرو، والابن إذا كان صفةً لزيد؛ فالصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد، فلما أدى إلى جعل ثلاثة أسماء واحداً بُني على الفتح؛ ليكون أخف من الضمة التي كانت في زيد؛ فيكون حركة البناء التي في (يا زيد) قد تبقت حركة الإعراب التي في ابن عمرو؛ لأنّ ذلك نصب؛ لأنّه مضاف، والفتحة التي في يا زيد حركة بناء أقيمت مقام حركة بناء؛ لأنّها كانت ضمة قبل هذا التغير؛ حيث كان يا زيد ثم جعل يا زيد، وليس بإعراب.

(١) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "فإن نُعت المفرد بابن فلان، أو ابن أبي فلان؛ نصبت ابناً، وجعلته مع الأول كالشيء الواحد، فقلت: يا زيد بن عمرو، ويا بكر بن أبي زيد، والكنية في هذا الباب كالعلم، ولو أضفت الابن إلى غير العلم لضممت الأول؛ فقلت: يا زيد ابن أخيّنّا، ويا بكر ابن صاحب المال، وكذلك يا رجل ابن زيد". الإيضاح: ١٩٠-١٩١.

(٢) ينظر الكتاب: ٢٠٣-٢٠٤، المقتضب: ٢٣١/٤، التبصرة والتذكرة: ٣٤١/١-٣٤٢.

(٣) لأنّ المنادى مفرد معرفة فيضم، والصفة مضافة فتُصَب، ينظر المساعد: ٤٩٤/٢.

(٤) والفتح أكثر من الضم في كلام العرب، ينظر توضيح المقاصد: ٢٨٣/٣.

وكذلك الكنية مثل العلم المفرد، وذلك قولك: يا زيدُ ابن أبي زيد؛ لأنَّ قولنا [ أبو زيدٍ بمنزلة زيدٍ ]<sup>(١)</sup>؛ وبمثل هذا لو قلت: يا زيدُ ابن أخي، أو يا رجلُ ابن زيد؛ لم يجز إلاَّ الضم؛ لأنَّ الابن هاهنا وقع بين اسمين أحدهما ليس بعلم.

والفرق بين هذا، وبين ما لو وقع بين علمين هو أنَّ كل إنسانٍ يلزم أن يكون لاسمه علم ولاسم أبيه علم؛ فيلزم النقل بالضممة مع لزوم العلمين، وليس كذلك إذا كان أحدهما علماً؛ لأنَّه لا يلزم أن يكون لكل إنسانٍ ابن أخ، أو كل من كان/أ:٦٨/ اسمه زيدٌ ينبغي أن يكون ابنه رجلاً؛ فلم يلزم لأجل ذلك النقل؛ فتركَّ الضمُّ على حاله ولم يتبع.

وأما الاستغاثة<sup>(٢)</sup> في باب النداء؛ فإنَّه يدخل لأجلها في المنادى اللام الجارة، ويدخل ومعناه للمستغاث به، ويُزاد ممدُّ الصوت؛ إذ قد يكون المستغاث به بعيداً فهي عوض من الألف التي تلحق في آخره ممدُّ الصوت، إذا قلت: يا زيده، وموضع اللام المفتوحة النَّصب، والعامِل فيه معنى الفعل الذي يدل عليه حرف النداء كالمضاف.

وتدخل للمستغاث له؛ إلاَّ أنَّه يُفَرَّق بين اللامين؛ فيُفْتَح ما هو للمستغاث به، ويُكْسَر ما هو للمستغاث له، فيقول: يا كزيدٍ ليكر.

وإنَّما فُتِح أحدهما، وكُسِر الآخر للفرق.

فإن قيل: هلاً عكس!

قلنا: كان يكون السؤال باقياً؛ لأنَّه زائدٌ، ومثل هذا السؤال لا يلزم على أنَّ هاهنا معني آخر، وذلك أنَّ الموضع الذي فُتِح فيه لام المستغاث به؛ إنَّما هو موضع الضمير المخاطب؛ لأنَّ المنادى وقع موقع الكاف من أدعوك، وأناديك، ومعلوم أنَّ اللام الجارة إذا دخلت على الضمير كانت مفتوحة نحو: لكَّ وله.

(١) تكرر في الأصل.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد تدخل اللام الجارة في الاسم المنادى، وذلك نحو: يا كزيدٍ، ويا لعمرو، وإنَّما تدخل هذه اللام للاستغاثة، والتعجب؛ فإنَّ عطف على هذا الاسم اسماً ألحقته اللام وكسرت اللام في المعطوف فقلت: يا كزيدٍ ولعمرو قال:

يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَابِ لِلْعَجَبِ

فاللام في يا للكهول داخلة على مدعو، وفي العجب على مدعو إليه. الإيضاح: ١٩١.

وإذا دخلت على اسمٍ ظاهرٍ كانت مكسورة نحو: لزيدٍ، كذلك هاهنا لَمَّا دخل على منادى ووقع موقع الضمير فُتِح، ولام المستغاث له لما كان دخوله على ظاهر ليس بواقع موقع الضمير؛ تُرِكَ على كسره إِلَّا أَنَّكَ إِنْ استغثت باثنين حثت بـ(واو) العطف وتدخل اللام في المعطوف مكسورة، مثل قولك: يالزيدٍ ولعمرو، فاللامان جميعاً لمعنى واحد، ب: ٦٨/ وهو للمستغاث به.

وقد ذكرنا<sup>(١)</sup> أن أصل اللّام الفتح، وإمّا كُسِر<sup>(٢)</sup> في حق المستغاث له للفرق.

وهاهنا وإن كان الثاني مستغاثاً به كالأول فإنّ الواو العاطفة قد أشعرت بأنّ المعطوف مستغاث به، وأنّ حكمه حكم المعطوف عليه؛ إذ (الواو) تُشْرِك في الحكم فلم يحتج مع إعلام (الواو) إلى فتح تلك اللّام؛ لأنّ فتحها إمّا يُرَاد؛ ليعرف أنّها للمستغاث به، وقد عُرِفَتْ بـ(الواو) ولكن أُدخِلت اللّام فيه، وإن كان معطوفاً على أصله، وأنّ المستغاث به يكون باللّام، وقال الشاعر:

يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ .....<sup>(٣)</sup>

فمعناه (يا عجيبي) ثم جُعِلَ (عجباً) و(اللّام) لأجل المستغاث له، والمدعو إليه. وإمّا نادى (العجب) وإن كان ليس بجيٍّ ولا يعقل؛ لتأويل؛ وذلك أنّه إذا كثر (العجب) في زمانٍ، وأردت الإشعار به؛ صَحَّ النداء على تأويل (تعال يا عجب) أو (أحضِرْ أيها العجب) فإنّ هذا من أوقاتك.

(١) ينظر ص: ١٥١.

(٢) ينظر المقتضب: ٢٥٥/٤.

(٣) كمال البيت:

يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تَغْلِبَنَّ الْقَوَاءَ الزَيْقَةَ

البيت من الرجز، لم أقف على قائله، ينظر إصلاح المنطق: ٣٤٤، اللّامات: ٨٨، كتاب الأفعال: ١٢٤/٢، الجنى الداني: ١٧٧، تمهيد القواعد: ٣٦٠١/٧، ويروى: يا عجباً بغير تنوين، يريد: يا عَجَبِي؛ فأبدل من الباء ألفاء، ويروى (هل تنفعن) (هل تذهبن) مكان (هل تغلبن).

وكذلك قوله: ﴿يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾<sup>(١)</sup> أي: احضري يا حسرة، فإن هذا أو أنك تُشعر به بكثرة الحسرة يوم القيامة، وكذلك ﴿يَوَيْلَتِي﴾<sup>(٢)</sup> أي: [يا وَيْلَتِي]<sup>(٣)</sup>، [ويا وَيْلَتَا]<sup>(٤)</sup>، معناه هذا وقتك فاحضري، وعلى هذا قياس كل ما ينادي مما ليس من أهل النداء، والتاء في (وَيْلَتَا) زائدة للتأنيث، ومثل هذا: قليلٌ مقامٌ ومقامُهُ وهو للتأنيث.

ألا ترى أنه زائدٌ، وقوله: (ياحسرة) نصبه؛ لأن من تمامه على (العباد) فكان من المُشَبَّه للمضاف بطوله، وهذا الضرب لا فرق بين أن يكون معرفة مقصودة، أ:٦٩/ أو نكرة وقال الشاعر:

يا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبانِ لِلْعَجَبِ<sup>(٥)</sup> .....

قال أبو علي:<sup>(٦)</sup> قد جمع هذا الشعر جميع لامات الاستغاثة، وذلك أن اللام في للكهول: دخلت على مدعوٍ مستغاثٍ به، واللام في للشبان لامٌ دخلت على المعطوف<sup>(٧)</sup> على المدعو، وهو أيضاً مدعو ومستغاثٌ به، واللام في للعجب لام تدعو إليه المستغاث له، وهذا الذي قال أبو علي:<sup>(٨)</sup> وهذه اللام تدخل للاستغاثة؛ أو التعجب، وهو: الذي يتعجب منه فيدعي إليه، ويستغاث له، وأول البيت:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبانِ لِلْعَجَبِ

ولا يدخل عليه من حروف النداء إلا لِيُعْلَمَ أنَّها دخلت على لام بمعنى الاستغاثة وللتعجب؛ فيكون فرقاً بينهما، وبين لام ليس فيه ذلك المعنى.

(١) سورة ياسين: الآية (٣٠).

(٢) سورة المائدة الآية (٣١).

(٣) في الأصل (ياويلتني).

(٤) في الأصل (ياويلتنا).

(٥) من البسيط، وقد نَسَبَهُ القيسي لأبي الأسود الدؤلي ينظر شواهد الإيضاح: ٢٥٢، وذكر أنه ينسب إلى أبي زيد الطائي، والبيت بلا نسبه في المقتضب: ٢٥٦/٤، الأصول: ٣٥٣/١، شرح الكافية الشافية: ١٣٣٥/٣، أوضح المسالك: ٤٣/٤، شرح الأشموني: ٥٢/٣، التصريح: ٢٤٤/٢، اللغة ناء: بعيد، وهو اسم فاعل من نأى ينأى بمعنى بعد. مغترب: غريب، الكهول: جمع كهل، وهو من جاوز الثلاثين، وقيل الأربعين. والشبان: جمع شاب، وهو من كانت سنه دون سن الكهل.

(٦) ينظر التبصرة والتذكرة: ٣٥٩/١.

(٧) تكرر في الأصل.

(٨) ينظر التبصرة والتذكرة: ٣٥٩/١.

و(ياء) كانت أم حروف النداء؛ لأنّ ذلك كثير فاش لم يجئ القرآن إلاّ به؛ أي بـ(يا) في النداء ثم (يا) يلزم مع هذه اللّام، ولا يحذف كما حذف في ﴿يُوسُفُ﴾<sup>(١)</sup> ونحوه؛ لأنّه يُخشى اللبس بلام الابتداء نحو: لزيد قائم لعمرو خير منك.

واعلم أنّ اللّهم عند البصريين<sup>(٢)</sup> أنّ (الميم) عوض من (ياء) فـ(ياء) حرفان أحدهما متحرك والآخر ساكن، وقد عوض عنه لما حذف في آخره حرفان، وهما ميمان متحرك وساكن، وضمه الهاء للنداء يدل عليه أنّه لا يُجمع بين اللّهم، و(يا) في الكلام.

وإنّما جاء في ضرورة الشعر على الجمع بين المَعْوِض والعَوْض، وقال الكوفيون:<sup>(٣)</sup> إنّما هو يا الله أمنا بخير، وهذا دعوى لا دليل عليه؛ لأنّ الناس يقولون: اللهم أمنا بخير، ولو كان كما قالوا لما كُرِّرَ كل هذا؛ لأنّه لا يقال: يا الله أمنا أمنا، فإذا يجوز يا الله، ويُحذف (يا) فيقال: الله كما تقول: زيد.

ولكن قد عوض أيضاً عن (يا) ولم يقولوا: زيدم/ب: ٦٩/ ولا في غير اسم (الله) لأنّه كأنه جعلت لاسم (الله) [مزيّة]<sup>(٤)</sup>.

وهل يجوز أن يوصف اللّهم مثل قول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ﴾<sup>(٦)</sup> فيه وجهان:

قال سيبويه:<sup>(٧)</sup> لا يجوز؛ لأنّه لما لحقته زيادة الحرف لحق بالأصوات؛ معناه أنّه يكون تغييراً مثل تغيير يا قُل، ويا هناء، ونحوه؛ ولأنّ هذا ونحوه مثل: يا نومان، وغيره لا ينعت فأشبهه الأصوات، والأصوات لا توصف كذلك هذا؛ فعلى قوله: فَاطِرَ: نداء مستأنف؛ أي: يا فاطر، وقال المبرد<sup>(٨)</sup> يجوز؛ لأنّ الميم عوض من (ياء)؛ ومعلوم أنّ المَعْوِض إذا دخل على المنادى لم يمنع الوصف، مثل قولك: يا الله الكريم، ويا الله مالك الملك، كذلك العوض، وأي: فرق منهما.

(١) سورة يوسف: الآية (٢٩).

(٢) ينظر الكتاب: ١٩٦/٢، اللّمع: ٨٣.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، أسرار العربية: ٢٣٢، ٢٣٥.

(٤) في الأصل (مزيد).

(٥) سورة الزمر: الآية (٤٦).

(٦) سورة آل عمران: الآية (٢٦).

(٧) ينظر الكتاب: ١٩٦/٢، ١٩٧.

(٨) ينظر المقتضب: ٢٣٩/٤.

## باب الترخيم

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ معنى الترخيم إنما هو الحذف، والقطع، ولهذا قيل<sup>(٢)</sup>: كلام رخيم، أي: فيه لينٌ ونقصٌ.

إذا ثبت هذا، فإنَّ الترخيم في الكلام إنما هو بحذفٍ يلحق آخر الاسم في النداء، ولكن إنما يجوز ترخيمه بشروط:

وهو أن يكون في النداء، ويكون الاسم معرفة، ومفرداً، ومبنيّاً، وعلماً، وأن يكون أكثر من ثلاثة أحرفٍ، أو كان على ثلاثة أحرفٍ ثالثها هاء التانيث.

وإنما قلنا: إنَّ الترخيم يقع في المنادى؛ لأنَّ النداء موضع تغير بزيادة؛ نحو: نُوْمَان، وَنُقْصَانِ قُلِّ، وحذفٍ؛ لأنَّ المقصودَ غيره، وذلك أنَّك تنادي رجلاً ليس قصدك نداءه فقط، وإنما المقصود به أن تناديه لتأمره بشيء، أو تنهاه عنه، أو تخبره به، فلمَّا كان المقصود غيره لحقه التغيير: كالمقسَم لم يكن مقصوداً في نفسه، وإنما المقصود به/أ: ٧٠/ الخبر المقسَم عليه، فلحقه التغيير فلمَّا كان النداء مظنةً للتغيير، والترخيم، تغيير وحذف؛ أنس بما هو موضع الحذف، وأختصَّ به.

وإنما قلنا: إنَّه يكون معرفةً، ومفرداً ومبنيّاً؛ لأنَّ النداء مع تهيئته للحذف والتغيير؛ لمَّا لم يقوَ على تغيير إعراب النكرة، والمضاف، والمستغاث به إلى البناء؛ فبأن لا يقوى على حذف جزء منه أولى؛ لأنَّ حذف حرف أكثر من حذف حركة تخلفها أخرى.

وإنما قلنا: إنَّه لا بد من أن يكون علماً لسببين:

أحدهما: هو أنَّ الأعلام في الأصل مُغيَّرةٌ؛ لأنها إمَّا منقولة، أو مُشتقةٌ، والتغيير يُؤنس بالتغيير؛ فلذلك أنس به الترخيم دون ما ليس بعلم.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "الترخيم حذف أو آخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء، ولا يرخم مستغاث به ولا نكرة ولا اسم مضاف، وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداء البناء، فأما ما لم يُبْنِ للنداء، فإنه لا يرخم". الإيضاح: ١٩١-١٩٢.

(٢) ينظر المرتحل: ١٩٨، وجاءت في المعاجم على معنى: رِقَّةٌ وَإِشْفَاقٌ، وسهل، والتلين. ينظر مقاييس اللغة: ٥٠٠/٢، المخصص: ٣٧٢/٤، اللسان: ٢٣٤/١٢.

والثاني: هو أن الأعلام يكثر استعمالها في كلامهم ويتكرر؛ فاحتمل من التأثير فيه والتغيير له أكثر مما لا يكثر منه؛ لأن الكثير أسلس وأوطأ من القليل اليسير.

وإنما قلنا: إنه ينبغي أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف؛ إذا لم يكن فيه هاء التانيث؛ لأن الثلاثي أعدل الأوزان، وأخفها، ولهذا قد نرّد من الخمسة إلى الثلاثة إذا قلنا: يا مَنْصُ، وقد نبلغ بالاسم إلى الثلاثة؛ فإذا كان أعدل الأوزان، وأخفها؛ حيث ارتفع عن القليل، وانحط عن الطويل الثقيل؛ لم يجوز أن يُحط عنه شيء آخر بالترخيم؛ فيكون إجحافاً؛ إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين، والترخيم نوع من التخفيف، وهذا قد تناهى في الخفة.

والكوفيون<sup>(١)</sup> يرخمون الاسم الثلاثي، إذا كان أوسطه متحركاً، مثل: رجلٌ اسمه قَدَمٌ، أو رجلٌ، أو عَلسٌ، يقولون: يا قَدٌ، ويا رَجٌ، وهذا مذهب الفراء، ويعتدل بأنّ الأسماء قد جاءت على حرفين [يَد] <sup>(٢)</sup>، وِدْمٌ ونحو ذلك، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ هذا جاء في المعتل، وقد عرض فيه عارض ذهب لأجله حرفٌ منه. /ب: ٧٠/

وما جاء في الأسماء الصحيحة المتمكّنة اسم على حرفين؛ فينبغي أن يكون الاسم بعد ترخيمه على عدد له نظير، ولا خلاف في أنّ الثلاثي إذا كان وسطه ساكناً لم يُرخم، نحو: زَيْدٌ، وَهْنِدٌ، وَسَعْدٌ، ونحو ذلك.

والفرق بينهما عندهم هو أنّ هذا مع قلة حروفه، واعتدال الوزن بها قد زاد خِفَّةً بالسكون، وهناك حركة بإزاء هذا السكون فكانت كحرفٍ زائِدٍ.

وإنما قلنا: إنه إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ثالثها هاء التانيث، نحو: قُبّةٌ يجوز ترخيمها؛ لأنّ هاء التانيث مع الاسم بمنزلة ضم اسم إلى اسم، ومعلوم أنّ الاسمين إذا ضُم أحدهما إلى الآخر؛ جاز ترخيمه بحذف المضموم إليه كذلك هذا؛ ولأنّ هاء التانيث معرضة للتغيير؛ لأنّها في الوقف هاء، وفي الوصل تاء، والتغيير يؤنس بالتغيير؛ فلذلك أنس الترخيم بهذا القبيل؛ لأنّ كل كلمة فيه هاء التانيث ثالثة؛ فإنّها على أكثر من ثلاثة أحرف في الأصل والحقيقة؛ فيصير إذاً معها على أربعة.

(١) وقد نُسب هذا الرأي إلى الفراء والأحفش، ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علماً تحرك أوسطه أو سكن، ينظر شرح الرضي: ١/ ٣٩٥.

(٢) في الأصل (يك).

إذا تفررت هذه الجملة وأنَّ الترخيم<sup>(١)</sup> إنما يقع في نداءٍ هو موضع البناء فإنَّ الترخيم يجوز فيه أمران:

أحدهما: أن تحذف آخر الاسم، وتدع ما قبله على هيئته وحاله.

والثاني: أن تحذف آخره، وتجعل الباقي كأنه كل الاسم تضمُّ آخره كما تضمُّ آخر المنادى المفرد.

فأمَّا الوجه الأول: فلا يخلو ما قبل آخر الاسم الذي ليس فيه زائد، ولا هاء التانيث من أربعة أحوال: إمَّا أن يكون مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، أو ساكناً. أ: ٧١/  
وأيما كان من حركة، أو سكون فبقَّه على حاله؛ لأنَّ ما بعده مُراد، والمفتوح مثل: جَعْفَرٌ، وأحمد تقول: يا جَعْفَ، والمضموم مثل بُرْثُنٍ<sup>(٢)</sup>، وِبُرْفِعٍ: يا بُرْثُ ويا بُرْقُ.  
والمكسور مثل حَارِثٍ، وَمَالِكٍ يا حَارٍ، ويا مَالٍ، والسُّكُون مثل: قِمَطِرٍ، وِهَرْقَلٍ: يَا قِمَطُ ويا هَرَقُ.

وعلى الوجه الثاني: تضمُّ كل هذا تقول: يا حَارٍ؛ لأنَّك تجعله على هذه الحال بمنزلة اسم موضوع على هذا الوزن، مثل: الحارِ، والمالِ، ولا تعتدَّ بالمحذوف.  
ثم ثبت أنَّك تنادى يا حارٍ؛ كذلك يا حارٍ، والنحويون<sup>(٣)</sup> يمثلون وَجْهِي الترخيم بـ(يا جارٍ ويا حارٍ) والكلُّ واحد، تقول في ترخيم مالِكٍ، وعامرٍ: يا مالٍ، ويا عامٍ، ويا مالٍ، ويا عامٍ ويا جعفرَ، ويا جعفُ، ويا برثُ تتفق صورته في الوجهين إلا أن ضمة (الثاء) على قول من قال:<sup>(٤)</sup> (يا حارٍ) ضمته الأصلية، ومن قال:<sup>(٥)</sup> (يا حارٍ) حذف تلك الضمة واحتلب لها ضمة نداء.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والترخيم على ضربين أحدهما: أن تحذف آخر الاسم، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة أو السكون، والآخر أن يجعل بمنزلة اسم مفرد لم يحذف منه شيء، فمثال الأول: أن تقول في حارث ومالك وجعفر وبرثن، وهرقل، يا حار ويا جعفر، ويا برث، ويا هرقل، وتضم هذه الحروف كلها في القول الثاني". الإيضاح: ١٩٢.

(٢) البُرْثُنُ: مَجْلِبُ الأَسَدِ، وَقِيلَ: هُوَ للِسْبُعِ كالإِصْبَعِ لِلإنْسَانِ، وَقِيلَ: البُرْثُنُ الكَفُّ بِكَمَالِهَا مَعَ الأصَابِعِ، اللِّسَانِ: ٥٠/١٣.

(٣) ينظر الكتاب: ١٨٧/١.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري: ٧٩/٢.

(٥) ينظر المقتصد: ٧٩٦، أمالي ابن الشجري: ٨٧/٢.

وإن كان<sup>(١)</sup> في الاسم حرفان زيدا معاً؛ [فحذفهما معاً]<sup>(٢)</sup>، وذلك في ستة أشياء في: (الألف والنون) و(الألف والتاء) و(الواو والنون) و(الياء والنون) و(ألفي التأنيث) و(ياء النسب).

فالألف والنون مثل: مروان، وعثمان، وحمدان، وزعفران تقول: يا حَمْدَ وَيَا عُمَـمَ. وكذلك الألف والنون اللتان للتثنية مثل: زيدان، وتمرتان إذا سميت به إنساناً قلت: يا زَيْدَ وتمرت.

والألف والتاء هما في جمع المؤنث مثل: مسلمات إن سميت به إنساناً ثم رخمته قلت يا مُسْلِمَـمَ. والواو والنون في جمع المذكر مثل: (زيدون) إذا سميت به رجلاً ثم رخمته قلت: يا زَيْدُ، وكذلك حمدون إذا رخمته قلت: يا حَمْدُ؛ لأنَّ الواو والنون زيدا معاً، وإن سميته (تُبُونُ) /ب: ٧١/ فاحذف النون فقط ثم يصير حكمه حكم (تمود) إذا رخمته.

وألف التأنيث في الممدودات نحو: أسماء وعفراء، يا أَسْمَ أَقْبَلِي، ويا عَفْرَـ. والنسب مثل: تميمي لو سميت به رجلاً ثم رخمته قلت: يا تَمِيمَ أَقْبَلُ؛ تدعه على كسرتة؛ لأنَّ ما قبل ياء الإضافة مكسور.

وتضم كل هذا على قولك: (يا جازُ)، وإن كان قبل آخر الاسم حرف مدٍ حذفته؛ لأنَّه زائد واتبعته الحرف الأخير؛ لأنَّه طرف وعليه يقع التغيير.

وهذا<sup>(٣)</sup> إنما يجوز بشروط وهو أن يكون حرف مدٍ، وهو ساكنٌ زائد ما قبله حركة من جنسه، ويبقى الاسم دونه على ثلاثة أحرف مثل: منصور، تقول (يا منصُ) وهذه الضمة هي كانت تابعة لـواو (منصور).

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإن كان في آخر الاسم زيادتان زيدا معاً حذفتهما معاً، وذلك قولك في رجلٍ اسمه: مروان، وسعدان: يا مرواً أَقْبَلُ، ويا سعداً أَقْبَلُ". الإيضاح: ١٩٢.

(٢) في الأصل (فاحذف الأخير).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فإن كان قبل آخر الاسم حرفٌ زائدٌ اتبعته الزائد في الحذف إذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف؛ فقلت في رجلٍ اسمه منصور: يا منصُ، فإن كان اسمه سعيداً أو ثموداً أو حماراً قلت: يا سَعِي أَقْبَلُ، ويا حَمَ، ويا ثَمُو، في من قال: يا حارَ، ويا ثَمِي، فيمن قال: يا حارُ". الإيضاح: ١٩٢.

وكذا إذا قلت: (يا حار) قلت: (يا منص) إلا أن الفرق بينهما هو أن الضمة هاهنا مجتلية كضمة المفرد المنادى، مثل: يا زيد، وقد زالت ضمته التي كانت مبنية لتبع الواو وكذلك تقول: يا عم، وعلى الوجه الآخر يا عم.

وأما إذا لم يبق الاسم على ثلاثة أحرف لو حذفت الطرف مع حرف المد قبله فإنك تحذف الطرف فقط؛ لأنه موضع تغيير، وحذف فتدع الحرف الزائد؛ لأنه أبعد من الطرف؛ ولأنه جاء لمعنى لئلا يبقى الاسم على حرفين، وذلك مثل: سعيدٍ وحمارٍ وثمودٍ تقول: يا سعي، ويا حمًا، ويا فلًا إذا سميت رجلاً فلاناً، وكان علماً.

ولا تقل: فُل، ولا سَع<sup>(١)</sup>، ولا حِم لا يبقى على حرفين وهذا الترخيم مثل: منص، وبرث تتفق فيه اللغتان<sup>(٢)</sup> إلا أنك أ: ٧٢ / إذا قلت: يا سعي، ويا حمًا على من قال: يا حار؛ فالياء ساكنة لا غير كما كانت في سعيد، وكذلك الألف، وليست فيه حركة مُقدّرة، وإذا قلت: يا حار؛ فإن الضمة مقدرة في (الياء) من سعي؛ لأنه مفرد منادى، والمنادى بناؤه على حركة؛ إلا أن الضمة [لم]<sup>(٣)</sup> تسلم مع (الياء) كما [قيل]<sup>(٤)</sup> الداعي؛ ألا تراها كانت ساكنة في حال الرفع؛ كذلك هذه ساكنة في حال الضم، وإلا هو مقدر مراد، وكذلك الضمة مقدرة على هذا الوجه في الألف من يا حمًا، ويا فلًا.

وأما ثمود إذا رَحمتُهُ على قول من قال: يا حار، قلت: يا ثمو، وجزاز أن يكون (الواو) في آخر الكلمة قبلها [ضمّة]<sup>(٥)</sup>؛ لأن الدال مرادة مقدرة فتكون (الواو) في غير الطرف، وهذا لا يمتنع وعلى قول من قال: يا حار، قلت: يا ثمي؛ لأنه صار اسماً مفرداً بنفسه فلم يجز فيه أن يقال (ثمو) فيقع الواو طرفاً قبلها ضمة، وليس هذا في كلامهم، ولهذا انتقلوا في (دلو) و(أدلو) إلى أدل؛ تركوا الواو المضموم ما قبلها إلى (الياء)؛ كذلك هاهنا كسروا (الميم) وجعلوا (الواو)

(١) ذكر ابن كيسان أن من النحويين من يقول في ترخيم (سعيد) (يا سَع) بحذف الأخير والياء ينظر الارتشاف: ٢٢٣٣/٥.

(٢) أي تبقى على حالها على قول من قال (يا حار) بالكسر، لأنه في حكم بعض الاسم، ومن قال: (يا حار) بالضم جعل ضمة الصاد في (يا منص) غيرها قبل الترخيم، ينظر المقاصد الشافية: ٤٢٥/٥، شرح الأشموني: ٧٤/٣.

(٣) في الأصل (لو).

(٤) في الأصل (قبل).

(٥) في الأصل (ثمة).

(يَاءً) فصار (ثمي) ب(يا) محضة صريحة؛ لأنه لا تنوين فيه فيكون كـ(أدل) بأن تقول: (ثم) وإنما هو كـ(الداعي) لَمَّا لم يكن فيه تنوينٌ ثبت.

وكذلك إن سميَّت رجلاً ترقوة<sup>(١)</sup>؛ ثم رخمته على قول من قال: يا حارٍ قلت: (يا ترقو) لأنّ (الهاء) مزادة، وإذا قلت: يا حارٍ قلت: يا ترقِي.

وإن سميَّت قاضونَ و[مصطفون]<sup>(٢)</sup> حذف (الواو والنون) ورجع ما كان سقط لالتقاء الساكنين يا مصطفي، ويا قاضي بكل حال، والحركة مقدره في الياء فنزلها منزلة ضمة صاد (يامنص) على يا حارٍ، ويا حارٍ.

وإن سميَّت/ب: ٧٢/ رجلاً كروان، ثم رخمته على يا حارٍ قلت: يا كرو؛ لأنّ (الألف والنون) مُزادتان، وعلى يا حارٍ، قلت: (يا كَر) إلا أنه اسم مفرد قد تحركت (الواو) فيه وانفتح ما قبلها؛ إذ يجي في الأصل يا كَرَو، ثم يا كَرَا.

وإن سميّت رجلاً سماوة، وعباية، ثم رخمته قلت على يا حارٍ: يا سماو؛ لأنّ (الهاء) مزادة فلا تكون (الواو) طرفاً، وعلى يا حارٍ قلت: يا سما؛ لأنّ (الواو) تقع طرفاً قبلها ألف زائدة، وكذلك عباية.

وإن سميّت رجلاً (طيلسان)<sup>(٣)</sup> ثم رخمته على يا حارٍ قلت: يا طيلس وعلى يا حارٍ طيلس وعلى لغة من قال (طيلسان) بكسر اللام إذا رخمته على (يا حارٍ) قلت (يا طيلس) لأنّ الألف والنون مُزادتان، فلا يكون (فيعل) ومن قال (يا حارٍ) لم يستقم هذا الترخيم؛ لأنه يقول (يا طيلس) وليس في كلامهم (فيعل) في الأسماء الصحيحة.

وقد قلنا: إن هذا يكون بمنزلة مفرد على هذا الوجه، قال المازني<sup>(٤)</sup> سألت الأخفش فقلت: كيف ترخم (طيلسان) بكسر اللام على لغة من قال (يا حارٍ)، فقال: (طيلس).

فقلت: كيف يكون هذا، وما جاء في كلامهم (فيعل)؟

(١) هي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق. ينظر اللسان: ٣١٤/١١.

(٢) في الأصل (مطفون).

(٣) ضُرب من الأُكْسِيَّة. المخصص: ٣٨٩/١.

(٤) ينظر الارتشاف: ١٦٠/٣، التذييل: ٢٣٣/٤.

فقال: لَمَّا قَلْتُ هذا علمتُ أنني أخطأتُ، وقال أبو سعيد<sup>(١)</sup> مثل هذا يجوز؛ لأنَّه لا يعتبر فيه الأوزان؛ ألا ترى أنَّه جاز (يا منصُّ) والميم زائدة، والنون والصاد أصليان، فقط، فيكون على وزن مفعُ، ومعلوم أنَّه لم يجيء في كلامهم (مفعُ) إلاَّ أنَّه لم يوزن هذا في ذَا الموضوع ولا اعتبرت فيه الأمثلة.

وإذا سمَّيت رجلاً سنَّور<sup>(٢)</sup> ثم رخمته على (يا حارٍ) قلت: يا سنَّو، ولا يستقيم ترخيمه على (يا حارٍ)؛ لأنَّه يكون يا سنَّو، ولم يجيء لهذا نظير في الكلام، وهو فعَلٌ، وعلى ما قال أبو سعيد<sup>(٣)</sup> يجوز/أ: ٧٣/ إذا لم يُعتبر في المرخم الأوزان، والأمثلة وكذلك قد زدت ترخيمه على قول من قال: يا حارٍ لا يجوز؛ لأنَّه فعل.

وإنَّ سمَّيت رجلاً: حُبليان ثم رخمته على يا حارٍ قلت: يا حُبلي؛ لأنَّ الألف والنون مزادتان، ولا يجوز ترخيمه على يا حارٍ؛ [لأنَّك]<sup>(٤)</sup> تقول: يا حُبلي فتترك الياء، وقبلها فتحة فتقلب ألفاً، وتصير (حُبلي) وإنما لم يجر هذا قال سيبويه<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ هذه الألف التي في (حُبلي) تكون للتأنيث يعني ما في (فُعلى) ونحوه؛ فإذا لم يكن إلاَّ للتأنيث لم يجر أن تكون منقلبة؛ لأنَّ ألف التأنيث ألف وضعت كما هي له، ولا تكون منقلبة عن (ياء) ولا (واو).

وإنَّ رخمته شعيباً وعميراً على يا حارٍ قلت: يا شعبي، ويا عمي؛ لأنَّ الياء ساكنة ليس فيها تقدير حركة، والحرف بعده مزاد، وعلى يا حارٍ قلت: يا شعاً ويا عمأ؛ لأنَّه يكون مفرداً فتصير الضمة مقدرة في الياء، مثل: يا شعبي فتقلب ألفا لانفتاح ما قبلها. وكذلك أبي ترخيمه أبي، وأبأ.

(١) ينظر شرح السيرافي: ٦٤/٣، تمهيد القواعد: ٣٦٤١/٧.

(٢) سنور: بكسر السين - أصل الذنب، والسنور، فقارة عنق البعير، والسنور السيد، اللسان: ٣٨١/٤.

(٣) ينظر شرح السيرافي: ٦٤/٣، تمهيد القواعد: ٣٦٤١/٧.

(٤) في الأصل (لأنه).

(٥) ينظر الكتاب: ٣٥٢/٣، ٣٥٣.

وإذا سمَّيته<sup>(١)</sup> مرجانة، أو طائفية، أو عُثمانة ثم رَحَمْتَ؛ فاحذف (هاء) التأنيث، ودغ غيره، وإن كان فيه زائد، وإمَّا كان كذلك؛ لأنَّ (هاء) التأنيث مضموم إلى الاسم كضم اسم إلى اسم مثل: حضر موت ونحوه.

ثم إنَّ تأثير الترخيم في الاسم المركب حذف الثاني فقط؛ لأنَّه لا يحتاج مع حذف اسم إلى اسم أكثر، وإلى حذف شيء من اسم آخر؛ لأنَّه إمَّا يتبع آخر الكلمة الزائدة إذا كان في تلك الكلمة، وفي ذلك الاسم مثل: منصور وعُثمان.

كذلك حذف (الهاء) بمنزلة حذف اسم فلم يحذف معه شيء آخر فهذا تبع الألف النون في مَرَجَان، وإنَّ كانا زائدين تقول: يا مَرَجَان، ويا مَرَجَانُ، وياطَائِفِي، وياطَائِفِي .

وكذا في امرأة اسمها رعشنة أو سَعْلَاة<sup>(٢)</sup> يَا رَعَشَنَ، وَيَا سَعْلَاً بحذف (الهاء) فقط دون الزائد قال سيبويه: <sup>(٣)</sup> /ب: ٧٣/ كما رَحَمْتَ فاطمة لم تحذف مع (الهاء) شيئاً آخر.

وياحَضْرَ، وحَضْرُ في ترخيم حضر موت، ويا معدى على اللغتين جميعاً إلا أن الضمة تكون مقدَّرة فيه على (ياحار) كما قال في سَعْيٍ، وهذا بحذف الاسم المضموم إليه كما يحذف (هاء) التأنيث.

وتقول في ترخيم سيبويه: يا سَيْبٍ؛ لأنَّ (ويه) مضموم إلى (سَيْبٍ) فمن الناس من يقول: هو اسم مضموم إلى اسم، ومنهم من يقول: هو صوت مضموم إلى اسم، وكذلك ترخيم رَاهَوِيهِ وَنَفْطَوِيهِ، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

وأما طَلْحَةَ، وَحَمْرَةَ، ونحو ذلك مما فيه (هاء) التأنيث فإن الترخيم يستمرُّ فيه ويكثر خلاف غيره؛ لأنَّ (هاء) التأنيث تتغير من نفسها؛ إذ هي (هاء) في الوقف، و(تاء) في الدَّرَج

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتقول في رجل اسمه طائفة أو مرجانة، ياطائفي أقبل، ويا مرجان تعال، فلا تحذف مع تاء التأنيث غيرها، كما لا تحذف من نحو حضر موت، ومعدى كرب إلا الاسم الثاني المضموم إلى المصدر".

الإيضاح: ١٩٢-١٩٣.

(٢) والسَّعْلَاءُ لَعْنَةٌ فِي السَّعْلَاءَةِ وَهِيَ الْعُولُ وَقِيلَ سَاحِرَةٌ الْجِنَّ وَقِيلَ السَّعْلَى ذَكَرَ الْغِيلَانَ وَالْأُنْثَى سَعْلَاةً، ينظر المخصص: ١٤/٥.

(٣) ينظر الكتاب: ٢٤٥/٢.

(٤) ونُسب إلى أكثر الكوفيين المنع في ترخيم المختوم بويه. ينظر شرح الأشموني: ٧٣/٣، التصريح: ٢٦٠/٢.

والتغيير يؤنس بالتغيير، فإذا متى ناديت طلحة ونحوها ففيه وجوه يا طلحة منادى غير مرخم،  
ويا طلح، ويا طلح، ويا طلحة بالفتح وكذا قول الشاعر:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ ..... (١)

وتكون (الهاء) مقحمة زائدة مثل (تيم) الثاني في قولهم: يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي إِلَّا أَنَّهُ خَلَطَ  
الهاء بالكلمة وجعلها معها كالاسم الواحد، واتبع حركة (الهاء) وهي فتحة بناء حركة (الحاء)،  
وهي بناء ليعلم أنها زائدة زدتها وأنت لا تريدها، لا لتاء طلحة أولاً، وإتباعه هذا بمنزلة يا زيد  
بن محمد، ويا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي؛ لأنَّ (تيم) الثاني مقحمة حركتها بحركة الأول، وهي نصب  
للإضافة، فعلى هذا الوجه إذا وقفت عليه فبـ(الهاء) قلت: يَا طَلْحَةَ، وإذا وصلت جعلتها (تاء)  
وقلت: يَا طَلْحَةَ أَقْبَلْ، كما تقول في: يَا طَلْحَةَ، وإذا قلت: يَا طَلْحَ أَقْبَلْ، فلك إذا  
وقفت/أ: ٧٤/ عليه أن تجيء بـ(هاء) السكتة فنقول: ياطلحة، وهو الأجود الأكثر لئلا يقع  
إجحاف بأن يذهب (تاء) التأنيث للترخيم، وحركة الهاء في الوقف فجعلوا (الهاء) كالعوض من  
(التاء) والحركة فهو كقولهم: أُغْزُهُ، وازمة في الوقف ألزموه (الهاء) ويجوز بلا (هاء) في الوقف،  
فقد سمع يا حَرَمَلْ، وكذلك أُغْزُ.

ثم إذا وصلت حذف الهاء؛ لأنه للسكت، والوقف كان، والفرق بين هذا وبين ذلك  
الوجه؛ أنك تقف هناك بـ(الهاء)، وتجعله (تاء) إذا أدرجت، وهاهنا تقف بـ(الهاء) ولا تجعله  
(تاء) إذا وصلت؛ لأنه للسكت لا غير.

وقد يحذف (هاء) الوقف من القافية؛ لأنَّ (ألف) الوصل تقوم مقامها، وتصير عوضاً  
عنها كقوله:

(١) كمال البيت:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ      وِلِيلَ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكُؤَاكِبِ

البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه: ٩، الكتاب: ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، البغداديات: ٥٠١-٥٠٣ الأزهية:  
٢٣٧، الخزانة: ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٢٧٢/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٢٢/١١، المقاصد النحوية: ٤/١٢١٦، وبلا نسبة  
في رصف المباني: ١٦١، شرح ابن يعيش: ١٠٧/٢، اللغة: كليبي: دعيني. ناصب: متعب. أميمة: اسم امرأة.  
أقاسيه: أكابده.

## فَأُولَى فِزَارَةٌ أُولَى فِزَارًا<sup>(١)</sup> .....

وإنما قلنا: إنَّ الزئدين اللذين زيداً معاً يحذفان في الترخيم؛ لأنَّهما بمنزلة حرف واحد؛ حيث زيداً معاً لا أن أحدهما يشار إليه بأنه زيد أولاً، فيثبت فلم يكن حين الحذف حذف أحدهما أولى من الآخر لأنَّهما تساويا؛ فإذا لم يبقيا معاً مع الترخيم سقطاً معاً، كالأختين إذا نكحنا معاً في الشرع.

وإنما قلنا: إنَّ حرف المد يحذف مع الطرف الذي بعده في (منصُورٍ)، ونحوه؛ لأنَّ الطرف حرف أصل والترخيم يختزله؛ لأنَّه لا يؤثر في الوسط؛ فإذا حُذِفَ الأصل تبعه الزائد؛ لأنك لما اتبعت الزائد الزائد في عثمان، ونحوه كان إتباع الزائد الأصل في الحذف أولى، وقال ابن جني<sup>(٢)</sup>: لا يُشبهه الزائد، وكأنَّه أراد بالشبه أن هذا حرف مد زائد قبل الطرف، ويبقى ثلاثة أحرف.

وأما إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ثالثهما (هاء) التأنيث فلا يخلو من أن يكون الحرف صحيحاً، أو من حروف العلة، فإن كان صحيحاً، لم تُرَدِّ في ترخيمه شيئاً ذهب منه، مثل قولك في ثبَّة على يا حارٍ يا ثبُّ، وكذلك لغةً، وعِدَّةٌ تقول: يا عِدَّ ويا عِدُّ؛ لأنَّ في الكلام/ب:٧٤/ مثله مما قد سقط عنه، وبقي على حرفين ثانيه حرف صحيح، مثل: يد، ودم تقول: (يا يد) إن كان مسمى به.

وإن كان ثانيه من حروف العلة نحو: شِيَّةٌ<sup>(٣)</sup> وديَّةٌ، وشاةٌ، وسميت به ففي ترخيمه خلاف فعلى قول أبي الحسن تقول<sup>(٤)</sup>: على يا حارٍ يا وشي، وعلى يا حارٍ وشي؛ لأنَّه يردده في موضع

(١) كمال البيت:

كَادَتْ فِزَارَةٌ تَشَقَّى بِنَا فَأُولَى فِزَارَةٌ أُولَى فِزَارًا

البيت من المتقارب، لعوف بن عطية، في الكتاب: ٢٤٣/٢، الأصول: ٣٦٢/١، المقاصد النحوية: ٣١/٥، وبلا نسبة في البديع: ٤١٩/١، تمهيد القواعد: ٣٦٥٥/٧، اللغة: أولى: هنا وعيد وتهديد.

(٢) ينظر المنصف: ٥٢/١.

(٣) وَشَى الرَّجُلُ بِالرَّجُلِ، يَشِي وَشِيًّا، وَهُوَ وَاشٍ إِذَا سَعَى بِهِ، أَوْ ذَكَرَهُ بِقَبِيحٍ، وَوَشَيْتُ الثُّوبَ إِذَا رَقَمْتَهُ فَأَنْتَ مَوْشٍ وَالثُّوبُ مَوْشَى، وَالرَّجُلُ وَشَاءَ. وَيُقَالُ: وَشَيْتُ الثُّوبَ بِالتَّخْفِيفِ فَهُوَ مَوْشِي. جمهرة اللغة: ٢٣٩/١.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٦/٣ - ١٥٧، الأصول: ٣٧٦/١.

تغيير الكلمة إلى أصله، ويرد ما ذهب منه تقوية لها وأصله (وَشْيِيَّة) وعلى قول سيبويه: (١) ياوِشِيَّ على اللغتين إذا قلت: يا حارٍ، ويا حارٍ؛ لأنَّ مذهبه أنَّه لا يُغَيِّرُ الكسرة التي حصلت على الشين قال: لأني أرد إلى الكلمة ما ليس فيها ليقويها فكيف أسلبه ما هو فيها؛ فإذا متى بُقِيَ الكسرة على الشين حصلت (الياء) بعد كسرة قبلها كَسْرٌ فَسُكِّنَتْ.

وإنَّما لا يقتصرون في هذا على أن يقول: (شِيَّ) كما قالوا: يَا عِدَّة؛ لأنَّه ليس في الكلام اسم على حرفين ثانيهما حرف متحرك من حروف العلة.

وإن سميته (شَاءً) فإذا ناديته قلت: يا شَاءُ، وإن رخمته فابنه على الخلاف في شاة هل هي (فَعَلَّة) أو (فَعْلَة) فمن قال: (٢) إنها (فَعْلَة) ثم رخمته، فإن قول سيبويه، والأخفش يتفق في ذلك فثَرْمُهُ على يا حارٍ يا شا (أرْجُنِي) (٣)؛ يذهب ألف (شا) في الوصل، وعلى: يا حارٍ يا شاة بالهاء لأنك ترد لام الفعل المحذوف، ومن قال: إنها (فَعْلَة) فعلى مذهب سيبويه ياشأ، وياشأه على ما مضى، وعلى مذهب أبي الحسن: ياشوه على ياجارٍ؛ لأنَّه لا يَزُدُّه إلى هيئته كما كان. واعلم أنَّ قولهم: ياصاح/أ: ٧٥/ إنما رُخِمَ، وإن لم يكن علماً؛ لأنَّه يكثر إذ يكون للرجلٍ صاحب هو رفيق في حضره وفي سفره فيقول: صاحبي، ويا صاحبي يكثر خطابه له فصار لكثرتة ككثرة الأعلام فرخم لذلك.

وأما جاري، وياناق وإن لم يكن علماً ففيه (تاء) التأنيث [ويلحقه] (٤) التغيير في الوقف بـ(الهاء) والتغيير في الوقف بـ(الهاء) [وتغيير] (٥) يؤنس بالتغيير، و[جاري] (٦) حيثُ قد تقصدها، وهو معنى قول سيبويه: (٧) وإن كان عاماً نحو: جاري، فردَّ عليه المبرد، وقال: (٨) النكرة العامة

(١) لأنَّ سيبويه يقول في النَّسب إليه: (وشوي) ينظر الكتاب: ٣/٣٦٩.

(٢) ينظر الارتشاف: ٥/٢٢٢٩.

(٣) في الأصل "ارجني" بالراء، وليس صحيحاً، إذ هو "ادجني" من دجن في بيته إذا لزمه وبه سميت دواجن البيت وهي ما ألف من الشاء وغيرها، والواحدة: داجنة. اللسان: ١٣/١٤٨.

(٤) في الأصل (وتلحقه).

(٥) زيادة مخلة في الأصل.

(٦) في الأصل (جار).

(٧) ينظر الكتاب: ٢/٢٤٢، ولا يُجيز سيبويه ترخيم النكرة في موضع آخر، ينظر الكتاب: ١/٢٥١.

(٨) ينظر البديع: ٢/٤١٩، الذي قاله المبرد: "وأما قولهما يا صاح أقبل؛ فإنما رخمه لكثرتة في الكلام، كما رخموا ما فيه هاء التأنيث، إذ قالوا: يا نخل ما أحسنك، يريدون: يا نخله فرخم.. ينظر المقتضب: ٤/٢٤٣، ٢٤٤.

الشائعة لا [تُرخمها] <sup>(١)</sup> لا ترى حكم، قلت: هي على ضربين: ضرب لم تقصد قصده فلا يُرخم كما لا يُبنى في النداء، وضرب يقصد قصده فيتعرف به وإن لم يكن اسماً غالباً. ويجوز أن تجمع في المنادى بين الترخيم، وحذف حرف النداء مثل قولك: طلحُ أقبل قال الشاعر:

تَنگَرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي ..... <sup>(٢)</sup>

يريد (يا لَميسُ) فحذف (يا) ورخم السين.

واعلم أنَّ الفراء <sup>(٣)</sup> يحذف في الترخيم مع حذف الطرف الساكن قبله، وإن كان صحيحاً بدل ما نفعله نحن في ساكن هو حرف مد زائد بشروطه، فيقول في هِرْقَلِ يَا هَرَ فيحذف القاف لسكونه كما حذفناه نحن في منصور، فكأنه يقول: لما سقط المتحرك كان الساكن تبعاً له أولى، ولهذا لا يُرخمون الثلاثي إذا كان وسطه ساكناً؛ لأنَّه ينبغي أن يحذف مع [الطرف] <sup>(٤)</sup> فيبقي الاسم على حرف واحد.

(١) في الأصل (ترخمه لا ترى حكم .

(٢) كمال البيت:

تَنگَرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي      وبعَدَ التَّصَابِي والشَّابِ المَكْرَمِ

البيت من الطويل، لأوس بن حجر، ينظر الديوان: ١١٧، الكتاب: ٢/٢٥٤، الصَّاحِي ٣٨٣، أمالي ابن الشَّجَرِي ٣٠٤/٢، المقاصد الشافية: ٥/٤٢٤.

(٣) ينظر الارتشاف: ٥/٢٢٣٦.

(٤) في الأصل (الظرف).

### فصول من باب النداء مما لا يستعمل إلّا في النداء/ب:٧٥/

وهو قولهم: يا هناه، ويا أبت، ويا أمّت، ويا عُذْر، ويا لكاع ويا مخبثان، ويا فل، ونحو ذلك.

فأمّا هناه فمعناه: يا رجل، ويا إنسان، ونحو ذلك، ومنه قول امرئ القيس:

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَنَاهُ      وَيَحَاكَ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرٍّ<sup>(١)</sup>

وأصله أنّه اسم للنكرات، و لما لا يعرف مثل قولك: جاءني هُنَّ أي: إنسان، ويا رجل.

فأما (يا هَنَاهُ) ففي صيغته وجوه:

**أحدها:** أن يكون يا هُنَّ ثم زيدت الألف في النداء ليس لأَنَّها ندبة، ولكن هذه الألف قد تزداد في النداء لمد الصوت، وذلك إذا ناديت (يا زيد) ثم تريد مد الصوت قلت: (يا زيده) فالألف لمد الصوت، وهي تجيء بـ(هاء) للسكت، وهذا من الزيادة في النداء كذا تقول يا هُنَّ، ثم تزيد ألفاً لمد الصوت، وهاءً للسكت، فصار يا هَنَاهُ، ثم كَثُرَ ذلك في كلامهم واستعمالهم فاعتقدوا فيه أنّه كاسم مفرد ما زيدَ فيه شيء، وأنَّ الهاء منه، فَضُمَ كما يَضُمُّ آخر المنادى المفرد، وأنه كـ(هاء) الضمير؛ لأنَّ النداء موضع تغيير.

**والوجه الثاني:** أن يكون على أنَّ اللّام المحذوف من هُنَّ إنّما هو (واو) وأنه رَدَّها الآن في هذا الاسم، وبناءً على (فَعَالٍ) فقال: (يا هَنَاو)، ثم وقعت (الواو) متطرفة قبلها ألف زائدة فقلبت همزة فصار (هنأ)، ثم أبدل الهمزة (هاء) هنا كما أبدل (الهاء) (همزة) في (ماء)؛ إذ أصله بعد القلب (ماه) ثم أبدله همزة فصار (ماء).

**والوجه الثالث:** أن يكون على أنَّ اللّام المحذوف من (هَن) إنّما هو (هَاء) وأنَّ يكون أصله (هَنَة) ثم رده في هذا الاسم، وبناءً على (فَعَالٍ) فقال: يَا هَنَاهُ، فيجاء على هذا إذا ثَبَّتَ يَا هَنَاهَان، وَيَا هَنَاهُونَ، ولكن إذا قُلْتَ: يَا هُنَّ، ثم ثَبَّتَ، وجمعت قُلْتَ: يَا هَنَانَ وَيَا

(١) البيت من المتقارب، ينظر الديوان: ١٦٠، سرّ الصناعة: ١/٦٦، ٢/٥٦٠، شرح التصريف: ٣٣٥، شرح ابن يعيش:

١/١٤٧، المقاصد النحوية ١/١٦٦، ٤/١٧٤٠، شرح الشافية: ١/١٠٩، الخزانة ١/٣٧٥، ٧/٢٧٥؛ وبلا نسبة في

رصف المباني: ٤٠٠، شرح الأشموني: ٤/١٣٩. اللغة: رابني: أَوْفَعِي فِي الرِّبِيَّةِ، أَي الشُّكِّ: يَا هَنَاهُ: يَا إِنْسَانَ.

هَنُون، ولكن إن زِدْتَ فيه/أ:٧٦/ لمد الصوت ما زدته في واحد حيث قلت: يا هَنَاهُ، قلت: (يا هَنَانِيَه)؛ لأنَّ النون مكسورة، وفي الجمع يا هَنُونَاه لَمَّا انفتحت النون سلمت الألف، وتقول في المؤنث بلا زيادة ألف (يا هَنَهُ) تفتح النون؛ لأنَّ (هاء) التانيث التي تتغير، والوقف عليها (بالهاء) ما قبلها مفتوح، وإذا زدت فيه الألف لمد الصوت (يا هَنَتَاه) بتسكين النون؛ لأنَّه (تاء) خالص لا تتغير، وفي التثنية يا هَنَتَانِ، وفي الجمع يا هَنَاتُ، وإذا زدت لمد الصوت قلت: يا هَنَتَانِيَه في التثنية، يا هَنَاتُوَه في الجمع.

وأما يا أبتِ، ويا أُمَّتِ فالكلام فيها واحد، وذلك أن (التاء) التي فيه بدل من (ياء) الإضافة كأنَّه أراد أن يقول: يا أبي، ولكن يستثقل (الياء) فتارة يُبدل ألفاً مثل قولك: يا غُلاماً ونحوه، وتارة تبدل (تاء) في هذا الموضع خاصة، و الكسرة التي عليه هي التي يجتزأ بها من (ياء) الإضافة.

وأما (يا أبتِ) ففيه وجهان ذكرهما ابن السراج: <sup>(١)</sup>

**أجودهما:** هو أن يكون رخم (أبه) وهو قوله: يا أبتِ فصار يا أبتِ، ثم زاد (الهاء) مقحمة، وحركها بحركة أتبعها حركة (الباء) كما قال: يا طلحة؛ حيث أقحم (الهاء) بعد ترخيمه وحذف (الهاء) الذي كان فيه.

**والثاني:** أن يكون (يا أبتا) على أن يكون (الألف) بدلاً من (الياء) التي للإضافة كقولك: يا غلاماً بدل يا غلامي ثم حذف (الألف)، وبقي فتحة (التاء) كما يجوز أن يقال: يا غلامَ في يا غُلاماً، وهذا وجه ضعيف أنكره المازني <sup>(٢)</sup>، وابن السراج <sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ هذه (الألف) يكون بدلاً من (ياء) الإضافة، ومعلوم أنَّه لا يجمع بين هذه (التاء) وبين (الياء) بأن يقال: يا أبتِي؛ لأنَّه جمع بين العوض،/ب:٧٦/ والمعوض.

فإدأ لا يجوز أن يقال: يا أبتِي بلا خلاف فجمع بين (التاء) وبين (الياء).

(١) ينظر الأصول: ٣٧٢/١.

(٢) ينظر المنصف: ٣٦٣/١.

(٣) ينظر الأصول: ٣٧٢/١.

ولكن يجوز أن يجمع بين (التاء) وبين ما هو نائب عن (الياء) وهو في شعنين:

أحدهما: الكسر على (التاء) لأنه بمنزلة كسرة يا غلام.

والآخر: الألف في قولك: يا أبتا؛ لأنَّ النائب ليس بنفس المنوب عنه فكان أضعف وتقول: يا أبة، مثل: يا طلحة، وذلك أمَّا وإن دخلت عوضاً من (الياء) في الأصل؛ فقد اختلطت بالاسم وصارت كـ(هاء) التانيث في طلحة، وتمرّة؛ فإذاً يحصل فيه ثلاثة أوجه: يا أبت، ويا أبت، ويا أبة.

وهذا الإبدال الذي وقع من (ياء) الإضافة بهذا (التاء) إنما هو في هذين الاسمين، ولهذا جاز يا أمُّ أقبلي كما تقول: يا طلح في الترخيم، ويجوز ذلك في النداء دون غيره؛ لأنَّ النداء موضع تغيير فاحتمله؛ فإذا وقفت عليه في كل حال فهو بـ(الهاء) سواء جررته أو نصبته؛ لأنه (هاء) التانيث مثل الذي في (طلحة، وتمرّة)، وإن كانت جعلت بدلاً من (ياء) الإضافة.

فأمَّا عُذْرُ، ونحوه فإنَّها صفات حُصِّ بها المنادى مثل قولك: يا عُذْرُ، ويا فُسْقُ، وللمؤنث يا فَسَاقِ، ويا لُكْعِ، ويا لِكَاعِ، وكذلك تقول: يا مُحَبَّبَانُ، ويا مَلَاءِمَانُ، ويا مَكْدَبَانُ، ويا نَوْمَانُ أي: نائمٌ، كل هذا يستعمل في النداء دون الخبر، وإن كان قد جاء (مفعلاً) في نحو هذا في الخبر لا تقول: قال عُذْرُ؛ لأنه أُسْتُعْمِلَ في المناداة، لما ذكرنا<sup>(١)</sup> من أنَّه باب تغيير وهذه زيادة حصل بها تغيير.

وإذا سمَّيت رجلاً خمسة عشر ثم ناديته قلت: يا خمسة عشر/٧٧/ تَضُمَّهُ؛ لأنك تدعه على فتحته؛ لأنه فُتِحَ حيثُ كان اسماً للعدد لأجل البناء الذي حصل، وهو الآن اسم علم فهو كما تقول: يا حضرموت، ويا معدي كرب.

وكذلك لو سمَّيت رجلاً (أمس) ثم ناديته قلت: (يا أمس)؛ لأنه إنما كان مكسوراً للبناء؛ حيث كان ظرفاً، وهو الآن اسم علم فقيس عليه.

(١) ينظر ص: ١٦٧.

وإذا ناديت امرأة (بأيّ) فإن شئت قلت: يَأْيُهَا المرأة، أو يا أَيُّهَا المرأة، فيكون تذكيره على لفظ (أيّ)، وثأنيته على المعنى؛ لأنّ المقصود بالنداء مؤنث، وهو مثل من قد يُذكَر على لفظه ويؤنث على معناه، ويجمع ويوحد، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾<sup>(١)</sup> وفي موضع (يَسْتَمِعُ) فذلك التغيير يبيّن مع مَنْ في الفعل، إلّا أنّ نفس الكلمة يُعْتَقَد فيه التأنيث أو التذكير كذلك الكلمة نفسها هنا تُؤنّث، والمراد به المعنى، ويُذكَر ويكون تذكيره على اللفظ. فأما إذا لَحِقَ العلمُ المفرد المنادى تنوينٌ في ضرورة الشعر ففيه مذهبان:

قال سيبويه:<sup>(٢)</sup> أَدَعِه على ضمّه، وإنّ لحقه التنوين، فأقول: يا زيد، قال:<sup>(٣)</sup> لأنّ هذا المضموم مبني ليس فيه تنوينٌ كالمرفوع الذي لا يتصرّف غير مُنُون، ثمّ إذا لَحِقَهُ التنوين لضرورة بُقِيَ على رفعه كذلك هذا فإذا ضمته بناء كما كانت، وأتمّ انضاف إليها تنوين.

وفيه مذهب آخر قال:<sup>(٤)</sup> أظنه حكاة سيبويه<sup>(٥)</sup> عن عيسى بن عمر<sup>(٦)</sup> أنّه ينصبه، قال: لأني لما اضطررت إلى رده إلى أصله في التنوين إذ كان قبل البناء منوناً رَدَدْتُهُ إلى أصله في الإعراب، وأصل هذا أن يكون منصوباً مُعْرَباً، وعلى هذا قول الشاعر: /ب: ٧٧/

سَلامُ اللهِ يَـا مَطَرُ عَلَيْنَا      وليسَ عليكِ يَـا مَطَرُ السَّلامِ<sup>(٧)</sup>

و(مطرٌ) اسم رجلٍ، فيُنصَبُ ويُرفعُ في الرواية على الخلاف.

(١) سورة يونس: الآية (٤٢).

(٢) ينظر الكتاب: ٢٠٢/٢

(٣) ابن البنا.

(٤) ابن البنا.

(٥) ينظر الكتاب: ٢٠٢/٢-٢٠٣

(٦) عيسى بن عمر الثقفي، وهو من النحويين البصريين، أخذ النحو عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذه عنه الخليل وسيبويه والأخفش، توفي: ١٤٩هـ، ينظر مراتب النحويين واللغويين: ٤٠، ٤٥، بغية الوعاة: ٢٣٧/٢، ٢٣٨

(٧) البيت من الوافر، للأحوص في ديوانه ٢٣٧، الكتاب: ٢٠٢/٢، الأصول: ٣٤٤/١، شرح أبيات سيبويه: ٢٥/٢،

٦٠٥ شرح شواهد المغني: ٧٦٦/٢، الخزانة: ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦ وبلا نسبة في الأزهية: ١٦٤، الأشباه

والنظائر: ٢١٣/٣

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ:

وَسَرَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا<sup>(١)</sup> .....

فإنَّه يجوز أن يكون ندبةً وهو أولى؛ لأنَّه مرثية، والألف فيه للندبة، ولكن لم ينطق بالهاء لأنَّه للسكت فتركه لأجل القافية.

ويجوز أن يكون على قول<sup>(٢)</sup> من نصب المنادى المفرد في الشعر بأن يقول: يا مطراً، ويا زيداً؛ حيث يرده إلى أصله المنصوب، فكذا يقول: يا عُمَرَا، ولا يحتاج إلى صرفه بالتنوين ليجعل الألف بدلا من التنوين في الوقف في حال النصب، كما تقول: رأيت زيداً، ولكن إذا [نَصَبَهُ]<sup>(٣)</sup> وقال: يا عُمَرَ أشبع الفتحة وزاد ألفاً للقافية، وذلك أن الألف والواو والياء تزداد لإطلاق القوافي والوصل فيقال:

..... وَمَنْزَلِي .....<sup>(٤)</sup>

وكما قال قائل هذا في البيت قبله:

..... حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا<sup>(٥)</sup> .....

(١) كمال البيت وروايته في الديوان:

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَّرَتْ لَهُ وَقُفَّتَ فِيهِ بِحَقِّ اللَّهِ يَا عُمَرَا

البيت البسيط، لجرير في ديوانه: ٢٣٥، الدرر: ٣٩٣/١، شرح شواهد المغني ٧٩٢/٢، شرح عمدة الحفاظ: ٢٨٩، المقاصد النحوية: ١٧٠٨-١٧٤٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٧-٦/٤، شرح ابن الناظم: ٤٢١، شرح الأشموني: ١٦/٣-٥٧-٥٩، التصريح: ٢٠٦/٢، وروي (قلدت أمراً)، (بحكم الله)، (بأمر الله).

(٢) ينظر شرح الأشموني: ٢٥٥/١.

(٣) في الأصل (نصبته).

(٤) كمال البيت:

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

البيت من الطويل، لامرئ القيس، ينظر ديوانه: ٦٠، الكتاب، ٢٠٥/٤ وشرح ابن يعيش: ٣٣/٩ - ٨٩ - ٢٢٤/١، التصريح: ١٣٦/٢، شرح شواهد المغني: ٤٦٣/١، الجمع، ١٢٩/٢، وبلا نسبة في المنصف، ٢٢٤/١، مغني اللبيب: ١٦١/١ - ١٦٢، ٣٥٦/٢، شرح الأشموني: ٣٠٩/٣.

(٥) كمال البيت:

تَنْعَى التُّعَاهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا

ينظر ديوان جرير: ٢٣٥.

ثم قال:

..... نُجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا<sup>(١)</sup> .....

قال: <sup>(٢)</sup> والألف التي تُزاد للوصل وإطلاق القافية إنما تكون زائدة، وقد تكون أصلية ولكن يكون وصلاً مستعاراً؛ لأنَّ هذه الألف تسمى (ألف) الوصل.

وكان يقول: <sup>(٣)</sup> وما أظن أن الألف التي تكون بدلاً من التنوين تجوز وصلاً؛ لأنَّها إذا وُصِلت كانت تنويناً حتى أنشدته أبياتاً مثل قوله:

وكان ما اهتضَّ الجحافُ بهرجا ..... <sup>(٤)</sup> .....

مع قوله:

ولبست للشَّرِّ جُلاً أخرجاً<sup>(٥)</sup> .....

(١) كمال البيت:

فَالشَّمْسُ كاسِفَةٌ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

ديوان جرير: ٢٣٥، اللغة، حملت: كلفت. أمراً عظيماً: هو الخلافة وتبعاتها الشاقة. اضطرت: بالغت في الصبر والاحتمال.

(٢) ابن البنا.

(٣) ابن البنا.

(٤) كمال البيت:

كَانَ مَا اهْتَضَّ الْجِحَافُ بِهِرْجَا تَرُودُ عَنْهَا رَأْسَهَا مُشَجَّجَا

الرجز للعجاج، ينظر الديوان: ٦٨/٢، أدب الكاتب: ٤٩٨، الأفعال: ٢٦٣/٢، الصَّحاح: ٣٠١/١، اللسان: ٢١٧/٢-٢٩٩، تاج العروس: ٤٣٢/٥.

(٥) كمال البيت:

وَنَجْنَجَتْ بِالْخَوْفِ مَنْ تَنَجَّنَجَا وَلِبَسْتُ لِلشَّرِّ جُلاً أخرجاً

الرجز للعجاج، الديوان: ٦٥/٢، اللغة: لبس للشَّرِّ: لبسته الخُروبُ جُلاً: فِيهِ بَيَاضٌ وَحُمْرَةٌ، وَالْأَخْرَجَةُ: مَرْحَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ، لَوْ أَنَّ أَرْضَهَا سَوَادٌ وَبَيَاضٌ إِلَى الْحُمْرَةِ.

فألف (بمجرى) بدل من التنوين لأنه ينصرف، وكذلك قول رؤبه: <sup>(١)</sup>

إِمَّا تَرَى دَهْرًا حَنَانِي حَفْضًا ..... <sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ..... <sup>(٣)</sup>

وغيره، فقبله ورجع إليه.

وأما يا بُنَيَّ/أ: ٧٨/ فهو مثل: يا غلام حذف (ياء) الإضافة، واجتزأ بالكسرة، ومن قال: يا بُنَيَّ فكأنه أراد يا بُنَيَّا على أن يكون (الألف) بدلاً من (ياء) الإضافة، وهو يا بُنَيَّ ثم حذف (الألف) ومن قال: يا بُنَيَّ فهو رَدِّيٌّ؛ لأنه يبقى بالتصغير متطرفاً، وذلك أن هذه (الياء) التي بقيت خفيفة تكون للتصغير؛ لأنها ثالثة ساكنة، ومن سبيل (ياء) التصغير أن يكون حشواً لا طرفاً بحيث يكون بعده حرف، أو حرفان، أو ثلاثة.

واعلم أنك إذا زدت في النداء لمد الصوت مثل قولك: يا زياده لم يجز أن تقول: يا زياده لأنك إن نذبت (بالألف) ميتا فالميت غير مستدعى، ولا مستغاث به، وهذه اللام لام المستغاث به، وإن أردت نداء حيي ثم زدت في النداء ألفاً لزيادة الصوت فإنه لا يجوز الجمع بين

(١) هو رؤبة بن العجاج. كان هو وأبوه شاعرين راجزين مشهورين. ورؤية أكثر شعراً من أبيه وأفصح منه، أقام بالبصرة، توفي سنة (١٤٥). ينظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٣١١، الشعر والشعراء: ٥٩٤-٦٠١.

(٢) كمال البيت:

إِمَّا تَرَى دَهْرًا حَنَانِي حَفْضًا      أَطْرَ الصَّنَاعِينَ الْعَرِيشَ الْقَعْضَا

الرجز لرؤية في ديوانه: ٨٠، كتاب الأفعال: ٣٨٥/١، المعاني الكبير: ١٢١٨/٣، الصحاح: ١٠١٠/٣، اللسان: ٣١٥/٦، ١٣٧/٧، ٢٢٤، ٢٣٨/٧، وبلا نسبة في تهذيب اللغة: ١٢٨/٤، جوهرة اللغة: ٥٤٥/١، ٩٠٣، مجمل اللغة ١٧٩/٤.

(٣) كمال البيت:

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا      ذَهَبْتُ طَوَلًا وَذَهَبْتُ عَرَضًا

الرجز لرجل من عمان في الكتاب: ١٦٣/١، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه: ٢٠٢/١، تهذيب اللغة: ١٢/١٢، الصحاح: ١٠٩٧/٣، مجمل اللغة: ٧١٦/١، مقاييس اللغة: ٤٨٩/٤، المحكم: ١٨٦/٨، اللسان: ٢٠٦/٧.

اللَّام وبين هذه الألف؛ لأنَّ تلك اللَّام مثل هذه الزيادة في أنَّها أُزِيدت في الاستغاثة لزيادة الصوت، قال سيبويه: <sup>(١)</sup> هذه اللَّام بدل من الزيادة التي تلحق المنادى؛ أراد هذه الألف؛ فإذا جعلت اللَّام التي في أوَّل الاسم بدلاً من الألف التي تزداد في آخره لزيادة الصوت فلم يجز الجمع بينهما.

---

(١) ينظر الكتاب: ٢/٢١٨ - ١/٣٢٠.

## باب الندبة

اعلم أنّ أبا علي ما ذكر باب الندبة في كتاب (الإيضاح) خدمةً للسلطان؛ لأنّه صنّفه لعضد الدولة<sup>(١)</sup>، فنزّهه عنه، إلّا أنّي درستُ على شيخني أبي القاسم<sup>(٢)</sup> هذا الباب من اللّمع لابن جني، ب: ٧٨/ وسألته مع ذلك عن مسائل الأخصف في الأوسط<sup>(٣)</sup>.

وجملته هو أنّ الندبة نداء، ولكنه نداء مخصوص؛ لأنّه نداء للميت بالتحريق.

وذلك أنّ الندبة هي التفجّع للميت، والغمّ عليه، ومنه يقال: النادبات للمتفجّعات المتحرّجات على الميت، فيشعرُ النادِبُ به، وإن كان يعلم أنّ المنادى لا يسمع، ولا يجيبُ أنّه حصل في حسرة، ووقع في غمٍ عظيمٍ، وأمرٍ قادحٍ، وهذا على الأكثر من كلام النساء؛ لأنّ أكثر ما يستعمله، ويتكلّم به النساء.

ويقعُ النُدْبَةُ بحرفين أحدهما من حروف النداء استعملَ فيها، وهو (ياء) والآخر حرف خصوصها به، وهو (وا) وليس يُندبُ إلّا بهذين الحرفين، ويُزادُ في الاسم ألفٌ لِمَا فيهما من المدّة؛ لزيادة الصوت، وذلك يُزادُ للبعيد منك، ولا أبعد للميت، وتُزادُ (هاء) للسكّنة، وربما تُحذفُ علامةُ الندبة أعني الزيادة، وهي الألف، و(هاء) السكت؛ فإذا نُدبَ مع حذف الزيادة بحرف (وا) لم يقع التباس؛ لأنّ هذا لا يكون إلّا في الندبة، وإن نُدبَ بـ(ياء) مع الحذف أشبه النداء إلّا أنّه يُستدلُّ على النُدْبَةِ بدلالة الحال؛ لأنّه إذا كان الخطاب لميت علّمَ أنّه نداء نُدْبَةٍ لا نداء استدعاء.

وإذا ندبت فإمّا يجوز ذلك في مشهورٍ يُعرَفُ من نكرة مجهول، ومبهم؛ لأنّ الندبة تَفجّع على فائتٍ لا عوض عنه من فضل ومنقبة، فإذا توجّعت لمعروف ذي خطر كان عذراً لك في التفجّع له؛ حيث يُقال: إنّ المُتَفجّع له يساوى حُزنك وحُرقتك.

وإن ندبت مجهولاً، ومن لا حُرْقَةَ على مثله، وأنت عاقل استنقصك السامع فيما تفعله، وتتكلفُ من التفجع، والندبة إذا ندبته فإمّا تندبُه بأشهرِ أسمائه، وأحسن صفاته لما مضى، وهو

(١) في الأصل (لعضد).

(٢) أبو القاسم الثماني، فيما ترجح لنا.

(٣) زيادة مُجَلَّة في الأصل.

أن يكون لك عذرٌ فيما تفعله، فأما أن تندبه بصفة غير حسنة فلا عُذْرَ لك؛ لأنَّ الندبة تكون أمانة: ٧٩/١ على أنك متحرِّقٌ على عدمك مثل ذلك الاسم، ومثل تلك الصفة؛ فإذا كانت صفة خسيئةً، واسماً دنيئاً خاملاً؛ فإعراضٌ عن ذكره أولى من التأسف عليه.

إذا ثبتت هذه الجملة؛ فالمسائل منه تقول في زيدٍ إذا ندبته: (وا زيدا)، أو (يا زيدا) لا بد من أحد هذين الحرفين، وهذه (الهاء) تزيدها للوقف والاستراحة، وهي ساكنة لا تُحرِّك عند البصريين؛ لأنَّها تُزاد في حال الوقف، وهو موضع سكون؛ فإذا وُصل حُذفت لا محالة، فلا يحصل تحريكه إلا في ضرورة الشعر؛ فإنه يُحرِّك إذا بقي في الوصل، ثم إذا حُرِّك جُوِّز ضمه وكسره تشبيهاً (بهاء) الضمير؛ لوقوعه في الطرف كهو، ثم (هاء) الضمير يُضمُّ مرةً، ويُكسَّرُ أخرى؛ كقولك (له) و(به) وكذلك هذا، وإذا جاز للشاعر تحريكه جاز له إشباعه، مثل قوله:

يا مَرَجَبَاهُ..... (١)

وقد قال المتنبي:

واحرَّ قلباه مِمَّنْ قَلْبُهُ شِيمٌ..... (٢)

بضم الهاء وكسره، والكوفيون<sup>(٣)</sup> يُجَوِّزون أيضاً لغير الشاعر تحريك هذه (الهاء) بالضم والكسر بأن يُبَيِّنه في الوصل ثم يُحرِّكه، ونحن لا نجيزه لما مضى، وهو أنه زيدٌ للسكت والوقف.

(١) كمال البيت:

يا مَرَجَبَاهُ، بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبُوهُ، لِلسَّانِيَةِ

البيت من الرجز، قائله: عروة بن حزام في الخزانة: ١١/٤٥٩، وبلا نسبة في إصلاح المنطق: ٩٢، المنصف ٣/١٤٢، المفصل: ٤٦١، الممتع: ٢٦٦، التذليل: ١٠/٣٤٩، المقاصد الشافية: ٥/٤٠٢، ويروى (ناهيه) (عفرا) بدلاً من (ناجيه) اللغة: عُفْرَاء: محبوبة الشاعر.

(٢) كمال البيت:

واحرَّ قلباه مِمَّنْ قَلْبُهُ شِيمٌ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ

البيت من البسيط، ينظر ديوانه: ٣/٣٦٢، شرح ابن يعيش: ١٠/٤٤، شرح قطر الندى: ٢٢٣، التصريح: ٢/٢٤٩، الخزانة: ٧/٢٧٦.

(٣) ينظر أسرار العربية: ٢٤٤، ٢٤٥، شرح ابن يعيش: ١٤/٢.

واعلم أنّ (هاء) السكت لا تُزادُ في كل موضع بل له مواضع معلومة؛ إذ تُزاد مع المبيّيات دون المعرب؛ ألا تراها تُزاد في مثل: أَيْنَهُ، وكَيْفَهُ، و **﴿كُنْيَةٍ﴾**<sup>(١)</sup>، و **﴿سُلْطَانِيَّةٍ﴾**<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك. إذا تقرر هذا؛ فإنّ شئتَ قلت: يا زيّاده، أو وا زيّاده بعلامة الندبة، وإنّ شئتَ تركت علامة الندبة، وقلت: يا زيّد، أو وا زيّد، كما تناديه؛ لأنّ الندبة لا تكون إلّا نداءً، ولهذا لا يقع في الخبر، وما ليس بمنادى إلّا أنّك تستدل على الندبة بشاهد الحال، وقد يقع إلتباس في ألفاظ من هذا؛ لأنك قد تقول: يا زيّاداً وأنت تريد/ب: ٧٩ / الإضافة، وتجعل الألف بدلاً من (ياء) يا زيدي وقد تكون هذا نداء المفرد مثل قولك: يا زيّد ثمّ تزيد (ألفاً) في النداء فيكون نوعاً من التغيير والزيادة في النداء بأنّ تقول: يا زيّاده، وتصل، وقد يكون نُدْبَةً.

وإنّما يتميِّز بعضهما من بعضٍ بدلالة الحال وشاهد الأمر، وإن كان في آخر الاسم المندوب ألف؛ نُظِرَ، فإن كانت مقصورة سقطت، مثل: مثي، ومُعَلّي، وزكريّا، تقول: يا مُثْنَاهُ، ويا معالاه، وذلك أنّ ألف الوصل ساكنة، وألف الندبة ساكنة؛ فالتقى ساكنان فسقط الذي الأصل؛ لأنّ ألف دخلت لمعنى وإن كانت ممدودة ثبتت لوقوع الحاجز بينهما، تقول في يا زكريّا إذا نذبت: يا زكريّا، وإن نذبت اثنين، وعطف أحدهما على الآخر فأدخل ألف الندبة في كل واحد منهما و(الهاء) في الثاني منهما؛ لأنّ ذلك موضع وقف وسكت تقول: وا زيّاداً و عمراداً؛ لأنّك وصلت الأول، ثم استرحت عند الثاني، أو تقول: وا زيّد وعمراداً؛ إذا حذف الألف من الأول ولا تندب فتقول: يا رجلاً؛ لأنّه لا يعرفه أحد فيعذرُك، ولا مبهماً فتقول: وا هذا، أو وا تلكاه؛ لما مضى.

وكذلك لا تقول: وا من يعني أمرهوه، وا من لا خير فيه، ولا وا من لا نعرفاه؛ لأنّه يُسْتَنْقَصُ النادِبُ بمثل هذا، ولكن تندبُ بمثل قولك: وا مَنْ حفر بئرَ زمزماة<sup>(٣)</sup>، أو وا من حفر زمزماة؛ لأنّه معروف يعني به إسماعيل **﴿عليه السلام﴾**، أو من تقول: يا أمير المؤمنيناه، أو يا سيد المسلميناه.

لأنّ كل هذا معروف، وتدخل (ألف) الندبة و(الهاء) في المضاف إليه، وإن كنت تندب المضاف؛ لأنك لا تتمكن من هذا/أ: ٨٠ / إلّا عند آخر الكلمة؛ إذا المضاف إليه في محل التنوين؛ فإذا تم الاسم بالمضاف إليه فحينئذ تجيء بعلامة الندبة من (الألف)، و(الهاء)،

(١) سورة الحاقة: الآية (١٩).

(٢) سورة الحاقة: الآية (٢٩).

(٣) ينظر الكتاب: ٢٢٨/٢.

وكذلك تقول: وا عبد الملكاه، وا أبا الحسناه، وا عبد الرحماناه، وا عبد اللهاه فيجب بدخول الألف فتح كل ضمة، أو كسرة إلا أن يلتبس على ما نُفَصِّلُهُ<sup>(١)</sup>.

وإن حذفت الألف قلت: وا عبدالله، مثل مضاف النداء كما قلت: وا زيد.

واعلم أن ألف الندبة يفتح ما قبلها؛ لأن ما قبل الألف أبداً مفتوح لتسليم الألف فلما لم تحف لبساً فترك ألف الندبة على حالها، وأتبعها ما قبلها في الفتح؛ فإن حفت اللبس فأتبع الألف ما قبلها من الحركة؛ فإذا صارت تابعة دارت مع تلك الحركة، وصارت من جنسها إن كانت ضمة صارت واواً، وإن كانت كسرة صارت ياءً على ما نُفَسِّرُهُ.

تقول إذا ندبت غلام رجل: وا غلامكاه، والاثنين وا غلامكماه، والألف في كل هذا على قياسهما وأصلهما، وفي الجميع وا غلامكموه فقد صارت ألف الندبة هاهنا (واواً) وذلك أن أصله [وا غلامكم] <sup>(٢)</sup> ثم جاءت ألف الندبة فالتقى ساكنان الألف، والواو فسقطت (الواو)، وبقيت الألف؛ لأنها لمعنى فصادفت قبلها ميماً مضمومة فانقلبت (واواً)، ولم يمكنها أن تفتح الميم قبلها، وثبتت؛ لأنها تصير وا غلامكماه فيلتبس بالثنائية.

وإن ندبت غلام امرأة قلت: وا غلامكاه؛ لأن كاف التأنيث مكسورة فلم تتمكن الألف من أن تكون متبوعة لفتح الكاف فتصير تابعة لها؛ لأنها كانت تصير واغلامكاه /ب: ٨٠/ فيشتبه بالتذكير، ولكن الألف صارت تابعة لكسرة الكاف، وانقلبت ياء.

وكذلك إذا قلت: يا من لم يقض، ثم ندبته قلت: وا من لم يقضيه ف(الهاء) للسكت و(الياء) هي (ألف) الندبة تبعت كسرة الضاد؛ لأنه لم يمكن أن يقال: يا من لم يقضاه فيشتبه ولا يُعرَّف أنه من يفعل.

وأما إذا سميت رجلاً أو غيره أذرعاً، أو عرفات ثم ندبته قلت: يا أذرعته، وا عرفاته فلا تجعل الألف تابعة لكسرة التاء، وإن كانت (تاء) التأنيث مكسورة؛ لأنه لا يلتبس بشيء وأنت لم تجعل الألف تابعة لكسرة الكاف في غلامكاه لأجل أنه لا بد من كسرة الكاف ولكن لخوف الاشتباه؛ فإذا لم يكن لبس فبق الألف على حاله.

(١) ينظر ص: ١٧٩.

(٢) في الأصل (واغلامكو).

وكذلك يا مُسلماتاه، وإنْ نَدبت غلامه أعني غُلامَ غير مخاطب قلت: وا غلامُهُوه وأصله غلامُهُوه ثم جاءت ألف الندبة فالتقى ساكنان (الواو) و(الألف) فسقطت الواو وبقيت الألف فصادت قبلها (هاء) مضمومة فتبعتهما، وصارت (واواً) ولم يُمكنها أن تفتح تلك (الهاء) حتى تكون هي التابعة لها؛ لأنّها كانت تصير غلامهَاه فيشتبه بندبة غُلام امرأة غير مخاطبة.

وكذلك إذا قلت: يا مَنْ لم يغزُ؛ فإذا نَدبته قلت: يا من لم يغزُواه.

قال: <sup>(١)</sup> وهي ألف الندبة تبعَت ضمة (الزاي) و(الهاء) للسكّنة.

وتقول في التثنية: <sup>(٢)</sup> واغلامهماه، وفي الجمع: واغلامُهُوه؛ فأبدلت ألف الندبة فيه (واواً) لئلا يلتبس بالتثنية.

وأما إذا نَدبت غلامك، فاعتبره بحكم (الياء) في النداء، مثل قولك: يا غُلامي فمن قال <sup>(٣)</sup> في الندبة: ياغلاماه؛ أ/أ: ٨١/ لأنّ ألف الندبة أزلت الكسرة، وأحدثت بدلها فتحة.

ومن قال: ياغُلامي بسكون (الياء) فإذا نُدب فيه وجهان: <sup>(٤)</sup>

**أحدهما:** أن تحذف تلك (الياء) فتقول: واغلاماه، وعِلته أنه اجتمع ساكنان (الياء) وألف الندبة؛ فسقطت (الياء) لالتقاء الساكنين.

**والوجه والثاني:** أن يُحرّك (الياء) ليزول التقاء الساكنين من غير حذف، وقال: واغلامياه، ومن قال: ياغُلامي، قال في الندبة: واغلامياه لا غير؛ لأنّه ليس فيه التقاء الساكنين ولا تحريك حادث في الندبة.

وإن كان مضافاً إلى قبله (ياء) أو (واو) ساكنة لزمّت (ياء) الإضافة نحو: قاضي، وعشريّ ثم تقول: وا قاضيًا، وغلّامِيَاه [واعشرياه] <sup>(٥)</sup>.

(١) ابن البنا.

(٢) ينظر الأصول: ٣٥٧/١، التبصرة والتذكرة: ٣٦٤/١.

(٣) ينظر الكتاب: ٢١٠/٢.

(٤) ينظر المقتضب: ٢٦٩/٤، الأصول: ٣٥٦/١.

(٥) زيادة يستقيم بها.

وإن أضفت ما في آخره ألف مقصورة إلى نفسك مثل: مُثْنِي، وَمُعَلِّي ثم ندبت قلت: وا مُثْنَايَاه، وا مُعَلَايَاه، [وازكريَّاه]<sup>(١)</sup> فيمن قصر لأنك تقول: مُثْنَايَ.

وإن كانت في آخره ألف ممدود مثل: زكرياء، تقول: يا زكريَّاي؛ فإذا ندبت قلت: يا زكريَّايَ أو زكريَّاه مثل: غلامِيَاه، وغلَامَاهُ على قول من قال: يا غلامِي، وإن قلت: يا غلام غلامِي فيجوز تسكينه، وفتحه أعني (الياء) فتقول: يا غلامِي فإن فتحته ثم ندبت قلت: وا غُلامَ غلامِيَاه، واهلاك غُلامِيَاه تَنْدُبُ المضاف، ولكن تُلْحِقُ المدة أعني ألف الندبة في آخر المضاف إليه لما مضى.

وإن سكنت (الياء) خرج على الوجهين: إمَّا أن تقول: واغُلامَ غلامَاه، أو غُلامِيَاه<sup>(٢)</sup> على ما مضى، قال الأخفش:<sup>(٣)</sup> في هذا الأخير تُثَبِّت (الياء)؛ لأنك لم تَنْدُب الغلام الأول وإمَّا تحذف (الياء) من شيء تدعوه بعينه، أو تَنْدُبُهُ، ومتى قُلْتَ: يا زيْدَاه؛ فلك إمالة الألف والمقتضي لها ثلاثة أشياء مذكورة في آخر باب (لا).

(١) في الأصل (زكرياياه).

(٢) ينظر الكتاب: ٢٢٢/٢، الأصول: ٣٥٧/١.

(٣) لم أفق عليه.

## باب النفي بلا

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ المنفي/ب: ٨١/ على ثلاثة أضربٍ مفرد، ومضاف، ومشبَّه للمضاف.

فالمفرد منها هو الذي يقع البناء فيه دون غيره، وذلك أنَّ (لا) في عقد الباب تعمل في النكرات، ولا تعمل في المعارف، وعملها النَّصْبُ تشبيهاً بـ(إنَّ)، والرفع تشبيهاً بـ(ليس)، وذلك أنَّه كان من سبيلها أن تنصب الاسم، وتنونه كما تنصبه (إنَّ) فيكون مُعَرَّباً مُنَوَّنًا.

وإنَّما حُمِلَ على (إنَّ) لأنَّ (إنَّ) تُثَبِّتُ، و(لا) تنفي ما تثبته (إنَّ)؛ لأنَّه إذا قال: إنَّ لنا إبلاً، قلت: لا إبلَ لكم، فقد نفيت أنت بحرف (لا) ما أثبتته بحرف (إنَّ)؛ فلما كانت نقيضة (إنَّ) حُمِلَتْ عليه في العمل؛ لأنَّ الشيء قد يُلْحَقُ حكمه بحكم نقيضه؛ فهذه رتبةٌ لحكم (لا) في أنَّه كان ينبغي أن يعمل بالنَّصْبِ، إلَّا أنَّه عَرَضَ ما منع النَّصْبَ بالإعراب، واقتضى بناؤه مع الاسم بعده.

وذلك أنَّه جواب ما هو كاسم واحد، وشيء واحد؛ فُجِعِلَ الجواب اسماً واحداً، وذلك أن قولك: لا رجلَ في الدار؛ جواب لقول من قال: هل من رجلٍ في الدار؟ وذو سؤال عن الجنس جملةً؛ أي: هل من هذا الجنس أحدٌ في الدار؟ فإذا قال: لا رجلٌ، فقد نفى به جنس ما سأله عنه جملة، وكان السؤال وقع باسم واحد؛ لأنَّه جواب من رجلٍ، وهما كشيء واحد؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ إذ المضاف إليه بمنزلة التنوين.

ثم معلوم أن لزوم (من) لمعموله أكثر من لزوم المضاف للمضاف إليه في قولك: غلامٌ زيدٌ؛ لأنَّ قولك: غلامٌ يستقل بنفسه، و(من) لا يستقل بنفسه؛ فلمَّا كان ذاك بمنزلة شيء واحدٍ؛ كذلك هذا.

إذا ثبت ذاك؛ فإنَّ (لا) بُنِي مع الاسم وجعل شيئاً واحداً كخمسة عشر، أ: ٨٢/ وبني على الفتح؛ لأنَّه أخفُّ الحركات مثل: ما فعله بخمسة عشر.

فإن قيل: (لا) حرف، ورجلٌ ونحوه اسمٌ؛ فكيف يُجْعَل الحرف مع الاسم اسماً واحداً؟

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "الأسماء النكرة التي تُنْفَى بلا هي الأسماء الشائعة التي يُراد بنفيها نفي الجنس، والبناء على الفتح مطرد فيها؛ إذا كانت مفردة، كما كان البناء على الضم مطرداً في الأسماء المناداة المفردة المعرفة، وذلك نحو: لا رجلَ في الدار، وغلامٌ عند زيدٍ". الإيضاح: ١٩٣.

قُلْنَا: لا يمتنع ذلك؛ لأنَّ له نظيراً، ألا ترى أنَّ (أَنَّ) المشددة مع الاسم بعده بمنزلة المصدر، وهو اسم واحد؛ لأنك تقول: بلغني أنَّك منطلق، فمعناه: انطِلاقُك، وكذلك (إِنَّ) المخففة مع الفعل بعده بمنزلة المصدر.

فإذاً في التركيب قد وُجد اسمٌ مع اسم، وفعلٌ مع اسم، وحرفٌ مع اسم، فالاسم مع الاسم نحو خمسة عشر ونحوها، والفعل مع الاسم قولك: (حَبَّذَا) قد جُعِلَا اسماً واحداً، والحرف مع الاسم في النفي وغيره على ما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

وقولنا: هل مِنْ رجلٍ؛ فَمِنْ: زائدة، ولكنها زيدت في الاستفهام الذي فيه معنى النفي؛ إذ ليس بشيء موجب؛ لأنك تقول: هل مِنْ رجلٍ بمنزلة قولك: مَا مِنْ رجلٍ، ومتى قال: هل رجلٌ في الدار؛ فإنَّ جوابه أَنْ يقال: لا رجلٌ في الدار، وهذا ليس بنفي للجنس، وإمَّا هو نفي واحدٍ مطابقة لسؤاله؛ لأنَّ كل هذا النفي مقدر بسؤال سائل كأنه قال: كذا.

فإذاً يجوز أَنْ يكون فيها اثنان وثلاثة، وإذا قال في جواب هذا: لا رجلٌ في الدار؛ فقد أجابه وزاد عليه إلاَّ أَنَّهُ ما أجابه بجواب مطابق لسؤاله؛ إذ سألَه عن واحد فكان طبقه من الجواب أَنْ ينفي واحداً، وإمَّا نفي الجنس كله الواحد منه، وما زاد عليه.

وأما شَبَهَ (لا) بليس فهو أَنَّهُ نفيٌّ كهو، ثم ليس ترفع الاسم كذلك (لا) يجوز أَنْ ترفع، إلاَّ أَنْ (لا) وإنَّ شَبَهَ بـ(إِنَّ)/ب: ٨٢/ وأشَبَهَ فليس يعمل عملهما أصلاً في المعارف، ولا إذا فُصِّلَ بينه وبين الاسم، وإمَّا يعمل عملهما في النكرات التي تليها، وإلاَّ فإنَّ عَمَلَهَا يبطُلُ بكل حال في هذين الموضعين، وهو مع المعرفة ومع الفصل، وإمَّا لم يعمل في المعارف لشيئين: أحدهما: هو أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِإِنَّ، وليس [و]<sup>(٢)</sup> كل واحد منهما يعمل في المعرفة، وفي النكرة؛ فجُعِلَ هو أنقص رتبة منهما.

والثاني: هو أَنَّهُ يقع جواباً عما هو نكرة، وهو قوله: هل مِنْ رجلٍ، وهل رجلٌ؛ فيجاب عنه بنفي نكرة وقع السؤال عنها.

وليس معنى قولنا: إِنَّ (لا) ليست تعمل في المعارف أَنَّهُ لا تدخلُ عليها، وإمَّا نُريدُ أَنَّهُ لا تؤثر في إعرابها، وإلاَّ فإنَّها تدخل على النكرة، وعلى المعرفة، تقول: لا زيدٌ في الدار، يكون

(١) ينظر ص: ١٨١.

(٢) زيادة مخلة في الأصل.

رَفَعُ (زيد) بالابتداء، و(لا) لم يؤثر أكثر من فائدة المعنى، ولا يجوز أن يُقال: إِنَّهَا رَفَعَتْ (زيداً) كما لو كانت (ليس) إذا قلت: ليس زيدٌ في الدارِ؛ لأنَّنا قد قلنا: إِنَّهَا لا تعمل عمل ليس في معرفة في أَنَّها لا ترفعها، ولا عمل إنَّ في أَنَّها لا تنصبها، وتقول: لا رجلٌ في الدارِ، فيكون رفعه من وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى (ليس) فيكون العامل للرفع في رجلٍ، كما لو قلت: ليس زيدٌ رجلٌ في الدارِ وخبره منصوب؛ كخبر ليس مثل قولك: لا أحدٌ أفضل منك، إلاَّ أنك متى قلت: لا رجلٌ لك، أو في الدارِ؛ فإنَّ أعملته عمل (ليس) فالظرف موضعه نصبٌ، وإن جعلت ما بعده مبتدأ فالظرف موضعه رفعٌ؛ لأنَّه خبر.

ويجوز أن يكون رفعه على الابتداء، وتكون (لا) زائدة أفادت معنى، ولم تفد/أ: ٨٣/ إعراباً؛ لأنَّه لما جاز أن يدخل على المعرفة، وتأثيرها هذا القدر جاز في النكرة أيضاً، ولكنه إذا دخل على المعرفة فالأولى أن يتكرَّر، مثل أن تقول: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمروٌ؛ لأنَّ هذا جواب لشيئين؛ كأنَّ قائلاً قال له: إذا عندك أمٌ دَا؟ أو قال أيُّهما في الدارِ؟ فقال جيباً: لا زيدٌ عندي ولا عمرو، ولو لم يُكرَّر، ولكن قال: لا زيدٌ في الدارِ جاز، وهذا الموضع من مواضع (ما) بأن يقول الجيب: ما زيدٌ في الدارِ، أو يجيب ب(لا) مع تكريره، ولكن إن لم يُكرَّر جاز.

إذا ثبت هذا فمعنى قول أبي علي<sup>(١)</sup>: والبناء على الفتح مُطَرِّدٌ فيها؛ إذا كان مُفْرَداً كما كان البناء على الضم مُطَرِّداً في الأسماء المناداة المفردة المعرفة.

معنى هذا هو أن بناء الفتح في المنفي المُفْرَد يكثر، وينقاسُ كبناء الضمِّ في المنادى المفرد المعرفة، قال سيبويه: <sup>(٢)</sup> والبناء يُشْبِه الإعراب في هذين الموضعين.

ومعنى هذا هو أن الضمَّ في النداء بناء إلاَّ أنه مع كونه بناءً أُجْرِي مجرى الإعراب في كثرته، واطِّرادِهِ في كل موضع، كما أنَّ المرفوع إعرابٌ ثم اطَّردَ، ولم يقف على موضع دون موضع، بل كل مرفوع يرتفعُ بأنَّه فاعل، وكذلك الفتح في المنفي المفرد بناءً؛ إلاَّ أنه مع كونه بناءً يجري مجرى الإعراب في جريانه، واطِّرادِهِ في كل موضع، ولهذا جاز الحمل على موضعه وإن كان مبنياً؛ لأنَّ حركته تُشْبِه حركة الإعراب، وهو أنَّ الفاعل مرفوع في كل موضع، لا يقف ذلك

(١) ينظر الإيضاح: ١٩٣.

(٢) لم أف علىه.

على السماع في كل واحدٍ بعينه، كذلك كل نداء مفردٍ مبنيٍّ على الضم كما أنَّ المنصوب لَمَّا كان إعراباً أطرد، وانقاس في كل موضع<sup>(١)</sup> بأنَّ ينتصب في عَامِلٍ عَمِلَ/ب: ٨٣/ فيه لا يُحصَر على مكانٍ مَخْصُوصٍ.

إذا ثبتت هذه الجمل؛ فبيان المسائل منه، وهو المفرد؛ لأنَّ هذا القسم له، تقول: لا رجلٌ عندك، ولا غلامٌ في الدار، فقوله: (لا رجل) مِنْ الناس من قال: <sup>(٢)</sup> إِنَّ رجلاً مع (لا) بمنزلة المبتدأ موضعه رفعٌ، وأقسام خبره كأقسام خبر المبتدأ، ومنهم من قال: <sup>(٣)</sup> إِنَّ رجلاً مع (لا) بمنزلة اسم (إِنَّ) في أَنَّهُ اسمه، وأخباره أخبار (إِنَّ) فتقول: لا رجلٌ صالحٌ، ولا رجلٌ أفضلٌ منك، فهذا خبرٌ المنفي.

وقد يُحذف الخبر<sup>(٤)</sup> مع (لا) مثل قولك: لا إله إلا الله؛ بأنَّ تُقَدَّرُهُ فتقول: الإله الله يكون مبتدأً وخبراً إلا أنَّك لَمَّا جئت بـ(لا) النافية جئت؛ لأجله بالإثبات؛ لأنَّ خبر المبتدأ المفرد ينبغي أن يكون هو هو نفسه، ومعلوم أنَّ الذي نفيتَه غير الذي أثبتته؛ لأنك نفيت ثم أثبت غيره، فلا يمكن أن يكون المنفي هو المثبت، و(إلا الله) رَفَع على البدل من موضع لا إله إلا الله؛ لأنَّه رفع بالابتداء فهو بمنزلة قولك: لا إله غيرُ الله، و(إلا) هذه غير مُسَلَّطَة.

وإنَّما تقول في (إلا) أَنَّهُا مُسَلَّطَة أو غير مُسَلَّطَة؛ لأنَّها هي التي تُسَلِّط العامل على العمل، وتُقَوِّي الفعل؛ حيث تقول: جاء القومُ إلا زيدا؛ فتقول: إِنَّ (إلا) قَوَّت الفعل، وسَلَّطَتْه على المستثنى.

ويجوز أن تقول: لا إله إلا الله بالنصب على أصل الاستثناء، ويجوز لا إله إلا الله؛ فيخرج أربعة أوجه، وكذا مما قد حُذِفَ خبره قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله تقديره: لا حول لي ولا قوة إلا الله هذا حكم المنفي إذا لم يكن موصوفاً.

(١) تكرار في الأصل.

(٢) ينظر الكتاب: ٢٧٤/٢، ٢٩٣، المقتضب: ٣٦٩/٤.

(٣) ينظر التبيان: ٣٦٥-٣٦٦.

(٤) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد يحذف الخبر مع لا هذه، وذلك نحو: لا إله إلا الله، والمعنى: لا إله لنا أو في الوجود إلا الله، ولا حول ولا قوة لنا إلا بالله." الإيضاح: ١٩٣.

فإذا كان/أ: ٨٤/ موصوفاً<sup>(١)</sup> ففي صِفَتِهِ ثلاثة أوجه: (٢)

**أحدها:** أن تُعْرَبَها مثل قولك: لا رجلَ ظريفاً عندك، ولا مالَ له قليلاً ولا كثيراً؛ فقد نصبته وتَوَنَّتْه حملاً على لفظه الموصوف وهو فتح، وهذا النَّصْب أقرب إليه، فإذا الصفة على هذا الوجه مُعْرَبَةٌ غير مبنية.

**والثاني:** أن يُبْنَى الصفة والموصوف شيئاً واحداً فتقول: لا رجلَ ظريفَ عندك، فيصيرُ (رجل) و(ظريف) اسماً واحداً أتبعته الصفة، وبنيتها معه كخمسة عشر، وهو مثل ما جعلنا الصفة والموصوف شيئاً واحداً في قولهم: يا زيدَ بنَ عمرو، إلا أننا ما بنينا هناك الأسماء بناء واحداً، وأما صنْعُهُ فَإِنَّ النحويين<sup>(٣)</sup> يقولون: لَمَّا أَرَدْنَا بناء الصفة والموصوف فَكَّكْنَا (لا) عن بنائه مع الموصوف، وبنينا الصفة مع الموصوف، وتكون (لا) زائدة منخلة، وبعدها مَبْنِي مُرَكَّب من اسمين؛ لأنَّه لَمَّا جاز بناء حرف مع اسم وهو (لا) مع المنفي؛ فَبَانَ يجوز بناء اسم مع اسم أولى؛ إذ هو أكثر كخمسة عشر، ونحوها من العدد، ومثل: بيتَ بيت، وكان ابن جني<sup>(٤)</sup> يقول: إنَّ الثلاثة؛ (لا) مع الموصوف والصفة تُبْنَى فتصير كاسمٍ واحدٍ، وهذا لا يصح؛ لأنَّ التركيب للبناء إمَّا يكون أبداً من اسمين، وهذه ثلاثة فلم يَجْز [بناؤها]<sup>(٥)</sup> كُلُّهَا ويفارق قولنا: يا زيدَ بن عمرو، حيث قلنا: إنَّ ثلاثة أسماء تصير كشيء واحد؛ لأنَّ ذلك طريقة

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والمنفي في هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام: مفردٌ ومضافٌ، ومضارع للمضاف، والمفرد على ضربين: مفرد موصوف، ومفرد غير موصوف، فالمفرد غير الموصوف نحو ما ذكرنا، والمفرد الموصوف يجري إذا وُصِفَ على ثلاثة أضرب: أحدهما أن تجري الصفة على الموصوف في لفظه فتنون، وذلك نحو لا رجلَ ظريفاً عندك، ولا غلامَ صالحاً لك، والوجه الثاني: أن تجعل المنفي وصفته اسماً واحداً، مثل: خمسة عشر، فتقول: لا رجلَ ظريفَ عندك، ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً: يا زيدَ ابن عمرو، والوجه الثالث: أن تجري الصفة على موضع الموصوف فتقول: لا رجلَ ظريفَ عندك؛ لأنَّ موضع (لا) مع (رجل) رُفِعَ بأنَّه موضع ابتداء فتحريه على الموضع". الإيضاح: ١٩٣-١٩٤.

(٢) ينظر أمالي ابن الحاجب: ٤١٨/١.

(٣) ينظر الكتاب: ٢٨٨/٢ - ٢٨٩، المقتضب: ٣٦٧/٤، الأصول: ٣٨٤/١.

(٤) لم أف علىه.

(٥) في الأصل (بناء).

الإتباع/ب: ٨٤ / لا أن ثلاثها مبنية؛ إذ بعضها مُعرب وبعضها مبني، قال أبو علي<sup>(١)</sup> هو كأنتك قلت: يا امرء عمرو، وهو مثال ذكره في أن قولك: يا زيد بن عمرو هو موصوف وصيفة قد جعلاً شيئاً واحداً؛ لأن قولك: يا مرء عمرو كاسم واحد؛ لأنه مضاف ثم أتبعَتْ حركة البناء التي على (الراء) حركة الإعراب، كذلك يا زيد بن عمرو.

قال<sup>(٢)</sup>: وكان ابن جني<sup>(٣)</sup> يطرح هذه المسألة فيقول: (هاء) حركة بناء، وقعت في موقع حركة إعراب والحركة واحدة، وإنما معناه هذا المفرد الموصوف إذا رُكِبَ وبُني، وذلك أن أصله إعراب، وهو لا (رجلاً) بدليل أنه إذا كان مضافاً أو طويلاً بأن الإعراب كما تقول: إن رجلاً، ثم بُني (لا) معه فقيل: لا رجل فصار (رجل) ها هنا بمنزلة (عشر) من خمسة عشر، وصارت حركة (رجل) وهي فتحة بناء وقعت في موقع حركة (رجلاً)، وهي فتحة إعراب ثم بُني الموصوف مع الصفة فقيل: لا رجل ظريف؛ فصار (رجل) ها هنا بمنزلة خمسة عشر؛ لأنه صار أولاً بعد أن كان آخراً، وهذه الحركة التي في (لام) رجل هي حركة بناء وقعت موقع حركته؛ حيث كانت لا رجل بلا صفة، [فإذاً كان إعراباً، حيث كان لا رجلاً، ثم صار بناءً؛ حيث صار لا رجل]<sup>(٤)</sup> بلا صفة، ثم صار بناءً آخر حيث صار لا رجل ظريف، وكذلك لا ماء ماءً بارداً (فماء) الثاني يجوز أن يكون صفة، وإن كان عيناً كـ(ساج)، ويجوز بدلاً، وعطف بيان.

**والوجه الثالث:** أن تقول: لا رجل ظريف عندك؛ فتحمل الصفة على موضع الموصوف و(لا مثله أحد) على البدل من موضعه، أو عطف بيان والخبر محذوف، أ: ٨٥ / وكذلك لا مثله رجل، ولا كزيد أحد؛ لأن (لا) مع رجل اسم واحد؛ لأنه بُني، وموضعه رفع بالابتداء، ولو قلت: إن زيدا الظريف عندك، أو قائم لم يجز بلا خلاف؛ لأن زيدا لم يُبَيَّنْ مع (إن) وإنما هو اسم مُنْفَصِل لفظه نَصَبٌ صريح، ولكن الخلاف فيه؛ إذا قال: إن زيدا قائم الظريف، هل يجوز أن يحمل رفعه وهو صفة على موضع (زيد)؟

(١) الإيضاح: ١٩٤.

(٢) أبو علي.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) تكرار في الأصل.

فعلى أحد المذهبين يَجُوزُ، وعلى المذهب الآخر لا يجوز لما مضى، وهو أن زيدا لم يُبَيَّنْ مع أن، فيقال: إنهما اسمٌ واحدٌ موضِعُهُ رفع، ولكن زيدا مُنْفَكٌ عنه، والصفة والموصوف شيءٌ واحد، فلا يكون رفعاً، وهو منصوب، وليس كذلك هاهنا؛ لأنَّ الموصوف مع (لا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ فكأنَّك ذكرت مبتدأً مرفوعاً ووصفتَهُ، مثل قولك: زيدٌ الظريفُ عندك، أو معدي كربُ الظريفُ في الدار.

وأما إذا زِدَتْ صفةً أخرى فليس فيها [إلا] <sup>(١)</sup> الإعراب، مثل قولك: لا رجلَ ظريفَ لبيباً عندك؛ لأنَّ الصفة الأولى قد حالت بين الاسم، وبين هذه الصفة فلا يمكن أن يُبَيَّنَ معه، و(لا) قد تباعد منها، والصفة الأولى لا يمكن أن تُبَيَّنَ معها؛ فإذا لم يُمكن أن [يُبَيَّنَ] <sup>(٢)</sup> شيء من هذه الثلاثة معها فمع أي شيء يُبَيَّنَ.

وإنما قلنا: إن الصفة لا تُبَيَّنَ مع الصفة؛ لأنَّ هذا تغيير يلحق نفس المنفِي، كما يلحق نفس المنادى، والمنفِي هو الاسم؛ فالتغيير اختص به؛ لأنَّه هو الذي قُصِدَ بالنفِي؛ فيكون التغيير عليه، وعلى ما يليه بمجاورته؛ لأنَّه يُمكن تركيبه معه، فأما إذا تراخى عنه فليس يُمكن بناؤه معه، ولا الثلاثة يمكن أن تُركَّب فتبَيَّنَ، ويجوز أن تحذف الخبر، وهو قولك: عندك ونحوه.

وإنما يَسْتَمِرُّ <sup>(٣)</sup> حذف الخبر في هذا؛ لأنَّه جوابٌ قد فُهِمَ [معناه] <sup>(٤)</sup>؛ فلمَّا كان مبنياً ب: ٨٥ / على سؤال، [ومعنى] <sup>(٥)</sup> شيء معلوم؛ فأجيب عنه؛ جاز حذف بعضه، وكذلك السؤال نفسه مثل أن تقول: هل من رجلٍ؟ وتسكت عن الخبر، وتفهّم عنه جاز؛ فإنَّ مثل هذا يَسْتَمِرُّ في الشيء لكثيره، وكونه معلوماً، فأما قول الشاعر:

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) في الأصل (تبني).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وإن شئت حذف الخبر، وقول الشاعر:

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً

إن شئت جعلت مصبوحاً صفة على الموضع، وأضمرت الخبر، وإن شئت جعلته خبراً". الإيضاح: ١٩٤.

(٤) في الأصل (معنا).

(٥) في الأصل (مع عن).

وردَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً<sup>(١)</sup> ولا كَرِيمٍ مِنَ الْوَالِدَانِ مَصْبُوحٌ<sup>(٢)</sup>

يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة للمنفي رُفِعَتْ حملاً على موضعه، أي: ولا كريم مصبوح كما قلنا: لا رجل ظريف، ويكون الخبر (من الوالدان) أو محذوفاً مُضْمِراً، ويجوز أن يكون (مصبوح) خبراً، كما تقول: لا رجل صالح، وإنما يصف الشاعر الجذب، وأن الجازر يعني من ينحَرَ، ردَّ من المرعى ناقةً مهزولةً قد انقطع لبنها، ثم قال: ولا كريم من الوالدان يُصْبِحُ أي: يُسْقِي اللبن صبوحاً، وذلك أن كرام الوالدان يُسَقَوْنَ الصُّبُوحَ، فذكر أنهم لا يصبحون لشدة الوقت وإعواز اللبن.

وأما إِذَا عَطُفْتُ<sup>(٣)</sup> على المنفي فهو مثل الصفة في حمله على لفظه، وعلى موضعه، إلا أنه يَجُوزُ العطف بِرَدِّ (لا) وبغير رده، فإن لم تَرُدَّهُ فَإِنَّ شئت قلت: لا رجل وغيلاً عندك، وإن شئت و(غلاماً) وقد جَوَّزَ الأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup> لا رجل وغيلاً عندك، وحكاها على أن يكون المعطوف مبنياً مع (لا) مُضْمِراً معناه: ولا غلاماً، وهذا لا يعرفه النحويون.

(١) البيت من البسيط، لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه: ٢٩٤، شرح أبيات سيويه: ٥٧٣/١، ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين: ١٣٠٧، ولرجل جاهلي من بني النبيت في المقاصد النحوية: ٧٤/١ (وقد خطأ العيني نسبه إلى حاتم وإلى أبي ذؤيب)؛ وبلا نسبة في الكتاب: ٢٩٩/٢، المقتضب: ٣٧٠/٤، تخليص الشواهد: ٤٢٢، رصف المباني: ٢٦٦، ٢٦٧، شرح ابن عقيل: ٢٥/٢، اللغة: اللقاح: ج اللقوح، وهي الناقة الحلوب. الأصرة. جمع الصرار، وهو خيط يشد به رأس ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها، مصبوح: مسقي الصبوح، والصبوح: شراب الصباح.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والعطف فيما ذكرنا كالصفة، تحمله على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى فمن الحمل على اللفظ قوله:

لا أب وابناً مثلاً مروان وابنه

ومن الحمل على الموضع قوله:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لبي إن كان ذاك ولا أب

الإيضاح: ١٩٥.

(٣) وقد نُسب للمازني في الأصول: ٣٧٢/١، وللمازني والكوفيين في شرح الكافية الشافية: ١٣١٥، التصريح: ١٧٦/٢.

وإن رَدَدْتَ (لا) جاز في المنفي الأول وجهان لا ثالث لهما، وفي الثاني ثلاثة مثل قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله فيكون الأول مبنياً، والثاني المعطوف مبنياً مُسْتَأْنَفًا، والخبر محذوفٌ مضمراً، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾<sup>(١)</sup> ويجوز: (لا حول ولا قوة إلا بالله) فيكون بنيت الثاني دون الأول، ويكون الأول رَفْعُهُ على ما مضى في (لا رجل) / أ: ٨٦ / والخبر مُضْمَرٌ لكل واحدٍ منهما، وعلى هذا قول الشاعر:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ<sup>(٢)</sup>

يَصِفُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ مَا طَلَّبُوهُ، واقْتَرَحُوهُ، وتَلَقَّظُوا به فهو حاصِلٌ مُقِيمٌ أبداً، ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله، ويكون (لا) زائدة، وقد تُزَادُ هذه في النفي لتقوية العامل؛ كما تقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عمرو مُنْطَلِقاً؛ فالعاملُ في (مُنْطَلِقاً) إنّما هو (ما) إلا أنه لما تباعد، وتراخى منه جاءت (لا) وهي للنفي مثله مُقَوِّيةٌ له، ونائبة عنه؛ كأنه قال: وَمَا عمرو مُنْطَلِقاً، وكذلك تقول: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك، كانت (لا) زائدة مُقَوِّيةٌ كذلك هاهنا معناه: لا حول ولا قوة إلا بالله كقول الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه .....<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة: الآية (٢٥٤).

(٢) البيت مَلْفَقٌ من بيتين، وصوابُ الإنشاد كما في الديوان:

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَلَا حَاسِنٌ وَلَا فِيهَا مَلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ

والبيت من الوافر، لأمية بن أبي الصلت، ينظر الديوان: ٤٧٥، شرح الكافية الشافية: ٥٢٥/١، الارتشاف: ١٢٩٨/٣، اللّمْحة: ٤٩٣/١، شرح ابن النّاطم: ١٣٦، المقاصد التّحويّة: ٨٠١/٢-٨٠٤، شرح الأشموني: ٣٣٨/١، التّصريح: ٢٤١/١، الخزّانة: ٤٩٤/٤.

(٣) كمال البيت:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

البيت من الطويل، لرجل من عبد مناة في تخلص الشواهد: ٤١٣، ٤١٤، التّصريح: ٣٤٩/١، المقاصد النحوية: ٨٠٦/٢، الخزّانة: ٦٧/٤، ٦٨، وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدّرر ٤٧٤/٢؛ وبلا نسبة في الكتاب: ٢٨٥/٢، اللّمع: ٤٣، شرح ابن يعيش: ١٠١/٢، ١١٠، أوضح المسالك: ١٩/٢، اللغة: مروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: عبد الملك بن مروان. ارتدى بالمجد: أي ظهر بمظاهر العظمة والشرف. تأزر لبس الإزار.

ويجوز أن يكون رفع (مثل) على أن يكون صفةً، والخبر محذوف ويجوز أن يكون خبراً  
ولكن لَمَّا تباعد المعطوف من (لا) وهي العاملة جاءت (لا) فقوَّته عليه، وعلى هذا قول  
الشاعر:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً      اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ<sup>(١)</sup>

فيكون عطفاً على اللفظ.

ويجوز لا حول ولا قوَّة إلا بالله، فتكون (لا) زائدة مثل ما مضى، ويجوز رفع (قوَّة) عطفاً  
على موضع المعطوف عليه، وعلى هذا قول الشاعر:

لا أُمَّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، وَلَا أَبُ<sup>(٢)</sup> .....

وذاك أُمَّم حَقَّرُوهُ، فقال: لا أُمَّ لي ولا أب؛ إن رضيت بذاك أو فعلته.

(١) البيت من الطويل، لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب: ٢/٢٨٥، ٣٠٩، الدرر: ٢/٤٧٦، التصريح: ١/٣٤٧،  
شرح شواهد المغني: ٢/٦٠١، المقاصد النحوية: ٢/٨٠٤، وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاة في شرح أبيات  
سيبويه: ١/٥٨٣، ٥٨٧؛ ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في سمط اللآلي: ٣٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب  
١/٤١٢، أوضح المسالك ٢/١٧، تخلص الشواهد: ٤٠٥، اللغة الخلة: الصداقة، الخرق: الفجوة بين شقين. الراقع:  
المصلح.

(٢) كمال البيت:

هَذَا لَعْمَرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِينِهِ      لا أُمَّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، وَلَا أَبُ

البيت من الكامل، وهذا البيت من أكثر الشواهد النحوية المختلف فيها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب:  
٢/٢٩٢، وهو لرجل من مذحج، أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي حساس ابني مرة في تخلص الشواهد: ٤٠٥؛  
وهو لرجل من مذحج، أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح: ٢٠٩، وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن  
أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر: ٢/٤٧٦ وهو  
لضمرة بن جابر في الخزانة: ٢/٣٨، ٤٠، والمقاصد النحوية: ٢/٧٩٧؛ ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان  
بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمد في شرح شواهد المغني: ٩٢١-٩٢٢، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في  
سمط اللآلي: ٢٨٨؛ وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٣٧١، أمالي ابن الحاجب: ٥٩٣، ٨٤٧، أوضح المسالك: ٢/١٤؛  
ورصف المباني: ٢٦٧، شرح ابن عقيل: ٢/١٣؛ اللغة الصغار: الذل والضميم.

قُلْتُ: <sup>(١)</sup> يجوز أن تكون (لا) مستأنفة لا زائدة؛ [فيكون] <sup>(٢)</sup> رفع ولا قوَّة، مثل قولنا: لا رجلٌ في الدار.

قال: <sup>(٣)</sup> نعم.

ويجوز (لا حولٌ ولا قوَّةٌ إلا بالله) ورفعه على ما مضى وعلى هذا قول الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً      لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ <sup>(٤)</sup>

ب/٨٦/ أي: لا شيءٌ لي فيه، بمعنى: لا أدخل فيه.

فتحصل فيه خمسة <sup>(٥)</sup> أوجه: لا حولٌ ولا قوَّةٌ إلا بالله، ولا قوَّةٌ ولا قوَّةٌ ولا حولٌ.

وقد تدخلُ (لا) بين عاملٍ ومعمولٍ فلا تعمل، مثل قولهم: غَضِبْتُ من لا شيءٍ، وجئت بلا زادٍ، وذلك أن (لا) زائدة لا يُعْتَدُّ بها، وذلك أنه يُسْتَفَادُ منها المعنى، ولكن تجعل ملغاةً لا تعمل، وإن شئت قلت: من لا شيءٍ، وبلا زادٍ.

وأما قولهم: لا مرحباً ولا مسرَّةً ولا كرامةً، ونحو ذلك، تقديره: لا أكرمك كرامةً، ولا أسرك مسرَّةً، فإنَّ (لا) لا تعمل فيها؛ لأنَّ الاسم قد انتصب بعاملٍ، وهو فعلٌ مضمَّر؛ إذ معناه: أتيت مرحباً.

والعاملُ لا يدخلُ على عاملٍ، وذاك أنَّ (لا) دخلت، وقد سبق العاملُ إلى العملِ فيه فلا لا يعمل معه، بل يبقى على حاله كما كان.

(١) تلميذه.

(٢) في الأصل (فتكون).

(٣) ابن البنا.

(٤) البيت من الكامل، للراعي النميري، ينظر الكتاب: ٢/٢٩٥، المقتضب: ٤/٣٧١، الأصول: ١/٣٩٤، شرح ابن يعيش: ٢/١١٠، أوضح المسالك: ٢/١٣، شرح ابن عقيل: ٢/١٦، التصريح: ١/٣٤٥، روي البيت: (وما هجرتك).

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتقول: لا حولٌ ولا قوَّةٌ إلا بالله، فتجعل لا الثانية بمنزلة الأولى وتضم الخبر، فإن جعلت لا الثانية هي التي تزداد في النفس نحو: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك، كان في الاسم الواقع بعدها النصب على اللفظ كما جاء الأب وابناً، وجاز أيضاً فيه الرفع على الموضع، فتقول: لا حولٌ ولا قوَّةٌ، كما قال: ولا أبٌ".

فإذاً متى قلت: لا رجل في الدار؛ جاز أن يكون في الدار: خبراً له، ويجوز أن يكون: صفةً له، والخبر محذوف.

وإذا قلت: لا رجل في الدار، فهو جواب: هل رجل في الدار؟، فلا [يجوز أهل ورجل، بجواب هل رجل؟]<sup>(١)</sup>، وإذا قلت: لا رجل في الدار فهو جواب: هل من رجل؟ وذلك أن السائل لما زاد في كلامه ما هو مبني، وهو (من) جعل الجواب أيضاً مبنياً حتى يحصل التسوية بين السؤال والجواب في وجود مبني فيه بجاء مبني، وإن لم يكن تسوية بينهما في كل شيء؛ إذ ليس كل حرف بإزاء حرف، وهم يفعلون مثل هذا كثيراً في التسوية بين الشئيين بمعنى، وحكم، وإن لم يسووا بينهما في كل شيء.

ألا تراهم قالوا: حُبلى وحَبالي لَمَّا كان على أربعةٍ ثم جعلوه حَبالي ثم قالوا في صحراء (صَحارى) فجعلوه مثل: (حَبالي) فسووا بينهما في هذا، وإن لم يكونا متساويين في كل شيء؛ لأنَّ حُبلى على أربعةٍ، وصحراء على خمسةٍ إلا أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لما كان مؤنثاً وكان في آخر كُلِّ واحدٍ منهما ألفٌ؛ لَمَّا ساويا في هذا؛ سوَّى بينهما في الجمع حتى يكون آخرُ صحارى كآخر حَبالي، وقد قالوا: خَطِيئَةٌ، وخطايا فجعلوا: أ/٨٧/ (الياء) في خطايا مكان (الياء) لا أهما (الياء) التي كانت في خَطِيئَةٌ؛ لأَنَّها تصير همزة في الجمع، ثم تحوَّلت من حالٍ إلى حالٍ إلى أن جُعِلت (ياء) فهي في محلِّ تلك (الياء) وليست هي.

وقالوا:<sup>(٢)</sup> (إداوة) و(أداوي) فسَوَّوا بين الجمع، والواحد في تحصيل الواحد فيه، كما كان في الواحد؛ لِيُعْلَمَ أنَّ في الاسم واواً ثم (الواو) التي في الجمع ليست هي التي في الواحد؛ لأنَّ واو الواحد لام الفعل، وهذه الواو التي في الجمع هي الألف التي كانت في الواحد ألف (فعالة) انقلبت همزة في الجمع الذي هو (فعائل) إلى أن جُعِلت واواً، والواو التي في الواحد هي التي صارت ألفاً في آخر أداوي؛ إذ هي لام الفعل؛ فعَلِمْتَ بهذا أنَّ الشئين قد يُسوَّى بينهما في حكم، وإن لم يتساويا في غيره.

(١) في الأصل (فلا يجوز رجل بجزأ رجل).

(٢) ينظر شرح التصريف: ٤٩٧.

قد ذكرنا<sup>(١)</sup> الواحد المنفي، فإذا ثنيت أثبت النون بلا خلاف، وقلت: لا رجلين في الدار ولا غلامين في البيت، وتنفي به، وبالجمع إذا قلت: لا رجال الجنس كما نفيت بالواحد.

ولو قلت: لا رجلان في الدار؛ جَوِّزَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَرْبَعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (لا رجلين) لم يُجْزَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَحَدٌ.

إذا ثبت أنك تقول في الواحد: لا رجل، وفي التثنية لا رجلين فقد اختلَفَ في المثني هل هو مبني كالواحد أم لا؟

فقال سيويه:<sup>(٢)</sup> هو مبني كالواحد، وكان من سبيله أَنْ يَسْقُطَ نُونُهُ كَمَا سَقَطَ فِي الْوَاحِدِ تَنْوِينُهُ؛ لِأَجْلِ الْبِنَاءِ، وَلَكِنَّ النُّونَ أَقْوَى مِنَ التَّنْوِينِ فَثَبَّتَ لِقُوَّتِهَا.

وقال أبو العباس<sup>(٣)</sup> هو معرب؛ لَأَنَّهُ لَا يُبْنَى اسْمَانِ، وَشَيْئَانِ اسْمًا وَاحِدًا أَحَدُهُمَا مثنى، أو مجموع، فكذلك لما كان في قولك: لا رجلين مثنى لم يُجْزَ بِنَاؤُهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَأَمَّا الْوَاحِدُ فَهُوَ يَجُوزُ تَنْوِينُهُ مِثْلَ قَوْلِكَ: لَا رَجُلًا.

فعند سيويه لا يجوز لما مضى، وقال يونس<sup>(٤)</sup>:<sup>(٥)</sup> يجوز أن يُنَوَّنَهُ الشَّاعِرُ مَضْطَرًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَا حَسَبًا فَخَرَّتْ بِهِ لَتِيمٌ      وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ<sup>(٦)</sup> / ب: ٨٧/

(١) ينظر ص: ١٩٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٢/٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٦، اللباب: ٢٣٩.

(٣) ينظر المقتضب: ٤/٣٦٦.

(٤) هو: يونس بن حبيب البصري؛ كان إمامًا في النحو واللغة، سمع من العرب، وروى عنه سيويه، وسمع منه الكسائي والفراء، توفي سنة (١٨٣هـ). يُنظر: أخبار النحويين البصريين ٥١، نزهة الألباء ٤٧.

(٥) ينظر الأصول: ١/٣٩٨.

(٦) ورواية البيت في الديوان:

وَلَا حَسَبٌ فَخَرَّتْ بِهِ كَرِيمٌ      وَلَا جَدٌّ إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ

والبيت من الوافر، لجرير، ينظر ديوانه: ١٢٩، الكتاب: ١/١٤٦، الأصول: ١/٣٩٨، شرح السيراني: ١/٣٢٧، المفصل: ٧٦، الخزانة: ٣/٢٥، وبلا نسبة في الرد على النحاة: ١٠٦، اللغة: تيم: قبيلة عمر بن لجأ، الشاعر الذي يهجو جرير هنا.

فعند يونس أنه نُؤنَّ (حسباً) و(جداً) على ضرورة، وإلا فهو [مَبْنِيٌّ]<sup>(١)</sup>، وعند سيبويه<sup>(٢)</sup> أنه منصوب لا باضطرارٍ ولكن؛ لأنه مفعولٌ به باضمار فعلٍ تقديرُهُ: فلا ذكرتَ [حسباً]<sup>(٣)</sup> فخرتُ به، وهو من باب زيداَ ضَرَبْتُهُ، واختار النصب فيه لما في الكلام من النفي.

اعلم أنك إذا قلتَ: يا زيدا فلك إمالة الألف، ويجوزُ ذلك [لثلاثة]<sup>(٤)</sup> أشياء:

إمّا إمالة لأجل الإمالة؛ وذلك أنك تُمِيل (ياء) لأنه حرف ناب عن فعلٍ، وهو أدعوه فأُمِيتَ أَلِف (يا زيدا) لإمالة (ياء) كقولك: عماداً.

والثاني: هو أن (يا زيد) يقتضي أيضاً الإمالة للمشاكلة.

والثالث: هو أن الألف إذا صارت رابعة غلبت عليها (الياء) سواء كانت مُنْقَلِبة عن (واو) أو (ياء) أو زائدة؛ لأنك تقول: حُبَلِي، ثم تقول: حُبَلِيان، وتقول: مِعْزِي، ومِعْزِي، ومَلْهِي.

يجوز إمالة كل هذا لغلبة حُكم (الياء) عليها، ولهذا تكتب بـ(الياء)؛ لأنَّ هذا مثل: يُعْزِي؛ لَمَّا كانت الواو رابعة مكسورة ما قبلها قلبت (ياء) ثم سرى ذلك إلى أَعْزَيْت، ونحوه، ليتألف التصريف على طريقة واحدة، وأَعْزَيْتُ أصلها أَعْزَوْتُ، و(الواو) رابعة فُقلبت؛ ولأنَّه لو اشتقَّ من (حُبَلِي) ونحوه فعلٌ؛ لَجاءَ على حُبَلَيْتُ فلما غلبَ على لفظِ التُدْبَةِ حكم (الياء) لأنها تكون رابعة أُمِيتت.

وأما إذا قلتَ: يا عُمراه فإمالة الألف هاهنا يجوز لِعِلَّتَيْنِ إمالة لأجل الإمالة؛ ولأنَّ الألف رابعة، وليس في الاسم (ياء) مثل: يا زيد.

وأما إذا قلتَ: وا عُمراه، وا محمداه فإمالة فيه تقع لشيء واحدٍ، وهو كَوْنُ الألف في مَوْضِعِ غَلْبَةِ (الهاء) عليها على ما فسّرنا.

(١) في الأصل (منفي).

(٢) ينظر الكتاب: ١٤٦/١.

(٣) في الأصل (صبياً).

(٤) في الأصل (الثلاثة).

## باب النكرة المضافة

قد ذكرنا<sup>(١)</sup> أنَّ حُكْمَ (لَا) أَنْ تَنْصِبَ الاسم الذي بعدها؛ لِأَنَّهَا تَقِيضُهُ (إِنَّ)، إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> عَرَضَ عَارِضٌ اقْتَضَى بِنَاءَهَا مَعَ الْمَفْرَدِ، فَبُنِيَ/أ:٨٨/ الاسم بعدها على الفتح؛ لِأَنَّه نَصَبٌ اقْتَضَتْهُ، وَعَمَلَتْهُ هِيَ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَاضٍ، فَإِنَّهَا تَنْصِبُهُ، وَتَعْمَلُ فِيهِ الْإِعْرَابَ عَلَى حُكْمِهَا، وَشَبَّهَهَا بِ(إِنَّ)؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ لَا يُمَكِّنُ هَاهُنَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: وَهِيَ لَا، وَالْمَاضِ، وَالْمَاضِ إِلَيْهِ اسْمًا وَاحِدًا.

فَلَمَّا تَعَدَّرَ الْبِنَاءَ عَادَ عَمَلُهَا، فَنَصَبَتِ الْاسْمَ نَصَبًا صَحِيحًا، كَنَصَبِ (إِنَّ)؛ وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِكَ: لَا غُلَامٌ رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا صَاحِبٌ غُلَامٍ عِنْدِي.

وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الْخَبَرَ، كَمَا كَانَ فِي الْمَفْرَدِ؛ فَالْفَتْحَةُ الَّتِي فِي آخِرِ الْمَاضِ إِذَا هِيَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَنَصَبٌ لَا بِنَاءَ، وَلَكِنْ أَشْبَهَ فِي الصُّورَةِ فَتْحَةَ الْبِنَاءِ مِنْ قَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ تَنْوِينٌ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِضَافَةٌ، وَلَكِنْ يَكُونُ فِي الْكَلَامِ طَوِيلٌ يُشْبِهُ الْمَاضِ، وَيَمْنَعُ الْبِنَاءَ؛ ظَهَرَ التَّنْوِينُ مَعَ النَّصَبِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدِي، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ؛ إِذْ هَذَا التَّنْوِينُ يَمْنَعُ [البناء]<sup>(٣)</sup>، وَحَكْمُ هَذَا الطَّوِيلِ حَكْمُ الْمَاضِ؛ فَعَلِمَ أَنَّ فَتْحَةَ الْمَاضِ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَلَكِنْ ذَهَبَ التَّنْوِينُ لِلْإِضَافَةِ.

(١) ينظر ص: ١٨١.

(٢) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "النكرة المضافة تنصب بعد (لَا) انتصاباً صحيحاً، كما تنصب بعد (إِنَّ)، وذلك نحو لا غلام رجل عندك، ولا صاحب سفر له، ويدل على انتصاب المضاف قولهم: لا خيراً من زيد عنده، فكما انتصب خيراً وثبت التنوين فيه، ثباته في المعرب؛ كذلك تكون الفتحة في لا غلام عندك؛ فتحة إعراب لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعله معه بمنزلة شيء واحد". الإيضاح: ١٩٦.

(٣) في الأصل (الإعراب).

وأما إذا حَقَّ اللَّامُ<sup>(١)</sup> الجارة في الإضافة فيما يُزادُ، وينقص؛ لأجل الإضافة؛ ففيه وجوه، وهو مثل: لا أب لك<sup>(٢)</sup> ولا أب لك، وأخواته مما تُزاد فيه مع الإضافة، مثل: حم، وأخ، ونحو ذلك، ومثل: لا غلامِي لك، ونحوه مما ينقص منه في الإضافة، وهو حذف النون.

فأما مَنْ قال: لا أب لك<sup>(٣)</sup> فهو على الباب كسائر حروف الجر إذا قلت: لا أب كزيد أو في الدار؛ لأنَّه بناه مع (لا) فَحَذَفَ التنوين، و(اللَّام) فَصَلَّتْ، ولم تكن مُفَحِّمَةً، وهو الخبر، ب: ٨٨/ أو يكون صفة والخبر محذوف.

ومن قال: لا أب لك ففيه وجهان.

فقال أبو علي: تكون اللَّامُ فيه مراعاة من وجه، وغير مراعاة من وجه؛ فكونها مراعاة مُعْتَدًّا بها؛ هو أنَّها فصلت بين الأَبِّ، والكاف حتى عَمِلَ (لا) في الأَبِّ، ولولا فَصْلُ اللَّامِ لَمَّا عَمِلَ؛ لأنَّه لا يعمل في صريح المعارف، ولو قال: لا أبك على أصل الإضافة؛ لكان قد عَمِلَ في معرفة، وكونها غير مراعاة هو أنَّ الألف قد ثبتت في الأَبِّ، وهذه الألف لا تثبت إلا مع الإضافة مثل قولك: رأيتُ أباك؛ فكانت اللَّامُ إذا على هذا الوجه مُفَحِّمَةً زائدة لا يُعْتَدُّ بها حتى يجوز إثبات الألف؛ لأنَّها ثَبَّتَتْ مع ارتفاع الفاصل، والأبُّ منصوبٌ بِكُلِّ حالٍ ب(لا) وهي عاملة فيه، ولكنها غير مبنية معه؛ إذ لفظ المنفي كلفظ المضاف؛ إذ قد عُلِمَ بثبات الألف أنَّه مضاف.

قال: <sup>(٥)</sup> ويقولون إنَّ قولهم: لا أب لك، ولا أبالزيد مدح، ولكن قول الشاعر:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد تلحق لام الإضافة في الإضافة، وذلك نحو: لا أباً لزيد، فالأب: منصوبٌ ب(لا) واللام: مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأَبِّ، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتد بها".  
الإيضاح: ١٩٦-١٩٧.

(٢) هذه كلمة فيها جفاء، والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق، والإغراء، وربما استعملتها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب "الكامل: ٥١/٣.

(٣) ينظر الحمل للخليل: ٢٤١، الألمات: ١٠٥-١٠٦.

(٤) ينظر الإيضاح: ١٩٦-١٩٧.

(٥) ابن البنا.

(٦) وَكثيراً تردُّ لِلْعَرَبِ أَلْفَاظٌ ظَاهِرُهَا الدَّمُّ وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهَا المَدْحَ كَقَوْلِهِمْ: لَا أَبَ لَكَ، وَلَا أُمَّ لَكَ. اللسان: ٢٢٩/١.

لَا أُمَّ لِي وَإِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ<sup>(١)</sup> .....

يقتضي أنه دعا على نفسه بالأمرين ثم تجارينا هذين فيه فاستقرّ القول على أنّ وضع اللفظين لا أب ولا أمّ للدعاء؛ كأنه يدعو عليه باليتم، وفقد الأم.

ثم قد يُستعمل في المدح، لا على وجه وقوع الدعاء، فقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لَهُمُ اللَّهُ أَنْفَ يُؤْفِكُون﴾<sup>(٢)</sup> ذمّ، ودعاء، وقولهم: قاتل الله أمة بني فلان ما أفصحها، ويجوز ذلك مدح وإعجاب، وكذا ينبغي أن يكون حكم اللام في أخوات الأب مثل قولك: لا حمّا لزيد ولا أخالك، ولا فمالزيد، ونحو ذلك؛ لأنّ كل واحد من هذه الأسماء لا يستقل بنفسه بالألف حتى يُضَاف.

وأما قوله: لافمّ لزيد فاللام غير زائدة، ولا مُقحمة؛ لأنّ (فمّا) كذا يكون، وهو مفرد، وهو في نفسه نكرة فعملت/أ: ٨٩/ فيه (لا).

ومثل هذا ما يُثني، ويُجمع في قولك: لا غلاميّ لك، وذاك أن أصل الإضافة أن يُلاقي المضاف المضاف إليه، فيقال: لا غلاميّ زيد، ولا غلاميك، ولكن [منع]<sup>(٣)</sup> منه مانع، وهو أنّه يصير معرفةً بالإضافة فلا يعمل (لا) فيه فامتنع هذا الواحد، وبقي فيه لفظان:

إمّا أن تقول: لا غلامين لزيد فهو على الأصل؛ لأنّ اللام لَمّا فصلت، ولم تحصل إضافة ثبّتت نون التثنية كما تقول: لا رجلين ولا غلامين في الدار.

ويجوز أن تقول: لا غلاميّ لزيد ولا غلاميّ لك، وكذلك: لا مسلميّ لك، ولا عشرينيّ لك؛ إذا أضفت عشرين إلى المالك فتحدفُ النون في كل هذا، كما تحذفُ إذا لم يكن لام، و(لا) في المضاف [و]<sup>(٤)</sup> المضاف إليه، والحكم في اللام ما مضى.

(١) سبق تخريجه ص: ١٩٠.

(٢) سورة التوبة: الآية (٣٠).

(٣) في الأصل (مع).

(٤) زيادة ليستقيم بها النص.

وقد قالوا: <sup>(١)</sup> لا يَدِي [لها] <sup>(٢)</sup> لك؛ فحذف النون فيه كما مضى إلا أنه فُصِّلَ بين المضاف والمضاف إليه مع اقحام اللّام بالجاء والمجرور.

وقد ذكرنا <sup>(٣)</sup> أنّ مثل هذا قد يُتَّسَعُ فيه إذا كان الفاصِلُ ظرفاً وجاراً فلذلك لم يُعْتَدَ بها، وإقحام اللّام في هذه الأشياء كإقحامه في يا بُؤْسَ للحرب، ويا ويحّ لزيد؛ لأنّه نداء؛ فكان ينبغي أن لو كان نكرة منصوبة؛ أن يكون يا بُؤْساً للحرب؛ لأنّ اللّام يَفْصِلُ، ويبقى بُؤْسٌ نكرة، كما تقول: يا غلاماً لزيد، وإن كان مضافاً فكان ينبغي أن يكون يا بُؤْسَ حربٍ بلا فاصل؛ فلما جمع بين اللّام الذي من سبيله أن يَفْصِلُ، وبين حذف التنوين الذي من سبيله أن يكون مع الإضافة بلا فاصل عَلِمَ أنّه قَسَمٌ ثالث، وأنّ اللّام مُقْحَمَةٌ يُعْتَدُ بها.

وأما إذا قلت: لا غلامين <sup>(٤)</sup> ظريفين لك؛ لم يَجُزْ حذف النون لا من الموصوف، ولا من الصفة.

أما الموصوف المنفي فلم يَجُزْ حذف النون منه على تقدير الإضافة إلى الكاف؛ لأنّ المضاف إليه قد تراخى، وتباعد منه بفصل الصفة بينهما، ولم يُمكن حذف النون منه، وقد حصل حائلٌ فاصِلٌ، ولم يَجُزْ حذفه من الصفة، وإن كانت بجانب المضاف إليه؛ لأنّ هذا التغيير إنّما يقع في المنفي نفسه، والمنفي إنّما هو الموصوف؛ فعليه يتسلط التغيير؛ إذ هو المقصود بالنفي وهو الذي يَنْفِي نفسه/ب: ٨٩/ لا صفته.

واعلم أن الشاعر قد يَحْدِفُ هذه (اللّام) المُقْحَمَةَ للضرورة، والمراد بها الإثبات؛ لأنّه إذا لم يُقَدَّرْ فيها الثبات لم يستقيم عَمَلٌ (لا) لِمَا مضى؛ فمن ذلك قول الشاعر:

(١) وقال سيبويه: إثبات النون أحسن وهو الوجه، فكما قبح أن تقول: لا مِثْلَ بها زيداً، فتفصل، قبح أن تقول: لا يَدِي بها لك، ولكن تقول: لا يَدَيْنِ بِهَا لك. ينظر الكتاب: ٢٧٩/٢، الأصول: ٤٠٣/١،

(٢) في الأصل (بها).

(٣) ينظر ص: ١١٩.

(٤) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "وعلى هذا تقول: لا غلامي لزيد، ولا يَدِي له فتحذف النون للإضافة، كما تحذفها إذا لم تدخل اللام، فإن قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم يَجُزْ حذف النون؛ لأنك قد حلت بين المضاف والمضاف إليه، ولم يَجُزْ أن تحذف النون من الصفة؛ لأنّ ذلك إنّما جاء في الاسم المنفي لا في صفته، وربما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة والتقدير بها الثبات قال:

أبَا لَمَوَاتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَ مُمْلَاقِي لَا أَبَاكَ تُحَوِّفِينِي "

الإيضاح: ١٩٧.

أَبَا لَمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَ مَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي<sup>(١)</sup>

فجاء به على الأصل المتروك؛ لأنَّ أصل هذه الإضافة مثل ما ذكرناه<sup>(٢)</sup>، ولكن تُرك لأجل التعريف الذي يُخْصَلُ في معمول (لا) فزيدت (اللام) لتمنَع من السِراية؛ إلا أنَّ تقديره: (لا أَبَا لِكَ) فحذفه وهو يُريدُه، وقوله: تُخَوِّفِينِي، أرادَ تُخَوِّفِينِي، ولكن لما اجتمعت النونان حذف بعضها، كما قالوا في إنِّي: إنِّي، ونحو ذلك فإنه كثير، وكذا قراءة من قرأ<sup>(٣)</sup> (فبم تُبَشِّرُونِي) جيِّدُه، ولكنَّ الثابت في الآية<sup>(٤)</sup> وفي الشعر إنما هو نون الإعراب؛ لأنه لا يُحذف؛ إلا أنَّ يتغيَّر إعرابه، ولكن النون التي تصحب (ياء) الإضافة حُذِفَتْ؛ لأنها زائدة، وإنما الإضافة للياء فوقعت نون الإعراب قبل (الياء) فكُسِرَتْ لمُلاقِيها؛ لأنَّ ما قبل (ياء) الإضافة مكسورٌ ثم اجتزأ بكسرة النون في (فبما تبشرون)<sup>(٥)</sup> من (ياء) الإضافة وكذا قول الشاعر:

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي<sup>(٦)</sup> .....

إنَّما هو فَلَيْنِي فحذف (النون) التي تدخلُ على (ياء) الإضافة؛ لأنَّ نونَ (فلين) ضمير الفاعلات، وعلامةُ الجمع فلا يجوز حذْفُه، ولكن حُذِفَتْ النون الأخرى؛ فحصلت نون الجمع مُلاقيةً لـ(ياء) الإضافة فانكسرت.

(١) البيت من الوافر، لأبي حية النميري، ونسب إلى الأعشى ولم يوجد في ديوانه ينظر البيت في المقتضب: ٣٧٥/٤، الأصول: ٣٩٠/١، الخصائص: ٣٤٥/١، التعليقة: ٣٠/٢، شرح ابن يعيش: ١٠٥/٢، التذييل: ٢٦٩/٥، المقاصد الشافية: ٣٤٠/١، التصريح: ٦٧٧/١.

(٢) ينظر ص: ١٩٦.

(٣) قرأ المدنيان وزيد عن الداجوي (تأمروني)؛ بنون واحدة مخففة، وقرأه ابن عامر إلا زيدا بنونين خفيفتين؛ أولاهما مفتوحة والثانية مكسورة، والباقون بنونٍ واحدةٍ مشددة، ينظر: السبعة/٥٦٣، النشر ٣٦٣/٢، الإتحاف/٣٧٦.

(٤) (فبم تبشرون).

(٥) سورة الحجر، الآية (٥٤).

(٦) كمال البيت:

تَراه كالتَّغامِ يعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

البيت من الوافر، قائله: قائله عمرو بن معد يكرب، ينظر الكتاب: ٥٢٠/٣، شرح أبيات سيبويه: ٣٠٤/٢، اللسان: ١٦٣/١٥، توضيح المقاصد: ٣٧٩/١، الخزانة: ٣٧١/٥، اللغة الثغام: نبت له نور أبيض. يعل مسكاً: يطيب به مرة بعد مرة. والفاليات جمع فاليه وهي التي تخرج القمل من الشعر.

## باب المنفي المضارع للمضاف

اعلم<sup>(١)</sup> أنّ هذا الباب يضارع المضاف لطوله؛ فلَمَّا ضَارَعَهُ أُعْرِبَ وَنُصِبَ، كما قلنا في المنادى المُشْبِهَ للمضافِ لطوله، ولغيره من الشبه؛ فَأَلْحَقَ حُكْمُهُ بِهِ، كذلك هذا، وهو مثل قولك: لا خيراً من زيدٍ عندك، ولا عشرين درهماً لك، وتقول: لا مرورَ بزيدٍ ولا نُزُولَ على عمرو، وفي هذا وجهان:

**أحدهما:** هو أنّك إِنْ جعلت الحرف الجار من جُمْلَةِ المصدر ومن صلته ومُتَعَلِّقاً به؛ بمعنى أنّك تُعْمَلُ المصدرَ فيه، ومفعولاً به، مثل قولك: مَرَرْتُ/أ: ٩٠/ بزيدٍ؛ فَإِنَّكَ تَنْصِبُهُ وَتُنَوِّنُهُ؛ لِأَنَّ الجار و[المجورور]<sup>(٢)</sup> من تمامه، فهو بمنزلة قولك: لا خيراً من زيدٍ عندك، كذلك تقول: لا مروراً بزيدٍ، والخبر محذوف تقديره ثابتٌ أو مُسْتَقَرٌّ ونحوه.

وإن<sup>(٣)</sup> لم تجعل الحرف الجار من صلته، ومُتَعَلِّقاً به، ولكن تُعْمَلُ فيه غيره؛ فَإِنَّكَ تَبْنِي المصدر فتقول: لا مرورَ بزيدٍ، ويكون العامل في الحرف الجار الخبر المحذوف، وهو ثابتٌ أو مستقرٌّ، وتَقْدِيرُهُ: لا مرورَ ثابتٌ بعمرو ولا نزولٌ ثابتٌ، أو مُسْتَقَرٌّ على عمرو، وذلك كأنك نفيتَ جنسَ المرورِ جُمْلَةً، ثم قلت: ثابتٌ هو بزيدٍ.

وفي الأوّل نفيتَ مُروراً [خاصّاً]<sup>(٤)</sup>، وهو مُرورٌ بزيدٍ، وهذا يَتَبَيَّنُ في قولك: لا أمراً يوم الجمعة لك، إذا نفيتَ أمرِي يوم الجمعة، فيكون جمعاً لأعيانٍ مَحْصُوصِينَ بهذا الوقت، وإن نفيتَ الأمرين جُمْلَةً الجنس، قلت: لا أمرَ يومَ الجمعة لك.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وذلك: لا خيراً من زيدٍ عندك، ولا ضارباً بكاراً في دارك، ولا عشرين درهماً لك، فمضارعة هذا للمضاف؛ أنّه عامل فيما بعده، كما أنّ المضاف عامل بعده، والمعمول فيه من تمام الأول، كما أنّ المضاف إليه من تمام المضاف، وتقول: لا مرورَ بزيدٍ، ولا نزولَ على عمرو، إنّ جعلت على والباء متعلقين بمحذوف، كأنك قلت: لا مرورَ ثابت بزيد، ولا نزول واقع على عمرو وعلى هذا قوله تعالى: ﴿لَا تُقْرَبُ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ سورة يوسف: الآية (٩٢)، وإن جعلت الجارين من صلة المصدر نصبتَ وَنَوَّنْتَ، وأضمرتَ لهما خبراً، وإن شئتَ أظهرته، وتقول على الوجه الأول: لا أمراً بالمعروف لك، ولا أمراً يوم الجمعة لك، إذا نفيتَ أمرِي يوم الجمعة خاصة دون سائر أيام الأسبوع؛ فإن عممت بالنفي جميع الأمرين قلت: لا أمرَ يوم الجمعة لك، فيوم الجمعة على هذا متعلق بلك ومعمول له، وعلى الوجه الأول متعلق بأمر". الإيضاح: ١٩٨.

(٢) في الأصل (المجور).

(٣) الوجه الثاني.

(٤) في الأصل (خالصاً).

والفرق بينهما هو أنك إذا نفيت آمري يوم الجمعة خاصةً دون سائر الأيام كان يوم الجمعة من صلة الأمر، ومُتَعَلِّقاً به فلما كان من تمامه [ف] <sup>(١)</sup> نُصِبَ وَنُؤِنَ، ولك: الخبر، وإذا نفيت جملة الأمرين قُلتَ: لا أمر، ولو اقتَصَرْتَ على هذا لأفاد نفي الأمرين بالمعروف جملةً، فإِذَا قُلتَ: يومَ الجمعة لك فالعامل فيه اسم الفاعل الذي ينوبُ عن (لك) وتقديره: ثابتٌ، أو واقعٌ، أو مُسْتَقَرٌّ، أي: معنى هذا ثبت لك، ووقع يومَ الجمعة فيكون يوم الجمعة مُتَعَلِّقاً بـ(لك)، ومن هذا قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ يَوْمٌ﴾ <sup>(٢)</sup> لَمَّا لم تكن (على) مُتَعَلِّقَةً (بالثريب) ومعمولةً له بناه، ويكون خبره هو العامل في موضع حرف الجر، وهو معنى الاستقرار تقديره: لا تثريب ثابتٌ، أو مُسْتَقَرٌّ عليكم اليوم، ولو قال: لا تثريباً عليكم اليوم لكانت (على) من صلة المصدر ومعمولةً له، ويكون خبره محذوفاً؛ أي: لا تثريباً عليكم اليوم ثابتٌ، ونحوه، ولكن افتراقهما في المعنى لا يكاد يتبين في كل موضع مثل ما يظهر في قولنا: لا أمرَ يومَ الجمعة لك على ما مضى. /ب: ٩٠/

قال أبو علي: "ويَقْبَحُ أَنْ تَقُولَ: لا زيدٌ عندك حتى تُتْبِعَهُ بشيء فتقول: ولا عمرو." <sup>(٣)</sup>

اعلم أننا قد ذكرنا <sup>(٤)</sup> وجه قُبْح هذا، وأنه جوابُ قوله: [ذا] <sup>(٥)</sup> عندك أم ذا؟ فلَمَّا سأل عن اسمين أجبْتُ بمثله، ولكن قالوا: لا نُؤَلِّكُ أَنْ تَفْعَلَ كذا، ومعناه لا ينبغي فلم يُكْرَرُوا، وإن رَفَعُوهُ؛ لأنَّه حَمَلُوهُ على معناه، وذلك أن معناه الفعل الذي ذكرنا <sup>(٦)</sup>.

ثم الفعل ليس يَجِبُ أَنْ يُكْرَرَ في مثل هذا، فكذلك الاسم الذي في معناه، وقد يُجْمَلُ الشيء على معناه؛ ألا ترى لما قالوا: يدع على يَفْعَل؛ لأنَّ فيه حرفاً حلقياً حملوا عليه ما هو بمعناه، وهو يذر فَفَتَحُوا عينه، وإن لم يكن فيه حرف حَلْقِي حَمَلًا له على معناه.

(١) زيادة مخلة في الأصل.

(٢) سورة يوسف: الآية (٩٢).

(٣) "... وقالوا لا نُؤَلِّكُ أَنْ تَفْعَلَ فلم يكرروا؛ لأنَّه صار بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها؛ حيث كانت بمعناها، كما أجروا يذر مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى". الإيضاح: ١٩٨.

(٤) ينظر ص: ١٨٣.

(٥) في الأصل (إذا).

(٦) ينظر ص: ١٨٣.

واعلم أنَّ الماضي من هذا الفعل وهو وَدَعَّ، ووَدَّرَ شاذٌّ<sup>(١)</sup> و[عِلَّةُ شذوذهِ]<sup>(٢)</sup> شيئان: أحدهما: هو أنهم يستثقلون الواو في الجملة في أول الكلمة، ولذلك لم يزيدوا الواو في الأوَّل فلَمَّا كانت في أوَّل هذا واو [تَجَبَّوْهَا]<sup>(٣)</sup>؛ ولأَنَّهُم اسْتَعْنَوْا عنه بـ(تَرَكَ) فلم يحتاجوا إليه وقد فُرئ<sup>(٤)</sup>: ﴿مَادَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾<sup>(٥)</sup> بالتخفيف، وفيه وجهان:

أحدهما: هو أَنَّهُ زُدَّ إلى أصله كقوله: استحوذ صَحَّتْ (الواو) رَدًّا إلى الأصل.

والثاني: هو أن يكون مُحْفَفًا من (وَدَّعَكَ).

قال أبو علي: "وكذلك إذا فُصِّلَ بين (لا) والاسم بحشْوٍ كُرَّرَ؛ لأنَّ البناء فيها مع الفصل بينهما وبين الاسم لا يجوز، وذلك نحو: ﴿لَا فِيهَا عِزٌّ وَلَا هُمْ عَنْهَا بِمُزْفَرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>." (٧).

اعلم أنَّ لا [لا]<sup>(٨)</sup> يعمل إذا كان قد فُصِّلَ بينه، وبين الاسم، كما لا يعمل في المعرفة؛ لأنَّ (لا) ضعيفة العمل في الجملة؛ لأنَّها مُشَبَّهَةٌ بغيرها.

فإذا كان عَمَلُهَا بحق الشبَّه لا بحق الأصل ضَعُفَ فلم يعمل فيما لا يليه؛ لأنَّ الاسم إذا وُلِّيَهُ جاز بناؤُهُ مَعَهُ، وجاز [رفعه]<sup>(٩)</sup> من غير بناء؛ إمَّا به لشبَّهه بـ(ليس) أو بأنَّه مبتدأ لا به.

فإذا فُصِّلَ بينه، وبين الاسم تَعَدَّرَ البناء لِوُقُوعِ الحائل، ولا يُمكن بناء الكل لكثرة أ: ٩١/

الأسماء فلم يبقَ إِلَّا رَفَعُهُ، ثم لم يُرْفَعْ به لضعفه حتى يكون أنقص رتبةً من المشبَّه به، ولكِنَّهُ رُفِعَ

(١) يُقال: وُدَّرَ، ودَّعَّ ذَا، وَلَا يُقال: وُدَّرْتُهُ، وَلَا وُدَّعْتَهُ. وأمَّا في الحاضر فيقال: يَدَّرُهُ وَيَدَّعُهُ. وَلَا يُقال: وَاذَّرُ، وَلَا وَاذَّعُ، وَلَكِنْ يُقال: تَرَكْتُهُ فَأَنَا تَارِكٌ. تهذيب اللغة: ١٠/١٥-١١، وقال صاحب العين: "والعرب قد أماتت المصدر من يَدَّرُ والفعل الماضي، واستعملته في الحاضر والأمر، فإذا أرادوا المصدر قالوا: دَرَّرَهُ تَرَكًّا، أي اتْرَكْتُهُ". ١٩٦/٨.

(٢) في الأصل (علته شذوذ).

(٣) في الأصل (يجنبوها).

(٤) قراءة مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عبله ويزيد النحوي: ﴿مَادَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بالتخفيف، وهي قراءة النبي ﷺ وعروة في المحتسب: ٣٦٤/٢، شواذ القرآن ١٧٥، الكتاب ٢٥/١، ٦٧/٤، ١٠٩.

(٥) سورة الضحى: الآية (٣).

(٦) سورة الصافات: الآية (٤٧).

(٧) ينظر الإيضاح: ١٩٩.

(٨) زيادة يستقيم بها النص.

(٩) في الأصل (فعه).

على أنه مبتدأ، وفيها خبره، كما أن ما بعد (لا) إذا كان معرفة رُفِعَ؛ لأنه مبتدأ، ومعه خبره لا يكون لحرف (لا) عمل، وإنما يكون حرفاً من حروف الابتداء.

إذا ثبت أنه لا يعمل مع الفصل؛ فإن الأولى والأحسن مع الفصل أن يكون (لا) مثل ما كان مع المعرفة؛ بأن يكون جواباً لقوله: ذا عندك أم ذا؛ لأنه لمَّا لم يعمل مع الفصل أشبه (لا) مع المعرفة؛ حيث لم يعمل فيها، ثم إذا كان بعده معرفة كُرِّرَ كذلك هذا، وجُمِلَتْهُ هو أن (لا) إذا كُرِّرَ فالأولى رفع الاسمين، وإذا لم يُكْرَرْ فأولى البناء؛ لأن التكرار جواب لما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

فإذا رَفَعَهُمَا فقد شاكل بينهما، والواحد جوابٌ لقوله: هل من رجلٍ؟ فبني جوابه كما في السؤال مَبْنِي، ولكن يجوز بالعكس، وهو أن تَرَفَعَ الاسم، وإن لم يُكْرَرْ (لا) كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ<sup>(٢)</sup>

ويكون رفعه كرفع ليس؛ لأنه مبتدأ على ما مضى، والخبر محذوف أي (لي) وإن تَكَرَّرَ جاز فتحهما معاً على البناء، وجاز رفع أحدهما ورفع الآخر، وهذا إذا كان الاسم يلي (لا) فأماً إذا فُصِّلَ بينهما فليس إلا الرفع.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فُرِيء<sup>(٤)</sup> (فلا خوف)، والرفع أحسن بكل حال؛ لأن ما بعد (لا) الثانية لا حيلة فيه إلا الرفع؛ لأن (هم) ضمير الرفع، ولو قلت: لا حول ولا قُوَّةٌ إلا بالله أحسن من لا حول ولا قُوَّةٌ إلا بالله؛ لأجل المشاكلة فكيف هاهنا، ولا حيلة فيه إلا الرفع، وفي (ولا قُوَّةٌ) يجوز الفتح؛ لأنه اسم ظاهر.

فلذا قلنا: إن رفع (خوف) أحسن؛ لأنه يُشَاكِلُ، ومن قرأ (فلا خوف) /ب: ٩١/ فقد عامل كل واحد من الاسمين المتفقين بما يجوز عليه، وما يستحقُّه، ولم يُشَاكِلُ.

(١) ينظر ص: ١٨٣.

(٢) البيت من مجزؤ الكامل، لسعد بن مالك في الكتاب: ٢/٢٩٦، الأصول: ١/٩٦، شرح أبيات سيويه ٢/٨، المقاصد النحوية: ٢/٦٧١، الخزانة: ١/٤٦٧، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٣٦٠، شرح ابن يعيش: ١/١٠٨، رصف المباني: ٢٦٦، شرح الأشموني: ١/٢٦٧، التصريح: ١/٢٦٨.

(٣) سورة البقرة: الآية (٣٨).

(٤) قراءة (لا خوف) بفتح الفاء ليعقوب في جميع القرآن، وقرأ يعقوب: لا خوف عليهم، حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين. وقرأ الباقر بالرفع والتنوين. ينظر النشر: ٢/٢١١، البحر المحيط: ١/٢٤٦.

وتقول: <sup>(١)</sup> لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ؛ فيكون (لا خير) منفيًا، وهو مبتدأ و(الباء) خبر له كما تقول: زيدٌ بالباب، والعامل فيه الاستقرار، ولا [تكون] <sup>(٢)</sup> (الباء) هاهنا زائدة، وإنما هو بمنزلة قولك: لا عيبَ به؛ لأنَّ الكلام لا يتم بغير هذه (الباء) وليس كقولك: ما زيدٌ بقائمٍ، وليس زيدٌ بقائمٍ؛ لأنَّ تلك زائدة؛ إذ يتم الكلام دونه؛ حيث يقول: ما زيدٌ قائمًا و(الباء) إذا كانت زائدة فلا موضع لها من الإعراب، ولا يعمل فيها الاستقرار، وقولك: بَعْدَهُ النَّارُ مبتدأ وخبر، وهذه الجملة موضِعُها الجر صِفَةً للاسم المجرور، وهو قولك: بخيرٍ؛ لأنَّ الجملة نكرةٌ؛ فجاز أن [تكون] <sup>(٣)</sup> صِفَةً للخير، ويجوز أن تجعل هذه الجملة - وهي قولك: بَعْدَهُ النَّارُ - صِفَةً للمنفي؛ لأنَّه نكرة فتقدِّيره: لا خيرَ بَعْدَهُ النَّارُ، ويكون موضِعُها النَّصب على اللفظ، والرفع على الموضع كقولك: لا رجلَ ظريفَ، وظريفٌ، وتكون (الباء) في قولك: بخيرٍ زائدة، كما تُزادُ في النفي مثل قولك: لستَ بزيدٍ، أو لستَ قائمًا، ولا موضِعٌ لها كأنك قلتَ: لا خيرَ بَعْدَهُ النَّارُ خيرٌ فهو وإن كان خبراً في الوجهين ف(الباء) قد يُستغنى عنها في موضع دون موضع، فكأنه لما وُصِفَ المنفي لصفة وقع الاستغناء عن (الباء).

واعلم أنَّ (لا) قد تُزاد فيه تاء التانيث فيقال: لات، وذلك أن (تاء) التانيث تلحق الأفعال والأسماء، والحروف.

فالفعلُ مثل قولك: ضَرَبْتَ وَقَامَتْ.

والاسم مثل قولك: طَلَحْتُ وَحَمْرُهُ وَتَمْرُهُ.

والحروف مثل: تُمِتَ وَرُبَّتْ وَلَاتَ.

ويكون التانيث اللاحق بالحروف؛ لأجل [تأنيث] <sup>(٤)</sup> الكلمة، وذلك أن من اعتقد فيه الكلمة أنثى لتأنيثها، ومن اعتقد فيه الحرف ذكره لتدكيه، وهذا الاعتقاد مُستمرٌّ في الحروف فكذا لما اعتقد الكلمة في هذه الحروف أنثى، وألحق بها علم التانيث.

إلَّا أن (تاء) التانيث/أ: ٩٢/ فيه ساكنٌ؛ لأنَّه حرفٌ مَبْنِي، إلَّا في (لَات) فإنَّه مفتوح لسكون ما قبله، وكذلك تُمِتَ وَرُبَّتْ قد تفتح، وكأنه للإتباع، وهذا نحو قوله:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتقول: لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ، فيحوز أن تجعل الباء الخبر، كما تقول: لا عيب به، فالجملة صفة للاسم المجرور فإن جعلت الجملة وصفاً للخبر المنفي كانت الباء في قولك: بخيرٍ للنفي، كما تقول:

لستُ بزيدٍ". الإيضاح: ١٩٩.

(٢) في الأصل ( يكون).

(٣) في الأصل ( يكون).

(٤) في الأصل ( ماثبت).

﴿وَلَاتَ حِينَ﴾<sup>(١)</sup> فهذا تاء التانيث لِحَقَّ (لا) لَيْسَ أَنَّهُ تَحِينٌ ودخل عليه (لا) كَدُخُولِهِ على غيره، و(لاَت) لا تعمل إلا في هذا اللفظ الواحد، وهو (حِينٌ) وذلك أَنَّ الكلمات التي يُنْفَى بها أربعة أضرب ليس، وما، ولا، ولات.

ف[أقواها]<sup>(٢)</sup> ليس؛ لأنَّه فعلٌ فهو يعمل؛ تَرْتَبَ معموله، أو تَقَدَّمَ، أو تَأَخَّرَ، وَيَعْمَلُ مع دخول إلا؛ لأنك تقول: ليس زيدٌ قائماً، وليس زيدٌ قائماً زيدٌ، وليس زيدٌ قائماً ثم ما دُونَهُ، وفوق (لا) في العمل؛ لأنَّ ليس ينفي ما في الحال، وكذلك (ما) ينفي ما في الحال، و(لا) ينفي ما في المستقبل.

فَشُبِّهَتْ لذلك (ما) ب(ليس) إلا أنَّها نقصت عنه بشيئين:

وذلك لا تعمل إلا إذا تَرْتَبَ معمولها نحو قولك: (ما زيدٌ قائماً) فأما إذا تَقَدَّمَ الخبر فلا يعمل.

والثاني: هو أنَّها لا تعمل مع دُخُولِ (إِلَّا) بل يكون ما بعدها مبتدأ، ومُؤَخَّرًا في هذين الموضوعين، ثم (لا) دُونَهَا، حيثُ بَعُدَ [عن ليس]<sup>(٣)</sup>، حيثُ نفت المستقبل فنقصت عن (ما)؛ لأنَّ (ما) تعمل في المعرفة، والنكرة ك(ليس)، و(لا) لا تعمل إلا في النكرات، و(لاَت) نقصت عن (لا) أيضاً للتغيير الذي وقع فيها فلم يَعْمَلْ إلا في كلمة واحدة، وهي (حِينٌ)، ولا يكون إلاً وأحد معموليها محذوف لا غير، إمَّا الاسم أو الخبر نحو قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup> تقديره: لاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ، ومن قال: لاتَ حِينٌ مَنَاصٍ كان خبره محذوفاً، تقديره: لاتَ حِينٌ مَنَاصٍ حِيناً، فهو مثل (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء؛ حيث يكون أحد معموليه محذوفاً أبداً، وهو معنى قول: سيبويه<sup>(٥)</sup> في (لاَت) / ب: ٩٢ / إنَّ أحد معموليه يُضْمَرُ أبداً معناه محذوفٌ - وإلا فالحروف لا يضم فيها - وقال الأخفش<sup>(٦)</sup> (لاَت) لا تعمل، ولكن إن كان ما بعده رفعاً فعلى الابتداء والخبر، وإن كان نصباً فالعامل فيه الفعل؛ كأنها عنده لَمَّا وقعت في الرتبة الرابعة ونقصت عن (لا) مع ضِعْفِ (لا) وَعَمَلِهِ إذا عَمِلَ في النكرة ضِعْفَتْ؛ حتى لم يبق لها عمل إذا كان ما فوقها يعمل شيئاً واحداً [فنقصاًها]<sup>(٧)</sup> عنه أن لا تعمل.

(١) سورة ص: الآية (٣).

(٢) في الأصل (فأقواها).

(٣) في الأصل (بليس).

(٤) سورة ص: الآية (٣).

(٥) ينظر الكتاب: ٥٧/١، ٥٨.

(٦) ينظر الأصول: ٩٦/١.

(٧) في الأصل (فنصاها).

والكُوفِيُّونَ<sup>(١)</sup> يقولون: (لات) حرفٌ جارٌّ نحو قوله:

(٢) ..... لَاتَ أَوَانٍ .....

ونحو قول المتنبي:

(٣) ..... لَاتَ مُصْطَبِرٍ .....

وعندنا [ذا]<sup>(٤)</sup> جاء مثله على حذف المضاف، وهو (حين).

وأما إذا زدت على (لا) ألف الاستفهام حتى صار (ألا) فهو على ضربين:

فإن كان استفهاماً صريحاً لا تمّي فيه مثل قولك: [ألا]<sup>(٥)</sup> رجل في الدار؟ فهو مثل: لا حرفاً بحرف في أنه يُخْبِرُ عنه، ويجوز أن يُوصَفَ على موضِعِهِ، ويُعْطَفُ على موضِعِهِ مثل قولك: لا رجل ظريفاً، وظريف، ولا رجل، وغلماً، وغلماً، ويجوز أن يُرْفَعَ الاسم بعده مثل قولك: ألا رجل!؛ على مبتدأ وخبر كما فعلت مع (لا) وعلى هذا قوله:

(٦) ..... أَلَا رَجُلٌ أَحْبُوهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي .....

(١) ينظر الجني الداني: ٤٩٠.

(٢) كمال البيت:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنَّ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

البيت من الخفيف، قائله أبو زيد الطائي، ينظر ديوانه: ٣٠، وبلا نسبة في الأصول: ١٤٣/٢، الخصائص: ٣٧٩/٢، شرح السيراني: ٩٧/١، الشافية الكافية: ٤٤٤/١، التذييل: ٤٤٤/٤، الجني الداني: ٤٩٠، شرح ابن الناظم: ١٠٨.

(٣) كمال البيت:

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ، حَتَّى لَاتَ مُصْطَبِرٍ وَالآنَ أَفْحَمُ، حَتَّى لَاتَ مُفْتَحِمٍ

البيت من البسيط، ينظر البيت في ديوانه: ٤٠/٤، الحماسة المغربية: ٧١٠/١، الخزانة: ١٩٧/١، ولم أقف عليه في كتب النحو.

(٤) في الأصل (إذا).

(٥) في الأصل (لا).

(٦) كمال البيت وروايته في الديوان:

مَنْ رَجُلٌ أَحْبُوهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي يُبَلِّغُ عَنِّي الشَّعْرَ، إِذْ مَاتَ قَائِلُهُ؟

البيت من الطويل، لعلمة الفحل التميمي، ينظر ديوانه: ١٣١، التذييل: ٢٩٧/٧، الاشتقاق لابن دريد: ٥٣٦، اللسان: ١٤/١٩٣، تمهيد القواعد: ٤/١٩٣٠، اللغة أحلوه: من حلوته: إذا وهبت له شيئاً على شيء فعله. الرجل: مركب البعير، ويروى: (فَمَنْ رَاكِبٌ أَحْلُوهُ رَحْلاً وَنَاقَةً).

وَيَجُوزُ (ألا رجلاً) ولكن على إضمار فعل هو الناصبُ تقديره: ألا تُروني رجلاً، [ألا تُعْطُونِي رجلاً]<sup>(١)</sup>.

وقد يروى: ألا رجلٍ أخلوه يرويه الكوفيون<sup>(٢)</sup> وهو ضعيفٌ عندنا، وجرُّه بإضمار (من) تقديره: ألا من رجلٍ، وإن كان في [ذا]<sup>(٣)</sup> تمنٍّ، مثل قولك: ألا رجلٍ يُحسِنُ إليّ، ألا رجلٍ يُعطيني ففيه خلاف أعني فيما بعد المنفي.

وإلا فلا اسم الذي يلي (ألا) فلا خلاف/أ: ٩٣/ فيه؛ أنه على ما كان عليه من حكاية؛ فعند المازني<sup>(٤)</sup> أنه كما لو كان استفهاماً صريحاً في أنه يُبَيِّنُ مع الاسم، ويكون حُكْمُهُ حُكْم (لا) مثل ما مضى، وقال سيبويه: <sup>(٥)</sup> إنه لا يَبَيِّنُ له مَوْضِعٌ فلا يُوصَفُ على موضعه، ولا يُعْطَفُ على موضعه قال: ولا يكون له خبرٌ، ولا يُقْحَمُ بعد اللام، ومعناه معنى المفعول، وإنما كان كذلك؛ لأنه إذا دخله معنى التَمَيُّي فقد صار بمعنى الفعل، وفي حكمه كأنه قال: أتمنى رجلاً يُحسِنُ إليّ.

وإذا جئت بـ(لو) بعد ألا فما بعده نصب، وَيَجُوزُ رفعه مثل قولك: [ألاماءٌ ولوحاراً]<sup>(٦)</sup>، وحرّاً، فمن نصبه فبإضمار كان، ويكون كان الناقصة، فيكون (حاراً) خبراً لها، ورفعهُ على أن كان تامّةً فمعناه ولو وقع حارّاً.

ومن سبيله أن يقع ما بعد لو دون ما تُتمِّي قبله، مثل قولك: ألا تمرّ ولو حشفاً<sup>(٧)</sup>، ولا تقول: ألا حشفاً، ولو تمرّاً؛ لأن الاستعمال غير هذا، وذلك أنه يَتَمَيُّي ثم يَقْنَعُ بأدوّن من ذلك الجنس.

وكذلك ألا قميصَ ولو خَلِقاً<sup>(٨)</sup>، ولا يُقَالُ: ولو جديداً، ويكون ما بعد (لا) من جنس الأول، لا يُقَالُ إلا طعامَ ولو شراباً.

(١) تكرر في الأصل.

(٢) ينظر الصحاح: ٦/٢٣١٨.

(٣) في الأصل (إذا).

(٤) ينظر الأصول: ١/٣٩٧.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/٣٠٧ - ٣٠٨.

(٦) والقول عند النحاة: (ألا ماءً ولوبارداً) ينظر الكتاب: ١/٢٢٧، الأصول: ١/٤٠٧.

(٧) الحشفاً من التمر: ما لم يُنَوِّ، فإذا يَبَسَ صَلَبٌ وَفَسَدَ لَا طَعْمَ لَهُ وَلَا حَلاَءَ، وَلَا حَلاَوةَ. تهذيب اللغة: ٤/١١١.

(٨) يُقَالُ: نُؤِبْتُ خَلِقًا، أي: بال. معجم ديوان الأدب: ١/٢٢٢.

وأما (ألا) الذي هو لافتتاح الكلام؛ فإنه حرف موضوعٌ كما هو لذا المعنى، لا أنه ألف استفهام دخل على (لا) مثل ما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أن (لا) لا تعمل في المعارف، فأما قول الشاعر:

لا هيَّثمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ..... (٣)

فمعناه (لا مثل هيثم لسوق الإبل)، وذلك أن هيثماً هذا كان [سائقاً]<sup>(٤)</sup> فارهاً فمات فتأسف عليه فقال: (لا هيثم) وهو ميت؛ أي (لا) أمثال له، وكذا (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ)<sup>(٥)</sup> وكان قد مات على ﷺ وكذا قول الآخر:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِيدَنَ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر ص: ٢٠٦.

(٢) ينظر ص: ٢٠٢.

(٣) كمال البيت:

لا هيَّثمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتَى إِلَّا ابْنُ خَيْبِريِّ

البيت من الرجز، ولا يعرف قائلها، ينظر في الكتاب: ٢٩٦/١، المقتضب: ٣٦٢/٤، الأصول: ٣٨٢/١، شرح السيرافي: ٩٢/٣، المفصل: ١٠٦، أمالي ابن الشجري: ٣٦٥/١، شرح ابن يعيش: ١٠٣/٢، شرح الكافية الشافية: ٥٣٠/٣، اللغة: هيثم اسم رجل كان حسنَ الهداء للإبل، وقيل جيد الرعي، وقيل: هو هيثم بن الأستر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه. وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات.

(٤) في الأصل (سابقاً).

(٥) روي هذا الأثر عن معاوية ﷺ وأنه كان إذا أتى شديدة قال: معضلةٌ ولا أباً حسنٍ لها، ينظر غريب الحديث للخطابي: ١٩٩/٢، وروي الإمام أحمد بن أحمد في فضائل الصحابة عن سعيد بن المسيب قوله: كان عمر يتعوذ بالله من معضلةٍ ليس لها أبو حسن". ينظر ٦٤٧/٢، وقال عمر: آه من معضلةٍ ليس لها أبو حسن، ينظر غريب الحديث لابن الجوزي: ٢٥٤/٣.

(٦) البيت من الوافر، لعبد الله بن الزبير الأسدي في الكتاب: ٢٩٧/٢، المقتضب: ٣٦٢/٤، الأصول: ٣٨٣/١، أمالي ابن الشجري: ٢٣٩/١، وزهر الآداب: ٥٢٠/٢، شرح ابن يعيش: ١٠٢/٢، رصف المباني: ٢٦١، التذييل: ٢٨٧/٥، وروي البيت «للبلاد - بالبلاد» مكان في البلاد، اللغة، أبو خبيب: كنية عبد الله بن الزبير. تكدن: تعثرن. أمية: أبو قبيلة من قريش.

وكان قد مات أُمِّيَّة/ب: ٩٣ / أي: لا مثل أُمِيَّة، فلا يَدُكُرُ واحداً بعينه، وإِنَّمَا يَنْفِي أمثاله فَيُصَيِّرُهُ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى أمثاله دَخَلَ هُوَ فِي جُمْلَتِهِمْ فِي النِّفْيِ، وَكَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: لَا بَصْرَةَ<sup>(١)</sup> كَأَنَّهُ تَوَهَّمُ أَنَّ لَهَا أمثالاً، وَأَشْبَاهًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْأَيْسَجُدُوا﴾<sup>(٢)</sup> وَنَحْوَ ذَلِكَ فَأَلَا تَنْبِيْهُ، وَافْتِتَاحُ وَفِي (يَا) وَجِهَانِ:  
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَنْبِيْهًا مِثْلَ (أَلَا)، وَلَا يَكُونُ لِلنِّدَاءِ، وَلَكِنَّهُ كَأَنَّهُ كَرَّرَ (أَلَا) تَوْكِيْدًا.  
وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَرْفَ النِّدَاءِ، وَقَدْ حَذَفَ الْمُنَادِي تَقْدِيْرَهُ: (يَا قَوْمُ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

(١) القول: (لا بصره لكم)، ينظر الكتاب: ٣٥٥/١، شرح شذور الذهب: ٢٧٣.

(٢) سورة النمل: الآية (٢٥).

## باب الأسماء المجرورة

اعلم<sup>(١)</sup> أنّ الجر في الكلام يقع بشيئين: بالحرف وبالاسم.  
فأمّا الحروف فقليلة فعَدَدُناها.

[وأما]<sup>(٢)</sup> الأسماء فكثيرة فنَحْدُها ولا نَعُدُّها، وذلك أنّ الاسم الذي يَجْرُّ على ثلاثة أُضْرِبُ:  
إمّا أن يكون صريحاً ليس بِظَرْفٍ، ولا مصدر مثل: كُتِبَ، وَبَعِضُ، ونحوهما، أو يكون  
مصدراً مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، أو يكون ظرفاً نحو: خَلْفَ، وَقُدَّامَ، ونحوهما، وما عدا هذا  
فالجرُّ يقع بالحروف مثل: (مِنْ) ونحوها على ما نُفَصِّلُه بمشيئة الله.  
فيكون جملة الجرِّ بأربعة أشياء: بحرفٍ وهو ضَمُّ حَرْفٍ إلى اسمٍ، وباسمٍ ليس بظرفٍ، ولا  
مصدرٍ، أو باسمٍ هو مَصْدَرٌ أو باسمٍ هو ظرفٌ، وإن شئت قلت: بخمسة أشياء خَامِسها اسم  
هو صِفةٌ، نحو: ضَارِبٍ زَيْدٍ، ويجمعها كُلهَا أنّ الجرَّ يقع بشيئين:  
بإضافة حَرْفٍ، أو اسمٍ إلى اسمٍ.

وإنما جَرَّتْ هذه الحروف بحقِّ الأصل، بمعنى أنّها وُضِعَتْ مُقْتَضِيَةً للجرِّ؛ إذ العامل  
ضربان: أحدهما: يعمل بحقِّ الأصل.

والآخر: بحقِّ الشبّه، فهذه الحروف عاملة بحقِّ الأصل، وذاك أنّ الحركات [ثلاث]<sup>(٣)</sup>  
الرفع والنصب، والجر، فابتزَّ الرَّفْعُ الفاعلُ، وما أشبهه الفاعل، فاستبدَّ هذا القَبِيلُ بأثقلِ الحركات،  
و[إلا]<sup>(٤)</sup> ابتزَّ النَّصْبُ الذي هو أَحَقُّهُمَا/أ: ٩٤/ المفعولُ، وما أشبهه المفعول، وبقيت الحركة  
الوسطى وهي الجرُّ، فطلبوا لها مُقْتَضِيًا فَجَعَلُوا مُقْتَضِيًا تلك الحركة هذه الحروف فمن ذلك  
(مِنْ) وهي على أربعة أُضْرِبُ:

(١) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "الأسماء المجرورة على ضربين: ضرب ينجر بحرف جر، وضربٌ ينجر بإضافة اسم مثله  
إليه، فأما ما ينجر بحروف الجر فنحو ما ينجر بعد (مِنْ) نحو: خرجتُ من البصرة إلى الكوفة، وهي لابتداء الغاية،  
وتكون للتبعيض، وتكون زائدة في نحو ما جاءني من أحدٍ، وإلى معناها انتهاء الغاية، وفي معناها الوعاء، وذلك نحو:  
المال في الكيس، واللص في الحبس، ويتسع فيها فيقال: فلانٌ ينظر في العلم، وأنا في حاجتك، والباء بمعناها الإلصاق  
والاختلاط كقولك: كتبتُ بالقلم، وعمل النجار بالقدم، وتكون زائدة في قولهم: كفى بالله، وبجسبك أن تفعل كذا،  
وألقى يده، وألقى بيده، واللام معناها التحقيق والملك". الإيضاح: ١٩٩-٢٠٠.

(٢) في الأصل (فأما).

(٣) في الأصل (ثلاثة).

(٤) زيادة مخلة بالنص.

منها أنها مُبَيَّنَةٌ تُبَيِّنُ الصفة، وهي أكثر الحروفِ الجارّةِ تَصَرُّفاً؛ حيث انقَسَمَت أربعة أقسام.

ومنها (في) ومعناها: الوعاء والظرفيّة، وهو مثل قولك: الدقيقُ في الجرابِ<sup>(١)</sup> فكأنّه أوعاءه، واللصُّ في الحبسِ.

فإذاً أصلُ معناها الوعاء، ثم قد يُتَسَعُّ فيها فيُستَعْمَلُ فيما ليس يُتَصَوَّرُ فيه معنى الوعاء، مثل قولهم: فلانٌ ينظرُ في العلمِ، وأنا ماضٍ في حاجتكِ وتجوّز به؛ لأنّه كأنّه قد احتوى عليه.

وكذا قد يكون للحرف معنى في الأصل، ثم يُتَسَعُّ به فيُستَعْمَلُ في غير [ما يوجد]<sup>(٢)</sup> ذلك المعنى فيه نحو: (الباء) معناه الإلصاق ثم يقال: مررتُ بزيدٍ، وليس مُرورُهُ لاصقاً بزيدٍ.

ونحو: (على) لِمَا علا الشيء، مثل قولك: على فلانٍ ثوبٌ؛ لأنّ الثوبَ قد علاه ثم تقول: على فلانٍ دينٌ، ومعلومٌ أنّ (الدينَ) ما علاه كالثوب.

ومن ذلك (الباء) ومعناها الإلصاق والاختلاط: كتبتُ بالقلمِ، وأمسكتُ الحبلَ بيدي، وعملتُ بالفأسِ؛ لأنّ هذا كُلهُ يلصقُ بيدك، ويكون (الباء) مع المجرور في موضع النصب؛ فيكون الحرفُ قد علّق معنى الفعل بالاسم، وكذلك الحروف الجارّة معانها تعليق معاني [الأفعال]<sup>(٣)</sup> بالأسماء.

وقد تُزادُ (الباء) في أربعة مواضع:

في المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به.

فالمبتدأ نحو قولك: بحسبك أن تفعل كذا؛ أي: حسبك أن تفعل، والخبر نحو: ﴿جَرَاءُ

سَيِّئَةٍ يَمْشِيهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup> وكذا تقول: ما زيدٌ بقائمٍ؛ إلا أنّ (الباء) هاهنا تُعلّق معنى [النفى]<sup>(٥)</sup> بالاسم، وقول الشاعر:

(١) هلُتُ الدقيقُ في الجرابِ، أي: صببته. معجم ديوان الأدب (٣/٤١٠).

(٢) في الأصل (ما يوجد).

(٣) في الأصل (الفعل).

(٤) سورة يونس: الآية (٢٧).

(٥) في الأصل (النفى).

..... كان جزائى بالعصا أن أجدداً<sup>(١)</sup>

ف(الباء) في أحد الجوابين قد زيد في العصا، وهو خبر كان، وجزائى اسمه، وقوله: أن أجدداً: علي هذا بدل من الاسم، والجواب الآخر: أن جزائى اسم، وأن أجدداً: هو الخبر، وبالعصا يجري مجرى سائر الظروف.

وأما زيادته في الفاعل فنحو قولهم: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> أي: كفى الله.

والمفعول نحو قولهم: ألقى بيده، [أي]<sup>(٣)</sup>: ألقى يده، وقوله:

..... لا يقرآن بالسُّور<sup>(٤)</sup>

ب: ٩٤ / وأما قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> فموضع (الباء) نصب على ما ذكر الزجاج<sup>(٦)</sup>، ويكون العامل فيه فعلاً تقديراً: بدأت بسم الله، فيكون كقولك: مررت بزيد؛ فالجار والمجرور

(١) كمال البيت:

رَيْثُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا

البيت من الرجز المشطور، العجاج في ملحق ديوانه: ٢٨١/٢، المحتسب: ٣١٠/٢، المنصف: ١٢٩/١ الخزانة: ٤٢٩/٨، ٤٣٠، ٤٣٢، وبلا نسبة في شرح شافية بن الحاجب: ٣٣٦/٢، شرح ابن يعيش: ١٥١/٩، التذليل: ١٧٦/٣، تمهيد القواعد: ٧٩٢/٢، التصريح: ٣٧١/٢، اللغة، تمعدد: شب وكبر.

(٢) سورة الرعد: الآية (٤٣).

(٣) في الأصل (وفي).

(٤) كمال البيت:

هُنَّ الْحَرَائِرُ، لَا رَبَّاتٌ أَحْمِرَةٌ سُودُ الْمَحَاجِرِ، لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّورِ

البيت من البسيط، للراعي النميري في ديوانه: ١٢٢، المعاني الكبير: ٨٧٣/٣، اللسان: ٣٨٦/٤ (سور)؛ وللقفال الكلابي في ديوانه: ٥٣؛ وللراعي أو للقتال في الخزانة: ١٠٧/٩، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في شرح السيرافي: ٤٦١/١، التذليل: ١٤٩/٣، الجنى الداني: ٢١٧، الخزانة: ٣٠٥/٧، اللغة، الحرائر: جمع حرّة وهي السيدة الشريفة. ربّات أحمرّة: صاحبات أحمرّة، وهي جمع خمار (غطاء رأس المرأة). المحاجر: جمع محجر، وهو ما يتحرك من العين. السور: جمع سورة وهي الجزء المعروف من القرآن الكريم.

(٥) البسملة جزء من الآية (٣٠) في سورة النمل بالاتفاق، وفي أوائل السور مختلف فيها.

(٦) ينظر معاني القرآن: ٣٩/١.

في موضع النصب؛ لأنَّه مفعول به، وقال علي بن عيسى الرُّمائي<sup>(١)</sup>: يجوزُ أن يكونَ موضِعُهُ رفعاً؛ على أنَّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: ابتدائي بِسْمِ اللَّهِ.

ومن ذلك اللَّام، وله معنيان:

**أحدهما:** المُلْكُ فيما يصحُّ فيه المُلْكُ.

**والآخر:** التحقيق والاختصاص فيما لا يصح فيه الملك.

فالأول: مثل قولك: دارٌ لزيدٍ، وغلامٌ لزيدٍ، والثاني مثل قولك: مسجدٌ لزيدٍ؛ لأنَّ المسجد لا يملك، ولكن قد يَخْتَصُّ به إنسانٌ، ويتحقق به دون غيره.

و(إلى) الغاية، والانتهاء، تقولُ: سِرْتُ من الكوفةِ إلى البصرة؛ فيكون (من) لابتداء الغاية، وهو أن تكون الكوفة ابتداء سيرك، والبصرة انتهاء سيرك وغايته.

ومن ذلك<sup>(٢)</sup> (رُبَّ) ومعناه التَّقْلِيلُ، وهو نقيضُ (كَمْ) لأنَّ (كَمْ) اسم لتكثير [العدد]<sup>(٣)</sup> إذا كان خبراً، و(رُبَّ) حرف للتقليل، وهي تدخلُ على النكرة دون المعرفة، وإمَّا كان كذا لأثما أشبهت (لا) النَّفي، وذلك أن (رُبَّ) للتقليل، وتقليلُ الشيء يُقَارِبُ نفيه، ثم قولك: (لا رجل) لَمَّا كان نكرةً، ونفياً للجنس شُبَّه رُبَّ رجلٍ وهو نكرةٌ، وتقليلٌ للجنس بذلك.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ تلك النكرة موصوفةٌ تلزمُها الصفة، مثل قولك: رُبَّ رجلٍ يفهمُ في الدارِ، وإمَّا كان كذلك؛ لأنَّه قد يَتَطَرَّقُ إليها حذفُ الفعل الذي يتعلَّقُ به (رُبَّ) ويكون معمولاً له، ويكثر ذلك الحذفُ فعوضوه بالصفة حتى تلزمَ معموله فلا [تُفَارِقُهُ]<sup>(٤)</sup>، وإن كان يفارقه ذلك الفعل.

(١) لم أقف عليه.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومنها: ربَّ، وهي في التقليل نظير (كم) في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة؛ لزمها الصفة، وذلك قولهم: رُبَّ رجلٍ يفهمُ، وربَّ رجلٍ في الدارِ؛ فموضع (رُبَّ) مع المجرور بها موضع نصب، والفعل الذي يتعلَّقُ به قد يحذف في كثير من الأمر؛ للعلم به لأنها تستعمل جواباً، وتقديره: رُبَّ رجلٍ يفهمُ أدركتُ، أو لقيتُ؛ فحذف كما حذف ما يتعلَّقُ به الجار للدلالة عليه في نحو قوله: ﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ فَمَرَجَّ يَمْشِي مِنْ غَيْرِ سَوْطٍ فِي قَبِيحٍ مَلْبَسٍ﴾ سورة النمل: الآية (١٢)، ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه". الإيضاح: ٢٠٠.

(٣) في الأصل (للعدد).

(٤) في الأصل (يفاقه).

وبيانه هو أنك إذا قلت: رَبِّ رجلٍ يفهم؛ فالصفة قولك: يفهم، ولا يجوز أن يعمل في (رَبِّ) لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولكن تقديره: رَبِّ رجلٍ يفهم لقيت، أو أدركت، أو رأيت، ونحو ذلك مما يليق به، فيكون ذلك الفعل عاملاً في موضع (رَبِّ) لأننا قد ذكرنا<sup>(١)</sup> أنَّ الحروف الجارة [زِيدَتْ]<sup>(٢)</sup> لتعليق معاني الأفعال بالأسماء ف(رَبِّ) إذاً /أ: ٩٥/ هو الذي يُعَلِّقُ معنى الفعل بهذا الاسم، وهو قولك: رجلٌ، وعلامة ونحوه من النكرات، فيكون (رَبِّ) ومجروره في موضع النصب بذلك الفعل، كما قلنا في قولك: مررتُ بزَيْدٍ؛ أنَّ الجارَّ والمجرور في موضع نصب على معنى المفعول؛ إذَّ الفعل قد استوفى فاعله وتمَّ به.

ولكن هذا الفعل الذي يتعلَّق به بـ(رَبِّ) قد يكثر حذفه؛ لأنَّ المعنى معلوم، وذلك أنَّ قولك: رَبِّ رجلٍ يفعلُ كذا؛ يقع جواباً لسؤال، ومبنيّاً على كلام؛ فلذلك يُحذفُ ذلك الفعل كثيراً لوقوع العلم به؛ إلاَّ أنه [لا]<sup>(٣)</sup> يُحذفُ واجباً لا محالة بل يُبقَى، ولا يُحذفُ، وتكون صفة النكرة لازمةً لا أنَّه جُمع بين العوض والمُعَوَّض؛ لأنَّ التعويض إنما وقع عمّا قد تطرَّق إليه من استمرار هذا الحذف فيه ثم قد لا يُحذفُ، وتبقى الصفة كما هي على أصل وضعها، ومثل هذا الحذف الذي يجوز للدلالة الحال وشاهدُهُ، قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾<sup>(٤)</sup> ثم قال: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٥)</sup> ولم يقل (مُرْسِلاً) وإن كان مُراداً للدلالة الحال عليه فيكون (مُرْسِلاً) نصباً على الحال تعلَّق به الجارُّ، وهي (إلى)؛ أي: (مُرْسِلاً إلى فرعون) أو (إلى فرعون مُرْسِلاً) فهذا هنا مُتعلِّق للجار قد حُذِفَ للعلم به، ودلالة الحال عليه كذلك مُتعلِّق (رَبِّ) قد يُحذفُ للدلالة الحال عليه. واعلم أنَّ (رَبِّ) له صَدْرُ الكلام، وهو يخالف أخواته من الحروف الجارة؛ لأنَّها لا يكون صدورها، وإنما تكون ثواني؛ لأنَّها تَزَادُ لتعليق الأفعال بالأسماء؛ فيكون كالواسطة والسفير المُبَلِّغ المُوصِل، وإنما حُصَّ (رَبِّ) بأنَّ صَدْرَ؛ لأنَّه أشبه حرف النفي؛ إذ هو تقليلٌ لشيء يُقَارِبُ نَفْيَهُ.

(١) ينظر ص: ٢١١.

(٢) في الأصل (أزيدت).

(٣) زيادة يستقيم بها النص.

(٤) سورة النمل: الآية (١٢).

(٥) سورة النمل: الآية (١٢).

ثم باب (لا) له صدرُ الكلام حيث كان نفيًا؛ كذلك هذا؛ إذ هو تقليل الجنس وشبّهت بـ[نقيضتها]<sup>(١)</sup>، وهي (كم) في الخبر فجعلت في صدر الكلام.

قال أبو علي: "ومما عمِلَ فيه (رُبّ) قول الأعشى:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ م وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالٍ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>

فقوله: من معشرٍ أقتالٍ لا يكون إلا مُتعلِّقًا بمحذوفٍ، ولا يكون من صلةٍ قوله: أسرى، اعلم أنّ قوله: (هَرَقْت) صفة النكرة التي / ب: ٩٥ / عمِلَ فيها (رُبّ)، والعامِلُ في (رُبّ) فِعْلٌ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ: أدركتُ، أو رأيتُ ونحوه، ولا يجوز أن يكون (هَرَقْت) عاملاً في (رُبّ) لأنّه صفة، والصفة لا تعملُ في الموصوف، ولا فيما قبل الموصوف، وقوله: (ذلك اليوم) ظرفٌ عمِلَ فيه هَرقت، وقوله: (وأسرى) معطوفٌ على (رَفِدٍ) قد عمِلَ فيه (رُبّ) وقوله: من معشرٍ أقتالٍ عند أبي علي<sup>(٤)</sup> صفة لأسرى؛ لأنّه إذا كان عمِلَ فيه (رُبّ) مثل عمله في رَفِدٍ فتلزمُ الصفة كما لزمت رَفِدًا، وكُلّ ما هو معمولٌ لـ(رُبّ)، قال: <sup>(٥)</sup> فلذا المعنى لا يكون (من معشر) من صلة أسرى، ومُتعلِّقًا به، وإن كان أسرى جمع أسيرٍ، وهو بمنزلة اسم الفاعل الذي يعمل في غيره قال: <sup>(٦)</sup> ولكن يكون من معشر صفة لـ(أسرى) ومُتعلِّقًا بمحذوف، ومعناه هو أنّ كل ظرفٍ وما جرى مجراه إذا كان صفةً، أو خبراً، أو صلةً، أو حالاً؛ فإنّه يكون مُتعلِّقًا بمحذوف يكون هو العامِلُ فيه، وهو معنى الاستقرار، ونحوه كذلك تقديره: وأسرى مُستقرّين من معشرٍ أقتالٍ، والعامِلُ في (رُبّ) محذوف، وقال علي بن عيسى الرّماني<sup>(٧)</sup>: يجوز أن يكون من معشرٍ مُتعلِّقًا بأسرى و(مَنْ) صلته ومعموله، صفة أسرى محذوفةٌ مُقدَّرةٌ لتقدّم صفة تدلُّ عليه وهو قوله:

(١) في الأصل (نقيضته).

(٢) البيت من الخفيف، للأعشى، ينظر البيت في ديوانه: ١٣، المعاني الكبير: ٨٨٦/٢، سفر السعادة: ٦٨٨/٢، المخصص:

١٩٩/٣ شرح التسهيل: ١٧٦/٣، التذييل: ١١٣/١، تمهيد القواعد: ٢٢١/١، اللغة: الرُفد: بفتح الراء القدر الضخم

ويكن يراقتة عن الموت وبكسر الراء العطاء، أسرى: جمع أسير، أقتال: جمع قتل، وهو المقاتل والشجاع والقرن.

وروي مكانه: أقيال جمع قيل بفتح أوله وثانيه ومعناه الملك.

(٣) الإيضاح: ٢٠٠.

(٤) الإيضاح: ٢٠١.

(٥) أبو علي.

(٦) أبو علي.

(٧) لم أف عليه.

هَرَفْتُ كَذَا تَقْدِيرُهُ، وَرُبَّ أُسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ فَكَّكْتُ<sup>(١)</sup>، لِيَكُونَ (فَكَّكْتُ) صِفَةً تَلِيْقُ بِـ(أُسْرَى) كَهَرَفْتُ حَيْثُ يَلِيْقُ بِالرَّفْدِ.

وَالْعَامِلُ فِي (رُبَّ) مَحذُوفٌ، إِذَا ثَبَتَ أَنَّ (رُبَّ) لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعَارِفُ، وَلَا يُقَالُ: رُبَّ زَيْدٍ وَلَا رُبَّكَ، وَلَا رُبِّي، فَقَدْ قَالُوا: <sup>(٢)</sup> رُبَّهُ رَجُلًا<sup>(٣)</sup> فَقَدْ دَخَلَ عَلَى ضَمِيرٍ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ لَا عَنْ مَذْكَورٍ مُتَقَدِّمٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ [يَجْرَ] <sup>(٤)</sup> ذَكَرَ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ لَمَّا يُفَسَّرُ بَعْدَهُ فَلَمَّا لَمْ يُقْصَدُ بِهِ قَصْدًا وَاحِدًا مُعَيَّنًا، وَلَا كَانَ الْمَذْكَورُ مُكْنَىً عَنْهُ اسْتَبْتَهَمَ وَأَشْبَهَ لِأَجْلِ ذَلِكَ النِّكَرَاتِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى ظَاهِرٍ مَعْرُوفٍ، وَلَا عَلَى ضَمِيرٍ مُعَيَّنٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ نِكْرَةً، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(٥)</sup>: إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النِّكَرَةِ الظَّاهِرَةَ لِزِمَتِهَا الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ فَلَيْسَ هُوَ نِكْرَةً مُحْضَةً؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُوصَفْ وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ /أ: ٩٦/ بِهِ (رُبَّ) مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: رُبَّ رَجُلًا أَدْرَكْتُ أَوْ لَقَيْتُ، وَجَازَتْ هَذِهِ الْكِنَايَةُ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ إِذْ هِيَ لِلرَّجُلِ الْمَذْكَورِ بَعْدَهُ بِشَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلِكَ: (رَجُلًا) كَمَا قُلْنَا فِي: نَعَمْ رَجُلًا، وَالِإِضْمَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ:

**أَجْوَدُهَا:** أَنْ تَكُونَ إِضْمَارًا لِشَيْءٍ جَرَى ذِكْرُهُ، وَتَقَدَّمَ مِثْلَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ.

**وَالثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ إِضْمَارًا عَنْ مَعْلُومٍ لَمْ يَجْزِ ذِكْرُهُ، وَلَكِنَّهُ لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا مَعْرُوفًا يَصِيرُ

بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكَورِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ<sup>(٦)</sup>﴾<sup>(٦)</sup> يَعْنِي الْقُرْآنَ، وَمَا جَرَى ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَكِنَّهُ حَدِيثُهُ، وَإِنْزَالُهُ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَمِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ<sup>(٧)</sup>﴾<sup>(٧)</sup> يَعْنِي الشَّمْسَ.

(١) مَكَّكْتُ الشَّيْءَ: مَصَّصْتَهُ. وَرَجُلٌ مَكَّانٌ، مِثْلُ مَصَّانٍ وَمَلْحَانٍ، وَهُوَ الَّذِي يَرْضَعُ الْغَنَمَ مِنْ لُؤْمِهِ وَلَا يَجْلِبُ. وَتَمَكَّكَتِ الْعِضْمُ: أَخْرَجَتْ مَخَّه. الصَّحَاحُ: ١٦٠٩/٤.

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ: ١٧٦/٢.

(٣) ابْنُ الْبَنَّا يَشْرَحُ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ: "... فَأَضْمَرُوا مَعَهُ قَبْلَ الذِّكْرِ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي نَعَمْ رَجُلًا، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ رُبَّ عَلَى هَذَا الْمُضْمَرِ وَهِيَ إِثْمًا تَدْخُلُ عَلَى النِّكَرَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ قَصْدُهُ؛ فَلَمَّا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ أَشْبَهَ النِّكَرَةَ فَصَارَ فِي حِكْمِهَا". الْإِيضَاحُ: ٢٠١.

(٤) فِي الْأَصْلِ (يَجْرُ).

(٥) الْإِيضَاحُ: ٢٠٠.

(٦) سُورَةُ الْقَدْرِ: الْآيَةُ (١).

(٧) سُورَةُ ص: الْآيَةُ (٣٢).

والثالث: أن يكون إضماماً لغير معلوم قبل الذِّكْرِ بشرطة التفسير.

واعلم<sup>(١)</sup> أن (رُبَّ) تدخل على الأسماء؛ لأنه حرف جر، وحروف الجرِّ إنما تدخل على الأسماء دون غيرها، ولذلك لا يليها الفعل؛ فإذا أرادوا أن يليها الفعل كفوها بـ(ما) وقالوا: (رُبَّمَا) ويكون الغرض بهذا الكفِّ أن يليها ما لم يكن يليها، كما فعلوا بـ(أنَّ وكانَّ).

وكذا كلُّ حرف إذا أردت أن توليه ما لم يكن يليه فكُفِّه بـ(ما)، وإنما خُصَّت (ما) بالكفِّ؛ لأنها كثيرة التصرُّف؛ حيث تدخل زائدة مثل ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وغير ذلك دون (من) وغيره؛ فجعلوا الكفِّ بها، ومعنى الكفِّ هو أن تمنعها عن العمل المُقتَضِي، وذلك أن عمَلَه واقتضاءه اسم يجرُّه فهذا حدُّه وحقيقته.

إذا ثبت أنها إذا كُفِّت دخلت على الأفعال؛ فإنَّ ذلك في الفعل الماضي، وإنما قلناه لأنَّ (رُبَّ) للتقليل، وإنما يُمكن أن يُقال للشيء إذا عُرف ووقع؛ والماضي قد وقع فعُرف وعلى هذا قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنُ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ<sup>(٣)</sup>

يصف نفسه وكونه طليعةً للقوم قد أشرف في جبل؛ لأنَّ الطليعة بُرِّج للقوم على مُرتفع من الأرض، ويكون أشجع القوم، وقوله: تَرَفَعَنُ ثَوْبِي يعني أنَّ الرِّيح/ب: ٩٦ / تخترق ثوبه لكونه على موضع عالٍ.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد كفوا ربَّ بما كما كفوا بها غيرها، ولما كانت رُبَّ إنما تأتي لما مضى؛ وجب أن تكون ربما كذلك أيضاً تدخل على الماضي كقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ .....

الإيضاح: ٢٠١.

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

(٣) البيت من المديد، لجذيمه الأبرش في الكتاب ٥١٨/٣، وبلا نسبة في المقتضب: ١٥/٣، اللامات: ١١١، الأزهية: ٩٤، أمالي ابن السجري: ٥٦٥/٢، شرح ابن يعيش: ٤٠/٩، المقاصد النحوية: ٥٤٠/٥، شرح الأشموني: ١٠٧/٢، اللغة: (أوفيت): أشرفت. و (العلم): الجبل. و(الشَّمَالَات): جمع شَمَال - بالفتح - وهي: الرِّيح التي تهب من هذه الناحية.

إذا ثبت أنه إذا دخل على الفعل وقع بعده الماضي فقد يقع المضارع بعده أيضاً على تأويل وهو مثل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> وهذا فيه ثلاثة أوجه:

فكان ابن السراج يقول:<sup>(٢)</sup> هو بإضمار فعل ماضٍ، وهو (كان) تقديره: (رُبَّمَا كَانَ يَوَدُّ) فعلى هذا يكون قد وقع بعده الماضي لفظاً.

وقال أبو علي: "إنما هذا على حكاية حالٍ لا أنه مُسْتَقْبَلٌ، ولكن حكاية حالهم التي هم عليها كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُذُوِّكَ﴾<sup>(٣)</sup>." (٤).

فإنه قال هذا وهو مُشِيرٌ إليه في الحال، ونَحْنُ نَقُولُهُ: ونقرأه ولسنا نُشِيرُ إلى أحد، ولكنه حكاية حالٍ كانت الإشارة إليها؛ حيث وقعت هكذا، كذلك هذا حكاية حالٍ تكون لهم لا أنه مُسْتَقْبَلٌ، ومعنى هذا هو أنه كما يجوز حكاية حالٍ ماضية فكذلك حكاية حالٍ مُسْتَقْبَلَةٍ؛ أي: حالهم كذا لا أن الفعل إذا كان حالاً يقع بعد (رُبَّ) وإنما أراد أنه ليس بفعلٍ مُسْتَقْبَلٍ، وإنما هو حكاية حالٍ تكون.

ثم قال أبو علي: "ولا يكون هذا على إضمار (كان) في قياس قول سيبويه"<sup>(٥)</sup>.

وإنما قصد بهذا رداً على أبي بكر السراج<sup>(٦)</sup>؛ حيث قال: إنَّه بإضمار كان، وأما قوله في قياس سيبويه<sup>(٧)</sup> فإنَّ القدر الذي قاله سيبويه هو أنه قال: لو قال قائل: يا عبد الله المقتول، وهو يُرِيدُ كُنْ لم يَجُزْ؛ لأنه ليس كلَّ موضع يُضمر فيه (كان).

(١) سورة الحجر: الآية (٢).

(٢) ينظر الأصول: ٤١٩/١، ونُسب هذا القول للكوفيين في التذييل: ٢٧٦/١١، قال علي بن عيسى الرَّمَانِي: إنما وقع المستقبل هاهنا، لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى، ينظر أمالي ابن الشجري: ٥٦٥/٢.

(٣) سورة القصص: الآية: ١٥.

(٤) "وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقد أضمرنا رب بعد الواو نحو قوله:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ" الإيضاح: ٢٠٢.

(٥) الإيضاح: ٢٠٢.

(٦) ينظر الأصول: ٤١٩/١.

(٧) ينظر الكتاب: ٢٦٤/١.

فمن أين أن (كان) وهذا ليس ذلك الموضع الذي يُضمَرُ فيه كان حتى يكون قياسُ قول سيبويه؛ إذ لم يُقَلْ، ولا يُضمَرُ كان؟

والثالث قال علي بن عيسى الرَّمَائِي<sup>(١)</sup>: إنما جاز فيه المستقبل؛ لأن قول الله صدق، ووعدُهُ حقٌّ لا خُلْفَ فيه، ولا شك في وقوعه، فكان في تحقُّقِ وقوعه بمنزلة الماضي في تيقُّن وقوعه، ومعرفة؛ فلذلك قام المستقبل مقام الماضي.

قال: <sup>(٢)</sup> سئلتُ عن قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ <sup>(٣)</sup> أَنْ (رُبَّ) إذا كان للتقليل؛ فكيف وقع هاهنا، والكُفَّار يكثر ذلك منهم يوم القيامة، ويندمون؟

فقلتُ بعد فكرٍ طويل: <sup>(٤)</sup> إِنَّ تَمَنِّيَهُمْ يَقِلُّ لَأَنَّهُمْ لَا يَتَنَفَعُونَ بِهِ، والعاقل إذا عيس/أ: ٩٧/ من الشيء ولم ينتفع بالتمنِّي قلَّ تمنِّيهِ؛ فلذلك قلَّله.

قال: <sup>(٥)</sup> وسئلتُ عن قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ <sup>(٦)</sup> إِنَّهُ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا صَالِحِينَ بَعْدَ قَتْلِهِمْ يَوْسُفَ، وهم يقولون اقتلوه أو اطرحوه تكونوا صالحين؟

فقلتُ: <sup>(٧)</sup> بعد فكرٍ كثيرٍ أراد به صالحِي الأحوال عند أيكم لا صالحِي الدين؛ لأنَّه قال ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ <sup>(٨)</sup> أَي: اقتلوه يتوفَّرُ عليكم الأب، وتَصِيرُوا صالحِي الحال، والمنزلة عنده، كما يقال كيف أنت؟ فيقال: صالحٌ، ومعناه صالح الحال لا صالح الدين.

(١) لم أقف عليه.

(٢) ابن البنا.

(٣) سورة الحجر: الآية (٢).

(٤) ابن البنا.

(٥) ابن البنا.

(٦) سورة يوسف: الآية (٩).

(٧) ابن البنا.

(٨) سورة يوسف: الآية (٩).

قال أبو علي: "وقد أضمروا (رُبَّ) بعد الواو في نحو قولهم:

قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقُنِ<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>

ومعنى هذا هو أَنَّ (رُبَّ) حرفٌ جارٌّ، وقد يُحذفُ، ويعوَّضُ إمَّا بالواو أو بغيره، وذلك أَنَّ حذفَ الحرفِ الجارِ مع تَبْقِيَةِ عمله في الجملة ضعيفٌ؛ لأنَّه مع الجرور بمنزلة شيء واحدٍ، ثم إذا حُذِفَ عَوَّضَ، وقد لا يُعَوَّضُ وهو ضعيفٌ مثل: الله<sup>(٣)</sup>.

كذلك (رُبَّ) حُذِفَ، وعَوَّضَ بالواو؛ لأنَّ الواو في الجملة قد يُجْرَى في القَسَمِ، ولكن الذي يعمل، وَيَجْرَى إمَّا هو (رُبَّ) المحذوفة لا الواو؛ لأنَّ هذه (الواو) ليست هي نفس واو القسم، فيقال<sup>(٤)</sup>: إِنَّهَا بَجُرِّ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ الْعَاطِفَةُ بِدَلِيلِ أَنَّ (واو) القسم يدخل عليها (واو) العطف فَعُلِمَ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ، ولكن معنى قولنا إِنَّهَا عَوَّضَتْ عَنْ (رُبَّ): إِنَّهَا عَوَّضَتْ بِهَا فِي الذِّكْرِ وَالصُّورَةِ؛ لأنَّ بعض الكلام يَسُدُّ مَسَدَّ بعض؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الظاهر لا يحسن عطفه على الضمير المرفوع إِلَّا بعد أن يُؤكِّد ذلك الضمير، مثل قول الله: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿فَإَذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾<sup>(٦)</sup> ثم قال في موضع آخر: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٧)</sup> ولم يقل: نحن؛ لأنَّ الفعل بلا قد حَسَّنَ العطف على الضمير، وسدَّ مسدَّ المؤكِّد.

وكذلك قولهم: حَضَرَ الْيَوْمَ الْقَاضِيَّ امْرَأَةً؛ فَحَسَّنَ هَذَا الْفِعْلُ الْكَلَامَ، وَسَدَّ مَسَدَّ التَّأْنِيثِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَفْصِلْ لِقَالَ حَضَرْتُ، كَذَلِكَ (الواو) نَفْسُهَا قَدْ سَدَّتْ فِي اللَّفْظِ وَالذِّكْرِ مَسَدَّ (رُبَّ) وَلَكِنْ الْعَمَلُ لِرُبَّ).

(١) كمال البيت:

قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقُنِ مُشْتَبِهٍ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقُنِ

البيت من الرجز، لرؤبه بن العجاج، ينظر الديوان: ١٠٤، الكتاب: ٢١٠/٤، الخصائص: ٢٦٤/١ شرح ابن يعيش: ٣٤/٩، شرح الكافية الشافية: ١٤٢٩/٣، رصف المباني: ٤١٨، الجنى الداني ١٤٧، شرح ابن عقيل: ٢٠/١، الخزانة: ٧٨/١.

(٢) الإيضاح: ٢٠٢.

(٣) قال سيبويه: كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: الله لتفعلن، ينظر الكتاب: ٧/٣.

(٤) ينظر الإنصاف: ٣٧٧، ائتلاف النصرة: ١٤٥.

(٥) سورة البقرة: الآية (٣٥).

(٦) سورة المائدة: الآية (٢٤).

(٧) سورة الأنعام: الآية (١٤٨).

ولهذا /ب: ٩٧/ قال أبو علي<sup>(١)</sup>: "وقد أضمرُوا (رُبَّ) بعد الواو."

وقد يُعَوِّضُ بِ(الفاء) في مثل قوله:

فَمَثَلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٍ .....<sup>(٢)</sup>

أي: [فَرُبَّ]<sup>(٣)</sup> مثلك، ومن نصب فمثلك ومرضعا لم يكن ل(رُبَّ) فيه إضمار، ومدخل،

وإنما يَنْصِبُهُ بالفعل، وقد يُعَوِّضُ بِ(بل) في مثل قوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ<sup>(٤)</sup> .....

وقول الآخر:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصَابٍ<sup>(٥)</sup> .....

(١) الإيضاح: ٢٠٢.

(٢) كمال البيت:

فَمَثَلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

البيت من الطول، لامريء القيس، ينظر الديوان: ١٢، الكتاب ١٦٣/٢، التبصرة والتذكرة: ٦٢٦/٢، شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، اللسان: (حول) ١٢٦/٨، (غيل) ١٢٧/٨، أوضح المسالك: ٦٣/٣، شرح الأشموني: ١٠٩/٢، شرح ابن النائم ٢٦٩، التصريح ٦٦٩/١، اللغة: (طرقْتُ): أتيت ليلاً؛ وسمي الآتي بالليل طارفاً لحاجته إلى دق الباب، و(تمائم): واحدها تميمة؛ وهي: حرزات كان الأعراب يعلقونها على أولادهم يتقون بها النفس والعين بزعمهم، فأبطلها الإسلام. و (محول): من أحول الصبي فهو محول: أتى عليه حَوْلٌ من مولده، وقد روي صدر البيت: (ومثلك بكرةً قد طرقْتُ وثيباً) وروي: (مُغِيل) بدلا من (مُحُول).

(٣) في الأصل (قرب).

(٤) كمال البيت:

وَاعْتَلَّ أَدِيَانُ الصِّبَا وَدِجْمُهُ بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

البيت من الرجز، لرؤية، ينظر ديوانه: ١٥٠، شرح شواهد المغني: ٣٤٧/١، اللسان: ٦٥٤/١١ "ندل"، ١١١/١٢ "جهرم"، المقاصد النحوية: ١٩٤/١، ١٢٦٦/٣، وبلا نسبة في وِصْفِ الْمَبَانِي: ١٥٦، شرح عمدة الحفاظ: ٢٧٣، شرح ابن يعيش: ١٠٥/٨، المقاصد الشافية: ٥٠٧/٨؛ اللغة: دِجْمُهُ: أخدانه وأصحابه، الفجج: ج الفجج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار، ويروي: (لا يُشْتَرِي كَتَانَهُ وَجَهْرُمُهُ) مكان العجز.

(٥) كمال البيت:

وَالْأَمْرُ يُقْضَى فِي الشَّقَا لِلْحِيَابِ بَلْ بَلَدٍ صُعْدٍ وَأَصَابِ

الرجز لرؤية في: ديوانه: ٦، الخزانة: ٣٢/١٠، وبلا نسبة في شرح الأبيات المشككة الإعراب: ٥٠ الارتشاف: ٤٦١/٢، التذييل: ٣١٥/١١، شرح الأشموني: ١٠٩/٢.

وقد لا يُعَوِّض.

فقلتُ: <sup>(١)</sup> مثل قوله:

رَسِمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلِهِ ..... <sup>(٢)</sup>

فقال: <sup>(٣)</sup> نعم، وهو أن يُضْمَرَ لِيُعْمَلَ، ولكن لا يكون له عَوِّضٌ في الذكر، وهو ضعيفٌ.

قال أبو علي: "وهذا ضربٌ آخر من حروف الجر، وهو ما كان غير مُلَازِمٍ لِلجَرِّ،

فمن ذلك (الواو) و(التاء) و(حتى)" <sup>(٤)</sup>.

ومعنى هذا هو أن هذه الحروف مُشْتَرِكَةٌ لا تَقِفُ على عمل الجرِّ، مثل (الباء) و(اللام)

و(من) وغيرها بل بَجُرِّ تَارَةً، ولا بَجُرِّ أُخْرَى.

من ذلك (واو) القسم؛ لِأَنَّهَا بَجُرِّ فِي الْقَسَمِ، وإذا لم تكن في الْقَسَمِ فهي عاطفة لا

يلزمها الجرُّ، فإِذَا أَصَلَ الحروف في القسم (الباء)؛ لِأَنَّهُ هُوَ حَرْفُ الجَرِّ، وهو الذي يُعَلِّقُ معنى

الفعل [الذي] <sup>(٥)</sup> هو الخلف به، ويُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ ثم (الواو) بدل منه؛ لِأَنَّهَا مِنَ الشَّفَةِ، ثم

(١) تلميذه.

(٢) كمال البيت:

رَسِمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلْلِهِ

البيت من الخفيف، لجميل بن مَعْمَرِ العَدْرِيِّ، ينظر الديوان: ١٠٥، الخصائص: ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، شرح ابن

يعيش: ٢٨٣/٣، ٧٩، ٥٢/٨، شرح عمدة الحفاظ: ٢٧٤/١، شرح ابن الناطم: ٢٧٠، رصف المباني ٢٣٣، شرح

ابن عقيل ٣٨/٣، والخزانة ٢٠/١٠، اللغة: (الرسم): ما بقي من آثارِ الدِّيَارِ لاصِقًا بالأرض كالزَّمَادِ. و (الطلل): ما

بقي منها شاخصاً مرتفعاً؛ كالوتد والأثافي. و (من جلله): من عظمه في عيني، وقيل: من أجله.

(٣) ابن البنا.

(٤) "... فأما الواو التي تستعمل في الْقَسَمِ وهي عنهم بدل من الباء التي توصل الحلف إلى المحلوف به، نحو أحلفُ بالله،

وإنما تستعمل مع الاسم المظهر؛ فإِذَا كُنِيَ عَنِ المحلوف به رددت الباء فقلت: به لأفعلن، أنشد أبو زيد:

أرى برقاً فأوضع فوق بكرٍ فلا بك ما أسأل ولا أغاماً

والتاء في نحو تالله لأفعلن ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ﴾ وهي عنهم بدل من الواو، كما كانت في تجاه بدلاً من الواو في

واجهت، ولا تستعمل إلا في اسم الله، كما لم تستعمل التاء في أسنتوا إلا في خلاف الخصب، ولا تدخل في غير

اسم الله". الإيضاح: ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) تكرار في الأصل.

التاء بدل من الواو، كَأَسْتَتُوا<sup>(١)</sup> تاؤه بدل من (ياء) فهو بدل من بدل.

وَأَمَّا قَوْلِكَ (آلله) فَإِنَّ الْأَلْفَ عُوِّضَتْ عَنْ حَرْفِ الْقَسْمِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ ذَكَرْنَا<sup>(٢)</sup> أَنَّ حَرْفَ الْجُرِّ حَذْفُهُ فِي الْجُمْلَةِ ضَعِيفٌ، ثُمَّ إِذَا حُذِفَ عُوِّضَ لَيْسَ فِيهِ اسْتِفْهَامٌ، وَإِنَّمَا هُوَ قَسْمٌ، وَلَكِنْ اتَّفَقَتْ فِيهِ الْهَمْزَةُ الَّتِي يَقَعُ مِثْلُهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ (آلله) وَلَكِنْ اجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ فَقَلِبُوا الثَّانِيَةَ أَلْفًا سَاكِنَةً فَصَارَ (آلله) مِثْلُ: (أَدَم).

وقد يُحْذَفُ حَرْفُ الْقَسْمِ، وَلَا يُعْوَضُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: (آلله)؛ لِذِلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَإِذَا (الواو) تَجَرُّو (التاء) تَجَرُّو كَمَا كَانَتْ (الباء).

(١) إِذَا أَصَابَتْهُمْ السَّنَةُ وَالْجُدُوبَةُ وَإِنَّمَا كَانَ أَصْلُهَا: أَسَنُوا وَلَكِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا: لَيْسْنَا هَهُنَا سَنَةً قَالُوا: قَدْ أَسَنُوا يَسُونُ اسْنَاءً فَأَرَادُوا الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا فَقَلِبُوا الْوَاوَ فِي هَذَا الْمَعْنَى تَاءً وَهَذَا كُلُّهُ شَأْنٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ. الأُصُولُ: ٢٧٠/٣.

(٢) ينظر ص: ٢٢٠.

وأما (حتى) <sup>(١)</sup> فإنه حرفٌ بكل حال، ولكن هو على ثلاثة أضرب: <sup>(٢)</sup>

**أحدها:** أن يكون حرف جرٍ للغاية؛ بمعنى (إلى) كقوله: رأيتُ القومَ حتى / أ: ٩٨ / زيدٍ، وجاءني القومُ حتى زيدٍ، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ، ويكون ما بعده مفرداً مجروراً كما يكون بعد الحروف الجارة، مثل قوله تعالى: ﴿هِيَ حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ﴾ <sup>(٣)</sup> قال السمسماي <sup>(٤)</sup>: ولكن يُفارق (إلى) في أن ما قبلها يكون جماعةً لا مفرداً.

وهذا الضربُ هو الذي يَنْتَصِبُ الفعلُ بعده؛ لأنَّه في ذلك بمنزلة (اللام) الجارة يَنْتَصِبُ الفعلُ بعدهما بإضمارِ أن، وله موضعٌ مفرد.

**والثاني:** أن تكون عاطفةً مثل (الواو) في أن إعراب ما بعدها مثل إعراب المعطوف عليه، ويقع بعدها مفردٌ وجملَةٌ، كما يقع بعد (الواو) ولكنها تنقص عن (الواو) بأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، وهو المعطوف عليه، مثل قولك: رأيتُ الناسَ حتى زيداً، ولا تقول: حتى حماراً، ويجوزُ مثل هذا في (الواو) بأن تقول: رأيتُ الناسَ وحماراً؛ لأنَّ (الواو) أكثرُ تَصَرُّفاً، إذ هي أمُّ الحروف العاطفة، ولكل قبيلٍ أمٌّ تكون أكثر تَصَرُّفاً، وأقوى من غيره وهي تُفَارِقُ (الواو) بثلاثة أشياء:

**أحدها:** هو أنها لا تجيء إلا لتعظيمٍ أو تحقيرٍ.

(١) لم يعنون ابن البنا لباب (حتى) وإنما بدأ في الشرح، وليس هذا على عادته في الشرح، علماً أن أبا علي قد عنون لذلك بقوله: (باب حتى).

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وهي تستعمل على ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يكون حرف جر كـ(إلى) وذلك نحو قوله: (سلام هي حتى مطلع الفجر) وينتصب الفعل بعد هذه بإضمار (إن)، كما ينتصب بعد اللام بإضمار (أن)، والآخر أن تكون عاطفة، وذلك نحو ضربتُ القومَ حتى زيداً، فزيد من القوم، وإنما تذكر حتى؛ لتعظيم أو تحقير، أو قوة أو ضعف، والتعظيم: مات الناسُ حتى الأنبياء، والتحقير: قدم الحاجُّ حتى المشاة.

الثالث: أن تكون حرفاً من حروف الابتداء، يستأنف بعدها كما يستأنف بعد أمّا، وإذا، وذلك نحو قوله:

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

ألا ترى أنها ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها ولا جارة لارتفاع الاسم بعدها". الإيضاح: ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) سورة القدر: الآية (٥).

(٤) لم أفق عليه.

**والثاني:** أن ما قبلها جماعة لا مفرد، وأن ما بعدها من جنس ما قبلها، ويُذكر (حتى) عاطفةً لتعظيم، أو تصغير، أو قوّة، أو ضعف؛ فالتعظيم نحو قولك: مات الناس حتى الأنبياء، أي: والأنبياء، ولكن ذكرت (حتى) لتعظيم الأنبياء.

والتحقير قديم الحاج حتى المشاة أي: والمشاة، ولكن أفردتهم بالذكر مع (حتى) تصغيراً لهم، وكذلك القوة والضعف، مثل هذا.

فإذاً تقول: صمّت رمضان حتى يوم الفطر، ولا تقل يوم الفطر؛ لأنّ عادة الناس بالشرع الإفطار في يوم الفطر، فجعلت (حتى) غايةً أي إلى يوم الفطر فلا يدخل يوم الفطر في الصوم لعادة الناس ليس أنّ اللفظ لا يصلح له، ولو قلت: (ويوم الفطر) اقتضى وقوع الصوم فيه أيضاً؛ لأنّ حتى تعطفه على رمضان، والعامل فيه فعل الصوم فيكون عاملاً في المعطوف.

**والضرب الثالث:** أن يكون حرف ابتداء، وهو أن يكون عاملاً، وإنما يقع بعده مبتدأ وخبرٌ كسائر حروف الابتداء، مثل: (أمّا) [وإذ] <sup>(١)</sup> ليس أنّه يرفع/ب: ٩٨/ ولكن يدخل على مرفوع بالابتداء فلا يُؤثر فيقال له حرفُ الابتداء لأجل هذا، وهذا الضرب لا يكون بعده إلا جملة؛ لأنّ [حيّز] <sup>(٢)</sup> هذه يقطع الكلام الثاني عن الأول ويقع به استئناف فينبغي أن يكون مُستقلّاً بنفسه، وهذا لا يكون إلا جملة؛ فلهذا كان بعده مبتدأ وخبرٌ مثل قولك: (قام القوم حتى زيد قائم) و(مررت بالقوم حتى جعفرٌ مرورٌ به) ومثل قوله:

حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَالٌ <sup>(٣)</sup> .....

(١) في الأصل (إذا).

(٢) في الأصل (خبر).

(٣) كمال البيت:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَالٌ

البيت من الطويل، لجرير، ينظر الديوان: ٣٦٧، الأزهية ٢١٦، شرح ابن يعيش: ١٨/٨، اللّحة: ٢٢٩/١، والجني الداني ٥٥٢، توضيح المقاصد: ١٢٤٩/٣، الخزانة ٤٧٩/٩، اللغة: (القتلى): جمع قتيل. و (تمج): تقذف. و(دجلة): التهر الذي يمرّ ببغداد؛ لا ينصرف للعلمية والتركيب. و (أشكل) هو: حُمرّة مختلطة ببياض، والشكلة كالحُمرّة وزناً ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذٌ من أشكل الأمر أي: التبس ١٤٣.

وهو مثل قوله:

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١)</sup> .....

لأنَّ (حتى) لا يخلو من أن يكون حرف جرٍ للغاية، أو عاطفةً، أو حرف ابتداءٍ؛ فبطل أن يكون جاراً لشيئين:

أحدهما: هو أن ما بعده جملةً وما بعد الجار مفردٌ.

والثاني: هو أن الجملة التي بعده مرفوعةٌ؛ أعني أن الاسم بعده مرفوع، وبطل أن تكون عاطفةً لدخول حرف العطف عليها، فلم يبق إلا أن يكون حرف ابتداء يُبتدأُ بعده. وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، فلك خفضه، ونصبه ورفعته.

فمن جرّه فعلى الغاية إلى رأسها، ومعناه حتى انتهت إلى رأسها، ويجوز أن يكون لم يأكل رأسها، ولكن انتهى بالأكل إليه فكان [قطعاً]<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن يكون قد أكله؛ لأنه يجوز أن يدخل الذي بعد الغاية فيما دخل قبله فيه، قال ابن السراج:<sup>(٣)</sup> يجوز ألا يدخل فيه؛ لأنه انتهى إليه، ويجوز أن يدخل فيه؛ لأنه مقاربٌ له، ومجاورٌ.

ومن نصبه جعله عطفاً، ويكون قد أكل الرأس لا محالة؛ إذ معناه: أكلت السمكة ورأسها، ومن رفعه جعل ما بعده مبتدأ خبره محذوفٌ تقديره: حتى رأسها مأكولٌ، فيكون الخبر محذوفاً؛ لأنَّ الرفع يدخل على الجمل لما ذكرنا وقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا<sup>(٤)</sup>

(١) كمال البيت:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

البيت من الطويل، لامرئ القيس، ينظر الديوان: ٩٣، الكتاب: ٢٧/٣، ٦٢٦، شرح ابن يعيش: ٧٩/٥، اللسان: ٢٨٤/١٥ "مط"، شرح الأشموني: ٣٦٩/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢، رصف المباني: ١٨١/٥، اللسان: ١٢٤/١٥ "غزا"، التصريح: ٥٣٩/٢.

(٢) في الأصل (مقطعا).

(٣) ينظر الأصول: ٤٢٤/١.

(٤) البيت من الطويل، لمتلمس في ملحق ديوانه: ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١؛ ولأبي "أو لابن" مروان النحوي في الكتاب: ٩٧/١، الخزانة: ٢١/٣، ٢٤، التصريح: ١٦٦/٢، والمقاصد النحوية: ١٦٢٠/٤، ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء: ٢٦٩٨؛ وبلا نسبة شرح عمدة الحفاظ: ٦١٤، و رصف المباني: ١٨٢؛ وشرح ابن يعيش: ١٩/٨، الجني الداني: ٥٤٧، ٥٥٣.

يُروى<sup>(١)</sup> (نَعْلَهُ) بِالْجَرِّ، وَالنَّصْبِ، وَالرَّفْعِ.

فمن جَرَّهُ جَعَلَ حتى جاراً للغاية بمعنى (إلى) أي: إلى نَعْلِهِ، ولكن تكون النعلُ مُلْقَاةً هاهنا؛ لأنَّه قد أَكَّده بقوله: أَلْقَاهَا، ولو اقتصَرَ على قوله: حتى نَعْلِهِ؛ لكفى، ولكن كان يحتمل أن يكون قد انتهى/أ: ٩٩/ بالإلقاء إلى نَعْلِهِ ثم قطع، ولم يُلقها، ويَحْتَمَلُ أن يكون قد أَلْقَاهَا أيضاً، فلما قال: حتى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا، أزال الاحتمالَ، والإشكالَ؛ لأنَّه لا يُذكَرُ أَلْقَاهَا بعد ذكر النعلِ والتأنيث إليها إلا ويكونُ قد أَلْقَاهَا.

ومن نَصَبه فعلى العطف وفيه وجهان:

**أحدهما:** هو أن يكون نَصَبُهُ بإضمارِ فعلٍ يُفَسِّرُهُ أَلْقَاهَا، ويكون قد عطفَ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ على جملةٍ، ولا يكون العاملُ فيها قوله: (ألقى الصحيفة) ولكن تقديرُهُ: حتى ألقى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا، أي: ألقى الصحيفة، وكذا نَعْلَهُ فيكون قد عطفَ فعلاً على فعلٍ ثم حذفهُ؛ لأنَّه يُفَسِّرُهُ قوله: أَلْقَاهَا، ولا بُدَّ على هذه الوجه من هذا المفسِّر؛ لأنَّه يُفَسِّرُ الفعلَ العاملَ، ويكون من باب: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ.

**والوجه الثاني:** أن يكون عطفُهُ على الاسم المنصوب قبله، ويكون العاملُ فيه قوله: ألقى الصحيفة ونَعْلَهُ؛ فيكون عطفَ اسماً على اسم، ثم قال: أَلْقَاهَا بعد ذَا توكيداً، ولو لم يذكَرْ جاز؛ لأنَّه ليس بمفسِّرٍ؛ إذ ليس هناك فعل مُضمَّرٌ.

فإذاً هذا الوجه يُفَارِقُ الأوَّلَ بأنَّ العاملَ هاهنا ألقى الذي هو ظاهرٌ في أوَّل البيت وأنَّ قوله: أَلْقَاهَا فضلة للتأكيد، لو لم تكن؛ لجاز، ومن رفعهُ ففيه وجهان أيضاً:

**أحدهما:** أن يكون حرف ابتداء، وما بعده مبتدأ وخبر، وهو أن يكون فعله مبتداءً وأَلْقَاهَا خبره.

**والثاني:** أن [تكون]<sup>(٢)</sup> عاطفةً بمعنى (الواو) قد عطفَت جملةً من: مبتدأ وخبرٍ على جملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، وتقديره: ألقى الصحيفة وكذا، وكذا، ونَعْلَهُ أَلْقَاهَا، فيكون مثل قولهم: ضربتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ؛ فيخرج من هذا أن [لنعل]<sup>(٣)</sup> مُلْقَاةً في كُلِّ الوُجُوهِ، وكذلك على هذا: ضربتُ القومَ حتى زَيْدًا ضربتُهُ، يُجَرِّجُ زَيْدًا على ثلاثة أوجهٍ.

(١) ينظر شرح ابن يعيش: ٢٠/٨.

(٢) في الأصل (يكون).

(٣) في الأصل (الفعل).

## باب ما يُستعمل مرةً حرفاً جرّاً ومرةً غيرَ حرفٍ

من ذلك: <sup>(١)</sup> على، وعن، وكاف التشبيه، ومُذٌّ ومُنذٌ.

فأمّا (على) فإنّها تكونُ فعلاً، وحرفاً، واسماً.

فالفعلُ مثل: عَلَا يَعْلُو، وأمّا الحرفُ/ب: ٩٩/ ومعناه: الاستعلاء فمثل قولك: على زيدٍ

ثوبٌ؛ أي: (علاه) فقولك: (ثوبٌ): مبتدأ، وعلى زيدٍ: خبره.

وإنّما كانت حرفاً؛ لأنّها تتعلق بالفعل كما أنّ قولك: في الدارِ زيدٌ، كذلك ومعناه هو أنّ

حرفَ الجرِّ يتعلّقُ بالفعل؛ لأنّها تُوصِلُهُ إلى الاسم، والفعلُ علّقتُ على معناه بالاسم إنّما هو

الاستقرار، ومعناه: استقرَّ على زيدٍ ثوبٌ، واستقرَّ في الدارِ زيدٌ، أو مُستقرٌّ.

وأمّا كونها اسماً ففي الموضع الذي يدخل حرفُ الجرِّ عليه؛ لأنّه يُوصِلُ إليه الفعل وهو

مثل قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا      تَصِلُّ وَعَنْ قِيضٍ بَبِيْدَاءَ مَجْهَلٍ <sup>(٢)</sup>

فقوله: (من عليه) معناه من فوقه، يصفُ النّعامَ غدت من فوقه، أي: من فوق البيض

بعد ما تم ظمؤها، وذلك أنّها تصبِرُ عن الماء أياماً، وتَقْوَى على العطش؛ فالظمُّ من إظماء

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "من ذلك على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ، تقول: على زيد ثوب، فهذا حرف إلاّ

أنّها تتعلق بالفعل كما أنّ قولك: في الدار زيد، كذلك، وأمّا استعمالها لها أسماء فقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا .....

فدخول من عليه؛ قد ذلك على أنّها اسم، وتقول: رميتُ عن القوس، فتوصل بها الفعل إلى الفعل كما توصله بالباء

إليه في نحو: مررتُ بزيدٍ، وقد استعملت اسماً قال الشاعر:

جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيُّهُوجٍ      مِنْ عَن يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيحٍ

الإيضاح: ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) البيت من الطويل، لمزاحم العقيلي، ينظر المقتضب: ٥٣/٢، الأصول: ٢١٦/٢، شرح ابن يعيش: ٣٩/٨،

الارتشاف: ٢٤٥٤/٥، المقاصد النحوية: ١٢٤٠/٣، شرح ابن الناظم: ٢٦٦، الخزانة: ١٤٧/١٠، اللغة: القِيض:

قشورُ البيض، يريد أنّها كما أفرخت بيضها فهي تسرع في طيرانها؛ إشفاقاً عليها، والبيداء: القفر، والمجهل: الذي لا

يهتدى فيه، ويروى البيت: بزيراء مجهل.

الإبل إذا صَبَرَتْ عن الماء كذلك النعام، وذلك أَمَّا تَكُونُ بيضُها على بُعْدٍ من الماء بفراسخٍ، فتصيرُ أياماً ثم تسيّرُ وتقطعُ المسافة البعيدة؛ لأنَّه لا مُخَّ لها، فهي لا تألُم في السير بل تقوى عليه خلاف سائر الحيوان الذي له مُخٌّ، فإنَّه يألُم بالسير لأجل ذلك، ولا يقوى عليه مثله، لأجل أنَّه لا مُخَّ له قال المتنبي:

ولا أُمسي لأهلِ البُخلِ ضيفاً      ولَيْسَ قِرى سِوى مُخِّ النَّعامِ<sup>(١)</sup>

أي: إذا كان بخيلٌ لا أرغبُ في ضيافته، ولا أطلب قِرى سِوى مُخِّ النَّعامِ، أي: أتزده عن القِرى؛ لأنَّ مَنْ كان قِراه مُخِّ النَّعامِ فلا قِرى له؛ لأنَّ النعام لا مُخَّ له.

وقوله: <sup>(٢)</sup> (تَصِلَ) أي: تُصَوِّتُ جوفُها من العطش، وقوله: وعن قيضٍ: أراد به قشرة البيض العليا، وتكون (عَن) مُتعلِّقَةً بـ(غَدَتْ) وتقديره: غَدَتْ من فوقه وعن قيضٍ، فدخول (مِنْ) عليه يدلُّ على أنَّه اسم؛ لأنَّ الأسماء تُمتَحَنُ أبداً بحروف الجرِّ؛ إذا دخلت فيها دلَّت على كونها اسماً.

وأما (عَن) فإنَّه في الغالب حرفٌ، ولكن قد يرد في الشعر، وقد دخل عليه (مِنْ) فيكون في مثل ذلك الموضع حرفاً فقط، فإذا معنى (عَن) التعديّة و[المجاورة]<sup>(٣)</sup> تقول: رميتُ عن القوس، معناه: أنَّه جاز السهمُ عن القوسِ أ: ١٠٠ / فإذا قلت: كتبتُ مِنْ بغدادٍ عن سلامةٍ فقد اختصَّ كُلُّ واحدٍ مِنَ الحرفين بموقعٍ؛ لأنَّ (مِنْ) ابتداءً الغاية فلم يصلحُ عَن بغدادٍ، وقلت: عَن سلامةٍ، لا مِنْ سلامةٍ؛ لأنَّ معناه: جاز الكتابُ عن سلامتي كان تقديرُهُ: نفذ وتعدَّى عني، وأنا سالمٌ، فالفرق بين (مِنْ) أنها حرفٌ خالصٌ و(عَن) مُشتركٌ ثم معناه مُختلفٌ كما مضى.

وإذا قلت: رميتُ عَن القوسِ؛ فقد أوصلتَ (عَن) الفعل إلى الاسم المفعول به كـ(الباء) في قولك: مررتُ بزيدٍ، وتقول: انصرفْتُ عن زيدٍ؛ أي: جاورتهُ إلى غيره.

(١) ينظر ديوانه: ١٤٤/٤.

(٢) في البيت ص: ٢٢٨.

(٣) في الأصل (المجاورة).

وأما (الكاف) <sup>(١)</sup> فمعناه في الجملة التشبيه، ثم قد تكون اسماً بمعنى: مثل، وحرفاً محضاً، وهو الأكثر فأما الدليل على كونه اسماً فقول الشاعر:

### وصالياتٍ كَمَا يُوثَقِينَ <sup>(٢)</sup>

وأراد به حجارة الأثافي؛ أي: وصالياتٍ مثل ما نُصِبَت أي: هي [باقية] <sup>(٣)</sup> من آثار الدار، مثل: [ما] <sup>(٤)</sup> أثَقِيَتْ <sup>(٥)</sup>، وهو بيت تام، ودخول الكاف على الكاف دليل قاطع على كون الثانية اسماً؛ حيث دخل عليه حرف جرّ وقد استدلّ أبو علي: <sup>(٦)</sup> أيضاً بقول الأعشى:

أَتْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ <sup>(٧)</sup>

موضع الدليل منه هو أنه ذكر الفعل [والمفعول] <sup>(٨)</sup> وهو قوله: وَلَنْ يَنْهَى، فيحتاج إلى فاعلٍ وإمّا هو (الكاف) الذي في ك(الطعن) وتقديره: ولن ينهي ذوي شطط، مثل: الطعن،

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما كاف التشبيه فالدلالة على أنها حرف وصلهم الذي بها كثيراً في حال السعة، وذلك قولهم: جاءني الذي كزيد، فصار ذلك بمنزلة قولك: جاءني الذي في الدار، ولم يكن عندهم مثل: جاءني الذي مثل زيد، وقالوا: كن كما أنت، ومعناه: كن كالذي أنت، ويجوز أن تكون ما كافة، وقد استعملت اسماً في نحو قول الشاعر:

أَتْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ .....

فالكاف فاعله؛ لأنّ الفاعل لا يحذف. "الإيضاح: ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) البيت من مشطور السريع، لخطام الجاشعي في الكتاب: ٣٢١/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، ووصف المباني: ١٩٧، ٢٠١، الجنى الداني: ٨٠، الخزانة ٣١٣/٢، ٣١٥، ٣١٨، وبلا نسبة في المقتضب: ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، المنصف: ١٩٢-١٩٣، البديع: ٤٩٧/٢، شرح التسهيل: ٢٣١/١، اللغة: الصاليات: الأثافي، وهي أحجار تُتَبَّتْ حول موقد النار ويوضع القدر عليها، وقد أصليت هذه الأثافي بالنار؛ أي: أحرقت حتى اسودّت فهي صاليات. يُوثَقِينَ: يُثَبَّتْ لثوضع عليهن القدر.

(٣) في الأصل (فافية).

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) يقول ابن جني: "أثَقِيَتْ على "أثَقُولَة" واللام واو، ويحتمل أن تكون ياء.

والوجه الآخر: أن يكون "يُوثَقِينَ يفعَلِينَ" بمنزلة "يسلِّقِينَ، ويجعِبِينَ"، فتكون "أثقية" على هذا "فَعْلِيَّة" وتكون على لغة من قال: (أثقت القدر). "المنصف: ١٩٣.

(٦) الإيضاح: ٢٠٧.

(٧) البيت من البسيط، للأعشى، ينظر الديوان: ٦٣، المعاني الكبير: ٩٢٠/٢، الأصول: ٤٣٩/١، شرح السيراني: ٩١/١، أمالي ابن الشجري: ٥٣٨/٢، الجنى الداني: ٨٢، وبلا نسبة في المقتضب: ١٤١/٤، اللباب: ٣٦١، الذيل: ٢٦٤/١١، اللغة، الشطط: الجورُ والظلم. والفتل: جمع فتيلة، أراد: الحراجة. والمعنى: لا ينهي أصحاب الجور، مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتل، وروايته: لا تنتهون.

(٨) في الأصل (المعول).

ومعلوم أنّ ما كان فاعلاً فإنه اسم، ولمّا لم يكن بُدّ من الفاعل لثلاً يبقى الفعل عَطْلاً عن فاعل، وكان الكافُ فاعلاً؛ دلّ على أنّه جعله اسماً، والدليل من هذا البيت ليس بقاطع مثل الأول؛ لأنّه اعترض عليه؛ بأن قيل: الفاعل محذوف، وهو اسمٌ صريحٌ، والكافُ صفةٌ قد حُذِفَ موصوفه، وتقديره: ولن ينهى كاطعن، ثم حُذِفَ الموصوف الذي هو فاعل، وأقيم الوصف مقامه، ولكن هذا الاعتراض ضعيفٌ لِشَيْئَيْنِ:

**أحدهما:** هو أنّ الصفة لا تُقام مقام الموصوف في كل موضع؛ إذ لا يحسن ذلك في

الاستمرار.

**والثاني:** هو إنّما يجوز إذا بقي ما هو مثله فأمّا/ب: ١٠٠/ أن يُحذَفَ اسمٌ، ويُترَكَ فعل أو حرفٌ مكانه فلا، وإنّما يُحذَفُ موصوفٌ هو اسمٌ، ويُترَكَ وصفٌ هو اسمٌ، خَلْفاً له نحو قولهم: مررتُ بظريفٍ، ونحو ذلك؛ لأنّ الشيء أدلُّ على مثله من غيره، ولكن قد جاء ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا﴾<sup>(١)</sup> أي: قبيلٌ مردوا، وقول الشاعر:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ يُقَعِّعُ.....<sup>(٢)</sup>

أي: [جَمَلٌ]<sup>(٣)</sup> يُقَعِّعُ؛ فإذا من قال تقديره شيءٌ كـ(الطَّعَنُ)، فالموصوفُ نكرةٌ جُعِلَ صِفَتُهُ، حرف التشبيه وهذا يُجوزُ، كما تقول: رأيتُ رجلاً كزبيدٍ، كما تقول: رأيتُ رجلاً بالباب تجعلُ (الباء) صفةً له.

وأما الدليل على أنّها حرفٌ فقولهم:<sup>(٤)</sup> جاءني الذي كزبيدٍ؛ فلمّا جعلوا الكاف صِلَةً للذي في حال السّعة، والاستمرار عُلِمَ أنّه حرفٌ، ولو كان اسماً بمعنى (مثل) لما جاز؛ لأنّ

(١) سورة التوبة: الآية (١٠١).

(٢) كمال البيت:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلِيهِ بِشَنِّ

البيت من الوافر، للنابعة الذبياني، ينظر الديوان: ١٢٣، الكتاب: ٣٤٥/٢، شرح السيراني: ٢٢٥/١، المقاصد النحوية: ١٥٥٩/٤، وبلا نسبة في المقتضب: ١٣٨/٢، الأصول: ١٧٨/٢، شرح ابن يعيش: ٦١/١، شرح الأشموني: ٣٣١/٢، اللغة: القعقة: تحريك الشيء اليابس الصلب، والشن: القرية البالية، وقعقتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها؛ فيسمع فيها صوت، وهذا مما يزيد في نفورها. ومنه: لا يُقَعِّعُ لي بالشنان، يضرب للرجل الشرس الصعب، أي: لا يهدد، وبنو أقيش: حي من عكل. قال الأصمعي: جمال بني أقيش: حوشية لا ينتفع بها؛ فيضرب بنفارها المثل.

(٣) في الأصل (حمل).

(٤) ينظر الكتاب: ٣٠٤/٢، الأصول: ٤٣٧/١.

(مثلاً) مُفرد، ولا يُجوز وصل (الذي) بمفرد، لا تقول: جاءني الذي مثل زيد، فلما وصلوه بالكاف عُلِمَ أنه حرفٌ، وهو يُجوز أن يكون صلة للذي؛ لِمَا فيه من معنى الفعل على ما بُيِّنَه، مثل: ما قالوا الذي في الدار زيد؛ فإن قيل: هلاً قُلْتُمْ إنه يكون خبر مبتدأ محذوف كقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(١)</sup> فيمن رفع<sup>(٢)</sup> تقديره: الذي هو أحسن كذا.

أيضاً الكاف معناه المثل، وتقديره: الذي هو مثل زيد، ثم حذَفَ المبتدأ، قُلْنَا: قد احترزنا عن هذا بأن قلنا: إنهم استعملوا هذا على السَّعة، وعموم الأحوال وقوله: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(٣)</sup> مثله لا يُستعمل على السَّعة والكثرة، وإنما يقل ذلك على طريق التوسُّع.

إذا ثبت ذَا؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الذي في الدار زيد، أو الذي كزيد عمرو؛ فإن الحرف صلة، ولا بُدَّ (للَّذِي) من ضمير يعود إليه من الصلة، والعائدُ إليه الضمير الذي قد انتقل /١٠١/ إلى الظرف من فعل الاستقرار، إذا قلت: الذي خلَّفَكَ زيد؛ فإن النحويين<sup>(٤)</sup> يقولون: إنَّ الضمير من معنى الاستقرار قد انتقل إلى الظرف، وتَقْدِيرُهُ: الذي استقرَّ، ولا تُمَثِّلُهُ بـ(الذي مُستقرَّ) وإن كان فيه ضميرٌ هو فاعله، وكذلك مُنْطَلِقُ زيد، إذا جعلته فاعلاً مُنْطَلِقُ فاسمُ الفاعل مُفردٌ أبداً؛ لأنَّ (الذي) لا يُوصَلُ بمفردٍ واستقرَّ جملةً من فعل وفاعل والفاعل هو: الضمير الذي في (استقرَّ)، تقديره: الذي استقرَّ هو خلَّفَكَ زيد؛ إلا أنَّ الضمير يستترُّ فيه ثم إذا حُذِفَ الفِعْلُ انتقل ذلك الضمير إلى الظرف الذي تاب عن الفعل، واستترَّ فيه.

فإِذَا قُلْتَ: الذي خلَّفَكَ زيد، فتقديره: الذي خلَّفَكَ هو زيد، قال ابن جني<sup>(٥)</sup> يَقْوِي هذا ما هو يؤكد ذلك الضمير، ويُعطَفُ عليه فيقال: زيدٌ خلَّفَكَ هو وأخوك، ويُجوز زيدٌ خلَّفَكَ، وأخوك على الوجه الضعيف.

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥٤).

(٢) قراءة يحيى ابن يعمر، وابن أبي إسحاق، ينظر المحتسب: ٢٣٤/١، البحر المحيط: ٢٥٥/٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٥٤).

(٤) ينظر الأصول: ٢٦٦/٢، اللُّمَع: ١٨٩، التذليل: ١٠٤/٣.

(٥) لم أفق عليه.

فإِذَا لَمَّا لم يحسن جَاءني الذي مثلُ زيدٍ في سعةٍ، وحسنَ جَاءني الذين كزيدٍ في السعة؛  
عَلِمَ أَنَّهُ ليس باسم؛ فيكون مفرداً قد وصلوا به (الذي)، وقالوا: كُنْ كَمَا أَنْتَ، فالكاف هاهنا  
حرفٌ، ويجوزُ في (ما) وجهان:

**أحدهما:** هو أن يكون اسماً بمعنى (الذي)، و(أنت) خبر مبتدأ محذوف، وتكون تلك  
الجملة صلةً (للذي) وتقديره: كُنْ كالذي هو أنت؛ فيكون هو مبتدأ، وهو الضمير الراجع من  
الصلة إلى (الذي)، وأنت خبره؛ فيكون قد حُذِفَ بعض الصلة.

ويجوز<sup>(١)</sup> أن يكون (ما) كافةً لتلي الكاف، ما لم تكن تليه، وهو المبتدأ والخبر؛ إذ معناه  
ك(هو أنت) ولكنه لا يليه، ويكون (أنت) خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: كُنْ كَمَا هُوَ أَنْتَ،  
كما تقول لقائمٍ: قُمْ حتى أرجع إليك، ويكون هو ضمير / ب: ١٠١ / قد جرى ذكره، وشيء  
مذكور، مثل أن يستشيرك إنسانٌ في سفرٍ فتقول: كُنْ كَمَا أَنْتَ، أي: اثبت على حالك، ولا  
تغير شيئاً منه، ولمن ينزعج لك.

وقد تكون الكاف زائدة، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup>؛ إذ معناه ليس مثله  
شيءٌ، ومثل قول الشاعر:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ<sup>(٣)</sup>

أي فيها طولٌ ومثل قوله:

... كَمَا يُؤْتَفِنُ<sup>(٤)</sup>

(١) الوجه الثاني في (ما).

(٢) سورة الشورى: الآية (١١).

(٣) البيت من الرجز المشطور، لرؤبة، ينظر ديوانه: ١٠٦، المقتضب: ٤/٤١٨، الأصول: ١/٢٩٥، سمط اللآلي: ١/٣٢٢،  
شرح الكافية الشافية: ٢/٧٩٠، المقاصد النحوية: ٣/١٢٢٢، الأشموني: ٢/٩٧، الخزانة: ١٠/١٧٧، اللغة، اللوحق:

جمع لاحقة؛ أي: ضامرة البطن، والأقرب: هي الخواصر، والمقق: بفتح الميم والقاف الطول.

(٤) سبق تخريجه ص: ٢٣٠.

لأنَّ الكاف الثانية اسمٌ بمعنى مثل؛ فتَقْدِيرُهُ: كمثل ما يُؤْتَقِنُ، فهو كمثلُه شيءٌ، وكذا قول الآخر:

..... **كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ<sup>(١)</sup>**

لأنَّ (هشاماً) كان قد ماتَ فما كان، وكذا الكاف في (كذا) و(كأَيِّن) قد نُزِعَ عنهما الشبه، وصارتا زائدتين، وكذلك الكاف في (ويُكَاَنَّهُ)<sup>(٢)</sup> قد نُزِعَ عنه التشبيه والكاف في (كَأَنَّ) في غير هذا الموضع للتشبيه.

(١) كمال البيت:

**فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُفْشَعْرًا      كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ**

البيت من الوافر، لم أقف على قائله، ينظر شرح السيراني: ٤٨١/٢، شرح التسهيل: ٤١٨/١، ٦/٢، التذييل: ٦١٣/٢، اللسان: ٤٦١/١٢، الجنى الداني: ٥٧١ المقاصد الشافية: ٣١٣/٢، الكليات: ٧٥٣، التصريح: ٢٩٥/١.

(٢) سورة القصص: الآية: (٨٢).

## باب مُذْ وَمُنْذُ

اعلم<sup>(١)</sup> أَنَّ مُنْذُ وَمُنْذُ؛ يجوزُ أَنْ يكونَا اسمين، ويجوزُ أَنْ يكونَا حرفين.

وأصلُ مُذْ: مُنْذُ، ولكن حُذِفَتِ النونُ تخفيفاً، فإن لم يُحْدَفْ نُونُهُ؛ جاز أَنْ يكونَ حرفاً، وجاز أَنْ يكونَ اسماً، وكذلك إذا حُذِفَ، وصارَ (مُنْذُ) جاز أَنْ يكونَ حرفاً، وجاز أَنْ يكونَ اسماً؛ إِلَّا أَنْ الأغلبُ على (مُنْذُ) إذا لم تُحْدَفْ نُونُهُ أَنْ يكونَ حرفاً، كذا الغالبُ عليه في الاستعمالِ، والأغلبُ على (مُنْذُ) أَنْ يكونَ اسماً لِمَا وقعَ فيه من الحذفِ؛ إذ الحذفُ نوعٌ من التصرُّفِ والحرفُ بعيدٌ من التصرُّفِ، وذلك أَنَّ التصرُّفَ في الجملةِ على ثلاثةٍ أُضْرِبَ تصرُّفٌ للفاعلِ، وللإسمِ، وللحرفِ.

فأقوى الثلاثةِ تصرُّفُ الفعلِ؛ لأنَّه يُبْنَى منه ماضٍ، ومستقبل، ويكونُ له مصدر، واسمُ الفاعلِ، ثم بعده الاسمُ؛ لأنَّه يُنْتَجَى، ويُجمَعُ، ويُصَغَّرُ، وهذا كُلُّهُ تصرُّفٌ، والحرفُ أبعدها تصرُّفاً، وفيه/ أ: ١٠٢ / شيءٌ مِنَ التصرُّفِ مثلُ إمالةِ بَلَى، والإمالةِ نوعٌ مِنَ التصرُّفِ، ومثلُ الحذفِ الذي يَلْحَقُه في مثل (مُنْذُ) و(رُبُّ) و(إِنْ) ونحو ذلك.

إذا ثبتَ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَا حرفين واسمين؛ فإنَّهما إذا كانَا حرفين كانَا جازَّين؛ كحروفِ الجرِّ، ومعناهما معنى (مِنْ)، إِلَّا أَنْ (مُنْذُ) يختصُّ الزمانَ و(مِنْ) يختصُّ المكانَ، وغيره مما ليسَ بزمانٍ، هذا مذهبُ البصريين<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup>: "يجوزُ أَنْ تدخُلَ (مِنْ) لقوتهِ وتصرُّفه على المكانِ والزمانِ معاً"، وبه

قال الكوفيون<sup>(٤)</sup> واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسَّ جِدْأُ سَيْسٍ عَلَى الْقَوَى مِنَ الْيَوْمِ﴾<sup>(٥)</sup> ويقول الشاعر:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "مُنْذُ وَمُنْذُ يجوزُ أَنْ يكونَ كل واحدٍ منهما اسماً، ويجوزُ أَنْ يكونَ حرفاً جاراً، والأغلبُ على (مُنْذُ) أَنْ يكونَ اسماً للحذفِ، أمَّا الموضع الذي يكونان فيه حرفي جرٍّ، فقولك: مُذْ كَم سرت، ف(مذ) حرف لإيصالها الفعل إلى (كم)، كما كان الياء في قولك: مِنْ تَمْرٍ، كذلك. وكذلك إذا قلت: أنت عندنا منذ الليلة؛ فقد أضفت الكون إلى الليلة بمذ أو منذ؛ لأنَّ المعنى: أنت عندنا في الليلة؛ فهذا للوقت الحاضر.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب: ٤١٢، الجنى الداني: ٥٠٣.

(٣) ينظر التعليقة: ٢٤/١.

(٤) ينظر ائتلاف النصر: ١٤٢.

(٥) سورة التوبة: الآية (١٠٨).

لَمَنْ الدِّيَارُ بَقْنَةَ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ<sup>(١)</sup>

ألا ترى أنّ (مَنْ) قد دخلت على الزمان، ودليلنا هو الاستعمال في غالب الأمر، وكثيره إنما وقع على ما ذكرنا<sup>(٢)</sup>، وهو أن يُقال: ما رأيتُ مُدًّا ومُنْدًا يومين، ولا يقال: من يومين، وما ذكره فقليل، وهو متأول، وكل ما جاء مثله على أنّه قد حُذِفَ المضاف إليه، وتقديره: من تأسيس أول يوم، ومن مرّ حجج، ومن مرّ دهر، إلا أنّه حُذِفَ وأُقيِمَ غيره مقامه فوليه (مَنْ) لهذا المعنى.

إذا تقرر هذا؛ فإنّ (مُنْدًا) أو (مُدًّا) إذا كان حرفاً فإنّه يكون مُتعلّقاً بالجملة التي قبله من الفعل؛ فيكون الكلام كله جملةً واحدةً، مثل قولك: (مارأيتُهُ مُنْدًا يومين) لأنّ حرف الجر لا يقوم بنفسه، فهو يُعلّق الفعل الذي قبله بالاسم الذي بعده.

وإذا كان اسماً وكان رافعاً؛ فإنّه لا يكون مُتعلّقاً بما قبله، وهو قولك: ما رأيتُهُ مُدًّا يومان؛ فيكون الكلام جُمليتين، على كل واحدةٍ منهما تامةً، لا تتعلّق الثانية بالأولى، ولكن تكون مُفسّرةً لها، وإلا فهي مُستغنية عنها؛ [لأنّه]<sup>(٣)</sup> مُبتدأ وخبر، وذلك أنّك لَمَّا قُلْتَ: ما رأيتُهُ كان قائماً، ثم كأن قائلاً قال لك: كم أمد ذلك، أو ما أمد ذلك، قُلْتَ: مُدًّا يومان؛ أي: أمد ذلك يومان، ف(أمد) مُبتدأ و(يومان) خبره / ب: ١٠٢ / كذلك (مُدًّا) موضعه رفع بالابتداء إلا أنّه اسمٌ من أسماء الزمان و(يومان) خبر المُبتدأ، وليست هذه الجملة مثل الجملة التي تكون مُتعلّقة بما قبلها، وذلك أنّ الجُمْل التي تتعقّب جملاً ضربان:

جملة لا تكون مُتعلّقة بالجملة الأولى، ولكن قد تكون مُفسّرة لها مثل الذي ذكرناه ومثل قولهم: نعم الرجل زيدٌ على أحد الجوّابين؛ حيث قلنا: إنّ زيداً رفع؛ لأنّه خبر مُبتدأ محذوف؛ لأنّه لَمَّا قال: نعم الرجل صار كأنّ قائلاً قال: مَنْ هو؟ فقال: هو زيد، يكون هذا مُستقلاً بنفسه لا تعلّق له بالأول، وإنما يُفسّره.

(١) البيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى ينظر ديوانه: ٣١، الأزهية: ٢٨٣، شرح ابن يعيش: ٩٣/٤، ١١/٨، المقاصد الشافية: ٥٨٩/٣، المقاصد النحوية: ٤٢/١، الخزانة: ٤٣٩/٩، ٤٤٠، وبلا نسبة في التعليقة: ٢٤/١، أوضح المسالك: ٤٥/٣، رصف المباني: ٣٢٠، شرح الأشموني: ١٠٣/٢، ورواية الديوان: (شهر) مكان (الدهر).

(٢) ينظر ص: ٢٣٥.

(٣) تكرار في الأصل.

وجملةٌ تتعلّق بالأوّل وهي الحال التي تُكوّن جملةً مبتدأ وخبر، مثل قولك: ضربتُ زيداً وأبوه قائمٌ أو ضربتُ زيداً أبوه قائمٌ فهذه الجملة حالٌ عن زيدٍ الذي هو في الجملة [في] (١) الأولى لا يستقلُّ بنفسه، وإمّا هي مُتعلّقةٌ بالجملة الأولى كما لو كان مكانها مُفرد وقلت: ضربتُ زيداً قائماً كانت الحال مُتعلّقةً بالجملة لَمّا كانت مُفردةً كذلك الجملة إذا كانت حالاً وعاقبت المفرد.

إذا ثبت هذا؛ فإنّه قد يُحدّ الاسم والحرف منه؛ بأنّ الاسم لِمَا مضى، ويكون ذلك الزمان مرفوعاً، وإنّ الحرف للحاضر، وما أنت فيه، ويكون ذلك الزمان مجروراً، وهو كل ما يحسُن فيه (من) فالأول مثل قولك: (مُد يومان) و(مُد شهران)؛ لأنّه قد مضى مثل ما تقول: (ما رأيته مُد يومان) و(ما زارني مُد ليلتان) يُحدّ هذا أيضاً بأنّه إذا كان معنى الكلام بيني وبينه كذا؛ لأنّ معناه: بيني وبين الزيارة ليلتان، وبين الرؤية يومان.

وأما الذي للحاضر وما أنت فيه مثل قولك: مُد اللَّيلة، ومُد السنة والشهر، ومُد اليوم / ١٠٣ / إذا قلت: ما فارقتنا مُد اليوم ونحو ذلك؛ إذ معناه في السنة، وفي الشهر، وفي اليوم، هذا يُحدّونه بمثله على التغليب، ومُيَزُونَهُ، ولكنّه لا يكاد يتميِّز بهذا؛ لأنّه لا يُمتنع رفعه، وأنّ تقول: مُد اللَّيلة، وجُرّ ما مضى كقوله:

..... مُنْذُ أزمانٍ (٢) .....

فكان تمييزه إمّا يقع بأنّه إذا رُفِع حُكِمَ بأنّه اسمٌ واحد، وإذا جُرّ كان حرفاً.

قال أبو علي: "أما موضعُ الذي يكونان فيه حرفي جر فقولك: (مُدكم سرت)" (٣).

اعلم أنّ (مُد) ها هنا حرف؛ لأنّه يُعلّق معنى الفعل الذي هو السير بالاسم، ويوصله إليه، وهو (كَم) فكان ك(الباء) إذا قلت: (مررتُ بزيد) أو (بمَن مررت) أو ([بمَن] (٤) تُمرُّ)، ألا ترى أنّ (الباء) هي التي تُوصلُ الفعل الذي هو المرورُ إلى الاسم المُستفهم عنه؛

(١) زيادة مخلة في الأصل .

(٢) كمال البيت:

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان وربيع عفت آثاره مُنْذُ أزمان

البيت من الطويل، لامرئ القيس، ينظر ديوانه: ٨٩، توضيح المقاصد: ٢٢٥/٢ المغني: ٤٤١، العيني: ٣١٩/٣،

التصريح: ١٧/٢، الأشموني: ٢٢٩/٢، الدرر اللوامع: ١٤٢/٣.

(٣) الإيضاح: ٢٠٧.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

كذلك هذا، وإنما وقع (مُذ) هاهنا في صدر الكلام، وإن كان حرف جرٍّ؛ لأجل الاستفهام الذي حصل فيه، وكذلك إذا قلت: أنت [عندنا]<sup>(١)</sup> مُنْذُ اللَّيْلَةِ، أو مُذُ اللَّيْلَةِ كان حرفاً؛ لأنَّه يُعَلِّقُ معنى الفعل، وهو الكون بالاسم الذي هو الليل؛ لأنَّ في قوله عندنا معنى: الكينونة إذا قال: أنت عندنا مُنْذُ اللَّيْلَةِ، ومعناه: أنت عندنا في اللَّيْلَةِ فهو للوقت الحاضر كما ترى؛ لأنَّ ذلك الزمان الذي ذكره غير فائتٍ ولا ماضٍ.

وأما<sup>(٢)</sup> كونُهُمَا اسماً فعلى ضربين:

ضربٌ: ينتظم أوّل الوقت وآخره، وليس أوّله مُؤَقَّتاً مُعَيَّناً.

والثاني: أن يكون أول الوقت معلوماً مُعَيَّناً دون آخره.

**فالأول:** مثل قولك: ما رأيته مُذُ يومان، ومعناه وإعرابه ما مضى، ألا تراه قد استغرق

بهذا اللفظ أوّل الوقت إلى آخره، وهو كل ما لم تكن منه رؤية فيه.

**والثاني:** مثل قولك: ما رأيته مُذُ يوم الجمعة أو يوم السبت، ونحوه أي: أوّله يوم الجمعة؛

ألا تراه ذكر أوّل الوقت وعيّنهُ ثُمَّ سكتَ عن آخره، وذلك أنّه وإن كان لم تكن منه رؤية في طول ذلك الزمان وهو من يوم الجمعة إلى حيث انتهى، وقال هذا كما لم تكن منه رؤية في المسألة الأولى؛ فإنَّ هذا هاهنا إنّما يُعْرَفُ بدليل آخر، وإلا فهو ما ذكر في اللفظ أكثر من ذكر الوقت / ب: ١٠٣ / الأول، وتعيينه لا كقوله: مُذُ يومان؛ لأنَّه ذكر أوّل الوقت وما بعده على عدده لفظاً إلى آخره، ولهذا لم يحتج هذا الضرب إلى تعيين أوّله؛ لأنَّ العَدَدَ قد عُرِفَ لفظاً، ومع قوله يوم الجمعة ونحوه يُرَادُ توقيتُ أوّله، وتخصيصه حتى تحصل فائدة فيُعْرَفُ أوّل الوقت من اللفظ.

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما الموضع الذي يكونان فيه اسمين فيكون على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى الأمد، فينتظم أول الوقت؛ إلى آخره، والآخر أن يكون أول الوقت، فأما الأمد فقولك: لم أرك مذ يومان؛ أي: أمد ذلك يومان، فمُذُ ابتداء موضعها رفعٌ، وهو اسم من أسماء الزمان، ويومان: خبر لها، ولا تستعمل اسماً إلا في الابتداء، خاصة والنكرة يختص بها هذا الباب؛ لأنَّ الغرض السؤال عن عدة المدة التي انقطعت الرؤية فيها، وإن خصص لم يمتنع، كما أنّه إذا خصص ما في جواب كم لم يمتنع؛ لأنَّ التخصيص فيه ليس يخرج عن أن يكون عدة، وأما أول الوقت فقولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، المعنى أول ذلك يوم الجمعة، فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت، وتخصيص يوم بعينه، والفصل بين الرفع والجر بمد أنك إذا حررت بمد كان الكلام جملة واحدة، وإذا رفعت كان الكلام جملتين". الإيضاح: ٢٠٨.

واعلم أنَّ (مُدَّ) إِذَا كَانَ اسْمًا فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَكُونُ مَبْتَدَأً يُخْبِرُ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَدَائِرًا كغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ، وَإِنَّمَا وُضِعَ اسْمًا لِلزَّمَانِ فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ لِمَعْنَى: الْأَمَدِ وَنَحْوِهِ.

واعلم أنَّ الْاسْمَ بَعْدَ (مُدَّ) نَكْرَةٌ إِنْ كَانَ اسْمًا أَوْ حَرْفًا، مِثْلَ قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمَانِ، أَوْ مُدَّ يَوْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِذَلِكَ ذِكْرُ الْعَدَدِ، وَالْعِدَّةُ تَحْصُلُ بِذِكْرِ النِّكْرَةِ، فَاقْتَصِرَ عَلَيْهَا؛ إِذْ هِيَ أَحْفُ وَأَخْصَرُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَلَكِنْ إِنْ عُرِّفَ وَخُصِّصَ جَازٌ، مِثْلَ أَنْ يُقَالَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ الْيَوْمَانِ أَوْ الْيَوْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا أَيْضًا يَحْصُلُ، وَهُوَ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِهِ الْعَدَدُ كَمَا قُلْنَا فِي جَوَابِ كَمْ: إِنَّ عَدْدَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نِكْرَةً؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَحْصُلُ بِذَلِكَ، ثُمَّ لَوْ خُصِّصَ جَازٌ، وَلَمْ يُمْتَنَعْ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَكَ: كَمْ رَأَيْتَ؟ فَتَقُولَ: ثَلَاثِينَ، أَوْ كَمْ سَرْتِ؟ فَتَقُولَ عَشْرِينَ فَرَسَخًا، وَلَوْ عَرَفْتَ جَازٌ.

واعلم أنَّ (مُدَّ) سَاكِنٌ، فَإِذَا لَقِيَهِ سَاكِنٌ حُرِّكَ بِالضَّمِّ، فَقِيلَ: مُدَّ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الذَّالَ بَعَيْنَهَا قَدْ كَانَتْ لَهَا حَرَكَةٌ هِيَ الضَّمُّ، قَبْلَ هَذِهِ الْحَالِ، وَهُوَ فِي قَوْلِكَ: مُنْدُ؛ فَلَمَّا احْتَجَّتْ /أ: ٤٠٤/ هَاهُنَا إِلَى تَحْرِيكِهَا حَرَكَتِهَا بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا عَلَى الْأَصْلِ - تَحْرِيكُ السَّاكِنِ بِالْكَسْرِ - لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

## باب القسم

اعلم أنَّ القسم<sup>(١)</sup> ضربٌ من الخبر، يُذكر ويُراد ليؤكد به خبرٌ آخر؛ إذ القسم جملة خبرية، وذلك أنَّ القسم نفسه لا غرض فيه - وإتّما الغرض الخبر بشيء للفائدة - ثم يُراد بالقسم خبر آخر وجملة أخرى؛ تأكيداً لذلك الخبر الذي أُريد للفائدة.

ثم المُخبر إذا أُخبر بشيء مثل قوله: (زيدٌ قائمٌ) أو (زيدٌ قامٌ) [فورمًا]<sup>(٢)</sup> يُؤثر أن يُؤكد هذا الخبر، وورمًا يُؤثر أن يسكت على ذلك، ولا يُؤكد به يمين.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ الجملة الخبرية في الأصل ضربان:

جملة من مبتدأ وخبر، مثل (زيدٌ قائمٌ).

وجملة من فعل وفاعل، مثل (قامَ زيدٌ).

كذلك القسم المؤكّد جعل جملتين، مثل: ما كان المؤكّد الأصل إحداهما: من مبتدأ وخبر، والأخرى: من فعل وفاعل، إلا أنَّ المؤكّد جملة مفيدة لا تفتقر إلى ما ينضاف إليها، وجملة المؤكّد لا تُفيد، أو ينضاف إليها جملة خبرية.

وقد يُطلق النحويون أنَّ الجمل مفيدة؛ لأنَّ المفردات لا تُفيد، ولكن الجمل على ضربين جملة مفيدة، مثل (المبتدأ والخبر) و(الفعل والفاعل) فيما ذكرناه، وجملة تجري مجرى الآحاد والمفردات في أنَّها لا تُفيد، ولا تستقلُّ بأنفسها حتى ينضاف إليها غيرها، وهو مثل القسم؛ لأنك لو ذكرت منه جملة من فعل وفاعل مثل قولك: أحلف بالله لم يُفد شيئاً؛ لأنَّ [الغرض]<sup>(٣)</sup> فيه /ب: ١٠٤/ هو المُقسَم عليه؛ فاحتيج إلى ضمّه إلى تلك الجملة لتُفيد.

وكذلك الجملة في الشرط لا تُفيد، أو تُضاف إليه جملة أخرى؛ لأنك إن قلت: إن تُكرمني وسكت لم تُفد، وإن كان قد حصل معك فعلٌ وفاعل ومفعول، إلاَّ أنَّه مع هذا في

(١) يشرح ابن البنا قول أبي علي: "القسم جملة يؤكد بها الخبر، ولما كان في الأصل جملة من الجمل التي هي أخبار؛ جاءت على ما جاءت عليه أخواتها في كونها مرة: جملة من فعل وفاعل، وأخرى: من مبتدأ وخبر، إلاَّ أنَّها لا تستقل بأنفسها حتى تُتبع بما يُقسم عليه، ونظيرها من الجمل الشرط في المجازة في أنَّها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنَّها تُفيد حتى ينضم إليها الجزء، فالجملة التي من الفعل والفاعل في القسم قولهم: أحلف بالله، وكثيراً ما يحذف أحلف للعلم به، والاستغناء بذلك عنه". الإيضاح: ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) في الأصل (فورمًا).

(٣) في الأصل (الغرض).

أنَّه لا يُفيد كمفرد فتحتاج إلى أن تُضَيِّف إليه الجزاء، وهو جواب الشرط ليفيد، وهو قولك: إنَّ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ فتصير الجُمْلَتان كجملة واحدة في الفائدة.

وكذلك إذا قُلت: لو جاعني زيدٌ، وسكَّتَ لم تُفد، وإنَّ حصلت معك جملة حتى تأتي بجوابه، وهو أن تقول: لأكرمناه، وكذلك إذا قلت: لو أنَّ زيداً عندنا؛ فقد حصلت جملة من اسم وخبر، ولكنك تأتي معه بما يُفيد، فتقول: لأعطيناه، أو أكرمناه.

إذا تقرر هذا، وأنَّ القَسَم جملة خبرية أُريد لتأكيد ما وقع الإخبار به، وأنه عُقد من جُمْلَتين كأخواته من سائر الجمل التي هي أخبار مُؤكَّدة.

فبيان ذلك هو أنَّ جُمْلَتَه إذا كانت من فعل وفاعل كانت مثل قولك: (أخلف) فأخلف: فعل وفاعل و(الباء) حرف جار على معنى الفعل الذي هو الخلف بالمقسَم به، فهذا (الباء) هو الأصل في إيصال معنى الفعل إلى المخلوف به، ثم قد يُنوب غيره عنه على ما نذكره.

وقد يُحذف الفعل جُمْلَةً، وهو قوله: أخلف ونحوه؛ لأنَّه ليس الغرض نفس القَسَم، وإنما الغرض المُقسَم عليه؛ إذ هو الخبر المُؤكَّد، فَلَمَّا لم يكن مقصوداً في نفسه لِحِقَّة الحذف والتغيير، كما قلنا في المُنادى: إنَّه لَمَّا لم يكن هو المقصود في نفسه انبسطوا فيه بحذفٍ، وتغيير؛ إذ الحرف قد يُحذف منه جملة أيضاً كذلك هذا؛ ولأنَّ في الكلام دِلالة عليه فاستُغني عنه تخفيفاً؛ لأنَّ حرف القسم يكون مُتعلقاً /أ: ١٠٥/ لا محالة بفعلٍ يعتقده باسم، ويوصله إليه ثم ينوب عن الباء الواو على طريق الإبدال، وعن الواو التاء بدلاً؛ فيكون نفس الواو والتاء جارةً للاسم المُقسَم به، لا أن يكون العمل (الباء)، ويفارق واو (رُبَّ)؛ حيث قلنا إنَّ العمل لـ(رُبَّ) في الاسم، وإنَّ جُعِلت (الواو) عوضاً؛ لأنَّ تلك الواو معنى العطف فيها قائمٌ، بدليل إنَّ (واو) العطف لا تدخل عليها؛ فإذا كانت على معناها في العطف لم تكن عاملة بنفسها، وليس كذلك هذا؛ لأنَّ (واو) العطف عليها، فعُلم أنَّ هذه الواو ليست هي التي كانت عاطفة بل جُعِلت جارةً نائبة في العمل عن (الباء).

فإذاً هذه الأحرف الثلاثة حروف القسم، وكذلك اللام الجارة تكون للقَسَم في التَّعَجُّب، ويلزم اسم الله تقول: لله لأقومنَّ، والتاء فيه تَعَجُّب أيضاً، إلاَّ أنهما يفترقان، وذلك أنَّ اللام لا تكون إلاَّ للتَّعَجُّب، وإنَّ الحالف لا يذكره إلاَّ وهو مُتَعَجِّب، والتاء إذا قال: (تالله) قد يكون

مُتَعَجِّبًا وغير مُتَعَجِّبٍ، وأمَّا الجملة من القسم التي هو مبتدأ وخبر، فمثل قولك: (لَعَمْرُكَ) و(إيْمَنُ اللهُ) ونحو ذلك.

فأمَّا (لَعَمْرُكَ) <sup>(١)</sup> فإنه رُفِعَ؛ لأنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، أو لَعَمْرُكَ ما أَقْسِمُ به، ولكنه محذوف مُضْمَرٌ، لم يُسْتَعْمَلْ مُظْهِراً لِطَوِيلِ الكَلَامِ بِجَوَابِ القِسْمِ، والكَلَامِ إِذَا طَالَ فَقَدْ يَسْتُدُّ بَعْضُهُ مَسَدَ بَعْضٍ، وهذا مثل خبر المبتدأ الذي بعد (لولا) محذوف أبداً لم يَرِدْ مُظْهِراً فِي قُرْآنٍ، ولا شِعْرٍ، واللام الذي في (لَعَمْرُكَ) لام /ب: ١٠٥ / الابتداء في مثل قولك: لزيد قائم، والعمير: <sup>(٢)</sup> هو البقاء فيه لَعْتَانِ <sup>(٣)</sup> الضم والفتح <sup>(٤)</sup> إلا أن القسم لزم طريقة واحدة وهي الفتح [لِيُعْرَفَ] <sup>(٥)</sup> بذلك القسم وغيره.

وكذلك (إيْمَنُ اللهُ) مبتدأ وخبره محذوف مثل (لَعَمْرُكَ) وتقديره: قَسَمِي، أو ما أَقْسِمُ به، وكذا كُلُّ ما جاء من الأقسام مرفوعاً ليس معه خبر مظهر فُقدَر خبره بمثل هذا.

وقد اختلف في (إيْمَنُ) وأصله فذهب البصريون <sup>(٦)</sup> إلى أن ألفها وصل، وأن أصله من اليمن الذي هو البركة، وذهب الكوفيون إلى أن ألفها ألف قطع، وأنها جمع يمين (فَعِيل) و(أفْعَل) كما جاء شمال وأشمل ودليلنا قول الشاعر:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والتي من الابتداء والخبر قولهم: لعمرك لأفعلن، وعلي عهد الله، وأيمن الله وهذه الأقسام تتلقى باللام وبأن وبلا وما وذلك قولك: والله إن زيدا منطلق، وبالله لزيد منطلق، والله لا يقوم زيد، وأيمن الله لأفعلن، والباء التي أضافت الحلف إلى المحلوف به في قولهم: أحلف بالله، قد تبدل منها الواو فيقال: والله، وتبدل من الواو التاء فيقال: تالله وفي القرآن: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ الأنبياء: ٥٧". الإيضاح: ٢٠٩.

(٢) قال الجوهري: عمير الرجل بالكسر: يعمُرُ عمراً على غير قياس؛ لأنَّ قياس مصدره التحريك، أي: عاش زمناً طويلاً، ومنه قولهم: أطال الله عمرك. وهما وإن كانا مصدرين بمعنى واحد؛ إلا أنَّ المستعمل في القسم أحدهما، وهو المفتوح، فإذا أدخلت اللام رفعت بالابتداء، والخبر محذوف.. فإن لم تأت باللام نصبت نصب المصادر، وقلت: عمَّر الله ما فعلت كذا، وعمرك الله ما فعلت كذا، ومعنى (لعمرك الله وعمرك الله): أحلف ببقاء الله ودوامه، فإذا قلت: عمرك الله، فكأنك قلت: بتعميرك الله، أي: بإقرارك له بالبقاء، ينظر الصحاح: ٧٥٦/٢.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش: ٩١/٩، الارتشاف: ١٧٩٥/٤.

(٤) هناك لغة الجر بالخفض الارتشاف: ٢٢٣/٢.

(٥) في الأصل (ليعرق)

(٦) ينظر الكتاب ٥٠٣/٣، الإنصاف: ٤٠٤/١، شرح ابن يعيش: ٣٥/٨، ٩٢/٩.

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ لَا نَدْرِي<sup>(١)</sup>

موضع الدليل منه هو أنه أسقط الألف في الوصل لَمَّا دخل فيه لام المبتدأ، ولو كانت مقطوعة لَمَّا سقطت، وإِنَّمَا فُتِحَتْ أَلْفٌ (إِيْمُنْ) تشبيهاً بالألف الذي يدخلُ على لام التعريف في مثل قولك: الرجل، وإِنَّمَا فُتِحَتْ تِلْكَ الألف فرقاً بين الذي يدخلُ على الحرف، وبين الذي يدخلُ على الاسم والفعل، وذلك أَنَّ أَلْفَ الوصل تدخل في الأسماء والأفعال والحروف، فدخلت في الأسماء مكشورة، وفي الأفعال مكشورة ومضمومة، فلَمَّا دخلت على الحرف فُتِحَتْ؛ لِيَتَمَيَّزَ بذلك، ويكون فرقاً.

ثم أَلْفٌ (إِيْمُنْ) فُتِحَتْ أيضاً تشبيهاً بالألف التي تدخل على لام المعرفة؛ لأنَّ هذا وإن كان اسماً فقد لزم القَسَمَ في ذَا الموضع فلا يتصرَّف، وخرج من تمكُّنِه، فأشبهه الحرف لذلك؛ فُتِحَتْ الألف الداخلة عليه كما فُتِحَتْ الألف الداخلة على الحرف، وفيه دليل على الكوفيين في [ألف]<sup>(٢)</sup> الوصل.

وفيه لغة أخرى (إِيْمُ اللهُ)<sup>(٣)</sup> بكسر الألف وكسرها على الأصل، وإِنَّمَا الكلام في الفتح أ: ١٠٦ / فإذا يُقال (إِيْمُنُ اللهُ) و(إِيْمُ اللهُ).

قال<sup>(٤)</sup> الذي أحفظ إِنَّمَا يكسرون الألف إذا ذهب النون، و(إِيْمُ) و(إِيْمُنُ اللهُ) و(إِيْمُ اللهُ) و(م اللهُ) وهذه كُلتها تغييرات، وحذف لِحَقِ القَسَمِ كما يلحق النداء.

فمن قال: (إِيْمُ) فقد حذف النون، ومن قال: (لِيُؤْمِنُ اللهُ) فقد أدخل لام الابتداء، وسقطت أَلْفُ الوصل كما تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَبْنُكَ) أي: لابنك، ومن قال: (لِيُؤْمِنُ اللهُ) فقد حذف النون، ومن قال: (مُ اللهُ) فقد حذف الياء والنون، ومن قال: (مُ اللهُ) بقي الميم من الكلمة، ومن قال (مُ اللهُ) ففيه وجهان:

(١) البيت من الطويل، وهو لِيُنصَبِ بْنِ رَبَاحٍ، ينظر الديوان ٩٤، الكتاب ٥٠٣/٣، الأزهية ٢١، الإنصاف ٤٠٧/١، شرح ابن يعيش: ٣٥/٨، ٩٢/٩، اللغة: نشدتم: سألتهم يقال نشد فلان الضالة إذا سأل عنها. وقد رويت (لِيُؤْمِنُ بدل من لا يُؤْمِنُ)، و (ما ندري بدل من لا ندري).

(٢) في الأصل (ألفا ف).

(٣) ينظر شرح ابن يعيش: ٣٦/٨.

(٤) ابن البنا.

أحدهما: أن يكون (مُ اللهُ) في (أيمن)، ولكنه لحقه تغيير القسَم.

والثاني: أنه (مِنْ) الجارة قد حُذِفَتْ نونها؛ لأنَّ هذا الحرف قد يُستعمل في القسَم يقولون: مِنْ رَبِّي، وَمِنْ رَبِّي لِأَفْعَلَنَّ، فمِنْ قال: (مِنْ) فعلى أصله، ومن قال (مِنْ) ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (مِنْ) الجارة، ولكنَّهُ غَيْرٌ فرقاً بين ما يكون في القسَم، ويدخل لأجله، وبين غيره.

والثاني: أن يكون في (أيمن اللهُ) قد حُذِفَ أولُهُ للتغيير.

إذا ثبت أن القسَم جُمَلتان على ما ذكرنا<sup>(١)</sup>، فإنَّ الأقسام بُحَاب وتلقى بأربعة أحرفٍ: اثنان منها للإثبات، وهما إِنْ، واللَّام، إِلَّا أنَّ اللَّامُ تُجَعَلُ للاستقبال، و(إِنَّ) للحال إذا قيل إِنْ زِيداً لقائماً، وإِنْ زِيداً ليُقوم، مُخْلِصُهُ للحال فيفرق بين الموضعين بهذين الحرفين.

واثنان للنفي وهما لا، وما؛ لأنَّ الخبر لا يَخْلُو من أن يكون نفيًا، أو إيجاباً وإثباتاً، تقول: بالله إِنْ زِيداً قائماً، لَعَمْرُكَ إِنْ زِيداً لقائماً، وتقول: (والله لأقومنَّ) و(والله لتقومنَّ) إذا أدخلت لام القسم على المضارع لزمه النَّون (أَيْمُنُ اللهُ لِأَخْرَجَنَّ)، أو تقول: (والله لقد قام) (والله لُقُمْتُ) (والله لِقَام) (لَعَمْرُكَ لذهب) (والله لزيد أفضل من عمرو) وفي النفي تقول: والله /ب: ١٠٦ / ما قام، والله ما يَقُوم، لَعَمْرُكَ ما قام، أو والله لأقوم، لَعَمْرُكَ لِأَخْرَج، أو لَعَمْرُكَ ما زيد بقائم ف(ما) نقيضه (إِنَّ) لِأَنَّهَا للنفي، وتلك للإثبات، وكل واحد منهما تدخل على المبتدأ والخبر.

ولا بُحَابُ الأقسام بـ(كم) و(ليس) و(لن) ونحو ذلك؛ لأنَّ (ما) قد نفت كما(إِنَّ) أثبتت<sup>(٢)</sup> وإن تُثِبْتُ في الحال، و(ما) تنفي في الحال، و(لا) للمستقبل، وهي كثيرة التَّصَرُّف؛ إذ تكون نافية، وزائدة وعاطفة، فهي أقوى من (لن)؛ ولأنَّه استغنى عنه بلا. وقولك: (ما قام) كقولك: (إِنَّ زِيداً قام) قد استغنى به عن (لم يَقُمْ).

(١) ينظر ص: ٢٤١.

(٢) تكرار في الأصل.

وَأَمَّا (ليس) فَفِعْلٌ وَإِنَّمَا يُرَادُ فِي التَّلَقِّي، والجواب حرف يَعْقِدُ إحدى الجملتين بالأخرى، ومَعْلُومٌ أَنَّ الحرف هو الذي يُعَلِّقُ جُمْلَةً بِأُخْرَى، وَيُوصِلُ الفِعْلَ إِلَى الاسم كما أَنَّ (إِنَّ) فِي الشرط جَزَمَ الفِعْلَ، وَعَقَدَ إحدى الجملتين بالأخرى فجعلتهما ككلمة واحدة.

فإذا حروف القَسَمِ تُوصِلُ القَسَمَ إِلَى المَقْسَمِ به، وهذه الحروف التي يُجَابُ بِهَا القَسَمِ تُوصِلُ إحدى الجملتين إِلَى الأخرى، أَلَا تَرَاهُ أَنَّ (الباء) فِي قولك: بِاللَّهِ إِنَّمَا يَصِلُ الحَلْفُ، والقَسَمِ به إِلَى المَقْسَمِ المحلُوفِ به.

وَأَمَّا قلنا: إِنَّ اللَّامَ والنون تلزمان الفعل المضارع فِي جواب القَسَمِ فِي قولك: وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ أَوْ لَتَقُومَنَّ؛ لِأَنَّ اللَّامَ هو للقَسَمِ الذي أُريدَ به إثباتُ المَقْسَمِ عليه، ويلزم؛ لِأَنَّهَا وَأَخَوَاتُهَا تُعَلِّقُ إحدى الجملتين المُتَغَايِرَتَيْنِ بِالأخرى، كما فَعَلْتَ (إِنَّ) و(لولا)؛ لِأَنَّكَ تقول: أَحْلِفُ بِاللَّهِ وتقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا تَعْلِيْقَ لِأَحَدِهِمَا بِالأخرى حتى تقول: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، والنون دخلت لعله أخرى، وهي أَنَّ يُفَرِّقُ به بين لام القَسَمِ، وبين لام الابتداء؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّامَ هَاهُنَا غير لام الابتداء تدل عليه هو أَنَّكَ تقول: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ فَإِذَا أَدْخَلْتَ لامَ الابتداء كَسَرْتَ (إِنَّ) فقلت /أ: ١٠٧/ عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، ثُمَّ إِذَا جِئْتَ بِلامِ القَسَمِ قلت: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ، فَفَتَحْتَ (أَنَّ) وَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ تِلْكَ اللَّامَ لَيْسَتْ لِلابْتِدَاءِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ ابْتِدَاءً لَكَسَرْتَ (إِنَّ) لَا غير، وقلت عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، فَإِذَا هَذِهِ النون تصحب لام القَسَمِ لِتُمَيِّزُهُ عَنِ لامِ ابْتِدَاءِ، وَقَدْ [تُحذَفُ] <sup>(١)</sup> هَذِهِ النون فِي الشذوذ، وَعَلَى هَذَا قِرَاءَةٌ <sup>(٢)</sup> مِنْ قِرَاءِ: (لَأَقْسَمَ بِهَذَا البَلَدِ) <sup>(٣)</sup> أَي: (لَأُقْسِمَنَّ) وَقَدْ تُحذَفُ اللَّامُ، وَتَبْقَى النون وَحدها فِي الشذوذ أَيْضًا. إِذَا تَقَرَّرَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ فَإِنَّ (لَا) يَجُوزُ أَنَّ يُحذَفَ فِي جَوَابِ القَسَمِ إِذَا قلت: (وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ) بِأَنَّ تقول: (وَاللَّهِ أَقُومُ)، وَيَكُونُ ذَلِكَ الحذف تخفيفًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ بِالِإِيجَابِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ اللَّامَ والنون يلزمانه.

(١) فِي الأَصْلِ (يُحذَفُ).

(٢) قَرَأَ الحَسَنُ: (لَأُقْسِمَنَّ)، بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَ(لَأُقْسِمَنَّ)، بِأَلِفٍ، يَنْظُرُ المَحْتَسِبُ: ٣٤١/٢.

(٣) سُورَةُ البَلَدِ: الآيَةُ (١).

قال أبو علي: <sup>(١)</sup> لأنه لا يخلو منهما، أو من أحدهما، فإذا عُرِيَ عنهما؛ عُلِمَ أنه نَفِي، ولكن حُذِفَتْ (لا) وهي مُرَادَةٌ مُقَدَّرَةٌ فعلى هذا لو قال: (والله أَدْخُلُ الدَّارَ)، ثم لم يَدْخُلْهَا لم يَحْنِثْ؛ لأنَّ العرب تستعمل هذا، وتُرِيدُ به النفي، وتقديره: (لا)؛ إذ لو كان إيجاباً لكان بلام ونون، ومعلوم أنه إذا حلف (والله لا أَدْخُلُ الدَّارَ) ثم لم يَدْخُلْهَا لم يَحْنِثْ، كذلك هذا، وعلى هذا قول الشاعر:

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رِبَاعٍ سِنَّهُ غَرْدٌ <sup>(٢)</sup>

أي: (لا يَبْقَى) أي أَنَّ الموت يَحْتَرِمُ كل شيء حتى هكذا <sup>(٣)</sup> الحمار الوحشي مع شبابه ونشاطه، غَرْدٌ؛ أي: صِيَّاحٌ مُصَوِّتٌ، وقال:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ..... <sup>(٤)</sup>

فعلى هذا فِقْسُ كل مستقبل هو مُقْسَمٌ عليه ليس فيه لام ولا نون؛ فاحكم عليه بالنفي. وقد يُحْدَفُ الحرف الجار <sup>(٥)</sup> من المُقْسَمِ به فيُنصَبُ، أو يُعَوِّضُ، أو لا يُفْعَلُ ذلك مثل:

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "وقد تحذف لا في النَّفْيِ من اللفظ، وهو مقدر في المعنى، وذلك قولهم: "والله أَفْعَلُ، يريدون به لا أَفْعَلُ". الإيضاح: ٢٠٩.

(٢) البيت من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي ينظر ديوان الهذليين: ١٢٤/١، اللسان: ١٨٤/١٢ (كور)، ومالك بن خويلد الهذلي في اللسان: ٤٦٥/١ (بقل)، وللهمذلي في إصلاح المنطق ص ٣٦٦، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش: ٩٦/٩، اللغة: المبتقل: طالب البقل، أو آكله. الجون: الأبيض، والأسود. سراة كل شيء: أعلاه، وسراة الفرس: أعلى متنه، الرباعي من الدواب: ما ظهرت رباعيتها وهما السنان بين الثنية والناب في كل فك. الغرد: الرفع صوته بالغناء.

(٣) في الأصل (هكذي).

(٤) كمال البيت:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

البيت من الطويل، لامريء القيس، ينظر الديوان: ٣٢، الكتاب: ٥٠٤/٣، المقتضب: ٣٢٥/٢، الجمل: ٧٣، التبصرة والتذكرة: ٤٥٤/١، شرح ابن يعيش: ٣٧/٨، ١٠٤/٩، اللغة: الأوصال: جمع وصل؛ وهو كل عضو ينفصل عن الآخر.

(٥) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى الاسم المحلوف به، وذلك نحو: اللهُ لَأَفْعَلَنَّ، وربما أُضْمِرَ حرف الجر، فقيل: اللهُ لَأَفْعَلَنَّ". الإيضاح: ٢١٠.

قولك (بالله) فيه أربع لغات: (بالله لأفعلن) (الله لأفعلن) فمن نصب<sup>(١)</sup>؛ فلأنَّ الحرف لَمَّا سقط تعدَّى الفعل المُقَدَّر، وهو [أحلف]<sup>(٢)</sup>، أو أقسم بنفسه إلى الاسم المُقسَّم به /ب: ١٠٧ / ووصل إليه فنصبه وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنخَارَ مَوْسَىٰ قَوْمَهُ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك إِذَا قُلْتَ: (أمانة الله، يمينُ الله، عهدُ الله أباك لأقومنَّ ونحو ذلك.

ومن قال<sup>(٤)</sup>: (الله) عَوَضَ (الواو) حرف القسم - لأنَّ الواو أكثر في القسم من الباء التي هي الأصل؛ لأنَّ الواو الجارة تختصُّ القَسَم - الاستفهام فجرَّ العِوضُ المُقسَّم به، وليس في المُقسَّم به استفهام، وإنما همزة الاستفهام جُعِلَتْ عوضاً، وهذا في اسم (الله) خاصةً، ومن قال: (الله) حذف، ولم يُعَوِّضْ وجَرَّةٌ بإضمار الجار، وهذا الحذف مع الجر في اسم (الله) خاصةً لكثرة استعمالهم إيَّاه.

ولا تقول: (يمين الله) أو (أمانة الله)، ولكن يجوز (يمينُ الله أقومنَّ) (أمانة الله لأقومنَّ) على أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، تَقْدِيرُهُ: (يمينُ الله قَسَمِي) أو (ما أقسم به) أو (ما أحلف به) مثل ما مضى.

وإذا قلت (عليَّ عهدُ الله لأفعلن) فهو مبتدأ وخبر، وتقول: (لاها الله) أراد (لا والله) ولكن جعل (ها) وهو حرف التشبيه عوضاً عن حرف القَسَم، فذهبت ألف (الله) في الوصل، والتقى ألف (هاء) و(اللام) وهما ساكنان ففيه وجهان:

أحدهما: أن تحذف ألف (ها) لالتقاء الساكنين فيبقى (لاه الله).

والثاني: أن تدعها فتجمع بين ساكنين، ومثل هذا يجوز؛ لأنَّ الأوَّلَ منهما ألف، والثاني مُشَدَّد فتقول: (لاها الله) كما تقول: دَابَّةٌ وشَابَّةٌ، وكل ما أولهما حرف مدٍّ، والثاني مُدْعَمٌ فتقول: (لاها الله ذَا) أي: (لا والله ذَا) ف(ها) عوضٌ عن حرف القَسَم (ذَا) مُقسَّم عليه، ولكن بعض المُقسَّم عليه محذوف وتَقْدِيرُهُ: لاها الله للأمر ذا فيكون جُملة من مبتدأ

(١) ينظر شرح ابن يعيش: ١٠٣/٩، شرح الرضي: ٣٠٢/٤.

(٢) في الأصل (حلف).

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٥٥).

(٤) ينظر الكتاب: ١٦٠/٢، ٤٣١/١، شرح الرضي: ٣٠٢/٤.

(٥) ينظر الكتاب: ٤٩٨/٣، شرح الرضي: ٣٠٢/٤.

وخبر تُلقِي القَسَمُ فيها باللام، والمبتدأ محذوف، هذا مذهب سيويه<sup>(١)</sup> وقال الأخفش<sup>(٢)</sup>: ذَا من جُملة القسم، وحَيِّز المُقَسَم به، وذلك أَنَّهُ /أ: ١٠٨ / بيان القَسَم والمُقَسَم عليه محذوف جُملةً.

وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: إِيَّ وَاللَّهِ فَمَعَكَ قَسَمٌ صَرِيحٌ فِي إِيَّ مَعْنَاهُ: نَعَمْ، جَوَاباً أَجَبْتَ بِهِ لِقَائِلٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِيَّ وَرَبِّي﴾<sup>(٣)</sup> وَلَوْ قُلْتَ: نَعَمْ اللَّهُ جَوَاباً مِثْلَ إِنْ سَأَلْتَ سَائِلَ عَنِ فِعْلِ شَيْءٍ وَنَحْوِهِ نَصَبْتَ (اللَّهِ) حِينَ نَزَعْتَ مِنْهُ حَرْفَ القَسَمِ فَوَصَلَ إِلَيْهِ الفِعْلُ، أَي: نَعَمْ، وَاللَّهُ لِأَفْعَلَنْ وَتَقُولُ: لَعَمْرُكَ وَعَمْرُ زَيْدٍ لِأَفْعَلَنْ، تَرْفَعُ المَعْطُوفَ؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى المَبْتَدَأِ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: (عَمْرُكَ اللَّهُ) فَهُوَ مَصْدَرٌ، وَنَصَبَهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مُضْمَرٍ، فَقِيلَ<sup>(٤)</sup> إِنْ المُقَدَّرُ: أَسَأَلْتُكَ بِعَمْرِكَ اللَّهُ وَبِـ(تَعْمِيرِكَ اللَّهُ) أَي: بِوَصْفِكَ بِالبَقَاءِ، وَقِيلَ إِنْ المُقَدَّرُ: أُنشِدُكَ بِعَمْرِكَ اللَّهُ كَمَا يَقَالُ: نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ أَي: طَلَبْتُ مِنْكَ بِاللَّهِ، وَسَأَلْتُكَ مِنْ نَشَدْتُ الضَّالَّةَ، أَي: طَلَبْتُهَا.

وَيُصَرَّفُ الفِعْلُ مِنْ عَمْرِكَ اللَّهُ فَيَقَالُ: (عَمَّرْتُكَ اللَّهُ) عَلَى مَعْنَى: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، وَذَكَرْتُكَ إِيَّاهُ قَالَ الشَّاعِرُ:

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ الجَلِيلَ فإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي<sup>(٥)</sup>

ثُمَّ حَذَفَ (الباء) مِنْ بَعْمَرِكَ اللَّهُ فَوَصَلَ الفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ.

وَأَمَّا نَصَبُ (اللَّهِ) فَلِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِالمَصْدَرِ، وَأَجَازَ الأخْفَشُ<sup>(٦)</sup> رَفَعَ (اللَّهِ) عَلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ الفَاعِلُ لِلتَّذْكِيرِ؛ مَعْنَاهُ: سَأَلْتُكَ بِمَا ذَكَرَكَ اللَّهُ بِهِ.

وَكَذَا قَعْدَكَ تَقُولُ: قَعْدَكَ اللَّهُ، كَمَا تَقُولُ: عَمْرُكَ اللَّهُ، تَقْدِيرُهُ: أَسَأَلْتُكَ بِقَعْدِكَ اللَّهُ، وَبِقَعِيدِكَ اللَّهُ، أَي: بِوَصْفِكَ لِلَّهِ بِالثَّبَاتِ وَالدَّوَامِ، وَأَصْلُهُ مَاخُودٌ مِنَ القَوَاعِدِ، وَهِيَ الأَصْلُ لِمَا

(١) ينظر الكتاب: ٤٩٩/٣ - ٥٠٠، شرح الرضي: ٣٠٣/٤

(٢) ينظر شرح الرضي: ٣٠٣/٤.

(٣) سورة يونس: الآية (٥٣).

(٤) ينظر شرح السيرافي: ٢١٦/٢.

(٥) من البحر الكامل، لعمر بن أحمَر الباهلي، ينظر ديوانه ٦٠، الكتاب ٣٢٣/١، المقتضب ٣٢٩/٢، شرح أبيات سيويه ١٥٦/١، التذييل: ٣٣٥/١١، الخزانة: ١٥/٢.

(٦) ينظر شرح السيرافي: ٢١٦/٢.

بَيَّبَتْ وَيَبْقَى هَذَا قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>: قَعِدَكَ وَقَعِيدَكَ مَعْنَاهُ: بِحِفْظِ اللَّهِ إِيَّاكَ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾<sup>(٣)</sup> يَعْنِي الْمَلِكَ الَّذِي مَعَهُ يَحْفَظُهُ، وَلَا يُصَرَّفُ مِنْهُ فِعْلٌ فَيُقَالُ: (قَعِدْتُكَ اللَّهُ)، وَيُقَارِقُ الْعَمْرَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَثِيرَةَ الِاسْتِعْمَالِ لَهُ فَكَثُرَتْ مَوَاضِعُهُ، وَتَصَرَّفَتْ.

ويكون جواب عَمَرَكَ اللهُ / ب: ١٠٨ / وأقعدَكَ ونشدتَكَ اللهُ، بخسمة أشياء:

بالأمر، والنهي، والاستفهام، وأن وألا.

وأصل ذلك نَشَدْتُكَ اللهُ، وَجُعِلَ عَمَرَكَ اللهُ وَقَعِيدَكَ اللهُ، فِي مَعْنَى الطَّلَبِ، وَالسُّؤَالِ مِثْلَ: نَشَدْتُكَ؛ فَجُعِلَ جَوَابُ الْكُلِّ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالِاسْتِفْهَامَ كُلَّهُ فِي مَعْنَى الِاسْتِدْعَاءِ، وَكَذَلِكَ (أَنْ)؛ لِأَنَّهُ فِي صِلَةِ الطَّلَبِ تَقُولُ: نَشَدَكَ اللهُ أَنْ تَقُومَ كَمَا تَقُولُ: نَشَدْتُكَ اللهُ، قَالَ الشَّاعِرُ فِي الْاسْمِ:

عَمَرَكَ اللهُ سَاعَةً حَادِّثِينَا ..... (٤)

وقال آخر في الاستفهام:

عَمَرَكَ اللهُ أَمَا تَعْرِفُنِي ..... (٥)

وتقول: عَمَرَكَ اللهُ أَلَا فَعَلْتَ كَذَا، كَمَا تَقُولُ: بِاللَّهِ أَلَا فَعَلْتَ كَذَا.

(١) ينظر شرح السيرافي: ٢١٦/٢.

(٢) ينظر الشيرازيات: ٥٦.

(٣) سورة ق: الآية (١٧).

(٤) كمال البيت:

عَمَرَكَ اللهُ سَاعَةً حَادِّثِينَا      وَدَعِينَا مِنْ ذِكْرِ مَا يُؤْذِينَا

البيت من الخفيف، لعمر بن أحمد الباهلي، ينظر شرح كتاب سيبويه: ٢١٧/٢، المحتسب: ١٠٠/١، اللسان «عمر»، تمهيد القواعد: ١٨٦٤/٤.

(٥) كمال البيت:

عَمَرَكَ اللهُ أَمَا تَعْرِفُنِي      أَنَا حَرَاثُ الْمَنَائِمِ فِي الْفَرْعِ

البيت من الرمل، لم أقف على قائله، ينظر شرح كتاب سيبويه: ٢١٧/٢، همع: ٤١٠/٢، الدرر: ١٣٢/٢.

## باب الأسماء المجرورة بإضافة أسماءٍ مثلها إليها

اعلم أنّ الإضافة<sup>(١)</sup> ضربان: (٢)

إضافة<sup>(٣)</sup> غير حقيقة، ولا محضة، وهي ما يُنوي [بها]<sup>(٤)</sup> الانفصال، وهذا القبيل لم تكن إضافته حقيقة؛ لأنّ أصله الانفصال لا الإضافة التي سبيلها الاتصال.

**والضرب الثاني:** إضافة حقيقة محضة، وهي التي لا يُنوي بها الانفصال، ولا [قطع]<sup>(٥)</sup> أصله، وهذا يكون على ضربين: (٦)

**أحدهما:** أن يكون بمعنى اللّام، وهو ضمُّ اسم إلى اسم هو غيره لا بعُضُّه، ولا يوصفُ به، ثم اللّام قد يكون للملك، أو التخصيص على ما مضى<sup>(٧)</sup>.

**والضرب الثاني منه:** إضافة بمعنى (من) فيكون الأول بعض الثاني، ويصلحُ أن يوصفُ الأوّل بالثاني على ما تُفصّلُه.

واعلم أنّ المضاف إليه يكون مجروراً بالاسم، وهو الأوّل الذي قد عمِلَ في الثاني خَلْفاً من الحروف، وذلك قولك: (دارُ زيدٍ) فالأول وهو الاسم الذي هو (الدار) عمِلَ في

(١) الإضافة في اللغة: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ في الاصطلاح: هي ضمُّ اسم إلى اسم بمعنى اللام، أو بمعنى من، ينظر الأصول: ٥/٢، اللمع: ٦٤، اللسان: ٩/٢١٠.

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "والإضافة على ضربين: إضافة محضة، وهي: التي لا يُنوي بها الانفصال، وإضافة غير محضة، وهي: ما يُنوي بها الانفصال، والإضافة المحضة تجيء على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى من؛ فالتّي بمعنى اللام نحو: دارُ زيدٍ، وثوبُ عمرو، وغلّامُ بكرٍ، وكلُّ الدراهم، فمعنى هذا: دارُ لزيدٍ، وثوبُ لبكرٍ، وكلُّ للدراهم، وكل اسم لأجزاء الشّيء، فكما أنّك إذا أضفت الأجزاء إلى المتجزّيء كان بمعنى اللام، فكذلك إذا أضفت إليه كلاماً كان كذلك". الإيضاح: ٢١٠.

(٣) الضرب الأوّل.

(٤) في الأصل (به).

(٥) في الأصل (القطع).

(٦) للنحاة في معنى الإضافة عدة مذاهب، فذهب بعضهم إلى أنّ الإضافة ليست على تقدير حرف، وذهب بعضهم إلى أنّ الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ الإضافة لا تغدو أن تكون بمعنى اللام، أو "من"، وموهم الإضافة بمعنى "في" محمول على أنّها فيه بمعنى اللام توسعاً. ينظر التصريح: ٦٧٦/١.

(٧) ينظر ص: ٢١٣.

الثاني؛ لأنه بمعنى: دارٌ لزيدٍ، ومسجدٌ زيدٍ، معناه: مسجدٌ لزيدٍ تُريدُ به التخصيصَ فصار الاسمُ/أ: ١٠٩/ يعمَلُ حيثُ ناب عن الحروف، وذلك أنَّ الاسمَ [لا]<sup>(١)</sup> يعمل بحقِّ الأصل، وإنما يعمَلُ بالشبهِ والنيابة، ويكون [نيابته]<sup>(٢)</sup> وشبهه على ضربين:

إمَّا أن تجرى مجرى الفعل فيعمل عمَلُهُ، وهذا الجنس قد مضى<sup>(٣)</sup>.

أو مجرى الحرف والنيابة عنه، والشبهُ به فيعمل عمله، وهو في باب الإضافة.

إذا تقرَّرَ هذا؛ فالإضافة في الأسماء، وهو إضافة اسم إلى اسم فيكون الثاني معاقباً للتونين، ولهذا اختصَّت الإضافة بالأسماء<sup>(٤)</sup>، وذلك أنك إذا قلت: (دارٌ) فالتونين من تمام الكلمة، وأخرٌ لها وحرف، فالمضاف إليه يُعاقِبُهُ ويحلُّ في نفس محلِّه؛ فيكون من تمام الكلمة كالحرف منها، وقد تكون الإضافة ضمَّ حرفٍ إلى اسم نحو قولك: بزيدٍ ولزيدٍ؛ فتكون الإضافة في الأسماء بمعنى إضافة اسم إلى اسم، وفي الحروف بمعنى إضافة حرف إلى اسم، مثل: (بزيدٍ) ونحوه.

وأما الفعل فلا إضافة فيه في الأصل؛ بمعنى أنه لا يكون أولاً أي: مضافاً؛ لأنَّ الإضافة تُعاقِبُ التونين، ولا تونين في الفعل فتُعاقِبُهُ [و]<sup>(٥)</sup> لما مضى، ولا يكون ثانياً أي مضافاً إليه؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ له من فاعلٍ؛ إذ هو من تمامه، وهما شيئان فعل واسم، والتونين حرفٌ واحدٌ؛ فلو حصلت إضافة إلى الفعل؛ لكان الفعل مُعاقِباً للتونين؛ فإذا تَنَحَّى عاقبه التونين، ولم يبلُغ من رُتَبَتِهِ وهو شيء واحد أن يُعاقِبَ جُمْلَةً من فعل وفاعل؛ ولأنَّ الإضافة تُفيدُ تعريفاً أو تخصيصاً في المضاف فإذا قلت: غلامٌ زيدٍ فالمضاف إليه قد عرَّفَ المضاف، وإذا قلت: غلامٌ رجلٍ فقد خصَّصْتَهُ من غلامٍ امرأةٍ، ومعلومٌ أنَّ الفعل ليس فيه تعريف فيسري إلى المضاف، ولا تخصيص<sup>(٦)</sup>؛ فلذلك لم تُقل: غلامٌ ضَرَبَ، ويضربُ/ب: ١٠٩/ وكذلك الإضافة إلى الجُمْل

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) في الأصل (نيابة).

(٣) ينظر ص: ٢٠٢.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش: ٢٥/١.

(٥) زيادة مخلة في الأصل.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش: ٢٥/١.

مثل: المبتدأ والخبر ليس بأصل لِمَا مضى<sup>(١)</sup>، وهو أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُعَاقِبَ التَّنْوِينَ - وهو مُفْرَدٌ - جملة، وذا لا يجوز.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ [أُضِيفَتْ]<sup>(٢)</sup> ظُرُوفُ الزَّمَانِ<sup>(٣)</sup> دُونَ ظُرُوفِ الْمَكَانِ إِلَى الْأَفْعَالِ وَإِلَى الْجُمَلِ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup>؛ لِشِدَّةِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ، وَالْمَخَالَطَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَكُنْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ قَوِيَّةً كَقُوَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَتْ الْإِضَافَةُ مَعَهُ، وَجَازَتْ إِضَافَةُ هَذَا الظَّرْفِ إِلَى الْجُمْلَةِ تَشْبِيهًا بِالْفِعْلِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا جُمْلَةٌ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ جُمْلَةٌ.

فَإِذَا أَصَلَ الْإِضَافَةُ الْحَقِيقِيَّةُ أَنْ تَكُونَ إِلَى الْمَفْرَدَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْمَعْمُولُ الْمُعْرَبُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا؛ وَلِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَا بَعْدَ الْحُرُوفِ الْجَارَّةِ مَفْرَدَاتٌ لَا مُحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَطْلُبُ عَمَلَهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُعْرَبٍ مَفْرَدٌ، وَلَكِنْ جَازَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً لَمَّا مَضَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَقِيقًا أَصْلًا لَهُ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَبَيَانُ الْمَسَائِلِ مِنْهُ، أَمَّا الَّذِي بِمَعْنَى اللَّامِ فَقَوْلُكَ: غَلَامٌ زَيْدٌ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ<sup>(٥)</sup> وَتَقْدِيرُهُ: كُلٌّ لِلدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ جُمْلَةٌ الْأَجْزَاءِ وَجَمْعُهَا، فَكَمَا يَجُوزُ أَنْ تُضِيفَ الْأَجْزَاءَ إِلَى الدَّرَاهِمِ؛ فَكَذَلِكَ الْكُلُّ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى تِلْكَ الْأَجْزَاءِ بِمَجْمُوعِهَا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ أَجْزَاءَ الدَّرَاهِمِ، بِمَعْنَى أَجْزَاءٍ لِلدَّرَاهِمِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: التَّخْصِصُ.

**قال أبو علي: "ولا تُضِيفُ الْمَعَارِفَ، وَإِنَّمَا تُضَافُ النِّكَرَاتُ"<sup>(٦)</sup>.**

وَمَعْنَاهُ أَنَّ النِّكَرَةَ تُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لِيَتَعَرَّفَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْرِي تَعْرِيفُهُ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ مَعْرِفَةً بِنَفْسِهِ لَمْ تُضَفْ إِلَى مَعْرِفَةٍ بِأَنَّ تَقُولَ: زَيْدُكَ [أَوْ]<sup>(٧)</sup> زَيْدِي / أ: ١١٠ / أَوْ زَيْدُ مُحَمَّدٍ، وَأَنْتَ تَعْتَقِدُ فِيهِ الْمَعْرِفَةَ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَلِذَلِكَ [لَا تُدْخِلُ]<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر ص: ٢٥١.

(٢) في الأصل (أضيف).

(٣) قال أبو علي: جاز إضافة أسماء الزمان إلى الفعل، وإن لم يكن باب الفعل أن يضاف إليه، كما جاز أن يكون صفة... فخرج الفعل عن بابه، فأضيف إليه كما خرج عن بابه فوصف به". ينظر التعليقة للفارسي ٢٢٨/٢.

(٤) ينظر علل النحو: ٤٤٤/١.

(٥) من أمثلة أبي علي للإضافة التي بمعنى اللام، الإيضاح: ٢١٠.

(٦) الإيضاح: ٢١٠.

(٧) في الأصل (لو).

(٨) في الأصل (لا يدخل).

الألف واللام في المعرفة فلا تقول: زيد، و[كذلك]<sup>(١)</sup> لا [تُدخلُهُما]<sup>(٢)</sup> في المضاف فلا تقول: الغلامُ زيد؛ لأنَّه قد اكتسى<sup>(٣)</sup> من الثاني تعريفاً فتعرّف به فلا يتعرّف مرة أخرى بـ(الألف واللام) ولكن يجوز في الجملة أن تقول: (زيدك) إذا اعتقدت في زيدٍ أنَّه نكرة؛ فإذا تنكّر جاز أن تُعرّفه بالمضاف إليه، ومُتَّيزه من غيره.

وقولك: غلامي فقال ابن جني<sup>(٤)</sup> هذه حركة إتياع لا حركة بناء؛ لأنَّه ليس فيه ما يقتضي البناء ولا إعراب في موضع الرفع والنصب كذا يكون، فجعلها ابن جني قسمة ثلاثة، والنحويون<sup>(٥)</sup> يقولون هي حركة بناء، وإن كانت اتباعاً.

فإذا متى أضفت نكرة إلى معرفة تعرّفت، وإذا أضفت معرفة إلى نكرة تنكّرت، وهو قولك: زيدٌ رجل؛ لأنَّ هذه السراية في التعريف والتكثير لا بد منها، وكذلك إن أضفت نكرة إلى نكرة اكتست بذلك تخصيصاً مثل قولك: غلامٌ رجلٍ فقد خصصته من غلامٍ صبيٍّ وامرأةٍ، وكذلك ركبُ حمارٍ.

ألا ترى أنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه شيئاً ما كان له قبله، ولا يجتمع التنوين والإضافة مثل قولك: (غلامٌ زيدٍ) بتنوين الأول.

قال: <sup>(٦)</sup> لأنهما زئدان، وكذلك الألف واللام معهما زوائد، ولا تجمع بين زائدين من هذا، ثم المضاف يُعاقب التنوين، ويقع من نفس موضعه، فلا يجتمعان في محلٍ واحد. قلتُ<sup>(٧)</sup> له: ولأنَّ التنوين [منتهى]<sup>(٨)</sup> الكلمة، ومقطعٌ لها بعد كمالها، والإضافة تقديرها الاتصال فلم يجتمعا؛ لأنهما يتناقضان؛ إذ التنوين يفصل، والإضافة تصل فلم يثبتته ولكنه صالح.

(١) في الأصل (لذلك).

(٢) في الأصل (يدخلهما).

(٣) ينظر المغني: ٥٦٤-٥٧٣.

(٤) ينظر الخصائص: ٣٥٦/٢-٣٥٧.

(٥) ينظر توضيح المقاصد: ٨٣٤/٢.

(٦) ابن البنا.

(٧) تلميذه.

(٨) في الأصل (منتهي).

وحكى لي بعضهم عن ابن جني<sup>(١)</sup> أنَّ التنوين يدل على التنكير، والإضافة تدل على التعريف فتناقضا /ب: ١١٠/ فلم يجتمعا، وذلك أنَّ أصل وضع التنوين للتنكير؛ لأنك تقول: (صه) للتنكير، و(صه) للتعريف، وهذا التعليل عندي يجري مع الألف واللام والتنوين؛ لأنَّ أحدهما يُعَرَّف، والآخر يُنكَّر.

قال أبو علي: "ومن الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف، ولم تتعرَّف بذلك الإبهام الذي فيها"<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنَّ هذا في كل ما لا يُخَصُّ شيئاً بعينه، نحو قولك: مررتُ برجلٍ غَيْرِك، ومثلك، وسواك وشبَّهك، وصوبك، ونحوك، وحسبك تصِفُ به النكرة، وقد ذكرناه<sup>(٣)</sup> قبل هذا، وأنَّ سيبويه<sup>(٤)</sup> قال: يتعرَّف كل نكرة إلا حسنَ الوجه، وغيرك؛ لأنَّه يكثر المغايرة؛ لأنَّ كلَّ من عداه فهو غيره.

إذا ثبت هذا؛ فإنه لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَع، ولا يُفرد؛ إذ ليس له تصرُّفٌ لا يُقال: مررتُ برجلين غَيْرِيك، ولا برجالٍ أغيارك، ولا يقال: برجلٍ غيرٍ، أو بغيرٍ، أو غيرين، ولا بالألف واللام.

وتقول: هذا رجلٌ غيرُ ذي شك، تَرَفَعُهُ على أنه صفة لرجل، وتُثَنِّيهِ، وتَجْمَعُهُ وتُؤَنَّثُهُ، فتقول: هذان رجلان غيرُ ذوي شك، وهذه أمةٌ غيرُ ذات شك، هذا إذا نفيت الشك عنه، وإن قلت: هذا رجلٌ غيرُ ذي شك، بالنصب؛ فإنَّك تنفي الشك عن نفسك، فنصبُهُ مثل قولك: هذا رجلٌ حقاً، وهذا زيدٌ غيرُ ذي شك مثله؛ أي: أقوله قولاً غيرُ ذي شك؛ فيكون نصبُهُ على معنى المصادر، ولا تُثَنِّيهِ، ولا تَجْمَعُهُ؛ لأنَّه ليس بصفة له، ويجوز هذا زيدٌ غيرُ ذي شك، لا على الصفة؛ لأنَّ الموصوف معرفة، ولكن على القطع كأنك ابتدأت فقلت: أقول غيرُ ذي شك، ثم حذفت المبتدأ وتقول: زيدٌ غيرُ ذي شك بجعلُهُ خبر المبتدأ، ويجوز عندي هذا: زيدٌ غيرُ ذي شك، بالنصب على الحال، وهذه أمةٌ الله غيرُ ذات /أ: ١١١/ شكٍ مثله.

(١) ينظر المنصف: ٦٩/١، الإنصاف: ٤٩٢/٢.

(٢) الإيضاح: ٢١١.

(٣) ينظر ص: ٧٧.

(٤) ينظر الكتاب: ١٤/٢.

ومن الإضافة بمعنى اللام إضافة أسماء الظروف<sup>(١)</sup> نحو قولك: خلف زيد، وتحت السقف؛ أي: خلفاً لزيد، ومن هذا القبيل ما عقدناه في أول باب الجز<sup>(٢)</sup> وهو قولهم: سبحان الله ومعاد الله؛ لأنك إذا قلت: ضرب زيد فمعناه: ضرباً لزيد، كذا معاداً لله، وسبحاناً لله؛ فيكون اللام للتخصيص؛ لأن العياد والتسييح؛ إنما يكونان من المخلوق فكل اسم جزّ اسماً؛ فإنما هو على طريق الإضافة، وهو الذي عقدناه في (كلّ، وبعض، ومعاداً لله، وخلف زيد)، ويكون كُله بمعنى اللام.

وأما الذي بمعنى (من) <sup>(٣)</sup> فقولهم: ثوب خز، وخاتم حديد، وكساء صوف، ومعناه: من خز، ويجوز أن تصفه به، فتقول: هذا ثوب خز؛ لأن الثوب هو الخز؛ فإذا تبيّنت قلت: ثوبا خز إذا أضفت، وإذا وصفت قلت: هذان ثوبان خز، وهذه ثياب خز، وهذان خاتمان حديد، تُشَيِّ الموصوف وتجمعه فقط؛ لأن الصفة جنس، والجنس لا يُشَيِّ، ولا يُجمع فهو جنس العين، كما أن المصدر جنس المعنى ثم المصدر لا يُشَيِّ، ولا يُجمع كذلك هذا، وكونه صفة أضعف الثلاثة، ويجوز أن تقول: هذا ثوب خزاً وفي نصبه وجهان:

قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: هو على الحال؛ لأنه لما لم يُشبه المقادير - إذ ليس الخز بمكيل، ولا موزون ولا ممسوح، ولا معدود، ولا فيه معنى المماثلة - لم يكن تمييزاً؛ لأن التمييز لا ينفك من شيء من هذا؛ فكان تقديره: هذا ثوب لينا؛ لأن الخز عين؛ أي: في هذه الحال وهو خز.

وقال أبو العباس<sup>(٥)</sup>: لا أجعله إلا تمييزاً؛ لأنه عين، والتمييز يقع بأجناس الأعيان.

وأما بيان الإضافة إلى الفعل، والجمل فإنه إذا أُضيف ظرف زمان إلى الفعل نظرت فإن كان الفعل ماضياً؛ جاز في الاسم المضاف، وجهان:

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "ومما يضاف أسماء الظروف، وذلك نحو: خلف زيد، وفوق الأرض، وتحت السقف فهذه الإضافة بمعنى اللام." الإيضاح: ٢١١.

(٢) ينظر ص: ٢١٠.

(٣) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "والإضافة التي بمعنى من نحو قولك: ثوب خز، وباب ساج، وكساء صوف، فمعنى هذا ثوب من خز، وباب من ساج..." الإيضاح: ٢١١.

(٤) ينظر الكتاب: ١١٧/٢ - ١١٨.

(٥) ينظر المقتضب: ٢٧٢/٣.

البناء والإعراب، فمن /ب: ١١١/ بَنَى فَيَحِقُّ السراية من المضاف إليه، وذلك أن الفعل الماضي مبني، وَمَنْ أَعْرَبَ؛ فلأنه عامل كل واحد منهما بما يُجَوِّزُ عليه ويستحقُّه، مثل قولك: رأيتُه يومَ قامَ زيدٌ، فإن شئتَ جَعَلْتَ فتحة يومَ للبناء، وإن شئتَ جعلتها للظرف فيكون إعراباً، وكذا تقول: أعجبتني يومَ قامَ زيدٌ؛ إذا بَنَيْتَ، ويومُ قامَ زيدٌ؛ إذا أَعْرَبْتَ بأن يكون معناه في الموضوعين أنَّ اليومَ معجب له فيكون فاعلاً، وعلى هذا قول الشاعر:

على حين عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا      وقلتُ ألمَّا أضحُ والشيبُ وانعُ<sup>(١)</sup>

الفتح بناءً، والجر إعرابٌ، و(حين) بالجر للإعراب، وإن كان الفعل المضاف إليه مُستقبلاً أَعْرَبْتَ الاسم المضاف لا غير، مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، والكوفيون<sup>(٣)</sup> يُجَوِّزون فيه البناء أيضاً كالماضي؛ لأنَّ الفعل في الأصل مبني لا يستحق الإعراب، وإنما أَعْرَبَ المضارع لعارض، وحقَّ شَبَّه، ثم ثَبَّتَ أنَّه إذا أُضِيفَ إلى الماضي جاز بناؤه؛ لإضافته إلى مبني كذلك إذا أُضِيفَ إلى المضارع، وعندنا يُعْرَبُ؛ لأنَّ بناء الاسم بحق الإضافة إنما يكون؛ لأجل السراية من المضاف إليه، ومعلوم أنَّ المضارع مُعرب في نفسه فكذلك ينبغي أن يكون المضاف إليه مُعرباً.

فأمَّا قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup> من نَصَبِه<sup>(٥)</sup> فهو عندنا نَصَبُ ظرفٍ لا بناء، إذا ثبت أنَّ الظرف يُضاف إلى الفعل؛ فإنَّ تقدير ذلك الفعل المصدر كأنَّه إذا [قال: رأيتُه]<sup>(٦)</sup> يومَ قامَ زيدٌ فمعناه: يومَ قيامِ زيدٍ، وهذا يومٌ غير نُطْقِهِم، وهذا يومٌ نَفَعُ الصادقين، ولكن وُضِعَ الفِعل

(١) البيت من الطويل، للناطقة الذبياني، ينظر ديوانه: ٧٩، الكتاب ٣٣٠/٢، الأصول: ٢٧٦/١، سر الصناعة ٥٠٦/٢، شرح أبيات سيويه: ٥٣/٢، الخزانة ٤٥٦/٢، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش: ١٦/٣، ٩١/٤، المقرب ٢٩٠/١، اللغة: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصبا: الميل إلى الهوى. أصحابو: أفیق. الوازع: الرادع.

(٢) سورة المرسلات: الآية (٣٥). وقد قرأ الأعمش، والأعرج، وزيد بن علي، وعيسى، وأبو حيوة، وعاصم بفتح الميم، والجمهور برفعها. ينظر البحر المحيط ٥٦٧/٨.

(٣) ينظر معاني القرآن: ٣٢٧/١.

(٤) سورة المائدة: الآية (١١٩).

(٥) قرأه نافع بالنصب، ورفع الباقون، ينظر: الكشف ٤٢٣/١ - ٤٢٤.

(٦) في الأصل: (قارائته).

مَوْضِعُهُ، وكذا قوله: ﴿مَنْ فَرَعَ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(١)</sup> فيه وجهان<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ المضاف إليه مبني، وتقول: مضى يومئذٍ بما فيه إن بنيت، ومضى يومئذٍ بالرفع إذا أعربت.

وأما الإضافة / أ: ١١٢ / إلى الجُمْلِ فالمُضَافُ ها هنا مُعْرَبٌ؛ لأنَّ الثاني مُعْرَبٌ تقول: جئتكَ يومَ زيدٍ أميرٍ، وإذ زيدٌ قائمٌ، وإمَّا يُعْرَفُ أَنَّ مثل هذا مضاف؛ لأنَّ (إذ) تُضَافُ إلى الجُمْلِ؛ ولأنَّ اتِّصَالَ هذه الجُمْلِ بأسماء الظروف لا بُدَّ من أن يَكُونَ [اتِّصَالُهَا]<sup>(٣)</sup> لوجه، وليس للاتِّصَالَ وجه إلا الإضافة، ولا تُضَافُ ظروف المكان إلى الجُمْلِ كما لم تُضَفْ إلى الأفعال إلا قولهم: (حيثُ)<sup>(٤)</sup> فإنَّه من ظروف المكان، وشُبَّهَ هذا وحدهُ من بين ظروف المكان بظروف الزمان في إضافته إلى الجُمْلِ؛ لأنَّ (حيثُ) قد يكون معناه ظرف زمان، وإن كان الأغلبُ عليه أنَّه للمكان؛ فلذلك أُحِقَّ بأسماء الزمان فتقول: حيثُ زيدٌ قائمٌ، وحيثُ يقومُ زيدٌ.

وسألته<sup>(٥)</sup> عن التعريف، والتَّنكِيرُ أَنَّهُ يجب سِرَائِتهُ من المضاف إليه إلى المضاف، ولا يجب ذلك في البناء؟

[فَفَكَّرَ]<sup>(٦)</sup> ثم قال<sup>(٧)</sup>: إمَّا جُعِلَ المضاف تابعاً فيه للمضاف إليه دون أن يُجْعَلَ الثاني تابعاً له؛ لأنَّ المضاف إليه يُعَاقِبُ التَّنوين، والتَّنوين حرفٌ يُجَدِّثُ في الكلمة معنى يُعَيِّرُها به من حال إلى حال، وهو أَنَّهُ يُفَرِّقُ بين الاسم وبين الفعل، وبين الذي يَنْصَرِفُ، والذي لا يَنْصَرِفُ وبين المفرد والمضاف.

(١) سورة النمل: الآية (٨٩).

(٢) القراءة في الآية هي بفتح (ميم) يومئذٍ لإضافتها إلى غير متمكن، ووافق نافعاً في هذه القراءة عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر، وعلى قراءة أبي عمرو ومن معه فيقرأ بكسر الميم على أنها معربة، بإضافة فرع إلى يوم، وإن أضيف إلى (إذ) لجواز انفصاله عنها، ينظر تحاف فضلاء البشر: ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٣) في الأصل (ايصالها).

(٤) إن (حيثُ) لما كانت مُبْهَمَةً فِي الْمَكَانِ كإيهام (إذ) فِي الزَّمان، فَمِنْ حَيْثُ جازَ إِضَافَةُ (إذ) إِلَى الجُمْلَةِ، جازَ إِضَافَةُ (حيثُ) إِلَيْهَا، لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الإِبْهَامِ. علل النحو: ٢٢٨.

(٥) تلميذه.

(٦) في الأصل (فنكر).

(٧) ابن البنا.

كما أنّ حروف المعاني [تُحَدِّثُ] <sup>(١)</sup> معنيّ في الكلام مثل (ما) النافية، وألف الاستفهام فلما عاقبه المضاف إليه، وحل محلّه أحدث معنيّ في الاسم بأنّ عَرَفَهُ مَعْرِفَةً لم [تَكُنْ] <sup>(٢)</sup> أو نكرة أو تخصيصاً لم يَكُنْ فَفُهِمَ معناه، وفائدته منه كما فُهِمَ معناه، وفائدته في تلك الأشياء بالتنوين.

قُلْتُ أنا <sup>(٣)</sup> فَإِنْ قِيلَ فعلى هذا يلزم إحدائه البناء والتأنيث؟ قلنا: لا يلزم؛ لأنّه يُعَيَّرَ معنيّ، وإمّا هو تغيير لفظٍ وتأنيثٍ كلمة.

قال: <sup>(٤)</sup> وإمّا لم يُنَوِّنِ الفعل لِثِقَلِهِ / ب: ١١٢، وذاك من وجهين:

أحدهما: هو أنّه فرع على الاسم، وثانٍ له؛ إذ هو مُشْتَقٌّ منه مُفَرَّغٌ عليه، والفرع أثقل من الأصل.

**والثاني:** هو أنّه يفتقر إلى الاسم وهو الفاعل؛ إذ لا يَسْتَقِلُّ بنفسه دونه، والاسم يَسْتَقِلُّ بنفسه؛ لأنّه يَبْنِي الكلام باسمين لا فعل معهما فحفت لذلك، [وثقل فلم] <sup>(٥)</sup> يُنَوِّنُوهُ؛ لأنّ التنوين يزيده ثِقَلًا؛ إذ هو زيادة حَرْفٍ فيه، ولذلك نقصوا من إعرابه؛ إذ الجزم يُدْرِكُهُ، ولا يكون فيه إلاّ حركتان، والاسم لَمَّا حَفَّتْ حُمِلَ مُعْرَبُهُ ثلاث حركات، والفعل لَمَّا أُعْرِبَ جُعِلَ الجزم من جملة إعرابه مع حركتين، ونُقِصَ حَرْكَةً وهي الجرّ، كذلك نُقِصَ التنوين تخفيفاً عنه.

وحكى لي بعضهم عن ابن جنيّ <sup>(٦)</sup> أنّه لم يُنَوِّنْ؛ لأنّ التنوين من تمام الكلمة؛ إذ يجيء بعد كمالها وإنتهائها، والفعل من تمامه الفاعل؛ إذ لا بُدَّ له منه، فلم يُنَوِّنْ فيتناقض بأنّ يكون تاماً من جهة التنوين ناقصاً من جهة حاجته إلى [الفاعل] <sup>(٧)</sup>.

وأما الإضافة التي ليست بحقيقةٍ مَحْضَةٍ <sup>(٨)</sup> فهي التي لها أصلٌ غير ما تنطق به، إمّا أن يكون لفظها لفظ الإضافة، وتقديرها الانفصال، أو محذوف مُقَدَّرٌ على ما نُفَصِلُهُ، وذلك على أربعة أضرب:

(١) في الأصل (يحدث).

(٢) في الأصل (يكن).

(٣) تلميذه.

(٤) ابن البنا.

(٥) في الأصل (وتقل لم).

(٦) ينظر الخصائص: ٢٤٣/٣.

(٧) في الأصل (الفعل).

(٨) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "باب الإضافة التي ليست بمحضة، وهي على أربعة أضرب" الإيضاح: ٢١١.

**أولها:** أن يكون اسم الفاعل تُضَيِّفُهُ<sup>(١)</sup>، وأنت تُقَدِّرُ فيه التنوين، والانفصال إذا أردت به الحال أو الاستقبال نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ غداً، وقد مضى<sup>(٢)</sup> هذا، وإنَّ الدليل على انفصاله وتَنَكُّرُهُ أَنَّكَ تَصِفُ به النكرة، ويدل عليه أيضاً أَنَّهُ يَكُونُ حالاً، ومعلومٌ أَنَّ الحال لا تكون إلا نكرة فعلم أَن لفظه وإن كان مضافاً معرفة، فَتَقْدِيرُهُ الانفصال، والتَنَكُّرُ مثل قولك: هذا زيدٌ ضاربٌ عمروٍ تَقْدِيرُهُ: ضارباً عمراً، فهذا زيدٌ ضاربه رجلٌ غداً/ أ: ١١٣/ فَنَصْبُهُ على الحال، وَلَفْظُهُ معرفة لإضافته إلى مُضَمَّرٍ، ولكن تَقْدِيرُهُ: هذا زيدٌ ضارباً إياه [و]<sup>(٣)</sup> رجل، ومثله: هذا زيدٌ ملازمه رجلٌ، أو هذا زيدٌ ملازمٌ عمرو، وَتَقْدِيرُهُ: ملازماً عمراً، ومثله هذا زيدٌ مُحَامِرَه داءً، وهذا عمرٌ مُحَالِطُهُ سقماً، ومن صفة النكرة قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾<sup>(٤)</sup> فهذا المضاف لفظه معرفة، فلو كان حقيقياً لما جاز وصف هذا وهو نكرة به، ولكن تقديره: بالغاً الكعبة.

**والضرب الثاني:** قولهم: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ<sup>(٥)</sup>، وبابه، وهو كل صفة يجري إعرابها على الموصوف، وهي في المعنى للمضاف إليه، وقد مضى تفسيره<sup>(٦)</sup>.

**والضرب الثالث:** إضافة (أفعل) إلى ما هو بعض منه<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "من ذلك: اسم الفاعل إذا أضفته، وأنت تُريد التنوين نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ غداً، والمعنى يَضْرِبُ يُدُلُّ على أنها ليست بمحضة، وأنها في تقدير الانفصال أَنَّكَ تصف به النكرة نحو: هذا رجلٌ ضاربٌ زيدٍ غداً، والمعنى يضرب، فلولا تقدير الانفصال فيه ماجرى وصفا على النكرة، ولما انتصب على الحال." الإيضاح: ٢١٢.

(٢) ينظر ص: ٧٧.

(٣) زيادة مخلة في الأصل.

(٤) سورة المائدة: الآية (٩٥).

(٥) من أمثلة الفارسي على الضرب الثاني، الإيضاح: ٢١٢.

(٦) ينظر ص: ٢٥٤.

(٧) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "نحو قولهم: وهو أفضلُ القوم، وأعلمُ الناس، فأفضل مضاف إلى جماعة هو أحدها، والجماعة تشترك في هذه الصفة، إلا أن صفة زائدة على صفتهم، ومن فيها لا ابتداءً لغاية؛ لأنَّ المجرور بها هو الموضوع الذي ابتداءً منه فضله في الزيادة في قوله أفضل منه، وأفعل هذا المضاف هو الذي إذا لم يضاف ولم يدخله الألف واللام وُصل بِمِنْ، ويكون المذكر والمؤنث على لفظ واحد، تقول: هندٌ أفضلٌ من دعدٍ، وزيدٌ أعلى من محمدٍ، فإذا أدخلت الألف واللام تعاقبتاهما، ومن تقول: زيدٌ الأفضل، وهُمُ الأفضل، فثبيت، وجمعت، وفي التنزيل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا﴾ (هود: ٢٧) والمؤنث: المُضَلَّى، والمُضَلِّيان، والمُضَلُّ والمُضَلَّيات، وفي التنزيل: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (طه: ٧٥) ومنه قول ذي الرمة: هادية في أخريات الليل مُنتصب "الإيضاح: ٢١٣.

واعلم أنّ (أَفْعَلَ) <sup>(١)</sup> هذا لا يضاف إلّا إلى ما هو بعض له؛ أعنى المضاف إليه، ولا يكون إلّا من جنسه؛ لأنّه يتضمّن معنى المضاف إليه في المخالطة والمشابهة، ويقتضي زيادة في ذلك المعنى عليه، وهذا مثل قولك: زيدٌ أفضلُ القوم، ألا ترى أنّ زيداً بعضُ القوم، وأفضلُ الذي قد أُضِيفَ إلّا هو لزيدٍ، ولا يجوز زيدٌ أفضلُ الحميرِ أو من الحميرِ، وإنّما كان هذا إضافةً غيرَ مُحَضَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ؛ لأنّ تقديره: (مِنْ) وأصله الانفصال غير ما نَطَقْتَ به؛ لأنّ معناه: زيدٌ أفضلُ مِنَ القوم، ثم يُخَدَفُ (مِنْ) وهو مُرَادٌ ويضافُ أفضلُ، ويحصلُ به معنى التبعية، و(مِنْ) معناه هاهنا: لا ابتداءً الغاية أي ابتداءً زيادةً فَضْلِهِ عمرو؛ إذا قلت: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو، وَمِنْ القوم، فذكرت [الانتهاؤ] <sup>(٢)</sup>، وإلى أيّشٍ انتهى فَضْلُهُ، وعلى من زاد في منتهاه، فإذا متى أضفته فحكمه هذا <sup>(٣)</sup>.

وإذا لم يُصَفْ لزمه أحدُ الشيئين: إما (مِنْ) أو الألف واللام فيتعاقبان فتقول: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو، وهنْدُ أفضلُ مِنْ دعدٍ وتقول: زيدٌ الأفضلُ، ولا يُجمع بين (مِنْ) وبين الألف واللام؛ لأنّ /ب: ١١٣ / (مِنْ) مُحَضَّصَةٌ، والألف واللام تُعَرَّفُ وتُحَضَّصُ فلا يُجمع على اسم واحد بين تَحْصِيسِينِ وتَعْرِيفِينِ من وجهين.

إذا ثبت هذا؛ فإنّه مع الألف واللام معناه غير ما كان مع (مِنْ)؛ لأنك تقول: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو، فتدكّره للمفاضلة، وإذا ذكرته بالألف واللام تغير معناه، وذلك قولك: زيدٌ الأفضلُ؛ فيكون معناه: الفاضل <sup>(٤)</sup> لا يكون بمعنى (مِنْ) أصلاً، وكذلك إذا قلت: الله أكبرُ فيجوز فيه وجهان:

(١) اختلف النحاة في إضافة (أفعل) ما نوعها: فمنهم: من ذهب إلى أنّها غير محضة مطلقاً، ومنهم: من قال أنّها محضة مطلقاً، ومنهم: من ذهب إلى أنّها إذا نُوي بالإنضافة معنى (مِنْ) فغير محضة، وإلّا فمحضة، ينظر شرح ابن يعيش:

٩٧/٦، شرح الحمل لابن عصفور: ١٦٧/٢-١٦٨.

(٢) في الأصل (الانتهاؤ).

(٣) قال الكوفيون: إذا أُضيف على معنَى (مِنْ)، فهو نكرة، وإذا أُضيف على معنى اللام، فهو معرفة، وقال البصريون هو:

معرفة بالإنضافة على كلّ حال؛ إلّا أنّ يضاف إلى نكرة، ينظر شرح ابن يعيش: ٩٧/٦.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٣/٢.

**أحدهما:** أن يكون من باب أفعل من كذا، معناه: الله أكبر من كل شيءٍ غيره<sup>(١)</sup>، ولكن حُذِفَ (من) <sup>(١)</sup> لدلالة الكلام عليه فيكون (الله) مبتدأ و(أكبر) خبره.

**والثاني:** أن يكون أكبر بمعنى كبير، وإذا قلت: <sup>(٢)</sup> الله الأكبر، فمعناه: الكبير لا غير لا يجوز تقدير (من) فيه.

إذا تقرّر هذا؛ فإنك إذا ذكرت أفعل من كذا ب(من) لم يتغيّر لفظه في مذكر، ومؤنث، وتعريف، وتنكير، وواحد، وجمع، وإن ذكرت بالألف واللام تُنِّي، وجمع، وأنث، ويكون له جمعان: أحدهما: جمع السلامة أفعلون وأفعلين، وجمع التكسير<sup>(٣)</sup> وهو الأفاعيل، وتأنيثه [الفعلى]<sup>(٤)</sup> بالألف واللام وجمعه ضربان:

جمع سلامة وهو فعليات، وجمع تكسير وهو (فعل) بيانه زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفاضل، وأفضلون، وتأنيثه الفضلى، وجمعه الفضليات، والفضل، ومن هذا قوله تعالى: ﴿الذَّجَجَاتُ الْعُلَى﴾<sup>(٥)</sup> فذكره بالألف واللام فجمعه، وهو مؤنث واحدة [العلى]<sup>(٦)</sup> (فُعلى)، ومنه قول الشاعر:

هاديه في أخريات<sup>(٧)</sup> الليل مُنتصب<sup>(٨)</sup> .....

فُعليات جمع (أخرى) وذلك [أن]<sup>(٩)</sup> آخر من باب (أفعل منه) ولكن فيه شذوذ؛ لأنه لم

(١) وقالوا: الله أكبر، والمراد: أكبر من كل شيء يدل على ذلك أنه لو لم تكن (من) مرادة لوجب صرف الاسم، لأنه

على أفعل ولا معنى للوصف به، وإذا لم ينصرف دل على أن من مرادة. شرح ابن يعيش ٩٩/٦.

(٢) ينظر الزاهر لابن الانباري: ١٢٢/١ - ١٢٥.

(٣) الجمع الثاني.

(٤) في الأصل (الفعل).

(٥) سورة طه: الآية (٧٥).

(٦) في الأصل (العليا).

(٧) في الأصل (خريات).

(٨) كمال البيت:

حتى إذا انجلى عن وجهه فلق هاديه في أخريات الليل مُنتصب

البيت من البسيط، لذي الرمة، ينظر ديوانه: ٣٠، شرح ابن يعيش: ١٠٠/٦، إيضاح شواهد الإيضاح: ٣٣٥ برواية

(الجلّى)، واللسان: ٣١٠/١٠ (فلق)، وبلا نسبة في اللسان: ٣٠٣/١٠ (فرق) برواية: (حتى إذا أنشق عن إنسانه

فرّق) اللغة: وجهه: وجه الثور، الفلق: الصبح، هاديه: أوله، منتصب: مرتفع.

(٩) زيادة يستقيم بها النص.

أ: ١١٤ / يُسْتَعْمَلُ بِ(مِنْ) وَلَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَعُدِلَ عَنْ بَابِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، وَتَقْدِيرُهُ: آخَرَ مِنْهُ، وَلَكِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ دَلِيلًا عَلَيْهِ؛ إِذْ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَذْكُورَ الْمُتَقَدِّمَ أَوَّلَ، وَالثَّانِي بَعْدَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ عَوْضًا، وَلَا يَقُولُونَ: الْأَخْرِيَّاتِ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبَ لَمَّا حَذَفُوا (مِنْ) وَ(لَا) الْآخَرَ.

ومن هذا الباب قولهم: أنتَ أَحْسَنُ رَجُلٍ فِي الْبَلَدِ، وَأَفْضَلُ رَجُلٍ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: أَفْعَلُ مِنْ كَذَا وَمَعْنَاهُ: أَنْتَ أَحْسَنُ الرَّجَالِ؛ أَي: أَنْتَ بَعْضُهُمْ فَلِهَذَا قُلْنَا: (مِنْ) فَإِذَا قَالَ: أَنْتَ أَحْسَنُ رَجُلٍ، فَقَدْ وَضَعَ الْوَاحِدَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُكَ: أَفْضَلُكُمْ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَعْلَمُكُمْ أَي: أَعْلَمَ مِنْكُمْ، وَقَوْلُهُ: (أَفْرَضُكُمْ زَيْدًا) مِنْ هَذَا، كُلُّ هَذَا يَقْتَضِي زِيَادَةَ مَعْنَى عَلَى مِنْ شَارِكِهِ فِيهِ.

قال أبو علي: "ولا يجوز زيدٌ أفضلٌ إخوانه..."<sup>(١)</sup>.

وإنَّما لم يَجُزْ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ الْإِخْوَةَ إِلَيْهِ جَعَلْتَهُ غَيْرَهُمْ، وَخَارِجًا مُنْفَصِلًا مِنْ جُمْلَتِهِمْ؛ إِذْ الْمُضَافُ غَيْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِذَا قُلْتَ: عَلَامٌ زَيْدٍ؛ فَهُوَ غَيْرُهُ، فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُ هُوَ لَزِيدٍ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الْمَاءِ، فَقَدْ أَدْخَلْتَ فِي جُمْلَتِهِمْ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) يَقْتَضِي الْمُخَالَطَةَ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ، وَذَا يَتَنَاقَضُ؛ لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ فِي الْآخِرِ ثُمَّ أَدْخَلْتَهُ فِيهِمْ بِالْأَوَّلِ فَلَمْ يَجُزْ، كَمَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْحَمِيرِ، وَبَيْنَهُ أَبُو سَعِيدٍ فَضْلًا بَيَانٌ بِأَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَهُ غَيْرَهُمْ، وَيَجُوزُ زَيْدٌ أَفْضَلُ الْإِخْوَةِ كَمَا أَنْتَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي إِخْوَةٌ زَيْدٍ / ب: ١١٤ /؛ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِيهِمْ؛ حَيْثُ جُعِلَ غَيْرَهُمْ، وَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي الْأَخْوَةُ؛ كَانَ زَيْدٌ فِيهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ يَقَعُ عَلَى زَيْدٍ، وَغَيْرِهِ كَذَا زَيْدٌ أَفْضَلُ الْإِخْوَةِ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّ زَيْدًا بَعْضَ الْإِخْوَةِ، وَلَا يَكُونُ زَيْدٌ بَعْضَ إِخْوَةِ زَيْدٍ، فَإِذَا مَثَلُ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي بَابِ أَفْعَلَ مِنْهُ لَمَّا كَانَ يَقْتَضِي الْمُخَالَطَةَ وَالْبَعْضِيَّةَ، فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَعْلَمُ قَوْمِهِ.

(١) "... لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ الْأَخْوَةَ إِلَى ضَمِيرِ زَيْدٍ أَخْرَجْتَهُ مِنْهُمْ بِإِضَافَتِكَ إِيَّاهُمْ إِلَيْهِ، وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُمْ لَمْ تَجُزْ إِضَافَتَهُ إِلَيْهِمْ لَخُرُوجِهِ عَنْ جُمْلَتِهِمْ، كَمَا لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْحَمِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا، وَأَفْعَلَ هَذَا إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى شَيْءٍ هُوَ

والضرب<sup>(١)</sup> الرابع: إضافة إلى صفةٍ قد حُذِفَ موصوفُها، وأقيِمَ مقامه نحو: مسجدَ الجامع، وذاك أننا إذا وصفنا المسجد قلنا: هذا المسجد الجامع؛ فيكون الصفة نفس الموصوف، فإذا قالوا: مسجدُ الجامع؛ لم يكن هذا الجامع ذاك؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه؛ فعلم أنه أُضيفَ إلى غيره، وجعل (الجامع) صفةً لذاك، وتقديره: مسجدُ اليوم الجامع، وكذلك صلاة الأولى ونحوه، ومنه ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(٢)</sup> تقديره: حق الشيء اليقين.

ويجوز أن يكون قولهم: يوم السبت، والأحد، [والثلاثاء]<sup>(٣)</sup> إضافة من هذا القبيل؛ لأنه لا يكون بمعنى (من)؛ إذ ليس اليوم بعضاً له، ويمكن وصفه به تقول: اليوم الثالث، واليوم [الثلاثاء]<sup>(٤)</sup>، فإذا أضفته علم أنه ليس ذاك الذي كان صفةً، ولكن تقديره: يوم الزمان، أو الوقت الثلاثاء.

وأما قولهم: بُسْرٌ قريثاء وكريثاء، وقرثاء<sup>(٥)</sup> كله ممدود<sup>(٦)</sup> فيجوز وصفه به، وإن كان الموصوف مُدَكَّرًا وصفته مؤنثه؛ كقولك: رجلٌ ربعةٌ، ويجوز إضافة البُسْرِ إليه تقول: هذا بُسْرٌ قريثاء، وقرثاء فيكون إضافة بمعنى (من)؛ إذ هو نوع منه، وكذا تقول: تمرٌ دَقْلٌ، وتمرٌ دَقْلٌ<sup>(٧)</sup>. وتمرٌ شهريزٌ<sup>(٨)</sup>، [وتمرٌ شهريزٌ]<sup>(٩)</sup> وتمرٌ أ: ١١٥ / شهريزٌ، بالإضافة أي: من شهريزٍ، وإذا قُلْتَ: تمرٌ بَرِّي<sup>(١٠)</sup> لم تجز إضافته؛ لأن النسبة قد جعلته صفةً له، والشيء لا يجوز إضافته إلى صفة نفسه.

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "الرابع إضافة الاسم إلى الصفة، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فهذا كلامٌ مُخْرَجٌ عن حده، والأصل فيه الصلاة الأولى والمسجد الجامع، فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد: صلاة الساعة الأولى، من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع... الإيضاح: ٢١٣-٢١٤.

(٢) سورة الواقعة: الآية (٩٥).

(٣) في الأصل (الثلاثاء).

(٤) في الأصل (الثلاثاء).

(٥) (بُسْرٌ قريثاء، وكريثاء) وهو ضَرْبٌ من التَّمْرِ، وهو أَطْيَبُ التَّمْرِ بُسْرًا، معجم ديوان الأدب: ٤٧٦/١.

(٦) بالمد والرفع فيها كلها وتنوين بسر، ومعناها كلها على هذه الرواية معنى واحد، وهي صفة لبسر، وهي ضرب من البُسْرِ معروف بالعراق، طيب الطعم، لا يعادله في طيبه بسر، ويقلى ويجفف، إسفار الفصيح: ٨٣٧/٢.

(٧) دقل: الدَقْلُ من أَرْدَا التمر، وما لم يكن ألواناً، العين: ١١٦/٥.

(٨) السُّهْرِيْزُ: ضرب من التَّمْرِ، وسُهْرٌ بِالْفَارِسِيَّةِ: الأَحْمَرُ، وَقِيلَ: هُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ شَهْرِيْزٌ وبالعربية سَهْرِيْزٌ، يُقَالُ: تمرٌ شَهْرِيْزٌ وسَهْرِيْزٌ، المحكم: ٤٧٦/٤.

(٩) تكرار في الأصل.

(١٠) البَرِّيُّ: ضَرْبٌ من التَّمْرِ أَحْمَرٌ مُشْرَبٌ صُفْرَةٌ، كَثِيْرُ اللَّحَاءِ، عَدْبُ الحَلَاوَةِ، صَحْمُ العَيْنِ: ٢٧٠/٨.

## باب توابع الأسماء في إعرابها

اعلم<sup>(١)</sup> أنّ الذي يتبع الاسم في إعرابه خمسة أشياء أربعة منها تتبعه بنفسها من غير وسيط وهي التوكيد، والصفة، وعطف البيان، و[البدل]<sup>(٢)</sup>، وواحد يتبعه بتوسط حرف وهو (النسق) يتبعه بحرف العطف، ولكن الخمسة تجتمع في إتباع الاسم في حركاته الثلاث فمن ذلك التوكيد.

اعلم<sup>(٣)</sup> أنّ التوكيد تمكين الاسم المؤكد في النفس<sup>(٤)</sup>، والمؤكد اسم معرفة إذا كان معني يتبع المؤكد فيقرره، وهو قولهم: نفسه وعينه، وكله، وأجمع، وجمعا، وأجمعون، وجمع، وكلا، وكلتا.

وإنما وجب أن يتبع المؤكد للمؤكد في إعرابه؛ لأنّ التوكيد هو تكرير لفظ المؤكد، أو معناه، فإذا كان تكراراً لذلك الشيء بعينه؛ وجب أن يكون على صورة واحدة. إذا ثبت هذا؛ فإنّ [التوكيد]<sup>(٥)</sup> ضربان: توكيد باللفظ، وتوكيد بالمعنى.

فالتوكيد باللفظ يجوز في الاسم، والفعل، والمعرفة، والنكرة، والآحاد، والجمل، مثل قولك: رأيت زيدا زيدا، أو مررتُ برجلٍ رجلٍ - ألا ترى أكّدت النكرة - وفي الفعل اضرب اضرب، وقم قائماً قم قائماً، والله أكبر الله أكبر<sup>(٦)</sup>. وإنما أكّدت النكرة وغيرها؛ لأنّ هذا النوع من التوكيد إنّما هو تكرير اللفظ، ونحن قد نكرّر كل شيء لفظاً لتمكينه في النفس.

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "وهي خمسة أشياء: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، و بدل، وعطف بحرف، وجميع هذه التوابع يجري عليه إعراب الاسم الذي تتبعه في الخفض، والرفع، والنصب". الإيضاح: ٢١٤.

(٢) في الأصل (الصفة).

(٣) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "فأمّا التأكيد فإنّه يكون بتكرير الاسم بلفظه، أو معناه، فمثال تكريره بلفظه نحو: رأيتُ زيدا زيدا، ومثال تكريره بمعناه: رأيتُ زيدا نفسه، ومررتُ بكم أنفسكم، ويؤكد الاسم أيضاً بما يكون للإحاطة والعموم، وذلك نحو: جاءني القوم أجمعون، وجاءني أحوثك كلهم، وكذا جاءني أجمعون، وجاءني كلهم، وقلت: جاءني أنفسهم، لم يحسن حتى تؤكّد فتقول: جاءوني هم أنفسهم؛ لأنّ أنفسهم اسم يلي العوامل في نحو: جاءني نفسُ زيد، وأخرج الله نفسه، فلم يحسن لذلك أن تحمله على المضمر حتى تؤكّد كما لم يحسن ذلك في العطف". الإيضاح: ٢١٥.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش: ٤٠/٣.

(٥) في الأصل (التكرير).

(٦) المثالين الأخيرين من توكيد الجمل. ينظر الأصول: ١٩/٢.

قُلْتُ: <sup>(١)</sup> أَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُمْ: حَسَنٌ بَسَنٌ <sup>(٢)</sup>.

قال <sup>(٣)</sup>: نعم / ب: ١١٥ / كذا كلُّ [ما] <sup>(٤)</sup> يُجَانِسُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَطَشَانُ نَطَشَانُ <sup>(٥)</sup>، ولكن غُيِّرَ حَرْفٌ مِنْهُ [لِيَخْتَلِفَ] <sup>(٦)</sup> اللفظان <sup>(٧)</sup>.

وفائدة التوكيد التثبيت في النفس على ما ذكرنا <sup>(٨)</sup>، وقال بعضهم: <sup>(٩)</sup> هو تطويل ليس فيه فائدة، فذكر ذلك لأبي العباس فأنشد قول الشاعر:

لَوْ رَأَيْنَا التَّوَكِيدَ خُطَّةً عَجِزٍ مَا شَفَعْنَا الْأَذَانَ بِالتَّثْوِيبِ <sup>(١٠)</sup>

أي في أنَّ التوكيد، والتكرار فائدة للتقدير في النفس، كما فُعِلَ بالتثويب؛ حيث أُدْخِلَ في الأذان، وفيه تكرير حَثٍّ، ودعاءً إلى الصلاة.

وأما التوكيد بالمعنى فإنه بالأسماء التي ذكرنا <sup>(١١)</sup> أنها مؤكَّدها، ولكن هذا الضرب إنما يُؤَكِّدُ المعرفة دون النكرة عند البصريين <sup>(١٢)</sup>، وقال الكوفيون: <sup>(١٣)</sup> إن [كانت] <sup>(١٤)</sup> النكرة على العموم

(١) تلميذه.

(٢) يقال: هو حَسَنٌ بَسَنٌ، وهو إِتِّبَاعٌ. والباسنة: جُوالِقٌ غليظٌ، العين: ٢٧٢/٧.

(٣) ابن البنا.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) مأخوذ من قَوْلِهِمْ مَا بِهِ نَطِيشٌ أَي مَا بِهِ حَرَكَةٌ فَمَعْنَاهُ عَطَشَانٌ قَلِيقٌ، المخصص: ٢١٤/٤.

(٦) في الأصل (لتختلف).

(٧) هذا صَرَبٌ مِنَ الْإِتِّبَاعِ يَكُونُ فِيهِ التَّائِبِيُّ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيُؤْتَى بِهِ تَوْكِيداً لِأَنَّ لَفْظَهُ مُخَالِفٌ لِلْفَرْقِ الْأَوَّلِ، وَرُوي أَنَّ بَعْضَ

العَرَبِ سَأَلَ عَنِ هَذَا الْإِتِّبَاعِ، فَقَالَ: هُوَ شَيْءٌ نَبْدٌ بِهِ كَلَامَنَا، الْإِتِّبَاعُ وَالْمَزَاجَةُ: ٢٨، المخصص: ٢١٤/٤.

(٨) ينظر ص: ٢٦٤.

(٩) لم أقف عليه في كتب المبرد، وقد ذكره ابن جني في الخصائص: ٢٤/١.

(١٠) البيت من الخفيف، لأبي تمام، ينظر ديوانه: ٧٧، والخصائص: ٢٤/١، اللغة: (التثويب): الدعاء الثاني، من قولهم:

تَثَوَّبَ الرَّجُلُ بِأَصْحَابِهِ؛ إِذَا دَعَاهُمْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَأَصْلُهُ مِنَ (يَثُوبُ)؛ إِذَا رَجَعَ، وَقَالَ قَوْمٌ: أَصْلُ التَّثْوِيبِ مِنَ الثَّوْبِ ... ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى سُمِّيَ كُلُّ دَعَاءٍ تَثْوِيباً.

(١١) ينظر ص: ٢٦٤.

(١٢) ينظر أسرار العربية: ١٥٤ - ١٥٥، الإنصاف: ٤٥١/٢ - ٤٥٢، ائتلاف النصرة: ٦١ - ٦٢.

(١٣) يجيز الكوفيون توكيد النكرة بشرطين: أن تكون مفيدة؛ أي: معلومة المقدار؛ كيومٍ وليلة، أن يكون التوكيد من ألفاظ

الإحاطة والشمول وهي (كل، وجميع، وعامة). ينظر الإنصاف: ٤٥١/٢ - ٤٥٦، المساعد: ٣٩٢/٢.

(١٤) في الأصل (كان).

الذي يتبعُ جاز توكيدُهُ، نحو قولهم: أكلتُ رغيفاً كُلَّهُ، وإن كان لا يتبعُ فلا يؤكَّد لا يقال: رأيتُ رجلاً نفسه، وهذا لا يجوز عندنا؛ لأنَّه ماورد الاستعمال إلا في المعرفة.

قُلْتُ له: <sup>(١)</sup> يجوز أن يُقال؛ لأنَّ النكرة لم يثبت لها عين فتؤكَّد <sup>(٢)</sup>.

قال: <sup>(٣)</sup> نعم؛ ولأنَّ الأسماء المؤكَّدها معارف فلا يؤكَّد النكرات، وتتبعُها صفة لها.

إذا ثبت هذا؛ فإنك تقول: جاءني زيدٌ عَيْنه، ورأيتُ الجيشَ كُلَّهُ، وجاءني القومُ كُلُّهم، وجاءني القومُ أنفُسهم، ولا تقول: رأيتُ زيدا كُلَّهُ، ولا رأيتُ زيدا أجمعَ؛ لأنَّه واحد لا يتبعُ، ولكن تقول: أكلتُ الرغيفَ كُلَّهُ، وأكلتُ الرغيفَ أجمع، فتؤكَّد بهذين الاسمين ما يتبعُ بعد أن يكون معرفة وجاءني القومُ أجمعون، ويتبع أجمعين أكتعون <sup>(٤)</sup> أبصعون <sup>(٥)</sup> فيكون توكيداً بعد توكيد فتقول: جاءني إخوانك أجمعون، أكتعون، أبصعون، فيكون هذا إتباعاً لأجمعين.

قال: <sup>(٦)</sup> هذا [القدر] <sup>(٧)</sup> أعرفه من توابع أجمعين، ويزيد الكوفيون <sup>(٨)</sup> أيضاً أبتعون <sup>(٩)</sup>.

وأكلتُ الفرصةَ جمَعاء، ومررت بالنسوةَ جمَع، لا يتصرَّف؛ لأنَّه اجتمع فيه سببان: التعريف، والعدل <sup>(١٠)</sup> / أ: ١١٦ / فالتعريف هو كونهُ تأكيداً لمعرفة، والمؤكَّد كالصفة يكون معرفة كالموصوف.

وأما عدلُهُ فقد قال أبو سعيد: <sup>(١١)</sup> إنَّه معدولٌ من جمَع؛ لأنَّه لما كان على أجمع وجمَعاء في المؤنث كان بمنزلة أحرر وحمراء، ثم جمعه حمراً على (فعل) كذلك قياسُ هذا، وأصله ينبغي أن يكون على فعلٍ.

(١) تلميذه.

(٢) ينظر علل النحو: ٣٨٧.

(٣) ابن البنا.

(٤) كنع: حلف، قاله ابن الأعرابي وحكى: ولا والذي أكنع به، أي: أخلف. تاج العروس: ١٠٩/٢٢.

(٥) الأَبْصَعُ: الأَمْقُ نَقَلَهُ الصَّاعَانِيُّ. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: أَبْصَعُ: كَلِمَةٌ يُؤكَّد بِهَا. يُقَالُ: جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُونَ أَبْصَعُونَ، تاج

العروس: ٣٢٨/٢٠.

(٦) ابن البنا.

(٧) في الأصل (القد).

(٨) ينظر توضيح المقاصد: ٩٧٤/٢.

(٩) شدَّة العُنُق رجل ابتع وامرأة بتعاء. وَكَذَلِكَ هُوَ فِي غير الإنسان، جمهرة اللغة: ٢٥٤/١.

(١٠) ينظر الهمع: ٩٧/١، شرح ابن الناظم: ٤٦٦/١.

(١١) ينظر شرح السيراني: ٤٩٠/٢.

وقال أبو علي: <sup>(١)</sup> إنما كان ينبغي أن يكون أصله جماعي؛ لأنه بلا خلاف لا صفة، ألا تراه جُمع على أفعل وأفعلون، وهذا في أسماء المعارف، مثل: آدم وأدمون، ونحو ذلك. ولو كان صفة كجُمع على فُعل؛ ولأنه معرفة يُؤكِّدُ به معرفة، وأحمر نكرة يُوصف به نكرة، فلما كانت جمعاء التي هي واحدة فعلاء كان ينبغي أن يكون جمعها جماعي مثل: صحراء وصحاري، إلا أنه عُديل فلا خلاف إذاً في عدله، وإنما المعدول منه [فيه] <sup>(٢)</sup> خلاف. ويتبع جُمع: كُتِّع، بُصِّع، وجمَّعَاء، كَتَّعَاء، بَصَّعَاء، وَيَتَّبِعُ أَجْمَع: أَكْتَعُ أَبْصَع، تقول: مررتُ بالقومِ أَجْمَعِينَ، ولا تقل: بقومِ أَجْمَعِينَ، ولا بأصحاب لك، أو بقوم لك أَجْمَعِينَ؛ لأنَّ المؤكِّد نكرة لأنك إذا قلت: رأيتُ صاحباً لك، أو مررتُ بـغلامٍ لك، لم يتصرَّف بهذا؛ لأنك إذا وصفتَ النكرة، وإن كثرت لم تتعرَّف؛ ألا ترى أنك لو قلت: رأيتُ رجلاً ظريفاً عاقلاً لم يتعرَّف بهذا، فكذلك قولك: مررتُ بصاحبٍ، نكرة، وقولك: لك صفةٌ لصاحب. وأما كِلا وِكَلتا فاسمان مفردان بُيِّيا لتوكيد التثنية؛ إلا أنَّهما مُثَنَّيان، وقد تقدَّم شرحُهُما <sup>(٣)</sup>. واعلم أنك إذا جمعتَ بَيْنَ كُلِّ <sup>(٤)</sup> وَأَجْمَعِينَ؛ قَدَّمْتَ (كُلاً)، ورَتَّبْتَ عليه أَجْمَعِينَ، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ولو قَدَّمْتَ أَجْمَعِينَ على كُلِّ فقلت: جاءني القومُ أَجْمَعُونَ كُلُّهُمْ لم يُجْز؛ لأنَّ كُلاً / ب: ١١٦ / أقوى من أَجْمَعِينَ لكثرة [تصرُّفه] <sup>(٦)</sup>؛ لأنه يكون مبتدأ، ويُنْتَجَى على المبتدأ بأن يُخبر به، ويكون فاعل الفعل ويؤكِّدُ به، وأجمعون <sup>(٧)</sup> اسم يؤكِّدُ به، ولا يتصرَّف مثل ذلك؛ لأنك تقول: كُلُّ القومِ في الدَّارِ فجعلته مبتدأ، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَرَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ <sup>(٨)</sup> فجعله خبراً، وتقول: جاءني كُلُّهُمْ، فلقوِّته تقدم في الرُّتبة عليه.

(١) ينظر الباب: ١/٣٩٧، المقاصد الشافية: ٥/٦٥٨.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) ينظر: ١/٨٠.

(٤) وأما تَقْدِيم (كل) على (أَجْمَعِينَ) فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ (كلاً) قد تَسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً، كَقَوْلِهِمْ كُلُّهُمْ مَنْطَلِقُونَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَجْمَعُونَ مَنْطَلِقُونَ، فَلَمَّا كَانَتْ (كل) قد تَسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَتَّبِعُهُ، وَكَانَتْ (أَجْمَعُونَ) لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا تَابِعَةً، وَجَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأَقْوَى، أَعْنِي (كلاً). وَأما (أَجْمَعُونَ) فَيَقْدَمُ عَلَى (أَكْتَعِينَ وَأَبْصَعِينَ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَشْتَقَةٍ اشْتِقَاقًا بَيْنًا. علل النحو: ٣٨٨.

(٥) سورة الحجر: الآية (٣٠).

(٦) في الأصل (تصفه).

(٧) قال المبرد: "وأجمع لم يكن نكرة، وإنما هو معرفة ونعت، فإذا سميت به صرفته في النكرة"، المقتضب ٣/٣٤٢.

(٨) سورة آل عمران: الآية (١٥٤).

واعلم أنّ المُضْمَرَ والمُظْهَرَ يُؤَكِّدَانِ، والأسماءُ ثلاثةٌ أُضْرِبَ ضَرْبَ يُؤَكِّدٍ، ويُوصَفٍ وهو الاسمُ الظاهرُ المعْرِفَةُ، وضَرْبُ يُوصَفٍ، ولا يُؤَكِّدُ وهو النكرة، وقد مضى تعليلُه<sup>(١)</sup>، وضَرْبُ يُؤَكِّدٍ، ولا يُوصَفٍ وهو المُضْمَرُ.

وإنَّما وُكِّدَ دون الوصف؛ لأنَّ التَّوَكُّيدَ تَكَرُّرٌ لِذِكْرِ الاسمِ، وقد يُكَرَّرُ الشَّيْءُ وإنَّ كان قد عُرِفَ إِذَا لم يكن تَكَرُّرُهُ لِتَعْرِيفِهِ، وإزالة لبس عنه لا كالوصف؛ لأنَّه يُرَادُ لِتَعْرِيفِهِ، وهو ما أُضْمِرَ حتى عُرِفَ فلا يحتاج إلى وصف، وقد زال لبسُه، وعُرِفَ.

إذا ثبت أنّ المُضْمَرَ يُؤَكِّدُ؛ فَإِنَّ مُؤَكِّدَهُ ضَرِيانُ:

**أحدهما:** لا يَحْسُنُ أَنْ يُجْرِيَ عَلَى المُضْمَرِ نَفْسَهُ فَيُؤَكِّدَ بِهِ، بل يُقَدِّمُ عَلَيْهِ تَوَكُّيداً لِدَلَالَةِ المُضْمَرِ، ثم يُنْتَبِئُ بِالاسْمِ المُؤَكِّدِ.

**والثاني:** يَحْسُنُ ذَلِكَ.

فأمَّا الأولُ فقولهم: نَفْسُهُ، وذلك أَنَّهُ لا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي أَنفُسُهُمْ عَلَى أَنْ يَكُونَ تَوَكُّيداً لِلِوَاوِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِينَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ يَلِي الْعَامِلَ، وَيَكُونُ فَاعِلَ الْفِعْلِ؛ فَإِذَا أَوَّلَيْتَهُ الْمُضْمَرَ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَفْظُ ظَاهِرٍ يَلِي الْعَامِلَ، وَالتَّبَسُّ وَتُوهُمٌ أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ وَليَهُ، وَلاقاه فَعَمِلَ فِي نَفْسِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَنِي نَفْسُ زَيْدٍ، فَقَدْ وَلي الْعَامِلَ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ، وَصَارَ فَاعِلاً، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: أَخْرَجَ / ١١٧: أ / اللهُ نَفْسَهُ، فَإِذَا احْتِيَجَ لِأَجْلِ هَذَا إِلَى أَنْ يُقَدِّمَ اسْمَ مُضْمَرٍ يَلِيقُ بِالْمُضْمَرِ المُؤَكِّدِ؛ فَيُؤَكِّدُ بِهِ، ثُمَّ يُرْتَّبُ عَلَيْهِ الْاسْمَ المُؤَكِّدَ، وَهُوَ نَفْسُهُ فَتَقُولُ: جَاءَنِي هُمْ أَنفُسُهُمْ، فَتَوَكُّدُ الْوَاوِ بِ(هَمْ) حَتَّى يَحْسُنَ التَّوَكُّيدَ، كَمَا تَفْعَلُ بِالْمَرْفُوعِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْمُضْمَرُ؛ لِأَنَّهُ لا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ حَتَّى تُؤَكِّدَهُ، وَكَذَا لا تَقُولُ: قُمْتُ نَفْسِي حَتَّى تُؤَكِّدَهُ، فَتَقُولُ: قُمْتُ أَنَا نَفْسِي، وَلا قُمْتُ نَفْسِكَ، حَتَّى تَقُولَ [أَنْتَ] <sup>(٢)</sup> نَفْسِكَ، وَلا ضَرِبْتَهُ نَفْسَهُ، أَوْ أَكْرَمْتِكَ نَفْسِكَ حَتَّى تُؤَكِّدَهُ، فَتَقُولُ: [ضَرِبْتُهُ] <sup>(٣)</sup> هُوَ نَفْسَهُ، وَأَكْرَمْتِكَ أَنْتَ نَفْسِكَ، وَلا مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، حَتَّى تَقُولَ: بِكَ أَنْتَ نَفْسِكَ، وَمَرَرْتُ بِهِ هُوَ نَفْسِهِ فَ(أَنْتَ)، وَ(هُوَ) ضَمِيرٌ لِلْمَرْفُوعِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، وَلَكِنْ يُؤَكِّدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ؛ فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مَوْضِعَهَا النِّصْبَ، وَالْجَرَ، كَمَا يُؤَكِّدُ بِهِ الْمَرْفُوعَ.

(١) ينظر ص: ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) في الأصل (ضربتاً).

ولأجل جواز كون ضمير المرفوع مُؤكِّداً لهُما؛ جاز أن يكون فصلاً حيثُ كَثُرَ تصرُّفه، ولم يكن ضمير المنصوب فصلاً، وإمَّا جاز ذلك؛ لأنَّه لا يبيِّنُ فيه إعرابٌ فيتغيَّر؛ فيحصل فيه الاشتراك لهذا، ولم يجز في غير ضمير المرفوع أن يكون مُؤكِّداً للمرفوع؛ لأنَّ ضمير المرفوع المنفصل مجموع عليه فقوي، وضمير المنصوب المنفصل مُختلفٌ<sup>(١)</sup> فيه؛ إذ قيل: إنَّ الكاف هو الضمير، و(أيَّا) اعتماد ووصلةٌ إليه.

وأما الجرور فلا ضمير له مُنفصل، قال السمساني: <sup>(٢)</sup> ولأنَّ الرفع هو الأوَّل، وهو الأصل؛ لأنَّه من أوَّل المخارج؛ إذ هو من الشفَّة، وغيره أدخل منه؛ ولأنَّه أقوى الحركات؛ فجعل لذلك مُؤكِّداً للمنصوب، والجرور، ولم يُؤكِّد هو [بالمنصوب]<sup>(٣)</sup>، قال السمساني: <sup>(٤)</sup> ب: ١١٧ / ولأجل أنَّ الرفع كان أولاً، وابتداءً جعل إعراباً للمبتدأ الذي هو أوَّل، وقد قال الله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ﴾<sup>(٦)</sup>، ففي (هو) و(أنا) ثلاثة أوجه: <sup>(٧)</sup> أحدها: هو أن يكون توكيداً للهاء، ويكون موضعه النَّصب؛ لأنَّ مُؤكِّده منصوب.

والثاني: أن يكون فصلاً لا موضع له من الإعراب كقوله: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾<sup>(٨)</sup>.

والثالث: (هو خير)<sup>(٩)</sup> و(وأنا أقلُّ)<sup>(١٠)</sup> على أن يكون مبتدأ وخبراً؛ فيكون موضع (هو) رفعاً بالابتداء، ثم هذه الجملة موضعها نصب، ويكون في موضع المفعول الثاني لتجدوه، والهاء المفعول الأوَّل.

(١) ينظر شرح التسهيل: ٣/٣٠٥.

(٢) لم أف على.

(٣) في الأصل (بالنصوب).

(٤) لم أف على.

(٥) سورة المزمل: الآية (٢٠).

(٦) سورة الكهف: الآية (٣٩).

(٧) ينظر المفصل: ١٣٢، شرح الكافية الشافية: ١/٢٤٥ - ٢٤٦.

(٨) سورة الأنفال: الآية (٣٢).

(٩) سورة المزمل، الآية: (٢٠).

(١٠) سورة الكهف، الآية (٣٩).

وأنت إذا عطفت على مُضمِرٍ منصوبٍ؛ لم تحتج إلى توكيده أولاً، بل تقول: أكرمْتُك وزيداً، واحتجت في توكيده إلى توكيد مُقَدِّم، مثل قولك: أكرمْتُك أنت نفسك لِمَا ذكرناه<sup>(١)</sup> من أن لفظ النفس يلي العامل فلم يلِ الفعل الذي قد اتصل به المُضمِر.

إذا تَبَيَّنَ أَنَّ الأَحْسَنَ تقديم مُؤَكَّدٍ عليه؛ فإن لم تفعل جاز، فتقول: أكرمْتُك نفسك، وُقِمْتُ نَفْسِي، ومررتُ بِكَ نَفْسِكَ فُتَوَكَّدَ المُضمِرُ المجرور، وأنت لا تعطف عليه، لا تقول: مررتُ بِكَ وزيدٍ، وإِنَّمَا كان كذلك؛ لأنَّ المازني قال: <sup>(٢)</sup> من سبيل العطف أن ينعكس؛ بحيث إذا قلت: مررتُ بزیدٍ وعمرو أمكنك أن تعكسه فتقول: مررتُ بعمرٍو وزیدٍ؛ فقدَّمتَ وأخرتَ، وهذا لا ينعكس في ضمير الجر؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بِكَ وزیدٍ؛ لم تنعكس فتقول: مررتُ بزیدٍ وكٍ؛ فلذلك لم تعطف عليه<sup>(٣)</sup>.

وفيه عِلَّةٌ أُخْرَى وهو أن المجرور مع الجار بمنزلة اسم واحد؛ لأنَّه كالتنوين الذي هو بعض الكلمة، ومعها كالاسم الواحد، وذلك أنَّه لا يُفصَلُ بين الجار والمجرور المضمِرُ بالظرف /أ: ١١٨ / [بالظرف]<sup>(٤)</sup> في الشعر، فكان كالتنوين بهذا الشبه، ثم تَبَيَّنَ أَنَّ التنوين لا يُعْطَفُ عليه؛ إذ هو حرف واحد من الاسم كذلك ضمير الجر.

وقولنا: لا يُفصَلُ بينه وبينه<sup>(٥)</sup> بالظرف في الشعر؛ احترازاً من الاسم الظاهر المجرور في الإضافة؛ لأنَّه قد يُفصَلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، وإن كان بمنزلة التنوين ويُعَاقِبُهُ، ويجوز العطف عليه؛ لأنَّه وإن كان الجار المضاف كالشيء الواحد؛ فلم يشبه التنوين؛ لِمَا يتصرَّفُ إليه من الفصل بالظرف، وليس كذلك التأكيد؛ لأنَّه تكرر لمعنى الاسم؛ فهو بمنزلة ما لو كررنا الاسم مرَّتين وليس فيه ما يمنع منه، قال سيبويه: <sup>(٦)</sup> ولأنَّ ضمير الرفع قد غيَّرَ لام الفعل في مثل: فَعَلْتُمْ، ثم جاز توكيده، وعلامة الجر لم تُعَيَّرَ شيئاً إذا قلت: مررتُ بِكَ، كما لم

(١) ينظر ص: ٢٦٨.

(٢) ينظر المقاصد الشافية: ١٦٢/٥.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررتُ بِكَ وزيدٍ"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، ينظر الإنصاف: ٤٦٣/٢ - ٤٧٤.

(٤) تكرر في الأصل.

(٥) أي بين الجار والمجرور.

(٦) ينظر الكتاب: ٣٨١/٢ - ٣٨٢.

يُغَيَّرُ علامة النَّصْب؛ فجاز توكيده، ومعناه هو أنه لما جاز مع علامة الرفع التوكيد وقد غَيَّرَتْ؛ فهذا أَجْوَزُ.

فأما قراءة<sup>(١)</sup> من قرأ: ﴿نَسَاءُ لَوْنِيهِ وَالْأَرْحَامُ﴾<sup>(٢)</sup> بالجرِّ، والهاء في (به) ضمير جرٍّ؛ فقد حَرَجَ له المتأخرون وجهين:<sup>(٣)</sup>

أحدهما: أن يكون الواو للقسم لا عاطفة؛ فيكون قد أقسم بالأرحام أي: (والأرحام) ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٤)</sup> يكون (إنَّ) جواباً للقسم.

والثاني: أن يكون الواو عاطفة، ولكن بإعادة الجارِّ؛ إلا أنه حُذِفَ، وهو مُضْمَرٌ مُقَدَّرٌ، وتقديره: (به وبالأرحام) فيكون خفضه بالباء المضمرة، وجاز حَذْفُ الجارِّ؛ لأنَّه تقدَّم من جنسه جارٌّ، وهو الباء في (به) فافتُصِرَ عليه؛ لأنَّه يُفَسَّرُ.

فقيل له:<sup>(٥)</sup> هذا مثل ما يُحْكَى<sup>(٦)</sup> أنَّ رُؤْيَةَ كان يقال له: كيف أصبَحْتَ؟ فيقول: خيرٍ؛ معناه: بخيرٍ، وجرَّه بالباء المضمرة فقال:<sup>(٧)</sup> نعم، وجرَّ الأرحام بالباء المضمرة أقوى وأحسن، /ب: ١١٨/ من هذا؛ لأنَّه قد جرى هاهنا ذِكْرُ الباء؛ فافتُصِرَ عليه من إعادة لفظه بعينه، وما جرى في كلام رُؤْيَةَ (باء) قبل ذلك؛ فإذا جاز ذلك؛ فهذا أَجْوَزُ.

وأما الضرب الثاني: وهو الذي يُؤكِّدُ المضمَرُ به، ويحسُن من غير تقدُّمٍ مُؤكِّدٍ عليه؛ فأجمعون وكلُّهم.

(١) قرأ بالجرِّ: حمزة بن حبيب الزيات، وقرأ بقية السبعة بالنَّصْب، ينظر السبعة في القراءات ٢٢٦، البحر المحيط: ٢٢١/٣، والنشر: ٢٤٧/٢.

(٢) سورة النساء: الآية (١).

(٣) ينظر الإنصاف: ٣٨٢/٢، شرح ابن يعيش: ٧٨/٣.

(٤) سورة النساء: الآية (١).

(٥) أي: لابن البنا.

(٦) ينظر الخصائص: ٢٨١/٢، الإنصاف: ٤٦٣/٢.

(٧) ابن البنا.

أَمَّا أَجْمَعُونَ فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى نَفْسِ الْمُضْمَرِ؛ فَيُؤَكِّدُ بِهِ مِثْلَ قَوْلِكَ: جَاءَ وَبِي أَجْمَعُونَ، وَإِنَّمَا قَلْنَاهُ: لِأَنَّ لَفْظَ أَجْمَعٍ لَا يَلِي الْعَوَامِلَ، وَإِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ مُؤَكِّدٌ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ: <sup>(١)</sup> أَجْمَعُونَ لَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً؛ أَي: إِلَّا تَابِعاً فَلَا يَظُنُّ بِهِ أَنَّهُ اسْمُ الْفَاعِلِ.

وَأَمَّا كُلُّهُمْ <sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَلِي الْعَامِلَ، وَيَكُونُ اسْمًا مِثْلَ قَوْلِكَ: جَاءَ بِي كُلُّهُمْ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ: جَاءَ بِي أَجْمَعُونَ؛ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ أَيْضاً، وَإِنَّمَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ كُلِّ فِي التَّأَكِيدِ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ أَجْمَعِينَ بِالْمَعْنَى؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلإِحَاطَةِ وَالِاسْتِغْرَاقِ؛ ثُمَّ [لَمَّا] <sup>(٣)</sup> جَازَ فِي أَجْمَعِينَ أَنْ يُؤَكِّدَ بِهِ الْمُضْمَرَ؛ جَازَ فِي كُلِّهِمْ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَمُومِ.

فَإِذَا مَتَى أَكَّدْتَ الْمُضْمَرَ قُلْتَ: جَاءَ وَبِي أَجْمَعُونَ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ تَوْكِيدٍ عَلَيْهِ عَمَّا تَقُولُهُ مَعَ الظَّاهِرِ فِي قَوْلِكَ: جَاءَ بِي إِخْوَتِكَ كُلُّهُمْ أَوْ قَوْمِكَ أَجْمَعُونَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ (أَجْمَعُ) يُجْمَعُ، وَلَا يَثْنَى <sup>(٤)</sup>، وَ(كِلَا وَكِلْتَا) بَعَكْسَهُ يُثْنَى، وَلَا يَجْمَعُ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَ بِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ، وَلَا تَقُولُ: أَجْمَعَيْنِ تَثْنِيَةً، وَتَقُولُ: جَاءَ بِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، أَوْ الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَخْصُصُونَ الشَّيْءَ بِاسْمٍ يَسْتَعْنُونَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ؛ كَمَا جَمَعُوا: سَوَاءَ سَوَاسِيَةٍ، وَلَمْ يَثْنُوهُ، فَيَقُولُوا: سَوَانَ، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ ذَاهِبِينَ أَجْمَعُونَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ يَكُونَ تَوْكِيداً لِلْمُضْمَرِ الَّذِي فِي الْفِعْلِ وَتَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ ذَاهِبِينَ هُمْ أَجْمَعُونَ، وَلَا يَجُوزُ / أ: ١١٩ / أَنْ تَجْرُؤَ فَتَقُولُ: أَجْمَعِينَ؛ لِأَنَّ النُّكْرَةَ لَا تُؤَكِّدُ لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ أَجْمَعِينَ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَصْحَابٍ لَكَ أَوْ فِي الدَّارِ أَجْمَعُونَ فَيَكُونُ تَوْكِيداً لِلْمُضْمَرِ الَّذِي فِي ذَلِكَ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِأَصْحَابٍ مُسْتَفْرِّغِينَ لَكَ وَفِي فِعْلِ الْاسْتِقْرَارِ ضَمِيرٌ وَقَدْ انْتَقَلَ إِلَى اللَّامِ، وَمَا بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ: بِأَصْحَابٍ لَكَ هُمْ أَجْمَعُونَ وَلَا يَجُوزُ أَجْمَعِينَ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: بِأَصْحَابٍ نُكْرَةً.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ذَاهِبِينَ أَجْمَعِينَ، وَأَجْمَعُونَ فَهَاهُنَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَالْجُرْ؛ فَالرَّفْعُ عَلَى مَاضِي، وَالْجُرْ عَلَى تَوْكِيدِ الْقَوْمِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ.

(١) ينظر الكتاب: ٣٧٩/٢.

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "فَأَمَّا كُلُّهُمْ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَلِي الْعَوَامِلَ؛ فَإِنَّهَا مِشَابَهَةٌ لِأَجْمَعِينَ، مِنْ حَيْثُ: كَانَتْ لِلإِحَاطَةِ وَالْعَمُومِ كَأَجْمَعِينَ؛ فَحَسُنَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَكِّدَ، فَالْمُضْمَرُ فِي التَّأَكِيدِ بِمَا سِوَاهُ تَقُولُ جَاءَ وَبِي أَجْمَعُونَ كَمَا تَقُولُ: جَاءَ بِي إِخْوَتِكَ أَجْمَعُونَ، وَكَذَلِكَ جَاءَ وَبِي كُلُّهُمْ". الإيضاح: ٢١٥.

(٣) زيادة يستقيم بها النص.

(٤) خلافاً للكوفيين ومن وافقهم، ينظر شرح التسهيل: ٢٩١/٣.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> فرفع (كلُّ) على خبر (إِنَّ)؛ كقراءة من رفع<sup>(٢)</sup> (إِنْ) الأمر كُلُّه<sup>(٣)</sup> كان تقديره: إِنَّا مجتمعون، ولو أُكِّد الاسم من (إِنَّا) في الكلام لقليل: (٤) (إِنَّا كُلُّنَا فِيهَا) كقوله: ﴿إِنَّا أَلَمْرُكَلَهُ لِلَّهِ﴾ ولو قيل: (٥) (إِنَّ كَلًّا فِيهَا) فيجوز نصب (كل) على البدل من اسم إنَّ.

قال: (٦) وكل تلزمه الإضافة، ويكون معرفة ولكن قد يُحذف المضاف إليها ويكون مُراداً، وإِنَّمَا يُحذف؛ لدلالة الكلام عليه؛ لأنَّه يكون مبنياً على كلام جرى؛ مثل أن يجري ذكر قوم؛ فتقول: كُلُّ فِي الدَّارِ، فمعناه: كُلُّهُمْ فِي الدَّارِ، أو كُلُّنَا فِي الدَّارِ؛ فإذا متى وُجِدَ (كُلُّ) وبعض) مفرد كما ترى؛ فهو بحذف المضاف إليه، وهو مُقَدَّر مُرَادٌ؛ فإذا متى كان بدلاً فتقديره: (إِنَّا كَلًّا فِيهَا) معناه: إِنَّ كُلُّنَا فِيهَا.

قُلْتُ: (٧) (إِنَّا) ويجوز على هذا التفسير: أن يكون (كَلًّا) توكيداً لاسم (إِنَّ)، ولكن يكون قد حُذِفَ المضاف إليه فيكون تقديره: (إِنَّا كُلُّنَا فِيهَا)، وكذا قوله: ﴿إِنَّا كُلُّ﴾<sup>(٨)</sup> ينبغي أن يكون تقديره: (إِنَّا كُلُّنَا).

قال: (٩) /ب: ١١٩ / ولا<sup>(١٠)</sup> يجوز أن يقال: إِنَّ كَلًّا؛ إذا نُصِبَ حالٌ؛ بمعنى: مُجْتَمِعِينَ، وفيها الخبر؛ لأنَّه يكون العامل في الحال معنى الفعل الذي في الظرف، وحال هذا الضرب لا تُقَدَّم عليه؛ لا تقول: إِنَّا قِيَاماً فِيهَا.

(١) سورة غافر: الآية (٤٨).

(٢) وبه قرأ أبو عمرو، ووافقه يعقوب. ينظر معاني القرآن للفراء: ٢٤٣/١، معاني القرآن للأخفش: ٢٣٦/١، الأصول ٢٣/٢، الكشاف: ٣٦١/١، النشر: ٢٤٢/٢.

(٣) سورة آل عمران: الآية (١٥٤).

(٤) ينظر الارتشاف: ١٩٥٠/٥.

(٥) وخرجها ابن مالك على: أَنَّ (كَلًّا) حالٌ من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تَقْدِيمُ الحَالِ على عامله الظرف، وقَطْعُ (كل) عَنِ الإِضَافَةِ لفظاً وتقديراً؛ لتصير نكرة؛ فيصح: كونه حالاً، والأجود: أن تقدر (كَلًّا) بدلاً من اسم إنَّ؛ وَإِنَّمَا جازَ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ من ضمير الحَاضِرِ بدل (كل) لأنَّه مُفِيدٌ للإِحَاطَةِ، المغني: ٢١٣.

(٦) ابن البنا.

(٧) تلميذه.

(٨) سورة غافر: الآية (٤٨).

(٩) ابن البنا.

(١٠) تكرار في الأصل.

## باب الصفة الجارية على الموصوف

اعلم أنَّ الصفة تتبع الموصوف في إعرابه؛ لأنَّ الصفة والموصوف بمنزلة اسمٍ واحدٍ بدليل أنَّ سيبويه<sup>(١)</sup> قال إذا قال: جاءني زيدٌ؛ عُرِفَ وفُهِمَ منه، كَفَى، ولم يحتج إلى الوصف؛ فإذا لم يُفْهَم منه من هو حتى يُوصَف؛ فيقال: جاءني زيدُ الأحمر؛ كان زيدٌ مع صفته شيئاً واحداً؛ لأنَّه يُفْهَم من الموصوف والصفة الآن ما كان يُفْهَم من نفس زيدٍ، فكان إذا زيدُ الأحمر؛ [بمنزلة]<sup>(٢)</sup> زيد، وهذا من دقائق كلام سيبويه.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ الوصف لإزالة اللبس عن الموصوف وتخصيصه عن غيره؛ وذلك أنَّه وإن كان الموصوف علماً ومعرفة؛ فقد يَعْرِضُ لَبْسٌ فيه؛ لأنَّه لو فُرِضَ: أنَّ زيداً واحداً في الدنيا؛ فإذا ذُكِرَ كَفَى ولم يُوصَف؛ ولكن إذا اتفق قومٌ سُمِّيَ كُلُّ واحدٍ منهم بزيدٍ، أو جعفرٍ؛ فإذا قلت: جاءني زيدٌ؛ لم يُدْرَ من عَيْنَتِهِ منهم، وإن كانوا أولاداً [لواحد]<sup>(٣)</sup> حتى تَصِفُهُ فيتخصَّص به مثل قولك: جاءني زيدُ البزازُ والأحمرُ، أو الكبيرُ؛ فيزولُ به اللبس؛ [فَتَكُونُ]<sup>(٤)</sup> صفته إذا تَخَصَّصَ له عَمَّن له مثل اسمه.

إذا تقرر هذا؛ فإنَّ الصفة تكون فعلاً مأخوذة من الفعل، أو ما يكون فيه معنى الفعل؛ فالفعل مثل قولك: مررتُ برجلٍ يقومُ، أو قام/ أ: ١٢٠/ والمأخوذُ من الفعل، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ، أو بزيدٍ الظريفِ، [أوالعالم]<sup>(٥)</sup>.

والذي فيه معنى الفعل مثل (هذا) ومثل: النسبة؛ لأنَّك تقول: مررتُ بزيدٍ هذا؛ ففيه معنى الفعل؛ إذ يُرِيدُ به القريبُ؛ لأنَّه يُشِيرُ به إلى حاضر قريب؛ كأنَّه قال: مررتُ بزيدٍ القريبِ، والنسبة مثل قولك: رجلٌ هاشميٌّ أو بصريٌّ، ويَدُلُّ على أنَّ هذا فيه معنى الفعل؛ أنَّك ترفع الاسم به فتقول: مررتُ برجلٍ بصريٍّ أبوه، فترفع الأب، بقولك: بصريٌّ، ولو لم يكن فيه معنى الفعل لَمَّا ارتفع الأب ارتفاع الفاعل به؛ لأنَّ الاسم الجامد لا يعمل.

(١) ينظر الكتاب: ١/٨٨.

(٢) في الأصل (بمنزلة).

(٣) في الأصل (الواحد).

(٤) في الأصل (فيكون).

(٥) في الأصل (أوعاه).

قُلت له: <sup>(١)</sup> كيف تُقدَّر فيه معنى الفعل؛ لأنَّ كل اسم محض غير مأخوذ من الفعل إذا أُعْمِلَ عَمَلَ الفعل قُدِّرَ فيه معنى الفعل؟ فوقف <sup>(٢)</sup> فيه، ولم يُجِبْ بشيءٍ.

ولكنه عندي في معنى مُنتَسِبٍ؛ كأنَّه يقول: مررتُ برجلٍ مُنتَسِبٍ أبوه إلى هاشمٍ، أو مولود أبوه في البصرة، ونحو ذلك.

وإنَّما قلنا: إنَّه يكون مأخوذاً من الفعل، أو فيه معنى الفعل؛ لأنَّ الإيضاح والبيان يقع بالأفعال التي تحتها قوائد، فأما الاسم الجامد فلم يُوصَفْ به، ولكن يكون عطف بيان على ما نذكره، إلا نادراً.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ صفة الشيء وصفه؛ بمعنى يكون فيه نفسه، أو في شيءٍ من سببه. وإنَّما قلنا: إنَّه يُوصَفُ الشيء بفعل يكون من سببه لا منه هو؛ لأنَّه يُوضَّحُه، ويُميَّزُه من غيره؛ بإزالة اللبس عنه؛ كما تفعله صِفَتُه بمعنى في نفسه، فلمَّا ساواه في إزالة اللبس ساواه في إجرائه على الموصوف نفسه.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ الاسم ضربان نكرة /ب: ١٢٠ / ومعرفة <sup>(٣)</sup>، وكل واحدٍ منهما يُوصَفُ بجنسه دون غيره، لا يوصَفُ النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة <sup>(٤)</sup>.

وإنَّما قلنا: لأنَّ الصفة هي الموصوف نفسه، وهما كشيءٍ واحدٍ، والنكرة تُخَالِفُ المعرفة؛ إذْ النكرة تقتضي العموم والشياخ، والمعرفة تقتضي التخصيص والحصر؛ فلو وصفنا النكرة بالمعرفة فكُنَّا قد جعلنا الاسم الواحد معرفة نكرة يكون بعضُه واحداً مُخَصَّصاً، وبعضُه جمعاً شائعاً، وهذا لا يكون في اسمٍ واحد؛ لأنَّه لا يكون واحداً جمعاً.

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة: معرفة، وصفة النكرة: نكرة، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشياخ، والمعرفة مخصوصة؛ فمن حيث لم يجوز أن يكون الجميع واحداً، والواحد جميعاً، لم يجوز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وما هو وفقه". الإيضاح: ٢١٦.

(٤) هذا مذهب جمهور العلماء، وقد أجاز ابن الطراوة: وصف المعرفة بالنكرة؛ بشرط كون الوصف خاصاً بالموصوف، ينظر الارتشاف: ١٩٠٩/٤.

إذا تَقَرَّرَتْ هذه العقود؛ فَإِنَّ النكرة<sup>(١)</sup> تُوصَفُ بخمسة أشياء من المفردات وهو أن يكون حَلِيَّةً أو فعلاً هو علاج، أو فعلاً ليس بعلاج، أو نِسْبَةً، أو وصفاً بذوي، فالحَلِيَّةُ: ما يكون حَلِيَّةً له، مثل قولك: مررتُ برجلٍ أحمرٍ، أو أسودٍ، أو أزرقٍ، وإن كان ذلك المعنى الذي هو حَلِيَّةً في شيءٍ من سبب، قُلْتُ: مررتُ برجلٍ أحمرٍ أبوه، أو أزرقٍ أخوه؛ فيكون إعرابه إعراب الموصوف، ولكن معناه للسبب، ومررتُ برجلٍ طويلٍ أبوه، أو قصيرٍ أخوه، وإن كان سببه مؤنثاً فأنت الصفة مثل قولك: مررتُ برجلٍ حسنةٍ جاريتُهُ.

وإنما تعتبر إعرابه بالأول وتأنيثه وتذكيره بالسبب؛ لأنَّ السبب هو فاعل هذا الفعل، ومعلوم أنك تعتبر تأنيثُ الفعل وتذكيره بفاعله، فهو كما تقول: مررتُ برجلٍ قامتِ جاريتُهُ، وإن كان في الصفة ضمير للموصوف فاعتبر تذكيره وتأنيثه<sup>(٢)</sup> بالموصوف دون السبب مثل قولك: مررتُ /أ: ١٢١/ برجلٍ حسنٍ الوجه، وبامرأةٍ حسنة الزوج.

وأما إعرابه فمُعْتَبَرٌ بالأوَّل؛ لأنَّه جُعِلَ صفةً، وذلك أنَّ الأصل أن يُوصَفَ بما هو صفة له خاصَّة، ولكن أُنسِعَ فيه فَوُصِفَ بصفة هي لسببه، ولكن فاعلها السبب؛ ألا ترى أنه يُمكن أن يُقِيمَهُ مقام الأوَّل كصفته، بأن تقول: مررتُ بحسنٍ وجهه، ورأيت حسناً وجهه، وجاءني الحسنَةُ أخلاقُهُ تقديره: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهه، فجرى مجرى قولك: مررتُ بحسنٍ، وأنت تريد: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ؛ لأنَّه هو الأوَّل، وكما لم يَجْزِ مثل هذا في الاسم الجامد والجنس؛ لم يوصف به في اللفظ بل قُطِعَ عنه، نحو قولك: مررتُ بحزٍّ صُفْتُهُ، وأنت تُريد: برجلٍ حَزٌّ صُفْتُهُ، ولا مررتُ بحديدٍ خاتمُهُ؛ لأنَّه ليس هو الأوَّل، ولكن ترفعه على أن يكون جملة من مبتدأ وخبر؛ فيكون نكرة تَصِفُ بها رجلاً؛ حيث كان نكرة.

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "فأما النكرة فتوصف بخمسة أشياء: الأول منها ما كان حَلِيَّةً من موصوف، أو لشيء من سببه، نحو: مررتُ برجلٍ أزرقٍ وأسودٍ، ووصفه بما كان لشيء من سببه نحو: مررتُ برجلٍ طويلٍ أبوه". الإيضاح:

وأما ما كَانَ فِعْلاً<sup>(١)</sup> فهو علاج، فمثل: الصَّارِبُ، والذَّاهِبُ، والقَائِمُ، ونحو ذلك وقد يكون فعلاً للموصوفِ نفسه، وقد يكون الفعل لشيءٍ من سببه، وهو مثل قولك: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ، وإن كان لسببه قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه؛ فوصفته بقائمٍ، وإن كان فعل القيام لسببه الذي هو الأب لما مضى، وهو أَنَّهُ يُوضِّحُ أمرَهُ كنفْسِ صفته؛ لأنك إِذَا قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ؛ فقد مَيَّرْتَهُ به عن غير قائمٍ، كذلك إِذَا قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه؛ فقد مَيَّرْتَهُ به عن رجلٍ غير قائمٍ أبوه، وتقول: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ ذاهبٍ أبواه، ومررتُ برجلين ذاهبٍ أبوهما؛ لا تُثَنِّي (ذاهباً)؛ لأنَّه ليس / ب: ١٢١ / فيه ضمير؛ إِذْ فاعِلُهُ ظاهِرٌ وهو الأب، ومررتُ برجلٍ ذاهبٍ آبائِهِم، كما تقول: مررتُ برجلين ذاهبٍ آبائِهِم، وبرجلٍ ذاهبٍ آبائِهِم، وعلى قول<sup>(٢)</sup> من يقول: (أكلوني البراغيثُ)<sup>(٣)</sup> يجوز مررتُ برجلين ذاهبين آبائِهِم.

**والضرب الثالث:**<sup>(٤)</sup> ما كان فعلاً ليس بعلاج مثل: العالم، والفهم، ونحو ذلك؛ لأنَّ

الفعل ضربان:

أحدهما: فيه علاج وصنعةٌ نحو: الضرب، والقتل، والقيام، والتعود.

وضرب لا علاج فيه نحو: الذكر، والعلم؛ لأنك إِذَا قلت: ذكرَ فهو فعل، ولكن ليس فيه علاج، فإِذَا تقول في الوصف به: مررتُ برجلٍ عالمٍ، وجاءني رجلٌ فهِمٌ، وإنَّ وصفته بصفة

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "الثاني: ما كان فعلاً للموصوف أو لشيء من سببه، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ أبوه، وقائمٍ غلامه". الإيضاح: ٢١٦.

(٢) الواو التي هي علامة الجمع في لغة أكلوني البراغيث. وهي لغة ثابتة، خلافاً لمن أنكرها، وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر، مثنى أو مجموع، علامة كضميره. فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات. فالألّف والواو والنون في ذلك حروف، لا ضمائر، لإسناد الفعل إلى الاسم الظاهر. فهذه الأحرف عندهم كناء التأنيث في نحو: قامت هند. الجنى الداني: ١٧٠.

(٣) هذه اللغة يسميها التّحاة لغة (أكلوني البراغيث) وتُنسب إلى طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، ينظر شرح ابن التّائظم: ٢٢٠، وابن عقيل: ٤٢٥/١ - ٤٢٩.

(٤) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "الثالث: ما كان غير علاج، ولا تحيلة، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ عالمٍ أبوه، ورجلٍ فهِمٍ أبوه، ورجلٍ ظريفٍ غلامه". الإيضاح: ٢١٦.

سَبَبِهِ قُلْتُ: مررتُ برجلٍ ظريفٍ غلامه، وهذا ليس بفعل، ولا تحلية، ومررتُ برجلٍ فهم أبوه، أو عالمٍ غلامه.

وأما النسبة<sup>(١)</sup> فقولك: <sup>(٢)</sup> مررتُ برجلٍ بصريٍّ، أو برجلٍ هاشميٍّ، وإن وصفته بشيء من صفة سَبَبِهِ قُلْتُ: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه، أو بصريٍّ أخوه.

**والخامس:** <sup>(٣)</sup> ما وُصِفَ بذِي، واعلم أن قولهم ذو له معنيان في العربية:

أحدهما: بمعنى صاحب، والآخر بمعنى الذي<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان بمعنى الذي فهو للمذكر والمؤنث، وفي كل حال بلفظ واحد؛ لأنه وُضِعَ بمعنى (الذي والتي) قال الشاعر:

.....  
وئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ<sup>(٥)</sup>

أي: التي ولا [يعرب]<sup>(٦)</sup> فيقال: ذا، وذِي، مثل: ما يُفعل بالآخر؛ لأنه مبني كالذي، ويحتاج إلى صلة؛ فيكون لذلك بعض /أ: ١٢٢ / الاسم فلا يَسْتَحِقُّ بعض حروف الاسم

(١) هذا الضرب الرابع.

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "والرابع:، النسب، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ، ورجلٍ بصريٍّ." الإيضاح: ٢١٦.

(٣) يقول أبو علي: "والخامس: ما وُصِفَ بذِي؛ الذي بمعنى: صاحب، لا بقولهم: ذو؛ الذي بمعنى: الذي؛ لأنَّ هذا لا

يدخل في صفة النكرة؛ لأنه معرفة، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ ذِي مالٍ، وهذا رجلٌ ذو مالٍ، وهذه امرأةٌ ذاتُ مالٍ،

ورجلان ذوا مالٍ، ورجالٌ ذُوو مالٍ، وامرأتان ذواتا مالٍ، ونساءٌ ذواتُ مالٍ، ولا تضاف هذه الكلمة إلى المضمرة؛

لأنَّها إنما تذكر ليوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس." الإيضاح: ٢١٦-٢١٧.

(٤) يصح أن تدخل على الجملة الفعلية، والإسمية، وهي لغة طائية، ينظر التبصرة والتذكرة: ٥٢٠.

(٥) كمال البيت:

فإنَّ المَاءَ ماءً أبي وجَدِّي      وئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

البيت من الوافر، لسنان بن الفحل الطائي، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢١، المقاصد النحوية: ٤٠٢/١،

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٢٧٤/١، شرح التسيهل ٣٤/١، اللوحة: ١٧١/١، أوضح المسالك: ١٦٠/١،

تهذيب اللغة: ٣٤/١٥، اللغة: (ذو حفرت) أي: التي حفرتها. و(ذو طويت) أي: التي طويتها؛ و (طيّ البئر): بناؤها

بالحجارة.

(٦) في الأصل ( يقرب).

الإعراب فلذلك لم ينتقل، وهذا الضرب لا يُوصَفُ به نكرة؛ لأننا قد ذكرنا<sup>(١)</sup> أنه بمعنى الذي؛ فيكون معرفة فلا تُوصَفُ به النكرة، وإنما يوصف به المعرفة.

وأما (ذو) بمعنى صاحب، فهو الذي ينتقل في وجوه الإعراب إلى ذَا، وَذِي، وهو يكون مُعْتَبَرًا بما هو مضاف إليه؛ فإن كان ذلك نكرة فهو نكرة، وإن كان معرفة فهو معرفة، تقول: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، لَمَّا كان مضافاً إلى مالٍ وهو نكرة، كان هو نكرةً فُوصِفت به النكرة، ورأيتُ رجلاً ذَا مالٍ، ومررتُ برجلٍ ذَوِي مالٍ، وبنسوةٍ ذَوَاتِ مالٍ.

وإذا قلت: ذو المال فهو معرفة، تقول: مررتُ بالرجلِ ذي المالِ، وبزيدِ ذي المالِ، ويُقالُ للبارئ: ذُو الجلالِ والإكرامِ.

وذُو لا يضافُ إلى مُضمِرٍ لا تقول: ذُوهُ، ولا ذُووهُ، وإنما قلناه؛ لأنهم أرادوا أن يصفوا الاسم بالجنس فلم يُمكن؛ لأنَّ الجنس إنما هو الأوَّل الذي هو موصوف فلم يكن صفةً، ولم يقع في رُتَبَةٍ؛ لأنَّ الصفات ثوان، ولهذا لا يوصف بالجنس؛ لأنَّها أوائل؛ فأرادوا أن يتوصلوا إلى معنى الجنس بوسيط يصفون به الجنس، ويتوصلون به ذريعةً إلى معنى الجنس؛ حيث قالوا: رجلٌ ذُو مالٍ، ولم يُضَيَّفُوهُ إلى مضمِرٍ؛ لأنَّ الضمائر لا تدلُّ على الجنس، إذ الضمير يقع على كل شيء، إذا قُلت: ذوه (الهاء) يصلح لكل شيء، ولا يُعرَفُ به جنس معين فلماذا أظهروا الجنس المقصود صريحاً فإذاً على هذا لا يُقال: ذُووهُ وذُوِيه لأهله وقد جاء في الحديث: "اللهم اكفني بلائاً وذوِيه"<sup>(٢)</sup> وهو قليل.

واعلم /ب/ ١٢٢ / أن النكرات<sup>(٣)</sup> تُوصَفُ بالمفرد والجملة، فالمفرد مامضى.

(١) ينظر ص: ٢٧٨.

(٢) ينظر الحديث في الأموال لابن زنجوية، باب فتح الأرض عنوة (١٩١).

(٣) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "والنكرات توصف بالجملة التي ذكرت أنها تكون أخباراً للمبتدأ، وتكون صلة للذي؛ فمن ذلك: قوله ﷺ ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ سورة الأنعام: ٩٢، فقوله: "أنزلناه" جملة من فعل وفاعل، وهي صفة الكتاب، وموضعها: رفع؛ يدل ذلك على أن موضعها رفع رفع مبارك بعدها؛ فلو ظهر في أنزلنا إعراب كما ظهر في المفرد كان رفعاً، وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً إلى المعرفة؛ إلا الفعل الماضي فإنه لا يكون حالاً حتى يكون معه (قد) مضمرة أو مظهرة، أو تجعل الماضي وصفاً لمخدوف؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُ وَكَمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أي: جاءكم قوماً حصرت صدورهم؛ فحذف الموصوف التنصب على الحال، وأقيم صفته مقامه، ولا يجوز أن يكون حصرت دعاءً "الإيضاح: ٢١٧-٢١٨.

وأما الجمل فإِنَّمَا وُصِفَتْ النكرة بها؛ لأنَّها نكرات؛ لأنَّ الجملة مفيدة، والفائدة تقع بالنكرات دون المعارف؛ ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيدٌ، وإن كان معرفة فإنَّ الفائدة لم تقع بزیدٍ، ولكن بالجملة التي هي فعل وفاعل، والفعل نكرة.

إذا ثبت أنَّها [توصف] <sup>(١)</sup> بالجملة؛ فكل جملة هي خبر للمبتدأ، أو صلة للذي، فإنَّها تكون صفة، وذلك أنَّ خبر المبتدأ يكون مفرداً كذلك الصفة مثل قولك: مررتُ برجلٍ عالمٍ، أو قائمٍ، أو أسودٍ ونحوه، ويكون جملة كذلك الصفة، وهو من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل وشرط وجزاء وظرف وحرف جرٍّ تقول: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ، ومررتُ برجلٍ قام أبوه، أو قام زيدٌ إليه، ومررتُ برجلٍ إنَّ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ، ومررتُ برجلٍ خلفك، ومررتُ برجلٍ بالباب، ومررتُ برجلٍ كزیدٍ، فيكون حرف الجرِّ صفةً للموصوف النكرة كما يكون خبراً للمبتدأ.

وإنَّما الصفة في الحقيقة معنى الاستقرار، ولكن الظرف، وحرف الجرِّ خَلَفَتْ عنه؛ إذ تقديره: مررتُ برجلٍ مُسْتَقَرًّا كزیدٍ، أو بالباب، ولا يجوز أن يكون حرف الجرِّ، وغيره صفة للمعرفة لا تقول: مررتُ بزیدٍ كعمرو؛ لأنَّه يكون وصفاً له بالنكرة، وأنت لا تقول: مررتُ بزیدٍ مُسْتَقَرًّا كعمرو فتصِفُهُ بِمُسْتَقَرٍّ، كذلك الكاف وغيره، وتقول: زيدٌ كعمرو ويجوز؛ لأنَّه يكون خبر المبتدأ، وهذا يجوز أن يكون نكرة.

وإذا قلت: مررتُ برجلٍ كزیدٍ، فإنَّ شَبَّهْتَهُ بالمخاطب أو بغائبٍ لم يجز مع الكاف عند سيبويه <sup>(٢)</sup> لا تقول: مررتُ برجلٍ ككٍ وكه، أي: كهو ثم تَقِفْ، فتقول: كه، أو كهها للمؤنث قال: <sup>(٣)</sup> لأنَّهم استغنوا بمثلِكَ عن كك، ويقولهم: مثله /أ: ١٢٣/ عن كه، وذلك أنَّه قد يُسْتَعْنَى عن أشياء غيرها فتُشْرِكُ جملةً، وهو أنهم لم يقولوا: حتَّاه <sup>(٤)</sup>؛ لأنَّهم استغنوا عنه بإليه <sup>(٥)</sup>، ولم يقولوا: ذوه؛ لأنَّهم استغنوا عنه بصاحبه، ولا مُدَّة؛ لأنَّهم استغنوا عنه بقولهم: مُدَّ ذاك، كذلك لم يقولوا: ككٍ وكه وكبي بكسر الكاف؛ لأجل ياء الإضافة؛ لأنَّهم استغنوا عن ذلك بمثلِكَ،

(١) في الأصل (توصل).

(٢) ينظر الكتاب: ٣٨٣/٢.

(٣) سيبويه.

(٤) قال سيبويه: "واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم:

حتى ذاك، وبالإضمار في إلى؛ إذ قال: دعه إليه؛ لأنَّ المعنى واحد". الكتاب: ٣٨٣/٢.

(٥) يريد: إلى ذلك.

ومثله، ومثلي، وقال أبو العباس: <sup>(١)</sup> يجوز هذا؛ لأنه قياس كقولهم: له فشبهوا الكاف باللام؛ إذ كل واحد منها جارٌّ، وقد ورد ذا في الشعر، ولكنه قليل، وهو قوله:

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا <sup>(٢)</sup> .....

وقد أنشده سيبويه <sup>(٣)</sup> فأضاف الكاف إلى ضمير المؤنث فهذا هو القياس كاللام، ولكن سيبويه به يتبع السماع.

ومن الجملة التي هي صفة قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ <sup>(٤)</sup> فد (أنزلناه) صفة للكتاب و(مبارك) صفة له أخرى بعد صفة، وموضع (أنزلناه) رفع، ولو كان مفرداً لبان فيه الرفع كما بان في مبارك.

وتقول: مررتُ برجلٍ درهمٌ ماله، ورجلٍ خَزٌّ صُفْتُهُ، ورجلٍ فضةٌ حَلِيَّةٌ سيفه وصحيفةٌ طينٌ خاتمها، و صُفْتُهُ بجملة من مبتدأ وخبر فالمال مبتدأ؛ لأنه معرفة ودرهم خبره فُدم عليه، ولا يجوز جَرُّ درهم؛ لأنَّ المال يبقى بلا [رفع] <sup>(٥)</sup>، وكذا تقول: مررت برجلٍ مائةٌ إبله، وبجيةٍ ذراعٌ طولها، ومررت بثوبٍ [قَزٌ] <sup>(٦)</sup> عَلمُهُ، ومررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، كُله مبتدأ وخبر، ومررت

(١) لم أقف على القول في كتب المبرد، وقد ذكر ذلك السيرافي بقوله: كان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يمتنع منها، ويقول: "إذا كان ما بعد حتى رفعاً: حتى هو، وإذا كان نصباً: حتى إياه، وإذا كان جرّاً: حتّاه، وحتّاك، وفي مذ إذا كان ما بعدها رفعاً: مذ هو، وإذا كان جرّاً: مذو، والصحيح ما قاله سيبويه؛ لموافقته كلام العرب". شرح كتاب سيبويه: ١٤٩/٣، المقاصد الشافية: ٥٧٠/٣ - ٥٧١.

(٢) كمال البيت:

خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثْبًا وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٦٩، الكتاب: ٢/٣٨٤، شرح أبيات سيبويه: ٢/٩٥، المقاصد النحويّة ٣/١٢٠٢، الخزانة: ١٠/١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/٥٥٨، شرح الأشموني: ٢/٦٦، وشرح ابن عقيل: ٣/١٣، اللغة: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كَثْبًا: قريباً. أم أوعال: اسم هضبة. كهها: مثلها.

(٣) ينظر الكتاب: ٣/٣٨٤.

(٤) سورة الأنعام: الآية (٩٢).

(٥) في الأصل (واقع).

(٦) ضَرَبْتُ مِنَ النَّيَابِ تَتَّخِذُ مِنْ صُوفٍ كَالْمُرْعَزَى. اللسان: ٥/٣٩٨.

برجل ساجٍ بابه كل هذا ترفعه<sup>(١)</sup>، ولا تجرؤه بالصيغة لترفع / ب: ١٢٣ / الاسم بعده به؛ لأنه اسم جامد إلا أنه قد جُوِّزَ على ضَعْفِ الجرِّ في كُلِّ ذلك نحو: مررتُ بثوبٍ قزٍّ عَلمُهُ مثل قولهم: مررتُ بسرجٍ خَزَّ صُفْتُهُ، وتُقَدَّرُ في قزٍّ معنى صفة مأخوذة من الفعل تقديره: مررتُ بثوبٍ لِيِنَّ عَلمُهُ، ومررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً، جَعَلَهُ صفةً فقَدَّرَ فيه معنى شديد، وهو ضعيفٌ.

وكذا لو قال: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه؛ أي: كاملٌ، وكذا تُقَدَّرُ في طين معنى مطين، وفي فضة معنى مُفَضَّضٌ، وفي حديد معنى صلبٍ وشديد، ومررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، وإن كان أفعَلُ منك لا يعمل في الظاهر لما تقدَّم قبل هذا، وهذا الموضع عيننا أنه قد وُصِفَ الشيء بالاسم الجامد في النَّادر، لَمَّا قدرُوا فيه معنى الفعل، وكذلك يجوز مررتُ برجلٍ ساجٍ بابه، وقد شرحناه مع خيرٍ منه أبوه، فهذه الجمل إذا مُسْتَمِرَّة في صفة النكرة بها تقول: إن رجلاً أبوه منطلقٌ قائمٌ، وإن رجلاً ساجٍ بابه منطلقٌ، وإن غلاماً في الدَّارِ قاعدٌ، ونحو ذلك.

إذا ثبت أنَّ النكرات [توصف]<sup>(٢)</sup> بالمفرد، والجملة على ما فصَّلنا؛ فإنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة؛ فإنه يجوز أن يكون حالاً للمعرفة مفرداً كان أو جملة؛ إلا إذا كانت الجملة فعلاً ماضياً؛ لأنَّ معنى الحال هو ما أنت عليه في الحال، والفعل الماضي شيء قد تقصَّى فلا يصلح أن يكون حاضراً إلا أن تكون (قد) مُظْهَرَةً معه<sup>(٣)</sup>؛ فحينئذ يجوز بلا خلاف؛ لأنَّ (قد) تُقَرَّبُ الماضي من الحال؛ إذ معنى (قد) التقريب فلما قرَّبته من الوقت الحاضر جاز أن يكون حالاً.

(١) ينظر شرح السيرافي: ٣٥٣/٢.

(٢) في الأصل (توصف).

(٣) هذا مذهب البصريين، ينظر الأصول: ٢١٦/١، والفراء وأبي بكر بن الأنباري من الكوفيين: ينظر معاني القرآن

للفراء: ٢٤/١ - ٢٨٢، ائتلاف النصرة: ١٢٤، ١٢٥.

وأما إذا لم تكن (قد) منطوقاً به /أ: ١٢٤/ ففيه خلاف؛ فقال أبو الحسن: <sup>(١)</sup> يجوز أن تكون حالاً على شرط إضمار (قد)؛ إلا أنها محذوفة في اللفظ، وقال غيره: <sup>(٢)</sup> لا يجوز؛ لأنه فعل ماض قد تجرّد بنفسه عن (قد) فلا تصلح أن يكون حالاً، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَاءُ جَاءَكُمْ وَكَمْ حَصَرْتُمْ صُدُورَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> فعلى مذهب أبي الحسن قوله: ﴿حَصَرْتُمْ صُدُورَهُمْ﴾ فعل ماض وقع موقع الحال؛ إذ تقديره: (قد حصرت صدورهم) فتكون حالاً عن معرفة، وهي الواو التي لضمير الفاعلين <sup>(٤)</sup>.

وقال غيره: <sup>(٥)</sup> إنه صفة لنكرة قد حذفت، وتلك النكرة الموصوفة هي الحال، وتقديره: أو جاؤكم قوماً حصرتم صدورهم.

فأما قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَصُعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ <sup>(٦)</sup> فيجوز أن يكون حالاً على قول أبي الحسن بإضمار (قد)؛ أي: قد ردت إلينا، وإذا لم تقل به فيجوز أن يكون خبراً بعد خبر كقولك: هذا حلّو حامض، إلا أن الفرق بينهما هو أن هاهنا اسماً وفعالاً هما خبران للمبتدأ الذي هو هذه، وفي حلّو حامض اسمان قد جعلتا خبرين، فتقديره: هذه ردت إلينا فيكون خبر المبتدأ فعالاً.

وأما قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ قَيْصُؤُكُمْ قَدْ مَنَّ دُبُرُكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> فالفعل الماضي خبر كان؛ لأنّ خبره يجوز أن يكون ماضياً وغيره، وليس يحتاج معه إلى إضمار (قد).

(١) ينظر معاني القرآن له: ٢٦٣.

(٢) ينظر الإنصاف ١/٢٥٢-٢٥٨.

(٣) سورة النساء: الآية (٩٠).

(٤) قال السمين الحلبي يؤيد هذا الإعراب قراءة الحسن وقتادة، ويعقوب (حصرته) بالنصب على الحال، الدر المنصور: ٦٧/٤ - ٦٨.

(٥) وقد أيد أبو علي الفارسي الأخفش فيما ذهب إليه بقوله: "ذكر أبو الحسن في كتابه الكبير قول الله ﷻ ﴿وَأَوْجَاءُ جَاءَكُمْ حَصَرْتُمْ صُدُورَهُمْ﴾ فزعم أن المعنى أو جاؤكم قوما حصرتم صدورهم، فحذف قوم، وأقيم الوصف مقام الموصوف، ... وقوله في هذا عندي جيد" المسائل المشكّلة: ٨٤.

(٦) سورة يوسف: الآية (٦٥).

(٧) سورة يوسف: الآية: (٢٧).

وأما قوله: ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(١)</sup> فإنه فعل مضارع يَصْلُحُ أن يكون حالاً<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾<sup>(٣)</sup> فيجوز أن يكون خلقه على قول أبي الحسن حالاً باضمار قد، ويجوز أن يكون الكلام قد تمَّ عند آدم ثم ابتداء كلاماً مُسْتَأْنَفًا / ب: ١٢٤ / وأخبر بخبرٍ [مُحَدِّدٍ]<sup>(٤)</sup>، وقال: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ فكل هذه معارف وقع بعدها الفعل، فلا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأنه نكرة<sup>(٥)</sup>.

وأما قوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾<sup>(٦)</sup> فَإِنَّ قَبْلَهُ ﴿قَدِ ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ مَا كَفَرَهُ﴾<sup>(٧)</sup> فيجوز أن يكون ما أكفره تعجباً، ويجوز أن يكون معناه: أي شيء أكفره<sup>(٨)</sup>، ثم ابتداءً بخبر فقال: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ ثم جاء بخبرٍ آخر، وكلام مُسْتَأْنَفٍ فقال: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ أي: خلقه من نُطْفَةٍ، فلا يجوز الوقف على نُطْفَةٍ؛ لأنه مُتَعَلِّقٌ بالفعل لا كقوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ على أحد الوجهين؛ حيث قلنا: أنه غير مُتَعَلِّقٌ بالكلام الأوَّل.

قُلْتُ: <sup>(٩)</sup> ولا يجوز أن يكون (خَلَقَهُ) صفة لـ(نُطْفَةٍ)، وإن كانا نكرتين؛ لأنه ليس في الصفة ذكرٌ يعود إلى الموصوف؛ فلم يَجْزُ كما قلنا في خبر المبتدأ إذا كان جملة.

(١) سورة الجمعة: الآية (٥).

(٢) ينظر المغني: ٤٨٠/١.

(٣) سورة آل عمران: الآية (٥٩).

(٤) في الأصل (محدد).

(٥) ينظر البحر المحيط: ١٨٦/٣.

(٦) سورة عبس: الآية (١٩).

(٧) سورة عبس: الآية (١٧).

(٨) ينظر معاني القرآن للأخفش: ٥٦٧/٢.

(٩) تلميذه.

## باب وصف المعرفة

اعلم أننا نتكلم على معنى النكرة، والمعرفة ثم نُتَبِعُهُ بالوصف.  
فالنكرة هي التي تدل على أكثر من واحد، فتدُلُّ على العموم والشيع، ولا تُخَصُّ واحداً بعينه من الجنس، وتَعْرِفُ الشيء بأنه نكرة بشيئين بربِّ، وحُسْنِ دخول الألف واللام فيه فهذا عِبْرَتُهُ في ذلك؛ نحو: رجلٍ، وعبديٍّ، وغلّامٍ؛ لأنك تقول: الرجلُ، والعبْدُ وربُّ رجلٍ، وربُّ غلامٍ.  
قُلْتُ<sup>(١)</sup>: وقد يَحْسُنُ (رُبَّ) في موضعٍ لا يَحْسُنُ فيه الألف واللام نحو: مثلك، وشبهك، وبعض النكرات أعم وأشيع من بعض، وأنكر النكرات وأعمّها شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، وجوهر؛ لأنَّ كل / أ: ١٢٥/جسم مُحَدَّث، وليس كُلُّ مُحَدَّثٍ جسماً، ثم حيوان ثم إنسان، ثم رجل.

قلتُ أنا: <sup>(٢)</sup> إنّما يجيء هذا على مذهب من يقول: <sup>(٣)</sup> إنّ المعدوم شيء؛ فأما إذا كان الشيء والموجود واحداً فأعم النكرات قولنا: معدوم؛ لأنه يقع على المعدوم، والموجود دون الشيء.

وأما المعرفة<sup>(٤)</sup> فهي التي تُخَصُّ واحداً بعينه من الجنس، ومُجْمَلَةُ المعارف خمسة:  
الأسماء المضمرة، والأعلام، والأسماء المبهمة، وهي أسماء الإشارة، والألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة، وقد أُخْتَلِفَ<sup>(٥)</sup> أيُّ المعارفِ أعرف؛ فترتيبها على المذهب الصحيح ما ذكرناه، وهو أنّ أعرفَ المعارفِ وأخصَّها المضمّر سواء كان متصلاً، أو منفصلاً؛ فإنَّ حُكْمَهُمَا في باب التعريف واحد، ثم العلم؛ وتعريفه بالعلمية، وهو مثل: زيدٍ وعمرو، ثم المبهم؛ وتعريفه بالإشارة، وهو هذا وذاك، وما تصرّف منهما، ثم ما تعرّف بالألف واللام، والمضاف يجري مجرى المضاف إليه.

(١) تلميذه.

(٢) تلميذه.

(٣) ينظر اللباب: ٤٧١/١، التذييل: ١٠٤/٢.

(٤) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "المعارف خمسة أشياء: العَلَمُ الخاص، نحو: زيدٍ وعمرو، والمضمّر، والمبهم، وما دخله الألف واللام، وما أضيف إلى أحد هذه الأشياء، فأما المضمّر فلا يوصف بالأسماء المظهرة، وحكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف" الإيضاح: ٢١٨.

(٥) ينظر أسرار العربية: ١٧٧، الإنصاف: ٧٠٧/٢ - ٧٠٩، شرح ابن يعيش: ٨٧/٥.

وإنما قلنا: إن المضمَر أعرفُها، وهو مثل: أنا وأنتَ ونحوهما؛ لأنَّه لم يضمَر إلا وقد عُرفَ وتخصَّصَ ولذلك لم يُوصَف؛ لأنَّ الصفة تُرادُّ لإزالة اللبس، والتخصيص، والتتميم، والاسم لم يُضمَر إلا بعد أن عرَفه المخاطَب، وتمَّ، وكفى، وزال لبسه لا كالتوكيد؛ فإنَّه تكرر، وقد يكرَّر الشيء المعروف.

فإن قيل: قد يدُقُّ [إنسان] <sup>(١)</sup> بابك فتقول: مَنْ، فيقول: أنا، ثم لا تعرِّفه، وكذلك لو صاح خلف جدار، وقال: أنا؛ فقد لا تعرِّفه/ب: ١٢٥ / إلا بالصوت دون لفظ أنا. قلنا: لأنَّه وُضِع الشيء في غير موضعه، فلو قال: زيدُ البزَّازُ، أو العطارُ؛ لعُرِف، وإنَّما يجوز أن يُضمَر الشيء إذا كان قد عُرف، فأما إذا أضمره قبل أن [يعرِف] <sup>(٢)</sup> فقد ضيَّعه، ولكن إذا عُرف، وشوهد ثم قال: أنا فعلتُ، أو نحوه، فقد تخصَّصَ بذا الاسم حتى لا يدخُل فيه غيره، وكذلك إذا قال: أنت.

قلْتُ: لا، كالعلم؛ لأنَّه اسم قد يقع على غيره؛ إذ لا يتعيَّن في واحد لا غير كتعيين أنا، وأنت وهو، وضرئته وأكرمته؛ لأنَّ زيدا قد يكون اسم عطار، واسم بزَّازٍ فيقع فيه التباس. وأما العلم <sup>(٣)</sup> فهو أعرفُ من المبهم؛ لأنَّه ساواه غيره في كل شيء ماوجب له مثل: اسمه، وليس كذلك المبهم؛ لأنَّه اسم يقع على كلِّ مشار إليه <sup>(٤)</sup>، ومعنى هذا هو أنَّ الرجلين إذا تشابها في كل شيء في خَلقٍ وخُلُقٍ، وأحدُهما اسمه زيدٌ وقد أشبهه الآخر في كل شيء منه حتى يمكن أن يوصف به لم يجب لذلك أن يحصل له مثل اسمه، وهو زيد بحق المشابهة.

(١) في الأصل (الإنسان).

(٢) في الأصل (عرف).

(٣) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "فالعلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة، فالمضاف نحو: مررت بزيد صاحب عمرو ويزيد أخيك، والألف واللام نحو بعمرو الطويل، والمبهم نحو: مررت بزيد هذا، وعمرو ذلك. وأما المبهمة فتوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام، نحو مررت بهذا الرجل، وقد تقام الصفة مقام الموصوف فتقول: مررت بهذا الطويل، وأحسن من ذلك أن يكون صفة مقصورة على جنس كالعاقل والكاتب والضاحك ولا يوصف المبهم بالمضاف لا تقول مررت بهذا ذي المال وأنت تريد الصفة، وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو: مررت بالرجل الجميل، وبالغلام صاحب القوم فأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بما أضيف كإضافته كقولك: مررت بأخيك صاحب عمرو وبالألف واللام كقولك: مررت بأخيك الظريف، وبالأسماء المبهمة كقولك: مررت بصاحبك ذلك وبأخيك هذا". الإيضاح: ٢١٨ - ٢١٩.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش: ٥٦/٣.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سُمِّيَ هُوَ أَيْضًا زَيْدًا؛ فَيَكُونُ اتِّفَاقًا فَإِذَا يُحَدُّ الْعَلَمُ بِهَذَا وَهُوَ أَنَّهُ كُلُّ مَا سَاوَاهُ غَيْرُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا وَجِبَ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُبْهَمُ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: هَذَا وَذَلِكَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ تُشِيرُ إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ سَاوَاهُ فِي إِمْكَانِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَجِبَ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ.

وَأَمَّا قَلْنَا: إِنَّ الْمُبْهَمَ أَعْرَفَ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِمَا قَالَ سَيَبَوِيه: <sup>(١)</sup> وهو /أ: ١٢٦/ أُنْكَ تَعْرِفُهُ بِعَيْنِكَ وَقَلْبِكَ، وَمَعْنَاهُ هُوَ أَنَّكَ لَا تَسْتَعْمِلُ الْمُبْهَمَ إِلَّا فِي مِشَارٍ إِلَيْهِ حَاضِرٍ، فَأَنْتَ إِذَا تَرَاهُ، وَتَعَلَّمْتَهُ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: <sup>(٢)</sup> تَعْرِفُهُ بِعَيْنِكَ وَقَلْبِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِفُهُ بِقَلْبِكَ لَا بِعَيْنِكَ؛ إِذَا قُلْتَ: الرَّجُلُ فَهُوَ أَبْعَدُ، وَأَمَّا ابْنُ السَّرَاجِ فَيَقُولُ: <sup>(٣)</sup> أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ: الْمَضْمَرُ، ثُمَّ الْمُبْهَمُ، ثُمَّ الْعِلْمُ، ثُمَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالْمُضَافُ حُكْمُهُ حُكْمُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ فَيُقَدَّمُ الْمُبْهَمُ عَلَى الْعِلْمِ.

قال: <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ سَيَبَوِيهَ لَمَّا عُلِّلَ تَعْرِيفَ هَذَا قَالَ: تَعْرِفُهُ بِعَيْنِكَ، وَقَلْبِكَ، وَالْعِلْمُ: تَعَلَّمْتَهُ بِقَلْبِكَ بِقَلْبِكَ لَا بِعَيْنِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَائِبًا، فَلَا تَرَاهُ، وَالْمَذْهَبُ مَا مَضَى لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وكان أبو سعيد يقول: <sup>(٥)</sup> أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ الْعِلْمُ، ثُمَّ الْمَضْمَرُ، ثُمَّ الْمُبْهَمُ فَيُقَدَّمُ الْعِلْمُ عَلَى الْمَضْمَرِ.

إِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْمَعَارِفَ خَمْسَةَ، فَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ لَهَا، وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ مِنْهَا يُوصَفُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ كُلُّهَا دُونَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَعْرَفَ مِنَ الصِّفَةِ، وَأَنْ يَكُونَ [هُوَ] <sup>(٦)</sup> أَعْمَ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ مَتَمِّمٌ لِلْمَوْصُوفِ؛ فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الْمَتَمِّمُ التَّابِعَ أَعْرَفَ مِنَ الْمَتَمِّمِ فَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ سَيَبَوِيهَ قَالَ: <sup>(٧)</sup> تَأْتِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ بِأَعْرَفِ الْأَشْيَاءِ، فَإِنْ كَفَى،

(١) ينظر الكتاب: ٦/٢-٧.

(٢) قول سيبويه .

(٣) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِابْنِ السَّرَاجِ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ فِي شَرْحِهِ: ٥٦/٣، وَالتَّصْرِيحُ: ٩٥/١، وَالتَّذْيِيلُ: ١١٣/٢، وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ.

(٤) ابن البنا.

(٥) لَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهِ فِي الْإِنْصَافِ: ٧٠٧/٢، شَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ: ٥٦/٣.

(٦) فِي الْأَصْلِ (هِيَ).

(٧) لَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ.

وإلا تَمَمَّتْ، ومعناه هو أنه يبتدئ فيخبر عما يُعرف، فإن أُكْتَفِيَ به في المعرفة له، وإلا زيد تقديره، هو أنك تقول: جاءني زيد، فهو علم؛ فإن عُرِفَ بهذا، وإلا قلت: البرّاز والأحمر، فُسِّمَتْ به، فيكون الأوّل وهو كالواحد.

إذا تقرّر هذا العقد؛ فالعلم يُوصف بثلاثة أشياء وهي التي دونه في رتبة التعريف  
ب: ١٢٦ / وهي المبهم، والألف واللام، والمضاف<sup>(١)</sup> والمضاف أيضاً يوصف بهذه الثلاثة.

وأما الألف واللام فينقص رتبة، وهو أنه يُوصف بمثله بالألف واللام، وبالمضاف إلى الألف واللام؛ لأنك لو وصفته بمضاف إلى غيره؛ لكانت الصفة أخص منه، ومن سبيلها ألا تكون أخص منه؛ فهذا أصل؛ فلذلك لم تُقل: بالرجل صاحب زيد.

وأما المبهم فينقص رتبة أخرى، وهو أنه يُوصف بشيء واحد، وهو الألف واللام.

وأما المضمّر: فلا يُوصف، وقول الشاعر:

أنا الرجل الضرب ..... (٢)

ف(أنا): مبتدأ و(الرجل): خبره، ولا يجوز أن يقال: إنّه صفة له، كما يكون صفة لهذا، والضرب صفة له، وكذلك الذي كقولك: أنا الرجل الظريف، فالظريف صفة للرجل الذي هو الخبر وقوله: خشاش خبر آخر.

(١) ينظر الكتاب: ٦/٢.

(٢) كمال البيت:

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه خشاشاً كراس الحية المتوقد

البيت من الطويل، لطفه بن العبد، ينظر ديوانه: ٢٧، جمهرة أشعار العرب: ٤٤٦/١، سر الصناعة: ٣٥٨ التذييل: ١٢٤/٢، اللغة: الرجل: الشديد الشجاع، الضرب: الخفيف، والخشاش: الماضي في الأمور الذكي، المتوقد: الذكي الكثير الحركة، كراس الحية: أي متحرك نشيط.

إذا ثبت أنَّ المضمَر لا يُوصَف؛ فلا فرق بين أن يكون الصفة مضمرة أو مظهرة.

وقول أبي علي: <sup>(١)</sup> لا يُوصَف بالأسماء المظهرة إنما قاله؛ لأنَّ النحويين يُطلِّقون أنَّ قولهم: (مررتُ به هو) إنَّ (هو) الصفة للهاء، إلا أنَّ (هو) مضمَر صار صفة لمضمَر، وقد أطلقه سيويوه <sup>(٢)</sup> أيضاً في موضع وأنه صفة، ولكن بيَّنه <sup>(٣)</sup> في موضعٍ آخر، وأنَّ (هو) توكيد للمضمَر، وهذا هو المذهب، وأنه توكيد <sup>(٤)</sup>، ولكن أبا علي ذكره على ما يطلقه النحويون <sup>(٥)</sup>.

إذا تقرر هذا؛ فالعلم <sup>(٦)</sup> نحو: زيد وعمرو، وتقول: جاءني زيدٌ الظريفُ، ومررتُ بزيدٍ صاحبِ عمرو، ورأيتُ زيداَ هذا، ولو قلت: جاءني زيدٌ ظريفٌ أو مررتُ بزيدٍ ظريفٍ، وأنت تُريدُ الصفة لم يُجز؛ لأنَّه نكرة ولكن [إن] <sup>(٧)</sup> أردت به بدلاً من زيدٍ جاز؛ لأنَّ باب البدل واسع والكنى <sup>(٨)</sup> /١٢٧/ مثل أبي زيدٍ، وأبي بكرٍ تجري مجرى الأعلام وكذلك الألقاب نحو: أنفُ الناقة <sup>(٩)</sup> وقولهم: ثابتٌ بن قطنة <sup>(١٠)</sup>، وعائذُ الكلب <sup>(١١)</sup>.

(١) الإيضاح: ٢١٨.

(٢) ينظر الكتاب: ٣٧٨/٢، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢.

(٣) قال سيويوه في الكتاب: ٣٨٥/٢: «... وليس وصفاً بمنزلة الطويل، إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويل، ولكنّه بمنزلة نفسه، إذا قلت: مررتُ بزيدٍ نفسه... ولست تريد أن تحلّيه بصفة...».

(٤) ينظر شرح السيراني: ١٥١/٣.

(٥) ينظر الهمع: ١٢١/٣.

(٦) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "والعلم الخاص نحو: زيدٌ وعمرو لا يوصف بشيء؛ لأنَّه ليس بحلية، ولا قرابة، ولا مبهم، ولكن يجري على الاسم عطف بيان، كما أجري الوصف عليه". الإيضاح: ٢١٩.

(٧) زيادة يستقيم بها النص.

(٨) الكنية: ما صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍ. ينظر المقاصد الشافية: ٣٥٨/١، شرح ابن عقيل: ١٢٢/١.

(٩) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيبه بذلك: أنَّ أباهُ ذبح ناقةً وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنفِ الناقة وجعل يجره؛ فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى مدحهم الخطيئة:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

(١٠) من شعراء خراسان وفرسانهم، ذهب عينه وكان يحشوها بقطنة، فسمي ثابت قطنة، وهو ثابت بن كعب، وقيل ثابت بن عبدالرحمن، ينظر الأغاني: ١٦٦/١٤، الشعر والشعراء: ٤٨٦.

(١١) هو عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير ولد عام ١١١ هـ لُقِبَ بهذا اللقب لقوله:

مَا لِي مَرِضْتُ فَلَمْ يَعُدَّنِي عَائِدٌ مِّنْكُمْ وَمِمْرَضٌ كُلُّكُمْ فَأَعُودُ

كَانَ وَسِيمًا جَمِيلًا فَصِيحًا مَفُوهًا، توفي سنة (١٨٤ هـ). ينظر الواقي بالوفيات: ٣٣٢/١٧.

وعند ابن السراج<sup>(١)</sup> لا يجوز أن يُوصَفَ العلم بالمبهم؛ لأنَّه عنده أخصّ.

قلْتُ له: <sup>(٢)</sup> تُعَالِه <sup>(٣)</sup> وأسامة يجري مجرى الأعلام.

قال: <sup>(٤)</sup> نعم، ولكن تعريفه تعريف للجنس؛ لأنَّه عَلِمَ لواحد، ولكن لتعريف جنس من جنس، وكذا حُبَيْبَة<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ الألف واللام لا تدخلانه لا تقول: الحُبَيْبَة، وأصنع من سُرفَة، أُسْرِقُ مِنْ زَبَابَة<sup>(٦)</sup> نكرة؛ لأنك تقول: السُرفَة.

وسألته<sup>(٧)</sup> عن ابن عرس<sup>(٨)</sup>؟

فقال: <sup>(٩)</sup> هو مثل تُعَالِه؛ وذلك أنَّ هذا تَعَرَّفَ بالإضافة كالعلم في تعريف عين من عين؛ إذ عُرِسَ: معرفة كزبدٍ، ثم تَعَرَّفَ المضاف به، ثم صار بعد ذلك تعريفاً لذلك الحيوان. وكذلك ابن آوى<sup>(١٠)</sup>، وابن قَتْرَة، بالقاف لضرب من الحَيَّاتِ، وسامٌ أبرص.

(١) ينظر الأصول: ٣٢/٢-٣٣

(٢) تلميذه.

(٣) الأنتى من الثعالب تُعَالِه، ويقال للدَّكر أيضاً تُعَالِه. العين: ١٠٩/٢.

(٤) ابن البنا.

(٥) وهي دَابَّةٌ فَدْرُ كَفِ الْإِنْسَانِ. وَقَالَ اللَّيْثُ هِيَ دُوبِيَّةٌ عَلَى خِلْقَةِ الْحَزْبَاءِ عَرِيضَةُ الْبَطْنِ جِدًّا، تَهْدِيبُ اللَّغَةِ: ٧٤/٥.

(٦) هي الفأرة البرية، والزَّبَابُ والخلد، فالزباب صُمٌّ، يقال: زبابة صَمَاءٌ، وَيُشَبَّهُ بِهَا الْجَاهِلُ، قال الحارث بن حِلَزَةَ:

وَلَقَدْ رَأَيْتُ مَعَاشِرًا  
وَهُمْ زَبَابٌ حَائِرٌ  
جَمَعُوا لَهُمْ مَالًا وَوُلْدًا  
لَا تَسْمَعُ الْآذَانُ زَغْمًا

أي لا يسمعون شيئاً، يعني الموتى، والخلد ضرب منها أعمى. مجمع الأمثال: ٣٥٣/١.

(٧) تلميذه.

(٨) دُوبِيَّةٌ دُونَ السَّنُورِ أَشْتَرُ أَصْلُ، وَرَبَّمَا أَلْفَ الْبَيْتِ فَرَجَحَ فِيهِ، وَجَمَعَهُ: بَنَاتُ عَرَسٍ، هَكَذَا يَجْمَعُ ذَكَرًا كَانَ أَمْ أَنْثَى.

العين: ٣٢٩/١.

(٩) ابن البنا.

(١٠) حَيَّوَانٌ يُسَمَّى بِالْفَارِسِيَّةِ شِغَالٌ وَالْجَمْعُ (بَنَاتُ آوَى) وَآوَى لَا يُنْصَرِفُ لِأَنَّهُ أَفْعَلٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ. الصحاح: ٢٦.

قلت أنا: <sup>(١)</sup> ونحو ذلك مما لا تدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ فإنه حينئذ يكون نكرة، مثل: ابن لبون <sup>(٢)</sup> وابن مخاض <sup>(٣)</sup>.

وإنما قلنا: إن المبهم لا يكون صفة للألف واللام؛ لأنها أعرف منه، وقد تقدّم عقده. وإنما قلنا: إن المبهم يوصف بالألف واللام التي تدخل في أسماء الأجناس؛ لأنه لما عرض فيه إبهام اختلط الجنس بالجنس؛ لإبهام الاسم المبهم؛ فاحتيج إلى وصفه بالجنس الذي قد دخله الاحتلاط والالتباس؛ لتمييز الاسم المبهم، ويُنَبَّه على أنه موصوف ذلك الجنس دون غيره، مثاله: هو أنك إذا رأيت بين يديك شيئين: قوساً [وسهماً] <sup>(٤)</sup> أو رجلاً وغلماً، ثم [قلت] <sup>(٥)</sup>: رأيتُ هذا المختلط أحد الجنسين بالآخر؛ لأنَّ هذا للإشارة، وكل واحدٍ منهما حاضر؛ ممكن أن يُشار إليه بالاسم، فوصفوه من حيث /ب: ١٢٧/ أشكل، ويُنوّه من حيث التَّبَسُّ فَإِذَا قُلْتَ: رأيتُ هذا الغلام؛ [زال] <sup>(٦)</sup> اللبس، ويجوز أن يُحذف الموصوف فيه، ويُقام الصفة مقامه، وهو قولك: مررتُ بهذا الرجل الطويل، فالطويلُ صفة للرجل الذي هو صفة لهذا، ثم تقول: مررتُ بالطويل؛ إلا أن [الأحسن] <sup>(٧)</sup> في هذا أن يُحذف الموصوف؛ إذا كانت صِفَتُهُ تُخَصُّ ذلك الجنس؛ فأما الطويل ونحوه؛ فلا يُزيل كل لبس؛ لأنه يقع على كل ما فيه طول، ولكن تقول: مررتُ بهذا العاقل، أو الضاحك، أو الكاتب؛ لأنَّ هذه صفات تُخَصُّ الإنسان ولا تقع على غيره.

وإنما قلنا: إن المبهم لا يوصف؛ لأنه قد أحدث معنى في موصوفه، وهو الألف واللام؛ حيث نقله عن تعريف العهد إلى تعريف الحضور؛ لأنك إنما تقول: الرجل؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهداً في رجل؛ فإذا قلت: هذا الرجل؛ فقد تعرّف بالحضور والإشارة، لا بالعهد؛ فصار لذلك الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد، فلم يجز أن يفصل بينهما كلام التعريف لما أحدث معنى في الاسم؛ فلهذا لم يجز مررتُ بهذين الطويل والقصير؛ لأنَّ الواو تفصل.

(١) تلميذه.

(٢) لأنَّ أمه وضعت، وصار لها لبن من غيره. الإبل: ٦٠.

(٣) جمع بنت مخاض، أو ابن مخاض، وهو ما دخل في السنة الثانية إلى آخرها من أولاد الإبل. القاموس المحيط:

٦٥٣/١-٦٥٤.

(٤) في نسخة التحقيق (وسما).

(٥) في الأصل (قلته).

(٦) في الأصل (أزال).

(٧) في الأصل (أحسن).

وأما العَلَم فلا [يكون] <sup>(١)</sup> صفة لشيء <sup>(٢)</sup>؛ لأنه اسم جامد، وإنما يكون عطف بيان على ما نذكره <sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأنَّ [رُئِبَتْهَا] <sup>(٤)</sup> بعده، وهي معه كاسمٍ واحد؛ ومعلوم أنَّ بعض حروف الاسم لا يتقدّم على بعض مثل: حروف جعفر، وإنَّ قُدِّم الوصف صار هو الاسم /أ: ١٢٨/ وصار الاسم الآخر بدلاً منه مثل قوله:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ دِينَهُمْ وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ <sup>(٥)</sup>

ولكن يجوز أن يُفصلَ بين الصفة والموصوف، وإنَّ كانت كـبعض حروفه؛ لأنَّ بعض الاتصالات أشدَّ من بعض؛ فأشدُّها حروف الكلمة، نحو: جعفر، لا يُفصلُ [بينها] <sup>(٦)</sup> بشيء، ثم اتصال الصلّة بالموصول، ثم الصفة بالموصوف؛ وذلك أنَّه لا يُفصلُ بين الموصول والصلة بما ليس منه، ويجوز أن يُفصلَ بين الموصوف والصفة بما ليس منه؛ لأنَّ الموصول لا ينفكُّ عن الصلّة، ولا يتمُّ دونها لا كالموصوف؛ لأنه قد يتمُّ دون الصفة، ويستغني عنها؛ فلذلك كان اتصال الصلّة بالموصول أشدَّ.

وأما قولك: رأيتُ غلامَ زيدٍ الظريفِ، ومررتُ بـغلامِ زيدٍ الظريفِ، وأنت تصيفُ الغلامَ فليس بفصل؛ لأنَّ المضاف إليه بمنزلة التنوين الذي هو حرف من الكلمة، وأنت تصيفُ الاسم المُنَوَّن فتقول: زَيْدُ الظريفِ، ولا يكون فصلاً كذلك هذا؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد فهو إذا مُتَّصِل، وإنما نَعِي بالفصل أن يُفصلَ بينهما بالظرف ونحوه.

واعلم أنَّه إذا اختلفَ الإعراب في الأسماء؛ لم يجز أن يوصف جميعاً بصفة واحدة، مثل قولك: مررتُ بزَيْدٍ، ورأيتُ عمراً الظرفين؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يعمل عاملان في اسم واحد،

(١) في الأصل (تكون).

(٢) ينظر الكتاب: ١٢/٢.

(٣) ينظر ص: ٢٩٦.

(٤) في الأصل (رتبتها).

(٥) البيت من البسيط، لجرير، ينظر ديوانه: ٥٢٨، معاني القرآن للفراء: ٨/١، شرح الجزولية: ١٠٣، التذييل: ٢٢٨/١، ويروى البيت (والعُمَران) مكان (أبو بكر ولا عمر) و(فعلهم) مكان (دينهم).

(٦) في الأصل (بينهما).

وذلك أنَّ الظرفين اسم واحد، وإن كان مثني؛ كما أنَّ قولك: رجالٌ؛ اسم واحد، وإن كان جمعاً؛ فإذا جعلته جراً؛ صفة لزيد؛ كان العامل فيه الحرف الجار الذي عمِل في موصوفه، وإذا جعلته صفة له؛ كان العامل فيه هو الناصب، وكذا لو قُلت: جاءني زيد، ورأيتُ عمراً؛ لم يُمكن أن يَصِفُهُمَا معاً بصفةٍ واحدة لما فيه من /ب: ١٢٨/ الاستحالة.

واعلم أنَّ الذي يجوز أن يكون صفة للمعرفة نحو قولك: جاءني زيد الذي كان عندك؛ لأنَّ هذه الصفة معرفة بما فيها من الألف واللام؛ فهو بمنزلة قولك: جاءني زيد الظريف، ويجوز أن يكون بعد هذا الموصوف، وذلك أنَّ هذا يُوصَف بأسماء الأجناس، ثم قد [تحذف] <sup>(١)</sup> اسم الجنس وتُقيم صِفَتَهُ مَقَامَهُ؛ لأنك تقول: قبضتُ هذا المال، ثم تصِفُ المال فتقول: المال الكثير، أو نحوه، ثم يجوز أن تقول: [قبضتُ] <sup>(٢)</sup> هذا الكثير فنصبُ هذا الكثير على [حذف] <sup>(٣)</sup> الموصوف الذي من سبيله أن يكون صفة لهذا، وإقامة صفة مقامه؛ كذا الذي يكون صفة لذلك الجنس، نحو قولك: قبضتُ هذا المال الذي عندك، وقد تحذفُ الموصوف وتُقيم صِفَةً - وهي الذي - مقامه، وتقول: قبضتُ هذا الذي عندك، ولا يجوز أن يكون صفة، وإن كان بمعنى الذي ولا مَنْ؛ لأنَّ (الذي) إنما جاز صفة، وإن لم يكن مأخوذاً من الفعل؛ لأنهم أرادوا أن يَصِفُوا المعرفة بمعنى الجمل فلم يمكنهم؛ لأنَّ الجملة نكرة؛ فتوصلوا إلى ذلك بوسيط، وهو (الذي) فالملقصود إذاً غيره، كما فعلوا في صفة النكرة والمعرفة بذي [يُتوصَّل] <sup>(٤)</sup> لا به إلى الجنس.

وما، ومن للأجناس، وفيهما إبهام، والجنس يُوصَف من الأصل ولا يكون صفةً؛ لأنهما وإن كانا قد يكونان بمعنى (الذي)، فقيل: الذي هما للجنس لكل منهما لفظ، ومعنى. ألا ترى أنه يُجمل مرّة على لفظه، ومرّة على معناه، ويجوز عطف بعض الصفات على بعض، مثل قولك: جاء زيد الظريف، والعاقل، واللبيب؛ فالوصف الأول لا يجوز بالعطف؛ لأنَّه مع الموصوف /أ: ١٢٩/ شيء واحد ومن تمامه، فلو عطفت وقُلت: جاءني زيد والظريف تُؤهِم أنه غيره، وأتبعها اثنان؛ فأما الصفة الثانية فتجوز؛ بوجهين بعطف، وغير عطف.

(١) في الأصل (تحذف).

(٢) في الأصل (فنصب).

(٣) في الأصل (حرف).

(٤) في الأصل (توصف).

فإِذَا لم تَعْطِفْهُ وُقُلْتَ: جاءني زيدُ الظريفُ العاقلُ؛ فلأنَّه صفة كالأول، وإذا عطفته فلأنَّه تغيَّرَ معنىً، وتحددت فائدة، ولا يُتَوَهَّمُ بعد تصييرك الكلام بالصفة أنَّه لواحد آخر؛ بل يُعْلَمُ أنَّه لمن وصفته أولاً.

وأما التَّوكِيدُ فلا يعطف بعضه على بعض لا يقال: جاءني زيدٌ نفسه وعينه، ولكن تقول: نفسه عينه، ولا تقول: مررتُ بالقوم كلَّهم وأجمعين.

والفرق بين الصفة والتوكيد هو أنَّ في الصفة يتغيَّرُ اللَّفْظُ ويتغيَّرُ المعنى؛ لأنَّه يتحدَّدُ بكل صفة معنىً لم يكن، وليس كذلك التوكيد؛ لأنَّ أسماء التوكيد تُفِيدُ معنى واحداً.

فإِذَا يتغيَّرُ اللَّفْظُ فيه، ولا يتغيَّرُ المعنى؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بالقوم كلَّهم أجمعين؛ أكتعين، أبصعين؛ فمعنى المؤكِّدات واحد؛ فلما لم يتغيَّرَ معناها؛ اشتد اتصال بعضها ببعض فأشبهه حروف الكلمة؛ حيث تتغاير، وكلها يفيد معنىً، مثل: جعفر قد اشتمل على حروف متغايرة إِذَا تَمَّتْ أفادت معنىً واحداً بمجموعها، واتصل بعضها ببعض حتى لا يجوز فيها العطف بأن تقول: جَعَّ وَفَرَّ، كذلك هذا، وتقول: مررتُ بزيدٍ أفضلِ الناسِ؛ لأنَّ أفضل يكون معرفة بإضافته إلى معرفة.

قال: (١) ذكر أبو سعيد (٢) فيه قسمين:

أحدهما: يتعرَّفُ فيه، وهو هذا ونحوه.

والثاني: يتكرَّرُ فيه، وهو إِذَا أُضِيفَ إلى واحد مُنْكَرٍ قد وُضِعَ مَوْضِعَ الجمع، وهو قولك: ب/ب: ١٢٩/أفضلُ رجلٍ؛ فإذا لا يجوز مررتُ برجلٍ أفضلِ الناسِ؛ لأنَّ الصفة معرفة، وإذا قلت: مررتُ برجلٍ أفضلِ من الناسِ؛ جاز؛ لأنَّه لم يُضَفْ إلى المعرفة فيتعرَّفَ بها.

قُلْتُ له (٣) إِذَا قُلْنَا: زيدٌ أفضلُ الناسِ؛ فليس معناه من الناس.

قال: (٤) لا.

(١) ابن البنا.

(٢) لم أفهم عليه.

(٣) تلميذه.

(٤) ابن البنا.

قُلْتُ: فإذا قد سألتك في باب الإضافة غير المحضة حيث قال أبو علي: <sup>(١)</sup> والضرب الثالث هو أفضل القوم؛ عن معنى كونه إضافة غير محضة.

فقلت: <sup>(٢)</sup> أصله أفعالٍ مِنْكَ؛ بانفصالٍ فتوقَّف فيه.

واعلم أنَّ العامل في الصفة لفظي، وهو العامل في الموصوف، قال الأخفش: <sup>(٣)</sup> العامل في الصفة معنى؛ مثل عامل فعل المضارع، وهو وقوعه موقع الصفة.

قال: <sup>(٤)</sup> لأنَّ الحرف الواحد لا يعمل في شيئين في الموصوف والصفة، وإنما يعمل العامل في اسم واحد، وهو قولك: مررتُ بزيدٍ الظريفِ، وجاءني زيدُ الظريفِ؛ فعنده أنَّ الموصوف في الحركات الثلاث يعمل فيه العامل فقط، وإنَّ كان فعلاً.

قُلْتُ: <sup>(٥)</sup> أليس الفعل يعمل في الفاعل والمفعول، وقد يتعدَّى إلى عدَّة.

فقال <sup>(٦)</sup> إنَّه يقول: <sup>(٧)</sup> إنَّه يعمل في المفعول لتعدِّيهِ إليه فيقول: أعمَلُهُ في المفعول الواحد أو أكثر؛ فلو أعمَلْتَهُ في الصفة لكان قد أعمَلْتَهُ في معموله، وما ليس بمفعول، والصَّحيح أنَّ الباء جرَّهما؛ لأنَّ الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد؛ فإذا قَوِيَ على جر اسم واحد فكذا ما في حُكْم الواحد.

(١) الإيضاح: ٢١٢.

(٢) ابن البناء.

(٣) ينظر الباب: ٤٠٦/١.

(٤) أي: الأخفش.

(٥) تلميذه.

(٦) ابن البنا.

(٧) أي: الأخفش.

## باب عطف البيان

اعلم أن عطف البيان يَقَعُ بالاسم الجامد، وإنما لِقَبُوهُ بهذا، وإن كان حُكْمُهُ كالصِّفَاتِ؛  
لأنَّه غَيْرُ مَأْخُوذٍ مِنَ الفِعْلِ فَمُيِّزٌ بِاللَّقْبِ/أ: ١٣٠ / عن الصفة التي تكون مأخوذةً من الفعل؛  
بأن سُمِّيتْ صِفةً، وهذا عطف بيان.

إِلَّا أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الصِّفَاتِ؛ لأنَّه يَجْرِي مجراها في الإيضاح، وإزالة اللبس، وإنما يَفْتَرِقَانِ  
في: أَنَّهُ يَكُونُ بالأسماء الجامدة، وبيانه هو أَنَّكَ تقول: مررتُ بأخيك زيد؛ فزيدٌ مُبَيَّنٌ كقولك:  
مررتُ بأخيك الظريف، فالوصف مُبَيَّنٌ يزيل اللبس، والاشتراك.

ويتميز عطف البيان عن البدل؛ بأنَّ هذا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا دَخَلَهُ اللَّبْسُ، وذلك أَنَّهُ إِذَا كَانَ له  
أخوان: زيدٌ وجعفرٌ، فَإِذَا قَالَ: مررتُ بأخيك كان فيه إشكال لا يُدْرِي أَيُّهُمَا هو، فَإِذَا قَالَ:  
زيد فقد بَيَّنَّهُ، كما لو كان له صفةٌ طول، أو ظرفٌ فينَّه به، وقال: الظَّريف، وإنما يُبَدِّلُهُ إِذَا  
كان له أَخٌ واحد فتقول: مررتُ بأخيك زيدٍ كان بدلاً؛ لأنَّه لا لبس فيه، وَفَتَبَيَّنَّهُ؛ إِذْ له أَخٌ  
واحد؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: مررتُ بزيدٍ.

وإذا كان له أخوان؛ [لأنَّه]<sup>(١)</sup> لم يكن ذَكَرَهُ لاسم أحدهما بدلاً، وإنما هو عطف بيان على ما  
ذكرنا.

قال أبو علي: "ولأنَّه جار مجرى الصفة في البيان؛ فُنزِلَ في النداء مَنزِلَتُهُ في  
التنوين والحمل على اللفظ مرَّةً وعلى الموضوع أخرى"<sup>(٢)</sup>.

ومعنى هذا [و]<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَمَّا كَانَ كالصفة في البيان، وإزالة اللبس؛ كان كفى بعد المنادى،  
وذلك أَنَّ وصف المنادى معرب بكل حال؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ المنادى مَبْنِيًّا فوصفُهُ مُعْرَبٌ مُنَوَّنٌ؛  
لأنَّ التنوين تابع للإعراب، وإنما سقط في النداء؛ حيث كان مَبْنِيًّا ثم قد يعرب بالرفع حملاً على  
ضم لفظ [المنادى]<sup>(٤)</sup>، وبالنصب حملاً على موضعه، و[إذا]<sup>(٥)</sup> كان المنادى معرباً فوصفه  
معرب بالنصب لا غير، كذا عطف البيان تقول: يازيدُ زيدٌ، وإن شئت زيدا، وإن شئت (زيدُ)  
بدلاً، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، وتقول: يا عبدَ الله زيدا/ب: ١٣٠ / كما تقول: يا  
عبدَ الله الظريفَ، وقال رؤبه يخاطب نصر بن سيار:

(١) زيادة مخلة في الأصل.

(٢) الإيضاح: ٢١٩.

(٣) زيادة مخلة في الأصل.

(٤) في الأصل (المنادى).

(٥) في الأصل (لدا).

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُوْطِرُنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا<sup>(١)</sup>

والواو في (وأسطار) للقسم<sup>(٢)</sup>، وقوله (يا نصر) <sup>(٣)</sup> الأول فيه وجه واحد؛ لأنّه منادى مفرد، و(نصر) <sup>(٤)</sup> الثاني يجوز فيه ثلاثة أوجه:

(نصر) <sup>(٥)</sup> مرفوع منون عطف بيان؛ حملاً على لفظ الأول الذي هو مضموم منادى.

والثاني: (نصر) منصوب منون؛ حملاً على موضع المنادى.

والثالث: (نصر) على أن يكون مبنياً بدلا من الأول.

و(نصر) الثالث <sup>(٦)</sup> منصوب لا غير للقافية، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون عطف بيان حملاً على الموضع.

والثاني: أن يكون مصدراً؛ كأنه قال: يا نصر انصر لي نصراً.

والثالث: أن يكون [نصراً] <sup>(٧)</sup> على الإغراء؛ أي: عليك نصراً، وهو أن المخاطب كان له

حاجب اسمه نصر؛ كان قد حجبه فحرّشه عليه، وقال: عليك نصراً؛ أي: خذ نصراً، وكذا كل

إغراء معناه التحريش، وإن قلت: عليك العلم والنسخ؛ أي لزمه فتحرّشه على ذلك.

وروي الثالث: نصراً <sup>(٨)</sup> بالضاد.

(١) البيت من الرجز، وقد نسب لذي الرمة وليس في ديوانه، ينظر ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤، الكتاب: ١٨٥/٢،

١٨٦، المقتضب: ٢٠٩/٤، الخصائص: ٣٤٠/١، أسرار العربيّة: ١٥٧، شرح ابن يعيش: ٣/٢، الخزانة: ٢١٩/٢،

اللغة، أسطار: جمع سطر؛ وهو الخطّ والكتابة، ويعني بها آيات القرآن الكريم، سطر: كتبت، والذي في ديوان رؤبه: (يا نصر نصراً نصراً).

(٢) أي: وحق أسطار المصحف.

(٣) وقد روي فيه وجهان: ضمّه، ونصبه، ينظر شرح ابن يعيش: ٣/٢، والخزانة: ٢١٩/٢ . ٢٢١.

(٤) وقد روي فيه أربعة أوجه: ضمّه، ورفعّه، ونصبه، وجرّه، ينظر شرح ابن يعيش: ٣/٢، والخزانة: ٢١٩/٢ . ٢٢١.

(٥) هذا الوجه الأول.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش: ٣/٢، والخزانة: ٢١٩/٢ . ٢٢١.

(٧) في الأصل (نصبا).

(٨) وقد ذكر العيني أنّ هذا البيت يروي: (يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا) بالضاد المعجمة، ينظر شرح الشواهد الكبرى، ١٦٠٤/٤.

الخزانة: ٢٢٢/٢.

وأما إذا قلت: يا زيدُ ذا الجُمَّةِ لم يكن في ذا الوصف إلا النصب؛ إذ هو مضاف؛ لأننا لو نحينا المنادى، وأقمنا الصفة مقامه لقلنا: يا ذا الجُمَّةِ لا غير، وإذا قلت: يأيُّها الرجلُ قلت: ذو الجُمَّة؛ لأنَّه الآن صفة للرجل، والرجل معرب مرفوع فصِفْتُهُ مثله.

وإذا قلت: يا زيدُ الظريفُ فلك نصبه ورفعته؛ أمَّا رفعه فعلى لفظ الموصوف؛ إلا أنك إذا وصفته بآخر قلت: يا زيدُ الظريفُ العاقلُ، صفة للظريف، ولا يجوز فيه النصب؛ لأنَّه صفة لمعرب مرفوع لا موضع له غير ذاك؛ إذ لفظه مرفوع، وليس له موضع يخالف لفظه، لا كالمنادى لأنَّه مبني، وله موضع غير لفظه، وإذا قلت: الظريفُ، قلت: يا زيدُ الظريفُ العاقلُ؛ كان في العاقل النصب لا غير؛ لأنَّه صفة لمعرب منصوب، وقول الشاعر:

يأيُّها الجاهِلُ ذو التَّنَزِّيِّ ..... (١)

فرفعه؛ لأنَّه صفة للجاهل الذي هو / أ: ١٣١ / مرفوع، ويجوز نصبه، (ذا التَّنَزِّيِّ) وفيه ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أن يكون بدلاً عن (أيِّ)، وفي موضعه وتقديره: يا ذا التَّنَزِّيِّ، ولا يكون صفة لأيِّ؛ لأنَّه لا يوصف (أيِّ) (٢) إلا بشيئين: الألف واللام، وهذا (٣).

**والثاني:** أن يكون نداءً مفرداً؛ كأنه قال: (يأيُّها الجاهل يا ذا التَّنَزِّيِّ).

**والثالث:** على الظم معناه أعني (ذا التَّنَزِّيِّ).

(١) كمال البيت:

يأيُّها الجاهِلُ ذو التَّنَزِّيِّ لا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ

البيت من الرجز، لرؤبة في ديوانه: ٦٣، الكتاب ١٩٢/٢، شرح ابن يعيش: ١٣٨/٦، شرح الكافية الشافية (٣/١٣١٩)، المقاصد النحوية: ٤/١٧٠٠، وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٨٢٥، اللغة: التنزي: التسرع والتوثب. وقيل في الشر خاصة، النكر: نكرته الحية لسعته بأنفها، فإذا عضته قيل: نشطته.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش: ٧/٢.

(٣) أي: اسم الإشارة.

## باب البدل

اعلم أنَّ البدل يُشْبِهُ التوكيد في معنى التحقيق؛ وذلك أنَّ المُؤكِّد يكون قد عُرِفَ ثم يُؤكِّد للتقرير في النفس، كذلك المُبدل قد يكون معروفاً ثم يُبدل تحقيقاً وتقريراً، ويُشْبِهُ الوصف في الإيضاح والتخصيص؛ لأنَّ فيه بياناً<sup>(١)</sup> أيضاً، وعِبْرَةُ البدل هو أنَّك لو نَحَيْتَ الأوَّل، وحذفتُه صَلَحَ أَنْ يقوم البدل مقامه.

واعلم أنَّ العامل<sup>(٢)</sup> في المُبدل هو العامل في البدل في غير موضعه ولكن بحيث كأنه قد أُقيم في مقام الأوَّل فعَمِلَ فيه العامل، والعامل في الصفة وعطف البيان هو العامل في الاسم؛ فيَعْمَلُ في الصفة في موضعها، إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ فيها مثل البدل.

والفرق بينهما هو أنَّ الصفة رُتِبَتْها بعد الموصوف، وهي من تَمَامِها، فلا يُمكن أَنْ يُقَدَّرَ لها موضع غيره لا كالبدل؛ لأنَّه ليس من تمام الأوَّل فيكون رُتِبَتْها لازمةً بعده، وإِنَّمَا هو قائم مقامه، وقال الأخفش:<sup>(٣)</sup> العامل في الأوَّل ليس بعاملٍ في البدل؛ بل له عامل آخر مُقَدَّر؛ فيكون الكلام عنده من جُمَلَتين.

وكان أبو علي<sup>(٤)</sup> يُقَوِّيه وَيَسْتَدِلُّ لهذا بقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> (فَمَنْ) بدل البعض من الكل، ولو قال: (مَنْ) لكفى، فلما جاء باللام<sup>(٦)</sup> عِلْمٌ أَنَّهُ عاملٌ مُستأنف حتى إِذَا لم يُذكر كان مُقَدَّرًا، ومن يُخَالِفُهُم يقول: إِنَّمَا

(١) ويسمى التبيين، وكذلك التكرير، ينظر الهمع: ١٤٧/٣.

(٢) فمذهب الجمهور أنَّ العامل في البدل محذوف ماثل للعامل في المبدل منه، وذهب المبرد: إلى أنَّ عامل البدل؛ هو العامل في المبدل منه، ويُنسب هذا القول إلى سيبويه؛ وذهب ابن عصفور: إلى أنَّ العامل في البدل؛ هو العامل في المبدل منه؛ لكن على أَنَّهُ نائب عن آخر محذوف، لا على استقلاله بذلك؛ فهو عامل في المبدل منه استقلالاً، وفي البدل على سبيل النيابة، ولأبي حيان كلام في فهم النحاة؛ لقول سيبويه في عامل البدل: ينظر الكتاب: ١٥٠/١، ١٥١، ٣٨٦/٢، اسرار العربية: ١٥٨، شرح ابن يعيش: ٦٧/٣، الارتشاف: ٦٨٧/٢، ٦٨٨، الهمع: ١١٤/٣.

(٣) وقد نُسِبَ هذا القول إلى الرومي ينظر شرح ابن يعيش: ٦٧/٣.

(٤) ينظر الشيرازيات: ٢٣٢.

(٥) سورة الأعراف: الآية (٧٥).

(٦) فقله: (لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) بدل من قوله: (لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه. ينظر

الكتاب: ١٥٢/١، شرح السيرافي: ٢٠/١، اللباب: ٤١٤.

ذكره توكيداً وتكريراً، واعلم: أنَّ البديل على أربعة /ب: ١٣١/ أضرب: بدل هو الأول نفسه، وهو بدل كُـلٍّ من كُـلٍّ، وبدل البعض من الكلِّ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان<sup>(١)</sup>.

ثم باب البديل<sup>(٢)</sup> يُتَّسَع؛ فيجوز أن [تَبْدَل] <sup>(٣)</sup> المعرفة من المعرفة والنكرة، و[أن] <sup>(٤)</sup> تُبْدَل النكرة من المعرفة والنكرة، ويُبْدَل المظهر من المظهر والمضمَر، ويُبْدَل المضمَر من المضمَر والمظهر كقولك: زيدٌ مررتُ بهِ أبي محمدٍ وكقول الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٍ<sup>(٥)</sup>

أي: على جود حاتم؛ لآئته لَمَّا جاز أن يُبْدَل الشيء من غير جنسه جُمْلَةً؛ فَبِأَنَّ [ف] <sup>(٦)</sup> يجوز أن يُبْدَل من جنسه - وإن خالفه في التنكير والتعريف - أولى.

إذا ثبت هذا؛ فالبديل الذي هو الأول وهو بدل الكلِّ، نحو قولك: رأيتُ أحمكُ زيداً وأرأيتُ جعفرأ أحمكُ، ومررتُ بزيدٍ أحمكُ، وقال تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ <sup>(٧)</sup> ﴿صِرَاطَ﴾ <sup>(٨)</sup>.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وهو إمَّا أن يكون الأول في المعنى، أو بعضه، أو مشتقاً عليه، أو يكون على وجه الغلط... الإيضاح: ٢٢٠.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتُبدل من المضمَر مظهراً، فتقول: رأيتُه زيداً... الإيضاح: ٢٢٠.

(٣) في الأصل (يبدل).

(٤) في الأصل (من).

(٥) رواية الديوان:

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، البيت من الطويل، ينظر شرح الديوان: ٥٤٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٩/٣، المقاصد النحوية: ١٦٧٠/٤، شرح التسهيل: ٣٣٢/٣، المساعد: ٤٣٣/٢، الكناش: ٢٣٧/١، شرح ابن الناظم: ٣٩٦/١.

(٦) زيادة محلة في النص.

(٧) سورة الفاتحة: الآية (٦).

(٨) سورة الفاتحة: الآية (٧).

وبدل البعض<sup>(١)</sup> قولك: ضربتُ زيداً رأسه، وضربَ زيدٌ رأسه؛ لأنَّ الرأسَ بعضه، وأمَّا قولهم: ضُربَ زيدٌ اليدُ والرجلُ، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون بدل البعض من الكل؛ لأنَّ يده ورجله بعضه.

والثاني: أن يكون بدل الكل، وهو أن يكون الأول نفسه؛ لأنَّ اليد طرف الإنسان، وهما معظم البدن؛ فكأنه قال: ضُربَ زيدٌ جميعه.

ومن بدل البعض<sup>(٢)</sup> (صَرَفْتُ وَجُوهَهَا أَوْهَا)<sup>(٣)</sup> بالجرِّ؛ لأنَّ أوَّلَ الإِبِلِ بعضُها فأبدل من المضممر المحرور، وفي إبدال المضممر قولك: ضربني الذي ضربتهُ زيداً أبدلتَ (زيداً) من الهاء، ولو أبدلته من الضمير الذي في ضربني، وهو الفاعل قلتَ: (زيدٌ) وتقول محمد صليُّ عليه سيد المرسلين فإن كان محمداً محروراً ففي / أ: ١٣٢ / سيّد المرسلين ثلاثة أوجه:

الجرُّ على أن يكون صفةً لمحمّد أو بدلاً منه، أو بدلاً من الهاء في (عليه).

والرفع والنصب على المدح؛ فالنصب على معنى أعني محمداً، والرفع على معنى هو محمداً، وإن كان (محمداً) مرفوعاً ففي (سيد)، أو منصوباً تلك الأوجه؛ لأنَّه يجوز أن يكون بدلاً من الهاء في كل وجه، ورفعاً ونصباً على المدح، أو على الصفة، وفي الصفة يمثل هذا مدح؛ إلا أنَّه من جهة المعنى لا من جهة الصيغة التي يُقضى بها [لأفرادة]<sup>(٤)</sup> بالمدح، وذلك أنك إذا قلتَ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) إِذَا جُرَّ مَدْحٌ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً؛ وَلَكِنْ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَهُوَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى هَذَا الْوَصْفِ لَا مِنْ جِهَةِ الصِّيغَةِ، حَتَّى إِذَا قُلْتَ: (الرَّحْمَنَ الرَّحِيمِ) أَوْ (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) كَانَ مَدْحًا مِنْ جِهَةِ الصِّيغَةِ عَلَى تَقْدِيرِ أَعْنِي، أَوْ هُوَ.

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ مِرْطَ الْبَيْنِ أُنْمِتْ عَلَيْهِمْ﴾ ويبدل بعض الشيء من جميعه؛ نحو: ضربتُ زيداً رأسه، فأما: ضُربَ زيدٌ اليدُ والرجلُ، فمثل: ضُربَ زيدٌ رأسه، وقد يكون مثل الأول". الإيضاح: ٢٢١

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "ومن ذلك: صَرَفْتُ وَجُوهَهَا أَوْهَا، أبدل أولها من الضمير المحرور الذي أضيف الوجوه إليه، والأول بعض الإبل كما كان رأس زيدٍ بعضه". الإيضاح: ٢٢١

(٣) ينظر الكتاب: ١/١٥٠.

(٤) في الأصل (أفرادة).

ومن بدل البعض قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾<sup>(١)</sup> لأنَّ المُسْتَطَاعَ بعض الناس؛ إذ كَلَّ الناس ليسوا بمستطيعين.

وأما بدل الاشتمال<sup>(٢)</sup> فهو أن يُفهمَ من الأول معنى الثاني، ويشتمل عليه، وذلك أنك إذا قلت: سُرِقَ زيدٌ، فُهمَ من هذا أنه سُرِقَ منه مُلكٌ من أملاكه؛ لأنَّ العادة أنَّ الأحرارَ لا يُسْرَقُونَ؛ فيدل هذا على أنه سُرِقَ منه شيءٌ، فتقول: سُرِقَ زيدٌ ثوبه وماله أو عبده، ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأنهم ما سألوه عن الشهر الحرام؛ إذ كانوا عرفوه في الجاهليَّة، ولا يُسألُ عمَّا يُعرَفُ فلما قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ عُلِمَ أنهم سألوه عن حُكم من أحكام الشهر فقال: ﴿قِتَالٌ فِيهِ﴾، والشهر /ب: ١٣٢/ يشتملُ على القتال، وغيره وكذا قوله: ﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَخْدُودَ﴾<sup>(٤)</sup> معناه لعن، ومعلوم أنهم ما لعنوا لأجل الأخدود<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ من خدَّ خدًّا في الأرض لم يستحق اللعن؛ فعُلِمَ به أنَّه لأجل ما تحت الأخدود، وهو النار التي أوقدوها لإحراق من خالفهم بها، فالأخدود يشتمل على النار فلذلك قال: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُجُوهِ﴾<sup>(٦)</sup>، ومن هذا قال الشاعر:

مَا لِلْجَمَالِ مَشَبِيهَا وَتَيْدَا .....<sup>(٧)</sup>

(١) سورة آل عمران: الآية (٩٧).

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي الفارسي: "وبدل الاشتمال كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبه، ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَخْدُودَ﴾ سورة البروج (٤-٥)، والأخدود مشتمل على النار" الإيضاح: ٢٢١.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢١٧).

(٤) سورة البروج: الآية (٤).

(٥) الخدُّ في الوجهِ، والخدَّان: جانبا الوجهِ، وهما ما جاوزَ مؤخَرَ العَيْنِ إلى مُنتَهَى الشَّدَقِ والأخدود: الحُفْرَةُ تُحْفَرُهَا فِي الْأَرْضِ مُسْتَطِيلَةً. والخذَّة، بِالضَّمِّ: الحُفْرَةُ، اللسان: ١٦٠/٣.

(٦) سورة البروج: الآية (٥).

(٧) وبعد البيت:

أَجْنَدَلًا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيدًا      أُمَّ صَارِفَانَا بَارِدًا شَدِيدًا  
أُمَّ الرَّجَالِ جُمَّمًا قُعُودًا

الرجز للزباء بنت عمر بن الضرب ملك الجزيرة في شرح التسهيل: ١٠٨/٢، أوضح المسالك: ٨٠/٢، الخزانة: ٢٩٥/٧، ٢١٢/١٠ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٣٥٨/١، التذليل: ١٧٧/٦، التصريح: ٣٩٧/١، اللغة، الجمال: جمع جمل. وتيدا: ثقيلًا بطيئًا، هو صفة مشبهة من التؤدة، وهي: التمهل والتأني. جندلاً، الجندل، ما ينقله الرجل من الحجارة. صرفانا: النحاس والرصاص، جُمَّمًا: جمع جاثم، أي لاصقين بالأرض. قُعُودًا: جمع قاعد.

و(المشي) بدل من (الجَمال) ، و(تيداً) نصبٌ على الحال ومنه قول الآخر:

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ<sup>(١)</sup>

ويُروى: تُقْضِي لَبَانَاتٌ، فثَوَاءٌ بدل من حول؛ لأنَّه يشتمل على الثَوَاءِ، وإعرابه هو أن قوله: (تُقْضِي) في مَوْضِعِ الرَّفْعِ، اسمُ كان، ويسأَمُ سَائِمٌ تقديرُهُ: وَأَنْ يَسْأَمُ، فأنَّ مع الفعل بمنزلة المصدر عطفاً على تَقْضِي؛ أي: وسأمةٌ سَائِمٍ، وفي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ: خبر كان، ويكون في كان ضميرُ الشَّانِ والقِصَّةِ وهو اسمُ كان، والجملة كُلهَا وهي الفعل والفاعل وهو نقضِي لَبَانَاتٍ، وما تَعَلَّقَ به كُلُّهُ في قوله: (حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ) الخبر؛ إذ تقديره: نقضِي لَبَانَاتٍ، ويسأَمُ سَائِمٌ في حَوْلِ ثَوَاءٍ، ويُروى: ثَوَاءُ الرَّفْعِ.

ومن هذا الضرب قولك: أعجبتني زيدٌ عقله أو عجبْتُ مِنْ زَيْدٍ جهله أو أعجبتني الغلامُ حُسْنُهُ أو ظرفُهُ.

وبدل الغلط<sup>(٢)</sup> قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ أو رأيتُ ثوباً حماراً، وذلك /١٣٣/ كأنه أراد أن يقول: بحمارٍ، ولكن سَبَقَ لسانُهُ إلى رَجُلٍ، أو غلط ونسي ثم استدرك فقال: [ب]<sup>(٣)</sup> حمارٍ، ووجه هذا: أن يدخل فيه (بل) للاستدراك، ولم يرد هذا الضرب في قرآن ولا شعر؛ لأنَّ القرآن لا يكون فيه غلط، والشاعر يُنقِّحُ الشعرَ، ويُهدِّبُهُ.

قد ذكرنا<sup>(٤)</sup> أنَّ (ما) لا يكون صفة لما فيها من الإبهام، ولأنَّها للجنس، وكذلك (مَنْ) لا كالذي؛ لأنَّه ليس للجنس، ولا فيه ذلك الإبهام.

(١) البيت من الطويل، للأعشى، ينظر الديوان ٧٧، الكتاب ٣٨/٣، المقتضب: ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، الأصول ٤٨/٢، الجمل ٢٦، التبصرة والتذكرة: ١٥٩/١، أمالي ابن السجري: ١٣٠/٢، ٢٣٣/٣، نتائج الفكر: ٢٤٦ شرح ابن يعيش: ٦٥/٣، شرح عمدة الحفاظ ٥٩٠/٢، اللغة (اللبنات): الحاجات، واحداً: لبانة. ويُروى البيت برواية أخرى وهي (تُقْضِي لَبَانَاتٍ) على أنَّها فعلٌ مبنيٌ للمجهول؛ وتتمَّة هذه الرواية (ويسأَمُ سَائِمٌ).

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "وبدل الغلط نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ، أراد: مررتُ بحمارٍ؛ فغلط بقوله: "برجلٍ، فوضع حماراً موضعهُ، وحق هذا: أن يُستعمل فيه (بل) فيقال: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ". الإيضاح: ٢٢١.

(٣) زيادة مخلة في الأصل.

(٤) باب وصف المعرفة: ينظر ص: ٢٨٥.

ألا ترى أنّ (ما) و(مَنْ) له لفظٌ ومعنى فتارةً يُردُّ على لفظه، وتارةً على معناه، وذا يدلُّ على الجنسيّة التي فيها، وليس للذي مثل ذلك؛ فلما كان في (ما) أنّها للجنس في الأصل لحقت بالجنس في أنّه يكون موصوفاً لا صفة، فلذلك يجوز أن يكون (ما) و(مَنْ) نكرتين موصوفتين، ويكون مبنياً كل واحدٍ منهما تشبيهاً بالموصول، وذلك أنّ الصفة تلزمه في هذا الموضع كلزوم الصلة للموصول.

## بَابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ

اعلم أنّ حُرُوفَ الْعَطْفِ تسعةٌ على ما قال أبو علي<sup>(١)</sup>، وكُلُّهَا تجتمع في الإِشْرَاقِ بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، وإن كانت تختلف في المعاني على ما نُفَصِّلُهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا كُلُّهَا أنّ الثاني يلحق بوساطتِهَا بالأوّل في إعرابه.

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بلا خلاف<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ المعطوف بمنزلة المثني من الأسماء المُتَفَقِّة، ثم العامل في المثني واحد كذلك هذا.

ويُسَمَّى عطفًا؛ لأنّه يَعْطِفُ اسمٌ على اسم؛ أي: يُثَنِّي/ب: ١٣٣/ من قولك: عطفته، أي: ثنيته، وعطف البيان لقب لذلك الباب، وهو بغير توسط حرف؛ كأنه ثني على الاسم بالإيضاح والبيان.

واعلم أنّهُ يُعْطِفُ الاسم على الاسم إذا اشتركا في المعنى، مثل قولك: قام زيدٌ وعمرو، ألا ترى أنّ أحدهما شارك الآخر في معنى القيام، وصحَّ وجودُهُ من كل واحدٍ منهما، ولو قلت: مات زيدٌ والشمس؛ لم يجز؛ لفقد المشاركة، وكذلك يُعْطِفُ الفِعْلُ على الفِعْلِ إذا اتفقا في الزمان واشتركا في معناه، كقولك: قام زيدٌ وقعد عمرو ولو قلت: قام زيدٌ ويقعد عمرو؛ لم يَجْسُنْ؛ لأنّ الفعلين مختلفان؛ إذ أحدهما ماضٍ والآخر مستقبل، كما لا يُعْطِفُ اسم على فعلٍ وفعلٍ على اسم<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ حرفَ العطف شريكُ الثَّنِيَّةِ، وقائم مقامها، ثم ثبت أنّه لا يُثَنِّي شيئًا مختلفان فعل واسم.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وصفة حرف العطف: أن يُشْرِكِ الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله، وهي تسعة أحرف" الإيضاح: ٢٢١.

(٢) اختلف النحاة في العامل في المعطوف: فذهب سيبويه وجماعة من البصريين إلى: أنّ العامل فيه العامل في الأوّل، وذهب قوم إلى: أنّ العامل في الأوّل الفعل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف؛ لأنّ حرف العطف إنّما وُضِعَ لينوب عن العامل، وهو رأي ابن السراج، ذهب قومٌ آخرون إلى أنّ العامل الفعل المحذوف بعد الواو؛ لأنّ الأصل في قولك: "ضربت زيداً وعمراً": "ضربت زيداً، وضربت عمراً" وهذا رأي الفارسي، ورأي ابن جني، وإن كان ابن بزّهان قد حكى في شرحه: أنّ العامل في المعطوف: الحرف العاطف، والذي نصّ عليه أبو عليّ في الإيضاح الشعريّ، وكذلك ابن جنيّ في سِرِّ الصنّاعة: أنّ العامل في المعطوف: ما ناب عنه الحرفُ العاطف لا العاطف نفسه، ينظر البصريّات: ٧٠١، ابن يعيش: ٧٥/٣، البسيط: ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) ليس هذا على إطلاقه؛ إذ يجوز عطف الاسم على الفعل والعكس إذا كان بمعناه، ينظر الارتشاف: ٢٠٢٢/٤، توضيح المقاصد: ٢٤٣/٣-٢٤٥، الهمع: ١٩١/٣.

وَأَمَّا يَجُوزُ أَنْ يُتَى شَيْعَانِ مُتَّفَعَانِ إِمَّا اسْمَانِ؛ كَقَوْلِكَ: الزيدان، أو فعلان كذلك ماهو نظير التثنية؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَطْفُ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الشَّعْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ:

يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرٍ<sup>(١)</sup> .....

فَعَطْفُهُ عَلَى يَقْصِدُ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى [صِفَتِهِ]<sup>(٢)</sup> عَطْفُ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْمَاضِي مِثْلَ، قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَمْرُو؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ عَطْفُ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ؛ فَبَانَ يَجُوزُ عَطْفُ فِعْلِ عَلَى فِعْلِ وَهُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفِينَ فِي الزَّمَانِ؛ أَوْلَى.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الْمُظْهِرِ عَلَى الْمُظْهِرِ، وَالْمُضْمَرِ نَحْوَ: رَأَيْتَكَ وَزَيْدًا، وَلَمْ يَجْزِ عَطْفُ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ نَحْوَ: رَأَيْتَكَ وَإِيَاهُ، وَقَامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ.

وَأَمَّا الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ وَجَرٌّ، /أ: ١٣٤/

فَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَلَا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنْ يُؤَكَّدَ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدًا، وَقَامَ هُوَ وَزَيْدًا، وَلَوْ قُلْتَ: قُمْتُ وَزَيْدًا، أَوْ قُمْتُ وَأَنَا لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّ الضمير المنفصل بمنزلة الظاهر، وإمّا قلناه؛ لِأَنَّ مِنْ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مَا لَيْسَتْ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ، مِثْلَ: قَامَ وَقُمْتُ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ فَكَأَنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ فِي الظاهر اسماً على فعل؛ إِذْ لَيْسَ لِذَلِكَ الضمير أثرٌ ولفظ فأكدته؛ لتقويم اللفظ في الظاهر ليعطف عليه؛ ولأن الذي له صورة نحو: التاء في قمت، وقمت، والنون والألف في قمتنا؛ قد [اختلط]<sup>(٣)</sup> بالفعل حتى صار كأنه حرف من حروفه؛ ألا ترى [أن]<sup>(٤)</sup> قد غيّرت لأجله حركة لام الفعل؛ حيث سكن لَمَّا دخل الضمير، وكثرت الحركات، فقالوا: ضربت وأكرمت، وكان اللام مفتوحاً فمتى عطفت عليه وهو قد صار بعض حروف الفعل؛ فكأنك قد عطفت الاسم على الفعل؛ إِلَّا أَنَّكَ وَإِنْ أَكَّدْتَهُ؛ فَالْعَطْفُ فِي التَّحْقِيقِ يَقَعُ عَلَى

(١) كمال البيت:

بَاتَ يُعَشِّئُهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرٍ

من الرجز المشطور، بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٤٣٧/٢، شرح الكافية الشافية: ١٢٣٨/٣، التذييل: ٢٤٨/٣، اللسان: ٦٠٠/١١ (كهل)، ٦٢/١٥ (عشا)، المقاصد النحوية ١٦٥٧/٤، الخزانة ١٤٠/٥، ١٤٣، المحكم: ٢٨٧/٢.

(٢) في الأصل (صفة).

(٣) في الأصل (اختط).

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

ذلك الضمير، وإنما المؤكّد تقيّية له، فلا يقع العطف على المؤكّد؛ إلاّ أنّه يَجُوزُ في الجملة العطف على ذلك الضمير من غير توكيد؛ لأنّه في الحقيقة، والاعتقاد عطفٌ على ذلك الضمير؛ الذي هو اسمٌ، وإنّ يكن بارزاً، أو كان مخالطاً.

وأما ضمير المنصوب؛ فإنّه يحسُّ العطف عليه من غير توكيد، وهو قوله: أكرمُتكَ وزيداً، وأكرمُني [وبكراً]<sup>(١)</sup>، وإنما كان ذلك؛ لأنّ له صفةً ظاهرة في الحال؛ إذ كان للمفعول لا كضمير الفاعل الذي قد يَسْتَتِرُ في الفعل؛ لأنّه لا يخالط الفعل بحيث يصير كواحدٍ من حروفه ألا ترى أنه لم [تتغيّر]<sup>(٢)</sup> لدخوله؛ لام فالفعل ولم تُسكَّنْ؛ لأنك تقول: أكرم وضرب، ثم تقول: أكرمُتني وأكرمك وأكرمهُ / ب: ١٣٤ / لمنزلة المنفصل فيقع العطف عليه نفسه دون المنفصل.

وأما ضمير المجرور فلا يعطفُ عليه<sup>(٣)</sup>، والكوفيون<sup>(٤)</sup> يُجَوِّزُونَهُ، ويحمِلُون عليه قراءة من قرأ<sup>(٥)</sup> ﴿والأزحام﴾<sup>(٦)</sup> ويُسُنُّون ذلك، ويَحْتَجُّون له بقول الشاعر:

فاليومَ قرَّبْتَ تهجوناً وتشتمناً      فاذهبَ فما بكِ والأيامَ من عَجَبِ<sup>(٧)</sup>  
ويقول الآخر:

آبِكَ أَيُّهُ بي أو مُصدَّرٍ      من حُمُرِ الجِلَّةِ جَابِ حَشْوَرِ<sup>(٨)</sup>

(١) في الأصل (بك).

(٢) في الأصل (يعر).

(٣) إلاّ بإعادة الجار، وهذا مذهب البصريين، ينظر الكتاب: ٣٨١/٢، الكامل: ٩٣١/٣، الجمل: ١٨.

(٤) ينظر الإنصاف: ٤٦٣-٤٧٤، الارتشاف: ٢٠١٣/٤، ونُسِبَ إلى يونس والأخفش في شرح التسهيل: ٣٧٦/٣،

الارتشاف: ٢٠١٣/٤، إلاّ أنّ الفراء وصف هذا العطف بالقبح في معاني القرآن: ٢٥٢/١-٢٥٣، وقد ذكر

القرطبي أنّ الكوفيين قالوا بقبحه، ينظر تفسير القرطبي: ٢/٥.

(٥) سبق تخريج القراءة.

(٦) سورة النساء: الآية (١).

(٧) من البسيط من شواهد سيبويه التي لم يعلم قائلها، ينظر الكتاب: ٣٩٢/١، الكامل: ٩٣١/٣، الإنصاف:

٤٦٤، شرح ابن عيش: ٧٨/٣، شرح الكافية الشافية: ٦٩٤/٢، شرح التسهيل: ٣٧٦/٣، الخزانة: ٣٣٨/٢ اللغة:

قرئت: شرعت.

(٨) البيت من الرجز، قائله مجهول، ينظر الكتاب: ٣٨٢/٢، شرح الكافية الشافية: ١٢٥١/٣، شرح التسهيل:

٣٧٧/٣، تمهيد القواعد: ٣٥٠٠/٧، اللغة: آبك: ويحك وويلك، التأنيه: الدعاء، المصدر: العظيم الصدر، الجأب:

الغليظ، الحشور: الخفيف.

فأماً (والأرحام) فقد قال المبرّد: <sup>(١)</sup> إنّه لحنٌ [ولكن] <sup>(٢)</sup> خرّج المتأخرون له وجهين مضياً. فأماً الشعر فإمّا جاز فيه لضرورة الشعر، أو جاء غيره الجار، ولكن حذف - أعني المتأخر - لجري ذكره، وهو يقدر (لي بك وبالأرحام) و(لي وبمصدر) وقوله: أبك كلمه معناها: ويملك، وقوله: أيّه؛ اسم الفعل؛ أي: [استزاده واستنطاق] <sup>(٣)</sup> وأيّّه اسم الفعل الأمر، أو مصدر؛ يعني للحمار لن، وكذا إن أكّدتَه لم يجر عند سيوييه <sup>(٤)</sup> نحو: مررتُ بك أنتَ وزيدٌ <sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا؛ فالحروف التسعة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى). فأماً الواو <sup>(٦)</sup> فمعناه: الجمع بلا ترتيب، تقول: قامَ زيدٌ وعمرٌ، معناه اجتماعاً في القيام، ثم يجوز أن يكون المبتدأ به [ذكره] <sup>(٧)</sup> قامَ آخرًا، ويجوز أن يكون قامَ أولاً على الإنفراد ثم قام الآخر ويجوز أن يكون جميعاً قد قاما دفعةً واحدة من غير ترتيب، والدليل في أنّها لا تُرتب هو أن كل فعل أو اسم يقتضي اسمين لا يتم الكلام إلاّ بهما؛ فإنك تعطف أحدهما بالواو لا غير دون الفاء الذي يُرتب وقوله: اختصم زيدٌ وعمروٌ؛ لأنّ الاختصاص ونحوه من الافتعال مثل: الاشتراك،

(١) ينظر الكامل: ٩٣١/٣، ويقول ابن جني: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إني لم أحمل "الأرحام" على العطف على الجور المضمّر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام" ثم حذف الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذف لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما. الخصائص: ٢٨٥/١-٢٨٦، وينظر تفسير القرطبي: ٥-٢/٥.

(٢) في الأصل (لحن).

(٣) في الأصل (صرن وصف رتر).

(٤) ينظر الكتاب: ٣٨١/٢.

(٥) هذا مذهب الجرمي والزيادي، ينظر توضيح المقاصد: ١٠٢٧/٢.

(٦) ابن البنا بشرح قول أبي علي: "منها الواو في قولك: رأيت زيداً وعمراً، ومعناها الجمع بين الشئيين وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخراً في المعنى تقول: اختصم زيد وعمرو، واشترك بشر وبكر، ولا يجوز بغيرها من حروف العطف، وكذلك المال بين زيد وعمرو؛ لأنّها تدل على الجمع والمعنى فيه لا يصح إلاّ بها ولو قلته بالفاء أو بضم جعلت الاختصاص والاشتراك من واحد، وكذلك سيان زيد وعمرو وسواء عبدالله وبشر، فأما قول الشاعر:

وكان سيان أن لا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح

فإنّما أنّه بذلك أنّك تقول: جالس الحسن وابن سيرين، فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً". الإيضاح: ٢٢١-٢٢٢-

٢٢٣.

(٧) في الأصل (ذكر).

والاستواء، والاصطحاب، والاقتيال، وغير ذلك لا يكون إلا بين اثنين ولو كانا اسمين متفقين/أ: ١٣٥/ لَكُنْتَ ثَنِيَّتُهُمَا، وقلت: اختصم الزيدان؛ لأنَّ كل واحد منهما كالآخر في أنَّ الفعل لا يتم إلا به، وإذا كانا مختلفين لم يمكنك ثنيتَهُمَا والجمع بينهما بألف التثنية، فتقيم إذاً الواو التي تجري في الجمع مقام التثنية في الجمع بينهما.

ولا يجوز أن تقول: اختصم زيدٌ وعمرو؛ لأنَّ الفعل لا يتم بزیدٍ وحده، وهذا يقتضي أنَّ الفعل قد استقلَّ به وحده، فلمَّا فرغ منه فعل غيره بعده، وهذا لا يجوز.

وكذلك المال بين زيد وعمرو، ولا تُقْلُ فعمرو؛ لأنَّ بين تقتضي اسمين مجتمعين، والفاء لا تجمعهما دُفْعَةً واحدة.

وكذلك سيان زيد وعمرو أي: بُعد ما بينهما، وسواء زيد وعمرو؛ لأنَّ المساواة تكون بين اثنين؛ فهذا الاسم طلب اسمين حتى يحصل معناه فيهما، ولا تقل: فعمرو، أو عمرو، وقد جاءني في الشعر:

وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها واغبرت السوح<sup>(١)</sup>

فقال: أو يسرحوه بها، وسيان يقتضي اسمين؛ لأنَّ معناه المماثلة، واسم المثل يطلب اسمين حتى يحصل معناه فيهما؛ فحُفُّهُ أن يكون: وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا، ويسرحوه بها، كما يقول: سيان زيد وعمرو أي: مثلان، وإنما جاز ذلك؛ لأنَّه تأنَّس بأنَّ (أو) وإن كانت لأحد الشيئين فقد تقع في الإباحة، والترخيص في موضع يجوز الجمع فيه بينهما، نحو قولهم: جالس الحسن<sup>(٢)</sup> أو ابن سيرين<sup>(٣)</sup>، ثم يجوز أن يجمع بينهما في المجالسة<sup>(٤)</sup>، كما لو قال: جالس الحسن السوح: جمع ساحة.

(١) البيت من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١٢٢، شرح شواهد الإيضاح: ٢٤٥، شرح شواهد المغني ١٩٨، اللسان: ٤١٢/١٤ (سوا)، الخزانة: ١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، رصف المباني ١٣٢، ٤٢٧، الخزانة ٨٩/٤، ٧٠/١١، اللغة: سيان: مثلان. سرح: أرسل للمرعى.

(٢) أبو سعيد الحسن البصري إمام أهل البصرة كان جامعاً عالماً فقيهاً عابداً توفي سنة ١١٠ هـ ينظر الواوي بالوفيات: ١٩٠/١٢.

(٣) أبو بكر محمد بن سيرين بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن مالك رضي الله عنهما - إمام البصرة توفي سنة ١١٠ هـ، ينظر وفيات الأعيان: ٣٢١/٣ - ٣٢٢.

(٤) وذلك أنه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في ذلك من النفع والحظ؛ وهذا المعنى موجود في ابن سيرين، ينظر شرح ابن يعيش: ١٠٠/٨.

وابن سيرين، كذلك لو عطف بالواو [لاستقام]<sup>(١)</sup> الكلام في الجمع بين السرح وتركه؛ [لذلك]<sup>(٢)</sup> أجزاها مجراه / ب: ١٣٥، /، ويصفُ الشاعرُ الجدبَ، وأنه لاشيء في الأرض من المرعى فسواء سُرح النعمُ بها أم لم يُسرح، واسم كان إنما هو ضميرُ الشأن، والقصة بعده جملة من مبتدأ وخبر، هي خبر كان، فالمبتدأ: ألا يسرحوا، وسيان: الخبر كما قلنا في: ﴿أَوْزَيْكُنْ لَمْ يَأَيَّ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما الفاء<sup>(٤)</sup> فإنها تقتضي الترتيب، والتعقيب على مواصلة، مثل قولك: جاء زيدٌ فعمرو، يقتضي أن عمراً جاء بعده مترتباً عليه لا غير، ولم يتأخر مجيئه عن الأول بمهلة، وإنما هو تفرق عن مواصلة؛ [معنى]<sup>(٥)</sup> أنهما لم يجيئا مجتمعين بل افترقا، ولكن بلا انقطاع؛ لا كالواو إذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو؛ فإنَّ معناه أنه اجتمع لهما هذا الفعل ثم لا يدري كيف ترتيب حالهما فيه؛ والدليل على أن الفاء تقتضي الترتيب هو أنه جيء به في الجزء دون الواو، وغيره؛ حيث يقال: إن دخلت الدارَ فأنت طالق؛ لأنَّ الجزء جواب الشرط، ولا يتم الجواب الذي هو الجزء إلا بعد أن يتم الأول الذي هو شرط، ثم يكون جزاؤه بعده مُرتباً عليه؛ فالفاء لَمَّا رُبِّتْ؛ عقدت إحدى الجملتين، وعلقتها بترتيب على الأخرى، وقال السمساني: <sup>(٦)</sup> يَدُلُّ على أنها تقتضي التعقيب بلا مهلة؛ كونه أيضاً في الجزء لا يستحق تعقيب الشرط.

ثم يدخلُ ألف الاستفهام على الفاء والواو نحو قوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> ونحو قوله: ﴿أَوَءَابَاؤُنَا﴾<sup>(٨)</sup>، وذلك أن هذه (واو) عطف، فإذا [قلت: أ]<sup>(٩)</sup>، ضربتُ زيدا أو عمراً؛

(١) في الأصل (لاستفهام).

(٢) في الأصل (فكذلك).

(٣) سورة الشعراء: الآية (١٩٧).

(٤) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومنها الفاء في قولك: دخلتُ البصرةَ فالكوفة، وهي تُوجب أن الثاني منهما بعد الأول، ومن ثم وقعت في جواب الشرط، نحو: إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالق، وثم مثل الفاء في هذا، إلا أنها تُؤذن بتراخٍ أزيدُ مما في الفاء". الإيضاح: ٢٢٣.

(٥) في الأصل (لمعنى).

(٦) لم أفه عليه.

(٧) سورة العاشية: الآية (١٧).

(٨) سورة الواقعة: الآية (٤٨).

(٩) في الأصل (والتا ضربت).

فتقديره: كأنك لما قلت: أضربت زيداً قال لك المخاطب: نعم، وعمراً، فقلت: أو عمراً أي: أو عمراً ضربت أيضاً، وكذا كأنهم لما قالوا: ﴿أَبَاؤُنَا الْمَبْعُوثُونَ﴾<sup>(١)</sup> قيل لهم: نعم، أنتم مبعوثون وأبائكم، فقالوا: أو آبؤهم أي: و آبؤنا الأولون مبعوثون /أ: ١٣٦.

وأما (ثم) فإنها تقتضي الترتيب أيضاً بمهله [وتراخ]<sup>(٢)</sup>؛ فهي تزيد على (الفاء)؛ لأنك إذا قلت: قام زيدٌ ثم عمرو؛ يقتضي أنه وقع بين القيامين مهلة لا كالفاء؛ لأنها اقتضت أنه يليه لا يتأخر عنه.

وأما (أو)<sup>(٣)</sup> فإنها على أربعة أوجه، وإن شئت أن تجعل فيها وجهاً خامساً، وهو التي ينصب بعدها، وهذه الأربعة عاطفة:

أحدها: الشك.

والثاني: الإبهام.

والثالث: التخيير.

وهي في كل هذا تقتضي أحد الاسمين، والفرق بين الشك والإبهام هو أنك إذا قلت: جاء زيدٌ أو عمرو؛ فأنت شاكٌ في أيُّهما جاء، وقد يكون متيقناً لحيء أحدهما بعينه إلا أنك أردت أن تُبهِمَهُ على المخاطب، وألاً يبين له، وعلى هذا أحد جوابي البصريين<sup>(٤)</sup> عن قوله: ﴿أَوْزَيْدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وهو أنها للإبهام، وهو أن الله تعالى لم يُرِدْ أَنْ يُبَيِّنْ عِددهم للناس، وإن كان هو عالماً بهم.

(١) سورة الواقعة: الآية (٤٧).

(٢) في الأصل (تراخي).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومنها: (أو) وهي لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره، تقول: كُنَّ السمكةُ أو اشربُ اللبنُ، أي: افعل أحدهما ولا تجمع بينهما، ومن ثم قلت: زيدٌ أو عمرو قام، كما تقول: أحدهما قام، ولا تقول: قاما، فإذا قلت: كُنَّ خبزاً أو تمرّاً أو لحمّاً؛ فأردت الإباحة فكأنك قلت: كل هذا الضرب فما ذكرته من كونه لأحد الأشياء قائم فيه، لأنّه لو أكل واحداً من هذه الأشياء كان مؤتمراً، ولو كانت كالواو لم يكن قد ائتمر حتى يجمع بينهما كُلاًها". الإيضاح: ٢٢٣.

(٤) شرح السيرافي: ٤٣١/٣، الخصائص: ٤٦١/٢، أمالي ابن الشجري: ٣١٨/٢ - ٣١٩.

(٥) سورة الصافات (١٤٧).

والثاني: أنَّ معناه مائة ألف أو يزيدون في رأي العين، وحزِر الحازِر؛ وذلك أنَّ العادة قد جَرَتْ بأنَّ الحازِرَ إذا رأى عدداً وأردَّ أن يَحْرِرَ ويُقدِّر؛ قال: هذا مائة أو مائة وكسر؛ لأنَّه يجوز ليس أنَّه يقطع ويحصر؛ فأراد بهذا أنَّه في حرزكم، وتقديركم.

وقال الكوفيون: <sup>(١)</sup> معناه الواو، وهو قول المفسرين <sup>(٢)</sup> أي: وَيَزِيدُونَ.

وليس هذا بجيد؛ لأنَّ أولهما معنى مفرد غير الواو، وإذا أمكن حَمَلُهَا على معناها فلا وجه في صرفُهما إلى الواو.

والتخيير قوله: كُلُّ السمك أو اشرب اللبن؛ أي: أنت مُحَيَّرٌ في أحدهما، لا تجمع بينهما، وهي تقتضي أعني (أو) أحد الشيئين، إنَّ كانا اثنين أو أحد الأشياء إنَّ كانت جماعة في الخبر، وغيره لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرو، [و] <sup>(٣)</sup> معناه أحدهما قام، ولكنك لا تعرفه بعينه، ولا تُقَلِّ: قاما فإنَّ هذا يقتضي اثنين حصل الفعل منهما.

والضرب الرابع: أن تكون (أو) للإباحة /ب: ١٣٦/ مثل قولك: كُلُّ خُبْزاً أو لحمًا أو تمرًا؛ وذلك أنَّه يجوز أن يجمع بينها كُلُّهَا، ويجوز أن يأكُلَ واحداً منها فقط؛ إذ معناه كُلُّ هذا المذكور، وهذا الضرب قال أبو علي: <sup>(٤)</sup> وما ذكرته من كونه لأحد الأشياء قائم فيه معناه هو أنا قد ذكرنا أن (أو) في الأقسام [الثلاثة] <sup>(٥)</sup> يقتضي أحد الأشياء، ومعنى الأحد يتصوَّر في الإباحة؛ لأنَّه لو اقتصر على واحد مما ذكره جاز، فيكون قد وُجِدَ أحد المذكورات؛ إذ لا يقتضي الجمع بينها لا غير كما تقتضيه الواو؛ لأنَّه لو قال: كُلُّ خُبْزاً وتمرًا؛ لم يكن ممثلاً لأمره إلا بعد أن يجمع بينهما، وإذا قال: كُلُّ خُبْزاً أو تمرًا، فأكل أحدهما كان مؤتمراً.

(١) ينظر الإنصاف: ٤٧٨-٤٨٤، ، ائتلاف النصرة: ١٤٨-١٤٩، وقد ردَّ الفراء في معاني القرآن أن يكون (أو) بمعنى (الواو) مما يدل على أن من قال به جماعة من الكوفيين، ينظر الارتشاف: ٦٤١/٢، ١٩٩١/٤، الجنى الداني:

٢٤٧، وقد ذهب إلى القول بهذا الأخفش في معاني القرآن: ٣٣ - ٢٤٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٨٥٣/٢، البحر المحيط: ٣٧٦/٧.

(٣) زيادة يستقيم بها النص.

(٤) الإيضاح: ٢٢٣.

(٥) تكرار في الأصل.

وإنما يتبيّن التحيير ويتميّر من الإباحة بشيئين:

**أحدهما:** ما قاله أبو سعيد: <sup>(١)</sup> وهو أنّ كل ما كان أصله محظوراً ثم أمره بشيء معطوف على غيره ب(أو) فإنّه على التمييز؛ لأنّه على الحظر، وإنما خيره في أحدهما مثل: ثوب الإنسان، وطعامه، وماله هو محظور على غيره، فإذا قال: خذ هذا الثوب أو هذا؛ أي اختر أحدهما؛ لأنهما ما كانا على الإباحة فيجمع بينهما، وما كان أصله الإباحة؛ فإذا ذكر شيئين فإنما المراد به الإباحة فيهما مبقّاه لك، وهو مثل مجالسة الحسن فإنّها مباحة، وكذا ابن سيرين فإذا قال: جالس الحسن أو ابن سيرين كان على ما كان، وكذا إذا قيل له: كُل السمك، أو اشرب اللبن؛ كان على التحيير، لا تجمع بينهما؛ لأنّ الطيب كان حظر على المريض [من أكل الاثنين] <sup>(٢)</sup>؛ فإذا قال: كُل السمك، أو اشرب اللبن، لم يرد الجمع بينهما، وقد كان ممنوعاً منهما بل يكون على أحدهما، ولكن جعل الاختيار إليه.

**والثاني:** بالقرين وشاهد الحال؛ لأنّ الموضوع الذي يصلح فيه للتحيير يُعرّف ويتبين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> أو ﴿كُفُورًا﴾ <sup>(٤)</sup> من هذا القبيل وهو أنّه نفى الإباحة، وتحقيقه/ أ: ١٣٧/ هو أنك إذا قلت: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فقد أبحاث له ذلك؛ فله أن يجالس الحسن على الانفراد، وله أن يجالس ابن سيرين على الانفراد، وله أن يجمع بينهما، فإذا قال: لا تجالس الحسن أو ابن سيرين؛ كان نفي ذلك الإثبات، ورفع تلك الإباحة بالنهي؛ من حيث لا يجوز أن يجالس هذا على الانفراد ولا ذاك على الانفراد، ولا أن يجمع بينهما فقابل هذا النفي والنهي بتلك الإباحة والإثبات، كذا ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ، إِنَّمَا أَوْكُفُورًا﴾ رفع الطاعة لكل واحد منهما على الانفراد، ولهما على الاجتماع.

قال: <sup>(٥)</sup> وقال علي بن عيسى الرماني <sup>(٦)</sup> قال لي بعض المتكلمين: إنّ هذا المعنى يدقُّ عليّ فلا أفهمه.

(١) ينظر شرح السيرافي: ٤٢٦/٣.

(٢) في الأصل (لما أكل الرحيم).

(٣) سورة الإنسان: الآية (٢٤).

(٤) سورة الإنسان: الآية (٢٤).

(٥) ابن البنا.

(٦) لم أفهم عليه.

وأما (أو) في قوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾<sup>(١)</sup> فيجوز أن تكون للإبهام، ويجوز أن يكون على حَزْرِ الحازِر، وكذلك قوله: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾<sup>(٢)</sup> وَرَفَعَ (أشدُّ) عطفاً على موضع الكاف وهو رَفَعٌ، ولا يجوز (أشدُّ) بالنَّصْب، وكذلك تقول: زيدٌ كعمروٍ أو أفضلٌ بالرفع؛ إذ معناه زيدٌ مثلُ عمروٍ أو أفضلٌ؛ فيكون معطوفاً على (مثلُ) الذي هو خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يُنصَبَ على أن يكون في موضع عطفٍ على عمروٍ؛ لأنه ليس [أفضل] <sup>(٣)</sup> في هذا العطف شيء، وإنما معناه أن زيدا أفضل من عمرو، أو مثله، ولو عطفته على عمرو لم يستقم معناه؛ إذ يكون تقديره: زيدٌ مثلُ أفضلٍ؛ لأنه يكون العامل فيه، ولكن إذا قلت: زيدٌ كعمروٍ أو بكرٍ جاز؛ لأنه يستقيم أن تقول: زيدٌ كبكرٍ، أو مثلُ بكرٍ، ولم يستقم زيدٌ كأفضل.

و(أو) قد يُقَارِبُ معنى الواو لا أنَّها تكون بمعناها، ولكن على تقريب المعنى، وهو قولهم: (خذه بما عَزَّ أو هان)<sup>(٤)</sup> معناه: خذه بالعزير والهيئ؛ أي: بكل حال، وكذا في كتاب الشرط، وكل حق داخل / ب: ١٣٧ / فيها، أو خارج منها.

وأما (إمّا) فإنَّ أبا علي<sup>(٥)</sup> وأبا سعيد<sup>(٦)</sup> كانا يذهبان إلى أنه ليس بحرفِ عطفٍ، والمتقدمون<sup>(٧)</sup> كانوا يعدُّونه من حروف العطف لكثرة مصاحبته معها، ومن قال<sup>(٨)</sup> ليس بحرفِ عطفٍ فله دليلان:

(١) سورة البقرة: الآية (٧٤).

(٢) سورة النجم: الآية (٩).

(٣) في الأصل (أحمد).

(٤) من أقوال العرب ورد في كتاب سيبويه: ١٨٤/٣.

(٥) يقول أبو علي: "وإمّا بمنزلتها في أنَّها تكون لأحد الأمرين أو الأمور؛ إلاَّ أنَّها تؤذَن بأنَّ مبنى الكلام كان على الشك، وأو قد يجوز فيها أن يكون المبني وقع على اليقين ثم أدركه الشك بعد، وليست إمّا بحرفِ عطفٍ؛ لأنَّ حرفِ العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربتُ إمّا زيدا، وإمّا عمراً؛ فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإمّا عمراً فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى". الإيضاح: ٢٢٣.

(٦) ينظر شرح السيراني: ٣٩٨/١.

(٧) وعددها من حروف العطف ظاهر قول سيبويه، ينظر الكتاب: ٤٣٥/١، الأصول ٥٦/٢، اللمع: ١٧٧، التبصرة والتذكرة: ١٣٨ - ١٣٩.

(٨) ينظر أمالي ابن الشجري: ٣٤٤/٢، أسرار العربية: ٣٠٢، وقد نُسِبَ إلى يونس: أنه أنكر أن (إمّا) من حروف العطف، وتُفِيْل ذلك عن ابن كيسان. ينظر: الجنى الداني ٤٨٧ وابن يعيش ٨٩/٨.

أحدهما: هو أن حرف إمّا يجي بعد المعطوف عليه؛ ليعطف عليه المعطوف، ولا يتقدّم، ثم ثبت أنك تقول: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، وأنت إذا عطفت قلت: جاءني زيدٌ أو عمرو، وجاءني زيدٌ وعمرو؛ فتوسط الحرف العاطف بين المعطوف والمعطوف عليه ليعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، وليس في (إمّا) شيء من ذلك.

**والثاني:** هو أنك تقول: وإمّا، والواو التي فيها حرف عطف، فلو كانت (إمّا) حرف عطف لما دخلت الواو عليه، كما لا يدخل على غيره من حروف العطف؛ لأنهما حرفان لمعنى واحد وهو للعطف.

إذا ثبت هذا فإنّ (إمّا) مثل (أو) فإنّ لها أربعة أقسام، ولكنها إذا كانت بمعنى الشك؛ فهي أدخل وأقعد في الشك من (أو)؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ أو عمرو؛ جاز أن يكون قد ابتدأت بهذا، وأنت شاك فثبت الكلام على الشك، ويجوز أن تكون متيقناً لمجيء من ابتدأت به ثم أدركك الشك؛ فجئت ب(أو) فسرى ذلك الشك من الثاني إلى الأول، وصار الكلام كله مشكوكاً فيه، وليس كذلك (إمّا)؛ لأنّ مبدأه وابتدأه على الشك، وذلك أنك تُبدأ بالكلام وأنت شاك فيما تخبر به؛ فتقول: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو / أ: ١٣٨ / وقول الشاعر:

هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا.....<sup>(١)</sup>

فقد روي أسارٍ ومِنَّةٍ بالخفض، وبالرفع<sup>(٢)</sup> فمن خفض فلا مؤنة فيه لأنه وافق قوله: خُطَّتَا، وهو تنية خُطَّة [للقضية]<sup>(٣)</sup>، فكأنه أراد أن تقول: خُطَّتَا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ؛ ثم جاء بإمّا

(١) كمال البيت:

هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

البيت من الطويل، لتأبط شراً، ينظر البيت في ديوانه: ٨٩، شرح الحماسة للمرزوقي: ٧٩، للتبريزي ١: ٧٨، وبلا نسبة في الممتع: ٣٣٧/١، ٨٢٦/٢، شرح التسهيل: ٦٢/١، الهمع: ١٨٧/١، اللغة: الإسار: الأسر. والمنة: المن بإطلاق السراح.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ٩٤٤/٢، المغنى: ٨٤٣/١، التذييل: ٢٤٢/١.

(٣) في الأصل (الليه).

مُعْتَرِضاً به لما أراد من معناه، وهو اقتضاء لأحد ما ذكره بتكريره لإمّا؛ إذ (إمّا) يقتضي أحد الشيئين ك(أو) فتكون كقولك: مررت برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ، ومن رواه بالرفع أرادهما خُطَّتَانِ إمّا إسارٌ ومِنَّةٌ، ثم حَذَفَ نون التثنية، وهذا يجوز عند الكوفيين في كل تشنية، ونحن نُجَوِّزُهُ في تشنية الذي في مثل قوله:

(١) ..... إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا ..... (١)

ولكن (خُطَّتَا) في ضرورة شعرٍ، وقوله:

لَهَا مَتَّتَانِ خَطَاتَا ..... (٢) ..... (٢)

قد قيل: (٣) خَطَاتَانِ (٤)، وقيل: خطاتا (٥) على ردِّ الألف في مثل: قضاتا قال

(١) كمال البيت:

أَبِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا سَلَبَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

من الكامل للأخطل، ينظر الديوان: ٨٦، ٤٤، الكتاب: ١٨٦/١، المقتضب: ١٤٦/٤، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١٢، المنصف ٦٧/١، الأزهية ٢٩٦، أمالي ابن الشجري: ٥٥/٣، شرح ابن يعيش: ٣/١٥٤، ١٥٥، ضرائر الشعر: ١٠٩، اللغة: بني كليب: يراد بهم قوم جرير، وكليب أبو القبيلة، وهو كليب بن يربوع. عمي: مثنى، والمراد بهما: أبو حنش بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، المعروف بأكل المُرَّار " والمرار " شجر مُرٌّ؛ إذا أكلته الإبل قلصت عنه مشافرها"، وعمرو بن كلثوم التغلبي، قاتل عمرو بن هند. الأغلال: جمع غل وهو حديدة، تجعل في عنق الأسير.

(٢) كمال البيت:

لَهَا مَتَّتَانِ، خَطَاتَا، كَمَا أَكَبَّ، عَلَى سَاعِدَيْهِ، النَّمِرُ

البيت من المتقارب، لامرئ القيس، ينظر ديوانه: ١٦٤، سرّ الصناعة: ٤٨٤/٢، شرح اختيارات المفضل: ٩٢٣/٢، اللسان: ٣٩٨/١٣ (متن)، ٢٣٣/١٤ (خطا)، الخزانة: ٥٠٠/٧، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨، وبلا نسبة في رصف المباني: ٣٤٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٠/١، المقرب ١٨٧/٢-١٩٣، شرح الشافية: ٢/٢٣٠، اللغة: المنتنان: جانباً الظهر حول العمود الفقري. فرس خطاة: مكتنزة. أكب: جلس مهتماً.

(٣) هذا رأي الفراء، ينظر المذكر والمؤنث: ٧٠-٧١.

(٤) تشنية خطاة وهي المرأة المَكْتَنِرَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، يقال: امرأةٌ خَطِيئةٌ بَطِيئةٌ، ويقال: خطاةٌ بظاهُ تُقَلِّبُ أَيْدِيَهَا أَلْفًا سَاكِنَةً

على لَعَةِ طِيءٍ. اللسان: ٢٣٢/١٤، تاج العروس: ٥٦١/٣٧.

(٥) ينظر سر الصناعة: ٤٨٤/٢، شرح الشافية: ١٥٦/٤-١٥٧، المتع: ٣٣٧.

السسماني: (١) وإمّا تُكرّر؛ لأنّك تبتدئ بالشك وتشترطه؛ فوجب لذلك تكريه؛ لأنّ الشك يقتضي شيئين يتردّد بينهما، فلذلك تقول: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، ويُفارق (أو)؛ لأنك لا تشترط الشك فيه على نفسك ابتداءً، بل تُحدّث بعد إطلاقك الابتداء.

وقد كان يجوز أن تمضي على يقينك؛ فلذلك جاز في قولك: جاءني زيد أو عمرو أن تسكّت على قولك: جاءني زيد، ومثله لا يجوز جاءني إمّا زيد.

وأما (لا) (٢) فإنّها تنفي عن الثاني ما وجب للأوّل فهذا معناها، ولهذا قال النحويون: (٣) إذا كان أوّل الكلام نفيّاً لم تدخل (لا) بعده؛ لأنّه /ب: ١٣٨/ ما ثبت للأوّل شيء فتنفية عن الثاني، وإمّا معنى (لا) التحقيق للأوّل، والنفي عن الثاني؛ تقول: قام زيد لا عمرو، وضربت زيدا لا عمراً، ولا تقول ما ضربت زيدا لا عمراً، أو ما شتمت عمراً لا بكرّاً؛ لأنه ما ثبت للأوّل ضرب، أو شتم فتنفية عن الثاني.

واعلم أنّ (لا) في العربيّة تتصرّف على وجوه تكون (لا) نافية، ثم إذا نفّت عمّلت عمل إن، وعمل ليس، وتكون (لا) ناهيةً، وعاطفةً، وزائدةً، ومؤكّدةً، وعوضاً، ومعنى غير.

فالزائدة، مثل قوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ (٤)؛ إذ معناه: والسيئة؛ لأنّ الاستواء يقتضي اسمين.

والمؤكّدة تكون مع النفي، وهو إذا تقدم النفي جاءت (لا) بعده مؤكّدة؛ لأنّ النفي يكون قد تباعد وتراخ فيجئ (لا) مقويةً لها، مؤكّدةً نحو قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، ما ضربت زيدا ولا عمراً؛ فيكون الواو في ولا للعطف، و(لا) مؤكّدةً لمعنى النفي.

(١) لم أقف عليه.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومنها: (لا)، وذلك قولك: ضربت زيدا لا عمراً، ولو قلت: ما ضربت زيدا لا عمراً، ولم أشتّم بكرّاً لا خالداً؛ لم يجز؛ لأنّك لم توجب للأوّل شيئاً فتنفية بلا، وأنت إمّا تنفي بلا ما أوجبه للأوّل".  
الإيضاح: ٢٢٤.

(٣) ينظر رصف المباني: ٢٥٨، الجنى الداني: ٢٩٤.

(٤) سورة فصلت: الآية (٣٤).

وفرقُ بين هذا القسم، وبين الزائدة؛ لأنَّ هذا فيه توكيد وتقوية؛ فهو لفائدةٍ ومعنى دخل، والزائدة دخولها وخروجها سواء.

وكونها عوضاً يُكون مع (إن) المحقَّفة من المُثَقَّلة، ويكون عوضاً عن ثلاثة عن ذهاب الحرف في (إن) وعن ذهاب اسمه، وإيلائه ما كان لا يليه قبل وهو الفعل، وهو في مثل قوله: ﴿الْأَيُّقَدِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> تقديره: أنهم يقدرُونَ؛ لأنَّه ليس فيه نفي، وإنما زيد عوضاً.

قُلْتُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٢)</sup> زائدة.

قال: <sup>(٤)</sup> (لا)، وإنما هي بمعنى غير.

قُلْتُ: <sup>(٥)</sup> أليس لو قال: غير المغضوب عليهم وغير / ١٣٩: أ / الضَّالِّينَ كان يَتِمُّ؟

فقال: <sup>(٦)</sup> بلى، ولكن تقديره: (وغير الضالين)<sup>(٧)</sup> فنابت (لا) عن غير؛ فيكون (لا) حرفاً

لا غير، وتكون (لا) اسماً بمعنى غير جُرَّ ما بعده على مذهب الأخفش<sup>(٨)</sup> في قوله:

أَبَى جُودَهُ لَا الْبَخْلُ.....<sup>(٩)</sup>

(١) سورة الحديد: الآية (٢٩).

(٢) تلميذه.

(٣) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(٤) ابن البنا.

(٥) تلميذه.

(٦) ابن البنا.

(٧) هذه قراءة عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب رضي الله عنهما، ينظر تفسير القرطبي: ١٥٠/١، البحر المحيط: ٤٨/١، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، ينظر التبيان: ١٠.

(٨) ينظر الخصائص: ٢٨٦/٢، المغني: ٣٢٨/١.

(٩) كمال البيت:

أَبَى جُودَهُ لَا الْبَخْلُ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمٌ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتَلَهُ

البيت من الطويل، لم يعرف قائله، ينظر البيت في الخصائص: ٣٥/٢ - ٢٨٣، المسائل العسكرية: ١٢٤، أمالي ابن الشجري: ٥٣٧/٢ - ٥٤٢ اللسان: ٥٨٩/١٢، تاج العروس: ٥٢٢/٣٣.

وهذا بعيد؛ أي: جعلها اسماً، ويُروى: لا البُخل فيكون (لا) زائدة<sup>(١)</sup> أي: أبي جوده البُخل، ولكن معناها يرجع إلى دون ذلك، وهو أن [تكون]<sup>(٢)</sup> نافية، وعاطفة، وزائدة. وأما (ليس) فليس من حروف النسق عندنا، ولا شيء من حروف الاستفهام، مثل: أين، وكيف، والكوفيون<sup>(٣)</sup> يجعلون ذلك من باب حروف العطف، وأما قوله:

.....  
**إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ<sup>(٤)</sup>**

فليس للعطف، وإنما هو نفي.

وأما بَلْ ولكن<sup>(٥)</sup> فيتقاربان في المعنى؛ لأنَّ بَلْ للإضراب، ولكن للاستدراك، وذاك أن بَلْ إضرابٌ عن الأول، وإثباتٌ للثاني؛ إلا أن بَلْ أكثر تصرفاً، وأعم في الاستدراك بها من لكن؛ وذاك أن بَلْ يُستعمل في النفي والإيجاب على طريقة واحدة، وذاك أنه يَعِطِفُ مفرداً على مفرد،

(١) ومحصل ما قيل في النصب ثلاثة أقوال:

الأول: كون (لا) زائدة، و(البخل) مفعول به.

الثاني: كون (لا) اسماً، و(البخل) بدل.

الثالث: كون (لا) اسماً، و(البخل) مفعول لأجله.

وأما الجر (جرّ البخل) فتكون (لا) اسماً أريد به اللفظ، وهو مضاف، والبخل مضاف إليه. ينظر الخصائص: ٣٥/٢،

المسائل العسكرية: ١٢٤-١٢٥، أمالي ابن الشجري: ٥٤٢/٢، شرح شواهد المغني: ٦٣٤/٢.

(٢) في الأصل (يكون).

(٣) ينظر المقاصد الشافية: ٦٣/٥، وحكاة ابن عصفور عن البغداديين، المقاصد النحوية: ١٦٦٠/٤.

(٤) كمال البيت:

**وإذا أقرضت قرضاً فاجزه      إنما يجزي الفتى ليس الجمَل**

البيت من الرمل، للبيد، ينظر ديوانه: ١٤١، الكتاب: ٣٢٣/٢، المقتضب: ٤١٠/٤، الأزهية ١٨٢، ١٩٦،

المقاصد النحوية ١٦٥٩/٤، المقاصد الشافية: ٦٣/٥، الخزانة: ٢٩٦/٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ١٩٠/١١، ١٩١، وبلا

نسبة في أوضح المسالك ٣١٨/٣، اللغة: القرض: ما يعطى من المال، ليتقاضاه صاحبه، والمقصود به هنا: ما سلف

من إحسان، أو إساءة. الفتى: السيد اللبيب، والعرب تقول للجاهل: يا جمل، أي إنما يجزي اللبيب من الناس، لا

الجاهل، وقيل: الجمل بمعنى الأحمق.

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومنها: (بل) وهي تستعمل بعد النفي والإيجاب؛ كقولك: رأيتُ زيداً بَلْ عمراً، وما

جاءني عمرو بَلْ بكرٌ، وهي أعم في الاستدراك بها من لكن، ومنها: (لكن) وهي للاستدراك بعد النفي، نحو ما

رأيتُ زيداً لكن عمراً؛ فهي بعد النفي بمنزلة (بل) فأما بعد الإيجاب فإنها تدخل لترك قصة إلى قصة تامة مخالفة

للأولى، نحو: جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يأت. الإيضاح: ٢٢٤.

وجملةً على جملةٍ، ولكن يجوز في النفي أن يعطف مفرداً على مفرد، ولا يعطف في الإيجاب مفرداً على مفرد؛ لأنَّ (بل) أَسْتَعْمَلَ أَوْسَعَ تَصَرُّفاً؛ تقول: ما جاء زيدٌ بل عمرو؛ فهذا عطف مفردٍ على مفردٍ في النفي، وتقول: جاء زيدٌ بل عمرو في الإثبات أضربت عن الأول وحققت الثاني.

وتقول في لكن مع النفي: ما جاء زيدٌ لكن عمرو؛ فإذا أوجبت لم تقل: جاء زيدٌ / ب: ١٣٩ / لكن عمرو؛ بل تقول: لكن عمرو لم يجيء، أو قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم، أو مررتُ بزيدٍ لكن عمرو لم أمرز به، أو ما مررتُ به، فيكون جملةً مُسْتَقَلَّةً لا يكون عطفها كغيره في الإثبات.

وأما (أم) <sup>(١)</sup> فإنها للاستفهام لا غير، ويكون على ضربين: متصلة، ومنقطعة. فالمتصلة هي التي [تسمى] <sup>(٢)</sup> مُعَادِلَةً، أي: تُعَادِلُ أَلْفَ الاستفهام، وهذا الضرب يحتاج إلى شرائط، وهو أن يكون الاستفهام بألف الاستفهام دون غيره من حروف الاستفهام، مثل: هل وكيف وأين، ونحو ذلك.

وأنَّ يكونَ الخبرَ جملةً واحدةً، وأنَّ يقعَ الجوابُ بالتعيين، وأنَّ يكونَ السائلُ مُدْعِيًا أحدَ ما يسألُ عنه لا بعينه، وتكون في الاستفهام، و دُونَ الخبرِ بمعنى (أيِّ) فإنَّ اختلَ شرط لم تكن متصلة بل تكون منقطعة.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: فأما (أم) فإنها لا تكون إلا في الاستفهام، وهي تكون على ضربين: أحدهما: أن تكون متصلة، والآخر: أن تكون منفصلة، فأما المتصلة: فإنه لا يستفهم بها حتى يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بـ(أو)؛ يقول المستفهم: أزيدٌ عندك أو عمرو، فيقول: المخبر نعم، فإذا قال له: نعم؛ علم كون أحدهما بغير عينه عنده، لأنَّ معنى: أزيدٌ عندك أو عمرو أحدهما عندك؛ فإذا قال له في جواب هذا: نعم؛ علم به ذلك؛ فإنَّ أراد المستفهم أن يعين له المسؤول ما علمه بسؤاله بـ(أو) ويخصه له؛ سأله بـ(أم) فقال له: أزيدٌ عندك أم عمرو؛ فأجابه الخبر فقال: زيدٌ أو عمرو؛ فتعين بخبر المخبر إياه ما كان قد علمه مبهماً؛ ولو قال له في جواب: أزيدٌ عندك أم عمرو: لا، أو نعم؛ لكان قد أخطأ ولم يجبه على ما يقتضيه سؤاله، كما أنه لو قال: أيهما عندك؛ فقال له: لا، أو نعم؛ لم يكن جواباً لما سأله عنه.

وتقول: حسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنيفة، فيكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ، ولا يجوز أن تقول: الحسن ولا الحسين؛ لأنَّ المعنى: أحدهما أفضل أم ابن الحنيفة؛ فالجواب يكون على ما ينتظمه السؤال. الإيضاح: ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) في الأصل (تما).

وإنما قلنا: إنَّ الاستفهام يكون بهمزة الاستفهام لا غير؛ لأنَّ مَنْ سأل هذا السؤال كان مُثَبِّتاً لأحد الشيئين، ولكن التبس عليه عينه؛ فجعل ذلك السؤال بالألف؛ لأنَّه أمُّ حروف الاستفهام، وأكثرها تَصْرُفًا؛ لأنَّه يستعمل في الاستفهام، وغير الاستفهام؛ ألا ترى أنَّ الشاعر قال:

أَطْرِباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ ..... (١)

وإنما خاطب نفسه، وهو لا يَسْتَفْهَمُ نفسه، وإنما أدخل الألف للإنكار؛ لأنَّه أنكر على نفسه طرباً؛ فقال: أطرِب، وأنت شيخ كبير، وطرباً: نصبٌ على المصدر؛ أي: أطرِبُ طرباً، و(هل) لا يجوز فيه؛ لو قال: هل طرباً؛ لأنه غير مستفهم لذلك هاهنا؛ لَمَّا كان يعلم بُعد السؤال منه لما يسأل عنه مما هو استفهامٌ محض /أ: ١٤٠/ بكلِّ حال.

وإنما قلنا: إنَّ الخبرَ يكون جملةً واحدةً؛ لأنَّ هذا الاستفهام بمعنى: أيِّ إذا قلت: أزيدُ عندك أم عمرو؛ كان جملةً واحدةً؛ إذ لا تقول: أم عمرو عندك؛ لأنَّ تَقْدِيره: أيُّهما عندك، ولا تقول: أيُّهما عندك عندك، فهذا زيدٌ عندك أم عمرو؛ بمعنى: أيُّهما عندك، ثم هذا جملةً واحدةً من مبتدأ وخبر؛ فكذلك لو كانت جملتان من فعلين، نحو: أضربتَ زيداً، أم قتلتَهُ، أي: أيُّهما كان.

وإنما قُلنا: إنَّ الجوابَ يقع بالتعيين؛ لأنَّ السائل قد عَلِمَ أحدَ ما سأل عنه لا بعينه، وإنما يسأل عن تعيين ما قد ذهب عليه، وذلك أنَّه يُفَرِّقُ في هذا بين أو، وأم؛ لأنَّ أو تدخل مع الاستفهام أيضاً كما تدخل في غيره، فإذا قلت: أزيدُ عندك أم عمرو، فأنت شاكٌّ في كون أحدهما عنده، كأنك قلت: أحدهما عندك فجوابه أن يقول: لا أو نعم.

(١) كمال البيت:

أَطْرِباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ وَاللَّهُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

البيت من الرجز المشطور للعجاج، ينظر ديوانه ٣١٠، الكتاب: ٣٣٨/١، ١٧٦/٣، التبصرة والتذكرة: ٤٧٣، شرح ابن يعيش: ١٢٣/١ المغنى: ١٨ شرح أبيات المغنى: ٢٧١/٥، الهمع: ١٢٢/٣، الخزانة: ٢٧٤/١١، اللغة: الطرب: حَقَّةُ الشُّوقِ. القنسرِيُّ الكبيرُ المسنُّ.

فإِذَا قَالَ: ذَا؛ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ لَا مُحَالَةَ، وَلَكِنْ لَا تَعْرِفُهُ، أَوْ كُنْتَ عَرَفْتَهُ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ؛ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ عَيْنٍ مِنْ هُوَ عِنْدَهُ مِنْهُمَا؛ قُلْتَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرُو؛ أَيْ: أَيُّ هَذَيْنِ عِنْدَكَ؟ فَجَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، وَلَوْ قَالَ فِي جَوَابِهِ: لَا أَوْ نَعَمْ، كَانَ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْهُ عَمَّا [لَوْ] <sup>(١)</sup> سَأَلَهُ كَمَا لَوْ قَالَ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ وَقَدْ عَرَفَ السَّائِلُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، فَقَالَ الْمَسْئُولُ: لَا أَوْ نَعَمْ؛ لَمْ يَكُنْ جَوَاباً كَذَلِكَ هَذَا، وَمِثْلُهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى مَسْجِدٍ وَلَمْ يَدْرِ أَنَّهُ أُذُنٌ فِيهِ وَأَقِيمٌ؛ بَلْ شَكَّ فِيهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ قَالَ: أَأُذِنٌ أَوْ أَقَامٌ؛ فَإِذَا قَالَ لَهُ الْمَسْئُولُ: نَعَمْ، أَوْ اسْتَدَلَّ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى عَلَى وَقُوعِ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَدْ عَرَفَ وَجُودَ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ؛ فَإِذَا اسْتَفْهَمَ عَنْ عَيْنِهِ، قَالَ: أَأُذِنٌ أُمُّ / ب: ٤٠ / أَقَامٌ؛ مَعْنَاهُ: أَيُّهُمَا فَعَلٌ، وَكَذَلِكَ: لَا أَدْرِي أَقَامٌ أَوْ قَعْدٌ أُمُّ قَعْدٌ، وَالْفَرْقُ مَا مَضَى، وَكَذَا حَكَمَ بَابَ التَّسْوِيَةِ وَالْعِلْمِ؛ إِذَا اسْتَوَى الشَّيْئَانِ عِنْدَ الْمُخْبِرِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: عَلِمْتُ أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أُمُّ عَمْرُو.

فَإِنَّمَا يُرِيدُ بِهَذَا أَنْ يُسَوِّيَ عِنْدَ الْمُخْبِرِ بَيْنَ هَذَيْنِ فِي الْكَوْنِ فِي الدَّارِ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ: عَلِمْتُ أَحَدَهُمَا فِي الدَّارِ، وَلَكِنْ جَاءَ بِالِاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ فِيهِ، وَهُوَ مُسْتَفْهَمٌ سَائِلٌ يَحْصُلُ الْآنَ عِنْدَ الْمُخْبِرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا سَأَلَ فَقَالَ: أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أُمُّ عَمْرُو؛ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا قَدْ اسْتَوِيَا فِي الْكَوْنِ فِي الدَّارِ عِنْدِي، وَفِي ظَنِّي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَلَا أَعْرِفُ الْكَائِنَ فِيهِمَا بَعِيْنَهُ قَطْعاً؛ فَلِذَلِكَ إِذَا عَرَفْتَهُ هُوَ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْمُخَاطَبُ؛ فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَنْقُلَ ذَلِكَ الْاسْتَوَاءَ فِي النَّفْسِ، وَالظَّنِّ إِلَى الْمُخْبِرِ؛ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَتِهِ؛ حَيْثُ كَانَ الْاسْتَوَاءُ فِي نَفْسِهِ وَظَنِّهِ، وَكَذَا: لَيْتَ شِعْرِي <sup>(٢)</sup> أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أَوْ عَمْرُو، وَانظُرْ أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أُمُّ عَمْرُو، أَوْ [تَثَبَّتْ] <sup>(٣)</sup> أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أُمُّ عَمْرُو، فَفِي هَذَا الْخَطَابِ لَا يَنْقُلُ الْاسْتَوَاءَ، وَإِنَّمَا تَطْلُبُ الْعِلْمَ فَأَشْبَهَ ذَاكَ.

(١) زيادة مخلة في الأصل.

(٢) معناه: ليت علمي، أو ليتني علمت: اللسان: ٧٧/٦، وقد التزمت العرب حذف خبر (ليت) في قولهم: (ليت شعري) لأنه بمعنى ليتني أشعر، ولا بد بعده من استفهام يسد مسد المحذوف متصلاً بشعري، أو منفصلاً باعتراض. ويكون ما بعد الاستفهام في موضع نصب بالمصدر الذي هو: شعري معلقاً من أجل الاستفهام، ينظر الكتاب: ٢٣٦/١، شرح الكافية للرضي: ٣٦٢/٢.

(٣) في الأصل (تثب).

وإذا قال: علمتُ أزيدُ في الدارِ أم عمرو، وعلمتُ أيهما في الدار، وكذا لیت شعري وانظر فإنه يكون مرفوعاً؛ لأنه مبتدأ وخبر، وقد علقتُ علمتُ؛ لأنَّ (أ) هذه استفهامٌ فلا يعمل في لفظه، ولكن يعمل في معناه، وهو أنَّ موضع الجملة يكون منصوباً بعلمتُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ أَى الْحَزِينِ أَحْصَى﴾<sup>(١)</sup> رفعه؛ لأنه لفظ استفهام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أيُّهما عندك كان استفهاماً، وكذا إذا ذكرتَ لفظ التسوية؛ مثل قولك: سواءٌ عليّ أقامَ زيدٌ أم قعدُ، وسواءٌ عليّ أزيدٌ في الدارِ أم /أ: ٤١ /أم عندك، أي: قد استوى عندي هذا وهذا؛ فهو مُشَبَّهٌ بالسؤال، والاستفهام؛ حيث استوى كل واحدٍ من المسئول عنهما عندهُ، وفي نفسه كما نقول: سواءٌ عليّ أيُّهما كان، أو سواءٌ عليك أيُّهما كان، إذا قلتُ: سواءٌ عليك أقامَ زيدٌ أم عمرو، وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي: استوى عندهم الإنذار، وتركُ الإنذار، وسواءٌ وإن كان يقتضي اسمين فقد [وَحَدَّ]<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ (أم) وإن كان يقتضي أحد الشيئين؛ فإنَّ أحدهما مَنْفِيٌّ، والآخر موجبٌ؛ إذ تقديرُهُ: سواءٌ عليهم الإنذارُ، وتركُهُ، وكذا لو قلتُ: سواءٌ عليّ وعليهم؛ أيُّهما كان جازاً؛ لأنَّ أيّاً منطبق على أكثر من واحد، وتقولُ: الحسن<sup>(٤)</sup> أو الحسين<sup>(٥)</sup> أم محمد بن الحنفية<sup>(٦)</sup> فمعناه أحدهما أفضلُ أم محمد بن الحنفية، وذلك أننا قد ذكرنا<sup>(٧)</sup> أن (أو) يقتضي أحد الشيئين؛ إذا قلتُ: جاءني زيدٌ أو عمرو معناه أحدهما جاءني، إذا قلتُ: أزيدٌ عندك أو عمرو معناه أحدهما عندك.

(١) سورة الكهف: الآية (١٢).

(٢) سورة البقرة: الآية (٦).

(٣) في الأصل (وجد).

(٤) بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (٣-٥٠ هـ) وأمهم فاطمة بنت رسول الله ﷺ، بايعه أهل العراق بالخلافة بعد مقتل أبيه فتنازل عنها لمعاوية، ينظر وفيات الأعيان: ٦٥/٢، الأعلام: ٢١٤/١ - ٢١٥.

(٥) بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (٤-٦١ هـ) أمهم فاطمة بنت رسول الله ﷺ دعاه أهل الكوفة ليخرج إليهم وهو في مكة حين تولى يزيد بن معاوية، فاعترضه جيش يزيد في كربلاء ودارت بين الفريقين معركة قُتل فيها الحسين ﷺ. ينظر تاريخ دمشق: ١١١/١ - ١١٢، الأعلام: ٢٦٤/٢ - ٢٦٥.

(٦) بن علي بن أبي طالب (٢١-٨١) أمهم خولة بنت جعفر الحنفية، عُرف بها تمييزاً له عن أخويه الحسن والحسين، وكان عالماً ورعاً. ينظر وفيات الأعيان: ١٦٩/٤ - ١٧٣، الأعلام: ١٥٢/٧ - ١٥٣.

(٧) ينظر ص: ٣١٦.

فكذا إذا قلت: الحسن أو الحسين أم محمد بن الحنيفة، فمعناه أحد هذين أفضل أم محمد بن الحنيفة؛ فجوابه أن تقول: أحدهما، أو محمد؛ لا تقول: الحسن، ولا الحسين؛ فتعيّن أحدهما في الجملة، و[دون]<sup>(١)</sup> محمد؛ فإن سأل عن الثلاثة قال ذلك بأم في الكل، ويكون الجواب بالتعيين.

وإذا قال: عرفت زيدا أبو من هو؟

فهو يتني على مسألتين؛ إذ في هذا ثلاث مسائل:

**الأولى:** عرفت زيدا قائماً، فزيدٌ منصوب لا غير؛ لأنه لم يعرض ما يمنع الفعل منه، وقائمٌ حال.

**الثانية:** عرفت زيدا أبو من / ب: ١٤١/ هو؛ بالرفع لا غير؛ لأن ألف الاستفهام قد تصدّر الاسم؛ فمفعول الفعل منه.

**الثالثة:** مُتَرَدِّدَةٌ بين هذين الأصلين، وهو عرفت زيدا أبو من هو؛ فأبو رُفِعَ بلا خلاف لإضافته إلى الاستفهام، وفي زيد وجهان: أحدهما: أنه نصبٌ، والثاني: رفعٌ.

وإذا قلت: أزيداً لقيت أم عمراً؛ فالأولى أن تُعَادِلَ الاسم بالاسم، وهو: أن (أم) لَمَّا وليت الاسم كان الأولى أن تلي الهمزة مثله للمشاكله؛ ولأنك إنما تسأل عن أحد الاسمين لا عن نفس اللقاء، ولو قلت: ألقىت زيدا أم عمراً جاز.

وإذا سألت عن أحد الفعلين بدأت بالفعل نحو قولك: أضربت زيدا أم قتلته، وتقول: ما أدري أقام أو قعد، وقد كان منه شيء، وقياسه أن يقال: أم؛ لأنه إنما يقول: إذا لم يعرفهما جملةً ولا شيئاً منهما، ولكن فيه مجاز؛ بمعنى أنه لم يُعْتَدَ بما كان منه من قيام، أو قعودٍ كقولك: تكلمت ولم تكلم<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل (بين).

(٢) ينظر الكتاب: ١٧٢/٣.

وأما (أم) <sup>(١)</sup> المنقطعة فحكمها عكس ذاك، وهو أنها تدخل على كلام من جملتين كل جملة مفيدة، وتدخل على الخبر والاستفهام، وإذا دخلت للاستفهام فلا تقف على الألف بل يجوز به وبغيره من حروف الاستفهام؛ نحو: (هل، وأين) ويقع الجواب بلا ونعم، لا بالتحسين؛ لأنّ الكلام ليس فيه ادعاء شيء لا بعينه فيجاب بتعيين، ويكون (أم) بمعنى (بل) وحرف الاستفهام نائبةً عنهما معاً؛ لأنّه يُستفهم عن الجملة الأولى، أو يُجَبَّر بالجملة الأولى، ثم يُضْرَبُ عنهما جملةً، ويعدّل إلى الاستفهام عن الجملة الثانية؛ فلما كان فيها إضراباً واستفهاماً بعده صار معنى (أم) فيه بمعنى بل أكد أم كذا.

إذا ثبت ذاك؛ فالاستفهام من قولك: /أ: ١٤٢/ أعمرو عندك أم عندك زيد، وتقول: عندك زيد أم عندك عمرو وأم عمرو عندك.

ألا ترى أنّ الكلام جملتان كل واحدة جملة من مبتدأ وخبر؛ مُسْتَعْنِيَةٌ بنفسها؛ فكأنّه أراد أن يسأله: عندك زيد؟ ظناً منه أنّه عنده؛ ثم بدأ له في السؤال عنه، وأدركه الظن في كون عمرو عنده؛ فأضرب عن الأوّل، وقال: أم عمرو عندك، ولا تكون (أم) فيه متصلة؛ لأنّه ليس معناه أيّهما عندك؛ إلا أن تعتقد التكرير في الكلام الثاني في خبره؛ كأنّه أراد أن يقول: عندك زيد أم عمرو، ثم (عندك) تكرر، كما لو قال: أيّهما عندك عندك؛ فيكون الثاني

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما المنقطعة فإنها تستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعاً فمثال استعمالها بعد الخبر قولهم: إنّها لإبل أم شاة، كأنه رأى أشخاصاً فسبق إلى نفسه: أنّها إبل، وأخبر عن ذلك ثم شك فقال: أم شاة، فصار بسؤاله بأم؛ مضرباً عما كان أخبر به، ومستأنفاً السؤال؛ فكأنه في التمثيل: بل أهي شاة؛ لأنّ أم فيها دلالة على الإضراب كما في بل؛ وفيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة؛ فترجموا: (أم) هذه ب(بل، والهمزة) لاشتغالها على معنيها، ومثال استعمالها بعد الاستفهام، قولك: عندك زيد أم عندك عمرو؛ أضرب عن استفهامه عن زيد، واستأنف عن عمرو، كما أضرب عن الخبر في الوجه الأول، ومما لا تكون (أم) فيه إلا المنقطعة؛ قولهم: هل عندك زيد أم عمرو؛ فهذه التي لا تكون بمنزلة (أي)؛ لأنك في (أي) تثبت أحد الشيئين، أو الأشياء، وندعي أحدهما، وهذا المعنى إنّما يكون في الهمزة؛ بدلالة أنّك قد تستفهم بها وأنت مثبت كقوله:

#### أطربا وأنت قنصري

ولا يجوز أن تثبت بهل لو قلت: هل طربا فمن ثم لم يكن مع هل إلا المنقطعة، ومنها حتى وذلك قولك: ضربت القوم حتى زيدا، وقد رواه سيبويه، وأبو زيد، وغيرهما عن العرب". الإيضاح: ٢٢٦-٢٢٧.

مُكْرَرًا، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٥١) ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ (١) تقديره: أم أنتم بُصْرَاءُ مبتدأ وخيرٌ؛ عطفه على (أفلا تُبصرون) خطاب من فرعون لقومه، وكان عنده أنهم لو كانوا [مُخْلِصِينَ] (٢)؛ بُصْرَاءُ؛ أي: عُقْلَاءُ؛ لاعتقدوا أنه خيرٌ من موسى، وقالوا: أنت خيرٌ؛ فلذلك قال: أم أنا خير فوضِع موضع (أم أنتم بُصْرَاءُ) وقال: أبو زيد (٣) أم زائدة، وقد تمَّ الكلام عند قوله: (أفلا تبصرون) ثم استأنف (أنا خير) مبتدأ وخبر، قال أبو سعيد: (٤) وكان بعضُ أهل زماننا يُوقِفُ على أم يعني أبا طاهر بن هاشم المقرئ (٥) كان يأمر بالوقف على قوله: (أفلا تبصرون أم) على أن تكون زائدة؛ مثل مذهب أبي زيد، ثم يُبْتَدَأُ (أنا خير).

وأما الخبر فنحو قولك: قام زيدٌ أم عمرو، وتقول: قام زيدٌ أم قعد عمرو؛ فأخبرت، ثم بدأ لك فأضربت عنه إلى الاستفهام عن الثاني؛ أي: بل أقعد عمرو، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٦) ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ﴾ (٧) فهذا إخبار منه تعالى بأنه تنزِيلٌ ثم قال: (بل أيقولون افتراه) فيكون استفهاماً بإنكار؛ لِيُصِّرُوا ضَالَّتْهُمْ، وإلا فهو تعالى يعلم قولهم ب: ١٤٢ / فورده على لغة العرب.

وكذلك قوله: ﴿أَمْ آتَاهُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ﴾ (٨)، وإن كان قد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله تعالى لم يَتَّخِذْ وَلَدًا؛ كما تقول: السعادة أحبُّ إليك أم الشقاوة، وقد عُلم أن السعادة أحبُّ إليه، وأنه يقول: السعادة، ولكن للتقرير، والتبصير (٩).

(١) سورة الزخرف: الآية (٥١، ٥٢).

(٢) في الأصل (مخلصين)

(٣) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أخذ عنه سيبويه اللغة توفي ٢١٥، نزهة الألباب: ٨٧.

(٤) ينظر شرح السيرافي: ٣ / ٤١٨.

(٥) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ النحوي، قرأ على ابن درستويه بعض الكتاب، وكان كوفي المذهب، توفي سنة (٣٤٤هـ). ينظر إنباه الرواة: ٢ / ٢١٥.

(٦) سورة السجدة: الآية (١).

(٧) سورة السجدة: الآية (٣).

(٨) سورة الزخرف: الآية (١٦).

(٩) شرح السيرافي: ٣ / ٤١٤.

ومن المنقطة قولك: أزيد عندك أم لا، تقديره: أم ليس عندك زيد؛ إلا أن (لا) نابت عن الجملة؛ لأن (لا) حرف قد ينوب عن الجملة؛ تقول: أضريت زيدا أم لا؟ ومن قرأ<sup>(١)</sup>: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ﴾<sup>(٢)</sup> فالكلام خبر، ومن قرأ: (أَتَّخَذْنَاهُمْ) فهو استفهام.

(١) قرأ «نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر» «أَتَّخَذْنَاهُمْ» بهمزة قطع وصلأ، وابتداء على الاستفهام الذي معناه التقرير، والتوبيخ وليس هو على جهة الاستخبار عن أمر لم يعلم، بل علموا أنهم فعلوا ذلك في الدنيا، فمعناه: أنه يوبخ بعضهم بعضاً على ما فعلوه في الدنيا من استهزائهم بالمؤمنين، و «أم» هي المعادلة لهمزة الاستفهام، وقرأ الباقون «اتخذناهم» بهمزة وصل تحذف وصلأ، وتثبت بدءاً مكسوراً على الخبر، لأنهم قد علموا أنهم اتخذوا المؤمنين في الدنيا سخرياً، فأخبروا عما فعلوه في الدنيا، ولم يستخبروا عن أمر لم يعلموه، ينظر النشر في القراءات العشر: ٢٧٨/٣، المهذب في القراءات العشر: ١/١٨٤، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٢٣٣.

(٢) سورة ص: الآية (٦٣).

## باب ما لا ينصرفُ

اعلم أنّ قول النحويين: <sup>(١)</sup> لا ينصرفُ يُريدون به أنّ الاسم لا يدخله الجرُّ، والتنوين، والذي ينصرفُ فهو الذي يدخله، وهذه عبارة اصطلاحوا عليها عن هذا المعنى، ويُعبّرون عنه بأنّه ينصرفُ و يجري ولا ينصرفُ ولا يجري.

إذا ثبت هذا؛ فإنّ حكم الاسم في الأصل أن ينصرفَ؛ فيدخله أربعة أشياء:

الحركات الثلاث، والتنوين؛ إلاّ أنّه عرّضَ في بعض الأسماء عارضاً أشبهه لأجله الفعل؛ فَمُنِعَ ما كان ممنوعاً من الفعل، وهو الجرُّ والتنوين.

إذا تقرر هذا؛ فإنّ ذلك الشبه هو أن يجتمع في الاسم عِلَّتَانِ فرعيّتان، أو عِلَّةٌ تقوم مقام عِلَّتَيْنِ فإذا حصل ذلك؛ حصل في الاسم فرعٌ من وجهين كالفعل فلا ينصرفُ، ثم الفعل قد حصل في نفسه فرعاً على الاسم من وجهين: <sup>(٢)</sup>

**أحدهما:** هو أنّه مأخوذٌ من المصدر الذي هو اسم، والمأخوذ من الشيء فرع عليه.

**والثاني:** هو أنّ الاسم يستقلُّ بنفسه، ولا يفتقرُ إلى غيره، إذا قلتَ: زيدٌ غلامك ونحوه، والفعل لا يستقلُّ بنفسه بل يفتقرُ إلى الاسم؛ فعلم أنّ الذي/أ: ٤٣ / يستقلُّ بنفسه هو الأصل، وأنّ الذي يفتقرُ إليه فرعٌ عليه؛ فعلم بهذا أنّ الفعل قد صار ثانياً للاسم الذي هو الأوّل الذي لا يفتقرُ إليه، وفرعاً عليه من وجهين؛ فإذا حصل في الاسم ما يصيرُ فرعاً على الأصل من وجهين؛ أشبهَ الفعل.

إذا تقرر هذا؛ فكلُّ اسمٍ لا ينصرفُ إذا أُضيفَ، أو دخله الألف واللام انصرفَ؛ لأنّ هذين الشيئين يُبعدان شَبَهَهُ بالفعل؛ إذ هما من خواص الأسماء؛ فلمّا بعداه من شَبَهِ الفعل؛ انصرف على معنى أنّه يُجرُّ، وإلاّ فالتنوين قد أُمنَ معهما [إذ] <sup>(٣)</sup> كان امتناعه لقوّة الشبه.

(١) ينظر الأصول: ٥٠/١، مسائل خلافية في النحو للعكبري: ٧٨.

(٢) هذا مذهب البصريين، ينظر الإنصاف ٢٣٧/١.

(٣) في الأصل (إذا).

إذا تقرر هذا؛ فالأسباب المانعة من الصرف تسعة: (١)

وزن الفعل، والنعت، والجمع، والتعريف، والعدل، والعجمة، وجعل الاسمين اسماً واحداً، والألف والنون المشابهتان لألفي التأنيث، والتأنيث الذي يلزم ولا يكون للفرق.

فمتى وُجد في الاسم عِلَّتَانِ من هذه التسع أو عِلَّةٌ واحدة تتكرر فتقوم مقام عِلْتَيْنِ امتنع الصرف، وإن كانت واحدة لم تَمْتَنِعْ؛ لأنَّه لا يُشْبِهُ الفعل حتى تحصل فيه علتان فرعيَّتان؛ كما في الفعل جهتان فرعيَّتان؛ ولأنَّ هذه جهة واحدة، ولهذا الاسم في نفسه جهةً تُمَكِّنُ الأصل فلم تغلبها جهة واحدة.

ومعنى قول أبي علي (٢) وصف الاسم الذي لا ينصرف هو أن يكون ثانياً من جهتين ما ذكرناه (٣) وهو أن يكون فرعاً من جهتين؛ لأنَّ الثاني من الأوَّل، والفرع من الأصل بمعنى واحد. وجميع ما لا ينصرف في المعرفة؛ فإنَّه ينصرف في النكرة إلا خمسة أشياء: (٤)

**أحدها:** ما كان في آخره ألف تأنيث مقصورة مثل: حُبْلَى، ونحوها أو ممدودة، وإنما كان كذلك؛ لأنَّه حصلت /ب: ١٤٣/ فيه عِلَّةٌ تقوم مقام علتين؛ وذلك أنَّ الألف فيه علامة التأنيث، فكانت كالهاء التي في قائمة في كونها للتأنيث، ولكن تُفَارِقُهَا أعني هاء التأنيث في أنها لازمة لا تزول بحال؛ إذ لا يُقال: حُبْلٌ وحُبْلَى؛ كما يقال: قائمٌ، ثم يقال: قائمةٌ في التأنيث للفرق؛ فصارت مُلَازِمَةً للتأنيث له عِلَّةٌ أخرى، وثُقُلًا آخر؛ فكأنه قد تكرر فيه التأنيث وصار بمنزلة تأنيثين؛ فحصلت فيه الفرعيَّة من هذين الوجهين؛ وذلك أنَّ التأنيث فرعٌ على التذكير؛

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وصف الاسم الذي لا ينصرف بما تقدم في أول هذا الكتاب، وهو: أن يكون ثانياً من جهتين، ومعنى ذلك: أن يجتمع فيه سببان من أسباب تسعة، أو يتكرر واحد منها فيه، وتلك الأسباب التسعة: وزن الفعل الذي يخص الفعل أو يغلب عليه، والصفة، والتأنيث الذي يلزم ولا يفارق، والألف والنون المشابهتان لألفي التأنيث، والتعريف، والعدل، والجمع الذي لا يكون على بناء الواحد، والعجمة أن يجعل الاسمان اسماً واحداً. وجميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة إلا أربعة أشياء: ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، وأفعَل صفة، وفُعْلَان الذي له فُعْلَى، والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن" الإيضاح: ٢٢٨.

(٢) الإيضاح: ٢٢٨.

(٣) ينظر ص: ٣٢٨.

(٤) ينظر المقتضب: ٣/٣١٩.

بدليل أنّ المذكر يستقلُّ بنفسه، ولا يفتقر إلى شيء؛ إذ تقول: قائم، والمؤنث لا يستقلُّ بنفسه بل بزائدٍ وعلامةٍ، وهو قولك: قائمةٌ؛ فعلم أنه فرعٌ حيث يفتقر إلى علامةٍ يميّز بها عن الأصل؛ إذ الأصل لم يحتج إلى تمييز؛ إذ ليس وراءه شيء فاستقلَّ بنفسه.

ومن الضرب الأول أيضاً إذا كانت فيه ألفٌ ممدودة، وهو مثل: حمراء وصفراء؛ والعلة فيه مثل ما مضى في المقصورة؛ لأنّ تأنيثه لازم لأنّه دخل على ما لم يكن منه؛ إذ لم يكن حمراً ثم حمراء.

**والثاني:** أفعل إذا كان صفةً، وإمّا كان كذلك؛ لأنّه وهو نكرة فيه علتان وزن الفعل وكونه صفةً، والصفة فرعٌ، إذ الأصل هو الموصوف الذي هو اسم يستقلُّ بنفسه، ويستغني عن الصفة.

**والثالث:** الصفة المعدولة<sup>(١)</sup> نحو: آحاد وموحد وأخواته؛ لأنّه في النكرة وصفٌ، ومعدول.  
**والرابع:** فعّالان الذي مؤنثه فعلى، وإمّا كان كذلك؛ لأنّ الألف والنون اللتين فيه مُشابهةٌ لألف التأنيث في حمراء؛ ولأنّه نعت.

**والخامس:** الجمع الذي بعد الألف حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، وفيه احتراز من:  
[جِحْجَاح]<sup>(٢)</sup> وصياقلة<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ ما بعد الألف ثلاثة أحرفٍ، ولكن ليس أوسطها ساكن.  
إذا/ أ: ١٤٤ / ثبت هذا؛ فهذا النوع من المجموع لا ينصرف في النكرة؛ لأنّه جمع، والجمع فرع على الواحد، فيكون فيه ثقل؛ ولأنّه ليس لهذا الجمع نظيرٌ في الآحاد، فيكون بمنزلة علتين<sup>(٤)</sup>.

(١) العدل: فهو فرع على ما عدل عنه، وذلك أن تذكر لفظاً وتريد غيره، وكيفيته: أن تشتق من الاسم اسماً، وتغيّر بناءه؛ إمّا للتسمية به، وإمّا لنقل معنى إلى معنى، ينظر الأصول: ٨٩/٢-٩٠، والمعدول أنواع ينظر: البديع: ٢٦٢/٢.

(٢) في الأصل (جحاحجة)

(٣) أي جلاد، فهو صاقلٌ، والجمع صقلة، والصانع صيقل، والجمع الصياقلة. والصقيل: السيف. والمصقلة: ما يُصقل به السيف ونحوه. ومصقلة بالفتح: اسم رجل. ويقال: الفرس في صقاله، أي في صوانه وصنعتة، المخصص:

١٧/٢ الصحاح: ١٧٤٤/٥.

(٤) ينظر الأصول: ٩٠/٢.

## بَابُ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ

اعلم أنّ ما كان على وزن الفعل ضربان:

ضرب: يُخْصُ الفِعلُ أو [لا]<sup>(١)</sup> يغلب عليه، وضرب: لا يُخْصُ الفِعلُ ولا يغلب عليه.  
فكل اسم على وزن يُخْصُ الفِعلُ، أو يغلب عليه؛ فإنّه لا يَنْصَرِفُ في المعرفة، ويَنْصَرِفُ في النكرة، والآخر الذي لا يَخْصُهُ ولا يَغْلِبُ عليه؛ فإنّه يَنْصَرِفُ.  
وبيان هذا هو أنّك إذا سميت رجلاً: بَضْرَبَ<sup>(٢)</sup> أو عَلِمَ أو مَكَّثَ انصرف؛ لأنّه لا يُخْصُ هذا الوزن الفعل، ولا يَغْلِبُ عليه؛ إذ هذا الوزن في الأسماء كثيرٌ، وجمَلٌ مثل: ضَرَبَ، وَقَتَلَ، وَكَتَفَ وَكَبَدَ مثل: عَلِمَ، وَمَكَّثَ<sup>(٣)</sup> مثل: عَضُدُ<sup>(٤)</sup>، وَسَبَعُ في الأسماء.  
وكذلك لو سميت بضارب، أو دَحْرَجَ<sup>(٥)</sup>، أو حَوَقَلَ<sup>(٦)</sup>، أو جَهَّورَ<sup>(٧)</sup>، أو بَيَطَرَ<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ كل هذا له وزن في الأسماء فمثل: ضَارِبٍ حَاتِمٍ، ومثل: دَحْرَجَ جَعْفَرٍ، ومثل: حَوَقَلَ كَوْثَرٍ،

(١) زيادة في الأصل.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "لو سميت رجلاً: ضَرَبَ، أو ضُورِبَ، أو ضُرِبَ، أو ضَرَّبَ، لم تصرف لانضمام التعريف إلى وزن الفعل؛ فإن نكّرت صرفت؛ لزوال أحد السببين". الإيضاح: ٢٢٨.

(٣) الأناة والانتظار، والمكيث، أيضاً: المُقِيمُ الثَّابِتُ، المحكم: ٨٠١/٦.

(٤) العضد فيه ثلاث لغات: عَضُدٌ، وَعَضُدٌ، وَعَضُدٌ. وعضدان وأعضاء، وهو من المرفق إلى الكتف، العين: ٢٦٨/١

(٥) دحرجت الشيء دحرجة ودحراجا، فَتَدَحْرَجُ. والمدحرج: المدور. الصحاح: ٣١٣/١

(٦) حوقل الرجل إذا مشى فأغيا وضعف، تهذيب اللغة: ٣٢/٤.

(٧) فرس جهور: وهو الذي ليس بأجش الصوت ولا أعن. تهذيب اللغة: ٣٤/٦.

(٨) البطر: الشق في جلد أو غيره بطرت الجرح أبطره بطرا وأبطره وهو أصل بناء البيطار. وقالوا: رجل يبطر ويبيطر ومبيطر ويبيطار وكله راجع إلى ذلك. وكل مشقوق فهو مبطور وبيطر، والبطر: إفراط الأشر، بَطَرَ يَبْطُرُ بَطْرًا. جمهرة اللغة:

ومثل: جَهْوَر [قَسْوَر] <sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> ومثل: بَيْطَر صَيْرِف <sup>(٣)</sup>.

فإذا كان هذا الوزن مستمراً في الاسم، والفعل فليس أحد القبيلين أولى به من الآخر؛ فمتى سُمِّيَتْ رجلاً بشيء من ذلك؛ انصرف، وقال عيسى بن عمر: <sup>(٤)</sup> لا يَنْصَرِفُ؛ لأننا لو سميناه باسم على وزن الفعل لم يَنْصَرِفِ، وإذا سُمِّيَتْهُ بالفعل نفسه مثل ضَرَبَ، ونحوه فأولى أن لا يَنْصَرِفِ، واستدلَّ بقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا      متى أضع العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي <sup>(٥)</sup>

ألا تراه لم يَنْصَرِفِ جَلَا؛ قيل: <sup>(٦)</sup> لأنه يجوز أن يكون سُمِّيَ بجملةٍ من فعل وفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، ثم حَكِيَ هو تلك الجملة على نحو ما/ب: ١٤٤ / سُمِّيَ بها وتقديره جلا هو. وأما إذا كان على (فُعِل) مثل: ضَرَبَ، أو ضُورِبَ، أو ضُرِّبَ، أو ضَرَّبَ نحو: فَعَّلَ فَإِنَّهُ لا يَنْصَرِفُ؛ لأنَّ هذا وزنٌ خُصَّ به الفعل إلا أن (فُعِل) إذا كان ثانيه (ياء)، أو مُدْعَمًا انصَرَفَ؛ لأنه يوجد له نظيرٌ في الأسماء (الياء) مثل: قَيْلٌ وَيَيْعٌ؛ لأنَّ نظيره فَيْلٌ وِدَيْكُ،

(١) في الأصل (فوقسعر).

(٢) القَسْوَرَةُ: العَرِيزُ يَفْتَسِرُ عَيْرَهُ، أَي يَفْهَرُهُ. والقَسْوَرَةُ: الأَسَدُ، لِعَلْبَتِهِ وَقَهْرِهِ، كَالقَسْوَرِ، كَجَعْفَرٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ العَرِيزُ: كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ، فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ. قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: القَسْوَرُ والقَسْوَرَةُ: اسْمَانِ لِلأَسَدِ، والقَسْوَرُ: الصَّيَادُ. تاج العروس: ٤١١/١٣-٤١٢.

(٣) رجل صَيْرِف: متصَرِّفٌ فِي الأُمُورِ مُجِدُّ فِيهَا. جمهرة اللغة: ٧٤١/٢.

(٤) ينظر الكتاب: ٢٠٧/٣، علل النحو: ٤٦٧.

(٥) البيت من الوافر لسحيم بن وثيل، ينظر البيت في الكتاب: ٢٠٧/٣، شرح شواهد المغني: ١ / ٤٥٩، الشعر والشعراء: ٦٤٣/٢؛ المقاصد الشافية: ٦٤٩/٥، الخزانة: ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦ وبلا نسبة الحليبات: ٢١٧، أمالي ابن الحاجب: ٤٥٦، شرح شواهد المغني: ٧٤٩/٢، اللسان: ١٢٤/١٤ (ثني)، ١٥٢ (جلا)؛ شرح الكافية الشافية: ١٤٦٧/٣، اللغة: جَلَا: أَي جَلَا الأُمُورَ وكشفها. وابن جلا: كناية عن أنه شجاع ومعروف. طَلَّاعٌ: صِيغَةٌ مَبَالِغَةٌ لـ"طالع". الثنايا: ج الثانية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

(٦) ينظر الكتاب: ٢٠٧/٣.

والمُدَّغَم مثل رُدَّ وشُدَّ؛ لأنَّ في وزنه من الأسماء مثل: كُرٌّ<sup>(١)</sup> وُبُرٌّ<sup>(٢)</sup> ودُبٌّ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي:<sup>(٤)</sup> تعتبر في هذا الألفاظ أي: إذا وَجَدْتَ على لفظه وزناً من الأسماء فاعتبره به، ولا تعتبر المعاني؛ لأنَّ ضَرْبَ وإنَّ كان بمعنى قَيْلٍ في أَنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ، وما لم يُسَمَّ فاعله؛ فلفظهما مُخْتَلِفٌ لأحدهما نظيرٌ، ووزنٌ من الأسماء، وقد جاء على (فَعَّل) أسماء قليلة مثل: حَضَمٍ<sup>(٥)</sup> اسم رجل، وهو العنبر أخي تميم، وإذا صَغَّرْتَهُ: انصرف، وهو حُضَيْضٍ؛ لأنَّه فُعَيْعِلٌ، وهذا وزنٌ للأسماء كثير، وَعَثَّرَ، وَبَدَّرَ<sup>(٦)</sup> موضعان، وشَلَمَ<sup>(٧)</sup> اسمُ بيت المقدس أعجمي قال الشاعر:

سَقَى اللهُ أَمْوَالَهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَدَّرَ وَالغَمْرًا<sup>(٨)</sup>

فالثلاثُ الأُولُ عربيَّة، وعود البَقَمِّ، وهو اسم أعجمي؛ إلا أَنَّهُ لو سُمِّيَ به لم ينصرف أيضاً، وهذا الوزن حُصَّ به الفعل، وهذا قليل في الأسماء فلذلك لا ينصرف في المعرفة.

(١) قَيْدٌ من ليفٍ أو حُوصٍ، وَحَبْلٌ يُصْعَدُ به على النَّخْلِ، أو الحَبْلُ الغليظُ، أو عام، وما صَمَّ ظَلَفَتِي الرَّحْلِ وَجَمَعَ بينهما، القاموس المحيط: ٤٦٩.

(٢) البَاءُ وَالرَّاءُ فِي المَضَاعِفِ أَرْبَعَةٌ أَصُولٌ: الصَّدَقُ، وَحِكَايَةُ صَوْتٍ، وَخِلَافُ البَحْرِ، وَنَبَتْ. فَأَمَّا الصَّدَقُ فَعَوَّهْمٌ: صَدَقَ فُلَانٌ وَبَرَّ، وَبَرَّتْ يَمِينُهُ صَدَقَتْ، وَأَبْرَهَا أَمْضَاهَا عَلَى الصَّدَقِ. مقاييس اللغة: ١٧٧/١.

(٣) دَبَّ النَّمْلُ يَدِبُّ دَيْبًا، والمِدْبُ موضع ديب النَّمْلِ، وَدَبَّ القَوْمُ يَدِبُّونَ دَيْبًا إِلَى العَدُوِّ أَي مَشَوْا عَلَى هَيْئَتِهِمْ ولم يسرعوا. العين: ١٢/٨.

(٤) ينظر التعليقة: ٢٦/٣-٢٧.

(٥) الحَضَمُ: الأكل والمضغ بأقصى الأضراس، والحَضْمُ: شدة الأكل في رعد، والحَضْمُ: نحو أكل القشاء، ونحوه، وهو الأكل بجميع الفم. العين: ١٧٩/٤.

(٦) بَدَّرْتُ الشَّيْءَ والحَبَّ بَدَّرًا، بمعنى نَكَرْتُ، ويقال للنَّسْلِ: البَدْرُ، يقال: هُوَلاءِ بَدْرُ سُوِّءِ. العين: ١٨٢/٨.

(٧) وقيل اسم قرية من قرى بيت المقدس: معجم البلدان: ٣٥٩/٣.

(٨) البيت من الطويل، لكثير عزة في ديوانه: ٥٠٣، شرح السيراني: ٤٧٠/٣، الحلبيات: ٣٩، شرح ابن يعيش: ٦١/١،

الخزانة ٣٥٥/٢، اللسان: ٥١/٤ (بذر)؛ بلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢١، اللغة: حراب، وملكوم، وبدر، والغمر: أسماء مواضع فيها مياه.

وأما ما يَغْلِبُ على وزن الفعل فما فيه إحدى الزوائد الأربع، مثل: أَحْمَدُ وَيَشْكُرُ<sup>(١)</sup> وَيَعْمَرُ وهو يجيء من يَعْمَرُ، وَأَفْكَلٌ<sup>(٢)</sup>، وَأَيْدَعُ<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا قلنا إِنَّهُ يَغْلِبُ على وزن الفعل، ولم نُقَلِّ يَخْصُصُهُ؛ لَأَنَّهُ قد جاء /أ: ٤٥٠ / مثل: تَنْضُبُ<sup>(٤)</sup>، وهو اسمٌ وفي أوله زائد من الأربع، وَلَمَّا غَلَبَ هذا القبيل على وزن الفعل؛ اعتُبر حُكْمُ التغليب.

و(نَهَشَل) <sup>(٥)</sup> ينصرف؛ لَأَنَّهُ فَعَلَلٌ؛ إِذْ يُقَالُ: نَهَشَلَتِ المرأَةُ؛ فليس فيه زائد الفعل. وكذلك لو سَمَّيت رجلاً؛ بِإِثْمَدٍ<sup>(٦)</sup>، أو إِصْبَعٍ، أو أَبْلَمٍ<sup>(٧)</sup> لم ينصرف؛ لَأَنَّ هذا الوزن يَغْلِبُ على الفعل؛ إِذْ هو مثل: اضْرِبْ، وامنع واقتُل.

وإن سَمَّيت رجلاً بقولك: اضرب لم يَصْرِفَ لما مضى، ثم تقول: هذا إِضْرِبُ إِذَا نَزَعْتَ منه الضمير، وإن لم تنزعه فاحكه على الوصل، والسكون فتقطع الألف؛ لَأَنَّهُ اسم والألفات في الأسماء أكثرها مقطوعة، وإِنَّمَا الموصولة منها قليلة نحو ابن، واست<sup>(٨)</sup>، ونحو ذلك.

وإِنَّمَا ألف الوصل يكثر في الأفعال؛ إِلا أَنك نقلت هذا من باب الفعل إلى الاسم، وكذلك إنطلق، وإِسْتَخْرِجْ تقطعه، وقوله: ﴿مَنْ اسْتَبْرَفِي﴾<sup>(٩)</sup> صَرْفُهُ؛ لَأَنَّهُ نكرة.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ولو سميته: أحمد، ويشكر، ويعمر وي زيد، وأفكل، وأيدع، كان كذلك أيضاً" الإيضاح:

٢٢٨.

(٢) الفُكْل: أصل بنية قَوْلهم: أَصَابَهُ أَفْكَالٌ من كَذَا وَكَذَا، أي رعدة. والأفكُل: اسم رجل من العَرَبِ مَعْرُوف، يَسْمُونُ الأفاكل. جمهرة اللغة: ٢/٩٦٨.

(٣) الأيدع: الزعفران، الصحاح: ٣/١٣١٠.

(٤) نَضَبَ الماءُ يَنْضُبُ نُضُوباً إِذَا ذَهَبَ فِي الأَرْضِ. العين: ٧/٤٨.

(٥) نَهَشَل: اسمٌ للذئب. العين: ٤/١١٩.

(٦) لِإِثْمَدٍ، بِالْكَسْرِ: حَجَرُ الكُحْلِ، وَهُوَ أَسْوَدٌ إِلَى حُمْرَةٍ، وَمَعْدَنُهُ بِأَصْبَهَانَ وَهُوَ أَحْوَدُهُ، وَبِالمَغْرِبِ وَهُوَ أَصْلَبُ. وَقَالَ السِّيرَافِيُّ: الإِثْمَدُ شَبِيهُ بِحَجَرِ الكُحْلِ، وَأَثْمَدٌ عَيْنُهُ: كَحَلَّهَا بِالإِثْمَدِ. تاج العروس: ٧/٤٦٨.

(٧) بلمت الناقه، إِذَا ورم حياؤها من شدة الضبَعَة، وبها بَلَمَةٌ شديدة، ورأيت شفتيه مُبْلَمَتَيْنِ، إِذَا ورمتا، والتبليم: التبقيح. والأبْلَمُ: حوصُ المثل. وفيه ثلاث لغات: أَبْلَمٌ وَأَبْلَمٌ وَإِبْلَمٌ، والواحدة بالهاء. الصحاح: ٥/١٨٧٤.

(٨) يقال ما زال على اسْتِ الدَّهْرِ مجنوناً؛ أي: لم يزل يُعرف بالجنون، وهو مثل: أُسِّ الدهر؛ فأبدلوا من إحدى السينين تاء، الصحاح: ١/٢٤١.

(٩) سورة الرحمن: الآية (٥٤).

فأما ابن، و[انطلاق]<sup>(١)</sup>، ونحوه إذا سُميت به فهو على وصله؛ لأنك نقلت اسماً إلى اسم فتركته على حاله.

وإذا ثبتت شيئاً من هذا قلت: بالألف والنون كغيره فتقول: هذا ضَرَبْتُ كقولك: هذا زيدٌ، وهذان الضربان، وهذا إضْرِب، وهذان الإضْرِبَان، و الضْرِبُون، ولا تقول: هذان ذوا ضَرَبٍ أو ذوا اضْرَبٍ؛ لأنه ليس بجمله من فعل وفاعل، وإنما هو اسم مُجَرَّد قد انتقل إليه من الفعلية. وإن سُميت رجلاً: ب(يغزو)، قلت: يَغْزِي فتصرفه؛ لأنه قد زال شبه الفعل، وإنما هو كفعل كما تقول: أذل، وذلك أنا قد قلنا: إن كل اسم يقع في آخره واو قبلها ضمة قُلبت /ب: ١٤٥ / ياء؛ كذلك هذا، ولا تُقل هذا يغزو؛ لأنك لا تُسميه بجمله من فعل وضميره الذي هو فاعل فتدعه على حاله، وتحكيه كما سُمي به، وإنما هو اسم مُجَرَّد، وذاك الوزن؛ إذ كان فعلاً صريحاً.

وتقول: للاثنين هذان اليغزيان كما تقول هذان القاضيان؛ لأنه يصير مثل باب قاضٍ، وهؤلاء اليغزون كالقاضون في حال النصب لا ينصرف معرفةً بل تقول: رأيت يغزي؛ لأن الياء بمنزلة تاء تغلب، وتغزياً آخر.

وإن سُميت رجلاً بأجمع<sup>(٢)</sup> لا تصرفه معرفةً، وصرفته نكرة؛ لأنه ليس بصفة.

وأما إذا سُميته أحمر فلم تصرفه معرفة؛ لأن فيه سببين وزن الفعل وكونه معرفة وإن نكرته ففيه خلاف قال: أبو الحسن<sup>(٣)</sup> يُصْرَف؛ لأن أصله للصفة، وحيث كان صفةً كان فيه عِلْتَان كونه صفة، وعلى وزن الفعل فلما سُمي به قد نُقل عن الوصف فبطل حكمه، ولكن حصل فيه مانعان: التعريف، ووزن الفعل؛ فإذا نكرته بعد ذلك فقد زال التعريف، وبقي شيء واحد وهو وزن الفعل فلا يمنع.

(١) في الأصل (انطلق).

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ولو سُميت رجلاً: ب(أجمع) ثم نكرته صرفته، ولو سُميته: ب(أحمر) ثم نكرته لم ينصرف" الإيضاح: ٢٢٩.

(٣) ينظر التعليقة: ١٦/٣، واختاره المبرد، ينظر المقتضب: ٣١٢/٣.

وقال سيبويه: <sup>(١)</sup> لا يَنْصَرِفُ في النكرة؛ لأنَّ أصله الصفة، والتسمية عارضة؛ فيكون حُكْمُ الأصل مُرَاعَى مُعْتَبَرًا، ولو كان باقياً بنفسه لمُنِعَ فكذلك حكمه.

وقال المازني <sup>(٢)</sup> قُلْتُ للأخفش: إِذَا سُمِّيَ بِأَحْمَرَ ثُمَّ نُكِّرَ فَهَلْ يَنْصَرِفُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَإِذَا قُلْتُ: مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعِ صِرْفَتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قُلْتُ: قَدْ اجْتَمَعَ فِي (أَرْبَعِ) شَيْئَانِ كَوْنُهُ صِفَةً، وَعَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ! فَقَالَ: الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا كَغَيْرِهِ مِنْ [أَسْمَاءِ] <sup>(٣)</sup> الْأَعْدَادِ، وَالصِّفَةُ عَارِضَةٌ، فَقُلْتُ: إِذَا رَاعَيْتَ فِي أَرْبَعِ حُكْمِ الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ سَبِيلِهِ /أ: ٤٦ / الانصراف، وَلَمْ تَعْتَدِ بِالصِّفَةِ الْعَارِضَةِ؛ فَهَلَّا رَاعَيْتَ حُكْمَ الْأَصْلِ فِي الصِّفَةِ فِي بَابِ أَحْمَرَ، وَلَمْ تَعْتَدِ بِالتَّسْمِيَةِ الْعَارِضَةِ؟ فَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مُنْعِعٍ.

وقال أبو علي: <sup>(٤)</sup> فَيُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ الَّذِي سَمَاهُ أَحْمَرَ؛ اعْتَقَدَ أَنَّهُ اسْمٌ، وَلَمْ يَعْتَبِرِ الصِّفَةَ جُمْلَةً، وَلَا رَاعَاهَا؛ انصرفت كقول الأخفش، وَإِنْ سَمَّاهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ حُكْمَ الصِّفَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَيُرَاعِيهَا؛ فَهُوَ كَمَا قَالَ سَيْبَوِيهِ فِي أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ.

قُلْتُ لَهُ <sup>(٥)</sup>: لَمْ سُمِّيَ مِثْلَ هَذَا لَا يَنْصَرِفُ.

فَفَكَّرْتُ ثُمَّ قَالَ: <sup>(٦)</sup> لَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَّصِرُ مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ، وَهُوَ التَّصَرُّفُ؛ إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا يَتَفَعَّلُ وَالْآخَرُ لَا يَتَفَعَّلُ، وَلَكِنَّهُمْ غَايَرُوا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنِيَيْنِ فَجَعَلُوا قَوْلَهُمْ: لَا يَنْصَرِفُ فِيمَا لَا يَتَّصِرُ فِي الْإِعْرَابِ مِنَ الْأَسْمِ، وَجَعَلُوا عِبَارَةً لَا يَنْصَرِفُ فِيمَا يَتَّصِرُ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْفِعْلِ؛ كَمَا قَالَ سَيْبَوِيهِ <sup>(٧)</sup> فِي الْعَدْلِ، وَالْعَدِيلِ أَتَمَّ مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الْعَدْلَ لِمَا عَادَ لَكَ مِنَ الْمَتَاعِ، وَالْعَدِيلَ مَا عَادَ لَكَ مِنَ النَّاسِ؛ فَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ بِلَفْظَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ لِلْبِنْيَةِ، وَإِنْ كَانَا مِنْ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ.

(١) ينظر الكتاب: ١٩٨/٣.

(٢) ينظر شرح السرياني: ٤٦٢/٣.

(٣) في الأصل (الأسماء).

(٤) التعليقة: ١٧-١٥/٣.

(٥) تلميذه.

(٦) ابن البنا.

(٧) ينظر الكتاب: ١٠٢/٢.

قال: <sup>(١)</sup> وقف رجل على حَلْفَةِ الزجاج يوم الجمعة في الجامع فقال: لم سُمِّتِ القارورة <sup>(٢)</sup> قارورة؟ فقال: لاستقرار الماء فيها فقال الرجل: فالجُبُّ <sup>(٣)</sup> يستقر فيه الماء؛ فينبغي أن يُسَمَّى قارورة لهذا المعنى، فسكتَ الزجاج <sup>(٤)</sup>.

قال: <sup>(٥)</sup> وكان أبو الفتح المراغي <sup>(٦)</sup> يقول: إِنَّمَا لم يُجِبُّهُ؛ لأنَّه لم يحضُرهُ الجواب.

قال: <sup>(٧)</sup> وقال علي بن عيسى: /ب: ١٤٦ / الرَّمَانِي <sup>(٨)</sup> إِنَّمَا لم يُجِبُّ؛ لأنَّه ما رأى الرجل يفهم عنه؛ أي: لأنَّ هذا لا يجيء بالقياس؛ لأنَّه إن لزم عليه الجُبُّ <sup>(٩)</sup> فكذلك الكُوْز <sup>(١٠)</sup>، وكُلُّ ما يستقر فيه الماء يجب أن يسمى قارورة ثم يؤدي إلى الالتباس.

ولكن قد يُسَمُّونَ الشيء باسمٍ يفتَضِيهِ الاشتقاق ثم لا يجزؤونه على غيره؛ لأنهم قد يُخالفون بالألفاظ جُمْلَةً لاختلاف المعاني للفرق بينها، وقد يُعايرون في لفظٍ واحد بين معاني مختلفة بأبنية مختلفة من ذلك اللفظ، فالأوَّل مثل: قارورة، والجُبُّ، والكوز.

والثاني مثل ما ذكرنا <sup>(١١)</sup> في العَدْل وغيره.

(١) ابن البنا.

(٢) قارورة، سُمِّتَتْ بِهَا لِاسْتِقْرَارِ الشَّرَابِ فِيهَا، اللسان: ٨٨/٥.

(٣) الجُبُّ: البئر، مُدَكَّرٌ، وَقِيلَ: هِيَ البئرُ لم تطو. المحكم: ٢٢٤/٧.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ابن البنا.

(٦) وهو شرف الدين أبو الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسن المراغي، ينظر المنهل المأهول بالبناء للمجهول لأبي الخير:

٣٩٨.

(٧) ابن البنا.

(٨) لم أقف عليه.

(٩) في الأصل (الجُبُّ).

(١٠) الكُوْز، بالضَّمِّ، من الأواني، أي: معروفٌ يُقال: إِنَّه من كاز الشيء إذا جمعه. تاج العروس: ٣٠٨/١٥.

(١١) ينظر ص: ٣٣٦.

## بابُ الصفةِ التي لا تنصرف

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ الوصف الذي لا ينصرف ما كان على وزن الفعل، وهو مثل: أحمر ونحوه؛ لأنه اجتمع فيه علتان:

أحدهما: كونه على وزن الفعل، وليس هذا في نفسه فرعاً على الأصل، ولكن لما ثبت أنَّ العلة الفرعية التي تمنع الصِّرف هي التي تُشبه الفعل الذي هو فرع، فإذا كان على وزن ذلك الفرع نفسه؛ جعل علةً من العلة التسع؛ لأنه على لفظه فكان أولى بالشبه، وذلك أن أحمر مثل: أذهب.

والعلة الثانية: كونها صفةً، والوصف ثاني الموصوف، وفرعٌ عليه، وكذا كُـلُّ أَفْعَلٍ مؤنثه (فَعَلَاء) ومؤنثه لا ينصرف؛ لأنه لو كان فيه ألف التانيث، وهو غير صفة لما انصرف مثل طرفاء<sup>(٢)</sup> وصحراء، وغيرهما فإذا كان وصفاً فقد جعلت فيه فضلةً أخرى مانعة من الصرف.

فإن قيل: قولك ظريفه، وقائمةٌ قد اجتمع فيه سببان التانيث والصفة، ثم لم يمنعنا من الصرف؛ قلنا: لأنَّ هذا التانيث دخل للفرق؛ لأنك تقول: قائمٌ وقائمةٌ، وليس بلازم فلم يُعتدَّ به: أ/١٤٧/ وإِنَّمَا يُؤْتَرُ تَانِيثٌ لِأَنَّهُ مَاطِرٌ عَلَى لَفْظِ مُذَكَّرٍ لِلْفَرْقِ.

وكذلك أَفْعَلٌ مِنْكَ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِلْتَيْنِ الصِّفَةِ، [و] وَزْنَ الْفِعْلِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: عَامٌّ أَوَّلٌ مَعْنَاهُ أَوَّلٌ مِنْ هَذَا، وَلَكِنْ حُذِفَ (مِنْ)، وَهِيَ مُرَادَةٌ فَإِنْ حُذِفَتْ (مِنْ) نَطَقًا

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "من ذلك (أَفْعَل) الذي له (فَعَلَاء) نحو: أحمر وحمراء، لا ينصرف في النكرة؛ لقيام سببين في التنكير: وهو الوزن الذي يغلب على الفعل، والوصف، و(حمراء) لا ينصرف أيضاً؛ لاجتماع: الوصف، والتانيث، ولو كانت مدة التانيث وحدها لم ينصرف أيضاً، ألا ترى أنَّ صحراء وطرفاء ونحو ذلك من الأسماء لا تنصرف و(أحاد، وتناء، وثلاث، ورباع)، غير منصرف؛ لاجتماع: العدل، والوصف فيه؛ فإن حقرت تناء، وأحاد؛ صرفت؛ لزوال العدل بالتحقير، فإن حقرت أحمر لم ينصرف، لأنَّ التحقير لم يزل بناء الفعل كما زال العدل، وذلك أنهم قد قالوا: ما أميلحه، فأميلح بناء فعل مُحَقَّر " الإيضاح: ٢٢٩.

(٢) الطَّرْفَاءُ: شَجَرٌ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ، مِنْهَا: الْأَثْلُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الطَّرْفَاءُ مِنَ الْعِضَاءِ، وَهَدْبُهُ مِثْلُ هُدْبِ الْأَثْلِ، وَلَيْسَ لَهُ خَشَبٌ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الطَّرْفَاءُ: مِنَ الْحَمْضِ، الْوَاحِدَةُ طَرْفَاءَةٌ، وَطَرْفُهُ مُحْرَكَةٌ قَالَ سِيبَوَيْهٍ: الطَّرْفَاءُ وَاحِدٌ وَجَمْعٌ، وَالطَّرْفَاءُ: اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَقِيلَ: وَاحِدُهَا طَرْفَاءَةٌ، تَاجُ الْعُرُوسِ: ٧٢/٢٤ - ٧٣.

(٣) زيادة في المتن ليستقيم بها الكلام.

ثم لا تكون مُزَادَةً لِحِقِ بِيَابِ (أَفْكَل) و(أَيَدَع) في أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَنْصَرِفْ مِثْلَ: أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ بَابَهُ وَأَصْلَهُ (أَحْمَدُ مِنْهُ) ثُمَّ حُذِفَتْ وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾<sup>(١)</sup> أَي: أَخْفَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ بَابِ (أَفْعَلُ مِنْهُ) فَإِذَا جَعَلُوهُ صِفَةً لَمْ يَصْرِفُوهُ، وَإِذَا جَعَلُوهُ اسْمًا صَرَفُوهُ؛ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: أَوْلًا وَأَخْرًا، كَأَنَّهُ بِمَعْنَى قَدِيمًا وَحَدِيثًا. قُلْتُ لَهُ<sup>(٢)</sup> كَيْفَ وَجِهَ قَوْلَهُمْ: عَامٌّ أَوَّلٍ.

فَلَمْ يُبَيِّنْهُ، ثُمَّ قَالَ: <sup>(٣)</sup> إِنْ كَانَ هَذَا فَإِنَّهُ أَضَافَ الْعَامَّ إِلَى أَوَّلٍ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ صِفَةً.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِضَافَةَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ انْصَرَفَ، وَهُوَ فِي نَفْسِ الْمُضَافِ لَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوَ قَوْلِكُمْ: مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، وَأَحْمَرِكُمْ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدِ بَنِي فُلَانٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ الْوَجْهِ لَا أَسْوَدِهِ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ تُبَعِّدُ شَبَهَهُ بِالْفِعْلِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ فَهُوَ عَلَى بَابِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾<sup>(٤)</sup> فَكَذَلِكَ تَقُولُ: مُحَمَّدٌ بَنُ أَحْمَدَ، وَلَا تَقُلْ: أَحْمَدُ. وَأَمَّا قَوْلُ:

..... بِذِنَابِ عَيْشٍ      أَجَبَ الظُّهْرُ .....<sup>(٥)</sup>

(١) سورة طه: الآية (٧).

(٢) تلميذه.

(٣) ابن البنا.

(٤) سورة المائدة: الآية (١١٩).

(٥) كمال البيت:

وَنُصِبَ لَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ      أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَاةٌ

البيت من الوافر، للنايعة الذبياني، ينظر ديوانه: ١١٠، معاني الفراء: ٢٤/٣، الكتاب: ١٩٦/١، المقتضب: ١٧٧/٢، الإنصاف: ١٣٤، الخزانة: ٥١١/٧، اللغة: ٣٦٣/٩، اللغاة، بِذِنَابِ عَيْشٍ: ذِنَابُ كُلِّ شَيْءٍ - بِكَسْرِ الذَّالِ - عَقِبُهُ وَمَا يَأْتِي فِي أَوَاخِرِهِ، وَأَجَبَ الظُّهْرُ: مَقْطُوعُ الظُّهْرِ؛ كَأَنَّهُ جَمَلٌ قَطَعَ سَنَامَهُ، وَيُقَالُ: بَعِيرٌ أَجَبَ وَنَاقَةٌ جَبَّاءٌ: إِذَا كَانَ قَدْ قَطَعَ سَنَامَهَا، وَالسَّنَامُ: حَدَبَةُ الْبَعِيرِ، وَيُرْوَى (وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ).

فَنصَبَ أَجْبَ، وموضِعُهُ خَفْضٌ؛ إذْ هو صِفَةُ عَيْشٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى الظَّهْرِ، وَإِنَّمَا قَدَّرَ فِيهِ التَّنْوِينَ كَقَوْلِكَ: حَسَنِ الوَجْهِ / ب: ١٤٧ / وَإِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُضِيفَ أَلَا [تَرَاهُ] <sup>(١)</sup> إِذَا أُضِيفَهُ إِلَى الظَّهْرِ قَالَ: عَيْشٌ أَجْبُ الظَّهْرِ.

وكذا إِذَا أُضِفْتَ قَوْلِكَ: هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ، ثُمَّ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِحَوَاجِ بَيْتِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ.

وقال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مَنَآءٍ﴾ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَصْرِفْهُ، وَقَالَ فِي الْإِضَافَةِ: ﴿وَيَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> فَصَرَفَهُ، وَكَذَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَفْضَلَ النَّاسِ.

ومن الوصف الذي لا يَنْصَرِفُ المَعْدُولُ، وهو في الأعداد من واحدٍ إلى عشرةٍ قد عُدِلَ كل اسم من تلك الأعداد إلى شيئين إلى مَفْعَلٍ، وإلى فُعَالٍ، كقولك: أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ وَثَنَاءٌ، وَمَثْنَى، وَثَلَاثٌ وَمَثَلثٌ وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ وَعُشَارٌ، وَمَعْشَرٌ، وَمَوْحَدٌ، وَمَثْنَى، مَسْمُوعَانٌ، فَأَحَادٌ عُدِلَ عن واحد، وهذا لا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ شَيْئَانِ الصِّفَةِ، وَالْعَدْلُ.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنِحَةٌ مِّمَّنْ وَوَلَّتْ وَرَبِّعٌ﴾ <sup>(٤)</sup> فَجَعَلَهَا صِفَاتٍ لِلْأَجْنِحَةِ مَوْضِعَهَا خَفْضٌ، وَأَمَّا فِي النِّسَاءِ <sup>(٥)</sup> فَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا خَرَجَ عَلَى الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَقُولُونَ: <sup>(٦)</sup> لَا تُبَدَّلُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَكْرَةً إِلَّا مَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِهِ: ﴿نَاصِيَةٌ كَذِبِيَّةٌ﴾ <sup>(٧)</sup> وَعِنْدَنَا لَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا مَوْصُوفَةٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

(١) في الأصل (تريه)

(٢) سورة النساء: الآية (٨٦).

(٣) سورة الزمر: الآية (٣٥).

(٤) سورة فاطر: الآية (١).

(٥) الآية: (٣).

(٦) ينظر شرح الجمل: ٢٨٦/١، الكنز: ٢٣٨/١، توضيح المقاصد: ١٠٤٣/٢.

(٧) سورة العلق: الآية (١٦).

ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ<sup>(١)</sup>

جعلهما صفتين للذناب، وقال الزجاج: <sup>(٢)</sup> إنما لم ينصرف هذا؛ لأنه اجتمع فيه العدل باللفظ، والعدل بالمعنى؛ وذلك أنهم إذا قالوا: جاء الناس مثنى؛ لم يُرد به أنهم اثنان فقط، ولكن معناه أنهم جاءوا اثنين اثنين، وثلاث أي: ثلاثة ثلاثة، فيكون المراد به تكرير هذا العدد، فجعل العلة الثانية في هذا العدل بالمعنى.

وقال أبو علي: <sup>(٣)</sup> لا أعرف /أ: ١٤٨ /العدل بالمعنى في منع الصرف؛ أي: أن العدل الذي يؤثر إنما هو العدل باللفظ، وكان الزجاج <sup>(٤)</sup> لم يعتد في هذا بالصفة في منعها؛ لأن أصلها الاسمية كما تقول: مررت بنسوة أربع.

وقيل: <sup>(٥)</sup> إنه لا ينصرف؛ لأنه اجتمع فيه العدل، ومعنى الجمع؛ لأنك لا تريد واحداً فقط، فإن حقرت أحاد وإخواته انصرف؛ لأنه يزول لفظ العدل، وذلك أن الاعتبار فيه نفس اللفظ، وهذا التصغير، وإن كان تحقيراً للمعدول نفسه فليس هو نفس اللفظ.

وكذلك عُمِرَ إذا صغرته صرفته، وهو قولك: عُمَيْرٌ؛ لأنه ليس بمعدول عن عُوَيْرٍ فيكون في لفظه معدولاً، وإنما عُمِرَ معدول عن عامر، وقد زال اللفظ المعدول بالتصغير.

وأما أحمر وبابه إذا صغرته لم ينصرف؛ لأن الهمزة التي شبهته بالفعل موجودة في التصغير كما كانت في التكثير، والصفة قائمة على بابها.

فإن قيل: إذا كان أحمر على وزن الفعل فلا تُصغَرُوه؛ لأنه يزول به شبه الفعل.

(١) كمال البيت:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بُوَادٍ أُنَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جُوَيْبَةَ، ينظر البيت في: ديوان الهذليين ٢٣٧/١، شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣، الكتاب ٢٢٦/٣، شرح السيرافي: ٤٩٣/٣، بلا نسبة في المقتضب: ٣٨١/٣، اللمع ١١٠، شرح ابن يعيش: ٦٢/١، ٥٧/٨، شرح ابن الناطم: ٤٥٥، المقاصد النحوية: ١٨٢٦/٤.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٩/٢.

(٣) ينظر الإيضاح: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٤) ينظر معاني القرآن: ٩/٢.

(٥) ينظر الأصول: ٨٨/٢، شرح السيرافي: ٤٩٢/٣.

قيل: قد صُعِرَ نفس الفعل، وهو باب التَعَجُّب حيثُ قالوا: ما أُمِيلِحَه؛ فبأنَّ يجوز ما يُشْبِه الفعل، وليس به أولى.

فدلَّ هذا على أنَّ التصغير لم يُزَلْ ببناء الفعل، والهمزة التي مَنَعَتْهُ الصرف، ومُجْمَلَّتُهُ هو أنَّ المُصَغَّرَ في باب ما لا يَنْصَرِفُ، [وما لا يَنْصَرِفُ]<sup>(١)</sup> مع مُكَبَّرِهِ على ثلاثة أضرب:

ضَرَبٌ: لا يَنْصَرِفُ مُكَبَّرُهُ، ولا مُصَغَّرُهُ وهو ما كان على وزن الفعل، مثل: أَحْمَرُ، وأُحْيِمِرُ.

وضَرَبٌ: لا يَنْصَرِفُ مُكَبَّرُهُ، وَيَنْصَرِفُ مُصَغَّرُهُ، وهو مثل: ضَرِبَ، ضَرِبْتُ، ونحو: المعدول مثل: أَحَادُ، وَعُمَرُ.

وضَرَبٌ: يَنْصَرِفُ / ب: ١٤٨ / مُكَبَّرُهُ ولا يَنْصَرِفُ مُصَغَّرُهُ، وهو باب التَضَارُبِ، ونحوه.

وذلك أنَّ قولنا: تَضَارُبُ يَنْصَرِفُ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا، أو لم تُسَمِّه وهو على خمسة أحرف ثالثه ألفٌ؛ فَإِذَا صَغَّرْتَهُ حَذَفْتَ مِنْهُ الْأَلْفَ فَيَبْقَى (تَضَرَّبُ) فَيُشْبِهُ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ يَضْرِبُ، وَتَضَرَّبُ؛ فَإِذَا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ: تُضَرِّبُ غَيْرَ مَنْصَرِفٍ لَشَبْهِهِ بِوِزْنِ الْفِعْلِ، وَأَنْتَ لَوْ سَمَّيْتَ بِيَضْرِبُ، وَتَضَرَّبُ وَمَا هُوَ وَزْنُ الْفِعْلِ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ؛ قُلْتَ: تُضَرِّبُ لَمْ تَصْرِفْهُ كَذَلِكَ هَذَا.

إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ تَصْغِيرُ الْمَعْدُولِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: أُحْيِدُ فِي تَصْغِيرِ أَحَادٍ، وَتُنِي فِي تَصْغِيرِ ثَنَاءٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ فِيهِ (يَاءٌ)؛ إِذْ هُوَ مِنْ ثَنِيْتُ فَأَصْلُهُ ثَنَائِي، ثُمَّ وَقَعَتْ (الْيَاءُ) طَرَفًا قَبْلَهَا أَلْفٌ فَقَلْبَتْ هَمْزَةً؛ فَإِذَا صَغَّرْتَهُ رَدَدْتَهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ (الْيَاءُ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ تَنْقَلِبُ يَاءً لَوْقُوعِهَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وَإِنَّمَا كُنْتَ تَقَلِّبُ (الْيَاءَ) الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةً؛ حَيْثُ كَانَ قَبْلَهَا أَلْفٌ؛ فَإِذَا يَكُونُ (تُنِيٌّ) وَأَصْلُهُ ثَنِيٌّ، ثُمَّ يَصِيرُ (تُنِيٌّ) كَقَاضٍ مِنْ قَاضِيٍّ، ثُمَّ يُحْدَفُ يَاءٌ مِنْهُ فَيَصِيرُ تُنِيٌّ كَمَا يَقَالُ: فِي تَصْغِيرِ عَصَا عَصِيٌّ.

(١) تكرر في الأصل.

## باب التانيث

اعلم<sup>(١)</sup> أنّ التانيث على ضربين: ضرب فيه علامة، وضرب لا علامة فيه.

فأمّا العلامة فشيئان<sup>(٢)</sup> تاءٌ يُوقَف عليها بالهاء، وألف.

فمتى كانت فيه تاءٌ لم يَنْصَرِف في المعرفة /أ: ١٤٩؛ لأنه اجتمع سببان: التانيث، والتعريف، وهو مثل: طلحة، وحمزة، ومحمدة، وفاطمة.

واعلم أنّ تاء التانيث إذا انضاف إلى التعريف [منعاً]<sup>(٣)</sup> الصرف، وإذا [انضافت]<sup>(٤)</sup> إلى الصفة لم يمنع، والفرق بينهما هو أنّه إذا كان في الصفة كان للفرق فلم يعتدّ به، مثل: قائم، وقائمة، وضاربٌ وضاربةٌ.

وأما إذا كان معه التعريف، وصار علماً سمّيَ به، نحو: قائمة فقد زال معنى الفرق؛ لأنّ الفرق في الصفات، فأمّا الأعلام فنفس الاسم يُعْتَبَر؛ ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ ثم لا تقول في المؤنث زيدة، فلما بطلت علامة الفرق، صار ذلك التانيث كاللّازم؛ فاعتدّ به؛ إذ لم يكن للفرق فتارةً يكون، وتارةً يسقط؛ إذ قد يُسمّى المذكّر بما فيه تاء التانيث، وتأنيثٌ مثل: رُقعةٌ، ونَفَقَةٌ وحِنطةٌ، ليس تحته معنى؛ كياء النسب قد يدخل، وليس تحته معنى.

وأما إذا كانت علامته ألفاً؛ فإنّه لا يَنْصَرِف بكل حال، سواء كانت مقصورة، مثل: حُبلى ويُسرى، ودِكْرى، أو ممدودة مثل: حمراء، وطرفاء، وشركاء، وأصدقاء.

وذلك أن حمراء<sup>(٥)</sup> فيه ألف التانيث التي في مثل: حُبلى، ولكن زادوا قبلها ألفاً أخرى؛

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "التانيث على ضربين: ضرب فيه علامة التانيث، وضرب لا علامة فيه وعلامة التانيث علامتان: الألف، والتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء، فما كان في آخره ألف التانيث مقصورة، أو ممدودة، فإنّه لا ينصرف في النكرة للزوم الحرف، وبناء الكلمة عليه، وإذا لم ينصرف في المعرفة كان انصرافه في المعرفة أبعد؛ وذلك نحو: بُشرى، وسُعدى، وليلى، وطرفاء، وحمراء، وصَحْرَاء لا ينصرف شيء منه في نكرة، ولا معرفة" الإيضاح: ٢٣٠.

(٢) هذا عند البصريين، وعند الكوفيين علامات التانيث في الاسم ثمان، ينظر الارتشاف: ٦٣٦/٢.

(٣) في الأصل (معناه).

(٤) في الأصل انضاف).

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والهمزة في حمراء منقلبة عن ألف التانيث المفردة، وإنما أبدلت همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة؛ يدلك على ذلك: أنّ هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة، وذلك قولك في جمع: صحراء صحار، فزالت الهمزة، وعاد حرف اللين الذي كان في الواحد، وما كان في آخره التاء فنحو: حمزة، وطلحة، إن سميت رجلاً، أو امرأة بشيء من ذلك لم تصرف؛ فإن نُكِّرت صرفت؛ فقلت: مررت بطلحة وطلحةٍ آخر، ومررت بحمودة وحمودٍ أخرى" الإيضاح: ٢٣٠.

ليُحْصَلَ بِنَاءٍ آخَرَ فَصَارَ حَمْرَاءَ، أَوْ صَحْرَاءَ؛ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ حَذْفٍ، أَوْ تَحْرِيكِ فَلَمْ يُمَكِّنْهُمُ الحَذْفُ؛ فَيَبْقَى حَمْرَاءَ فَيَكُونُ رَجُوعاً إِلَى مَا كَانَ أَصْلًا<sup>(١)</sup>.

وَهُمْ أَرَادُوا أَنْ [يَبْنُوا]<sup>(٢)</sup> بِنَاءً آخَرَ؛ فَحَرَّكُوا الأَحْيِرَةَ، وَهِيَ أَلْفُ التَّأْنِيثِ فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ [تَدَل]<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ أَلْفًا، قَوْلُكَ: فِي الجَمْعِ صَحَارٍ لَمَّا زَالَتْ / ب: ١٤٩ / الصُّورَةُ الَّتِي اقْتَصَتْ قَلْبَ تِلْكَ الأَلْفِ هَمْزَةً، وَهِيَ اجْتِمَاعُ سَاكِنَيْنِ، وَوُقُوعُهَا طَرَفًا قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الجَمْعِ، رَجَعَ حُكْمُ الأَلْفِ، وَصَارَ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهُ. وَأَمَّا الَّذِي لَا عِلَامَةَ فِيهِ فَضْرِيَانِ: ثَلَاثِي، وَمَازَادَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

فَأَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهِ فَتَأْنِيثُهُ ضْرِيَانِ تَأْنِيثِ خِلْقَةٍ مِثْلُ: أَتَانِ<sup>(٥)</sup> وَعِنَاقِ<sup>(٦)</sup>، وَتَأْنِيثِ غَلْبَةِ التَّسْمِيَةِ مِثْلُ: سَعَادٍ وَزَيْنَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الأِسْمَ مِنْ حَيْثُ النُّطْقُ لَيْسَ بِخِلْقَةٍ كَالْأَتَانِ، وَلَكِنْ أَكْثَرَ مَا يُسَمَّى بِهِ النِّسَاءُ.

وَهُمَا جَمِيعًا إِذَا سُمِّيَ مُؤَنَّثٌ [بِهِمَا]<sup>(٧)</sup>، أَوْ مُدَكَّرٌ لَمْ يَنْصَرَفْ؛ كَطَلْحَةَ، لَوْ سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ قَدْ جَرَى مَجْرَى عِلْمِ التَّأْنِيثِ، وَتَنْزَلُ مَنْزِلَتُهُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عِلْمَ التَّأْنِيثِ لَا يَدْخُلُ كَمَا لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ آخَرَ عَلَى مَا فِيهِ عِلْمٌ ثَابِتٌ؛ إِذْ لَا يَجْتَمِعُ تَأْنِيثَانِ فِي إِسْمٍ وَاحِدٍ، وَلِهَذَا لَمَّا صَعَّرُوا المُوَنَّثَ الَّذِي [يَزِيد]<sup>(٨)</sup> عَلَى ثَلَاثَةِ لَمْ يُلْحَقُوهُ التَّاءَ فَقَالُوا: عَقْرِبٌ وَعَقْفِيرِبٌ<sup>(٩)</sup> خِلَافَ قَوْلِهِمْ: قَدْرٌ وَقُدَيْرَةٌ<sup>(١٠)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ نَزَّلُوا الحَرْفَ الرَّابِعَ مَنْزِلَةَ

(١) ينظر الكتاب: ٢١٣/٣-٢١٤، ابن يعيش: ٩٠/٥-٩١.

(٢) في الأصل (يبينوا).

(٣) في الأصل (يدل).

(٤) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فأما التأنيث الذي بغير علامة؛ فلا يخلو الاسم فيه من أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو على ثلاثة أحرف، فما كان زائداً على ثلاثة أحرف، فإنه لا ينصرف في المعرفة؛ وذلك نحو: زينب وسعاد، وحُبلى، ونحو: امرأة أو رجل تسمية بـ(عناق أو أتان) وهذه الأشياء لا تنصرف لغلبة التأنيث عليها، وإن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة العلامة الثابتة فيه بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التصغير إلا فيما لا اعتداد به من قولهم: ورثية، وقُدَيْرِيمة؛ فصار من أجل ذلك بمنزلة ما فيه التصريف وثبت فيه علامة التأنيث". الإيضاح: ٢٣٠-٢٣١.

(٥) أنثى الحمار، ولا يقال: أتانة. الصحاح: ٢٠٦٧/٥.

(٦) والعناق: الأنثى من ولد المعز، والجمع أعنق وعنوق، الصحاح: ١٥٣٤/٤.

(٧) في الأصل (به).

(٨) في الأصل (تزيد).

(٩) في تصغير الرابع لا ترد عليه تاء التأنيث، ينظر سيبويه: ٤٨١/٣، أسرار العربية: ٣٦٤-٣٦٥.

(١٠) في تصغير الثلاثي ترد عليه تاء التأنيث: ينظر سيبويه: ٤٨١/٣ - الأصول: ٣٧/٣.

علم التأنيث، ولم يُجْزُ ذلك إلا في قولهم: **وُرَيْثَةٌ**، **وَقُدَيْدِيمَةٌ** في [تصغير] <sup>(١)</sup> **وَرَاءَ** **وَقُدَّامَ**، وهذا شاذٌّ في الرباعي <sup>(٢)</sup> كما كان تصغير الثلاثي بلا هاء في **حَرْبٍ** و**حَرْبٍ** <sup>(٣)</sup>، ونحوها شاذاً، فجعلوا إلحاق علم التأنيث بتصغير الرباعي شاذاً بعكس حرفه من الثلاثي؛ وعلة الشذوذ فيه أنه ليس في الظروف مؤنث غير هذين؛ فألحقوه العلم؛ ليعلموا أنه مؤنث خلاف أخواته فهذان يُصَغَّران بالعلم مشهوران.

وأما أمام ففيه خلاف <sup>(٤)</sup> في تذكيره، وتأنيثه، وفي تصغيره/ أ: ١٥٠ / فإذا متى كان الاسم مؤنثاً يزيد على ثلاثة أحرف فالزائد يجري مجرى علم التأنيث.

وأما (جعفر) فمدكّر لا يمكن أن يُقال لم لا يُنزل الراء فيه منزلة التاء من طلحة؛ لأن الاسم في نفسه مُدكّر، والمُسَمَّى به مُدكّر.

وأما إذا كان الاسم المؤنث ثلاثياً فلا يخلو ثانيه من أن يكون ساكناً، أو متحركاً؛ فإن كان متحركاً نحو: **قَدَمٌ**، **وَفَخْدٌ**، **وَكَبِدٌ** ثم سميت به مؤنثاً لم يصرفه معرفة، وإنما كان كذلك؛ لأن فضل الحركة فيه يجري مجرى فضل الحرف، ثم ثبت أنه لو كان فيه فضل حرف على الثلاثة مثل: **زَيْنَبٌ**، **وَجِيَالٌ**، **وَسُعَادٌ**، **وَسُمِّيَ** به مؤنث لم ينصرف فكذلك هذا.

ألا ترى أن **جَمَزِيَّ** <sup>(٥)</sup> وهو سرعة السير من قولهم: **عَدَا الجَمَزَى**، **والبَشَكِيَّ** <sup>(٦)</sup>؛ إذا نُسِبَ إليه قيل: **جَمَزِيٌّ** لا غير، فأجروه مجرى **حُبَارَى** في حذف ألف التأنيث، وحيث قالوا: **حُبَلَى**

(١) في الأصل (تصير).

(٢) لو قال الشارح فيما زاد على الثلاثة؛ لكان أسلم؛ لأنّ قَدَامَ حُمَاسِي، ينظر الكتاب: ٢٦٧/٣.

(٣) الحرب أنثى، يُقال في تصغيرها **حَرْبٌ** بغير هاء فأما قولهم. فلان حربٌ لي: أي معاد، فمدكّر "المخصص: ٩/١٧، وينظر شرح الشافية للرضي: ٢٤١/١.

(٤) ينظر اللمع: ١٤٤، شرح الرضي في الشافية: ٢٤٣/١.

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وما كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الأوسط منه متحركاً، أو ساكناً، فإن كان متحركاً؛ لم ينصرف، كما لا ينصرف: **سُعَادٌ** و**جِيَالٌ**؛ لأنّ الحركة تنزل منزلة الحرف الزائد على الثلاثة، كما نُزلت منزلته في (**جَمَزَى**) في الإضافة؛ حيث حذفوا معها الألف كما حذفوا من (**حُبَارَى**) فقالوا: **جمزي** كما قالوا **حُبَارِي**، ولم يثبتها أحد، كما تثبت في نحو **حَبَلَى**، وذلك نحو امرأة سميتها: (**بَدَمٌ**) وما أشبه هذا الاسم" الإيضاح: ٢٣١.

(٦) ناقة بشكى وامرأة بشكى اليديين والعمل سريعة خفيفة. المخصص: ١٩٧/٢.

جَوَزُوا فِيهِ الْوَجْهَيْنِ الْحَذْفَ، وَالْإِثْبَاتَ؛ بَأَنَّ قَالُوا: حُبْلَى وَحُبْلَوِيٌّ، وَقَالُوا فِي حُبَارِيٍّ: حُبَارِيٌّ بِالْحَذْفِ لَا غَيْرَ، لِمَا حَصَلَ فِيهِ مِنْ فَضْلِ حَرْفِ عَلِيٍّ حُبْلَى، ثُمَّ جَمَزِي لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يُلْحَقَ بِحُبْلَى فِي تَجْوِيزِ الْإِثْبَاتِ، وَالْحَذْفِ، أَوْ حُبَارِيٍّ فِي إِجْبَابِ الْحَذْفِ؛ فَرَأَيْنَاهُمْ أَوْجَبُوا الْحَذْفَ فِيهِ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُمُ الْحَقْوَةَ بِحُبَارِيٍّ، وَجَعَلُوا [فَضْلًا] <sup>(١)</sup> الْحَرَكَةَ فِيهِ [كَفَضْلٍ] <sup>(٢)</sup> الْحَرْفِ فِي حُبَارِيٍّ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْاسْمُ مَذْكَرًا ثُمَّ سَمِّيَتْ بِهِ امْرَأَةٌ، مِثْلُ: عِنَبٍ وَفَرْجٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِيهِ فَضْلٌ حَرَكَةٌ، وَكَذَا لَوْ سَمِيَتْهَا بَدْمٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلٌ؛ إِذْ أَصْلُهُ دَمَوٌ أَوْ دَمِيٌّ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ مُذْكَرًا. وَأَمَّا إِذَا سَمِّيَتْ الْمَذْكَرُ بِمِثْلِ: قَدَمٍ، وَكَبِدٍ، وَكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ، وَإِنْ كَانَ ثَانِيَةً مُتَحَرِّكًا صَرَفَتْهُ إِلَّا أَرْبَعَةً، وَهِيَ ضَرْبٌ، وَيَضَعُ، وَنَحْوَهُ /ب: ١٥٠/ أَوْ عَمَرٌ، وَنَحْوَهُ.

وَمَا كَانَ ثَالِثَةً تَاءِ التَّأْنِيثِ نَحْوُ: ثُبَّةٍ، وَيَفَارِقُ فَضْلُ الْحَرْفِ مِثْلُ: سَعَادٍ، وَزَيْنَبٍ؛ إِذَا سَمِّيَتْ بِهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ هَذَا فَضْلٌ حَرَكَةٌ شُبَّهَ بِهِ؛ فَكَانَ أَوْجَعًا فِي الْجُمْلَةِ، وَيُفَارِقُ الْمُؤَنَّثَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ ثَقِيلٌ؛ فَالْمُسَمَّى مُؤَنَّثٌ، وَالْمُسَمَّى بِهِ مُؤَنَّثٌ؛ فَكَانَ أَثْقَلَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى فِيهِ مُذْكَرٌ؛ وَالْمُذْكَرُ أَحْفُ، وَقَدْ صَارَ لِلْاسْمِ حُكْمُ التَّذْكِيرِ، فَإِذَا صَغُرَتْهُ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ، قَلَّتْ: قُدْسٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَذْكَرٍ، وَلَمْ تُرَاعِ أَصْلُ الْاسْمِ فِي التَّأْنِيثِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ وُجِدَ فِي الْأَعْلَامِ أُدَيْنَةٌ!

قُلْنَا: لَيْسَ أَنَّهُ سُمِّيَ بِأُذْنٍ ثُمَّ صَغُرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، بَلْ صَغُرَتْ الْأُذُنُ قَبْلَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ فَكَانَ أُدَيْنَةٌ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ، وَهُوَ مُصَغَّرٌ <sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الثَّلَاثِيَّ <sup>(٤)</sup> ثَانِيَةً سَاكِنًا؛ مِثْلُ: هِنْدٌ، وَدَعْدٌ، وَجُمَلٌ، ثُمَّ سَمِّيَتْ مُؤَنَّثًا؛ فَفِيهِ خِلَافٌ، فَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَمْنَعُهُ الصَّرْفَ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ: التَّعْرِيفُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَكَانَ الزَّجَاجُ يَقُولُ: تَرَكْتُ الصَّرْفَ أَجُودٌ؛ لِوُجُودِ الْعَلْتَيْنِ فِيهِ، وَلَا يَعْتَدُ بِالْخِفَّةِ، وَأَنَّهَا مَقَاوِمَةٌ لِأَحَدِ الثَّقَلَيْنِ.

(١) فِي الْأَصْلِ (أَفْضَلُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ (كَفَضْلٍ).

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ: ٤٨٤/٣، شَرْحُ السِّيْرَانِي: ٢٢٣/٤.

(٤) ابْنُ الْبَنَّا يَشْرَحُ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ: "فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ الثَّلَاثِيَّ سَاكِنًا الْأَوْسَطُ: صُرْفٌ، وَلَمْ يُصَرَّفْ، فَتَرَكَ الصَّرْفَ لِاجْتِمَاعِ التَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ، وَالصَّرْفَ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ عَلَى غَايَةِ الْخِفَّةِ؛ فَقَاوَمَتْ الْخِفَّةَ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ" الْإِيضَاحُ: ٢٣٢.

والوجه الثاني: أنه يجوز صرفه؛ لأنه على غاية الخفة؛ إذ فيه قلة الحروف، وسكون الوسط؛ فقاومت هذه الخفة أحد السببين الثقيلين فيه؛ فلما تقاوما صار كأنه بقي ثقل واحد، وزال الثقل الذي قاومتُه الخفة.

قال أبو علي: ومن زعم أن القياس في دعدٍ ألا يُصرف؛ دخل عليه صرفهم لنوح ولوط<sup>(١)</sup>.

وإنما ردّ هذا على الزجاج<sup>(٢)</sup>؛ حيث اختار منع الصرف للعلة التي مضت، ولم يعتدّ بالخفة؛ فقال: قد اجتمع في نوح، ولوطٍ سببان ثقيلان التعريف، والعجمة، ثم لا خلاف /١٥١/ في وجوب [صرفهما]<sup>(٣)</sup>؛ لأنهما كانا خفيفين في البناء، وقلة الحروف؛ فالخفة هي التي حسنت ذلك الصرف، وهذا يُقوي قول من صرف هندا، ودعداً ونحو ذلك، فنوح ولوط أعجميان معرفتان لا يدخلهما الألف، واللام، وذلك أن كلَّ أعجمي لا يُصرف، إنما هو ما لا يدخله الألف واللام نحو: إبراهيم، وإسماعيل، ونوح، مثله في العجمية، والتعريف وامتناع الألف واللام منه، ثم صرفاً ولم يكن ذلك إلا لخفتيهما.

وأما إذا كان الحرف الثالث من الثلاثي تاء التانيث فلا خلاف في منعه الصرف سميت به مُدَكَّرًا أو مُؤنثًا، مثل: شاة، وشفة، وعزة<sup>(٤)</sup>، وثبة<sup>(٥)</sup>؛ لأن فيه علم التانيث نفسه.

وأما يد إذا سميت به مؤنثًا، فهو مثل: دعد وهند؛ لأنه (فعل) إذا أصله يدي لا ك(دم)؛ لأنه فعل، وإن سميت به أو بهند، ودعدٍ مُدَكَّرًا صرفته؛ لأن التانيث يزول بالنقل، فيبقى فيه

(١) "... وهما أعجميان ومعرفتان، وإلزامهم الصرف لهما؛ لخفتيهما؛ يُقوي قول من صرف: هندا، ودعداً في المعرفة، ولو سميت رجلاً: ب(قدم) صرفته، ولو صغرته لقلت: (قدسم)، ولم تُؤنث؛ لزوال التانيث عنه بالنقل إلى المذكر، فأما قولهم: أذينة في الاسم العلم فإتما سُمي به مُصغراً" الإيضاح: ٢٣٢.

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٠.

(٣) في الأصل (صرفها).

(٤) جمع عزين، ينظر تهذيب اللغة: ٤٤/٣.

(٥) العزة، وهي القوة والغلبة. والعزة بالفتح: بنت الظبية. الصحاح: ٨٨٦/٣.

(٦) الثبة، فهي الجماعة من الناس، وتجمع: ثبات، وتُنحى وتُبين، وقد اختلف أهل اللغة، فقال بعضهم: هي مأخوذة من (ثاب)، أي عاد ورجع، وكان أصلها (ثوبة) فلما ضُمَّت التاء حذفت الواو؛ وتصغيرها: ثوبية، ومن هذا أخذ: ثبة

الحوض، وهو وسطه الذي يتوب إليه بقيّة الماء. تهذيب اللغة: ١١٣/١٥.

سبب واحد وهو التعريف؛ فإذا صَغَرْتُهُ وهو اسم للرجل قلت: هُنَيْدٌ؛ لأنَّ التأنيث قد زال بالنقل، وإنَّ صَغَرْتُهُ وهو اسمٌ للمرأة قلت: هُنَيْدَةٌ ودُعَيْدَةٌ.

وأما اسم المذكر إذا نقلته إلى المؤنث فسميته به؛ فانظر فإن كان ثلاثياً أو وسطه ساكن، مثل: زيد؛ ففيه خلافٌ فقال: سيبويه<sup>(١)</sup> لا يَنْصَرِفُ؛ لأنَّه قد نُقِلَ من الخفيف المذكر إلى الثقيل المؤنث فكان الثقل سبباً اجتمع مع التعريف؛ فمنعنا الصرف.

وقال عيسى بن عمر والمبرد وغيرهما<sup>(٢)</sup>: إنَّه كدَعَدٌ وهنْدٌ؛ لأنَّ أشدَّ أحواله أن يكون كاسمٌ مؤنَّثٌ سُمِّيَ [به]<sup>(٣)</sup> مؤنث في أوَّل أمره، وثانيه ساكنٌ ثم فيه وجهان.

كذلك زيد إذا كان اسماً للمرأة فهو مثل: دَعَدٌ في البناء، والعدَدِ، ويفصل سيبويه<sup>(٤)</sup> بينه، وبين هنْدٍ؛ بأنَّ ذلك اسمٌ سُمِّيَ به، وهذا قد انتقل فيه من خفيفٍ إلى ثقيلٍ؛ فكان النقل على هذا الوجه نُقِلاً زائداً؛ حيث تُرِكَ /ب: ١٥١/ الأَخْفُ إلى الأثقل؛ فزال حُكْمُ التذكير.

وإن كان الاسم يزيد على ثلاثة مثل: جعفر إذا سُمِّيَتْ به امرأة؛ فإنَّه لا يَنْصَرِفُ بلا خِلافٍ؛ لأنَّه يصيرُ مؤنَّثاً بالنقل كزَيْنَبٍ، ولو كان فيه فضلٌ حركة، مثل: عِنَبٍ؛ لمُنْعٍ، فكيف إذا كان فيه فضلٌ حرف!

وأما جَمُصٌ، وحوَزٌ فلا خِلافٍ في أنهما لا يَنْصَرِفَانِ، ويُفَارِقُ دَعَدٌ؛ لأنَّه قد اجتمع فيهما ما كان في دَعَدٍ، وزاد سببٌ آخر؛ إذ فيهما التأنيث، والتعريف، كما كانا في دَعَدٍ، وزاد سبب العُجْمَةِ؛ فزاد نُقِلاً آخر؛ فإن كان حِقَّةُ الكلمة تقاوُمٌ تَقِيلاً؛ فإنَّما تقاوُمٌ تَقِيلاً واحداً، ويبقى بعده ثقلان لا كدَعَدٍ؛ لأنَّ الحِقَّةَ إذا قاومتْ تَقِيلاً لم يبقَ إلا ثقيل واحد.

(١) ينظر الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٢) ما نُسِبَ للمبرد يخالف ما في المقتضب فقد ذكر المبرد الرأيين، ولم يكن له رأي في ذلك، ينظر المقتضب: ٣٥٢/٣ - ٣٥٣، وفي المذكر والمؤنث للمبرد: ١٢٦، أيَّد سيبويه؛ إذ قال: "وإن كان شيء من ذلك مذكر الأصل، وأوقعته على مؤنث نحو: امرأة سميتها يزيد، أو عمرو؛ فإنَّ أكثر النحويين: وهو سيبويه، والخليل، ومن كان من قبيلهما - وهو القول الفاشي - ألا يصرفوا شيئاً من ذلك في المعرفة".

(٣) زيادة يستقيم بها النص.

(٤) ينظر الكتاب: ٢٤٢/٣.

وكذلك لو سُمِّي مؤنَّث بقولهم: حُشٌّ، ودَلٌّ، وجانٍ، لم ينصرف؛ لأنَّه اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعُجْمَة فتقول: هذه دَلٌّ، وذلك أنَّ حُشَّ طَيِّبٌ بِالْعَجْمِيَّةِ، ودَلٌّ: هو القلب، وجانٌّ هو الرُّوحُ.

فإذاً متى سَمَّيت مؤنَّثاً بأعجمي لم ينصرف بلا خلاف؛ لأنَّه يجتمع فيه ثلاثة أسباب. قُلْتُ له: (١) فنوح، ولوط إذا سُمِّي بهما مؤنَّث؛ ينبغي أن يُقاسَ، ويُنْتَى على حِمصٍ وغيره من الأعجميَّات حتى لا يَنْصَرِفَ بلا خلاف.

قال: (٢) كذا ينبغي أن يكون؛ لأنَّ سيبويه (٣) يقول فيما ليس بأعجمي إنَّه إذا نُقِلَ المُدَكَّرُ إلى المؤنَّث لا يَنْصَرِفُ، مثل: زيد، وهاهنا أولى؛ لأنَّه زاد فيه العُجْمَة، وأولئك حيث ألقوه يَهْدُ ودَعْدٍ؛ فلأنَّ فيه سببين تعريفاً، وتأنيثاً فقط، وهذا قد زاد بثالث؛ فيُخْرَجُ على الوجه أنَّه لا يَنْصَرِفُ.

وأما مِصْرٌ (٤) فمن جعله مِصراً من الأمصار صرْفُهُ لا غير، وليس فيه كلامٌ، ومن جعله اسمَ البلدِ المعروف ففيه كلامٌ، وذلك /: ١٥٢ / أن هذا الاسم مدكَّر في نفسه؛ لأنَّ المِصْرَ هو الحاجز؛ فهو إذاً مُدَكَّرٌ سُمِّي به بلدٌ، ومعلومٌ أنَّ كلَّ بلدٍ يجوزُ أن يُعْتَقَدَ فيه التذكير باعتقاد البلدِ والمكان فيه، والتأنيث باعتقاد البلدة، والبُقعة فيه؛ فكذلك البلد الذي يُسَمَّى: مِصراً؛ إنَّ أُعْتَقِدَ فيه البلد، والمكان فهو مُدَكَّرٌ سُمِّي بمدكَّر فينصرف؛ لأنَّه ليس فيه إلاَّ التعريف، وإنَّ اعتُقِدَ فيه التأنيث باعتقاد البلدة، والبُقعة فهو مؤنَّث سُمِّي باسم مُدَكَّرٍ ثلاثيٍّ أوسطه ساكن؛ فيكون كامراًةً سُمِّيَتْ: بزَيْدٍ فعلى قول سيبويه: (٥) لا يَنْصَرِفُ مِصْرٌ، وعلى قول عيسى، والمبرد (٦) وغيرهما يكون كدَعْدٍ، وهنْدٍ في أنَّ صرْفُهُ وَمَنْعُهُ على الوجهين في التخيير.

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) ينظر الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٤) مصر هي المدينة المعروفة، تذكر وتؤنث، عن ابن السراج. والمصر: واحد الامصار. والمصران: الكوفة والبصرة. والمصر أيضاً: الحدُّ والحاجز بين الشيئين. الصحاح: ٨١٧/٢.

(٥) ينظر الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٦) ينظر المقتضب: ٣٥٢/٣-٣٥٣.

## باب ما كان في آخره ألفاً ونوناً مضارعان لألفي التانيث

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ كل وصف مُذكَرِه: فَعَلَان، ومُؤنَّثُه: فَعَلَى مثل: سَكَرَانَ، وَعَضَبَانَ، ونحو ذلك لا يَنْصَرِفُ؛ لأنَّ الألف والنون فيه تُشبهان أَلْفِي التانيث في حمراء وطفراء.

ووجه الشبّه بينهما من وُجُوهٍ منها أنَّ هاء التانيث لا تدخل عليه، فيقال: سَكَرَانَةٌ كما لا تدخل على حَمْرَاءَ، ومنها مخالفة بناء مؤنثه له، وهو مُذَكَّرٌ؛ إذ تقول: سَكَرَى، وبنائُه يخالف بناء سكران كمُخَالَفَةٍ بناء مُذَكَّرٍ حمراء له، وهو مؤنث؛ إذ تقول: أحمراً؛ فكل واحدٍ من الوصفين يُخَالِفُ بناء مُذَكَّرِه بناء مؤنثه؛ فلمَّا أشبه سكران حمراء؛ حَصَلَ فيه شيان شَبَه التانيث، وكَوْنُه صفةً وَنَعْتاً؛ فمنعنا الصرف.

ولهذا إِذَا سَمَّيْتَ رجلاً باسمٍ في آخره ألفٌ ونون زائدتان لم تَصْرِفُهُ، مثل: سَعْدَانَ<sup>(٢)</sup> وعُثْمَانَ؛ لأنَّ هاء التانيث لا يَدْخُلُ عليه؛ إِذْ هو عَلَمٌ، وذاك أَنَّكَ تقول: للرجل عثمان، ولا تقول: للمرأة عُثْمَانَةٌ/ب: ١٥٢؛ لأنَّ الهاء الذي للفرق لا تَدْخُلُ فيه، وهو عَلَمٌ؛ لأنَّ الأعلام لا تُعَيَّرُ.

وإمَّا هي على حسبِ التسمية الواقعة؛ فأشبهه لهذا الألف والنون في سكران؛ حيث لم يَدْخُلُ فيه الهاء؛ إِلاَّ أَنَّهُ يُقَارِقُهُ من حيث إِنَّ (فَعَلَانَ) الذي مؤنثه (فَعَلَى) لا [يَنْصَرِفُ]<sup>(٣)</sup> مَعْرِفَةً، ونَكَرَةً؛ وهذا يَنْصَرِفُ نَكَرَةً تقول: مررتُ بسَعْدَانَ، وسَعْدَانٍَ آخر؛ لأنَّه مُشَابِهٌ ذاك إِذَا كان مَعْرِفَةً؛ لامتناع الهاء منه.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "الألف والنون في آخر سكران؛ يُشبهان أَلْفِي التانيث؛ لامتناع علامة التانيث من الدخول عليه كامتناعها من الدخول على: حمراء، وطفراء، وهما زِيدَتَا معاً، كما أنَّ أَلْفِي التانيث، كذلك تقول في مؤنث سكران: سَكَرَى، فلا تُلْحَقُ سكران، ولهذا المشابهة لم تصرف رجلاً يسمى: سعدان، أو عثمان؛ لأنَّ التعريف يمنع دخول علامة التانيث عليه؛ فيُشَبِّه: سكران؛ كما يُشَبِّه الألف من: أرطى، وتترى، فيمن نون؛ إِذَا سَمَّيْتَ به ألف بُشْرَى؛ لأنَّكَ لا تقول في التسمية به: أرطأة كما كنت تقول قبل النقل للتسمية؛ فأشبهت ألف سكرى، ولو سميت رجلاً: ب(رُفَّان)؛ لم تصرفه في قول: الخليل، وسيبويه، وصرفته في قول: أبي الحسن "الإيضاح: ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) السُّعْدَةُ من العُرُوق: الطَّيْبَةُ الرِّيحِ، وَهِيَ أرومة مدرجة، سَوْدَاءُ صلبة، كَأَنَّهَا عَقْدَةٌ، تقع في العطر، وفي الأَدْوِيَّةِ. وَالجَمْعُ سُعْدٌ، وَيُقَالُ لنباته السُّعَادَى، وَالجَمْعُ سُعَادِيَّاتٍ. المحكم: ٤٦٩/١، وسُعْدَان: كسُبْحَانَ: اسمٌ لِلإِسْعَادِ، وَيُقَالُ: سُبْحَانُهُ وسُعْدَانُهُ، أَي سَبَّحُهُ وَأَطْبَعُهُ، وَهِيَ عَلَمَانِ كَعُثْمَانَ وَوَلُثْمَانَ. تاج العروس: ٢٠١/٨.

(٣) تكرار في الأصل.

فأما وهو نكرة ليس باسم؛ فلا يمتنع ذلك منه؛ ألا ترى أنك تقول: سعدانة للشوك للتأنيث، ولو كان يتصوّر في عثمان، ونحوه؛ إذا لم يكن علماً أن يكون له مُذكر ومؤنث في تنكيره؛ لجاز عُثمانة، ولكن لا معنى له؛ ولأنّه ليس مثله بكل شيء؛ إذ ليس له (فعلّي) مخالفة به.

وكذلك لو سمّيت رجلاً بعُربان، أو حَمْدان وكل بناءٍ ومثال كان بعد أن يكون فيه ألف ونون زائدتان، مثل: عِمْران، وزَعْفَران<sup>(١)</sup>، وعُقْرَبان وحَدْرَجان<sup>(٢)</sup> قال: <sup>(٣)</sup> وأظنّه القصير، أو طهمان<sup>(٤)</sup> متى لم تعرف اشتقاقهما، وقد استوفيت الأصول الثلاثة؛ فاحكم زيادتهما، وامنع الصرف بهما في العَلَم؛ فإنّ الألف والنون في العَلَم في هذا يُشبه سَكَران؛ فهو كشبه ألف أرطى، وتثرى<sup>(٥)</sup>؛ إذا سُمي به ألف بُشْرى، وسَكَرى.

ومعنى هذا هو أنّ أرطى قبل التسمية به يذكر ويؤنث؛ يُقال: أرطى وأرطاة للمؤنث لِمَا تنكّر؛ فإنّ سمّيت بقول: أرطى قلت: أرطى؛ لم ينصرف؛ لأنّه لَمَّا صار علماً؛ امتنع دخول علامة التأنيث عليه، فأشبه ألف حُبلى، وسَكَرى، حيث كانت طرفاً لا يدخل عليها ألف التأنيث.

ثم بُشْرى، وحُبلى لا ينصرف؛ فكذلك أرطى لا / أ: ١٥٣ / ينصرف معرفةً، وإذا نُكّر انصرف؛ لأنّه رجع إلى بابه وزال شبه بُشْرى بجواز دخول هاء التأنيث عليه.

وكذلك كلُّ ألفٍ مُلحَقَةٍ، أو مُكثَّرَةٍ نحو: قَبَعَثْرَى؛ لأنك تقول: قَبَعَثْرَاة في المؤنث؛ فإذا سمّيت به لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

(١) زعفران: الزَعْفَران: صبغ: وهو من الطيب. تهذيب اللغة: ٢٢٠/٣.

(٢) الحدرجان، بالكسر في أوله وثالثه: القصير، مثل به سيبويه، وفسره السيرافي. وحدرجان: اسم عن السيرافي خاصة. تاج العروس: ٤٧٣/٥.

(٣) ابن البنا.

(٤) فرس مُطَهَّم ورجل مُطَهَّم. قال الأصمعي: المطهّم: التام كل شيء منه على حدته، فهو بارع الجمال. ووجه مُطَهَّم، أي مجتمع مدور. الصحاح: ١٩٧٧/٥.

(٥) تثرى: أي بعضهم في إثر بعض، وقد حُكيت مصروفة، وتأؤها بدل من واو، وقد حملها بعضهم على القلب. المخصص: ٩٦/٤، وقال الرضي: أصلها (وتثرى) من الموازنة وهي المتابعة، أبدلت واوها تاء إبدالاً غير قياسي، ينظر شرح الشافية: ١٩٥/١، ٨١/٣.

واعلم أنَّ أَرْطَى<sup>(١)</sup> في همزته خِلاف<sup>(٢)</sup> فالأكثرُ أنها أصلٌ، و(فَاء) الفعل؛ لقولهم: أَدِيمُ مأرُوطٌ<sup>(٣)</sup>، وتكون الألف للإلحاق بجعفرٍ، ويكونُ فَعْلَى.

**والثاني:** أنَّ همزته زائدة، والألف أصليّة؛ لقولهم: أَدِيمٌ مَرْطَى؛ فيكون على هذا أفعل؛ إذا سُمِّيَ به كان كأحمد.

وأما تَتْرَى ففيها ثلاثة أوجه: (٤)

**أحدها:** أن يكون الألف فيها للإلحاق فيكون تَتْرَى مثل: عَلَى.

**والثاني:** أن يكون فَعْلٌ، والألف فيها هي التي تكون بَدَلٌ للتَّنوين في النَّصْبِ عند الوقف أصله تَتْرٌ؛ فإذا نَوَّنت قلت: تَتْرَأُ؛ كما تقول: وتَرَأُ.

**والثالث:** أن يكون ألف التأنيث، وأن يكون (فَعْلَى) مثل: ألف بُشْرَى، وسَكْرَى.

والتاء الأولى في جميع الأوجه بدلٌ من الواو؛ إذ معناه: (أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا مَوَاتِرَةً)<sup>(٥)</sup>؛ فتكون الكلمة صِفَةً؛ إِلَّا أَنْ من قال: تَتْرَى بلا تنوين على أنه ألف تأنيث ثم سُمِّيَ به الكلام فيه؛ لأنه لا يَصْرِفُهُ بكل حال كحُبْلَى.

ولكن من نَوَّنه كما يُنَوَّنُ أَرْطَى ثم سُمِّيَ به؛ لم يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً؛ لامتناع دخول علامة التأنيث فيه إذا صار علماً؛ كما قلنا في أَرْطَى، وإذا عاد التَّنْكِيرُ؛ عاد التَّصْرُفُ، ولهذا يُنَوَّنُ من يُنَوَّنُهُ.

(١) أَرط: الأَرطَى: شَحْرٌ يَنْبُت بِالرَّمْلِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ شَبِيهُ بِالْعَصَا يَنْبُتُ عِصِيًّا مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ يَطُولُ قَدْرَ قَامَةٍ وَلَهُ نَوْرٌ مِثْلُ نَوْرِ الْخِلَافِ وَرَائِحَتُهُ طَيِّبَةٌ، وَاجْدَتْهُ أَرْطَاةٌ، وَبِمَا سُمِّيَ الرَّجُلُ وَكُنِيَ، وَالتَّشْبِيهُ أَرْطِيَانِ وَالْجَمْعُ أَرْطِيَاتٌ، وَقَالَ سَيِّبُوهُ: أَرْطَاةٌ وَأَرْطَى، قَالَ: وَجَمْعُ الأَرطَى أَرطَى. اللسان: ٢٥٤/٧.

(٢) ينظر الصحاح: ١١١٤/٣-١١١٥، الممتع: ١٨٧.

(٣) الأَرطَى: وهو (أَفْعَل) من وجهه، و(فَعْلَى) من وجهه؛ لأنهم يقولون: (أَدِيمٌ مأرُوطٌ)، إذا دبغ بورقه. ويقولون: أديم مرطى. وقد أَرطت الأرض، إذا أخرجت الأَرطَى، والواحدة أَرطَاة، ولحوق تاء التأنيث له؛ يدل على أنَّ الألف ليست للتأنيث، وإنما هي للإلحاق، أو بنى الاسم عليها. الصحاح: ٢٣٥٨/٦.

(٤) ينظر الكتاب: ٢١١/٣، سر الصناعة: ١٤٦/١.

(٥) معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ سورة المؤمنون: الآية (٤٤).

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو من السبعة، وأبو جعفر من العشرة بالتنوين، وقرأ الباقون بغير التنوين. ينظر النشر: ٣٢٨/٢،

وينظر الأقوال في: الكتاب: ٢١١/٣، سر الصناعة: ١٤٦/١، شرح السيراني: ٤٧٧/٣-٤٧٨.

وكل صفة للمُذَكَّر فيها ألف ونون زائدتان ليس مؤنثه (فَعَلَى) بل يدخل عليه هاء التأنيث؛ فإنه يَنْصَرِفُ، نحو قولك: رجلٌ عُريَانٌ، ومُخْصَانٌ؛ لقولك: عُريَانَةٌ.

وكذلك يومٌ إِضْحِيَانٌ<sup>(١)</sup> لقولك: ليلة إِضْحِيَانَةٍ؛ ب: ١٥٣ / فِقَسْ عليه، وكذلك.

..... سُبْحَانَ مَنْ عَلَّمَهُ.....<sup>(٢)</sup>

معناه: براءة؛ ففيه تعريف؛ وهو كونه اسماً للتبرئة، وزيادة الألف، والنون، ونصبه؛ لأنَّ مصدر سَبَّحَ مَخْفَفٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ؛ فكان: كَكُفْرَانَ، وشُكْرَانَ، وعُفْرَانَ.

وأما سَبَّحَ<sup>(٣)</sup> مشدد فبني بَعْدَ سُبْحَانَ من لفظه؛ أي قال: سُبْحَانَ اللَّهِ، كما قالوا: بِسْمَلٍ إِذَا قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ [و]<sup>(٤)</sup> في الشعر:

..... سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ.....<sup>(٥)</sup>

فَصَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ حَيْثُ كَرَّرَهُ، أَوْ لَضُرُورَةِ الشَّعْرِ.

(١) لَيْلَةٌ إِضْحِيَانَةٌ وَضَحِيَاءٌ إِذَا كَانَتْ مُضِيئَةً. وَقَالَ اللَّيْثُ: يَوْمٌ إِضْحِيَانٌ لَا غَيْمَ فِيهِ، وَلَيْلَةٌ إِضْحِيَانَةٌ: مُضِيئَةٌ، شَمَّرَ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: لَيْلَةٌ أَضْحِيَالَةٌ، وَلَيْلَةٌ إِضْحِيَانَةٌ، وَضَحِيَاءٌ، وَضَحِيَانَةٌ؛ إِذَا كَانَتْ مُقْمِرَةً. تَهْدِيبُ اللُّغَةِ: ١٠١/٥.

(٢) كمال البيت:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَّمَهُ الْفَاخِرُ

البيت من السريع، للأعشى، ينظر الديوان ١٩٣، الكتاب: ٣٢٤/١، الخصائص: ٤٣٧/٢، شرح ابن يعيش: ٣٧/١، وبلا نسبة في المقتضب: ٢١٧/٣، شرح التسهيل: ١٨٥/٢، الكناش: ٢٩٦/١، التصريح: ٤٧/١.

(٣) ينظر المحكم: ٢١١/٣.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) كمال البيت:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ

البيت من البسيط، قيل لأمية بن أبي الصلت في الكتاب: ٣٢٦/١، وشرح السيراني: ٢١٤/٢، اللسان: ١٣٢/٣، ولم أقف عليه في ديوانه، وبلا نسبة في المقتضب: ٢١٧/٣، شرح التسهيل: ١٨٥/٢، شرح ابن يعيش: ٣٧/١، التذليل: ١٣٠/٣، اللغة: الجودي: جبل بالموصل أو بالجزيرة. الجمد: جبل بين مكة والبصرة.

وأما إذا سميت رجلاً برُمان<sup>(١)</sup> ففيه خِلافٌ، فعند الخليل، وسيبويه<sup>(٢)</sup> لا ينصرف حملاً على الأكثر؛ وذلك أنّ الألف والنون في كلمة قد تمت أصولها، ولا يُعرف اشتقاقها فالأكثر أنهما زائدان.

فإذاً على هذا المذهب كلُّ اسم فيه ألف ونون؛ حُكِمَ بزيادتهما بشرط ألا يُعرف اشتقاقهما، وقد استوفيت الأصول الثلاثة.

وعند أبي الحسن<sup>(٣)</sup> ينصرف هذا خاصة حملاً على الأكثر من النبات، وذلك أنه جاء أكثره على فُعَال مثل: القُرَّاص<sup>(٤)</sup>، والحَمَّاض<sup>(٥)</sup>، والقَلَام<sup>(٦)</sup> ونحو ذلك.

فلما كان الرُّمانُ من جنس النبات حملة على أكثر ما جاء من جنسه، وسيبويه حملة على أكثر ما جاء من الألف، واللام في الجملة.

وأما إذا سميت رجلاً برُمان<sup>(٧)</sup> فإنه ينصرف؛ لأنه عُرف اشتقاقه؛ إذ هو من المِرانة فلا يكون النون زائدة.

(١) الرُّمان على مذهب سيبويه من قولك: رممت الشيء، أرمته رمماً؛ إذا جمعته، وذلك لاكتناز الرُّمان واتصال أجزائه، وتداخل حبه. المخصص: ٢٣٢/٣.

(٢) ينظر الكتاب: ٢١٨/٣.

(٣) ينظر شرح السيرافي: ٤٨٣/٣، المحكم: ٢٤٦/١٠.

(٤) القُرَّاص يُنبث نبات الجرجير يطول ويسمو، ولهُ زَهْرٌ أصفر تجرُّسه النَّخلُ، ولهُ خِرَازَةٌ كخِرَازَةِ الجرجير وحبُّ صَعَازٍ أحمر والسواوم تجبه، وقد قيل: إن القُرَّاصَ البابونج وهو نور الأفيون إذا يس، واحدها قُرَّاصة. اللسان: ٧١/٧.

(٥) الحَمَّاضُ مِنَ النَّبَاتِ: كُلُّ نَبْتٍ مَالِحٍ أَوْ حَامِضٍ يَفُومُ عَلَى سُوقٍ وَلَا أَصْلَ لَهُ. اللسان: ١٣٨/٧.

(٦) السابق.

(٧) والمِرَانُ بالضم: الرماح، وهو فُعَال، الواحدة مِرانة. الصحاح: ٢٢٠٣/٦، ومذهب الخليل وسيبويه أن نونه أصلية فإذا سمي به انصرف، لأن اشتقاقه من اللين والثني، ينظر الكتاب: ٢١٨/٣، وقال الزجاج: "من بنى (مِران) من الشيء المر لم يصرفه في المعرفة وصرفة في النكرة." ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٧.

وأما حسَّان<sup>(١)</sup>، وسَمَّان<sup>(٢)</sup>، وتَبَّان<sup>(٣)</sup>، وطَحَّان<sup>(٤)</sup>، ودِهَقَّان<sup>(٥)</sup>، وسُلْطَان<sup>(٦)</sup>، وشَيْطَان<sup>(٧)</sup> فيجوز في كل منهما وجهان؛ إذ يمكن تخريج كل وجهٍ على أصلٍ، واشتقاق.

فطَحَّان / أ: ١٥٤ / يجوز أن يكونَ من (طَحَنَ) فيكون النون لأمًّا، ويجوز أن يكون من طَحَّ؛ فتكون النون زائدة.

ودِهَقَّاق يجوز أن يكون من الدَهَقَنَةِ، والتَّدَهَّقُنْ؛ فيكون النون أصلاً، ويجوز أن يكون من قوله تعالى: ﴿وَأَسَدَاهَا آفَاةٌ﴾<sup>(٨)</sup> فتكون زائدة؛ فمتى جعلتها زيادةً، وسميت به؛ لم ينصرف.

وأما إذا سميت رجلاً باسم مُثَنَّى، مثل: زيدان ونحوه ففيه وجهان:

أكثرهما أنه يُحْكِي ليعلم أنه سُمِّي بتثنية بلا ألفٍ ولا ميمٍ؛ لأنه عَلِمَ؛ إذ هو اسم لواحد، وهو أن تقول: هذا زيدان، ورأيتُ زيدين، ومررتُ بزيدين؛ فيكون النون نونَ التثنية مكسورة، وتغيير الألف والياء، وإنما كان كذلك؛ لأنه تثنيةٌ؛ فحُكِّيتُ كما هي، والحكاية تكون بحسب المَحْكِي.

(١) إن أخذته من الحسَّ وهو الصوت الخفي لم تصرفه، وإن أخذته من الحسَّ صرفته. ينظر المقتضب: ٣/٣٣٦، الصحاح: ٥/٢١٠٠.

(٢) السمان: عرقان قى خيشوم الفرس. الصحاح: ٥/١٩٥٣، إن أخذته من السَّمَّ لم تصرفه، وإن أخذته من السَّمَّن صرفته. ينظر الكتاب: ٣/٢١٧، المقتضب: ٣/٣٣٦، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٦.

(٣) التَّبَّان، بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ: سَرَاوِيلٌ صَغِيرٌ مَقْدَارُ شَبْرٍ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ الْمَغْلُظَةَ فَقَطْ، يَكُونُ لِلْمَلَأَحِينِ. اللسان: ١٣/٧٢، إن أخذته من التبن صرفته، وإن أخذته من التَّب وهو الخسران لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، ينظر الكتاب: ٣/٢١٧، المقتضب: ٣/٣٣٦، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٦.

(٤) وَ (الطَّحَّانُ) إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الطَّحْنِ أَجْرِيَّتُهُ وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الطَّحِّ أَوْ الطَّحَا وَهُوَ الْمُنْبَسِطُ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ تُجْرِهِ. ينظر الصحاح: ٤/١٨٨، الكتاب: ٣/٢١٧، شرح السيرافي: ٣/٤٨٣.

(٥) التَّدَهَّقُنْ: التَّكْيِيسُ. قَالَ سَيِّوَيْهِ: سَأَلْتَهُ، يَغْنِي الْحَلِيلَ، عَنْ دِهَقَانَ فَقَالَ: إِنْ سَمِيَتْهُ مِنَ التَّدَهَّقُنِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ، وَقَالَ سَيِّوَيْهِ: إِنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ دِهَقَانًا مِنَ الدَّهْقِ لَمْ تَصْرِفْهُ، وَالدَّهَقَانُ وَالدُّهَقَانُ: التَّاجِرُ، فَارْسِي مُعْرَبٌ، يَنْظُرُ الْحَكَمَ: ٤/٤٥٧، الكتاب: ٣/٢١٧.

(٦) السُّلْطَانُ: الْحُجَّةُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِلْأَمْرَاءِ: سَلَاطِينٌ، لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ تُقَامُ بِهِمُ الْحُجَجُ وَالْحُقُوقُ. تهذيب اللغة: ١٢/٢٣٥، وينظر المقتضب: ٣/٣٣٧.

(٧) الشَّيْطَانُ فَعْلَانٌ مِنْ شَاطَأَ يَشِيْطُ إِذَا هَلَكَ وَاحْتَرَقَ مِثْلُ هَيْمَانَ وَعَيْمَانَ مِنْ هَامَ وَغَامَ. اللسان: ١٣/٢٣٨، وينظر الكتاب: ٣/٢١٧.

(٨) سورة البنا: الآية: ٣٤.

**والوجه الثاني:** أن تلزم الألف وتُعرب النون، فيقال: هذا زيدان، ومررتُ بزيدان، ورأيتُ زيدانَ فيصير كعثمان، وإنما كان كذلك؛ لأنه اسم واحد في هذه الحال فكان كعثمان، وكذا حمدان؛ إن أُعْتِقِدَ فيه التثنية، وإنَّ واحدهُ حَمْدٌ؛ ثمَّ حَمْدَان، كزَيْدٍ، وزِيدَان.

وإنَّ سَمِيَّتَ رجلاً باسم جمع سالم مثل: زيدون، ومسلمون؛ ففيه أيضاً وجهان: <sup>(١)</sup>

**أحدهما:** الحكاية، وهو أن يحكي صورة الجمع كما هي حَقُّه؛ [تكون] <sup>(٢)</sup> النون مفتوحةً، وقبلها على تَعْيِيرٍ بالإعراب، مثل قولك: هذا زيدون، ورأيتُ زيدين، ومررتُ بزيدين.

**والوجه الثاني:** أن تلزم الياء فتُعرب النون، وهو أن تقول: هذا زيدين؛ فتصرف عند البصريين؛ لأنه ليس فيه التعريف، وكان الزجَّاج <sup>(٣)</sup> من بين البصريين يُجَيِّزُ لُزُومَ الواو مع إعراب النون؛ فيقول: زيدونٌ فيجعلُه/ ب: ١٥٤/ مثله.

إلا أن زيتوناً يجب أن يثبت أنه اسم جمع من زيت، وأنه فعْلون، وإنما هو فيَعْلول؛ لأنه أكثر من فعْلون.

وكذا يجوز هو ضربون؛ فيحصلُ في [ضَرْبُون] <sup>(٤)</sup>؛ إذا سُمِّيَ به واحداً؛ أربعة أوجه:

**فأولها:** إذا حكيتَ لا يُقالُ <sup>(٥)</sup> فيه إنَّه يَنْصَرِفُ، والكوفيُّون لا يَصْرِفُونَهُ، ومن قال: زيدينُ قال؛ لأنَّ في كلام العرب ما هو على وزنه، وهو غَسَلِين <sup>(٦)</sup>، وهذا مثل الوجهين في قولهم: يَبْرِين <sup>(٧)</sup> ويَبْرُونَ وِقَنْسَرِين <sup>(٨)</sup>، وِقَنْسَرُونَ، وِفْلَسْطِين <sup>(٩)</sup>، وِفْلَسْطُونَ، وَنَصِيْبِين <sup>(١٠)</sup>، وَنَصِيْبُونَ.

(١) ينظر الكتاب: ٣٣٢/٣، الأصول: ١٠٦/٢، شرح ابن يعيش: ١٤٥/٥.

(٢) في الأصل (فيكون).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في الأصل (ضربوا).

(٥) ينظر الكتاب: ٢٧٣/٣.

(٦) غَسَلِين: شَدِيدُ الْحَرِّ، قَالَ مُجَاهِدٌ: طَعَامٌ مِنْ طَعَامِ أَهْلِ النَّارِ. اللسان: ٤٩٥/١١.

(٧) يبرين: موضع، يقال: رمل يبرين. الصحاح: ٨٥٦/٢.

(٨) كُورَةٌ بِالشَّامِ بِالْقُرْبِ مِنْ حَلَب. تاج العروس: ٤٨١/١٣.

(٩) اسْمٌ مَوْضِعٍ، وَقِيلَ: فِلَسْطُونَ، وَقِيلَ: فِلَسْطِين اسْمُ كُورَةٍ بِالشَّامِ. اللسان: ٣٧٢/٧.

(١٠) وَنَصِيْبِين: اسْمٌ بَلَدٍ. اللسان: ٧٦٢/١.

وَأَمَّا حَمْدُونَ؛ فَإِنَّهُمْ يَلْزَمُونَ الْوَاوَ فِيهِ، وَيُعْرَبُونَ النُّونَ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ اعْتُقِدَ فِيهِ أَنَّهُ جَمْعٌ حَمْدٍ؛ إِذْ يُسَمَّى بِحَمْدٍ فَيَكُونُ جَمْعُهُ حَمْدُونَ مِثْلَ: زَيْدٍ، وَزَيْدُونَ فَيَجِيءُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وَإِذَا سُمِّيَتْ [بِهِ] <sup>(١)</sup> رَجُلًا بَضْرِبًا، وَفِيهِ الضَّمِيرُ فَاحْكِهِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِثْلَ: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) فَالْحَقَّ النُّونَ بِهِ فَيَصِيرُ، مِثْلَ: زَيْدَانَ إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ عَلِيٌّ وَجْهَيْنِ.

وَأَمَّا إِذَا سُمِّيَتْهُ بِمُسْلِمَاتٍ، أَوْ هِنْدَاتٍ؛ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْكَى عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ جَمْعٌ تَقُولُ: هَذَا مُسْلِمَاتٌ وَرَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ، وَلَيْسَ لِمَنْعِ الصَّرْفِ فِيهِ حُكْمٌ، وَمَدْخَلٌ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ شَيْءٍ، وَهُوَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ يُنَوَّنُ وَيُجْرُّ، وَلَا يُنْصَبُ؛ فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ حُكِّي عَلَى وَجْهَيْنِ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّأْنِيثَ حَصَلَا فِيهِ <sup>(٢)</sup>.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ <sup>(٣)</sup> فَهَذَا اسْمٌ جَمْعٌ <sup>(٤)</sup> سُمِّيَ بِهِ مَكَانٌ فَصَارَ عَلَمًا لَهُ، ثُمَّ حَكَاهُ عَلَى صُورَتِهِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ آخِرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُشَبَّهَ بِالْآحَادِ مِنْ حَيْثُ يُتْرَكُ تَنْوِينُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، وَيَبْقَى كَسْرُهُ بِكُلِّ حَالٍ؛ إِشْعَارًا / أ: ١٥٥/ب أَنَّهُ سُمِّيَ بِجَمْعٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُنْصَبُ فِي حَالِ الْجَرِّ، وَالنَّصْبُ، وَيُرْفَعُ فَيُقَالُ: رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٌ كَالْآحَادِ.

(١) زيادة مخلة في الأصل.

(٢) ينظر الكتاب: ٢٣٣/٣، الأصول: ١٠٦/٢-١٠٧.

(٣) سورة البقرة: الآية: (١٩٨).

(٤) مَوْضِعٌ يَجِيءُ وَهُوَ اسْمٌ فِي لَفْظِ الْجَمْعِ فَلَا يُجْمَعُ مَخْتَارًا. الصحاح: ٢٠٦، وينظر الكتاب، ٣٧٢/٣ وشرح ابن يعيش:

## بَابُ التَّعْرِيفِ

اعلم أنَّ التعريف سببٌ يمنعُ مع غيره من الصَّرْفِ؛ لأنَّه: فرع على أصل، وثانٍ من أوَّل؛ إذُ [الأوَّل] <sup>(١)</sup> هو التَّنْكِير، والمعرفة فرع عليه بدليل أنَّكَ تقولُ: رجلٌ فيتمَّ المعنى، ويستغني بنفسه عن زائد، ثمَّ إذا عَرَفْتَهُ؛ احتجَّتْ إلى زائد، وهو قولك: الرجل، وعِبْرَةُ الأَصْل والفرع هذا.

إذا ثبت هذا؛ فالسبب الذي يُراعى مع التعريف حتى إذا اجتمعا؛ مَنَعَا سببٌ من أسبابٍ مخصوصة من جُمْلَةِ التسعة لا كُلَّ سبب من التسعة؛ وإِنَّمَا هو بعض التأنيث، وهو ما لم يكن بألف، والألف والنون في العَلَم، ووزن الفعل في العَلَم، والعدُل في العَلَم، والعُجْمَة، والتركيب.

فإذاً التَّعْرِيف <sup>(٢)</sup> إِنَّمَا يُعْتَبَرُ مع واحد من هذه الستة؛ فأما غيرها فلا يُشْرَطُ مع حصوله التعريف، وهو إذا كان فيه ألف تأنيث أو غيره مما لا يَنْصَرِفُ في النكرة من الأشياء الخمسة.

إذا تقرر هذا؛ فتفصِّل ما يُعْتَبَرُ معه التعريف وهو التأنيث بالهاء؛ مثل قولك: هذا طلحةٌ، وحمزةٌ، أو بلا علامة؛ مثل: سعاد وغيرها، وهذا بعض التأنيث، ومنه الألف والنون، وهو بعضه؛ وهو إذا سُمِّي به نحو: سَعْدَان، وعُزَيَّان، وعُثْمَان.

فأما إذا كان صفةً مؤنثة (فَعَلَى) فلا يُعْتَبَرُ منعه بكون التَّعْرِيف معه.

ومنه العَدْل، وهو بعض المعدول أيضاً، وذلك إذا كان اسماً نحو: عُمَرُ وُفْرٌ <sup>(٣)</sup>.

فأما ب: ١٥٥ / إذا كانت صفةً معدولة نحو: ثناء ومثني؛ فلا يُعْتَبَرُ مع التعريف؛ لأنَّها في النكرة لا تَنْصَرِفُ، ومنه وزن الفعل الذي يَخْصُّه، نحو: ضَرَبَ وضَرَبَ؛ لأنَّ هذا لا يَنْصَرِفُ في المعرفة، ويَنْصَرِفُ في النكرة، والتعريف يُعْتَبَرُ مع كل ما هو من هذا القبيل، وهو الذي يَخْصُّ الفعل.

فأما ما يَغْلِبُ على وزن الفعل وهو إذا كان في أوَّلِه زائد؛ فبعضه يُعْتَبَرُ مع التعريف، وهو إذا كان اسماً نحو: أحمد ويشكر.

(١) زيادة مخلة في الأصل.

(٢) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "متى اجتمع مع التعريف سبب من الأسباب المانعة من الصرف؛ لم ينصرف الاسم، وذلك نحو: التأنيث في حمزة، والألف والنون في: سعدان، وعزيان، والعدل نحو: عمر، ووزن الفعل نحو: ضرب، وما يغلب عليه، نحو: أحمد، ويشكر، ويعمر، والعجمة، نحو: إسحاق، وإسماعيل" الإيضاح: ٢٣٤.

(٣) اسم رجل من زفرت الأرض ظهر نباتها، المحكم: ٣٠/٩.

فأما إذا كان وصفاً على مزِيَّةِ الغالب مثل: أحمر؛ فلا يُعتبر معه التعريف؛ لأنَّه لا ينصرف نكرة، ومنه العُجْمَة، نحو: إسحاق، ويعقوب.

ومنه التركيب وهو جعل الشيئين شيئاً واحداً؛ فإنَّه في نفسه لا يُمنع؛ فإذا اجتمع معه التعريف؛ مَنَعاً؛ إذ ذاك نحو: معدي كرب، ونحوه.

وأما سراويل<sup>(١)</sup> وحُكْمه في الصرف؛ فإنَّ سَمِّيَتْ به؛ لم ينصرف؛ لأنَّه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف ومعرفة، وهذا لا إشكال فيه، وأما إذا كان نكرة<sup>(٢)</sup> وهو السراويل الملبَّوس فهل يُصْرَفُ؟

فانظر فإنَّ أُعْتِقِدَ فيه أنَّه جَمْعٌ واحِدٌهُ سِرْوَالَةٌ وهو قول المُبَرِّدِ<sup>(٣)</sup> كما قال الشاعر:

عليه من اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ..... (٤)

لم ينصرف أيضاً بحال؛ لأنَّه جمع مثل مفاعيل، وغيره مما ثالثه ألف وبعده ثلاثة أحرف؛ ولكن وجه اعتقاد الجمع في سراويل [المدُّ]<sup>(٥)</sup> - وهو واحد - هو أن يُعْتَقَدَ في كل قطعة منه؛ أنَّه سِرْوَالَةٌ؛ فيُقَالُ: [سِرْوَالَةٌ]<sup>(٦)</sup>، وسِرَاوِيلٌ؛ لأنَّها قِطْعٌ شتى لا محالة كما يقال: دخاريص<sup>(٧)</sup> القَمِيصِ الواحِدِ على اعتقاد أن كل قطعة من موضع الدخاريص تُسَمَّى دِخْرِصَةً؛ فيُعْتَقَدُ [أنَّه]<sup>(٨)</sup> /أ: ١٥٦ / ودِخْرِصَةٌ ودَخَارِيصٌ كذلك هذا.

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "ولو سميت رجلاً ب(سراويل)؛ لم تصرفه، والقياس عندي أن لا يُصرف في النكرة أيضاً قبل التسمية بها" الإيضاح: ٢٣٤.

(٢) أكثر النحاة عندهم لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، ينظر سيبويه: ٢٢٩/٣، المقتضب: ٣٢٦/٣، شرح ابن يعيش: ٦٤/١ - ٦٥.

(٣) ينظر المقتضب: ٣٤٥/٣ - ٣٤٦.

(٤) كمال البيت:

عليه من اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فليس يَـرِقُّ لِمُسْتَعِظِفِ

البيت من المتقارب، البيت بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٤٦، الخزانة ١/٢٣٣، شرح ابن يعيش: ٦٤/١، واللسان: ١١/٣٣٤ (سرل)؛ والجمع: ١/٨٩، اللغة السروالة: قطعة، أو خرقة. اللؤم: شُحُّ النفس ودناءة الآباء.

(٥) في الأصل (المدو).

(٦) تكرار في الأصل.

(٧) ما يُوصَلُ به بدن الثَّوبِ أو الدرْعِ ليتسع، اللسان: ٧/٣٥.

(٨) زيادة في الأصل.

وأما من اعتقد فيه أنه واحد ففيه وجهان:

أكثرهما: منعه من الصرف، مثل قولك: لِسْتُ سَرَاوِيلَ؛ لأنه اجتمع فيه شيان:

أحدهما: أنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف؛ إذ السراويل مؤنثة.

والثاني: أنه على صورة الجمع الذي ليس له نظير في الآحاد، وفيه ثقل لعدم نظيره.

والثاني: أن ينصرف؛ لأنه في الجملة واحد في نفسه، وليس فيه أكثر من سبب واحد؛

وهو أنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف، والأول أجود.

سألته<sup>(١)</sup> عن شراحيل.

فقال: <sup>(٢)</sup> هو اسم عربي ولكن لا ينصرف؛ لأنه معرفة على مثال لا نظير له في الآحاد؛

إذ سمي بالجمع لا أنه واحد.

وأما شرحيل<sup>(٣)</sup> فاسم أعجمي، وكذلك كنهيل لا ينصرف لاجتماع العجمة،

والتعريف فيه.

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) قال ابن الكلبي: كل اسم كان في آخره إيل أو إل فهو مضاف إلى الله جلّ وعز، وقد بينا أن هذا ليس بصحيح؛ إذ

لو صح؛ لصرف: جبريل، وأشباهه؛ وذلك لأنه مضاف إلى (إيل) وإلى (إل)، وهما منصرفان، لأنهما على ثلاثة

أحرف، فكان ينبغي أن يرفعا مكان الرفع، وينصبا في حال النصب، ويخفضا في حال الخفض؛ كما يكون عبدالله،

المحكم: ٨٠/٤.

## بَابُ الْعَدْلِ

اعلم أنّ معنى العدل<sup>(١)</sup> النُّطْقُ بالشَّيْءِ، والمراد به غيره، وهو أن تَلْفِظَ ببناء، وأنت تُريد بناءً آخر، كقولك: عُمَرُ؛ نَطَقْتَ ببناء (فُعَلَن)، وأنت تُريد به معنى عامر، وهو بناءً آخر؛ فكان لفظك بشيءٍ تُريد به غيره ثقلاً في الاسم.

والفرعية في العدل هو أن الأصل ما قد عُدِلَ عنه، فلما عُدِلَ إلى غيره؛ كان فرعاً، وإثماً عُدِلَ؛ لأنَّه ضربٌ من التصرف.

إذا ثبت هذا؛ فالعدل قد يقع من المعرفة ومن النكرة؛ لا يختص بأحدهما؛ لأنَّ معنى العدل ما ذكرناه، فلا فرق بين أن تُريد نكرة ثم تَلْفِظَ بغير ذلك اللَّفْظَ بعينه، وبين أن تُريد لفظاً معرفة/ب: ١٥٦/ ثم تَنْطِقَ بغير ذلك اللَّفْظَ بعينه؛ ثم المعدول عن النكرة ما تقدّم، وهو أحاد وموحد ومثنى.

قال أبو علي: ولا يكون العدل في المعنى<sup>(٢)</sup>، وأراد بهذا رداً على الزجاج<sup>(٣)</sup>؛ حيث قال: قولك جاء القوم مثنى؛ يُفْهَمُ منه أنهم جاءوا على هذا الترتيب اثنين اثنين، أو إذا قالوا: ثلاث؛ فمعناه تكرير، وأنهم جاءوا ثلاثة ثلاثة على هذا الترتيب، خِلافُ قولك: جاءني اثنان فقط، أو ثلاثة فقط.

فقول أبي علي لا يكون العدل في المعنى<sup>(٤)</sup> أي لا أعرفه في تقسيم العدل؛ وذلك أن المُتَقَدِّمِينَ لما ذكروا العدل اعتَبَرُوا اللَّفْظَ في العدل، ولم يذكروا عدلاً في المعنى.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "معنى العدل: أن تُريد لفظاً؛ فتعدل عن اللفظ الذي تُريد إلى آخر، وموضع النقل فيه أن المسموع يُلفِظُ به، والمراد به غيره، ويستوي العدل في: المعرفة، والنكرة؛ لاستوائهما فيما ذكرت، ولا يكون العدل في المعنى، فأما المعدول عن النكرة، فنحو: مثنى، وثلاث، ورباع، فالمانع له من الصرف: العدل، والصفة، والمعدول عن المعرفة نحو: عُمَرُ، ورفر عُدِلَ عن عامر وزافر المعرفتين؛ ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات". الإيضاح: ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) ذكر ذلك في باب الصفة التي لا تنصرف، ص: ٣٣٨.

(٣) ينظر معاني القرآن: ٩/٢.

(٤) الإيضاح: ٢٣٤.

فإذاً يجوز أن تقول: جاءني القوم مثني، وتسكّنت، والمراد به التكرير؛ أي: على هذا الترتيب، ويجوز أن تُكْرَرَ اللَّفْظ فتقول: جاءني القوم مثني مثني.

وإذا لم تعدل اللفظ فلا بُدَّ من تكريره إذا أردت هذا المعنى؛ بأن تقول: جاءني القوم اثنين اثنين، ولا تقل: جاءني القوم اثنين؛ لأنَّ هذا لا يفيد التكرير؛ فيقال: أنَّه للترتيب، ولا أنَّ القوم كلهم اثنان؛ فيكون حالاً، وهذا النوع عدل عن نكرة؛ لأنَّهم عدلوا أحاد عن واحد وثناء عن اثنين، وعلى هذا وقع العدل، ولم يقع عن الاثنين.

ولا يُعرَفُ أيضاً قولك: ثناء و ثلاث؛ بأن تقول: الثناء والثلاث؛ لأنَّ المعدول عنه نكرة؛ فهذا يكون باقياً على التنكير مثل أصله.

وأما المعدول عن المعرفة؛ فنحو: عَمَرُو وَرُقِرُوا وَقُتِمُوا؛ لأنَّه عدل عن عامر، وزافر، وهما: معرفتان علّمان.

قلت: (١) أيش معنى قول أبي علي ألا ترى ذلك ليس في أمور النكرات (٢).

فقال: (٣) ذلك يرجع إلى عامر، وزافر؛ أي: هذا المعدول عنه، وإن كان قد يكون نكرة، فليس في ذا الموضع أصلاً في النكرة؛ أي: في حال العدل، وذلك أن اسم الفاعل يكون فرعاً على الفعل لا أصلاً؛ إذ تقول عَمَرُ / أ: ١٥٧ / فهو عامر، وقُتِمَ فهو قائم؛ كقولك: ضارب فيكون نكرة، ثم إذا سُمِّيَ به كان معرفة؛ بحيث وقع العدل، فإتّما وقع عن المعرفة بدليل قولهم في النداء: يا فُسْتُقُ، وخُبَيْثُ؛ عدلوه عن يا فاسِقُ، وهو معرفة، وكذلك يا فُسْناقِ، فعلم أن العدل يقع من معرفة في أوّل وهلة لا من نكرة، ففائدة العدل أنَّه يُخلِّصُهُ للمعرفة.

وقد جاء في أصول النكرات على هذا الوزن، مثل: كاهِل، وغَارِب، وِجَالٍ، وحَاجِب، وكل هذا اسم لجنس نفسه لا كذا، وعامر.

و[أَمَّا] (٤) فُعل إذا لم يكن معدولاً؛ فإنَّه يَنْصَرِفُ و[جُمْلَتُهُ] (٥) هو أن الأسماء التي جاءت على (فُعل) خمسة أضرب؛ أربعة منها يدخلها الألف واللام، وهي ليست بمعدولة، وواحد لا

(١) تلميذه.

(٢) الإيضاح: ٢٣٥.

(٣) ابن البنا.

(٤) في الأصل (لما).

(٥) في الأصل (حملته).

يدخلانه وهو المعدول<sup>(١)</sup> أولها ما يكون اسماً للجنس، نحو: نُعِرَ<sup>(٢)</sup>، وصُرِدَ<sup>(٣)</sup>، وجُعِلَ<sup>(٤)</sup>، وجُرِدَ<sup>(٥)</sup> بالذال معجمة، والعامّة تغلط فيه فتقول بالذال، وأمّا ما يكون جمعاً نحو: تُقِبِ<sup>(٦)</sup>، وعُرِفَ جمع: ثقبه، وغرفة، والثالث: ما يكون صفة نحو: حُطِمَ، والرابع: ما يكون مصدرًا نحو: هُدِيَ، وكل هذا ليس بمعدول؛ لأنّه يدخله الألف واللام، تقول: النُعْرُ، والعُرْفُ، والحُطْمُ<sup>(٧)</sup>، والهُدْيُ، ومتى سمّيت بشيء منه؛ انصرف، والخامس: ما يكون معدولاً، وهو كل ما وجدته لا تصرفه العرب، مثل: عُمِرَ، وتُعَلَّ، وجُشِمَ ودُؤْلَفَ، وزُحِلَ الكوكب لا تقول: الجُشَمَ، والزُّحْلَ<sup>(٨)</sup>، وإنّما يتبين فعل المعدول مما ليس بمعدول؛ بأنّ المعروف لا ينصرف؛ فإذا رأيتهم منعوه الصرف؛ فاحكم بعدله، وبأنّه لا يدخله الألف واللام؛ لأنّه يجتمع فيه العدل، والتعريف.

وأما آخر فمعدولٌ عن الألف واللام، وجملته هو أنّ العدل عن الألف واللام على ثلاثة أضربٍ: أمس، وسَحَر، وأخَر. /ب: ١٥٧/

فأمس معدولٌ عن الألف واللام بمعنى أنهما عرفاه، ثم حُذِفَ علمُ التعريف، وضُمِّنَ أمس معنى: اللّام؛ وهو التعريف، وسَحَر؛ لأنّ تعريفه [كان يكون]<sup>(٩)</sup> بالألف واللام، وهو قولك: السحر ثم حُذِفَ، ولم يُضَمِّنْ معنى الحرف؛ فلذلك لم يُبَنِّ كأمس، وذلك أنّ سحر لا يَنْصَرِفُ؛ لأنّه اجتمع فيه شيئان:

(١) ما كان علماً: كعمر، وزُفِر.

(٢) وهى طيرٌ: كالعصافير حُمُرُ المناقير. الصحاح: ٨٣٣/٢.

(٣) الصُّرْدُ: طائرٌ أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر، نصفه أبيض، ونصفه أسود، ضخم المنقار، له بُرْتُقٌ عظيمٌ نحو من القارية في العظم، ويُقال له: الأخطب؛ لاختلاف لونه، والصُّرْدُ لا تراه إلا في: شعبة، أو شجرة، لا يقدر عليه أحد. تهذيب اللغة: ٩٨/١٢

(٤) الجُعْلُ بالضم: ما جعل للإنسان من شيء على الشيء يفعل. وكذلك الجمالة (٦) بالكسر. والجميلة مثله. والجعل: دويبة. الصحاح: ١٦٥٦/٤.

(٥) الجُرْدُ: داءٌ يأخذ في قوائم الدواب، وبردون جرْدٌ. والجرْد: اسم الذكر من الفأر. العين: ٩٤/٦.

(٦) الثَّقِبُ مصدر: ثَقَبْتُ الشيء أنقبتُه ثقباً، والثَّقِبُ اسم لما نفذ. العين: ١٣٩/٥.

(٧) الحُطْمُ من كلِّ طائرٍ: منقاره، ومن كل دابةٍ: مقدّمُ أنفه وفمه. الصحاح: ١٩١٤/٥.

(٨) زَحَلَ الشيء عن مقامه يزحله زحلاً وتزحول، كإلهما: زل. وزحوله هو: أزاله وأزاله، وزحله الرجل: كزحف، إذا أعيأ، وزحلت الناقة تزحلت: تأخرت في سيرها. المحكم: ٢٢٣/٣.

(٩) تكرر في الأصل.

التعريف والعدّل عن الألف واللام، ولكن ليس تعريفه؛ بمعنى اللّام الذي كان فيه أولاً، ولكن؛ لأنه يُرَاد به سَحَر يوم بعينه؛ فيُطلق هكذا لوقتٍ معين؛ فلذلك عُرِف، وأمّا قوله: ﴿بَيَّنْتَهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(١)</sup> نكرة؛ لأنه أراد سَحَرًا مِنْ الْأَسْحَارِ لا سحر يوم بعينه.

والثالث: آخر، وهو معدول عن الألف واللام، وهو صفةٌ فاجتمع فيه العدّل، والوصف؛ فلذلك لا ينصرف، وذلك أن أصله في الواحد أن يُقال: آخِرُ منه، فإن حُذِفَ ألزِمَ الألف واللام بأن يُقال: الآخِرُ والآخِرَى في المؤنث، وفي الجمع الآخر؛ فعُدِلَ هنا عن الألف واللام؛ لأنّ هذا من باب: أفعل منك، فإنما أسقطوا الألف واللام من الجمع في آخر؛ كما جاز حَذَفُ (من) في الواحد، وكذا آخِرُ تقول: مررتُ بزَيْدٍ، وزَيْدٍ آخِرُ؛ كان ينبغي أن يكون آخرٍ منه، أو الآخر؛ إلا أنه عُدِلَ عنه؛ لأنّ معناه يُعَلَمُ، وأنه بعد أول؛ على أنه يُقال: الآخِرُ، مثل قولك: والأمر الآخِرُ، والقول الآخِرُ؛ فيكون على أصله، والأكثر ما مضى، ولا يقولون: الآخر.

وأمّا ما عُدِلَ إلى فَعَالٍ؛ فهو للمؤنث<sup>(٢)</sup>، وذلك على أربعة أضربٍ:

اسم الفعل نحو: نَزَالَ، وتَرَكَ<sup>(٣)</sup>، والصفة نحو: حَلَّاقٍ للمنيّة، والمصدر<sup>(٤)</sup> نحو بَرَادٍ،

وفَجَّارٍ، وجمادٍ ويسارٍ قد جاء:

..... حتى يسار..... (٥)

(١) سورة القمر: الآية: ٣٤.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وما عُدِلَ للمؤنث على فَعَالٍ؛ فهو على ضروب، أحدها: ما كان اسم الفعل؛ نحو: نَزَالَ، وتَرَكَ، والآخر: ما كان وصفا يختص النداء في حال السعة، وذلك نحو: يا لُكَّاعَ ويا خُبَّاثَ، وقد يكون في غير النداء، نحو: جَعَّارٍ، فثَمَ يَراد به الضبع، وجاء أيضا اسما للمصدر، نحو: فَجَّارٍ، وجمادٍ؛ عُدِلتا عن: الفجرة، والجمود". الإيضاح: ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) ينظر الكتاب: ٢٧٠-٢٧١، المقتضب: ٣٦٨-٣٧٦.

(٤) ينظر الكتاب: ٢٧٤/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٤/٢.

(٥) كمال البيت:

فَقُلْتُ امْكُشِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحْجَّ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً

البيت من الطويل، يُنظر هذا البيت في الكتاب: ٢٧٤/٣، الجمل: ٢٢٩، المخصّص: ٦٤/١٧، شرح الملحة: ٣٦٨ نتائج الفكر: ١٨٨، شرح المفصل: ٥٥/٤، التصريح: ١٢٥/١، الخزانة: ٣٢٧/٦.

أي: اليسير / أ: ١٥٨ / والعلم نحو: جَدَامٍ، وَقَطَامٍ، وَرَقَاشٍ، وَغَلَابٍ، وهي معدولة من غالية، وراقشة<sup>(١)</sup>.

فأما اسم الفعل فما عُدِلَ مثل: عَدَلَ عُمَرُ، وَأَحَادٍ، ولكنه معدول؛ بمعنى أنه لفظ مسموعٌ، والمراد به غيره؛ إذ تريد به انزِلَ، وأتْرَكَ، وأما العَلَمُ من هذا فقد جعله أهل الحجاز مبنياً مُشَبَّهًا بِنَزَالٍ، وبغيره من عِلَلٍ مضت.

وبنو تميم يُجْرُونَهَا مجرى زينب، وسائر الأعلام المؤنثة في منع الصَّرْفِ؛ قالوا: لأنَّ الاسم إذا اجتمعت فيه عِلَّتَانِ؛ منعًا الصَّرفِ؛ فإذا انضاف إليهما عِلَّةٌ أُخْرَى؛ لم تُوجِبْ إخراج ذلك الاسم من أصله، وبنائة.

ألا ترى أنَّ امرأة لو سُمِّيَتْ إسحاق؛ لم يُبْنَ، وإن كان قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب كذا: جاذمة؛ لو كانت غير معدولة لكانت غير مُنْصَرَفَةٍ: للتأنيث، والتعريف؛ فإذا انضاف إليهما العدل؛ فهو سبب مانع زاد؛ فإذا هذا العلم الذي على (فَعَالٍ) وأخواته مُشَبَّه بِنَزَالٍ؛ فلذلك يُنْيَتُ.

وقد جاء على فَعَالٍ ما يكون وصفًا للمؤنث يختصُّ النداء، نحو: يا خَبَاتِ، ويا فَسَاقِ، ويا لَكَاعٍ؛ وبُني؛ لأنه نداء، ولكن عُدِلَ عن مبني على [الضم]<sup>(٢)</sup>، وهو يا خَبِيثَةُ، وفاسِقَةُ ولاكعَةُ، ولكن بُني على الكسر للفرق بين المعدول، والمعدول عنه، وكذا في المذكر معدول: يا حُبْتُ، ويا فُسَقُ، ويا لُكْعُ من لَاعِ، وفاسق ومعنى هذا العدل المبالغة؛ لأنه إذا فَسَقَ مرة لا يقال: يا فُسَقُ، ولكن فاسق فإذا كَثُرَ قيل: يا فُسَقُ للرجل، وللمرأة يا فَسَاقُ على المبالغة.

وقول أبي علي يختصُّ النداء في حال السعة احترازاً من لَكَاعٍ؛ / ب: ١٥٨ / حيث جاء في غير النداء، ولكن في الخبر؛ ولكنه قليل، وإنما يتسع هذا في النداء؛ لأنه باب تغيير، وقد جاء فَعَالٍ في غير النداء جَعَارٍ، وَقَتَامٍ؛ للضبع بمعنى جاعرة، وقائمة، أي: تَقْتَمُ كل شيء تكسيره، وبُني هذا تشبيهاً بالنداء في يا فَسَاقِ وأخواته؛ لأنَّ هذا أصله جَاعِرَةٌ من الجَعْرِ؛ فلما عُدِلَ إلى جَعَارٍ، وَقَتَامٍ كان بمنزلة فَسَاقٍ؛ حيث عُدِلَ عن فاسقة فلما كان النداء موضع تغيير، وعُيِّرَتْ هذه الصفة بالعدل؛ شُبَّه به ما ليس بندا.

(١) فيه مذهبان، ينظر الكتاب: ٢٧٧/٣-٢٧٩، المقنَّب: ٣٧٣-٣٧٦، الأصول: ٨٩/٢.

(٢) في الأصل (الهمز).

## بابُ الجَمْعِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ الجَمْعَ ضَرِيانَ: ضَرِبُ لِه مِثَالِ فِي الْآحَادِ، وَضَرِبُ لَا مِثَالِ لِه فِيهَا.

فَالَّذِي لِه مِثَالِ فِي الْآحَادِ أُجْرِي مَجْرِي الْوَاحِدِ فِي أَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْوَاحِدَ مِنْهُ، وَيُوجِبُ لِه مِنَ الصَّرْفِ مَا يُوجِبُهُ لِلوَاحِدِ، فَأَفْعَالٌ مِثْلُ: أَعْدَالٌ؛ لَمَّا كَانَ لِه مِثَالِ فِي الْوَاحِدِ؛ انصَرَفَ مِثْلُهُ، وَمِثَالُهُ فِي الْوَاحِدِ قَوْلُهُمْ: ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ<sup>(٢)</sup> أَي: خَلِيقٌ، وَبُرْمَةٌ أَعْشَارٌ<sup>(٣)</sup>، وَفَعُولٌ مِثَالُهُ: فِي الْوَاحِدِ سُدُوسٌ، وَأَفْعُلٌ: كَأَكْلُبٌ مِثَالُهُ فِي الْوَاحِدِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٤)</sup>: أَفْكَ، وَالْبَصْرِيِّينَ يَقُولُونَ: أَفْكَ أَعْجَمِي، وَلَكِنْ مِثَالُهُ: أَمَّمَلَةٌ، وَأَسْنَمٌ فَكُلٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذَا يَنْصَرِفُ. وَأَمَّا الْجَمْعُ الَّذِي فِيهِ أَلْفٌ التَّأْنِيثِ كَمَا لَوْ كَانَ مِنَ الْوَاحِدِ مَمْدُودَةً كَانَتْ، أَوْ مَقْصُورَةً؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَصْدِقَاءٌ<sup>(٥)</sup> وَأَنْبِيَاءٌ؛ فَلَا يَنْصَرِفُ: كَحَمْرَاءَ، وَصَحْرَاءَ، وَتَقُولُ: قَتَلْتَنِي؛ فَلَا يَنْصَرِفُ كَعَطَشْتَنِي، وَسَكَرْتَنِي.

وَأَمَّا الَّذِي لَا مِثَالِ لِه فِي الْوَاحِدِ فَهُوَ / أ: ١٥٩ / الَّذِي ثَالِثُهُ أَلْفٌ، وَبَعْدَهُ حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، مِثْلُ: مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ؛ فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ بِحَالٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَمْعَ فِي الْجُمْلَةِ فَرَعٌ؛ إِذْ الْوَاحِدُ هُوَ الْأَصْلُ، وَالْجَمْعُ فَرَعٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَدَمُ نَظِيرِهِ فِي الْوَاحِدِ بَعْدُ آخَرَ لِه مِنْهُ، فَتَبَاعَدَ هَذَا الْجَمْعُ، إِذْ مِنْ الْوَاحِدِ مِنْ جِهَتَيْنِ؛ فَكَأَنَّهُ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ؛ [فَتَكُونُ]<sup>(٦)</sup> الْعِلَّةُ بِمَنْزِلَةِ عِلَّتَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي قُلْنَا: إِنَّ الْعِلَّةَ الْوَاحِدَةَ قَدْ تَتَكَرَّرُ فَتَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَهَذَا إِذَا تَصَوَّرَ فِي هَذَا الْجَمْعِ، وَفِي التَّأْنِيثِ الَّذِي فِيهِ أَلْفٌ مَقْصُورَةً أَوْ مَمْدُودَةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَأْنِيثَيْنِ، كَمَا أَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ جَمْعَيْنِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفِ مَعْرِفَةً، وَلَا نَكَرَةً؛ لِأَنَّ الْعِلَّتَيْنِ لَا يُفَارِقَانِهِ.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "هذا الجمع هو: الذي يكون ثالثه ألفاً، وبعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف أو وسطها ساكن، وذلك نحو: مساجد، ومناير، ودواب، ومداق، ودنانير، ومفاتيح، وإنما لم ينصرف؛ لأنه جمع، وليس في الآحاد الأول له مثال" الإيضاح: ٢٣٦.

(٢) ردئ النسج مُتَفَنَّ. الجيم: ٣ / ١٥٠.

(٣) العرب تقول: بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ، أَي مَتَكَسَّرَةٌ، تَهْدِيبُ اللُّغَةِ: ٢٦٢/١.

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٦، المسائل العسكرية: ٢٤١-٢٤٣.

(٥) مَا أَدْفَأَ مِنَ الْأَصْوَابِ وَالْأَوْبَارِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ. وَ قَالَ الْمَوْرُخُ: أَدْفَأَهُ أَي: الرَّجُلُ إِدْفَاءً إِذَا أَعْطَاهُ عَطَاءً كَثِيرًا، وَهُوَ جِازٌ. وَأَدْفَأَ الْقَوْمُ: اجْتَمَعُوا حَكَاهُ الْهَرَوِيُّ مَهْمُوزًا مَقْصُورًا. وَهُوَ أَدْفَأُ بِعَيْزٍ هَمْزٍ، أَي فِيهِ انْحِنَاءٌ وَهِيَ دَفْأَى بِالْقَصْرِ تَاجُ

العروس: ٢٢٨/١.

(٦) فِي الْأَصْلِ (فِي كَوْنِ).

وقال قوم<sup>(١)</sup>: إِنَّ كَوْنَهُ جَمْعًا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَطْ، وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ فِيهِ هُوَ أَنَّهُ لَا يُكْسَرُ؛ إِذْ هَذَا غَايَةُ الْجُمُوعِ فَلَا يُكْسَرُ مَرَّةً أُخْرَى كَتَكْسِيرِ جُمُوعِ أُخْرَى، مِثْلُ: أَفْعَالٌ وَنَحْوِهَا؛ فَأَشْبَهَ لِهَذَا الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ إِذَا جُمِعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ كَقَوْلِكَ: يَضْرِبُونَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثم الفعل لا يَنْصَرِفُ لِاجْتِمَاعِ فَرْعَيْنِ فِيهِ كَذَلِكَ هَذَا قَدْ أَشْبَهَ الْفِعْلَ بِهَذَيْنِ الْفَرْعَيْنِ.

إِذَا ثَبِتَ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَا يَنْصَرِفُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً، وَانْصَرَفَ نَكْرَةً، وَذَلِكَ مِثْلُ مَلَائِكَةٍ، وَمَوَازِحَةٍ<sup>(٢)</sup> جَمْعُ مَوْزَجٍ: وَهُوَ الْخُفُّ، وَكَيْالِجَةٍ<sup>(٣)</sup> جَمْعُ كَيْلِجَةٍ، وَصَيَاقِلَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَادَ شَبَهَهُ لِأَجْلِ الْهَاءِ بِالْآحَادِ مِثْلُ: الْكِرَاهِيَّةِ، وَالطَّوَاعِيَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ثُمَّ الْوَاحِدُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَنْصَرِفْ لِلتَّعْرِيفِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَإِذَا كَانَ نَكْرَةً ب/١٥٩؛ انْصَرَفَ كَذَلِكَ هَذَا الْجَمْعُ، وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً إِنَّمَا هُوَ بِأَنَّ يُسَمَّى بِهِ فِيصِيرُ عِلْمًا، وَإِلَّا فَهُوَ نَكْرَةٌ، فَدَخُولُ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِ يَزِدُّهُ إِلَى شَبَهِ الْوَاحِدِ كِيَاءِ النِّسْبِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَدَائِنٌ<sup>(٤)</sup>؛ لَمْ يَنْصَرِفْ، فَإِذَا قُلْتَ: مَدَائِنِي انْصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ بِدَخُولِ الْيَاءِ عَلَيْهِ أَشْبَهَ الْوَاحِدَ الَّذِي فِيهِ يَاءُ النِّسْبِ مِثْلُ قَوْلِكَ: بَصْرِيٌّ، وَذَلِكَ يَنْصَرِفُ كَذَلِكَ هَذَا.

وَمَتَى سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمَسَاجِدَ لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ النِّكْرَةِ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ أَبْعَدُ فَتَكُونُ قَدْ سَمَّيْتَهُ بِجَمْعٍ.

وَكَذَلِكَ مَعَاوِرٌ<sup>(٥)</sup> لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ اسْمٌ عَرَبِيٌّ؛ لِأَنَّكَ سَمَّيْتَهُ بِالْجَمْعِ، وَهُوَ اسْمٌ رَجُلٍ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْبَلَدِ الَّذِي يُجْمَلُ مِنْهُ الثِّيَابُ بِأَنَّ يُقَالُ: ثَوْبٌ مَعَاوِرِيٌّ.

وَكَذَلِكَ شَرَاخِيلُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَقَدْ سَمَّيْتَهُ بِاسْمِ جَمْعٍ لَا أَنَا نَعْرِفُ لَهُ وَاحِدًا فَنَقُولُ هَذَا جَمْعَهُ، وَلَكِنَّهُ عَلَى لَفْظِ جَمْعٍ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ.

(١) ينظر اللّمْحة: ٧٥٤/٢، ٧٥٥.

(٢) ينظر المحكم: ٣٠٦/٧.

(٣) الكَيْلِجَةُ: مَكْيَالٌ، كَيْالِجَةٌ وَكَيْالِجٌ. الْقَامُوسُ الْحَيْطُ: ٢٠٣.

(٤) وَالْمَدَائِنُ: مَدِينَةُ كِسْرَى قُرْبَ بَعْدَادَ، تَاجِ الْعُرُوسِ: ١٥٨/٣٦.

(٥) مَنْسُوبٌ إِلَى مَعَاوِرِ الْيَمَنِ. ثُمَّ صَارَ اسْمًا لَهَا بِغَيْرِ نِسْبَةٍ فَيُقَالُ: مَعَاوِرٌ. تَهْدِيبُ اللَّغَةِ: ٢١٣/٢.

فإذاً كل هذا إذا سُمِّيَتْ به لم يُنصَرَفْ؛ لأنَّه أشبه الأَعْجَمِيَّ، مثل: إبراهيم وإسماعيل؛ وذلك أنَّ هذا ليس له نظيرٌ في الآحاد في كلام العرب كما ليس لأبرهيم في كلام العرب، فكأنَّه لَمَّا سُمِّيَ واحدٌ به؛ كان خارجاً من جملة اللُّغة؛ حيث لم يكن مثله.

وحضَاجر الضُّيْعُ؛ لا يُنصَرَفْ؛ لأنَّه جمع حَضَجِرٍ لعظم بطنه، ومساجد، ونحوه؛ إذا سُمِّيَتْ به؛ لم يتصَرَّفْ، وإنَّ نكَّرَته إجماعاً؛ لأنَّ أبا الحسن<sup>(١)</sup>، وإنَّ كان يقول في مثل: أحمر، وأصفر وغيرهما من الصفات إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ بعد التسمية إنَّه لا ينصرف؛ لأنَّه يرجع إلى عِلَّةٍ واحدة، يقول ها هنا إنَّه لا يُنصَرَفْ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ اللفظ الذي كونه عليه؛ يُخَالِفُ أمثلة الآحاد، وعدمُ /أ: ١٦٠ /النظير موجود في النكرة كهو في المعرفة، وإنَّ كان ليس بجمع إذا سُمِّيَتْ به واحداً.

إذا ثبت هذا؛ فإذا صَعَّرت مساجد، وهو اسمُ رجل، قُلْتَ: مُسَيِّجِدٌ ليس أنكَ تَرُدُّه إلى واحد وهو مسجد كما تفعل بالمساجد؛ لأنكَ تقول: ثم مُسَيِّجِدَاتٌ بأن تَرُدُّه إلى الواحد ثم تَجْمَعُهُ، ولكن الألف ها هنا وقعت ثالثة، والاسم على خمسة أحرف؛ فتَحَذِفُ الألف حتى يبقى على أربعة، فيمكنك تصغيره وهو مسجدٌ، فتقول: مُسَيِّجِد، وإن شئت عَوَّضت الألف فقلت: [مُسَيِّجِد] <sup>(٣)</sup> كما تقول في مقاتل: مُقَيِّل، ومُقَيِّئِل، وتصرف المصعَّر؛ لأنَّ ذلك اللفظ الذي يمنع الصرف قد زال، وهذا اللفظ له نظيرٌ كثير.

وإذا سُمِّيَتْ رجلاً أصدِقَاءً أو شُهَدَاءً فصَعَّرَ على لفظه؛ لأنَّ اللفظ، وإنَّ كان مجموعاً فهو الآن اسمٌ لواحدٍ فصار كالواحد؛ فإذا تدع ألف التانيث على حالها، وتَصَعَّرَ صدر الاسم ثم تَضُمُّ إليه ألف التانيث، وكذا تفعل مع هاء التانيث، فيبقى أصدِق، وشُهَد فتصعَّرُ أصدِيق وشُهَيْد، وتضُمُّ إليه ألف التانيث فيكون أصدِيقَاءً وشُهَيْدَاءً ولا يُنصَرَفْ تصغيره؛ لأنَّ العِلَّةَ التي منعتُ الصرف في المُكَبَّرِ موجودة هاهنا، وهي ألف التانيث كما قلنا في: أُحَيِّمِر؛ فتعتبر نفس اللفظ أبداً في الصرف ومنعه.

(١) مر رأيه في ص: ٣٣٥.

(٢) وقد نُسب للأخفش القول: بأنه إذا نكَّره بعد التسمية به؛ صرفه، ينظر المقتضب: ٣/٣٤٥، شرح الكافية الشافية:

.١٥٠٠

(٣) في الأصل (مسيجد).

فأما إذا كان في آخر الجمع الذي لا نظير له في الأحاد (ياء)؛ فاحذفها جملة في الرفع والجر؛ وذلك نحو: جَوَارٍ وَعَوَاشٍ، وكان أصله جَوَارِيٍّ، وعَوَاشِيٍّ فحذف التنوين؛ لأنه لا ينصرف؛ إذ هو مثل قولك: مَسَاجِدُ/ب: ١٦٠ / وِدْرَاهِمُ؛ فبقي جَوَارِيٍّ؛ فحَصَلَتْ (ياء) مضمومة قبلها كسرة؛ فاستثقل ذلك كما فُعِلَ بقولك: قَاضِيٍّ؛ فحُذِفَت الضمّة من ياء جَوَارِيٍّ يياء ساكنة فوجدوها حرفاً ثقیلاً قبله كسرة.

وقد وقع في جمع تمثيل لا نظير له في الأحاد؛ فحُذِفَت الياء جملة؛ إذ الحذف آنس بالحذف، ثم جعل التنوين عوضاً من كثرة الحذوف؛ إذ الحذوف قد كثرت، وهي ثلاثة، وليس هذا التنوين الذي يكون للصرف، وإنما هو عوض<sup>(١)</sup>؛ لأنّ هذا الجنس لا ينصرف.

وقال بعض النحويين<sup>(٢)</sup>: إنّ هذا التنوين إذا قلت: هذه جَوَارٍ وَعَوَاشٍ؛ هو للصرف؛ لأنّ ذلك اللفظ الذي كان يمنع الصرف قد زال، وحصَلَتْ صيغةٌ أُخْرَى؛ فكان بمنزلة جوابٍ وجمالٍ، وهو ينصرف كذلك هذا.

فإذاً هذه الصيغة إنما هي في الرفع والجر؛ فأما في حال النصب فإنك تُثَمِّمُهُ؛ لأنّ الياء تنصب كما تنصب (ياء) الداعي؛ فتحذف التنوين لأجل منع الصرف فقط، وتُحْفُ الفتحة، ويبقى الياء معها تقول: رأيت جَوَارِيٍّ.

(١) ينظر الكتاب: ٣٠٨/٣-٣١٠، الأصول: ٩١/٢، التبصرة والتذكرة: ٥٧٠.

(٢) ينظر سر الصناعة: ٥١١-٥١٢، ابن يعيش: ٦٣/١، وقد نسب للأخفش في توضيح المقاصد: ٣/١١٩٨-

## بابُ الأسماءِ الأعجميةِ

اعلم<sup>(١)</sup> أن الأسماءِ الأعجميةِ على ثلاثة أضرب:

ضربٌ يدخُلُهُ الألفُ واللامُ، وهو ما كان اسماً للجنس عند العجم، كما يكون أسماء الأجناس في العربية؛ فهذا الضرب أدخلته العرب في كلامها فعرفتته، ونكرته، وتصرّفت فيه؛ فيكون إذا حُكِّمَ الاسمُ العربيُّ؛ يمنعه من الصرف ما يمنع العربيُّ؛ يعني إن سُميت بـ(ديباج)<sup>(٢)</sup> ونحوه؛ انصرف؛ لأنّه على وزن لو كان للعربيِّ، ولو سُمِّيَتْه (بَقْمُ)<sup>(٣)</sup> لم ينصرف؛ لأنّه على وزن<sup>(٤)</sup> عتْر<sup>(٥)</sup> وهو عربيٌّ لا ينصرف، وهو مثل: فرند<sup>(٦)</sup>، وإبريسم<sup>(٧)</sup>، وآجر<sup>(٨)</sup>، ولحام<sup>(٩)</sup>،

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "الأسماءُ الأعجمية على ضربين: أحدهما: ما أعرب وهو اسم جنس، والثاني: ما أعرب وهو اسم علم مخصوص، فما كان من الأول فمصروف في المعرفة والنكرة؛ لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنع العربي، وذلك نحو: الأجر، والشاهين، والنيزوز، والفرند، والإبريسم، واللحام، وما أشبه ذلك، وأما ما أعرب وهو اسم علم منقول في حال التعريف؛ فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، وذلك نحو: يعقوب، وإسماعيل، وجبريل، وإسرافيل، وتقول: مررت بإسماعيل وإسماعيل آخر فتصرفه في النكرة." الإيضاح: ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) والديباج: ضربٌ من الثياب، اللسان: ٢٦٢/٢.

(٣) البقم: شجر يُصنغ به، دخيل معرب، اللسان: ٥٢/١٢.

(٤) وما كان على (فعل) مشددا لم تصرفه إذا سُميت، ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢١.

(٥) موضع باليمن بينها وبين مكة عشرة أيام، وهي مشهورة بكثرة الأسود. معجم البلدان ٤/٨٥.

(٦) وشي السيف، وهو دخيل. اللسان: ٣٣٤/٣، الصحاح: ٥١٩/٢.

(٧) هو الحرير، قال الجواليقي: (والأبريسم: أعجمي معرب، بفتح الألف والراء، وقال بعضهم: إبريسم بكسر الألف وفتح الراء، وترجمته بالعربية: الذي يذهب صعداً). المعرب: ٢٠، اللسان: ٣١٢-٣١٣.

(٨) الأجر [الأجر]: طيبخ الطين، الواحدة، بالهاء، أجرة وأجرة وأجرة، اللسان: ٤/١١.

(٩) لحام الدابة. واللحام: ضربٌ من سمات الإبل، في الخدين إلى صفقتي العنق. والجميع منهما اللجم، والعدد: الجمّة. العين: ١٣٨/٦.

وشاهين<sup>(١)</sup>، وإهليلج<sup>(٢)</sup>، وإطريفل<sup>(٣)</sup>، وتيروز<sup>(٤)</sup>، وقيصوم<sup>(٥)</sup> / أ: ١٦١ / وراقود<sup>(٦)</sup> وهو مكيال تقول: راقود خل.

ويُرِيدُ النَحْوِيُّونَ بِالْأَعْجَمِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا سِوَاءَ كَانُ فَارْسِيًّا، أَوْ نَبَطِيًّا<sup>(٧)</sup>، أَوْ رُومِيًّا<sup>(٨)</sup>، أَوْ تَرْكِيًّا<sup>(٩)</sup>؛ فَلَعَلَّ الرَّاقُودَ بُلْغَةَ النَّبَطِ أَوْ غَيْرِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: النَّيْرُوزَ، وَالْفَرْنِدَ، الْإِبْرِيْسِمَ فَلَمْ يَكُنْ عِلْمًا وَلَا اسْمًا لِمُعَيَّنٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجِنْسِ؛ فَلَمَّا نُقِلَ مِنْ خَفِيفٍ إِلَى تَلْفُظِ الْعَرَبِ بِهِ، اسْتَحْفَتُهُ وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِعُجْمِيَّتِهِ.

**والضرب الثاني:** مالا يدخله الألف واللام، وهو ما يكون اسماً لعلم الجنس، وهذا ينقسم قسمين أحدهما: يزيد على ثلاثة أحرف، والآخر: ثلاثي.

فإن كان يزيد على ثلاثة أحرف لم ينصرف في المعرفة، وهو مثل: إبراهيم وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وجبريل، وإسرافيل، وخطلع، وتكبير، وبجكم، ونحو ذلك؛ لأن هذا نُقِلَ

- (١) مِنْ سِبَاعِ الطَّيْرِ، لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ تَحْضٍ. اللسان: ٢٤٣/١٣، وجمعه شَوَاهِينُ، وَشَبَاهِينُ. المغرب: ١٠٢.
- (٢) الْهَلِيلُجُ وَالْإِهْلِيلُجُ وَالْإِهْلِيلِجَةُ: عَقِيْرٌ مِنَ الْأَدْوِيَةِ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَلَا تُقَالُ هَلِيلِجَةٌ. قَالَ الْفَرَّاءُ: وَهُوَ يَكْسِرُ اللَّامَ الْأَخِيْرَةَ، قَالَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْإِيَادِيُّ عَنْ سَنِيْرٍ؛ وَقِيلَ: هُوَ الْإِهْلِيلُجُ، يَفْتَحُ اللَّامَ الْأَخِيْرَةَ؛ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ إِفْعِيلٌ، بِالْكَسْرِ، وَلَكِنْ إِفْعِيلٌ مِثْلُ إِهْلِيلِجٍ وَإِبْرِيْسِمٍ وَإِطْرِيْفَلٍ. اللسان: ٣٩٢/٢.
- (٣) دَوَاءٌ مُؤَلَّفٌ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ تَحْضٍ، وَهُوَ نَوْعَانِ، كَبِيْرٌ وَصَغِيْرٌ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كُتُبِ الْأَطِبَّاءِ، تَاجُ الْعُرُوسِ: ٣٦٧/٢٩.
- (٤) النَّيْرُوزُ: اسْمٌ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ عِنْدَ الْفُرْسِ، عِنْدَ نَزْوِلِ الشَّمْسِ أَوَّلَ الْحَمَلِ، وَالْمُحَدِّثُونَ يَسْتَعْمَلُونَهُ عَلَى جِهَتَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: نَيْرُوزٌ، فَيَجِيءُ بِهِ عَلَى فِعْعُولٍ، وَهُوَ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ كَثِيْرًا كَالْعَيْشُومِ: نَبْتُ، وَكَذَا الْقَيْصُومُ، تَاجُ الْعُرُوسِ: ٣٤٩/١٥.
- (٥) وَهُوَ طَيْبٌ الرَّائِحَةِ مِنْ رِيَاحِيْنِ الْبَرِّ، وَوَزَقُهُ هَدَبٌ، وَلَهُ نَوْرَةٌ صَفْرَاءٌ وَهِيَ تَنْهَضُ عَلَى سَاقٍ وَتَطْوُلُ، اللسان: ٤٨٧/١٢.
- (٦) إِنَاءٌ خَزَفٌ مُسْتَطِيْلٌ مُقَيَّرٌ، اللسان: ١٨٣/٣.
- (٧) قَوْمٌ يَنْزِلُونَ بِالْبَطَانِحِ بَيْنَ الْعَرَاقِيْنِ، وَالْجَمْعُ أَنْبَاطٌ. الصحاح: ١١٦٢/٣.
- (٨) بِالضَّمِّ: جَيْلٌ مِنْ وَلَدِ الرُّومِ بِنِ عَيْصُو بْنِ إِسْحَاقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، سُمُّوا بِاسْمِ جَدِّهِمْ، تَاجُ الْعُرُوسِ: ٢٩٢/٣٢.
- (٩) التُّرْكُ: جَيْلٌ مِنَ النَّاسِ، وَالْجَمْعُ: أَتْرَاكٌ، وَالْوَاحِدُ تُرْكِيٌّ، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٧٥/١.

من ثقيل، وهو كونه معرفةً علماً لاجتماع العجمة والتعريف فيه؛ ألا ترى أنها لم تدخل فيه الألف واللام.

والقسم الثاني وهو (الضرب الثالث) من العقد: أعجمي هو على ثلاث أحرف، وإن تحرك أو سطره وهذا ينصرف لخصته، وقلت حروفه، وإن كان فيه تعريف وعجمة، وذلك نحو: نوح ولوط، وكذلك لو سمي رجل بجش<sup>(١)</sup>، ودل<sup>(٢)</sup>، وجان<sup>(٣)</sup>، وسبك<sup>(٤)</sup>، وكج<sup>(٥)</sup> انصرف معرفة ونكرة فخش، ودل مشدد ليكون على ثلاثة أحرف؛ لأن قولنا في العريئة: يد<sup>(٦)</sup> وإن كان حرفين وهو اسم فأصله ثلاثي.

وكذلك شيت أعجمي فينصرف كنوح، وكأن العجمة أحف من التأنيث، ولهذا اختلفوا<sup>(٧)</sup> في دعد<sup>(٨)</sup> ولم يختلفوا في نوح، وأمثاله، ومرو<sup>(٩)</sup> على ثلاثة أحرف، ولكنه كجمص<sup>(١٠)</sup>. /ب: ١٦١/

(١) حَشَشْتُ البعيرَ: جعلتُ الحِشاشَ في أنفه. العين: ١٣٢/٤.

(٢) دَلُّ المرأة، ودَلَّها: تَدَلَّلها على زَوْجها، المحكم: ٢٧٠/٩.

(٣) والجانُّ: أبو الجنِّ خُلِقَ من نارٍ ثم خُلِقَ نَسله. والجانُّ: حيَّةٌ بيضاء، قال الله ﷻ ﴿يَهْرَأَهُمُ الْجَانُّ﴾ سورة القصص

(٣١)، والمجنَّةُ: الجنون، وجنَّ الرجلُ، ويقال به: جنَّه وجنَّه وجنَّه. العين: ٢١/٦.

(٤) السَّبْكُ تَسْيِكُكُ السَّبِيكَةِ من الذهب والفضة، تذاب فتفرغ في مسبكةٍ من حديد كأنها شق قصبه. العين: ٣١٧/٥.

(٥) في الأصل (كج) ، والكجة اللعبة يلعب بها الصبي، ينظر تاج العروس: ١٧٠/٦.

(٦) ينظر الجمل: ٢٤١، الكتاب: ٤٥١/٣، الممتع ٦٢٤/٢.

(٧) ينظر الكتاب: ٢٤٠/٣، شرح ابن الناظم: ٦٥٠، الأشموني: ٢٥٤/٣.

(٨) دَعْدُ: اسمُ امرأةٍ معروفةٍ، والجمعُ دَعْدَاتٌ وأدْعُدُّ ودُعُودٌ، اللسان: ١٦٦/٣.

(٩) المرؤ: حجارةٌ بيضٌ بَرَّاقَةٌ تُوري النَّارَ، الواحدةُ مَرَّوَةٌ نقله الجوهري عن الأصمعي، تاج العروس: ٥٢٠/٣٩.

(١٠) مدينة من مدائن الشام، معجم ديوان الأدب: ١٨٦/١.

واعلم أنَّ جميع ما في القرآن من أسماء الأنبياء، والملائكة لا ينصرف؛ إلا ستة وهي: محمد، وشُعَيْب، وصَالِح، وهي الثلاثة عربيَّة، وهود<sup>(١)</sup>، قد أُخْتَلِفَ<sup>(٢)</sup> فيه هل هو عربي أم أعجمي، ونوحٌ، ولوطٌ، وهما أعجميان بلا خِلاف<sup>(٣)</sup>.

وأما آدَمَ فقيل: <sup>(٤)</sup> إِنَّهُ مشتق من أديم الأرض؛ لَأَنَّهُ أُخِذَ منه؛ فيكون عربياً ولا ينصرف؛ لَأَنَّهُ: على وزن الفعل، ومعرفة<sup>(٥)</sup>، وإذا نَكَّرْتَهُ مثل قولك: مررت بآدم وآدمٍ آخر؛ فيخرج عن الخِلاف مثل: أحمر وأصفر؛ لأنَّ آدم من الصفات من قولك: رجل آدم، وإن سُميت السورة نفسها بهود مثل قولك: هذه هود؛ فعلى الخِلاف الذي مضى في زيد.

(١) الهود: التوبة. قال الله جلّ وعزّ: إِنَّا هَدْنَا إِلَيْكَ أَي: تُبْنَا إِلَيْكَ. والهود: اليهود. هادوا يهودون هوداً. وسميت اليهود اشتقاقاً من هادوا، أي: تابوا، ويُقال: نسبو إلى يهوذا وهو أكبر ولد يعقوب، وحولت الدال إلى الدال حين عُرِّيت. والتهوديد: شبه الدبيب في المشي، والسُّكون في الكلام، والهوادة: البقية من القوم يُرجى بما صلاحهم. العين: ٧٦/٤.

(٢) ينظر الكتاب: ٢٥٦/٣، الارتشاف: ٨٨٧/٢.

(٣) ينظر المقتضب: ٣٥٣/٣.

(٤) ينظر الزاهر: ٣٨٤/١.

(٥) الكتاب: ٢٠٤/٣.

## بَابُ الْأَسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ يُجْعَلَا اسْمًا وَاحِدًا

اعلم أن التركيب<sup>(١)</sup> عِلَّةٌ مانعة من الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهَا فَرَعِيَّةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مَفْرَدًا.

وَالْتَرْكِيبُ وَهُوَ جَعْلُ اسْمَيْنِ وَاحِدًا؛ فَرَعٌ دَاخِلٌ عَلَيْهِ؛ إِذْ كَانَتِ الْأَسْمَاءُ حَيْثُ وُضِعَتْ، كَانَتْ مَفْرَدَاتٍ فَمَتَى اجْتَمَعَ التَّرْكِيبُ، وَالتَّعْرِيفُ مَنَعَا الصَّرْفَ، وَإِنْ كَانَ نَكِيرَةً انصَرَفَ كَمَا لَوْ كَانَ فِيهِ تَاءُ التَّنْأِيثِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ مَتَى رَكِبْتَ اسْمَيْنِ بِلَا إِضَافَةٍ؛ فَأَخِرَ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، وَأَخِرَ الثَّانِيَّ مَعْرَبًا.

وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ؛ تَشْبِيهًا بِمَا قَبْلَ هَاءِ التَّنْأِيثِ فِي حَمْدَةٍ، وَطَلْحَةٍ، وَوَجْهٍ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَائِدَةٌ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زِيَادَةٌ مَضْمُومَةٌ إِلَى اسْمٍ؛ وَلِأَنَّ الْعَرَبَ [تُصَعَّرُ]<sup>(٢)</sup> صَدْرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَتَدَعُ الْأِسْمَ الثَّانِيَّ / أ: ١٦٢ / وَهَاءُ التَّنْأِيثِ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ يُحْدَفُ فِي النَّسَبِ كَمَا يُحْدَفُ هَاءُ التَّنْأِيثِ؛ [كَقَوْلِكَ]<sup>(٣)</sup>: حَضْرَمِيٌّ مِنْ حَضْرَمَوْتِ<sup>(٤)</sup> فَلَمَّا كَانَ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّنْأِيثِ مَفْتُوحًا، وَالْإِعْرَابُ عَلَى الْهَاءِ الَّذِي هُوَ آخِرُ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ مَا قَبْلَ الْأِسْمِ الثَّانِيَّ مَفْتُوحٌ، وَالْإِعْرَابُ عَلَى آخِرِ الثَّانِي.

إِذَا ثَبِتَ هَذَا؛ فَالْمَرْكَبُ نَحْوُ: حَضْرَمَوْتِ، وَبَعْلَبَكِ<sup>(٥)</sup> فَتَقُولُ: هَذِهِ حَضْرَمَوْتُ، وَبَعْلَبَكُ، وَمَاهُ دِينَارٌ<sup>(٦)</sup> مَوَاضِعُ.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "حكّم هذا الباب أن لا يصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة؛ لأنّ الثاني منهما بمنزلة تاء التأنيث في نحو: حمزة؛ فكما أنّ حمزة لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، فكذلك هذا الضرب، وذلك نحو: حضرموت، وبعلبك، وقالي قالا، ومعدي كرب، فأما معدي كرب، فمنهم: من يفتح الآخر من كرب؛ فيجعل معدي مضافا إليه؛ إلا أنّه فتحه لَمَّا لم يصرفه، ومنهم من يقول: معدي كرب مثل بعلبك". الإيضاح: ٢٣٩.

(٢) في الأصل (يصفر).

(٣) في الأصل (لقولك).

(٤) حَضْرَمَوْتُ اسْمٌ بَلَدٍ، وَقَبِيلَةٌ أَيْضًا. الصحاح: ٧٥.

(٥) بَعْلَبَكُ: اسْمٌ مَوْضِعٍ، وَهِيَ كَلِمَتَانِ مُتَبَايِنَتَانِ جُعِلَتَا وَاحِدَةً، مَعْجَمُ دِيَوَانِ الْأَدَبِ: ٩/٣.

(٦) مَاهُ دِينَارٌ: مَدِينَةٌ أَيْضًا، وَهِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُرَكَّبَةِ. المحكم: ٤٤٦/٤.

وكذلك دارا بُجْرُدُ<sup>(١)</sup>، ورامهُرْمَزُ<sup>(٢)</sup>، وبلالَ آباد<sup>(٣)</sup> ومَارَ سَرْجِسُ<sup>(٤)</sup>، وهذه ثلاثة أسماء؛ رُكِبَتْ ليست في المركبات مثلها؛ فَمَارٌ بالأعجمية: الحَيَّة، وسَرٌّ: رأس، وجِسٌّ: الذؤابة<sup>(٥)</sup> كأنه كيس، وهو اسم لموضع أو رجل قال فقلت: لما تسرجس لا قتال، وقالي قلا<sup>(٦)</sup>، ومعدي كرب؛ فكلُّ هذا يجوز تركيبه، ويجوز إضافة الاسم الأول إلى الثاني؛ فإن رُكِبَتْ أَعْرَبَتْ آخره كهاء التانيث، فتقول: هذا معدي كَرِبٌ وحضرموتٌ كما تقول: هذا طلحةٌ، ورأيتُ معدي كَرِبَ، وحضرموتَ، ومررتُ بحضرموتَ، كما تقول: مررتُ بطلحةً.

وإن أضفتَ<sup>(٧)</sup> ففي كَرِبَ وجهان: الصرف، ومنعُه.

تقول: هذا معدي كَرِبَ، وكَرِبٍ فمن صَرَفَهُ اعتقدَ فيه التذكير، ومن مَنَعَهُ اعتقدَ فيه التانيث، وتقول: هذه حضرموتٌ تصرف الثاني لاغير؛ لأنه ليس فيه مانع.

وأما قولك: رَامَ هُرْمَزَ، ودارَ بُجْرُدَ، وبلالُ آبادَ، فإنَّ المضاف إليه؛ لا يَنْصَرِفُ؛ لأنه أَعْجَمِي، فإذا نُحِلَّ هذا إذا أضفتَ محلَّ غيره مثل قولك: غُلامٌ زيدٍ، وغُلامٌ أحمدَ فتُعْرَبُ كل واحد منهما بما يَسْتَحِقُّهُ، ويعاملُهُ بما يَجُوزُ عليه.

وإذا سَمَّيتَ رجلاً / ب: ١٦٢ / بحضرموتَ، ونحوه فتنَّه، واجمعه تقول: هذا حضرموتٌ وهذان الحضرموتان، وهؤلاء الحضرموتون؛ لأنه ما عمل بعضُهُ في بعض فيقال: لا يمكن أن يُثَنَّى شيء منه، وإِنَّمَا هو كقولك: الطلحتان، ويا معدي كَرِبَ، وقالي قَلا ساكنة بكل حال رُكِبَ، أو أضيف؛ لأنَّ الثاني يلزمه فينقل (الياء)؛ لا ك(ياء) القاضي؛ حيث احتمال خِفَّة

(١) بفارس، ينظر تاج العروس: ٤٨/٣٦.

(٢) رامهُرْمَزُ: بلد بخُوزِسْتان، ومن العرب من يبنيه على الفتح في جميع الوجوه، ومنهم من يعربه ولا يصرفه، ومَنْهُمْ من يُضِيفُ الأوَّلَ إِلَى الثَّانِي، وَلَا يَصْرِفُ الثَّانِي، وَيُجْرِي الأوَّلَ. تاج العروس: ٣٨٢/١٥.

(٣) بلال آباد: موضع. اللسان: ٦٨/١١.

(٤) ومَارَ سَرْجِسُ: من أسماء العجم، وهما اسمان جعلوا واحدا. الصحاح: ٨٢٠/٢.

(٥) ينظر اللسان: ١٠٦/٦.

(٦) قَالِي قَلا: مَوْضِعٌ، اسْمَانِ جُعِلَا وَاحِدًا. اللسان: ٢٠١/١٥.

(٧) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي كرب ولا من بادي ولا من قالي في بادي بدا وقالي قلا جعل الياء في هذا الموضع مثل ألف مُثْنِي". الإيضاح: ٢٤١.

الفتحة، فكان بألف مثني، ونحوه من الأسماء، مثل: مُعَلَّى، وكُلُّ أَلْفٍ، ثم الألف لا تُحْرَكُ؛ كذلك هذا.

وأَمَّا إِذَا ضَمَّتْ إِلَى الْإِسْمِ اسْمًا أَعْجَمِيًّا مِثْلَ: وَيَه، وَرَكْبَتُهُ؛ بَنِيَتْ، مِثْلَ قَوْلِكَ: سَيَبِيه، وَعَمْرِيه، وَفِي الثَّانِي قَوْلَانِ: <sup>(١)</sup>

**أحدهما:** أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ ضُمَّ إِلَيْهِ؛ فَعَلِيَ هَذَا إِثْمًا يُبْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ رُكِّبَ مَعَ الْعَرَبِيِّ مِثْلَ: حَضْرَمُوت؛ لَمْ يَنْصَرَفْ؛ لَعَلْتَيْنِ، فَإِذَا رُكِّبَ مَعَ الْأَعْجَمِيِّ؛ زَادَتْ عِلَّةٌ ثَالِثَةٌ فَزَالَ تَمَكُّنُهُ جَمَلَةٌ، وَبُنِيَ فَتَقُولُ: هَذَا سَيَبِيه، وَرَأَيْتَ سَيَبِيه، وَلَا يُضَافُ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي بِأَنَّ يُقَالُ: هَذَا سَيَبِيهِي؛ كَمَا قَلْنَا فِي حَضْرَمُوت، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَرْكَبَاتِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ مُضَافٌ إِلَى مَعْرَبٍ، وَهَذَا مُضَافٌ إِلَى إِلى مَبْنِي فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ لِذَلِكَ وَتُثْنِي، وَتُجْمَعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَتَقُولُ: هَذَانِ السَيَبِيهِيَانِ، وَالْعَمْرُويَهَانِ وَهَوْلَاءِ السَيَبِيهِيَهُونِ.

**والقول الثاني:** أَنَّ وَيَه صَوْتٌ ضُمَّ إِلَى الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ؛ فَعَلِيَ هَذَا وَجِبَ بِنَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ لَا تَنْصَرَفُ؛ إِذْ هِيَ كَالْحُرُوفِ تَكُونُ مَبْنِيَةً مِثْلَ: غَاقٍ <sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهِ، وَكَانَ مَقْتَضِي سَيَبِيه: السُّكُونِ، وَلَكِنْ كُسِرَ؛ لِسُكُونِ الْيَاءِ فَعَلِيَ هَذَا لَا يُثْنَى، وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّ الصِّدْرَ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيهِ، وَقَدْ رُكِّبَ وَصَارَ بَعْضُ الْكَلِمَةِ، وَالثَّانِي صَوْتٌ لَا تَنْصَرَفُ لَهُ، وَلَكِنْ تَقُولُ: هَذَانِ ذَوَا سَيَبِيه، أَوْ هَذَانِ كِلَاهِمَا سَيَبِيه، أَوْ هَذَانِ سَيَبِيه، وَسَيَبِيهِيَه؛ تَكَرَّرَ لَفْظُهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَثْنِيَةُ اللَّفْظِ جِيءَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ مِنْ هَذِهِ / أ: ١٦٣ / الْأَلْفَاظِ.

وَكَذَا إِذَا جَمَعْتَ قُلْتَ: هَوْلَاءُ كُلُّهُمْ سَيَبِيه، أَوْ أَسْمَاءُهُمْ سَيَبِيه، أَوْ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ سَيَبِيه، أَوْ تَكَرَّرَ اللَّفْظُ فَتَحْكِي لَفْظَ الْإِسْمِ عَلَى جُمْلَتِهِ؛ كَمَا تَحْكِي الْجَمْلَ عَلَى مَا تُفَصِّلُهُ <sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٨.

(٢) غاق: حكاية صوت الغرب. الصحاح: ١٥٣٩/٤.

(٣) ينظر ص: ٣٧٧.

وإذا نَكَرَتْ سيبويه، وعمرويه؛ نونت فرقا ليس أنه يكون إعراباً، وإنما هو كقولك: صبه<sup>(١)</sup> ومه<sup>(٢)</sup>، وغاقٍ في النكرات؛ فكذا تقول: مررتُ بسيبويه وسيبويه آخر.

وإذا صَعَّرْتَه؛ فصعَّر صدره بكل حال، كما تفعل مع هاء التأنيث، وتُرَخِّمُهُ بحذف ما ضمَّ إليه.

ومتى سميت إنساناً بجملة؛ عمل بعضها في بعض؛ فاحكها على جملتها ليس للصرف ومنعه، والإعراب فيه شيء؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض، وحصل على نظام معين، وأنت حاكٍ له كما هو، ولا يُمكنك تثنية لفظه بعينه؛ لأنه ليس بمفرد، ولا مركب يجري مجرى المفرد، وليس بعض الجملة أولى من بعض بذلك.

وإنما تُثني وتجمع الآحاد، وكذلك لا تُرَخِّم من ذلك تأبَّط شراً، وبرق نحوه<sup>(٣)</sup>، وذرى حباً، كلُّ هذه أسماء، وهي جُمَل؛ إذ فيها فعل، وفاعل، تقول: هذا تأبَّط شراً، وهذان ذوا تأبَّط شراً، وهؤلاء ذوا تأبَّط شراً.

وكذا إذا سميتَه قام زيد قلت: هذا قام زيد، ومررتُ بقام زيد، ورأيتُ قام زيد، وكذا زيد قائم؛ فإذا متى سميتَه بفعلٍ مثل: ضرب، أو ضُرب، أو يضرب، أو يرمي، ويغزو ونحو ذلك فهو علي ضربين:

فإن أحليتَه من ضمير الفاعل، ولم تقصد الفاعل لا مُظهِراً، ولا مُضَمراً؛ فهو اسم مفرد صريح، وحكْمُهُ قد مضى في أنَّ ضَرَبَ يَنْصَرِفُ، وضُربَ، ويضربُ لا ينصرف.

وإنَّ يغزو يُقال فيه هذا يغزٍ، وكذا يرم؛ لأنه يكون يرمي ثم تُسْتَثْقَل الضمة على الياء مثل: قاضي؛ فتحذف فتبقى الياء ساكنة، والتنوين ساكن؛ [فتحذف]<sup>(٤)</sup> الياء، وكذا ترمي، ويغزو، [و]<sup>(٥)</sup> إذا قلبتها ياء.

(١) صة: كلمة بنيت على السكون، وهو اسمٌ سُمِّي به الفعل، ومعناه اسكت. الصحاح: ٢٢٣٩/٦.

(٢) مة: زجرٌ ونهي. ومَهْمَهُتُ قلتُ له: مة مة. العين: ٣٥٨/٣.

(٣) ينظر المقاصد الشافية: ٢٤٧/١.

(٤) في الأصل (فيحذف).

(٥) زيادة في الأصل.

والثاني: هو أن يقصد فيه الجملة كما كانت إمّا أن يكون الفاعل /ب: ١٦٣/ مُظهِراً مثل ما مضى، أو مضمرّاً مُقَدَّراً؛ فاحكّه، ولا تُثَنِّه، ولا تجمعه في لفظه فتقول: هذا ضَرَبَ، وهذا يَضْرِبُ، وهذا يَرْمِي، وهذا يَعْزُو، أو هذان ذوا ضرب، وهؤلای ذوو ضرب؛ لأنّه الآن جملة من فعل وفاعل؛ فلم يكن سوى الحكاية.

وإذا سميت رجلاً بامرء وامرؤ؛ انصرف؛ لأنّه ليس على وزن الفعل؛ إذ ليس في الأفعال هذا الاتباع، وهو اتباع ما قبل الآخر الآخر فيجيء فَعْل.

وأما خمسة عشر<sup>(١)</sup> فاسمان مرَّكبان؛ إلا أنهما جميعاً مبنيان خلاف حضر موت، وبعلبك؛ لأنّ ما قبل الثاني ها هنا بمنزلة ما قبل هاء التانيث، وآخر الثاني مبني؛ لأنّه ضمّن معنى الحرف، وهو واو العطف؛ إذ كان أصله خمسة وعشرة؛ فلما زُكِّبَا حُذِفَ الواو، وضمّن معناه عشر؛ فبني على الحركة اتباعاً لحركة بناء الاسم الأوّل، فإذا تقول: هذه خمسة عشر، وقبضت خمسة عشر، وكنت تقول: هذه حضر موت؛ لأنّه مُعْرَب، وكذلك معدي كرب؛ إذا فُتِحَ؛ لأنّه ليس فيه ما يقتضي البناء، وقد جاءت أسماء شُبّهت بخمسة عشر فبنيّت، ولا تكون إلا ظرفاً أو حالاً؛ لأنّ الظروف، والأحوال تضعف؛ إذ تكون فضلةً من الكلام؛ فجاز فيها البناء، وزوال التمكن، وهي قولهم: هو جاري بيت بيت، ولقيته كفةً، وكفةً وتساقطوا أخول أخول، والقوم فيها شعّر بعر، وهذا كُله حال، وتقديره هو جاري بيتاً لبيت، أو بيتاً وبيتاً، فالثاني إذا يُبني؛ لأنّه تضمّن معنى الحرف؛ إمّا اللام، وإمّا الواو، ويكون بناء الأول كبناء ما قبل ها التانيث؛ لأنّه مرَّكَب، وإذا قلت: هو جاري بيتاً لبيت؛ فنصبه على الحال /أ: ١٦٤/ تقديره: هو جاري مُلَاصِقاً لي، وكذا لقيته كفةً لكفةً أو كفةً فضمّن الثاني معنى الحرف.

إمّا الواو واللام، ومعناه لقيته كفاحاً، وقوله: تساقطوا أخول أخول أي: مُتَفَرِّقين، وأصله الذي يتطائر، ويتفرّق من الحديد المُحمّى إذا طُرِقَ فذلك الشرر الذي يتطائر منه يقال له: أخول فتقديره: تساقطوا أخول، وأخول نصبه على الحال، وكذلك تقديره: شعراً وبعراً أي: مُتَفَرِّقين فيضمّن الثاني الواو.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فأما خمسة عشر ونحوه فمبني الآخر على الفتح" الإيضاح: ٢٤٠.

ومن الظروف قولهم: هو يأتينا صباح مساء، وسقطوا بينَ بينَ، وتقديزُهُ: كُلَّ صباحٍ ومساءً، أو صباحَ كُلِّ يومٍ، ومساءً كُلَّ يومٍ، وسقطوا بين ذلك المكان، وبين ذلك المكان، قال الشاعر:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعِضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَانَا<sup>(١)</sup>

فأما إذا سَمَّيتَ رجلاً بخمسة عشر؛ فليس تُريدُ به ذلك الحكم وعطف العدد؛ فتقول: إذاً خمسة عشر تُعرب الأخير كحضر موت؛ لأنَّه زال ذلك المُقْتَضِي، وتقول: هذا حضر موتٌ وحضر موتٌ آخر، وهذا خمسة عشر، وخمسة عشرٌ آخر تصرفه في النكرة.

والعجْمَةُ عَلَّةٌ فرعيَّة؛ لأنَّ أصلَ كلامِ كُلِّ قومٍ لغتهم التي أَلْعَوْهَا فكذلك العريَّةُ لغَةُ العرب التي عَرَفَوْهَا، واعتادوها، فما طرأ عليهم من لُغَةٍ أُخْرَى؛ فهو فرَعٌ طرأ على أصل.

ومعنى قولنا: أنَّ الأسماءَ الأعجميَّةَ نُقِلَتْ هو أنَّ العرب لما وقعت إليهم تلك الأسماء عَرَبَوْهَا؛ حيثُ تكلَّمُوا فغيَّروها إمَّا بحذفٍ، أو تغييرِ حرفٍ فهدَّبَتْهُ، فهذا نقلها، مثل: إبراهيم كان إبرهَام، ونحوه، وكذلك موسى موسى، ونحوه، وألف موسى من الكلمة؛ لأنَّ هذا الاسم لو جُعِلَ عربيًّا /ب: ١٦٤ / مُشْتَقًّا لِحُكْمِ بزيادة الميم؛ لأنَّ كل كلمة في أولها ميم، وقد سَلِمَتْ الأصول بعدها؛ فالميم زائدة؛ فتكون كأنَّه مُفْعَلٌ؛ فإذاً موسى إذا نكَّرْتَهُ انصرف، وكذلك عيسى، وما كان مثله، قال ابن السراج: <sup>(٢)</sup> من اشتق العجميَّة من العربية كان كمن جعل الحوت من ولد الطير.

وأما موسى الحديد فمؤنَّته، وهي (مُفْعَل) عند البصريين<sup>(٣)</sup>، إمَّا من أَسَوْتُ أو أَوْسَيْتُ<sup>(٤)</sup>؛ فإذاً سَمَّيتَ به؛ لم ينصرف في المعرفة؛ لأنَّه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف فتقول: هذه موسى حادَّةً فتصرفُهُ؛ لأنَّه نكرة موصوفة.

(١) من مجزؤ الكامل، لعبيد بن الأبرص في ديوانه: ١١٨، سر الصناعة: ٤٩/١، شرح شواهد المغني ٢٥٨/١، اللسان: ٦٦/١٣ (بين)، الهمع: ٤٥٣/٣، الخزانة ٢١٣/٢ وبلا نسبة ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٦، الهمع: ١٥١/٢، اللغة: الحقيقة: ما يجب الحفاظ عليه كالعرض والنفس ونحوهما.

(٢) لم أفق عليه.

(٣) ينظر الكتاب: ٢١٣/٣، شرح الشافية: ٣٤٧/٢.

(٤) يقال: هذا موسى كما ترى، وهو مفعول من أوسيت رأسه، إذا حلقتة بالموسى. الصحاح: ٢٥٢٤/٦.

## باب إعراب الأفعال وبنائها

اعلم<sup>(١)</sup> أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء، ثم قد يُعوّض في كل واحد منهما ما يُخرجه عن أصله، ثم يكون الإعراب والبناء في كلٍ منهما.

إذا [ثبت هذا]<sup>(٢)</sup>؛ فالمُعرب الاسم المُتمكّن، والفعل المضارع، وذلك أنّ الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام: مبني على فتح، ومبني على سكون، ومُعرب.

فالمبني على الفتح الماضي؛ فإن قُلْتَ: الماضي مبني لم تحتج إلى الاحتراز؛ لأن كل ماضٍ مبني [كيف]<sup>(٣)</sup> تصرّف، وإن قُلْتَ: مبني على الفتح؛ احتجت إلى أن تستثني فتقول: إلا أن يكون آخره ألفاً نحو: قضى، ودعا، أو دخلت عليه واو الفاعل؛ فيضم، أو نون الفاعلات أو تاء الخطاب أو المتكلم؛ فيسكن.

والمبني على السكون هو أمرُ المخاطب إذا لم يكن فيه حرف مضارعة، وكذلك التعجب إذا كان أفعل به؛ لأن هذا تشبيه لفظي، وذلك أنه يشبه الأمر لا أنه أمر في المعنى.

وأما المُعرب فما كان فيه إحدى الزوائد الأربع؛ إلا أن تدخل عليه نون التوكيد شديدة أو خفيفة أو نون الفاعلات فإن ذلك كله مبني.

وإنما قلنا: إنه مبني مع نون الفاعلات في قولك: يضربن حيث سكن الباء بكل حال؛ لأنه شبه بالماضي في ضربن، والشبهه/أ: ١٦٥ / هو أنه فعل، كذلك وأن نون الفاعلات داخله عليه كذلك؛ ولأنه يقع موقعه في الشرط والجزاء، ثم ضربن مبني ما قبل النون على

(١) ابن البناء يشرح قول أبي علي: "الفعل على ضربين: مبني ومعرب، فالمبني منه: أمثلة الأمر إذا كان للواحد، ولم يكن في أوله حرف مضارعة، وذلك نحو: اذهب وطم، وما وافقه في اللفظ جعل بمنزلة في اللفظ، وإن لم يوافق في المعنى، وذلك قولك في التعجب: أكرم يزيد (وأسمع بهم، وأبصر) ومن المبني: أمثلة الماضي، نحو: خرج، وعلم، وضرب، وهذا مبني على الفتح كما كان الأول مبنياً على السكون، ومن ذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة، أو الشديدة، نحو: هل تضربن يا هذا؟ وهل تضربن؟". الإيضاح: ٢٤٠.

(٢) تكرر في الأصل.

(٣) في الأصل (ليف).

السكون؛ لكثرة حركاته، ولم يكن في يَضْرِبُنْ كثرة حركات، ولكن غَلَبَ شَبَهَ الماضي عليه؛ فبُنِي، كما أَنَّ المضارع في الأصل؛ لَمَّا أشبه الاسم؛ أُعْرِبَ، فكذا لما أشبه الماضي في ذا الموضع؛ حُمِلَ عليه؛ إذ حَمَلَ الفعل على الفعل أولى من حَمَلَ الفعل على الاسم، وَمَنَعَ هذا العارض من إعرابه.

وإنَّما بُنِي مع نون التوكيد كما بُنِي مع نون الفاعلات؛ لأنَّه زائد في آخر فعلٍ، كذلك إزالة اللَّبَسِ لِلْفُرُوقِ بين معاني الواحد، والجمع، والتأنيث؛ لأنك تقول: هل تَضْرِبُنْ، أو يَضْرِبُنْ للواحد، والجمع هل تَضْرِبُنْ بالضم، وللمؤنث هل تَضْرِبُنْ بالكسر ولو أُعْرِبُوهُ للتبَسُّبِ آخر إعرابه [بالرفع]<sup>(١)</sup>.

فلو قيل: للواحد هل تَضْرِبُنْ؟ كما يُقَالُ: هل تضربُ؟ لكان الجمع على صُورَتِهِ، وقيل: هل تَضْرِبُنْ؟ كما تقول: هل تَضْرِبُونْ؟

فإذاً غلبت على هذا الضرب من المضارع حركات [البناء]<sup>(٢)</sup> للفرق بين المعاني؛ إذ كان التزام البناء الذي يُمَيِّزُ أولى عندهم فيه من إعرابٍ يُلبَسُ، ولم يجعلوا الفرق في نفس النون بضمه؛ لأنَّه حرف زيدٍ لمعنى؛ فبُنِي على الفتح، وما عدا هذا من المضارع فهو معرب، وخصَّ بالرفع؛ لوقوعه موقع الاسم، وذلك أنَّه يقع موقعه في الصفة، والصفة، والخبر، والحال، وغيرها من: كان، وكاد، ونحو ذلك؛ تقول في الصفة: مررتُ برجلٍ يقومُ، وهذا رجلٌ يقومُ، ورأيت رجلاً يقومُ، بمعنى أْبَصَرْتُ، و(يقوم) في كله وقع موقع الاسم المفرد؛ لأنك لو نَحَيْتَ الفعل عاقبه الاسم، فتقول: رأيتُ رجلاً قائماً؛ فيكون صفة لرجل، وهذا رجلٌ قائمٌ، والصفة نحو قولك: مررت بالذي يقومُ / ب: ١٦٥ / كما تقول: مررتُ بالذي هو قائمٌ، أو بالذي قائمٌ هو، وكان زيدٌ يقومُ، كما تقول: كان زيدٌ قائماً، وكاد زيدٌ يقومُ.

إلَّا أنَّ هذا المضارع في خبر كاد، وإن كان يقع موقع الاسم بمعناه؛ فإنَّ الاسم لا يُسْتَعْمَلُ صريحاً مكانه، ولا مع عسى، وإنَّما هو فعلٌ تقول: عسى زيدٌ يقومُ، إلَّا في قولهم:

(١) في الأصل (الرفع).

(٢) في الأصل (البكاء).

عسى العُوَيْرُ<sup>(١)</sup> أَبُوسًا<sup>(٢)</sup>، والضم والكسر ليسا في الأفعال، فأما ضَمُّ ضَرَبُوا، وكسْرُ اضْرَبِي فعارضٌ للاتباع، وكذلك الكسر الذي لِإلتقاء الساكنين، أو للوصل بعد الوقف في القوافي مثل قوله:

..... أسى وتَجَمَّل<sup>(٣)</sup>

وإمَّا هو وَتَجَمَّل.

(١) العُوَيْرُ: ماء لكلب في ناحية السماوة، الأبوَس: جمع بُوس، ينظر مجمع الأمثال: ٤٢٤/١، اللسان مادة "عَوْر وبأس".  
(٢) هذا مثل قائلته العرب، ويضرب للرجل، يقال له: لَعَلَّ الشَّرَّ جَاءَ مِنْ قِبَلِكَ، وأصله: أَنَّ قَوْمًا كَانُوا فِي غَارٍ؛ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ، فَمَاتُوا جَمِيعًا، ثُمَّ تَمَثَّلَتْ بِهِ الزَّبَاءُ مَلِكَةَ الْجَزِيرَةِ، حِينَ رَجَعَ إِلَيْهَا قَصِيرٌ وَمَعَهُ الرِّجَالُ، وَالْعُوَيْرُ: تَصْغِيرُ الْغَارِ، وَهُوَ اسْمُ مَاءٍ لِبَنِي كَلِيبٍ. الأبوَس: جمع بُوَس أو بَأَس، ومعناه: العذاب والشدة. والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلاً يضرب للرجل، يتوقع الشر من جهة بعينها. ينظر مجمع الأمثال: ١٧/٢، التصريح: ٢٠٤/١.  
وحكم هذا: أَنَّهُ شَادِزٌ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ، وَهَذَا تَخْرِيجٌ: سَيَبُوهُ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، وَذَهَبَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ إِلَى: أَنَّ "أَبُوسًا" مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: عَسَى الْغَوِيرُ يَصِيرُ أَبُوسًا، وَقَدْرَهُ الْكُوفِيُّونَ: عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوسًا، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى: أَنَّ "أَبُوسًا": مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: يَأْتِي بِأَبُوسٍ، وَكَانَ الصَّوَابُ: أَنَّ يَقْدَرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يَأْتِي أَبُوسًا؛ لِأَنَّ "أَتَى" يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ وَأَمَّا ابْنُ هِشَامٍ فَيَرَى: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِعَامِلِهِ الْمَحذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: عَسَى الْغَوِيرُ يَأْسُ أَبُوسًا. ينظر الكتاب: ١٥٨/٣، التعليق: ٢٦٩/٢، التصريح: ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٣) سبق تخريجه ص: ٣٤.

## بابُ الأفعال المنصوبة

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ النَّصْبَ في المضارع الذي هو معرب؛ يقع بحروفٍ تنقسم ثلاثة أقسام: قِسْمٌ هو أصلٌ في نفسه، وقِسْمٌ نصبُهُ بإضمار (أن)، وقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فيه. فأما الذي هو أصلٌ بنفسه فأَنْ، وَلَنْ، وإِذَنْ. وأما الذي نصبُهُ بإضمار أَنْ فخمسة، وهي: (الفاء، والواو، و أُو، واللَّام، وحتى). والقسم الثالث: هو (كي) على ما انفصله<sup>(٢)</sup>.

واعلم أنَّ النَّاصِبَ عامِلٌ في الفعل، وكان من سبيل الفعل وأصله ألا يدخل عليه عامل؛ إذ هو عامل في نفسه، ولكن لَمَّا [دَخَلَتْ]<sup>(٣)</sup> هذه العوامل عليه لكونه مُعْرَباً، ودُعَاءِ الحاجة إليها لاختلاف المعاني؛ إذ كان في الفعل مبنيٌ ومعربٌ؛ فدَعَتْ الضرورة إلى أن يكون للمُعْرَبِ مُعْرَبٌ كان العامل ضعيفاً في نفسه؛ لدخوله على ما مِنْ سبيله أَنْ لا يدخل عليه؛ فلأجل ضَعْفِهِ إِذَا لا يعمل؛ إِلا أَنْ يكون ظاهراً بنفسه، أو كان له خَلْفٌ مثل: (اللَّام، وحتى)، وغيرهما.

والكوفيون<sup>(٤)</sup> يُجَوِّزُونَ إعماله، وإن لم يكن مُظْهِراً، ولا له خَلْفٌ، ويُجَوِّزُونَ النَّصْبَ / ١٦٦ في مثل قوله:

ألا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ .....<sup>(٥)</sup>

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "النصب في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف، وتلك الحروف (أن، ولن، وكي، وإذا) فهذه الحروف التي ينصب بها على ثلاثة أضرب: حرف يُظْهِر ولا يجوز أن يضم، نحو: (لن، وكي، وإذا)".

الإيضاح: ٢٤١.

(٢) ينظر ص: ٣٨٦.

(٣) في الأصل (دخل).

(٤) ينظر المقتضب: ٨٢/٢، أمالي ابن الشجري: ٢٠٩/٣-٢١٠.

(٥) كمال البيت:

ألا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

البيت من الطويل، لطفه بن العبد، ينظر ديوانه: ٢٥، الكتاب: ٩٩/٣-١٠٠، المقتضب: ٨٣/٢ المختص:

٣٣٨/٢، أمالي ابن الشجري: ٢١٠/٣، الإنصاف: ٥٦٠، وبلا نسبة في الأصول: ١٦٢/٢، أمالي ابن الشجري

١/٢٤، اللغة: الوعى: الحرب، وأصله الأصوات التي تكون فيها، والشهود: الحضور، وقد روي (ألا أَيُّها).

ونحن نرفَعُهُ لا غير<sup>(١)</sup>، وقد جاء قوله:

وهم رجالٌ يَشْفَعُوا لي..... (٢)

ونحن لا نُجَوِّزُ مثله، وإِنَّمَا هو في ضرورة شعر لا يعتَقَدُ بمثله.

ثم هذه الحروف الناصبة في إظهارها على ثلاثة أضرب: (٣) منها ما يجب إظهاره، ومنها ما يجوز إضماره وإظهاره في موضع واحد، ومنها ما لا يجوز إظهاره في موضع مخصوص، ويجوز في غيره.

وجُمَلَتْهُ هو أن الذي يجوز منه إضماره إِنَّمَا هو (أن) فقط، ولكن بَحَلْفِ على ما قلناه وما نُفَصِّلُهُ<sup>(٤)</sup>، وإِنَّمَا خُصَّ بذلك؛ لأنَّه أُمُّ الحروف الناصبة؛ فكانت له مزِيَّةٌ على غيرها؛ فالأجل ذلك جاز عمله مُظهِراً أو مُضْمِراً.

ولما لم يَكُنْ غيره من الأمهاتِ في هذا الباب ضَعُفَ حتى لا يَعْمَلُ إِلَّا وهو ظاهرٌ بنفسه، ثم كُلُّها قد اجتمعت في أنها لا [تعمل]<sup>(٥)</sup> إِلَّا بعد أن نُنْقَلُ الفعل المضارع إلى معنى الاستقبال، وإِنَّمَا كان كذلك؛ لأنَّه إِذَا لم يَقَوَ على نقل معناه لم يَقَوَ على نقل لفظه، وتغيير إعرابه؛ فمتى رأيت شيئاً منه لم ينقل معناه إلى المستقبل إلى الحال؛ فبأن لا يُنْقَلُ لفظه أولى.

إذا تقرر هذا؛ فبيان هذه الضروب الثلاثة في الإظهار والإضمار هو إنَّ ما يجب إظهاره: (إن، وإذن، وكى) على ما نُرتَّبُهُ.

(١) ينظر المقتضب: ٨٢/٢، أمالي ابن الشجري: ٢٠٩/٣-٢١٠.

(٢) كمال البيت:

وهم رجالٌ يَشْفَعُوا لي فلم أجد شَفِيحاً إِلَيْهِ غَيْرَ جُودٍ يُعَادِلُهُ

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، ولم يرد إلا في الدرر: ٢٨/٢، الهمع: ٣٢٣/٢، فيما وقفت عليه من كتب النحو. (٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وحرف يضم في موضع، ولا يظهر في ذلك الموضع، وحرف يضم في موضع، ويظهر في ذلك الموضع، فما ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز أن يضم ما انتصب ب(لن)، ولن إِنَّمَا تنفي الأفعال المستقبلية بقول القائل: سيقوم زيد، وسوف يقوم زيد، فتقول: لن يقوم". الإيضاح: ٢٤١.

(٤) ينظر ص: ٣٩٠.

(٥) في الأصل (يعمل).

فأما (لن) فقد أُخْتُلِفَ فيه فذهب الخليل<sup>(١)</sup> إلى أنه مركب، وأصله (لا) (أن) ثم حُذِفَتْ  
 الهمزة والتقى ساكنان فحُذِفَتْ الألف، وبقيت اللام والنون، وقال غيره:<sup>(٢)</sup> هو حرف أصلي  
 كما هو غير مركب؛ لأنه يجوز أن يُقَدَّمَ مفعولٌ معمُوله عليه، ومثل ذلك لا يجوز مع (أن)  
 لأنك تقول: زيداً / ب: ١٦٦ / [لن]<sup>(٣)</sup> أضرب كما تقول: زيداً سأضرب، ولا يجوز زيداً لأن  
 أضرب، فلو كان مركباً لم يُجْز؛ حيث لم يكن تركيب، وقال أبو سعيد:<sup>(٤)</sup> لا يلزمه هذا؛ لأنه  
 لا يمتنع أن يكون للشيء وهو غير مركبٍ حُكْمٌ؛ فإذا رُكِبَ تجدد له حكم آخر، كما أن (لولا)  
 مُرَكَّبٌ من (لو، ولا) ثم له حكم وهو مُرَكَّبٌ، وله أعني ل(لو) حُكْمٌ آخر غير مُرَكَّبٍ؛ لأن (لو)  
 معناه أن تمتنع به الشيء لامتناع غيره؛ فإذا رُكِبَ فمعناه أنه يمتنع به الشيء لوجود غيره؛ ولأن  
 (لو) يدخل على الفعل، و(لولا) يدخل على مبتدأ وخبر، كذلك أن لا يتقدّم مفعولٌ معمُوله  
 عليه؛ فإذا رُكِبَ جاز ذلك.

فإذاً إنما لم يُجْز ذلك مع (أن)؛ لأنّ الفعل الذي بعده صلة له، ومفعوله معمُولٌ له، وما  
 يكون في جملة الصلة، ومعمولها لم يتقدّم على الموصول، وأما (إذن)؛ فليس الفعل صلة له.  
 إذا ثبت هذا؛ فإنّ (لن) معناه نفي في المستقبل، وخصّ بالعمل دون (لا)؛ لأنّ ذلك  
 كثير التصريف، ويكون زائداً، و(لن) فُصِرَ على النفي، وهو جواب سيقوم، وسوف.  
 وإنما يُقال هذا؛ لأنّ النفي يكون مبنياً على الإثبات، ومُعْتَبِراً به، ومعلوم أنّ السين،  
 وسوف؛ لإيجاب فعل في المستقبل لا غير؛ إذ يزول بهما عن المضارع اشتراكاً، وكان (لن) لنفي  
 فعل في المستقبل لا غير؛ فعلم أنه في مُقَابِلَةِ السين، و سوف، حتى إذا قال قائل: سيقوم زيد،  
 ويريد إثبات قيامه، و[ترى]<sup>(٥)</sup> أنت نفيه، أجبتُهُ بالنفي بلن تقول: لن يقوم زيد، ولا يقضي  
 تأييد نفي، وليس للنحويين نص في اقتضائه / ١٦٧ / التأييد.

(١) ينظر الكتاب: ٥/٣، المقتضب: ٨-٧/٢، الأصول: ١٤٧/٢، وقد ذكر السيرافي قولين للخليل: التركيب، والإفراد،

ينظر شرح السيرافي: ٣٣/١.

(٢) ينظر الكتاب: ٥/٣.

(٣) في الأصل (إلى).

(٤) ينظر شرح السيرافي: ٣٣/١.

(٥) في الأصل (تر).

وأما (كي) <sup>(١)</sup> فقد أُخْتَلِفَ فيه على وجهين: <sup>(٢)</sup>

**أحدهما:** أن يكون عاملاً بنفسه، ويكون أصلاً كالثلاثة.

**والثاني:** من العرب من يقول: [و] <sup>(٣)</sup> إِنَّ (كي) حرف جار كاللّام، وإنَّ نصبه بإضمار (أَنَّ) [كما أنَّ النصب بعد اللّام بإضمار (إِنَّ)] <sup>(٤)</sup>، ودليلُ هذا هو أنهم أدخلوه على الاسم، وهو (ما) الاستفهام؛ حيث قال: كَيْمَ فكان بمنزلة قولهم: لِمَ، وَبِمَ، وَعَلَامَ، وَعَمَّ، وَمِمَّ.

ألا ترى أنَّ هذه الحروف لَمَّا دخلت على (ما) كانت جازّة؛ كذا إذا قُلْتَ: كَيْمَه، و(الماء) للسكت، و(ما) للاستفهام، وليس لهذا القول دليل على كونها جازّة إلا هذه الكلمة. قلتُ: <sup>(٥)</sup> فما معنى قولهم: كَيْمَ.

قال: <sup>(٦)</sup> يكون استفهاماً بمعنى: لِمَ، وَمَنْ قال: <sup>(٧)</sup> عامل بنفسه؛ فالدليل عليه دخول اللّام عليه، وهو قولك: لكي، وقال الله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ <sup>(٨)</sup>، ومعلومٌ أنّه لا يجوز أن يكون (كَيِّ) ها هنا جاراً؛ بمعنى اللّام؛ لأنّه لو كان كذلك لما دخل اللّام عليه؛ لأنّه لا يدخل حرف جار على جار مثله؛ فإذا متى دخل اللّام عليه لم يُمكن فيه ذلك المذهب، وإمّا هو على لُغَةٍ غيره يكون قد نزل، وإذا لم يدخل؛ خرج على ضربين كما فسّرنا.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأما كي فتكون على ضربين: أحدهما: أن تنصب الفعل بنفسها، والأخر: أن تنصبه بإضمار أن فقياس ما جاء من قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ سورة الحديد: الآية (٢٣)، أن تكون ناصبة بنفسها بدلالة أنها لا تحلّ من أن تكون هي الناصبة بنفسها أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن فلا تكون بمنزلة اللام لدخول اللام عليها ولا يدخل حرف جر على مثله، فإذا لم يجوز ذلك ثبت أن انتصاب الفعل بعدها بما نفسها وأما من قال كيمه فقد جعلها بمنزلة اللام لدخولها على الاسم وهي ما التي للاستفهام، والفعل على هذا القول ينتصب بعدها بإضمار أن كما ينتصب بعد اللام بذلك". الإيضاح: ٢٤١-٢٤٢.

(٢) ينظر المقتضب: ٨/٢-٩، الجني الداني: ٢٦١-٢٦٥.

(٣) زيادة مخلة في الأصل.

(٤) تكرار في الأصل.

(٥) تلميذه.

(٦) ابن البنا.

(٧) ينظر المقاصد الشافية: ٥/٦.

(٨) سورة الحديد: الآية (٢٣).

قُلْتُ: <sup>(١)</sup> كما مِنْ النواصب.

قال: <sup>(٢)</sup> لا يَعْرِفُهُ البصريُّون <sup>(٣)</sup>، إِنَّمَا يَقُولُ الكوفيُّون <sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ يَنْصِبُ مِثْلَ كَيْمَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "أَشْرَقَ ثَبِيرٌ، كَيْمَا نُعِيرُ" <sup>(٥)</sup> / ب: ١٦٧ / فَإِنَّمَا رُفِعَ؛ لِأَنَّ (مَا) هَا هُنَا كَافَةٌ، فَكَفَّتْ (كِي) عَنِ الْعَمَلِ، وَإِذَا جُعِلَتْ فِي مَوْضِعِ (مَا) فِي (كَيْمَا) زَائِدَةٌ؛ نُصِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا كَمَا بَعْدَ (كِي).

وَأَمَّا (إِذَنْ) <sup>(٦)</sup> فَإِنَّمَا تَعْمَلُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ:

أَنْ تَكُونَ جَوَابًا، وَ[تَكُونَ] <sup>(٧)</sup> مَبْتَدَأَةً لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا [عَلَيْهَا] <sup>(٨)</sup>.

وَأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَعْتَمِدًا عَلَيْهَا لَا عَلَى مَا قَبْلَهَا.

وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا.

فَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: أَنَا أُرُوزُكَ، فَتَقُولُ: إِذَنْ أَكْرِمَكَ وَلَا تَبْتَدِئْ بِهِ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَوْضِعُ؛ إِذْ وُضِعَ جَوَابًا مَبْنِيًّا عَلَى كَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ، فَلِضَعْفِهِ لَمْ يَتَقَدَّمْ

مَعْمُولُهُ، كَمَا أَنَّ الْمُمِيزَ لَا يَتَقَدَّمُ فِي قَوْلِكَ: عَشْرُونَ رَجُلًا؛ لِأَنَّ الْمُمِيزَ الَّذِي هُوَ الْعَامِلُ لَا

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) ينظر الارتشاف: ١٦٤٩/٤.

(٤) ينظر الارتشاف: ١٦٤٩/٤، الإنصاف: ٥٨٥.

(٥) هذا مثل معناه: أدخل يا ثبير في الشرق كي نسرع في النحر، يقال: أغار فلان إغارة الثعلب؛ أي: أسرع، قال

عمر رضي الله عنه: إِنَّ الْمَشْرُوكِينَ كَانُوا يَقُولُونَ: أَشْرَقَ ثَبِيرٌ كَيْمَا نَعِيرُ، وَكَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. يَضْرِبُ فِي

الإسراع والعجلة. مجمع الأمثال: ٣٦٢/١، ٤١٠، إصلاح المنطق: ٣٧٨.

(٦) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضم: (إذا)، وإنما تعمل في الفعل إذا

كانت جواباً وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً، وذلك أن

يقول القائل: أنا أكرمك، فتقول: إذاً أحيئك، فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبلها: رفعت، وذلك كقولك: أنا إذاً

أكرمك، ترفع لأن الفعل معتمداً على الابتداء الذي هو (أنا)، وكذلك إن تكرمني إذاً أكرمك، وإذا وقعت على فعل

الحال ألغيت أيضاً؛ لأن أخواتها لا يعملن في فعل الحال، وذلك أن يتحدث بحديث فتقول: إذاً أظنك كاذباً، وأنت

تخير أنك في حال الظن". الإيضاح: ٢٤٢.

(٧) في الأصل (يكون).

(٨) في الأصل (عليه).

تَصَرَّفَ له، وإِنَّمَا قلنا: إِنَّه لا يعمل إِذا كان ما بعده معتمداً على ما قبله؛ كان مُتَعَلِّقاً به؛ فيكون بمنزلة معموله الذي يتقدّم عليه، وذا لا يجوز، كذلك إِذا اعتمدَ على ما يتقدّمه، ومثاله هو أَنَّك إِذا قلت: أَنَا- إِذْنُ أَكْرِمُكَ، لم يعمل؛ لَأَنَّ أَنَا مبتدأ، وَأَكْرِمُكَ خبره، مُتَعَلِّقٌ به معتمداً عليه، فتوسَّطَ (إِذْن) واعترض فلم يعمل، وكذا إِذا قلت: إِنَّ تُكْرِمَنِي إِذْنُ أَكْرِمُكَ توسطَ (إِذْن) بين الشرط، وجزائه المعتمد عليه.

وإِنَّمَا قلنا: إِنَّ المضارع بعده إِذا كان حالاً لم يعمل فيه حتى يكون مستقبلاً؛ لَأَنَّ أخواته لا يعملن في الحال، وإِنَّمَا يعملن في المستقبل كذلك هو، ومثاله: هو أَنَّ إنساناً يُحدثُكَ فتقول: إِذْنُ أَظُنُّكَ؛ لَأَنَّكَ تظن صدقه في الحال؛ لَأَنَّكَ ستظنه؛ فلذلك لم يعمل فيه، وإِنَّمَا يجوز أَن تُفَرِّقَ بين (إِذْن) وبين الفعل عَمِلَ فيه أو لم يعمل، ولم يُجْزَ في (كي) وغيره؛ إِذْ/ أ: ١٦٨/ لا تقول: كي زيدٌ يفعل؛ لَأَنَّ (إِذْن) أشبه أرى، وظننتُ في أَنه يتقدّم، ويؤخر فقوي من حيث جاز الفعل، وضعف من جهة أخرى، وهو أَنه إِذا توسطَ لم يعمل، وإن دخل عليه حرف العطف فلك إعماله، وإلغاؤه، وهو قولك: (فإِذْن) (وإِذْن) فَإِذْنُ أَحْسِنُ إِلَيْكَ، مَنْ أَعْمَلَهُ؛ فَإِنَّ حرف العطف يعطفُ جملةً على جملة كما يعطفُ مفرداً على مفرد، فكذا يجعل ما بعده جملة مستأنفة معطوفة على غيرها، وكلاماً مبتدأً، وعلى هذا قوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن إلغائه جعل ما بعده مُتَعَلِّقاً بالأوّل لا يجعله كلاماً مستأنفاً، وجملةً في الاعتقاد، وإن كان الفعل جملةً بكل حال؛ فيكون (إِذْن) قد تصدّرت؛ فلذلك يُعْمَلُ، بل تجعله كالمفرد المُعَلِّقَ بغيره فيكون (إِذْن) قد توسطتُ فلا يُعْمَلُ، قال سيبويه:<sup>(٣)</sup> (إِذْن) من عوامل الأسماء ك(أرى) في عوامل الأفعال؛ أي في أَنه يتقدّم، ويتأخر كالظن، ثم قد يجوز إعماله وإلغاؤه، كما يجوز في الظن، ومعلوم أَن الظنَّ إِذا توسطَ جاز إلغاؤه، وإعماله، وهو عاملٌ في الأسماء مُتَصَرِّفٌ.

(١) سورة الإسراء: الآية (٧٦).

(٢) سورة النساء: الآية (٥٣).

(٣) ينظر الكتاب: ١٢/٣-١٣.

وجب إلغاء (إذن) إذا توسط؛ لأنه عامل في الفعل، وعوامل الأفعال أضعف؛ فوافق الظن من جهة، وخالفه من أخرى.

ثم قد يقع (إذن) في [الكلام]<sup>(١)</sup> يدخل على جملة لا يكون له عمل، ولكن يُراد معنى الاستئناف، أو نحوه مثل قوله: إني إذن صائم، وقوله: فلا إذن، وسكت؛ لأن الكلام بعده مُراد، ولكن /ب: ١٦٨ / سكت عنه بناءً على كلام السائل.

قال: <sup>(٢)</sup> وقوله:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي..... (٣)

اللام فيه ينبغي أن يكون جواباً لقسم مُقدَّر، وإلا فلا موضع للام؛ كأنه قال: إذن والله لَقَامَ، و جوابُ قوله:

لو كنت من مازن..... (٤)

قوله: لم تستبح.

قال: <sup>(٥)</sup> ويجوز أن يكون إذن وما بعده بدلاً من لم تستبح الذي هو جواب (لو) كأنه قال: لو كنت من مازن إذن لَقَامَ.

(١) في الأصل (اللام).

(٢) ابن البنا.

(٣) كمال البيت:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشْنٌ عِنْدَ الْخَفِيطَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا

البيت من البسيط، لقريط بن أنيف في الخزانة ٤٤١/٧؛ وشرح شواهد المغني ٦٨/١؛ تاج العروس: ٢٠/٢٢٠ وللحماسي في مغني اللبيب ١٥/١-١٦، بلا نسبة في الخزانة ٤٤٥/٨-٤٤٦، شرح ابن يعيش: ٨٢/١، ١٣/٩-٩٦، المقاصد النحوية: ١٠٥٩/٣، اللسان: ١٤٠/١٣ (حشن).

(٤) كمال البيت:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ

البيت من البسيط، لقريط بن أنيف، ينظر المقاصد الشافية: ٥٦٥/٢، شرح ابن عقيل: ٩٤/٢، المقاصد النحوية: ١٠٥٩/٣، اللغة: لم تستبح: الاستباحة اتخاذ الشيء مباحاً، بنو اللقيطة: أراد نسبهم إلى أمهم، أنها نبذت فلقطت، فليس لها أصل يعرف.

(٥) ابن البنا.

قُلْتُ: <sup>(١)</sup> فقولُه: إِذْنٌ لِدَهَبٍ.

فقال: <sup>(٢)</sup> كذا أيضاً، وهو أن تكون اللام جواباً للقسم؛ كأنه قال: إِذْنٌ وَاللَّهِ لِدَهَبٍ.

وعندي أنه إذا احتاج إلى مُضْمَرٍ يتعلَّقُ به؛ فالأليقُّ به أن يكون (لو) فيه مضمرةً، كأنه قال: إِذْنٌ لَوْ كَانَ لِدَهَبٍ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

وأما إذا دخل القسم مع (إِذْنٍ) فَإِنَّ تَقَدَّمَ؛ لم يعمل (إِذْنِ)، وكان الحُكْمُ له، وإن تَوَسَّطَ فوقع بينه وبين الفعل؛ عَمِلَ (إِذْنِ)، وهو قولك: إِذْنٌ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ؛ لأنَّ العامل قد تقدَّم، والقسم مُسْتَدْرِكٌ به بعد ذلك فلم يُؤْثِرْ، وكان لغواً بمعنى أنه لا يُطالَبُ بالجواب؛ لأنَّ الحكم يكون لما تقدَّم، وإذا قلتَ: وَاللَّهِ إِذْنٌ لَأَكْرَمَكَ، أو لَأَكْرَمَتَكَ لم يعمل (إِذْنِ)؛ لأنَّ القسم مبتدأ به لا أنه اعترض مُسْتَدْرِكاً به فكان الحُكْمُ له.

وأما ما يجوز أن يُضْمَرَ فيه (أَنْ) <sup>(٣)</sup> وَأَنْ يُظْهَرَ، فهو إذا عَطَفْتَ ما في معنى الاسم على اسم، وهو قولك: يعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ، ويغضب، وإن شئتَ وَأَنْ يَغْضَبَ، وأما جاز إظهاره؛ لأنَّ الفعل معه يصير مصدرًا، وبمنزلة الاسم الصريح، فيكون قد عطفت اسماً على اسم صريح، وهو قولك: ضَرْبُ زَيْدٍ، وإن شئتَ أضمرته، ويكون الناصب هو أن المضمرة، والواو العاطفة خَلَفَتْ عنها، وجاز هذا /١٦٩:أ/ العطفُ على الاسم؛ لأنك تُريدُ (أَنْ)، وتَقْصِدُها، فيكون تقديره: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَغَضَبُهُ، وعلى هذا قول الشاعر:

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومما انتصب بحرف يجوز أن يضم في موضع، ويظهر في ذلك الموضع قولك: يعجبني ضرب زيد، ويغضب، تريد وأن يغضب، ومثل ذلك قول من قال:

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ومما انتصب بحرف لا يجوز إظهاره، وإن كان قد أظهر في غير هذا الموضع الفعل بعد الفاء إذا كان جواباً لستة أشياء: النفي والأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني، ويجمع ذلك كله: أنه غير واجب، فالواجب الخير المثبت دون المنفي، فمثال النفي قولك: ما تأتيني فأعطيك وكقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَفَقَطَّرُدُّهُمْ﴾ الأنعام: الآية (٥٢)، ومثال الأمر: اتسني فأعرف لك. ومثال النهي: لا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَتَجْفُوكَ، ﴿وَلَا تَطْعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ سورة طه: الآية (٨١)، والاستفهام: أَتَأْتِينَا فَنُحَدِّثُكَ. ومثال العرض: ألا تنزل فتصيب خيراً، ومثال التمني: ليت عندنا فيحدثنا. الإيضاح: ٢٤٢-٢٤٣.

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ..... (١)

ويجوز الرفع في هذا كُله على ضَعْفٍ، وهو وجهٌ ثالث<sup>(٢)</sup>، وَضَعْفُهُ أَنَّهُ يَكُونُ فِعْلاً صَرِيحاً عَطْفَ عَلَى الْاسْمِ.

وَأَمَّا مَا يُضْمَرُ فِيهِ (أَنْ)، وَلَا تُظْهَرُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَمَا يَجِيءُ جَوَاباً بَعْدَ الْفَاءِ، وَإِنَّمَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ (أَنْ)؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى عَطْفِ اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ، وَإِذَا أَضْمَرْتَهُ فَلَيْسَ فِي الظَّاهِرِ وَالنُّطْقِ إِلَّا فِعْلاً.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَاءَ عِنْدَ أَصْحَابِ سَبِيئِهِ<sup>(٣)</sup> فِي الْكَلَامِ عَلَى وَجْهَيْنِ بَحْبِيَّةٌ، وَعَاطِفَةٌ، وَيَمْنَعُونَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تُزَادُ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٤)</sup> هِيَ ثَلَاثَةٌ تَالِثُهَا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً.

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ نَصَبٌ بِإِضْمَارِ (أَنْ) فَإِنَّمَا هِيَ جَوَابٌ لِسِتَّةِ أَشْيَاءِ النَّفْيِ، وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمْنِي، وَالْعَرْضِ.

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَهُوَ فِي صُورَةِ الْأَمْرِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: اللَّهُمَّ ارزُقْنِي بَعِيْرًا فَأُحَجَّ عَلَيْهِ، وَمَالًا فَأَتَصَدَّقَ بِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْعَرَضُ فَفِيهِ الْاسْتِفْهَامُ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَذْكُرُ الْاسْتِفْهَامَ، وَلَا يُفْرِدُ ذِكْرَ الْعَرَضِ، وَلَا يُورِدُهُ؛ لِأَنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُفْرِدُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَبِيلَ فِيهِ شَيْءٌ يُعْوَضُ، وَلَيْسَ كُلُّ اسْتِفْهَامٍ عَرَضاً، وَإِنَّمَا نُصِبَ مَا كَانَ جَوَاباً لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ السِّتَةِ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ

(١) كمال البيت:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبِّ الشُّفُوفِ

البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل في سرِّ الصناعة: ٢٧٣/١، الدرر: ٢٥/٢، شرح شواهد المغني: ٦٥٣/٢، اللسان: ٤٠٨/١٣ (مسن)، الخزانة: ٥٠٣/٨، ٥٠٤، بلا نسبة في الكتاب: ٤٥/٣، المقتضب: ٢٦/٢، الأصول: ١٥٠/٢، الأشباه والنظائر: ٢٧٧/٤، الجنى الداني: ١٥٧، رصف المباني: ٤٢٣، الخزانة: ٥٢٣/٨، اللغة العبائية: الرداء الواسع. تقرَّرَ عيني: تطمئن، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

(٢) شرح ابن يعيش: ٢٥/٧.

(٣) ينظر الكتاب: ٢٨-٤١، المقتضب: ١٣-١٤، الأصول: ١٥٣-١٥٤.

(٤) معاني القرآن: ١٣١-١٣٢.

متغايران في المعنى؛ فَخُولِفَ لأجل ذلك بينهما في الإعراب، وذلك أَنَّ الأَوَّلَ نفي أو نهي، والثاني ليس / ب: ١٦٩ / كذلك مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾<sup>(١)</sup>، وما عدها أشبه النفي في أَنَّهُ غيرُ ثابتٍ ولا واجبٍ؛ فَاتَّفَقَتِ الستة كُلُّها في أَنَّها غير واجبة، والجواب مخالف لها.

فإِذَا إِثْمًا<sup>(٢)</sup> يُنْصَبُ ما بعد الفاء إِذَا كان الثاني مُحَالَفًا للأَوَّلِ في المعنى، وَإِثْمًا سُمِّيَ مثل هذا جواباً؛ تشبيهاً بجواب الشرط، ولهذا لم يقع الجواب بـ(ثمَّ) للتراخي الذي فيه، والأوَّلُ إِذَا وُجِدَ أوجب [استحقاق] <sup>(٣)</sup> الثاني عقبيه؛ لِأَنَّهُ إِذَا افترى استحقَّ السُّحْتِ في الحال، وَإِنْ كان استيفاءه يقع في الآخرة.

والشبه بينهما هو أَنَّ الأَوَّلَ ها هنا سبب للثاني، [كما أَنَّ الشرط سبب للثاني]<sup>(٤)</sup>، كما أَنَّ الشرط سببٌ للجزاء، ثم كان للجزاء جواباً؛ فكذلك هذا، وَإِنْ كان يُخَالَفُهُ في أَحَدِ سَبَبِيهِ؛ لِأَنَّ الشرط والجزاء جُمِلَتان، وَأَوَّلَاهما سببٌ للثانية التي هي جواب، وهي قولك: إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرِمُكَ، وها هنا هي جملة واحدة من مفردٍ ومفردٍ، وذلك أَنَّ الفعل الأَوَّلَ يَنْسَبُكَ من المصدر الذي هو اسم واحد، وما بعد الفاء يكون (أَنْ) مُضْمَرَةٌ هي مع الفعل، والفعل ينسبُكَ منه اسم واحد وهو المصدر؛ فيكون مفرداً جُعِلَ جواباً لمفرد، والمفرد الواحد ليس بجملة حتى ينضاف إليه غيره؛ فلهذا قلنا: إِنَّهُ يُشَبِّهُ الشرط، والجزاء في أَحَدِ سَبَبِيهِ دون الآخر.

وَأَمَّا إِذَا كان معنى الثاني مثل الأَوَّلِ في الوُجُوبِ والخبرية اتفق إعرابهما؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا اتفقا في المعنى وَفَّقَ بينهما في الإعراب.

(١) سورة طه: الآية (٦١).

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فهذا الذي ينتصب بعد الفاء انتصابه بإضمار (أَنْ)؛ كَأَنَّهُ لَمَّا قال: لا تأتينا، وكان هذا الكلام بمنزلة: لا يكون منك إتيان؛ قدر إضمار (أَنْ) بعد الفاء؛ فعطفه على مصدر الفعل المتقدم؛ فصار التقدير: لا يكون منك إتيان فإعطاء، وكذا لا تنقطع هنا كأنه لا يكن منك انقطاع؛ فإنَّ نَحْفُوكَ أي فجاء".

الإيضاح: ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) في الأصل (إسحاق).

(٤) زيادة مخلة في الأصل.

إذا ثبت هذا؛ فتفصيله هو أنك تقول: في النَّفِي ما تأتيني فأعطيك، وما تأتيني فتُحدِّثني معناه: فأَنْ أُعْطِيكَ، ولكن لا يظهر أن لما مضى، ومعنى نَصْبُهُ على وجهين: (١)

أحدهما: ما تأتيني فكيف أُعْطِيكَ، وما تأتيني فكيف تُحدِّثني، ويكون معناه انقطاع الأمرين أي: ليس منك إتيان، ولا حديث.

والثاني: معناه /: ١٧٠ / الحال، ويكون معناه انقطاع أحدهما، وهو الثاني أي: تأتيني ولكن تسكُّت، وتأتيني، ولكن في غير حال العطاء، أي: يكون منك الإتيان، ولا يكون منك الحديث.

فعلى المعنيين الثاني مخالف للأوّل في المعنى؛ فلذلك نَصَبَهُ؛ إذ لا يُمكن عطفه مع المخالفة، ويجوز الرفع بأن تقول: ما تأتيني فتُحدِّثني، وما تأتيني فأعطيك، ومعنى رفعه على وجهين:

أحدهما: العطف على الأوّل معناه ما تأتيني، وما تُحدِّثني.

والثاني: أن يكون مُسْتَأْنَفاً مقطوعاً من الأوّل، بمعنى أن يكون قد عطف جملة على جملة، وتقديره: ما تأتيني فأنت تُحدِّثني؛ أي: الآن، وأنت تُحدِّثني، وقال الله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ (٢) جعله جواباً للنفي الذي يليه ثم قال: (٣) فيكون جعله جواباً للنهي، وهو قوله: ﴿وَلَا تَطْرُدْ﴾ (٤) وقال: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ (٥) فما جعله جواباً؛ لأنّه رفع، ولكنه عطفهما على يؤذن تقديره: ولا يؤذن لهم ولا يعتذرون.

قُلْتُ: (٦) ويجوز الوجه الآخر الذي في الرفع، وهو قوله: ﴿لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ فكان يستبعده (٧).

(١) ينظر الكتاب: ٣٠/٣-٣١، المقتضب: ١٥/٢-١٦.

(٢) سورة الأنعام: الآية (٥٢).

(٣) ابن البنا.

(٤) ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ سورة الأنعام: الآية (٥٢).

(٥) سورة المرسلات: الآية (٣٦).

(٦) تلميذه.

(٧) أي: ابن البنا.

والأمر مثل قولك: اتني فأكرمك؛ ووزني فأعرفك، ومنه قول الشاعر:

يَأْتِقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا<sup>(١)</sup>

والنهي قولك: لا تنقطع عني فأجفوك؛ أي فإن تقديره: لا يكن منك انقطاع فجفاءً مني؛ فيسبك من (أن) مع الفعل والفاعل مصدر؛ فيعطفه على مصدر الفعل الأول، هذا معنى قولنا: إنه ينسبك من كل واحد من الفعلين في التقدير مفرد، ومثل هذا السبك لا يكون في جملة الشرط، والجزاء؛ لأنه لا يُقدَّر فيه سبك.

والاستفهام قولك: أتأتيني فأكرمك؛ أي: أيكون منك إتيان/ ب: ١٧٠/ فيإكرام مني، ونحو ذلك قال الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُرِضُ اللَّهَ وَرَضًا حَسَنًا يُضِلُّوهُ﴾<sup>(٢)</sup> مَنْ نَصَبَهُ جَعَلَهُ جَوَابًا للاستفهام، ومن رفعه جَعَلَهُ مُسْتَأْنَفًا تقديره: فهو يُضَاعِفُهُ، يكون مقطوعاً عن الأول، ويكون جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً مقطوعة، ومن جَزَمَهُ فَيُضَاعِفُهُ فهو ضَعِيفٌ، ولَعَلَّهُ يجعل ألفاءً زائدة، ويجعله كأنه قال: <sup>(٣)</sup> يُضَاعِفُهُ.

قُلْتُ له: <sup>(٤)</sup> هذا على مذهب الأخفش <sup>(٥)</sup> يجيء.

فقال: <sup>(٦)</sup> ليس له وجه غير هذا.

والعَرَضُ قولك: أَلَّا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا؛ أَلَّا تَزُورُنَا فَتُكْرِمَكَ، أَلَّا تَرَاهُ يَعْزِضُ عَلَيْهِ النُّزُولَ عنده، وإن كان باستفهام.

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، ينظر ديوانه: ٨٢، الكتاب: ٣٥/٣، الهمع: ٣٠٥/٢، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٧٩/٢، المقتضب: ١٣/٢، اللمع: ٩١، الأصول: ١٨١/٢، شرح ابن يعيش: ٢٦/٧، شرح الكافية الشافية: ١٥٤٤/٣، اللغة: العنق: ضربٌ من السير. و (سليمان) أراد به: سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي. والشاهد فيه: (فنستريحاً) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

(٢) سورة الحديد: الآية (١١).

(٣) ابن البنا.

(٤) تلميذه.

(٥) ينظر معاني القرآن: ١٩٣/١.

(٦) ابن البنا.

والتَّمَنِّي قولك: ليت زيدا يأتينا فنُكْرِمه، وليت لي مالا فأنفقهُ، وقد قال الله تعالى: ﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> فَمَنْ نَصَبَ نُكْذِبَ، وَنَكُونُ، فعلى الجواب للتَّمَنِّي بالواو، ويكون معناه الاجتماع، وهو أن يكون تمنى اجتماع هذه الأشياء؛ أي: ليتنا نُرَدُّ، وألَّا نَكْذِبُ، وهو أن يتمنى الرَّدُّ، وألَّا يكون منه تكذيب، وأن يكون مع المومنين فيكون معنى الاجتماع فيه كقوله:

لَا تَنَهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ ..... (٢)

ومن رفع ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون عطفاً على نُرَدُّ، وهو: أن يكون كلُّ واحدٍ من هذه الأشياء متمنىً على الانفراد، تقديره: يا ليتنا نُرَدُّ، ويا ليتنا لا نُكْذِبُ.

والثاني: أن يكون مُسْتَأْنِفاً معناه ونحن لا نُكْذِبُ بآيات ربنا سواء رُددنا؛ أم لم نُرَدِّ ليس للتَّمَنِّي فيه شيء.

قُلْتُ: (٣) فقوله: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأنعام: الآية (٢٧).

(٢) كمال البيت:

لَا تَنَهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

البيت من الكامل، ومختلف في قائله، فنسب إلى الأخطل في الكتاب: ٤٢/٣، شرح ابن يعيش ٢٤/٧، وللمتوكل اللبثي أو للطرماح أو للسابق البربري في نسبه الحاتمي لسابق البربري في الخزانة: ٥٦٤/٨-٥٦٧، ونسب لأبي الأسود الدؤلي في اللسان: ٤٤٧/٧، والبيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٣٠، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٥/٢، الأصول: ١٥٤/٢، شرح قطر الندى: ٧٧، الشاهد فيه: (وتأني) حيث نصب الفعل المضارع ب(أن) المضمره وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب التهي.

(٣) تلميذه.

(٤) سورة الفرقان: الآية (٧).

قال: <sup>(١)</sup> هو تَمَنَّ [لا] <sup>(٢)</sup> يقال: لولا جاء زيد للتمني، وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ <sup>(٣)</sup> جواب التمني فمن نَصَب، ﴿أَوْ تَكُونُ﴾ <sup>(٤)</sup> فهو عطف على الجواب، ومن رفع، ﴿أَوْ تَكُونُ﴾ قطعته من الأول [و] <sup>(٥)</sup> لم / أ: ١٧١ / يُقَدَّرُ فيه (أن) واستأنفهُ بأن يعطِف بأو جُملة مبتدأة على جملة مُتَقَدِّمة، لا يعطِفُ نفسَ الفعل وحده كما يفعل من يَنْصِبُهُ.

إذا ثبت أن ما بعد الفاء نَصَبٌ إذا كانت جواباً، وعلقت ما بعدها بما قبلها في هذه الستة؛ فإنَّ جواب النفي نَصَبُهُ على وجهين كما مضى <sup>(٦)</sup>.

وجواب غيره نَصَبُهُ على وجه واحد، وهو الوجه الأول منهما، والرفع في كل ذلك جائز على ألا يكون جواباً بل يعطِف [أو] <sup>(٧)</sup> على ما فصلناه قال:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ ..... <sup>(٨)</sup>

أي: فهو يَنْطِقُ.

(١) ابن البنا.

(٢) زيادة مخلة في الأصل.

(٣) ﴿فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ سورة الفرقان، الآية: (٧).

(٤) ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ سورة الفرقان، الآية (٨).

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) ينظر ص: ٣٩٢.

(٧) زيادة في الأصل.

(٨) كمال البيت:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ      وهل تُخَيِّرُنَا الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلَقُ

البيت من الطويل، لجميل بثينة في ديوانه: ٩١، شرح شواهد المغني ٤٧٤/١، شرح ابن يعيش: ٣٦/٧، ٣٧، تاج العروس: ٤٦٧/٢٥، المقاصد النحوية ٤/١٨٨٨، وبلا نسبة في الكتاب: ٣٧/٣، الدرر: ١٨/٢، الجني الداني: ٧٦، الدرر: ٤١٧/٢، رصف المباني: ٣٧٨/٣٨٥، الخزانة: ٥٢٤-٥٢٥، اللغة: الربع: المنزل، القواء: القفر، السملق: الأرض التي لا تنبت شيئاً.

وأما إذا اتَّفَقَ معنى الأول<sup>(١)</sup>، والثاني وهو الواجب الذي قلناه فمثل قولك: يقوم زيد فيغضب، ويقوم زيد فيقعُدُ عمرو، ولا يجوز فيه النصب؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما خبر ثابت تحكيه؛ فاتَّفَقَ إعرابهما لذلك، ولكن يجوز نصبه في الضرورة مثل قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا<sup>(٢)</sup>

وكان القياس فاستريح؛ لأنَّ الأول وهو الحق، وهذان واجبان، ولكن إنما جاز لسبب وهو أنَّ الأول وهو اللُّحُوق؛ سببٌ للثاني وهو الاستراحة؛ إذْ تَقْدِيرُهُ: إِنْ لَحِقْتُ اسْتَرَحْتُ؛ فوافق ما بعد الفاء فيما خالف معنى ثانيه أوَّلَه في أحد سببِهِ، وهو أنَّ الأول ها هنا سبب للثاني، ولم يُؤَافِقْهُ في سببِ الآخر وهو مُخَالَفَةُ المعنى.

ولهذا قلنا إنَّه إذا قال: ما تأتيني فتحدُّثني، أو ما أقوم فأحدِّثك؛ ترفع إذا نفيت الثاني كما نفيت الأول حيث اتَّفَقَا في المعنى.

وإذا قلت: أريد أن أزرُك فأحجُب ترفع؛ لأنَّه ليس بمعطوف على أزرُك/ب: ١٧١/ وإنما هو مُسْتَأْنَفٌ إذا أردت [الزيارة]<sup>(٣)</sup> نفسها فقط؛ لأنك لا تُريد أن تحجُب، وإنما معناه أريد أن أزرُك فأنا أحجُب، ولو قلت: فأحجُب لكنت مريداً لهما؛ أي: أريد أن أزرُك، وأن أحجُب، وعلى هذا قول الخطيئة:<sup>(٤)</sup>

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "فما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة، وإنما سماه النحويون جواباً، وإن كان جملة واحدة، ولم يكن كالجاء لمشاهته له في أنَّ الثاني سببه الأول؛ ألا ترى أنَّ المعنى: إِنْ انْقَطَعَتْ جَفَوْتُكَ، ولا يكون هذا في الموجب لو قلت: يقوم زيد فيغضب؛ لم يجز ذلك إلا في الضرورة كقوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا

والمعنى: إِنْ أَحَقُّ اسْتَرَحْتُ، والتقدير على ما تقدم، وإنما يكون النصب في هذه الأشياء إذا خالف الثاني الأول في المعنى؛ فإن وافقه في المعنى وافقه في الإعراب، وذلك نحو: ما أقوم فأحدِّثك؛ ترفع إذا نفيت فأحدِّثك، كما نفيت أقوم". الإيضاح: ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) البيت من الوافر، روي منسوباً للمغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي في شرح شواهد المغني: ٤٩٧/١، ومن غير نسبة في الكتاب: ٣٩/٣ - ٩٢، المقتضب: ٢٢/٢، شرح ابن يعيش: ٥٥/٧، أمالي ابن الشجري: ٤٢٧/١ المقرب: ٢٦٣/١، شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٥٨، الهمع: ٢٥١/١ - ٢٥١/٢، ٣٢٠، ويروى لأستريحاً، ولا ضرورة فيه على هذا.

(٣) في الأصل (الزيارة).

(٤) الخطيئة: لقب؛ واسمه: جرؤل بن أوس العبيسي، يكنى أبا مليكة: شاعرٌ مخضرم، من فحول الشعراء ومتقدِّمهم، راوية زهير بن أبي سلمى؛ أدرك النبي ﷺ فأسلم ولم يفتد؛ وكان هجاءً، هجا أمه وأباه ونفسه؛ ومات في خلافة معاوية رضي الله عنه ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٠٤، الشعر والشعراء: ٣٢٢-٣٢٨.

وَالشَّعْرَ لَا يَسْتَطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يُعْلَمُهُ<sup>(١)</sup>  
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ يَرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ

ولا تَنْصِبُهُ فيفسد المعنى؛ لأنه إنما أراد إعرابه فقط، تقديره: يُريدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فهو يُعْجِمُهُ على الاستئناف، كأنه قال: فإذاً هو يُعْجِمُهُ، وإنَّ أرادها معاً نَصَبَهُ، وهو قوله: يَسْتَطِيعُهُ، وفيه لغات: <sup>(٢)</sup> اسْتَطَاعَ، واسْطَاعَ، واستَاعَ.

فإذا قلت: اسطاعَ قلت: يسطيعُ، ولا تقل: يُسطاعُ.

وأما قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> فرفعه استئناف؛ أي: فهو يَكُونُ، ونصبُهُ إنما يجوز إذا تَقَدَّمَ (أَنْ) نحو قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup> عطفاً على يقول، فإذا لم يكن هذا فهو رديء عند النحويين<sup>(٥)</sup> ليس له وجه؛ إذ هو فِعْلٌ وَاحِدٌ فلا يكون جواباً، كما لا تقول: قم فتقوم، وإنما يكون جواباً إذا كان من فِعْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ ليكون له فائدة أي: فِعْلٌ شَيْعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ لَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: إِنْ كُنْتَ كُنْتُ، أو إِنْ تَكُنْ تَكُنْ، وهذا لا يُفِيدُ.

(١) البيتان من الرجز، ينظر ديوانه: ١٨٥، الأزهية: ٢٤٢، تاج العروس: ٦٠/٣٣، ولرؤية في ملحق ديوانه: ١٨٦، الكتاب: ٥٣/٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٣٢/٢، شرح السيرافي: ٢٤٧/٣، اللمع: ١٢٩، وقد روي البيت (الشعر صعبٌ وطويلٌ سلمه)، اللغة: ارتقى: صعد. الحضيض: قرار الأرض عند سفح الجبل. زلت: سقطت. الإعراب: الوضوح؛ والأعجام: عدم الإفصاح.

(٢) ينظر الكتاب: ٤٨٤/٤، شرح السيرافي: ١٨٣/١، وذكر ابن يعيش أربع لغات ينظر شرحه: ١٥٤/١٠.

(٣) سورة البقرة: الآية (١١٧)، وسورة آل عمران: الآية (٤٧)، وسورة الأنعام: الآية (٧٣)، وسورة النحل: الآية (٤٠)، وسورة مريم: الآية (٣٥)، وسورة يس: الآية (٨٢)، وسورة غافر: الآية (٦٨).

(٤) سورة يس: الآية: ٨٢.

(٥) على قراءة من نصب، هي قراءة ابن عامر. ينظر الحجة لابن خالويه: ٨٨ - ٣٠٠، وقال مكّي بن أبي طالب: "ووافقه الكسائي على النصب في النحل ويس، وقرأ الباقر بالرفع" الكشف: ٢٦٠/١.

ومما يُتَّصَبُ معه الفعل بـ(أَنْ) مضمرة لا تظهر الواو<sup>(١)</sup>؛ إذا كانت بمعنى: الجمع، والجواب.

واعلم أنَّ الواو على وجوه تكون عاطفة وجواباً، وللقسم، و (واو) الحال، وبمعنى مع، ويخْلَفُ الجارّ الذي هو (رُبَّ)؛ لأنَّ تلك الواو ليست بنفسها جارة كالقسم، وإنما هي عاطفة جَعَلَتْ خَلْفاً عن (رُبَّ) وتكون زائدة عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> في مثل قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

إذا ثبت ذاك؛ فالواو يكون جواباً في كل ما ليس بواجب، وهو كل موضع تكون الواو فيه جواباً؛ إلاَّ أنَّه قد لا يَصْلُحُ معناه في كل مَوْضِعٍ تَصْلُحُ فيه الواو مثل قولك: اللّهُمَّ / أ: ١٧٢ / ارحمّني فأفوز؛ لأنَّ الواو معناها لا يستقيم ها هنا، وإنَّ كانت في الجملة تكون جواباً للدعاء؛ إذ فيها معنى الاجتماع خِلافَ الفاء؛ والفاء والواو في الجملة حرفا عطف، وإنَّ كانتا هاهنا جواباً لا عطف فيهما في اللفظ؛ إذ ليس بعطف لفظٍ على لفظٍ؛ فَيُعْطَى إعرابه، وإنَّ كان فيها معنى العطف بأنَّ يُعْطَفَ اسمٌ على اسمٍ، وإنَّ كان في اللفظ فِعْلان على ما صَوَّرناه، ونُصِّوْرُهُ.

والفرق بين هذه الواو التي أفردناها الآن، وبين ما تقدّم من قوله:

..... وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ..... (٤)

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومن ذلك الواو إذا أردت بها نفي الاجتماع بين الشيئين، وذلك قولك لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، ولا يسعني شيء ويعجز عنك ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ سورة آل عمران: الآية (١٤٢)، ويمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ سورة البقرة: الآية (٤٢)، من هذا الباب ويمكن أن يكون وتكتموا جزءاً للاشتراك في النهي، ومن ذلك قوله:

لَا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وكذلك زرني فأزورك ولا يجوز الجزم في قولك: وأزورك؛ لأنَّه لم يتقدم ما تحمله عليه، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول مبتدأ: تحدّثني وتريد الأمر". الإيضاح: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) ينظر الإنصاف: ٤٥٩.

(٣) سورة الزمر: الآية (٧٣).

(٤) سبق تخريجه ص: ٣٩٠.

هو أنّ تلك عاطفة لا بُحِيَّة، وكان يَصْلُحُ إظهارُ (أن) معها، وها هنا لا يَصْلُحُ، إذا ثبت أنّ الواو ها هنا للجواب، ومراعاة الاجتماع، وتجريدها عن العطف فيبأنه هو أنّك تقول: لا تأْكُلِ السمك، وتشرب اللبن؛ أي: لا تجمع أنّ تأْكُلِ السمك، وأن تشرب اللبن؛ فيكون نهما عن الجمع، وإِنَّمَا يَعْصِي إذا جمع بينهما؛ فإن فَعَلَ أحدهما على الإنفراد لم يكن عاصياً، وإن عطف قال: تأْكُلِ السمك وتشرب اللبن؛ فيكون المعطوف جزءاً بلا؛ فإن شئت أعدت ذكر (لا)، وإن شئت حدفتَه؛ فيكون النهي على هذا عن كل واحد منهما على الإنفراد إن جمع بينهما فقد عصا، وإن أكل أحدهما عصا.

وتقول: لا يَسْعِي شيء، وَيَعْجَزُ عنك؛ أي: لا تجمع في شيء أن يَسْعِي، وأن يَعْجَزُ عنك؛ معناه إذا كنت مثلي، وفي [قَدْرِي] (١)؛ فكل مكان يَسْعِي؛ فإنه يَسْعُكُ؛ لا أنّه يَسْعِي وَيَنْقُصُ عنك فلا يَسْعُكُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ (٢) على أنّ يكون الواو جواباً؛ معناه وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ اجتماع الجهاد، والصبر منكم؛ لأنّه قد كان أحدهما وهو الجهاد؛ لأنهم حاربوا يوم أحد، ولكن ما ثبتوا، ومن خَفَضَ (٣) (وَيَعْلَمِ) ففيه كلام؛ لأنّه يكون جزءاً بَلَمَّا / ب: ١٧٢ / وتقديره: وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ المجاهدين وَلَمَّا يَعْلَمِ الصابرين، ويكون ظاهره أنّه لم يكن جِهَادٌ فَيَعْلَمَ ولا صَبْرٌ، ومعلوم أنّه قد كان أحدهما، ولكن قال علي بن عيسى (٤) المتكلم: إنّ الجهاد وإن كان قد وُجِدَ فلم يُعْتَدَ به؛ حيث لم يُقَارِنَهُ الصبر، كما إذا فعل إنسان شيئاً لا يُعْتَدَ به نُسِبَ إلى النفي، وقيل: فَعَلْتَ ولم تَفْعَلْ؛ أي: كأنك تَفْعَلُهُ.

ومن رفع (٥) (وَيَعْلَمِ) فيكون قَطْعُهُ، واستأنف وهو أنّ يكون قد عَقَدَ بالواو وجملة مبتدأة عطفها بها على جملة؛ لا أنّ يكون العامل الأوّل عاملاً فيه، ويكون لذا الفِعْلُ تَعَلَّقَ؛ لأنّه ليس في سبيل الواو، وإن تَعَلَّقَ شيئاً بشيء، وإِنَّمَا تعقد جملة مبتدأة فتعطفها على كلام مُتَقَدِّم.

(١) في الأصل (قدي).

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٤٢).

(٣) هي قراءة الحسن وابن يعمر وأبي حيوة وعمرو بن عبيد بكسر الميم عطفاً على (وَلَمَّا يَعْلَمِ) وقراءة الجمهور بالنصب، ينظر البحر المحيط: ٩٩/٣.

(٤) لم أفه عليه.

(٥) قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو (ويعلم) برفع الميم، وقراءة الجزم من الشواذ، قال ابن خالويه: بكسر الميم: الحسن، وبرفعها: عبد الوارث عن أبي عمر: ينظر الشواذ: ٢٢، البحر المحيط: ٩٩/٣.

والكوفيون<sup>(١)</sup> [يَنْصِبُونَ]<sup>(٢)</sup> (ويعلم) على الصرف؛ أي: لَمَّا صُرِفَ عن العطف على ما قبله نُصِبَ تغييراً لإعرابه، كما يقولون: إِنَّ الْجَارَ إِذَا حُذِفَ نُصِبَ لِحَذْفِ الْجَارِ.

قلنا: حَذَفُ الْعَامِلِ، وَالصَّرْفُ لَا يَكْفِي بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مُفْتَضَلِ إِعْرَابِهِ، فَلَوْ جَازَ مَا قُلْتُمْ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ فِي: ﴿وَكَيْفَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> إِذَا حُذِفَ الْبَاءُ أَنْ يُنْصَبَ فَيُقَالُ: (كفى الله).

قال أبو علي:<sup>(٤)</sup> "وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا النَّحْوَّ بِالْبِطْلِ وَتَكْتُمُوا النَّحْوَّ﴾<sup>(٥)</sup> مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ جَزْماً لِلِاشْتِرَاكِ فِي النَّهْيِ".

معناه أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ يَكُونُ جَوَاباً عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، وَلَكِنَّ الثَّانِي هُوَ الْوَجْهَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْهِي عَنْهُ عَلَى الْإِفْرَادِ، وَعَلَى الْجَمْعِ، وَعَلَى مَا قَالَ هُوَ فِي الْأَوَّلِ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَقَطْ، وَأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً، وَلَا مَنْهِيًّا عَنْهُ، وَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ أَنَّهُ عَلِمَ النَّهْيَ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِفْرَادِ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

وتقول: زُرِّيُّ وَ أَرْزُوكَ عَلَى الْجَوَابِ أَيُّ: لِيَجْتَمَعَ زِيَارَةُ مَنْكَ وَزِيَارَةُ مَنِي فَهَذَا عَطْفُ اسْمٍ عَلَى اسْمٍ / ١٧٣: / وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٦)</sup>، وَأَرْزُوكَ مَجْزُوماً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِهِ جَازِماً؛ إِذْ تَسْكِينُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَزْماً؛ إِذْ فِيهِ حَرْفٌ مُضَارَعَةٌ، وَلَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَجْزُومٍ فَيُقَالُ: (٧) إِنْ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ كَحَكْمِ الْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَنَا مَبْنِيٌّ فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ مُعْرَبٌ لَيْسَ فِيهِ مُعْرَبٌ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَبْتَدِئَ أَرْزُوكَ أَوْ تُحَدِّثْنِي، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَمْرَ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَرْفَ مُضَارَعَةٍ؛ فَيَكُونُ مُعْرَباً وَجَزْماً إِعْرَابٌ يَحْتَاجُ إِلَى جَازِمٍ.

(١) ينظر البحر المحيط: ٩٩/٣.

(٢) في الأصل (نصب).

(٣) سورة النساء: الآية (٧٩).

(٤) سبق ذكر نص أبو علي في حاشية ص: ٣٩٩.

(٥) سورة البقرة: الآية (٤٢).

(٦) ينظر شرح ابن يعيش: ٣٤/٧.

(٧) ينظر المرجع السابق.

ولكن إذا أردت أن تعطف على الأمر مجزوماً فَرَدَّ اللَّامَ، وقل: زُرِّي ولا زُرْكَ كقوله:  
﴿أَنْبِئُوا سَيِّئَاتِنَا لِنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فإن هذا [الكلام]<sup>(٢)</sup>، وإن كان [للأمر]<sup>(٣)</sup> فيدخل على  
المتكلم كما يدخل على الغائب، والمخاطب وأكثرهما الغائب، ولكن يجوز أن [يأمر]<sup>(٤)</sup> نفسه  
كقراءة من قرأ<sup>(٥)</sup> قال: (اعلم<sup>(٦)</sup>) و [أقلها مع المخاطب كقوله: (لتقم)]؛ لأنه استغنى بالخطاب،  
وشاهد الحال إذا قلت: فمضرب عن اللام الجازم، وأجري الغائب، والمتكلم على أصل اللام؛  
إذ لفظ الأمر المبني إنما هو للخطاب دوهمًا، وتقول: زُرُّه وليزُرْكَ، وتقول: لا تَزُرُّه ويزُرْكَ  
فجاز؛ لأنك تعطف مجزوماً على مجزوم، ويكون كل واحد منهما منهيًا عن الزيارة على  
الإنفراد؛ أي: لا تَزُرُّه ولا يَزُرْكَ؛ فإن شئت أعدت (لا)، وإن شئت حذفته، وإن قلت: لا تَزُرُّه  
ويزورُكَ؛ كان نهيًا عن الجمع بين الزيارتين.

ومن ذلك أو في نحو قولك: لألزمَنَّكَ أو تُعطيني.

اعلم أن (أو)<sup>(٧)</sup> هذه حرف عطف، وليست بجواب كما كانت الفاء، و(الواو) ألا تراها  
قد وقعت فيما ليس بأمر، ونهي؛ وذلك أنه ليس لها موضع محصور مثل ما كان لهما، ولكن  
يقع في كل موضع يحسن فيه المعنى الذي يُراد منها، وليست أيضاً بعطف/ب: ١٧٣/ خالص؛  
لأن ما بعدها نصب، ولو عطفت اللفظ لكان إعرابه إعراب ما قبله ومعناها؛ إلا أن نصب  
الفعل بعدها بأن؛ فيكون على أصل الباب.

(١) سورة العنكبوت: الآية (١٢).

(٢) في الأصل (اللام).

(٣) في الأصل (الأمر).

(٤) في الأصل (تأمر).

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿اعلم﴾ بقطع الألف وضم الميم، وقرأ حمزة والكسائي ﴿قال أعلم﴾  
مؤصولة الألف ساكنة الميم، الحجة: ٣/٣٨٢-٣٨٣.

(٦) سورة البقرة: الآية (٢٥٩).

(٧) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ومن ذلك أو في نحو قولك: لألزمَنَّكَ أو تعطيني ولأشكرَنَّكَ أو تنصفي، وإنما تنصب  
الفعل لأن المعنى لألزمَنَّكَ إلى أن تعطيني، وزعموا أن في بعض المصاحف (تقاتلوهم أو يسلموا) وقال:

وكنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَزْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الإيضاح: ٢٤٦-٢٤٧.

وَأَمَّا (إِلَّا) فَأَزِيدَتْ لِتَقْوِيمِ الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لِأَلْزَمْتَنَّاكَ؛ اقْتَضَى إِطْلَاقَ هَذَا اللَّفْظِ تَأْيِيدَ لُزُومِهِ؛ فَتُذَرَّتْ (إِلَّا) لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَإِزَالَةَ ذَلِكَ التَّأْيِيدِ الْمُطْلَقِ مَعْنَاهُ يَكُونُ هَذَا أَبَدًا مِنِّي إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْكَ إِعْطَائِي أَوْ حَتَّى، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ:

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكْ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا<sup>(١)</sup>

معناه: نَحَاوُلُ مُلْكًا إِلَّا أَنْ نَمُوتَ، فَنُعْذِرَ عَطْفَهُ عَلَى نَمُوتَ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا نُصِبَ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَعْنَى إِلَّا أَنْ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَوْ يُسَلِّمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فَرُفِعَ عَطْفًا عَلَى ﴿وَنُقَاتِلُونَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> مَعْنَاهُ: إِمَّا الْقِتَالَ، وَإِمَّا الْإِسْلَامَ؛ أَيُّ أَحَدُهُمَا لَا مَحَالَةَ يَكُونُ هَذَا أَوْ ذَاكَ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فَعَلٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ اسْمًا جَازَ إِظْهَارُهُ كَالْوَاوِ فِي:

لبس عبادة..... (٦) .....

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس، ينظر ديوانه: ٦٦، الكتاب: ٤٧/٣، المقتضب: ٢٧/٢، الخصائص: ٢٦٣/١،

الأصول: ١٥٦/٢، شرح ابن يعيش ٢٢/٧، شرح الكافية الشافية: ١٥٤١/٣.

(٢) قال سيبويه: "ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، بمعنى: أو نحن ممن يموت". الكتاب ٤٧/٣.

(٣) وهي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود، وزيد بن عليّ. ينظر شواذ ابن خالويه ١٤٢، قال أبو حيان في ذلك:

".. منصوباً بإضمار" أن" في قول جمهور البصريين غير الجرّمى، وبها في قول الجرّمى والكسائى وبالحلاف في قول

الفراء، وبعض الكوفيين؛ فعلى قول التصب بإضمار" أن" هو عطف على مصدر مقدّر متوهم، أى: يكون قتال أو

إسلام". البحر المحيط: ١٣٤/٨، وقال سيبويه: "إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم

يسلمون". الكتاب: ٤٧/٣، شرح السيرافي: ٢٤٤/٣

(٤) سورة الفتح، الآية: (١٦).

(٥) سورة الفتح، الآية (١٦).

(٦) سبق تخريجه: ٣٩١.

ومما يَنْتَصِبُ الفعل بعده بأن مضمرة لا تظهر حتى<sup>(١)</sup>.

واعلم أن (حتى) الذي يدخل على المضارع ضربان أحدهما: هو الجار، والأخر: هو من حروف الابتداء.

فأمّا إذا كان جارّاً فالفعل بعده منصوب بأن وهو على ضربين:<sup>(٢)</sup>

**أحدهما:** هو أن يوجد الفعل الأوّل الذي هو سبب للثاني، وليس من شرط الثاني أن يوجد عقيبه بل يجوز أن يتأخّر، وإن كان مُسَبَّباً، ويكون بمعنى (كي) على هذا الوجه.

**والثاني:** أن يكون بمعنى إلى أن، وهو أن يُوجَد الفعل الذي هو سبب للثاني فيكون مُتَّصِلاً بوجود الثاني حتى يُوجَد عقيبه، ولا ينقطع عنه؛ إذ كان بمعنى الغاية على ما نُفَصِّلُهُ<sup>(٣)</sup>.

وعلى المعنيين يكون النصب بأن لا غير / ١٧٤: / وسواء قلنا: إن (كي) أصل بنفسه أو ليس بأصل.

وإمّا قلنا: إنَّ النصب بأن؛ لأنَّ حتى هذه هي الحرف الجار الذي في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٤)</sup> وإذا كان من عوامل الأسماء ثم دخل على الفعل، ونُصِبَ بعده عُلْمٌ

(١) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "ومما انتصب الفعل بعده حتى، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها؛ فالفعل بعد (حتى) ينتصب بإضمار (أن) كما ينتصب بإضمار (أن) بعد اللام في قولك: ما كان زيدٌ لِيَفْعَلْ كذا، وحتى هذه الجارة الاسم في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر: الآية (٥)، كما أنَّ اللام كذلك، وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل شيئاً؛ فإذا لم تعمل والنصب يقتضي عاملاً له، ثبت أنه بإضمار (أن)؛ إذ المعنى: سرتُ إلى دُخُولِهَا؛ ف(إن) المضمرة بعد حتى، والفعل والفاعل جميعاً في موضع جر بحتى، و(حتى) و(أن) المضمرة وما عملت فيه في موضع نصب؛ بأنه معمول سرت، كما أنَّ (إلى) مع المجرور بها في قولك: ذهب إلى زيدٍ؛ كذلك والفعل الواقع بعد حتى على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى: (إلى أن)، والثاني: أن يكون بمعنى (كي)، فالأول: كقولك: سرتُ حتى أدخلها؛ فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي أدى إلى الدخول، والثاني كقولك: كلمته حتى يأمر لي بشيءٍ، فالمعنى: كلمته كي يأمر لي بشيءٍ، وكذلك أسلمت حتى أدخل الجنة". الإيضاح: ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) ينظر الكتاب: ١٦/٣-١٧، المقتضب: ٣٧/٢، وزاد ابن مالك وجهاً ثالثاً، وهو: أن تكون بمعنى (إلا أن)، ينظر التسهيل: ٢٣٠.

(٣) ينظر ص: ٤١٠-٤١١.

(٤) سورة القدر: الآية (٥).

أن لنصبه وعمليه مقتضياً فكان ذلك العامل أن؛ لأنه هو الأصل في الباب؛ لأن ما كان من عوامل الأسماء لم يعمل في الفعل، وما كان من عوامل الأفعال لم يعمل في الأسماء بل كل واحد منهما ينحصر في حدّه؛ لأن ما كان عاملاً في الفعل فمعناه في الفعل، ولم يكن في الاسم معنى الفعل فيعمل فيه، وكذلك ما كان من عوامل الاسم فمعناه في الأسماء، ومعلوم أنه ليس في الفعل معنى الاسم فيعمل فيه.

وكذلك نصب ما بعد اللام، واللام قد يكون بمعنى (كي) في الإيجاب، ويكون بمعنى الجحود كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> واللام في الأصل لام واحدة وهي الجارة، ولكن جعل الذي للجحود حُكْم غير الذي في الإثبات، من حيث إنه يجوز إظهار (أن) تارة، وإضمارها أخرى مع الذي بمعنى (كي)، ولم يجز إظهار (أن) مع لام النفي، والفرق بينهما هو أن النفي مبني على الإثبات، فكان قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾ نفي قوله: كان الله سيذر<sup>(٢)</sup>؛ لأن السين لتخصيص الاستقبال في الإثبات، كما أن هذا في النفي للاستقبال، فلما كان في الإثبات حرف واحد وهو السين؛ أرادوا أن يكون الذي في مقابله، وهذا النفي حرفاً واحداً على حدّه وهو اللام، ولو جعلوا (اللام، وأن) لكان على غير حد الإثبات؛ بأن يقابل حرف واحد بحرفين.

إذا ثبت هذا؛ فالإيجاب نحو قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾/ب: ١٧٤ / ﴿فَتَحْنَا لَكَ﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز في غير القرآن: (لأن يغفر لك الله).

وقولهم: <sup>(٤)</sup> (لئلا) هي ثلاثة أحرف؛ ضم بعضها إلى بعض، وهي (اللام، وإن، ولا)، ولكن يكتب بالياء اصطلاحاً، و(كَيْلاً) الأجود أن يكتب موصولاً؛ لأنه حرف ضم إلى حرف.

وأما الحرف مع الاسم إذا ضم إليه؛ فالأجود أن يكتب موصولاً؛ لأن الاسم يستقبل بنفسه لا كالحرف.

(١) سورة آل عمران: الآية (١٧٩).

(٢) ينظر الباب في علل البناء والإعراب: ٤٦/٢.

(٣) سورة الفتح: الآية (١).

(٤) لم أف عليه.

إذا ثبت أنَّ (حتى) الناصبة على معينين: (١)

**فالأول:** منهما نحو قولك: صليتُ حتى أدخَلَ الجنة، أطع الله حتى يُدخَلَ الجنة؛ ألا ترى أنَّ: صلاته أو إسلامه، أو طاعته تُوجدُ، ويتعجَّل، و[مَسَبُّهُ] (٢) ينقطع عنه، ويتأخر إلى يوم القيامة.

**والثاني:** قولك: سرْتُ حتى أدخَلَ المدينة؛ فالسير سببٌ لدخولها، ثم اتصلَ حتى كان آخِرُهُ وغايَتُهُ دُخُولُهُ إياها.

إذا ثبت أنَّ الفعل بعد (حتى) يَنْتَصِبُ بـ(أن)؛ فإنَّك إذا قلت: سرْتُ حتى أدخَلَها، فمعناه: إلى أن أدخَلَها؛ فنَصَبَهُ بـ(أن)، ثم أن مع الفعل والفاعل بعده موضعه الجرُّ بإلى إذا قَدَّرته بـ(إلى)، وإلا فـ(أن) المضمرة بعد حتى مع الفعل والفاعل موضعه الجرُّ بحتى، ثم حتى الذي هو جارٌّ مع مجروره موضعه النصب، كذلك هذا؛ فإذا معنى قولك: سرْتُ حتى أدخَلَها أي: إلى دُخُولِها، على معنى [الغاية] (٣).

وأما إذا كانت (حتى) حرفَ ابتداءٍ فيرتفعُ الفعل بعدها (٤)، وإثماً يرتفعُ بشروط: (٥)

**أحدهما:** هو أن يكون الفعل الأوَّل معها سبباً للثاني، ومؤدياً إليه؛ لا كالناصبية؛ لأنَّه قد يكون الفعل الأوَّل معها سبباً للثاني، وقد لا يكون سبباً له.

**والثاني:** هو أن يكون الفعل بعده فعلاً يُفَعَّلُ في الحال، وهو أن يكون حاضراً.

(١) ينظر شرح ابن يعيش: ٣٠/٧.

(٢) في الأصل (ومشبهه).

(٣) في الأصل (الغاية).

(٤) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ويرتفع الفعل بعد (حتى) فإذا ارتفع بعدها كان على ضربين: أحدهما: أن يكون السبب والمسبب جميعاً قد مضيا، والآخر: أن يكون السبب قد مضى والمسبب الآن، ويشتمل على النوعين جميعاً أن الفعل فيهما فعلاً حال، وليس (حتى) هنا الجارة للاسم، كما كانت إياها في الباب الأول، ولكنها التي يقع بعدها المبتدأ: كإذاً، وأما كقوله:

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنُ بِأَرْسَانِ

الإيضاح: ٢٤٨.

(٥) ينظر شرح قطر الندى: ٧٧.

**والثالث:** هو أن يوجد الفعل الثاني مُنْقَطِعاً عن سببه، متأخراً عنه تارةً، وعقيب الأول متصلاً به تارةً؛ لأنّ حتى هذه تُعَلَّقُ /: ١٧٥ / الثاني بالأول كالفاء الذي يُعَلِّقُ الثاني بالأول ثم ما بعد الفاء وهو الفعل الثاني يكون عقيب الأول؛ كقولك: يقوم زيدٌ فيقعدُ عمرو، كذلك هذا؛ فيكون حتى في أحد الوجهين في اتصاله بما قبله كاتصال الفاء؛ لأنّ الشرط الثالث هو أنّه يجوز أن يتصل بالأول.

إذا ثبت هذا؛ فإن معنى (حتى) هذه في السبب على ضربين: <sup>(١)</sup>

**أحدهما:** هو أن يكون السبب والمسبب قد وقعا ومضيا جميعاً في وقت ذكرك.

**والثاني:** هو أن يكون السبب قد وجب وانتهى، وبقي مُسَبَّبُه؛ فتفعله الآن حين تذكر هذا اللفظ على ما نُفَصِّلُه.

**فأمّا الشرط الأول** فبيانه <sup>(٢)</sup> هو أن تقول: سرتُ حتى أدخلَ المدينة؛ فالسيرُ لدخول المدينة، ولو قلت: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ؛ لم يَجُزِ رفعه؛ لأنّ سيرك ليس بسببٍ لطلوع الشمس؛ لأنّها تطلعُ بكل حالٍ، ولكن إذا كان كذا؛ فالنصبُ لا غير معناه: إلى أن تطلعَ الشمسُ؛ على الغاية، وكذا إذا كان الفعل الأول نفيّاً فما بعد حتى نصبٌ لا غير، مثل قولك: ما سار زيدٌ حتى يقصدَ عمراً، ولم يسرَ عمرو حتى يأتِي زيداً؛ لأنك ما أثبتت في الأول فعلاً فيكون سبباً للثاني، وقد قلنا في شرط ذلك الرفع أن يكون في الأول فعل ثابتٌ موجودٌ يكون سبباً للثاني.

(١) ينظر الكتاب: ١٧/٣-١٨، المقتضب: ٣٨/٢-٣٩.

(٢) ابن البنّا يشرح قول أبي علي: "فمثال الأول كقولك: سرتُ حتى أدخلها، أخبرت أن السير قد كان والدخول كذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَرُزِقُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ في قول من رفع، فإن قلت فقد ذكرت أن الفعل للحال وكيف يكون في هذا الوجه للحال وقد مضى فالقول إنّه على حكاية الحال والآية التي تلونهاها تدل على ذلك ومثال الثاني وهو أن يكون السبب قد مضى وما قد يؤديه الآن، قولك سرتُ حتى أدخلها إذا أردت أن سيرك كان فيما مضى وقد انقطع ودخولك الآن، ومن ذلك لقد رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا يستطيع أن أكلمه العام بشيء وكذلك قولك: مرض حتى لا يرجونه وشربت حتى يجيء البعير يجربطنه، فلو قلت: أسرتُ حتى تدخلها لم يجز إلاّ النصب؛ لأنك لم تثبت سيرا فإن قلت: أيهم سار حتى يدخلها جاز الرفع؛ لأنّ السير هاهنا مثبت وإمّا الاستفهام عن صاحب السير لا عن السير، ألا ترى أنّه يقال في جواب ذلك: زيد أو عمرو، ولا يقال لك: سار ولا لم يسر". الإيضاح: ٢٤٨-٢٤٩.

وأما الشرط الثاني: فهو أن يكون حالاً؛ إلا أنه قد يجوز أن يكون قد مضى السبب معاً، ويجوز أن يكون قد مضى السبب، وأنت في المُسَبَّب، وعلى الوجهين، فلا يخرج من أن يكون حالاً؛ لأنه إذا كنت ملابساً له فهو حالٌ قائمةٌ، وإن كان قد مضى فأنت تحكي حالاً قد مضت.

إذا تقرر هذا؛ فبيان السبب والمُسَبَّب في الوجهين هو أنك تقول: سرْتُ حتى أدخل المدينة، بعد أن يكون السير والدخول قد /ب: ١٧٥/ وقعاً ومضيّاً؛ فتحكي ذلك بعد تَقْضِيهِ، أو تكون قد سرت فانتهى سيرك ومضى، وأنت تُريدُ [أن] <sup>(١)</sup> تَشْرَع في مُسَبِّهِ، وتدخلُ في حال ما تحكي فتقول: سرْتُ حتى أدخلها أي: الآن، ألا ترى أن الدخول فعل تفعله في الحال، وهو حاضر لا ماض ولا مستقبل، وكذا على الوجه الأول كان حالاً في وقت فعله؛ بحيث لو عبَّر عنه لكان عبارة عن حالٍ، وأنت بعد تَقْضِيهِ تحكي ما كان حالاً، لا أنك تجعله ماضياً خالصاً، وعلى هذا قراءة <sup>(٢)</sup> من رفع (حتى يقول الرسول) <sup>(٣)</sup>، وتقول: مَرِضَ زيدٌ حتى لا يَرْجُوهُ؛ فالمرضُ سببٌ قد وُجِدَ، وعدم الرجاء حاضر في الحال، وحتى في هذا الضرب ليست بجارة، وإنما هي حرف ابتداء؛ لأنه لما وقع بعدها فعل مرفوع كما يقع بعد ما ليس بعاملٍ، ولا معه عامل من حروف الابتداء، نحو (إذا وإذ)، إذا قلت: إذا تقوم؛ أراد: إذْ تقوم.

و(حتى) الجارة تكون بعدها منصوب بإضمار (أن)، و(حتى) ها هنا كهو في قوله:

..... وَحَتَّى الْجِيَادُ..... <sup>(٤)</sup>

وليس للنحويين <sup>(٥)</sup> دليلٌ قاطع على أنه حرف ابتداء غير هذا البيت؛ لأنه يبطل أن يكون جاراً، أو [عاطفاً] <sup>(٦)</sup>، فلا يبقى إلا أن يكون حرف ابتداء، وأوّل البيت:

(١) زيادة ليستقيم بها النص.

(٢) قراءة نافع، وكان الكسائي يقرأها دهرأ رفعاً، ثم رجع إلى النصب، ينظر الحجة: ٣٠٥/٢، النشر: ٢٢٧/٢، ونسبها سيويه إلى مجاهد، ثم قال: وهي قراءة أهل الحجاز. ينظر الكتاب ٢٥/٣.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢١٤).

(٤) سبق تخريجه ص: ٢٢٦.

(٥) ينظر الكتاب: ٢٧/٣، ٦٢٦، شرح ابن يعيش: ٧٩/٥.

(٦) في الأصل (عطفاً).

## مَطُوتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَّتُهُمْ

ويروى (غَزَائُهُمْ) <sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> ولا أحفظ في (يَكِلَ) إلا النصب.

ثم قال <sup>(٣)</sup> بعد ذلك: إنه يجوز فيه الرفع.

و(غَزِيَّتُهُمْ) <sup>(٤)</sup> اسم للجمع على (فَعِيل) مثل: كَلَيْب، وَعَيْد، وَحَمِير ثم آحادها مَحْتَلِفَةٌ

كذلك غازٍ واحدٌ، و(غَزِيٌّ) اسم الجمع.

وإذا قُلْتَ: أَسِرْتَ حَتَّى [تَدْخُلَ] <sup>(٥)</sup> المدينة؛ لم يكن إلا النصب، ولو قُلْتَ: أَيُّهُمْ سَارَ

حَتَّى يَدْخُلَ المدينة جاز فيه الرفع، والنصب أ: ١٧٦، والفرق بينهما؛ هو أَنَّكَ فِي الْأَوَّلِ

اسْتَفْهَمْتَ عَنْ نَفْسِ السَّيْرِ فَلَمْ يَثْبُتْ سَيْرًا يَكُونُ سَبَبًا لِلثَّانِي؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُرْفَعْ، وَفِي الثَّانِي قَدْ

عَرَفْتَ السَّيْرَ فِي الْجَمَلَةِ وَأَثْبَتَهُ، وَإِنَّمَا اسْتَفْهَمْتَ عَنْ عَيْنِ مَنْ سَارَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُجِيبُهُ بِالْتَّعْيِينِ

بَأَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌ وَلَا تَقُولَ: سَارَ أَوْ لَمْ يَسِرْ؛ لِأَنَّهُ مَا سَأَلَكَ عَنِ السَّيْرِ؛ إِذْ كَانَ قَدْ

عَرَفَهُ، وَإِنَّمَا تَجِيبُ بِهَذَا فِي الْأَوَّلِ، وَتَقُولَ: كَانَ سَيْرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلُهَا.

اعلم أَنَّ نَصْبَ هَذَا وَرَفْعَهُ يَبْتَنِي عَلَى مَعْنَى (حَتَّى)، وَذَلِكَ أَنَّ (حَتَّى) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى

(إِلَى) جاز أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَخَبَرُ كَانِ كَحُرُوفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهَا تُعَلِّقُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ بِالْأَسْمَاءِ

وَضِعَاءً، وَإِلَّا فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَكُونَ الْحَرْفُ خَبَرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ حُرُوفُ الْجَرِّ

كَانَتْ كَالظُرُوفِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ <sup>(٦)</sup> فَيَكُونُ حَقِيقَةُ الْفِعْلِ هُوَ الْخَبَرُ، وَهُوَ الْاسْتِقْرَارُ، وَنَحْوَهُ

الَّذِي تُعَلِّقُ بِهِ حَرْفَ الْجَرِّ، وَبَقِيَ حَرْفُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَصْلِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي يُنْصَبُ بِعَدِّهَا.

(١) ينظر للتحليل: ١٨٤.

(٢) ابن البنا، ومذهب الكوفيين أنه منصوب بحتى، ومذهب البصريين منصوب ب(أن) مضمرة بعد حتى. ينظر الإنصاف:

٥٩٧-٦٠٢، المسألة (٨٣).

(٣) ابن البنا، على إلغاء حتى.

(٤) ينظر شرح ابن الناظم: ٢٤.

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) ينظر ص: ٢٣٥.

وأما إذا كانت حرفاً من حروف الابتداء فلا يكون خبر مبتدأ، ولا خبر كان؛ لأنَّ حتى في الابتداء لا يصلح خبراً؛ لأنها تُعلّق معنى شيءٍ بغيره، وهذه هي التي ترفع الفعل بعدها؛ لأنَّ حروف الابتداء تَدْخُلُ على الاسم، وعلى الفعل فلا يتغير بها شيء.

إذا ثبتت هذه الجملة؛ فإذا قلت: <sup>(١)</sup> كان سيرِي أمسٍ حتى أدخلها؛ نظرتُ فإن جعلت (كان) تامّةً وهي التي لا تفتقرُ إلى الخبر ويكون بمعنى وَقَعَ وحدث؛ جاز النصب، والرفع؛ فالنصب على أن تكون حتى غايةً بمعنى كان /ب: ١٧٦/ سيرِي أمسٍ إلى أن أدخلها؛ أي: إلى دخولها، وأن لا يظهر بعد حتى قطّ؛ لأنَّ العرب لم تستعملها إلا مُضمّرة، ورفعهُ على أن يكون حتى حرف ابتداء؛ لأنك إذا قلت: كان سيرِي أمسٍ فالكلام تامٌّ. وكذا لو قلت: كان سيرِي.

ثم يجوز أن يكون الدخول عقيب السير، ويجوز أن يكون متأخراً عنه إلى حين تذكّره بلفظك أي: الآن؛ لأننا قد ذكرنا <sup>(٢)</sup> أن الفعل الذي بعد الفعل الأوّل إذا كان حتى حرف ابتداء يقع على ضربين: تارة عقيبهِ، و تارة متأخراً عنه.

ولو قدرته بمفرد قلت: سرْتُ حتى أنا داخلُ المدينة، وإن جعلت (كان) هي الناقصة التي تقتضي الخبر ففيه وجهان:

**أحدهما:** أن يكون (أمس) صلةً بالصدر الذي هو سيرِي قد عمِلَ فيها؛ فعلى هذا يحتاج إلى خبرٍ؛ فيجعل خبره حتى أدخلها؛ فلم يجز فيه الرفع؛ لأنه الجارّ، وقد قلنا: إن حرف الابتداء لا يجوز أن يكون خبراً، وإن <sup>(٣)</sup> جعلت (أمس) ظرفاً يتعلّق بمحذوف قد عمِلَ فيه لا صلةً معمولّةً لاسم كان؛ جاز في الفعل الرفع، والنصب؛ لأنَّ الخبر قد استوفى بالظرف الذي

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتقول: كان سيرِي أمسٍ حتى أدخلها، إن جعلت (كان) التي بمعنى وقع؛ جاز الرفع والنصب في (أدخلها)، وإن جعلت (كان) المفتقرة إلى الخبر، وإن جعلت أمس من صلة السير؛ لم يجز إلا النصب؛ لأنك إن رفعت ببيت (كان) بلا خبر، وإذا نصبت كان قولك: حتى أدخلها، في موضع الخبر، وإن جعلت أمس، متعلقاً بمحذوف ولم تجعله من صلة المصدر؛ جاز أن تنصب ما بعد (حتى) وأن ترفع؛ لأنَّ كان قد استوفت خبرها، كما جاز لك بعد كان المستغنية عن الخبر: الرفع والنصب؛ كقولك: حتى أدخلها". الإيضاح: ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) ينظر ص: ٤٠٧.

(٣) الوجه الثاني.

هو خَلْفٌ عن المحذوف العامل فيه الذي هو الخبر في التحقيق، فيبقى الفعل بعده فَضْلَةً؛ فإن شئتَ نصبته بمعنى (إلى أن)، وإن شئتَ رفعتَه؛ لأنَّه حرف ابتداء فيكون تقديره: كان سَيْرِي مُسْتَقِرًّا أَمَسِ إِلَى دُخُولِهَا، إِذَا نَصَبْتَ، أو حتى أَدْخَلَهَا إِمَّا الْآنَ، واليوم، أم دخلتُها أَمَسِ؛ فالمنصوب أوسع، ويكون ذلك لأجل تَأْتِي معنى الغاية فيه، فكل موضع يجوز فيه الرفع فالنصب يَجُوزُ، ولا يَنْعَكِسُ.

قُلْتُ: <sup>(١)</sup> يجوز: إِتْمَا سِرْتُ حتى أَدْخَلْتُهَا؛ بالرفع.

قال: <sup>(٢)</sup> نعم.

قُلْتُ: <sup>(٣)</sup> فإتْمَا فيه تَقْلِيلٌ؛ فَلِمَ لم يكن مثل (ما)؟

فقال: <sup>(٤)</sup> نحن لا ندع الظاهر؛ لأنَّ هذا قد سَارَ في الجملة، وإن كان قليلاً، ومع (ما)

النافية ما سار شيئاً.

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) تلميذه.

(٤) ابن البنا.

## بابُ الحُرُوفِ الجَازِمَةِ

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ الجوازِمَ (مَمْ)، وما تصرَّفَ منه مثل: أمَمْ، وأفَلَمَ /أ: ١٧٧/ ولمَّ، ولا، ولاَمْ الأمرِ، وإنَّ وأحوالُه، وهي عشرة في الجزاء.

فأمَّا (مَمْ) فإنَّها تجزِمُ الفعل؛ لأنَّه لا يقع بنفسه ولا مع غيره الذي هو الحرف، وهو (مَمْ) موقع الاسم؛ فأعطي من الإعراب أنقصه وأضعفه، وهي لا تدخل إلا على فعل المضارع، ولكن تُحدِثُ فيه معنى، وهو أنَّها تنقله إلى معنى الماضي؛ ألا تراك تقول: لم يقم زيد أمس، وهذا يدلُّك على أنَّ معناه قد تغيَّر؛ لأنَّه لا يجوز يقوم زيد أمس، وإنَّما نقلته إلى هذا المعنى؛ لأنَّ هذه العوامل التي تدخل على الفعل المُعَرَّب لا تعمل إلا بعد أن تنقل معناه ناصباً كان أو جازماً ك(لن) لما نقلته إلى المستقبل عملت فيه، وكذلك غيره، وذاك أنَّها إذا قويت على نقل معناه؛ فحينئذ يفتوى على نقل لفظه، فلمَّ إذا أحدثت معنيين معنى الماضي في فعل المضارع، والنفي.

وأمَّا (لما)<sup>(٢)</sup> فأصله (مَمْ)، وقد زيدت فيه (ما) وهي على ضربين:<sup>(٣)</sup>

**أحدهما:** أن يدخل على المضارع فيُحدِثُ فيه ما يُحدِثُه (مَمْ) من المعنى، وتزيد عليها بزمية، وذلك أنَّك لو سكت على (مَمْ) عن الفعل بعده لم يجز؛ لأنَّه حرف معناه في غيره فلو قلت: قدِمْتُ ولمَّ تقدِم، ثم سكت على (مَمْ) لم يجز، ولو قلت: قدِمْتُ ولمَّ، وسكت عن المضارع جاز؛ لأنَّ معه زيادة، وهي (ما) الزائدة فصارت كالعوض عن الفعل بعده.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والحروف التي تجزم: (لم ولا في النهي واللام في الأمر وإن التي في الجزاء أما لم فإنها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى أنَّك تقول: لم يقم زيد أمس ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لا يجوز يقوم زيد أمس". الإيضاح: ٢٥٠.

(٢) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وأمَّا (لما) فمثل لم في الجزم قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا﴾ سورة آل عمران: الآية (١٤٢)، فجزمت كما جزمت لم وإنَّما هي لم دخلت عليها ما فتغيرت بدخول ما عن حال لم، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: لَمَّا جئت جئت؛ فصار بمنزلة ظرف من الزمان، كأنك قلت: حين جئت جئت؛ فمن ثم جاز أن تقول: جئتُك ولمَّ، فلا تتبعها شيئاً، ولا يجوز ذلك في (لم)، و(لولا) دخول ما عليها لم يجز ذلك فيها". الإيضاح: ٢٥٠.

(٣) ينظر الارتشاف: ١٨٥٩ - ١٨٦١، المقاصد الشافية: ٩٩/٦ - ١٠١.

**والضرب الثاني:** أن تدخّل على الفعل الماضي؛ فيكون معناه ظرفاً من ظروف الزمان نحو، قولك: لَمَّا جِئْتَ [جئتُ]<sup>(١)</sup>، وَلَمَّا قَدِمْتَ أَكْرَمْتُكَ، كما تقول: حين جِئْتَ جِئْتُ، وَلَمَّا قَدِمْتَ أَكْرَمْتُكَ كما تقول: [وقت]<sup>(٢)</sup> جِئْتَ جِئْتُ، وَوَقْتُ قَدِمْتَ أَكْرَمْتُكَ /ب: ١٧٧/ ألاً تراها لَمَّا زِيدَتْ عليها (ما) زاد تَصَرُّفُهَا بأنْ دَخَلَتْ على الماضي وصار السكون عليها مُفْنِعاً، وأكنتت معنى (لَمَّا) الظرفية.

وَأَمَّا (لا) <sup>(٣)</sup> فهي تُجْزَمُ في النهي إذا قلت: لا تَضْرِبْ، ولا تَقُمْ، ولا تَدْعُ، ولا تَرْمِ، ولا تَحْسْ؛ فهي في النفي كاللّام في الإثبات، وذلك أن اللّام تجزم في قولك: ليضرب، وليقُمْ، وليدع، وهي في الإثبات الذي هو أمر، فصورة المعرب الذي هو جزم في لا تَضْرِبْ، وليضرب، وصورة المبني الذي هو وقف في قولك: اضرب، وادع، ونحوه واحدة؛ لأنّ الفعل أصله البناء؛ إلّا أنّ ضرباً منه، وهو المضارع أُعْرِبَ لمضارعته الاسم، ثم قُصِّرَ به عن إعراب الاسم إذا الاسم هو الأصل في الإعراب؛ فقوي فلذلك أُعْرِبَ بالحركات الثلاث، والفعل دُونَهُ فَنُقِّصَ بالحركات؛ لأنّه أُعْطِيَ حركتين، وأُعْطِيَ في إعرابه الثلاث بدل الحركة تسكيناً؛ لأنّه أقرب إلى البناء، وأشبه بما كان أصلاً له.

فإذاً الجازم ينافي الحركة فيحذفها، والحرف الذي يُشَبِّهُهَا، وكذلك البناء، ينافي الحركة نفسها؛ بأن يقتضي السكون، أو الحرف الذي هو مثلها بأن يقتضي سُقُوطَهُ كما اقتضى سقوط الحركة.

إذا ثبت هذا؛ فاللّام الجازم ليس الذي كان جازماً للاسم؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وإنما هي لام آخر وُضِعَ للجزم، وأصل كلّ أمرٍ أن يكون باللّام سواء كان مخاطباً، أو مُتَكَلِّماً، أو غائباً، وإنما كان كذلك؛ لأنّ الأمر إثبات، والنهي نفي، فلما كان النهي بحرف، وهو (لا) بكل حال سواء كان للمخاطب، وللغائب، أو للمتكلم؛ وجب أن يكون الإثبات

(١) زيادة يستقيم بها النص.

(٢) في الأصل (حين).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ولا في النهي كقولك: لا تأكل ولا تقعد واللام في الأمر كقولك: ليذهب عمرو وفي

التنزيل: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْتُوا نُذُورَهُمْ﴾ سورة الحج: الآية (٢٩)، وربما دخلت اللام على فعل المخاطب نحو

لتقم يازيد". الإيضاح: ٢٥٠.

الذي في مقابلته بحرفٍ، وهو اللّام لا أنّه استُعني في المخاطب بشاهد الحال عن اللّام وحرف المضارعة، وقيل: (١) اضْرِبْ، وُقْمٌ؛ فُبني من أوّل أمره، وتُرِكَ الغائب، والمتكلم على أصله.

ولهذا قلنا: / أ: ١٧٨ / إنّ الأمر مبنيّ خِلافاً للكوفيين (٢)؛ لأنّه قد عُدِم اللّام، وحرف المضارعة، واللّام يَقلُّ دخولها في الخطاب نحو قولك: لَتَقُمْ يا زيد لِمَا مضى؛ إذ يَقلُّ استعمالهم إياه، وإذا قلت: لِيَضْرِبْ، أو لَا تَضْرِبْ، فهو معرب ومجزوم، وإذا قلت: لِيَضْرِبَنَّ، أو لَا تَضْرِبَنَّ؛ فذا التسكين بناءً؛ لا تَسْكِينُ الجزم الذي كان في الواحد؛ لأنّ المضارع إذا اتصل به نون الفاعلات صار مبنياً بكل حال من أوّل أمره، ولِحَقِّ بَضْرَبَ واضْرِبْ.

وإذا قُلْتَ: قُمْ أو لِيَقُمْ؛ سقطت الواو لالتقاء الساكنين فإذا قلت: قُومًا أو لَا تَقُومًا وَلَا تَقُومًا تَبَّتْ الواو؛ لأنّ الميم بعدها متحرّكٌ ويفارق (قَضَنًا) (٣)؛ لأنّه ليس التثنية والجمع مبنياً على الواحد ها هنا، ولكن كل صيغة من ذلك على الانفراد قد يُنحَى عنها حرف المضارعة؛ فُبني، أو بُقي؛ فَجَزِمَ، وذلك أنّ يَضْرِبُ، وَيَقُومُ؛ نُحِيَ منه (الياء) لَمَّا أُريدَ الأمر؛ فبقي قَوْمٌ؛ حيث رُدَّ إلى بنائه، وهو السكون ثم حذفنا الواو، وكذلك يَقُومَانُ نُحِيَ منه (الياء) ثم بُني التثنية في الأمر فصار قُومًا؛ فلما كانت الواو في يَقُومَانُ ثابتة، كذلك في قُومًا؛ فَحُذِفَتْ النون مع البناء كما يُحذَفُ مع الجزم؛ لأنّها إعراب، والبناء ضده وهو إعرابُ الرفع، والجزم، والنصب يُخَالِفَانِهِ.

فإذا قُومًا وقُومُوا إن قيل كيف يقولون: إنّ النون حُذِفَتْ منه، وهو مبني، ومع البناء لا يكون نون؛ إذ لا يكون أصله قُومَانُ؟

قلنا: هذا اللَّفْظُ بعينه كان مُعْرَباً بحال، وهو لَمَّا كان مضارعاً؛ إذ الأمر من لفظه؛ حيث كان كل واحد منهما مستقبلاً، وكانت فيه نون حيث كان مضارعاً فلما جاء البناء نافاه، وكذلك إذا قلت: لم يَقُمْ، ثم تقول: لم يَقُومًا؛ لأنّ (لم) دخل على تثنية هي يقومان فحُذِفَتْ علامة الإعراب لا أنّه مبني على لم يَقُمْ، فيقال: كيف رجعت الواو التي سقطت في الواحد، ولم ترجع الألف في قَضَنًا التي هي مبنية على واحدها، وهو قَضَنُ بالألف / ب: ١٧٨ /

(١) ينظر الكتاب: ١٧/١، المقتضب: ٣/٢ - ١٣١، ٤/٨١ - ٨٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ٤٦٩/١، الإنصاف: ٥٢٤ - ٥٤٩.

(٣) شرح الشافية: ٤/١٥٧.

## بابُ الْمُجَازَاةِ

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ الجازمَ لِفِعْلِ الشَّرْطِ حُرُوفٌ، وَأَسْمَاءٌ، وَظُرُوفٌ، وَكُلُّهَا عَشْرَةٌ، قَالَ سَيَّبِيه: <sup>(٢)</sup> ليس فيها حرف غير إن وإدما؛ فجعل إدما حرفاً، والأسماء: أي، ومن، وما، ومهما، والظروف: متى، وأين، وأنى، وحيثما.

فإذاً الأصل في العمل فيه الحرف، وإنما جزم الشرط كما جزم (لم)؛ فإذاً متى قُلت: إن تذهب أذهب؛ فمعك شرط، وجزاء.

فالشرط هو الفعل الأول؛ لأنه جعل شرطاً، وسبباً للثاني، معناه إن وقع هذا وقع ذاك؛ وذلك أن العامل في هذه الأفعال [لا]<sup>(٣)</sup> يَعْمَلُ أو يُعَيَّرُ تَغْيِيرِينَ، فَكَذَا (إن) قد أحدث معنيين؛ لأنه إن وقع بعد الفعل المضارع حَقَّقَهُ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْمَاضِي نَقَلَهُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ.

والثاني أنه هو خبر [بشرط]<sup>(٤)</sup> معناه إن وقع هذا وقع ذاك، وقد كان الخبر قبله مُطْلَقاً مثل قولك: يقوم زيد وأقوم أنا، وها هنا خبر بشرط لا بإطلاق؛ لأنك تقول: إن تقوم أقم أي: أقوم بشرط أن تقوم أنت، فالعامل إذاً في الشرط هو الحرف الذي هو (إن).  
وأما العامل في الجزاء ففيه ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أن العامل فيه (إن)؛ لأن (إن) تَعْقِدُ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي، وَتَعْقِدُ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِالْأُولَى؛ فَإِذَا كَانَ مَطَالِباً لَهَا مَقْتَضِياً لَهَا كَانَ هُوَ الْعَامِلَ فِيهِمَا.

**والثاني:** أن فعل الشرط عَمِلَ فِي الْجُزْءِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ سَبَبٌ لِلْجُزْءِ، وَمُقْتَضٍ لَهُ حَيْثُ كَانَ مُرَغَّباً فِيهِ بِالْأُولَى؛ فَلِذَلِكَ كَانَ عَامِلاً فِيهِ.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "حرف المجازاة (إن) المكسورة الهمزة المخففة تقول: إن تأتيني آتك، وإن تذهب أذهب، ومن تمر أمر به، فقولك: تذهب وما أشبهه من الفعل الذي يلي إن: شرط، والجزاء: قولك: اذهب وما أشبهه".

الإيضاح: ٢٥١.

(٢) ينظر الكتاب: ٦٣/٣.

(٣) زيادة مخلة في الأصل.

(٤) في الأصل (بشط).

والثالث: أنَّ الحرف والشرط عملاً معاً في الجزاء، وذلك أنك إذا قُلت: إن تَقُمْ أقم جَزَمْتَ تقم بأن، وجزمت أقم بأن تَقُمْ جمعاً؛ لأنَّ كل واحد منهما مُطالبٌ بحق إذ إن تَعَقِدُ أحد الخبرين بالآخر، والشرط يقتضي الجزاء ويَعْقِدُهُ، /أ: ١٧٩/ فتساويا في الطلب، فأشرك بينهما في العمل، والأوّل أصح؛ لأنَّ الحرف هو الأصل في العمل في الأفعال حيث كان أداة، والفعل وإن كان أصلاً في العمل؛ فإنما يعمل في الأسماء لا في الأفعال، والعمل ها هنا وقع في الفعل، فلا يمتنع أن يعمل الحرف في الفعلين معاً كما يعمل إن وأخواته - وهي حروف - في اسمين؛ فلما جاز للحرف أن يعمل في شيئين لم يُعَد أن يعمل ها هنا في شيئين أيضاً.

فإذا (إن) هو الأصل في العمل في ذا الباب؛ إذ هو الحرف المستولي عليه، وما عداه من الأسماء، والظروف قد شُبِّه به؛ لأنَّه تضمَّن معناه إذ هو ضمان جزاء بشرط، وإلا فالاسم لا يعمل بحق الأصل، وذلك أنَّ الكَلِمَ ثلاثُ اسمٍ، وفعلٌ، وحرفٌ.

فالفعل هو الأصل في العمل بكل حال؛ لأنَّه لا يَنفَك من اسم، وهو اقتضاؤه الفاعل، وطلبه له؛ فلاجل ذلك كان عاملاً بحق الأصل على الإطلاق.

والحرف ضربان:

ضربٌ: يعمل بحق الشبه بالفعل، وهو إن وأخواته.

وضربٌ: بحق الأصل؛ فيكون في هذا القبيل كالفعل، وهو حروف الجر.

وأما الاسم فليس بأصل في العمل جملة؛ بدليل أنه لو كان أصلاً فيه لجرى ذلك في كل اسم؛ ألا ترى أن الفعل لما كان أصلاً في العمل جرى ذلك العمل في كل فعلٍ، وكذلك الحرف في عمل الجر.

فلما ثبت أن الاسم لا يطرد عمله غلب أنه إنما يعمل لشبهه به، وإذا لم يعمل فلائته ما وُجِدَ الشبه بالعامل؛ فإذا إنما يعمل الاسم لشبهه بالفعل، أو بالحرف، فشبهه بالفعل مثل: ضارب ونحوه، وشبهه بالحرف وتضمُّنه لمعناه مثل: المضاف؛ إذا قلنا: دارٌ زيد؛ فالاسم عمل الجر لتضمُّنه معنى الحرف؛ إذ هو كقولك: دارٌ لزيد في المعنى، فلما خلّفه الاسم وتضمَّن معناه /ب: ١٧٩/ عمل عملة، كذلك ها هنا، وقد تُرَاد (ما) الزائدة في كل شيء من هذه العوامل الجازمة في ذا الباب، مثل: إمّا، وإن، ومتى، وما، وأينما، وإمّا.

ويكون العمل على حاله، وإنما (ما) زائدة؛ إلا (من) فإنه لا يُزادُ عليه؛ إذ لم يجيء مستعملاً من (ما)، ولا يُجَازَى بِ(إِذَا) في الكلام، وإنما يكون ذلك في الشعر.

وإنما قلناه؛ لأنَّ (إِذَا) يتعين وقتُّه ويقع ما بعده لا محالة، وهذا الباب إنما مبناه على الإبهام؛ لأنِّي أضْمَنْ لكَ شيئاً؛ لأنَّ [رغبتك] <sup>(١)</sup> فيه في إيقاع الفعل إذا قُلْتَ: إن قُمتَ أَكْرَمَكَ، ولا يَلْزَمُكَ ذلك الفعل؛ بل يجوز أن تفعلهُ، و يجوز أن لا تفعلهُ، وهذا التجويز إنما يُؤدِّي معناه.

فأمَّا (إِذَا) فما بعده واقع لا محالة فيخرج عن التجويز، ولهذا إذا قيل: آتيتك إذا احمرَّ البُسْرُ؛ لم يجز أن يقال: إن أحمرَّ البُسْرُ؛ لأنَّ (إن) جعلَ شرطاً فيما يجوز أن يقع، ويجوز أن لا يقع، وإذا وُضع معناه لما يقع بكُلِّ حال؛ فكأن فيه تَحَقُّقٌ، و(إن) فيه إبهامٌ وتوهُمٌ فلذلك جاز، وما تَضَمَّنَ معناه في المُجَازَاة؛ ثُمَّ إِنَّ [إِذَا] <sup>(٢)</sup> فيه معنى الشرط.

ألا ترى أنك إذا قلت: إذا دَخَلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ، فقد جعلتِ الدخولَ شرطاً في الطلاق، ولكن معنى قولنا: إنَّه لا يُجَازَى به، هو أنَّه لا يَعْمَلُ الجزم، وإنَّ ما بعده واقع لا محالة مُتَحَقِّقٌ، وقول الشاعر:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبٍ <sup>(٣)</sup>

بالجر فيكون قد جَزَمَ عطفاً على الجواب من حيث اعتقد في الجواب، [وهو كان] <sup>(٤)</sup> الجزم.

وأمَّا (إِذْمَا) بزيادة (ما) فقد اِخْتَلِفَ <sup>(٥)</sup> فيه فقيل: إنَّه يجوز أن يُجَازَى به في الكلام كغيره، وقيل: <sup>(٦)</sup> لا يجوز إلا في الشعر كإِذَا.

(١) في الأصل (غبتك).

(٢) في الأصل (إِذَا).

(٣) البيت من الطويل، لقيس بن الخطيم، ينظر البيت في ديوانه ٨٨، الكتاب: ٦١/٣، شرح التسهيل: ٨٢/٤، المقاصد الشافية: ١٨٣/٥، ١١١/٦، الخزانة ٢٥/٧، بلا نسبة في المقتضب: ٥٥/٢، ابن يعيش: ٩٧/٤.

(٤) زيادة في الأصل.

(٥) ينظر الكتاب: ٥٦-٥٧، شرح ابن يعيش: ٤٦/٧.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش: ٤٧/٧.

إذا ثبت هذا؛ فالشرطُ هو عبارة عن الفعل الأوَّل، والجزاء والجواب عبارة عن الجملة /١٨٠: الثانية، والجزاء يقع بثلاثة أشياء<sup>(١)</sup> بـ(الفعل، والفاء، وإذا).

فأمَّا الفعل فعلى الأصل؛ لأنَّ ذلك الحرف من عوامل الأفعال فيتسلَّط عليه، وتكون الجملة الثانية مُشاكِلَةً للأولى في الفعلية.

وأما (الفاء) فإنَّما جعل جزاءً؛ لأنَّهم أرادوا أن يُجيبوا الشرط، ويجعلوا جزاءه جملة من مبتدأ وخبر، فلم يُمكنهم التوصل إليها بلا واسطة؛ لأنَّ (إن) من عوامل الأفعال فلا يتسلَّط على الأسماء فيعمل فيها، ويعقدها بالأوَّل فتوصلوا إليها بالفاء؛ لأنَّها تُعلِّق ما بعدها بما قبلها، والغرض فيه تعلُّق الجملة الثانية بالأولى؛ فإذا توصلوا بالفاء إلى المُجازاة بالجملة المُركَّبة من المبتدأ أو الخبر؛ فلهذا جيء به في جواب الشرط دون غيره من حروف العطف؛ لأنَّ ثمَّ يقتضي المُهلة والتأخير، والواو يقتضي الجمع، والجزاء يُنافي ذلك؛ لأنَّه يقتضي أن يُوجد عقيب شرطه الذي هو سبب مُرعب فيه، والفاء يقتضي التعقيب؛ فصلحت لذلك المعنى.

وأما (إذا) فنادر، وإنما قلَّ؛ لأنَّه ليس بفعل فيجاء به، ولا فيه تعقيب، ولكن أشبهه الفاء من حيث إنه ظرف، والظروف لا تستقل بأنفسها، وإنما تكون مُتعلِّقة بما قبلها، كما أنَّ الفاء لمَّا كانت عاطفة لم [تستقل]<sup>(٢)</sup> بنفسها بل تتعلَّق بما قبلها، فلمَّا جاز أن يكون الفاء جواباً لتعلُّق جملة بجملة كذلك (إذا)؛ لأنَّ ما بعده يكون جملة من مبتدأ، وخبر.

إذا تقرَّر هذا؛ فـ[إنك]<sup>(٣)</sup> تقول: إن تُقم أقم، وإن تذهب أذهب، والفاء مثل قولك: إن تأتي فأنت مُكرَّم، وإن تُخرج الدلو فلك دَرهم؛ فما بعد الفاء مبتدأ وخبر، وقال تعالى:

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وجزاء الشرط ثلاثة أشياء: أحدها: الفعل وقد ذكرناه، والآخر: الفاء في نحو: إن تأتي فأنت مُكرَّم محبوب، وإن تُخرج الدلو فلك دَرهم، وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسَ وَلَا رَهَقًا﴾ سورة الجن: الآية: ١٣، والثالث: إذا في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُصِيبَهُمْ سَيِّئَةً يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ سورة الروم: الآية (٣٦)، فموضع الفاء مع ما بعده: جزم، وكذلك موضع إذا وما بعدها؛ بدلالة أنه لو وقع في موضع ذلك فعل لظهر الجزم فيه، وعلى هذا قراءة بعض القراء ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَسَاءَ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ فجزم (يذر) مع جعله إياه على موضع فلا هادي". الإيضاح: ٢٥١.

(٢) في الأصل (يستقل).

(٣) في الأصل (فإن).

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup> تقديره: فهو يَنْتَقِمِ الله منه، وقال: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾<sup>(٢)</sup> تقديره: فهو لا يخاف / ب: ١٨٠ / فهو بعد الفاء مبتدأ، وَيَنْتَقِمِ الله: خبره، والله: فاعل الفعل، ولكن المبتدأ محذوف، وكثيراً ما يجيء المبتدأ إذا كان هو محذوفاً، ويجوز ذلك لِدِلَالَةِ الكلام عليه؛ فيكون ما بعد الفاء من الفعل مرفوعاً؛ لأنَّ الحرف الجازم لا يعمل فيه لِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا (إذا) فقولته تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَاقِدَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(٤)</sup> مبتدأ وخبر، ويكون: (الفاء، وإذا) وما بعدهما في موضع جزم؛ لأنَّه وقع رفعاً لو حَلَّ محلَّه فعل وهو الأصل، وكان مجزوماً بحق الأصل؛ كذلك هذا جوابٌ، فكان موضعُه جُزماً، وإن كان لفظه بخلافه كما قُلْنَا في قولك: مررتُ بزيد إن موضع الباء، وما بعده نَصْبٌ؛ لأنَّه مفعول به، ولو كان مكانه اسم مجرد؛ لكان منصوباً بكونه مفعولاً؛ كذلك إِذَا حَلَّتْ (الياء) مع ما بعدها محلَّه، ولهذا قرأ<sup>(٥)</sup> مَنْ جَزَمَ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> لأنَّه حملة على موضع ﴿فَكَأَيُّ لَهْفٍ﴾<sup>(٧)</sup> ومن رفعه اعتبر اللفظ، وأنَّ المعطوف عليه ليس بمجزوم لفظاً، وإنما هو جملةٌ من مبتدأ وخبر، فعطفَ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ عليها، فكانت جملةً مستأنفةً مُجَرَّدَةً من عامل.

واعلم أنَّ حرف الشرط، وغيره من عوامل الشرط لهُ صدرُ الكلام؛ لأنَّه حرفٌ وعامل في جملةٍ، فكان كالاستفهام و(مَا) النافية؛ لأنَّه إذا كان حرفاً، ويعمل في الجملة صار ما بعده في خبره، ومقطوعاً بين الجملتين أعني ما قبلها، وما بعدها حتى لا تختلط الجمل.

(١) سورة المائدة: الآية (٩٥).

(٢) سورة الجن: الآية (١٣).

(٣) ينظر ص: ٤١٨.

(٤) سورة الروم: الآية (٣٦).

(٥) (يَذَرُهُمْ) قرأها الكسائي وحمزة وخلف، (نَذَرُهُمْ) وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وقرأ حمزة والكسائي بجزم الراء، وقرأ الباقون بالرفع، ينظر النشر ٢/٢٧٣.

(٦) سورة الأعراف: الآية (١٨٦).

(٧) سورة الأعراف: الآية (١٨٦).

والأسماء التي ليست بظروف<sup>(١)</sup> نحو: (مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ)، وهذا يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء، أو باشتغال الفعل عنه، ومنصوباً بالمفعول، ومجروراً بالجارِّ، ومثل سائر الأسماء تقول: من يُقْمُ أَقْمُ؛ فَمَنْ رُفِعَ؛ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَالشَّرْطُ، وَالْجُزْءُ جَمِيعاً خَبِرَهُ كَجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَفِيهَا ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، وَهُوَ الْمُسْتَتِرُ فِي الشَّرْطِ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ مَنْ يُقْمُ هُوَ أَقْمُ، وَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقُولَ أَقْمُ إِلَيْهِ؛ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ / أ: ١٨١ / هذا المعنى.

فأما الضمير الراجع من الجملة إلى المبتدأ فهو في الفعل الأوَّل، وتقول: مَنْ تَضْرِبُهُ اضْرِبْهُ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ ضْرِبْتُهُ لَمَّا اشْتَعَلَ الْفِعْلَ عَنْهُ بِالْهَاءِ رُفِعَ؛ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ: مَنْ تُعْطِ أَعْطِ، وَمَنْ تُكْرِمُ أَكْرِمُ فَمَنْ عَامَلَهُ، وَمَعْمُولُهُ مَعْمُولُهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ عَمِلَتْ فِي الْفِعْلِ، وَلَمَّا كَانَتْ اسْمًا عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ كغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ أَنْ يَعْمَلَ الشَّيْءُ فِيْمَا عَمِلَ فِيهِ، وَسَبَبُهُ مَا ذَكَرْنَا.

وتقول في الجرِّ بمن تَمْرُزُ أَمْرُزُ بِهِ، وكذلك تقول: أَيُّهُمْ يَمْشِي امشِ مَعَهُ، وَأَيُّهُمْ [يُقْمُ]<sup>(٢)</sup> أَقْمُ مَعَهُ، وَرَفَعَهُ.

وحُكْمُ الضمير ما مضى، وفي النَّصْبِ أَيُّهُمْ تَكْرِمُ أَكْرِمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup> وعلامة الجزم سقوط النون، وكذلك ما، تقول: مَا يَكُنُّ أَطَالِعَكَ بِهِ، وَفِي النَّصْبِ مَا تَرْكَبُ أَرْكَبُ، وَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

وأما (مهما) فقد أُخْتَلِفَ فِيهِ فَذَهَبَ الْخَلِيلُ<sup>(٤)</sup> إِلَى أَنَّهَا (مَا) الْجَازِمَةُ زِيدَتْ عَلَيْهَا مَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ يَجُوزُ زِيَادَةُ (مَا) وَدُخُولُهَا فِي كُلِّ عَوَامِلِهَا فَكَذَا هَذَا أَصْلُهُ (مَا مَا) ثُمَّ كَرِهُوا تَكَرُّرَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ مِنْ (مَا) الْأُولَى (هَاءً)؛ لِتَقَارُبِ مَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ أَبُو

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد تقع أسماء مواقع إن، وتلك الأسماء منها: ما هي ظروف، ومنها: ما هي غير ظروف، فما كان غير ظرف، فنحو: (ما، ومن، وأيهم) تقول: من تُكْرِمُ أَكْرِمُ، وَأَيُّهُمْ تَعْطَى أَعْطِ، وَمَا تَرْكَبُ أَرْكَبُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ سورة فاطر: الآية (٢)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فعلاصة الجزم في الفعل بعد أي؛ حذف النون التي تثبت علامة للرفع في يفعلون، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ يَوْمَئِذٍ﴾ سورة الأعراف: الآية (١٣٢). الإيضاح: ٢٥١-٢٥٢.

(٢) في الأصل (تقم).

(٣) سورة الإسراء: الآية (١١٠).

(٤) ينظر الكتاب: ٥٩/٣.

علي: <sup>(١)</sup> "الذي يدل على تقوية هذه الطريقة، وإنهم يُبدلون الحرف لاختلاف اللَّفْظَيْن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ <sup>(٢)</sup> أراد معنى ما النافية، وأن تقول: (فيما ما مَكَّنَّاكُمْ) فيكون فيه تكرار اللَّفْظ، و(ما) الأولى بمعنى: الذي؛ فَعَبَّرَ الثانية، [فَعَبَّرَ] <sup>(٣)</sup> عنها بـ(أن) [ليكون] <sup>(٤)</sup> فيه اختلاف اللَّفْظَيْن، فإذا على قول الخليل: الجازم هو (ما) الأولى، والثانية: زائدة، وقال غيره: أصله مَه <sup>(٥)</sup> وهو اسم الفعل بمعنى: أَكْفَفَ؛ ضُمَّتْ إليه (ما) الجازمة، فعند هذا القائل الجازم /ب: ١٨١/ إنما هو (ما)، وهو الاسم الثاني؛ كأنه قال: اسكُتْ، ثم قال ما تَفَعَّلْ، وقال آخر <sup>(٦)</sup>: (مهما) كلمة واحدة، وهو حرف يُجَزَّمُ به كما هو.

قال أبو علي: "والظروف التي يُجَازَى بها: (مَتَى، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَأَيُّ حِينٍ، وَحَيْثُ مَا، وَإِذْمَا)" <sup>(٧)</sup>.

فعدَّ (إِذْمَا) من الظروف <sup>(٨)</sup>، وقد حَكِينَا عن سيبويه <sup>(٩)</sup> أَنَّ (إِذْمَا) إِذَا دخلت عليه ما كان حرفاً.

وأما (أَيُّ حِينٍ) فتحقيقه: أَيُّ، ولكنه إِذَا أُضِيفَ إلى شيء كان منه، ومن جُمَلَتِه على حسب ما يُضَافُ إليه، فلهذا لا تَخْرُجُ عدد الظروف مما ذكرنا <sup>(١٠)</sup>، وهي (مَتَى، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُ).

(١) ينظر العضديات: ٥١-٥٢.

(٢) سورة الأحقاف: الآية (٢٦).

(٣) في الأصل (وغير).

(٤) في الأصل (لتكون).

(٥) ينظر الكتاب: ٦٠/٣، وقد نُسب هذا القول للأحفش، والزجاج، والبغداديين في الارتشاف: ١٨٦٣، وفي معاني القرآن للزجاج ما يخالف ما نُسب إليه؛ إِذْ قال بعدما ذكر قول الخليل: هو الكلام وعليه استعمال الناس: ٣٦٩/٢.

(٦) ينظر النكت الحسان: ١٥١، المغني: ٣٦٨.

(٧) "... ولا يجازى بـ(حيث)، ولا بـ(إذ) حتى يلزم كل واحدة منهما (ما) تقول: متى يأتيني آت، ومتى تأتي آت، وأين تُقِيمُ أُقِيمُ، وأنى تذهب أذهب، وأي حين تركب أركب، وهذه الأسماء التي جُوزِي بها إِذَا نُصِبَتْ انتصب بالفعل الذي هو شرط". الإيضاح: ٢٥٢.

(٨) أي جعلها أبو علي اسماً، ومن قال بهذا ابن السراج في الأصول: ١٥٩/٢، وابن جني في اللمع: ٩٤.

(٩) ينظر الكتاب: ٥٦/٣-٥٧.

(١٠) ينظر ص: ٤١٥.

إذا ثبت ذاء؛ فإنه لا يجازي بـ(حيث)، ولا بـ(إذ) إلا بأن يكون معه (ما)، وإنما قلناه: لأنه في غير هذا الباب [تلزيمه]<sup>(١)</sup> الإضافة فيكون مضافاً إلى الجمل إما جملة من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، فلما أُريدَ المجازة به، وحُزِلت عنه الإضافة التي لا [يصلح]<sup>(٢)</sup> معناها مع الجزاء لأن تلك الجملة مبيّنة له موضحّة كالصّلة، والجزاء وُضِعَ على الإبهام فلم يجز فيه ما هو إيضاح، ولهذا لم يكن للاسم في الجزاء صلة نحو: (من، وما، وأي) عوضوا عن تلك الإضافة بما الزائدة فلزمتها (ما) في هذا الباب كلزوم الإضافة من غيره.

فإذا أجزم يقع بالظرف، وهو حيث ليس لـ(ما) في العمل شيء؛ لأنها زائدة عوض عن محذوف.

إذا ثبت هذا؛ فمتى قلت: من تُكْرِمُ أكرم أو أي حين تركب أركب، وكل اسم مما يجازي به إذا نصبتة فإيما نصبه بفعل الشرط لا بالجواب؛ لأن الجواب لو كان عاملاً لكانت رتبته التقديم، وقد ثبت أن فعل الشرط هو الذي يتقدم، وهو يُلازقه وقد بعد عنه الجواب، وتراخى. وكذا إذا قلت: (٣) إن تضرب زيداً أضرب؛ ففعل الشرط هو العامل؛ لأن رتبته متقدمة ولا يجوز زيداً إن تضرب أضرب، لا تنصب بالشرط، ولا بالجزاء، وإنما كان كذلك؛ لأن حرف الشرط له صدر / ١٨٢ / الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده، ولا ما بعده فيما قبله، كما قلنا في حرف الاستفهام، وما النافية؛ إذ كل واحد من هذه الحروف حرف من حروف المعاني فانفرد بحيزه، وما أثر فيه من معناه.

ولهذا قلنا: إنه إن عمل في اسم الشرط عامل غير فعل الشرط، ووقوعه مبتدأ؛ خرج من أن يكون عاملاً؛ لأنه قد زال عنه صدر الكلام؛ ولأنه صار اسماً صريحاً يعمل العامل فيه وخرج عن شبه الحرف الذي هو (إن)، وذلك نحو قولك: إن من يأتينا نأتيه، ولا تجزم؛ لأن (من) قد صار بمعنى الذي، ولكن إذا رأيت قبل (من) حرفاً فاعلاً، وقد عمل (من) فاعلم أن معمول ذلك الحرف محذوف، وهو مُقدّر؛ لأن (من) معموله نحو قوله:

(١) في الأصل (يلزمه).

(٢) في الأصل (تصلح).

(٣) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "ولا يجوز: زيداً إن تضرب أضرب، لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط، ولا بالجزاء، فإن قلت: إن زيداً تضرب أضرب؛ كان زيداً منصوباً بالفعل الذي هو شرط؛ فإن شغلت الشرط بالضمير فقلت: إن زيداً تضربه أضرب عمراً، كان زيداً منتصباً بفعل مضمير يفسره هذا الظاهر، كما أنك إذا قلت: أزيداً ضربته؟ كان كذلك". الإيضاح: ٢٥٢-٢٥٣.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً<sup>(١)</sup>

تقديره: أَنَّهُ مِنْ إِضْمَارِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَقَدْ مَضَى مِثْلُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾<sup>(٣)</sup> فَجَاءَ بِاسْمِ إِنْ ثُمَّ ابْتَدَأَ بَعْدَهُ بِجُمْلَةٍ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، هِيَ خَبَرٌ إِنْ، وَتَقُولُ: آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي؛ فَآتَيْكَ: خَبَرٌ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَ الْجَزَاءِ، وَلَا يَجُوزُ جَزْمُهُ لَمَّا مَضَى.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ زِيدًا أَتَضْرِبُ أَضْرِبُ جَازٍ، وَنَضَبُ زَيْدٍ بِالشَّرْطِ، وَقَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْجَازِمِ وَمَعْمُولِهِ وَهُوَ جَائِزٌ، وَأَقْوَى فِيهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنْ حُرُوفِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ أُمَّ حُرُوفِ الشَّرْطِ، وَهُوَ كَثِيرُ التَّصْرُفِ؛ فَجَازٍ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا؛ وَلِأَنَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ يَطْلُبُ الْفِعْلُ فَلَا يُخْفَى فَصْلُ يَفْعُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَقِلُّ ذَلِكَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَجْزُومِهِ، وَيَضْعُفُ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ:

فَمَتَى وَاغْلٌ يَنْبُهُمْ..... (٤)

وَأَمَّا إِذَا شَغَلَتِ الشَّرْطُ بِالضَّمِيرِ مِثْلَ قَوْلِكَ: إِنْ زِيدًا تَضْرِبُهُ أَضْرِبُ عَمْرًا؛ فَإِنْ زِيدًا يَنْتَضِبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ / ب: ١٨٢، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ تَضْرِبُ زِيدًا تَضْرِبُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الظَّاهِرَ قَدْ اشْتَعَلَ بِغَيْرِهِ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ: زِيدًا ضَرَبْتُهُ، أَوْ أَزِيدًا ضَرَبْتُهُ؟ فِي الْإِسْتِفْهَامِ، وَالنَّصْبُ أَجْوَدُ فِي مِثْلِ هَذَا، وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ.

(١) البيت للأخطل ينظر البيت في ديوانه: ٣٧٦، شرح شواهد المغني: ١٢٢/١ - ٩١٨/٢، الخزانة: ٤٥٧/١ - ٤٢٠/٥ وورد البيت من غير نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢٩٥/١ وشرح ابن يعيش: ١١٥/٣ والمقرب: ١٠٩/١ - ٢٧٧، الارتشاف: ٩٤٧/٢. الجآذر: أولاد البقر واحدها جؤذر، الظباء: ج ظبية وهي الغزالة. وهي هنا كناية عن النساء.

(٢) ينظر ص: ٣٠٣.

(٣) سورة طه: الآية (٧٤).

(٤) كمال البيت:

فَمَتَى وَاغْلٌ يَنْبُهُمْ يُخَيُّو هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

البيت من الخفيف، لعدي بن زيد، ينظر الديوان: ١٥٦، الكتاب: ١١٣/٣، الأصول: ٢٣٢/٢، شرح السيرافي: ٣٢١/٣، شرح الكافية الشافية: ١٥٩٩/٣، وبلا نسبة في التذييل: ١٨٣/٦.

وإن قلت: إن زيدَ تَضْرِبُهُ أَضْرِبَ عَمراً كان رفعُ زيدٍ بفعلٍ، ولا يكون مبتدأً، مثل قولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ؛ لأنَّ النحويين قالوا<sup>(١)</sup>: ما بعد (إن) لا يكون مبتدأً، ولا يكون حرفاً من حروف المبتدأ؛ لأنَّه ليس في الأسماء معاني الجزاء، وذلك لشدَّةِ طَلَبِ الفعل؛ إذ الشرط والجزاء؛ يقع بالفعل، ولهذا قيل<sup>(٢)</sup> في قوله: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَاكًا﴾<sup>(٣)</sup> إِنَّ رَفْعَهُ بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الْمُظْهَرُ، تقديره: إِنَّ هَلَاكَ أَمْرٍ، كذا ها هنا إن ضَرِبَ زيدٌ تَضْرِبُهُ، ونحو ذلك، والكوفيون<sup>(٤)</sup> يجعلون الرفع بعده مبتدأً وخبراً؛ حملاً له على ظاهر اللفظ، ودليلنا أنَّ الجزاء يطلبُ الفعل فلذلك أُضْمِرَ.

واعلم<sup>(٥)</sup> أنَّ الجازم وفعل الشرط؛ قد [يُحذَفَان] <sup>(٦)</sup> في مواضع، وهي خمسة الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وهو قولك: قُمْ أَقْم، ولا تَقْم أَضْرِبْكَ، فقولك: أَقْم، جواب الأمر، وهو مجزوم وليس معك جازم في اللفظ، وكذلك أَضْرِبْكَ، ولكنَّ إِمَّا جَزِمَ؛ لأنَّه في التقدير جوابُ الشرط، وذلك الشرط وعاملُهُ مُقَدَّرٌ بين الفعل الأوَّل والثاني، وتقديره: قُمْ إن قُمت أَقْم؛ فيكون أَقْم جواباً لذلك الشرط، وهو عَمِلَ فيه، وإمَّا حُذِفَ لشيئين:

**أحدهما:** هو أنَّ في الكلام معنى الشرط، وذلك أنَّ الأوَّل سببٌ للثاني إذا قُلْتَ: قُمْ أَكْرِمْكَ؛ فإنَّ الإكرام لا يجبُ له إلا بعد وجود القيام منه، كما يكون في الشرط الصريح؛ فلما كان فيه دلالة عليه مما ذكِرَ وشاهدٌ حالٍ؛ اسْتُعْنِيَ عنه.

**والثاني:** هو أنَّ هذه /أ: ١٨٣/ الأفعال التي في الأمر والنهي، وغيرهما قد صارت خَلْفاً عن ذلك الشرط المحذوف كالعوض عنه؛ لأنَّ الكلام يَسُدُّ بَعْضُهُ مَسَدَ بَعْضٍ؛ فلذلك أَعْنَتْ عنه فإذا تقول: أَكْرِمْنِي أَكْرِمْكَ تقديره: أَكْرِمْنِي فَإِنَّكَ إن تَكْرِمْنِي أَكْرِمْكَ، وفي النهي لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ، تقديره: لا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ إن لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ، وفي الاستفهام نحو: أَلَا

(١) ينظر الإنصاف: ٦١٥-٦١٨.

(٢) ينظر الإنصاف: ٦١٥-٦١٨.

(٣) سورة النساء: الآية (١٧٦).

(٤) ينظر الإنصاف: ٦١٥-٦١٨.

(٥) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وقد يحذف الشرط من مواضع، فلا يُؤْتَى به لدلالة ما ذكر عليه، وتلك المواضع: (الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض)، تقول: أَكْرِمْنِي أَكْرِمْكَ، والتأويل: أَكْرِمْنِي فَإِنَّكَ إن تَكْرِمْنِي أَكْرِمْكَ، والنهي: لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ، والاستفهام: نحو: أَلَا تَأْتِينِي أُحَدِّثُكَ، وأين بَيْتُكَ أَرْزُكَ، والتمني: أَلَا مَاءً أَشْرَبُهُ، والعرض: أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْراً، فمعنى ذلك كله إن تَفْعَلْ أَفْعَلْ". الإيضاح: ٢٥٣.

(٦) في الأصل (يحذف).

تأتيني أُحَدِّثُكَ، تقديره: ألا تأتيني؟ إن تأتيني أُحَدِّثُكَ، وكذلك أين بيثُك أُرُكُ، وفي التمني: ألا ماءً أَشْرَبُهُ تقديره: ألا ماءً إن أوت بماءٍ أَشْرَبُهُ، أو نحوه، وفي العرض: ألا تَنْزِلُ تُصِبُ خيراً تقديره: إن تَنْزِلُ تُصِبُ خيراً.

والنفي لا يتصور في هذا الباب؛ لأنه ليس فيه معنى الشرط، لا تقول: ما تأتيني تُحَدِّثُني؛ إذ لا يتأتى فيه أن تقول: إن لم تأتيني تُحَدِّثُني؛ لأنَّ معناه بالعكس، وذلك أنه إنما يُحَدِّثُهُ إذا أتاه؛ فكيف يكون تركُّه إتيانه شرطاً في حديثه!

قد ذكرنا<sup>(١)</sup>: (إذما)، وأنَّ سيويه قال<sup>(٢)</sup>: إنَّه حرفٌ، وما قال غيره من النحاة إنَّه حرفٌ، قال أبوسعيد: <sup>(٣)</sup> يجوز أن يكون لَمَّا رُكِبَ مع ما تغيَّر حُكْمُهُ، وصار حرفاً بعد أن لم يكن؛ لأنَّ الشيء قد يكون له حكمٌ ثم يُرَكَّب فيتغيَّر مثل: لو ولولاً.

قيل: لأبي القاسم<sup>(٤)</sup> إنَّ كان يُضَمَّ (ما) إليه يتغيَّر حُكْمُهُ عن الاسمِيَّة؛ لوجب مثله في حيثما فقال: <sup>(٥)</sup> إنَّ (إذ) ظرف زمان وهو لما مضى، والجزاء إنما يكون مستقبلاً؛ فيتناقض؛ فلذلك جاز أن يتغيَّر حكمه؛ حيث خرَّج من حدِّه، وجوزي به، وكان قبله للماضي، وليس كذلك حيث؛ لأنَّه ظرف مكان، فالجزاء به لا يُناقضُ معناه.

قال: <sup>(٦)</sup> وقال أبوسعيد<sup>(٧)</sup> حُكْمِي عن قومٍ في (إذما) أنه (إن ما) أصلُهُ، ولكن حكم (إن) إذا أدخلوا عليه ما، وألزموه أن يلزموا الفعل بعده النون نحو: إمَّا تَرِينِ، وإمَّا تَتَفَقِّنِ، وربما يُجَازَى به الشاعر، ولا يترن شعره / ب: ١٨٣ / بحذف ما والنون، أو بإدخال النون في الفعل، ولا يُمكنُهُ أن يجازى ب(إمَّا)، ولم يُدخِلْ في الفعل النون فجعلَ إذ بدلاً من (أن)؛ لأنَّ الفعل بعده لا يحتاج إلى النون فقالوا: إذما؛ فيكون معناه معنى (إمَّا) في الشرط، ومعنى الاستقبال، وإنما جعلوه بدلاً منه؛ لأنَّه على لفظه، ووزنه، وغرضُ هذا القائل أن يُبيِّنَ لمَّ جُوزِي ب(إذما)؛ لا أنه يُريدُ يجعلُهُ

(١) ينظر ص: ٤١٥.

(٢) ينظر الكتاب: ٥٦/٣-٥٧

(٣) لم أف على.

(٤) الثماني.

(٥) أبو القاسم.

(٦) ابن البنا.

(٧) لم أف على.

حرفاً بهذا التقرير، ومن جازى بإذا، وهو في الشعر؛ شَبَّهَهُ بِ(إِنْ) من حيث: إِنَّهُ يَدْخُلُ فِي  
جوابه الفاء كما يدخل في جواب (إِنْ)، وَأَنَّهُ يُقْتَضِي الجواب كما (إِنْ)؛ ولأنَّه للمستقبل  
مثل: إِنْ.

## بابُ النونِ الثَّقِيْلَةِ والخَفِيْفَةِ

اعلم<sup>(١)</sup> أنَّ النونَ في الفعلِ أُريدَ للتأكيْد، وذاك أنَّ التأكيْدَ يقعُ تارةً بتكريرِ اللَّفظِ، وتارةً بغيره، والتكريرُ نحو: اذْهَبْ اذْهَبْ، وبغيرِ اللَّفظِ نحو: اذْهَبَنَّ؛ فهذا النونُ أُقيِمَ مقامَ اللَّفظِ المُكْرَّرِ، مثل ما قُلْنَا في الاسمِ أنَّه يقالُ: رأيتُ زيداً زيداً، ورأيتُ زيداً نفسه، والنونُ الثَّقِيْلَةُ أشدُّ توكيْداً من الخفيفةِ، وذلك أنهم زادوا الخفيفةِ، وهي واحدةٌ؛ للتأكيْد؛ فإذا زاد التأكيْد وكان آكْداً جعلوا له نوناً مشدَّدةً؛ ليكُون نونينِ، بزيادةِ نونٍ على نونٍ؛ لزيادةِ تأكيْدٍ على تأكيْدٍ.

وهذا النونُ يكوْنُ في الأفعالِ؛ لأنَّه في مُقَابِلَةِ التَّنوينِ، وذلك أنَّ التَّنوينَ لِلتَّمَكِّينِ، والنونُ للتأكيْدِ؛ فجعِلَ التَّنوينُ في الاسمِ الذي له التَّمَكُّنُ، وخصَّ الفعلَ بالنونِ؛ لتأكيْدِ معناه به إذا ثبت أنَّه يُخصُّ الأفعالَ؛ فإنَّه يلحقُ منها ما ليسَ بواجبٍ نحو: جوابِ القسمِ، والأمرِ، والنهيِ، والاستفهامِ؛ لأنَّ كُلَّ هذا ليسَ بواجبٍ؛ إذ هو للاستِقبالِ، وفي الجزاءِ؛ لأنَّه وإن كان خبراً فليسَ /أ: ١٨٣/ بواجبٍ وُقُوعُهُ؛ لأنَّه خبرٌ بشرطٍ يجوزُ أن يكونَ، ويجوزُ ألا يكونَ؛ فأشبهَ ما ليسَ بواجبٍ مما ذكرناه، ولا يدخُلُ النفيُّ؛ لأنَّه خبرٌ؛ ألا تراه يجوزُ فيه الصِّدْقُ، والكذبُ، وهذه النونُ لا تدخُلُ الخبرَ؛ فإذا إنَّما تلحقُ الفعلَ المُستقبلَ دونَ الحالِ والماضي، وذلك أنَّ هذه النونَ إنَّما أُزيْدتْ؛ لتكوْنُ مُصاحِبَةً لِلَّامِ القَسَمِ؛ ليُفَرِّقَ بينَ لامِ القَسَمِ، ولامِ الابتداءِ، وهذه اللَّامُ إنَّما تدخُلُ المضارعَ دونَ الماضي، وكان سبيلُها ألا تدخُلَ الفعلَ جُمْلَةً؛ لأنَّها لامُ الاسمِ؛ إلا أنَّ المضارعَ أشبهَ الاسمِ؛ فجازَ لذلكَ دخولُ اللَّامِ التي معناها في الأسماءِ، وبقيَ الماضي على حاله فلم يُحتَجَّ فيه إلى النونِ، قال السَّمسماني: <sup>(٢)</sup> ولأنَّ النونَ؛ تُخْلِصُهُ لِلْمُسْتَقْبَلِ من حيثُ الوضعِ، ولامِ القَسَمِ تُحَقِّقُ المضارعَ بِالْمُسْتَقْبَلِ، وتَنْقُلُهُ وكذلك النونَ، وذلك مثل قولك: إنَّ زيداً ليقومُ؛ فهذا اللَّامُ لامُ الابتداءِ، ثم تقولُ: إنَّ زيداً لَيَقُومَنَّ، وذا للقَسَمِ، ولولا النونُ للتبسا.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "والنون الشديدة تلحق الفعل المستقبل، فمن مواضعها: أن تلحق مع اللام التي تدخل على الفعل لتلقي القسم، نحو: والله لتفعلنَّ، وقد يجوز أن لا تلحق النون هذا الفعل، ولحاق النون معها أكثر، ومن مواضعها الأمر والنهي نحو: اضربنَّ زيداً ولا تشتمنَّ بكراً، ولا تلحق هذه النون الماضي كما لحقت المستقبل".

الإيضاح: ٢٥٣.

(٢) لم أف علىه.

قُلْتُ: <sup>(١)</sup> فلام الابتداء تدخل على الحال، والمستقبل.

فقال: <sup>(٢)</sup> لا يمتنع؛ لأنك إذا قلت: إنَّ زيداً قائمٌ؛ ثم جاز ذلك للحال، وللاستقبال؛ فكذا إذا أدخلت عليه اللام لم يتغير منه شيء، وكذا إذا قلت: إنَّ زيداً يقومُ؛ يجوز للأمرين؛ فكذلك: ليقومُ.

إذا ثبت هذا؛ فبيان المسائل من النون الثقيلة تقول في القسم: والله لأفعلنَّ، وكذا كُئِلٌ لام في فعلٍ مُستقبلٍ فيه نون التأكيد؛ فإنه جواب القسم، وقد يكون المُقسَّمُ به محذوفاً، نحو قولك: ﴿لَأَرْجَمَنَّكَ﴾ <sup>(٣)</sup> معناه: والله لأرجمَنَّكَ؛ فيكون هذا جواب القسم محذوفٌ؛ لأنَّه مفهوم وكذا ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ <sup>(٤)</sup> ونحوه ذلك.

قُلْتُ: <sup>(٥)</sup> فقوله: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ﴾ / ب: ١٨٤ / ﴿لَأَنْصِيْبَنَّ﴾ <sup>(٦)</sup> خبر هو أو نهي؟

فقال: <sup>(٧)</sup> ليس بخبر؛ لأنَّ النون لا تدخله، يكون مثل قوله: لا أرينَّكَ، ولا تموتنَّ إلا وأنت مُسلمٌ.

فقال: <sup>(٨)</sup> ذا اتساع، وها هنا إذا كان الظاهر يُنصَرِفُ إلى غير اتساع فلا حاجة إليه، وفي هذا نظر؛ لأنَّه لا يجوز: والله لأفعلنَّ.

(١) تلميذه.

(٢) ابن البنا.

(٣) سورة مريم: الآية (٤٦).

(٤) سورة الإنشقاق: الآية (١٩).

(٥) تلميذه.

(٦) سورة الأنفال: الآية (٢٥).

(٧) ابن البنا، وقد جاء في الإرتشاف: وأما النفي بلا، أو بما، فمذهب الجمهور: أنه لا يجوز أن تدخل في المضارع، المنفي بهما، وأجاز ابن جني ذلك، وأثبت ابن مالك، ومثَّل بقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ أَنْصِيْبَنَّ الَّذِينَ﴾، ٦٥٦/٢ - ٦٥٧، قال ابن مالك: "وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ"لا" تشبيهاً بالنهي؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ أَنْصِيْبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ وقد زعم قوم: أن هذا نهي وليس بصحيح". شرح الكافية الشافية: ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ.

(٨) ابن البنا.

فإذاً الفعل المستقبل؛ إذا حَقَّه النون بُني مَعَهُ، وزال إعرابه حركةً كان أو حرفاً، فإن كان في الواحد بُني على الفتح، وفي الجمع<sup>(١)</sup> بُني على الضمِّ، وفي التأنيث على الكسر؛ أعني ما قَبِلَ النون؛ فيحُلُّ حركة البناء التي هي لالتقاء الساكنين في محل حركة الإعراب، وإنما أزالوا الإعراب، وبنوه للفُرُوق فتقول: لأفعلنَّ، وتفعَلنَّ، وفي الجمع لتفعلُنَّ، والتأنيث لتتعدُنَّ.

ألا ترى أنَّ حركة الإعراب وهي الرفع قد زالت في الواحد، والحرف الذي هو النون يزول في الجمع، وفي التشية وفي التأنيث المخاطب؛ لأنَّه علامة للرفع الذي هو إعرابٌ، وقد زال الرفع، فإذا قلت: في الاستفهام هل تفعَلنَّ؟ وانظر كيف تصنعنَّ، ثم ثنيت قلت: هل تفعَلانَّ؟ فالنون التي فيه للتأكيد.

وأما نون الرفع الذي يدخُلُ في التشية فزائلٌ، وإنما كُسِرَتِ النون؛ لأنَّها وقعت بعد ألف التشية؛ فأشبهت نون التشية، وهذا تشبيهٌ لفظي فهذه النون غير تينك، وهذا كما قلنا في يضربان إنَّه أشبه قولك: زيدان؛ بحيث كان تشيةً مثله، فعوملت نُوءُه، بتلك المعاملة؛ للتشبيه اللفظي، وفي الجمع تفعَلنَّ، وتسمعنَّ فنون الرفع ذهب لِزوالِ الرفع للبناء، و(واو) الجمع ذهبت لالتقاء الساكنين أحدهما: هي، والثاني: النون الأولى؛ لأنَّ حركة ما قبله من جنسه؛ فتدُلُّ عليه من غير اشتباه، وذلك أنَّ الضمة من جنس الواو، ويفارقُ التشية؛ لأنَّ الألف لو ذهبت لأشبهت الواحد قال الله تعالى: ﴿وَلَا نُنَبِّئُكَ﴾<sup>(٢)</sup> وتقول في المؤنث: هل تفعَلنَّ؟ / ١٨٥ / أصله تفعَلنَّ؛ فلما جاءت نون التأكيد ذهبت نون الإعراب، وبقيت تفعَلنَّ، فالتقى ساكنان، وقبل الياء حركة من جنسه ليس في ذهابها اشتباه؛ فسقطت استبدالاً بالكسرة عليها، فإن الفرق يَحْصُلُ بهذه الحركات.

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتلحق فعل الإثنين في قولك: هل تفعَلان ذلك؟ وفي القرآن ﴿وَلَا نُنَبِّئُكَ سَبِيلَ الذِّبْرِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة يونس: الآية (٨٩)، وتلحق فعل الجمع أيضاً نحو: هل تفعَلن ذلك؟ وفعل المؤنث في نحو: هل تفعَلن يا هذه؛ فتحذف النون في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنَّها علامة الرفع كما تُحذف الضمة في قولك: هل يفعلن ذلك؟".

الإيضاح: ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) سورة يونس: الآية (٨٩).

وتقول: في جماعة النساء<sup>(١)</sup> هل تَفْعَلْنَ؟ أصله تَفْعَلْنَ؛ فاجتمعت ثلاث نونات فَكُرِهَتْ ففُصِّلَ بين نون الفاعلات، والنون الثقيلة بالألف تخفيفاً؛ لتكون واسطةً بينهما فلا تلتقي؛ لأنهم يكرهون الجمع بين الحروف المتماثلة؛ ألا تراهم عَدَلُوا عن إظهار المثليين إلى الإدغام كراهةً للجمع بين حرفين مثليين، وكذلك لما اجتمعت [هزتان]<sup>(٢)</sup>؛ أدخلوا بينهما ألفاً للفصل مثل: (أَأَنْتُمْ)<sup>(٣)</sup> آإذا، ونحو ذلك.

فإذاً لا خلاف في إدخال الألف في مثل هل تَفْعَلْنَ؟ وإنما كُسِرَتِ النون؛ لوقوعها بعد ألف، فشَبَّهَتْ بنون التثنية، وكذا حُكِمَ الأمر، والنهي.

وأما إذا كان الفعل مُعْتَلًا فحرفُ العلة يصح في الواحد المذكور بكل حال، ويختلف في الجمع، والتأنيث الواحد على ما نُفَصِّلُهُ، تقول في الواحد: هل تَرْمِيَنَّ؟ وَتَعْرُوَنَّ، وَتَحْشِيَنَّ، وَأَرْمِيَنَّ وَأَعْرُوَنَّ وَأَرْضِيَنَّ.

وأما صَحَّتِ الياء؛ لأنها تحركت لأجل النون الساكنة، وحركتها خفيفة وهي: الفتحة، وهي نَصُحٌ معها سواءً كانت حركة إعراب أو بناء؛ ألا تراك تقول: رأيتُ القاضي، وفي البناء قاضيان، وقد صَحَّتِ الياء في الموضوعين.

وأما (أَحْشِيَنَّ) فعندي أن يَأُوهُ صَحَّتْ، وإن كانت مُتَحَرِّكة قد انفتح ما قبلها؛ لأنه لو قُبِلَتْ ألفاً وحُذِفَتْ لالتقاء الساكنين لم يَدُلْ على أصل الياء شيء؛ لأن قبلها فتحة ليست من جنسها.

وأما الجمع فإن كان ما قبل الواو ضمة سقطت الواو لالتقاء الساكنين، وإن كانت فتحة حُرِّكَتِ الواو بالضمّ تقول: /ب: ١٨٥ / هل تقضن، وترمنن، وأقضن، وارمنن، وكذلك تغزن، واغز؛ لأنه قبل دخول النون كان تقضون، واقضوا؛ إذ كانت الياء سقطت لحركتها الثقيلة، وهي الضمة؛ فلما جاءت النون الثقيلة ذهبت نون الإعراب، و(واو) الفاعلين؛ لالتقاء الساكنين؛

(١) ابن البنا يشرح قول أبي علي: "وتلحق فعل جماعة النساء في نحو هل تفعلن ذلك، فتدخل هذه الألف لتفصل بين النونات كما أدخلتها في نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ سورة النازعات: الآية (٢٧)، لتفصل بين الهمزتين، وتكسر النون لوقوعها بعد الألف". الإيضاح: ٢٥٤.

(٢) في الأصل (همتان).

(٣) ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ سورة النازعات: الآية (٢٧).

فبقي تَقْضِيَنَّ، فضمُّ الضادِ تُنْبِئُه على الواو، وتُدَلُّ على الجمع، ولا تُثَلُّ: اقْضِيَنَّ، كما قلت: اقْضِيَنَّ؛ لأنهما يفترقان في الحركة كما أنك لم تقل: هو يَقْضِي، وإن قلت: يُقْضِي.

وكذلك اغْزَنَّ كان اغْزُوا ثم جاءت النون فذهبت الواو التي هي اسم، وإن انفتح ما قبل واو الجمع فحركتها بالضم نحو قولك: ارمؤن، واخشؤن، ولتبلؤن، ولترؤن، ورؤن من رؤى في جمع الأمر؛ إذ كان قبل دخول النون فيه واو الجمع، وقد ذهب لام الفعل، وإنما بقيت واو الجمع لمعنيين:

أحدهما: أن الحركة التي قبلها خفيفة، وهي الفتحة.

والثاني: هو أن تلك الحركة ليست من جنس الواو؛ إذ هي فتحة فلا تُنْبِئُه على الواو لو سقطت.

ويفارقُ كُلَّ واو جمعٍ قبلها ضمَّةٌ بهذين المعنيين، وتقولُ في المؤنث: هل ترمين؟ وتَقْضِيَنَّ، وتَغْزَنَّ وفي الأمر اقْضِيَنَّ، واغْزَنَّ، وذلك أن أصله ترمين؛ فحُذِفَ لام الفعل لالتقاء الساكنين بعد أن سُكِّنَ لالتقاء الساكنين لاجتماع الأمثال فبقي ترمين، وجاءت نون التوكيد فذهبت نون الإعراب؛ فاجتمع ساكنان الاسم، وهو ياء الفاعلة والنون، فلم يُمكن تحريك الياء، وقبلها كسرة، كما لا يجوز قاضي، فحُذِفَتْ جملةً.

وتَغْزَنَّ أصله تَغْزَوِيَنَّ، فكروهوا الكسرة على الواو مع حركة ما قبلها؛ فسكَّنوها فاجتمع ساكنان فحُذِفَتْ الواو، ثم أبدلوا ضمَّة الزاء كسرة/ أ: ١٨٦؛ لِيَتِمَّكَنَ بها من الياء فبقي تَغْزِيَنَّ، وكذلك أُغْزَوِيَّ ثم صار أُغْزِيَّ، وبقيت ضمَّة الهمزة؛ لأنَّ الكسرة عارضة، كما أن الكسرة في امشوا بقي للشيعين عارضة؛ لأجل واو الجمع ثم عُمِلَ به مثل ما عُمِلَ في ترمين؛ لأنَّ الياء التي تبقى في الموضوعين اسم؛ إلا أنه يُشَمُّ الزاي الضم، فيقال: تَغْزَنَّ؛ لِيُعْلَمَ، أو أصله الضم، ولا يجوز أن لا يُشَمُّ، ومثله لو كان قبل هذه الياء فتحة حُرِّكَتْ الياء بالكسرة مثل قولك: هل تَحْشِيَنَّ، وأرضيَنَّ لما مضى.

ومنه ﴿فَأَمَّا تَرِينٌ﴾<sup>(١)</sup> فالياء اسم الفاعلة، وحُرِّكَتْ لِالتقاء الساكنين؛ إذ كان (تَرِينٌ) ثم دخلت النون الثقيلة، وأَمَّا حُرِّكَتْ لما مضى من المعنيين، والجزء الذي يلحقه النون هو إذا كان (إن) مع (ما) نحو قوله: (إِمَّا تَرِينٌ) و(إِمَّا تَثَقَّفَنَّ) ونحو ذلك قال ابن جني:<sup>(٢)</sup> لأنهم لما أكَّدوا الحرف بما، كان تأكيد للفعل أولى.

وأَمَّا إذا كان النون مع المضاعف فليس إلا الإدغام نحو: (رُدُّ) وذلك أنه يجوز فيه الإظهار والإدغام؛ إذ لم يكن نون نحو قولك: رُدُّ، وازدُدُّ؛ لأنَّ الدال الثاني ساكنٌ فإذا دخلت النون الثقيلة قُلْتَ: رُدُّنَّ<sup>(٣)</sup>، ولا تُقَلِّ: ازدُدَّنَّ كما لا تقول: ازدُدُّ؛ لأنَّ الدال الثاني قد تحرك، وتخصَّصَ بالنون، ومعلومٌ أنهم لا يظهرون إذا تحرك المثلان فلا يقولون: رَدَدَ، يَزُدُّ؛ كذلك هذا.

وأَمَّا أسماء الأفعال مثل: عليك، ودونك، وصه ونحو ذلك، فلا يلحقها النون؛ لأنها أسماء وُضِعَتْ للأفعال، وليست بأفعال.

وأَمَّا (هَلُمَّ) فمن لم يُصِرِّفْهُ فهو مثل ذلك، ومن ثنَّاه، وجمعه فقال: هَلُمَّا، وهَلُمَّوا، وهم تميمٌ، فقد جعله فعلاً صريحاً؛ فيجوز دخول النون فيه نحو: هَلُمَّنَّ.

وأَمَّا النون/ ب: ١٨٦ / الخفيفة فإنها تدخل في كل موضع دخلت فيه الثقيلة؛ إلا في الشيعين الثنية، وجمع النساء، لا تقول: اضربان، ولا تضربان، ولا اضربنان، ولا تضربنان؛ لأنه يجتمع فيه ساكنان ليس الثاني منهما مُدْعَمًا، وهذا لا يجوز.

قال أبو علي:<sup>(٤)</sup> لما يلزم من التقاء الساكنين على غير حدِّه في أكثر كلامهم.

أي: أنَّ الساكنين إنما يلتقيان على حدِّ محصورٍ، وشرطٍ مُعْتَبَرٍ، وهو أن يكون الأوَّل حرف مدٍّ، والثاني مُدْعَمًا نحو: دَابَّةٌ وشابَّةٌ، ولا يمكن تحريك هذه النون ليزول أحد الساكنين؛

(١) سورة مريم: الآية (٢٦).

(٢) ينظر المختصَّب: ٤٢/٢.

(٣) وزعم الخليل أن أناساً من بكر بن وائل يقولون: رُدُّنَّ، ومَدَّنَّ، ورَدَّتْ جعلوه بمنزلة رَدَّ ومَدَّ. ينظر الكتاب ٥٣٥/٣.

(٤) "وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخله إلا فعل الإثنين، وفعل جماعة النساء، فإنها لا تدخل في هذين الموضعين في قول عامة النحويين؛ لما يلزم من التقاء الساكنين على غير حده في أكثر كلامهم، فمثال دخول الخفيفة على الفعل: اضربنَّ زيداً، وللجمع اضربنَّ زيداً، وللمؤنث اضربنَّ زيداً". الإيضاح: ٢٥٤.

لأنَّ هذه في موضعٍ يجبُ تحريكُ الساكنِ في مثله لا يُحَرِّكُ وهو إذا وُصِلَ وَلَقِيَهُ ساكن، وقال يونس<sup>(١)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup> يجوز هذا، وإن كان فيه ساكنان، قال: لأنَّه إذا كان أولهما حرف مدَّ جاز نحو: قراءة من قرأ<sup>(٣)</sup> (مُحْيَاي) <sup>(٤)</sup> كذلك هذا، فقليل ليونس: <sup>(٥)</sup> إذا جَوَّزَت دخول النون في هذين الموضعين فكيف تقفُ عليه، وهذه النون في موضع الوقف تبدل ألفاً إذا كان قبلها فتحة، فقال: <sup>(٦)</sup> أقفُ عليها بالألف، وأمُدُّ ألف التثنية، والألف الفاصلة فصل مدَّة؛ ليكون لألفِ العَوْضِ، فأقول: اضْرِبْنَا واضْرِبْنَا؛ ليكون ألفين، فقال الزجاج: <sup>(٧)</sup> لو مدَّ إلى العصر لم يكن إلا ألفاً واحدة.

وقول أبي علي: <sup>(٨)</sup> "لا يجوز في قول عامَّة النحويين أي: أكثر النحويين، ولم يُردَّ جميعهم؛ لأنَّ يونس ليس معهم، كما أنَّ سيبويه<sup>(٩)</sup> اختار النصب في ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ <sup>(١٠)</sup> لأنَّه موضع آخر، ثم قال: <sup>(١١)</sup> "إلا أنَّ العامَّة أبتْ إلاَّ الرفع، أراد أكثر القراء لا كلُّهم؛ لأنَّه قُرئ بالنصب.

إذا ثبت هذا؛ فإنَّ النون الخفيفة يُكْتَبُ بالألف إذا كانت قبله فتحة؛ لأنَّه كالتنوين في الأسماء، ثم أ: ١٨٧/ ثبت أنَّه يكتب بالألف في موضع النصب، كذلك هذا فإذا كُتِبَ بألف نون ليُفَرَّقَ بينه، وبين ألف التثنية، وإمَّا ثبتت الخفيفة في الوصل دون الوقف، كما أنَّ التنوين يكون للوصل، ويسقط في الوقف إذا ثبت أنَّه لا يُوقَفُ عليه بالنون؛ فإنَّه إنَّ كانت قبله فتحة

(١) ينظر التصريح: ٣١١/٢.

(٢) ينظر الإنصاف: ٦٥٠.

(٣) قرأ نافع وورش وقالون وأبو جعفر: "محيائي" بإسكان الياء؛ وقرأ عيسى بن عمر والمحدري: محيئاً؛ وقرأ الجمهور: "محيائي" بالفتح بعد الألف. ، النشر ٢/٢٦٧، البحر المحيط: ٤/٣٣٨-٣٣٩.

(٤) سورة الأنعام: ١٦٢.

(٥) ينظر الكتاب: ٥٢٧/٣، شرح السيراني: ٤/٢٦١.

(٦) يونس، ينظر الكتاب: ٥٢٧/٣.

(٧) ينظر شرح السيراني: ٤/٢٦١.

(٨) ينظر الإيضاح: ٢٥٤.

(٩) ينظر الكتاب: ١/١٤٤.

(١٠) سورة المائدة: الآية (٣٨).

(١١) ينظر الإيضاح: ٢٥٤.

أُبْدِلَ أَلْفًا وُوقِفَ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ كَسْرٌ لَمْ يُبَدَّلْ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَنوينِ فِي الْأَسْمَاءِ، إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ يَسْقُطُ، وَيُجْعَلُ الْأَلْفُ عِوَضًا عَنْهَا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَالْعِوَضُ حَرْفٌ خَفِيفٌ فَجَازَ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ لَمْ يُبَدَّلِ التَّنوينِ بِأَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ وَزَيْدِي، كَمَا يُقَالُ: زَيْدًا، كَذَلِكَ هَذَا النون.

وَأَمَّا النون الثقيلة فالوصل، والوقف فيه [سيان] <sup>(١)</sup>، إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: [اضْرِبَنَّ] <sup>(٢)</sup> يَا هَذَا، وَلَا [تَضْرِبَنَّ] <sup>(٣)</sup>، وَإِذَا وَقَفْتَ قَلْتَ: اضْرِبَا كَمَا تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا <sup>(٤)</sup> .....

أَي: فَاعْبُدَا، وَكَذَلِكَ لَا تَضْرِبَا وَ﴿لَسْتُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> وَتَقُولُ: فِي الْجَمْعِ اضْرِبَنَّ يَا هَذَا، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ رَدَدْتَهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ النون، وَقَلْتَ: اضْرِبُوا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ كَانَتْ سَقَطَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَدْ زَالَ أَحَدُهُمَا بَزْوَالِ النون؛ فَجَعَلَتْ الْوَاوُ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: هَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ قَلْتَ: هَلْ تَضْرِبُونُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ قَبْلَ النون؛ فَلَمَّا دَخَلَتْ وَبَنِي زَالَتْ النون الَّتِي كَانَتْ فِيهِ لَزْوَالِ الرَّفْعِ، وَبَقِيَتْ الْوَاوُ، وَبَعْدَهَا نون التوكيد الخفيفة، وَهِيَ سَاكِنَةٌ؛ فَإِذَا حَدَفْتَ /ب: ١٨٧/ نون التوكيد لأجل الوقف زال ما كان شَعَثَ <sup>(٦)</sup> واو الجمع، ونون الإعراب؛ فَجَعَا كَمَا كَانَا، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ: هَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، ثُمَّ وَقَفْتَ قُلْتَ: هَلْ تَضْرِبَنَّ، وَإِذَا قَلْتَ: اضْرِبَنَّ يَا هَذَا ثُمَّ وَقَفْتَ قَلْتَ: اضْرِبِي.

(١) فِي الْأَصْلِ (شِبَان).

(٢) فِي الْأَصْلِ (اضْرِبَا).

(٣) فِي الْأَصْلِ (تَضْرِبَا).

(٤) كَمَالِ الْبَيْتِ:

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْثَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

الْبَيْتِ مَلْفَقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ فِي دِيْوَانِ الْأَعْمَشِيِّ: ١٣٧، وَهِيَ:

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْثَاتِ لَا تَأْكُلَنَّهَا وَلَا تَأْخُذَنَّ سَهْمًا حَدِيدًا لَتَقْصِدَا

وَذَا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكَنَّه وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، يَنْظُرُ الْكِتَابُ: ٥١٠/٣، الْمُقْتَضِبُ: ١٢/٣، سِرُّ الصَّنَاعَةِ: ٦٧٨/٢، الْأَزْهِيَّةُ: ٢٧٥، تَذَكَّرُ

النَّحَاةُ: ٧٢، شَرَحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٧٧/٢، ٧٩٣، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِنْصَافِ: ٦٥٧/٢، رِصْفُ الْمَبَانِي: ٣٢، ٣٣٤،

شَرَحُ ابْنِ يَعِيشَ: ٣٩/٩، أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١١٠/٤.

(٥) سُورَةُ الْعَلَقِ: الْآيَةُ (١٥).

(٦) أَيِ فَرْقٍ، يَنْظُرُ اللَّسَانَ: ١٦٠/٢.

وإذا وُصِلَ هذه النون بما بعده، ولَقِيَهُ ساكن حذفتْ النون جملةً لِإلتقاء الساكنين، ولم تُحَرِّكْهُ لا غير مثل قولك: [إِضْرِبَنَّ] <sup>(١)</sup> يا هذا ثم تقول: اضْرِبِ الرجل قال الشاعر:

لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ <sup>(٢)</sup>

أراد لا تُهَيِّنَنَّ، فلَمَّا لَقِيَهُ ساكنٌ سقط.

واعلم أنَّ النون التي تدخل في الجزء فأكثر [ما تدخل مع (إِنَّ) و(مَا)] <sup>(٣)</sup> في الكلام، وقد تدخل مع غير (إِنَّ) و غيره (مَا)، وهو قليل في الشعر نحو قوله:

مَنْ تَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بَأَيِّبٍ أَبدا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي <sup>(٤)</sup>

لأنَّ الجزء شُبِّهَ بما ليس بواجبٍ، ولا يدخلُ مع النفي في الكلام نحو قولك: والله لا أفعلَنَّ وأما قوله:

ولا أنبأنَّ أنَّ وجهك شأنه ..... <sup>(٥)</sup>

فهو نهي؛ لأنَّه ينهاها، وإنَّ كان لفظ النهي أسنده إلى نفسه، وكذا لا أريَنَّك ها هنا نهي، والمقصود بالنهي المخاطب، ولكن قد يدخلُ نون التوكيد في الشعر نحو قوله:

(١) في الأصل (اضربا).

(٢) البيت من المنسرح، للأضبط بن قريع، ينظر لباب الآداب للثعالبي: ١٢٠، الحماسة البصرية ٢: ٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٠٨، شرح شواهد المغني ٤٥٣، الخزانة ١١/٤٥٠، ٤٥٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢١، شرح ابن يعيش: ٤٣/٩، ٤٤، رصف المباني: ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٣٢، شرح ابن الناظم: ٤٤٧ شرح ابن عقيل: ٢/٣١٨.

(٣) في الأصل (فأكثره ما مثل أما).

(٤) البيت من الكامل، لبشر بن أبي حازم، ينظر ديوانه: ١٦٠، الكتاب: ٣/٥١٦، المقتضب: ٣/١٤، المقرب ٢/٧٤ الارتشاف: ٢/٦٥٥، المقاصد النحوية: ٤/١٨٠٦، شرح ابن عقيل: ٣/٣١١، الخزانة ١١/٣٨٧.

(٥) كمال البيت:

ولا أنبأنَّ أنَّ وجهك شأنه خموشٌ وإنَّ كانَ الحميمُ حميمٌ

البيت من الطويل، لعبد قيس بن خفاف البرجمي شرح شواهد الإيضاح: ١١٣، وبلا نسبة في الحلبيات: ٢٥٦، التذييل: ٢/٢٨٠.

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ      شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا<sup>(١)</sup>

أي: [يعلمن]<sup>(٢)</sup>، ومنه قول المتنبي:

بَادٍ هَوَاكَ صَبْرَتَ أُمَّ لَمْ تَصْبِرَا .....<sup>(٣)</sup>

وقوله: (شيخاً على كُرسِيه) يصف رغبة اللب، وكثرة، وعظم زبده، والشخب، واجتماع الرغبة فوقه كالعمامة على رأس شيخ إذا [رأه]<sup>(٤)</sup> من لم يعلم حاله، وإنما جوزوه؛ لأنه / ١٨٨ / شبة بهل؛ لأنه ليس بواجب؛ إذ ما ثبت مع النفي شيء.

ولا تدخل النون في الخبر في الكلام، ولكن [تدخله]<sup>(٥)</sup> في ضرورة الشعر على ضعف، وعلمته أنه يشبه بالأمر والنهي، كما أن ما بعد الفاء في الخبر الواجب لما نصب بإضمار أن تشبيهاً بالأمر، والنهي في قوله:

فَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا<sup>(٦)</sup> .....

كذلك الخبر في هذا شبة بالأمر، وهو مثل قوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ      تَرْفَعَن تَوْبِي شَمَالَاتٍ<sup>(٧)</sup>

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢١/٢، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للديري أو لعبد بني عيس في شرح شواهد المغني: ٩٧٣/٢، المقاصد النحوية: ١٨٠٤/٤، الخزانة: ٤٠٩/١١، ٤١١، ولأبي حيان الفقعسي في التصريح ٣٠٥/٢، المقاصد النحوية ٣٢٩/٤؛ وبلا نسبة في الكتاب: ٥١٦/٣، سر الصناعة: ٦٧٩/٢، الإنصاف: ٤٠٩/١، رصف المباني: ٣٣، ٣٣٥، شرح الأشموني: ١١٣/٣.

(٢) في الأصل (يعلما).

(٣) كمال البيت:

بَادٍ هَوَاكَ صَبْرَتَ أُمَّ لَمْ تَصْبِرَا      وَبُكَاءَ إِنْ لَمْ يَجِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

البيت من الكامل، للمتنبي، ينظر ديوانه: ١٦٠/٢، أمالي ابن الحاجب: ٧٤٨/٢، تمهيد القواعد: ١٨٤٦/٤، الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٣٩٣.

(٤) في الأصل (رآيه).

(٥) في الأصل (يدخله).

(٦) سبق تخريجه، ص: ٣٩٧.

(٧) سبق تخريجه، ص: ٢١٧.

وكان (ما) لما دخلت على (رُبِّ) ما في أوّل الكلام حَسَّنَتْ زيادة النون كإمّا، ونحوه  
قُلْتُ: (١) ومثله قول الآخر:

وَبَعْضُ الْوَصَايَا فِي أَمَاكِنٍ تَنْفَعَا (٢) .....

أراد يَنْفَعُنْ، وكُلُّ هذا ليس بقياسٍ.

تم الجزء الأوّل والثاني من شرح كتاب الإيضاح عن أبي علي الفارسي رحمه الله وهذا آخر  
شرح كتاب الإيضاح ويتلوه إن شاء الله شرح كتاب التكملة (٣)، أوّله من ذلك قوله تعالى:  
﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٤) (فأنّ) هاهنا هي المخففة من الثقيلة.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

وفرغ من نسخهِ المستغفر من ذنبه صاحبه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن محمود بن بركات  
الشامي الأصل المنشأ بالرها (بها) رابع شهر الله الأصم (٥) رجب سنة تسعين وخمسمائة،  
وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على محمد وآله الطاهرين. /ب: ١٨٨/

(١) تلميذه.

(٢) كمال البيت:

فأوصيك إن فارقتني أم معمرٍ وبعضُ الوصايا في أماكن تنفعا

البيت من الطويل، لم أقف على قائله، ينظر المحكم: ١٣٤/٨، اللسان: ١٠٤/١٠، تاج العروس: ٢٩٥/١.

(٣) لأبي علي الفارسي.

(٤) سورة يونس: الآية (١٠).

(٥) وفي بعض الحديث: شهر الله الأصم. ويُقال: إنما سمّاه الأصم لأنه حرمه فلا يسمع فيه فقعة سلاح ولا حركة قتال  
وقد حرّم غيره من الشهور وهو ذو القعدة وذو الحجة، غريب الحديث: ٥/٣.

## الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثر.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأمثال .
- فهرس البلدان والأماكن.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الفاتحة		
٧٩	٦	﴿أَهْدِنَا﴾
٣٠٠، ٧٩	٦	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾﴾
٣٠٠	٦	﴿صِرَاطَ﴾
٣٠١	٧ - ٦	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
٧٩	٧	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾
٨٦	٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾
٧٩	٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾
٣١٨، ٨٦، ٧٩	٧	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾
سورة البقرة		
٣٢٣	٦	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾
٣٣	١٩	﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءَ آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوْعِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾
١٤٣	٢١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾
٢٢٠	٣٥	﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
٢٠٣	٣٨	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
٤٠١، ٣٩٩	٤٢	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾
٤٠١	٤٢	﴿وَتَكُنُوا﴾
٥	٦٨	﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾
٣١٤	٧٤	﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾
٥٥، ٥٤	٩١	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾
٣٩٨	١١٧	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٢	١٨٧	﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾
٣٥٧	١٩٨	﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾
٣٢	٢٠٧	﴿مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾
٤٠٧	٢١٤	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
٤٠٧	٢١٤	﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
٣٠٢	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾
١٨٩	٢٥٤	﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾
٤٠٢	٢٥٩	﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
١٣١	٢٦٠	﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾
سورة آل عمران		
١٥٤	٢٦	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾
٤٧	٤٥ - ٤٦	﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ أَوْ يَكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾
٢٨٤	٥٩	﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾
٢٨٤	٥٩	﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾
٣٠٢	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾
٤١٢	١٤٢	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا﴾
٤٠٠، ٣٩٩	١٤٢	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾
٥٢	١٥٤	﴿يَعْتَنُونَ طَائِفَةٌ﴾
٥١	١٥٤	﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾
٢٧٣، ٢٦٧	١٥٤	﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِيهِ﴾
٢١٧	١٥٩	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾
٤٠٥	١٧٩	﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿نَسَاءُ لُونِ يَهُدَىٰ وَالْأَرْحَامِ﴾	١	٢٧١
﴿وَالْأَرْحَامِ﴾	١	٣٠٧
﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	١	٢٧١
﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنِ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾	٤	٦١ ، ٦٠
﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُّورَثُ كَلَالَةً﴾	١٢	٤٦
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾	٢٩	٨٢
﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٣٨٨
﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ﴾	٥٧	٩٠
﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	٦٦	٦٨
﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩	٥٥
﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ﴾	٧٩	٤٠١
﴿فَحَيُّوْا بِأَحْسَنِ مِمَّا﴾	٨٦	٣٤٠
﴿أَوْ جَاءَكُمْ وَكُنْتُمْ حَصِرْتُمْ صُدُّوهُمْ﴾	٩٠	٢٨٣ ، ٢٧٩
﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾	٩٥	٧٨ ، ٧٦
﴿أَنْتُمْ هِيَ خَيْرٌ﴾	١٧١	١٥
﴿أَنْتُمْ هِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٧١	١٦
﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾	١٧٦	٤٢٤
﴿بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾	١٧٦	٣٣
سورة المائدة		
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ﴾	٣	٨٦
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾	٣	٩٢
﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾	٢٤	٢٢٠
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾	٣٨	٤٣٣

الصفحة	رقمها	الآية
٢٥٩	٩٥	﴿ هَذَا يَبْلُغُ الْكَفْبَةَ ﴾
٤١٩	٩٥	﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾
٣٣٩	١١٩	﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ ﴾
٢٥٦	١١٩	﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ ﴾
سورة الأنعام		
٣٩٥	٢٧	﴿ يَلِينَا نُرُدُّهُ وَلَا تَكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنا وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٩٣	٥٢	﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْرِ وَالْعَيْشِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٣٩٣ ، ٣٩٠	٥٢	﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾
٢٨١ ، ٢٧٩	٩٢	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾
٥	٩٤	﴿ لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ ﴾
١٩	١٣٧	﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾
٢٢٠	١٤٨	﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾
٢٣٢	١٥٤	﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾
٢٣٢	١٥٤	﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾
سورة الأعراف		
١١٢ ، ١١٠	٤	﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾
١١٢ ، ١١٠	٤	﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾
٩٦ ، ٩٤	٧٣	﴿ هَذِهِ نَافَةٌ لَكُمْ آيَةٌ ﴾
٢٩٩	٧٥	﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ آسَاسَكُمُ مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ آسَاسُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾
٤٢٠	١٣٢	﴿ مَهْمَا تَأْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
٢٤٧ ، ٢٧ ، ٩ ، ٨	١٥٥	﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾
٤١٨	١٨٦	﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَنْفَعُهُمْ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَلَاهَادَىٰ لَهُ﴾	١٨٦	٤١٩
﴿وَيَذَرُهُمْ﴾	١٨٦	٤١٩
سورة الأنفال		
﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَأَنْصِيْبِينَ﴾	٢٥	٤٢٨
﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَأَنْصِيْبِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	٢٥	٤٢٨
﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾	٣٢	٢٦٩
﴿وَالرَّكْبُ أَصْفَلَّ مِنْكُمْ﴾	٤٢	٣
سورة التوبة		
﴿قَسَلْنَاهُمْ لَأَلَّهُ أَنْ يَوْفَكَوْت﴾	٣٠	١٩٧
﴿ثَانِي أَتْنِينَ﴾	٤٠	٥٢
﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ مَرَدُوا﴾	١٠١	٢٣١
﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوْلِيَّوِي﴾	١٠٨	٢٣٥
سورة يونس		
﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلرَّبِّ الْعَلِيِّمِينَ﴾	١٠	٤٣٧
﴿جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِيَسْئِلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾	٢٧	٢١١
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْمُونَ﴾	٤٢	١٧٠
﴿إِي وَرِي﴾	٥٣	٢٤٨
﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١	٢٧
﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾	٨٩	٤٢٩
﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٨٩	٤٢٩
سورة هود		
﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا﴾	٢٧	٢٥٩
﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾	٤٣	٩١
﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾	٦٤	٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا ﴾	١٠٦	٥٨
سورة يوسف		
﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ ﴾	٩	٢١٩
﴿ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾	٩	٢١٩
﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِزَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾	٢٧	٢٨٣
﴿ يُوسُفُ ﴾	٢٩	١٥٤ ، ١٣٦
﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾	٢٩	١٣٣
﴿ حَسْبُ لِلَّهِ ﴾	٣١	٨٤ ، ٨٣
﴿ وَقُلْنَا حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٨٤
﴿ وَقُلْنَا حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٨٤
﴿ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتَنِّي يُوسُفُ عَنْ نَفْسِهِ قُلْتُ حَسْبُ لِلَّهِ ﴾	٥١	٨٤
﴿ هَذِهِ بَضْعَةٌ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	٦٥	٢٨٣
﴿ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيَّامٌ ﴾	٩٢	٢٠١ ، ٢٠٠
سورة الرعد		
﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾	٤٣	٢١٢
سورة الحجر		
﴿ زَيْمًا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٢	٢١٩ ، ٢١٨
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾	٣٠	٢٦٧
سورة الإسراء		
﴿ وَنُخْرِجْ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا ﴾	١٣	٤٧
﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ ﴾	٧٦	٣٨٨
﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	١١٠	٤٢٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الكهف		
﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾	١٢	٣٢٣
﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ﴾	٢٥	١٠١
﴿إِن تَرَىٰ أَنَا أَقَلُّ مِنكَ﴾	٣٩	٢٦٩
﴿أَنَا أَقَلُّ﴾	٣٩	٢٦٩
سورة مريم		
﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	٤	٦٠
﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾	٢٦	٤٣٢
﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾	٤٦	٤٢٨
سورة طه		
﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾	٧	٣٣٩
﴿مَكَانًا سُوًى﴾	٥٨	٧٥
﴿لَا تَقْرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾	٦١	٣٩٢
﴿إِنَّهُ مِن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾	٧٤	٤٢٣
﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ﴾	٧٥	٢٥٩
﴿الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ﴾	٧٥	٢٦١
﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عِزِّي﴾	٨١	٣٩٠
سورة الأنبياء		
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٨٠، ٧٦
﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ﴾	٥٧	٢٤٢، ٢٢
﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾	٩٢	٥٧
سورة الحج		
﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾	٩	٥٢
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢٥	٥٤

الصفحة	رقمها	الآية
٥٣	٢٥	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾
٥٣	٢٥	﴿وَيَصُدُّونَ﴾
٤١٣	٢٩	﴿ثُمَّ لَيَقْبِضُوا نَفْسَهُمْ وَلَيُؤْفَوْنَ نَذْوَهُمْ﴾
٦٣	٣٠	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
سورة المؤمنون		
٧٩	٢٣	﴿مَالِكُ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾
٣٥٢	٤٤	﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾
سورة النور		
٦٣	٣٠	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَنْصُرِهِمْ﴾
٧٢	٣٠	﴿يَغُضُّونَ مِنْ أَنْصُرِهِمْ﴾
٧٨	٣١	﴿غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَابَةِ﴾
سورة الفرقان		
٣٩٥	٧	﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَهُ مَلَكٌ﴾
٣٩٦	٧	﴿فَيَكُوبُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾
٣٩٦	٨	﴿أَوْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾
سورة الشعراء		
٥	٢٥	﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٢٥﴾﴾
٨٨	٧٧	﴿فَاتَّبَعَهُمْ عَذُوِّي إِلَىٰ أَرْبَ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾
٣١٠	١٩٧	﴿أَوْ لَوْ كَانَ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾
سورة النمل		
٢١٤	١٢	﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾
٢١٣	١٢	﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾
٢١٣	١٢	﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٥	١٩	﴿فَنَبَسْهُمَ ضَاحِكًا﴾
٢٠٩	٢٥	﴿أَلَّا تَسْجُدُوا﴾
٢٥٧	٨٩	﴿مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ﴾
سورة القصص		
٢١٨	١٥	﴿هَذَا مِنْ شِعْبِئِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾
٣	٢٢	﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلَقَّاهُ مَدِينٌ﴾
٣٧٢	٣١	﴿تَهْتَرُ كَأَنَّهُ جَانٌّ﴾
سورة العنكبوت		
٤٠٢	١٢	﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾
١٢٦	٦٠	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾
سورة الروم		
٤١٩، ٤١٨	٣٦	﴿وَأِنْ نُصِيبَهُمْ سَيْئَةً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
سورة لقمان		
٥٦	١٨	﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾
٥١	٢٧	﴿وَالْبَحْرُ مُمَدَّدٌ﴾
سورة السجدة		
٣٢٦	١	﴿الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾
٣٢٦	٣	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
سورة الأحزاب		
٩٢	٥٣	﴿إِلَّا طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾
سورة سبأ		
١٤٢	١٠	﴿يَجِبَالٍ أَوْيٍ مَعَهُ وَالطَّيْرِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٤	٣٣	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
سورة فاطر		
٣٤٠	١	﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّشَىٰ وَتُلْكَ وَرَبِّعٌ﴾
٤٢٠	٢	﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾
٨٠	٣	﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾
سورة يس		
١٥٣	٣٠	﴿يَحْضَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾
٣٩٨	٨٢	﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾
سورة الصافات		
٢٠٢	٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ ﴿٤٧﴾﴾
٢٠	٥٥	﴿فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ﴾
٥٣	١٠٣	﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا﴾
٥٣	١٠٤	﴿وَنَدِينَهُ﴾
٣١١	١٤٧	﴿أَوْزِيدُونَ﴾
سورة ص		
٢٠٥	٣	﴿وَلَاتَ حِينَ﴾
٢٠٥	٣	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾
٢١٦	٣٢	﴿حَتَّىٰ تَوَارَّتَ بِالْحِجَابِ﴾
٣٢٧	٦٣	﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ﴾
سورة الزمر		
٣٤٠	٣٥	﴿وَيَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
١٥٤	٤٦	﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
٥٣	٧٣	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقِفْتَحْتَ أَبْوَابَهَا﴾
٥٣	٧٣	﴿وَقِفْتَحْتَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧٣	٣٩٩
سورة غافر		
﴿إِنَّا كُلُّ﴾	٤٨	٢٧٣
﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾	٤٨	٢٧٣
﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾	٦٧	١٣١
سورة فصلت		
﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّالِئِلِ﴾	١٠	٨٤
﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾	٣٤	٣١٧
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٢٣٣
سورة الزخرف		
﴿أَمْ أَمَّحَدَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ﴾	٦	٣٢٦
﴿أَفَلَا بُصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾	٥١ - ٥٢	٣٢٦
سورة الأحقاف		
﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا﴾	١٢	٤٥
﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾	٢٦	٤٢١
سورة الفتح		
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾	١	٤٠٥
﴿تَقْبَلُوا لَهُمْ﴾	١٦	٤٠٣
﴿أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾	١٦	٤٠٣
﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفينَ﴾	٢٧	٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحجرات		
﴿بَشِّرُونَ﴾	٥٤	١٩٩
سورة ق		
﴿أَفَعِينَابِالْحَلْقِ الْأَوَّلِ﴾	١٥	٩٠
﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾	١٧	٢٠، ٢٤٩
﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عِندِ﴾	٢٣	٥٦
سورة النجم		
﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾	٩	٣١٤
﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ﴾	٢٦	١١٠
سورة القمر		
﴿بِمَقِينِهِمْ بِسَحْرِ﴾	٣٤	٣٦٤
سورة الرحمن		
﴿مِنْ اسْتَرْقِيَ﴾	٥٤	٣٣٤
سورة الواقعة		
﴿أَوَّاهًا لَّيْبَعُونَ﴾	٤٧	٣١١
﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾	٤٨	٣١٠
﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾	٩٥	٢٦٣
سورة الحديد		
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾	٢٣	٣٨٦
﴿الْأَيْقِدُونَ﴾	٢٩	٣١٨
سورة الحشر		
﴿فَكَانَ عَظِيمَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	٧	٥٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجمعة		
﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَتَحَمَّلُ أَشْقَارًا﴾	٥	٢٨٤
سورة الطلاق		
﴿وَكَايِنٍ مِّن قَرِيْبَةٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا﴾	٨	١٢٦
سورة الحاقة		
﴿كُنِيْبَةٍ﴾	١٩	١٧٧
﴿سُطْنِيْبَةٍ﴾	٢٩	١٧٧
سورة المعارج		
﴿عَنِ الْيَمِيْنِ وَعَنِ الشَّمَالِ عَزِيْنٍ﴾	٣٧	٢٠
سورة نوح		
﴿يَعْفِرُ لِكُرْمِيْنٍ ذُوْبِيْكُمُ﴾	٤	٦٣
سورة الجن		
﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾	١٣	٤١٩
﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	١٣	٤١٨
سورة المزمل		
﴿وَذَرَفِيْ وَالْمُكْذِبِيْنَ﴾	١١	٣٠
﴿تَجِدُوْهُ عِنْدَ اللّٰهِ هُوَ خَيْرًا﴾	٢٠	٢٦٩
﴿هُوَ خَيْرًا﴾	٢٠	٢٦٩
سورة المدثر		
﴿ذَرَفِيْ وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيْدًا﴾	١١	٣٠
سورة الإنسان		
﴿عَلَيْهِمْ نِيَابٌ سُنْدِيْسٍ﴾	٢١	٢
﴿وَلَا تَطِيْعُ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كُفُوْرًا﴾	٢٤	٣١٣

الصفحة	رقمها	الآية
٣١٣	٢٤	﴿وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ﴾
٣١٣	٢٤	﴿أَوْ كُفُورًا﴾
سورة المرسلات		
٢٥٦	٣٥	﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَظُنُّونَ ﴿٣٥﴾﴾
٣٩٣	٣٦	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾
سورة النبأ		
٣٥٥	٣٤	﴿وَكَاذِبًا قَا ﴿٣٤﴾﴾
سورة النازعات		
٤٣٠	٢٧	﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾
سورة عبس		
٢٨٤	١٧	﴿قُلْ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾
٢٨٤	١٨	﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾
٢٨٤	١٩	﴿مِنْ نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾
سورة الانشقاق		
٤٢٨	١٩	﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾
سورة البروج		
٣٠٢	٤	﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴿٤﴾﴾
٣٠٢	٥ - ٤	﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴿٥﴾﴾
٣٠٢	٥	﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴿٥﴾﴾
سورة الطارق		
٩٢	٦	﴿مَأْوٍ دَافِقٍ﴾
سورة الغاشية		
٣١٠	١٧	﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البلد		
﴿لَا أُقْسِمُ بِذَا الْبَلَدِ﴾ (١)	١	٢٤٥
سورة الليل		
﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا إِلَّا نَبِغَاءَ وَجْهِهَا لِأَعْلَىٰ﴾ (١٩)	١٩ - ٢٠	٩١
سورة الضحى		
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (٣)	٣	٢٠٢
سورة العلق		
﴿لَنْسَفًا﴾	١٥	٤٣٤
﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾	١٦	٣٤٠
سورة القدر		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١)	١	٢١٦
﴿هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٥)	٥	٢٢٤
﴿حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٤٠٤
سورة الكافرون		
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (١) ﴿لَا أَعْبُدُ﴾	١	١٤٤

## فهرس الأحاديث والآثر

الصفحة	الحديث
٣٤	إِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِيمُ.
٤٣٧	شهر الله الأصم.
٢٧٩	اللهم أكفني بلالاً وذويه.
٢٠٨	معضلةٌ ولا أباً حسنٍ لها.

## فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٣٦٨	أبرهة.
١٨	الأخفش.
٤	امرؤ القيس.
٢٨٩	أنفُ الناقة.
١٧	الجَرْمِيُّ.
١١٨	جرير.
١٧	ابن جني.
٣٠٩	الحسنُ البصري.
٣٢٣	الحسن بن علي بن أبي طالب
٣٢٣	الحسين بن علي بن أبي طالب
٣٩٧	الحطيئة.
١٥	الخليل.
١٦	ابن دَرَسْتَوَيْه.
٢٣	ذو الرُّمّة.
٢	الزجاج.
٣٢٦	أبو زيد.
٨	ابن السراج.
٤٤	أبو سعيد.

الصفحة	العلم
٣١٧، ١٠٦	السسماني.
٦	سيويه.
٣٠٩	ابن سيرين.
٣٢٦	أبا طاهر بن هاشم المقرئ.
٢٨٩	عائد الكلب.
١١٨	عبد بني الحسحاس.
١٣٨	العجاج.
٤٠٠	علي بن عيسى.
٨١	علي بن عيسى.
١٥	عمر بن أبي ربيعة.
٤٦	عمرو بن شاس.
١٧٠	عيسى بن عمر.
١٢٠	الفرزدق.
١١٤	القطامي.
٤٣	ابن كيسان.
٢٠	ليبيد.
١٤١	المازني.
٥٠	المبرد.
٥٥	المتنبي.

الصفحة	العلم
٣٢٣	محمد بن الحنيفة.
٣	أبو النّجم.
١٦	ابن الورّاق.
٦	يعقوب بن السكيت.
١٢٥	أبو يوسف.
١٩٣	يُونُس.

## فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
حرف الهمزة			
١١١، ١٠٨، ١٠٠	الربيع بن ضبع	الوافر	والفتاء
٤٢٣	للأخطل	-	وظبَاء
٢٠٦	أبو زيد الطائي	الخفيف	بقَاء
حرف الباء			
١٩٧، ١٩٠، ١٨٨	-	-	أبُ
٦٢، ٦١	-	-	تَطِيبُ
٩	ساعدة بن جؤية الهذلي	الكامل	الثَّعْلَبُ
٧٠	الكميت بن زيد الأسديّ	-	مَشْعَبُ
٢٦١	ذي الرمة	البسيط	مُنْتَصِبُ
٦٢	للمخبل السعدي	الطويل	يَطِيبُ
٢٨١	للعجاج	الرجز	أَقْرَبَا
٢٨٩	-	-	الدَّنْبَا
١٢٧، ١٢٦	جرير	الوافر	المِصَابَا
١٣٧	جرير	الوافر	واعْتَرَابَا
٩٠	للنابغة الذبياني	الطويل	بغائبِ
٣٠٧	سيويه	البسيط	عَجَبِ
٤١٧	قيس بن الخطيم	الطويل	فَنُضَارِبِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٦٣	للنابغة الذبياني	الطويل	الكَوَاكِبِ
١٥٣، ١٥١	أبي الأسود الدؤلي	البسيط	لِلْعَجَبِ
٢٢١	لرؤبة	الرجز	وَأَصْبَابِ
٢٦٥	أبي تمام	الخفيف	بِالتَّوَيِّبِ
<b>حرف التاء</b>			
٤٣٦، ٢١٧	لجذيمة الأبرش	المديد	شَمَالَاتُ
٢٧٨	سنان بن الفحل الطائي	الوافر	طَوَوَيْتُ
<b>حرف الجيم</b>			
١٧٢	للعجاج	الرجز	أَخْرَجَا
١٧٢	للعجاج	الرجز	مُشَجَّجَا
١٨	ذي الرمة	البسيط	الْفَرَارِيجِ
٢٢٨	-	-	سَمَاهِيحِ
<b>حرف الحاء</b>			
٢٠٣	سعد بن مالك	مجزؤ الكامل	بَرَاخُ
٣٠٩، ٣٠٨	أبي ذؤيب الهذلي	البسيط	الشُّوْحُ
١٨٨	حاتم بن عبد الله الطائي	البسيط	مَصْبُوحُ
٤٣٦، ٣٩٧	للمغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي	الوافر	فَأَسْتَرِيحَا
٣٩٤	أبي النجم العجلي	الرجز	فَنَسْتَرِيحَا
٢٧	-	-	وَرُحَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
حرف الدال			
١٩٣	جرير	الوافر	الجُدودُ
٢٤٦	أبي ذؤيب الهذلي	البسيط	عَرْدُ
٢٨٩	-	-	فأعودُ
٣٥٣	أمية بن أبي الصلت	البسيط	والجُمُدُ
٣٤١	لِسَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْتَةَ	الطويل	ومَوْحَدُ
٢١٢	العجاج	الرجز المشطور	أَجْلَدَا
٢٩٠	الحارث بن حِلَّة	-	رَعْدَا
١٣٩	جرير	الوافر	الجَوَادَا
٤٣٤	-	الطويل	فاعبَدَا
١٢٩	كعب بن جعيل	الطويل	مِرْفَدَا
٣٠٢	للزباء بنت عمر بن الضرب	الرجز	قُعودَا
٨٨ ، ٨٧ ، ٨٥	للنابغة الذبياني	البسيط	أَحَدِ
٢٩	أبي ذؤيب الهذلي	الطويل	بَعْدِي
٢٠٨	عبد الله بن الزبير الأسدي	الوافر	البلادِ
١١٩	-	الكامل	رُقَادِي
١٠ ، ٩	عامر بن الطفيل	الكامل	ضَرَعَدِ
٨٩	عبيد بن الأبرص	مجزؤ الكامل	الجَلَدِ
٣٤	أمرئ القيس	الطويل	وَتَحَلَّدِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٢٤٨	عمرو بن أحمر الباهليّ	الكامل	يَهْتَدِي
٢٨٨	طرفه بن العبد	الطويل	المُتَوَقِّد
٣٨٣	طرفه بن العبد	الطويل	مُخْلِدي
حرف الراء			
٣١٥	تأبط شرّاً	الطويل	أَجْدَرُ
٦٥	بلا نسبة	البيسيط	دَيَّارُ
١٣٩	جرير	البيسيط	عُمُرُ
٢٩٢	جرير	البيسيط	عُمُرُ
١٢٣	-	الكامل	عَارُ
٩١	-	السريع	نَاصِرُ
٧١	للكميت	الطويل	نَاصِرُ
٤٤	امريء القيس	الطويل	أَحْمَرَا
٤٣٦	للمتني	الكامل	جَرَى
١٧١	جرير	البيسيط	عُمَرَا
٤٠٣	لمريء القيس	الطويل	فَنُعَدَّرَا
١٦٤	عوف بن عطية	المتقارب	فَرَارَا
٢٩٧	ذي الرمة	الرجز	نَصْرَا
١٧١	-	-	وَاعْتَمَرَا
١٨٩	رجل من عبد مناة	الطويل	وَتَأَزَّرَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٣٣	كثير عزة	الطويل	والعَمْرَا
١٧٢	-	-	وَالْقَمْرَا
٤	أمرئ القيس	الطويل	يَشْكُرَا
١٢٠	الفرزدق	الكامل	الأَبْكَارِ
١٠٢	للفرزدق	الكامل	الأَشْبَارِ
٢١٢	للراعي النميري	البسيط	بالسُّورِ
٣٠٧	قائله مجهول	الرجز	حَشُورِ
٢٣٦	زهير بن أبي سلمى	الكامل	دَهْرِ
٣٥٣	للأعشى	السريع	الفاخِرِ
٣٢	-	-	المَحْبُورِ
٥٤	الفرزدق	الطويل	المِشَاغِرِ
٢٤٣	نُصَيْبِ بْنِ رِيَّاحِ	الطويل	نَدْرِي
٣٣	العجاج	الرجز	الهُبُورِ
٣٠٦	بلا نسبة	الرجز المشطور	وَجَائِرِ
١٦٧	أمرئ القيس	المتقارب	بِشَرِّ
٣١٦	أمرئ القيس	المتقارب	النَّجْرِ
حرف الزاء			
٢٩٨	رؤبة	الرجز	بالنَّكْرِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
<b>حرف السين</b>			
٩٠	جران العود	الرجز	العيسُ
١٣٦	-	الكامل	نَسِيَسَا
<b>حرف الشين</b>			
٧٣	-	الرجز	بَحَّاشِ
<b>حرف الضاد</b>			
١٧٣	رجل من عمان	الرجز	عَرَضَا
١٧٣	رؤبة	الرجز	الْقَعَضَا
<b>حرف العين</b>			
١٠٢	ذي الرمة	الطويل	البَلَاقِعُ
٢٣	النابعة الذبياني	الطويل	الصَّوَانِعُ
٢٥٦	النابعة الذبياني	الطويل	وازعُ
٤٦	عمرو بن شاس	الطويل	أشنعَا
٤٣٧	لم أقف على قائله	الطويل	تنفَعَا
١٩٠	أنس بن العباس بن مرداس	الطويل	الزَّاقِعِ
٩٦، ٩٤	-	-	الدَّرَاعِ
٢٤٩	-	الرمل	الْفَزَعِ
<b>حرف الفاء</b>			
٣٥٩	بلا نسبة	المتقارب	لمِسْتَعَطِفِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٩	مزرّد بن ضرار	الطويل	وَزَائِفُ
٤٣٥	بشر بن أبي حازم	الكامل	شَافِي
٣٩١، ٣٩٠	-	-	الشُّفُوفِ
حرف القاف			
٣٩٦	جميل بثينة	الطويل	سَمَلُوقُ
٢١٨	-	-	المُخْتَرِقُ
٢٣٣	رؤبة	الرجز المشطور	كالمَقْفُ
حرف الكاف			
١٣٨	رؤبة	الرجز	مُنْسَفِكُ
حرف اللام			
٢٢٥	جرير	الطويل	أَشْكَلُ
١١٤	القُطَامِيّ	البسيط	أَحْتَمِلُ
١٩١	للراعي النميري	الكامل	جَمَلُ
٨٤	-	الطّويل	زَائِلُ
٦٥	-	الخفيف	مَسْلُوقُ
٢٣٠	الأعشى	البسيط	والقُتْلُ
٣٨٤	بلا نسبة	الطويل	يُعَادِلُهُ
١٦	عمر بن أبي ربيعة	السريع	أَسْهَلَا
٣١٦	الأخطل	الكامل	الأَغْلَالَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٨	للعباس بن مرداس الصحابي	المتقارب	كَمَيْلا
٥٣	الأعشى	المنسرح	مَهَلًا
١١٩	-	-	هَدَيْلا
٣١٨	لم يعرف قائله	الطويل	قَاتَه
٢١٥	الأعشى	الخفيف	أَقْتَالِ
٣٨	للبيد بن ربيعة		الدَّخَالِ
١٤	أحيحة بن الجلاح	الرجز	ظَلِيلِ
٢٨	شعبة بن مخبر	الوافر	الطُّحَالِ
٢٩	مسكين الدارمي	الطويل	بالرجال
٢٤٦	امرئ القيس	الطويل	وأَوْصَالِي
١١٧	-	-	ونَهْشَلِ
١٧١	أمرئ القيس	الطويل	فَحْوَمَلِ
٣٨٢ ، ٣٤	أمرئ القيس	الطويل	وَتَجَمَلِ
١٠٦	أبي النجم	الرجز	ونَهْشَلِ
١٣٥	-	-	جُلَاجِلِ
٢٢٨	مزاحم العقيلي	الطويل	بِجْهَلِ
٢٢١	امرئ القيس	الطول	مُعِيلِ
٣١٩	للبيد	الرميل	الجَمَلِ
١٧ ، ١٤	-	-	الكَسِيلِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
حرف الميم			
٤٣٥	عبد قيس بن خفاف اليرجمي	الطويل	حميمٌ
٣٠٣	للأعشى	الطويل	سائمٌ
١٧٦	المتنبي	البسيط	سقمٌ
١٧٠	للأحوص	الوافر	السلامٌ
٣٣٩	للنابغة الذبياني	الوافر	سنامٌ
٥٥	المتنبي	البسيط	مُبْتَسِمٌ
١١٤	الأشهب بن رميلة	الوافر	هضومٌ
٣٩٩، ٣٩٥	الأخطل	الكامل	عظيمٌ
٣٩٨	-	الرجز	فِيَعْجِمُهُ
١٨٩	أمية بن أبي الصلت	الوافر	مُقِيمٌ
٢٢٢	-	-	أغاما
٤٠٢	-	-	تَسْتَقِيمَا
٨٦	أبي مكعت أخي سعد بن مالك	-	حَكَّامَا
٥٨	الأسدي	الرجز	الهامَا
١٤٧	لرؤبة	-	وإِنَّمَا
٤٣٦	العجاج	الرجز	مُعَمَّمَا
١٣٥	لذي الرمة	الطويل	سالمٌ
١٠٧	عنتره	الكامل	الأسْحَمِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٠٠	الفرزدق	الطويل	حاتم
١٣٥	-	الطويل	فخاصم
٢٠٦	-	البسيط	مفتحم
١٦٦	أوس بن حجر	الطويل	المكرم
٢٢٩	المتني	-	النعام
٢٣٤	-	الوافر	هشام
٨٣	للجميح الأسدي	الكامل	والشتم
حرف النون			
٣٧٩	عبيد بن الأبرص	مجزؤ الكامل	بينا
٣٨٩	قريط بن أنيف	البسيط	شيانا
٣٨٩	قريط بن أنيف	البسيط	لانا
٣٤	قريط بن أنيف	البسيط	وركبانا
٢١ ، ١٩	عمرو بن كلثوم	البسيط	اليمين
٢٤٩	عمرو بن أحمد الباهلي	الخفيف	يؤذينا
٢٤٩	امرئ القيس	الطوي	أزمان
٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦	-	-	بأرسان
٢٣١	للنابغة الذبياني	الوافر	يشن
٣٣٢	سحيم بن وثيل	الوافر	تعرفوني

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٨٠	عمرو بن معدي كرب	الوافر	الْفَرْقَادَانِ
٣٧٢	-	-	نَفْيَانِ
٢٢٠	لرؤبه بن العجاج	الرجز	الْحَقْفُنْ
٥٧	عمرو بن قميئة	السريع	وَاعْتَدَيْنِ
٢٣٢ ، ٢٣٠	خطام المجاشعي	مشطور السريع	يُؤْنَفَيْنِ
حرف الهاء			
٢٢٦	متلمس	الطويل	أَلْقَاهَا
٢٣	ذي الرمة	-	أَمِيرُهَا
٢٤	-	-	حَرْوُهَا
١١٢ ، ١١٠	-	-	عَاظَهَا
٢١	-	-	قَوَامُهَا
١١	الأحوص	الرجز	بُجُومُهَا
١٣	الأخطل	الطويل	يَقُومُهَا
١٨	عمرو بن قميئة	السريع	لَامَهَا
٢٠ ، ١٩	لبيد	الكامل	وَأَمَامُهَا
١٨٨	-	-	وَابْنَهُ
٩٤	-	الأعشى	جَارَهُ
١١٣	-	الكامل	الْجُزَارَهُ
٨٩	عبيد بن الأبرص	مجزؤ الكامل	الْحَمَامَةَ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٥	مجزؤ الكامل	الأعشى	عُفَّارَه
١١٣	عبدالله بن زياد بن سمية	الرمل	وضعه
١٥٢	-	الرجز	الرِّيْقَة
٢٢٢	جميل بن مَعَمَر العذريّ	الخفيف	جَلَلَة
٤٣٥	للأضبط بن قريع	المنسرح	رَفَعَة
٢٠٦	علقمة الفحل التميمي	الطويل	قائِلُه
٢٢١	لرؤبة	الرجز	قَتْمَة
٣٦٤	-	الطويل	وقايلَة
١٧٦	عروة بن حزام	الرجز	لِلسَّائِنَة
١٨	-	الكامل	مَزَادَة
<b>حرف الياء</b>			
٣٢١	المشطور للعجاج	الرجز للعجاج	دَوَّارِيٌّ
٨٧	-	-	أواري
١٠	عمرو بن أحمر الباهلي	الطويل	المَكَاوِيَا
١١٨	عبد بني الحسحاس	الطويل	وَرَائِيَا
٣	أبو النّجْم	الرجز	تَعْتَلِي
١١	-	-	إزاري
١٩٩، ١٩٨	أبي حية النميري	الوافر	تُخَوِّفِي
١٩٩	عمرو بن معد يكرب	الوافر	قَلِيْنِي
٢٠٨	-	الرجز	خَيْبَرِيّ
٣٢٥	-	-	قنصري
٤٢٣	عدي بن زيد	الخفيف	الساقِي

## فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٣٨٧	أشرق تَبِيرُ، كَيْمَا تُغِير
٤٨	تفرقوا أيدي سبأ
٣٨	رجع عوده على بدئه
١١٧	شر أهر ذا ناب
١٥	وراءك أوسع لك

## فهرس البلدان والأماكن

الصفحة	البلد
٣٧٤	بعلبك.
٣٧٥	بلال آباد.
٣٧٤	حضر موت.
٦	خراسان.
٣٧٥	دارا بجرذ.
٣٧٥	رامهرمز.
٣	شام.
٣٣٣	عثر وبدر.
٣٥٦	فلسطين.
٣٥٦	قتسرين.
٢١٣	الكوفة.
٣٧٥	مار سرجس.
٣٧٤	ماه دينار.
٣٤٩	مصر.
٣٥٦	نصيب.
٣٥٦	يبرين.

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً: المطبوعات:

- ١- (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي، التحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.
- ٢- الإبانة في اللغة العربية، تأليف: سلّمة بن مسلم الصحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة، وآخرون، ١٤٢٠هـ.
- ٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنّا، حقّقه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني وزميله، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٥- أدب الكاتب (أو) أدب الكتاب، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- ٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٧- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين المّلّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٨- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٩- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

- ١٠- إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد الهروي النحوي، دراسة وتحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٢- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٣- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ١٤- الاشتقاق، لابن دريد تحقيق عبد السلام هارون طبعة السنة المحمدية (١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م).
- ١٥- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شكر، عبد السلام هارون، دار المعارف.
- ١٦- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- ١٨- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- ١٩- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار صادر، بيروت.
- ٢٠- الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في الإعراب، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، عني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- ٢١- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم.

- ٢٢- الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، حققه وقدّم له: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٣- الاقتراح في أصول النحو، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٤- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، عمّان، ودار الجليل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٥- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٦- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لأحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٨- الأنساب، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمن أمين مكتبة الحرم المكي، الطبعة الأولى ١٣٨٢ / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند.
- ٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٩٦١م.
- ٣٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، معه (عدّة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك) يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣١- اثتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ٣٢- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ.
- ٣٣- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٣٤- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣٥- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، حقق أصوله وعلق عليه الدكتور: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.
- ٣٦- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى.
- ٣٧- البديع في علم العربية، لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ
- ٣٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: عياد بن عيد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٣٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤٠- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤١- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- ٤٢- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعريّ، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٣- تاريخ بغداد وذيوله، بو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ
- ٤٤- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، حققه وضبط نصّه وعلّق عليه: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٥- تاريخ دمشق، لأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٤٦- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيّمي، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٧- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٤٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٩- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٠- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، تصحيح: عبد الرحمن المعلمي، دار التراث العربي، بيروت.
- ٥١- تذكرة النحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى.

- ٥٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٥٤- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٥- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للشيخ محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٦- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ودار المعارف بمصر، ومطابع الحسين بالرياض، الطبعة الأولى.
- ٥٧- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، مطبعة دار الكتب المصريه، القاهرة.
- ٥٨- التكملة لوفيات النقلة، لزكي الدين النذري، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة.
- ٥٩- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٦١- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لأبي محمد عبدالله بن بّري المصري، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- ٦٢- تهذيب التهذيب، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ٦٣- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

- ٦٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦٥- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٦٦- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٦٧- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٦٨- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وعلّق عليه وزاد في شرحه: حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٦٩- جمهرة اللغة، لابن دريد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى.
- ٧٠- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٧١- جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب، لأبي بكر محمد الشنتريني الأندلسي، تحقيق: محمد حسن قزقان، وزارة الثقافة، دمشق.
- ٧٢- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبد القادر الحنفي، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى الباني، القاهرة، ١٣٩٨ هـ.
- ٧٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد مصطفى الخضري، دار الفكر.
- ٧٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصّبّان، ومعه (شرح الشواهد للعيني)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٧٥- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- ٧٦- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى.
- ٧٧- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- ٧٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٧٩- الخصائص، لابن جنّي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الرابعة.
- ٨٠- الدر الفريد وبيت القصيد، المؤلف: محمد بن أيدير المستعصي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ)، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٨١- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٨٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- ٨٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٨٤- ديوان أبي الأسود الدؤلي، بتحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ.
- ٨٥- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، إبراهيم الاياري، عبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى الباني، ١٣٥٥ هـ.

- ٨٦- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، قدم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي.
- ٨٧- ديوان الأخطل، شرحه وصنّف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٨٨- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠ م.
- ٨٩- ديوان الأعور الشنّي، صنعة وتحقيق: السيّد ضياء الدين الحيدري، مؤسسة مواهب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٩٠- ديوان الرّاعي النّميري، حققه: راينهرت فايرت، بيروت، ١٤٠١ هـ.
- ٩١- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨ م.
- ٩٢- ديوان العجاج رواية عبد الملك الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ٩٣- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ٩٤- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٩٥- ديوان القتال الكلابي، حققه وقدم له: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
- ٩٦- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت.
- ٩٧- ديوان الهذليين، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ.
- ٩٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- ٩٩- ديوان أميّة بن أبي الصّلت، جمع وتحقيق ودراسة: عبدالحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٤ م.
- ١٠٠- ديوان أوس حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ١٠١- ديوان جران العود النميري، رواية: أبي سعيد السكري، الطبعة الثالثة، القاهرة.

- ١٠٢- ديوان جميل بثينة، تحقيق حسين نصار - دار مصر، وبتحقيق بطرس البستاني - دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ.
- ١٠٣- ديوان ذي الرُّمّة، المكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- ١٠٤- ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ١٠٥- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٠٦- ديوان شعر حاتم عبدالله الطائي وأخباره، صنعه: يحيى بن مدرك الطائي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١٠٧- ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٨- ديوان عبدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبّار المعبيد، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٣٨٥هـ.
- ١٠٩- ديوان عبيد الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١١٠- ديوان عديّ بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبّار المعبيد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.
- ١١١- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١١٢- ديوان عنتره، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
- ١١٣- ديوان كُثَيِّر عَزَّة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١١٤- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق د/ إحسان عباس - الكويت (١٩٦٢م).

- ١١٥- الذيل على طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين تصوير دار المعرفة، عن الطبعة الأولى: ١٣٧٢هـ.
- ١١٦- الرّد على النّحاة، المؤلّف: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَصّاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد المالقي، تحقيق: أحمد محمد الحزّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ١١٨- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، المحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١١٩- زهر الآداب وثمر الألباب، لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، دار الجيل، بيروت.
- ١٢٠- زهر الآداب وثمر الألباب، لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، الناشر: دار الجيل، بيروت.
- ١٢١- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ١٢٢- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- ١٢٣- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢٤- سمط اللآلئ، المحتوي على اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ١٢٥- سنن النسائي (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ١٢٦- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان لذهبي، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٢٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩م.
- ١٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب (منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد)، دار مصر، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٢٩- شرح أبيات سيوييه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حقّقه وقَدّم له: محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠١٠م.
- ١٣٠- شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣١- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- ١٣٢- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر)، لأبي علي الفارسي، حقّقه: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١٣٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٣٤- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٣٥- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثماني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣٦- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم بدر الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ١٣٧- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليّات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق وتعليق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- ١٣٨- شرح القوائد العشر للتبريزي: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٣٨٤هـ.
- ١٣٩- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حقّقه وقَدّم له: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٤٠- شرح الكافية، لرضي الدين محمد الاسترابادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ١٤١- شرح المفصل، لابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية.
- ١٤٢- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوين، درسه وحقّقه: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٤٣- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٤٤- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوه، المكتبة العربية بحلب.
- ١٤٥- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- ١٤٦- شرح ديوان الحماسة، المؤلف: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٤٧- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليّه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٤٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر:

- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية  
(أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م.
- ١٤٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام لعرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب  
(منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)، عبد العزيز الدقر، الناشر: الشركة  
المتحدة للتوزيع، سوريا.
- ١٥٠- شرح شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي، لعبدالله بن بري، تحقيق: عيد مصطفى  
درويش، محمد مهدي علام، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.
- ١٥١- شرح شواهد المغني عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، وقف علي  
طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن  
التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ.
- ١٥٢- شرح عُمدة الحافظ وُعْدَة الالفاظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان  
عبدالرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ١٥٣- شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال الماشعي، حَقَّقَه وقَدَّمَ له: حَنَّا جميل حدَّاد،  
مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ١٥٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله  
ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: محمد محي الدين عبد  
الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- ١٥٥- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وزميله، دار  
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٥٦- شعر أبي زيد الطائي، جمعه وحَقَّقَه: نوري حمّودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد،  
١٩٦٧م.
- ١٥٧- شعر عمرو بن شأس الأسدي، جمع: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة  
الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٥٨- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة،  
١٩٨٢م.

- ١٥٩- الصّاحِبِيُّ فِي فَهْمِ اللُّغَةِ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٦٠- الصّاحِح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملّيين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
- ١٦١- ضرائر الشّعْر، لابن عصفور، تحقيق: السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ١٦٢- طبقات الحنابلة، لأبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٦٣- الطبقات السنية في تراجم الحنفيّة، لتقي الدين الغزي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعي، الطبعة الأولى.
- ١٦٤- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
- ١٦٥- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- ١٦٦- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجُمَحِي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- ١٦٧- الطوائف الأدبية، مجموعة من الأشعار، صححه وخرّجه: عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٩٢٧م.
- ١٦٨- العبر في خبر من غير، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ١٦٩- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٧٠- علم العروض والقافية، لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية بيروت.

- ١٧١- عمدة الكتاب المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابري، دار ابن حزم - الجفان والجابري للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى.
- ١٧٢- عيون الأخبار، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.
- ١٧٣- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.
- ١٧٤- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ.
- ١٧٥- غريب الحديث، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ.
- ١٧٦- غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٧٧- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٧٨- فضائل الصحابة، لأبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.
- ١٧٩- الفهرست، لابن النديم، طبعة الرحمانية بمصر (١٣٤٨هـ) - والاستقامة أيضا، ودار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، لبنان (١٣٩٨هـ).

- ١٨٠- القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ.
- ١٨١- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- ١٨٢- كتاب الأفعال، المؤلف: سعيد بن محمد المعافري القرطبي، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة.
- ١٨٣- كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني)، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- ١٨٤- كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ١٨٥- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- ١٨٦- كتاب المقنع في شرح مختصر الخرقى، لأبي علي الحسن بن البنّا، تحقيق: د. عبد العزيز سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٨٧- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٨٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، المكتبة الفيصلية.
- ١٨٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، ١٣٩٤هـ.

- ١٩٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٩١- الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ١٩٢- اللامات، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٩٣- لباب الآداب، لأبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٩٤- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٩٥- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ١٩٦- لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠ هـ، بيروت.
- ١٩٧- اللّمحة في شرح المُلحة، لمحمد بن الحسن الصّايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٩٨- اللّمع في العربية، لابن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمّان. ١٩٨٨ م.
- ١٩٩- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١ هـ.
- ٢٠٠- مجاز القرآن، لأبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩ هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٨١ هـ.

- ٢٠١- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٠٢- مجمع الأمثال، لأبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- ٢٠٣- مجمل اللغة لابن فارس، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٠٤- المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصيف وزميلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٠٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٠٦- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠٧- مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ.
- ٢٠٨- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عنى بنشره: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- ٢٠٩- المخصص، لأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٢١٠- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

- ٢١١- المرتجل في شرح الجمل (جمل الجرجاني)، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٢١٢- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢١٣- المسائل البصريّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢١٤- المسائل الحليّات، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢١٥- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن محمود هندراوي، كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢١٦- المسائل العسكريّات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- ٢١٧- المسائل العضديّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١٨- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- ٢١٩- مسائل خلافة في النحو، لأبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٢٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- ٢٢١- معاني القرآن، للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٢٢٢- معاني الحروف، المنسوب للرماني، حَقَّقَه وخرَّجَ حديثه وعلَّقَ عليه: عرفان بن سليم العشا حسُّونة الدَّمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٢٣- معاني القرآن وإعرابه، للزَّحاج، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شليبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٢٤- معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٢٥- معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرُّومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٢٢٦- معجم البلدان، لياقوت الحموي الرُّومي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٢٢٧- معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، الناشر: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٢٨- معجم ديوان الأدب، لأبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٢٩- معجم ما استعجم عجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٢٣٠- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٢٣١- المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تأليف: أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجوالقي، وضع حواشيه وعلَّقَ عليه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٣٢- المغرب، لناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرِّزي، الناشر: دار الكتاب العربي.

- ٢٣٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- ٢٣٤- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د.علي بو ملح، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- ٢٣٥- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٣٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٣٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعيبي، تحقيق: علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- ٢٣٨- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٣٩- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبدالحال عَضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٤٠- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- ٢٤١- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٢٤٢- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٤٣- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- ٢٤٤- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، صحّحه وعلّق عليه: ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٤٥- نتائج الفكر في النحو، للسّهيلي، حقّقه وعلّق عليه: عادل أحمد عبدالموجود وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٤٦- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، قدم له وعلّق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٤٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٤٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٤٩- نزهة الألباب في الألقاب، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٢٥٠- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٥١- نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٥٢- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط ١٩٩٧م.

٢٥٣- النكت الحسان في شرح غاية الحسان، لأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي،

تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

٢٥٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن

محمد بن محمد ابن عبد الكرم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي

- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٥٥- النّوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبدالقادر أحمد، دار

الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٥٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدّين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس

الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٥٧- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط وزميله،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار

صادر.

ثانياً: الرسائل العلمية.

١- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٥٣٨-

٦١٦هـ) دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه، إعداد: عبد الرحمن عبدالله الحميدي، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١	أولاً: موضوع البحث.
٢	ثانياً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
٢	ثالثاً: أهداف البحث.
٢	رابعاً: مشكلة البحث وتساؤلاته.
٣	خامساً: الدراسات السابقة.
٣	سادساً: منهجية البحث.
٣	سابعاً: مخطط البحث.
٧	التمهيد
٨	أولاً: أبو علي الفارسي، وكتابه الإيضاح
٩	١ - حياته الشخصية.
١٠	٢ - حياته العلمية.
١١	٣ - نبذة عن كتاب الإيضاح.
١٦	ثانياً: ابن البنّا، حياته وآثاره
١٧	١ - حياته الشخصية.
٢٠	٢ - حياته العلمية.
٢٧	٣ - مؤلفاته.
٣١	٤ - آراء العلماء فيه.

الصفحة	الموضوع
٣٣	القسم الأول الدراسة
٣٤	الفصل الأول: منهجه في شرح الإيضاح
٣٥	المبحث الأول: أسلوبه وطريقته في تناول متن الإيضاح
٤١	المبحث الثاني: طريقته في عرض الشواهد
٤١	المطلب الأول: الشواهد القرآنية
٤٢	المطلب الثاني: الشواهد الشعرية
٤٨	المبحث الثالث: طريقته في عرض الخلاف
٥١	الفصل الثاني: مصادره في الشرح.
٥٢	المبحث الأول: العلماء
٥٥	المبحث الثاني: الكتب
٥٧	الفصل الثالث: الأصول النحوية في الشرح
٥٨	المبحث الأول: السماع.
٥٨	المطلب الأول: احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته.
٦٠	المطلب الثاني: احتجاجه بالحديث الشريف والأثر.
٦١	المطلب الثالث: احتجاجه بكلام العرب.
٦٧	المبحث الثاني: القياس.
٦٧	المطلب الأول: معالم منهج ابن البنّا في القياس.
٦٨	المطلب الثاني: أنواع القياس التي استخدمها ابن البنّا.

الصفحة	الموضوع
٧٢	المبحث الثالث: الإجماع.
٧٤	الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه.
٧٥	المبحث الأول: موقف ابن البنّا من المدرستين.
٧٥	المطلب الأول: موقفه من البصريين.
٧٨	المطلب الثاني: موقفه من الكوفيين.
٨٣	المبحث الثاني: موقف ابن البنّا من بعض أفراد العلماء.
٨٨	المطلب الثاني: موقفه من بعض النحاة الكوفيين.
٨٩	المطلب الثالث: موقفه من نحويين لا ينتمون للمدرستين.
٩١	المبحث الثالث: اجتهاداته النحوية.
٩٦	المبحث الرابع: مذهبه النحوي.
٩٧	الفصل الخامس: موقف ابن البنّا من أبي علي الفارسي.
٩٨	المبحث الأول: موقف ابن البنّا من متن الإيضاح.
١٠٠	المبحث الثاني: موقفه من آراء أبي علي.
١٠٥	الفصل السادس: تقويم شرح الإيضاح لابن البنّا.
١٠٦	المبحث الأول: موازنة بين شرح الإيضاح لابن البنّا وشرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري.
١٠٧	المطلب الأول: التعريف بالمؤلفين.
١٠٧	المطلب الثاني: مصادر الشارحين.
١٠٨	المطلب الثالث: طريقة التعامل مع الإيضاح.

الصفحة	الموضوع
١٠٩	المطلب الرابع: الشواهد النحوية.
١١٠	المطلب الخامس: عرض الخلاف النحوي.
١١٣	المطلب السادس: موقفهما من آراء أبي علي الفارسي وعباراته في الإيضاح
١١٨	المبحث الثاني: مميزات شرح الإيضاح لابن البنّاء.
١١٨	أولاً: الإنصاف.
١١٨	ثانياً: الاهتمام بالمعنى والتقدير.
١١٩	ثالثاً: العناية بالتقسيم.
١١٩	رابعاً: التأثر بالفقه.
١٢٠	خامساً: العناية بالحدود والمصطلحات.
١٢١	سادساً: الوضوح والسهولة.
١٢١	سابعاً: التأثر والتأثير.
١٢٢	المبحث الثالث: المآخذ على شرح الإيضاح لابن البنّاء.
١٢٢	المطلب الأول: المآخذ المنهجية.
١٢٧	المطلب الثاني: المآخذ الأسلوبية.
١٣٠	خاتمة الدراسة.
١٣٨	نماذج من المخطوط.
١٣١	<b>القسم الثاني</b> <b>تحقيق الكتاب</b>
١٣٢	المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

الصفحة	الموضوع
١٣٤	المبحث الثاني: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.
١٣٤	أولاً: نسخة دار الكتب المصرية.
١٣٥	ثانياً: نسخة مكتبة خدابخش بالهند.
١٣٦	المبحث الثالث: وصف عمل المحقق في التحقيق.
١٣٨	نماذج من المخطوط.
١	باب الظروف من المكان.
٢٧	باب المفعول معه.
٣٢	باب المفعول له.
٣٥	باب الحال.
٥٩	باب التمييز.
٦٤	باب الاستثناء.
٧٥	باب ما جاء بمعنى إلا من الكلم.
٨٧	باب الاستثناء المنقطع.
٩٨	باب تمييز الأعداد.
١٠٨	باب كم.
١٣٢	باب النداء.
١٥٥	باب الترخيم.
١٦٧	فصول من باب النداء مما لا يستعمل إلا في النداء.
١٧٥	باب الندبة.

الصفحة	الموضوع
١٨١	باب النفي بلا.
٩٥	باب النكرة المضافة.
٢٠٠	باب المنفي المضارع للمضاف.
٢١٠	باب الأسماء المجرورة.
٢٢٨	باب ما يُستعملُ مرّةً حرفَ جرٍّ ومرّةً غيرَ حرفٍ.
٢٣٥	باب مُدوِّمُنْدُ.
٢٤٠	باب القسم.
٢٥٠	باب الأسماء المجرورة بإضافة أسماءٍ مثلها إليها.
٢٦٤	باب توابع الأسماء في إعرابها.
٢٧٤	باب الصفة الجارية على الموصوف.
٢٨٥	باب وصف المعرفة.
٢٩٦	باب عطف البيان.
٢٩٩	باب البدل.
٣٠٥	بابُ حُرُوفِ العَطْفِ.
٣٢٨	بابُ ما لا يَنْصَرِفُ.
٣٣١	بابُ ما كانَ على وَزْنِ الفِعْلِ.
٣٣٨	بابُ الصفةِ التي لا تنصرف.
٣٤٣	بابُ التَأْنِيثِ.
٣٥٠	باب ما كان في آخره ألفٌ وتُوْنٌ مُضارعتان لألْفِي التَأْنِيثِ.

الصفحة	الموضوع
٣٥٨	بابُ التَّعْرِيفِ.
٣٦١	بابُ العَدْلِ.
٣٦٦	بابُ الجَمْعِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.
٣٧٠	بابُ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ.
٣٧٤	بابُ الاسْمِينَ اللَّذِينَ يُجْعَلُ اسْمًا واحِداً.
٣٨٠	بابُ إِعْرَابِ الأَفْعَالِ وبنائِها.
٣٨٣	بابُ الأَفْعَالِ المَنْصُوبَةِ.
٤١٢	بابُ الحُرُوفِ الجَازِمَةِ.
٤١٥	بابُ المِجَازَةِ.
٤٢٧	بابُ النونِ الثَّقِيلَةِ والخَفِيفَةِ.
٤٣٨	<b>الفهارس</b>
٤٣٩	- فهرس الآيات القرآنية.
٤٥٤	- فهرس الأحاديث والأثر.
٤٥٥	- فهرس الأعلام.
٤٥٨	- فهرس الأشعار.
٤٧٠	- فهرس الأمثال.
٤٧١	- فهرس البلدان والأماكن.
٤٧٢	- فهرس المصادر والمراجع.
٤٩٦	- فهرس الموضوعات.